

جواهر الكلام

شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب

الامام مالك إمام دار التنزيل

للعالم العلامة والبحر الفهامة المتوسل الى الله تعالى

الشيخ (صالح عبد السميع الآبي الأزهرى)

أدام الله بقاءه ونفعنا بعلومه آمين

الجزء الثانى

طبعة من المطبع والنشر
قاراجيا الكتيب العربى
بيسى البى الحالى وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 (باب في البيع) (ينعقد)
 أى يوجد (البيع) وهو
 اخراج ذات عن الملك
 بعوض والشراء ادخالها
 في الملك بعوض وصلة ينعقد
 (بما يدل) دلالة عادية (على
 الرضا) بخروج الثمن
 من ملك بآثمه ودخوله
 في ملك مشتريه في نظير
 الثمن وخروج الثمن من
 ملك المشتري ودخوله في
 ملك البائع في نظير الثمن
 سواء كان قولاً من الجانبين
 أو فعلاً كذلك أو قولاً من
 أحدهما وفعلاً من الآخر
 غير معاطاة بل (وان) كان
 ما يدل على الرضا مصوراً
 (بمعاطاة) بأن يعطى البائع
 الثمن للمشتري ويعطيه

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
 فِي شَيْءٍ مِّنْهُم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(باب)

يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَإِنْ بِمُعَاطَاةٍ وَيَبْنَى فَيَقُولُ يَبْتُ وَبَابَتْعْتُ أَوْ
 يَبْتُكَ وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا وَحَلَفَ وَالْأُخْرَى أَنْ قَالَ أَيْبَعُكُمْ بِكَذَا أَوْ أَنَا أَشْتَرِي بِهَا بِهِ
 أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا فَقَالَ يَكُمُ فَقَالَ بِمِائَةِ فَقَالَ أَخَذْتُهَا وَشَرَطُ عَاقِدِهِ تَمَيُّزٌ إِلَّا بِسُكْرِ
 قَرَدٍ وَلَزُومٌ تَكْلِيفٌ

المشتري الثمن فيعقد البيع وقد وافق في هذا الامام أحمد رضي الله تعالى عنه وخالف أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال لا بد
 من القول في غير المحقرات وقال الشافعي لا بد من القول مطلقاً المحقرات وغيره سواء (و) ينعقد البيع بما يدل على الرضا ان تقدم الإيجاب
 على القبول أو تأخر (ب) أن يقول المشتري للبائع (يعني) هذا الشيء بكذا درهم (فيقول) البائع (يعني) كذا به فيأخذ المشتري ولو رجع وقال
 لم أرض (و) ينعقد بما يدل على الرضا (و) قول المشتري (ابتعت) أى اشتريت منك كذا بكذا (أو) قول البائع (بعثت) كذا بكذا
 (ويرضى الآخر) بفتح الحاء وهو البائع في الأولى والمشتري في الثانية (فيهما) أى المسألتين (وحلف) البادى بصيغة مضارع بائعاً كان
 أو مشترياً ثم قال بعد رضا الآخر لا أرضى ولا يلزمه البيع (والا) أى وان لم يحلف (لزم) به البيع ولا ترد اليمين لأنها يمين تهمة فيخلف البائع
 (ان قال) أى البائع ابتداء (أبيعكم) أى السلعة (بكذا) فرضى المشتري به فقال البائع لم أرض وانما أردت المساومة أو المزج فان حلف فلا يلزمه
 والالزمة (أو) قال المشتري ابتداء (أنا اشتريته) أى الثمن المعلوم ورضى البائع ببيعها له به فقال المشتري لم أرد الشراء وانما أردت
 الاختيار أو المزج فان حلف فلا يلزمه والالزمة فان كان رجوع البادى قبل رضا الآخر له الرد باليمين (أو) أى وحلف (ان تسوق بها)
 أى أحضر البائع سلعته في سوقها للعد لبيعها (فقال) له المشتري (يكم) تبيعها (فقال) أبيعها (بمائة) من نحو الدراهم (فقال)
 السائل (أخذتها) بالمائة فقال السوق لم أرد البيع وانما أردت المساومة مثلاً فيحلف ولا يلزمه البيع فان لم يحلف لزمه البيع
 (وشرط) صحة عقد (عاقده) أى البيع بائعاً كان أو مشترياً (تعيين) أى فهم مقاصد العقلاء من الكلام فلا يصح البيع من غير تعيين لصغر
 أو إغماء أو جنون فلم يختلف العلماء في أن يبيع الصغير والمجنون باطل لعدم التمييز وتوقف انتقال الملك على الرضا لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو مقفود من غير المميز واستثنى من مفهوم تمييز فقال (الا) أن يكون عدم
 تمييزه (بسك) حرام أدخله على نفسه (في عدم صحة بيعه) (تردد) أى طرقتان فطريقة ابن رشد والباحي عدم صحة بيعه اتفاقاً وطريقة
 ابن شعبان وابن الحاجب وابن شاس عدمها على المشهور وعبارة المصنف توهم ان التردد في الصحة وعدمها وليس كذلك فالأولى حذف
 قوله الا بسكر فتردد لان بيعه غير صحيح اما اتفاقاً وعلى المشهور (و) شرط (لزومه) للبائع والمشتري (تكليف) أى بلوغ وعقل

أى ورشد وطوع بدليل قوله فى الحجر وللولى رد تصرف ميم وهو شامل للسفيه وقوله لان أجبر عليه جبر احراما (لا) يلزم البيع البائع ولا المشتري (ان أجبر عليه) أى البيع (جبر احراما) اما الجبر الشرعى كجبر اللديان على البيع لوفاء الغرماء والجبر على بيع الأرض لتوسعة الجامع أو الطريق أو المقبرة فهو لازم وكذا الجبر على بيع الطعام المحتاج اليه فهو لازم (و) ان أجبر المالك على بيع شئته جبرا حراما (رد) أى المبيع بالجبر الحرام (عليه) أى البائع ولو تداولته الايدي أو أعتق أو وهب أو استولد وان علم المشتري جبر البائع على بيع أمته ووطنها حد ويعلم من قوله ورد عليه (بلائمن) ان الاكراه على سبب البيع وهو المال فاذا قدر على خلاص شئته الذى باعه فانه يأخذه ممن هو بيده بلا غرم منه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وأما ان أجبر على البيع فيرد عليه بالثمن ان كان باقيا عنده أو تلف بسببه فان ثبت ببينة تلفه بلا سببه رد عليه بلائمن (ومضى) البيع المحبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه مال من ظلم فأمر السلطان ببيع ما بيده ليوفى من ثمنه ما ظلم فيه لانه جبر شرعى وعمل البيع اذ لم تكن الاعيان الغصوبة باقية باعياها بعد العامل والا ردت اعياها (ومنع بيع) رقيق (مسلم) صغير أو كبير (ومصحف) وكتب حديث وفقه وكل ما شتمل على علم شرعى (و) رقيق (صغير) كافر يجبر على الاسلام وهو المجوسى اتفاقا والكنابى على الراجح وصلة بيع (ل) شخص (كافر) وكذا يمنع بيع آلة الحرب للحر بين (و) ان بيع مسلم أو مصحف أو صغير لكافر مضى بيعه فلا يفسخ (و) (أجبر) الكافر الذى اشترى شيئا ماذكر (على اخراجه) عن ملكه ولا يفسخ شراؤه ولو كان المبيع قائما وصلة اخراجه (بعتق) من المشتري الكافر ولكن يتولاه الامام (أو) (هبة) لأجنبى بل (ولو لولدها) أى الكافرة المشتريه ماذكر (الصغير) للمسلم بأن كان من زوجها المسلم أو أسلم الولد الصغير لصحة اسلامه وقدرتها على اعتصار ما وهبته لولدها الصغير لا يمنع من الاكتفاء بها فى الاخراج (٣) (على الأرجح) عند ابن بونس من الخلاف قال

الحطاب الخلاف المذكور
وترجيح ابن بونس انما هو
فى عبد النصرانية يسلم
وذكره المصنف فى اشتراء
الكافر المسلم فكأنه رأى انه
لا فرق بينهما وهو كذلك
وفيه انه أراد بقوله وهو

لَا أَنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدَّ عَلَيْهِ بِلاَئِمْنٍ وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ وَمُنْعَ بَيْعٍ مُسْلِمٍ وَمُصْحَفٍ وَصَغِيرٍ لِكَاثِرٍ وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ بِعَتَقٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ لَوْلَاهَا الصَّغِيرُ عَلَى الْأَرْجَحِ لَا يَكْتَابُهُ وَرَهْنٌ وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقَّةً أَنْ عِلْمَ مَرْتَبَتِهِ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يَمَيَّنْ وَالْأَعْجَلُ كَيْفَتِهِ وَجَازَ رَدُّهُ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ وَفِي خِيَارِ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُمَهَّلُ لَا نَقِضَاتُهُ وَيُسْتَعْجَلُ الْكَافِرُ

كذلك من جهة النقل فلم يذكروا ما يدل عليه وان أراد من جهة النظر فيهما بون بعيد فعلى المصنف المأخوذة فى تخليطه بين المسألتين وهب ان نظره يوجب مساواتهما فلا يعتمد عليه بل عليه أن يترك كل مسألة فى محلها وحيث فرضها إلا ولون اذهى وظيفة المقلد وطريقة النقل (لا) يكفى الاخراج (بكتابة) من الكافر للرقيق المسلم مع تولي الكافر قبض نجوم الكتابة فتباع المسلم وسيغيد المصنف مضيا ووجوب بيعها بقوله ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت (و) لا يكفى الاخراج ب(رهن) من الكافر للرقيق المسلم فى دين عليه لمسلم فيباع عليه (وأتى) أى بأتى الكافر (برهن ثقة) أى موف للدين (ان علم مرتبته باسلامه) أى الرقيق الذى رهنه الكافر حين عقد الرهن (ولم يعين) أى لم يشترط فى عقد البيع أو القرض رهنه بعينه (والا) أى وان لم يعلم مرتبته باسلامه سواء عين أم لا (عجل) الكافر الدين المرهون ان كان موسرا والدين ما يعجل بأن كان عينان من بيع أو قرض وشبه فى التعجيل فقال (كعتقه) أى عتق الكافر رقيقه المسلم الذى رهنه عند أمره باخراجه عن ملكه فيعجل الدين المرهون فيه سواء كان موسرا أو معسرا ولا يبقى الرقيق رهنا فى عسره لثلا يستمر المسلم فى ملك الكافر ولا يخفى ان تعجيل الحق من المعسر انما يكون برده عتقه وبيع رقيقه فى الدين (و) ان باع الكافر رقيقه للمسلم أو الكافر لمسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاز) له (رده) أى الرقيق المسلم (عليه) أى الكافر (بعيب) بناء على انه نقض للبيع وهو المذهب وقيل لا يجوز ويرجع بأرض العيب بناء على انه ابتداء بيع لا يقال الذى يتولى بيعه المسلمان وبيعه بيع براءة فكيف يتأتى رده عليه بالعيب لا نقول ببيعه هنا ليس بيع براءة اه أجهورى (و) ان باع كافر رقيقه الكافر لمسلم بخيار للمشتري وأسلم الرقيق (فى) زمن (خيار مشتر مسلم) فانه (يمهل لاقضائه) أى الخيار فان اختار البيع حصل الطلوب من خروج الرقيق المسلم من استيلاء الكافر عليه وان اختار رده جبر الكافر على اخراجه عن ملكه (و) ان باع كافر رقيقه الكافر لكافر بخيار لاحدهما وأسلم الرقيق فى زمن الخيار فانه (يستعجل الكافر) الذى له الخيار فى امضاء البيع وأرده ولا يمهل لاقضائه ويجبر من يصير له على

أخراجه عن ملكه بائعا كان أو مشتريا لأن الغرض أن كلا منهما كافر فيلزم بقاء السلم في ملك الكافر أن لم يجبر على أخراجه عن ملكه وشبه في التعجيل فقال (كبيعه) أي الرقيق من السلطان (ان أسلم) الرقيق المالك لكافر في غيبة الكافر (و بعدت غيبة سيده) بكونها على عشرة أيام فإن بيع في بعد الغيبة وقدم سيده وأثبت أنه أسلم قبله نقض بيعه ولو أعتقه المشتري نقض عتقه ولو حكم به حاكم لأن حكمه لم يصادف محلا (و) ان باع مسلم رقيقا كافر الكافر بخيار للبائع وأسلم الرقيق (في) زمن خيار (البائع) المسلم فإنه (يمنع) البائع المسلم (من الامضاء) للبيع وان كان مشتريا بقي الخيار لمذته لحق المسلم (وفي جواز بيع من) أي رقيق كان كافرا (و) أسلم) في ملك كافر وأجبر على أخراجه عن ملكه فهل يجوز له بيعه (بخيار) للاستقصاء في غيبته أولا يجوز له بيعه بخيار (تردد) قال التتائي هذا التردد للمازري وحده ومنشأ تروده عدم نص المتقدمين (وهل منع) بيع الرقيق (الصغير) الكافر (إذا لم يكن) الصغير (على دين مشريه) فإن كان على دينه جاز بيعه له (أو) المنع (مطلق) عن تقييده بكونه على غير دين مشريه (ان لم يكن معه) أي الصغير (أبوه) في البيع فإن كان معه أبوه فلا كلام بالنسبة للصغير لتبعيته أباه فإن كان على دين مشريه جاز والا منع في الجواب (تأويلان) البساطي هذا كله تعسف والظاهر ان المنع مطلق سواء كان على دين مشريه أم لا كان معه أبوه أم لا والعلة الجبر على الاسلام (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقا والكتاني الصغير جبر على الاسلام (جبر تهديد) أي تخويف بالضرب (وضرب) بالفعل ان لم ينفذ التهديد بمجلس واحد (وله) أي الكافر (شراء بالغ على دينه) أي معتقده الخاص فلا يكفي موافقته في مطلق النصرانية أو اليهودية لان كلا منهما ملل من تمسك بشيء منها حكم بكفر غيره وعاداه (ان أقام) الكافر المشتري (به) أي البالغ (٤) الذي على دينه أي شرط في عقد البيع أقامته به في بلد الاسلام فان لم يشترط

فلا يصح شراؤه ولو أقام به بالفعل (لا) يجوز لكافر شراء (غيره) أي البالغ الذي على دينه وغيره هو الصغير مطلقا والبالغ الذي ليس على دينه (على المختار) للخمى من الخلاف

كبيعه ان أسلم وبعدت غيبته سيده وفي البائع يمنع من الامضاء وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد وهل منع الصغير إذا لم يكن على دين مشريه أو مطلقا ان لم يكن معه أبوه وتأويلان وجبر تهديد وضرب وله شراء بالغ على دينه ان أقام به لا غيره على المختار والصغير على الأرجح وشرط للمنفود عليه طهارة لا كزبل وزيت تنجس وانتفاع لا كمحرّم أشرف وعدم نهى لا ككلب صيد

(والصغير) قال التتائي يحتمل عطفه على بالغ أي وله شراء الصغير (على الأرجح) عند ابن يونس ويحتمل وجاز عطفه على غير أي ولا شراء الصغير فهو موافق لقوله أولا ومنع بيع صغير لكافر والصواب أن يقول على الأصح فيكون إشارة لرجيح التأويل بالمنع مطلقا كان على دين مشريه أم لا والمصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الآخر وأما ابن يونس فلم يوجد له هنا ترجيح كما قال ابن غازي والخطاب ومن تبعهما (وشرط) صحة بيع الشيء (للعقود عليه) فمما كان أو مشتملا (طهارة) حاصلة أو يمكن حصولها كثوب تنجس في (لا) يصح بيع النجس الذي لا يقبل الطهارة (كزبل) لمحرّم كفرس وبغل وحمار ومكروه كسبع وهر قال البناني مشى المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزبل قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة فدل على ان بيع العذرة ممنوع بالأحروية وقد حصل الخطاب في بيعها أربعة أقوال المنع لما لك رضي الله تعالى عنه على فهم الأكرام المدونة والكرامة على ظاهرها والجواز لابن الماحشون والفرق بين الاضطراب لها في جواز وعدمه فيمنع لاشبه (وزيت تنجس) أي لا يقبل التطهير والا ظهر في القياس ان بيعه جائز ممن لا يقبل لانه لا ينسجس بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب حمله المنافع منه فيجوز أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه (واتفعا) به انتفاعا شرعيا حالاً أو مآلاً كزبل صغير أو بهيمة صغيرة (لا) يصح بيع مالا يتفقع به (كحيوان) محرم أكله كبغل (أشرف) على الموت تبع في التقييد بالمحرّم ابن عبد السلام وتعبه ابن عرفة بأن ما أشرف على الموت لا يصح بيعه سواء كان مباحاً أو محرماً وأوجب يحمل المشرف في كلام ابن عبد السلام على الذي لم يبلغ حد السياق وأما البالغ حد السياق فانفق على منعه محرماً أو مباحاً (وعدمه) عن بيعه وان كان طاهراً منتفعاً به مأذوناً في اخذاه (لا) يصح بيع ماله عن بيعه (ككلب صيد) وحراسة زرع وبستان وماشية قال ابن عاشر كان المصنف لم يرتض رجوع بيع الكلب لشرط الانتفاع لوجود الانتفاع في كلب الصيد والحراسة فبي حكم بيعه هنا على شرط عدم النهي عن البيع وكأنه والله أعلم أراد به ماله عن بيعه ماله بفقده شرط آخر اه قال البناني وهو ظاهر لأن المازري وابن شاس وغيرهما

ذكروا ان مثل مالا منفعة فيه مامنافه كلها محرمة كالدلم أو رجل المقصود منه محرم كالزيت النجس بخلاف مامنافه كلها أو كلها محالة
 كان يت فان كانت المنافع المقصودة منها محال ومنها محرم ككلب الصيد أشكال الامر وينبى أن يلحق بالمنوع اه (و جاز) أن
 يباع (هر) بكسر الهاء وشد الراء (وسبع ل) قصد أخذ (الجلد) للارتفاع به قال البناني الصواب ان قوله للجلد قيد في بيع السبع
 وأما الهر فيجوز بيعه لينتفع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة (و) جاز أن يباع (حامل) بجنين (مقرب) بضم فسكون فكسر
 أى قريبة الولادة لان الغالب سلامتها فخف غررها (و) شرط للمعقود عليه ثمنا كان أو ثمننا (قدرة) لبائع ومشتري (عليه) أى
 تسليمه وتسليمه ومنه الحمام في برجه وان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة ويمنع شراؤه وهو طائر عنه (لا) يصح بيع (كآبق) عدا الحمزة
 أى رقيق هارب من مالكة لم يعلم موضعه أو علم موضعه وكان عند من لا يتيسر خلاصه منه (و) لا يصح بيع (ابل أهملت) أى تركت
 في الرعى حتى توحشت لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شيء (مغصوب الامن غاصبه) اذا كان الغاصب لا تمضى عليه
 الاحكام أقرب به أم لا اتفاقا أو تأخذه الاحكام وأنكر الغصب وعليه بينه فيمنع على المشهور لانه يبيع مافيه خصومة وهو غرر (وهل) جواز
 بيعه لغاصبه (ان رد) المغصوب (لربه) وبقي عنده (مدة) حددتها بعضهم ستة أشهر فأكثر هذا طريق ابن عبد السلام أو ان علم
 عزمه على رده جاز بيعه له اتفاقا وان لم يرد وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان أشكل فقولان مشهور هما الجواز وهذه
 طريقة ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد لا يوافق اصطلاح المصنف لان القولين منصوبان في صورة الاشكال
 لانا نقول يصح لتردد المتأخرين في نقلهما (ول) لشخص (الغاصب) شيئا وباعه أو وهبه أو تصدق به (نقض) أى فسخ بيع (ما) أى
 المغصوب الذى (باعه) الغاصب أو هبه أو صدقة ما تصدق به (٥) تصرفه فيما لم يملكه (ان ورثه)
 أى ورث الغاصب المغصوب

وَجَازَ هَرٌّ وَسَبْعٌ الْجِلْدَ وَحَامِلٌ مُقَرَّبٌ وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَآبِقٍ وَإِبِلٌ أَهْمَلَتْ وَمَغْصُوبٌ
 الْإِمْنُ غَاصِبُهُ وَهَلْ أَنْ رُدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ تَرُدُّوهُ لِلْغَاصِبِ نَقْضُ مَا بَاعَهُ أَنْ وَرَثَتُهُ لَا شِرَاءَهُ
 وَوَقِفَ مَرَهُونٌ عَلَى رِضَا مَرْتَهْنِهِ وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَا وَلَوْ عَلِيمَ الْمُشْتَرَى وَالْعَبْدُ
 الْجَانِي عَلَى رِضَا مُسْتَحَقِّهَا وَحَلَفَ أَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّضَا بِالْبَيْعِ ثُمَّ لِلْمُسْتَحَقِّ رَدُّهُ أَنْ
 لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ وَلَهُ أَخَذُ ثَمَنِهِ وَرَجْعُ الْمُبْتَاعِ بِهِ أَوْ يَثْمَنُهُ

(لا اشتراء) أى ليس للغاصب شيئا وباعه ثم تسبب في ادخاله في ملكه بأن اشتراه أو قبله هبة أو نحوه من ربه بعد أن باعه
 فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك (و) ان باع الراهن الرهن بلا اذن مرتنه صح بيعه (وقف مرهون) أى بيعه
 من راهنه (على رضا مرتنه) أى الموثوق به في حقه فله اجازة بيعه وله رده ان يبيع بأقل أو كان دينه عرضا وان أجاز
 تعجل وما هنا مجمل وسبأ في تفصيله في الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير اذنه صح بيعه ووقف (ملك غيره) أى بيعه
 والغصير للبائع (على رضا) أى المالك فان أمضاه مضى على المشهور وان رده وهو صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولى بل
 (ولو علم المشتري) انه فضولى فهو لازم من جهة المشتري منحل من جهة المالك ومحل نقض بيع الفضولى ان لم يفت المبيع بذهاب
 عينه فان فات بذهاب عينه فعليه الأكر من ثمنه وقيمته (و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنائته بلا اذن مستحقها
 صح بيعه ووقف (العبد الجاني) على نفس أو طرف أو مال أى يبيعه من سيده قبل تخليصه من جنائته (على رضا مستحقها) أى
 ارش الجناية سواء كان المجنى عليه أو وليه فله رد بيع المالك وأمضاؤه (و) ان باع المالك عبده الجاني عالما بجنائته قبل تخليصه منها فادعى
 عليه مستحقها انه رضى بتحمل ارشها وأنكر السيد الرضا به (حلف) السيد الذى باع عبده الجاني عالما بجنائته انه لم يبيعه راضيا
 بتحمل ارش جنائته (ان ادعى) المستحق أو المشتري (عليه) أى على السيد (الرضا) بتحمل ارشها (بسبب) (البيع)
 للجاني مع العلم بجنائته لدالتها عليه دلالة ظاهرة فان نكل لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرض بتحمل الارش (للمستحق)
 (رده) أى البيع وأخذ العبد في جنائته (إن لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى مشتري الجاني (الارش) فللمستحق
 رد البيع وأخذ العبد في جنائته (وله) أى المستحق أمضاه بيعه (وأخذ ثمنه) أى ثمن العبد الجاني أى الثمن الذى باعه سيده به والأولى
 تأخير ان لم يدفع الخ عن قوله وله أخذ ثمنه لانه شرط فيه أيضا فيكون نظم الكلام هكذا ثم للمستحق رده وأخذ ثمنه ان لم يدفع الخ ثم
 ان دفعه السيد فلا اشكال (و) ان دفعه المبتاع (رجوع المبتاع) على البائع (به) أى الارش الذى دفعه للمستحق (أو يثمنه)

أى العبد الجانى (ان كان) الثمن (أقل) من الارش اذ البائع الحجة بأنه لا يلزمه الامادفة المبتاع له وانه يختار حينئذ اسلام العبد وان كان الارش أقل فلا يرجع الا به لحجة البائع بأنه لا يلزمه الامادفة المبتاع للعبد ف يرجع بالأقل منهما (والمشتري رده) أى العبد الجانى على بائعه (ان) كان (تعمدها) أى الجناية ولم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه عيب (و) ان قال المالك لرفيقه ان لم افعل بك كذا مما يجوز له فعله به فأتى حر ثم باعه قبل فعله به ذلك (رد البيع فى) حلقه قبله بحرية رفيقه بصيغة حث نحو (لأضربنه) أى الرقيق أو احبسنه أو أفعل به (ما) أى فعلا (يجوز) فيمنع من بيعه حتى يبرق يمينه سواء قيد يمينه بأجل أم لا فان تجرأ وباعه قبل برقه في يمينه فبرد يمينه فان لم يرد البيع حتى انقضى الأجل انحلت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس قال الخطاب علم منه ان الرقيق قبل رد يمينه فى ملك مشتريه وضمانه (ورد) الرقيق المحلوف بعتقه بصيغة حث على فعله به ما يجوز (للمسكه) أى الحالف ويمنع فى الحث المطلق من البيع والوطء وفى المؤجل من البيع فان لم ينصر به حتى مات السيد عتق من ثلثه (وجاز بيع عمود) المراد به ما يعتمد فيه الحشبة والحجر (عليه بناء للبائع) أو غيره كستأجر أو مستعير (ان انتفت الاضاعة) لما من له البناء الذى على العمود ومما تنفى به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه (و) ان (أمن كسره) أى العمود حين اخراجه من البناء بشهادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقضه) أى البناء الذى على العمود وأعلقه وأدغمه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود حينئذ فضا منه (و) جاز بيع قدر معين كعشرة أذرع من محل (هواء) بالمد أى الرجح المالى ما بين الارض والسما (فوق) محل (هواء) متصل بأرض أو بناء بأن كان لشخص أرض خالية من البناء أراد البناء بها أو بناء أراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدرا معينا من الفراغ الموهوم الذى يكون فوق البناء الذى أراد احداثه فيجوز (ان وصف البناء) الذى أراد احداثه (٦) أسفل وأعلى ليقول الغرر لان صاحب الاسفل رغبته فى حقة الأعلى وصاحب

الأعلى رغبته فى متانة الأسفل ولصاحب البناء الأعلى الانتفاع بما فوق بنائه بغير البناء وليس لصاحب الأسفل الانتفاع بما فوق بناء الأعلى لا بالبناء ولا بغيره ونص المدونة ولا مرفق لصاحب

ان كان أقل والمشتري رده ان تعمدها ورد البيع فى لأضربنه ما يجوز ورد للمسكه وجاز بيع عمود عليه بناء للبائع ان انتفت الاضاعة وأمن كسره ونقضه البائع وهواء فوق هواء ان وصف البناء وغرر جذع فى حائط وهو مضمون الا أن يذ كر مدة فاجارة تنفسخ بانهدامه وعدم حرمة ولو لبعضه وجهل بمضمون أو ثمن ولو تفصيلا كعبدى رجليين بكذا ورطل من شاة وتراب صائغ وردته مشتريه ولو خلصه وله الأجر

الاسفل فى سطح الأعلى (و) جاز (غرز جذع فى حائط) الجار أى العقد عليه بعوض على وجه البيع أو الاجارة (وهو) أى لا الغرز (مضمون) أى فى ضمان صاحب الحائط أو وارثه أو المشتري من أحدهما أبدا لبيع موضع الغرز من الحائط كبيع علو على سفلى فان انهدم الحائط فعلى ربه أو وارثه أو المشتري من أحدهما علما بالغرز بناؤه ويستمر الضمان فى كل حال (الا ان يذ كر) فى العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر سنين (ف) العقد (اجارة تنفسخ بانهدامه) أى الحائط قبل تمام المدة ويرجعان بالمحاسبة فلا يلزم رب الحائط بناؤه (و) شرط للعقود عليه (عدم حرمة) تملكه فلا يصح بيع ما حرم تملكه كخير وخنزير وإنه نقد هذا اذا كانت الحرمة لجميعه بل (ولو) كانت (لبعضه) أى بعض العقود عليه مع علم العاقدين بحرمة كبيع حر ورقيق وملك وحبس معا فيفسد العقد فى الجميع لجمع الصفقة حلالا وحراما مع علمهما وأحدهما بالحرام وأشار بلوالى قول ابن القصار تحريجا من عند نفسه بابطال الحرام وامضاء الحلال بما يقابله (و) شرط للعقود عليه عدم (جهل) من العاقدين أو أحدهما (بمضمون أو ثمن) فلا يصح بيع شىء مجهول جملة وتفصيلا كبيع ما فى بيت أو حانوت أو ما وهب له أو ما ورثه وهما لا يعلمان به بل (ولو) جهل للعقود عليه (تفصيلا) وعلمت جملة (ك) بيع (عبدى) بفتح الدال مثنى عبد حذف تونه لضافته (لرجلين بكذا) ثمن معلوم مشترك بينهما فى مقابلة العبدين من غير بيان مال كل عبد من الثمن المقابل لهما فجملة معلومة وتفصيله مجهول (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلا (من) لحم (شاة) مثلا قبل تذكيته أو قبل سلخها للجهل بصفة اللحم الا ان يكون المشتري هو بائع الشاة عقب بيعها لعل بصفة اللحم بحسب علفها ولان اللاحق للعقد كالواقع فيه فكانه باعها واستنفذ ما اشتراه وينبغي تقييد المنع بعدم شرط خيار المشتري بالرؤية (و) لا يجوز بيع (تراب صائغ) وان وقع فسخ (ورده مشتريه) لبائعه ان لم يخلصه بل (ولو خلصه) فليس نخليصه ما نعام من رده (وله) أى المشتري (الاجر) فى تخليصه وحيث قلنا ان المشتري يرجع بأجره

عمله فزادت على قيمة الخارج فهل يرجع بها أو لا يرجع بها ما لم ترد على الخارج اقتصر ابن بونس على أنه ما يرجع بها بشرط أن لا يزيد على الخارج (لا يمنع بيع تراب معدن ذهب أو فضة) بغير صنفة وأما بصفه فيمنع إذا الشك في التماثل كتحقق التفاضل والفرق بين تراب المعدن وبين تراب الصانع شدة الغرر في تراب الصانع دون تراب المعدن (و) جاز بيع (شاة) مثلامذكاة (قبل سلقها) جزافا لا وزنا فيمنع كما في المواق والحطاب (و) جاز بيع (حنطة) بكسر الحاء المهملة أى قمح مثلامذكاة (في سنبلة) بضم السين جمع سنبلة قائمة بأرضها قبل حصدها أو بعده قتا أو منفوشا قبل درسها (و) في (تبن) بعد درسها وقبل تذبذبها (ان) كان البيع (بكيل) ككل أردب بكذا ولم يتأخر تمام حصده ودرسه وتذريته أكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قت) أى مقتوت أى حرما رموسها كلها في ناحية واحدة مما مرته في رأسه كقمح وشعير (جزافا) بتثنية الجيم أى محذور أقدر كيله لا مكان حرره عند رؤيته لانحو فول ومحص وعدس مما ثمرته في جميع قصبته فلا يجوز بيع قته لعدم إمكان حرره عند رؤيته (لا) يجوز بيع الزروع جزافا حال كونه (منفوشا) أى مجعولا رموسه الى جهات مختلفة لعدم إمكان حرره (و) جاز بيع (زيت زيتون) أى قدر معلوم منه قبل عصره (بوزن) كرتل أو قنطار (ان لم يختلف) وصفه بأن عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كما نفيده المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته في كل حال (الا أن يخبر) أى يشترط عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حينئذ لتردده بين السلفية والثمنية (و) جاز بيع قدر معلوم كصاع من (دقيق حنطة) قبل طحنها ان لم يختلف وصفه فان اختلف فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري (و) جاز بيع (صاع) مثلامذكاة أو أكثر من صبرة معلومة جملة ما فيها من الصيعان أو مجهولها والمشتري عدد معلوم (٧) من صيعانها (أو كل صاع) أى جاز بيع كل صاع ب درهم مثلا (من صبرة) والمشتري جميعها ان علمت جملة ما فيها من الصيعان بل (وان جهلت) جملة صيعانها لانه يغتفر جهل الجملة اذا علم التفصيل (لا) يجوز بيع صيعان أو أذرع أو أرتال غير معلومة العدد (منها)

لَا مَعْدِنَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَشَاةٍ قَبْلَ سَلْخِهَا وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتَبْنٍ إِنْ بَكِيلٍ وَقَتٍ
جَزَافًا لَا مَنَفُوشًا وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ بِوِزْنٍ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ
وَصَاعٍ أَوْ كُلُّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُهِلَتْ لَا مِنْهَا وَأُرِيدَ الْبَقْعُ وَشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءُ
أَرْبَعَةٍ أَرْطَالٍ وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرُهَا وَصُبْرَةٌ وَتَمْرَةٌ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ ثَلَاثٍ وَجِلْدٍ وَسَاقِطٍ
يَسْفَرُ فَقَطْ وَجُزْءٌ مُطْلَقًا وَتَوَلَاةُ الْمُشْتَرَى وَلَمْ يُخَيَّرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ
وُخِيَّرَ فِي دَفْعِ رَأْسٍ

أى الصبرة أو الشاة (وأريد البعض) أى شراؤه فقط لا الجميع لتعلق الجهل بالتفصيل أيضا (و) جاز بيع (شاة) حية أو مذبوحة قبل سلقها (واستثناء أربعة أرتال) ونحوها ما لم يباع الثلث فان بيعت بعد سلقها جاز استثناء قدر الثلث فقط قال الحطاب التحديد بأربعة هو الذى فى أكثر الروايات وفى بعضها ثلاثة وفى بعضها خمسة أو ستة أو أكثر مما دون الثلث (ولا يأخذ) بائع الشاة المستثنى أربعة أرتال منها (لحم غيرها) عوضا عنها لأنه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه بناء على ان المستثنى مشتري (و) جاز بيع (صبرة وتمرة) على أصلها جزافا فيها والواو بمعنى أو ومحط الجواز قوله (واستثناء قدر ثلث) من كيل أو وزن أو عدد فلا يجوز استثناء الأكثر من الثلث (و) جاز بيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه أو كارع لا كرشه وكبدته فانهما من اللحم فيجوز عليهما حكمه وهو الجواز فيما دون الثلث ان استثنى منه أرتال أو المنع ان استثنى البطن كله أو جزءا معيناً منه لقول المدونة لا يجوز أن يستثنى الفخذ أو البطن أو الكبد (بسفر فقط) ظاهره انه قيد في الجلد والساقط ويؤيده قول المدونة وأما استثناء الجلد والرأس فقد أجاز مالك في السفر اذا لم ين له هناك وكرهه في الحضر (و) جاز بيع شيء واستثناء (جزء) شائع منه كربه أو ثلثه أو نصفه (مطلقا) عن تقييده بكونه ثلثا وعن تقييده بالسفر وحينئذ يصير البائع شريكا للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) أى المبيع المستثنى منه أرتال أو جلد أو رأس فيبشر شؤنه من علف وسقى وحفظ وذبح وسلخ وغيرها وقوله وتولاه (المشتري) خاص بصورة استثناء الجلد والساقط لانه لما كان لا يجبر على الذبح حوله دفع الثلث أو القيمة للبائع صارا كأنهما فى ذمته وأما المستثنى منه جزء شائع فيتوليانه معا بحسب الكل منهما فيه وأجرة ذبحه وسلخه عليهما كذلك (ولم يجبر) (المشتري) (على الذبح فيهما) أى مسألة الجلد والساقط ومسألة الجزء الشائع (بخلاف) استثناء (الأرتال) فيجبر المشتري على الذبح لأن البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذى استثناء الاب (وخبر في دفع) بدل أو مثل (رأس) وبقية ساقط

ومثل جلد (أو) دفع (قيمتها) أى الرأس (وهى) أى القيمة (أعدل) لبعدها عن شائبة الربا (وهل التخيير) بين المثل والقيمة (للبائع أو للمشتري قولان) تؤول المدونة عليهما والقول بأنه للمشتري أسعد بظاهرها (ولومات ما) أى الحيوان الذى يبيع (استثنى منه) جزء (معين) وهو الجلد والرأس والأكارع والأرطال (ضمن المشتري) للبائع (جلدا وساقطا) لعدم جبره على التخيير فيهما (لا) يضمن للمشتري للبائع (لحا) وهو الذى عبر عنه قبل بالأرطال لجبره على التخيير ولما سكت عنه البائع كان مقرطا (و) جاز يبيع (جزاف) مثلث الجيم فارسي معرب، وهو يبيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عرفة بأنه يبيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم الأصل منعه وخفف فيما شق علمه يريد من المعداد وقيل جهله من الكيل والموزون اذ لا تشترط المشقة فيهما (ان رى) أى أبصر حال البيع أو قبله واستمر المتبايعان على معرفته الى حين يبيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة برؤية متقدمة (و) ان (لم يكثر) المبيع (جدا) أى كثرة مانعة من حرز قدره بالكيل أو الوزن أو العدد فان كثرت جدامنع بيعه جزافا لعدم حرزه (و) ان (جهلاه) أى العاقدان أى جهلا مكيله أو وزنه أو عدده (و) ان (حررا) أى العاقدان المبيع أى عرفا قدره بالحرز أى الظن وكانا معتادين للحرز وحرزا بالفعل فلا بد من الأمرين (و) ان (استوت أرضه) أى المبيع أى الأرض التى هو عليها أى علم العاقدان أو ظنا استواء هاتين البيعتين فان علما أو ظنا عدمه فسد للغرر (و) ان (لم يبع) المبيع جزافا (بلا مشقة) فالمعداد بلا مشقة يمنع بيعه جزافا (ولم تقصد أفراده) أى المبيع جزافا فان كانت تقصد أفراده وتختلف الرغبة فيها كالرفيق والدواب والثياب فلا يجوز بيعه جزافا فى كل حال (الا أن يقل عن) الأفراد من (ه) كبيض و بطيخ ورمال (٨) فقد وقع في المذهب ما يدل على جواز بيعه جزافا (لا) يجوز بيع (غير مرئي) جزافا

أَوْ قِيمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتُثْنِيَ مِنْهُ مُعَيَّنٌ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي جِلْدًا وَسَاقِطًا لَا أَحْمًا وَجَزَافًا إِنْ رِىءَ وَلَمْ يَكُنْ جَدًّا وَجَهْلَاهُ وَحَزَرَا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ وَلَمْ يَمْدَ بِلا مَشَقَّةٍ وَلَمْ تُقْصَدِ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقُلَ نَمْنُهُ لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مَلَّ ظَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا يَمْدُ تَقْرِيفُهُ إِلَّا فِي كَسَلَةٍ تَبِينُ وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ وَحَامٍ بُرْجٍ وَثِيَابٍ وَتَقْدِيرٍ سَكٍّ وَالتَّعَامُلُ بِالْعَدَدِ وَالْأَجَازُ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ الْآخَرَ بِقَدَرٍ خَيْرٍ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوَّلًا فَسَدَ كَالْمَغْنِيَةِ وَجَزَافٍ حَبٍّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ أَوْ أَرْضٍ وَجَزَافٍ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلَةٍ لَا

الا الحل فانه يفسده الفتح فيجوز بيعه جزافا بلا رؤية (وان) كان (ملء ظرف) أى وعاء كثرارة ان كان فارغا بل (ولو) كان ملآن وباع ما فيه مع ملئه (ثانيا بعد تفريفه) فلا يجوز لعدم رؤية ملئه ثانيا حين بيعهما معا وليس

الظرف مكيلا لمعتادا واللام يكتن جزافا واستثنى من وان ملء ظرف الح فقال (الا) ان يقع بيع ملء ظرف ثانيا بعد تفريفه مع (الافى كسلة) انا مضفور من خشب رقيق أو قصب فارسي (التين) وزيب مما جرى العرف يجعله كالكيال المعلوم فيجوز بيع ملئه فارغا وبيع ملئه الحاضر مع ملئه ثانيا بعد تفريفه لانه بمنزلة المكيال المعلوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) ونحوها مما يتدخل من الطير (حية بقفص) لانه يدخل بعضه تحت بعض فلا يمكن حرزه ومفهوم حية جواز بيع المذبوحة جزافا وهو كذلك (و) لا يجوز بيع (حمام برج) لعدم إمكان حرزه فان حرزه جاز (و) لا يجوز بيع (ثياب) ورقيق ودواب ونحوها جزافا لقصد أفرادها (و) لا يجوز بيع (نقد) أى ذهب أو فضة جزافا (ان سك) بضم السين المهملة وشد الكاف أى صبغ بالكيفية الخاصة وختم بختم السلطان (والتعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده أو مع الوزن لقصد أفراده (والا) أى وان لم يكن النقد مسكوكا سواء تعامل به وزنا أو عددا (جاز) يبيعه جزافا لعدم قصد أحاده (فان) تبايعا شيئا جزافا أو أحدهما يعلم قدره دون الآخر ثم (علم أحدهما) أى المتبايعين جزافا بعد البيع (بعلم الآخر) حين البيع (بقدره) أى المبيع جزافا (خير) غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غره ابن رشد ما بعد أو يوزن لا يجوز بيعه جزافا الا مع استواء البائع والمبتاع في الجهل بعد ما بعد منه ووزن ما يوزن وكيل ما يكال لانه متى علم ذلك أحدهما وجهله الآخر كان العالم بذلك قد غر الجاهل وغشه (وان أعلمه أولا) أى أعلم العالم الجاهل بعلمه بقدره أو علم به من غيره (فسد) البيع للغرر والخطر وشبهه في الفساد فقال (ك) بيع الأمة (المغنية) بشرط كونها مغنية لاستزادة ثمنها فهو فاسد (و) لا يجوز بيع (جزاف حب) كقمح مما أصله أن يباع كيلا (مع مكيل منه) أى الحب كاردب لخروج أحدهما عن أصله (أو) مع مكيل (أرض) ونحوها مما أصله البيع جزافا لخروجهما معا عن أصلهما (و) لا يجوز بيع (جزاف أرض مع مكيله) أى المذكور لخروج أحدهما عن أصله (لا) يمنع

بيع جزاف أرض (مع) مكمل (حب) لحي كل منهما على أصله (و يجوز) أن يباع (جزافاً) صفقة واحدة سواء كان أصلها أن يباع جزافاً أو كيلاً أو أحدهما كيلاً والآخر جزافاً لانهما في معنى جزاف واحد (و) يجوز أن يباع (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز أن يباع (جزاف) سواء كان أصله أن يباع جزافاً كقطعة أرض أو كيلاً كصبرة حب (مع عرض) لايبيع كيلاً ولا وزناً كرفيق وحيوان (و) يجوز أن يباع (جزافاً) صفقة واحدة (على كيل ان اتحاد الكيل) أي عنه كبيع صيرتي قمح كل اردب من كل منهما بدينار (و) اتحدت (الصفة) للجزافين البيعين على كيل لانهما في معنى صبرة واحدة وجزاف واحد واحترز باتحاد الكيل من اختلافه كصيرتي قمح احدها ثلاثة أرداب بدينار والأخرى أربعة به فيمنع (ولا يضاف لجزاف) يبيع (على كيل) كصبرة قمح كل اردب منها بدرهم (غيره) الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها وثمنها من جملة ما اشترى به الكيل لجل ما يخصها منه (مطلقاً) عن تقييد السلعة بكونها من غير جنس الجزاف (و) جاز البيع الذي علم وصف مبيعه (برؤية بعض) المبيع (الثلي) وهو الذي يكال كقمح أو يوزن كقطن أو يعد كبيض وأما اللقوم فلا يكفي في جواز بيعه رؤية بعضه وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي ((و) جاز البيع برؤية بعض (الصوان) بكسر الصاد وهو ما يصون الشيء كقشر رمان وبيض ويطبخ وجوز ولوز وبنديق وان لم يكسر شيء منه ليري ما بداخله (و) جاز بيع عروض أو طعام في عدل بكسر العين مع الاعتماد في معرفتها (على) رؤية أو سماع ما كتب في (البرنامج) بفتح اللوحدة وسكون الراء اسم جنس أعجمي معناه الدفتر (و) جاز بيع غير الجزاف (من الأعمى) أي له هذا هو الذي يتوهم عدم جوازه وأما بيعه مامله فلا يتوهم منعه (و) جاز البيع والشراء المعتمد في معرفة مبيعه (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير) المبيع (بعدها) الى حين العقد عادة فان كان يتغير بعدها عادة فلا يجوز على البت ويجوز على شرط خيار الرؤية (و) ان يبيع ما في العدل على البرنامج وقبضه المشتري وغاب عليه ثم أتى (٩) ثياب مخالفة لما كتب في البرنامج وادعى انه ما وجد في العدل

مَعَ حَبٍّ وَجَوَازُ جَزَافَانِ وَمَكِيلَانِ وَجَزَافٌ مَعَ عَرْضٍ وَجَزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ إِنْ اتَّحَدَ الْكَيْلُ وَالصَّفَّةُ وَلَا يُضَافُ لِجَزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا وَجَازَ بِرُؤْيَا بَعْضِ الْمِثْلِيِّ وَالصَّوَانِ وَعَلَى الْبَرْنَامِجِ وَمِنْ الْأَعْمَى وَبِرُؤْيَا لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدْعٍ لِيَبِيعَ بَرْنَامِجَهُ أَنْ مُوَافَقَتَهُ لِلْمَكْتُوبِ وَعَدَمَ دَفْعِ رَدِيٍّ أَوْ نَاقِصٍ وَبَقَاءِ الصَّفَّةِ إِنْ شَكَّ وَغَائِبٍ وَلَوْ بِلَا وَصْفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَا أَوْ عَلَى يَوْمٍ

(٢ - جواهر الاكلیل - ثانی) (حلف) ان ما في العدل موافق لما كتب في البرنامج (لبيع) أي في صورة

بيع ما كتب صفاته (برنامج) ومعمول حلف (أن موافقته) أي ما وجد في العدل من نحو الثياب (للمكتوب) في البرنامج ثابتة فان حلف فلا شيء عليه وان نكل حلف المشتري وردده على البائع وان نكل لزمه ما أتى به ولا شيء له على البائع (و) ان دفع شخص لآخر ديناراً أو دراهم صرفاً أو ثمن سلعة وقبضها المدفوع له مصداقاً دفعها في عددها وجودتها وغاب عليها ثم ردها كلها أو بعضها وادعى انه وجده ردياً أو ناقصاً وزن وانكر دافعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع رديٍّ أو ناقص) انه ما دفع الا جديداً في علمه الا أن يتحقق انه ليس منه فيحلف على البت فان نكل حلف قابضها على ما ادعاه فان حلف فيلزم الدافع اتمام العددين كان المدعى قص العدد وايدال ما اتفق التقاد على رداه ان كان المدعى رداءه الدراهم أو الدنانير (و) ان يبيع شيء برؤية سابقة لا يتغير المبيع بعدها عادة وقبضه المتباع ظاناً بقاءه على صفته التي رآه بها ثم ادعى انه تغيرت صفته قبل قبضه وخالفه البائع وادعى بقاءه بصفته التي رآه بها حلف البائع على (بقاء الصفة) التي رآه المشتري بها (ان شك) أي شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه أم لا فان قطع بعدم التعبير بين الرؤيتين فالقول للبائع بلايين وان قطع به فالقول للمشتري كذلك (و) جاز بيع معين (غائب) عن محل العقد معروف بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه أو جنسه (على) شرط (خياره) أي المشتري في الامضاء والرد (بالرؤية) للمبيع لان وقع البيع على اللزوم أو السكوت فيفسد للجهل بالمبيع وهناك من يقول ان الغائب لا يباع الا على صفة أو رؤية متقدمة قال في المقدمات وهو الصحيح وفي كتاب الفرر من المدونة وهو قولها في بيع الدور والأرضين الغائبة لا تباع الا بصفة أو رؤية متقدمة دليل له اه (أو) أي ولو يبيع بالصفة على اللزوم وغائب (على يوم) فقط ذهاباً جازوا وعرض الخطاب كلام المصنف باقتضائه ان الحاضر بالبلد لا يباع بالصفة مع ان الذي يفقده النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا ما في فتحه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة

ولو بالبلد على المشهور وان لم يكن في احضاره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع (أو) أى وجاز بيع غائب بالصفة ولو (وصفه غير بائعه) بأن وصفه بائعه وفيه رد على من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بائعه لانه قد تجاوز في صفاته لتنفيق وتحسين سلعته (ان لم يبعد) الغائب للمبيع بثا بصفة أو رؤية متقدمة فان بعد فلا يجوز أما للمبيع بالصفة أو الرؤية المتقدمة على الخيار بالرؤية أو بدونها أى الصفة والرؤية فكذلك أى على الخيار فيجوز ولو بعد فتحصل ان ما يبيع رؤية متقدمة بشرط فيه أن لا يتغير بعدها وان لا يبعد وما يبيع بصفة بشرط فيه أن لا يبعد وان للمبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير فان بعد (كخراسان) مدينة بأقصى المشرق (من افرقية) مدينة يوسط المغرب فلا يجوز (و) ان (لم تمكن رؤيته) أى المبيع بالصفة بالزوم (بلا مشقة) بأن أمكنت بمشقة كالغائب عن البلد ومفهوما انها ان أمكنت بلا مشقة فان كان حاضرا في محل البيع فلا يجوز بيعه بالصفة وان غاب عنه جاز بيعه ما ولو كان حاضرا بالبلد على المشهور (و) جاز (النقد) أى تعجيل دفع الثمن للبائع تطوعا بلا شرط (فيه) أى بيع الغائب على الزوم عقارا كان المبيع أو غيره لا على الخيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا (و) جاز النقد (مع الشرط) من البائع على المشتري لتعجيل الثمن (في) بيع (العقار) على الزوم بوصف غير بائعه وان بعد لانه لا يسرع تغيره بخلاف غيره وأما بوصف بائعه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعا (وضمنه) أى العقار المبيع غائبا جزافا (المشتري) بمجرد العقد بيع بشرط التقدم لا اذا لم يكن في المبيع حق توفية فان بيعت الدار مزارعة فالضمان من البائع بلا اشكال (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أى العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على الزوم برؤية متقدمة أو بوصف غير بائعه ولم يكن فيه حق توفية والكاف استقصائية (وضمنه) أى غير العقار المبيع غائبا بشرط النقد أم لا (بائع الا لشرط) ان ضمانه على مشريه فلا يضمنه البائع (أو منازعة) من المشتري للبائع في ان العقد صادف العقار المبيع غائبا بقايا أو هالكا سالما أو معيبا فضائه (١٠) حيث من بائعه لأن الأصل انتفاء ضمانه عن المشتري فلا ينتقل اليه الا بأمر

عحقق (وقبضه) أى المبيع الغائب غير العقار أى الخرج للاتيان به (على المشتري) وشرطه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد بيعه (وحرم في) بيع (نقد) أى ذهب أو فضة بنقد

أَوْ وَصَفَهُ غَيْرُ بَائِعِهِ إِنْ لَمْ يَبْعُدْ كَخُرَاسَانَ مِنْ أَفْرِقِيَةَ وَلَمْ تُمَكِّنْ رُؤْيَتَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَالنَّقْدُ فِيهِ وَمَعَ الشَّرْطِ فِي الْعَقَارِ وَضَمْنُهُ الْمُشْتَرِي وَفِي غَيْرِهِ إِنْ قَرُبَ كَالْيَوْمَيْنِ وَضَمْنُهُ بَائِعُ الْأَلْ لَشَرْطٍ أَوْ مُنَازَعَةٍ وَقَبْضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَحَرْمٌ فِي نَقْدٍ وَطَعَامٍ رِبَا فَضْلٍ وَتَسَاءٍ لَا دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ أَوْ غَيْرُهُ بِعَثَلَيْهِمَا وَمُؤَخَّرٌ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَلَبَةً أَوْ عَقْدٌ وَوَكَلٌ فِي الْقَبْضِ أَوْ غَابَ نَقْدٌ أَحَدُهُمَا وَطَالَ أَوْ نَقْدَاهُمَا أَوْ بِمُؤَاعَدَةٍ أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ تَأَجَّلَ

وان

(و) في بيع (طعام) بطعام (ربا بفضل) أى زيادة (و) ربا (نساء) بفتح النون ممدودا

أى تأخير وإضافته للبيان (لا) يجوز ان يباع (دينار ودرهم) بدينار ودرهم لعدم تحقق المائلة باحتال رغبة أحدهما في دينار الآخر فيقابل به بديناره وبعض درهمه ويصير باقى درهمه في مقابلة درهم الآخر والشك في التماثل كتحقق التفاضل والفضل المتوهم كالفضل المحقق (أو) ان يباع (غيره) أى المذكور من الدينار والدرهم كشاة ودينار أو درهم (بعثلهما) أى دينار ودرهم بالنسبة للمثال الأول وشاة ودينار أو درهم بالنسبة للمثال الثانى (و) حرم صرف (مؤخر) ان كان التأخير طويلا بل (ولو) كان التأخير منهما أو من أحدهما (قريبا) مع فرقة بدن وأما التأخير اليسير بدون فرقة بدن ففيه قولان مذهب المدونة كراهته ومذهب الموازنة والعقبة جوازه (أو) كان التأخير (غلبة) بحيلة سيل أو نار أو عدو بينهما (أو عقد) شخص الصرف (وكل) غيره (في القبض) فيبطل لانه مظنة التأخير الا ان يقبض الوكيل بحضرة موكله فيجوز على الراعي وقد شهر في الشامل منعه (أو) أى وحرم صرف مؤخر ان غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) دنائير أو دراهم (أحدهما) أى المتصرفين (وطال) زمن غيبته فيفسد الصرف وعطف على نقد أحدهما فقال (أو) غاب (نقدهما) أى دنائير ودراهم المتصرفين معا فيحرم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن (أو) أى ولو حصل التأخير (بمواعدة) منهما بالصرف أى جعلها عقدا كاذب بنا الى السوق بديراهمك فان كانت جيادا أخذت منك كل عشرة بدينار فتحرم المواعدة المذكورة وشهره ابن الحاجب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المازرى السكراة ونسبها اللحمى لملك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وضرب به في المقدمات ونسبه لابن القاسم ونصه واما المواعدة فتكره فان وقع ذلك وتم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال أصبغ يفسخ (أو) أى ولو حصل التأخير (ب) صرف (دين) بدن (إن تأجل) الدينان عليهما بأن كان لاحدهما على الآخر دنائير مؤجلة والاخر عليه دراهم كذلك سواء انفق الأجلان أو اختلفا وتصارفا قبيل

حاولها بأن أسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تأجل (من أحدهما) وحل الآخر لأن الحق في أجل دين العين للمدين وحده سواء كان من بيع أو من قرض فليس له بأخذه قبل أجله بغير رضا المدين فإن تأخرا فقد اشترى كل منهما ماله على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده بمدة الأجل طال أو قصرت وإن تأجل من أحدهما فقد اشترى الدين المؤجل ما هو عليه على أنه لا يستحق قبضه إلا بعد مضي أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بمدة الأجل (أو) كان التأخير بصرف مرتين من رهننا بعد وفاة الدين أو قبله أو مودع بالفتح من مودع بالكسر ودیعة و (غابرهن) مصروف (أو ودیعة) مصروفة عن مجلس عقد الصرف فيحرم لتأخير القبض عن العقد لأن حيازة الرهن والمودع بالفتح حيازة أمانة وضمان الرهن والودیعة من الرهن والمودع بالكسر أصالة ولا ينتقل ضمانهما إلا بقبضهما من أنفسهما بعد وصولهما إلى المحل الذي به الرهن والودیعة فقد تأخر قبضهما عن صرفهما (ولو سك) المذكور من الرهن والودیعة أي صيغ دناير أو دراهم وختم عليها بختم السلطان وأشار بالمبالغة إلى القول بجواز صرف الرهن المسكوك والودیعة المسكوك غائبين عن مجلس الصرف وشبه في منع الصرف مع الغيبة فقال (ك) صرف حل ذهب أو فضة (مستأجر) بفتح الجيم (وعارية) أي أو معار فيجزم صرفهما غائبين لما تقدم في الرهن والودیعة (و) كصرف نقد غائب (مغضوب) من ماله سواء صرفه غاصبه أو غيره فيجزم (ان) كان قد (صنع) المغضوب لاحتمال هلاكه ولزوم قيمته لمن غصبه لالتحاقه بالمقوم بصياغته وصرفه يحتل كونه أقل أو أكثر من قيمته وهما جنس واحد فأدى صرفه في غيبته لاحتمال ربا الفضل وهو كتحققه (الأن يذهب) أي يخرج المغضوب المصوغ من يد غاصبه بتلف أو غيره (فيضمن) الغائب (قيمته) حالة (و) هي (كالدين) الحال في جواز الصرف (و) حرم الصرف (بتصديق) من أحد المتصرفين الآخر (في) عدد أو وزن أو جودة نقد (ه) الذي يدفعه له لأنه قد يتخبره بعد نفرهما (١١) فيجده ناقصا ورد بثا فيرجع فيؤدى إلى

صرف مؤخر وشبه في منع التصديق فقال (كبادلة) شخصين بشيئين (ربوبين) نقدین كدناير بمثلها أو دراهم بمثلها أو طعامين متحدى الجنس قال ابن رشد فإن وقع الصرف أو مبادلة الربوبين

وَأَنْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَلَوْ سَكَّ كَمُسْتَأْجَرٍ وَعَارِيَةٍ وَمَغْضُوبٍ أَنْ صِيغَ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ فَكَالَّذِينَ وَتَصَدِّقُ فِيهِ كَمُبَادَلَةٍ رَبُوبَيْنَ وَمُقَرَّضٍ وَبَيْعٍ لِأَجَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ وَمُجَلٍّ قَبْلَ أَجَلِهِ وَبَيْعٍ وَصَرَفٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ دِينَارًا أَوْ يَجْتَمِعَا فِيهِ وَسِلْعَةً يَدِينَارٍ إِلَّا ذَرَاهِمَيْنِ أَنْ تَأْجَلَ الْجَمِيعُ أَوْ السَّلْعَةُ

بتصديق فلا يفسخ للاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعامين فلا يجوز أن يضارفه سوارين على أن يصدقه في وزنهما وينقض البيع وان افتراقا ووجدها كذلك فلا بد أن ينقض فلو وزنهما قبل التفريق فوجد نقصا فضره أو زيادة فركها الآخر فذلك جائز (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم سواء كان طعاما أو نقدا أو غيرها فيجزم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص أو عيب فيعتقره لحاجته أو عوضا عن معروف التسليف فيلزم السلف بزيادة (و) ككل شيء (مبيع) بضم (لأجل) معلوم طعاما كان أو غيره فيجزم التصديق فيه لثلا يجد نقصا فيعتقره لتأجيل الثمن فيؤدى لأكل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي أصل (مال سلم) أي مسلم فيه فيجزم التصديق فيه لثلا يجد نقصا فيعتقره لتأجيل المسلم فيه فيلزم أكل المال بالباطل (و) ككل دين (معجل قبل) حاول (أجله) فيجزم التصديق فيه لثلا يجد نقصا فيعتقره للتعجيل فيصير سلفا جاز فمعا لأن المعجل بكسر الجيم مسلف (و) حرم أن يجمع بين (بيع وصرف) في عقد واحد كبيع ثوب ودينار بعشرين درهما وصرف الدينار عشرة دراهم لثنا في أحكامهما لجواز الأجل والخيار والتصديق في البيع وامتناعها في الصرف فإن وقع فقيل هو كالعقود الفاسدة فيفسخ ولو مع الفوات وقيل من البياعات المسكروهة فيفسخ مع القيام لامع الفوات ابن رشد وهو المذهب اه واستثنى أهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين أولاها قوله (الأن يكون الجميع) أي النقد الذي اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحدا كان يشتري سلعة ودراهم بدينار والثانية قوله (أو) يكون الجميع أكثر من دينار (يجمعان) أي البيع والصرف (فيه) أي الدينار كان يشتري ثوبا وعشرة دراهم بدينارين وصرف الدينار عشرون درهما فيقابل الثوب دينار ونصف والدرهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرف في دينار (و) حرم (سلعة) أي يبعها (بدينار إلا درهمين أن تأجل) أي تأخر عن العقد (الجميع) أي الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (أو) تحمل الدينار والدرهمان وتأجلت (السلعة) لأنه يبيع وصرف تأخر

عوضاه في الأولى وبعضهما في الثانية (أو) تعجلت السلعة وأحد النقدين وتأجل (أحد النقدين) أو بعضه (بخلاف تأجيلهما) أي النقدين بأجل واحد وتعجيل السلعة فهو جائز لذاته على قصد البيع وتبعية الصرف مع يسارته فإن اختلف أجلهما منع (أو) أي وبخلاف (تعجيل الجميع) فيجوز بالأولى من تعجيل السلعة وحدها قال الحطاب هذه المسألة من مسائل اجتماع البيع والصرف وخصها بالذكرياتهم جوزوا فيها ما لم يجوزوه في غيرها من مسائلهم أجازوا فيها تعجيل السلعة مع تأجيل النقدين وشبهه في مطلق الجواز فقال (ك) استثناء (دراهم من دنانير) بشرط (المقاصة) أي كلما يجتمع من الدراهم المستثناة صرف دينار أسقط له دينار (و) الحال أنه (لم يفضل شيء) من الدراهم بعد المقاصة فيجوز ذلك كسواء عشر سلع كل سلعة بدينار إلا درهماين أو درهمين صرف الدينار عشرة دراهم وبشرط المقاصة فكانت ما دخل على أن ثمنها تسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقداً إلى أجل لتمحض البيع بالدنانير وانتفاء الصرف (و) الحكم (في) فضل الدرهم (والدرهمين) بعد المقاصة كسواء عشر سلع كل سلعة بدينار إلا درهماً وعشراً أو خمس دراهم في مجموع الدراهم المستثناة أحد عشر أو اثنا عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبقى درهم أو درهماين (ك) حكم (ذلك) المتقدم من شراء سلعة بدينار إلا درهمين من أنه إن تعجل الجميع أو السلعة جازاً ولا منع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهماً ونصفاً في مجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة وتبقى خمسة (ك) حكم اجتماع (البيع والصرف) من الجواز أن اجتماعاً في دينار بشرط تعجيل الجميع (و) حرم (صائع) أي معاقبته وفسرها بقوله (يعطى) بفتح الطاء (الزنة) من الدنانير أو الدراهم لحلى مصوغ عنده أو لسبيكة ذهب أو فضة عنده يصوغها حلياً (١٢) (و) يعطى (الأجرة) لصياغته وذلك صادق بصورتين أحدهما أن يشتري

من صائع سبيكة ذهب بوزنها دنانير أو سبيكة فضة بوزنها دراهم ويترك السبيكة عنده على أنه يصيغها له حلياً مثلاً يزده أجرة الصياغة وفي هذه رباً لنساء ور بافضل والثانية أن

أَوْ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ بِخِلَافِ تَأْجِيلِهِمَا أَوْ تَعْجِيلِ الْجَمِيعِ كَدَرَاهِمٍ مِنْ دَنَانِيرَ بِالْمُقَاصَّةِ وَلَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ فِي الدَّرَاهِمَيْنِ كَذَلِكَ وَفِي أَكْثَرِ كَالْبَيْعِ وَالصَّرْفِ وَصَائِغٌ يُعْطَى الزَّيْتَةُ وَالْأَجْرَةُ كَزَيْتُونٍ وَأَجْرَتُهُ لِمَعْصَرَةٍ بِخِلَافِ تَبْرِ يُعْطِيهِ الْمُسَافِرُ وَأَجْرَتُهُ دَارُ الضَّرْبِ لِيَأْخُذَ زَنْتَهُ وَالْأَظْهَرُ خِلَافُهُ وَبِخِلَافِ دَرَاهِمٍ يَنْصَفُ وَقُلُوسٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي بَيْعٍ وَسُكَاً وَاتَّحَدَتْ

يشتري منه حلياً مصوغاً عنده بوزنه ذهباً أو فضة يزده الأجرة وفي هذه رباً بالفضل فقط فإن لم يزده الأجرة جازت وعرف الثانية وامتنعت الأولى للنساء فإن اشترى الذهب بفضة أو الفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الأجرة وامتنعت الأولى ولو لم يعطه أجرة للتأخير وشبهه في المنع فقال (ك) دفع (زيتون) وسمسم وبزر كتان وقرطم وحب فجل أحمر وقصب (و) دفع (أجرة) عصر (لمعصرة) أي لدى معصرة وياخذ صاحب الحب من المعصر قدر ما يخرج منه من الزيت بالتجري أن لو عصر الآن فيمنع لعدم تحقق المائلة في القدر ولا مفهوم لدفع الأجرة إذ المنع متحقق للعلة المذكورة وهي عدم تحقق المائلة في القدر وأخرج من المنع فقال (بخلاف تبر يعطيه المسافر و) يعطى (أجرته) أي أجرة سكه (دار الضرب) أي أهله (ليأخذ) المسافر من أهل دار الضرب (زنته) أي التبر مسكوكاً عاجلاً فيجوز وإن كان فيه رباً بالفضل لاحتياج المسافر للرحيل (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) أي الجواز بخلاف الجواز هو المنع (وبخلاف) إعطاء (درهم) شرعى أو ما يروج رواجاً زاده وزنه عنه أو نقص (بنصف) أي الدرهم أي ما يروج رواج النصف زاده وزنه أو نقص (وقلوس) أي يدفعه ليأخذ بنصفه فضة وبقاياه فلوساً (أو غيره) أي غير المذكور من الفلوس كطعام أو عرض قال الحطاب تعرف هذه المسألة بمسألة الرد في الدرهم وصورتهما أن يعطى درهماً يأخذ بدل نفسه فلوساً أو طعاماً أو عرضاً وبالنصف الباقي فضة والأصل فيها المنع لما تقدم أنه لا يجوز أن يضاف لأحد النقدين في الصرف جنس آخر لأنه يؤدي للجهل بالتماثل وهو كتحقق التفاضل لكن استثنيت هذه من القاعدة المذكورة لضرورة الناس للمعاملات (في بيع) وإجارة وكراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا قرض (وسكاً) أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكوكين ولا في مسكوك وغيره (واتحدت) سكة الدرهم ونصفه قال الحطاب انظر ما معنى هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونهما سكة ملك واحد أو سكة ملكة واحدة إن تعددت المالك إذا كان التعامل بين الناس بملك السكك أو ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجرى التعامل بين

الناس بأن هذا نصف هذا وعلى هذا نعدل فتاوى المتأخرين (وعرف الوزن) للدرهم ونصفه فمن شرط الردم معرفة الوزن والا كان بيع الفضة بالفضة جزافا ولا خفاء في منعه (وانتقد أى عجل (الجميع) أى الدرهم ومقابلته من النصف فلا يجوز مع تأخير شيء منها (ك) بيع سلعة (دينار الادرهمين) في الجواز ان تعجل الجميع أو السلعة وتأجل النقدان (والافلاو) من صرف من رجل دينار بدرهم ثم لقيه بعد أيام فقال له قد استرخصت مني الدينار فردني فزاده درهم نقد أو الى أجل فجاءه ولا ينقض الصرف وقوله نقد أو الى أجل يفيد أن الزيادة كالطية لا من جملة الصرف ثم ان اطلع على عيب في الدراهم الأصلية وردها (ردت زيادة بعده) أى الصرف المردود (لعيبه) لأنها زيدة لأجله (لا) ترد الزيادة بعده (لعيبها) هذا ما في المدونة والذي في الموازية له ردها لعيبها (وهل) عدم ردها لعيبها ثابت (مطلقا) عن تقييده بتعيينها وعدم ايجابها في ما في الكتابين خلاف (أو) عدم ردها لعيبها (الأن يوجبها) دافعها على نفسه بأن يعطيها له بعد قوله تفصتي عن صرف الناس فردني وحينئذ فترد لعيبها فيحمل ما في المدونة على عدم ايجابها وما في الموازية على ايجابها فينهما وفاق (أو) عدم ردها لعيبها (ان عينت) عند دفعها وعليه يحتمل ما في المدونة فان لم تعين ردت لعيبها وعليه حمل ما في الموازية فلا خلاف أيضا في الجواب (تأويلات) ثلاثة الأول بالخلاف والثاني والثالث بالوافق وبحت المازري في الثالث بأن قول المدونة فزاده درهما نقدا أو الى أجل يرده لأن المؤجل غير معين ويوجب بأن معنى قولها الى أجل انه قال له أنا أزيد عند أجل كذا فجاءه عند أجل فأعطاه درهما فوجده زيفا فليس عليه بدله لأنه رضى بما دفعه اليه ولم يلتزم غيره (وان) صرف شخص من آخر دنانير بدرهم ثم اطلع أحدهما على عيب فمما قبضه (رضي) واجد العيب (بالخضرة بنقص وزن) في الدنانير أو الدرهم صح الصرف لأن له الصرف به ابتداء (أو) رضى (بكرصاص) ونحاس وحديد (بالخضرة) أى خضرة عقد الصرف ويلزمها خضرة الاطلاع صح الصرف (١٣) (أو) لم يرض واجد العيب به (رضي) دافع العيب (باتمامه) أى الصرف بتكميل الوزن أو العدد وتبديل

وَعُرِفَ الْوَزْنُ وَانْتَقَدَ الْجَمِيعُ كَدِينَارِ الْأَدْرَهْمَيْنِ وَالْأَفْلَاوِ فَلَا وَرُدَّتْ زِيَادَةُ بَعْدَهُ لِعَيْبِهِ لَا لِعَيْبِهَا وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ الْآ أَنْ يُوجِبَهَا أَوْ أَنْ عُيِّنَتْ تَأْوِيلَاتٌ وَأَنْ رَضِيَ بِالْخَضِرَةِ بِنَقْصِ وَزْنٍ أَوْ بِكَرْصَاصٍ بِالْخَضِرَةِ أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ أَوْ بِمَغْشُوشٍ مُطْلَقًا صَحَّ وَأُجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَمْ تُعَيَّنْ وَأَنْ طَالَ نَقْضُ أَنْ قَامَ بِهِ كَنَقْصِ الْعَدَدِ وَهَلْ مُعَيَّنٌ مَا غَشَّ كَذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ تَرُدُّ وَحَيْثُ نَقِضَ فَاصْفَرَّ دِينَارٌ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ فَأَكْبَرُ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ

بنحاس أو رضى دافع به بأدله صح الصرف (مطلقا) أى سواء كان النقد معيناً من الجانبين أو أحدهما أو غير معين وجواب ان رضى (صح) الصرف وحذفه من الثلاثة قبله دلالة هذا عليه وان تصارفا دينارا بدرهما ووجد أحدهما عيبا فمما قبضه وقام بحقه بخضرة العقد في نقص القدر وفي المغشوش مطلقا عن التقييد بالخضرة وتنازعا في تمام الصرف وفسخه (وأجبر) الممتنع منهما من إتمامه (عليه) أى إتمام العقد بتكميل القدر وتبديل المغشوش (ان لم تعين) الدنانير والدراهم للصرف عند عقده بأن قال له بغير عشرة دنانير بمائة درهم فان عينا معاً أو أحدهما فلا يجبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد الصرف ولو حكما بأن افترقا بالبدن بلا طول (نقض) أى فسخ الصرف في جميع ما تقدم ان له الرضا به بالخضرة (ان قام) واجد العيب (به) وشبه في النقض لا بتقدير القيام فقال (كنقص العدد) اذا وجد في أحد النقيدين يسيرا كان أو كثيرا بعد مفارقة أو طول فلا يجوز الرضا به وينقض الصرف (وهل معين ما) أى النقد الذى (غش) سواء كان التعيين من الجانبين كعنى هذا الدينار بهذه الدراهم العشرة أو أحدها كعنى هذا الدينار بعشرة دراهم أو هذه الدراهم العشرة بدينار (كذلك) أى كنقص العدد في تعيين نقض الصرف ان قام به بعد مفارقة أو طول (أو يجوز فيه) أى العين المغشوش (البديل) في الجواب (تردد) أى طريقتان للتأخرين في النقل عن المتقدمين (وحيث نقض) أى حكم بفسخ الصرف (ف) الذى ينقض صرفه (أصغر دينار) لاجمعيها اذا كان فيها كبير وصغير كدينار صرفه خمسة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرون درهما فان كان العيب في درهم الى خمسة فالذى ينقض صرفه دينار الخمسة (الا أن يتعدى) صرفه (ه) أى الأصغر ما فيه العيب من الدراهم كسبعة الى عشرة (ف) الذى ينقض صرفه دينار (أكبر منه) وهو ذو العشرة الا أن يتعداه كأحد عشر الى عشرين فينقض ذو العشرين (لا) ينقض (الجميع) من الأكبر والأصغر لأن كل

دينار كأنه منفرد بنفسه. إذ لا يختلف صرفه سواء صرف وحده أو مع غيره (وهل) فسح الأصغر فقط الآن يتعداه فأكبر منه إذا سمي
لكل دينار عدد من الدراهم أو مطلق (ولو لم يسم لكل دينار) لعدم الدراهم (تردد) للمتأخرين قال الحطاب والذي يظهر أنه لا حاجة
لذكر هذا التردد بل ذكره يشوش الفهم وأما هناك طريقان أحدهما للمازري وابن عبد السلام أنهم اختلفوا هل ينقص صرف
الجميع أو أيا ينقص صرف أصغر دينار سواء سمي لكل دينار عددا أم لا والآخرين الثاني للباجي أنه ما أن سمي لكل دينار شيئا فلا
خلاف أنه أيا ينقص صرف دينار فالطريقان متفقان على أنه لا ينقص الصرف دينار أما اتفاقا أو على الراجح وليس هناك من رجح
نقص الجميع حتى يشر إليه بالتردد (و) إذا صرفت دنانير من سكك مختلفة بالعلو والدناء وظهر عيب في الدراهم مقتضى نقص الصرف
(وهل ينفسخ) الصرف لوجود نقص أو غش (في) الدراهم التي صرفت بها الدنانير ذات (السكك) المختلفة بالعلو والدناء
فينفسخ (أعلاها) أي الدنانير لأن دافع الدراهم أن علم عيبها أو كتبته فهو مدلس والا فهو مقصر في النقد فأمر بردها على تأديبها له
(أو) ينفسخ (الجميع) الأعلى والأدنى لاختلاف الأغراض في السكك المختلفة في الجواب (قولان) محلها ما لم يشترط شيء أو لا
عمل به (وشرط للبدل) عن الميب بفض أو نقص وزن (جنسية) أي كونه من نوع البدل منه بأن يكونا ذهبن أو ورقين فلا
يجوز إبدال دينار بدراهم ولا دراهم بدنانير لانه يؤدي إلى بيع دنانير ودراهم بدراهم أو دينار ودراهم بدنانير (و) شرط للبدل
(تجليل) للسلامة من ربا النساء وإجاز أشبه التأخير قال لانه من رفع الحصومة والزاع لا معاوضة حقيقية (وان استحق) نقد
مصرف (معين سك) أي مسكوك (بعد مفارقة) بين المتصرفين بالبدل (أو طول) في الزمن (أو) استحق مصرف (مصوغ)
مطلقا) عن التقييد بالمفارقة أو الطول (١٤) (نقص) الصرف لانه يراد لعينه فلا يقوم غيره مقامه ولأن أخذ عوضه بعد استحقاقه

بمثابة من عقد الصرف
وكل في القبض ولا شك
في علم حوازه قال الحطاب
استحقاق المصوغ يوجب
نقص الصرف كما ذكره
المصنف ولم أر فيه خلافا
قال ابن عبد السلام لانه

وهل ولو لم يسم لكل دينار تردد وهل ينفسخ في السكك أعلاها أو الجميع
قولان وشرط للإبدال جنسية وتجليل وإن استحق معين سك بعد مفارقة أو طول
أو مصوغ مطلقا نقص والأصح وهل إن تراخيا تردد وللمستحق إجازته أن لم
يخير المصطرف وإجاز محلي وإن ثوبا يخرج منه أن سبك بأحد التقدين أن أيجت
وسمرت وعجل مطلقا ويصفه إن كانت

الثالث

يراد لعينه فينقص بيعه باستحقاقه فكيف بصرفه (والا) أي وإن لم يكن استحقاق المسكوك
المعين بعد مفارقة أو طول بأن استحق بالحضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة (ان تراخيا) المتصارفان بالبدل ومن أباه
منهما لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباه يجبر عليه في الجواب (تردد) للمتأخرين وأما غير المعين فلا يشترط فيه التراخي اتفاقا لقوله
في العيب وأجبر عليه أن لم يتعين (و) أن صرف مسكوك معين أو مصوغ ثم استحق بعد مفارقة أو طول (للمستحق) المسكوك المعين
أو المصوغ المصروف (إجازته) أي الصرف في الحالة التي ينقص فيها وهي بعد مفارقة أو طول في المسكوك والمصوغ مطلقا والحالة التي
لا ينقص المسكوك فيها وإذا أجازته أخذ منه بمن باعه وحل جواز الإجازة (ان لم يخبر المصطرف) بكسر الراء أي المستحق منه بفتح الحاء
بأن صار فيه متعديا فإن أخبر بتعدي حال الصرف تعين نقص الصرف فليس للمستحق إجازته لدخول المصطرف على خيار المستحق فهو
كشرط الخيار والشهور منعه في الصرف (وإجاز) أن يباع شيء (محلي) بضم الميم وفتح الحاء وشد اللام أي مزين بذهب أو فضة
كصحف وسيف بل (وان كان) المحلى (ثوبا) طرز بأحدها حيث كان المحلى (يخرج منه) ذهب أو فضة (ان سبك) أي
حرق فإن كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة إذا حرق فلا تعتبر تحليته فهو كالجزء منها فيجوز بيعه بخمس حليته نقدا أو إلى أجل
وتنازع بين المقتدر ومحلى في قوله (بأحد التقدين) أي الذهب والفضة وهذا مستثنى من بيع أحد التقدين مع غيره به المشتمل على ربا
الفضل ومن الجمع بين البيع والصرف فهي رخصة لها شروط أفادها بقوله (ان أيجت) التحلية وذلك في المصحف والسيف
وملبوس امرأة فإن حرمت وذلك في السرج والركاب وملبوس رجل فلا يجوز بيعه بأحد التقدين وأشار لثاني الشروط بقوله (و) أن
(سمرت) التحلية في المحلى كالفصوص المصوغ عليها وحلية السيف المسمرة في حمائله وجفنه وأشار لثالثها بقوله (وعجل) المبيع الشامل
لكل من العوضين فإن أجل امتنع بالنقد وجاز بغيره (مطلقا) عن التقييد بكون الحلية تباع في بعض النسخ بغير صنفه مطلقا وهذا هو
المأثور لما بعده فينبغي تقديره في نسخة سقوطه ليتناسب الكلام (و) جاز بيع المحلى (بصنف) حليته (ان كانت) الحلية

(الثالث) من مجموعها مع الحلى فان كانت أكثر منه امتنع بيعه بصفه (وهل) يعتبر كون الحلية الثالث (بالقيمة) لها لا يوزنها (أو) يعتبر كونها ثلثا (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) أى قولان مشهران الأول قال ابن بونس هو ظاهر الموطأ والموازاة والثاني قال الباجي هو ظاهر المذهب فاذا بيع سيف محلى بذهب بسبعين دينار ووزن حليته عشرون دينار وقيمتها ثلاثون ديناراً لصاغتها وقيمة السيف أربعون ديناراً جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة (وان حلى) شئ (بهما) أى الذهب والفضة (لم يجز) بيعه (بأحدهما) أى النقدين تساوي أم لا (الإان تبعاً) أى النقدان الحلى بهما (الجوهر) أى اللات الحلاة بهما بأن كان ثلث الجميع فيجوز بيعه بالأقل منهما قاله صاحب الأكمال وفي بيعه بصفه الأكثر منهما قولان قال ذلك الحطاب (وجازت مبادلة) النقد للسكوك (القليل) أى ابدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير يمثلها عدد ادودراهم كذلك بشرط أفاداً ولها بقوله التليل فلا تجوز في الكثير وأفاد ثانياً بقوله (المعدود) أى المتعامل به عدداً وبين التليل بقوله (دون) أى أقل من (سبعة) بأن يكون ستة أو أقل منها (دون سبعة) مسكوك (أوزن) أى أزيد في الوزن واحتراز به من الزيادة في العدد فلا تجوز فالشرط أن يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد منع وحلى هذا اعتمد المازرى وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكروا غيره وان كان اللخمى نسب للمغيرة اجازة بدل دينار بدينارين من سكة واحدة ولكن المازرى لم يرتض ذلك وصلة أوزن (منها) أى دون السبعة ويشترط كون الأوزنية (بسدس سدس) أى أن تكون زيادة كل دينار أو درهم على مقابلة سدساً أو أقل فلا تجوز عما زادت أ كبر من السدس كخمس فأعلى وأشعر قوله بأوزن منها أنه لو كانت الدراهم أو الدنانير من الجانبين متساوية في الوزن جازت في التليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المناجرة (و) النقد (الأجود) أى (١٥) الأحسن ذهبية أو فضية حال كونه (أنقص) وزناً متمتع ابداله بنقد

الثَلَاثُ وَهَلْ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِالْوِزْنِ خِلَافٌ وَإِنْ حُلِّيَ بِهِمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ تَبَيَّنَ الْجَوْهَرُ وَجَازَتْ مُبَادَلَةُ الْقَلِيلِ الْمَعْدُودِ دُونَ سَبْعَةٍ بِأَوْزَنْ مِنْهَا بِسُدُسٍ سُدُسٍ وَالْأَجُودُ أَنْقَصُ أَوْ أَجُودَ سِكَّةٌ مُتَمَتِّعٌ وَالْأَجَازُ وَمَرَاطِلُهُ عَيْنٌ بِمِثْلِهِ بِصَنْجَةٍ أَوْ كِفْتَيْنِ وَلَوْ لَمْ يُوزَنَّا عَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ أَجُودَ لَا أَدْنَى وَأَجُودُ وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَأْوِيلِ السِّكَّةِ وَالصِّيَاغَةِ كَالْجُودَةِ

وزناً متمتع ابداله بنقد ردى ذهبية أو فضية كامل وزناً لا تتفاء المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) نقد (أجود) أى أحسن (سكة) وهو أنقص وزناً (متمتع) ابداله بنقد ردى

سكة كامل الوزن لا تتفاء المعروف (والا) أى وان لم يكن الأجود جوهرية أو سكة أنقص وزناً بأن كان مساوياً للردى في الوزن أو أوزن منه (جاز) (البدال) للمعروف للمحض الفضل من جانب واحد (و) جازت (مراطلة عين) أى ذهب أو فضة (ب) عين (مثله) أى ذهب بذهب وفضة بفضة وكرض العين وهى مؤنثة باعتبار كونها نقداً ولا فرق بين كونها مسكوكين أو غير مسكوكين أو مختلفين وسواء كان التعامل بالمسكوك بالعدد أو الوزن وسواء اتحدت السكة أو اختلفت وسواء كان بين كبار من الجانبين أو بين كبار من جانب وأنصاف أو أثلاث أو أربع من الجانب الآخر وصلة مراطلة (بصنجة) بفتح الصاد المهملة أى مثقال معلوم القدر كطل أو نصفه أو أوقية أو درهم توضع في كفة الميزان ونقد أحدهما في الكفة الأخرى فاذا اعتدلتا أخذت نقداً أحدهما من الكفة ووضع نقد الآخر فيها فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الآخر (أو) (بكفتين) للميزان بوضع نقد أحدهما في كفة ونقد الآخر في الكفة الأخرى فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الآخر وتجوز المراطلة بكفتين ان وزن النقدين قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزن) أى العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الأرجح) عند ابن بونس من الخلاف وقال كثير من العلماء اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطلة بهما في كفتين الا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا تجوز اياه وتجوز المراطلة ان استوى النقدين جودة أو رداءة بل (وان كان أحدهما) أى النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بدنانير مصرية (أو بعضه) أى أحد النقدين (أجود) وبعضه الآخر مساو للآخر في جودته (لا) تجوز المراطلة ان كان نقد أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر (والأكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أى تنزيل (السكة) في أحد النقدين المرطل بهما كالجودة في دوران الفضل بها اذا قابلت السكة الحودة فلا تجوز مراطلة مسكوك ردى الجوهرية بغير مسكوك جيدها لدوران الفضل من الجانبين (و) الأكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجودة) في دوران الفضل بها اذا تقابلتا فلا تجوز مراطلة مصوغ دنى المعدن بغير مصوغ جيد

(و) جاز أن يباع نقد (مغشوش) كدنانير فيه افضة أو نحاس أو دراهم فيها نحاس (ب) مغشوش (مثله) مراطلة أو مبادلة قال الخطاب
 ظاهره ولم يتساو غشهما وهو ظاهر كلام ابن رشد (و) جاز بيع نقد مغشوش (ب) نحاس (من الغش على القول الراجح المأخوذ من كلام
 المدونة وغيرها (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) أي خلاف الجواز وهو منع بيع النقد المغشوش بالنقد الخالص من الغش
 وجعل صاحب الشامل الأول هو المذهب فقال وصحح منه بخالص والمذهب جوازه اه قال في التوضيح بعد ذكر الخلاف إذا تقرر هذا
 علمت أنهم إنما تكلموا في المغشوش الذي لا يجري بين الناس ويؤخذ من كلامهم جواز بيع المغشوش بصفته الخالص إذا كان يجري بين
 الناس كما عندنا بمصر اه وبه جزم في الشامل فقال بعد كلامه السابق أمام مغشوش يتعامل به فيبيع بصفته وزنا اه فظاهر كلام الموضع
 وبهرام أنه يجوز بلا خلاف وظاهر ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد دخول الخلاف فيه (و) شرط جواز بيع المغشوش مراطلة أو مبادلة أو
 غيرها ولو يعرض أن يباع (لن يكسره) أي المغشوش ليصفه حليا (أو) لا يكسره ويبيعه بحاله (لا ينش به) بأن يدخره لعاقبة أو يبين
 غشه عند بيعه (وكره) بيعه (لن لا يؤمن) غشه به كالصيارفة (وفسخ) بيعه (ومن) يعلم أنه (يفش) به أن كان قائما وقد ر عليه فيجب فسخه
 (الآن يقوت) المغشوش حقيقة بذهاب عينه أو حكا بتعذر مشريه وإذا فات (فهل يملكه) أي يملك من المغشوش بانه أي يستمر ملكه
 ولا ينزع فلا ينخلع عنه ويازمه التصديق به وإنما يندب فقط (أو يتصدق) بانه وجوبا (بالجميع) أي جميع عوض المغشوش لأن بيعه
 لم ينقد (أو) يتصدق وجوبا (بالزائد) من ثمنه (على) ثمنه لو باعه (من لا ينش) به والباقي يندب في الجواب (أقوال) أعد لها ثالثها (و) جاز
 قضاء قرض أي متسلف بفتح (١٦) اللام سواء كان عيناً أو طعاماً أو عرضاً وسواء كان حالاً أو مؤجلاً (ب) شيء (مساو)

لما في الدمة قدرا وصفة
 (و) (أفضل) مما في الدمة
 (صفة) لأنه حسن قضاء ان
 لم يشترط في عقد القرض
 والا فهو سلف جر نفعا
 والعادة كالشرط (وان حل)
 بفتح الحاء وشد اللام أي
 حضر وأتى (الأجل) لدين

وَمَغْشُوشٌ بِمِثْلِهِ وَبِخَالِصٍ وَالْأَظْهَرُ خِلَافُهُ لِمَنْ يَكْسِرُهُ أَوْ لَا يَنْشُ بِهِ وَكُرِهَ لِمَنْ
 لَا يُؤْمِنُ وَفُسِخَ مِمَّنْ يَنْشُ إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَهَلْ يَمْلِكُهُ أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ
 عَلَى مَنْ لَا يَنْشُ أَقْوَالٌ وَقَضَاءُ قَرْضٍ بِمَسَاوٍ وَأَفْضَلُ صِفَةٍ وَإِنْ حُلَّ الْأَجَلُ بِأَقْلٍ صِفَةٍ
 وَقَدَّرَ إِلَّا أَزِيدَ عَدَدًا أَوْ وَزَنًا إِلَّا كَرُّ جُحَانَ مِيزَانٍ أَوْ دَارَ فَضْلٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَثَمَنُ
 الْمُبِيعِ مِنَ الْمِثْلِ كَذَلِكَ وَجَازٌ بِأَكْثَرٍ وَدَارَ الْفَضْلِ بِسَكَّةٍ وَصَيَاغَةٍ وَجُودَةٍ وَإِنْ بَطَلَتْ
 فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ

القرض أو كان حالاً ابتداء جاز قضاؤه (ب) شيء (أقل) منه (صفة وقدرا) معا كصف دينار أو رطل عن كامل جيد لأنه حسن أو
 اقتضاء وأولى بأقل صفة فقط أو أقل قدرا فقط ومفهوم الشرط المنع أن لم يحل الأجل لأن فيه ضع وتعجل أي أسقط بعض الحق وأعجله
 لك (لا) يجوز قضاء قرض بشيء (أزيد) منه (عددا) ولو قل على المشهور لأنه سلف بز يادة (أو) أي ولا يجوز قضاء قرض بأزيد (وزنا)
 في المتعامل به وزنا حل الأجل أم لا للسلف بز يادة (الا) أن تكون زيادة الوزن يسيرة جدا (كرجحان) أحد التقدين على الآخر في
 (ميزان) واستوائهما في ميزان آخر فيجوز في المتعامل به وزنا فان كان التعامل بالعدد فقط جاز القضاء بأزيد وزنا مع تساوي العدد كما
 تقدم (أو) أي ولا يجوز قضاء قرض ان (دار فضل) أي زيد (من الجانبين) أي المقرض والمقترض لخروجهما عن باب المعروف إلى باب
 المكايسة كقضاء تسعة محمدية عن عشرة يزيدية (وثن) الشيء (المبيع) المترتب في ذمة المشتري حال كونه (من العين) أي
 الدنانير والدراهم أي قضاؤه (كذلك) أي قضاء القرض في جوازه بأفضل صفة مطلقا وأقل صفة وقدرا ان حل الأجل (وجاز) قضاء
 ثمن المبيع العين (بأكثر) عددا أو وزنا حل الأجل أو لا لا تنفاه علة منعه في قضاء القرض وهي سلف جر نفعا واحتز بقوله العين
 عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه قبل أجله بمساو به قدرا وصفة لأزيد لحط الضمان وإزيدك ولا أقل اضع وتعجل (ودار)
 أي حصل من الجانبين (الفضل) في قضاء القرض (بسكة) في أحد العوضين وجودة في الآخر فلا يجوز قضاء مسكوك دنيء عن غيره
 جيد وعكسه (و) (صياغة) في أحدهما (وجودة) في الآخر فلا يجوز قضاء مصبوع دنيء عن غيره جيد ولا عكسه والواو في قوله
 وصياغة بمعنى أو (وان بطلت فلوس) أي النحاس المسكوك الذي يتعامل به وبطلانها ترك التعامل بها بعد ترهبها في ذمة شخص يقرض
 أو يبيع ومثلها الدنانير والدراهم فمن ابتاع بشيء منها أو اقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره أن وجدوا لا قيمته ان فقد (فالمثل)
 لا يطل التعامل به على من ترتب في ذمته وأولى إن تغيرت قيمتها مع استمرار التعامل بها في المدونة ومن أسلفته فأسا فأخذت بها وهما

ففسدت الفلوس فليس لك عليه الامثل فلوسك و يا خذ رهنه وان بعته سلعة بفلوس الى أجل فاعمالك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لسكادها (أو عدمت) الفلوس أو الدنانير أو الدراهم بعد ترتبها في ذمة شخص يبيع أو قرض (فالقيمة) واجبة على من ترتبت عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لأخذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول أجلها (والعدم) لها ولا يجتمعان الا وقت التأخر منهما فان استحققت ثم عدمت فالتقويم يوم العدم وان عدمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها (وتصدق بما غش) أدبا للغاش ويتصدق به على من علم انه لا يغش به وأفهم قوله يتصدق بما غش انه لا يكسر الحز ولا يراق اللبن وطرح عمر له في الأرض اجتهد منه رضى الله تعالى عنه لم يوافق عليه الامام وحمل على القليل ولا قائل بجواز إرافة الكثير ويجوز التصديق بالمغشوش ان لم يكسر بل (ولو كثر) المغشوش هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقول ابن القاسم لا يتصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك له ان أمن غشه به والا يبيع لمن يؤمن قال الخطاب هو أحسن من قول الامام لان التصديق به من العقوبة بالمال والعقوبة بالمال كانت في أول الاسلام ثم نسخت وصارت في البدن فقول ابن القاسم أولى بالصواب والقياس ان لا يتصدق بقليل ولا كثير (الا أن يكون) المغشوش (اشترى كذلك) أى مغشوشا فلا يتصدق به ولا يزرع منه ولكن لا يمكن من بيعه (الا) الشخص (العالم) بغشه يشتر به (ليبيعه) غاشا به فيتصدق به عليه ومفهوم لبيعه انه ان اشتراء ليا كله أو يذخره فلا يتصدق به عليه ومثل للغش فقال (كبل الحمر) بضم الحاء والميم جمع حمار يكسرهما تخمر به المرأة رأسها من خزاوحرير أو غيرها (بالنشاء) أى الصمغ والعجين ونحوهما قال ابن رشد فان علم المشتري ببلها بالنشاء وانه يصفقها ويشدها فلا كلام له وان لم يعلم ذلك فله الخيار بين ردها والتمسك بها فان قات ردت الى القيمة ان كانت أقل من الثمن (وسبك ذهب جيد بردي) وكذا الفضة ويكسر إن خيف التعامل به ومن خلط الرديء بالجيد خلطا لم الأثنى بلحم الذكر والحز بل بالسمين والمز بالضان (١٧) (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الأعلى فيظهر انه سمين وهوليس كذلك

أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَدْ اجْتَمَعَ اسْتِحْقَاقُ الْعَدَمِ وَتُصَدَّقُ بِمَا غَشَّ وَلَوْ كَثُرَ الْإِنْ
أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى كَذَلِكَ الْأَعَالِمُ لِيَبِيْعَهُ كَبَلُ الْحُمْرِ بِالنَّشَاءِ وَسَبْكُ ذَهَبٍ جَيِّدٍ
بِرْدِيٍّ وَنَفْخِ اللَّحْمِ
(فصل) علة طعام الربا اقتيات وادخار وهل لغلبة العيش تأويلان كحجب
وشعير وسلت

(٣ - جواهر الاكليل - ثانی) عنها وما يتعلق بها (علة) أى علامة حكمة حرمه (طعام الربا) أى الطعام الذى يحرم فيه ر بالفضل فان العلة الشرعية علامة جعلها الشارع غير مؤثرة قال الخطاب والأصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا يبيدوا اختلفوا في العلة المقتضية للمنع حتى يقاس عليها فانهم هو الى عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الأول (اقتيات) أى أكله لقيام البنية به (وادخار) أى تأخير له وقت الاحتياج اليه قال ابن الحاجب وعليه الأكثر قال بعض المتأخرين وهو المعول عليه وتأول ابن رشد المدونة عليه وقال ابن القصار ان العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالباً وعبر عنه عياض بالمقتات المدخر الذى هو أصل للمعاش غالباً ونسبه للبغداديين قال وتأول ابن زرقون المدونة عليه ثم قال وذهب كثير من شيوخنا الى انه لا يلزم التعليل بكونه أصلاً للعيش غالباً والمدار على ادخاره غالباً وكونه قوتاً الى هذا الخلاف أشار المصنف بقوله (وهل) يشترط كون ادخاره (لغلبة العيش) قال الخطاب معناه هل العلة الاقتيات والادخار ويشترط مع ذلك كونه متخذ للعيش غالباً ولا يشترط معهما اتخاذ العيش غالباً في الجواب (تأويلان) الأول لابن زرقون والثانى لابن رشد واقتصر المصنف على هذين القولين لأن الفروع التى يدكرها مبنيّة عليهما فسيذكر أن التبن ليس بر بوى وهذا على القول الثانى وان البيض ر بوى وهذا على القول الأول وترك المصنف بقية الاقوال لضعفها عنده وحاصلها القول الثالث الاقتيات والاصلاح الرابع الادخار الخامس غلبة الادخار السادس الاقتيات والادخار أو التفسكه والادخار السابع المالية فلا يباع ثوب شويين على هذا القول وهو يوجب أيضاً الرافى الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن قول ربيعة مالية الزكاة التاسع قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه التكيل العاشر قول الشافعى رضى الله تعالى عنه الطعام واماعة ر بالنساء فحرج المطعومية على غيره وجه التداوى سواء كان مقتناً مادخراً أم لا كرطب الفواكه والبقول (كحجب) أى قمع لانه الذى ينصرف الحب اليه عند اطلاقه لشهرته فيه (وشعير وسلت)

انه سمين وهوليس كذلك
(فصل) في بيان ما يحرم فيه ر بالفضل والنساء من الطعام وبيان ما هو جنس أو اجناس منه وما يصير به الجنس الواحد جنسين وما لا يصير والبياعات للمبني

حب بين القمح والشعير لا يفسر له (وهي) أي الثلاثة (جنس) واحد على المعتمد لتقارب منفعتها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كأصناف الحنطة أو تقارب كالقمح والشعير فهما جنس وان تباينا فيها كالتمر والقمح فجنسان (وعلى وأرز ودخن وذرة وهي) أي الأربعة (١) (أجناس) فيجوز الفضل بينها (وقطنية) وهي عدس ولو بيا وحصى وفول وترمس وجلبان و بسلة (ومنها) أي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف وسكون الراء وشدانون شجرة صغيرة لها ثمر في غلاف مصدع مبول للدم مسمن للدواب نافع للسعال قال ذلك في القاموس ولعل عدها في الربويات لاقتياتها وادخارها في بعض البلاد والا فمما تقدم يقتضى أنها دواء قال التتائي قرية من البسلة وفي لونها حمرة قال الباجي هي البسلة (وهي) أي القطنية (أجناس) فيجوز الفضل بينها قال الخطاب المشهور من المذهب ان القطنية أجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول الامام الأول واختاره ابن القاسم قال صاحب الطراز لا اختلاف صورها وأسمائها الخاصة بها ومنافعها وعدم استحالة بعضها الى بعض ولأن المرجع في اختلاف الأجناس الى العرف وهي في العرف أجناس وقيل جنس واحد وهو قول الامام الثاني واختلف فيها قوله في البيوع ولم يختلف قوله في الزكاة أنها جنس واحد وذلك ان الزكاة لا يعتبر فيها المجانسة العينية وإنما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع ألا ترى ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع (وتمر) بفتح التاء وسكون الميم وأصنافه كلها جنس واحد بلا خلاف (وزبيب) ولا خلاف ان أصنافه كلها جنس واحد (ولحم طير) كحمام ودجاج واوز (وهو جنس) أي لحم الطير ان اتفقت مرقته بل (ولو اختلفت مرقته) جنس وشبه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرقة فقال (ك) لحم (دواب الماء) الحلو أو المالح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقته ولو آدمية وكلية وخنزيرة (١٨) (و) كلهم (ذوات) الأرجل (الأربع) ان كان إنسيا كغنم وابل وبقر بل

(وان) كان (وحشيا) كغزال وحمار وحش وبقره كله جنس واحد (و) ك(الجراد) وهو جنس غير الطير (وفي ربويته) أي الجراد وعدمها (خلاف) أي

وَهِيَ جِنْسٌ وَعَلَسٌ وَأَرْزٌ وَدُخْنٌ وَذُرَّةٌ وَهِيَ أَجْناسٌ وَقُطْنِيَّةٌ وَمِنْهَا كَرْسَنَةٌ وَهِيَ أَجْناسٌ وَتَمْرٌ وَزَبِيبٌ وَلَحْمٌ طَيْرٌ وَهُوَ جِنْسٌ وَلَوْ اِخْتَلَفَتْ مَرَقَتُهُ كَدَوَابِّ الْمَاءِ وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَأَنْ وَحْشِيًّا وَالْجَرَادُ وَفِي رِبْوِيَّتِهِ خِلَافٌ وَفِي جِنْسِيَّةِ الْمَطْبُوخِ مِنْ جِنْسَيْنِ قَوْلَانِ وَالْمَرْقُ وَالْعَظْمُ وَالْجِلْدُ كَهُوَ وَيُسْتَثْنَى قَشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ وَذُو زَيْتٍ كَفَجَلٍ وَالزُّبُوتُ أَصْنَافٌ كَالْمُسُولِ لَا الْخُلُولِ وَالْأَنْبِذَةُ

قولان مشهوران (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كالحم طير ولحم نعم في اثناء أو اثناءين بازار نافلة لسكر منهما عن التي فيصيران بالطبخ بها جنسا واحدا يحرم الفضل فيه وعدم اتحادهما وبقائهما جنسين على أصلهما (قولان) والجاري على قاعدة المصنف خلاف لترجيح كل من القولين (والمرق) للحم كاللحم فيباع بمرق مثله وبلحم مطبوخ و بمرق ولحم و مرق ولحم مثلهما متاхла في الصور الأربع (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في بيع اللحم بلحم فاذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهو) أي اللحم فتباع شاة مذبوحة بأخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه اذ هو عرض (ويستثنى قشر بيض النعام) من الجانبين اذا بيع بمثله ومن جانب صاحبه اذا بيع ببيض غيره لانه عرض فان لم يستثنى لم يبيعه بمثله بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره يبيع طعام وعرض بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي (وذو زيت ك) حب (فجل) أحمر وسمس وزيتون وقرطم فهي ربوية وكل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالآخر مع فضل أحدها (والزبوت) الماء كولة (أصناف) أي أجناس لا اختلاف منافعها وانفقوا على ان كل زيت يؤكل ربوي وأجاز ابن القاسم الفضل في زيت الكتان لانه لا يؤكل ويؤخذ منه انه غير ربوي وكان المصنف ترجح عنده انه ربوي بحسب عادة بلده فان كثير من الناس بمصر يستعملون زيت الكتان في قلي السمك ونحوه خصوصا وقد قال ابن رشد زريعة الفجل وزريعة الكتان من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها اثنان بواحد وذلك في البلد الذي يقتات فيه ذلك فأقاده الخطاب اه وشبه في تعداد الجنس فقال (كالعسل) بضم العين المهمة جمع عسل من نحل وقصب ورطب وزبيب فهي أجناس يجوز بيع بعضها ببعض مع فضل أحدها ويستفاد كونها ربوية من كونها أجناسا وشيخنا حبر ربوبتها واخرج من تعداد الجنس فقال (لا) يتعدد الجنس (الحلوى) بضم الحاء جمع حل من عنب وحل زبيب وحل تمر كلها جنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الأنبذة) بكسر الموحدة جمع نبيذ أي ماء منبوذ فيه تمر ونبيذ زبيب ونبيذتين كلها جنس واحد

(١) في الاصل الثلاثة وعدم ذكر لفظ العلس فحقق وراجع اه مصححه

والحالول مع الأنثى جنس واحد على المعتمد لتقارب منفعتها (و) لا يتعدد جنس (الأخباز) جمع خبر فهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) وبعضها غير قطنية (إلا الكعك) المعجون أو الملطخ (بأبزار) جمع بز بكسر الموحدة وفتحها وهي التوابل الآتية والمراد الجنس الصادق ببز واحد كسمسم والحق اللخمي الدهن بالأبزار فقال يجوز الأسفنج بالخبر مع فضل أحدها والأسفنج الزلائية (و) كـ (بيض) فهو بالجر عطف على حب فهو ربوي على المشهور فلا يباع الأمثلا بمثل حجر ياوان اختلف العدد كبيضه بأكثر (و) كـ (سكر) فهو ربوي وكله جنس واحد (و) كـ (عسل) فهو ربوي وتقدم أنه أجناس (و) كـ (مطلق لبن) من ابل أو بقر أو غنم حليب أو مخيض أو مضروب وكله جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بلبن آدمي أو نعم بفضل أحدهما نص عليه المشد إلى في حاشية المدونة قال ابن ناجي لبن آدمي عندي كأحد الألبان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها (و) كـ (حلبة) بضم الحاء اللهملة فهي ربوية (وهل) محل ربويتها (ان اخضرت) أي كانت حضراء فيمنع الفضل فيها فان كانت يابسة فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها أو ربوية مطلقا (تردد) قال الخطاب اختلف في الحلبة هل هي طعام أو به قال ابن القاسم في الموازية أو دواء أو به قال ابن حبيب وقال أصبغ الخضراء طعام واليابسة دواء (ومصلحه) أي الطعام ربوي فهو مبتدأ خبره محذوف قال ابن عرفة الطعام ما غلب اتخاذها لكل آدمي أو لأصلاحه أو شربه (كملح وبصل وثوم) لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند الامام ولم يظهر خلاف في الملح وهو جنس آخر (وتابل) وقد مثل له بقوله (كفلفل) بضم الفاء من حب معروف (وكزبرة) ان كانت يابسة (وكراويا أو أنيسون وشمار) كسحاب (وكونين) أخضر وأسود ويسمى الثاني حبة سوداء وشونيزا (وهي) أي التوابل (١٩) المذكورة (أجناس لا) كـ (خردل) فليس من المصلح فلا يدخله ربا

والأخباز ولو بعضها قطنية إلا الكعك بأبزار وبيض وسكر وعسل ومطلق لبن وحلبة وهل إن اخضرت تردد ومصلحه كملح وبصل وثوم وتابل كفلفل وكزبرة وكراويا وأنيسون وشمار وكونين وهي أجناس لا خردل وزعفران وخضر ودواء وتين وموز وفاكهة ولو ادخرت بقطر وكبندق وبأج ان صغر وماء ويجوز بطعام لأجل والطحن والعجن والصلق إلا التمس والتبنيذ لا ينقل بخلاف حله وطبخ لحم بأبزار وشية وتجفيفه بها والخبز

الفضل وكالخردل بز البصل والجزر والكرات وحب الرشاد (و) لا (زعفران) ابن يونس ليس بطعام اجماعا (وخضر) بضم الخاء وفتح الصاد المعجمتين أي شيء أخضر

يؤخذ شيئا فشيئا مع بقاء أصله كبامية وملوخية وباذنجان وقرع وقل أو يقلع أصله كنخس وفجل فليست ربوية وان كانت طعاما (ودواء) كتغاث وحزنبل فليست بطعام (وتين) والراجح أنه ربوي ونص ابن المواز قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بعضه ببعض وان كان أحدهما لا يترتب وكذا التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالأغلب فهذا نص مالك رضي تعالى عنه ان التين ربوي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الأول غير ربوي (وموز وفاكهة) كخوخ واجاص وتفاح وكثرى ورمال فليست ربوية ان لم تدخر بل (ولو ادخرت بقطر) أي ناحية من البلاد كادخار التفاح ونحوه بدمشق وغيرها وكالبطيخ الأصفر بخراسان لشدة ادخارها وعدم اقتياتها (وكبندق) وجوزولوز وفستق فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الافطار كلها لأنها ليست للاقتيات (و) لا (بلحان صغر) لأنه علف لا طعام (و) لا (ماء) فليس بربوي بل ولا طعام فيجوز بعضه ببعض مع فضل أحدهما يدا بيد وبمساوية لأجل لا بأكثر منه مؤجلا لأنه سلف جرنفعلا لا بأقل منه لأجل لأنه ضمان بجعل (ويجوز) بيع الماء (بطعام لأجل) وبيعه قبل قبضه والماء العذب وما في حكمه مما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذي لا يشرب بحال كماء البحر المالح جنس آخر (والطحن) لحب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والعجن) لدقيق لا ينقل عجينه عن جنسه (والصلق) لحب لا ينقله عن جنسه (إلا التمس) فينقله اذا تقع بالماء حتى حلا (والتبنيذ) لتمر أو زبيب أو تين أي نفعه بالماء حتى يحلو (لا ينقل) للتبنيذ فيه عن جنس للتبنيذ فلا يباع به ولو متاعا (بخلاف حله) أي تخليل ما ينبت من نحو تمر فينقل الحل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فضل أحدهما (و) بخلاف (طبخ لحم) جنس (ابزار) فينقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن التيء (و) بخلاف (شيه) أي اللحم بأبزار فينقله عن التيء (و) بخلاف (تجفيفه) أي اللحم بشار أو شمس أو هواء (بها) أي الأبزار فينقله عنه (و) بخلاف (الخبز) لعجين فينقل الخبز عنه وعن الدقيق والحب

(و) بخلاف (قلى قمح) ونحوه من الحبوب فينقله عن أصله والحق به ثنيت القول ونديمسه (و) بخلاف (سويق) أى طحن الحب بعد قلبه أو صلته وتحفيفه فينقله عن أصله بالأولى من نقله بمجرد القلى (و) بخلاف (سمن) أى اخراجه من الحليب فينقل السمن عن اللبن الذى أخرج سمنه (وجاز تمر) أى بيعه ان كان جديداً بمثله أو قديماً بمثله بل (ولو قدم) بضم الدال (تمر) جديداً متائلياً هذا قول الامام رضى الله تعالى عنه وخالفه في ذلك عبد الملك فقال يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه اللخمي لعدم تحقق مماثلتهما الشدة حفاف القديم (و) جاز لبن (حليب) من نعم بمثله (و) جاز (رطب) بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماجشون (و) بلح (مشوى) بمثله (و) بلح (قديد) بمثله (و) بلح (عفن) بمثله فى كتاب القسمة من المدونة اذا تبادل قمحاً عفا عفن مثله فان تشابها فى العفن فلا بأس به وان تباعداً فلا يجوز (و) جاز (زبد) بزد مثله (و) جاز (سمن) بمثله (و) جاز (جن) بمثله (و) جاز (أقط) وهو لبن أخرج زبدته ويس (بمثله) أى المذكورات من قوله وحليب الخ (وزيتون ولحم) قال الخطاب كذا رأيت فى نسخة بعطف الزيتون بالواو فيحسن قوله لارطبها بضمير المؤنث العائد الى المذكورات جميعها غير انه لو أخر قوله بمثلها عن قوله وزيتون ولحم لكان أحسن (لارطبها بيا بسمها) كذا فى أكثر النسخ بثنية الضمير وفى بعض النسخ لارطبها بيا بسمها بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل رطب الجن بيا بسمه والرطب بالتمر ومنع الرطب باليابس مقيد بما اذا لم يكن فى أحدهما إضرار والافهو جنس آخر صرح به فى توضيحه (و) لا يجوز بيع (مباول) من قمح وقول ونحوهما (مباول) مثله من جنس واحد ربوى لا متائليين ولا متفاضلين لا كيلاً ولا وزناً لعدم تحقق المائلة فى البل اذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره قال الخطاب والفرق بينه وبين المشوى والقديد كثرة اختلاف المبالول ومخالفة أسفله أعلاه وقلته فى المشوى غالباً (و) لا يجوز بيع (لبن) فيه زبد (بزبد) لأن يخرج زبدته (٢٠) أى اللبن فيجوز بيعه بالزبد (واعتبر الدقيق) أى قدره ولو بالتحري

(فى) بيع (خبر بمثله) وقد ذكر ابن الحاجب هذا القول مطلقاً واعتصره فى توضيحه وذكر أن الناحى قيده بكونهما من صنف واحد وذكر أن رشدانه لا خلاف ان العتبر

وقلى قمح وسويق وسمن وجاز تمر ولو قدم بتمر وحليب ورطب ومشوى وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بمثلها وزيتون ولحم لا رطبها بيا بسمها ومباول بمثلها ولبن بزبد إلا أن يخرج زبدته واعتبر الدقيق فى خبره بمثل كعجين بمحطة أو دقيق وجاز قمح بدقيق وهل ان وزناً تردّد واعتبرت المائلة بمقياس الشرع والأ

الوزن فى الخبرين المختلف أصلهما على مذهب من رأى ان الأخبار كلها صنف واحد قال فليس هذا القول على العموم كما قال ابن الحاجب اه وفى الشامل المعتبر الدقيق ان كان صنف واحد والافوزن الخبرين اتفاقاً وشبهه فى اعتبار الدقيق فقال (ك) بيع (عجين بمحطة أو) (بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق فى المسألتين بالتحري من الجانبين ان كان أصلهما جنساً واحداً ربوياً ولا جاز من غير تحري بالكلية لدقيقهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابلة بالتحري ليقع العقد على معلوم (وجاز قمح) أى بيعه (بدقيق) بشرط تماثلهما لان الطحن لا ينقل (وهل) الجواز (ان وزناً) أى الدقيق والقمح وهو حمل ابن القصار أو الجواز مطلق فى الجواب (ردد) قال ابن شاس اختلاف فى بيع القمح بالدقيق ف قيل بالجواز مطلقاً وقيل لا بالجواز بالوزن لا بالكيل قال ابن غازى لما ذكر ابن القصار قول مالك رضى الله تعالى عنه فى بيع القمح بالدقيق جمع بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وهذا الجمع غير صحيح لانه فسر قول مالك بما نص على خلافه من أن القمح لا يباع وزناً فاذا لم يحز بيعه وزناً بالدرهم ونحوهما هو مخالف لحسنه خشية التعر للعدول به عن معياره فكيف يجوز بيعه وزناً بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو حقيقة وأجاب عنه ابن عرفة بأن فى بيعه وزناً غير أن المعروف كيله والوزن منه محمول القدر بالكيل فيؤدى الى جهل قدر المبيع والمقصود فى مبادلة القمحين مثلاً اتحاد قدر ما يؤخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعتبرت المائلة) للمشرطة فى ابدال ربوى ربوى من جنسه (بمقياس) أى الكيفية الواردة فى (الشرع) من كيل فى الحبوب ووزن فى النقود واللحم والسمن والعسل والزيتون فلا يجوز بيع قمح بقمح وزناً ولا ذهب بذهب كيلاً ولا يشترط فى الكيل خصوص المد والصاع الواردة عن الشارع بل المعتبر ما وضعه السلطان واعتاده الناس وان خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا يشترط فى الوزن الدرهم والدينار والأوقية الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس الوزن به وان خالفها بزيادة أو نقص (والا) أى وان لم يرد فى الشرع وزن ولا كيل فى نوع من الربويات كالصل والثوم والملح

والتوازل (ف) تعتبر المائلة فيه (ب) معيار (العادة) أى ما اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلاً أو وزناً (فإن عسر) أى شق (الوزن) فيما هو معياره لعدم آتته (جاز التحرى) لوزنه (إن لم يقدر على تحريه) أى الشئ الذى معياره الوزن (لكثرة) جد أوله لعل قوله أن لم يقدر الخ مصحح عن قوله أن لم يتعذر تحريه لتوقف صحة الكلام عليه (وفسد) عقد أو عمل (منه) عنه (لذاته) كخزير ودمه وأصقته كحمر أو لخارج عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبيه بمن يسجد لها أو للشيطان الذى يدنى رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم للتشاغل عن استماعها فان كان لخارج غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والطهارة بماء مغصوب فلا يقتضى الفساد قال الخطاب اختلاف الأصوليون هل الهى يدل على فساد منهى عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساده (الا لدليل) شرعى يدل على صحته كبيع النجس والمصرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة أو على صحته في حالة دون أخرى كتقريب الأم من ولدها فانه يعمى إذا جمعا بملك واحد فالمنهى عنه ثلاثة أقسام فاسد مطلقاً وهو ما لم يدل دليل على صحته أصلاً وصحيح مطلقاً وهو ما دل دليل على صحته مطلقاً وصحيح في حال وفاسد في أخرى وهو ما دل دليل على صحته في حال دون أخرى ومثل للفساد فقال (ك) بيع (حيوان) مباح (بلحم جنسه ان لم يطبخ) اللحم فان طبخ جاز بيعه بحيوان من جنسه لأن اللحم ينتقل بالطبخ عن جنسه ويجوز فيه التفاضل فلا يجوز بالحيوان من باب أولى (أو) كحيوان (بما) أى حيوان من جنسه (لا تطول حياته) كشرى على الموت (أو) بحيوان (لا منفعة فيه الا اللحم) كخصى معز (أو) بحيوان (قلت) منفعة كخصى ضأن ولا بد من اشتراط الجنس في هذه الأقسام كما يشترط في بيع اللحم بالحيوان لتقدير الحيوان في هذه الأقسام لما (فلا يجوز ان) أى لا تطول حياته (٢١) وما لا منفعة فيه الا اللحم وما قلت منفعة يجعل

الأخرين واحداً لتثنية الضمير أى بيعها (بطعام لأجل) لانه طعام بطعام نسنة ومثل لما قلت منفعة بقوله (كخصى ضأن) الا أن يقتضى لصوفه (وكبيع) شئ بوجه (الفرز) أى الخطر والتزدد بين ما يوافق

فَبِالْمَادَةِ فَإِنْ عَسَرَ الْوَزْنَ جَازَ التَّحَرِّيُّ أَنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَحَرِّيِّهِ لِكَثْرَتِهِ وَفُسَادِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ إِلَّا لِذِكْرِ كَحَيَوَانٍ يَلْحَمُ جَنْسَهُ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قُلْتَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطْعَمَ لِأَجْلِ كَخَصِيٍّ ضَأْنٍ وَكَبَيْعِ الْفَرَزِ كَبَيْعِهَا بِقِيَمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُكْمٍ غَيْرِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سَلْعَةً لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ ثَمَنَهَا بِالزَّامِ وَكَمَلَامَسَةِ الثَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ فَيَلْزَمُ وَكَبَيْعِ الْحَصَاةِ وَهَلْ هُوَ يُبَاعُ مِنْهَا

الغرض وما لا يوافق قال المازرى بيع الفرز ما تردد بين السلامة والعطب ولما كان كلياً في نفسه وإن كان جزئياً بالنسبة لما فسد للهى عنه مثله المصنف بأمثله متعددة فقال (كبيعها) أى السلعة (بقيمتها) التى يقوم بها أهل المعرفة اذ لا يدري كل من العاقدين هل تقوم بقليل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع أو بكثير فينعكس الأمر (أو) بيعها بثمن موقوف قدره (على حكمه) أى العاقد الضادق بالبائع والمشتري لعدم معرفة كل منهما ما يحكم به (أو) على (حكم) شخص (غير) العاقدين قال المازرى فاسد للجهل بما يحكم به من الثمن (أو) بيعها بثمن موقوف قدره على (رضاه) أى أحد العاقدين أو الأجنبي (أو) (ك) توليتك سلعة) اشتراها غيرك بثمن معلوم ومعنى توليتها بيعها بمثل الثمن الذى اشترت به (لم يذكرها) أى المولى بالكسر أى لم يذكّر السلعة للمولى بالفتح حال التولية سواء ذكر ثمنها أو لم يذكرها (أو) ذكرها ولم يذكّر (ثمنها) وحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه أو تولية بدون ذكر السلعة أو ثمنها إذا كان (بالزام) أى شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صح في الجميع (وك) بيع ثوب بلا نشره ولا علم صفته بشرط لزوم البيع للمشتري بمجرد (ملاسة) أى لمس (الثوب) مثلاً قال مالك رضى الله تعالى عنه والملاسة شراؤك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تبتاعه ليلاً ولا تتأمله أو ثوباً مدرجاً لا ينشر من جرابه (أو) بيع ثوب بثوب من غير معرفتهما صفتهما بشرط لزوم البيع بمجرد (منابذة) أى البيع أى نبذ كل منهما ثوبه فلا خراً خرج مسلم بسنده عن أنى هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمنابذة (في لازم) البيع أى محل الفساد أن شرط لزوم البيع بمجرد اللبس أو النبذ فان شرط الخيار جاز (وكبيع) شئ بشرط اعتبار حال (الحصاة) لخبر مسلم عن أنى هريرة رضى الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الفرز (و) اختلفت في تفسيره (فهل هو) أى بيع الحصاة (بيع منتهى) أى ما بين ما ينتهى اليه رمية (ها) من الأرض وبين محل وقوف راميها سواء ماها البائع أو المشتري

أو غيرها للفر بالقرى والبعد باختلاف قوة الرأى وصفة رمية والفساد ان يبيع بالزام فان كان بخيار صرح (أو) هو يبيع شيء بمكايسة بين العاقدین مشروط فيه انه (يلزم) هما أو أحدهما (ب) مجرد (وقوعها) أى الحصة من بدأ أخذها أو غيرها أى متى سقطت لزم البيع لانه يبيع لأجل مجهول (أو) هو يبيع شيء غير معين من أشياء مختلفة (على) شرط ان البيع (ما) أى الشيء الذى (تقع) الحصة (عليه) من تلك الأشياء (بلا قصد) ممن هى معه (أو) هو يبيع شيء معين بدراهم أو دنانير عددها (بعدد ما يقع) من أجزاء الحصة الزمية على الأرض فى الجواب (تفسيرات) للحديث (وكبيع ما) الأجنة التى (فى بطون) اناث (الابل) اقتصر عليها تبركا بلفظ الحديث وان كان الحكم عاما لها ولغيرها من البقر والغنم والخيل والحجر (أو) بيع الماء المتكون فى (ظهور) ذكرور (ها) بحيث لا تنزى الاعلى اناث للمشتري (أو) يبيع شيء معلوم بشمن معلوم مؤجل (الى أن ينتج النتائج) بكسر النون أى الولد وهو جنين حين البيع والتأجيل بولادته فالشمن مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع (وهى) أى المذكورات عمافى البطون الذى فسر به (المضامين) التى فى الحديث جمع مضمون أى محمول فى البطن (و) مافى الظهور الذى فسر به (الملاقيح) بفتح الميم جمع ملقوح (و) نتائج النتائج الذى فسر به (حبل الحبل) أى المحبول (وكبيمه) أى للالك عقارا أو حيوانا أو عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أى البائع (حياته) أى البائع فلا يصح للفرر اذ لا يدرى مدة حياته وما ينفق عليه فيها (و) ان وقع البيع وأنفق المشتري على البائع مدة فسخ البيع ورد البيع لبائعه (و) رجوع المشتري على البائع (بقيمة ما أنفق) عليه ان كان مقوما (أو بمثله) أى مثل ما أنفقه المشتري على البائع (ان علم) المثل الذى أنفق عليه فيرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقيمة المثل المجهول وبمثل المثل المعلوم وله الرجوع بقيمة ما أنفق ان لم يكن سرفا بل (ولو) كان (سرفا) بالنسبة (٢٢) للنفق عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به (على الارجح) عند ابن

يونس من الخلاف من انه لا يرجع بالسرف الزائد الا فى قيامه ولا يرجع به فى فواته ومقابله انه يرجع بالمعروف فى مثله أى لا بالسرف (ورد) البيع بالنفقة على البائع حياته ذانا كان أو منفعة فى كل

أَوْ يَلْزَمُ بَوُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلَا قَصْدٍ أَوْ بِمَدَدٍ مَا يَقَعُ تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعٌ مَافِ بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِ النَّتَاجُ وَهِيَ الْمَضَامِينُ وَالْمَلَاقِيحُ وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ وَكَبَيْعُهُ بِالْغَفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ وَرَجَعُ بِقِيَمَةِ مَا أَنْفَقَ أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ عُلِمَ وَلَوْ سَرْفًا عَلَى الْأَرْجَحِ وَرُدُّ الْأَنْ يَفُوتَ وَكَعَسِيبِ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عَقُوقِ الْأَنْثَى وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَّاتٌ فَإِنْ أَعْقَتْ أَنْفَسَخَتْ وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَدِيمُهَا بِالْإِزَامِ بِمَشْرِقٍ نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لِأَجْلِ أَوْ سَلَمَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ الْإِ بِجُودَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ

قيمتها

حال (الا أن يفوت) المبيع يهدم أو بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه

بما أنفق (وكبيع) أى ضراب أو ماء (الفحل) أى الذى كروفسر بيعه بقوله (يستأجر) بضم التحتية وفتح الجيم أى الفحل (على عقوق) قال الخطاب الظاهر انه بفتح العين ونظرفيه بعضهم بأن المصادر الآتية على فاعول بالفتح خمسة وهى القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وماعداهن بالضم كالدخول والخروج أى احبال (الأثني) للجهل لاحتمال حملها من مرة فيعقب صاحبها أو من أكثر أو لا تحمل فيعقب الآخر (وجاز) العقد على عسب ان قدر (زمان) كيوم أو أسبوع (أو مرات) كثلاث أو سبع ولا يجوز الجمع بين الأيام والمرات (فان) سمى زمان كيوم أو أسبوع (وأنعقت) بفتححات مثقلا أى حملت الأثني قبل تمام الزمان أو المرات وعلامته اعراضها عن الفحل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الأثني من الأجرة بحسب ماضى من الزمان أو حصل من المرات (وكبيعتين فى بيعه) أى عقد واحد فى الموطأ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين فى بيعه وتحمله عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه على صورتين أشار المصنف لاحداها بقوله (بيعهما) أى مالك السلعة المعينة (ب) شرط (الزام) للمشتري أو للبائع بالشراء وانه ليس له تركه على وجه يتردد فيه النظر ويحصل به الفرر كبيعها (بعشرة) من الدراهم مثلا (نقدا) أى حالة (أو) (ب) أكثر (منها كعشرين (لأجل) كشره ومفهوم بالزام انه لو كان بخيار فى الأخذ والترك جاز وهو كذلك وأشار الى الثانية بقوله (أو) يبيع احدى (سلمتين مختلفتين) فى الجنس كعبد وثوب أو فى الصفة كشوبين هروى ومروى بشمن واحد على اللزوم لها أو لاحدها فان كان على الخيار لها جاز ولما شمل قوله مختلفتين مختلفتى الجنس والصفة والرقم والجودة والرداءة وكان الاختلاف بالجودة والرداءة لا يقتضى الفساد لعدم الفرر به استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجودة) لاحداها (ورداة) للآخرى ومنهما واحد كما هو موضوع المسألة فيجوز بيع احداها على اللزوم لأن المشتري لا يختار الا الجيدة والبائع داخل على ذلك فلا غرر (وان اختلفت

فيمتصها) أى الجيدة والرديئة واوه الحال لان اختلاف القيمة لازم للجودة والرداءة فلا تصح المبالغة ولما ذكر أن السلعتين المختلفتين
 بجودة احدهما ورداءة الأخرى يجوز بيع احدهما على الزروم وشمل ذلك الطعام والحكم فيهما المنع أخرجهما فقال (لا) يجوز
 بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفين بجودة أحدهما ورداءة الآخر مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كيلا لأنه اذا اختار أحدهما
 يقدر انه اختار الآخر قبله ثم انتقل عنه لاخر فيلزم بيع طعام بطعام متحدى الجنس مع فضل أحدهما وبيع طعام المعاوضة قبل قبضه ان
 بيع بكيل فان اتفق الطعامان جودة ورداءة وكيلا وجنسا جاز والمشهور الجواز اذا اختلفا لجودة ورداءة واتفقا فيما عداها (وان)
 كان الطعام (مع غيره) كصبرة وثوب وصبرة وثوب آخرين بيع احدهما بدينار على ان المشتري يختار احدى الصبرتين والثوب الذى
 معها بالزام وانما بالغ على هذه الصورة لدفع توهم جوازها لتبعية الطعام غيره ومثل الطعام مع غيره فقال (ك) بيع (نخلة مشمرة) غير
 معينة بشمن معلوم حال او مؤجل على الزروم يختارها المشتري (من نخلات) مشمرات فلا يجوز بناء على أن من خير بين شيئين يعد منتقلا
 فاذا اختار واحدة يقدر انه اختار قبلها غيرها وانتقل عنها الى هذه فيؤدى الى بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفيه رافض لمعنى ولما
 كانت العملة المذكورة وهى بيع طعام وعرض بطعام وعرض فيمن باع بستانه المشمر واستثنى منه عدد نخلات مشمرات يختارها وكان
 جائزا استثناءه فقال (الا البائع) بستانه المشمر بشمن معلوم حال او مؤجل (يستثنى خمسا) بفتح الخاء المعجمة وسكون الهم من النخلات
 المشمرات (من جنانه) الذى باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كأجاب به الامام مالك رضى الله تعالى عنه بعد توقيفه فيها ربيع
 ليلة اما لأن المستثنى مبقى أولان البائع يعلم جيد حائطه والمشتري داخل على انه لا يختار الا الجيد فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون ثمر الخمس
 قدر ثلث الثمر كيلا (وكبيع) أنى آدمية أو غيرها (حامل) بخمين في بطنها (بشرط الحمل) ان قصده استزادة الثمن بأن كان مثله اذا كان
 غير حامل يباع بأقل مما بيعت به فان قصد التبرى جاز في الحمل الظاهر فى العلى (٢٣) والوخش وفي الخفي في الوخش اذ قد يزيد

نمنا به دون الرائحة
 لنقصه من نمنا كثيرا
 فيكثر الثمر (واغتفر
 غرر يسير) للضرورة
 كأساس عقار فيجوز بيعه
 وشراؤه من غير معرفة

فِيمَتَمَهُمَا لَا طَعَامٍ وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَنَخْلَةٍ مُشْمَرَةٍ مِنْ نَخْلَاتِ الْبَائِعِ يَسْتَتْنِي خَمْسًا
 مِنْ جَنَانِهِ وَكَبَيْعٍ حَامِلٍ بِشَرَطِ الْحَمْلِ وَاغْتَفَرَ غَرْرٌ كَسِيرٌ لِلْحَاجَةِ لَمْ يُقْصَدْ
 وَكَمْ زَانِفَةٌ مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ أَوْ بِمَجْهُولٍ مِنْ جَنْسِهِ وَجَازٌ أَنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ
 رَبْوَى وَنَحَاسٍ يَتَوَرَّ لَا فُلُوسٍ وَكَسَالٍ بِمِثْلِهِ فَسُخِّ

عمق أساسه وعرضه والمبنى به واجارته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وصلة اغتفر (للحاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) الغرر
 اليسير فخرج بقيد اليسير الكثير كبيع الطير في الهواء والسماك في الماء فلا يغتفر اجاعا (وك) بيع مشتمل على (مزاينة) بضم الميم من الزين
 وهو الدفع يقال للملازمة الموكنين بالنار زبانية لدفعهم الكفار في النار في الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزاينة وهى
 بيع تمر برطب كيلا وبيع زبيب بعنب كيلا وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مافى الحديث لشموله ببيع غير الربوى واليه أشار
 بقوله ببيع شيء (مجهول) قدره (بشيء) (معلوم) قدره من جنسه ربويا كان أو غيره (أو) ببيع شيء مجهول قدره (بشيء
 (مجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم أو المجهول من غير جنسه كصبرة قمح بارد بفل فلان مزاينة فان اتقى الغرر فيها جازت
 الى هذا أشار بقوله (وجاز) ببيع مجهول بمثله أو بمعلوم من جنسه (ان كثر أحدهما) أى العوضين الجهولين أو المعلوم أحدهما
 كثرة بينة تتحقق بها مغاوية أحد العاقدين حالة كون المعاوضة (فى) شيء (غير ربوى) أى ما لا يحرم فيه بالفضل وان حرم فيه
 رب النساء كطل فأكهة بصيرة كبيرة من جنسها يدا بيد ومفهوم في غير ربوى منه في الربوى لرب الفضل (و) جاز أن يباع (نحاس)
 غير مصنوع مجهول الوزن (بتور) بفتح التاء إناء من نحاس مفتوح يشمل الطست والسكر وانه مجهول الوزن أيضا لأن صنعه
 صيرته جنسا آخر (لا) يجوز بيع نحاس (بفلوس) لعدم انتقالها بصنعها عن جنس النحاس ان جيل عددها سواء علم وزن النحاس
 أم لا أو علم عددها وجيل وزن النحاس قال المساوى وغيره من المحققين هذا فى الفلوس القديمة التى كانت مجرد قطع من نحاس وأما فلوس
 وقتنا المسكوكة فصنعها كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالنحاس كالأواني (وك) بيع (كالى) بكسر اللام أى دين (بدين) (بمثله)
 وسمى الدين كالثا لانه مكاء فهو من استعمال اسم الفاعل فى معنى اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقى ففى خبر عبد الرزاق نهى
 رسول الله ﷺ عن السكالى أى الدين بالدين وأقسامه ثلاثة فسوخ دين فى دين وبيع دين بدين وابتداء دين بدين وقد أفادها
 المصنف باداؤها ولها لأنه أشدها لأن بالجاهلية كان رب الدين يقول لمدينه اما ان تقضى ديني واما ان ترى لى فيه فقال (فسوخ) أى

ترك (ما) أى دين (فى الذمة) أى الصفة القائمة بالمدين التى يقبل بسببها الالتزام (فى) مقابلة شىء (مؤخر) عن وقت الفسخ يلزمه المدين فى ذمته وهو من غير جنس الدين المفسوخ كفسخ دينار فى دراهم أو عرض وأما تأخير الدين الحال أو المؤجل بأجل قريب إلى أجل بعيد وأخذ مساويه أو أقل منه من جنسه فليس فسخ دين فى دين بل مجرد تسليف أو تسليف مع اسقاط البعض فهو من المعروف المرغب فيه (ولو) كان المفسوخ فيه شيئاً (معيناً) تأخر قبضه (عن وقت الفسخ) (ك) شىء (غائب) عقاراً أو غيره (و) كامة (مواضعة) فلا يجوز لمن له دين على مشتر بها فسخه فيها قبل حياضها لأنها لا تنقل لغيره حتى يحياض فهو فسخ دين فى مؤخر (أو) كان المفسوخ فيه (منافع عين) أى ذات معينة كركوب دابة معينة وخدمة رقيق معين وسكنى عقار معين وزرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء تمامها عن وقت الفسخ وفى المدونة (ومن لك عليه دين حال أو إلى أجل فلا تسكرى منه داره سنة أو عبده شهراً أو تستعمله هو به عملاً) تأخر ولا يتناع به منه ثمرة حاضرة فى رموس النخل قد أزهرت أو أرطبت أو زرعاً قد أفرغ لاستيحارها ولو استجد الثمرة واستحصد الزرع بلا تأخير جازاه (وأفاد القسم الثانى من أقسام السكالي بالسكالي بقوله (و يبعه) أى الدين ولو حالاً (بدن) لغير المدين وأفاد القسم الثالث بقوله (وتأخير رأس مال سلم) أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسمى ابتداء دين بدن لأنه لا تعم الذمة به إلا بالعقد وهو أخف من بيع الدين بالدين لاغتفار التأخير فيه ثلاثة أيام (ومنع بيع دين ميت) أى عليه (و) منع بيع دين على (غائب) أن بعدت غيبته بل (ولو قربت غيبته) وثبت بينة وعلم ملاؤه (و) منع بيع دين على شخص (حاضر) ولو ثبت بينة فى كل حال (الآن يقر) أى يعترف الحاضر بالدين فيجوز بيع الدين الذى عليه أن كان الدين مما يباع قبل قبضه و يبيع غير جنسه وليس ذهباً بفضة (٣٤) ولا عكسه وليس بين مشتره وبين مدينه عداوة (وكبيع) شىء بشرط (الربان)

يضم العين وسكون الراء
وتبديل العين همزة
وذلك أن يبيعه شيئاً بمن
معلوم على (أن يعطيه)
أى يعطى المشتري البائع
(شيئاً) من الثمن مقدماً
(على أنه) أى المشتري (أن)

مافى الذمة فى مؤخر ولو معيناً يتأخر قبضه كغائب ومواضعة أو منافع عين
وبيعه بدن وتأخير رأس مال سلم ومنع بيع دين ميت أو غائب ولو قربت
غيبته وحاضر الآن يقر وكبيع الربان أن يعطيه شيئاً على أنه أن كره المبيع
لم يمد إليه وكتفريق أم فقط من ولدها وأن يقسمه أو يبيع أحدها لعبد سيده
الآخر مالم ينفق معتاداً وصدقت المسبية ولا توارث ما لم ترخص

كره المبيع) ورده لبائعه (لم يعد) ما أعطاه المشتري للبائع (إليه) أى المشتري وإن أحبه حاسب به البائع من الثمن أو تركه وفسخ له بحالاً لأنه من أكل أموال الناس بالباطل فإن وقع فقبل يفسخ فإن فات مضى بالقيمة ومفهوم لم يعد أنه أن كان يعود إليه أن كره وإن رضى حاسب به جاز (وك) يبيع مشتمل على (تفريق أم فقط) لأحدة ولأب ولأغيرها (من ولدها) والأصل فى هذا الباب ما خرج به الترمذى عن أبى يوب رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة هذا إذا كان التفريق يبيع بل (وأن) كان التفريق (بقسمه) بين مشتركين فيهما براضاة بل ولو بقرعة وفى المدونة إذا ورث أخوان أما وابنتا فلمهما بقاؤها فى ملكهما أو يبيعهما ابن بونس إذا أراد الأخوان القسمة أو المبيع جبراً على جمعهما وفى المدونة سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن أخوين ورثا ما وولدها صغيراً فإذا أراد أن يتقاوما الأم وولدها فياً أخذها الأم والآخر الولد وشرطا أن لا يفرقا بينهما حتى يبلغ الولد فقال لا يجوز ذلك لهما وإن كانا فى بيت واحد وانما يجوز لهما أن يتقاوما الأم وولدها فياً أخذها الأم بولدها أو يبيعهما جميعاً قال ابن حبيب فإن وقع القسم ففسخ كالبيع ومن ابتاع أم أو ولد صغيراً ثم وجد بأحدهما عيباً فليس له رده خاصة وله ردهما معاً بجميع الثمن (أو) أى ولو كان التفريق (ببيع أحدهما) أى الأم وولدها (لعبد سيده الآخر) ولو غير مأذون له فى التجارة وقيد حرمة التفريق بين الأم وولدها فقال (مالك بن نضر) بفتح أوله وثانيه مشدداً أى يثبت بدل روضه بعد سقوطها ورواضه أسنانه التى ثبتت له من رضاعه ولا بد من كون الانعاز (معتاداً) فلا يفرق إذا انفرد قبل وقته المعتاد (و) أن سببت خريبة مع ولد صغير وادعت أنها أمه (صدقت) المرأة الحربية (المسبية) فى دعواها أنها أمه فلا يفرق بينهما اتحد سائيهما أو اختلف صدقها السائى أم لا الاقرينة تسكتها وتختلف فى حالة الاشكال فقط وإن بلغ فلا يخلى بها (ولا توارث) بين المسبية وما ادعت أنه ولدها فى المدونة ولا يوارثان بذلك ابن بونس لأنه لا ميراث بالشك وقيد حرمة التفريق بين الأم وولدها بقيد آخر فقال (مالك بن نضر) الأم بالتفريق

فيجوز لانه حق لها (و) استحسنة اللخمى وقيل انه حق للولد واختاره ابن يونس والمازرى وغيرهما فان وقع البيع المشتمل على التفريق (فسخ ان لم يجمعها) أى المتبايعان أى الأم وولدها (في ملك) ويجبران على جمعهما في حوز ومثل البيع هبة الثواب لإجارة أحدها أو تزويج الأم لعدم التفريق في الملك (وهل) التفرقة في الملك بين أم وولدها (بغير عوض) كهيئة أحدها أو هبة الأم لشخص والولد لآخر (كذلك) أى مثل التفريق بعوض في الجبر على جمعهما في ملك بجامع مطابق التفريق في الملك وكونه بعوض وصف طردى (أو يكتفى) بضم التحتية في جمعهما (بحوز) لان السيد لما ابتدأ بفعل المعروف علم انه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف وشبه في الاكتفاء بحوز فقال (كالعق) لأحدها فيكتفى فيه بجمعهما في حوز اتفاقا في الجواب (نأويلان) أى فهمان لشرحها في قولها لو وهب الولد وهو صغير بغير ثواب جاز وترك مع أمه ولا يفرق بينهما (وجاز بيع نصفهما) أى الأم وولدها الصغير أو ثلث أحدهما ورب الآخر لواحد أو أكثر (و) جاز (بيع أحدها) أى الأمة وولدها الصغير (للعق) المنجز لا لكتابة أو تدبير أو عتق لأجل (و) ان كاتب السيد أحدهما جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابة أمه) لواحد وبيع الأم مع بيع كتابة الولد الواحد ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا أعتق للمساكين منهما قبل الانتفاع (و) جاز (ل) كافر حرى (معاهد) أى مؤمن ومعه أمة وولدها الصغير (التفرقة) بين الأم وولدها بينهما وبغيره (وكره) أى حرم قاله أبو الحسن (الاستثناء منه) بالتفرقة ويجبر المشتري والبائع على جمعهما في ملك مسلم مشتراً أو غيره ولا يفسخ البيع لثلا يعودا الى ملك المعاهد ومفهوم معاهد منع الدمي من التفرقة لالتزامه أحكام الاسلام (وكبيع وشترط يناقض المقصود) من البيع للهى عنه فقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشترط وحمله أهل المذهب على وجهين أحدهما الشرط الذى يناقض مقتضى العقد والثانى الشرط الذى يعود لحلل في الثمن فأما الشرط الذى يناقض مقتضى العقد فهو الذى (٢٥) لا يتم معه المقصود من البيع (ك) شرط (ان لا يبيع)

المشتري المبيع لاحد من الناس أو الا من نفر قليل وأما ان شرط عليه ان لا يبيعه لفلان زيد من الناس بخصوصه أو نفر قليل فيجوز واستثنى من

وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ يَغْيَرُ عَوْضٌ كَذَلِكَ أَوْ يُكْتَفَى بِحَوْزٍ كَالْعَقِّ نَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْعُ نِصْفَيْهِمَا وَبَيْعُ أَحَدِهِمَا لِلْعَقِّ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ وَلِمَا هَدَّ التَّفَرُّقَةُ وَكَرِهَ الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ وَكَبَيْعٌ وَشَرَطٌ يُنَاقِضُ الْقَصْدَ كَانَ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعَقِّ وَلَمْ يُجِزْ إِنْ أَنْهَمَ كَالْخَيْرِ بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَقِّ كَأَنَّهَا جَزَاءُ الْبُشْرَاءِ أَوْ يُحْلَلُ بِالثَّمَنِ كَبَيْعٍ وَسَلَفٍ وَصَحَّ أَنْ حُذِفَ أَوْ حُذِفَ شَرَطُ التَّدْبِيرِ

(٤ - جواهر الاكليل - ثانى) الشرط المناقض للمقصود فقال (الا) شرطاً ملتبساً (بتنجيز العتق) من المشتري للرفيق الذى يشترطه وهو جائز وان كان منافضاً لمقتضى العقد لتسوف الشارع للحرية قال في المدونة لان البائع تعجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع فيه غرر واحترز بالتنجيز من التدبير والعتق لأجل والايلاذ فان ذلك لا يجوز للفرع بموت السيد أو الأمة قبل ذلك (و) ان باعه بشرط تنجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) المشتري عليه (ان) كان البائع (أبهم) أى أطلق في شرطه تنجيز العتق أى لم يقيد به بإيجاب ولا بخيار بأن قال له أبيعك بشرط ان تعتقه واقتصر على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ان القاسم وقال أشهب وسحنون يجبر قال اللخمى وهو أحسن وشرط النقد في هذا يفسده لتردده بين السلفية والتمنية لتخيير المشتري في العتق فيتم البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه وشبه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (الخير) أى الذى خيره البائع بين العتق ورده لبائعه فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده ويمتنع النقد بشرط لتردده بين السلفية والتمنية (بخلاف الاستثناء على) شرط (ايجاب العتق) على المشتري والزامه به ورضى المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تنجيز العتق فانه يجبر عليه فان لم ينجز نجزه الحاكم وشبه في تنجيز العتق فقال (ك) بيع الرفيق بشرط (أبهما) أى الذات المبيعة أى كانت أو ذكراً (حره) نفس (الشراء) فتصير حرة به بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري وعطف على يناقض المقصود فقال (أو يخل) أى يوجب الجهل (و) قدر (الثمن كبيع) وشرط (سلف) من أحد العاقلين لا لآخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جملة الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل به وهو ممن أيضاً (وصح) البيع (ان حذف) السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري (أو) أى وصح البيع بشرط التدبير ان (حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود وشبه في الصحة لكن مع بقاء الشرط

ولزمه فقال (ك) بيع بضمن مؤجل (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط (حميل) أى ضامن للمشتري في الثمن (و) كشرط (أجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها وبالغ على صحة البيع إذا أسقط شرط السلف فقال (ولو غاب) التسلف على السلف غيبة تمكنه الاتفاق به فيها فيصح البيع ويرد السلف له به فهو راجع لقوله وضح ان حذف فكان الأولى ذكره عنده (وتوالت) أى فهمت المدونة (بخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو أسقط الشرط لتام الربا بينهما (وقبه) أى المبيع بشرط السلف (ان فات) بيد المشتري (أكثر) شيئين (الثمن) الذى وقع البيع به (أو القيمة) التى يحكم بها أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان أسلف المشتري) البائع لاتهامه بأنه أخذ السلعة بنقص عما تباع به لاسلافه فيعامل بنقيض قصده (والا) أى وان لم يكن السلف للمشتري بأن كان البائع (فالعكس) أى فيه أقل الثمن والقيمة لاتهامه على انه زاد في ثمنها عما تباع به لاسلافه فيعامل بنقيض قصده قال الخطاب ينبغي أن يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدة يرى انها القدر الذى أراد الاتفاق بالسلف فيها والافيه القيمة بالغة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الآتى في شبه قول المصنف في فصل العينة وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين اهـ (وك) بيع (النجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين معجمة وقد فسره بقوله (يزيد) فى سوم سلعة وهو لا يريد شراءها (ليغر) أى يخدع غيره فيقتدى به ظاهره سواء كانت الزيادة على ثمنها الذى تباع به عادة أو على أقل منه وهو ظاهر قول المازرى وغيره الناجش هو الذى يزيد فى سلعة ليقتدى به غيره وهو خلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى الموطأ والنجش ان تطليه فى سلعة أكثر من ثمنها وليس فى نفسك اشتراؤها ليقتدى بك غيرك قال ابن عرفة قول المازرى وغيره أعم من قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن العرى الذى عنى انه ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الثمن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمبتاعها (فان علم) البائع بالنجش واعتبره وبني عليه البيع (فالمشتري رده) (٣٦) أى المبيع ان كان قائما وله التمسك به (وان فات) المبيع بيد المشتري

(فالقائمة) يوم القبض
وان شاء دفع الثمن لصحة
البيع قال ذلك ابن حبيب
(وجاز) لحاضر سوم
سلعة أراد شراءها (سؤال
البعث) من الحاضرين
الذين أرادوا الزيادة فى

كشروط رهن وحميل وأجل ولو غاب وتوالت بخلافه وفيه ان فات أكثر الثمن
أو القيمة ان أسلف المشتري والا فالعكس وكالنجش يزيد ليغر فان علم فليشتري
رده وان فات فالقيمة وجاز سؤال البعض ليكشف عن الزيادة لا الجميع وكبيع
حاضر لعمودي ولو بارسأله وهل لقروى قولان وفسخ وأدب وجاز الشراء له
وكتلقى السكع أو صاحبها كأخذها فى البلد بصفة ولا يفسخ

سومها لشراؤها (ليكشف) نفسه (عن الزيادة) فى سومها للمشتريها السائل برخص (لا) سؤال وجاز
(الجميع) ولو حكما كالأكثر أو الواحد الذى يقتدى به فى الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بينة أو اقرار خير البائع فى قيام السلعة بين ردها وعدمه فان فاتت فله الأكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عن ذلك دينار جاز ولزمه الدينار اشتري أو لم يشتري ولو قال كف عن ذلك بعضها على وجه العطاء محال لم يجز لأنه أعطاه على الكف مالم يملك (وكبيع) شخص (حاضر) أى ساكن حاضرة ضد البادية أى مدنى فى حضرته ومتعلق البيع سلعة مملوكة (أ) شخص (عمودى) نسبة للعمود لنصب بيته من نحو الشعر عليه أى ساكن بادية ومنع بيع الحضري سلعة البدوى اذا قيم بها بل (ولو) كان (بارسأله) السلعة (له) للحضرى ليدفعها هذا هو المعروف من المذهب وأشار بلو قول الامام رضى الله تعالى عنه بجواز بيعها الحاضر لصيرورتها أمانة عنده واقتصر عليه الا فى شرح مسلم ونصه وليس من يبيع الحاضر ان يبعث البدوى سلعته ليدفعها له الحاضر (وهل) يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (أ) شخص (قروى) أى ساكن قرية صغيرة أو لا يمنع فى الجواب (قولان) محالهما اذا جهل القروى سعرها بالحاضرة والاجاز اتفاقا (وفسخ وأدب) كل من الحاضر والبادى والمشتري ان لم يعذر بجعل (وجاز) للحاضر (الشراء له) أى العمودى هذا هو المشهور وعن مالك رضى الله تعالى عنه الشراء كالبيع أى فى المنع (وكتلقى) أى الخروج من البلد لشراء (السلع) المجاوبة اليه (أو صاحبها) قبل وصولها الى سوقها الذى تباع به عادة قال ابن رشد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى السلع حتى يهبط الى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة الى الجلاب التى تساق اليها فيشتري منها ضاحيا ولا مائو كل ولا لتجارة وشبه فى المنع فقال (كأخذها) أى شراء السلع من صاحبها المقيم بالبلد (فى البلد) قبل وصول السلع له أو لسوقها ان كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها أو فى برنامج (و) ان تلقى السلع أو صاحبها أو أخذها فى البلد بصفة (لا يفسخ) البيع لصحته وهل يختص المشتري بالسلع التى تلقاها أو أخذها فى البلد بصفة

وشهر المازري أو يشاركه من شاء من أهل البلد وشهر عياض روايتان (وجاز لمن) منزله أو قرنته خارج البلد المجلوب اليه (على كسنة أميال أخذ) أى شراء شيء (محتاج اليه) لقوته للتجارة ان كان لهاسوق بالبلد المجلوب اليه والا فله الأخذ ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) مبيع المبيع (الفاقد بالقبض) من المشتري للمبيع سواء تقدم منه أم لا ففى سماع سحنون ابن القاسم فيمن اشترى ررعا بعد يسه بضمن فاسد فاصابته جائحة أتلفته فضا منه لأنه قابض له وان لم يحصده فان كان اشتراه قبل بدو صلاحه على أن يتركه فيبيع وأصابته عاهة فمصيبته من بائعه لأن المشتري لا يقبضه الا بحصده ومفهوم الضمان ان ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لابد من فواته وهو كذلك قال ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والفوات قال فى التوضيح يعنى اذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فاسدا بقبضه فملكه لا ينتقل به بل لابد من ضميمه فواته اهـ وفائدة نقل ملكه بهما عدم رده وابطاح الانتفاع به خلافا لمن قال لا ينتقل ملكه بما يجب رده ويحرم الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضمانه ان هلك عند مشتريه ببينة وهذا مقابل المشهور الذى أشار اليه ابن رشد (و) ان قبض المشتري فاسدا للمبيع (رد) بضم الراء وشد الدال أى المبيع لبائعه وجوب البقائه على ملكه (و) ان كان المشتري استغله بعد قبضه فلا (لا) يرد (غلب) لأن ضمانه منه والحراج بالضمان وان كان المشتري أنفق عليه فلا يرجع على بائعه بنفقته فان لم يكن للمبيع غلة فله الرجوع بالنفقة فان أحدث المشتري بالمبيع فاسدا ماله عين قائمة كبناء وصيغ ف يرجع بنفقته والسكنى واللبس له ومحل رد المبيع فاسدا ان لم يفت (فان فات) بيد مشتريه فلا يرد لبائعه (ومضى) أى صح البيع (المختلف فى) صحته (هـ) وعدمها (بالضمن) الذى يبيع به مثال المختلف فيه السلم فى ثمر حائط معين بعد زهوه بشرط أخذه ثم اقيفوت بقبضه نقله فى التوضيح عن ابن القاسم واجتماع المبيع والصرف فى أكثر من دينار وما ذكره المصنف أكثرى لا كلى لانه تقدم له ان المبيع وقت الجمعة ان فات مضى بالقيمة وهو مختلف فيه ويأتى له فى بيوع الآجال وصح أول من يبيع الآجال فقط الآن يفوت الثانى فيفسد خان وهو مختلف فيه ويأتى له فى (٢٧) العينة ما يخالف ما هنا أيضا (والأى) أى

وان لم يكن الفاسد الذى فات مختلفا فيه بأن كان مجمعا على فساده (ضمن) المشتري (قيمه) معتبرة (حينئذ) أى حين القبض كما قدمه فى باب الجمعة وهذا

وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كَسَنَةٍ أَمْيَالٍ أَخَذَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَأَمَّا يَنْتَقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ وَرُدُّ
وَلَا غَلَّةَ فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْظَّنِّ وَالْأُضْمِنُ قِيمَتُهُ حِينَئِذٍ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ يَتَغَيَّرُ
سَوْقٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ وَعَقَارٍ وَبَطُولِ زَمَانٍ حَيَوَانٍ وَفِيهَا شَهْرٌ وَشَهْرَانِ وَاخْتَارَ أَنَّهُ خِلَافُ
وَقَالَ بَلْ فِي شَهَادَةٍ وَبِنَقْلِ عَرْضٍ وَمِثْلِيٍّ لِيَلْبَدَ بِكَفْلَةٍ وَبِالْوَطْءِ

مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج ان الحاجب وهذا أيضا أكثرى اذ قد تعتبر يوم المبيع كما يأتى فى قوله وفى بيعه أى المبيع فاسد قبل قبضه مطلقا تأويلان من انه على القول بالفوات تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل المثل) المبيع بكيل أو وزن أو عدد ووجد مثله والا ضمن قيمته معتبرة يوم القضاء عليه بالرد وصلة فات (بتغير سوق) أى سعر بقاء أو رخص مبيع (غير مثلى) مكيل أو موزون أو معدود (و) غير (عقار) كحيوان وعرض ومفهوم غير مثلى الحان المثل والعقار لا يقيت ما تغير سوقهما ولو اختلفت الرغبة فيهما بتغير السوق قال البنائى كون المثل لا يقيته حوالة السوق مقيدا ما إذا لم يبيع جزافا والا فيفوت بحوالة السوق وغيرها ففى النوادر من اتباع حليما ببيع فاسدا فان كان جزافا فان حوالة السوق تقيته ويرد قيمته وان كان على الوزن فلا يفوت بحوالة سوقه ويرده أو مثله (و) بفوت المبيع فاسدا (بطول زمان) اقامة (حيوان) بيد المشتري ولو آدميا (وفيها) أى المدونة الطول (شهر) فيها أيضا لا يكفى فى الطول (شهران) هذا مراده والأغنى عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللخمى من نفسه (انه) أى المذكور (خلاف) معنوى (وقال) المازري من نفسه (بل) هو خلاف (فى شهادة) أى بسبب الحالة المشاهدة فالحل الذى فيه الشهر طول مبنى على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير فى الشهر والحل الذى فيه الشهر ان ليسا بطول مبنى على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقر ليس شأنه التغير فيهما واعلم ان الحل الذى فيه الشهر ان ليسا فواتيه أيضا الثلاثة كذلك فالأولى ابدال وشهران بثلاثة لا يهاهم عبارته انها فوت باتفاق الحلين وليس كذلك (و) يفوت المبيع فاسدا (بنقل عرض) بفتح العين وسكون الراء (ومثلى) مكيل أو موزون أو معدود من بلد العقد (بلد) آخر أو عكسه أو من محل آخر فى بلد واحد اذا كان النقل (بكلفة) أى مؤنة ومشقة أى شأنه ذلك وان لم يتكلفه المشتري بحمله على دوابه وخدمه ويضمن مثل المثل بموضع قبضه (و) يفوت المبيع فاسدا (بالوطء) لأمة بكرا أو ثيبا لاستلزامه مواضعها المستلزقة طول الزمان وهو فوت ومفهوم الوطء ان الغيبة عليها بدونه ليست فوتا وهو كذلك قال فى الشامل ووطء الأمة فوت لا غيبته عليها وان قال ووطئها صدق عليه كانت أو وخشا صدقه البائع أو كذبه وان نفاء صدق فى الوحش ولو كذبه البائع قلدها

(و) يفوت المبيع فاسدا (بتغير ذات) مبيع (غير مثلي) كعقار وعرض وحيوان فيفوت العقار بالهدم والبناء والأرض بالفرس والقلع والعرض والحيوان بنقص أو زيادة ومفهوم غير مثلي ان المثل لا يفيته تغير ذاته لقيام مثله مقامه الخطاب قيد تغير الذات بتغير المثل جريا على ما نقله في توضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب والفوات بتغير الذات ظاهر كلامه ان تغير الذات بقيت المثل وكذا قول ابن شاس والذي في اللخمي والملازري وابن بشير انه لا يفوت لأن مثله يقوم مقامه اهـ والظاهر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان رد مثله مرتب على فواته لقوله سابقا والاضمن قيمته ومثل المثل ولو كان لم يفت لرديته وهم قد صرحوا هنا برد مثله اهـ (و) يفوت المبيع فاسدا (خروج) للمبيع (عن يد) أي حوز للمشتري ببيع صحيح أو هبة أو صدقة أو تحييس عن نفس المشتري (و) يفوت المبيع فاسدا (بتعلق حق) بالمبيع لغير مشتريه (كرهنه) أي المبيع فاسدا في دين على مشتريه لأن يقدر على فسخه من الراهن لئلا يثبته (و) كذا (إجارته) أي المبيع فاسدا لأن يقدر على فسحها إما براضيهما أو كونها ميأومة (و) يفوت الأرض المبيعة فاسدا بتغير (أرض) بحفر (بئر) فيها السقي ماشية (و) فتق (عين) فيها ولو لماشية (و) (فرس) لشجر فيها (و) (بناء) فيها (عظيمة للؤونة) نعت لفرس وبناء فقط والقلع كالفرس والهدم كالبناء ويحل إفاتة البناء أو الفرس إذا عجمها كلها أو معظمها وأحاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فأشار له بقوله (وفاتت) (أحد) أي الفرس والبناء (جهة هي الربع) أو الثلث أو النصف عند أبي الحسن وابن رشد ونصه وإذا كان الفرس بناحية منها وجعلها لغيره فيه وجب أن يفوت منها ما غرس ويفسخ البيع في سائر ما إذا لاضرر على البائع في ذلك إذا كان الفرس منها يسيرا كالمواضع التي لا تستحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي ولم يكن لردده اهـ فأنت تراه أحال القدر الذي يفوت بالفرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف ورد بعض المبيع بمحضه إلا أن يكون الأكثر ثم قال وتلف بعضه أو استحقاقه كغيب به (٢٨) وقوله (فقط) راجع لقوله جهة أي لا لجميع فلم يحتز به عن الثلث

والنصف (لا) تفوت بهما جهة هي (أقل) من الربع فلا يفت شيئا منها ولو عظمت مؤنته ويعتبر كون الجهة الربع أو أقل أو أكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه

و بتغير ذات غير مثلي وخروج عن يد وتعلق حق كرهنه وإجارته وأرض يسير
وعين و فرس وبناء عظيمة المؤونة وفاتت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله
القيمة قائما على القول والمصحح وفي بيعه قبل قبضه مطلقا تأويلان لا أن قصد
البيع الإفاتة وارتفع المقيت أن عاد ألا بتغير السوق
فصل في ومنع للثمة

العمل في ذلك أن ينظر إلى الناحية التي فوتها بالفرس ما هي من جميع الأرض فان كانت الثلث أو الربع فسخ البيع في الباقي ما بثلثي الثمن أو ثلاثة أرباعه فيسقط عن المتاع ان كان لم يدفعه ويرد إليه ان كان دفعه وصح البيع في الناحية الفائتة بالقيمة يوم القبض فمن كان له منها على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه إذ قد تكون قيمة تلك الناحية أقل مما نأبها من الثمن أو أكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الفرس أو البناء في أقل من الربع ورد المشتري المبيع فله على البائع (القيمة) للفرس أو البناء يوم الحكم حال كونه (قائما على القول والمصحح) لأنه فعله بشبهة (وفي) مضى (بيعه) أي المبيع يباع فاسدا من المشتري أو البائع يباع صحيحا (قبل قبضه) من بائعه أو مشتريه بأن باعه المشتري قبل قبضه من بائعه أو البائع بعد قبض المشتري وقبل رد له وعنده (مطلقا) عن تقييده بكونه عقارا أو عرضا أو حيوانا أو مثليا ولم يحصل فيه مفوت (تأويلان) فالتأويلان في بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفي بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل ردده له وبقيت صورة ثالثة فيها التأويلان أيضا وهي بيعه البائع يباع صحيحا بعد تمسكين مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالفعل وأما قبل تمسكينه منه فمأض باتفاق فلا تدخل هذه في كلامه (لان قصد) المشتري (بالبيع) الصحيح بعد القبض أو قبله (الإفاتة) للبيع الفاسد فلا يفيته معاملة له بنقيض قصده ويفسخ وجوبا كبيع فاسد لم يحصل فيه بيع ولا غيره من المفوات (و) ان حصل في المبيع فاسدا مفيت ووجبت قيمته أو مثله دفع ذلك أم لا ولم يحكم حاكم بعدم رده ثم عاد المبيع لحاله (ارتفع) أي زال الحكم الذي اقتضاه (المفيت) وهو مضى البيع ووجوب القيمة أو المثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مفيت فيجب رده لبائعه الأصلي سواء كان عوده باختياره كسائر ما بعد بيعه أو بغيره كإرضاء (الا) إذا كان الفوات (بتغير السوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يهتم فيه فصل في بيان أحكام بيعوع الآجال وبدأ المصنف ببيان موجب فساد بيعوع الآجال على وجه الاجمال فقال (ومنع) كل بيع جائز في الظاهر مؤد إلى ممنوع في الباطن كثر قصده فيمنع (التمه) لعاقبه على

التوصل به لأن يحصل بينهما (ما) أى ممنوع (كثير قصده) من الناس (كبيع و) شرط (سلف) كبيع شيئين بدينارين لأجل ثم يشتري البائع من المشتري قبل حلول الأجل أحدهما بدينار نقداً فالأمر إلى أن البائع الأول خرج من يده عرض ودينار يأخذ من المشتري إذا حل الأجل دينارين أحدهما عن العرض والآخر قضاء عن الدينارين فيثمان على أنهما قصداً للجمع بين البيع والسلف بشرط وتوصل إلى ذلك ببيع الشيئين بدينارين لأجل ثم شراء أحدهما بدينار حال لجواز هذا بحسب الظاهر قال الخطاب علم أنه لا خلاف في منع صريح بيع وشرط سلف وكذلك ما أدى إليه وهو جائز في الظاهر لا خلاف في منعه صريحاً هذا ابن بشير وناجيه وغيرهم (وسلف بمنفعة لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى إلى ممنوع قل قصده للثمة على التوصل به إلى أن يحصل بين عاقديه (ما) أى ممنوع (قل) قصده من الناس (كضمان بمجمل) للضامن وذلك على قسمين ما يبعد قصده جداً وما يبعد قصده لاجداً والثاني كضمان بمجمل كبيع شيئين بدينار لأجل ثم شراء أحدهما عند الأجل بدينار فالأمر إلى دفع ثمنه إلى دفع ثمنه بدينارين لأجل وحكى ابن بشير وابن شاس فيه قولين مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بلا تشهير إلا أنه قال في توضيحه ظاهر المذهب جواز ما يبعد قصده واقترن عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان بمجمل لأن الشارع جعل الضمان والقرض والجاه لا تفعل إلا لله فأخذ العوض عليها سحت ثم أشار إلى الأول الذى يبعد قصده جداً بقوله (أو أسلفنى وأسلفك) كبيع شيء بدينارين لأجل ثم يشتريه بدينار حال ودينار لأجل أبعد من الأجل الأول فالأمر إلى دفع البائع ديناراً نقداً وأخذه عند الأجل دينارين أحدهما قضاء عن الدينارين الأول والثاني سلف من المشتري يرد له البائع عند الأجل الثاني فقد أسلف كل منهما الآخر فالشهر عدم اعتبار هذه التهمة لضعفها بقلة قصدها جداً ولما بين موجب منع بيع الأجل فرع صورها عليه فقال (فمن باع) شيئاً معيناً مقوماً (٢٩) أو مثلياً بمن معلوم (لأجل) معلوم هذا شرط في بيع الأجل

أذ لو كان نقداً لا تفت التهمة (ثم اشتراه) أى البائع أى اشتري ما باعه ممن اشتراه منه أولاً (بمحسن ثمنه) الذى باعه به وقوله (من عين) بيان أى نقد

مَا كَثُرَ قَصْدُهُ كَبَيْعٍ وَسَلَفٍ وَمَنْعَةٍ لَا مَقْلَ كَضْمَانٍ بِمَجْمَلٍ أَوْ اسْلَفْنِي وَأَسْلَفَكَ
فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِمَحْسِنٍ ثَمَنِهِ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرْضٍ فَإِمَّا نَقْدًا أَوْ لِأَجَلٍ
أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ عِنْدَ الثَّمَنِ أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ يُنْتَجِعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا تَعَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ
وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ مُتَمَتِّعٌ مَا تَعَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ أَوْ بَعْضُهُ كَتَسَاوَى الْأَجَلَيْنِ أَنْ شَرَطَا نَفَى

متفق في البيعتين صفها وصفة (وطعام) من صنف واحد فهما والواو بمعنى أو (وعرض) كذلك أى متفق صفها وصفة قال الخطاب والقصد أن هذه المسائل التى يذكرها الآن فيما إذا كان الثمن الثانى موافقاً للأول من كل وجه كبيعه بدرهم وشراؤه بدرهم من نوعها وسكتها أو باعه بذهب واشتراه بذهب من نوعه وسكته أو باعه بطعام واشتراه بطعام من صنفه وصفته أو باعه بعرض واشتراه بعرض من صنفه وصفته (فأما) بكسر الهمزة أن يكون الثمن الثانى (نقداً) أى حالاً (أو) مؤجلاً (أجل) الذى إليه الثمن الأول (أو) مؤجلاً (أقل) من الأجل الأول (أو) مؤجلاً (أكثر) من الأجل الأول فهذه أربعة أحوال للثمن الثانى باعتبار حلوله وتأجيله وفي كل منها إما أن يكون الشراء الثانى (عجل) أى قدر (الثمن) الأول (أو) (أقل) منه (أو) (أكثر) منه فهذه اثنتا عشرة صورة بين أحكامها بقوله (يمنع منها) أى اثنتى عشرة (ثلاث) من الصور (وهى) أى الثلاث المتنوعة (ما تعجل فيه) الثمن (الأقل) كله على كل الأكثر بأن باع شيئاً بعشرة لشهر ثم اشتراه بثمانية حالة أو لنصف شهر أو بآثني عشر لشهر من وعلة منعها تهمة قصده سلفاً بمنفعة (وكذا) أى المذكور من نقد الثمن الثانى كله أو تأجيله كله في الامتناع لبعض الصور والجواز للباقي (لو أجل بعضه) أى تأجيل الثمن الثانى وبين الصور الممنوعة منه بقوله (ممنوع) من صور التسع أربع صور اثنتان في قوله (ما) أى عقد (تعجل فيه) أى بسببه الثمن (الأقل) كله على كل الأكثر كبيع عشرة لشهر وشراؤه بآثني عشر خمسة نقد أو سبعة لشهرين واثنتان في قوله (أو) تعجل فيه (بعضه) أى الأقل على كل الأكثر كبيع عشرة لشهر وشراؤه بثمانية أربعة نقد أو أربعة لشهرين والخمسة الباقية جائزة وهى بيعه بعشرة لشهر وشراؤه بعشرة خمسة نقد أو خمسة لشهر أو لنصف شهرين وبيعته بعشرة لشهر وشراؤه بآثني عشر خمسة نقد أو سبعة لشهر أو لنصف شهر الثانى حاصله أن الثمن الثانى إن كان أقل من الأول منعت الثلاث كلها وإن كان مثله جازت كلها وإن كان أكثر منه منعت واحدة وهى تأجيل البعض لأبعد من الأجل الأول وجاز الأخيران اهـ ولما كان قد يعرض لبعض صور الجواز المنع لعروض مانع وبعض صور المنع الجواز لارتفاعه نبه على هذا مشيهاً في المنع فقال (كتساوى الأجلين) للثمنين فيمتنع (أن شرطاً) أى الماقدان (نفى)

أى عدم (المقاصة) بينهما ما على كل الآخر كبيع شئ بمائة لشهر ثم شرائه بمثلها أو أقل أو أكثر منها لشهر بشرط عدم المقاصة وإن كلا منهما يدفع عند حلوله ما عليه للآخر فيمتنع (ل) ابتداء (ل) الدين بالدين (ل) لمارة ذمة كل منهما للآخر ولو لم يشترطاً في المقاصة لجاز لسقوط التماثلين ولا يبقى إلا الزائد في ذمة أحدهما صرح بهذا الجراحى وغيره (ولذلك) أى لأجل كون المنع إذا شرطاً في المقاصة للدين بالدين (صح) البيع (في) شراء ما باعه لأجل بثمن (أكثر) مما باع به مؤجل (ل) أجل (أبعد) من أجل ما باع به (إذا اشترطها) أى المقاصة لا تنفاه الدين بالدين بسبب شرطها قال الخطاب في الجواهر إذا اشترطاً المقاصة جازت الضور كلها أى الائتناء عشرة صورة لارتفاع التهمة اهـ (والرداءة) في أحد الثمنين (والجودة) في الثمن الآخر معتبران فيهما (ك) اعتبار (القلة) في أحدهما (والكثرة) في الآخر فالرديء كالقليل والجيد كالكثير ثم صرح ببعض مفهوم قوله بجنس عنه فقال (ومنع) بيع شئ (بذهب) لأجل (و) شراؤه (بفضة) في الصور الائتنى عشرة ومثله يبيع بفضة لأجل وشراؤه بذهب في الائتنى عشرة صورة للصرف للآخر فيمتنع في كل حال (الآن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جداً) بأن يز يد المجل على المؤخر بقدر نصفه فيجوز لا تنفاه تهمة الصرف المؤخر وذلك كبيع شئ بدينارين لشهر ثم شرائه بستين درهما نقداً وصرف الدينارين عشرون والراد بالقيمة ما جعله الامام صرفاً للدينارين الدراهم (و) منع بيع شئ ثم شراؤه (بسكتين) مختلفتين كحمدية ويزيدية (الى أجل كشرائه للأجل) الذى باع اليه وأولى لدونه أو أبعد منه وصلة شرائه (بحمدية ما باع بيزيدية) لأجل قبل انقضائه للدين بالدين (وان) باع شيئاً بنقد أو عرض لأجل ثم (اشترى بعرض مخالف عنه) أى المبيع جنساً نقداً أو لأجل أو أقرب أو أبعد وفي كل قيمته ما قدر الأول أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة (جازت ثلاث) صور (النقد فقط) وهى كون (٣٠) قيمة العرض الذى اشترى به ثانياً نقداً قدر الأول أو أقل أو أكثر ومفهومه امتناع

المقاصة للدين بالدين ولذلك صح في أكثر لأبعد إذا اشترطها والرداءة والجودة كالقلة والكثرة ومنع بذهب وفضة إلا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جداً ويسكتين الى أجل كشرائه للأجل بحمدية ما باع بيزيدية وان اشترى بعرض مخالف ثم جازت ثلاث النقد فقط والمثلى صفة وقدراً كمثله فيمنع بأقل لأجله أو لأبعد أن غاب مشتريه به وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا

صور الاجل التسع وهو كذلك للدين بالدين قال ابن غازى الراد بالثمن هنا عن المبيع في الصفة الأولى أى فان اشترى ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذى باعه به كبيع ثوب يحمل ثم

اشترى بغيره مما هو مخالف للجمل في الجنس جازت صور النقد الثلاث وهى كون قيمة العرض الثانى مساوية لقيمة الجمل أو أقل أو أكثر ونبه بقوله فقط على منع صور الاجل التسع للدين بالدين (و) مثل المبيع لأجل (المثلى) المكيل أو الموزون أو المعدود (صفة وقدراً) المشتري بعد بيع المثلى لأجل قبل انقضائه (كثله) أى كعين المثلى المبيع في جريان الائتنى عشرة صورة فيه وامتناع ما يمتنع منها جواز ما يجوز فاذا باع مثلياً لأجل واشترى من المشتري مثله قدر اوصفة امتنع بأقل نقداً أولدون لأجل أو بأكثر لا يعدو يمنع صورتان منها أيضاً فادها بقوله (فيمنع) شراء مثل المثلى (ب) ثمن (أقل) من ثمن المثلى المبيع أولاً مؤجلاً (لأجله) أى المثلى المبيع أولاً (أو لا بعد) من أجل المثلى المبيع أولاً (ان غاب) على المثلى المبيع أولاً (مشتريه) أى المثلى بأن غاب غيبة يمكنه الانتفاع (به) فيها للسلف بمنفعة لان الغيبة على المثلى تعد سلفاً وقد تنفع البائع الاول بزيادة الثمن الاول في نظير الاسلاف مثاله باعه إردب قح بدينارين لشهر ثم اشترى منه إردب قح آخر مثل الاول صفة بدينارين للشهر ولشهرين فيتنقضان في دينار ويدفع المشتري للبائع ديناراً في نظير تسليفه الإردب فصارت الصور الممنوعة خمسة من الائتنى عشرة ضرورة الخطاب معنى المسألة ان من باع مثلياً الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفة والمقدار فكأنه اشترى عين ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخريان أشار إليهما بقوله فيمنع بأقل لأجله أو أبعد ولذا كانت الواو أو أنسب قاله ابن غازى والشرط يختص بالصورتين الأخيرتين وعلته منعهما ما فى التوضيح انهم يعدون الغيبة على المثلى سلفاً فصار كأن البائع أسلف المشتري إردباً على أن يعطيه ديناراً بعد شهر وروى باصه بدينارين عند الاجل اهـ (و) ان باع طعاماً لأجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الاجل طعاماً من غير صنفه ولكنه من جنسه (هل غير صنف طعامه) أى البائع الذى باعه لأجل (ك) بيع إردب (قح) لأجل (و) شراء إردب (شعير) من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) أى ينزل منزلة المخالف لما باعه في الجنس كبيع ثوباً لأجل وشراؤه عبداً في جواز صور كلها (أولاً) ينزل

مثلة الخالف في الجنس بل ينزل منزلة شراء مثله في امتناع الصور الثلاث ان لم يغب والحسن ان غاب في الجواب (تردد) قال ابن عاشر الظاهر ان من قال انه غير مخالف في الجنس جعله من المخالف في الصفة بالجودة والرداءة اهـ أى حكمه حكم شراء ماباعه مع زيادة في الجودة وحكم شراء أقل مما باعه في الرداءة لأن الجودة زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً (مقوماً) كشوب لأجل ثم اشترى من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله (فمثله) أى القوم الذى اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أى المبيع أولاً في جواز الصور كلها لأن ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله (كغيرها) أى الذات المقومة للمبيعة لأجل عند المشتري تغيراً (كثيراً) بزيادة أو نقص ثم اشتراها بائعها قبل حلوله فتجوز الصور كلها وما قدم حكم شراء المبيع لأجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع ثوبين مثلاً لأجل و (اشترى) البائع من المشتري قبل حلوله (أحد ثوبيه) اللذين باعهما بمائة لشهر مثلاً بشمن مؤجل (ل) أجل (أبعد) من الشهر امتنع (مطلقاً) عن التقييد بكون الثمن الثانى أقل من الأول أو أكثر منه أو مساوياً له لما فى الأكثر والمساوى من سلف بمنفعة لان المشتري الأول يدفع مائة عند تمام الشهر الأول يأخذ عند تمام الشهر الثانى مائتين أو مائة و زاد له الثوب الباقي عليهما وما فى الأقل من بيع وسلف (أو) اشترى أحدهما بشمن (أقل) من الثمن الاول (نقداً) أو لدون الاجل (امتنع) للبيع والسلف (لا) يمنع شراء أحدهما (بمثله) أى الثمن الاول (أو أكثر) من الثمن الاول نقداً أو لدون الاجل فيهما ولا للأجل سواء كان الثمن الثانى قدر الاول أو أقل أو أكثر فالممتنع خمس صور من الاثنتى عشرة صورة والجائز السبعة الباقية منها وهى صور الاجل الثلاثة والاكثر والمساوى نقداً أو لدون الاجل (وامتنع) شراء أحد ثوبيه (ب) ثمن (غير صنف منه) الذى باع به بأن باعهما بذهب لأجل واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للبيع والصرف المؤخر فيمنع فى كل حال (الا أن يكثر) (٣١)

بالنسبة لثمنهما فيجوز
لاقتفاء تهمة الصرف
والبيع كبيعهما بدينارين
لشهر وصرف الدينار
عشرون درهماً ثم شراء
أحدهما بخمسين درهماً
نقداً لبعده تهمة الصرف
حينئذ بزيادة الدراهم على

تَرَدَّدُ وَإِنْ بَاعَ مُقَوِّمًا فَمِثْلُهُ كَغَيْرِهِ وَكَتَغْيِيرِهَا كَثِيرًا وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدَ ثَوْبَيْهِ لَا بَعْدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلَ نَقْدًا أَمْتَنَعَ لَا بِمِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَأَمْتَنَعَ بِغَيْرِ صِنْفٍ نَمَنَّهُ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا أَوْ لَا بَعْدَ بِأَكْثَرَ وَبِخُمْسَةٍ وَسِلْعَةٍ أَمْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةٍ وَسِلْعَةٍ وَبِمِثْلٍ أَوْ أَقْلَ لَا بَعْدَ وَلَوْ اشْتَرَى بِأَقْلَ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالْمُعْجَلِ قَوْلَانِ كَتَمَكِينَ بِأَيْعٍ مُتَلَفٍ مَا قِيمَتُهُ أَقْلُ مِنَ الزَّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ

صرف الدينارين (ولو باعه) أى الثوب مثلاً (بعشرة) لأجل (ثم اشتراه) أى البائع أى اشترى مبيعاً من المشتري قبل حلوله (مع) سلعة) بشمن (نقداً) أو لأقرب (مطلقاً) عن التقييد بمساواة الثمن الثانى الاول أو عدمها (أو) اشتراء مع سلعة (ل) أجل (أبعد) من أجل الاول (ب) ثمن (أكثر) من الثمن الاول امتنع للسلف الذى جر نفعا في شرائه بمثل أو أقل نقداً أو لدون الاجل وللبيع والسلف في شرائهما بأكثر نقداً أو لدون الاجل أو لا بعد منه (أو) اشترى ما باعه بعشرة لشهر من مشتريه قبل تمامه (بخمسة وسلعة) نقداً أو لدون الشهر أو لا بعد منه (امتنع) للبيع والسلف وللشهر جائز (لا) يمنع شراء ما باعه بعشرة لشهر (بعشرة) أو بأكثر منها (وسلعة) نقداً أو لدون الشهر أو له فيها لا لا بعد فيمنع فيها للسلف بزيادة (و) لو باعه بعشرة لشهر ثم اشتراه (بمثل) أى بمثل العشرة التى باعه بها بأن اشتراه بعشرة (أو أقل) من المثل مؤجلاً للمثل أو الأقل (ل) أجل (أبعد) من أجل العشرة التى باعه بها فهو جائز فهذا تسميم لصور الجواز (ولو) باع شيئاً بعشرة لشهر ثم (اشترى) البائع ما باعه من المشتري قبل تمامه (ب) ثمن (أقل) من الثمن الاول كخمسة مؤجلة (لأجله) أى الثمن الاول وهذا جائز على المشهور (ثم رضى) المشتري الثانى الذى هو البائع الاول (بالتعجيل) للثمن الثانى الأقل قبل تمام أجله وهذا ممنوع لتأديه لسلف بزيادة فهل يستمر الجواز نظراً لحال العقد والغاء للطارىء أو لا يستمر فينتفى ويخلفه المنع نظراً لما آل إليه الأمر من دفع قليل فى كثير فى الجواب (قولان) للمتأخرين ثم شبه فى القولين فقال (كتمكين) شخص (بائع) بالتزوين (متلف) بالتزوين بضم الميم وكسر اللام نعت بائع وتنازع بائع ومتلف (ما) أى شيئاً (قيمته) أى الشئ والمبيع (أقل) من ثمنه الذى باعه البائع به لأجل كبيعته شيئاً بعشرة لشهر ثم ألتفه البائع عمداً قبل تمامه فقوم عليه بخمسة وغرمها حالة فهل يمكن البائع (من) أخذ (الزيادة) التى زادها الثمن على القيمة (عند) حلول (الأجل) فبأخذ العشرة التى باعه بها وعدم تمكينه منها فبأخذ الخمسة التى غرمها فقط لانها مبالغة بالتعجيل على

تسليف خمسة عشرة قولان الأول للامام مالك رضي الله تعالى عنه في المجموعة والثاني لابن القاسم في العينية فان ائلفه خطأ فله جميع الثمن
بلا خلاف لعدم التهمة (وان أسلم) شخص أي دفع لآخر (فرضا) مثلاً رأس مال سلم (في عشرة أوثاب) شهر مثلاً (ثم استرد) مسلم الفرس
بعد غيبة المسلم اليه عليه غيبة يمكنه الانتفاع به فيها (مثله) أي الفرس (مع) زيادة (خمس) أوثاب مثلاً من المسلم اليه (منع) السلم (مطلقاً)
عن التقييد بكون خمسة اوثاب نقداً والاجل أولدونه أو بعد التسليف بزيادة لأن الفرس في مثله فرض وان تنفع المقرض بخمسة اوثاب
وشبه في المنع فقال (كألا استرده) أي المسلم الفرس بعينه مع خمسة اوثاب نقداً ولدون الاجل أولاً بعد فيجتمع في الصور كلها (الآن تبقى)
الاوثاب (الحسنة لأجلها) بصفتها المشروطة لأجل ودولاً أدى فيجوز وعلية منع ما قبل الاستثناء البيع والسلف لأن رد الفرس شراء لهما من
المسلم اليه بخمسة اوثاب من العشرة التي عليه وتعميل الحسنة الاوثاب المدودة مع الفرس تسليف من المسلم اليه للمسلم يقتضيها من نفسه
إذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليف من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لان) الشخص (المعجل لما في الذمة) بأن رده حالاً ولدون
الاجل كالمسلم اليه الذي دفع للمسلم مع الفرس خمسة اوثاب حالة أولدون الاجل قضاء خمسة من العشرة التي في ذمته مسلف (أو) الشخص
(المؤخر) لما في الذمة كالمسلم الذي أخر للمسلم اليه بخمسة اوثاب بما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع) شخص (حماراً)
مثلاً (بعشرة) من دنانير مثلاً (لأجل) معلوم كشهري (ثم استرده) أي البائع من المشتري بالاقالة (و) زاد عليه للمشتري أولاً (دينارا)
نقداً (منع) مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به أولاً لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته بالبيع الأول عشرة
دنانير دفع عنها الحمار ودينار انقداً يأخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة دنانير تسعة ثمن الحمار وهذا يبيع ودينار عن الدينار الذي عجله
مع الحمار وهذا سلف (أو) زاد مع الحمار (٣٣) ديناراً (مؤجلاً منع) أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للأجل أو أقرب

أو بعد البيع والسلف في
كل حال (الا) أن يكون
الدينار المؤجل (في) أي
من (جنس الثمن) الذي
يبيع به الحمار بأن يوافقه
في السكة والجوهرية
والوزن حال كونه مؤجلاً
(للاجل) الذي أجل اليه

وان أسلم فرساً في عشرة أوثاب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقاً كما لو
استرده إلا أن تبقى الخمسة لأجلها لأن المعجل لما في الذمة أو المؤخر مسلف
وان باع حماراً بعشرة لأجل ثم استرده وديناراً نقداً أو مؤجلاً منع مطلقاً إلا في
جنس الثمن للأجل وان زيد غير عين وبيع يفقده لم يقبض جاز ان عجل المزيد
وصح أول من يبيع الآجال فقط إلا أن يقوت الثاني فيفسخا وهك مطلقاً

من الحمار لالدونه ولا لأبعد منه فيجوز لانه آل الأمر الى ان البائع اشترى الحمار بتسعة دنانير من العشرة التي في ذمة
للمشتري وأبقى الدينار العاشر لأجله وهذا لا محذور فيه (وان زيد) بكسر الزاي مع رد الحمار للبيع بنقد مؤجل (غير عين) كفرس
أو ثوب جاز ان عجل المزيد مع الحمار لان البائع اشترى الحمار والعرض المزيد معه بما في ذمة المشتري فان أخر المزيد امتنع لفسخ دين في دين
(و) ان (بيع) الحمار (بنقد) أي دنانير أو دراهم حالة (لم يقبض) حتى رد الحمار مع عرض أو نقداً أو مؤجلاً ورد الحمار مع عرض أو نقد بعد
حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المسألتين (ان عجل المزيد) مع الحمار كان عيناً أو غيرها في الثانية بشرط كونها أقل من صرف دينار
فان أخر منع لانه ان كان من جنس ثمن الأول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وهو سلف مع البيع للحمار بباقي الثمن وان كان
من غير جنس الثمن الأول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين في دين ان كان غيرها (وصح) بيع (أول من يبيع الآجال) الواقعة
على الوجه الممنوع كبيع شيء بعشرة لشهر وشراؤه بخمسة نقداً أو لنصفه أو باثني عشر لشهرين اذا اطلع عليه فيل فوات
المبيع فقد صح بيعه بعشرة (فقط) أي دون بيعه الثاني فيفسخ لان الفساد انما جاء منه وهو دأثر معه أما فسخ الثاني فقال
ان الحاجب وغيره باتفاق وحكي اللحن فيه قولاً ضعيفاً واما عدم فسخ الأول فهو قول ابن القاسم وهو الصحيح وقال
ان الماحشون يفسخ البيعان معا (الا أن يفوت) متبيع البيع (الثاني) بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول قال ابن رشد
اختلف فيما يفوت به السبعة فقليل تفوت بحالة سوق والصحيح انها لا تفوت بالاعيوب المفسدة اذ هو ليس ببيع فاسد
لثمن ولا مشمون وانما فسخ لانهما تطرقا به الى استباحة الربا (فيفسخا) أي البيع الاول والثاني لسريان الفساد من الثاني للاول
وحينئذ فلا طلب لاحدهما على الآخر لرجوع المبيع فاسداً لبائعه فصار ضمانه منه سقط عنه الاول عن مشتريه الاول لرجوعه لبائعه
فيرجع به ان كان قد دفعه وسقط الثمن الثاني عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق (وهل) فسخ البيعين بفوات الثاني (مطلقاً)

عن تقييد القيمة في الثاني بكونها أقل من الثمن الأول لانهما كمقد واحد لارتباط أحدهما بالآخر (أو) انما يفسخ الأول (ان كانت القيمة) للبيع التي تنزم البائع الاول يوم قبضه (أقل) من الثمن الاول فان كانت مثله أو أكثر منه فلا يفسخ الاول في الجواب (خلاف) الاول لابن القاسم وشهره ابن شاس والثاني لسحنون وعبر عنه ابن الحاجب بالاصح فان فاتت بيد المشتري الاول ففسخ الثاني فقط ولا يفسخ الاول باتفاق القولين وان كانت القيمة أقل من الثمن الاول ففسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ﴿ فصل ﴾ في بيان أحكام مسائل بيع العينة وأصلها عونة لانها من العون فلبت الواو باء لسكونها عقب كسر قال أبو عمر يبيع العينة هو يبيع ما ليس عند بائعه ابن عرفة مقتضى الروايات انه أخص بما ذكر فالصواب انه البيع للتحويل به على دفع عين في أكثر منها وقسم ابن رشد يبيع العينة الى ثلاثة أقسام جائز ومكروه وممنوع وزاد في التنبيهات رابعها وهو المختلف فيه والى الجائز أشار المصنف بقوله (جائز) شخص (مطلوب منه سلعة) ليشتريها طابها وليس عنده وهو من أهل العينة وفاعل جائز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السلعة (ليبيعها) أي المطلوب منه السلعة لطلبها منه (عالم) كله حال أو كله مؤجل اتفاقا بل (ولو) ثمن (مؤجل بعضه) لاجل معلوم وبعضه معجل (وكره) قول من طلب منه سلف ثمانين بمائة لشهر مثلا (خذ) أي اشترى (بمائة) اليه (ما) أي شيئا يباع (بثمانين) نقدا (أو) قول من طلب سلعة من انسان وليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (ويومي) أي يشير الطالب (لتربيحه) أي شرائها من المطلوب منه يرجع في البيان والمكروه أن يقول أعندك كذا وكذا تباعه مني بدني فيقول لا فيقول اشتر ذلك وأنا ابتاعه منك بدني وأربحك فيه فيشترى ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعد عليه وفي المقدمات المكروه أن يقول اشتر سلعة كذا (٣٣) وأنا أربحك فيها واشترها منك من غير أن يراوضه على الربح اه

أو ان كانت القيمة أقل خلاف ﴿ فصل ﴾ جاز لطلب من سلعة أن يشتريها ليبيعهما بمال ولو مؤجل بعضه وكره خذ بمائة ما بثمانين أو اشترها ويومي لتربيحه ولم يفسخ بخلاف اشترها بعشرة نقدا وأخذها بثمانين عشر لاجل ولزمت الأمر ان قال لي وفي الفسخ ان لم يقل لي إلا أن يفوت فالقيمة أو أمضائها ولزومه الاثني عشر قولان وبخلاف اشترها لي بعشرة نقدا وأخذها بثمانين عشر نقدا إن نقد المأمور بشرط وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما والأظهر والأصح لا جعل له

(٥ - جواهر الاكلیل - ثاني) السلعة المطلوبة (بعشرة نقدا) أنا (أخذها) أي اشترها منك (بائني عشر لاجل) معلوم كشره وقول المصنف بخلاف الخ يحتمل أنه أراد بخلاف كذا فيمنع وأنه أراد فيفسخ واستظهر الاول (ولزمت) السلعة الشخص (الأمر) بشرائها بالعشرة نقدا ويسقط عنه الزائد عليها (ان قال) الأمر اشترها (لي) بعشرة نقدا (وفي الفسخ) للبيع الثاني المدلول عليه بقوله وأخذها بائني عشر لاجل (ان لم يقل لي) بأن قال اشترها لنفسك أو قال اشترها ولم يقل لي ولا لنفسك بعشرة نقدا وأخذها بائني عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال وحينئذ فبرد المبيع بعينه (الا أن يفوت) المبيع بيد الأمر (فالقيمة) تنزم الأمر للمأمور معتبرة يوم قبض الأمر حاله وفي قوله الا أن يفوت مسامحة لاقتضاءه انها اذا فاتت السلعة لا يفسخ المبيع وليس كذلك لفسخه مطلقا على هذا القول فلو أسقطه أو قال بدله مطلقا كان أيين (أو أمضائها) أي البيعة الثانية من المأمور للأمر بائني عشر (ولزومه) أي الأمر (الاثني عشر) أي دفعها للمأمور اذا حل أجلها سواء كانت السلعة قائمة أو فاتت لأن ضمانها منه ولو تلفت والأولى الاقتصار على هذا لانه قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما (قولان) الأول لابن حبيب والثاني لابن القاسم وروايته عن مالك والمناسب في قول المصنف أو أمضائها الواو اذا الخلاف انما هو في الفسخ والامضاء لافي أحدهما كنفيدته أو ولدنا أحجب بأنها بمعنى الواو (وبخلاف) قول الأمر (اشترها لي بعشرة نقدا وأخذها بائني عشر نقدا) فيمنع (ان نقد) أي دفع (المأمور) بشراء السلعة العشرة لبائنها (بشرط) من الأمر لأنه جعل له الدرهمين في نظير تسليفه العشرة وتولية الشراء له فهي اجارة وسلف بزيادة (وله) أي المأمور (الاقل من جعل مثله) في تولية الشراء نيابة عن الأمر (أو الدرهمين) اللذين ساهما له والأولى والدرهمين بالواو لأن الأقلية لا تكون الا بين اثنين (فيهما) أي اشترى بعشرة نقدا وأخذها بائني عشر لاجل واشترها لي بعشرة نقدا وأخذها بائني عشر نقدا (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لا جعل له) أي المأمور فيهما لانه تتميم للفاضة

(وجاز) نقد الأمور العشرة (بغيره) أي الشرط وشبه في الجواز فقال (كفقد الأمر) العشرة للأمور لينقدها لبائع السلعة التي أمره بشرائها وللمأمور الدرهمان (وان لم يقل) الأمر للأمور اشتراها بعشرة نقدا (لي) بأن قال له اشتراها بعشرة نقدا لنفسك أو اشتراها بعشرة ولم يقل لي ولا لنفسك وأخذها بآني عشر نقدا (ففي الجواز) أي جواز شرائها منه بآني عشر نقدا (والكرهية) لذلك (قولان) للإمام مالك رضي الله تعالى عنه فأجازه مرة وكرهه مرة للأروضة الواقعة بينهما في السلعة قبل دخولها في ملك المأمور (وبخلاف) قول الأمر (اشترها لي بآني عشر لأجل واشترها منك) (بعشرة نقدا) فلا يجوز لانه سلف بزادة (فتلزم) السلعة الأمر (التمن) (المسمى) أي الاثنى عشر للأجل (ولا تعجل العشرة) (للمأمور لانه سلف بزادة لان الأمر استأجر للمأمور على شراء السلعة له بتسليفه عشرة يستفعل بها إلى الأجل وينقضي عنها اثني عشر (وان عجلت) العشرة للمأمور (أخذت) أخذها الأمر من المأمور ولا يتركها عنده إلى الأجل ولا يفسد العقد بتعجيلها لانه سلف مستقل بعد بيع صحيح (وله) أي المأمور (جعل مثله) ولو زاد على الدرهمين لان السلف هنا هو الأمر فعومل بنقيض قصده (وان) قال اشتراها بآني عشر لأجل وأخذها بعشرة نقدا (و لم يقل لي) سواء قال لنفسك أولا واشترها المأمور بآني عشر لأجل وباعها للأمر بعشرة نقدا (فهو لا يرد) أي لا يفسخ (البيع) الثاني من المأمور للأمر بعشرة نقدا (إذا فاق) المبيع بيد الأمر (وليس على) الشخص (الأمر) العشرة التي اشترى بها السلعة من المأمور هذا رواية سحنون عن ابن القاسم قال ابن القاسم وأحب إلى أن يزده الدينارين (أو يفسخ) البيع (الثاني) فسخا (مطلقا) عن التقييد بعدم الفوات وترد عينا (الآن نفوت) السلعة بيد الأمر (٣٤) (فالقيمة) لها يوم قبضها الأمر ترد بدلها وهذا قول ابن حبيب (قولان) والله سبحانه

وتعالى أعلى وأعلم (فصل) في البيع بشرط الخيار وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له ألا يدري ما يؤول له الأمر لكن أجازه الشارع ليكون من له الخيار على بصيرة في التمن والتضمن وينفي التمن عن

وجاز بغيره كفقد الأمر وإن لم يقل لي ففي الجواز والكرهية قولان وبخلاف اشتريها لي بآني عشر لأجل واشترها بعشرة نقدا فتلزم بالمسمى ولا تعجل العشرة وإن عجلت أخذت وله جمل مثله وإن لم يقل لي فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأمر إلا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا إلا أن يفوت فالقيمة قولان (فصل) إنما الخيار بشرط كشهري في دار ولا يسكن وكجمعة في رقيق واستخدمه وكثلاثة في دابة وكيوم لرؤسها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريدين وفي رؤسها خلافا

نفسه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لو لا الخبر عن رسول الله ﷺ ما جاز الخيار أصلا (انما) يثبت (الخيار) في امضاء تردد البيع ورده لاحد المتبايعين أو لهما أو لغيرهما (بشرط) في عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التروي أي النظر والتفكير في امضاء البيع ورده هذا هو القسم الذي ينصرف إليه بيع الخيار عند اطلاقه في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحكسي وهو ما موجه ظهوره في المبيع أو استحقاقه ويسمى خيار النقيصة أيضا وسيأتي ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالكاف ستة أيام كافي المدونة (في) بيع (كدار) هذا مذهب المدونة وفي الموازنة والواضحة وشهرين وجعله ابن يونس وابن رشد تفسيراً وابن الحاجب خلافا (ولا يسكن) المشتري بشرط خياره الدار بأهلها ومتاعه وله دخولها بنفسه وبياته بها (وكجمعة في) بيع (رقيق) وفي الشامل وحيل بين الأمة والمتبايعين في زمنه والمشتري استخدامها دون غيبة عليها (واستخدمه) أي استخدام المشتري الرقيق استخدم ما يسيرا لا اختبار حاله ان كان للخدمة فان كان ذامعة فلا يستعمله ان أمكن معرفتها بدونه والاستعمله وعليه أجرته ولا يجوز اشتراط شيء ممن كسبه أو ربحه للمشتري (وكثلاثة) من الأيام (في) بيع (دابة وكيوم لرؤسها) قال ابن غازي يعني ان أمدا الخيار فيها ثلاثة كالثوب فاذا شرط ركوها للاختبار فله ركوها بيوم فليست بمنزلة الدار التي لا تسكن والثوب الذي لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذي يستخدم مطلقا بل لها حالة بين حالتين بقدر الحاجة إلى الاختبار وينحصر هذا فصر ابن يونس قوله في المدونة والدابة تركب اليوم وشبهه فقال ابن يونس قال ابن حبيب يجوز الخيار في الدابة اليوم واليومين والثلاثة كالثوب ونحوه في النسك (ولا بأس بشرط) ركوها الدابة المشتراة بشرط الخيار في (البريد) عوضا عن اليوم وقال (أشهب) لا بأس بشرط ركوها في (البريد) وفي كونه أي قول أشهب (خلافا) لقول ابن القاسم بحمل البريد في كلام ابن القاسم على الذهاب والبريدين في كلام أشهب كذلك أو البريد في الأول على الذهاب والاياب وفي كلام الثاني البريدين كذلك أو وفاقا

بحمل البرد في الأول على الذهب والبردين في الثاني على الذهب والأياب (تردد) حقه تأويلان التوفيق لأبي عمران وفهم الخلاف
 لغيره (وكثلاثة) من الأيام (في) بيع (توب) وسائر العروض والتليات وترك المصنف مدة الخيار في الفواكه والخضر وفي
 المدونة ومن اشترى شيئاً من رطب الفواكه والخضر على أنه بالخيار فإن كان الناس يتشاورون في هذه الأشياء غيرهم ويحتاجون فيه إلى
 رأيهم فلم من الخيار في ذلك بقدر الحاجة مما لا يقع فيه تغيير ولا فساد (وصح) أن يشترط الخيار في البيع (بعد) عقده
 (بت) لأحد العاقدين أولها أو لأجنبي وجاز ابتداء (وهل) محل الصحة والجواز (إن) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن للبائع
 وعليه الأكثر وعليه اقتصر ابن بشير فإن لم ينقد فلا يجوز لأخذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البيع سلعة بخيار وهو لا يجوز
 لأنه فسخ مافي الذمة في مؤخر أو الصحة والجواز سواء تقدم أم لا وهو ظاهر كلام اللخمي لأنه ليس بيعاً حقيقة وإنما القصد به تطيب نفس
 من جعل له الخيار في الجواب (تأويلان) والثاني مقيد بما إذا لم يصرح البائع بأخذ السلعة عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والامنع
 اتفاقاً لفسخ مافي الذمة في مؤخر (وضمنه) أي المبيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعد بيع المبيع ((المشتري) لأنه صار
 بائعاً بخيار (وفسد) البيع (بشرط مشاوره) شخص غائب بمحل (بعيد) لا يعلم ما يشير به إلا بعد تمام مدة الخيار في المبيع (أو)
 أي وفسد البيع بشرط الخيار (في) مدة زائدة عن مدة الخيار المقدرة للمبيع بأن شرط الخيار فيازد على الشهر ونحوه في الدار وعلى
 الجمعة ونحوها في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوها في الدابة والعرض (أو) أي وفسد البيع بشرط الخيار في مدة (مجهولة) كالي أمطار
 السماء أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته (أو) أي وفسد البيع بشرط (غيبه) من بائع أو مشتر (على ما) أي مبيع (لا يعرف بعينه)
 لتردده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه أن شرط الغيبة على ما يعرف (٣٥) بعينه جائز لعدم تردده بينهما لأن الغيبة
 عليه لا تعد سلفاً (أو) أي

وفسد البيع بشرط (السلف)
 توب) مبيع بخيار لغير
 قياسه عليه مجازاً (و) إذا
 لبسه (رد أجرته) للبسه
 الكثير المنقص قيمته
 لأن ضمانه من بائعه فقلته له
 (ويلزم) البيع بخيار من

تَرَدُّدٌ وَكَثَلَانَةٌ فِي تَوْبٍ وَصَحَّ بَعْدَ بَتِّ وَهَلْ إِنْ نَقَدَ تَأْوِيلَانِ وَضَمَّنَهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرِي
 وَفَسَدَ بِشَرَطِ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ مُدَّتٍ زَائِدَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ
 بِعَيْنِهِ أَوْ لِبَسِ تَوْبٍ وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَيَلْزَمُ بِانْقِضَائِهِ وَرُدُّهُ فِي كَالْفَدِّ وَبَشَرَطِ نَقْدِهِ
 كَغَارِبٍ وَعَهْدَةٍ ثَلَاثٍ وَمُوَاضَعَةٍ وَأَرْضٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِرَيْبِهَا وَجُعِلَ لِإِجَارَةِ الْحَرْزِ زَرْعٌ
 وَأَجِيرٌ تَأَخَّرَ شَهْرًا وَمُنْعٌ وَإِنْ يَلَا شَرَطَ فِي مُوَاضَعَةٍ وَغَارِبٍ وَكَرَاهٍ ضَمَّنَ وَسَلَّمْ
 بِخِيَارِهِ وَاسْتَبَدَّ بِأَيْعٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مُشَوَّرَةٍ غَيْرِهِ

هو بيده من المتبايعين (ب) سبب (انقضائه) أي زمن الخيار (ورد) من له الخيار المبيع بعد انقضاء زمنه إن شاء (في كالفد)
 لزمن الخيار وأدخلت السكاف اليوم التالي للفد (و) فسد بيع الخيار (بشرط نقد) أي تعجيل ثمنه على تمام زمن الخيار وإن
 لم ينقده على المعتد لتردده بين السلفية والتمنية ومفهوم بشرط أن النقذ تطوعاً لا يفسده وهو كذلك وشبهه في الفساد بشرط النقذ
 سبع مسائل فقال (ك) بيع شيء (غائب) عن بلد العاقدين غيبه بعيدة غير عقار لقوله سابقاً ومع الشرط في العقار وفي غير ما قرب
 كاليومين (و) بيع رقيق (ب) مهدة ثلاث (و) بيع أمة (مواضعة) كراء (أرض) لزرع (لم يؤمن ريبها) من مطر أو بحر (وجعل) بضم
 الجيم وسكون العين على تحصيل شيء ابن يونس ويمنع في هذا النقذ تطوعاً أيضاً قال اليناني هذا هو الظاهر من الضابط الآتي لما يمنع النقذ
 فيه مطلقاً نعم عبارات الأئمة تدل على ما أفاده المصنف من جواز التطوع بالنقذ في المنتقى مانصه ومن شرط الجعل أن لا ينقد الجعل ورواه
 ابن الموارب ابن حبيب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ابن حبيب إلا أن يتطوع بذلك لأنه قد لا يتم ما جعل له عليه فيرد ما قبض وقد يتم فيصير
 له فتارة يكون جعلاً وتارة يكون سلفاً (وأجارة لحرز) أي حفظ وحراسة (زرع) لاحتمال تلفه بجائحة فتفسخ الاجارة لعدم لزوم خلفه فيرده
 وسلامته فلا يردده فتردد بين السلفية والتمنية (و) اجارة (أجير) معين على عمل (تأخر) شروعه في العمل (شهر) وكذا
 تأخره أكثر من نصف شهر (ومنع) النقذ بشرط بل (وإن بلا شرط) بيع أمة (مواضعة) في بيع شيء (غائب) في كراء
 ضمن) أي وصف متعلقة ولم يمين (و) في عد (سلم) وقيد المسائل الأربع بقوله (بخيار) لتأديته لفسخ مافي الذمة في مؤخر سواء
 كان بشرط أو تطوعاً والألزم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين السلفية والتمنية وأما يمنع إذا كان بشرط (واستبد) أي استقل
 بالامضاء أو الرد شخص (بائع أو مشتر) شيئاً (على) شرط (مشورة) أي مشاورة (غيره) مشاورة مطلقة فله ترك مشاورته
 والاستقلال بنفسه في أمضائه ورده وأما القيد بأن باع على مشورة فلأن على أنه إن أمضى البيع مضى والا فلا فليس له الاستبداد لأن هذا

اللفظ يقتضي ثبوت البيع على اختيار فلان ثقله في التوضيح عن المازري (لا) يستبعد بالامضاء أو الردم من باع أو اشترى على (خياره) أي غيره (ورضاه) لأنه اعراض عن نظر نفسه بخلاف مشروط المشورة فإنه اشترط ما يقوى نظره (وتؤولت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على نفى استبعاد من شرط خيار غيره أو رضاه سواء كان بائعا أو مشتريا (على نفية) أي الاستبعاد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضاه ومفهوم في مشتر أن البائع بشرط خيار غيره أو رضاه له الاستبعاد لقوة تصرفه في المبيع بملكه وضمانه (و) تؤولت أيضا (على نفية) أي الاستبعاد (في) البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لافي البيع أو الشراء بشرط رضا غيره فله الاستبعاد (و) تؤولت أيضا (على أنه) أي المجهول له الخيار أو الرضا (كالوكيل فيهما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق (ورضى مشتر) شيئا بشرط خيار (كاتب) أي أعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فكتابته رضا منه بشرائه فليس له رده بعدها بناء على أنها عتق وأولى العتق الناجز والتدبير والعتق لاجل قال الخطاب أو وهب أو تصدق وقال اللخمي عتق من له الخيار من بائع أو مشتر ما مضى وهو من البائع رد من المشتري قبول (أو زوج) المشتري الأمة التي اشتراها بشرط خيار فهو رضا بشرائها اتفاقا بل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المشهور (أو قصد) بتجريد الأمة (تلكذا) بها ظاهره وإن لم يتلذذ بها بالفعل فإن قصد به تغليبها ظاهره ولو التذ بها بالفعل فليس رضا (أو رهن) المشتري الشيء الذي اشتراه بشرط خيار في دين عليه فكذلك رضامنه بالبيع (أو أجر) للمشتري الشيء الذي اشتراه بشرط خيار فكذلك رضامنه بالبيع ولو كانت الاجارة مياومة (أو أسلم) أي دفع المشتري الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره لمعلم (للمصنعة) كخياط (أو تسوق) أي وقف المشتري في السوق بها أي السلعة التي اشتراها بشرط خياره لبيعهما (٣٦) ولومرة لفظ المدونة أو سامم بهذه الأشياء للبيع (أو جنى) المشتري على ما اشتراه

بخيار فهو رضا (ان
تعمد) هافان أخطأ فليست
رضا (أو نظر) الرجل
المشتري (الفرج) للأمة
قصدا لأنه لا يجرد للشراء
عبارة المدونة ونظر المتبع
إلى فرج الأمة رضا لأنه
لا يجرد في الشراء ولا

لَا خِيَارِهِ وَرِضَاهُ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى نَفْيِهِ فِي مُشْتَرٍّ وَعَلَى نَفْيِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطَّ وَحَلَّى
أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا وَرَضَى مُشْتَرٍّ كَاتِبٌ أَوْ زَوْجٌ وَلَوْ عَيْدًا أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا أَوْ دَهَنَ
أَوْ آجَرَ أَوْ أَسْلَمَ لِلْمَصْنَعَةِ أَوْ تَسَوَّقَ أَوْ جَمَى أَنْ تَعَمَّدَ أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ أَوْ عَرَبَ دَابَّةً
أَوْ وَدَّجَهَا لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً وَهُوَ رَدٌّ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ
اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍّ فَإِنْ فَعَلَ فَعَلٌ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بِبَيِّنَةٍ
أَوْ لَرَبِّهَا نَقَضَهُ قَوْلَانِ

ينظر إليه إلا النساء ومن يحل له الفرج (أو عرب) أي قصد المشتري (دابة) في أسافلها وانتقل
(أو ودجها) أي قصدها في أوداجها (لا) يعد رضا (ان جرد) المشتري (جارية) من ثيابها لقصد تغليبها كما في المدونة قال
ابن يونس ظاهرها أنه جائز لتغليبها وهو كذلك فقد يكون عيب يحسمها (وهو) أي المذكور من قوله كاتب إلى هنا (رد) للبيع
إذا حصل (من البائع) شيء بشرط خياره في زمنه (الإجارة) والاسلام لتعليم الصنعة فليست زدا لان الغلبة له ما لم ترد متهمان عن مدة
الخيار قال الخطاب بغيره شيء ولو استثناه لكان حسنا وهو اسلامه للصنعة فان اللخمي استثناه مع الإجارة ونقله ابن عرفة عنه (ولا يقبل منه)
أي ممن كان له الخيار بائعا كان أو مشتريا دعواه بعد مضي زمن الخيار وليس المبيع بيده (انه اختار) فيه الامضاء للبيع (أو) اختار فيه
(رد) البيع وصلة لا يقبل (بعده) أي زمن الخيار (الابينة) تشهد له بما ادعاه (ولا بيع) بحزم المضارع بالانهاية أي لا ينبغي أن يبيع
حتى يختار (مشتري) ما اشتراه بشرط خيار والنهي عن البيع الواقع في زمن الخيار لان المبيع في ملك البائع وضمانه فهو تصرف في ملك الغير
وعبرة المدونة لا ينبغي أن يبيع حتى يختار قال البناء مقتضاها السكر اهـ لکن نص عبارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز للرجل أن
يبيع شيئا اشتراه على ان له الخيار فية قبل أن يختاره اهـ وهو ظاهر لانه تصرف في ملك غيره والله أعلم (فان فعل) أي باع المشتري ما اشتراه
بخيار في زمن الخيار قبل اخباره البائع باختياره الامضاء ونازعه البائع (فهل يصدق) في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(بيمين) وهذا للامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (أو) لا يصدق (و) (لربها) أي بائع السلعة (نقضه) أي فسخ بيع المشتري
لتعديده به وأخذ السلعة واجازته وأخذ الثمن رواه علي بن زياد عن الامام أيضا في الجواب (قولان) قال في التوضيح وطرح
سجنون التخيير في هذا القول وقال إنما في الرواية على ان الرجح للبائع لأنها كانت في ضمانه قال ابن يونس هذا هو الصواب
لأنه إنما يتهم انه باع قبل أن يختار فيقول له البائع بعث سلعتي وما في ضمانتي فالرجح لي وأما نقض البيع فليس له ذلك لان بيع المتباع لا يسقط

خياره فلو نقض البيع كان له أن يختار أخذ السلعة فلا فائدة في نقضه اهـ وبه شرح الخرشي أولا وهو متعين فلو قال المصنف في القول الثاني أو لربها ربحه لتزل على هذا (و) ان باع أو ابتاع مكاتب بخياره وعجز في زمنه قبل اختياره (انتقل) الخيار (لسيد) شخص (مكاتب) بائع أو مبتاع بخياره (عجز) عن أداء نجوم كتابته زمن خياره وقبل اختياره رقب لبقاء حق المكاتب (و) ان باع أو ابتاع شخص بخياره وفلس أومات في زمنه قبل اختياره انتقل (ل) شخص (غريم) أي رب دين (أحاط دينه) بمال بائع أو مشتري خياره وقام عليه غرامه أومات قبل اختياره في زمن خياره (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين يحيط بماله ومات في زمن خياره قبل أن يختار فالسكلام فيه لغرمائه (ولا كلام لوارث) في كل حال (الآن يأخذ) الوارث للمبيع (بماله) أي الوارث بعد رد الغرماء ويدفع منه للبائع فيمكن من الأخذ (و) ان باع أو ابتاع شخص بخياره ومات في زمنه قبل اختياره انتقل (لوارث) واحد أو متعدد (و) ان تعدد ورثة المشتري بخيار ومات في زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختلفوا في الاجازة والرد (القياس) عند أشهب وخبر القياس (رد الجميع) أي الباقي وهو المجيز من ورثة المشتري بخيار (ان رد) بيعه (بعضهم) وأجازوه بعضهم فميجر المجيز على الرد مع من رد لا انتقال حصه الراد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعض الصفقة ولا بيع نصيب من رد لمن أجاز ومورثهم انما كان له أخذ الجميع أو رد الجميع فقياسهم عليه يقتضي رد الجميع بجامع ضرر التبعض (والاستحسان) عنده أيضا وهو معنى ينقدح في ذهن المجتهد تقصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم الذي استحسنته لانفس الحكم لانه يذكره وهو هنا (أخذ) الوارث (المجيز الجميع) أي جميع ما اشتراه مورثه ويدفع منه من ماله وان لم يرض البائع اذ لاضرر عليه فيه فان أبي أخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه بتبعض صفقته (و) ان باع شخص بخياره ومات في زمنه قبل اختياره وأجاز بيعه بعض ورثته ورده بعضهم (هل ورثة البائع) شيئا بخياره ومات (٣٧) في زمنه قبل اختياره المختفون في

الامضاء والرد (كذلك) أي مثل ورثة المشتري المختلفين في الاجازة والرد في جريان القياس والاستحسان فيهم وليس ورثة البائع كورثة المشتري في جريان القياس

وَانْتَقَلَ لِسَيِّدِ مُكَاتِبٍ عَجَزَ وَلَفَرِيهِمْ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ وَلِوَارِثٍ وَالْقِيَاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ وَالِاسْتِحْسَانُ أَخْذُ الْمُجِيزِ الْجَمِيعِ وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ جُنَّ نَظَرَ السُّلْطَانُ وَنَظَرَ الْمُغْنَى وَأَنْ ظَالَ فَسُخِّحَ وَالْمَلِكُ لِلْبَائِعِ وَمَا يُؤَهَّبُ لِلْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَسْتَنْتَى مَالَهُ وَالْعَلَّةُ وَأَرْضٌ مَا جَسَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ بِخِلَافِ الْوَلَدِ وَالضَّمَانُ مِنْهُ وَحَلَفَ مُشْتَرٍ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ

والاستحسان وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فليس لمن رد أخذ نصيب المجيز لانه انما أجاز للآجنبي أي المشتري لا للوارث بخلاف ورثة المشتري فان المجيز منهم بقول البائع أنت رضيت باخراج سلعتك لمورثي هذا الثمن وأنا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الراد من ورثة البائع أن يقول هذا لمن صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تأويلان) الأول لان أبي زيد والثاني لبعض القرويين (وان) باع أو ابتاع شخص بخياره (جن) من له الخيار بائعا كان أو مشتريا في زمن خياره قبل اختياره وعلم انه لا يفيق أو يفيق بعد زمن طويل يضرب بالعاقدا الآخر (نظر السلطان) أي ذو السلطنة والحكم خليفة كان أو نائبه ومتعلق نظره فيها هو الاصلح له من الامضاء أو الرد (و) ان باع أو ابتاع شخص بخياره وأغنى عليه في زمن الخيار قبل اختياره (نظر) أي انتظر (المغنى) عليه حتى يفيق وينظر لنفسه ولو تأخرت افاقته عن أيام الخيار ان لم يطل زمنه حتى يضرب بالآخر (وان طال) زمن اغنامه بعض من الخيار (فسخ) البيع (والمالك) للمبيع بخيار في زمنه (للبائع) فالامضاء نقل ملك من البائع للمشتري لاتقرير فلذا كان ضمانه من البائع (وما) أي المال الذي (يؤهب للعبد) المبيع بخيار في زمنه للبائع في كل حال (الا أن يستثنى ماله) أي يشترط المشتري مال العبد فله ما يؤهب في زمنه (والعلة) الحاصلة أيام الخيار للمبيع به كلبن وبيض وأجرة عمل للبائع (وأرض ما جنى أجنبي) على مبيع بخيار زمنه (له) أي البائع (بخلاف الولد) الذي تلده الأنثى المبيعة بخيار زمنه فليس للبائع لانه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف التام (والضمان) للمبيع بخيار في زمنه اذا قبضه المشتري وإدعى تلفه أو ضياعه فيه (منه) أي البائع اذا كان مالا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري أو ما يغاب عليه وثبت تلفه بينة (و) ان اشترى شخص شيئا بخيار وقبضه من بائعه وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدقه بائعه في دعواه (حلف مشتري) مالا يغاب عليه بخيار وادعى ضياعه أو تلفه بعد قبضه في كل حال (الا أن يظهر كذبه) أي المشتري في دعوى التلف أو الضياع مالا يغاب عليه بشهادة بينة برؤيته عنده بعد الزمن الذي ادعى التلف أو الضياع فيه أو بايداعه أو بيعه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه

(أو يغاب عليه) أى البيع بخيار بأن يمكن إخفاؤه فيضمنه المشتري المدعى تلفه أو ضياعه (الابينة) تشهد له بضياعه أو تلفه بغير سببه وتقر يظه (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما أنلفه أو ضيعه مما لا يغاب عليه أن ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له بينة (أن خبر البائع) أى كان الخيار مشروطاً له ومفعول ضمن (الأكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لأن له اختيار الأمضاء أن كان الثمن والردان كانت القيمة أكثر قال البساطى الذى يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فإن أمضى فليس له إلا الثمن وإن رد فله القيمة (إلا أن يحلف) المشتري أن ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقر يظه (فالثمن) يضمنه دون القيمة الزائدة وعليه فإن كانت القيمة أقل أو تساوى غرم الثمن بلايين وشبهه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضياع ما في (خياره) أى المشتري فيضمن ثمنه ولو كانت قيمته أكثر (وكفيلة بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلفه أو ضياعه (والخيار) مشروط (لغيره) أى البائع من مشترو أو أجنبي فيضمن البائع ثمنه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه أى البائع بملكه بسبب ضمانه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلف البائع لقد ضاع أو تلف (وإن جنى بائع) على مبيعه في زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أى البائع وجنى (عمداً) ولم يتلفه (ف) عمده (رد) للبيع عند ابن القاسم (و) أن جنى بائع والخيار له (خطأ) فله أمضاء المبيع بماله من خيار التزوي لأن جنايته خطأ ليست رد البيع لعدم دلائها عليه لمنافاة الخطأ لقصد الفسخ فإن أمضى البائع البيع (فالمشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شيء له والرد وأخذ ثمنه لأن العيب الحادث زمن الخيار كالقديم (وإن تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار له (انفسخ) البيع (فيهما) أى العمد والخطأ (وإن خبر غيره) أى (٣٨) البائع وهو المشتري (وتعمد) البائع الجناية على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلفه

(فالمشتري الرد) للمبيع على البائع وأخذ ثمنه لماله من خيار التزوي (أو) امضاء المبيع و (أخذ) ارش (الجناية) وهو ما حده الشارع كنصف عشر القيمة في الوضحة برأس أو لحى والثلث في الآمة أو الجائفة واستشكل أخذ

أَوْ يُغَابَ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً وَضَمِنَ الْمُشْتَرِي أَنْ خَيْرَ الْبَائِعِ إِلَّا كَثُرَ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ فَالثَّمَنُ كَخِيَارِهِ وَكَغَفِيَّةِ بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لِغَيْرِهِ وَإِنْ جَسَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا فَرُدُّ وَخَطَأً فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا وَإِنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرُّدُّ أَوْ أَخَذَ الْجِنَايَةَ وَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ وَإِنْ جَسَى مُشْتَرٍ وَالْخِيَارُ لَهُ وَلَمْ يُتْلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رِضًا وَخَطَأً فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ وَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَ الثَّمَنُ وَإِنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَجَسَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ أَخْذُ الْجِنَايَةِ أَوْ الثَّمَنُ فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ

المشتري أرش جناية البائع مع أن البائع ما جنى إلا على ملكه ومضمونه وأجيب بأنه لما كان الخيار للمشتري وهو متمكن وإن من أمضاء المبيع فكان البائع جنى على ماله للمشتري فيه حق (وإن تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار للمشتري (ضمن) البائع للمشتري (الأكثر) من الثمن والقيمة لحجة المشتري باختيار الرد لماله من خيار التزوي (وإن أخطأ) البائع في جنايته على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلف وهو لغيره (فله) أى المشتري (أخذه) أى المبيع حال كونه (ناقصاً) بلا أخذ ارش من البائع بجميع الثمن ولو كان لها دية مقدرة وبرئت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لتعلق حق المشتري به لغيره بالخطأ (أو رده) أى المبيع لماله من خيار التزوي وخيار النقص (وإن تلفت) الذات المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انفسخ) البيع (وإن جنى) شخص (مشتري) على شيء مبيع بخيار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أى المشتري (ولم يتلفها) المشتري أى الذات المجنى عليها بجنايته (عمداً فهو) أى فعل المشتري (رضا) بالشراء (و) أن جنى مشترو الخيار له (خطأ) فله أى المشتري (رده) أى المبيع بماله من خيار التزوي (و) دفع ارش (مانقص) لبائعه لأن الخطأ كالعمد في مال الغير وله التمسك به معيباً بلا ارش لانه تبين أنه جنى على ملكه ويغرم الثمن للبائع (وإن أنلفها) المشتري أى الذات التى جنى عليها عمداً أو خطأ في زمن خياره (ضمن الثمن) للبائع (وإن خبر غيره) أى المشتري من بائع أو أجنبي (وجنى) المشتري على المبيع بخيار في زمنه (عمداً أو خطأ) ولم يتلفه (فله) أى البائع بماله من خيار التزوي رد البيع و (أخذ) ارش (الجناية أو) امضاء المبيع وأخذ (الثمن) والمنقول عن ابن عرفة أن هذا في العمد ويخير المبتاع في الخطأ بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية في الحالتين أى خالتي أخذ المبيع وتركه (فإن تلفت) الذات بجناية المشتري عليها عمداً أو خطأ في زمن خيار البائع (ضمن) المشتري (الأكثر) من الثمن الذى بيعت به

إذ للبائع إمضاءه والقيمة إذ له رده (وان اشترى) شخص (أحد ثوبين) مثلا غير معين (وقبضهما) أى الثوبين المشتري (ليختار) أى يعين واحدا منهما للشراء ويرد الآخر واشترط الخيار لنفسه فيما يعينه بين امساكه ورده (فادعى ضياعهما) أى الثوبين معا بلا بينة (ضمن) المشتري (واحدا) منهما (بالتن) الذى يبيع به ولا يضمن الآخر لانه أمين عليه (فقط) راجع لواحد لا لقوله بالثمن لإيهامه ضمان الآخر بالقيمة وليس كذلك ويضمن للمشتري واحدا بالثمن ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) للمشتري البائع (في اقباضهما) أى الثوبين (أو) ادعى (ضياع واحد) منهما فى الغرض المذكور (ضمن) المشتري (نصفه) أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع البيع أو غيره فضمن النصف عملا بالاحتمالين (وله) أى المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقى) وله رده وليس له اختيار نصف الباقي على الشهور لانه ضرر على البائع وقال محمد انما له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان البيع ثوب واحد وإذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا ونصفا وهو خلاف الغرض وشبهه فى مطلق الضمان فقال (ك) شخص (سائل) أى طالب من آخر (دينارا) قرضا أو قضاء عن دين (فيعطى ثلاثة) من الدنانير (ليختار) منها واحدا لنفسه ويرد اثنين (فزع تلف اثنين) من الدنانير الثلاثة (فيكون) قابض الدنانير (شريكا) فيها لدفعها بالثلث فى السالم والتالف فله ثلث السالم وعليه ثلث كل من التالفين وان لم يصدق الدافع فى تلف الاثنين فيحلف عليه فان حلف فلا يضمن الثلثين والا فيضمنهما فان قبضها ليربها أو يزنها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذه وإلّا رد جميعها وزعم تلفها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده وان قبضها رهناعنده حتى يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا ان ثبت الضياع ببينة (وان كان) اشتراها معا على ان له فيها خيار التروى وقبضهما ليختارهما للشراء معا أو يردهما معا (فكلاهما) أى الثوبين (مبيع ولزما بمضى المدة) (٣٩)

مضت المدة وهما بيد البائع فلا يلزم المشتري شيء وان كانا بيد المشتري وادعى ضياعهما معا ضمنهما بالثمن الذى اشتراها به (و) ان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار واحدا منهما وهو فيما يختاره (في

وإن اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحد بالثمن فقط ولو سأل في اقباضهما أو ضياع واحد ضمن نصفه وله اختيار الباقي كما سأل ديناراً فيعطى ثلاثة ليختار فزعم تلف اثنين فيكون شريكاً وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع ولزمه بمضى المدة وهما بيده وفي لزوم لأحدهما يلزمه النصف من كل وفى الاختيار لا يلزمه شيء ورد بعدم مشروط فيه غرض كتيب ليمين فيجدها بكراً وان بمناداة لا ان انتفى وبما العادة السلامة منه كعور

اللزوم) أى به لا بالخيار (لأحدهما) ومضت أيام الاختيار ولم يختار واحدا منهما وتباعدت وهما بيد المبتاع أو البائع فانه (يلزمه) أى المشتري (النصف من كل) منهما لأن أحدهما مبيع ولم يعلم ماهو فوجب كونه شريكا فيهما (و) ان اشترى أحدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (فى الاختيار) مضت مدة الخيار وهما بيده ولم يختار واحدا منهما (فلا يلزمه شيء) منهما اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على إيجاب أحدهما فيكون شريكا ومن باب أولى اذ كانا بيد البائع (ورد) المبيع المعلوم من السياق أى يجوز للمشتري رده لبايعه (ب) سبب (عدم) وجود وصف (مشروط) وجوده فى المبيع من المبتاع وله (فيه غرض) صحيح سواء كان يزيد فى القيمة ككون الامة طبخة ولم توجد كذلك أولا (ك) شرط (ثيب) أى كون الامة ثيبا (ليمين) من مشتريها انه لا يبطأ بكرا (فيجدها بكرا) فله ردها لبايعها ويصدق فى دعوى اليمين ولا يصدق فى غيرها الا ببينة كاشتراط كونها نصرانية لزوجها العبد النصرانى فيجدها مؤمنة والفرق بين اليمينين وغيرها خفاء اليمين غالبا ويرد المبيع بعدم مشروط فيه غرض ان شرط صريحا بل (وان) كان مصورا (بمناداة) من الدلال مستندة لزعم الرقيق يامن يشترى من زعم انها طبخة مثلا فللمشتري ردها بعدمه (لا) يردها لمبيع بعدم مشروط (ان انتفى) قال الخطاب كذلك فى النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموجود فى أكثر النسخ والضمير للغرض ويلزم من اتفائه انتفاء المالية لأنها من الغرض وفى بعض النسخ لان انتفيا بضمير التثنية وهو ظاهر من حيث المعنى لأن المراد انه اذا شرط ما لا غرض فيه ولا مالية فانه يلغى ولا يعتد له كشرطه فى العبد انه أى فوجده كتابا وفى الامة انها ثيب فيجدها بكرا لكن لم يتقدم فى كلام المصنف الا الغرض (و) رد المبيع (ب) وجود (ما) أى عيب فيه (العادة السلامة منه) منقص للثمن كباقي وسرقة أو للذات كخضاء للعهد (كعور) وأولى عمى وذهاب بعض نور العين كذهابه كله حيث كانت

العادة السلامة منه (وقطع) لبعض الجسد ولو لأصبع (وخصاء) ومثله الجب والرتق والافضاء زاد في الشامل وان زاد في غمته أى لأنها منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الامة المغنية فتزد وان زادت ثمنها وكون الخصاء عيبا يرد به في غير فعل غم أو بقر معد للعمل فلا يرد بخصائه اذ العادة لا يستعمل منه الا الحصى (واستحاضة) في على أو وخش وروى محمد مدة الاستحاضة التي هي عيب شهران (ورفع) أى تأخر (حيضة استبراء) عن وقت مجيئها زمنا لا يتأخر مثله (وعسر) بفتحين وهو العمل باليد اليسرى وضعف اليمنى في ذكر أو أنثى (وزنا) ابن عرفة في المدونة الزنا ولو في العبد والخش عيب (وشرب) لمسكر (وبخر) لغم أو فرج وقيل بخر الفرج عيب في الرائحة فقط (وزعر) الجوهرى الزعر قلة الشعر والدكر والأنثى فيه سواء (وزيادة سن) وراء الاسنان أو طول احداها لذكر أو أنثى على أو وخش بمقدم الفم أو غيره حيث علت الزائدة على الاسنان (وظفر) بفتحين والظفر لحم ثابت في شحم العين وفي الصحاح الظفر جلدة تنبت على بياض العين من جهة الأنف الى سوادها (وعجر) بضم العين وفتح الجيم فسر المصنف بكبير البطن وان عرفة بمقدمة على ظهر الكف أو غيره من الجسد (وبجر) بضم الواحدة وفتح الجيم ما ينعد على ظاهر البطن البناني يصح طلبهما في المتن بفتحين مصدرين ففي الصحاح البجر بالتحريك خروج السرة وتنوثها وغلظ أصلها والعجر بالتحريك الحجم والتنوث يقال رجل أعرج بين العرج أى عظيم البطن (و) وجود أحد (والدين) دنية وأولى وجودها معا ولعل المراد بوجودها ببلد شراء الرقيق لا يجيئها من بلدها بعده (أو) وجود (ولد) وان سفل وكذا وجود زوج لأمه حر أو عبد وزوجة للعبد حرة أو أمة (لا) يرد الرقيق بوجود (جد) له من قبل أبيه أو أمه (ولا) يرد بوجود (أخ) له شقيق أو لأب أو لأم (و) يرد الرقيق بـ (جذام أب) له وان علا أو أم وان علت لأن المني الذي خلق (٤٠) منه منهما لسريانه ولو بعدار بعين فرعا وكالجدام البرص الشديد وسائر

ما تقطع العادة بسرائه للفرع (أو) (بجنونه) أى الأصل ذكر اكان أو أنثى (بطبعم) أى جبلة بأن كان بغلبة السوداء أو الوسواس الساكن في الانسان فمن خلقه الله تعالى خلق معه سكانه فصرهم

وَقَطَعَ وَخِصَاءً وَاسْتِحَاضَةً وَرَفَعَ حَيْضَةً اسْتَبْرَأَ وَعَسَرَ وَزَنَا وَشَرِبَ وَبَخَرَ وَزَعَرَ وَزِيَادَةً مِنْ وَظْفَرٍ وَعُجْرٍ وَبُجْرٍ وَوَالِدَيْنِ أَوْ وَلَدٍ لَا جَدَّ وَلَا أَخَ وَجَذَامَ أَبٍ أَوْ جُنُونَهُ بِطَبْعٍ لَا يَمَسُّ رَجُلًا وَسُقُوطَ سِنَيْنِ فِي الرَّائِعَةِ الْوَاحِدَةِ وَشَيْبَ بِهَا فَقَطَّ وَأَنْ قُلَّ وَجُعُودَتِهِ وَصُهُوبَتِهِ وَكَوْنُهُ وَلَدَ زَنًا وَلَوْ وَخَشًا وَبَوَّلَ فِي فِرَاشٍ فِي وَقْتٍ يُنْكِرُ أَنْ تُنَبَّتَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَالْأَخْلَافُ أَنْ أَقْرَتَ عِنْدَ غَيْرِهِ وَتَحَنَّثَ عَبْدٌ وَفُحُولَةُ أُمَّةٍ اشْتَهَرَتْ

(لا) يرد الرقيق بجنون أصله (بمس جن) عارض بعرض أحيانا ويفارقه أحيانا لعدم سريانه للفرع (و) يرد الرقيق وهل بـ (سقوط سنين) بفتح النون مقالة مثنى سن ولو من غير الاضرار في وخش وفي غير مقدم الفم (وفي) الامة (الرائعة) أى الزائدة في الجمال (الواحدة) من الاسنان سقوطها عيب ترد به ولو من غير المقدم ومفهوم الرائعة ان سقوطها من غيرها لا يرد به الا التي من المقدم فيرد به في وخش ونقص السنين وزيادة الواحدة عيب فيهما (و) ترد (بشيب بها) أى الرائعة الشابة التي لا يشيب مثلها عادة (فقط) أى لا وخش أو ذكر الا الكثير الذي ينقص الثمن ان كثر شيب الرائعة بل (وان قل) شيب الرائعة هكذا قال ابن المواز (و) ترد الامة العلية والوخش بظهور (جعودته) أى تجعيد شعرها بلفه على نحو عود بمعنى انه يكون فيه تكسرات من لفه على عود ونحوه لامن أصل الحلقة لأنه مما يمتدح به لكن المناسب لهذا ان يقول وتجعيده لان الجعودة ما كان من أصل الحلقة لاما كان بمعاناة (و) ترد الرائعة فقط (بصهوبته) أى ميل لون شعرها الى الحمرة ان لم ينظره المشتري حين الشراء ولم تكن عن شأنهن ذلك (وكونه) أى الرقيق (ولد زنا) لسكراهته النفوس ان كان عليا بل (ولو) كان (وخشا) أى خسيسادا نثا قال الخطاب الظاهر رجوعه الى الثلاثة قبله أى الجعودة والصهوبة وكونه ولد زنا (و) يرد الرقيق بـ (بول) منه (في فراش) وهو نائم (في وقت ينكر) بوله فيه وهو نائم قال ابن عبد السلام وهو الذي ترعرع وفارق حد الصغر جدا ويرد الكبير به (ان ثبت) ببينة بوله في فراشه (عند البائع والا) وان لم يثبت بوله فيه عند البائع (حلف) البائع انه لم يبل عندة في فراشه ولا يرد عليه ومحل حلفه (ان أقرت) بضم الهمزة وكسر القاف أى وضعت الذات الرقيقة أمانة (عند غيره) أى المشتري ليعلم هل قبول في نومها أم لا وبالت عند الأمين وحلف البائع مع انه مصدق في نفي العيب بلا يعين لتقوى دعوى المشتري باخبار الأمين (و) يرد الرقيق بـ (تحنث عبدا) بفتح حاء (أى تشبيهه أمة) بالرجل ان (اشتهرت) الصفة من

الامة (وهل هو) أى الذى كور من التخلف والفخولة (الفعل) بأن يؤتى العبد وتسحق الامة وهو مافى الواضحة وتناول عبد الحق المدونة عليه (أو) هو (التشبه) بأن يؤت كلامه وحركاته ونذكر الامة كلامها وحركاتها وهذا لان أبى زيد قال فعل أخرى (تأويلان) ويحتاج للتأويل الثانى بأنه لو أريد الفعل لكان عيبا ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيد الاشتهار فى الامة (و) رد الرقيق (ب) غنم (أى عدم ختن (ذكرو) عدم خفض (أنثى مولد) كل منهما يبذل الاسلام وفى ملك مسلم (أو طوليل الإقامة) بهما بين المسلمين وفى ملكهم وفاته وقتها منهما بأن بلغا طورا يخشى مرضهما ان ختناهيه (و) رد الرقيق (ب) ختن مجاوبهما (خوف كونه رقيق مسلم أبى اليهم وشبهه فى الرد فقال (كبيع بعده) أى ضمان من عيب قديم ومفعول بيع (ما) أى رقيقا (اشتراه) أى البائع الرقيق (ب) شرط (براءة) من عيب لا يعلمه البائع به مع طول اقامته عنده سواء كانت البراءة صراحة أو حكما كوهوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع انه هبة أو ميراث فلم يشتره رده لقوله لو علمت انك ابتعته ببراءة أو ملكته أو اشتريته من ارث لم اشتريته منك بعده اذ قد أصيب به عيبا وانت مفلس أو عديم فلا ترجع على بائعك أو واهبك (و) ترد الدابة (ب) كرهض (بفتح الهاء والراء فصادمهملة دمل فى باطن الحافر من وطء حجر (و) (عثر) بفتح العين والثلاثة ان ثبت عند البائع أو قال أهل النظر انه لا يحدث بعديها أو كان أثره بقوائمها أو غيرها (و) (بحرن) أى عصيان وعدم انقياد ووقوف عند اشتداد الجري (و) (بعدم حمل) عل ظهرها (معتاد) مثلها (لا) برد الرقيق (ب) ضبط (أى عمله بيديه على السواء وفى يمينه قوتها المعتادة لأنه زيادة لا نقص (و) لا ترد الامة (ب) شيوبة (و) لورائة (الافيعن) أى أمة (لا يفتض مثلها) لصغرها فتزد الرائحة مطلقة والوخش ان اشتربت عذارتها (و) لا ترد الامة (ب) عدم فحش (أى تفاحش (ضيق قبل) لانه من الصفات المستحسنة ومفهومة مردها بضيقه المتفاحش ان كانت تزداد للوطء وكذا بسعته المتفاحشة (٤١) وفى بعض النسخ صغرو هذا أولى

لأنه عيب ولفظ رواية أشهب عن الامام رضى الله تعالى عنه والصغيرة القبل ليس بعيب الآن يتفاحش فيصير كالنقص (و) عدم فحش (كونها) أى الامة (زلاء) أى قليلة اللحم الاليتين قال ابن الحاجب

وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان وقلف ذكر وأنثى مؤلداً أو طوليل الإقامة وختن تجاوبهما كببيع بعده ما اشتراه ببراءة وكرهض وعثر وحرن وعدم حمل معتاد لضبط وثيوبه الأفيمن لا يفتض مثلها وعدم فحش ضيق قبل وكونها زلاء وكى لم ينقص وهمة بسرقة حيس فيها ثم ظهرت براءته وما لا يطلع عليه إلا بتغير كسوس الخشب والجوز ومرققاء ولا قيمة ورد البيض وعيب قل بدار وفى قدره تردد ورجع بقيمته كصدع جداره لم يخف عليها منه إلا أن يكون واجهها أو

(٦ - جواهر الاكليل - ثانى) وفى المدونة كونها زلاء ليس بعيب وقيد بالسير (و) لا يرد رقيق ولا بهيم (ب) كى لم ينقص (القيمة والا رد به وان لم ينقص الخلقة ولا الجمال (و) لا يرد الرقيق (ب) همة (له وهو عند بائعه (بسرقة حبس فيها) وأولى ان لم يحبس (ثم ظهرت براءته) منها ثبوت ان السارق غيره (و) لا يرد للبيع بظهور (ما) أى عيب باطنى (لا يطلع عليه الا بتغير) فى ذاته حيوانا كان أو غيره كغش بطن الحيوان (و) كسوس الخشب وقال ابن حبيب لا يرد به ان كان من أصل الخلقة ويرد به ان كان طارئا (و) فساد بطن (الجوز) والبندق والتين (ومر) أى مرارة (قناء) وخيار وبياض بطيخ (ولا قيمة) للمشتري فى العيب الذى لا يرد به كسوس الخشب والجوز ومر القناء (ورد البيض) لظهور عيبه لانه يطلع عليه بدون كسره قال فى المدونة لانه ما يعلم فساد قبل كسره فان كسره المشتري رده مكسورا ورجع بجميع غنمه وهذا اذا كسره بحضرة يبعه وان كسره بعد أيام فلا يرد لانه لا يدرى أفسد عند البائع أم عند المشتري (و) لا رد للبيع بسبب وجود (عيب قل بدار) الخطاب عيب الدار ثلاثة أقسام يسير لا ينقص ثمنها فلا ترد به ولا يرجع بقيمته كسقوط شرافة وخلع بلاطة وخطير يستغرق معظم ثمنها يخشى منه سقوطها فتزد به ومتوسط بينهما لا ترد به ويرجع بمائته من الثمن كصدع حائط اه (وفى قدره) أى العيب المتوسط الذى لا يرد به ويرجع بقيمته (تردد) فقيل بالعادة فما قضت بقلته فقليل وما قضت بكثرتة فكثير (ورجع) المشتري على البائع (بقيمته) أى العيب المتوسط (كصدع) أى شق (جدار لم يخف عليها) أى الدار الانهدام (منه) ونص ابن الحاجب وفيها أى المدونة الصدع فى الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تهدم منه رده والا فلا قال الخطاب وانظر مانسبه ابن الحاجب لها مع قولها ومن ابتاع دار افوجدها صدعا فان كان يخاف من سقوط الجدار فليرد والا فلا اه وصدع الجدار الذى لا يخاف عليها السقوط منه متوسط فى كل حال (الأن يكون) الجدار المنصدع (واجهتها) أى الحائط المواجهة لداخل الدار وهو الذى فيه بابها ونقص ثمنها ثلثه أو ربعه فتزد به ولا قيمة له (أو) أى وترد

الدار (يقطع) أى عدم (منفعة) من منافعتها (كلح بثرها بمحل) الماء (الحلاوة) وفي الشامل وفساد أساسها أو غور مائها أو ما لو حته بمحل العنوبة أو تعفن قواعدها أو فساد حفرة مرحاضها كثير وقد روى عن مالك رضى الله تعالى عنه رد الدار بسوء الجار ومن اشترى دارا فوجد حيرانها يشربون فله ردها (وان قالت) الأمة لمشتريها (أنا مستولدة) لبائعي أى أم ولد وأولى حرة (لم تحرم) الأمة بقولها أم ولد على المشتري لاتهمها بالكذب لرجع لبائعيها (لكنه) أى قولها أم ولد (عيب) فلم يشتري ردها به و (ان رضى) المشتري (به) أى عيب دعوى أمومة الولد أو الحرية وأراد بيعها (بين) لم يدر شراؤها أنها ادعت ذلك وعجزت عن إثباته لانه مما تكرهه النفوس (وتصرية) أى تأخير حلب (الحيوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو حمارة أو أمة لا رضاع ليعظم ضررها ويكثر جلبها ثم يبيعها على تلك الحالة (كالشرط) لكون ذلك لبئها في كل حلبه ثم تظهر بخلافه فلم يشتري ردها لانه غرر فعلى الحطاب يعنى ان التغرر الفعلى كالشرط وهو أن يفعل بالمبيع فعلا يظن المشتري به كالا فلا يوجد وشبهه في الكون كالشرط فقال (كتلطخ ثوب عبد بمداد) أو جعل دواة وقلم بيده ان فعله السيد أو أمر به (فرده) أى يرد المشتري المبيع المصرى كان من النعم أم لا (بصاع) أى معه ان كان من النعم وظاهره اتحاد الصاع لو تكرر الحلب ودليل رد الصاع ما في الصحيح من ان رسول الله ﷺ قال لا تصروا الا بل والبقر فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضىها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقال أشهب لا تأخذ به لأنه قد جاء ما هو أثبت منه وهو الخراج بالضمان قال ابن يونس حديث الخراج بالضمان عام وحديث المصرة خاص والخاص يقضى به على العام وذكر ابن حجر ان حديث المصرة أصح وأثبت وشرط الصاع كونه (من غالب القوت) لأهل بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلف قوتهم هذا مذهب المدونة قال الباجي وهو المذهب (٤٢)

والغنى الح هذا حديث متبع ليس لأحد فيه رأى ولدا صدر به ابن شاس وابن الحاجب وحجة المشهور انه اقتصار على الغالب وغالب قوت المدينة إذ ذاك التمر (وحرم رد اللبن) الذى حلب من المصرة للبائع لأنه

يَقْطَعُ مَنْفَعَةً كَمَلَحٍ بِثَرِّهَا بِمَحَلِّ الْحَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلَدَةٌ لَمْ تَحْرُمَ لَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ بَيْنَ وَتَصْرِيَةِ الْحَيَوَانِ كَالْشَّرْطِ كَتَلَطِّخِ ثَوْبِ عَبْدٍ بِمَدَادٍ فِيرُدُّهُ بِصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ وَحَرَّمَ رَدُّ اللَّبَنِ لِأَنَّ عِلْمَهَا مُصْرَةً أَوْ لَمْ تُصَرَّ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ إِلَّا إِنْ قُصِدَ وَاشْتُرِيَتْ فِي وَقْتٍ حَلْبِهَا وَكَتَمَهُ وَلَا يَفْزِرُ عَيْبُ التَّصْرِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّدَ تَعَدُّدُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحُ إِنْ حَلَبْتَ ثَلَاثَةً فَإِنْ حَصَلَ الْإِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضًا وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَأْوِيلَانِ

يبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوض اللبن وهذا يفيد حرمة رد غير اللبن من نقد أو عرض بالأولى واقتصر على اللبن لدفع توهم جواز رده إذا أصل أن يرد على البائع عين شيته وانه ان رد المصرة بالتصرية قبل حلبها فلا شيء عليه وانه يجوز رد اللبن مع الصاع وانه يحرم رد غير الغالب مع وجوده (لا) ترد المصرة بالتصرية (ان علمها) المشتري (مصرة) قال اللخمي ان اشتراها وهو عالم انها مصرة فليس له ردها الا أن يجدها قليلة الدر دون المعتاد من مثلها (أو) أى ولا ترد ان (لم تصرو) قد (ظن) المشتري حال شراؤها (كثرة اللبن) لكبر ضررها مثلا فتخلف ظنه فليس له ردها في كل حال (الا ان قصد) بضم فكسر من اتحادها اللبن لالحبها ولا عملها (و) قد (اشتريت في وقت) كثرة (حلبها) كفصل الربيع أو عقب ولادتها (و) قد (كتمه) أى كتم البائع عدم كثرة لبنها فلم يشتري ردها بلا صاع اذ هي ليست مصرة (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) عيب (غير عيب التصرية على الأحسن) من الخلاف وروى أشهب يرد معها صاعا لأنه يصدق عليه انه رد مصرة (وتعدد) الصاع (تعدددها) أى المصرة المردودة بالتصرية بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والأظهر عند ابن رشد وهو قول ابن الكاتب قال ابن زرقون وليس عليه العمل وقال الأكثر يكتفى بصاع واحد لجميعها إذ غاية ما يفيد التعدد كثرة اللبن وهو غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها وحمل الخلاف في المشتراة بعقد واحد فان تعدد العقد تعدد الصاع بعددها اتفاقا (وان حلبت) حلبه (ثلاثة فان حصل) لمشتريها (الاختبار) لقدر لبنها (ب) الحلبه (الثانية فهو) أى حلبها ثالثة (رضاهما) فليس له ردها (وفي الموازية له ذلك) أى ردها بعد الحلبه الثالثة بعد حلفه أنه مارضيا (وفي كونه) أى ما في الموازية (خلفا) لما في المدونة فهما قولان وعليه المازرى واللخمي قال وما في الموازية أحسن أو وفاقا بحمله على ما ذالم يحصل الاختبار بالثانية وعليه الصقلي (تأويلان) قال ابن حاشر اذا تأملت كلام المصنف والمدونة وما

فيها من التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل انحصارها بالتفصيل وتبين لك ان التأويلين في كلام الموازية لا في كلام المدونة على خلاف اصطلاحه (ومنع منه) أي رد المبيع بعيبه القديم (بيع حاكم) على مدين مفلس أو ميت أو غائب لتوفية دينه (و) بيع (وارث) لقضاء دين على مورثه الميت أو تنفيذ وصيته ومفعول بيع قوله (رقيقا) وقوله (فقط) راجع لحاكم ووارث أي لا غيرها والرفيق أي لا غيره (بين انه) أي الرقيق (ارث) ظاهره كالمدونة انه شرط في الوارث فقط ونصنا وبيع السلطان الرقيق في الديون والغنم وغيره بيع براءة وان لم يشترط البراءة وكذا بيع الميراث في الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البراءة اه قال ابن عبد السلام معنى البراءة التزام المشتري في عقد البيع للبائع انه لا يطالبه بشيء من سبب عيوب المبيع التي لم يعلمها فديعة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخبر) في الرد والتاسك (مشتري) رقيقا من حاكم أو وارث (ظنه) أي ظن المشتري ان البائع (غيرها) أي الحاكم والوارث وان لم يظهر له عيب قديم (و) منع من الرد (تبري غيرها) أي الحاكم والوارث (في) يبه (هـ) أي الرقيق (ما) أي عيب (لم يعلمه) البائع المتبري منه فلا يرد به ان ظهر بعد الشراء (ان طالت اقامته) أي الرقيق عند بائعه ولم يطلع على عيبه وغلب على ظنه انه لو كان به عيب لظهر له فان كان علمه أول تطل اقامته عنده فلا ينفعه تبريه من عيبه فمضى ظهر فيه عيب قديم فلم يشتر به رده على بائعه (واذا علمه) أي البائع أي علم عيب مبيعه حاكما كان أو وارثا أو غيرها (بين) البائع وجوب (بأنه) أي العيب (به) أي المبيع (ووصفه) أي وصف البائع العيب للمشتري وصفا شافيا بعد اعلامه به ان كان خفيا كالسرقة والابق لأن منه ما يغتفر ومنه ما لا يغتفر (أو أراه) أي المشتري ان كان مما يرى كقطع وكى (ولم يحمله) أي لم يحمل البائع العيب حين بيانه بأن يذكره مفصلا بأن يقول يسرق كذا من كذا أو يأبق الى كذا ويغيب كذا ثم يأتي بنفسه (٤٣) أو يؤق به أو يشرب كل يوم أو كل مرة أو يزني بالاماء فقط أو بالحرائر أو مطلقا فان أحمله فلا يكفى (و) منع من الرد (زواله) أي العيب بعد البيع وقبل القيام به (الا) عيبا (محمل العود) أي الرجوع بعد زواله كبول بفرش في وقت ينكر

وَمَنَعَ مِنْهُ بَيْعُ حَاكِمِهِ وَوَارِثِهِ رَقِيقًا فَقَطَّ بَيْنَ أَنَّهُ ارْثٌ وَخَيْرٌ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ
غَيْرَهُمَا وَتَبَرَّى غَيْرِهِمَا فِيهِ مِمَّا لَمْ يَلَمْ أَنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ
بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ وَزَوَّلَهُ أَلَّا يُحْتَمِلَ الْعَوْدَ فِي زَوَالِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ
وَطَلَّاقِهَا وَهُوَ لِلْمَتَّأُولِ وَالْأَحْسَنِ أَوْ بِالْمَوْتِ فَقَطَّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَمَا يَدُلُّ
عَلَى الرِّضَا إِلَّا مَا لَا يُنْقِصُ كَسُكْنَى الدَّارِ وَحَلَفَ أَنْ سَكَتَ بِلا عُدْرٍ فِي كَالْيَوْمِ
لَا كَسَافِرٍ اضْطُرَّ لَهَا

وسلس بول وسعال مفرط واستحاضة وزول دم من قبل ذكر وبياض عين وزول ماء مستمر وجذام و برص حيث قال أهل المعرفة إنه يعود فان زواله ولو قبل البيع لا يمنع الرد لقول ابن حبيب على البائع أن يبين حصول البول في الفراش وان انقطع لان عودته لا تؤمن (وفي زواله) أي عيب الزوج (بموت الزوجة) للعبد الذي دخل بها أو الزوج للأمة التي دخل بها (وطلاقها) أي الزوجة والواو بمعنى أو (وهو) أي الزوال بالموت أو الطلاق (المتأول) الذي فهمت المدونة عليه (والاحسن) عند التونسي في قولها واذا اشترى أمة وهي في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجية بموت أو طلاق (أو) يزول (بالموت فقط) دون الطلاق وهو لا شبه وبان حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لان الموت يقطع التعلق دون الطلاق (أولا) يزول عيب الزوج بموت أو طلاق لان من اعتاده لا يصبر عنه قال ذلك الامام رضي الله تعالى عنه قال البساطي لا ينبغي أن يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) به من المشتري بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهورا من قول كرضيت أو فعل كركوب واستخدام وكتابة وتزوج وإجارة (الاما) أي شيئا (لا ينقص) المبيع فليس رضا (كسكنى الدار) بنفسه أو أسكانها غيره وأدخلت الكاف القراءة في المصحف والمطالعة في الكتاب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع بعد شرائه وسكت مدة ثم أراد رده على بائعه فلم يقبله وادعى ان سكوته رضا بعيبه وأنكر المشتري كونه رضاه (خلف) المشتري ان سكوته ليس رضا (ان سكت) المشتري بعد علمه عيب المبيع عن رده (بلا عذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان نكل فلا ومفهوم في اليوم انه لو سكت زمنا يدل على رضاه فلا يرد ومفهوم بلا عذرا انه ان سكت لعذر فله الرد وهو كذلك قرب أو بعد (لا) يدل على الرضا بعيب الدابة الذي اطلع عليه في سفر ركوب (كسافر) ومكره (اضطر) المسافر أو نحوه (لها) أي الدابة في الركوب بل ولو لم يضطر لركوبها على المعتمد لعذر

بالسفر حيث لم يمكنه ردها وبذبح له الاشهاد على ان ركوها ليس رضامنه بيعها ولا كراء عليه للركوب (أو) أي ولا يمنع ركوب الدابة في الحضر بعد علم عيبها ردها ان (تعذر قودها) لصعوبتها أو كون مشتريها من ذوي الهيئات (ل) شخص (حاضر) أي غير مسافر ركبها لحمله مثلاً بعد علمه بيعها وأما ركوها فلا يمنع ردها ولو تبسر قودها (فان) علم المشتري عيب المبيع وأراد رده على بائعه فوجده قد (غاب بائعه) عن البلد (أشهد) عدلين انه لم يرض بالعيب ثم يرد المبيع عليه اذا حضر ان قربت غيبته أو على وكيله الحاضر (فان عجز) المشتري عن الرد لبعده غيبته وعدم وكيل له يرد عليه (أعلم) المشتري (القاضي) بشأنه (فتلوم) بفتحات منقل الواد أي تر بص القاضي زمنا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعيد الغيبة) بأن كان على عشرة أيام مع الأمن وبوامين مع الخوف (ان رجى قدومه) قال ابن غازي كذا في النسخ الصحيحة ان رجاء قدومه شرط في التلوم وشبه في التلوم فقال (كان لم يعلم قدومه) أي الغائب فيتلوم له (على الأصح) عند أبي الأصبح بن سهل (وفيها) أي المدونة في كتاب التجارة لأرض الحرب (أيضا) أي كافيها التلوم لبعيد الغيبة المرجو القدوم في كتاب العيوب (نفى) أي عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت غيبته ورجى قدومه فحملها بعض الشيوخ على الخلاف وقال التيطي عن بعض الوثيقين الموضوعان متفقان وكأنه قال يتلوم له الامام ان طمع بقدومه ولم يخف على البعوضة فان خاف عليه ذلك أو لم يطمع بقدومه باع العبد اه أو الوفاق بحمل المطلق على التقيد (وفي حمله على الخلاف تأويلان) تأويل بالخلاف وتأويل بالوفاق (ثم) بعد تمام زمن التلوم (قضى) القاضي للمشتري بالرد على الغائب (ان أثبت) المشتري عند القاضي (عهدة) أي شراءه المبيع بها (٤٤) أي ان البائع لم يثبت من عيب الرقيق فليس المراد عهدة الثلاث أو السنة

أو الاسلام وهي درك المبيع من الاستحقاق فقط (مؤرخة) أي العهدة وفي نسبة التاريخ لها تجوز اذا المؤرخ حقيقة الشراء ليعلم من تاريخها قدم العيب أو حدوثه (و) أثبت أيضا (صحة الشراء) خوف

أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا لِحَاضِرٍ فَإِنْ غَابَ بَائِعُهُ أَشْهَدُ فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ الْقَاضِي فَتَلَوَّمَ فِي بَعِيدِ النِّيبَةِ إِنْ رُجِيَ قَدُومُهُ كَأَنْ لَمْ يُعْلَمْ مَوْضِعُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَفِيهَا أَيْضًا نَفَى التَّلَوُّمِ وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْخِلَافِ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ قَضَى إِنْ أَثْبَتَ عُهُدَةً مُؤَرَّخَةً وَصَحَّةَ الشَّرَاءِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهِمَا وَفَوْتُهُ حَسًّا كَكِتَابَتِهِ وَتَذْيِيرِ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعِيًّا وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسْبَةُ وَوُقِفَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتُهُ خِلَاصُهُ وَرَدُّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَعُودِهِ لَهُ يُعَيِّبُ أَوْ يَمْلِكُ مُسْتَأْنَفٍ كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجْنَبِيٍّ مُطْلَقًا

دعوى البائع اذا حضر فساده فيكلفه اليمين بصحته (ان لم يخلف) المشتري (عليهما) أي العهدة وصحة أو الشراء فان حلف عليهما فلا يحتاج لاثباتهما بيمينته ويتعين الخلف على عدم اطلاعه عليه الا بعد المبيع وعدم الرضا اذا لا يعلم الامن جهته (و) منع الرد بالعيب القديم (فوته) أي المبيع (حسا) أي فوته محسوسا بتلف أو ضياع أو غصب أو حكا (ككتابة وتذير) وتنجين عتق وصدقة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاعه على العيب فليس له ردة وتعين له الارش وهو اللواهب أو المتصدق اذ لم يهب أو يتصدق الا بالمبيع واذا فات ووجب للمشتري الارش (فيقوم) المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوما كان أو مثليا حال كونه (سالمًا) من العيب بمائة مثلاً (و) حال كونه (معيبا) بمائتين مثلاً (ويؤخذ من الثمن) للمشتري من البائع بمثل (النسبة) لما نقصته قيمته معيبا لقيمته سليما وهو الخمس في المثال المذكور (و) لو علق المشتري بالمبيع حقا لغيره بأن رهنه في دين عليه أو اجارة ثم علم عيبه الذي له رده به (وقف) المبيع (في) صورة (رهنه) في صورة (اجارته خلاصه) من الرهن يدفع الدين المرهون فيه أو ابرائه منه أو تمام عمل الاجارة (ورد) لبائعه بعد خلاصه (ان لم يتغير) المبيع وهو مرهون أو مؤاجر فان تغير جرى فيه ما يأتي في قوله وتغير المبيع ان توسط الخ وشبه في الرد ان لم يتغير فقال (كعوده) أي المبيع (له) أي المشتري بعد بيعه غير عالم بعيبه وصلة عوده (بعيب) ظهر للمشتري سواء كان قديما من عند البائع الأول أو حدث عند المشتري الأول والمبيع في ضمان البائع الاول بعهدته أو مواضعة للمشتري الأول رده على البائع الأول ان لم يتغير (أو) عودته (يملك) مستأنف كبيع أو هبة أو ارث أي اذا عاد لبائعه بما ذكر فله رده على بائعه الأول ظاهره ولو اشتراه من مشتريه عالما بالعيب وهو كذلك لانه يقول اشتريته لارده عليك (فان باعه) المشتري أي باع المبيع المعيب غير عالم بعيبه (لأجنبي) أي غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعه بمثل ثمنه أو أكثره بعدم تدليس بائعه مادام لم يعد اليه ففي المدونة وان اشترى من رجل عبد أم بعتة فادعيت بعد بيعه ان العيب كان بالبعد عند بائعه منك فليس لك خصومته الآن اذ لو ثبت

لم أرجعك عليه بشئ فان رجع العبد اليك بشراء أو هبة أو غير ذلك فلك القيام بعيبه ثم قال لو وهبه لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعت به منه ثم لك رده على بائعك الأول وأخذ جميع ثمنك منه ولا كلام له (أو) باعه المشتري (له) أى لبائعه (بمثل ثمنه) الذى اشتراه منه به فلا رجوع له على بائعه الذى اشتراه الآن سواء باعه له قبل اطلاعه على العيب أو بعده دلس أم لا أى علم البائع الأول العيب وكتبه أم لا لكن للمشتري الثانى الذى هو البائع الأول رده عليه ان لم يدلس في بيعه بأن باعه له بعد اطلاعه عليه لانه بمنزلة حدوته عنده (أو) باع المشتري المبيع لبائعه قبل اطلاعه على عيبه (بأكثر) من ثمنه الذى اشتراه به منه (ان دلس) البائع الأول أى لم يبين العيب علما به حين بيعه أولا (فلا رجوع) للمشتري الثانى الذى هو البائع الأول على بائعه الذى هو المشتري الأول بزائد الثمن الثانى على الثمن الأول لشرائه علما بعيبه (والا) أى وان لم يدلس البائع الأول بأن لم يعلم العيب حين بيعه (رد) أى للمشتري الثانى الذى هو البائع الأول رد المبيع بالعيب على المشتري الأول (نمرد) كذلك أى للمشتري الأول رده به (عليه) أى على البائع الأول (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه (له) أى لبائعه (بأقل) من ثمنه الذى اشتراه به منه (كامل) البائع الأول الثمن الأول دلس أم لا ونظر ابن عبد السلام في تكميله له ان لم يدلس قال لاحتمال كون النقص من حواله السوق وتبعه في التوضيح (وتغير المبيع) العيب بعيب قديم عند المشتري سواء خرج من يده ثم عاد اليها أم لا وسواء كان التغيير في ذاته بسببه أو غير سببه أو في حاله كالتزوج والسرقة (ان توسط) أى التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فله) أى المشتري التمسك بالمبيع و (أخذ) أرض العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أى المبيع لبائعه (ودفع) أرض العيب (الحادث) عنده لبائعه (وقوما) أى العيبان القديم والحادث تقويما مصورا (بتقويم) الثمن (المبيع) ثلاث تقويمات ان اختار المشتري رده فيقوم سالما ومعيبا بالقديم وحده ومعيبا بهما فان اختار التمسك قوم سالما ومعيبا (٤٥) بالقديم فقط فيقوم صحيحا ومعيبا بالقديم ويأخذ نسبة النقص من الثمن فان كانت قيمته سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس الثمن فيرجع المشتري به على البائع فان كان اشتراه بخمسة عشر

أَوْ لَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ بِأَكْثَرِ أَنْ دَلَّسَ فَلَا رُجُوعَ وَالْأَرَدُ ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ أَنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخَذُ الْقَدِيمِ وَرُدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ يَوْمَ ضَيْعَةِ الْمُشْتَرِي وَلَهُ أَنْ زَادَ بِكَصِبِغٍ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْتَرِكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ التَّبِيعِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَجَبَّ بِهَ الْحَادِثُ وَفُرِقَ بَيْنَ مُدْلَسٍ وَغَيْرِهِ أَنْ نَقَصَ كَهْلَاكَ مِنْ التَّدْلِيسِ وَأَخَذَهُ

فيرجع بخمسها ثلاثة ويعتبر التقويم (يوم ضيعته) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع (وله) أى المشتري (ان زاد) المبيع عنده (بكصبغ) بكسر الصاد ما يصعب به كزعفران واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر وهو الظاهر من عبارة المدونة ونعها ولو فعل بالشوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حبسه وأخذ قيمة العيب أو رده ويكون ما زادت الصنعة شريكا له اهـ والمصدر المنسبك من قوله (ان يرد) بفتح الهزلة مبتدأ خبره له أى رد المبيع المعيب بعيب قديم لبائعه ثابت له (ويشترك) المشتري مع البائع في المبيع (ب) مثل نسبة (ما زاد) من قيمته بصبغه أو خياطته على قيمته خاليا عن ذلك معيبا فان قوم مصبوغا بخمسة عشر وغير مصبوغ بعشرة شاركه بثلاثة دلس بائعه أم لا أو يتمسك ويأخذ أرض القديم وتعتبر القيمة (يوم البيع على الاظهر) صوابه على الارجح والحكم على الاظهر كذا في نسخة صحيحة من ابن غازي بعضها بخط التتائي وفي خطه لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري (و) اذا حدث بالمبيع المعيب عيب عند المشتري وزيادة (جبر به) أى جبر الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عند مشتريه فان ساواه فقال ابن يونس ان تمسك فله أرض القديم وان رد فلا شئ عليه وان نقص ورده غرم تمام قيمته ومعيبا وان تمسك به فله أخذ أرض القديم وان زاد وتمسك به فله أرض القديم وان رد شارك بالزائد (وفرقي بين) بائع (مدلس) كاتم لعيب مبيعها علما به (و) بائع (غيره) أى المدلس (ان نقص) المبيع المعيب عيبا قدما عند المشتري بصبغه مثلا بما لا يصعب به مثله فان كان البائع قد دلس ورده المشتري فلا أرض عليه لنقصه وان تمسك فله أرض القديم وان كان غير مدلس فان رد أعطى أرض الحادث وان تمسك أخذ أرض القديم وشبه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلاكه) أى المبيع المعيب (من) أى بسبب عيب (التدليس) أو بسبب عيب غير التدليس فان سرق الرقيق المبيع فقطعت يده أو أبق أو حارب فهلك فان كان البائع قد دلس بذلك فلا شئ على المشتري ويرجع بجميع ثمنه وان لم يدلس فضمن الرقيق من المشتري وله أرض العيب القديم (وأخذه) بفتح الهزلة وسكون الخاء أى شراء

البائع المبيع (منه) أى للمشتري (ب) ثمن (أكثر) من الثمن الذى باعه له به فان كان البائع مدلسا فلا شيء له والا فلا رده على المشتري ثم للمشتري رده عليه وقد تقدمت هذه في قوله أو بأكثر ان دلس ولا رده ثم رده عليه وأعادها لجمعها مع نظائرها وعطف على هلاكه فقال (وتبر) بفتح الفوقية والموحدة وشذراء من بائع رقيق (بما) أى عيب (لم يعلم) به البائع بحسب اخباره وقد طالت اقامته عنده فان كان في نفس الأمر كذلك فنعته براءته وان كان علمه وكتمه وكذب في قوله لم أعلم به عيبا فلا تنفعه براءته ويتبين كذبه باقراره أو شهادة بينة عليه بعلمه به حال بيعه (ورد سمسار) أى دلال توسط بين البائع والمشتري ومفعول رد (جعل) أخذه من البائع ثم رده عليه للمبيع بعيب قديم فبرده له ان لم يدلس البائع دلس السمسار أم لا فان دلس البائع ورد عليه العيب فلا يرده السمسار الجمل ان لم يعلم السمسار العيب فان كان علمه فكذلك عند ابن يونس الا أن يتواطأ مع البائع على التدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وعند القاسمى له جعل مثله في حال علمه ان لم يرده المبيع فان رد فلا شيء له (و) رد (مبيع) معيب نقله المشتري لحله ثم علم عيبه واختار رده لبائعه فرده (لحله) الذى قبضه فيه لبائعه المدلس (ان رد) المبيع على البائع (بعيب) قديم وعليه أجره نقل المشتري له الى بيته مثلا (والا) أى وان لم يكن البائع مدلسا (رد) أى رده المشتري على بائعه بعيب قديم (ان قرب) الموضع الذى نقله المشتري اليه وهو مالا كلفة في نقله اليه (والا) أى وان لم يقرب (فات) الرد والمشتري أرش العيب ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود عيب قديم عند البائع فقال (كعجب) أى هزال (دابة) من النعم أو غيره (وسمنها وعمى وشلل وتزوج أمة) قال الخطاب أما العجف المشهور انه من المتوسط الموجب لحيار المتباع بين الرد ودفع أرش الحادث والتمسك وأخذ أرش القديم وأما سمنها فقال ابن رشد اختلف قول مالك رضى الله تعالى عنه في سمن الدواب فرأى مرة فو تاخير المتباع به بين الرد والامساك والرجوع بقيمة العيب ومرة لم يره فو تا وقال ليس له الا الرد اه واما عيوب الاخلاق كالزنا والسرقة (٤٦) وشرب الخمر اذا حدثت شي منها عند المشتري وقد اطلع على عيب قديم

فالمذهب على قولين أحدهما انها عيوب يرد أرشها ان رد المبيع والآخر انها ليست بعيوب فله رده ولا شيء عليه واقتصر المصنف على التزوج يبرتب عليه

منه بأكثر وتبر بما لم يعلم ورد سمسار جعلاً ومبيع لحله ان رد بعيب والا رد ان قرب والا فات كعجب دابة وسمنها وعمى وشلل وتزوج أمة وجبر بالوكد الا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالقدم كوعك ورمده وصداه وذهاب ظفر وخفيف حمى ووطء ثيب وقطع معتاد والمخرج عن المقصود مقيت فالأرش

جبره بالولد فقال (وجبر) تزوج الأمة (بالولد) الذى ولدته الأمة من تزوج المشتري فيجبر الولد العيب الذى حدث عند كسب البائع بالمبيع ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عيب فليس له الا التمسك من غير شيء والرد من غير غرم عليه قال ابن عرفه من سماع ابن القاسم من اتباع جارية فروجها فولدت ثم وجد فيها عيبا قديما فله رد هانولدها وجسها ولا شيء له وقوله (الا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالقدم) مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أى ان محل التخيير المذكور الا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جدا بحيث لا يؤثر نقصان الثمن كافي الأمثلة الآتية فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل انما التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالقدم لانه انما كان له التماسك وأخذ القديم لحسارته لأجل العيب الحادث وحيث أسقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معاوله فقوله فكالقدم راجع للمسألتين أى الا أن يقبله بالحادث فكالقدم أو يقل فكالقدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جدا بقوله (كوعك) أى مرض يعارض بعضه بعضا فيخف ألمه (ورمده وصداه وذهاب ظفر وخفيف حمى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطء ثيب وقطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) وهو ما جرت العادة بفعله مثله في المبيع قال الخطاب ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد أرشه سواء كان بائعه مدلسا أم لا وليس كذلك اذا ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب اه ومفهوم معتاد فوته غير المعتاد قال في المدونة فان قطع الثياب قصا وسراويلات وأقبية ثم ظهر على عيب لم يعلمه به البائع فالمتباع مخير في حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلس به البائع فلا شيء على المتباع لما نقصه القطع ان رده ثم قال الخطاب اذا علمت هذا فعند المصنف القطع المعتاد في العيب الخفيف الذى يرد به بلا شيء غير ظاهر لأن هذا انما هو في حق المدلس وأما غيره فهو في حقه من العيب المتوسط الذى يوجب له الحيار في التمسك والرجوع بأرش العيب القديم والرد ودفع ما نقصه القطع المعتاد (و) التغير الحادث بالمبيع عند مشتريه (المخرج) المبيع (عن) الغرض (المقصود) منه (مقيت) لرده بعيبه القديم واذا فات رده (فالأرش) للعيب القديم حق للمشتري على البائع دلس أم لا فيقوم سالما ومعييا بالقدم والمشتري من الثمن بنفسه ما نقصته

الثانية للأولى ومثل للمخرج فقال (كبير) حيوان (صغير) آدمى أو غيره الخطاب هذا مذهب المدونة في الموازية لمالك رضي الله تعالى عنه متوسط وأدخلت الكاف هدم العقار أو بناءه (وهرم) بفتح الهاء والراء أى ضعف القوة عن جميع المنفعة أو أكثرها وقيل متوسط وشهره في الجواهر وقيل خفيف وأنكر (وافترض) أى إزالة بكرة أمة (بكر) عليه أو وخش الخطاب عده في الميت مخالف للمنصوص من أنه من المتوسط ونص الشامل في العيب المتوسط وكافتراض بكر (وقطع) لشقة (غير معتاد) كقلاع لمركب أو قلائس أو سراويلات صغيرة تستر العورة المغالطة وبعض الخففة فقط سواء كان البائع مدلسا أم لا واستثنى من قوله فالارش فقال (الأن يهلك) المبيع (بعبب التدليس) من البائع على المشتري بأن علمه وقت بيعه وكتمه كتدليس بحرايته فحارب فقطل (أو) يهلك (بشيء) (سماوى) منسوب السماء أى لا دخل لآدمى فيه (زمنه) أى زمن التدليس (كوته) أى الرقيق المبيع الذى دلس بائعه بإبقائه فأبى من المشتري ومات (في) زمن (إبقائه) واحتز بقوله زمنه بقوله في إبقائه عن موته بسماوى في غير زمن عيب التدليس فيرجع بارش العيب القديم فقط (وان باعه المشتري) قبل علمه عيبه (وهالك) المبيع عند مشتريه الثانى (بعببه) أى عيب التدليس من البائع الأول (يرجع) (المشتري الثانى) (على) (البائع الأول) (المدلس) ان لم يمكن رجوعه على بائعه (وهو المشتري الأول لعدمه أو موته أو غيبته بعيدا وصلة رجع (بجميع الثمن) الأول فان ساوى الثمن الثانى فواضح (فان زاد) الثمن الأول على الثمن الثانى (ف) الزائد (ل) (المبيع) (الثانى) فبرده المشتري الثانى للمشتري الأول (وان نقص) الثمن الأول عن الثمن الثانى ولم يعطه المدلس غير الثمن الأول (فهل يكمله) الثانى لأنه قبض منه الزائد فيرجع عليه به (٤٧) أولا يكمله له لرضاه باتباع البائع الأول فلا رجوع له على الثانى

(قولان و) ان ظهر للمشتري عيب قديم وأراد رده به فادعى عليه بائعه انه اشتراه علما به وأنكر المشتري علمه به حين الشراء (لم يخلف مشتري) شيئا علم عيبه القديم بعد شرائه وأراد رده به على بائعه

كَبِيرٌ صَغِيرٌ وَهَرَمٌ وَافْتِضَاضٌ بِكَرٍ وَقَطْعٌ غَيْرُ مُعْتَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِمَعِيبِ
التَّدْلِيسِ أَوْ بِسَمَاوَى زَمَنَهُ كَمَوْنَهُ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ الْمُشْتَرَى وَهَلَكَ بِمَعِيبِهِ رَجَعَ
عَلَى الْمُدْلِسِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُجُوعُهُ عَلَى بَائِعِهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ فَإِنْ زَادَ فَلِلثَّانِي وَإِنْ
نَقَصَ فَهَلْ يُكْمَلُهُ قَوْلَانِ وَلَمْ يُخْلَفْ مُشْتَرَاهُ أَدْعَيْتُ رُؤْيَتَهُ إِلَّا بِدَعْوَى الْإِرْضَاءِ
وَلَا الرِّضَا بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخَيَّرٍ وَلَا بَائِعٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِنِ لِإِبَاقِهِ بِالْقُرْبِ وَهَلْ يُفَرَّقُ
بَيْنَ أَكْثَرِ الْمَعِيبِ فَيَرْجِعُ بِالزَّائِدِ وَأَقْلَهُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ
هَلَاكِهَ فِيمَا يَبْنَاهُ أَوْ لَا أَقُولُ وَرَدُّ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِمَحْصَنِهِ

ف(ادعيت رؤيته) العيب حين شرائه فأنكرها المشتري فالتقول قوله بلاعين وله رده به في كل حال (الا) أن يحقق البائع عليه دعوى رؤيته (بدعوى الاراءة) من البائع العيب للمشتري حين شرائه أو كان العيب ظاهرا لا يخفى على غير المتأمل فيحلف وله الرد فان نكل فلارده (و) ان أراد المبتاع رد المبيع بعيبه القديم فادعى عليه بائعه انه رضى به بعد علمه به بعد ابتياعه وأنكر المبتاع رضاه به بعده (لا) يخلف مشتري ادعى عليه (الرضاه) أى العيب بعد علمه به بعد العقد فأنكره (الا) أن يحقق البائع ذلك عليه (بدعوى) البائع اخبار (مخبر) برضا المشتري بالعيب بعد علمه به فيحلف كافي المدونة وهو المعتمد وقال ابن أبى زمين يخلف البائع أولا ان أخبره برضاه ثم يخلف المشتري انه ماضيه وله رده (و) من ابتاع عبدا فأبى عنده فادعى قدمه وأراد رده فخالفه البائع وأنكر قدمه (لا) يخلف (بائع انه) أى العبد (لم يأتى) عنده (لا باق) أى العبد عند المشتري بسبب عيبه من شرائه اذ هذا لا يستلزم قدمه (و) ان بين البائع بعض عيب مبيعته وكتمه بعضه وهلك المبيع عند المشتري بسبب عيبه (فهل يفرق بين) بيان (أكثر العيب) بأن قال يأتى خمسة عشر وهو يأتى عشرين (فيرجع) (المشتري) (بارش العيب) (الزائد) على ما بينه البائع وهى الخمسة في المثال (و) بين بيان (أقله) أى العيب كخمسة من عشرين فيرجع المشتري (بالجميع) أى ثمنه ولا فرق بين هلاكه فيما بينه وهلاكه فيما كتمه (أو) يرجع (بارش العيب) (الزائد) على ما بينه (مطلقا) عن التقييم ببيان الأكثر والملاك فيما بين أو فيما كتّم (أو) يفرق (بين هلاكه) أى المبيع (فما بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري عليه بقيمة العيب الذى كتّمه فقط (أولا) يهلك فيما بينه بل فيما كتّمه فيرجع عليه بجميع ثمنه في الجواب (أقوال) وفي كلام المصنف اجمال في القول الأخير لأنه لم يعلم منه عين الحكم وقد علمت حكمه وانه يرجع عليه بجميع ثمنه (و) ان ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد فلا يشتري (رد بعض المبيع) على بائعه والرجوع عليه (بمحصنه) أى البعض المردود من

عن الجميع و ياتزمه التمسك بالبعض السليم بحصته وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القيمتين ونسبة كل منهما لمجموعهما هذا اذا كان الثمن مثليا عينا أو غيرها (و) ان كان مقوما (رجع) حصة البعض للمعيب من (القيمة ان كان الثمن) للبيع المقوم المعين المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه (سلعة) أي شيئا مقوما وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم و ياتزمه التمسك بالسليم بحصته من الثمن أو قيمته في كل حال (الأن يكون) البعض المعيب (الأكثر) من النصف فليس له رده والرجوع بحصته من الثمن أو قيمته بل اما أن يتمسك بالجميع أو يرده أو بالبعض السليم بجميع الثمن (أو) يكون المعيب (احد) شيئين (مزدوجين) لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين أو حكا كسوارين وقزطين فليس له رده بحصته والتمسك بالسليم الا برضاها لا مكان ان يشتري فردة أخرى يتم بها الانتفاع فلا ياتزم اضعاف المال (أو) يكون المعيب (أما) رفيقة (ولدها) البيعين في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أي أحدها فلا يجوز رده وحده لما ياتزم عليه من التفرقة بين الأم وولدها وهي غير جائزة ان لم ترض الأم والاجاز (و) ان اشترى أشياء مقومة كثياب بثمان واحد في صفقة واحدة فاستحق أكثرها ف (سلا يجوز التمسك ب) بعض (أقل) أي قليل من مبيع مقوم متعدد (استحق أكثره) أي المبيع لانفساخ البيع باستحقاق أكثر المبيع فالتمسك بالباقي بحصته انشاء شراء بثمان مجهول اذا لم يعلم حصة الباقي من الثمن الا بعد تقويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لمجموع القيمتين وأجزاء ابن حبيب ورأى انها جهالة طرأت بعد عام الشراء (وان كان درهman وسبعة تساوي) السلعة (عشرة) من الدراهم مثاليها (ثوب) قيمته بحسب تراضيهما اثنا عشر درهما (فاستحققت) أي ظهرت (السلعة) ملكا لغير بائعها أو ظهر بها عيب قديم وردها مشتريها به فهي وجه الصفقة اذ هي خمسة أسداسها (و) قد (فات الثوب) (٤٨) الذي هو من الدرهمين والسلعة بيد مشتريه بهما بحالة سوق فأعلى (فله) أي مشتري السلعة التي

ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة الا أن يسكون الأكثر أو أحد مزدوجين أو أمّا ولدها ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وان كان درهman وسلعة تساوي عشرة ثوب فاستحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكامله ورد الدرهمين ورد أحد المشتريين وعلى أحد البائعين والقول للبائع في المعيب أو قدّمه الأ شهادة عادة للمشتري وحلف من لم يقطع بصدقه وقيل للتعدّد غير عدول وان مشركين ويمينه بعته

استحققت والدرهمين بالتوب (قيمة الثوب) الفائت (بكمله) وهي اثنا عشر درهما (ورد) مشتري السلعة والدرهمين وجوبا (الدرهمين) الباقين بيده بعد استحقاق السلعة

وله التمسك بالدرهمين وأخذ خمسة أسداس الثوب وهي عشرة دراهم و جاز له ذلك وان كان تمسكا بأقل ما استحق أكثره لأن شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فات هنا (و) ان اشترى شخصان شيئا من واحد ووجداه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) نصيبه منه دون صاحبه ولو أتى بائعه وقال لا أقبل الا جميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء بتعدد المشتري واليه يرجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه بعد ان قال قبله اتالمها الزدعما والتمسك مما وكلهما في الدونة (و) ان اشترى شخص شيئا من شخصين في صفقة واحدة ووجد فيه عيبا قديما جاز له أن يرد (على أحد البائعين) نصيبه منه دون نصيب الآخر قال المازري وتعد صفقتهم صفقتين (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع خفيا كزنا وسرقة وابق وانكسر البائع ف (القول للبائع في) نفى (العيب) القديم الخفى في المبيع بلا يمين لتمسكه بالأصل وهي سلامة للمبيع (أو) أي ان ادعى المشتري قدم العيب وانكسر البائع ف (القول للبائع في) نفى (قدمه) أي العيب يمين تارة ودونها تارة كإيأتي (الابشادة) أهل (عادة للمشتري) بقدمه ف (القول للمشتري بلا يمين ان قطع بصدقه) وحلف من لم يقطع بصدقه (من بائع أو مشتري ان ظنت قدمه حلف المشتري وان ظنت حدوثه أو شككت حلف البائع ومفهومه ان ان قطع بقدمه فالمشتري بلا يمين وبحدوثه فالبائع بلا يمين ومعنى شهادة العادة شهادة أهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعينة وهذا في عيب يخفى وأما الظاهر الذي لا يخفى على من قلب المبيع كالأعداد وطمس العينين فلا ينفع المشتري شهادة العادة ولو قطعت لحمله على علمه حين شرائه ورضاه به (وقيل) في الاخبار بحدوث العيب أو قدمه وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدول ونائب فاعل قبل (غير عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان) كانوا (مشركين) أي كفارا لانه خبر لا شهادة ومفهوم التعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجي والمازري وكلام ابن شاس يقتضي ان الترتيب بينهما على وجه الكمال (ويمينه) أي البائع على عدم العيب أو حدوثه صيغتها (بعته) وما هو به أي ليس به العيب الذي ادعى المشتري

قدمه (و) يزيد (في) يمينه على عدم أو حدوث عيب المبيع (ذي) أي صاحب (التوفيق) أي السكيل أو الوزن أو العد (وأقبضته) أي المبيع للمشتري (وما هو) أي العيب موجود (به) أي المبيع لأن ضمان العيب الحادث بذى التوفيق قبلها من بائعه ويحلف البائع (بنا في) عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعمى والعرج والعمى (وعلى) نفى (العلم في) عدم أو حدوث العيب (الخفي) كالزنا والسرقة (والغلة) الناشئة من المبيع للعيب الذي لا يدل استيفؤها على الرضا بالعيب سواء نشأت بالتحريك كلبن وصوف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الحصاص كسكنى دار لا تنقص (له) أي المشتري من حين العقد اللازم (للفسخ) للمبيع بسبب العيب أي إدخال المبيع في ضمان بائعه برضاه برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم وان لم يحكم كأيأتي وأما المبيع غير اللازم كبسج الفضولي مع علم المشتري فلا غلة له لأنه حينئذ كغاصب إلا أن يحجز المالك المبيع (ولم) الأولى ولا (ترد) الغلة للبائع مع المبيع المردود له بعيب قديم صرح به لفائدة عود ضمير له للمشتري وليخرج منه قوله (بخلاف ولد) لهيئة أو أمة اشترت حاملاً أو حملت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولدها معها (و) بخلاف (ثمرة أرت) حين شراء أصلها واشترطها معه إذا تدخل في البيع إلا به فان رد الأصل بعينه ردها معه لأن لها حصه من الثمن وقال أشهب لا يرد لها إلا الغلة وانفق ابن القاسم وأشهب على عدم رد اللبن وإن كان في الصرع يوم البيع لحقة أمر ذلك إلا أن تكون مصراة يوم شرائها فيرد معها صاعاً من غالب القوت إن ردها بعيب تصرتها اه (و) بخلاف (صوف تم) وقت الشراء فيرده مع الثمن إن ردها بعيب لأن له حصه من الثمن وإن جزه وفات رد وزنه ان علم قال اللخمي ان وجد العيب بعد ان عاد اليها الصوف وردها فلا شيء عليه للصوف الأول لأن هذا كالأول وشبه في عدم رد الغلة فقال (ك) مشترقاً في أصول مشمرة بشمرة مؤبرة واشترطها ثم يثبت أو جذاثم أخذت منه الأصول (شفعة) فقد فاز بها (واستحقاق) أي رفع ملك بائع لأصول مشمرة بشمرة مؤبرة واشترطها مشتر بها ويستعنده أو جذاها (٤٩) وثبت ملكها لغير بائعها فقد فاز المشتري بشمرتها (و) من ابتاع نخلا

وفي ذى التوفيق وأقبضته وما هو به يتأني الظاهر وظل العلم في الخفي والغلة له
للفسخ ولم ترد بخلاف ولد ثمرة أرت وصوف تم كشفعة واستحقاق وتقليس وفساد
ودخلت في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عند حاكم وان لم يحكم
به ولم يرد يغلط ان سمي باسمه ولا يفتن ولو خالف العادة وهل إلا أن يستسلم
ويخبره بجهله أو يستأمنه

(٧ - جواهر الاكليل - ثاني) وأزهد عنده وكان عقد البيع فاسداً وفسخ شراؤه (بقساد) فالثمرة له ولكن قال الخطاب وأما في البيع الفاسد فلم أقف الآن على نص صريح فيه والظاهر ان حكمه حكم الرد بالعيب (ودخلت) السلعة المردودة بعيب (في ضمان البائع ان رضى) بائعها (بالقبض) لها من مبتاعها ولو لم يقبضها ولم يحضر زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها أو (ثبت) عيبها بالوجب لردّها (عند حاكم) وحكمه بل (وان لم يحكم) الحاكم (به) أي الرد ان كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء ومفهوم ان رضى الخ انه ان لم يرض به ولم يثبت عند حاكم لا تدخل في ضمانه ظاهره ولو وافقه على قسده العيب وهو كذلك لانه قد يدعى انه قد تبرأ له منه أو انه رضى به (ولم) أي لا (يرد) المبيع (يغلط) أي جهل باسمه الخاص به (ان سمي) المبيع (باسمه) العام الذي يعمه وغيره كبسج حجر معين بشمن قليل فتبين ياقونا أو زمرداً أو الماسا فقد فاز المشتري به وليس لبائعه رده لانه يسمى حجراً وأولى ان لم يسمه أصلاً ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه انه لو سمي باسم غيره برده هو كذلك كبسج شيء باسم ياقونة فتوجد حجر افل للمشتري رده وبكسج زجاجة فتوجد ياقونة للبائع ردها وحل كلام المصنف ان لم يكن البائع وكلاً ولا رداً بالغلط بلا نزاع (ولا) يراد بالمبيع (يعني) أي زيادة على الثمن المعتاد بالنسبة للمشتري ونقص عنه بالنسبة للبائع ان وافق العادة بل (ولو خالف) الثمن (العادة) وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب وجوب الرد بالثمن اذا كان أكثر من الثلث وليس بصحيح لقوله ﷺ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (وهل) لا يرد الثمن في كل حال (الأن يستسلم) الجاهل بالثمن من المتبايعين للعالم به (ويخبره) أي يخبر الجاهل بالعالم به (بجهله) بالثمن ويقول له يعني كاتبيع الناس أو اشترى كذا تشتري من الناس فاني لم أعلم بالثمن فيعني به بالزيادة في البيع والنقص في الشراء فله الرد به (أو يستأمنه) تنويع لعطف التفسير أي ان الاستسلام هو الاخبار بجهله أو استأمنه فاذا قال المستأمن قيمته كذا أو الأمر بخلافه فله رده ولا يرد به مطلقاً عن التقييد بعلم الاستسلام

بشمرتها (و) من ابتاع نخلا
لاشمر فيها أو فيها ثمراً برول
يدفع ثمنها حتى فليس وجذاها
وأخذ البائع النخل
(الغفيلس) المشتري فقد فاز
المشتري بالثمرة التي جذاها
(و) كمن اشترى أصولاً
شمرة بشمرة مؤبرة واشترطها

(تردد) أى طرقتان وهناك طريقة ثالثة تقول انه لا خلاف في ثبوت الثمن لغير العارف وفي العارف قولان (ورد) الرقيق خاصة (في) يبيعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع له في اليالى (الثلاث) بأيامها من كل ما يحدث به فيها فلمشتري رده (بكل) عيب (حادث) به فيها سواء كان بدنه أو خلقه أو بدنه ولو موتاً أو غرقاً أو حرقاً أو سقوطاً من شاهق أو قتل نفسه (الآن يبيع) المالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قديم لم يعلمه بعد طول اقامته عنده فلا يرد بحادث فيها (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أى المواضعة التى توجب ضمان البائع قال ابن رشد اذا اقامت في الاستبراء ثلاث ليال أو أزيد فان كان أقل من ثلاث فلا بد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث والمواضعة في السنة وانما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء اه ولا تكون عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيار إلا بعد انبرامه ولا يحسب من الثلاث اليوم الذى عقد فيه البيع (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث زمنها ومنها الكسوة (عليه) أى البائع (وله) أى البائع (الأرض) للجناية عليه زمنها وشبهه في الكون للبائع فقال (ك) المالك (الموهوب له) أى للرقيق زمنها (الا) الرقيق (المستثنى) المشروط (ماله) لمشتريه فلمشتريه المالك الموهوب له زمنها لم يتكلم المصنف على غلة الرقيق في أيام العهدة قال ابن الحاجب غلته للمشتري على المشهور قال الموضح هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما نظر لان في العتبية أن مارج في الثلاث أو أوصى له به وان لم يستثن المشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازرى أن القاضي أباً محمد أشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانها للمشتري قال ولكن المنصوص هناك ذلك للبائع اه (و) رد الرقيق (في) يبيعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع له في (السنة) من جذام و برص وجنون (و) حدوث (جذام و برص وجنون) قال ابن شاس انما اختصت عهدة السنة بهذه الثلاث لان هذه الادواء تتقدم أسبابها و يظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون (٥٠) فصل بحسب ما أجرى الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأييد ذلك السبب

بذلك الفصل اه وقيد الجنون بقوله (ب) فساد (طبع) من الطوائع الأربع كعلية السوداء (أو) (مس جن) أى دخوله فيه وتعيينه عن احساسه لانه لا يزول وان زال

تَرَدَّدُ وَرَدُّ فِي عُهُدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَادِثٍ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِرِأَاةٍ وَدَحَلَتْ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَرْضُ كَالْمَوْهُوبِ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَثْنَى مَالُهُ وَفِي عُهُدَةِ السَّنَةِ بِجَذَامٍ وَبَرَصٍ وَجُنُونٍ يَطْبَعُ أَوْ مَسَّ جَنٍّ لَا يَكْضَرُ بِهِ أَنْ شَرِطَا أَوْ اعْتِيدَا وَلِلْمُشْتَرِي اسْقَاطُهُمَا وَالْمُحْتَمِلُ بَعْدَهُمَا مَتْنُهُ لَا فِي مُنْكَحٍ بِهِ أَوْ مُخَالَعٍ أَوْ مُصَالِحٍ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسْلَمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ مُكَاتَّبٍ أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كَمْفَلَسٍ

فالغالب عوده (لا) ان كان الجنون (بكسرية) وطرية وخوف فلا يرد به لان كان زواله بمعالجة أو وأمن عوده (ان شرطاً أو) لم تشتط أى عهدة الثلاث والسنة و (اعتيدا) في بيع الرقيق الحطاب يريد أو حمل السلطان الناس عليهم ما لعله اكتفى عنه بقوله اعتيدا ولا بد في اشتراطهما من التصريح بهما ولا يكفي قوله اشتري على عهدة الاسلام فانها الضمان من العيب والاستحقاق (وللمشتري اسقاطهما) أى العهدتين عند البائع بعد وقوع العقد عليهما بشرط أو عادة اذ هو حق له فله ترك القيام بما يحدث زمنهما (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة وظهر فيه عيب بعد مضي مدتهما (المحتمل) حدوثه (بعدهما) أى العهدتين وفيهما ضمانه (متنه) أى المشتري (لافي) رقيق (منكح) يضم الميم وفتح الكاف أى مزوج (به) أى مجموع صدقا فالعهدتان ساقطتان فيه لبناء النكاح على المسكارمة ولانه يجوز فيه من الفرور والجهل ما لا يجوز في البيع وقد سماه الله تعالى تحلة والنحلة العطية بلا عوض وقال أشهب فيه العهدة قياسا على البيع قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شيء بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) به أى خالعت الزوجة زوجها فلا عهدة فيه له عليها لان سبيله المناجزة غالبا ولا عتق الفر فيه (أو) رقيق (مصالح) به (في دم عمد) فيه قصاص فلا عهدة فيه لهذا (أو) رقيق (مسلم) بفتح اللام أى مدفوع (فيه) رأس سلم الى نصف شهر مثلاً فلا عهدة فيه للمسلم على المسلم اليه وقال ابن حبيب فيه عهدة لانه مشتري قال ابن رشد ووجه قول ابن القاسم بعدم العهدة انه ليس مشتري بعينه وانما هو ثابت في الدمة بصفة فأشبهه القرض (أو) رقيق مسلم (به) أى مجموع رأس مال سلم (أو) رقيق (قرض) أى مقرض بفتح الراء فلا عهدة فيه فاذا اقترض شخص رقيقا سلمها ثم حدث به عيب يرد به في العهدة ان لو كانت فيه فانه يارمه رد مثله سلمها الآن يرضى المقرض برده معينا فيجوز لانه حسن اقتضاء (أو) رقيق مبيع وهو غائب (على صفة) أى وصفه من بائعه أو غيره فلا عهدة فيه (أو) رقيق (مقاطع) به أى الرقيق رقيق (مكاتب) معتنق على مال مؤجل فاذا أخذ السيد رقيقا عما في دمة مكاتبه فلا عهدة له عليه لأشهر بما أدت لعجزه والشارع منشوف للحرية (أو) رقيق (مبيع على كفلس) فلا عهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالكاف مبيع على سفيه أو غائب لوفاء دين أو نفقة كزوجة

(أو) رقيق (مشتري) بفتح الراء (العتق) فلا عهدة فيه للشوف للحرية (أو) رقيق (مأخوذ عن دين) من فرض أو بيع ثابت ببينة أو اقرار لأن تخليص الحق يقتصر فيه مثل هذا أو أكثر منه عادة وللحث على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لئلا يكون ديناً بدين (أو) رقيق بيع و (رد) على بائعه (بعيب) قديم فلا عهدة للبائع على المشتري لأن الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداء بيع (أو) رقيق (ورث) فلا عهدة فيه لمن أخذه من الورثة في القسمة على بائعهم (أو) رقيق (وهب) ثواب فلا عهدة فيه فأجرى لغير ثواب (أو) أمة (اشترها زوجها) فلا عهدة له على بائعها للمودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها في الثلاث أو السنة (أو) رقيق (موصى يبيعه من زيد) مثلاً واشتره عالماً بالوصية فلا عهدة له لأنها بما تؤدي لبطلان الوصية (أو) رقيق موصى يبيعه (من أحب) به الرقيق فلا عهدة لمشتريه عالماً بها لذلك أي أنها ربما تؤدي لبطلان الوصية (أو) رقيق معين موصى (بشرائه للعتق) فلا عهدة فيه فإن لم يعين ففيه العهدة (أو) رقيق (مكاتب به) فلا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله للمتقدم أو مقاطع به مكاتب (أو) الرقيق (المبيع) بيعاً (فاسداً) الردود على بائعه بالفساد فلا عهدة فيه لبائعه على مشتريه لأن رده فسخ للبيع وإنما نص على هذا لدفع توهم أن الرد في المبيع الفاسد بيع فيكون على المشتري العهدة (وسقطنا) أي المهدتان (بكتق) ناجز وكتابة وتدير الرقيق المشتري بهما من مشتريه (فيهما) أي المهدتين فليس له القيام بعيب حدث فيه بعد عتقه أو تديره (وضمن بائع) شيئاً (مكيبلاً) كحب وغاية ضمانه (لقبضه) أي المكيل (بكيل) فهو كقول ابن الحاجب والقبض في المكيل بكيل (ك) شيء (موزون و) شيء (معدود) فيضمنه بائعه في حال وزنه وفي حال عدده (والأجرة) للمكيل أو الوزن أو العد الذي يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أي البائع لوجوب التوفية عليه ولا تحصل (٥١) إلا بذلك وأجرة كيل الثمن أو وزنه أو عدده على المشتري لانه بائعه إلا

أَوْ مُشْتَرَى لِّلْعَتَقِ أَوْ مَا خُذَ عَن دَيْنٍ أَوْ رَدَّ بِعَيْبٍ أَوْ وُثِرَتْ أَوْ وُهِبَتْ أَوْ اشْتَرَاهَا زَوْجُهَا أَوْ مَوْصًى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ يَمَنٌ أَحَبَّ أَوْ بَشْرَانَهُ لِّلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتِبٍ بِهِ أَوْ الْمَبِيعِ فَاسِداً وَسَقَطْنَا بِكَتْمٍ فِيهِمَا وَضَمَّنَ بَائِعٌ مَكِيلًا لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالشَّرَكَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ فَكَالْقَرْضِ وَاسْتَمَرَ بِعَمَلِهِ وَلَوْ تَوَلَّاهُ الْمُشْتَرَى وَقَبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ وَغَيْرِهِ بِالْعُرْفِ وَضَمَّنَ بِالْعَقْدِ إِلَّا الْحَبُوسَةَ لِلثَّمَنِ وَاللِّإِشْهَادِ فَكَالرَّهْنِ وَالْأَغَانِبِ

بائعه فالأجرة على المالك والمولى والمشارك بفتح لام المولى وراء المشترك (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لأن المكيل والمولى والمشارك بكسر لام المولى وراء المشترك إنما قبل معروفًا فإذا لا يفرم (ف) هي (كالقرض) للمكيل أو موزون أو معدود في أن أجرة كيله أو وزنه أو عدده على المقرض لأنه ما صنع المعروف فإذا لا يفرم (واستمر) الضمان على البائع مادام المبيع (بعماله) أي كنه كيله أو وزنه أن تولى كيله أو وزنه البائع بل (ولو تولاه) أي الكيل أو الوزن (المشتري) قال الخطاب قال البرزلي سئل ابن رشد عن المكيل إذا امتلأ فهل ضمانه من البائع أو المبتاع وكيف لو صبه في القمع فأريق كله أو بعضه فأجاب ضمانه من البائع حتى يصل إلى إتمام المشتري على القول بوجوب التوفية ولا فرق بين إراقته من مكيله أو من قمع فقال السائل القمع من منافع المشتري تطوع به البائع ولو كان الاناء واسعاً لم يحتاج إلى القمع قال وإن كان فإن البائع لما التزم صبه لزمه ما حدث بعده فقال السائل لو قال له البائع لا أصب في الاناء الضيق حتى تأتي بإناء واسع أو قمع فقال القول له واختاره السائل (وقبض العقار) المبيع أي الأرض وما اتصل بهما من بناء وشجر الموجب لنقل ضمان المبتاع (بالتخلية) للمبتاع وتمكينه من التصرف فيه بتسليم مفاتيحه إن كانت (و) قبض (غيره بالعرف) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقود الدابة (وضمن) أي ضمن المشتري ما اشتراه شراء صحيحاً بلا خيار ولا توفية فيه ولا عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو رقيق أو سفينة أو صغير بلا إذن وليهم أو بخيار الإباحة للمالك والسيد والمولى وبث البيع واستثنى من الضمان بالعقد فقال (إلا) السلعة (المحبوسة) أي للوخرة عند بائعها (ل) قبض (الثمن) الخلال من مشتريها (وللإشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على أن غنها حال في ذمته لم يقبضه أو مؤجل (ف) يضمنها بائعها ضماناً (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يئاب عليه وما لا يئاب عليه وبين ما هلك ببينة وما هلك بدونها (والا) المبيع (الغائب)

على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبالقبض) يضمه مشتريه إلا العقار المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزافا فيضمنه بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين إن انفقا على سلامته حين العقد فإن بيع مدارعة أو تنازعا في سلامته حين العقد فيضمنه كغيره (والا) الأمانة (المواضعة فيخرجها من الحيضة) تدخل في ضمان مشتريها ومفهوم المواضعة أن ضمان المشتري من المشتري وهو كذلك (والا الثمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رءوس شجرها فيضمنها بائعها (ل) وقت أمن (ل) الجائحة (ب) تنهاى طيبها (و) إن بيع عرض أو مثلى غير عين بعين وقال البائع لأدفع الثمن حتى أقبض الثمن وقال المشتري لأدفع الثمن حتى أقبض الثمن (بدى) بضم الموحدة وكسر الدال مشددة (المشتري) بالجبر على دفع الثمن النقد (للتنازع) أى عند تنازعه مع البائع في الدفع أو لأن المبيع في يد البائع كإرهن في الثمن (و) إن يبيع شيء معين بيعا بتأصيحها وتلف وهو في ضمان بائعه (فالتلف) للمبيع (وقت ضمان البائع) بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة وكان تلفه (بسموى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (يفسخ) بيعه فلا يلزم البائع الاتيان بغير المبيع العين بخلاف تلف المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لتعلقه بذمته (و) إن لم يثبت السماوى ولم يتصادق عليه (خير المشتري إن غيب) بفتح الغين وشد الباء أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه أو لم يصدقه المشتري ولم يثبت بيئته ونكسل البائع عن اليمين فيخير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعة وتمسكه وطلب بائعه بمثله أو قيمته فإن خلف البائع تعين فسخه (أو عيب) المبيع وقت ضمانه من بائعه فيخير بمبتاعه بين التمسك به بجميع ثمنه ولا أورش له ورده والرجوع بجميع ثمنه (أو استحق) جزء (شائع) من مبيع معين في ضمان بائع أو مشتر إن كثر كئلته بل (وإن قل) الجزء الشائع المستحق كسبع عشرة فيخير المشتري بين التمسك بالباقي وحيث قد يرجع بحصة المستحق (٥٢) من الثمن ورده ويرجع بجميع ثمنه إن كثر المستحق كثلث سواء قبل القسمة

فَمَا الْقَبْضُ وَالْأَمُوضَةُ فَيَخْرُجُهَا مِنَ الْحَيْضَةِ وَالْأَثْمَارُ لِلْجَائِحَةِ وَيُدْىِ الْمُشْتَرَى
لِلتَّنَازُعِ وَالتَّلَفُ وَقَدْ ضَمَّانِ الْبَائِعِ بِسَمَاوِي يَفْسُخُ وَخَيْرُ الْمُشْتَرَى أَنْ غَيْبٌ أَوْ غَيْبٌ
أَوْ اسْتِحْقَ شَائِعٌ وَإِنْ قُلَّ وَتَلَفُ بَعْضِهِ أَوْ اسْتِحْقَاقُهُ كَمَيْبٍ بِهِ وَحَرَمُ التَّمَسُّكِ
بِأَقْلٍ إِلَّا الْمَثْلَى وَلَا كَلَامَ لَوْ أَحْدَثَ فِي قَلِيلٍ لَا يَنْفَكُ كَقَاعٍ وَإِنْ أَنْفَكَ فَلِلْبَائِعِ
الزَّيْرَامُ الرَّبْعُ بِحَصَّتِهِ لَا أَكْثَرَ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرَى الزَّيْرَامُ بِحَصَّتِهِ مُطْلَقًا

أما كان متخذ الغلة أم لا
كان قل عن الثلث ولم
ينقسم ولم يتخذ للغلة فإن
انقسم أو اتخذ لها فلا يجبر
ويلزمه باقيه بحصته من
ثمنه (وتلف بعضه) أى
المبيع المعين وهو في ضمان
بائعه (أو استحقاقه) أى

استحقاق بعض المبيع المعين في ضمان بائع أو مشتر (ك) ظهور (عيب) قديم (به) فى انه ينظر للباقي فان كان النصف ورجع
فأكثر لزم التمسك به بحصته من ثمنه (و) إن كان أقل (حرم التمسك بالأقل) من نصف المبيع المعين الذى تلف أو استحق بعضه لا يفساخ
المبيع بتلف أكثر المبيع أو استحقاقه والتمسك بأقله بحصته من ثمنه إنشاء شراء بثمن مجهول لا يعلم ما يخصه منه إلا بعد التقويم والنسبة وما
هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره وما ههنا مفروض فيما يعرض في ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله إلى
المشتري وذكره ههنا أيضا لرب عليه قوله (الا) المبيع (المثلى) أى المسكيل أو الموزون أو المعدود الذى تلف بعضه في ضمان بائعه أو استحق
بعضه في ضمان بائعه أو مشتريه فلا يحرم التمسك بأقله فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من ثمنه لأن ما ينوب بعض المثل
من ثمنه معلوم فلا يتوقف على تقويم ونسبة (ولا كلام ل) مشتر مثليا (واحد في قليل) عيب وهو العائد وجوده في المبيع بحيث (لا ينفك)
أى لا يغلو المبيع عنه عادة لسكونه من طراوة الأرض لامن أمر طارى عليه (ك) بيل طعام (قاع) أى الطعام الذى فى أسفل البيت
الذى به الطعام من طراوة أرضه فلا يحط عنه شيء من ثمنه بسببه (وإن انفك) العيب القليل عنه إلا أنه لا خطب له كابتلال بعضه بمطر
أو ندى فإن أراد البائع أن يلزم المعيب ويلزم المشتري السالم بما ينوبه من الثمن كان له ذلك بخلاف وإن أراد المشتري أن يلزم السالم ويرد
المعيب بحصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما فى المدونة وروى يحيى عن ابن القاسم إن له ذلك (فالبائع الزام الربيع) المعيب من المبيع
(بحصته) من الثمن والزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن فإن أراد البائع أن يلزم المشتري السالم بحصته من الثمن ويسترد المعيب كان
له ذلك بخلاف وإن أراد المبتاع أن يرده للمعيب ويلزم السالم بحصته من الثمن لم يكن له ذلك بخلاف أيضا (لا أكثر) من الربيع وذلك
بصدق بكونه ثلثا أو نصفا فإن أراد البائع الزام المشتري السالم بحصته من الثمن لم يكن له ذلك على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضى
الله تعالى عنهما وله ذلك على مذهب أشهب واختيار سخون (وليس للمشتري الزامه) أى البعض السالم من العيب (بحصته) من الثمن
ورد البعض المعيب على بائعه والرجوع عليه بحصته منه (مطلقا) أى فى الأقسام التى بعد القسم الأول لأن من حجة البائع أن يقول أبيع

معجمها يحمل بعضه بعضا (و) اذا كان المبيع مقوما متعددا كعشرة شياه بمائة كل شاة بعشرة واستحق منها بعضها أو ظهر معينا وليس الأكثر وجب التمسك بالباقي أو السالم بحصته من ثمنه واذا (رجع) فيما يخص كلا منهما (القيمة) التي يحكم بها العارفون للمستحق والباقي والمعيب والسالم فتنسب قيمة أحدهما لمجموع قيمتهما ويحملها يخصه من الثمن فان قوم المستحق أو المعيب بعشرين والباقي أو السالم بثلاثين رجح تخمسي الثمن وان كانت قيمة كل منهما عشرين رجح بنصفه وعلى هذا القياس (لا) يرجع (للتسمية) عند العقد لكل سلعة لاختلاف السلع بالجوذة والرداء (وصح) البيع ان شرط الرجوع للقيمة على تقدير طريان استحقاق أو ظهور عيب للبعض بل (ولو سكت ٧) بضم فكسر عن بيان الرجوع لها أو للتسمية ويرجع للقيمة (لا) يصح البيع (ان شرط) أي المتبايعان (الرجوع لها) أي التسمية ان خالفت القيمة والاصح فهذا تتم لقوله ورد بعض المبيع بحصته (واتلاف المشتري) المبيع بنا وقت ضمان بانه (قبض) من المشتري لما أنلفه مقوما كان أو مثليا فيلزمه ثمنه (و) اتلاف (البائع) المبيع بنا وهو في ضمانه أو ضمان مبتاعه (و) اتلاف (الاجنبي) أي غير المتبايعين سواء كان المبيع بضمان بائع أو مشتري (بوجب الغرم) أي العوض للمتلف على البائع أو الاجنبي ولا خيار للمشتري في أخذ دنائره (وكذلك) أي اتلاف كل المبيع في كونه من المشتري قبضا ومن البائع والاجنبي بوجب الغرم (اتلافه) أي المشتري أو البائع أو الاجنبي بعض المبيع ومنه تعيينه فان كان من المشتري فهو قبض لما أنلفه أو عيبه وان كان من البائع أو الاجنبي فانه بوجب الغرم فالاجنبي يغرم العوض لمن الضمان منه مشتريا أو بائعا والبائع يغرمه للمشتري ان كان الضمان منه فان كان من البائع خير المتبايع كما قدمه في قوله وخبر المشتري ان غيب أو غيب في العمدي بخير بين التمسك بالارش والرد البتاني قال ابن عاشر الذي في ابن الحاجب وكذلك تعيينه ومثله في نسخة ابن مرزوق (٥٣) والظاهر ان نسخة اتلافه تحريف (وان)

باع شخص صبرة على كيل كل إردب بكذا فأهلك كل كيلها ف (أهلك) أي أنلف عمدا شخص (بائع) بالتنويع (صبرة) أي جملة من مثلي طعام أو غيره بيعت الصبرة (على الكيل) كل

وَرُجِعَ لِلْقِيَمَةِ لَا لِلتَّسْمِيَةِ وَصَحَّ وَلَوْ سَكَنَّا لَا إِنْ شَرَطَا الرَّجُوعَ لَهَا وَاتَّلافُ الْمُشْتَرِي قَبْضُ وَالْبَائِعِ وَالْأَجْنَبِيِّ يُوجِبُ الْغُرْمَ وَكَذَلِكَ اتَّلافُهُ وَإِنْ أَهْلَكَ بَائِعٌ صَبْرَةً عَلَى السَّكِيلِ فَالْمِثْلُ تَحْرِيًّا لِيُوفِيَهُ وَلَا خِيَارَ لَكَ أَوْ أَجْنَبِيٌّ فَالْقِيَمَةُ إِنْ جُهِلَتْ الْمِكْيَلَةُ ثُمَّ اشْتَرَى الْبَائِعُ مَا يُوفِي فَإِنْ فَضَّلَ فَلِلْبَائِعِ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالاستِحقاقِ وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا مُطْلَقَ طَعَامِ الْمَاوِضَةِ وَلَوْ كَرِزْقٍ قَاضٍ أَخَذَ بِكَيْلِ

صاع بدرهم أو الوزن كل رطل بدرهم مثلا أو العد كل عشرة بدرهم مثلا وأهلكها البائع قبل كيلها أو وزنها أو عددها (فالمثل تحريا) لصيغاتها أو ارطالها أو عددها يلزم للبائع (ليوفيه) أي ليوفي البائع المثل بكيلها أو وزنها أو عددها للمشتري (ولاخيار لك) يا مشتري في فسخ البيع والتمسك وأخذ قيمتها ولو رضا البائع لانه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع ومفهوم أهلك بائع انها لو هلكت بساوى فسخ البيع وقد تقدم في قوله والتلف وقت ضمان البائع بساوى يفسخ (أو) أي وان أهلك (أجنبي) صبرة يبعث بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم اتلافها تازمه (ان جهلت المكيلة) أي قدر كيل الصبرة فان عرفت المكيلة لزمه مثلها (ثم) اذا غرم الاجنبي قيمة الصبرة (اشترى البائع) بها (ما) أي مثليا (يوفي) قدر الصبرة تحريا للمشتري (فان فضل) شيء من القيمة لحدوث رخص المثل (ف) الفاضل (للبيع) اذا لاحق للمشتري فيه (وان نقص) ما اشتراه بها عن قدر الصبرة تحريا لحدوث غلائها (فكالاستحقاق) لبعضها فان كان ثلثا فأكثر فللمشتري الفسخ والتمسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان أقل منه سقطت عن المشتري حصته من الثمن (وجاز) لمشتري أو موهوب شيئا (البيع) للذي اشتراه أو وهبه لحيوانا كان أو غيره مقوما كان أو مثليا (قبل القبض) له من بائعه أو واهبه (الا مطلق طعام المعاوضة) أي الذي ملك بعوض مالى أو غيره كصداق وخلع وأرض جناية وأراد بظلمه الربوى وغيره ان ملك الطعام بمعاوضة مالية كشرائه وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان (كرزق) أي طعام مرتب (قاض) من بيت المال في نظير قضاؤه وأدخلت الكافر رزق امام المسجد ومؤذنه والعالم في نظير التعليم والفتوى وأشار بالولول قول يجوز بيع رزق القاضي قبل قبضه لانه على فعل غير محصور فاشبه الصدقة والصحيح عند أهل المذهب ان تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعبدى للموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتاله وحل منع الطعام قبل قبضه اذا (أخذ) الطعام (بكيل) أو وزن أو عد فيجوز بيع المأخوذ جزافا قبل قبضه على الاصح لقضه بنفس شرائه لعدم التوفية فليس فيه توالي عقد في بيع لم يتخلل ما قبض وعطف على

أخذ بكيل فقال (أو) كان الطعام (كلين شاة) فلا يجوز لمشتريه بيعه قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لانه يشبه المكيل نظرا لكونه في ضمان بائعه وأجله أشهب نظرا لكونه جزافا (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أى لا يعتبر قبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فمن وكل على شراء طعام فاشتراه وصار بيده أو وكل على بيعه وقبضه من موكله لبيعه ثم اشتراه من موكله في الصورتين فلا يجوز له بيعه فيهما مكتفيا بقبضه من نفسه لنفسه لأنه كالا قبض (الا) أن يكون القابض من نفسه ممن يتولى الإيجاب والقبول معا (كوصى) يتصرف (لبيعه) المحجورين له بإصاها عليه من أبوهم وأولاديه الصغيرين فإذا باع طعام أحدهما لا يخرج حازه لبيعه لأجنبي قبل قبضه لمن اشتراه قبضا حسيا وذكر مفهوم أخذ بكيل فقال (وجاز) بيع طعام المعاوضة (و) مجرد (العقد) عليه وهو (جزاف) لا تنقله لضمان المشتري بمجرد العقد إذ ليس فيه توفية فصار كالمقبوض حسا فلا يلزم على بيعه بمجرد العقد توالى عقدي بيع لم يتخللها قبض وذكر مفهوم معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبة غير ثواب فيجوز للتصدق عليه والموهوب له بيعه قبل قبضه من المصدق به وواهبه إذ ليس فيه توالى بيعتين ليس بينهما قبض إذ لم يكن المصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من بائعه والأفلا يجوز للتصدق عليه والموهوب له بيعه إلا بعد قبضه (و) جاز لمن كاتب رقه بطعام (بيع ما) أى الطعام الذى (على مكاتب) له بالكتابة (منه) أى للمكاتب فيجوز للمكاتب بيع الطعام الذى على مكاتبه بعين أو عرض قبل قبضه منه أى المكاتب لانه يفتقر بينهما مالا يفتقر بين غيرها (وهل) محل جواز بيع ما على مكاتبه منه (ان عجل العتق) للمكاتب بان باع المكاتب جميع ما على مكاتبه منه أو بعضه وعجل عتقه على ان الباقي في ذمته فان لم يعجل عتقه فلا يجوز وبه قال سحنون أو الجواز لم يقيد بتعجيل عتقه لان ما عليه ليس دينائيا بل في ذمته فلا يخص به السيد في فاس المكاتب أو موته وعليه دين في الجواب (تأويلان) وهذا كالمستثنى من قوله ولم يقبض من نفسه (٥٤) (و) جاز لمن اشترى طعاما بكيل (اقراضه) أى تسليفه قبل قبضه من بائعه (أو وفأوه)

أى الطعام الذى اشتراه قبل قبضه (عن قرض) عليه إذ ليس فيهما توالى بيعتين بلا قبض بينهما (و) من اقترض طعاما ولم يقبضه من مقرضه جاز (بيعه) أى الطعام المقترض (المقترض)

أَوْ كُلِّينَ شَاةٍ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا كَوْصِيَّ لَيْتِيْمِيَّةٍ وَجَازَ بِالْعَقْدِ جُزْأً وَكَصَدَقَةٍ وَبَيْعُ مَا عَلَى مُكَاتِبٍ مِنْهُ وَهَلْ إِنْ عَجَلَ الْعَتَقُ تَأْوِيلَانِ وَاقْرَاضُهُ أَوْ وَفَاؤُهُ عَنْ قَرْضٍ وَبَيْعِهِ لِمُقْتَرَضٍ وَإِقَالَةٌ مِنَ الْجَمِيعِ وَإِنْ تَغَيَّرَ سَوْقُ شَيْئِكَ لَا يَدْنُهُ كَسِمَنْ دَابَّةً وَهَزَالَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ وَمِثْلُ مِثْلِيكَ إِلَّا الْعَيْنَ فَلَهُ دَفْعُ مِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَالْإِقَالَةُ بَيْعُ الْآ فِي الطَّعَامِ وَالشُّعْفَةُ

والمرابحة

أى منه لانه ملكه بالقول وليس فيه توالى عقدي بيع بلا قبض مالم يقترضه ممن اشتراه

ولم يقبضه والأفلا يجوز لمقرضه بيعه إلا بعد قبضه (و) جاز لمن اشترى طعاما على وجه السلم أو البيع (اقالة) لبائعه (من الجميع) أى جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبائعه بشمنه وصفة عقده لانه حل للمبيع واحتز بقوله من الجميع من الاقالة من بعضه قبل قبضه فلا يجوز (وان تغير سوق) أى قيمة (شئك) يامشترى الذى دفعته ثمنا للطعام بزيادة أو نقص لان المعتبر عينه وهى باقية (لا) تجوز الاقالة من الجميع قبل القبض ان تغير (بدنه) أى شئك (كسمن دابة) مجعولة ثمنا للطعام (وهزالها) أى الدابة فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وبعد تغيرها بأحدها لانه حينئذ بيع مؤتلف لتغير الثمن في ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) سمن وهزال (الامة) المجعولة ثمنا للطعام فلا يمنع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وفرق بان الدابة يقصد حلها وشحنها بخلاف الرقيق (و) من ابتاع طعاما بمثل ثم اراد البائع الاقالة منه قبل قبضه فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بشمن مثل على ان يرد عليك البائع (مثل مثليك) يامشترى الذى دفعته ثمنا (الا العين) الدنانير والدرهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثليها (فله) أى البائع دفع (مثليها وان كانت) العين (بيده) أى البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لانها لا ترد لعينها (والاقالة) أى رد المبيع لبائعه بشمنه (بيع) فيشترط فيها شروطه وتمنعها موانعه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد ذلك فله رده به (الا) الاقالة (في الطعام) قبل قبضه فليس لها حكمه ان وقت بمثل الثمن الأول فان وقعت بزيادة أو نقص عنه فبيعه مؤتلف (و) الا الاقالة في (الشفعة) أى الأخذ بها فليست بيعا مطلقا ولا حلا مطلقا وانما هى بيع في الجملة وحل في الجملة قال الحطاب اختلف في الاقالة هل هى حل بيع أو بيع مبتدأ والمشهور انها بيع الا في الطعام فليست بيعا وانما هى حل للبيع السابق ولذا جازت فيه قبل قبضه والا في الشفعة فمن باع شقه من عقار مشترك فله شقه ولو تعدد البائع فله الخيار في أخذه بأى

بيع شاء وعهدته على المشتري الذي يأخذ منه فلو أقال المشتري البائع الأول فلا تسقط الشفعة (و) إلا الاقالة بالنسبة الى (المراجعة)
فليست بيعا فان اشترى شيئا بعشرة و باعه بخمسة عشر ثم تقايلا فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر إلا ببيان الاقالة و يبيعه بها على عشرة
مع بيان الاقالة أيضا لكراهة النفوس للمقال منه (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه أى تركه لغير بائعه بشمته (و) جاز (شركة)
في الطعام قبل قبضه أى جعل جزء منه بحصته من ثمنه لغير بائعه لانهما من المعروف ولخبر أبى داود وغيره من اتباع طعاما فلا يبيعه حتى
يستوفيه إلا ما كان من شركة وتولية وإقالة وحمل الجواز في الشركة (ان لم يكن) عقد الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط
(أن ينقد) من أشركته معك في الطعام فمن حصتك منه (عك) فلا تجوز الشركة فيه لانه حينئذ يبيع وسلف بشرط فيفسخ ان
وقع إلا أن يسقط شرط النقد (واستوى عقداها) أى المولى بالكسر والمولى بالفتح والمشارك بالكسر والمشارك بالفتح قدر أو أجلا
و حالا ورهنا وخملا (فيهما) أى التولية والشركة في الطعام قبل قبضه وبقي شرط ثالث وهو كون رأس المال عيناً أو مثلياً لا مقوماً
لانه يؤول الى القيمة فيكون من يبيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب وقصره ابن القاسم على العين لأنهم خصه فيقتصر فيها على ما ورد
ولعل المصنف استغنى عن هذا الشرط بقوله واستوى عقداها لأن المقوم يؤول الى القيمة المؤدية الى الاختلاف (والا) أى وان لم توجد
الشروط المتقدمة (ف) المذكور من الاقالة والتولية والشركة في الطعام (يبيع كغيره) من البيوع في اشتراط انتفاء موافقه (و) ان
ابتعت شيئا معينا وأشركت فيه غيرك وتلف الشيء المعين قبل قبض من أشركته معك نصيبه (ضمن المشارك) بفتح الراء الشئ (المعين)
أى حصته منه لاجمعيه (و) ان ابتعت طعاما واكتلته ثم وليته أو أشركت (٥٥) فيه شخصا ثم هلك الطعام قبل قبض المولى

والمشارك بالفتح ضمنا
(طعاما كلته وصدفك) من
أشركته أو وليته في كيله
ثم تلف (وان أشركه) أى
من أشرك شخصا أنه ان
يشركه معه فيما اشتراه بأن
قال له أشركتك (حمل)
الاشراك (وان أطلق) هـ
المشارك وصلة حمل (على
النصف) لأنه الجزء الذى

وَالْمُرَابَحَةُ وَتَوَلِيَّةٌ وَشُرْكَةٌ أَنْ لَمْ يَسْكُنْ عَلَى أَنْ يَفْقَدْ عَنكَ وَاسْتَوَى عَقْدَاهُمَا فِيهِمَا
وَالْأَفْبَيْعُ كَغَيْرِهِ وَضَمَنَ الْمُشْرِكُ الْمُعَيَّنَ وَطَعَامًا كَلَّتُهُ وَصَدَقَكَ وَإِنْ أَشْرَكَكَ حُمِلَ
وَإِنْ أَطْلَقَ عَلَى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَلَاثَ شُرَكَتَهُمَا فَلَهُ الثَّلَاثُ وَإِنْ وَلَّيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ
بِمَا اشْتَرَيْتَ جَازَ أَنْ لَمْ تُلْزِمَهُ وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عَلِمَ بِالْثَمَنِ
فَكَرِهَ فَذَلِكَ لَهُ وَالْأَضْيَقُ صَرَفٌ ثُمَّ إِقَالَةٌ طَعَامٍ ثُمَّ تَوَلِيَّةٌ وَشُرْكَةٌ فِيهِ ثُمَّ إِقَالَةٌ
عُرُوضٍ وَفَسَخُ الدِّينِ فِي الدِّينِ ثُمَّ بَيْعُ الدِّينِ ثُمَّ ابْتِدَآؤُهُ
(فصل) وجاز مَرَابَحَةٌ

لا ترجع فيه لأحد الجانبيين على الآخر فان قيد بجزء عمل به (وان سأل) أى طلب شخص (ثالث) من مشتركين فى شئ به بالنصف (شركتهما)
فأشركاه فيه (فله) أى الثالث (الثالث) من المشترك فيه (وان وليت) شخصا (ما) أى شيئا معينا أو موصوفا (اشتريت) هـ لتفلسك بضم
معلوم ولم تبين ذلك الشئ للمولى بالفتح (بما) أى الثمن الذى (اشتريت) هـ به ولم تبينه له أيضا (جاز) عقد التولية مع حمل المولى بالفتح بالثمن
والمثلن لأنه معروف (ان لم تلزمه) أى ان لم تشتط عليه ان المبيع لازم له بأن سكت أو شرط له الخيار (وله الخيار) بين الأخذ والترك اذا
علم الثمن والمثلن (وان رضى) المولى بالفتح (بأنه) أى المبيع الذى ولاه له مبتاعه (عبد) مثلاً قبل علمه بشمته (ثم علم بالثمن) للمبيع
الذى ولاه له (فكره) أخذ المبيع لغلاء ثمنه (فذلك) أى الرد والامتناع من الأخذ (له) أى المولى بالفتح لان التولية معروف
فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح وأشار بقوله (والاضيق) من الأبواب التى تعتبر فيها المناجزة (صرف) لأنه لا يقتضيه
التأخير ولو قريبا أو غلبة (ثم) يلى الصرف فى الضيق (إقالة) أحد المتبايعين الآخر من (طعام) قبل قبضه لأنه اغتفر فيها
الذهاب لبيته أو قربها لياق بالثمن (ثم) يلى الاقالة فى الضيق (تولية وشركة فيه) أى الطعام قبل قبضه لاغتفار تأخير الثمن فيها مقرب
اليوم وعله منع التأخير فيهما تأديته لبيع دين بدين مع بيع الطعام قبل قبضه (ثم) يليهما فى الضيق (اقالة) أحد المتبايعين الآخر
من (عروض) مسلم فيها لانه يؤدى لفسخ دين فى دين (وفسخ الدين فى الدين) لاغتفار التأخير بقدر ما يأتى بمن يحمله (ثم) يلى
ما تقدم فى الضيق (يبيع الدين) لجواز تأخير ثمنه ليومين (ثم ابتداءه) أى الدين بالدين لاغتفار التأخير فيه ثلاثة أيام وذلك كتأخير
رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة والله أعلم (فصل) فى بيان أحكام بيع المراجعة (وجاز) البيع
حال كونه (مراجعة) أى بضمن معنى على الثمن الذى اشتراه به إما بزيادة عليه أو نقص عنه وقد يساويه وقد عرف بيع المراجعة ان عرفه

يقوله بيع مرتب عنه على من بيع تقدمه غير لازم مساواته له قال الساني والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والسواة
بحر داصطلاح وان المفاعلة على غير بابها كسافر وعاقا الله (والاجب) أي الأحسن الأولى (خلافه) أي بيع المراجعة والمراد
بخلافه بيع المساومة لقول ابن رشد البيوع على الماكسة والمكايسة أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم وقال عياض في التنيها البيوع
باعتبار صورها أربعة بيع مساومة وهو أحسنها وبيع مزايده وبيع مراجعة وهو أضيقتها وبيع استرسال واستانة اه (ولو على)
مثل ممن (مقوم) معين كسواء دار بحيوان معين ثم بيعها بمثله وزيادة معلومة من حيوان أو غيره لا بقيمته هذا مذهب ابن القاسم
والمراد انه اشتراه بمقوم معين وباعه مراجعة على مثله لا على قيمته وقال أشهب بمنعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري للنهي عن بيع
مال ليس عند بائعه لانه سلم حال (وهل) جواز بيع المراجعة على مثل المقوم المعين عند ابن القاسم (مطلقا) عن التقييد بكون المثل
عند المشتري ابقاء الكلام على ظاهره (أو) محله (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أي في ملكه والا فلا تجوز
المراجعة عليه فيوافق ابن القاسم أشهب على هذا التأويل في الجواب (نأويلان) محلها في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على
تحصيله والا منع اتفاقا كمقوم معين في ملك غيره لمزته عليه (وحسب) على المشتري بالمراجعة من غير بيان ما يرجه له وما لا يرجه له وانما
وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلاً ونائب فاعل حسب (ربح ماله عين) أي أثر وصفة (قائمة) أي مشاهدة بحاسة من الحواس الخمس
(كصبيغ) فيحسب أصله وربحه زيادة على ثمن السلعة التي اشتراها به (وطرز) أي نقش في الثوب بحر أو غيره (وقصر) أي
تبييض للثوب (وخياطة وفتل) لنحو حرير (وكبد) بفتح الكاف وسكون الميم أي دق للشقة لتصفق وتحسن (وتطرية) للثياب
لتلين وتذهب خشونتها (و) حسب (٥٦) (أصل ما زاد في الثمن) أي قيمة المبيع ولا أثر له لمشاهد ولا يحسب ربحه (كحمولة)

الابل التي تحمل الاحمال
وأجرة حملها فهو مشترك
بينهما والمراد هنا الثاني
فاذا اشتراها بعشرة
واستأجر على حملها بخمسة
وعلى شدها وطبها بخمسة
فانه يحسب العشرة التي
اشتري بها ويربحها ويحسب

والأحب خلافه ولو على مقوم وهل مطلقاً أو ان كان عند المشتري تأويلان
وحسب ربح ماله عين قائمة كصبيغ وطرز وقصر وخياطة وفتل وكبد وتطرية
وأصل ما زاد في الثمن كحمولة وشدة وطية اعتيد أجرتهما وكراء بيت لسلعة والأ
لم يحسب كسمنار لم يقتد ان بين الجميع أو فسر المؤونة فقال هي بمائة أصلها
كذا وحملها كذا أو على المراجعة وبين كربح العشرة أحد عشر ولم يفصلاً ماله
الربح وزيد عشر الأصل والوضعية كذلك

عشرة الحمل والشد والطي دون ربحها (و) حسب كراء (شد وطى اعتيد أجرتهما)
ولا يحسب لربح فان لم تعد أجرتهما فلا يحسب كتوليها بنفسه (و) حسب أصل (كراء بيت لسلعة) وحدها يعني ان كراء
البيت للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاذا كان لنفسه والمتاع نفع له وأوله وللسلعة لم يحسب الأجرة ولا ربحها (والأ) أي وان
لم يكن للفعل عين قائمة ولا أثر زيادة في القيمة ولم تعد أجرة الشد والطي ولم يكن البيت لمخصوص السلعة (لم يحسب) أصل ذلك ولا ربحه
وشبه في عدم الحساب فقال (ك) أجرة (سمنار لم يعد) فان اعتيد ان لا يشتري المتاع إلا بواسطة حسب أجره دون ربحه على
مذهب المدونة والموطأ واختار من المواز وقال عبد الوهاب يحسب ربحه أيضاً أفاد شرط جواز بيع المراجعة بقوله (ان بين) أي فصل
البائع ابتداء (الجميع) أي جميع ما صرفه في المبيع بأن بين ما يحسب ويرجه له وما يحسب ولا يرجه له وما لا يحسب واشترط الربح على
الجميع (أو) أجمل ما صرفه ابتداء ثم (فسر المؤونة فقال هي) أي السلعة قامت على (بمائة) من الدراهم مثلاً (أصلها) أي
ثمها (كذا) أي ثمانون مثلاً (وحملها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) أي خمسة مثلاً وصنعتها خمسة وطرزها خمسة وطبها
وشدها خمسة وشرط الربح فيما يرجه له خاصة (أو) قال بيع (على المراجعة وبين) ما يرجه له ثمها وأجرة ماله عين قائمة وما لا يرجه
له وهو ما زاد القيمة وليس له عين قائمة وما لا يحسب ومثل للمراجعة فقال (ك) ربح العشرة أحد عشر ولم يفصلاً أي المتبايعان حين
البيع (ماله ربح) وما لا يرجه له (وزيد عشر الأصل) أي الثمن الذي اشترى به ماله عين قائمة أي اذا قال يرجه العشرة أحد
عشر فمعناه انه يزداد على ماله ربح عشرة فاذا كان الأصل مائة يزداد عليها عشرة وان كان مائة وعشرين يزداد عليها اثنا عشر (والوضعية)
أي الخطيئة من الاصل ان شرطت فهي (كذلك) أي ان الوضعية والاسقاط في النسبة الى الأصل مثل الربح في نسبته الى الأصل
فاذا وقع البيع على ان ربح العشرة واحدة يزداد عشر الأصل فنصير العشرة أحد عشر فكذلك الوضعية والاسقاط فاذا وقع البيع على

ان الوضعية والاسقاط عشر الأصل فيحط الأحد عشر الى عشرة فينقص منها جزء من أحد عشر فنصير الأحد عشر عشرة كما صارت
العشرة في مريحة الزيادة أحد عشر هذا ما يفهم منها عرفاً لأنها حقيقة عرفية لا لغوية قال البنانى والعرف عندنا في وضعية
العشرة خمسة نصير العشرة خمسة بحط النصف (لا تصح المريحة ان (أبهم) أى أجل البائع ولم يبين ما يرجح له ولا يرجح ولا كون
الرجح على الجميع (ك) قوله (قامت على) السلعة (بكذا) أى مائة مثلاً أو ثمنها كذا ولم يفصل وبيع بمريحة العشرة أحد عشر قال
عياض الوجه الرابع أن يهيم ذلك ويجمعه جملة فيقول قامت على بكذا أو ثمنها كذا وبيع بمريحة للعشرة درهم فهذان ينسب على
أصولهم لانه لا يدري ما يحسب له من الثمن وما لا يحسب له وما يضرب له الربح وما لا يضرب فهو وجهل بالثمن منهم ما جتمعوا وان علمه
البائع فالمشتري جاهل به وهذه صورة من صور البيوع الفاسدة وهو عندى ظاهر للدونة (أو) قال بائع المريحة (قامت بشدها وطبها
بكذا) كناية (ولم يفصل) ثمنها وماله عين قائمة وما لا عين له قائمة وما لا يحسب وباعها بربح العشرة واحد مثلاً (وهل هو) أى الإبهام
(كذب) أى حكمه حكم الكذب بزيادة في الثمن لزيادته فيه وما لا يحسب فيه وحمل الربح على الماير بيع له وسيأتى حكم الكذب في
قول المصنف وان كذب لزم المشتري ان حطه ورجعه الخ (أو) هو (غش) أى حكمه حكم الغش وعلى هذا فالحكم هنا انه يسقط ما يجب
اسقاطه ورأس المال ما بقى فانت السلعة أم لا ولا ينظر الى قيمتها في الجواب (تأويلان ووجب) على كل بائع بمريحة أو غيرها (تبيين
ما يكره) أى يكرهه المشتري في ذات البيع أو صفته في الجواهر يلزمه الاخبار عن كل ما لو علم المتنازع به لقلت رغبته في الشراء اه فان
تحقيق البائع عدم كراهة المشتري فلا يجب عليه البيان ولو كرهه غيره وشبهه في وجوب البيان فقال (كانت قد) أى الثمن الذى دفعه المشتري
للبائع (و) هو خلاف ما (عقده) أى عقد الشراء به (مطلقاً) عن التقييد بحال مخصوص سواء عقد على ذهب ونقد فضة أو عكسه أو عقد
على عين ونقد عرضاً أو عكسه قال في المدونة من ابتاع سلعة بألف (٥٧) درهم وأعطى فيها مائة دينار أو ما يوزن أو يكال من

عرض أو طعام أو ابتاع
بذلك ثم نقد عيناً أو جنساً
سواء بما يكال أو يوزن من
عرض أو طعام فليبين ذلك
كله في المريحة ويضربان
الربح على ما أحبا بما عقد

لا أبهم كقامت على بكذا أو قامت بشدها وطبها بكذا ولم يفصل وهل هو كذب
أو غش وتأويلان ووجب تبين ما يكره كما نقده وعقده مطلقاً والأجل وان بيع على
النقد وطول زمانه وتجاوز الزائف وهبة اغتيدت وأنها ليست ببلدية أو من التركة
ولادتها وان باع ولدها معها وجد ثمرة أبرت وصوف ثم وإقالة مشتريه الأ بزيادة

(٨ - جواهر الاكليل - ثانياً) عليه أو نقده اذا وصفه (و) وجب بيان (الأجل) للثمن ان اشترطه المشتري أى اشترط
الأجل في الشراء لان له حصه من الثمن بل (وان يبيع على) شرط (النقد) أى تعجيل الثمن ثم تراصيا على تأجيله لأن اللاحق للعقد
كالواقع فيه ولأن الرضا بالأجل بعد البيع دليل على زيادة في الثمن (و) وجب بيان (طول زمانه) أى زمان اقامة البيع عنده لرغبة الناس في
الجديد دون العتيق قال ابن رشد فان باع مريحة أو مساومة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخير المتنازع في القيام ويغرم الأقل من الثمن أو
القيمة في الفوات (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أى المبيع بنقص وزن أو غش أو رداء معدن أو سكة أى رضا البائع به وقوله
اياه سواء كان كل الثمن أو بعضه في المدونة من ابتاع سلعة بدينارهم نقداً ثم أخرج بالثمن أو نقد وحط عنه ما يشبه حطينة البيع أو تجاوز عنه
درهما زائفاً فلا يبيع مريحة حتى يبين ذلك (و) وجب بيان (هبة) بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتبايعين فيجب عليه البيان في
بيع المريحة فان لم يبينها فان كانت قائمة وخط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لزمته قال ذلك سحنون وقال أصبغ لا تزمه حتى يحط
ربحه أيضاً فان فاتت لزمته ان حطه بانفاقها فان لم تمتد لكثرتها فلا يجب بيانها (و) وجب في بيع المريحة وغيره بيان (أنها) أى السلعة غير
البلدية المشتبهة بالبلدية المرغوب فيها أكثر (ليست ببلدية) أى غير مصنوعة ببلد البيع وهذا ليس خاصاً بالمريحة فان لم يبين فهو غش (أو
من التركة) أى يجب بيان أنها من التركة اذا كانت منها لأن النفوس تزهدوا وتنفر من حوائج الميت فان لم يبين فهو غش (و) ان ابتاع
حاملاً وولدت عنده وأراد بيعها وجب بيان (ولادتها) عنده أمة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لانه لا يقتضى
ولادتها عنده (و) ان اشترى شجرة مثمرة بشجرة مؤبرة وجدها أو غناها عليها صوف تام وجزء وأراد بيع كل مريحة وجب عليه بيان (جد
ثمرة أبرت) يوم الشراء (و) بيان جز (صوف تم) يوم الشراء لان لكل منها حصه من الثمن فان لم يبين جد المؤبرة وجز التام فكذب
(و) وجب بيان (إقالة مشتريه) أى المبيع مريحة على الثمن الذى أقال منه بأن اشتراه بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم إقاله فان أراد بيعه
بمريحة على الخمسة عشر وجب بيانها (الا) أن تكون الإقالة (بزيادة) على الثمن المقال منه بأن اشتراه بعشرة ثم باع بخمسة عشر ثم إقاله بفشرين

(أو نقص) عنه بأن أقاله في المثال باثني عشر فلا يجب بيان ما في بيعه من رابحة بعشرين أو اثني عشر لأنه بيع مؤتلف (و) ان اشترى دابة
وركبها ركوباً بمنقصاً ثم أراد بيعها رابحة وجب عليه بيان (الركوب) للنقص للدابة التي أراد بيعها رابحة (و) ان اشترى ثوباً بوليسه لبساً
منقصاً ثم أراد بيعه بمراوحة وجب بيان (اللبس) للنقص للثوب الذي أراد بيعه رابحة فان لم يبين فكذب فيها (و) ان اشترى سلعة في
صفقة واحدة بشمن واحد ثم قسمه عليها وأراد بيع شيء منها رابحة وجب عليه بيان (التوظيف) أي قسمة الثمن عليها ان كانت السلع
الموظف عليها مختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه (متفقاً) في الصفة كشئتين متفقين جنساً وصفة لأنه قد يخطئ في توظيفه ويزيد في ثمن
بعضها لاستحسانه والأمر بخلافه (الا) اذا كان المبيع (من سلم) متفق في الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لأن أحاده غير
مقصود لغيرها بالعدد عليها وإنما قصد ما انصف بالصفة المشترطة ولذا لو استحق السلم فيه كله أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع بمثل ما استحق ومن
اشترى ربوا واستغله ثم أراد بيعه رابحة فلا يجب عليه بيان أخذ (غلط ربح) بفتح الراء وسكون الواو وحدة أي منزل معد للسكنى
به ومثله الأرض والشجر والحيوان قال في المدونة ومن ابتاع حوائط أو حيواناً أو ربوا فاعطاهما وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في
المراوحة لأن الغلة بالضمان ولكن الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع أو ما يختلف الأغراض به وشبهه في
عدم وجوب البيان فقال (كتميل شرائه) سلعة ابتاع بعضها أولاً ثم اشترى باقيها من شريكه فيها ثم أراد بيعها رابحة فلا يجب عليه
بيان ذلك وقيد اللخمي بما اذا لم يزد في شراء الباقي لدفع ضرر الشركة والا وجب بيانه (لا) يذني وجوب بيان تكميل الشراء
(ان ورث) البائع (بعضه) أي المبيع (٥٨) واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه رابحة فيجب عليه أن يبين انه

ورث باقيه (وهل) وجوب
البيان (ان تقدم الارث)
على الشراء لأنه يزيد في
ثمن الباقي ليكمل له ما ورث
بعضه فان تقدم الشراء فلا
يجب البيان (أو) وجوب
البيان ثابت (مطلقاً) عن
التقييد بتقدم الارث
فيجب ولو تقدم الشراء

أَوْ نَقَصَ وَالرُّكُوبَ وَاللَّبْسَ وَالتَّوْظِيفَ وَلَوْ مُتَّفِقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ لَا غَلَّةَ رُبِحَ
كَتَمِيلِ شَرَايِهِ لَا أَنْ وَرِثَ بَعْضُهُ وَهَلْ أَنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ
غَلَطَ يَنْقُصُ وَصَدَّقَ أَوْ أَثْبَتَ رَدَّ أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرَبْحُهُ فَإِنْ فَاتَ خَيْرَ مُشْتَرِيهِ
بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ وَفِيهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلَطِ وَرَبْحِهِ وَإِنْ كَذَبَ
لَزِمَ الْمُشْتَرَى أَنْ حَطَّهُ وَرَبْحُهُ بِخِلَافِ الْغَشِّ وَإِنْ فَاتَتْ فِي الْغَشِّ أَقْلُ الثَّمَنِ
وَالْقِيَمَةِ وَفِي الْكَذْبِ خَيْرٌ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ أَوْ قِيَمَتِهَا مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى الْكَذْبِ
وَرَبْحِهِ وَمُدَّلسُ الرَّابِحَةِ كَغَيْرِهَا

تناول

لأنه يزيد في ثمن البعض لترقبه ارث باقيه في الجواب (تأويلان) في فهم قول المدونة وان ورث

نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع حتى يبين لانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث واذا بين فانما يقع البيع على ما ابتاع (وان
غلط) بائع المراجعة على نفسه فأخبر (بنقص) عن ثمن السلعة (وصدق) أي صدقه المشتري منه في غلظه (أو) لم يصدق و (أثبت) البائع
غلظه بيينة وحلف معها (رد) المشتري السلعة وأخذ منه (أو دفع) المشتري للبائع (ما تبين) انه ثمنها (وربحه) اذا كان المبيع قائماً (فان
فات) المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا بحالة سوق (خير مشتريه) أي المبيع بالمراجعة (بين) دفع الثمن (الصحيح وربحه) للبائع
(و) دفع (قيمه) أي المبيع المقوم ومثل المثلى وتعتبر قيمته (يوم بيعه) لصحة العقد وفي الموطأ يوم قبضه وعليه ابن الحاجب (ما لم تنقص)
قيمه (عن الغلط وربحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط وربحه (وان كذب) البائع في اخباره بالثمن بزيادة بأن قال خمسين وهو
أربعون (لزم) المبيع (المشتري ان حطه) أي أسقط البائع القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه ويخير
بين التمسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) ككتابته على المبيع أكثر من ثمنه وبيعه بالمراجعة على ثمنه فلا يلزم المشتري ويخير بين التمسك
والرد مع القيام (وان فاتت) السلعة بناءً أو نقص أو حواله السوق (ففي الغش) يلزم المشتري (أقل) أمرين (الثمن) الذي بيعت به
(والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح على الأقل (وفي الكذب خير) البائع (بين) أخذ (الصحيح وربحه) أو قيمتها ما لم يزد (على الكذب
وربحه) فان زادت عليه وربحه فيلزم المشتري الكذب وربحه فقط لرضا البائع به (ومدلس) بيع (المراجعة) أي المدلس فيها (ك) المدلس
في بيع (غيرها) أي المراجعة من بيع المساومة والمزايدة والاستئمان في أن المشتري يخبر بين الرذول شيء وعليه والتمسك ولا شيء والله أعلم

(فصل) في بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العربة بخرصها والجائحة (تناول) تناولوا شرعيا لخرجان العرف به (البناء والشجر) أي العقد عليهما بيعا كان أورهنا أو وصية (الأرض) التي بها البناء والشجر (وتناولتهما) أي تناول العقد على الأرض البناء والشجر الذي بها إذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه (لا) تناول الأرض (الزرع) الذي بها (و) أمانتناول (البذر) المغيث فيها فالأولى تقديمه على قوله لا الزرع (و) لا تناول شيئا (مدفونا) فيها قال الخطاب هذا هو العلوم من مذهب ابن القاسم أنه لاحق للمبتاع فيما وجد تحت الأرض من برأ وجب أو رخام أو حجارة قال في البيان وهو للبائع أن ادعاه وأشبه أن يكون له ميراث أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة (كلو جهل) رب المدفون فلا يتناوله الأرض ويكون سبيله سبيل اللقطة في أن محله بيت المال (ولا) يتناول (الشجر) أي العقد عليه (ثمر المؤبر) كله (أو أكثره) وتأبير النخل تعليق طلع الذكر على ثمر الأنثى ثلاثا يسقط ويسمى لقاحا أيضا (الابشرط) من المبتاع تناول المؤبر وشبه في عدم الدخول الابشرط فقال (ك) ثمر غير النخل (المنقذ) أي البارز عن موضعه فلا يتناوله العقد على أصله الا بشرط من المبتاع (و) (ك) مال العبد) السكامل الرق للمالك واحد فلا يتناوله العقد على العبد الا بشرط من مبتاعه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد ويبقى بيده حتى ينزعه للمشتري (و) (ك) خلفه) أي ما يخلف بعد جز (الفصيل) بالقاف وإهمال الصاد أي الذي يقصل ويحجز من الزرع فلا يتناول العقد عليه خلقته فليس لمشتريه الا الجزء الأولى التي وقع العقد عليها الا بشرط من مشتريه بشرط كونها مأمونة بأن كانت بأرض سقى بغير مطر واشترط جميعها (و) أن أبر النصف) أو ما يقرب منه من الثمرة ولم يؤثر نصفها الآخر (فلكل حكمه) فالمتأثر بالبائع مالم يشترطه المبتاع وغيره للمبتاع (ولسكليهما) أي لكل من المتبايعين إذا كان الأصل لأحدهما والثمر للآخر أو بينهما (السقى) إلى وقت جذ الثمرة عادة (مالم يضر) (٥٩) سقى أصل المشتري (ب) ثمرة

(الآخر) أي البائع (و) تناولت (الدار) أي العقد عليها الشيء (الثابت) فيها بالفعل حين العقد عليها لا غيره وإن كان شأنه الثبوت (كتاب) مركب في محله (ورف) كذلك لا ما ينقل كخشب وحجر وأزيار وحيوان (و) تناولت

(فصل) تناول البناء والشجر الأرض وتناولتهما لا الزرع والبذر ومدفونا كلو جهل ولا الشجر الثمر المؤبر أو أكثره الا بشرط كالمعتقيد ومال العبد وخلفه الفصيل وأن أبر النصف فليكل حكمه ولكليهما السقى مالم يضر بالآخر والدار الثابت كباب ورف ورحى مبنية بفوقانيها وسلمما سمر وفي غيره قولان والعبد ثياب مهنتيه وهل يوفى بشرط عدمها وهو الأظهر أولا كمشترط زكاة مالم يطم وأن لا عهدة ولا مواضعة

الدار (رحى) أي آلة الطحن التي تدور باليد (مبنية) سفلاها (بفوقانيها) التي تدور وتطحن (و) تناولت الدار (سما سمر وفي) تناول سلم (غيره) أي المسمر وعدمه (قولان) علمها إذا كان السلم لا بد منه لرقى غرقها نقله ابن عرفة عن التيطى (و) تناول (العبد) أي الرقيق ذكر أو كان أو أنثى (ثياب مهنته) أي ثياب الخدمة سواء كانت عليه أم لا وأما ثياب الزينة فلا تدخل الابشرط أو عرف (و) أن شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (هل يوفى بشرط عدمها وهو الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذي يوجب القياس والنظر في الذي باع الجارية على أن ينزع ما عليها من الثياب ويبيعها عريانة أن يكون بيعه جائزا بشرطه لازما لأنه شرط جائز لا يؤول إلى غرر ولا خطر فيمن ولا مضمون ولا يجر إلى ربا ولا حرام فوجب أن يجوز ويلزم لقول رسول الله ﷺ المسلمون عند شروطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم أن الرجل إذا اشترط أن يبيع جارية عريانة فله ذلك وبه مضت الفتوى بالاندلس اه (أولا) يوفى بشرط عدمها وحينئذ فيبطل الشرط ويصح البيع (ك) شرط مشتر ثمر قبل طيبه (مشرط زكاة ما) أي ثمر (لم يطم) حين شرائه مع اشتراط زكاته على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط لأنه غرر إذا لم يعلم مقدار ما يركب به وتجب زكاته على مشتريه لحدوث سبب وجوبها وهو الطيب وهي في ملكه هكذا نقله في التوضيح عن التيطى واعترض بان الحكم في هذه فساد البيع كإبدل عليه كلام العتبية والنوادر وابن يونس وأبي الحسن وسند وصرح به ابن رشد قال الخطاب ولم أر من صرح بصحة البيع وبطلان الشرط الا بالنصف في التوضيح (و) كشرط بائع (أن لا عهدة) ثلاث أو سنة في بيع رقيق وهي معتادة أو محكوم بها من السلطان فيلغى شرطه ويصح بيعه والذي اختاره اللخمي التوفية بالشرط ولا عهدة عليه اه وأما عهدة الاسلام وهي ضمان البيع من الاستحقاق فلا ينفع اشتراط عدمها سواء كان المبيع رقيقا أو غيره (و) كشرط أن (لا مواضعة) في بيع أمة راتمة أو وخن أقر بائعها بعدم استبرائها من وطئه قبل بيعها فيبطل الشرط لحق

الله تعالى و يصح البيع و يجب مواضعها (أو) شرط أن (لا جاحضة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طيها فيلغى الشرط و يصح البيع ظاهره ولو فيها العادة فيه أنه يحتاج وهذا قول الامام علي رضي الله تعالى عنه في كتاب ابن المواز وسباع ابن القاسم وعليه اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات ونقل اللخمي وأبو الحسن فساد البيع لزادة الغرر (أو) شرط البائع شيئا بضمن مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) أي المشتري (بالثمن) المؤجل (لكذا) أي عند استهلاك شعبان مثلا (فلا بيع) مستمر بين المتبايعين فيلغى الشرط و يصح البيع و يكون الثمن مؤجلا الى الاجل الذي سمي به وان مضى ولم يأت المشتري بالثمن فلا يرتفع البيع وليس للبائع المطالبة بالمشتري ثمنه (أو) شرط (ما) أي شرطا (لا غرض فيه) للمشتري (ولا مالية) أي لا تزيد قيمة البيع بوجوده ولا تنقص بعدمه ككون الرقيق نصرانيا أو أميا فيوجد ميسما أو كاتب فيلغى الشرط و يصح البيع (وصح) أي عدم التوفية بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثاني المشار اليه بقوله أولا وقرانه الراجح في جواب هل يوفي أولا (تردد) فهو راجع لما قبل الكاف (وصح بيع عمر) سواء كان النخل أو غيره (ونحوه) أي الثمر كقمح وشعير وفول وخس وكرات (بدا) أي ظهر (صلاحه) جزافا (ان لم يستمر) الثمر نأكله ولا يورقه كبلح وعنب فان استترفها كحطه مجردة عن سلبها وجوز ولوز مجرد عن قشره جزافا فلا يجوز الباعى لا خلاف أنه لا يجوز أن يفرد في البيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبلة اذا ليس ولا ينفعه الماء فجائز وكذا الجوز والباقلان فعمل منه أنه يمنع شراء الجوز ونحوه مجردا عن قشره ولو بعد قطعه جزافا ويجوز شراؤه مع قشره ولو باقيا في شجرة اذا بدو صلاحه وتقدم ان ماله صوان يكفي رؤية صوانه (و) صح بيع عمر ونحوه (قبله) أي قبل بدو صلاحه وذلك في ثلاث صور أحدها بيعه (مع أصله) وأصل الثمر الشجر وأصل الزرع الأرض فيصح (٦٠) بيع الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره و بيع الزرع قبله مع أرضه فانيتها أشار إليها بقوله (أو) بيع أصله من شجر وأرض أولا (الحق) بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (به) أي بالأصل نالتها أشار إليها بقوله (أو) بيع الثمر أو الزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبل بدو صلاحه (على) شرط (قطعه) أي المذكور

أَوْ لَا جَاحِظَةٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّمَنِ لِكَذَا فَلَا يَبِيعُ أَوْ مَا لَغَرَضٌ فِيهِ وَلَا مَالِيَّةٌ وَصَحَّ تَرَدُّدُ وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوُهُ بَدَأَ صَلَاحُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَمْتِرْ وَقَبْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ أَوْ عَلَى قِطْعِهِ إِنْ نَفَعَ وَاضْطَرَّ لَهُ وَلَمْ يُتِمَّ لَهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ وَبُدُوهُ فِي بَعْضِ حَائِظٍ كَافٍ فِي جَنْسِهِ إِنْ لَمْ تَبْكَرْ لَا بَطْنَ ثَانٍ بِأَوَّلٍ وَهُوَ الزَّهْوُ وَظُهُورُ الْحَلَاوَةِ وَالتَّهْيِئَةُ لِلتَّضْيِجِ وَفِي ذِي النُّورِ بَانْفِتَاحِهِ وَبِقَوْلٍ بِاطْعَامِهَا وَهَلْ هُوَ فِي الْبَطْنِ الْإِصْفَرَارُ أَوْ التَّهْيِئَةُ لِلتَّبْطِخِ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرِي بَطُونٌ

من الثمر ونحوه في الحال أو قرر بمانه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طور آخر فيجوز (ان نفع) المذكور

من الثمر ونحوه كالخضرم فان لم ينفع به فلا يصح بيعه لأنه فساد واضاعة مال (و) ان (اضطر له) أي المذكور من الثمر ونحوه من المتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يتألا) أي لم يكثر وقوعه والدخول (عليه) من أهل بلدها (لا) يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق بأصله (على) شرط (التبقيّة) له على أصله حتى يتم طيبه (أو) على وجه (الاطلاق) عن التقييد بقطعه أو تبقيته فلا يصح (و) بدوه (أي) الصلاح (في بعض) ثمر (حائظ) ولو في ثمر شجرة واحدة (كاف في) صحة بيع (جنسه) كنخل أو تين أو عنب ومفهوم في جنسه ان بدو صلاح البعض لا يكفي في غير جنسه فلا يصح بيع بلح بدو صلاح عنب مثلا وأجازة ابن رشد ان كان مالم يطب تابعاً لما طاب (ان لم تبكر) أي تسبق الشجرة التي بدو صلاح بعض ثمرها غير هاز من طويل لا يتلاحق فيه طيب ثمر غيرها فان بكرت فلا يكفي بدو صلاح ثمرها في صحة بيع ثمر غيرها من جنسه (لا) يباع (بطن ثان) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) بدو صلاح بطن (أول) ومعناه ان من باع بطنا بدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثان بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو صلاح البطن الاول (وهو) أي بدو الصلاح في ثمر النخل (الزهو) أي احمراره أو اصفراره (وظهور الحلاوة) في ثمر غير النخل (والتهيؤ) أي الاستعداد والقابلية (للتضج) أي الطيب والاستواء بان يبلغ حدا اذا قطع فيه ووضع في التبن أو النخالة يطيب كالنوز فانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك (و) بدوه (في ذي النور) بفتح النون وسكون الواو كالورد والياسمين (بانفتاحه) أي انفتاح اكمامه البناني الصواب اسقاط ذي من قوله وفي ذي النور (و) بدو الصلاح (في البقول باطعامها) أي الانتفاع به في الحال (وهل هو) أي بدو الصلاح (في البطيخ الاصفرار) بالفعل (أو التهيؤ للتبطخ) بقرينه من الاصفرار في الجواب (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لا يصح (وللمشتري بطون)

ما يختلف ولا يتميز بعضه من بعض (كياسمين) أى يقضى له بهاء لشرطها (ومقشاة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز كجيار وعجور وفرع (ولا يجوز) شراء بطون كياسمين ومقشاة مؤجلة (بكشهر) لاختلاف حملها بالقالة فيه والكثرة فقيه غرر (ووجب ضرب) أى تقدير (الأجل) فى بيع ثمر لا يتميز بطونه ولا ينتهى (ان استمر) أى دام اختلافه مادامت شجرته (كالوز) فى بعض البلاد وكضرب الأجل تعيين بطون (ومضى بيع حب) مع قشه قائما بأرضه جزافا ثم رته فى رأسه كتمح (افرك) أى صار فريكاو بيع (قبل يسه) وان لم يجز ابتداء وعصى (يقبضه) أى حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم يقبضه فسحبه قبله (ورخص) أى أبيع (ل) شخص (معر) بضم الميم وسكون العين أى واهب ثمرة (أو) شخص (قائم مقامه) أى المعرى هذا اذا قام مقامه بارت الاصول بل (وان) قام مقامه (باستراء الثمرة فقط) دون أصلها فلا يجوز شراءها بخرصها الغير معرى او من قام مقامه ونائب فاعل رخص (استراء ثمرة) معراة من المعرى له بفتح الراء او من قام مقامه بارت أو شراء ونعت ثمرة بجملة (تنبس) ان تركت على أصلها وان كانت حين شرائها رطبة (كلوز) وجوز وبلح وغنب وتين بغير مهر (لا) ان كانت لا تنبس (كلوز) ورماني وخوخ ونفاح وكغنب وبلح وتين مصر وأشار لشروط الرخصة فقال (ان) كان المعرى حين هبة الثمرة (لفظا) (العريه) بأن قال أعرتك هذه الثمرة مثلافان قال وهبتك مثلافلا يجوز قصرا للرخصة على موردها (و) ان كان (بدا) أى ظهر (صلاحها) أى الثمرة حال شرائها لاجال اعراؤها (و) ان (كان) شرائها (بخرصها) أى قدرها بالسكيل جزرا وتخمينالا بأز يدمنه ولا بأقص منه (و) ان كان شرائها (ب) (نوعها) أى صنف الثمرة ظاهره ولو أوجد أو أدنى وخالف فى هذا لا يخفى وان كان الحرص (يوفى) بضم التحتية أى يدفعه المشتري للبائع (عند الجذاذ) (٦١) أى قطع الثمرة المعتاد للناس لاعلى شرط تمجيده فيفسد

كياسمين ومقشاة ولا يجوز بكشهر ووجب ضرب الأجل ان استمر كالوز ومضى
بيع حب أفرك قبل ينس يقبضه ورخص لمعر أو قائم مقامه وان باشتراء الثمرة
فقط اشتراء ثمرة تنبس كلوز لا كلوز ان لفظ بالعريه وبداصلها وكان بخرصها
ونوعها يوفى عند الجذاذ وفى الذمة وخمسة أوسق فأقل ولا يجوز أخذ زائد عليه
معه يمين على الأصح إلا لمن أعرى عرايا فى حوط فمين كل خمسة ان كان
بالفاظ لا يلفظ على الأرجح لدفع الضرر أو للمعروف فيشتري بعضها ككل
الحائط ويبيعه الأصل وجاز لك شراء أصل فى حائطك بخرصه ان قصدت المعروف
فقط وبطلت ان مات

وان لم يجعل بالفعل (و) ان
كان الحرص (فى الذمة) أى
ذمة المشتري لافى ثمر حائط
معين (و) ان كان المشتري
من العريه (خمسة أوسق
فأقل) منها وان كانت
العريه أكثر منها فلا يضر
فى المدونة لمن أعرى خمسة
أوسق شرائها أو بعضها

بالحرص فان أعرى أكثر من خمسة فله شراء خمسة أوسق منها (ولا يجوز) للمعرى أو من قام مقامه (أخذ) أى شراء قدر (زائد) عما
أعراه (عليه) أى القدر المرخص فيه وهو خمسة أوسق وأقل (معه) أى القدر المرخص فيه (يعين) أو عرض (على الأصح) الخروج
الرخصة عن موردها (المن أعرى) أى وهب بلفظ العريه (عرايا) أى ثمارا لواحد (فى حوائط فن كل) من العرايا (خمسة) أوسق فله شراء
كل عريه بخرصها ومحل جواز شراء خمسة من كل (ان كان) الاعراء للعرايا (بالفاظ) أى عقود باوقات (لا) ان كان (بلفظ) أى
عقد واحد فلا يجوز أخذ زائد على خمسة أوسق (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لنقله ترجيح ابن الكاتب وإقراره فصحت
بنسبة الترجيح له واندفع اعتراض ابن غازى بأنه لا بن الكاتب لا لابن يونس ومحل جواز شراء العريه بخرصها اذا كان (لدفع
الضرر) عن المعرى بالكسر الحاصل له بدخول المعرى بالفتح حائطه وتطلعه على ما لا يجب اطلاعه عليه (أو) كان الشراء (المعروف) أى
الرفق بالمعرى بالفتح بكفايته حراستها ومؤونتها وفرع على جوازه للمعروف أو لدفع الضرر فقال (فيشتري بعضها) كنصفها بخرصه
بالشروط المتقدمة لدفع ضرره به أول كفاية مؤنته وشبهه فى الجواز فقال (ك) شرائه ثمر (كل الحائط) اذا كان خمسة أوسق مع
باقى الشروط لدفع الضرر أو للمعروف (و) كشراء المعرى بالكسر عريته بخرصها بعد (بيعه الأصل) أى الشجر الذى عليه الثمرة
المعراة قال عبد الحق يجوز له شراء العريه وان باع أصل حائطه على قول ابن القاسم لانه يجوز شرائها للرفق ولدفع الضرر (وجاز لك)
يارب الحائط (شراء) ثمر (أصل) لتبذك (فى حائطك بخرصه) أى قدره ثمر بالحزر (ان قصدت) يارب الحائط بشراء ثمر الأصل
(المعروف) بمالك الأصل (فقط) أى لان قصدت دفع الضرر فلا يجوز (وبطلت) العريه (ان مات) معريها بالكسر أو

أحاط بماله دين أو مرض أو مرضاً أو جنونا متصلاً بموته (قبل الحوز) للعريّة من معراها بالفتح لأنها عطية وكل عطية شرطها الحوز قبل حصول مانع لمعطيا (وهل هو) أي الحوز المشترك في صحة العريّة قبل المانع (حوز الأصول) أي الأشجار سواء كانت مثمرة أو لا أي تخليّة المعري بالسكسر بينها وبين المعري بالفتح (أو) هو حوز الأصول و (أن يطلع ثمرها) أي الأصول في الجواب (تأويلان) قال الخطّاب اختلاف الشيوخ في تأويل المدونة فمنهم من تأولها على أن الحوز فيها حوز الأصول وإن لم تطلع الثمرة وإلى هذا ذهب أبو عمران ومنهم من تأولها على أن الحوز مجموع شئين حوز الأصول وإن لم يطلع الثمر فلو حاز الأصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت العريّة ولو طلعت الثمرة ولم يحز الأصول ومات المعري بطلت وهذا مذهب المدونة عند ابن القطان وفضل وجماعة (وزكاتها) أي العريّة إن كانت خمسة أوسق فأكثر (وسقيها) حتى تنتهي (على المعري) بالسكسر من ماله لأنها (و) إن نقصت عن خمسة أوسق (كملت) من ثمر المعري بالسكسر لأن الزكاة لا تجب إلا في خمسة أوسق فأكثر (بخلاف الواهب) لثمرته قبل طيها فلا زكاة ولا يسقى عليه فهما على اللو هو بله إن كانت خمسة أوسق فأكثر فإن وهبها بعد طيها فزكاتها على واهبها ولو جوبها عليه قبل هبتها (وتوضع) أي تسقط عن المشتري من الثمن حصّة ما أصابته (جائحة الثمار) إذا بلغت الثلث كما يأتي ومثل للثمار فقال (كالوز والمقاني) جمع مقناة إن بيعت على التبقية إلى انتهاء طيها بل (وإن بيعت) الثمار (على) شرط (الجذ) أي القطع وأجيحت في مدة جذها المعتادة أو بعدها ولم يتمكن من جذها فيها المانع أو شرط أن يجذها شيئاً فشيئاً في مدة معينة وأجيحت فيها هذا إذا كانت الثمار المشتراة من غير عريته بل (وإن) كانت (من عريته) أي المشتري التي اشتراها بخرصها ثم أجيحت فتوضع عن المعري بالسكسر لأنها مبيعة فلها حكم المبيع ولا تخرجها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال أشهب لا قيام له بها لأن العريّة معروفة (لا) توضع جائحة ثمرة مأخوذة في (مهر) ثم أجيحت فلا قيام للزوجة (٦٢) بها عند ابن عبد القاسم لبناء النكاح على المكارمة مع أنه ليس ببيعاً حقيقة وقال

ابن الماجشون توضع جائحته ابن رشد وهو المشهور ووجه ابن يونس واستحسنه ابن عبد السلام فكان ينبغي للمصنف أن يعتمد ترجيح هؤلاء الأشياخ وإن يشير إلى هذا القول بأن يقول على

قَبْلَ الْحَوْزِ وَهَلْ هُوَ حَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا وَسَقْيُهَا عَلَى الْمَعْرِى وَكَمَلَتْ بِخِلَافِ الْوَاهِبِ وَتُوضَعُ جَائِحَةُ الثَّمَارِ كَالْوَزِّ وَالْمَقَانِي وَإِنْ بِيَعَتْ عَلَى الْجَذِّ وَإِنْ مِنْ عَرِيَّتِهِ لَا مَهْرَ إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمِكْيَلَةِ وَلَوْ كَصَيْحَانِيَّةٍ وَبَرْنِيَّةٍ وَبَقِيَّتْ لِيَنْتَهِيَ طَيُّهَا وَأُفِرَّتْ أَوْ أَلْحِقَ أَصْلُهَا لَاعَكْسَهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ فِي زَمَنِهِ لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعَجَلُ عَلَى الْأَصْحِ فِي الْمَرْهِيَةِ التَّائِبَةِ لِلدَّارِ

تأويلان

الأرجح والأظهر والأحسن قال ذلك الخطّاب اه وقال ابن رشد أيضاً قول ابن الماجشون

هو القياس على أن الصداق ممن للبضع وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه أشبه شيء بالبائع النكاح فوجب الرجوع بالجائحة فيه وشرط وضع جائحة الثمار (إن بلغت) الثمرة الجائحة (ثلث) الثمرة المبيعة (المكيلة) في الكيل وثلث الموزونة في الوزن وثلث المعدودة في العدد إن كانت الثمرة صنفاً واحداً بل (ولو) كانت الثمرة الجائحة أحد صنفين مبيعين معاً (كصيحاني) صنف من الثمر (و برني) صنف آخر منه وأجيح أحدهما وهو ثلث مجموعهما فتوضع جائحته ولا ينظر لثلث كيل المجاح وحده (و) عطف على بلغت فقال (و) (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة أي تركت الثمرة على أصلها (لينتهي طيها) وعطف على بلغت فقال (و) (أن) (أفردت) الثمار بالشراء دون أصلها (أو) اشترت وحدها بعد بدو صلاحها ثم (ألحق) أي اشترى (أصلها) أما لو اشتراها وحدها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى أصلها فله أبقاؤها ولا جائحة (لا) توضع الجائحة في (عكسه) أي الفرع السابق وهو شراء أصلها وحده ثم شراؤها (أو) شراؤها (معه) أي أصلها في عقد واحد (ونظر) أي نسب قيمة (ما أصيب) بالجائحة (من البطون) إلى مجموع قيمته وقيمة (ما بقي) سلباً من الجائحة وتعتبر قيمة كل من المصاب والسالم (في زمنه) هذا ضعيف والذي تجب الفتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم إصابة الجائحة و (لا) تعتبر قيمة كل منهما (يوم البيع) وإنما تعتبر يوم إصابة الجائحة (ولا يستعجل) بتقويم السالم (على الأصح) بل يؤخر تقويمه حتى تنتهي البطون ليتحقق مقدار كل بطن ثم تعتبر قيمة كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة المجاح لمجموعها وبمثل تلك النسبة يحيط من الثمن قلت أو كثرت (و) (إن) أكثرى داراً بها نخل أو غيره مثمرة ثمرة مزهية وشرطها المسكرى وأجيحت الثمرة (فهي) وضع الجائحة في الثمرة (المزهية) من النخل أو ظهور حلاوتها من غيره (التابعة) قيمتها (لذ) كراء (الدار) مثلاً أو الفندق أو الأرض التي بها النخل أو الشجر وأكثر يت بشرط الثمرة للمسكرى بأن كانت قيمتها ثلث مجموعها مع الكراء نظراً

لكونها ثمرة مبتاعة وعدمه نظر التبعية والوضع إنما هو في ثمرة مقصودة بالبيع (تأويلان) وكيفية التقويم على التأويل بأنها توضع عن المشتري أن تقوم الثمرة وحدها والسكنى وحدها بدون ثمرة وتجمع القيمتان وتنسب قيمة الثمرة لاجموعهما ويحط عن المشتري مثل نسبتها من الكراء (وهل هي) أي الجائحة (ما) أي شيء متلف للثمرة (لايستطاع دفعه) عنها (كسماوي) نسبة للسماء لكونه من رافعها بلا عمد لا دخل لخلق فيه كبرد ورر وجرد ونلج ومطر (وجيش) وسلطان جأر وليس منها السارق وعليه الأكثر (أو) هي ما لا يستطاع دفعه (وسارق) لم يعرف وهذا لابن القاسم (خلاف) وقيد القابسي كون السارق مجهولا فإن عرف اتبعه المبتاع بعوض ماسرق وإن كان معذوما ولا يوضع عنه شيء من الثمن (وتعيينها) أي نقص قدر الثمرة بما لا يستطاع دفعه (كذلك) قال في التوضيح فإن لم تهلك الثمرة وتعييت بغبار أصابها أو ربح أسقطها قبل تنهاى طيبها فنقص ثمنها ففي البيان المشهور انه جائحة فينظر الى ما نقص هل بلغ الثلث فيوضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وإنما هو عيب فيخير المبتاع بين التمسك بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قلت) عنه لان سقيها على بائعها فأشبهت ما فيه حق توفية وشبه في وضعها وان قلت فقال (ك) جائحة (البقول) كخس وكزبرة وسلق قال ابن عبد البر ما لم يكن نافعها لا بال له (والزعفران والريحان والقرط) بفتح القاف أي العشب الذي تأكله الدواب قال عياض وأراه ليس يربى وإنما بضم القاف فجلى يجعل في ثقب الأذن للزينة (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة كل ما ترعاه الدواب (وورق التوت) الذي يعلف به دود الحرير (ومغيب الاصل كالجزر) ولا فرق في هذه بين كون جائحتها من العطش أو غيره فلو قال (٦٣) ومطلقا في البقول لأفاد هذا (ولزم المشتري باقيا) أي يلزم المشتري باقي الثمار السالم من الجائحة بحصته من الثمن ان كثير بل (وان قل) الباقي اتفاقا فالمبالغة لدفع ثمنه ان الباقي اذ قل لا يلزم المشتري (وان اشترى) شخص (أجناسا) من الثمار كمنخل وعنب وتين في صفقة واحدة

تَأْوِيلَانِ وَهَلْ هِيَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَسَمَاوِيٍّ وَجَيْشٍ أَوْ سَارِقٍ خِلَافَ
وَتَعْيِينِهَا كَذَلِكَ وَتُوضَعُ مِنَ الْعَطَشِ إِنْ قَلَّتْ كَالْبَقُولِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ
وَالْقُرْطِ وَالْقَضْبِ وَوَرَقِ التُّوتِ وَمُغِيبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بِاقِيهَا
وَإِنْ قُلْتُ وَإِنْ اشْتَرَى أَجْنَاسًا فَأَجِيعَ بَعْضُهَا وَضَعْتُ إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ ثُلُثَ الْجَمِيعِ
وَأَجِيعَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتَيْهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ كَالْقَضْبِ الْحُلُوِّ وَيَابِسِ
الْحَبِّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَسَاقَاةِ بَيْنَ سَقَى الْجَمِيعِ أَوْ تَرَكَهُ إِنْ أَجِيعَ الثُّلُثُ
فَأَكْثَرُ وَمُسْتَثْنٍ كَيْلُ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ مُنْجَاةٌ بِمَا يُوضَعُ يُضَعُّ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ

(فأجيع بعضها) جنسها كلها أو بعضها أو أكثر كذلك (وضعت) الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته) أي الجنس المجاح (ثلث) مجموع قيم (الجميع) الذي أجيع والذي سلم (و) ان (أجيع منه) أي الجنس المجاح (ثلث مكيلته) أي المجاح (وان تناهت الثمرة) في طيبها للمبيعة بعد بدو صلاحها على الحد ثم أجيجت (فلا جائحة) توضع عن المشتري وأما لو اشترىها بعد بدو صلاحها على أنها تؤخذ شيئا فشيئا فأجيجت فتوضع جائحتها على مذهب المدونة وقد تقدم وشبه في عدم وضع الجائحة فقال (كالقضب الحلو) فلا جائحة فيه على المشهور لانه إنما يباع بعد طيبه بظهور حلاوته وان لم تتكامل (ويابس الحب) البيع بعد يبسه أو قبله على قطعه وبقي الى يبسه فأصابته جائحة فلا توضع (و) ان ساقى رب حائط عاملا ببعض عمره فأجيع (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مشددة (العامل في المساقاة) أي العقد على خدمة الشجر ببعض ثمرته اذا أصابت الثمرة جائحة (بين سقى الجميع) أي ما أجيع وما لم يجع بالجزء المساقى عليه (أو تركه) أي فسح عقد المساقاة عن نفسه (ان أجيع الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلثين وكان المجاح مشاعا فان كان مغينا لزمه سقى ما عداه فان بلغ المجاح الثلثين خبر العامل سواء كان المجاح شائعاً أو معيناً (و) شخص بائع ثمرة بعد بدو صلاحها (مستثنى) بكسر النون (ككيل معلوم) كثمرة أوسق (من الثمرة) المبيعة على أصولها بخمسة عشر درهما مثلاً (تحتاجها) أي القدر الذي يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) بفتح التحتية البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أي الثمر (بقدره) أي المجاح منه فمن اشترى ثمرا بعد بدو صلاحه واستثنى البائع منه أراد ب أو أوسق معلومة الثلث فأقل كالأستثنى عشرة أراد ب أو أوسق من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فان كانت أقل من ثلث الثمرة المبيعة فانه لا يحط عن المشتري شيء من الثمن ويأخذ البائع جميع مكيلته من السالم وان كانت الجائحة الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فان نقصت الثمرة الثلث وضع

عن المشتري ثلث الثمن وان نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وعلى هذا يوضع من المسكيلة بحسب الحاجة بناء على ان المستثنى منزل منزلة المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿فصل﴾ في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (ان اختلف (الشخصان (المتبايعان في جنس الثمن) بأن قال أحدهما عين والآخر عرض (أو) اختلفا في (نوعه) بأن قال أحدهما ذهب والآخر ورق ولا يثبت لأحدهما (حلقا) أي المتبايعان كل على نفى دعوى الآخر وتحقيق دعوى نفسه مقدما للنفي على الإثبات (وقسخ) البيع ونكولهما كحلفهما فيرد المشتري للبائع السلعة ان لم تفت (ورد) أي يرد المشتري للبائع (مع الفوات) للسلعة (قيمها) أي السلعة معتبرة (يوم بيعها) أي السلعة لصحته قال الاجهوزي لو قال عوضها بديل قيمتها لكان أحسن لشموله مثل المثل (و) ان اختلفا (في قدره) أي الثمن بأن قال البائع عشرة والمشتري ثمانية حلقا وقسخ مالم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق ان ادعى ما يشبه من الثمن وشبه المثلون بالثمن في أنهما ان اختلفا في جنسه أو نوعه أو قدره حلقا وقسخ مالم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق ان ادعى ما يشبه فقال (ك) اختلافهما في جنس أو نوع أو قدر (مشمونه) أي الثمن بأن قال أحدهما شاة والآخر بقرة أو قال أحدهما شاة ضأن والآخر شاة معز أو قال أحدهما شاة والآخر شاتان قال البناني مثل اختلافهما في الجنس اختلافهما في صفة العقد ففي المدونة ومن باع حائطه وقال اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال المتابع ما اشترطت الا هذه النخلات بعينها بخلافه ونفا سخاومثله في الشامل اه (أو) اختلفا في (قدر أجل) الثمن بأن قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تفت السلعة تحالفا ونفا سخا فان قاتت فالقول للمشتري ان أشبه وكذا ان اختلفا في أصل الأجل بأن قال البائع حالا والمبتاع الى أجل قال ذلك في المدونة ولم يتكلم عليه المصنف (أو) اختلفا في وقوع البيع بشرط (رهن) لشيء في الثمن المؤجل وعدمه وقوله الآتي في الرهن والقول لنا في الرهنية محله في تنازعهما في سلعة معينة هل هي رهن أو وديعة ولم يتعرض مدعي (٦٤) الرهنية لكون عقد البيع أو القرض أو غيرها اشترط فيه رهنتها أم لا

فالموضوع مختلف (أو)

﴿فصل﴾ ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلقا وقسخ ورد مع الفوات قيمتها يوم بيعها وفي قدره كشمونه أو قدر أجل أو رهن أو حميل حلقا وقسخ ان حكم به ظاهرا وباطنا كتنا كملهما وصدق مشتر ادعى الأشبه وحلف ان فات ومنه تجاهل الثمن وان وارث وبدأ البائع وحلف

تنازعهما في وقوع البيع بشرط (حميل) بالثمن المؤجل بأن قال البائع عندك كذا لأجل كذا بشرط حميل وقال المتابع

لا بشرطه وأفاد حكم اختلافهما في قدر الثمن أو في الثمن أو في قدر الأجل أو الرهن أو الحميل فقال (حلقا) أي المتبايعان على كل من الفروع الخمسة (وقسخ) البيع ولم يذكر هذه الفروع مع مسائل الاختلاف في الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة حلقا وقسخ لمعوم ذلك في الأولين مع بقاء المبيع وفواته من غير نظر لدعوى شبه وفي هذه الخمس حلفهما والفسخ مع بقاءه فقط وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذي ادعاه من يعمل بشبهه على ما يأتي وقوله (ان حكمه) أي الفسخ قيد في الفسخين جميعا فهو راجع للبيع عند ابن القمام وقال سعدون وابن عبد الحكم يفسخ نفس التحالف كاللعان وسند الأول ان اللعان تعبد لتعلق النكاح وتوابعه بالعبادات والبيع من المعاملات التي لا ينقطع النزاع فيها الا بالحكم فيفسخ البيع فسحا (ظاهرا) بين الناس (وباطنا) بين العبدور به تبارك وتعالى ولو في حق المظالم على المعتمد وقال سديد يفسخ في حق المظالم ظاهرا فقط ولو وجد يئنه أو أقر له خصمه بعد الفسخ فله القيام به وثمره الخلاف اذا كان المبيع أمه والبائع ظالم فلا يحل له وطو هاعلى كون الفسخ ظاهرا فقط ويحل على المشهور ولا يحل للبتاع وطو هاعلى اذا ظفر بها أو مكنته وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم إنما نابشر مثلكم وانكم تحتصمون الى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإمما أقطع له قطعة من نار وشبهه في الفسخ ان حكم به فقال (كتنا كملهما) أي المتبايعين عن البمين في المسائل السبع فيفسخ البيع ظاهرا وباطنا ان حكم به (وصدق مشتر) فقط في الفروع الخمسة ان (ادعى الأشبه) أي المعتاد فيها أشبه البائع أيضا أم لا (و) ان (حلف) المشتري على نفى دعوى البائع وتحقيق دعواه فيها وحل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله يئنه بحواله سوق فأعلى (ومنه) أي الفوات الذي تضمنه فات (تجاهل) أي دعوى البائع والمتابع جعل قدر (الثمن) الذي وقع البيع به فائدة كون تجاهل الثمن فواتا بيد المشتري باليمين (وان من وارث وبدأ البائع) باليمين في صورة تحالفهما هذا هو المشهور اذ الأصل استصحاب ملكه والمشتري ادعى خروجه عنه (وحلف) أي يحلف من توجهت عليه يمين من

التباعد (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النفي على الإثبات فيقول في تنازعهما في قدر الثمن ما يعتبها ثانياً ولقد يعتبها عشرة ولا يكفي اقتصاره على النفي لاحتمال أنه باعها بتسعة مثلاً فيقول المشتري ما باعتها بعشرة ولقد ابتعتها ثانياً ولا يقتصر على النفي للعلة المتقدمة وهي احتمال أنه ابتاعها بتسعة مثلاً (وان) اتفاقاً على التأجيل بشهر مثلاً (اختلفا في انتهاء الأجل) لاختلافهما في مبدئه بأن قال البائع أول الشهر وقال المشتري منتصفه ولا بينة لأحدهما وفات السلعة (فالقول) المحكوم به (للمسكر التقضي) أي انقضاء الأجل مشترياً كان أو بائعاً يمينه أن أشبهه سواء أشبه الآخر أم لا لأن الأصل عدم انقضائه فان لم تفت السلعة حلفاً وفسخ فان أقاما يمينتين متعارضتين عمل بينة البائع لتقدمها تاريخاً (و) ان اختلفا (في قبض الثمن) بأن ادعاه المشتري وأنكره البائع (أو) في قبض (السلعة) بأن ادعاه البائع وأنكره المشتري ولا بينة لمدعى القبض (فالأصل بقاءها) أي الثمن عند المشتري والسلعة عند بائعها (الا لعرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المفارقة بالقول لمن وافقه يمينه لأنه كشاهد (كلهم أو يقل بان) أي انفصل المشتري (به) عن البائع ان قل بل (ولو كثر) فيصدق المشتري لموافقة دعواه العرف حين انفصاله به (والا) أي وان لم يبين به سواء اعتيد دفع الثمن قبل أخذ الثمن فقط أم اعتيد قبله وبعده معا (فلا) يعمل بقوله أنه دفع الثمن (ان ادعى دفعه بعد الأخذ) للسلعة لدعواه ما يخالف العرف في الأولى وانقطاع شهادته في الثانية لجر يانه بالدفع قبل الأخذ وبعده معاقب الخطأ هذا كله اذا كان المشتري قبض السلعة ففي التوضيح عن البيان اذا لم يقبض المشتري المثلون وادعى أنه دفع الثمن فلا خلاف أنه لا يعتبر قوله (والا) أي وان لم يدع دفع الثمن بعد الأخذ بل قبله والعرف الدفع قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهل يقبل) دعوى المشتري الدفع لشهادة العرف له في الأولى ودلالة تسليم البائع له السلعة في الثانية (أو) يقبل قوله (فيما هو الشأن) أي (٦٥) العرف أن يقبض قبل أخذه (أولاً) يقبل

مطلقاً جرى عرف بالدفع قبل الأخذ فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال ذمته بشئ فلا يبرأ بدعواه دفعه (اقوال) ثلاثة وأشعر قوله ان ادعى دفعه بعد الأخذ الخ أنه قبض السلعة

عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجْلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْكِرِ التَّقْضَى فِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ السَّلَعَةِ فَلَا أَصْلُ بِقَاوِمَهُمَا إِلَّا لِمُرْفِدٍ كَلَّحَهُمْ أَوْ بَقَلَ بِأَن بِهِ وَلَوْ كَثُرَ وَالْأَفْلَاحُ إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ وَالْأَفْلَاحُ يُقْبَلُ أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّانُ أَوْ لَا أَقْوَالُ وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ مُقْتَضٍ لِقَبْضِ ثَمَنِهِ وَحَلْفُ بَائِعِهِ أَنْ يَبَادَرَ كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ وَفِي الْبَيْتِ مُدَّعِيهِ كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْفَسَادُ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بَيْنُهُمَا الثَّمَنُ فَكَقْدَرُو تَرَدُّدُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ

(٩ - جواهر الاكلیل - ثانی)

فان لم يقبضها وادعى دفع ثمنها فلا يقبل قوله اتفاقاً (واشهاد المشتري) على نفسه (ببقاء الثمن) في ذمته (مقتض لقبض) المشتري (لذمته) أي الثمن وهي السلعة عرفاً فلا يقبل منه دعوى عدم قبضه (وحلف) بشد اللام المشتري (بائعه) أنه أقبضه الثمن (ان بادر) المشتري بطلب الثمن بعد اشهاد كعشرة من الأيام فان لم يبادر فليس له تحليفه قال الخطاب في رسم الكراء والاقضية من سباع أصبغ ان شهادة المشتري على البائع بدفع الثمن اليه مقتض لقبض السلعة اذا قام بعد شهر فأكثر فالقول قول البائع أنه دفعها يمينه وان قام بالقرب كالجمعة فالقول قول المشتري أنه لم يقبضها وعلى البائع البيئنة وشبهه في انقضاء الاشهاد القبض والتحليف بشرط المبادرة فقال (كاشهاد البائع) على نفسه (بقبضه) الثمن من المشتري فهو مقتض لقبضه منه فلا يقبل منه دعواه بعده أنه لم يقبضه منه وأنه أشهد على نفسه لثقلته به واعتقاده فيه الخير وتشرى يقال بين الناس وله تحليف المشتري ان بادر بعد الاشهاد (و) ان اختلفا (في) وقوع البيع (بالبت) والخيار فالقول قول (مدعيه) أي البت لأنه الغالب ولو مع قيام المبيع ان لم يعرف بالخيار وحده (كمدعى الصحة) للمبيع فالقول قوله دون مدعى فسادها بأن قال أحدها وقع ضحوة الجمعة والآخر بين الأذان الثاني والسلام منها وفات المبيع ومحل كون القول قول مدعى الصحة (ان لم يغلب الفساد) للمبيع في عرفهم فان غلب في عرفهم فالقول قول مدعيه (وهل) القول للمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف الثمن بهما أم لا أو القول قوله في كل حال (الا أن يختلف بهما) أي الصحة والفساد (الثمن) أي العوض الشامل للثمن كدعوى أحدهما ان الثمن خمر والآخر أنه دراهم (فسك) الاختلاف (في قدره) أي الثمن في حلفهما والفسخ ان لم يفت المبيع وتصديق المشتري ان فات وأشبه (تردد) فان غلب الفساد فالقول لمدعيه سواء اختلف الثمن بهما أم لا (والمسلم اليه) أي المدفوع له رأس مال المسلم المتنازع مع المسلم بكسر اللام في قدر المسلم فيه أو به أو قدر الأجل أو رهن أو حميل (مع فوات) رأس المال (العين) في يده (بالزمن الطويل) الذي

يظن تصرفه فيه بها وانتفاعه فيها (أو) فوات (السلعة) المبيعة رأس مال مقومة كانت أو مثلية ولو بمحو السوق وخبر المسلم اليه (كالمشتري) في باب البيع (فيقبل قوله) أي المسلم اليه (ان ادعى) المسلم اليه شيئاً مسلماً فيه أو به أو أجلاً ورهنًا أو حميلاً (مشبهاً) ما يسلم الناس به أو فيه أوله أو يتوثقون به رهنًا أو حميلاً سواء أشبه المسلم أم لا وإن أشبه المسلم وحده قضى له يمينه (وان ادعى) أي المسلم والمسلم اليه معا (ملا يشبه) والسألة بحالهما من كون الاختلاف مع قوات العين بالزمن الطويل أو السلعة حلفاً وفسخ ان اختلاف في قدر رأس المال أو الأجل أو الرهن أو الحميل ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة أو مثل وان اختلف في قدر المسلم فيه (فسلم ووسط) بماعرف الاسلام فيه من مثل تلك السلعة كان وسطاً في القدر أو الوجود (و) ان اختلفا (في موضعه) أي الموضع الذي يقبض فيه المسلم فيه (صدق مدعى موضع عقده) أي السلم يمينه (والا) أي وان لم يدع أحدهما موضع عقده بأن ادعى ما غيره (فالبائع) أي المسلم اليه يصدق بيمينه ان أشبه سواء أشبه المشتري أيضاً أم لا فان أشبه المسلم وحده صدق بيمينه (وان لم يشبه واحد) منهم في دعواه (تحالفاً) أي المسلم والمسلم اليه كل على نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه (وفسخ) وينزل كلام المصنف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال فان تنازعا قبل الفوات حلفاً وفسخ مطلقاً أشبه أو أشبه أحدهما أولاً (كفسخهما) أي سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض بمصر) وأرديها جميع عملها فان أرديها المدينة المعينة فقط أشار اليه بقوله (وجاز) شرط أن يقبض المسلم فيه (بالفسطاط) أي مصر العتيقة سميت (٦٦) به لانشائها موضع فسطاط عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه (وقضى)

يدفع المسلم فيه (بسوقها) ان كان لها سوق (والا) أي وان لم يكن لها سوق (ففى أى مكان منها) من الفسطاط يقضى بتسليم المسلم فيه المعروف خاص فيعمل به والله أعلم (باب) في بيان أحكام السلم (شرط) صحة عقد (السلم) شروط صحة السلم زيادة على شروط

أَوْ السَّلْمَةُ كَالْمُشْتَرَى فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى مُشْبَهَا وَإِنْ ادَّعَى مَالاً يُشْبَهُ فَسَلْمٌ وَسَطٌ وَفِي مَوْضِعِهِ صُدُقٌ مَدْعَى مَوْضِعِ عَقْدِهِ وَالْأُفْلَاحُ وَإِنْ لَمْ يُشْبَهُ وَاحِدُهُ تَحَالُفاً وَفُسْخٌ كَفَسْخِ مَا يُقْبَضُ بِمَصْرَ وَجَازٌ بِالْفُسْطَاطِ وَقُضِيَ بِسُوقِهَا وَالْأَفْقَى أَيْ مَسْكَانٍ مِنْهَا

﴿ بَاب ﴾

شَرَطُ السَّلْمِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرَطٍ وَفِي فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ جِدًّا تَرَدُّدًا وَجَازٌ بِخِيَارٍ لِمَا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يُفْقَدْ وَبِغَفَّةٍ مُعَيَّنَةٍ وَبِحِزَافٍ وَتَأْخِيرُ حَيَوَانَ بِلا شَرَطٍ وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ كَذَلِكَ إِنْ كِيلَ وَأُخْضِرَ أَوْ كَالْعَيْنِ

صحة البيع سبعة أحدها (قبض رأس المال) أي المسلم فيه (كله أو تأخيره) أي رأس المال (ثلاثاً) من الأيام استشكل بأن تأويلات مقتضاه ان تأخيره ثلاثة شرط وليس كذلك وأجيب بطفه على قبض بحسب معناه أي شرط السلم كون رأس ماله مقبوضاً وفي حكمه وقال أو تأخيره ثلاثاً البيان ما في حكمه ويتغير تأخيره ثلاثة أيام ان كان بلا شرط بل (ولو بشرط) وأشار بالقول سحنون لا يجوز تأخيره ثلاثة بشرط (وفي فساد) أي السلم (ب) سبب (الزيادة) في تأخير رأس المال على ثلاثة أيام بلا شرط وعدمه (ان) لم (تكثر) الزيادة (جداً) بأن لم تؤخر الى أجل المسلم فيه (تردد) الخطاب القولان للمالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وأشار بالتردد لتردد سحنون في النقل عنه لكن في قوله لتردد سحنون الخ نظر لأنه من المتقدمين (وجاز) عقد السلم (ب) شرط (خيار) في رأس مال أو مسلم فيه لها أو لأحدهما أو لغيرهما (لما) أي زمن (يؤخر) رأس المال اليه وهو ثلاثة أيام لا أكثر ومحمل جوازه في المسلم فيه (ان لم ينقد) رأس المال والافسد عقد السلم ولو كان النقد تطوعاً لتردده بين السلفية والتنمية والبيع والسلف (و) جاز السلم (ب) جعل (منفعة) شيء (معين) كعقار وحيوان رأس ماله وشرع فيها قبل تمام ثلاثة أيام ولو تأخر تمامها عن قبض المسلم فيه بناء على ان قبض الأوائل كقبض الأواخر (و) جاز السلم (ب) جعل شيء (جزاف) رأس ماله ويشترط فيه شروط بيعه (و) جاز (تأخير حيوان) حمل رأس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولو الى حلول أجل المسلم فيه لأنه يعرف بيمينه (بلا شرط) فيمنع مع الشرط تأخيره أكثر من ثلاثة أيام (وهل الطعام والعرض) المبيع رأس مال سلم (كذلك) أي مثل الحيوان في جواز التأخير بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخيره مع الشرط أكثر من ثلاثة أيام (ان كِيل) الطعام (وأخضر) العرض مجلس العقد لا انتقال ضمانها للمسلم اليه وتركه قبضهما بعد ذلك منزل منزلة القبض ابتداء (أو) الطعام والعرض (كالعين) في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام بلا

شرط في الجواب (تأويلان) والذي في الجواهر إما تأخير بشرط زيادة على الثلاثة ففسد العقد وإما بغير شرط ففي الفساد قولان في العين خاصة ولا يفسد تأخير العرض لكن يكره اه فعلم من كلام الجواهر ان الزيادة على الثلاثة بشرط مفسدة في العين وغيرها (و) جاز للمسلم اليه (رد) رأس مال (زائف) أى ردى اطلع عليه بقرب أو بعد (وعجل) بدله وجوباً ولو حكماً كتأخير ثلاثه أيام ولو بشرط (والا) أى وان لم يعجل البديل حقيقة ولا حكماً بان آخرأكثر من ثلاثة أيام ولو بلا شرط (فسد) السلم في بعض المسلم فيه وهو (ما) أى الجزء الذى (يقابله) أى يقابل الزيف فقط و(لا) يفسد (الجميع) أى المقابل للزيف والمقابل للجيد (على) القول (الاحسن) عند ابن محرز وهو قول أبى عمران وابن شعبان وقيل بفساد الجميع وقيل بصحة الجميع (و) جاز للمسلم (التصديق) للمسلم اليه (فى) كيل أو وزن أو عدد السلم فيه (هـ) اذا دفعه له بعد حلول أجله لاقبله لمنع التصديق في معجل قبل أجله (ك) التصديق في كيل أو وزن (طعام من بيع) فيجوز (م) اذا صدقته ووجدت نقصاً أوزيداً على ماصدقته فيه ف(لك) يا مصدق (أو عليك الزيد) أى الزائد المعروف راجع لك (والنقص) أى الناقص (المعروف) أى المعتاد بين الناس في الكيل أو الوزن راجع لعليك (والا) أى وان لم يكن الزيد معروفاً بان كان متفاحشاً رددته كله الى البائع ولا تأخذ منه المعروف وترك المصنف هذا لوضوحه والا يكن النقص معروفاً (فلا رجوع لك) به على البائع في كل حال (الابتصديق) أى الا أن يصدقك على ذلك البائع على النقص (أو بينة) تشهد لك به (لم تفارق) لك من حين قبضته الى حين كتنه أو وزنته أو بينة حضرت كيل البائع أو وزنه بنقص كما قال المشتري فترجع على البائع بجميع النقص ولا تترك له المتعارف (و) اذا قبض السلم أو المشتري الطعام مصداً للمسلم اليه أو البائع في كيله أو وزنه ثم وجدته ناقصاً ولم يصدقه المسلم اليه أو البائع ولم يثبت بينة (حلف) للمسلم اليه أو البائع (لقد أوفى) (٦٧) أى سلم السلم أو المشتري (ما) أى القدر الذى (سمى) له (أو

تأويلان ورد زائف وعجل والا فسد ما يقابله لا الجميع على الأحسن والتصديق فيه كطعام من يبيع ثم لك أو عليك الزيد والنقص المعروف والا فلا رجوع لك الا بتصديق أو بينة لم تفارق وحلفت لقد أوفى ما سمى أو لقد باعته على ما كتب به اليه ان أعلم مشتريه والا حلفت ورجعت وان أسلمت فرضاً فهلك بيدك فهو منه ان أهمل أو أودع أو على الانتفاع ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثيق ونقص السلم وحلف والاخير الآخر وان أسلمت حيواناً أو عقاراً فالسلم ثابت ويتبع الجاني

لسكان أوضح (والا) أى وان لم يحلف لقد أوفى ما سمى في الأولى أو لم يعلم مشتريه في الثانية (حلفت) يا مسلم أو يا مشتري على النقص الذى وجدته (ورجعت) بعوضه فان نكلت فلا شئ لك في الأولى ولا ترد العين على البائع لنكوله عنها أولاً (وان أسلمت عرضاً) يقاب عليه كشوب أى عقدت عليه سلماً في مسلم فيه وليس المراد أسلمته بالفعل لقوله (فهلك) أى تلف العرض الذى جعلته رأس مال (بيدك فهو) أى العرض أى ضامنه (منه) أى المسلم اليه (ان أهمل) المسلم اليه في قبضه منك (أو أودع) المسلم اليه العرض عندك (أو) تركه عندك (على) وجه (الانتفاع) منك به اما الاستثناءك منفعته واستجاره أو عارته لك (و) ضامنه (منك) يا مسلم (ان لم تقم) أى تشهد (بينه) بهلاك العرض (ووضع) عندك (للتوثيق) به في المسلم فيه (ونقص) أى فسخ (السلم وحلف) المسلم على هلاك العرض الموضوع عنده للتوثيق به ولو قال ان حلفت بان الشرطية وناء الخطاب لسكان أظهر في افادة الراد وهذا حيث لم تشهد بينة بتلفه منك أو من غيرك والا فلا ينقص وضمنه المسلم اليه ان شهدت بانه من غيرك فان شهدت بانه منك ضمنته أنت (والا) أى وان لم تحلف بان نكلت عن الجين (خير الآخر) أى المسلم اليه فى تقض السلم وابقائه واتباعك بقيمة العرض (وان أسلمت حيواناً أو عقاراً) أى جعلت ما ذكر رأس مال سلم فتلف بتعمدك أو بتعدى أجنبي (فالسلم ثابت) لا ينقص (ويتبع) المسلم اليه (الجاني) على الحيوان أو العقار بقيمة قال الخطاب في هذا الكلام اجمال والكلام المفصل المين ما قاله ابن بشير وحاصل كلام ابن شيرانه ان هلك بعد ما صار في ضمان المسلم اليه فلا شك في صحة السلم وينظر فان هلك من الله أو من المسلم اليه فلا رجوع له على أحد وان كان من المسلم رجوع عليه بقيمة أو مثله على حسب تضمين المتلفات وكذلك يرجع على الاجنبى ان تلفه وان كان في ضمان المسلم انفسخ السلم الا ان يتلفه المسلم اليه قاصداً الى قبضه وان تلفه فيصح السلم وان جهل ممن

القدر الذى (سمى) له (أو
اقتدباعه على ما) القدر الذى
(كتب به اليه) أى للمسلم
اليه أو البائع (ان) كان المسلم
اليه أو البائع (أعلم) حين
البيع مسلمه أو (مشتريه)
بانه كتب به اليه ولو قال
بعت اليك ما كتب به الى

هلا كه ففيه قولان أحدهما فسح السلم والثاني تحجير المسلم اليه (و) الشرط الثاني من شروط صحة السلم (أن لا يكونا) أى رأس المال والمسلم فيه (طعامين) فلا يصح سلم طعام في طعام ولو اختلفا جنسا لانه ربانساء (و) ان (لا) يكونا (تقديين) فلا يصح سلم نقد في نقد لذلك (و) ان (لا) يكونا (شئنا) مسلما (في أكثر منه) من جنسه لانه ربا فضل (أو أوجد) منه كذلك لذلك (كالعكس) أى سلم شئ في أقل أو أدنى منه من جنسه لانه ضمان يجعل (الا ان تختلف المنفعة) باختلاف افراد الجنس الواحد فيجوز سلم بعض افراده في بعض آخر مخالف له فيها كثرة أو قلة أو جودة أو دناءة لان اختلافها يصير افراد الجنس الواحد كجنسين (كفاره) أى سريع السير من (الحمر) فيصح سلمه (في) الحمر (الأعرابية) أى المنسوبة للأعراب أى سكان البوادي التي منفعتها الحمل والعمل لاسرعة السير (وسابق الخيل) في غير سابقها (لا) يجوز سلم فرس (هملاج) بكسر الهاء وسكون الميم أى حسن السير وسريعه بلا سبق في غيره اذ لا يصير سرعة سيره مع حسنه مغايرا لاحاد جنسه حتى يجوز سلم الواحد منه في غيره مما ليس له تلك السرعة (الا) أن يكون هملاج (كبرزون) عربض لا جرى فيه ولا سبق له يراد للحمل والسير فلا بأس أن يسلم هملاج منها في اثنين فأكثر من غيره من الهمالجة الحالية عن هاتين الصفتين (و) جاز سلم (حمل كثير الحمل) في متعدد ليس كثيرا الحمل (وصحح) اختلاف منفعة الجمل بكثرة حمليه (و) بسبقه) فيصح سلم حمل سابق في متعدد غير سابق (و) تختلف المنفعة في نوع البقر (بقوة البقرة) على العمل كالحرث والدرس والطحن وهو اسم جنس جمعى يفرق واحده منه بالتاء ولومذ كرافتاؤه للوحدة لالتأنيث فتطلق البقرة على الذكر أيضا فلذا قال ان كانت ذكرا بل (ولو) كانت البقرة (أنثى) فى الصحاح البقرة تقع على الذكر والأنثى وانما دخلته الهاء على انه واحد من جنس والجمع البقرات (و) تختلف المنفعة (بكثرة لبن الشاة) فتسلم شاة غزيرة اللبن في اثنتين ليستاغز برق اللبن (وظاهر) قوله (ها) أى المدونة لا يسلم ضمان النعم في معزها ولا عكسه لاشاة (٦٨) غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي النعم وخبر ظاهرها (عموم)

أى شمول الشاة الغزيرة
اللبن المستثناة المحكوم بجواز
اسلامها في حواشي النعم
(الضأن) والمعز فاعرف منها
بغزير اللبن والكرم جاز
ان يسلم في غيره (وصحح
خلافه) أى ان كثرة اللبن
لا تختلف بها منفعة الضأن

وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامَيْنِ وَلَا تَقْدَيْنِ وَلَا شَيْنًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ كَالْعَكْسِ الْآنَ
تَخْتَلِفُ الْمُنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْحُمْرُ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ وَسَابِقِ الْخَيْلِ لَا هِمْلَاجٍ إِلَّا كَبِيرُ ذَوْنٍ
وَجَمَلٌ كَثِيرُ الْحَمْلِ وَصُحَّحَ وَبَسْبَغُهُ وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ وَلَوْ أَنْثَى وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا
عُمُومُ الضَّأْنِ وَصُحَّحَ خِلَافُهُ وَكَصْفَرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ
وَعَكْسُهُ أَنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمِزَابَنَةِ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ كَالْأَدْمَى وَالنَّمَمِ وَكَجَذْعٍ طَوِيلٍ
غَلِيظٍ فِي غَيْرِهِ وَكَسَيْفٍ قَاطِعٍ فِي سَيْفَيْنِ دُونِهِ وَكَالْجَنَسَيْنِ وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمُنْفَعَةُ

لان غالب ما تراهى له الصوف حكاها ابن حبيب عن مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وصححه ابن الحاجب
وعزاه ابن عبد السلام لابن القاسم (وك) سلم حيوانين (صغيرين فى) حيوان (كبير) من نوعهما فيجوز لاختلاف المنفعة (و)
(ك) مكسه) أى سلم كبير فى صغيرين (أو) سلم (صغير فى كبير وعكسه) أى سلم كبير فى صغير فيجوز (ان لم يؤد) للذكور من سلم
الكبير فى الصغير وعكسه (الى المزابنة) فان أدى الى ذلك بأن يطول الأجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيرا أو يلد فيه
الكبير صغيرا منع لادائه فى الاول الى ضمان يجعل فكأنه قال له اضمن لى هذا وأجعل كذا فان مات فى ذمتك وان سلم عادالى وكانت
منفعته لك وفيما اذا أعطاه الكبير فى الصغير كانه قال له خذ هذا الكبير فى صغير يخرج منه وهذا يقتضى انه يراعى فى سلم الصغيرين
فى كبير وعكسه أن لا يطول أجل السلم بحيث يصير الصغيران أو أحدهما كالكبير ويلد الكبير صغيرين (وتوولت) أى حملت المدونة
(على خلافه) أى منع سلم صغير فى كبير وعكسه فقط لا منع سلم صغيرين فى كبير وعكسه فانه جائز ان لم يؤد للزابنة ولم توولت على
خلافه (كالأدمى والنمم) فلا يجوز سلم صغيرهما فى كبيره ولا عكسه لتقارب منفعتهما الخطاب يعنى ان عما يختلف به الجنس الواحد
ويصير كالجنتين الصغير والكبير فى الحيوان الا فى نوعين الأدمى والنمم وعطف على كفاره فقال (وك) سلم (جذع طويل غليظ فى
غيره) الخطاب أى فى جذع مخالف له فى الطول والغلظ أو فى جذعين أو ثلاثة ليست مثله فى كتاب السلم الاول من المدونة الخشب لا يسلم
منه جذع فى جذعين مثله حتى يبين اختلافهما كجذع نخل غلظه وطوله كذا فى جذوع نخل صغار لا تقار به فيجوز (وكسيف قاطع)
أى شديد القطع لشدة حدته وجيد الجوهرية فيجوز سلمه (فى سيفين دونه) أى أدنى منه فى القطع والجوهرية مع التباعد ما بينهما
حينئذ وصيرورتهما كجنسين (وكالجنتين) فيجوز سلم أحدهما فى الآخران تباعدت منفعتهما تفاقبا (ولو تقاربت المنفعة) المرادة

منهما (كرفيق) ثياب (القطن) و) رقيق ثياب (الكتان) فيجوز سلم أحدهما في الآخر لاختلاف الجنس كذا في نسخة الشارح وفي نسخة نت في الكتان فإن اتحد الجنس فلا بد من اختلاف المنفعة كما تقدم كغليظ القطن أو الكتان في رقيقه (لا) يجوز سلم (جمل في جملين مثله عجل أحدهما) أي الجملين وأجل الآخر لأجل السلم لأن المؤجل هو العوض والمعجل زائد فهو سلف بزائدة وقيل يجوز لأن المعجل هو العوض والمؤجل زائد فإن أجلا مع مانع بالأولى وإن عجلا معاجزا وهو حينئذ يبيع لاسلم (وكطير علم) صنعة شرعية كالاصطياد فيجوز سلم واحد معلم في واحد غير معلم أو أكثر فيعتبر اختلاف الطير بالتعلم (لأبالببيض) فلا يجوز سلم دجاجة بيوض في دجاجة بنونها فيه (و) لا يعتبر اختلاف الطير (بالد كورة والأثونة) فلا يجوز سلم ديك في دجاجة بن ولا عكسه ولا يعتبر الاختلاف بالد كورة والأثونة أن كان الحيوان غير آدمي بل (ولو) كان (آدميا) على الصحيح والأشهر وهو للإمام رضي الله تعالى عنه في المدونة وأكثر للتأخرين على اختلافه بهما لاختلاف خدمتهما فخدمة الذكركر خارج البيت كالأسفار وشبهها وخدمة الأنثى داخل البيت كطبخ وخبز وشبههما ولاختلاف أغراض الناس (و) لا تختلف منفعة الامام (ب) غزل (و) لا (طبخ) لسهولةهما (ان لم يبلغ) كل منهما (النهاية) في الاتقان بأن تفوق فيه أمثالهما ويكون هو المقصود منها ولثله تراد ولكن المعتمدان الطبخ معتبر بلغ النهاية أم لا (و) لا تختلف منفعة الرقيق بمعرفة (حساب وكتابة) ولو اجتمعا فيه عند ابن القاسم وقال يحيى بن سعيد تختلف منفعتيهما فلا بأس بسلم حاسب كاتب في وصيف سواء (والشئ) طعاما كان أو نقدا أو عرضا أو حيوانا أو رقيقا المدفوع (في مثله قرض) سواء وقع بلفظ قرض أو بيع أو سلم أو لم يسم في الحيوان والعرض واما الطعام والنقد فمحل جوازه إذا سمي قرضا فإن سمي بيعا أو سلمًا أو لم يسم شيئا منع لانه في الطعام يبيع طعام بطعام (٦٩) لأجل وفي النقد بدل مؤخر فيعقم في الشئ ويخصص

بعده (وأن يؤجل) المسلم فيه (ب) أجل (معلوم) للعاقبين حقيقة أو حكما كالزمن المعتاد لقبض المسلم فيه فلا يحتاج فيه لضرب أجل (زائد على نصف شهر) قال ابن غازي لعله أراد نصف شهر ناقص

كَرَفِيقِ الْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ لَا جَمَلَ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عُجِّلَ أَحَدُهُمَا وَكَطِيرٍ عُلِّمَ لِأَبِالْبَيْضِ وَالذُّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَلَوْ أَدَمِيًّا وَغَزَلَ وَطَبَخَ إِنْ لَمْ يَبْلُغِ النَّهَايَةَ وَحَسَابِ وَكِتَابَةِ وَالشَّيْءِ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ وَأَنْ يُؤْجَلَ يَعْلَمُومُ زَائِدٌ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ كَالنَّيَرُوزِ وَالْحَصَادِ وَالدَّرَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَاعْتِمَارِ مِيقَاتِ مُعْظَمِهِ إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ بِبَلَدٍ كَيَوْمَيْنِ إِنْ خَرَجَ حِينَئِذٍ يَبْرَ أَوْ يَغْيِرَ رِيحَ وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلَةِ وَتَمَمَ الْمُفَكِّسُ مِنَ الرَّابِعِ إِلَى رَيْعِ حَلٍّ بِأَوَّلِهِ وَفَسَدَ

والأفالوجه ان يقول نصف شهر ليوافق النص اه ولما كان التأجيل المعلوم جائزا بحساب العجم ان علمه العاقدان قال (كالنبروز) أول يوم من السنة القطبية وهو أول شهر توت وأدخلت الكاف المهرجان بكسر الميم وهو عيد الفرس رابع عشر شهر بثونه (و) يجوز التأجيل بفعله وقت معلوم ك(الحصاد) للزرع (والدراس) بفتح أولها وكسره (وقدوم الحاج) أي رجوعه لبلده بعد حجه ويجوز التأجيل بالصيف والشتاء والعقدا انه لا بد من تأخير المذكورات عن يوم العقد خمسة عشر يوما (واعتبر ميعات) أي وقت حصول (معظمه) أي أكثر ما ذكر من الحصاد وما بعده عادة وان لم يحصل بالفعل لمانع واستثنى من قوله زائد على نصف شهر فقال (الا) ان يشترط (ان يقبض) المسلم فيه (ببلد) غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر وأما يشترط مسافة ذلك البلد (كيومين) من بلد العقد يحتمل التحديد بهما وهو ما في كتاب ابن المازني والثلاثة وهو الذي في سلمها الثالث وقال المازني يكفي اليوم الواحد وعليه درج ابن الحاجب ويحتمله كلام المصنف على بعد (ان خرج) عاقد السلم من المسلم اليه والمسلم (حينئذ) أي حين عقده (ببر أو) بحر يسافر فيه (بغير ريح) بأن كان بانحدار مع جرى الماء أو بمجاديف اما البحر الذي يسافر فيه بالريح فلا يجوز لعدم انضباطه اذ قد يصل في أقل من يوم فيصير ساما خالا وهو لا يجوز (والأشهر) المؤجل بها المسلم فيه أي جنسها الصادق بشهر فأكثر تحسب (ب) ظهور (الأهلة) جمع هلال سواء كان بعد ثلاثين يوما أو بعد تسعة وعشرين يوما ان عقد السلم في أول ليلة من الشهر فإن عقد في غير هاو أجل بثلاثة أشهر حسب الثاني والثالث بالهلال (وتعم) الشهر الثالث (المنكسر) الذي مضى منه ليلة أو أكثر قبل عقد السلم ثلاثين يوما وان كان بالهلال تسعة وعشرين يوما فيقسم (من) الشهر (الرابع) لاعما يليه لانه خلاف النقل ولانه يؤدي الى انكسار جميع الأشهر (و) ان أجل المسلم فيه (الي) شهر (ربيع) الأول أو الثاني (حل) المسلم فيه (بأوله) أي بظهور هلاله أول ليلة منه لا بظهوره نهارا (وفسد) السلم الذي

شرط فيه قضاء المسلم فيه (فيه) أى الشهر (على القول) أى مختار المازرى من الخلاف للجهل بوقت القضاء لتردده بين أوله ووسطه وآخره وهذا ضعيف والعمد خلافه وهو الصحة ويقبضه وسطه وهو الذى رجحه ابن رشد (لا) يفسد السلم الذى شرط فيه قضاء المسلم فيه (فى اليوم) الأول من الشهر مثلاً حفنة غره ويحل بطول فجرة وأشار لرايع شروط السلم بقوله (وان يضبط) المسلم فيه (ب) ضابط (عادته) فى بلد السلم أى بما اعتاد أهل بلده ضبطه به (من كيسل) لنحو قمح (أو وزن) لنحو لحم وسمن (أو عدد كالرمان) والبيض والبطيخ (وقيس) الرمان ونحوه سواء اعتيد عده أو وزنه أى اعتبر قياسه (ب) حمل (خط) معلوم الطول كشير أو ذراع أو باع لاختلاف الأغراض فيه بكبره وصغره ويجعل الحيط عند أمين (و) ك (البيض) يضبط بالعدو وآخره عن قوله وقيس بخيط لثلاثتهم عوده له أيضاً مع أنه لا يقاس بخيط لبسارة تفاوته (أو) يضبط المسلم فيه (ب) حمل (بكسر الحاء المهملة) (وجرزة) بضم الجيم وسكون الراء أى حزمة ويقاس حبل بأن يقول أسلمك فى عشرة أحمال من البرسيم أو الحطب أو فى مائة جرزة من كذا كل حمل أو كل جرزة مثلاً هذا الحبل ويكون الضبط بالحمل أو الجرزة (فى كقصيل) من نحو برسيم وحطب و (لا) يصح ضبطه (ب) فدان (مقياس معلوم للزارعين) لأنه لا يرفع الجهل والغرر لاختلاف الزرع بالحفنة وضدها (أو) يضبط المسلم فيه (ب) شجر (أى اجتهد وتخمين ان كان مما يباع جزافاً كخبز ولحم وحب وسمن وزيت ان عدت آلة الوزن كما أفاده ابن عرفة (وهل) معنى التحرى أن يقول أسلمك فى خبز أو لحم مثلاً اذا تحزى كان (ب) قدر كذا (أى فنطاراً مثلاً أو اردباً) (أو) معناه انه (بأنى) المسلم (به) أى الشيء للتحرى (٧٠) به من نحو لحم أو قمح (ويقول) المسلم أسلمك فى خبز أو لحم أو تمر

(كمنحوه) أى الماتى به ويشهد عليه فى الجواب (تأويلان) فى فهم قول المدونة فى السلم الأول وان اشترط فى اللحم تحرياً معروفاً جاز اذا كان ذلك قد عرفوه لان اللحم يجوز بيع بعضه ببعض تحرياً به (وفسد) السلم ان ضبط

فيه على القول لافى اليوم وأن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد كالرمان وقيس بخيط والبيض أو بحمل أو جرزة فى كقصيل لا فدان أو بجرز أو بجرز أو بجرز كذا أو بأتى به ويقول كمنحوه تأويلان وفسد بمجهول وان نسبه ألتى وجاز بذراع رجل معين معين كوينته وحفنة وفى الويات والحفنة قولان وأن تبيين صفاته التى تختلف بها القيمة فى السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما واللون فى الحيوان والثوب والعسل ومرعاه وفى التمر والحوت والتاحية والقدر وفى البر وجدته وملاؤه ان اختلف الثمن بهما وسمراء

السلم فيه (ب) شىء (مجهول) من كيل أو وزن أو عدد كل هذا الوعاء حفنة أو وزن هذا الحجر زيتاً أو عدد هذا الكف أو من الحصى بيضا (وان) ضبطه بمجهول (نسبه) أى المجهول للمعلوم كل هذا الوعاء وهو اردب أو وزن هذا الحجر وهو فنطار أو عدد هذا الحصى وهو ألف (ألتى) أى لم يعتبر المجهول واعتبر المعلوم بالنسب اليه وصح السلم (وجاز) ضبط المسلم فيه المذروع (بذراع رجل معين) ابن رشد اذا لم ينصب الحاكم ذراعاً وشبهه فى الجواز فقال (ك) سلم فى (و) بية وحفنة (من نحو قمح وان اختلفت الحفنة بالصغر والكبر لبسارتها) (وفى) جواز بيع (الويات والحفنة) أى معها وهو ظاهر الموازية ومنعه وهو نقل عياض عن الأكثر (قولان) محليهما اذا كانت الحفنة بعد الويات أو دونها فان زادت فيظهر ان المنع اتفاق (و) الشرط الخامس (أن تبيين) أى تدكر عند عقد السلم (صفاته) أى المسلم فيه (التي تختلف) باختلاف (بها القيمة فى السلم) أى المسلم فيه (عادة) قال المازرى الصفات التى تجب الاحاطة بها هى التى يختلف الثمن باختلافها فى يد عند وجود بعضها وينقص عند انتقاص بعضها اه ومثل للصفات التى تختلف بها القيمة فقال (كالنوع) يحتمل حقيقته كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كالرومى والحشى (و) يبين معه صفة (الجودة والرداءة) (بالتوسط) (بينهما) ولا بد من بيان هذه الاوصاف فى كل مسلم فيه (و) يز يد بيان (اللون فى الحيوان والثوب والعسل) (و) يز يد بيان (مرعاه) أى ما يرعاه نحل العسل لاختلاف ثمنه باختلافه (و) يبين ما تقدم (فى التمر والحوت) (و) يز يد فيهما بيان (الناحية) التى يجلب منها ككون التمر مدنياً وكون الحوت أسكندرانياً وسوسياً (و) يز يد فيهما بيان (القشر) أى الكبير أو الصغر أو التوسط بينهما (و) يبين ما تقدم (فى البر) بضم الموحدة (و) يز يد (جدته) أى كونه جديداً أو قديماً ان اختلف الثمن بهما (و) بيان (ملته) وضامره (ان اختلف الثمن بهما) اذ الضامر يراد للزراعة لا لالأكمل والمتملى يراد لالأكمل لا للزراعة (و) يز يد بيان كونها (سمرء)

وهو قح الشام (أو محمولة) أي بيضاء وهو قح مصران عقد السلم (ببلد) بالتأمين (هما) أي السمراء والمحمولة موجودان (به) أي البلد بنبات فيه بل (ولو) كانا به (بالحمل) إليه من غيره فإن كان ببلد غلب به أحدهما فلا يجب البيان. ولذا قال (بخلاف مصر) يمنع الصرف لارادة البلدة للمعينة فلا يشترط في السلم فيها بيان سمراء أو محمولة وأذا لم يبين (فالمحمولة) يقضى بها فيها اذهبى الغالب فيها ويقال مثل هذا في قوله (و) بخلاف (الشام فالسمراء) يقضى بها فيها (و) بخلاف (نقى) أي خال من العث (أو غث) أي مخلوط بتراب أو غيره فلا يشترط بيانه نعم يندب (و) إذا أسلم (في الحيوان) الناطق أو غيره ذكر الأوصاف السابقة (و) بين (سنه) أي عمره فيقول في الرقيق عمره ثمان أو عشر سنين مثلا وفي غيره سنة أو سنتان أو ثلاث مثلا (و) يبين (الذكورة والسمن وضديهما) أي الأنوثة والمزال (و) يزيد (في اللحم) على ما تقدم كون المأخوذ منه (خصيا) أوفحلا (وراعيا أو معلوفا) (و) لا يشترط بيان كونه (من كجنب) ولو اختلفت الأغراض به قيل لابن القاسم يحتاج لذكر كونه من جنب أو يد قال لا انما يقوله أهل العراق وهو باطل (و) يذكر (في الرقيق) ما تقدم (و) يزيد (القد) بفتح القاف وشد الدال طوله وعرضه (و) يزيد في الرقيق (البكارة) أو الثبوبة (واللون) الخاص ككونه شديدا السواد أو مائلا إلى حمرة أو صفرة وكون البياض ناصعا أو مشربا بحمرة أو صفرة (قال) المازري من نفسه (و) يزيد في الرقيق (كالدهج) أي شدة سواد العين مع سمعتها وأدخلت الكاف الشبهة والسكحلة والزرقعة (وتسكنم الوجه) أي كثرة لحمه (و) يذكر (في الثوب) ما تقدم (و) يزيد (الرقعة والصفافة وضديهما) أي النخن والشفافية والطول والعرض (و) يزيد (في الزيت) الجنس (للعصر منه) زيتونا أو سمسا أو غيرهما (و) يزيد (٧١) (بما يعصر به) من معصرة أو ماء

لاختلاف ثمنه بهما (وحمل) المسلم فيه (في) شرط كونه من (الجيد) أو (الردى) من غير بيان كونه من أعلاه أو أدناه أو وسطه (على الغالب) ولا يلزمه غاية الجودة لانه ما من جيد الا يوجد أجود منه فيحمل على الغالب في الوجود أي

أَوْ مَحْمُولَةٌ بِلَدَيْهِمَا بِهِ وَلَوْ بِالْحَمْلِ بِخِلَافِ مِصْرَ فَاَلْمَحْمُولَةُ وَالشَّامُ فَالسَّمَرَاءُ وَنَقَى أَوْ غَثٌ وَفِي الْحَيَوَانَ وَسَنَهُ وَالذُّكُورَةَ وَالسَّمْنَ وَضَدِيَهُمَا وَفِي اللَّحْمِ وَخَصِيًّا وَرَاعِيًّا أَوْ مَعْلُوفًا مِنْ كَجَنْبٍ وَفِي الرَّقِيقِ وَالْقَدِّ وَالْبَكَارَةِ وَاللَّوْنِ قَالَ وَكَالْدَهَجِ وَتَسْكُنُمُ الْوَجْهِ وَفِي الثَّوْبِ وَالرَّقَّةَ وَالصَّفَافَةَ وَضَدِيَهُمَا وَفِي الزَّيْتِ الْمُعَصَرِ مِنْهُ وَيَمَّا يُعَصَرُ بِهِ وَحُمِلَ فِي الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا فَالْوَسْطُ وَكَوْنُهُ دَيْنًا وَوُجُودُهُ عَقْدٌ حُلُولُهُ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا تَنْسَلُ حَيَوَانٌ عَيْنٌ وَقَلٌّ أَوْ حَائِطٌ وَشُرْطٌ أَنْ سَمِيَ سَلَمًا لَا بَيْعًا أَزْهَاؤُهُ وَسِعَةُ الْحَائِطِ وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ وَلِمَالِكِهِ وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لِنِصْفِ شَهْرٍ

الأكثر عند أهل المعرفة (والا) أي وإن لم يكن غالب (فالوسط) من الجيد أو الردى يقضى منه السلم فيه (و) الشرط السادس (كونه) أي المسلم فيه (دينا) أي شيئا موصوفا متعلقا بذمة المسلم إليه لانه أن كان معينا عنده لزم بيع معين يتأخر قبضه وإن كان عند غيره لزم بيع معين ليس عنده (و) الشرط السابع (وجوده) أي المسلم فيه غالبا (عند حلول) أجل (به) الشروط حال عقده أن استمر وجوده في الأجل كله بل (وإن انقطع) أي لم يوجد المسلم فيه (قبل) حلول الأجل المضروب ل (ه) أو انقطع عند حواله نادر افيجوز السلم في محقق أو غالب الوجود عند حواله (لا) في (نسل حيوان عين وقل) الحيوان الذي أسلم في نسله لتردد رأس المال بين السلفية والخشية لانه ليس محقق الوجود ولا غالبه (أو) أي ولا يجوز السلم في غير (حائط) عين لذلك أي تردد رأس المال بين الخشية والسلفية ولأن شرط المسلم فيه كونه دينيا في الذمة ونسل الحيوان العين القليل وغير الحائط المعين ليس لدينا (وشرط) في العقد على غير الحائط الصغير المعين (أن سمي) العقد عليه (سلا) مجازا فلا ينافي ما قبله لانه في السلم الحقيقي (لا) أن سمي (بيعا) ونائب فاعل شرط (أزهاؤه) أي الثمر فالوسمي بيعا فلا يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لأن لفظ البيع يقتضي التناجز وأما أن سميها سلا فإن اشترط ما يأخذ كل يوم أمام من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضربه فذلك جائز وإن لم يضرب أجلا ولا ذكر ما يأخذ كل يوم فالبيع فاسد لأنه لا سميها سلا وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم انهما قصد التأخير ففسد لذلك (و) شرط أيضا (سعة الحائط) بحيث يغلب استيفاء القدر المشتري من ثمره لكثرة شجره (و) شرط أيضا بيان (كيفية قبضه) أي الثمر المشتري أمثواليا أم متفرقا وقدر ما يأخذ منه كل يوم فإن سمي بيعا فلا يشترط ذلك ويحمل على الحلول (و) شرط أيضا في التسمية بيعا والتسمية سلا اسلامه (لمالكه) أي الحائط (و) شرط فيهما أيضا (شروعه) أي المسلم في أخذ الثمرة من يوم العقد بدل (وإن) تأخر الشروع فيه (لنصف شهر) لا أكثر فجائز

(و) يشترط فهما أيضا (أخذه) أي التمر أي انتهاء أخذه لجميع ما اشتراه حال كون المأخوذ (بسر أو رطباً) وزيد بشرط سابع وهو اشتراط أخذه كذلك فلا يكفي الأخذ من غير شرط ولا الشرط من غير أخذ (لا) يصح الشراء أن أخذ حال كونه (عرا) لبعده من الزهو (فإن شرط) المسلم (تتم الرطب) الموجود حال العقد صريحاً والتزاماً بأن شرط في كيفية قبضه أياً ما يصير فيها تمراً (مضى) العقد فلا يفسخ (بقبضه) أي التمر ولو قبل تتمره لانه ليس من الحرام البين (وهل) التمر (الزهي) المشتري تتمره (كذلك) أي مثل الرطب المشتري تتمره في مضي بيعه بقبضه (وعليه الأكثر) من شراح المدونة (أو) لا يعضى بقبضه بل هو (كالبيع الفاسد) في فسخه بعد قبضه اليعاقبة لبعده الزهي من التمر في الجواب (تأويلان) في فهم قولهما أسلم بعد زهوه وشرط أخذه تمراً لم يجز لبعده وقلة أمن الجوائح فيه (فإن) اشترى ثمر حائط معين وأخذ بعضه و (انقطع) باقي ثمره بجائحة أو تعيب أو أكله عيال البائع لزم المشتري ما قبضه منه بحصته من الثمن وانفسخ العقد فيما بقي لانه يبيع لأسلم وبيع المتلى المعين بنفسه بقلبه أو عدمه قبل قبضه لانه ليس في الذمة قال ابن عبد السلام لان المبيع في هذه المسئلة معين فحكمه حكم سائر المعينات وليس من السلم في شيء هو (رجع) المشتري على البائع (بحصة ما بقي) له من التمر من ثمنه اتفاقاً ولا يجوز له البقاء للعام القابل ليأخذ ما بقي له من ثمره لانه فسخ دين في دين ولنع السلم فيه قبل بدو صلاحه لانه غرر فالصبر اليه أشد غرراً وله أن يأخذ بحصة ما بقي شيئاً معجلاً ولو طعاماً (وهل) الرجوع بحصة ما بقي من الثمن (على القيمة وعليه الأكثر) بأن يقوم ما قبض من التمر في وقته وما لم يقبض كذلك وتنسب قيمة ما لم يقبض لمجموعها ومثل نسبتها يرجع من الثمن (أو) الرجوع بحصة ما بقي من الثمن (على) قدر (المسكية) بما أخذ وما لم يأخذ فإن كان المأخوذ وسقين وكان ما لم يؤخذ وسقاً رجع بثلث الثمن في الجواب (تأويلان) محلهما إذا اشتراه (٧٣) على أخذه شيئاً فشيئاً فإن اشتراه على أخذه في يوم أو يومين فالرجوع

بحسب المسكية اتفاقاً (وهل القرية الصغيرة) التي ينقطع ثمرها في بعض أبنائه من السنة (كذلك) أي مثل الحائط المعين في اشتراط ما سبق في السلم في ثمرها (أو) هي كذلك (الأي في وجوب تعجيل النقد) أي رأس

وأخذهُ بَسْرًا أَوْ رُطْبًا لَا تَمْرًا فَإِنْ شَرَطَ تَمَرُ الرُّطْبِ مَضَى بِقَبْضِهِ وَهَلِ الزُّهَى كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ رَجَعَ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ وَهَلْ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ عَلَى الْمَكِيلَةِ تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةُ كَذَلِكَ أَوْ إِلَّا فِي وُجُوبِ تَعَجُّلِ النِّقْدِ فِيهَا أَوْ مُخَالَفَتِهِ فِيهِ وَفِي السُّنَنِ لِمَنْ لَا مَلَكَ لَهُ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَالُهُ إِبَانٌ أَوْ مِنْ قَرِيْبِهِ خَيْرُ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ وَإِنْ قَبِضَ الْبَعْضُ وَجَبَ الْتَأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضِيَ بِالْمَحَاسِبَةِ وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُقَوِّمًا وَيَجُوزُ فِيهِ طَبِخٌ وَاللُّؤْلُؤُ وَالْعَنْبَرُ وَالْجَوْهَرُ وَالزُّجَاجُ وَالْحِصَى

مال السلم حقيقة أو حكماً بتأخير ثلاثه أيام ولو بشرطه حال كون تعجيله (في) السلم في ثمر (ها) أي القرية الصغيرة والزريع لأنه مضمون في الذمة فشرأه سلم حقيقى بخلاف السلم في ثمر حائط معين فلا يجب تعجيل النقد فيه ويجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين وتسميته سلماً مجاز (أو تخالفه) أي تخالف القرية الصغيرة الحائط المعين (فيه) أي في وجوب تعجيل النقد فيها (وفي) جواز (السلم) في ثمرها (لمن لا ملك له) فيها بخلاف الحائط المعين فلا يجوز السلم في ثمره إلا بالملك في الجواب (تأويلات) ثلاثة تخالفه في وجهين منها (وان) أسلم سلماً حقيقياً في ثمره (انقطع ما) أي التمر المسلم فيه الذي (له إبان) أي وقت معين لا يوجد في غيره عادة وكان انقطاعه قبل قبض شيء منه (أو) أسلم في ثمر قرية معينة مأمونة من انقطاع ثمرها في أثناء إبانها من السنة وانقطع ماله إبان (من قرية) معينة مأمونة قبل قبض شيء منه (خير المشتري في الفسخ) للسلم والرجوع برأس ماله أو عوضه على المسلم اليه (و) في (الابقاء) للسلم للعام القابل وأخذ المسلم فيه من ثمره (وان) كان أسلم في ثمره إبان (وبعض البعض) من الثمر وغات الإبان قبل قبض باقيه (وجب التأخير) للعام القابل ليأخذ الباقي من ثمره في كل حال (الا أن يرضيا) أي المتبايعان (ب) الفسخ و (المحاسبة) فلهما ذلك في السلم الحقيقي وفي السلم في ثمر قرية مأمونة إلى هذا رجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه لتعلق المسلم فيه بالذمة فلا يبطل بفوات الإبان كالدين ولهما الرضا بالفسخ والمحاسبة ان كان رأس المال مثلياً بل (ولو كان رأس المال مقوماً) كعروض وحيوان لجواز الاقالة على غير رأس المال (ويجوز) السلم (في) أي طعام (طبخ) ان بينت صفته (و) يجوز في (اللؤلؤ) للقدرة على حصر صفته بذلك جنسه وعادته ووزن كل حبة وبيان صفتها (والعنبر) والصحيح انه ثمر شجر ينبت في قاع البحر فبرميه بساحله (و) في (الجوهر) أي كبير اللؤلؤ (والزجاج) بثلاث الزاى واحده زجاجة (والحص) ويسمى في عرف مصر الجليس وهو حجر يحرق

يعطحن تبني به السلام وتبيض به الحيطان (والزرنخ) معدن معروف (و) يجوز السلم في (أحمال الخطب) قال الباجي وعندى انه يعمل في كل بلد يعرفهم فيه اه فما كان عرفهم انه يضبط بالوزن أو الاحمال عمل به (و) يجوز السلم في (الأدم) بفتح الهمزة أى الجلد المدبوغ والمراد به هنا ما يشمل غيره (و) في (صوف) مضبوط (بالوزن) كقنطار (لا بالجزر) جمع جزء لعدم انضباطها لاختلافها بالكبر والصغر والغزارة والخفة ويجوز شراؤه على غيره وجه السلم بالجزر تحريا وبالوزن مع رؤية الغنم (و) يجوز السلم في نصول (السيوف) والسكاكين (و) يجوز شراء (تور) بفتح التاء إثناء مفتوح يشبه الطشت من نحو نحاس شرع فيه العامل (ليكتمل) ويدخل في ضمان مشترية بالعقد ويضمنه بانه ضمان الصناعات وفي اطلاق السلم عليه تجوز وانما هو يبيع معين فلذا اشترط فيه الشروع حين العقد أو ما قرب منه كخمسة عشر يوما (و) يجوز (الشراء) لجملة مضبوطة كقنطار تؤخذ في أيام كل يوم قدر معلوما حتى تنتهى (من) عامل (دائم العمل) حقيقة بأن لا يفتر عنه غائبا أو حاكما بأن كان من أهل حرفة الشيء المشتري لتيسره عنده فيشبه العقود عليه المعين والعقد في هذه لازم لهما فليس لاحدهما فسخه ومثل لدائم العمل فقال (كالخباز) والجزار والطباخ (وهو) أى الشراء من دائم العمل (يبيع) فلا يشترط فيه تعجيل الثمن ولا تأجيل الثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم كنا نبتاع اللحوم من الجزارين بسعر معلوم كل يوم رطلين أو ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء الذى يعطيه الامام من بيت المال وقال مالك رضى الله تعالى عنه لا يرى به بأسا اذا كان وقت العطاء معروفا أى ومأمونا (وان لم يدم) عمله لاحقيقة ولا حاكما بأن كان يعمل مرة ويترك أخرى واشترى منه بهذه الحالة (فهو) أى العقد (سلم) حقيقى لا يبيع فيشترط فيه شروط السلم التى منها بقاء المسلم فيه الى خمسة عشر يوما أو أكثر وتعجيل رأس المال وشبهه فى الجواز على وجه السلم فقال (كاستصناع سيف أو سرج) فيجوز بشروط السلم من وصف العمل وضرب الأجل وتعجيل رأس المال وكون المعمول منه والعمل فى الذمة (٧٣) (وفسد) السلم (بتعيين) الشيء (المعمول منه) كالحديد (أو) تعيين الشخص (العامل) وأولى تعيينهما معا لشدة الغرر فى المدونة ومن استضع طشتا أو تورا أو قلنسوة أو خفا أو غير ذلك مما يعمل فى الأسواق بصفة

والزرنخ وأحمال الخطب والأدم وصوف بالوزن لا بالجزر والسيوف وتور يكتمل والشراء من دائم العمل كالخباز وهو يبيع وإن لم يدم فهو مسلم كاستصناع سيف أو سرج وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل وإن اشترى المعمول منه واستأجره جاز أن شرع عين عامله أم لا لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدين والأرض والدور والجزاف ومالا يوجد وحديد وإن لم يخرج

(١٠ - جواهر الاكلیل - ثانی) معاومة فان كان مضمونا الى مثل أجل السلم ولم يشترط عمل رجل بعينه ولا شيئا بعينه يعمل منه جاز ذلك اذا قدم رأس المال مكانه أو الى يوم أو يومين فان ضرب لرأس المال أجلا بعيدا لم يجوز صار دينابدين وان اشترط عمله من نحاس أو حديد بعينه أو ظواهر معينة أى جلود معينة أو عمل رجل بعينه لم يجوز وان تقدمه لانه غرر لا يدرى أى سلم الى ذلك الاجل أم لا ولا يكون السلف فى شيء بعينه اه (وان اشترى) شخص الشيء (المعمول منه) كالحديد والنحاس والجلد من صانع (واستأجره) أى المشتري على عمله سيفا أو تورا أو سرجا مثلا (جاز) على المشهور من جواز الجمع بين البيع والاجارة فى عقد واحد (أن شرع) البائع فى العمل ولو حكما بتأخيره ثلاثة أيام وسواء (عين) للمشتري (عامله أم لا) وفارقت هذه المسألة التى قبلها بأن التى قبلها لم يدخل فيها للبيع فى ملك المشتري أولا وهذه دخل فى ملكه ثم أجره على عمله (لا) يجوز السلم (فيما) أى شيء (لا يمكن وصفه) وصفا كاشفا لحقيقته ورافعا لجهالته (كتراب المعدين) الذهب أوفضة أو غيرها وعجوة وحناء مخلوطين برمل وتراب حانوت صائغ (و) لا يجوز السلم فى العقار ك(الأرض والدور) لأن شرط السلم بيان صفته التى تختلف الأغراض فيها أو كونه دينافى الذمة ولا يمكن اجتماعهما فيه أى بيان صفته وكونه دينافى الذمة لأن من صفاته التى تختلف فيها الأغراض محله وذكركه يتعين خارجا ولا يكون فى الذمة (و) لا يجوز السلم فى (الجزاف) لأن من شرط صحة بيعه رؤيته ومن شروط صحة السلم كونه دينافى الذمة وهذان لا يجتمعان (و) لا يجوز السلم (فيما) أى شيء (لا يوجد) أصلا أو الانادرا ككبار اللؤلؤ لا تتفاء شرط وجوده عند حلوله فى المقدمات فسلف أى سلم الدنانير والبراهم جائز فى كل شيء من كل العروض والطعام والرقيق والحيوان وجميع الأشياء حاشا أن ربة أحدهما لا يصح الانتقال به من الدور والأرضين والثانى مالا يحاط بصفته مثل تراب المعادن والجزاف مما يصح بيعه جزافا والثالث ما يتعذر وجوده والرابع مالا يجوز بيعه بحال كتراب الصواغين والخمر والخزير وجلود الميتة وجميع النجاسات (و) لا يجوز سلم (حديد) ان كانت السيوف تخرج منه بل (وان لم يخرج

منه السيوف في سيوف أو بالعكس) أي سلم سيوف في حديد وإن لم تخرج منه سيوف لأن الصنعة المفارقة لغز ولا تعتبر في نقل الشيء المصنوع عن جنسه (ولا يمنع سلم) (كتان) شعر غير مغزول (غليظ في رقيقه) أي الكتان (أن لم يغزلا) أي الكتان الغليظ والكتان الرقيق قال ابن ناجي لأن غليظ الكتان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه ومفهوم الشرط جواز أن غزلا لاختلاف منفعتيهما كغليظ ثياب كتان في رقيقها (و) لا يجوز السلم في (ثوب) نسج بعضه (ليكمل) للسلم بصفة خاصة ولو شرط أنه أن خرج بخلافه ما يبدله بغيره حيث لم يكثر عنده الغزل فإن كثر عنده بحيث يفسخ منه ثوب آخر أن خرج الأول على خلاف الصفة المشتركة جاز (و) لا يجوز سلم شيء (مصنوع قدم) أي جعل رأس مال سلم لأصله المصنوع هو منه حال كونه (لا يعود) وأولى أن كان يعود المصنوع غير مصنوع حال كونه (هين الصنعة) أي سهلها ومثل له بقوله (كالغزل) من كتان يسلم في كتان لأن صنعته لم تخرجه عن أصله على المشهور عند المازري وابن الحاجب وبين مفهوم هين الصنعة بقوله (بخلاف النسج) أي المنسوج فيجوز سلمه في أصله لأن صنعته لصعوبتها تخرجه عن أصله فيجوز سلم ثوب من كتان في غزل كتان أو شعره (الاثياب الخ) أي الحرير فلا يجوز سلمها في الحرير رأس مال له كسلم كتان في ثوب أو نحاس في تور (وإن قدم أصله اعتبر الأجل) المضروب بينهما للسلم فيه فإن كان يسع صنعة الأصل للمقدم منع للزبنة لأنه أجارة على الصنعة بما يفضل من الأصل أن فضل منه شيء والذهب عمله باطلاً أي بلا أجر وإن كان لا يسع ذلك جاز لا تنقضاء المانع وذكر مفهوم لا يعود فقال (وإن عاد) المصنوع غير هين الصنعة أي أمكن عودته لأصله (اعتبر) أي لوحظ الأجل (فيهما) أي سلم المصنوع في أصله وسلم أصله فيه فإن وسع الأجل جعل المصنوع من أصله أو جعل أصله منه امتنع السلم والاجاز كسلم آلة نحاس أو رصاص في نحاس أو رصاص أو عكسه (٧٤) (و) الشيثان (المصنوعان) من جنس واحد كنحاس أو كان سلم أحدهما في الآخر حال كونهما (يعودان)

منه السيوف في سيوف وبالعكس ولا كتان غليظ في رقيقه أن لم يغزلا وثوب ليكمل ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة كالغزل بخلاف النسج الاثياب الخ وإن قدم أصله اعتبر الأجل وإن عاد اعتبر فيهما والمصنوعان يعودان ينظر للمنفعة وجاز قبل زمانه قبول صفته فقط كقبول محله في العرض مطلقاً وفي الطعام إن حل أن لم يدفع كراءه ولزم بعدهما كفاض إن غاب وجاز أجود وأردأ لا أقل إلا عن مثله ويبرئ

أي يمكن عودهما لأصلهما (ينظر للمنفعة) المقصودة منها فإن انحلت أو تقاربت كبرى بق من نحاس في مثله منع وإن تباعدت كبرى بق في طشت كلاهما من نحاس جاز (وإن عاد) للسلم (قبل)

حلول (زمانه) أي أجل المسلم فيه (قبول) موصوف (صفته) أي المسلم فيه وجاز له عدم قبوله ويجوز للمسلم إليه دفعه مما قبله وعدمه لأن الأجل حق لها واحترز بقوله (فقط) عن الاجود والادنى والأكثر والأقل فلا يجوز قبوله قبله لأنه يلزم على قبول الاجود أو الأكثر حظ الضمان وأز يدك وطى قبول الأدنى أو الأقل ضع وتعدل وشبه في الجواز فقال (ك) قبول موصوف صفته (قبل) وصول (محله) أي المسلم فيه الذي اشترط دفعه فيه فيجوز (في العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء أراد به مقابل الطعام بقرينة المقابلة أي بالطعام (مطلقاً) عن التقييد بحلول أجله وهذا ضعيف والمذهب أنه لا بد للجواز من حلول أجل العرض (و) جاز قبول صفته قبل محله (في الطعام) المسلم فيه (إن حل) أجله فإن لم يحل منع لأنه سلف جر نفعاً للمسلم وهو سقوط ضمانه عنه إلى حلول أجله وبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لأن المعجل عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه الآن ونحل جواز القضاء قبل محله في العرض والطعام اللذين حل أجلهما (أن لم يدفع) المسلم إليه للمسلم (كرام) محله من موضع قبضه لموضع الشرط فإن دفعه فلا يجوز لأن المحل بمنزلة الأجل فيلزم حظ الضمان وأز يدك (ولزم) قبول المسلم المسلم فيه طعاماً كان أو غيره (بعد) بلاؤه (هما) أي الأجل والمحل أن أتاه بجمعيه فإن أتاه ببعضه فلا يلزمه قبوله (ك) قبول (فاض) أي من ولاء الامام منصب القضاء إذا أتاه المسلم إليه بالمسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول أجله في محله فيلزمه قبوله (أن غاب) المسلم عن محل قبضه وليس له وكيل خاص فيه (و) إن دفع المسلم إليه للمسلم بعدها شيئاً أجوداً وأردأً من المسلم فيه (جاز) قبول المسلم (أجود) أي أزيد جودة وحسناً من المسلم فيه بعدها لأنه حسن قضاء من المسلم إليه (و) جاز قبول المسلم (أردأ) من المسلم فيه لأنه حسن اقتضاء (لا) يجوز قبول (أقل) من المسلم فيه قدراً كمشرة عن احد عشر أو اردب عن أكثر منه ولو كان أجود منه للاتهام على بيع طعام بطعام من صنفه غير مماثل له (الا) أن يأخذ الأقل (عن مثله) من المسلم فيه قدراً (ويبرئ) المسلم المسلم

اليه (ما) اى القدر الذى (زاد) السلم فيه على المأخوذ فيجوز لسلامته من الفضل في الطعامين المتحدى الصنف (ولا) يجوز (دقيق) أى أخذه قضاء (عن قمح) مسلم فيه (و) لا يجوز (عكسه) أى أخذ قمح قضاء عن دقيق مسلم فيه بناء على ان الطحن ينقل فصار اجنسين فلم يبيعهما ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه (و) جاز قضاء المسلم فيه قبل حلول أجله وبعده (بغير جنسه) أى بغير جنس المسلم فيه (ان جاز بيعه) أى المسلم فيه (قبل قبضه) من المسلم اليه بان لم يكن طعاما (و) ان جاز (بيعه) أى للمأخوذ (بالمسلم فيه مناجزة) أى مقابضة بلا تأخير بأن لم يكن أحدهما لحما والآخر حيوانا من جنسه (و) جاز (أن يسلم فيه) أى للمأخوذ (رأس المال) بأن لم يكن أحدهما دنانير والآخر دراهم (لا) يجوز قضاء (طعام) مسلم فيه بغير جنسه من نقد أو عرض أو حيوان أو طعام لأنه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه فهذا محترز جاز بيعه قبل قبضه (و) لا يجوز قضاء (لحم) مسلم فيه (بحيوان) من جنسه لانها مزبنة (و) لا يجوز أن يقضى عن المسلم فيه (ذهب ورأس المال ورق) لامتناع سلم الورق في الذهب فهذا محترز وأن يسلم فيه رأس المال (و) لا يجوز (عكسه) أى القضاء عن المسلم فيه بورق ورأس المال ذهب لامتناع سلم الذهب في الورق (و) ان أسلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم (جاز) له (بعد) حلول (أجله) أى المسلم فيه (الزيادة) للمسلم اليه على رأس المال (ليزيد طولاً) أى ليعطيه ثوباً أطول أو أعرض أو أصفق مما وصفه ان عينه وعجله قبل افتراقهما وشبه في الجواز فقال (ك) زيادة المسلم على رأس المال (قبله) أى الاجل ليزيد المسلم اليه المسلم فيه طولاً على طوله الشروط أو لا فيجوز (ان عجل) المسلم (دراهمه) الزائدة على رأس المال للمسلم اليه ولو حكماً بتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم مؤتلف وأجلت الزيادة كأجل السلم وبقي من أجل الاصل نصف شهر (٧٥) فأكثر (و) جاز لمن دفع غزلاً لمن ينسجه له ثوباً طوله كذا وعرضه

كذا ثم قبل حلول الأجل عجله دراهم مع (غزل ينسجه) له ويزيده في طول الشقة أو عرضها ونحوه فلا بأس بذلك لانهم ماصفقتان وهذه اجارة وهى بيع من البيع يفسدها ما يفسد

مِمَّا زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَمَحٍ وَعَكْسُهُ وَبِفَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْعُهُ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ لَطَعَامٍ وَلَحْمٍ بِحَيَوَانٍ وَقَهَبٍ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرَقٌ وَعَكْسُهُ وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا كَقَبْلِهِ إِنْ عَجَّلَ دَرَاهِمَهُ وَغَزَلَ يَنْسِجُهُ لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصْفَقَ وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِفَيْرٍ مَحْلَةٍ وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ ﴿فصل﴾ يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ فَقَطُّ الْأُجَارِيَّةُ تَحِلُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفَوَّتَ عِنْدَهُ بِمَفُوتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كِفَاسِدِهِ وَحَرْمُ هَدِيَّتِهِ

البيع وليسكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل نسج شئ من الشقة (لا) ان زاده قبل الاجل دراهم ليعطيه اذا حل الاجل (أعرض أو أصفق) من الشروط فلا يجوز لانه صفقة أخرى فهو فسخ دين في دين ان لم بشرط تعجيله كله والاجاز بشرط مخالفة المأخوذ للأول مخالفة ببيع سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأرداً أو أجود (ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) أى المسلم فيه اذا طلب منه (بغير محله) الذى يقضى فيه ان ثقل محله بل (ولو خف محله) أى المسلم فيه كجوهر ولا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف محله ﴿فصل﴾ في بيان أحكام القرض وما يتعلق به وقرنه بالسلم لتشابههما في دفع مال معجل في مال مؤخر وأشار بقوله (يجوز) أى يندب الى أن الأصل فيه ذلك وقد يعرض له ما يحرمه أو يوجب له أو يكرهه وفاعل يجوز (قرض) وهو شرعاً دفع متمول في مثله غير معجل لنفع أخذه فقط (ما) أى المتمول الذى (يسلم فيه فقط) من عين وعرض وطعام وحيوان ورقيق فلا يجوز قرض ما لا يسلم فيه كأرض ودار وستان وتراب صائغ ومعدن وجوهر نفيس وجزاف ولما شمل قوله ما يسلم فيه الجارية وقد نص الامام مالك رضى الله تعالى عنه على منع قرضها استثناء فقال (الاجارية) أى أمة شملت بالسفينة في سرعة الجرى ثم صار حقيقة عرفية (تحل) من جهة الاستمتاع بها (للمستقرض) فلا يجوز قرضها له لما يلزم عليه من اعارة الفرج لان للقرض رد عين القرض ومفهوم الصفة جواز قرضها لمن لا تحل له كحرمها ومراة وصغيره ولا تشتهى فيجوز للنساء اقتراض الجوارى (و) ان أقرضت الجارية لمن تحل له فسخ قرضها و (ردت) المقرضها في كل حال (الا أن تفوت عنده بمفوت البيع الفاسد) من حواله السوق فأعلى فان فانت بذلك (فالقيمة) تلزم المقرض على المنصوص وأتى بقوله (كفاسده) أى البيع وان علم ما قبله ليقيد اعتبارها يوم القبض وان القرض اذا فسد يرد الى فاسد أصله وهو البيع لا الى صحيح نفسه الذى ترد فيه العين أو المثل وامل وجه كون البيع أصلاً للقرض ان الأصل في دفع المال في عوض المسكينة (وحرم هديته) أى اهداء المقرض لمقرضه

لتأديتها للسلف بزيادة (أن لم يتقدم مثلها) أي الهدية بينهما على القرض فإن تقدم ذلك فلا تحرم (أو) لم يحدث بينهما بعد القرض (موجب) أي سبب للاهداء فإن حدث كساره وجوار فلا تحرم وشبهه في الحرمة فقال (ك) هدية (رب) أي مالك (القرض) بكسر القاف أي المال المدفوع لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه لعامله (و) هدية (عامله) أي المتجر في القراض لرب المال فتحرم من كل منهما إلا آخر لهماهما على أنهما قصد أباهما إذا أداما العمل في المال وسواء أهدى أحدهما الآخر قبل شغل المال اتفاقا قبل (ولو بعد شغل المال على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف نظر المال ومقابله الجواز بعده نظرا للحال (و) كهدية إلى (ذي الجاه والقاضي) فتحرم لأنها رشوة وقد قال رسول الله ﷺ لعن الله الراشي والمرتشي (ومبايعته مساحقة أو جر منفعة) لا مقرض ومثل جر المنفعة فقال (كشرط) قضاء شيء (عفن) أي متعفن أو مسوس (ب) شيء (سالم) من العفن والسوس ومبول بياض وقديم يجدي فيمنع على المشهور ومفهوم الشرط جواز قضاء عفن بسالم إذا كان بلا شرط ولا عاده وهو كذلك لأنه حسن قضاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس أحسنهم قضاء (و) شرط دفع مثل (دقيق أو كعك) مسلف ببلد بشرط مثله (ببلد) آخر غير بلد القرض ليسقط المقرض عن نفسه كلفة حمله من بلد القرض إلى البلد الآخر كأن يسلف بمصر دقيقا أو كعكا بشرط دفع قضائه بمكة فيمنع على المشهور ولولا الحاجة ويجوز بلا شرط (أو) شرط قضاء (خبز فرن ب) خبز (ملة) بفتح الميم أي رماد حار يخبز به أو حفرة يعمل فيها رماد حار يخبز به وخبز الملة أحسن من خبز الفرن وقيل بالعكس (أو) شرط (٧٦) قضاء (عين) أي ذات نقدا كانت أو غيره (عظم حملها) ببلد آخر فيمنع على

المشهور لنفع المقرض بدفع مؤنة حملها عن نفسه وشبهه في المنع فقال (كسفتجة) بفتح السين المهملة وسكون الفاء وفتح الفوقية والجم لفظ أعجمي أي ورقة يكتبها المقرض ببلد كعصر لوكيله ببلد آخر كمكة ليقتضى عنه بها ما اقترضه

أَنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ مِثْلُهَا أَوْ يَحْدُثُ مُوجِبٌ كَرَبِّ الْقِرَاضِ وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَذِي الْجَاوِ وَالْقَاضِي وَمُبَايَعَتُهُ مُسَاحِقَةً أَوْ جَرٍّ مَنَفَعَةٍ كَشَرَطِ عَفْنٍ بِسَالِمٍ وَدَقِيقٍ أَوْ كَعَكٍ بِبَلَدٍ أَوْ خُبْزِ فُرْنٍ بِمَلَةٍ أَوْ عَيْنٍ عَظُمَ حَمْلُهَا كَسَفْتَجَةٍ إِلَّا أَنْ يَمَعَ الْخَوْفُ وَكَمَنْ كَرِهَتْ إِقَامَتُهَا إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ نَفْعُ الْمُقْتَرَضِ فَقَطْ فِي الْجَمِيعِ كَقَدَانٍ مُسْتَحْصِدٍ خَفَتْ مَوْتُهُ عَلَيْهِ بِحَصْدِهِ وَيَدْرُسُهُ وَيُرَدُّ مَكِيلَتُهُ وَمُلْكٌ وَلَمْ يَلْزَمْ رَدُّهُ إِلَّا بِشَرَطٍ أَوْ عَادَةٍ كَأَخْذِهِ بِغَيْرِ مَحَلٍّ إِلَّا الْعَيْنَ

﴿ فصل ﴾ تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا

بمصر فيمنع لانتفاع المقرض بدفع كلفة ما اقترضه من نفسه من مصر إلى مكة وغرره برا وبحرا (الأن يعم الخوف) البر أن والبحر فيجوز للضرورة (وك) قرض (عين) أي ذات نقد أو طعام أو عرض أو حيوان (كرهت إقامتها) عند مالكها لحوف تلفها بعفن أو مسوس مثلا فيحرم قرضها ليأخذ بدلها لأنه سلف جر نفعها لغير المقرض (الأن يقوم) أي يوجد (دليل) أي قرينة (على أن القصد) بقرض ما كرهت إقامته (نفع المقرض فقط) فيجوز (في الجميع) أي جميع المسائل السابقة كما إذا كان المسوس أو القديم أن باعه يأتي ثمنه باضعافه لمسببة أو غلاء وشبهه بالمستثنى في الجواز مثلا له بقوله (كقدان) أي مقدار من الزرع (مستحصد) أي حان حصاده (خفت موته) أي سهل (عليه) أي على مالكه واقترضه لمن (يحصده ويدرسه) ويذريه وينتفع بحبه (ويرد مكيلته) أي مكيلة الحب الذي خرج منه وتبينه لمقرضه وإن هلك الزرع قبل حصده فضمانه على مقرضه لأنه مما فيه حق توفية (وملك) أي القراض أي ملكه المقرض بالعقد وصار مالا له فيقتضى على المقرض بدفعه له (ولم يلزم) المقرض (رده) أي رد القراض لمقرضه إلا بعد انتفاعه به انتفاع أمثاله فإن رده المقرض وجب على المقرض قبوله إن لم يتغير بنقص لأن الاجل حق للمقرض ولو غير عين واستثنى من عدم لزوم رده فقال (الابشرط أوعادة) رده في وقت معلوم فيلزم رده عملا بالشرط أو العادة وشبهه في عدم اللزوم فقال (كأخذه) أي القرض فلا يلزم ربه أن يدفعه المقرض له (بغير محله) الذي يقضى فيه لزيادة الكلفة عليه (إلا العين) أي الدنانير أو الدراهم المقرضة فيلزم مقرضها أخذها بغير محله لحفة حملها إلا لحوف بين بلد الدفع وبلد القرض والله أعلم ﴿ فصل ﴾ في بيان أحكام المقاصة (تجوز المقاصة) المقاصة متاركة مطلوبة بمائثل صنف ماعليه ماله على طالبه (في ديني العين) الدنانير والدراهم (مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض

ومحل جوازها (أن اتحد) أي ديننا العين (قدرا) كعشرين (وصفة) كعشرين ويلازمها اتحاد النوع كذهبين سواء (حلا) أي ديننا العين معا (أو) حل (أحدها) دون الآخر (أم لا) بأن كانا مؤجلين معا بأجل واحد (وان اختلفا) أي ديننا العين (صفة مع اتحاد النوع) كدنانير محمية ودرهم يز يدية قال البناني لوقال وان اختلفا صفة أو نوعا لكان أخصر (أو اختلفا فكذا) أي الدينين المتفقين نوعا وصفة في جواز المقاصة فيهما لكان لا مطلقا بل (ان حلا) أي ديننا العين وهي أي المقاصة مع اتحاد النوع مبادلة ما في الذمة ومع اختلافه صرف ما فيها وما جائز ان بشرط الحلول (والا) أي وان لم يحل بان أجلا معا أو أحدهما (فلا) تجوز المقاصة لانها مع اتحادها بدل مؤخر ومع اختلافه صرف مؤخر وكلاهما ممنوع وشبهه في الجواز ان حلا والنوع ان لم يخلفا (كأن) اتفقا نوعا (اختلغا زنة) حال كونهما (من يبيع) فتجوز المقاصة فيهما ان حلا (والطعامان) المترتبان في الذمتين (من قرض كذلك) أي ديني العين في جواز المقاصة ان اتفقا قدرا وصفة سواء حلا أم لا أو اختلفا صفة واتحد نوعهما أو اختلف وحلا (ومنعا) أي الطعامان أي المقاصة فيهما حال كونهما مرتبين في الذمتين (من يبيع) ان كانا مختلفين في القدر أو النوع أو الصفة بل (ولو) كانا (متفقين) نوعا وقدر أو صفة وسواء حلا أم لا لبيع طعام للمعاوضة قبل قبضه في المتفقين والمختلفين والنسيئة في طعام بطعام والدين بالدين في غير الحالين (و) ان كان أحد الطعامين (من قرض) الآخر من (يبيع تجوز) المقاصة فيهما (ان اتفقا) أي الطعامان نوعا وقدر أو صفة (وحلا) معا (لا) تجوز (ان لم يحل) بأن كانا مؤجلين (أو) لم يحل (أحدها) أي الطعامين لاختلاف الأغراض بالتأجيل ولو (٧٧) لاحدها فيلزم يبيع طعام للمعاوضة قبل قبضه (وتجوز) المقاصة

(في) الدينين (العرضين) مطلقا عن التقييد بكونها من يبيع أو قرض أو مختلفين وبكونهما حالين (ان اتحدا) أي العرضان (جنسا وصفة) فان اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقت الأجل أو اختلفت حلا أو لم يحل

ان اتحد قدرا وصفة حلا أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا فكذا ان حلا والّا فلا كأن اختلفا زنة من يبيع والطعامان من قرض كذلك ومنعا من يبيع ولو متفقين ومن يبيع وقرض تجوز ان اتفقا وحلا لا ان لم يحل أو أحدهما وتجاوز في العرضين مطلقا ان اتحد جنسا وصفة كأن اختلفا جنسا واتفقا أجلا وان اختلفا أجلا منعت ان لم يحل أو أحدهما وان اتحد جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفق الأجل والّا فلا مطلقا

﴿ باب ﴾

الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط في العقد وثيقة بحق كولي

(كان اختلفا) أي العرضان (جنسا واتفقا أجلا) وأولى ان حلا (وان اختلفا أجلا) بأن أجلا بأجلين مختلفين (منعت) المقاصة فيهما (ان لم يحل) معا والاجازت (أو) ان لم يحل (أحدها) فان حل أحدها جازت (وان اتحدا) أي العرضان (جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت) المقاصة فيهما (ان اتفق الأجل والافلا) تجوز (مطلقا) عن التقييد بكونهما من يبيع أو من قرض أو مختلفين ﴿ باب ﴾ في بيان حقيقة وأحكام الرهن (الرهن) لغة اللزوم والحبس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي عبوسة والراهن دافع الرهن والمرتهن بكسر الهمزة قابضه وفتحها الشيء المرهون وجمع الرهن رهان ورهون ورهن وشرعا يطلق مصدرا بمعنى العقد واسما للشيء المرهون وعرفه المصنف بالمعنى الأول فقال الرهن (بذل) أي إعطاء (من) أي شخص يصح (له البيع) لكونه مميزا فخرج بذل من لا يصح بيعه لعدم تميزه ومفعول البذل (ما) أي شيئا (بياع) فخرج ما لا يصح بيعه كخمر وخنزير وميتة وما خرج بقوله ما يباع بذل ما فيه غرر وكان رهنه ضحيحا عطفه على ما يباع لادخاله فقال (أو) بذل من له البيع (غررا) أي شيئا فيه غرر غير شديد كابق وشارد لان لمالك دفع ماله قرضا أو بيعا لأجل بلا توثيق فيه بشئ فجاز توثقه فيه بما فيه غرر لانه شئ في الجملة وهو خير من لا شئ فان اشتد الغرر كالجنين فلا يجوز (ولو اشترط) رهن الغرر (في العقد) أي البيع أو القرض فلا يفسده على المشهور وأشار على بذل ما يباع بقوله (وثيقة) أي للتوثيق (بحق) لاجراجه بذل من له البيع ما يباع لغير التوثيق به فليس برهن وذلك كبذل المبيع والمؤجر والمعار والموهوب والمتصدق به ومثل لمن له البيع فقال (كولي) لمجور عليه لصغر أو سفة أو جنون من أب أو وصي فله رهن متاع محجور فليأخذ منه للمجور لنفقته أو كسوته قال في المدونة

لوصي أن يرهن من مال اليتيم رهناً فيما يتناعه له من طعام أو كسوة (و) كرفيق (مكاتب) فله أن يرهن بعض ماله في دين عليه لأخراجه نفسه وماله بالكتابة (و) كرفيق (مأذون) له في التجارة وأن لم يأذن له سيده في الرهن لأن الأذن في التجارة أذن في توابعها ومنها الرهن (و) مثل لما يصح رهنه فقال كرفيق (أبق وكتابة) أي مال مؤجل على الرقيق في نظيره عتقه أن أداءه فيجوز لسيد الأبق رهنه ولسيد المكاتب رهن كتابته في دين عليه (واستوفى) المرتهن دينه (منها) أي الكتابة إذا حل أجلها وأداها المكاتب (أو) من غن (رقبته أن عجز) المكاتب عن أداء الكتابة كلها أو بعضها (وخدمة) رقيق (مدبر) أي معلق عتقه على موت سيده فله رهنها في دين عليه ويستوفى المرتهن دينه منها (وأن) مات السيد قبل استيفاء الدين من خدمة المدبر وقد (رق) المدبر كله لاستغراقه الدين أو (جزء) من المدبر للدين بطل تديره ورجع للرعية (ف) يستوفى الدين (منه) سواء كان الكل أو الجزء (لا) يجوز رهن (رقبته) أي المدبر على أن تباع للدين في حياة سيده في دين متأخر عن التدبير فإن وقع هذا (فهل) يصح الرهن و (ينتقل) الرهن (لخدمته) ويستوفى الدين منها على ما تقدم أو لا يصح ولا ينتقل لخدمته في الجواب (قولان) فإن رهن على أنه لا يباع إلا بعد موت سيده أو في حياته على دين سابق على تديره صح وشبه في القولين فقال (كظهور حسن) بضم الحاء المهملة والموحدة أي وقف (دار) رهنت على أنها مملوكة فثبت تحييسها على راعها فقيل يبطل رهنها ولا ينتقل الرهن إلى منفعتها وقيل يصح رهنها وينتقل إليها لجواز بيع المنفعة ورهنها فلا يبطل رهنها ببطان رهن الدار (و) كرهن (ما) أي ثمر أو زرع (لم يبد صلاحه) فيجوز على المشهور من جواز الغرر في الرهن (و) إذا رهن مالم يبد صلاحه ثم مات رهنه أو فليس قبل بدو صلاحه (انتظر) بدو صلاحه (ليباع) بعد بدو صلاحه ثم إن كان للراهن مال غير الرهن قضى الدين (٧٨) منه لتعلقه بذمته (و) إن كان عليه دين غير مرتبه (خاص) أي قاسم

(مرتبه) غراماً رهنه في ذلك المال بجميع دينه مع ديونهم (في اللوت والفلس) للراهن (فاذا صلحت) الثمرة المرهونة أي بدو صلاحها وجاز بيعها (بيعت) لتوفية دين المرتهن (فإن وفي) ثمنها

وَمَكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ وَأَبْقٍ وَكِتَابَةٍ وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَتِهِ أَنْ عَجَزَ وَخِدْمَةٍ مُدَبِّرٍ
وَأَنْ رُقِيَ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتَهُ وَهَلْ يَنْتَقِلُ لخدمته قَوْلَانِ كَظُهُورٍ حُسْنِ دَارٍ وَمَالٍ
يَبْدُ صَلَاحُهُ وَانْتَظِرَ لِبَيْعٍ وَحَاصٌّ مُرْتَهَنُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ فَإِذَا صَلُحَتْ بَيْعَتْ فَإِنْ
وَقِيَ رَدُّ مَا أَخَذَهُ وَالْأَقْدَرُ مُحَاصًّا بِمَا بَقِيَ لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ وَجِلْدَ مَيْتَةٍ وَكَجَنَيْنَ
وَحُمْرٍ وَأَنْ لِيَذْمَى إِلَّا أَنْ تَتَخَلَّلَ وَأَنْ تَحْمَرَّ أَهْرَاقُهُ بِحَاكِمٍ وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِينَ
بِجَمِيعِهِ أَنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ وَلَهُ أَنْ يَقْسِمَ وَيَبِيعَ

بجميعه (رد) المرتهن جميع (مأخذه) بمحاصة الغرماء في مال الراهن وتحاصص فيه الغرماء ويسلم يوافق ديونهم (والا) أي وإن لم يوف منها بجميع دين المرتهن (قدر) للمرتحن (محاصاً) للغرماء في مال المفلس (بما بقي) له من دينه بعد أخذه عن الثمرة (لا) يصح رهن (كأحد الوصيين) على يتيم شيئاً من ماله في دين عليه بدون إذن الوصي الآخر مالم يكن كل واحد منهما مطلق التصرف والا صح (و) لا يصح رهن (جلد ميتة) اتفاقاً إن لم يدنغ وعلى المشهور أن يدنغ ولا جلد أضحية ولا كلب (و) لا يصح رهن (كجنين) لقوة غرره إذا وقع في عقد البيع وأما بعد العقد فيجوز كعقد القرض ودخل بالكاف سمك في بحر وطير في هواء (و) لا يصح رهن (خمر) عند مسلم أو ذمى إن كان الراهن مسلماً بل (وإن) كانت الخمر (لذمي) ورهن عند مسلم وراق إن كانت لمسلم أو لذمي أسلم والأردت له في كل حال (الأن تتخلل) أي تصير الخمر خلا فلا تراق إن كانت لمسلم ولا تردان كانت لذمي بل يختص بها المرتحن (وإن) رهن مسلم عصياً عند مسلم أو ذمى و (تخمر) أي صار خمر (أهراقه) أي صب المرتحن العصير الذي صار خمرًا على الأرض (بحكم) الحاكم مالم يكن إن وجد في البلد حاكم يحكم بعدم اراقتها وتخليها ليرفع خلافه ويأمن حكمه عليه بقيمتها والأراقها بلا حكم لأنه من التفرغ (وصح) أن يرهن جزء (مشاع) أي شائع في كله كنصف (وحين) أي قبض من الراهن الجزء المشاع (بحوز) جميعه أي الكل الذي رهن جزؤه المشاع (إن بقي فيه) أي الجميع أي إن كان باقيه الذي لم يرهن (لراهن) وسواء كان للشاع من عرض أو حيوان أو عقار (و) من له جزء شائع في عرض أو حيوان أو عقار وأراد رهنه كله أو بعضه فله رهنه (لا يستأذن شريكه) في رهنه أي لا يشترط استئذنه لتصرف الشريك مع المرتحن وعدم تعلق الرهن بحصته (وله) أي الشريك الذي لم يرهن نصيبه (إن يقسم) المشترك الذي يقبلها بحضرة شريكه الراهن والرهن في حوز مرتبه (و) له أن (يبيع)

منابه (ويسلم) للمشتري ما بابه له ولا يمنعه رهن شريكه منابه من ذلك اذ لم يتعلق الرهن بحصته (وله) أى راهن جزئه المشاع من مشترك بينه وبين غيره (استتجار جزء غيره) الذى لم يرهن حصته فلا يمنعه منه رهن حصته ولكن لا يتولى قبض ريعه (ويقبضه) أى الجزء للمستأجر ويستغله (المرتهن له) أى للراهن (ولو) رهن أحد الشريكين حصته من المشترك عند أجنبي (وأما) أى جعل الراهن والمرتهن (شريكا) للراهن أميناً على الرهن وحائزاً له (فرهن) الشريك الأمين (حصته للمرتهن) الأول أو غيره (وأما) أى الراهن الثانى الأمين على الرهن الأول ومرتهنه أى جعلاً (الراهن الأول) أميناً على الرهن الثانى (بطل حوزها) أى الرهنيين أو الراهنيين لجولان يد كل راهن على رهنه بحوزة رهن الآخر الشائع (و) صح رهن الشيء (المستأجر) فيصح رهنه لمستأجره قبل انقضاء مدة اجارته (و) صح رهن الحائط (الساقى) فيصح رهنه عند عامه قبل تمام مدة عمله بدليل (وحوزها) أى المستأجر بالكسر فى الصورة الأولى والعامل فى الصورة الثانية بمقدار الاجارة والمساقاة (الأول) أى السابق على عقد الرهن (كاف) فى حوز الرهن على الاصح عند ابن الحاجب وهو مذهب ابن القاسم فى المجموعة (و) صح رهن (المثل) أى المكيل والموزون والعدودان لم يكن عينا بل (ولو) كان (عينا) أى دنائير أو دراهم ان جعل بيد أمين بل ولو جعل (بيده) أى المرتهن (ان طبع) أى ختم (عليه) أى المثل طبعاً محكماً متى أزيل عرف (و) ان رهن ما قيمته مائة فى خمسين مثلاً صح رهن (فضلته) أى زيادة الرهن على الدين المرهون هوفيه عند غير المرتهن الأول (ان علم) المرتهن (الأول ورضى) برهن فضلته عند غيره ان كان الرهن بيد الأول فان كان بيد أمين غيره اشترط رضاه دون المرتهن قاله فى البيان (٧٩) (و) ان تلف الرهن الذى رهننت فضلته عند غير المرتهن الأول برضاه وهو بيد الأول

فلا يضمنها (المرتهن الأول) وشبه فى عدم الضمان فقال (ك) استحقاق غير الراهن بعض الرهن (و) ترك الحصة المستحقة من الرهن بيد المرتهن فتلف وهو بيده فلا يضمنها لانه صار أميناً عليها لحرصها من الرهنية

و يُسَلَّمُ لَهُ اسْتِئْجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهَنُ لَهُ وَلَوْ أَمْنًا شَرِيكًا فَرَهْنٌ حَصَّتَهُ
لِلْمُرْتَهَنِ وَأَمَّا الرَّاهِنُ الْأَوَّلُ بَطَلَ حَوَظُهُمَا وَالسَّقَايُ وَحَوَظُهُمَا الْأَوَّلُ
كَافٍ وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضْلَتُهُ إِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ وَرَضِيَ وَلَا
يُضْمَنُهَا الْأَوَّلُ كَثَرَتِ الْحِصَّةُ السُّتَحَقَّةُ أَوْ رَهْنٌ نَفْسُهُ وَمُعْطَى دِينَارًا لِيَسْتَوْفَى نِصْفَهُ
وَيَرُدُّ نِصْفَهُ فَإِنْ حُلَّ الْإِثْنَانِ أَوْ لَا قُسِمَ إِنْ أُمِكنَ وَالْأَبْيَعُ وَقَضِيَا وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ
وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ بِمَا آدَى مِنْ ثَمَنِهِ تَقَلَّتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ وَهَلْ مُطْلَقًا

باستحقاقها وأشار بقوله (أو رهن نصفه) أى الثوب مثلاً لقول المدونة فى رهونها ومن ارتهن نصف ثوب وقبض جميعه فهلك عنده فلا يضمن من الانصفه (و) كخص (معطى) بفتح الطاء (دينارا ليستوفى نصفه) قضاء لحقه أو قرضا (و) يرد نصفه لمعطيه فيغيب عليه ويعود ويدعى تلفه بالانعدام ولا نفر يط فلا يضمن النصف الذى يرد له لانه أمين عليه زاد فى المدونة ولا يمين عليه إلا أن يتهم فيحلف ثم عاد لتتميم مسألة وفضلته فقال (فان حل) أى حضر (أجل) الدين (الثانى أولاً) أى قبل حلول أجل الاول (قسم) الرهن بين المرتهنيين (ان أمكن) قسمه بأن يدفع للأول قدر ما يتخلص منه لا يزيد وبقية للثانى إلا أن يكون باقية يساوى أكثر من الدين الثانى فلا يدفع منه للثانى إلا مقدار دينه وتكون بقية الرهن كلها للدين الأول (والا) أى وان لم يمكن قسمه (بيع وقضيا) أى الدينان بأن يقضى الأول ثم الثانى من الباقي لان الثانى ليس له الا ما فضل عن الأول وأشعر قوله وقضيا بأن فيه فضلا عن الأول وهو كذلك فان لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الأول قاله ابن القاسم (و) صح رهن الشيء المملوك لغير الراهن (المستعاره) لأجل رهنه فان أدى الراهن الدين المرهون للمرتهن رجع الرهن لمعيره وان لم يؤده وأعسر الراهن يبيع الرهن ووفى الدين المرهون فيه من ثمنه (ورجع صاحبه) أى معير الرهن طى الراهن المستعير (بقيته) أى الرهن المعار المبيع فى وفاء الدين المرهون هوفيه (أو) رجع صاحبه (بما أدى) الراهن فى الدين (من ثمنه نقلت) أى رويت وأحضرت المدونة (عليهما) أى الرجوع بقيمة الرهن والرجوع بالمؤدى بالفتح (وضمن) المستعير الرهن المعار (ان خالف) المستعير برهنه فى غير ما استعاره له فى المدونة من استعار سلعة ليرهنها فى دراهم مسموعة ورهنها فى طعام فأراد ضمانا قال الخطاب ليس المراد بالضمان هنا ضمان الرهان والموارى بل المراد والله أعلم انه يصير فى ضمانه مطلقا قامت بينه بهلاكه أم لا كان مما يغاب عليه أم لا (وهل) ضمان المستعير الخالف أى ضمانه الرهن (مطلقا) عن التقييد بأقراره لمعيره بالخالفه ومخالفة المرتهن

وعند حلف المير وكون الرهن بما يغاب عليه تعديه وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن أبي زيد (أو) محل ضمانه (إذا أقر المستعير لميره) بالتعدي (وخالفه) (المرتهن) بأن قال لم يتعد (ولم يحلف المير) على تعدي المستعير بأن نكل فإن حلف المير على ما ادعى أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فمأقربه المير ولا يقبل دعوى المرتهن حينئذ وهذا تأويل ابن يونس في الجواب (تأويلان) في فهم كلام المدونة السابق (و بطل) الرهن بمعنى العقد (ب) سبب (شرط منافع) لمقتضى عقده (كأن) يشترط رآه أنه أن (لا يقبض) الرهن منه لأن مقتضى صحة العقد قبضه منه قال الله تعالى فراهان مقبوضة قال الخطاب من الشرط المنافي ما في آخر كتاب رهونها ونصه ومن رهن رهننا على أنه ان مضت سنة خرج من الرهن فلا أعرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهنا (و) بطل (باشرطه) أى الرهن (في بيع فاسد ظن) الراهن (فيه) أى البيع الفاسد (الزوم) لثمن المبيع المرهون فيه فالرهن باطل فراهنه أخذه من مرتته (و) من جنى خطأ تحمله عاقلته وظن ان دينه لزمته وحده فراهنه بهاشيثا ثم تبين لزومها للعاقلة (حلف المخطئ الراهن) على (أنه ظن لزوم الدية) له وحده (ورجع) المخطئ الراهن في رهنه في جميع الدية وصار فيما يخصه منها (أو) رهن (في قرض) جديد (مع دين قديم) لربه على أن يكون رهنا فمأقربه بطل الرهن في الدين القديم (وصح) الرهن كله (في) القرض (الجديد) فان فلس الراهن أومات اختص الرهن بالجديد على الأصح ويحاصص بالقديم كان من بيع أو قرض فمأقربه قوله صح في الجديد أنه يختص به المرتهن اذا حصل للراهن مانع لالصحة المقابلة للفاسد لانه فاسد ولا يجب رده حيث كان قائما فقد تجوز في اطلاق الصحة على الاختصاص وعطف (٨٠) على قوله بشرط قوله (و) بطل الرهن (بموت رآهنه) قبل حوزة (أو فلسه)

أَوْ إِذَا أَقَرَّ الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ وَخَالَفَ الْمُرْتَهَنُ وَلَمْ يَحْلِفِ الْمُعِيرُ تَأْوِيلَانِ وَبَطْلَ بِشَرَطِ مُنَافٍ كَأَن لَّا يُقْبَضَ وَبِإِشْرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنَّ فِيهِ الزُّوْمَ وَحَلَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ أَنَّهُ ظَنَّ الزُّوْمَ الدِّيَةَ وَرَجَعَ أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ فَلْسِهِ قَبْلَ حَوْزِهِ وَلَوْ جَدَّ فِيهِ وَبِإِذْنِهِ فِي وَطءٍ أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يُسْكَنْ وَتَوَلَّاهُ الْمُرْتَهَنُ بِإِذْنِهِ أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَّمْ وَالْأَحْلَفَ وَبَقِيَ الثَّمَنُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ كَقَوْتِهِ بِجَنَابَةٍ وَأَخَذَتْ قِيَمَتُهُ وَبِمَارِيَةٍ أُطْلِقَتْ

أى قيام غرماء الراهن عليه (قبل حوزة) أى الرهن للمرتهن ان تراخى في حوزة ولم يجده فيه بل (ولو) جد المرتهن (فيه) أى حوز الرهن على المشهور وهو قول للمدونة (و) بطل الرهن (بإذنه) أى اذن المرتهن للراهن (في وطء) لأمنته

للرهونة ولو لم يأت (أو) بإذنه في (إسكان) لدار مرهونة أو حانوت كذلك (أو) في (إجارة) للذات المرهونة من عقار أو حيوان وعلى أو عرض ان أسكنه أو أجره اتفاقا بل (ولو لم يسكن) على المشهور الخطاب يريد ولو لم يتجر ولو لم يأت قال في المدونة والمرتهن منع الراهن أن يسقى زرعه بما للمرتهن منه من بر أو قنطرة وان أذن له أن يسقى به زرعه خرجت من الرهن ولما كان الاذن في الاسكان والاجارة مطلقا في تركهما ضرر على الراهن ذكر ما يخلص من ذلك فقال (وتولاه) أى ما ذكر من الاسكان والاجارة ونحوهما مما يمكن فيه النيابة (المرتهن بإذنه) أى الراهن وليس له ذلك دون اذنه قال ذلك ابن القاسم في المنتقى فان ترك المرتهن اكراء الدار التي لها قدر أو العبد الكثير الخراج حتى حل الأجل ضمن أجرة المثل لتضييعها على الراهن وهو محجور عليه اما الحقيق فلا قاله عبد الملك (أو) اذنه للراهن (في بيع) للرهن (وسلم) له لبيعه في بطل رهنه لدلالته على اسقاط حقه (والا) أى وان لم يسلم المرتهن الرهن للراهن مع اذنه له في بيعه بأن أبقاه تحت يده وقال انما أذنت له في بيعه لحيائه وجعل ثمنه رهنا في محله أو الاتيان برهن آخر ثقة (حلف) المرتهن على ذلك (و بقى الثمن) الذى يبيع به الرهن رهنا في الدين لحلول الأجل (ان لم يأت) الراهن (برهن كالأول) في قيمته ولو زادت على الدين المرهون فيه لأن المرتهن لم يرض إلا به وعليه عقد البيع أو القرض وشبهه في بقاء عوض الرهن رهنا ان لم يأت برهن كالأول فقال (كقوته) أى تلف الرهن (ب) سبب (جناية) عليه من أجنبي (و) قد (أخذت قيمته) أى الرهن من الجاني عليه فتكون رهنا في الدين المرهون هو فيه ان لم يأت الراهن برهن كالأول ومفهوم قوته انه ان لم يفت بها بأن كانت على بعضه أو عينه فلا يلزم الراهن الاتيان بمثله وهو كذلك ويجعل الارش رهنا مع الرهن (و) بطل الرهن (بماریة) أى اعارة المرتهن الرهن لراهنه أو لغيره باذنه لان اذنه كجولان يده فيه لينةفع به بلا عوض (أطلقت) أى لم تقيد بأجل ولا عمل ينتقضى قبل حلول أجل الدين لاحقيقة ولا حكما بأن يكون العرف فيها ذلك

لدلائها على اسقاط المرتهن حقه وصرح بمفهوم أطلق فقال (و) ان لم يطلق واعاره الرهن (على) شرط (الرد) للمرتهن قبل حلول أجل الدين بأن قيدها بمن أو عمل ينقض قبله أو قال له اذا فرغت حاجتك فرده الى فلان أخذه من الراهن (أو رجع) الرهن لراهنه (اختيارا) من المرتهن بغير اعارة بأيداع أو اجارة وانقضت مدتها قبل حلول أجل الدين (فله) أى المرتهن (أخذه) أى الرهن من راهنه وجعله رهنا كما كان بلا عين وله أخذه قبل انقضاء مدتها أيضا لكن بعد حلفه أنه جهل ان ذلك نقض للرهن واستثنى من قوله له أخذه فقال (الا) اذا تلبس الرهن (بفوته) بتصرف الراهن فيه (بكمثق) أو كتابة أو ايلاد (أو حبس) أى تحبيس (أو تدبير) أو بيع (أو) (قيام الغرماء) أى أصحاب الديون على الراهن أو موته أو رهنه عند غريم آخر فليس للمرتهن أخذه عند ابن القاسم وأشهب ويجعل الراهن الدين المرهون هو فيه في غير قيام الغرماء واللوث وأما فيما قال المرتهن أسوة الغرماء قال ابن عبد السلام في التفويت بالتدبير نظرا لأنه لا يمنع ابتداء الرهن فكيف يمنع استمراره والجواب الصواب بأن التدبير يمنع هنامن الرهنية لانضمامه الى ما هو مبطل في الجملة وهو رد الرهن لراهنه اختيارا وان عاد الرهن لراهنه (غصبا) عن المرتهن (فله أخذه) أى الرهن من راهنه أخذنا (مطلقا) عن التقييد بعدم فوته بكمثق الخ وجعله رهنا كما كان (وان وطى) الراهن أمته المرهونة (غصبا) عن مرتبتها فان لم يحبلها بقيت رهنا وان أحبلها (فولده) أى الراهن الواطى أمته (حر) لانه من أمته (وعجل) الراهن (الى الدين) للمرتهن (أو قيمتها) أى الأمة للمرتهن لان من حجه ان كان الدين أقل أن يقول لا يلزمى زائد عليه وان كانت قيمتها أقل أن يقول لا يلزمى الآن الاقيمة ما جئنا عليه (والا) أى وان لم يكن الراهن مليا (بق) الرهن الذى هو الأمة على رهنيته للمتاخر من ولادتها وحلول أجل الدين فتباع كلها ان لم يحصل الوفاء لابقوا الايبع منها ما يوفى به وعق باقيها قال ذلك (٨١) ابن رشد (وصح) حوز الرهن (بتوكيل) المرتهن لـ (مكاتب الراهن) في

وَعَلَى الرَّدِّ أَوْ رَجَعَ اخْتِيَارًا فَلَهُ اخْذُهُ إِلَّا بِفَوْتِهِ بِكَمَثَقٍ أَوْ حُبْسٍ أَوْ تَدْبِيرٍ أَوْ قِيَامِ الْغُرَمَاءِ وَغَصْبًا فَلَهُ اخْذُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ وَطَى غَصْبًا فَوَلَدُهُ حُرٌّ وَعَجَلَ الْمَلِكُ الدِّينَ أَوْ قِيمَتَهَا وَالْأَقْبَى وَصَحَّ بِتَوَكُّلِ مُكَاتِبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصْحَ لَا يَحْجُورُ وَرَقِيقُهُ وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ لِأَمِينٍ وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرٌ الْحَاكِمُ وَإِنْ سَلَّمَهُ دُونَ إِذْنِهِمَا فَإِنْ سَلَّمَهُ لِلْمَرْتَهِنِ ضَمِنَ قِيمَتَهُ وَلِلرَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ الثَّمَنَ وَانْدَرَجَ صَوْفُ تَمٍّ وَجَنِينٍ

(١١ - جواهر الاكليل - ثاني) نفسه وماله (وكذا) أى مثل مكاتب الراهن في صحة حوزة الراهن (أخوه) أى الراهن فيصح حوزة الراهن بتوكيل المرتهن (على الاصح) عند الباجى من قولى ابن القاسم في المجموعة (لا) يصح حوز (محجوره) أى الراهن فاذا وكل المرتهن محجور الراهن في حوز الرهن له فلا يصح ولا يكون حوزا للرهن لان الراهن النظر فيما يسد محجوره فتجول يده على الرهن (و) لا يصح حوز (رقيقه) أى الراهن قال الباجى اتفاقا لان له ان نزاع ماله ومنعه من التصرف فيه قيده جائلة على ما في حوزة ولو ما ذوناله في التجارة أو مديرا أو معتقلا لأجل (و) ان طلب المرتهن حوزة الرهن وقال الراهن يحوزة أمين أو عكسه (و) (القول اطالب تحويزه) أى الرهن (لأمين) غير مرتنه قال ذلك ابن القاسم في العتبية (و) ان اتفاقا على جعله بيد أمين واختلفا في تعيينه) أى الأمين بأن عين الراهن أميناً وعين المرتهن غيره (نظر الحاكم) فيمن يحوزة منهما لاصحيتها (و) (الواجب على الأمين الذى جعل الرهن عنده أن لا يسلمه لاحدهما الا بإذن الآخر) (ان سلمه) لاحدهما (دون إذنها) على التوزيع أى سلمه للمرتهن بدون إذن الراهن أو للراهن بدون المرتهن ففيه تفصيل (فان سلمه للمرتهن) بلا إذن الراهن وتلف (ضمن قيمته) أى الرهن فيضمنها للراهن ثم ان كانت قدر الدين سقط عن الراهن وبرى الأمين وان زادت عليه ضمن الأمين الزائد ولو كان الرهن لا يغاب عليه لتعديته بتسليمه للمرتهن بلا إذن الراهن ورجع به على المرتهن إلا أن تشهد له بينة بتلفه بلا تعد ولا تفریط (و) (ان سلمه الأمين (للاراهن) بلا إذن المرتهن وتلف (ضمنها) أى القيمة للمرتهن (أو) (ضمن له) (الضمن) أى الدين المرهون هو فيه فيضمن له أقلهما قال ابن يونس وغيره لانها ان كانت أقل فهي التى تعدى عليها وان كان الدين أقل فليس للمرتهن طلب زائد عليه (و) (ان رهنتم غنم) (اندرج) في رهنها (صوف) على ظهورها (تم) أى استحق الجز يوم العقد عند ابن القاسم لانه سلعة مستقلة تقصد بالرهن وقيل لا يندرج لانه غلة ومفهوم ثم ان غيره لا يندرج وهو كذلك اتفاقا (و) (ان رهنتم أثني حامل اندرج في رهنها) (جنين) لانه كجزئها وأخرى ما حملت

المرتهن لـ (مكاتب الراهن) في حوزة (أى الرهن له صورة ذلك ان المرتهن اذا وكل مكاتب الراهن في حوز الرهن له جاز ذلك وكان حوز الرهن للمرتهن اذ لا سبيل لسيد المكاتب على ما في يده لانه أحرز

به بعد رهنها (و) ان رهن النخل اندرج في رهنها (فرخ نخل) في الجلاب فرخ النخل والشجر رهن مع اصولها (لا) تندرج في الرهن (غلة) كاجرة عقار وحيوان ولبن وجبن وسمن وعسل نخل الا أن يشترط الرهن دخولها (و) لا يندرج في رهن الشجر (ثمرة) ان لم توجد حال العقد بل (وان وجدت) الثمرة حين رهن الشجر (و) لا يندرج في الرهن (مال عبد) مرهون موجود معه حين رهنه فأحرى ما يستفيد به نحو هبة ثم ما تقدم كله عند الاطلاق فان شرط اندراجها أو عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط في صحة الرهن سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين والى هذا أشار بقوله (وارتهن) أى جاز أن يستلم شيئا يكون رهننا عنده (ان أقرض) الرهن مستلمه رهنه أو غيره بأن يقول شخص لآخر خذ هذا رهننا عندك فيما أقرضه أنا منك أو فيما يقرضه منك فلان فان أقرض لزم الرهن والا فلا (أو) ارتهن ان (باع) أى يجوز أن يستلم شيئا يكون عنده رهننا في الثمن ان باع سلعة كذا لدافعه أو غيره بضمن مؤجل (أو) ارتهن ان (يعمل) الرهن عملا معلوما للراهن بأجرة معاومة يكون الشيء المستلم رهننا فيها ان عمل ذلك العمل ويحتمل ان فاعل يعمل ضمير الراهن بأن يجعل المستأجر الأجرة للعامل ويأخذ منه رهنها خوفا من أن كلها وترك العمل هذا اذا كان الارتهان في عقد اجارة بل (وان في جعل) بضم الجيم بأن يجاعله على عمل معلوم يجعل معلوم ويرهن العامل من الجاعل رهننا في الجعل الذي يلزمه بتمام العمل (لا) يصح الرهن (فى) شئ (معين) كسرا ثوب معين ويأخذه رهننا للزميته انقلاب حقيقته أو حقيقة الرهن لانه ان استوفى من الرهن بطل تعيينه وان لم يستوف منه بطل كون الرهن متوثقا به فيه فتبطل حقيقة الرهن (أو) فى (منفعة) أى العين كإكرانه دابة بعينها وارتهاؤه فى منفعتها رهننا فلا يصح لان الدمة لا تقبل الاشتغال بمعين ولان القصد من الرهن التوثق للاستيفاء ومحال استيفاء العين أو منفعتها منه أو من ثمنه (و) لا يصح الرهن فى (نجم) أى مال مؤجل بالهلال بسبب (كتابة) أى عتق على مال مؤجل (من أجنبي) أى غير المكاتب (٨٢) لان النجم ليس لازما للأجنبي لاحالاولا ولا لآخر شرط المرهون فيه لزومه الراهن

حالا أو مالا ومفهوم من أجنبي صحة الرهن فيه من المكاتب وهو كذلك (وجاز) للرهن (شرط منفعة) أى الرهن لنفسه مدة معينة بشرطين أحدهما أشاره بقوله (ان عينت)

وَفَرَحُ نَخْلٍ لَا غَلَّةٌ وَثَمَرَةٌ وَإِنْ وَجَدَتْ وَمَالُ عَبْدٍ وَارْتَهَنَ أَنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ أَوْ يَعْمَلَ لَهُ وَإِنْ فِي جُمْلَةٍ لَافِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنْفَعَتِهِ وَنَجْمٍ كِتَابَتُهُ مِنْ أَجْنَسِيٍّ وَجَازَ شَرْطُ مَنْفَعَتِهِ أَنْ عَيَّنَتْ يَبْيَعُ لَا قَرْضٍ وَفِي ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ تَرَدَّدَ وَأَجْبَرُ عَلَيْهِ أَنْ شَرِطَ يَبْيَعُ وَهَيِّنَ وَالْأَفْرَهْنَ ثَقَّةً وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نِمَ لَا يُفِيدُ وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ وَهَلْ تَكْفِي بَيْنَةُ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمِلَ أَوْ التَّخْوِيزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا

المنفعة بتعيين زمنها للخروج من الجهالة فى الاجارة والثانى كون الرهن (و) ثمن (بيع) اذ غايته اجتماع البيع ومضى والاجارة اذ تنصير المنفعة جزءا من الثمن فيقال بها بعض الثمن وهو جائز (لا) يجوز للرهن شرط منفعة (فى قرض) لانه سلف بزيادة المنفعة (وفى ضمانه) كله أى الرهن المشروط بمنفعة المرتهن (اذا تلف) وهو ما يغاب عليه وهذا رأى بعض المتأخرين وصوبه ابن رشد وعدم ضمانه شيئا منه كسائر المستأجرات وهو رأى بعض آخر منهم وضمانه بعضه دون بعض وهو رأى التونسي قال ينظر للقدر الذى ذهب منه بالاجارة فان كان الربع كان ربه مستأجرا لا ضمان فيه وثلاثة أرباعه مرتهنة تضمن ضمان الرهان (تردد) ابن رشد الصواب أن يغلب فيه حكم الرهن (و) من اشترى سلعة بضمن معلوم الى أجل معلوم بشرط رهن شئ معين فيه ثم امتنع من دفع الرهن (أجبر عليه) أى على دفع الرهن للمرتهن أو لأمين (ان شرط) الرهن (يبيع وعين) كهذا الثوب ولا مفهوم للبيع اذ القرض كذلك (والا) أى وان لم يعين الرهن المرتهن أو لأمين (ان شرط) الرهن (قرهن ثقة) أى يوفى بالدين واعتيد رهن مثله فى مثله يلزم الراهن دفعه للمرتهن أو لأمين ابن عبد السلام هذا هو المذهب وقال ابن الحاجب لا يجبر الراهن ويخير البائع وشبهه فى فسخ البيع وبقاء دينه بالرهن (والحوز) أى حيازة المرتهن الرهن ودعواه (بعد) حصول (مانعه) أى الحوز من فلس أو موت أن حيازته قبله (لا يفيد) الحوز بعد مانعه اختصاص المرتهن بالرهن فيحاصه فيه سائر غرماء الراهن ان لم يشهد الأمين للمرتهن بسبق حوزه مانعه بل (ولو شهد الأمين) الذى بيده الرهن أنه حازه قبل مانعه لانها شهادة على فعل نفسه ففى فى الحقيقة دعوى (وهل تكفى بينة على الحوز) أى القبض (قبله) أى المانع وان لم يحضروا التخويز ولا عينوه لان الاصل كونه بتخويز الراهن ابن عات (وبه) أى القول بكفاية بينة الحوز (عمل) أى حكم (أو) لا تكفى بينة على الحوز لاحتمال أنه بلا اذن الراهن ولا بد من بينة على (التخويز) أى تسليم الراهن الرهن للمرتهن أو لأمين (تأويلان) قولان ذكرهما ابن يونس وغيره (وفى) أى المدونة (دليلهما) أى مفيد القولين فدليل

الاول قول هبتها ان قبض الهبة الموهوب له بغير اذن الواهب جاز قبضه اذ يقضى على الواهب بذلك اذ امنه قال ابن عرفه ظاهر التعليل بالقضاء عليه بذلك يوجب كون الرهن كذلك ودليل الثاني كما قال ابن عرفه ظاهر عموم قول هبتها لا يقضى بالحيازة الابعائية البينة لحوزه في حبس أو رهن أو هبة أن مجرد الاشهاد أو الاقرار لقو في الحوز وكان يجري في هذا كرات أن التحويز شرط في حوز الرهن لا يكفي الحوز دون له بقضاء ملك الراهن بخلاف الهبة اه الخطاب أشار بهذا لظاهر كلامها في كتاب الهبة ونصه ولا يقضى بالحيازة الابعائية البينة لحوزه في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطى في صحته ان المعطى قد حاز وقبض وشهد عليه باقراره بينة ثم مات فلا يقضى به ان أنكر ورثته حتى تعين البينة الحوز اه (و) ان باع الراهن الرهن قبل حوز رده عنه (مضى بيعة قبل قبضه) أى الرهن من راهنه (ان فرط مرتنه) في قبضه من راهنه وبقى دينه بالرهن اتفاقا (والا) أى وان لم يفرط مرتنه في قبضه بأن جد في طلبه وبادر الراهن ببيعه (فتأويلان) في صورة عدم التفريط تأويل بأن له فسخ البيع عن نفسه لانه لا يداخل على ذلك الرهن بعينه فلما فوته الراهن ببيعه كان أحق بسالته والتأويل الثاني انه لم يترأخ المرتهن فبادر في طلبه الراهن للبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان الثمن رهنا (و) ان باع الراهن الرهن (بعده) أى بعد حوز المرتهن الرهن (فله) أى المرتهن (رده) أى يبيع الرهن (ان يبيع بـ) ثمن (أقل) من الدين المرهون هو فيه عينا كان أو عرضا من يبيع كان أو قرض (أو) بيع بقدره أو أكثر وكان (دينه) أى المرتهن (عرضا) من يبيع فان باعه بقدر الدين العين سواء كان الدين من قرض أو بيع أو كان الدين عرضا من قرض فليس للمرتهن رده ويتمتع بدينه ان شاء (وان أجاز) المرتهن بيع الرهن بأقل أو بالمثل ودينه عرض من يبيع (تعمل) أى أخذ المرتهن دينه المرهون فيه قبل أجله من عن الرهن فان وفى به فذاك والاتبع الراهن بما بقى له من دينه بعد حلقه انما أجاز ليمتثل (و) ان دبر الراهن الرقيق المرهون (بقى) رهنا (ان دبره) الراهن بعد رهنه عند ابن القاسم وقال ابن (٨٣) وهب التدبير كالعتق فيعجل المورس

الدين واختاره سحنون
(و) ان أعتق الراهن
رقيقه المرهون (مضى
عتق) الراهن (المورس)
ويعجل الدين المرهون فيه
للمرتن (و) ان كاتبه
مضت (كاتبته) أى المورس

وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنْ فَرَطَ مَرْتَهُ وَالْأَفْتَأْوِيلَانِ وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ أَنْ يَبِيعَ
بِأَقْلٍ أَوْ دَيْنَهُ عَرْضًا وَإِنْ أَجَازَ تَعَجَّلَ وَبَقِيَ أَنْ دَبَّرَهُ وَمَضَى عَتَقَ الْمُورِسِ وَكَتَابَتُهُ
وَعَجَّلَ وَالْمُعْسِرُ يَبْقَى فَإِذَا تَعَدَّرَ يَبِيعُ بَعْضُهُ بَيْعَ كُلِّهِ وَالْبَاقِي لِلرَّاهِنِ وَمُنْعَ
الْعَبْدِ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا وَحْدًا مَرْتَهُنَ وَطِئَ الْآبَازِنِ وَتَقَوْمُ يَلَا وَلَدَ
حَمَلَتْ أَمَ لَا لِلْأَمِينِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ أَنْ لَمْ يَقُلْ أَنْ لَمْ آتِ

ويعجل الدين المرهون فيه للمرتن ولا يلزم المرتن قبول رهن آخر وقوله (ويعجل) الراهن الدين للمرتن ظاهره ولو زاد على قيمة الرهن وهو ظاهر تأويل ابن بونس وانما لا يلزم المرتن قبول رهن آخر لان فعل الراهن يدرضا بتعجيل الدين ومحل تعجيله ان كان مما يعجل كالعين من يبيع أو قرض والعرض من قرض (و) الراهن (المعسر) اذا عتق رقيقه المرهون أو كاتبه (بقي) رهنه بحاله للأجل فان أيسر قبل الاجل أخذ منه الدين ونفذ عتقه وكاتبته والايبيع منهما بقدر وفاء الدين ان وجد من يشتري بعضا ويعتق باقيه (فان تعذر بيع بعضه بيع كله) بعد حلول أجل الدين المرهون فيه ووفى الدين من ثمنه (والباقي) منه بعد وفاء الدين ملك (للاهن) يفعل به ما يشاء لان الحكم لما أوجب بيعه في هذا الحال صير الباقي ملكا له (ومنع العبد) المرهون مع أمته (من وطء أمته المرهون هو معها) بان نص عليها في الرهن أو رهن بماله فدخلت ولو قال المرهونة معه لشمل الصورتين وأولى اذا رهننت وحدها (وحد مرتن وطئ) الأمة المرهونة عنده بلاذن من راهنها اذا شبهة له فيها بالنسبة للملك ولو ادعى الجهل ويحد المرتن بوطء المرهونة في كل حال (الا) حال وطئها (باذن) من راهنها في وطئها فلا يحدمرعاة لقول عطاء بجواز التحليل (وتقوم) الأمة المأذون في وطئها على المرتن وحدها (بلاولد) لتخلقه حرا باذن المالك في وطئها ومورس كان المرتن أو معسرا سواء (حملت) الأمة من وطء مرتنها (أم لا) فيلزمه قيمتها دون قيمة ولدها وقاص الراهن بها من حقه الذي له عليه (و) ان جعل الرهن بيد أمين وحل أجل الدين وتعذر استيفاؤه من الراهن (فلاأمين) على الرهن (بيعه) أى الرهن لتوفية الدين المرهون فيه (باذن) من الراهن (للاأمين) (في) بيعه حصل هذا الاذن منه حال (عقده) أى الراهن البيع أو القرض المرهون فيه وأولى ان أذن له بعده لانه محض توكيل سالم عن اكراه الراهن عليه بخلاف اذنه في العقد فيتوهم فيه ذلك لضرورته بما عليه من الحق ومحل جواز بيع الامين (ان لم يقل) الراهن في صيغة اذنه في بيعه (ان لم آت) بالدين في أجل كذا فبعه فان كان قال له ذلك فليس له بيعه الا بأمر الحاكم لانه

الذي يكشف عن جيته أو عدمه ولا يثبت ذلك الا عندئذ وشبه في الجواز فقال (ك) يبيع (المرتهن) الرهن فيجوز استقلاله به اذا كان الزامن اذن له فيه (بعده) أي عقد الرهن ولم يقل ان لم آت فان لم ياذن له فيه فلا يجوز له بيعه ومفهوم بعده انه إن آذن للمرتهن فيه حال عقد الرهن فلا يجوز له بيعه الا بأمر الحاكم (والا) أي وان لم ياذن الأمين الحاكم في بيع الرهن الذي قال له رهنه به ان لم آت ولم يستأذنه للمرتهن فيه وقد كان الاذن له فيه بعده وقال ان لم آت أحوال عقده سواء قال ان لم آت أولا (مضى) بيعه (فيهما) أي الأمين والمرتهن وان لم يجوز ابتداء ظاهره ولو لم يفت وهو مذهب المدونة ولما لك رضى الله تعالى عنه في الموازية يرد ما لم يفت (ولا يميز الأمين) على الرهن المأذون له في بيعه وغيره المأذون له فيه إلا ياذن المرتهن في عزله فليس للراهن وحده ولا للمرتهن وحده عزله (وليس له) أي الأمين على الرهن (ايضا) عند موته أو سفره (ب) (حفظه) أي الرهن لغيره اذا لحق فيه للتراهنين وهما لم يرضيا الا بأمرته (وباع الحاكم) الرهن لتوفية الدين (ان امتنع) الراهن من أذائه أو ألك أو غاب بعد أن ثبتت عنده الدين والرهن وملك الراهن له ويزاد على هذا انه يحلف صاحب الدين انه ما وهبه دينه ولا قبضه ولا أحاله به وانه لباقي عليه الى حين قيامه (و) اذا أنفق المرتهن على الرهن نفقة محتاجا اليها (رجع مرتنه) أي الرهن على الراهن (بنفقته) أي المرتهن على الرهن ويكون رجوعه (في ذمته) أي ذمة الراهن لا في عين الرهن عقارا كان الرهن أو حيوانا ان أذن له الراهن في الاتفاق بأن قال له أنفق عليه بل (ولو لم ياذن له) في الاتفاق على الرهن لان غلة الرهن لراهنه ومن له الغلة عليه النفقة (وليس) الرهن (رهنا به) أي فيما أنفق المرتهن في كل حال (الا أن يصرح) الراهن (بأنه) أي الرهن (رهن بها) أي النفقة بأن قال له الراهن الرهن رهن (٨٤) بما تنفقه عليه فيكون رهنا بها (وهل) لا يكون الرهن رهنا في النفقة اذا

لم يصرح بأنه يكون رهنا فيها أي لم يقل ونفقتك في الرهن بل (وان قال) الراهن أنفق (ونفقتك في الرهن) فان قام الغرماء اختص بقدر الدين من الرهن وحاصصهم بالنفقة في باقيه لانه ليس رهنا فيها أو كونه ليس رهنا بما أنفق ان لم

يقل ونفقتك في الرهن فان قال ذلك فهو رهن حتى بما أنفق ايضا وحينئذ فيختص المرتهن عن الغرماء بالرهن حتى بالنسبة وأفق لما أنفق ايضا في الجواب (تأويلان) ثم فرع على التأويلين فقال (في افتقار) (عقد الرهن للفظ) من مادته (مصرح به) وعدم افتقاره الى لفظ مصرح به (تأويلان) لازمان من كلامهم في المسألة المتقدمة وان لم يصرحوا بهما فمن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن بأن يصرح بأن الرهن رهن في النفقة قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (وان) رهن شجر أو زرع بثمره فانهارت فأنفق مرتهن على كسب (زرع) (خيف عليه) التلف بانهدام وامتناع الراهن من اصلاحها (بدى) من الرهن (بالنفقة) عليه على الدين فيستوفي من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان في دينه فان بقي بعد وفاته شيء فهو له أو غرمائه فان قصر عنها فلا يبيع الراهن بتمامها (وتؤولت) أي فهمت المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أي الاتفاق على الرهن الشجر أو الزرع الذي انهارت بثمره (مطلقا) عن التقييد بالتطوع فلا يجبر عليه ولو كان مشترطا في عقد البيع وخير المرتهن في انفاقه للاصلاح ويبدأ بها من ثمن الرهن على الدين المرهون فيه وترك الاتفاق (و) تأويلها ان يرشد ايضا (على التقييد بالتطوع) بالرهن (بعد العقد) للبيع وأما للمشتط فيجبر الراهن على الاتفاق عليه لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان أنفق المرتهن فنفقته في ذمة الراهن (وضمنه) أي الرهن (مرتته ان كان) الرهن (بيده) أي المرتهن حال كون الرهن (بما يغاب عليه) أي يمكن اخفاؤه مع وجود كحلي (ولم تشهد) للمرتهن (بينة بكحرقة) أي الرهن أو سرقة فيضمنه بهذه الشروط ان لم يشترط البراءة من ضمانه بل (ولو شرط) (البراءة) من ضمانه لأن الضمان للثمة (أو علم احتراق محله) أي الرهن الذي اعتيد وضعه فيه وادعى المرتهن انه وضعه فيه واحرق ولا يثبت له بذلك فيضمنه لاحتمال كذبه وانه لم يضعه فيه (الابقاء بعضه محرقا)

لم يصرح بأنه يكون رهنا فيها أي لم يقل ونفقتك في الرهن بل (وان قال) الراهن أنفق (ونفقتك في الرهن) فان قام الغرماء اختص بقدر الدين من الرهن وحاصصهم بالنفقة في باقيه لانه ليس رهنا فيها أو كونه ليس رهنا بما أنفق ان لم يقل ونفقتك في الرهن فان قال ذلك فهو رهن حتى بما أنفق ايضا وحينئذ فيختص المرتهن عن الغرماء بالرهن حتى بالنسبة وأفق لما أنفق ايضا في الجواب (تأويلان) ثم فرع على التأويلين فقال (في افتقار) (عقد الرهن للفظ) من مادته (مصرح به) وعدم افتقاره الى لفظ مصرح به (تأويلان) لازمان من كلامهم في المسألة المتقدمة وان لم يصرحوا بهما فمن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن بأن يصرح بأن الرهن رهن في النفقة قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (وان) رهن شجر أو زرع بثمره فانهارت فأنفق مرتهن على كسب (زرع) (خيف عليه) التلف بانهدام وامتناع الراهن من اصلاحها (بدى) من الرهن (بالنفقة) عليه على الدين فيستوفي من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان في دينه فان بقي بعد وفاته شيء فهو له أو غرمائه فان قصر عنها فلا يبيع الراهن بتمامها (وتؤولت) أي فهمت المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أي الاتفاق على الرهن الشجر أو الزرع الذي انهارت بثمره (مطلقا) عن التقييد بالتطوع فلا يجبر عليه ولو كان مشترطا في عقد البيع وخير المرتهن في انفاقه للاصلاح ويبدأ بها من ثمن الرهن على الدين المرهون فيه وترك الاتفاق (و) تأويلها ان يرشد ايضا (على التقييد بالتطوع) بالرهن (بعد العقد) للبيع وأما للمشتط فيجبر الراهن على الاتفاق عليه لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان أنفق المرتهن فنفقته في ذمة الراهن (وضمنه) أي الرهن (مرتته ان كان) الرهن (بيده) أي المرتهن حال كون الرهن (بما يغاب عليه) أي يمكن اخفاؤه مع وجود كحلي (ولم تشهد) للمرتهن (بينة بكحرقة) أي الرهن أو سرقة فيضمنه بهذه الشروط ان لم يشترط البراءة من ضمانه بل (ولو شرط) (البراءة) من ضمانه لأن الضمان للثمة (أو علم احتراق محله) أي الرهن الذي اعتيد وضعه فيه وادعى المرتهن انه وضعه فيه واحرق ولا يثبت له بذلك فيضمنه لاحتمال كذبه وانه لم يضعه فيه (الابقاء بعضه محرقا)

أى به أثر الحرق مع علم احتراق محله فلا ضمان عليه لا لتفاه التهمة حينئذ (وأفق بعدمه) أى الضمان (فى) صورة (العلم) باحتراق محل الرهن مع دعوى المرتهن انه وضعه به واحترق والذي أفق بذلك الباجى حين احترقت أسواق طرطوشة وادعى المرتهنون ان الرهون احترقت فى حوائطهم وخالفهم الراهنون (والا) أى وان لم يكن الرهن بيد المرتهن بأن كان بيد أمين أو متروكا فى موضعه كثمار فى رهوس شجرها وزرع بأرضه وسفينة بمرساها (فلا) يضمه المرتهن ان لم يشترط الراهن ضمانه على المرتهن بل (ولو اشترط) الراهن على المرتهن عند عقد الرهن (ثبوته) أى الضمان على المرتهن (الآن) يدعى المرتهن تلف الدابة المرهونة عنده و (يكذبه) عدول) جمع عدل وأراد به ما يشمل عدلين وعدلا وامرأتين لانه مال (فى دعواه موت دابة) مرهونة عنده تسكذبا يصريح بأن قالوا باعها أو أودعها أو ضمننا بأن قالوا لم نعلم موت دابة له ونحن ملازمون له سفرنا وحضرنا فانه يضمها (و) اذا كان الرهن بيد المرتهن بما يغاب عليه وادعى تلفه ولم تشهد له بيته (حلف فيما يغاب عليه) والفرق بين ضمان ما يغاب عليه دون غيره العمل الذى لا اختلاف فيه وصيغة يمينه هنا مختلفة فيحلف (انه) أى الرهن (تلف بلا دلسة) بضم الدال وسكون اللام أى كذب فى دعوى تلفه (و) انه ضاع و (لا يعلم موضعه) فى دعوى ضياعه فالواو للتقسيم فليس المراد انه يجمع بينهما (واستمر ضمانه) أى ما يغاب عليه على مرتهنه حتى يسلمه لربه و (ان قبض) المرتهن (الدين) من الراهن (أو وهب) المرتهن الدين للراهن أو أخذت المرأة رهنا بصدقتها وبنين فسادة وفسخ قبل الدخول أو فى نكاح نفويض وطلقها قبل الدخول فالموضع للمبالغة واستثنى من أحوال ضمان المرتهن الرهن بعد قبض الدين أو هبته فقال (الا أن يحضره) أى يحضر (المرتهن) الرهن (٨٥) لراهنه (أو يدعوه) أى يدعوه المرتهن الراهن

بعد براءته من الدين
(لأخذه) أى الرهن بدون
احضاره (فيقول) الراهن
(أتركه عندك) فلا يضمه
وان لم يقل أتركه عندك
ودفعة بل اقتصر على أتركه
عندك لانه صار أمانة (وان
جنى الرقيق (الرهن)
بعد حيازته للمرتهن أى

وَأُفْتِيَ بِعَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ وَالْأَفْلَاوُلُو اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ إِلَّا أَنْ يُكْذِبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ
مَوْتَ دَابَّةٍ وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَفَ بِلا دُلْسَةٍ وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ وَاسْتَمَرَ
ضَمَانَهُ أَنْ قَبِضَ الدِّينُ أَوْ وَهَبَ إِلَّا أَنْ يُحْضِرَهُ الرُّهْنُ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ فَيَقُولُ
أَتْرَكُهُ عِنْدَكَ وَإِنْ جَنَى الرُّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ وَالْأَفْقَى
إِنْ فَدَاهُ وَالْأَسْلَمُ بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ وَإِنْ ثَبَتَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأَسْلَمَهُ فَإِنْ
أَسْلَمَهُ مَرْتَهْنُهُ أَيْضًا فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِعَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقِدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ
فَقَطَّ إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِعَالِهِ

ادعيت عليه جناية على نفس أو مال (واعترف راهنه) بجنايته (لم يصدق) راهنه فى اعترافه بجناية الرهن (ان أعدم) الراهن وعجز
عن وفاء الدين المرهون فيه لانه ماله على تحليصه الرهن من يدرتهنه ودفعه فى الجناية وبقاء دين المرتهن فى ذمته بالرهن وعدم تصديقه
بالنسبة لدين المرتهن وأما بالنسبة للمجنى عليه فيؤاخذ باقراره فان خلص الرهن من الدين تعلق به حق المجنى عليه فيخير سيده بين
اسلامه وفدائه وان بيع فى الدين اتبع مستحق الجناية الراهن بالأقل من ثمنه وأرض الجناية (والا) أى وان لم يكن الراهن معدما خير بين
اسلامه لمستحق الجناية وفدائه مع بقائه رهنا فى الحالين وقد أفاد هذا بقوله (بقى) الرهن على رهنيته ساقطا حق المجنى عليه منه (ان
فداه) أى فدى الراهن الرهن بأرض الجناية (والا) أى وان لم يفده الراهن المبقى متعلقا به حق المجنى عليه و (أسلم) الجانى الرهن
(بعد الاجل ودفع الدين) لمستحق أرض الجناية فان أعدم قبل دفعه أو فليس فالمرتهن أحق به لان الفرض ان الجناية لم تعرف الا باقرار
الراهن وتوثق المرتهن به سابق عليه فاذا حل الأجل والرهن ملى جبر على دفع الدين وعلى اسلام الجانى للمستحق (وان ثبتت) جناية
الرهن (أو اعترفا) أى الراهن والمرتهن بها فقد تعلق بالعبد ثلاثة حقوق حق لسيده وحق لمرتهنه وحق لولى الجناية فيخير سيده أولا لانه
مالك بين فدائه واسلامه فان فدها بغير رهنه بجاله (و) (ان لم يفده) (أسلمه) أى أراد السيد اسلامه لمستحق الجناية خير مرتهنه بين اسلامه
وفدائه (فان أسلمه مرتهنه أيضا) أى كما أسلمه الراهن (ف) هو (للمجنى عليه بجاله) أى مع رهن ماله معه أم لأزاد فى المدونة
ويبقى دين المرتهن بجاله أى بالرهن (وان فدها) أى فدى المرتهن الرهن من الجناية (بغير اذنه) أى الراهن (فقدأوه) أى المالك الذى فدى
المرتهن الرهن به من الجناية (فى رقبته) أى الرهن (فقط) مبدأ على الدين لاقى ماله أيضا لانه انما افتسكه ليرده الى ما كان عليه قبل جنايته وهو
انما كان مرهونا بدون ماله كما قال (ان لم يرهن بجاله) ولما كرضى الله تعالى عنه فدأوه فى رقبته وماله معا واختاره ابن المواز وأكث

الاصحاب وضعفه في التوسيع بوجهين ولذا لم يذكره هنا وأما لو رهن بماله لمادعه وكان الفداء فيهما اتفاقا (ولم يبع) أي الرهن الجاني الذي فداء المرتهن بدون إذن رايته (الافى) انتهاء (الاجل) للدين المرهون فيه أي بعده (و) ان فداء المرتهن من الجناية (بأذنه) أي الراهن (فليس) الرهن (رهنا به) أي الفداء وهو سلف في ذمة الراهن ولو زاد على قيمة الرهن (واذا قضى بعض الدين) للمرهون فيه وبقى على الراهن بعضه (أو سقط) بعضه عن الراهن بغير قضاء براء أو هبة أو صدقة (فجميع الرهن) رهن (فيما بقي) من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه (كاستحقاق بعضه) أي الرهن بباقي رهن بجميع الدين فان كان ينقسم قسم بين الراهن والمستحق و بقيت حصة الراهن رهنا والابيع جميعه و بقيت حصة الراهن من غنمه رهنا (و) ان كان لشخص دين على آخر ويبد رب الدين متمول للمدين وادعى أحدهما أنه رهن في الدين والآخر انه ليس رهنا فيه (القول) المعتبر المعمول به (لمدعى نفى الرهنية) سواء كان للمدين أو رب الدين اذا أصل عدمها فعلى مدعيها اثباتها (وهو) أي الرهن باعتبار قيمته (كالشاهد) للراهن أو المرتهن المختلفين (في قدر الدين) المرهون فيه لان المرتهن أخذه وثيقة بدينه والشأن انه لا يتوثق إلا بمقدار دينه أو أكثر فان قال الراهن في مائة والمرتهن في مائتين صدق من شهد الرهن له (لا) يكون (العكس) أي شهادة الدين بقدر الرهن المختلف في صفته بعد هلاكه فقال الامام رضى الله تعالى عنه وأكثر أصحابه القول في ذلك قول المرتهن ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لانه غارم والغارم مصدق قال محمد بن المواز لا في قوله شاذة لأشهب قال الا أن يبين كذب المرتهن لقلة ما ذكره المرتهن جدا فيصير القول قول الراهن اه و انتهاء شهادة الرهن في قدر الدين (الى) غاية (قيمه) أي الرهن يوم الحكم ان بقي واعتبارها ان تلف اذا كان الرهن يبيد مرتنه بل (ولو) كان الرهن (بيد أمين) عليه (على الأصح) وعمل كون ما بيد الأمين من الرهن شاهدا (٨٦) اذا كان قائما فان فات فلا يكون شاهدا وقد أشار لهذا بقوله (ما) أي مدة

نه (لم يفت) أي الرهن (في ضمان الرهن) بأن كان قائما أو فات في ضمان المرتهن بأن كان ما يغاب عليه وهو بيده ولا يئنه بهلاكه ورتب على كونه كالشاهد ثلاثة أحوال للرهن فقال (وحلف

ولم يبع الأفي الأجل وان بأذنه فليس رهنا به واذا قضى بعض الدين أو سقط فجميع الرهن فيما بقي كاستحقاق بعضه والقول لمدعى نفى الرهنية وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته ولو بيد أمين على الأصح ما لم يفت في ضمان الراهن وحلف مرتنه وأخذه ان لم يفتكه فان زاد حلف الراهن وان نقص حلفا وأخذه ان لم يفتكه بقيمته وان اختلفا في قيمة تالف أو اصفاه ثم قوم فان اختلفا فالقول للمرتهن فان تجاهلا فالرهن بما فيه

مرتنه) أي الرهن الذي شهد الراهن له بقدر دينه (وأخذه) أي أخذ المرتهن الرهن في دينه واعتبرت لثبوته بشاهدين لأن المدعى بماله اذا أقام عليه شاهدا وحلف معه فلا يحلف المدعى عليه معه (ان لم يفتكه) أي ان لم يفتك الراهن الرهن بما ادعاه المرتهن وشهد له به الرهن من قدر الدين وظاهر قوله أخذه ولو زادت قيمته على ما ادعاه وهو كذلك لأن الراهن قد سلمه له بما ادعاه وأشار الى الحالة الثانية بقوله (فان زاد) ما ادعاه المرتهن على قيمة الرهن ووافقت دعوى الراهن (حلف الراهن) وأخذه ودفع ما أقر به فان نكل حلف المرتهن وعمل بقوله فان نكل أيضا عمل بقول الراهن فيعمل بقوله اذا حلف أو نكلا وأشار الى الحالة الثالثة بقوله (وان نقص) ما ادعاه الراهن عن قيمة الرهن ونقصت قيمته عن دعوى المرتهن بان قال المرتهن رهن على عشرين والراهن على عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر (حلفا) أي المتراهنان ويبدأ المرتهن بالحلف لأن الرهن كالشاهد للمرتهن الى قيمته فيحلف كل منهما على نفى دعوى الآخر وتحقيق دعواه ويقدم النفي على الاثبات (وأخذه) المرتهن أي أخذ الرهن في دينه وكذا ان نكلا (ان لم يفتكه) الراهن (بقيمته) يوم الحكم فان افتكه أخذه بها لا بما حلف عليه المرتهن لانه زائد عليها وأخذه فيما ر بما حلف عليه ولو زادت قيمته عليه لتسليم الراهن الرهن له به وشهادة الرهن له (وان اختلفا) أي المتراهنان (في قيمة) رهن (تالف) عند مرتنه (تواصفاه) أي ذكر المتراهنان صفات الرهن لأهل المعرفة ليقوموه بحسبها (ثم) ان اتفقا على صفاته (قوم) الرهن من أهل المعرفة وقضى بقولهم وهل يكفي واحدا لانه خبر أو لا بد من اثنين لأنها شهادة قيل وقيل بناء على انه خبر أو شهادة (فان اختلفا) أي المتراهنان في صفته أي الرهن (فالقول) المعمول به (للمرتن) بيمينه ولو ادعى شيئا يسيرا لانه غارم زاد أشهب الا أن يظهر كذبه بقلة ما ادعاه جدا (فان تجاهلا) أي تجاهل المتراهنان صفات الرهن التالف بان قال كل لأعلم صفاته الآن (فالرهن بما) أي الدين الذي رهن (فيه) فلا يتبع أحدهما الآخر بشيء وعلى هذا حمل أشهب حديث الرهن

بما فيه لأن كلا منهما لا يدري هل له شيء عند صاحبه أم لا (واعتبرت قيمته) أي الرهن الشاهدة بقدر الدين المتنازع فيه (يوم الحكم) بين المتراهنين المتنازعين في قدر الدين (ان بقى) الرهن لان الشاهد انما تعتبر حالته يوم الحكم بشهادته فكذا الرهن (وهل) تعتبر قيمة الرهن التالف (يوم) حصول (التلف) له لان عينه كانت شاهدة فلما تلفت قامت قيمتها مقامها في الشهادة رواء عيسى في اللوازية عن ابن القاسم (أو) تعتبر يوم (القبض) له من رهنه لانه كشاهد وضع خطه ومات فيعتبر خطه وتعتبر عدالته يوم كتبه رواء عيسى عن ابن القاسم في الدونة (أو) تعتبر قيمته يوم عقد (الرهن) وهذا لابن القاسم أيضا قال الباجي وهو أقرب لأن الناس انما يرهنون ما يساوى الدين المرهون فيه غالباً وهذا الخلاف (ان تلف) الرهن في الجواب (أقوال) ثلاثة كلها لابن القاسم (وان اختلفا) أي المتراهنان (في) كيفية قبض دين (مقبوض) بيد صاحب دينين على مدين واحداً أحدهما رهن والآخر بلا رهن (فقال الراهن) المقبوض (عن دين الرهن) فقط فقد خالص الرهن من الرهنية فأعطنيه أنصرف فيه والدين الذي لم يرهن باقى في ذمى سأوفيكه اذا حل أجله وقال المرتضى عن دين غير الرهن فقط وما زال الرهن رهناً في دينه ولا يئنة لواحد منهما فان كان تنازعهما بعد قبضه (وزع) أي قسم المقبوض على الدينين بنسبة كل عدد منهما المجموعهما (بعد حلفهما) ان كان تنازعهما بعد قبضه ونكولهما كحلفهما فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل وان كان التنازع حال القبض وزع بلايين وشبه في التوزيع اذا اختلفا في مقبوض فقال (كالجمالة) يحتمل صورتين احدهما مدين بمائتين احدها عليه اصاله والأخرى حمالة فقضى مائة وادعى انها مائة الاصاله وادعى القابض انها مائة الجمالة الصورة الثانية مدين بمائتين احدها (٨٧) بحالة والأخرى بدونها فقضى مائة

وادعى انها مائة الجمالة وادعى القابض انها مائة غير الجمالة فيحلفان في الصورتين ويوزع المقبوض بين المائتين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان أحكام اخطا الدين بمال الدين والتفليس الاخص في

واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقى وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن ان تلف أقوال وان اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وزع بعد حلفهما كالجملالة

﴿باب﴾

للتغريم منع من أخط الدين بماله من تبرعه ومن سفره ان حل بقيته واعطاء غيره قبل أجله أو كل ما بيده كإقراره لمتهم عليه على المختار والأصح لا بغيره ورهنه

الدخيرة الفليس من الفلوس النحاس كانه لم يترك له شيء يتصرف فيه الا لتافه من ماله وفي المقدمات الفليس العدم والتفليس الاخص قيام غرماء للدين عليه والتفليس الاخص حكم الحاكم بخلع المدين من ماله لغرمائه والفليس بفتح الفاء واللام متقلاً بالمعنى الاخص من قام عليه غرماؤه بالمعنى الاخص المحكوم عليه بخلع ماله لغرمائه والفليس بسكون الفاء وكسر اللام من لا مال له (للتغريم) أي رب الدين واحداً كان أو متعدداً (منع من) أي مدين أو المدين الذي (أخط الدين بماله) أي المدين فارب الدين منعه (من تبرعه) أي المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحييس أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضا (و) للتغريم منع المدين ولو لم يخط الدين بماله (من سفره) أي المدين (ان حل) دينه أي الغريم (بغيره) أي المدين وأيسر ولم يוכל على قضائه ولم يضمه موسر فان كان معسراً أو وكل من يقضيه في غيبته من ماله أو ضممه ملء أو لم يحل بغيره فليس لغريمه منعه من سفره الا أن يعرف بلدد (و) له منعه من (اعطاء غيره) من الغرماء دينه (قبل) حلول (أجله) لأنه تسليف فهو تبرع (أو) اعطائه (كل ما) أي المال الذي (بيده) أي المدين لبعض غرمائه فلغيره من غرمائه منعه اتفاقاً لأن له فيه حقاً وشبه في منع الغريم من أخط الدين بماله فقال (كإقراره) أي من أخط الدين بماله (الشخص) منهم المدين بالكذب في إقراره بدين له (عليه) بقوة قرابته كإبيه وأوصيته كزوجته وصديقه فلغيره منعه (على المختار) للخصم من الخلاف (والأصح) الذي قضى به قاضى القضاة بقصة وشهره التيطى (لا) يمنع من أخط الدين بماله من اعطاء (بعضه) أي المال الذي بيده لبعض غرمائه قضاء لدينه بعد حلول أجله (و) لا يمنع من أخط الدين بماله من (رهنه) أي بعض ماله لبعض غرمائه قال الخطاب هذا اذا كان صحيحاً وأما ان كان مريضاً فلا يجوز قضاؤه ولا رهنه في مذهب ابن القاسم بخلاف بيعه وابتاعه قاله في المقدمات

(وفى) جواز (كتابته) أى من أحاط الدين بماله هل يجوز له كتابة رقيقه بلا عناية بناء على أنها كالبيع أو يمنع منها بناء على أنها كالعتق (قولان) ذكرها في توضيحه بلا عزو (وله) أى من أحاط الدين بماله (الزوج) والنفقة على الزوجة وليس له ذلك بعد التفليس (وفى) جواز (زوجه) أى من أحاط الدين بماله (أربعا) بناء على أن الزائد على واحدة من الأمور الحاجية ومنعه مما زاد على واحدة بناء على أنه من التوسع تردد لابن رشد (و) فى جواز انفاقه فى (تطوعه) أى من أحاط الدين بماله (بالحج) ومنعه (تردد) لابن رشد قال فى المقدمات يجوز انفاقه للمال على غير عوض فيما جرت العادة بفعله كالزوج والنفقة على الزوجة ولا يجوز فيما لم تجر العادة بفعله كالكراء فى حج التطوع (وفلس) بضم الفاء وكسر اللام مشددة المدين الذى أحاط الدين بماله سواء (حضر) المدين ولو حكما كن غاب على ثلاثة أيام فيكتب له ويبحث عن حاله (أوغاب) المدين على كeshرة أيام فأكثر ذهابا والذى يفلسه الحاكم ولو فى دين أب على ابنه وليس لسيده عبد مأذون له فى التجارة تفليسه فى معاملة غيره وإنما ذلك للحاكم وقيد المصنف تفليس الغائب بقوله (إن لم يعلم ملاؤه) بفتح الميم بمدودا أى غناء المدين حال خروجه فان علم فلا يفلس على المشهور وهو قول ابن القاسم استصعابا للحال إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان وأشار لشروط التفليس معلقا لها بفلس فقال (بطلبه) أى طلب التزيم تفليس من أحاط الدين بماله أن وافق الطالب باقى الترماء بل (وان أبى) أى منع تفليسه (غيره) أى غير الطالب وأولى أن سكت والشرط الثانى كون دين الطالب (ديناحل) أصالة أو بانهاء أجله فلا يفلس بدين مؤجل (زاد) الدين الحال الذى لطالب تفليسه (على ماله) أى المدين (أو بقى) من مال المدين بعد قضاء ما حل عليه (ما) أى قدر يسير (لا يبق) أى لا يوفى (ب) الدين (المؤجل) فان بقى من ماله ما يفى بالمؤجل فلا يفلس (فمنع) (٨٨) أى يمنع المفلس بالمعنى الأعم وهو قيام غرمائه عليه أو بالمعنى الأخص وهو حكم الحاكم عليه بنجاء

وهو حكم الحاكم عليه بنجاء ماله لغرمائه لعجزه عن أداء ديونهم (من) كل (تصرف مالى) أى فى المال الذى فليس فيه ولو بمعاوضة بدون عناية كبيع وشراء وكراء

وفى كتابته قولان وله التزوج وفى تزوجه أربعا وتطوعه بالحج تردد وفلس حضر أو غاب إن لم يعلم ملاؤه بطلبه وإن أبى غيره ديناً حل زاد على ماله أو بقى مالا يفى بالمؤجل فمُنِعَ من تصرف ماله لا فى ذمته كخلفه وطلاقه وقصاصة وعقوه وعقق أم ولده وتيممها مالها إن قلَّ وحلَّ به وبالموت ما أجلَّ ولو دين كراء

وأكثره دخل فى التصرف النكاح ونص عليه فى المدونة ونقله فى التوضيح فبعد التفليس لا يجوز له بيع ولا شراء ولا أخذ ولا إعطاء وصرح بمفهوم مالى فقال (لا) يمنع المفلس من تصرف (فى ذمته) بأن يشتري شيئا بشئ من مؤجل بأجل معلوم فى ذمته أو يقترض كذلك أو يقر أو يلتزم كذلك قال ابن الحاجب وتصرفه شارط أن يقضى من غير ما حجب عليه فيه صحيح وشبهه فى عدم المنع فقال (كخلفه) بضم الخاء المعجمة فليس لغرمائه من أن يخالغ زوجته لأنه ليس تصرفا فى المال المحجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أى المفلس زوجته فليس لهم منعه منه لذلك ولا سقاطه نفقتها عنه ولم ينظر لمؤخر مهرها لحلوله بفلسه ومحاصتها به ولو لم يطلقها (وقصاصة) أى المفلس من جان عليه أو على وليه فليس لهم منعه منه إذ ليس فى جناية العمد مال أصالة (وعقوه) أى المفلس حجاجا عن جان عليه أو على وليه (وعتق أم ولده) أى المفلس التى أولدها قبل تفليسه الأخص ولو بعد تفليسه الأعم فليس لهم رده لانه ليس له فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة وأما التى أولدها بعد تفليسه الأخص فتباع دون ولدها فى الدين فان أعتقها فلم يرد عتقه (و) أن أعتق المفلس أم ولده التى أولدها قبل تفليسه الأخص (نبحها) أى أم الولد فى الخروج من ملك المفلس (مالها) الذى ملكته قبل عتقها (ان قل) مالها فليس لغرمائه انتراعه منها اتفاقا فان كثر فقال محمد بن المواز يتبعها وقال ابن القاسم لا يتبعها إن لم يستثنه المفلس والا فلا يتبعها (وحل) أى صار حالا (به) أى بسبب التفليس الأخص (و) حل أيضا (ب) سبب (الموت) للمدين غير المفلس أحاط دينه بماله أم لا وفعل حل (ما) أى دين أو الدين الذى (أجل) على المدين لحراب ذمته بتفليسه أو موته إذا اشتراط المدين حال تداينه عدم حاول دينه بتفليسه أو موته فان فليس أو مات فلا يحل دينه عملا بشرطه والا إذا قتل رب الدين مدينه عمدا فلا يحل دينه وأما تفليس رب الدين أو موته فلا يحل به ماله من الدين المؤجل وبالغ على حاول المؤجل بالتفليس والموت فقال (ولو) كان الدين المؤجل على المكترى المفلس أو الميت (دين كراء) لعقار أو حيوان أو عرض وجيبة لم يستوف منفعة فيحل بفلس المكترى وموته والمكبرى أخذ عين شيئا فى المفلس ثم إن لم يستوف شيئا من منفعته فلا شئ له من الكراء وإن كان استوفى بعض منفعته حاصص بما يقابلها من

السكراء واذا فليس الدين وهو غائب حل ما عليه من الدين المؤجل سواء قدم من غيبته وهو معدوم (أو قدم) الفليس (القائب) حال كونه (ملياً) فقد حل المؤجل عليه لان الحاكم قد حكم بتفليس وهو مجوز لقدومه ملياً فمضى حكمه ولا ينفع الدين دعواه تبين خطئه بملائه (وان) ادعى الفليس الأخص بمال على شخص وأنكره وشهد له رجل أو امرأتان و (نكل الفليس) عن اليمين (حلف كل) من غرمائه (ك) حلفه (هو) أى الفليس في كونه على جميع المشهود به لا على منابه منه فقط لحلوله محل الفليس ولا يكفي حلف بعضهم لانه لا يحلف شخص ليستحق غيره (و) كل من حلف من الغرماء (أخذ حصته) من المخاوف عليه (ولو نكل) عن اليمين (غيره) أى الخالف من غرمائه (على) قول ابن القاسم (الاصح) عند ابن ابي زيد و ترد يمين النا كل على المدعى عليه فان حلف سقط عنه حصة النا كل وان نكل غرمائه لان نكله شاهدان وتقسيم على جميع الغرماء من حلف ومن نكل ولا يختص بها النا كل (و) ان أقر الفليس بدين لغير من فليس لهم (قبل اقراره) لمن لا يهتم عليه ان أقر (بالجلس) الذى فليس فيه (أو قر به) بالعرف و (ان) كان (ثبت دينه) الذى فليس به (باقرار) منه (لا) يقبل اقراره لغيرهم ان ثبت دينه الذى فليس به (بيينة) عند الامام رضى الله تعالى عنه وعليه حملت اللدونة وظاهر كلام ابن الحاجب قبوله واستظهره ابن عبد السلام (وهو في ذمته) ان كان الفليس عامل قراض أو مودعاً بالفتح وعين مال القراض أو الودعية بأن قال هذا قراض فلان أو هذه ودعية فلان (قبل تعيينه القراض والودعية ان قامت) أى شهدت (بينة بأصله) أى عقد القراض أو الابداع عرفت البيينة ربه مأملاً (والختمار) للخمى من الخلاف (قبول قول الصانع) في تعيين مصنوعاته لاربابها (بلا بيينة) بأصل المعاملة لأن الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند الدفع ولا يعلم ذلك الا من قولهم (وحجر) على الفليس (أيضا) أى كما حجر عليه أولاً (ان تجدد له مال) بعد أخذ المال الذى بيده وقسمته على غرمائه وبقيت لهم بقايا سواء تجدد عن أصل (٨٩) مال كرجح في مال تركه بيده بعض غرمائه أو من معاملة

جديدة أو عن غير أصل
كبريات وهبة وصدقة
وصية وأرض جناية لأن
الحجر الأول قاصر على
المال الذى كان بيده وأما
المال المتجدد فيتصرف
فيه الى أن يحجر عليه فيه
(وانفك) حجر الفليس بأخذ

أَوْ قَدِيمَ الْغَائِبِ مَلِيًّا وَإِنْ نَكَلَ الْمُفْلِسُ حَلَفَ كُلُّ كَرْمٍ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ وَلَوْ نَكَلَ
غَيْرُهُ عَلَى الْأَمْسَحِ وَقَبِلَ أَقْرَارُهُ بِالْمَجْلِسِ أَوْ قَرَّبِهِ أَنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِأَقْرَارِهِ لَا بَيِّنَةٍ
وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَقَبِلَ تَعْيِينُهُ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ أَنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ وَالْمُخْتَارُ
قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ بِلا بَيِّنَةٍ وَحِجْرٌ أَيْضًا أَنْ تَجَدَّدَ مَالٌ وَانْفَكَ وَلَوْ بِلا حُكْمٍ
لَوْ مَسْكَنُهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ
كَتْفَلِيسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كِبَارَتُهُ وَصَلَتُهُ وَجَنَابَتُهُ وَيَبِيعُ مَالَهُ بِمَحْضَرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا
لَوْ كُتِبَا أَوْ ثَوْبِي جُمُعَتِهِ أَنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُمَا وَفِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ تَرَدُّدٌ

(١٢ - جواهر الاكليل - ثاني) ما بيده وحلفه انه لم يكتم شيئاً أو تصديق الغرماء له ان حكم الحاكم بفكه عنه بل (ولو بلا حكم) به (ولو مكتمهم) أى أرباب الدين (الغريم) أى المدينين ما بيده من عرض وغيره (فباعوا) أى الغرماء من ماله ما يحتاج في قسمته لبيعه بالرفع لحاكم (واقسموا) مال مدينهم بحسب ديونهم وبقيت لهم بقايا من ديونهم (ثم دايين) الغريم بالبيع أو اقتراض (غيرهم) أى المقتسمين ثم فلسه غيرهم الدين تداين منهم بعد القسمة وأرادوا قسمة ما بيده من معاملتهم (فلا دخول للأولين) فيه الا أن يفضل شيء بعد استيفائهم فيتخاص فيه الأولون وأفهم قوله باعوا واقسموا انهم ان قاموا ولم يجدوا معه شيئاً فتركوه لم يكن تفليساً فان دايين آخرين وفلسوه دخل معهم الأولون فيما يوجب جديده لأن تفليسهم له بلا حاكم (كتفليس الحاكم) سمع أصبغ ابن القاسم يقول عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم في رجل قام عليه غرماء ففلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دايته آخرون ان الآخراً أولى بما في يده بمنزلة تفليس السلطان ثم استثنى مما لا يدخل فيه الأولون مع الآخرين فقال (الا) مامله (كبارت وصاله) أى عطية من صدقة أو هبة أو وصية (و) أرض (جناية) على الفليس فلاولين الدخول فيه اذا فليس فيه الآخرين (و) يبيع ماله أى الفليس ويبيع (بمحضرته) أى الفليس ظاهره وجوبا والذي في الذخيرة انه من باب السكالم لانه أبلغ في قطع حجه ويبيع ماله (بالخيار) للحاكم (ثلاثاً) من الأيام في جميع السلع التى لا يفسدها التأخير للاستزادة في الثمن ولا يختص هذا ببيع سلع الفليس فكل ما يبيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله ويبيع ماله ان لم يكن كتباً بل (ولو) كان ماله (كتبا) فيجوز بيعها ولو احتاج اليها فليست كآلة الصانع لان شأن العلم أن يحفظ (أو) كان ماله (ثوبى جمعتهم) أى الفليس الذين يصلحها فهاو يخلعها فيبيعها للحاكم على الفليس (ان كثرت قيمتهما) ويشترى له دونهما ولا يباع من ثياب جسده ما لا بد منه لان الغرماء عالماءه عليها (وفى بيع آلة الصانع) وغدمه (تردد) محله اذا كان محتاجاً

الها وقالت قيمتها فان لم يحتاج لها أو كثرت قيمتها بيعت بالتردد (وأوجز رقيقه) أى المفلس الذى لا يباع لشائبة حرته وفيه خدمة كثيرة كدبره ومعتمته لأجل قبل الدين وأما القن والمدر والمعتق لأجل بعد الدين فيباعون فيه (بخلاف مستولده) أى المفلس فلا تؤجر عليه اذ ليس له فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة (ولا يلزم) المفلس بعد أخذ ما بيده (بتكسب) بتجر أو عمل لتوفية ما بقى عليه لغرمائه من ديونهم ولو قدر عليه لانها انما تعلقت بذمته لا ببدنه (و) لا يلزم المفلس (تسلف) لمال يقضى به دين غرمائه (و) لا يلزم (استشفاع) أى أخذه نصيب شريكه فى عقار بعد بيعه لغيره بالشفعة ليرجح فيه ما يوفى به دينه كله أو بعضه لانه تكسب (و) لا يلزم (مقو) عن قصاص وجب له من جان عليه عمدا لاديه (ل) أخذ (لديه) من الجاني ليقضى بها دينه كله أو بعضه لان العمد الذى يقتص منه لا مال فيه انما فيه القصاص أو العفو مجانا (و) لا يلزم (انتزاع مال رقيقه) الذى لا يباع وجعل له الشارع انتزاع ماله كدبر قبل الدين وهو صحيح ومعق لأجل بعيد وهو أيضا صحيح اذ لم يعمل الا على ما يملكه بالفعل (و) لا يلزم باعتصار (ما وهبه لولده) الصغير أو الكبير وحازه الولد قبل احاطة الدين بمال أبيه وأما ما وهبه له بعد الاحاطة أو قبلها وحازه بعدها فلم يرد (وعجل بيع الحيوان) الذى يجوز بيعه على المفلس أى لا يستأنى به كالاستيناء ببيع عقاره وعرضه فلا ينافى انه لا بد من النداء عليه أياما يسيرة لانه يسرع له التغير ويحتاج الى مؤنة وفى ذلك نقص لمال الغرماء فليس المراد انه يباع بلا تأخير أصلا ولا انه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لانه لم يقل به أحد نت ما يخشى فواته من رطب فأكته وطرى لحم فلا يستأنى به الا أيام اليسيرة (واستؤنى) أى رخص واستعمل (ب) بيع (عقاره) فيما دى عليه (كالشهرين) ثم يباع بالخيار ثلاثة أيام فالكافى كلام المصنف استقصائية (وقسم) مال المفلس (بنسبة الديون) يحتمل ان مراده بنسبة ماله للديون بأن تجمع الديون وينسب ماله لمجموعها ويعطى لكل غريم مثل تلك النسبة من دينه ويحتمل ان مراده نسبة الديون لمجموعها أى نسبة (٩٠) كل دين له ويعطى لكل غريم مثل نسبة دينه له من مال المفلس فلو كان

لغريم خمسون ولا خرمائة
ولا خرمائة وخمسون ومال
المفلس مائة وعشرون
فمجموع الديون ثلثائة
فبالوجه الأول تنسب مائة
وعشرين لثلاثمائة نجدها
خمسين فنعطى كل غريم

وأوجز رقيقه بخلاف مستولده ولا يلزم بتكسب وتسلف واستشفاع وعفو
لديه وانتزاع مال رقيقه أو ما وهبه لولد أو وعجل بيع الحيوان واستؤنى
بعقاره كالشهرين وقسم بنسبة الديون بلا بينة حصرتهم واستؤنى به ان عرف
بالدين فى الموت فقط وقوم مخالف النقد يوم الحصاص واشترى له منه بما
يخصه ومضى ان رخص أو غلا وهل يشتري

خمسى دينه فيخرج للأول عشرون وللثانى أربعون وللثالث ستون وبالوجه الثانى تنسب الخمسين للثلاثمائة نجدها سدسا فى
فنعطى صاحبها عشرين سدس المائة والعشرين وتنسب المائة للثلاثمائة نجدها ثلثا فنعطى صاحبها ثلث المائة والعشرين وأربعين والمائة
والخمسون نصف الثلثائة فلصاحبها ستون ونصف المائة والعشرين (بلا بينة) شهادة (ب) حصرتهم أى الغرماء فلا يتوقف قسم مال المفلس
بينهم عليها بخلاف قسم تركه الميت بين ورثته فيتوقف على بينة حصرتهم اتفاقا (واستؤنى) باجتهاد الحاكم (به) أى القسم (ان عرف) من أر بد
قسم ماله أى اشترى الناس (بالدين) أى التداين من غيره والاستيناء (فى) القسمة بسبب (الموت فقط) أى لافى الفلاس أيضا * تتميم *
قال أصبغ اذا فلس المديان أو مات نودى عليه بباب المسجد فى وقت اجتماع الناس ان فلا نفلس أو مات فمن له عنده دين أو قراض أو وديعة
أو بضاعة فليرفع ذلك للقاضى (وقوم مخالف النقد) وهو العرض والطعام سواء كان العرض مقوماً أو مثليا وتقدر قيمته (يوم الحصاص)
بكسر الحاء أى الخاصة والقسمة بين الغرماء ويقوم بنقد من صنف ما أريد قسمه ويحاص لصاحب الخالف بقيمته (واشترى له) أى صاحب
مخالف النقد (منه) أى جنس وصفة دينه الخالف للنقد (بما) أى النقد الذى (يخصه) بالخاصة بقيمة دينه فى مال المفلس أو الميت فان كان مائة
دينار وعليه لشخص مائة دينار ولا آخر عرض يساوى مائة دينار ولا آخر طعام كذلك دفع لصاحب النقد ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دينار
واشترى لصاحب عرض مثل عرضه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين دينارا وثلاث دينار ولصاحب الطعام كذلك وهذا مع المشاحة وأما مع
التراضى فيجوز أخذ صاحب الخالف النقد الذى خصه بالخاصة اذا لم يمنع منه مانع كإيا تى (ومضى) القسم أو التقويم (ان رخص) الطعام أو
العرض حتى صار اذا اشترى لصاحب الطعام أو العرض بما خصه يكون المشتري بالفتح أكثر مما خصه فلا تنحصره الغرماء فى الزائد
(أو غلا) نوع الطعام أو العرض حتى اذا اشترى له بما خصه يكون المشتري بالفتح أقل مما يخصه فلا يرجع على الغرماء فيما خصهم فلا تراجع بين
الغرماء (و) ان كان لبعض الغرماء أو جميعهم دين عرض أو طعام وكان اشترط فى عقد العامة كونه جيدا (هل يشتري) له بما خصه

بالخاصة بقيمته (في) صورة (شرط) كونه من (جيد) ونائب فاعل يشتري (أدناه) أي الجيد رفقا بالمدين (أو) يشتري له (وسطه) أي الجيد لانه العدل بينهما لان شراء الاعلى يضر المدين وشراء الأدنى يضر رب الدين (قولان) ومثل شرط الجيد شرط الدين. (و) ان رضى صاحب الدين غير العين بأخذ ما نابه في الحصاص عينا (جاز) أن يؤخذ (التمن) أي النقد الذي خصه بالحصاص في كل حال (الامناع) شرعى كالأسلم دنانير في عرض أو طعام ونابه بالحاصه دراهم أو أسلم دراهم في أحدها ونابه بها دنانير فلا يجوز له أخذ ما نابه في الصورتين لانه صرف مؤخر أو أسلم في طعام ونابه نقد فليس له أخذه لانه يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه فلا أخذ هنا (كالاقتضاء) عن المسلم فيه السابق في باب السلم في قوله وبغير جنسه ان جاز يبعه قبل قبضه ويبيعه بالمسلم فيه مناجزة وان يسلم فيه رأس المال (و) ان أنفقت زوجة على نفسها من مالها أو بما تسلفتها حال يسر زوجها ثم فلس (حاصت الزوجة) غرماء زوجها (عما أنفقت) قبل تداينه أو بعده ولو بعد تغليسه لانه يترك له النفقة الواجبة عليه ومنها نفقة الزوجة (و) حاصت (بصادقها) أي الزوجة كله ولو فلس قبل البناء لانه دين في ذمته حل بفلسه وشبه في الخاصة بنفقة الزوجة وصادقها فقال (كالموت) للزوج فتحاصص زوجته بنفقتها حال يسره وبصادقها غرماءه وان أنفقت الزوجة على ولد زوجها حال يسره ثم فلس أو مات (فلا) تحاصص (بنفقة الولد) لانها محض مواساة (وان) قسم مال مفلس أو ميت على غرمائه ثم (ظهر دين) عليه لغريم لم يعلم بقسمتهم فانه يرجع على المقسمين بالحصة التي تنوبه لو قاسمهم (أو) يبيع ماله وقسم ثمنه على غرمائه ثم (استحق) ثمنه (مبيع) على مفلس أو ميت ان كان مبيعا بعد تغليسه بل (وان) كان مبيعا (قبل فلسه) أو موته (رجع) الغريم (٩١) الظاهر في الأولى والمستحق منه في الثانية على المقسمين (بالحصة) التي تخصه لو قاسمهم وشبه

في رجوع الطارىء على المطروء عليه فقال (كوارث) طرأ على مثله بعد قسمة التركة (أو موصى له) طرأ (على مثله) أي وارث في الأول وموصى له في الثاني بعد قسمة التركة في الأول والموصى به في الثاني فيرجع

فِي شَرْطِ جَيِّدٍ أَدْنَاهُ أَوْ وَسَطُهُ قَوْلَانِ وَجَازَ التَّمَنُّ الْأَلَمَانِعَ كَالْاِقْتِضَاءِ وَحَاصَتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ وَبِصَدَاقِهَا كَالْمَوْتِ لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبِلَ فَلَيْسَ رُجِعَ بِالْحِصَّةِ كَوَارِثٍ أَوْ مَوْصًى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عِلْمٍ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ رُجِعَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ مَبْلًى عَنْ مُعَدِّمٍ مَالَهُ يُجَاوِزُ مَا قَبَضَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ وَفِيهَا الْبِدَاءُ بِالْغَرِيمِ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ نَأْوِيلَانِ فَإِنْ تَلَفَ نَصِيبُ غَائِبٍ عَزَلَ لَهُ قِيمَتُهُ كَمَيِّتٍ وَقَفَتْ لِنُفَرْمَائِهِ لَا عَرَضٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَدِّ يَتَهُ

الطارىء على المطروء عليه بحصته أو حضرها (وان اشتهر ميت بدین) عليه (أو) لم يشتهر به (و علم وارثه) أو وصيه بأنه مدين لغريم الحاضرين (وأقبض) الوارث أو الوصى التركة للغرماء الحاضرين أو أقبضها الوارث لنفسه أو أقبضها له الوصى ثم طرأ غريم (رجع) الغريم الطارىء (عليه) أي الوارث أو الوصى المقبض لغريمه أو القابض لنفسه بما يخصه لتعديده بالا قباض أو القبض بالشهرة أو العلم (وأخذ) وارث (ملى عن) وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحى عن ميت (مالم يجاوز) أي يتعدى دين الطارىء (ما) أي القدر الذى (قبضه) الوارث الملى عن الرجوع عليه بأن نقض عنه أو ساواه فان جاوز دين الطارىء ما قبضه الوارث الملى عن نفسه رجع عليه الطارىء بما قبضه فقط (ثم) اذا غرم الوارث (رجع على الغريم) الذى قبض منه أو لا قال ذلك الامام رضى الله تعالى عنه في كتاب المديان من المدونة (وفيها) أي المدونة أيضا عن ابن القاسم (البداة) في الرجوع (بالغريم) الذى قبض من الوارث أو لاى يرجع الطارىء أولا عليه بما يخصه لو حضر فان وجده عدما رجع على الوارث بما يخصه ثم رجع الوارث على الغريم الأول (وهل) بينهما (خلاف أو) هما محمولان (على التخيير) أي ان الطارىء غير في الرجوع على الوارث أو الغريم في الجواب (نأويلان) الأول للخمى والثاني لابن يونس (فان) غاب غريم وقت القسمة وعزل القاضى له نصيبه و (تلف نصيب) غريم (غائب عزل له) من القاضى أو نائبه عند القسم (ف ضمائه منه) أي الغائب لأن القاضى أو نائبه كوكيل عن الغائب (كعين) أي دنانير أو دراهم (وقف) من مال المفلس (ل) تقسم على (غرمائه) وتلفت فضائهما من الغريم لامن المفلس لتقصير الغريم في عدم قسمتها مع تمهينها للقسم (لاعرض) وقف للغرماء فتلف فضائهما من المفلس (وهل) عدم ضمان الغريم العرض للوقوف مطلقا سواء كان مثل دينه أم لا وحينئذ يكون ضمانه من المفلس أو علم الضمان في كل حال (الا أن يكون) العرض (بك) جنس وصفة (ديته) أي الغريم الموقوف له فيضمنه الغريم لأن الخاصة

فيه كالمعين في الجواب (تأويلان) وروى أشهب ان ضبان التالف من الفلاس حتى يصل للقرماء عينا كان أو عرضا (وتركه) أي الفلاس من ماله الذي أريد قسمه على غرمائه (قوته) أي الفلاس (و) تركه أيضا (النفقة الواجبة عليه) لغيره كزوجته وولده ووالده وأمهات أولاده (لظن يسرته) المازرى التحقيق أن يترك له الى وقت يؤدي الاجتهاد أنه يحصل له في مثله ما تنافي منه معيشته (و) ترك له ولن تلزمه نفقته (كسوتهم كل) من الفلاس ومن تلزمه نفقته (دستا) بفتح الدال المهمة وسكون السين المهمة أي مليوسا (معتادا) مثله قال الخطاب يعني بالدست القميص والعامة والسر او ويل والمكعب أي المداس وأما ثياب الزينة فلا تترك له ولا لمن تلزمه نفقته على المشهور (ولو ورث) الفلاس (أباه) الرقيق (بيع) بكسر الموحدة أبوه في الدين فلا يعتق عليه بنفس ملكه لتعلق حق غرمائه به ان استغرقه الدين والا يبيع منه بقدره وعتق باقيه ان وجد من يشتري بعضه والا يبيع جميعه ويملك الفلاس ما يبق من غنمه (لا) يباع أبوه في الدين (ان وهب) أبو الفلاس الرقيق (له) فيعتق بمجرد قبوله بته (ان علم واهبه انه) أي الأب (يعتق عليه) أي الفلاس لأن واهبه قصد عتقه حينئذ لا يبعه في دينه فان لم يعلم عتقه عليه يبيع في الدين والصدقة كالحبسة (وحبس) الفلاس وغاية حبسه (لثبوت عسره) فان ثبت وجب انتظاره وأفاد شرط حبسه بقوله (ان جهل حاله) أي المدين ولم يعلم هل هو مليء أو معدوم (و) ان (لم يسأل) المدين (الصبر) أي تأخير الحبس (له) أي اثبات عسره حال كونه آتيا (بمحتمل) أي ضامن له (بوجهه) أي ذات المدين (فقرم) المحمل بالوجه الدين الذي على مضمونه (ان لم يأت) المحيل (به) أي المضمون (ولو أثبت عدمه) أي أثبت (٩٢) المحيل فقر المضمون كذا قاله المصنف هنا تبعالان برشد في المقدمات وعطف على جهل

حاله فقال (أظهر ملاؤه) أي غنى المدين بسبب جمال لبسه وخدمه ولم تعلم حقيقة أمره فيحبس (ان تفالس) أي ادعى فليس نفسه وقال لاشئ لي يفي بديني ولم يعد بقضائه ولم يسأل الصبر لثبوت عسره بحميل والا فلا يحبس (وان وعد) من ذكر من مجهول الحال وظاهر

تأويلان وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته وكسوتهم كل دستا معتادا ولو ورث أباه يبيع لا وهب له أن علم واهبه أنه يعتق عليه وحبس لثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه فقرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه أو ظهر ملاؤه ان تفالس وان وعد بقضاء وسأل تأخير كالיום أعطى حميلا بالمال والا سجن كالمعلوم الملاء وأجل لبيع عرضه ان أعطى حميلا بالمال والا سجن وفي حلقه على عدم الناض تردد وان علم بالناض لم يؤخر وضرب مرة بعد مرة وان شهد بمسره أنه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن خلف كذلك

الملاء (بقضاء) للدين المطلوب منه (وسأل) أي طلب (تأخير) الحبس زمنا يسيرا (كالיום) وأدخلت الكاف يوما وزاد آخر فقط (أعطى) أي أقام المدين (حميلا بالمال) وأخر قاله سحنون وقال مالك رضي الله تعالى عنه يؤخر ثلاثا وأربعا وخمسا وقول الامام أحسن كما في المبسوط (والا) أي وان لم يأت بحميل بالمال (سجن) حتى يأتى بحميل بالمال أو يقضى ما عليه ولم يكتف بحميل الوجه لظهور قدرته على الوفاء لو عده به وشبه في السجن فقال (كالمعلوم الملاء) فيسجن حتى يوفي ما عليه ويضرب بالدررة مرة بعد المرة ولا ينجي من السجن والضرب الاحمىل غارم ومثله بمن يأخذ الأموال بقصد التجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما يصدق منه من احتراق منزله أو سرقة أو نحوها (وأجل) المدين غير الفلاس ويكون تأجيله بالاجتهاد علم ملاؤه أو ظهر أو جهل حاله إذا طلب التأجيل (لبيع عرضه ان أعطى) أي أقام المدين (حميلا بالمال) واستبعد كون مجهول الحال له عرض (والا) أي وان لم يأت بحميل بالمال (سجن) وليس للامام يبيع عرضه كبيعة على الفلاس (وفي حلقه) أي المدين (على عدم الناض) أي الدنانير والدرهم وعدم حلقه عليه (تردد) هل يخلف على عدم اخفاء الناض اذالم يكن معروفا به أولا يخلف (وان علم) المدين المستنع من وفاء ما عليه (بالناض لم) الأولى (لا) يؤخر عن الحبس ولا يخلف (وضرب) معلوم الملاء علم بالناض أم لا (مرة بعد مرة) باجتهاد الحاكم في العدد بمجلس أو مجالس ولو أدى الى اتلافه لظاهه بالدد (وان شهد بعسره) أي المدينان مجهول الحال أو ظاهر الملاء ولا يثبت العسر الا بشهادة أكثر من عدلين كالترشيد والسفه وصفة الشهادة أن يقول الشاهد (انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن) وجواب ان شهد بعسره (خلف) المشهود له بالعسر خلفا (كذلك) أي مثل ما شهد به الشاهد في نفي العلم بأن يقول بالله الذي لا إله الا هو لم أعرف لي مالا ظاهرا

ولا باطنا فهذه إحدى المسائل التي يحلف فيها للشهود له مع بينته (وزاد) الشهود له بالعدم في عينه (وان وجد) مالا (ليقضي) به ماعليه (وانظر) ولا يطلب بماعليه الى يسمه به وفائدة هذه الزيادة عدم تحليفه ان ادعى عليه انه استفاد مالا وانكر ولم يأت رب الدين ببينة (و) ان طلب الغريم حبس مدينه حتى يوفيه دينه أو يثبت عبسه فادعى المدين ان الغريم علم عدمه وانكر الغريم علم عدمه (خلف الطالب) على عدم علمه بعدم مدينه (ان ادعى) المدين (عليه علم عدم) فان نكل حلف الطالب انه علم عدمه ولا يستجن (وان سأل) رب الدين (تفتيش داره) أي المدين لاثامه بانه أخفى ماله فيها (ففي) تمسكه (هـ) منه وعدمه (تردد) ابن ناجي العمل عندنا بعدمه والخانوت كالدارعندي ووقعت بأحكام مسألة بياجة ورأيتها أخف وهي رجل ادعى على من عليه دين ان يجيبه مالا وسأل تفتيشه فقال الغريم لا شيء فيه فحكمت بتفتيشه فلم يوجد فيه شيء والكيس من هذا المعنى ولا يحلف في هذين وشبههما (و) ان شهدت بيئة بملاء المدين وبيئة بعدمه (رجعت بيئة الملاء) على بيئة العدم (ان بينت) بيئة الملاء سببه بان قالت له مال يفي بدينه أخفاه لاثامها ناقله ومثبتة وشاهدة بالعلم (وأخرج) من السجن المدين (الجهول) حاله الذي لم يعلم ملاءه ولا عدمه (ان طال سجنه) وطوله يعتبر (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) حال (الشخص) المدين قوة وضعفا وخشونة ورفاهية ويحلى سبيله بعد حلفه على نحو ما تقدم لأن طول السجن بمنزلة البيئة بالعسر ومفهوم الجهول أن ظاهر الملاء ومعلومه لا يخرج ان بطول السجن وهو كذلك لكن الأول يخرج ببينة بعدمه والثاني لا يخرج بها بل اما بالاداء أو الموت أو ببينة بذهاب ماله المعلوم بنحو سرقه ولما كان جميع ما تقدم من أحكام هذا الباب لا يختص بالرجال ويجرى في النساء ذكر ما يختص بهن فقال (وحبس النساء) المفلسات (عند) امرأة (٩٣) (أمانة أو ذات) رجل (أمين) زوج أو

أب أو ابن (و) حبس (السيد) في دين عليه (لمكاتبه) ان لم يحل من نجوم الكتابة ما يفي بدينه ولم يكن في قيمتها ما يفي به وحبس السيد لمكاتبه لحراره نفسه وماله ولأن الحقوق لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة بدليل حبس

وَزَادَ وَانْ وَجَدَ لِيَقْضِيَنَّ وَأَنْظَرَ. وَحَلَفَ الطَّالِبُ أَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ عِلْمَ الْمُدْنَمِ وَأَنْ سَأَلَ تَفْتِيْشَ دَارِهِ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَرُجِعَتْ بَيِّنَةُ الْمَلَاءِ أَنْ بَيَّنَّتْ وَأَخْرَجَ الْجَهُولُ أَنْ طَالَ سَجْنُهُ بِقَدْرِ الدِّينِ وَالشَّخْصِ وَحُبْسِ النِّسَاءِ عِنْدَ أَمِينَةٍ أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ وَالسَّيِّدِ لِمَكَاتِبِهِ وَالْجُلْدِ وَالْوَلَدِ لِأَبِيهِ لَا عَكْسَهُ كَالْيَمِينِ الْأَلْيَمِينِ وَالْمُتَعَلِّقِ بِهَا حَقٌّ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ أَنْ خَلَا وَلَا يَمْنَعُ مُسْلِمًا أَوْ خَادِمًا بِخِلَافِ زَوْجَةٍ وَأَخْرَجَ لِحَدِّهِ أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِعَوْدِهِ وَاسْتَحْسِنَ بِكَفِيلِهِ بِوَجْهِهِ لِمَرْضِ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جَدًّا لِنَسْلِهِ

المسلم في دين الكافر (و) يحبس (الجد) لولد ولده لأن حقه دون حق الأب في الجملة (و) يحبس (الولد لأبيه) وأولى لأمه لأن حقها أكد (لا) يثبت ولا يجوز (عكسه) أي حبس الوالد نسبا لولده ولو ألد ويعزره الحاكم بغير الحبس من حيث اللدد لامن حيث حق الولد وشبه في الثبوت والنفي فقال (كاليمين) فيحلف الولد لوالده لا العكس لانه عقوق ولا يقضى به للولد ان شح ولا يمكن منه (الا) اليمين (المنقلبة) من الولد على أبيه بأن ادعى الوالد على ولده بحق وتوجهت اليمين على الولد لد دعواه فنكل فردت على الوالد فيحلفها الوالد اتفاقا وكشهادة شاهد للولد بحق على أبيه ولم يحلف معه الولد فردت على الوالد فيحلفها لرد شهادة الشاهد (و) (الا) اليمين (المتعلق بها حق لغيره) أي الوالد كدعوى الأب تلف صداق ابنته وطلبه الزوج بجهازها أو انه أعارها شيئا من الجهاز في السنة الأولى فيحلف الوالد (ولم يفرق) في السجن (بين) كالأخوين (من) الأقارب (والزواجين) المحبوسين في حق عليهما (ان خلا) السجن فلا يجاب الطالب للتفريق فان لم يدخل حبس الرجل مع الرجال والمرأة مع النساء (ولا يمنع) نائبه ضمير المحبوس (مسلم) لا يخشى تعليمه حيلة يتخلص بها من حبسه والامنع (و) لا يمنع (خادما) يخدمه في مرض شديد لاخفيف ولا في صحة (بخلاف زوجة) غير محبوسة فتمنع من سلامها عليه حيث دخلت لبيتها عنده وهو محبوس في حق غيرها والا فلا تمنع (وأخرج) المسجون من السجن (ل) إقامة (حد) شرعى عليه فعل موجه في السجن من سكر أو قذف أو زنا أو سرقة (أو) (ل) ذهاب عقله أي المسجون لعدم شعوره بالضيق المقصود من سجنه وغاية مكثه خارجه (لعوده) أي العقل فيعاد في السجن (واستحسن) نائبه ضمير اخراجه من السجن (بكفيل بوجهه) أي ذات المسجون (ل) أجل (مرض) أحد (أبويه) وولده وأخيه وأخته (و) شخص (قريب) للمسجون (جدا) أي قريب القرابة فلا يخرج لمرض قريب بعيد القرابة (ليسلم) على من ذكر ويعود للسجن قال الباجي بعد نقله الاستحسان والقياس المنع وهو الصواب فلا يخرج بحميل ولا

غيره (لا) يخرج المسجون لصلاة (جمعة) لسقوطها عنه ولأن لها بدلا ولا للصلاة في جماعة بالأولى (و) لا يخرج لصلاة (عيد) فطر أو أضحية (و) لا يخرج لفتح (عدو) البلد المحبوس فيه في كل حال (الاحوف قتله أو أسره) فيخرج وليسجن في محل يؤمن عليه منهما (والغريم) أي رب الدين (أخذ عين ماله) الذي باعه للفلس ولم يقبض ثمنه منه الثابت له ببينة أو أقرار الفليس قبل فلسه أو بعده على أحد الأقوال فيتعين له باحد وجهين اما ببينة تقوم عليه واما باقرار الفليس به قبل التفليس واختلاف اذا لم يقر به الا بعده على ثلاثة أقوال أحدها قبول قوله بيمين صاحب السلعة وقيل بدون يمين وثانيها عدم قبوله ويحلف الغرماء انهم لا يعلمون أنها سلعته وثالثها ان كان على أصلها بينة قبل قوله في تعيينها والا فلا يقبل (المحاز عنه) أي الذي حازه للفلس عن بائعه ولم يدفع له ثمنه فله أخذه (في) صورة (الفلس) للمشتري بعد شرائه وقبل دفع ثمنه (لا) أي ليس للغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في صورة (الموت) للمدين لخراب ذمته فصار ربه أسوة الغرماء بثمنه بخلاف الفليس فان ذمته موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها وبالغ على أخذ عين ماله المحاز عنه في الفليس فقال (ولو) كان ماله المحاز عنه (مسكوكا) دنانيرا أو دراهم عرفتها البينة بعينها أو كانت مطبوعا عليها أخذ الفليس رأس مال سلم فلر به أخذه عند ابن القاسم قياسا له على السلعة وأشار بالمبالغة لقول أشهب ليس له أخذه لأن الأحاديث انما فيها من وجد سلعته أو متاعه والمسكوك لا يطلق عليه ذلك عرفا (و) للمحاز عنه مبيع وفلس مشتر به قبل دفع ثمنه أخذه ولو رقيقا (آبقا) من المشتري بناء على ان الأخذ نقض البيع وعلى انه ابتداء بيع لا يجوز (و) اذا رضى بائعه بأخذه حال اباقة (لزمه) أي يلزم البائع الآبق الذي رضى بأخذه في ثمنه (ان لم يجده) أي ان لم يجد الآبق فليس له يطلب انه ان وجده أخذه في ثمنه وان لم يجده يرجع للمحاصة لأنه ضرر لباقى الغرماء بتركهم التصرف حتى ينظر هل يجده أولا ولأخذ الغريم عين ماله في الفليس (٩٤) ثلاثة شروط أشار لاوتها بقوله (ان لم يفده) بفتح الياء وسكون الفاء أي ان

لم يفد الشيء المحاز (غرماءه) أي غرماء الفليس بثمنه الذي على الفليس (ولو بالملم) فليس له أخذه والى ثاني الشروط أشار بقوله (وأمكن) أخذ عين الشيء فان لم يمكن تعينت المحاصة وقد أفاد هذا

لا تُجْمَعُ وَعِيدُهُ وَعَدُوُّ الْأَخْوَفِ قَتْلُهُ أَوْ أُسْرُهُ وَالْغَرِيمُ أَخْذُ عَيْنِ مَالِهِ الْمُحَازِ عَنْهُ فِي الْفَلَسِ لَا الْمَوْتَ وَلَوْ مَسْكُوكًا وَآبِقًا وَلَزِمَهُ أَنْ لَمْ يَجِدْهُ أَنْ لَمْ يَفِدْهُ غَرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَالِهِمْ وَأَمَكَنَ لَا يُبْذَرُ وَعَصْمَةُ وَقِصَاصٌ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا أَنْ طُحِنَتِ الْحِنْطَةُ أَوْ خُلِطَ بِغَيْرٍ مِثْلٍ أَوْ سَمِّنَ زُبْدُهُ أَوْ فُصِّلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَتَمَّرَ رُطْبُهُ كَأَجِيرٍ رَعَى وَنَحْوِهِ وَذِي حَانُوتٍ فِيمَا بِهِ وَرَاقَةٍ لِسِلْمَةٍ بِعَيْبٍ وَإِنْ أَخَذَتْ عَنْ دِينٍ وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ أَوْ كَالْبَيْعِ

بقوله (لا يبيع) بضم الواو وحده وسكون الضاد المعجمة لزوجة دخل بها زوجها وفلس قبل دفعه لها مهرها فليس لها خلاف الا المحاصة به اذا لا يمكنها أخذها عين شيئا (وعصمة) لزوجة خالها زوجها على مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع بها ويحاصص غرماءها بما خالعت به (وقصاص) صالح الجاني مستحقه بمال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع له المستحق لسقوطه بالعفو وله محاصة غرمائه بالمال للمصالح به وأفاد ثالث الشروط بقوله (لم ينتقل) الشيء المحاز عما كان عليه حين بيعه (لا إن طحنت الحنطة) فليس له أخذها هذا هو المشهور وان كان مبديا على ضعيف وهو ان الطحن ناقل (أو خلط) الشيء المحاز (بغير مثل) له ولا يتيسر تمييزه منه كقمح بشعير فان خلط بمثله فلا يفيته (أو سمن زبد أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالا مثلا لادبغه أو صبغ الثوب أو نسج الغزل (أو ذبح كبشه أو تتمر رطبه) فلا يرجع بعينه شيء من المذكورات ويحاصص الغرماء بثمنه لفوات القرض المقصود منه وشبهه في عدم الأخذ وتعين المحاصة فقال (كأجير رعى ونحوه) كأجير علف أو حراسة بأجرة معلومة فلس مؤجره قبل دفعها له فليس له أخذ الماشية والمحروس فيها وله محاصة غرمائه بها (و) كذبي حانوت (أو بيت مكتري مدة معلومة بكتاب معلوم فلس مكتريه وعليه كراؤه فلا يكون مكريه أحق من غرماء المكتري (فيما به) ممن أمتهته (و) كراد لسلعة) على بائعها (بغيب) ظهر بها بعد شرائها وفلس بائعها قبل رد ثمنها لمشتريها فلا يكون أحق بها ان كان اشتراها بنقد بل (وان) كانت (أخذت) السلعة المردودة ببغيب عوضا (عن دين) كان لأخذها على دافعها (وهل القرض) أي الشيء المقرض لشخص ثم فلس قبل وفائه ووجده مقرضه بعينه (كذلك) أي مثل الشيء المردود ببغيب أن صاحبه ليس أحق به ويحاصص الغرماء فيه ان كان قبضه المقرض بل (وان لم يقبضه) أي القرض (مقرضه) من مقرضه للزوم عقده بمجرد القول هذا قول محمد بن المواز وشهر المازري (أو) القرض (كالبيع) أي المبيع في الفرق بين كون

ولم يقبض ثمنها حتى فلس
مشتريها ووجدها قائمة
فأخذها في ثمنها ثم ظهر له
فيها عيب حدث عند
المشتري (ردها والمحاصة)
لنمرائه بجميع ثمنها (بعب
سماوى) أى لا تدخل لأدمى

خلاف ولهُ فَكَ الرَّمَنِ وَحَاصٌ يَفْدَانُهُ لَا يَفْدَاءُ الْجَانِي وَتَقْضُ الْمُحَاصَةُ إِنْ رَدَّتْ
بِعَيْبٍ وَرَدَّهَا وَالْمُحَاصَةُ بِعَيْبٍ سَمَوِيٍّ أَوْ مِنْ مُشْتَرِيٍّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْشُهُ
أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ وَالْأَفِينِسِيَّةُ تَقْصِيهِ وَرَدُّ بَعْضٍ نَمْنٍ قُبُضَ وَأَخَذَهَا وَأَخَذَ
بَعْضُهُ وَحَاصٌ بِالْفَائِتِ كَبَيْعِ أُمٍّ وَلَدَتْ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَالِدُ فَلَا حَصَّةَ

(١) الذي في الأحاديث الصحيحة من أدرك ماله بعينه عند رجل أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره

(و) ان باع شجرة غير مشمر او مشمر غير مؤبر ولم يقبض ثمنه حتى جذ المشتري الثمر وفلس (أخذ) الفليس (الثمرة) أى فاز بها بحاجتها اذا أخذ البائع شجره فان بقيت على الشجرة الى وقت قيام بائعه بثمره فللبائع أخذها مع الشجرة على المشهور وقيل تفوت بتأخيرها (و) ان باع شيئاً له غلة ولم يقبض ثمنه حتى استغله مشترىه مدة وفلس أخذ الفليس (الغلة) أى فاز بها بلا عوض لانها من الحراج والحراج تابع للضمان (الا صوفاً) على غنم مبيعة (ثم) واستحق الجز يوم البيع وجزه المشتري ثم فلس قبل دفع ثمن الغنم فلا يفوز به المشتري فللبائع أخذها مع الغنم فان فات فله المحاصة بما قابله من الثمن (أو) الا (ثمرة مؤبرة) وقت شراء الشجرة فلا يفوز بها المشتري فللبائع أخذها مع شجرها ان كانت قائمة على أصولها والمحاصة بمقابلها من الثمن ان جذت (و) من أكرى دابة أو أرضاً ولم يقبض الكراء حتى فلس المشتري قبل استيفاء المنفعة (أخذ المكري) ان شاء (دابته وأرضه) وحينئذ فيسقط الكراء عن المكري وإن شاء تركها وحاصص بالكراء ولو مؤجلاً لحلوله بالفلس (و) ان أكرى أرضاً للزراعة بدين واستأجر عاملاً فيها بدين ورهن الزرع النابت فيها في دين ثم فلس (قدم) مكري الأرض بكرائها (في زرعها) لانه نشأ عنها (في) صورة طرو (الفلسي) للمكترى قبل دفع كرائها ومعنى تقديم رب الأرض في زرعها انه يكون رهناً في الكراء فيباع ويؤخذ الكراء من ثمرة فلا يلزم كراء الأرض بما يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكري كراء أرضه من ثمن زرعها يليه في باقيه (ساقية) أى الزرع بأجرة معلومة فليس المراد عامل المساقاة لانه شريك في الزرع فيأخذ نصيبه منه قبل المكري في الفليس والموت (ثم) إلى الساقى (مرتهنه) أى الزرع فيقدم على باقى الغرماء في الفليس والموت (والصانع أحق) من بقية غرماء من استصنعه في فلسه بل (ولو بموت) له وصلة أحق (بما بيده) أى الصانع من مصنوعه حتى يستوفى أجرته من ثمنه لانه كالرهن فيها ولا يكون شريكاً فيه سواء أضاف لصنعه شيئاً أم لا بدليل تفصيله فيما لم يكن بيده (والا) أى وان لم يكن مصنوعه بيده بأن سلمه له به أو لم (٩٦) يحزه أصلاً كبناء (فلا) يكون أحق به ويكون أسوة الغرماء في الفليس

والموت (ان لم يصف)
الصانع (لصنعه شيئاً) من
عنده كخياط وصانع وبناء
واستثنى من منطوق ان لم
يصف فقال (الا النسيج
فكالزبد) على الصنعة في
الحكم كصباغ يصبغ من
عنده ومجلد كتب يجلد

وَأَخَذَ الثَّمَرَةَ وَالْغَلَّةَ الْأَصُوفًا ثُمَّ أَوْ ثَمَرَةً مُؤَبَّرَةً وَأَخَذَ الْمَكْرَى دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ وَقُدَّمَ
فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلْسِ ثُمَّ سَاقِيَهُ ثُمَّ مُرْتَهِنَهُ وَالصَّانِعُ أَحَقُّ وَلَوْ بَعَثَ بِمَا بِيَدِهِ وَالْأ
فَلَا أَنْ لَمْ يُصَفْ لَصَمَّتْهُ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَكَأَنَّهُ يَدُ يُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ وَالْمَكْرَى
بِالْمُعِينَةِ وَبَغَيْرِهَا أَنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدِيرَتْ وَرَبُّهَا بِالْحَمُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَالٌ
يَقْبِضُهُ رَبُّهُ وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِالسَّلْعَةِ يُفْسَخُ إفسَادُ الْبَيْعِ أَوْ لَا أَوْ فِي النَّقْدِ

أقوال

من عنده وبين حكم المزيد مجيباً عن سؤال تقديره وما حكم المز يد فقال (يشارك)

الصانع رب الشيء المصنوع في الفليس فقط (بقيمته) أى المزيد يوم الحكم ولو نقص المصنوع فعلى المشهور لا يكون أحق الا بقيمة ما أخرج
وقيمته عمله يكون به أسوة الغرماء (والمكترى) دابة معينة ونقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (ب) الدابة (المعينة) قبضها أم لا لقيام
تعيينها مقام قبضها حتى يستوفى منفعتها ثم تبع للغرماء (و) المكترى دابة غير معينة ونقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (بغيرها)
أى غير المعينة (ان) كانت (قبضت) من مكريها قبل نفيلسه أو موته واستمرت بيد مكريها حتى حصل أحدهما ان لم يدر المكري الدواب
تحت المكترى بل (ولو أدير) أى كان المكري يبدل الدواب تحت المكترى بأن يركبه يوم ما على دابة والذى يليه على غيرها وهكذا
هذا هو المشهور وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وأشار به لقول أصبغ لا يكون أحق بها ان أدير (و) من أكرى دابة ليحمل عليها
وفلس أو مات قبل دفع كرائها (فربها) أى الدابة أحق (بالحمول) عليها اذا كان ربهام معها سواء كان المكترى معها أم لا بل (وان
لم يكن) ربهام (معها) بأن سلمها لمكترىها (ما) دام المحمول عليها و (لم يقبضه) أى المحمول (ربه) قبض تسليم تمام المسافة فان
قبضه به كذلك فربها أسوة الغرماء مالم يقيم بالقرب فان قام بالقرب فهو أحق بالمحمول قال ابن القاسم والسفينة كالدابة بجامع الحمل
(و) من اشترى سلعة شراء فاسداً ودفع ثمنها لبائعتها فلس بائعتها (في كون المشتري أحق بالسلمة) من الغرماء في نظير الثمن الذى
دفعه لبائعتها حيث (يفسخ) بيعها أى يستحق الفسخ (لفساد البيع) الواقع عليها به قال سحنون (أولا) يكون أحق بها لانه
أخذها عن شيء لم يتمم به قال ابن المواز (أو) يكون أحق بها (في) شرائها (ب) النقد لا بالدين الذى فى ذمة بائعها وهذا قول ابن

الماحشون (أقوال) اقتصر ابن رشد والمالزي على الأولين منها (و) ان اشترى شخص سلعة شراء فاسدا ودفع عنها ثمنها فلما ان أراد أن يردّها لفساد بيعها وجد بائعها مفلسا ومات (وهو أحق بشمعه) الذي نقده فيها بعينه في الموت والفلس حيث لم يفت (و) من باع سلعة بسلعة ثم فلس المشتري واستحققت السلعة التي أخذها منه البائع فهو أحق (بالسلعة) التي دفعها المشتري الذي فلس ان وجدها بعينها (ان يبيع) السلعة (بسلعة واستحققت) السلعة التي أخذت من المشتري الذي فلس لوقوع البيع بشئ معين وتعذر أخذه وما كان كذلك يفسخ فيه البيع باستحقاقه فقد انتقض البيع الذي أوجب خروج سلعته عن ملكه (وقضى) أي حكم على رب الدين اذا استوفاه ومعه وثيقة به (بأخذ الدين الوثيقة) للكتابة عليه بالدين اذا قضاء وامتنع رب الدين من دفعها له وانما حكم بأخذها من رب الدين بعد أن قضاء للدين حقّه ثلاثا يقوم بها عليه مرة أخرى واذا أخذها الدين فيكتب عليها بخط رب الدين ان ما فيها قد قضى لثلايدعى ربها سقوطها منه ويخرج صورته من سجل القاضي ان كانت مسجلة ويدعى بما أخرجه (أو تقطيعها) ان لم يسجل (لا) يقضى على الزوجة بدفع وثيقة (صداق قضى) بل تبقى مخصوصا عليها لا تتفاد الزوجة ووليها بها من حيث حقوق النسب ان اختلف فيه (و) ان وجدت وثيقة الدين بيد الدين غير محصور عليها وادعى دفع ما فيها وأنكر ربها القبض وادعى انها سقطت منه ولا بينة للدين (لربها) أي الوثيقة (ردّها) من الدين (ان ادعى) ربها (سقوطها) منه ولا يصدق المدين في دعواه قضاء ما فيها واستلامها من ربها وعليه دفع ما فيها ان حلف بره على بقاءه اذ الأصل في كل ما كان باسناد أن لا يبرأ منه الا بشهاد بالبراءة منه بدفعه أو هبته أو نحوها (و) قضى (لراهن) وجد (بيده رهنه) وادعى انه دفع الدين المرهون فيه (٩٧) واستلمه من مرتهنه وأنكر ذلك المرتهن وادعى سقوط

أَقْوَالٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِشَمْعِهِ وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَاعَتْ بِسَلْعَةٍ وَاسْتُحِقَّتْ وَقُضِيَ بِأَخْذِ الدِّينِ
الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعَهَا لَا صَدَاقَ قُضِيَ وَلِزَوْجِهَا رَدُّهَا إِنْ ادَّعَى سَقُوطَهَا وَلِزَوْجِهَا
رَهْنَهُ يَدْفَعُ الدِّينَ كَوَثِيقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سَقُوطَهَا وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدُهَا إِلَّا بِهَا

﴿ بَاب ﴾

الْمَجْنُونُ مُحْجُورٌ لِلْإِفَاقَةِ وَالصَّبِيُّ لِلْبُلُوغِ بِشَمَانٍ عَشْرَةَ أَوْ الْحُلُمُ أَوْ الْحَيْضُ
أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الْإِنْبَاتُ وَهَلْ الْآ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تَرُدُّ وَصَدَّقَ

(١٣ - جواهر الاكلیل - ثاني) ولا المدين (زعم ربها سقوطها) وأن دينه باق على المدين وأنكر ذلك المدين فلا تنفي لربها على المدعى عليه بعد حلفه (ولم يشهد) أي لا يجوز أن يشهد (شاهدا) أي الشاهد الذي كتب شهادته بخطه في الوثيقة وهو يشمل الشاهدين فأكثر باضافته للضمير ومتعلق بالشاهد بما فيها من الدين (الاب) روية (ها) أي لاحتمال قضاء ما فيها كله أو بعضه وكتب ذلك عليها بخط رب الدين أو عدلين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان أسباب الحجر وأحكامه وما يتعلق به وهو لغة اللع وشراصة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله وبالمنع من تبرعه بماله يدخل حجر الزوجة والريضة اه الشخص (المجنون) بغلبة السوداء أو الوسواس (محجور) لأنه ان كان وجن قبل بلوغه والا فلما كان كان والافلج جماعة المسلمين وغاية حجره (للافاقة) من جنونه فيزول حجر المجنون من غير احتياج الى فك وأما الغمى عليه فقال القرطبي استحسن مالك رضي الله تعالى عنه عدم الحجر عليه لسرعة زوال ما به (والصبي) الذي ذكر يحجر عليه بالنسبة لنفسه وينتهي الحجر عليه (بلوغه) المالزي البلوغ قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطولية الى حال الرجولية وذكر المصنف خمسا من علامات البلوغ منها مشترك بين الذكر والأنثى ومنها مختص بالأنثى عاطفا لها بأول ثلاثيها ان العلامة مجموعها فقال (ثمان عشرة سنة) أي تمامها ولا تخفى بالدخول في الثامنة عشرة (أو الحلم) بضم الحاء واللام أي الانزال في النوم من ذكر أو أنثى أو في اليقظة (أو الحيض أو الحمل) ولا يعتبر كبر الهند أي الثدي (أو الانبات) على فرج الأنثى وعلى أعلى الذكر (وهل) هو علامة مطلقة في حق الله تعالى وحق آدمي أو هو علامة (الا في حق الله تعالى) وهو ما ينظر فيه الحكم من صلاة وصوم ونحوها وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما بينه وبين الله تعالى فليس بعلامة فيه فلا يأنم بفعل مانه ولا يترك ما وجب في الجواب (تردد) قال الخطاب صرح في التوضيح بأن للشهور أنه علامة مطلقا وظاهر كلامه هنا كذلك لتصديره به وهو ظاهر الاحاديث (وصدق) الصبي

في اخباره بأنه بلغ أولم يبلغ (ان لم يرتب) أي يشك في صدقه فان ارتب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالبا كمدعيه ليقيم له في الغنيمة أو مظلوما كجان ادعى عليه بلوغه ليحد والعتمد تصديقه اذا كان مظلوما لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات (و) ان تصرف صبي مميز أو سفيه في المال بغير اذن وليه (المولى) عليه (رد تصرف مميز) بمعاوضة كبيع وإجارة وله امضاؤه الخطاب أراد المصنف بالمميز المحجور صغيرا كان أو بالغاسفيا ولو صرح بهذا فقال رد تصرف مميز محجور لكان أين (و) ان تصرف المميز في ماله بمعاوضة ولاولى له أو له ولم يعلم تصرفه قبل رشده (وله) أي المميز رد تصرف نفسه (ان رشد) أي صار رشيدا مالكا أمر نفسه (ولو) تصرف قبل بلوغه يمين (حنث) فيها (بعد بلوغه) ورشده على المشهور سواء لم يقع تصرفه الواقع (أو وقع) تصرفه قبل بلوغه (الموقع) أي وافق الصواب والسداد فله رده بعد رشده على المشهور (وضمن) المميز (ما أفسده) من مال غيره (ان لم يؤمن) أي لم يجعل للمميز أمينا (عليه) أي المال المفسد من مال الكهل رشيد ومفهوم الشرط انه لا يضمن ما آمن عليه وهو كذلك على المشهور (وصحت وصيته) أي الصغير المميز (كوصية) (السفيه) أي البالغ الذي لا يحسن التصرف في المال لان الحجر عليهما لا جلهما ولو حجر عليهما في الوصية لكان الحجر عليهما لغيرها لانهما لا تنفذ الا بعد موتهما وانتقال المال لورثتهما واللازم باطل فكذا ما زومه (ان لم يحلط) يحتمل انه ضمير السفيه وقيدته اللحنى به ويحتمل انه ضمير الاحد والمذكور الصادق بكل منهما وفسر اللحنى عدم التخليط بإصائه بقوله تعالى أو صلاته رحم ومفهوم الشرط انه لو خلط لم تصح وصيته وعليه غير واحد ويستمر الحجر على الصبي بالنسبة لماله (الى حفظ مال ذي الأب بعده) أي البالوغ وظاهره انفساك الحجر عنه بمجرد البلوغ وحفظ المال وقيل يشترط زيادة حسن التسمية اذ لو لم يحسن ماله لثقت ماله ومعنى قوله (٩٨) الى حفظ مال ذي الأب بعده ان الصبي لا يخرج من الحجر ببلوغه بل هو محجور عليه الى

ظهور رشده قال في التوضيح ولا خلاف انه لا يخرج من الحجر قبل بلوغه وان ظهر رشده (و) المحجور لو وصى أو مقدم يستمر حجره الى (فك وصي) من أب أو وصي (أو مقدم) على يتم من قاض لينظر له بالمصلحة ويتصرف

ان لم يرتب وللولي رد تصرف مميز وله ان رشد ولو حنث بعد بلوغه أو وقع الموقع وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه وصحت وصيته كالسفيه ان لم يخلط الى حفظ مال ذي الأب بعده وفك وصي ومقدم الا كدرهم اميشه لا طلاقه واستحقاق نسب ونفيه وعق ممتولته وقصاص ونفيه وقرار بعقوبة وتصرفه قبل الحجر على الإجازة عند مالك لابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشد بعده وزيد في الأثني دخول زوج

له في ماله بما بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج المقدم في اذن القاضى في فك حجره وهو المشهور واستثنى من قوله لاولى رد تصرف بها مميز فقال (الا) تصرفه (كدرهم) شرعى (لعيشه) أي قوت المميز في خبز ولحم وماء وحطب ونحوها فلا يحجر عليه ولا يرد تصرفه فيه اذا أحسنه وأخرج من تصرف المميز الشامل للبالغ السفيه فقال (لا) أي ليس لولى السفيه رد (طلاقه) لانه لازم له على المذهب خلعا كان أو غيره (و) ليس له رد (استحقاق نسب) من السفيه لمجهول نسبه لانه لازم له أيضا (و) ليس له رد (نفيه) أي النسب من السفيه لم أولد عن نفسه (و) ليس له رد تنجيز (عق ممتولته) أي السفيه اذ ليس له فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة ونفقة أكثر منها ويقتبها ما لها ولو كثر على الراجح ومفهوم مستولته ان عتق غيرها لوليه رده وهو كذلك كافي المقدمات (و) ليس له رد (قصاص) طلبة السفيه من جان عليه (و) ليس له رد (نفيه) أي القصاص بعقوبة السفيه عن جان عليه (و) ليس له رد (قرار) من السفيه (ب) موجب (عقوبة) للسفيه كسرقه وشرب مسكر وفذف وقتل وزنا (وتصرفه) أي السفيه المهمل (قبل الحجر) عليه من القاضى محمول (على الإجازة) أي الضى والأزوم (عند) الإمام (مالك) رضى الله تعالى عنه وكبراء أصحابه وشهره في المقدمات لأن المانع من نفوذ التصرف الحجر ولم يوجد (لا) عند الإمام عبد الرحمن (ابن القاسم) فمحمول على الرده عند في المشهور عنه وصححه ابن الحاجب وغيره المازرى واختاره محققو أشياخه لان المانع عنده السفه وهو موجود (وعليهما) أي قولى مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (العكس في تصرفه) أي السفيه (اذا رشد) وتصرف (بعده) أي الحجر وقبل فك فهو مردود على قول مالك رضى الله تعالى عنه لانه محجور عليه وماض على قول ابن القاسم لرشده وزوال سفهه قال صاحب التكملة وهما منصوبان لاخر جان كما هو ظاهر الخطاب (وزيد) على ما يملك الحجر به عن الله كمن البلوغ وظهور الرشده (في) فك حجر (الأثني) شرطان أحدهما (دخول زوج)

بها فان لم يدخل (بها) على الحجر ولو علم رشدها (و) الثاني (شهادة المدول) أو مفعلاً كثر ولا يجزى في ذلك عدلان كما يجزى في الحقوق (على صلاح حالها) أي حسن تصرفهم في المال وسداده فيمنعك حجرها ان لم يجدد الأب حجرها بل (ولو جدد أبوها حجرها) عليها (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف قال ابن غازي لم أقف على هذا الترجيح لابن يونس وذكر ابن رشد في المقدمات ان القياس انه ليس للأب تجديد حجرها على قول من حد لجواز أفعالها حد من السنين مع ان المصنف أصرب هنا عن القول بالتجديد بالسنين وقد قبل ابن عرفة قياس ابن رشد ولم يذكر شيئاً لابن يونس في هذا الترجيح نظراً من وجهين أحدهما نسبته لابن يونس والثاني تفرعه على غير القول بالتجديد اه فحق المصنف أن يقول على الاظهر لان المرجح هنا انما هو ابن رشد (ولأب ترشيدها) أي بنته البكر البالغة (قبل دخولها) بزوجها وأولى بعده (ك) ترشيد (الوصي) من أب أو وصي لمجورته قبل دخولها وأولى بعده هنا ظاهر المصنف وبه قرر التتائي ان عرف رشدها بل (ولو لم يعرف رشدها) في المسألتين ولكن الصواب انه خاص بالثانية اد فيها الخلاف المشار اليه بلو في مناع أصبح ليس للوصي ذلك الا بعد اثبات ما يوجب اطلاقها و بعد أمر القاضي به فكما دخل في الولاية قاص كترشيد الأب والوصي لان له ولاية وقيل ليس له ذلك الا بعد اثبات ما يوجب اطلاقها و بعد أمر القاضي به فكما دخل في الولاية قاص فلا يجوز أن يطلقها منها الا قاص (والأولى) على المحجور مجنوناً كان أو صبياً أو سفياً (الأب) الرشيد (وله) أي الأب الولي على ولده الصغير أو السفية أو المجنون (البيع) لشيء من مال ولده المحجور لينفق ثمنه على ولده أو يقضي دينه (مطلقاً) عن تقييده بغير العقار ان بين الأب سبب يبيعه بل (وان لم يذكر سببه) أي البيع (٩٩) على والده وحيث كان الأب مجحولاً في بيعه على السداد فلا اعتراض

بها وشهادة المدول على صلاح حالها ولو جدد أبوها حجرًا على الأرجح ولأب ترشيدها قبل دخولها كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف والأولى الأب وله البيع مطلقاً وان لم يذكر سببه ثم وصيته وان بعد وهل كالأب أو الأربعة فبيان السبب خلاف وليس له هبة للثواب ثم حاكم وباع بثبوت يتيمة وإمالة وملكه لما بيع وأنه الأولى وحياسة الشهود له والتسوقي وعدم إلقاء زائد والسداد في الثمن وفي نصريحه بأسماء الشهود قولان لا حاض كجتر وعمل بامضاء اليسير وفي حده تردد

لولده بعد رشده فيما باعه عليه (ثم) إلى الأب في الولاية على الصبي والسفية (وصيه) أي الأب لنيابته عنه ثم وصي وصيه ان قرب بل وان بعد وصي الوصي (وهل) الوصي (كأب) في حمل تصرفه عند جهل حاله على السداد

فلا يشترط فيه ذكر سبب تصرفه الا ان يثبت خلافه (أو) هو مثله في تصرفه في كل شيء (الا ربع) يفتح الرأء وسكون الموحدة أي العقار من الارض وما اتصل بهما من بناء وشجر (ف) يتصرف فيه (ب) شرط (بيان السبب) لبيع في الجواب (خلاف) أي قولان مشهران (وليس له) أي الوصي (هبة) لشيء من مال محجوره (لثواب) أي العوض المألى من الموهوب له لانها اذا قامت بيده فانما يلزمه قيمتها والوصي لا يبيع بها كالحاكم بخلاف الأب (ثم) إلى الوصي في الولاية (حاكم) أو مقامه (وباع) الحاكم من عقار اليتيم مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم (بثبوت يتيمة) أي كون الصبي يتما لاحتمال حياة أبيه (وامحاله) أي كون اليتيم لا وصي ولا مقدم له لاحتمال وجود أحدهما (وملكه لما بيع) أي أن يديعه لاحتمال كونه ملك غيره (وإنه الأولى) أي الاحق بالبيع من غيره ان كان له غيره (و) ثبوت (حياسة الشهود) أي ما شهدوا عند الحاكم بأنه ملك اليتيم بأن يطوفوا به ويشاهدوا حدوده من جميع جهاته ويقولوا للحاكم أولن وجهه الحاكم معهم هذا الذي حزنناه هو الذي شهدنا أو شهد غيرنا بملك اليتيم (و) ثبوت (التسوق) بما يباع أي اشتهاره بالبيع والنداء عليه مراراً (وعدم) ثبوت (إلقاء) بقاء أي وجود ثمن (زائد) على ما أراد يبيعه به (و) ثبوت (السداد) أي عدم النقص (في الثمن) الذي قصد يبيعه به وكونه عيناً لا عرضاً حالاً لا مؤجلاً خوفاً من رخص المرض وعدم الدين (وفي) وجوب (نصريحه) أي القاضي في تسجيله البيع على اليتيم (بأسماء الشهود) الذين شهدوا عنده باليتيم والاهمال والملك بأن يكتب في سجله شهد عندي فلان وفلان بكذا وفلان وفلان بكذا الخ ليتيسر لليتيم بعد رشد القدر فيمن رأى فيه قادحاً في شهادته وعدم وجوبه (قولان) البنائي صوابه تردد (لا حاضن) أي كافل ومرب ليتيم مهممل (كجد) وأم وأخ وعم فلا يبيع مناع محضونه (وعمل بامضاء) بيع (اليسير) من مال اليتيم من الحاضن (وفي حده) أي قدر اليسير الذي يمضي يبيعه من الحاضن (تردد) فبعضهم حده بعشرة دنائير وبعضهم

بعشرين دينارا وبعضهم بثلاثين دينارا (ولولى) الأب أو غيره (ترك التشفع) أى الأخذ بالشفعة الثابت لمجوره في الشقص الذى ياعه شريكه من عقار قابل القسمة ان كان الترك نظرا ويسقط به حق اليتيم فلا يقوم به اذ ارشد فان كان الأخذ نظرا فليس للولى تركه وان تركه فله اذ ارشد القيام به كإسأى في قوله أو أسقط أب أو وصى بلا نظر (و) له ترك (القصاص) الثابت للصغير من جان عليه وأخذ الدية كان محتاجا لها والقصاص ان كان غنيا وان تركه الولى فلمحجور بعد رشده القيام به وان ترك الولى التشفع والقصاص على وجه النظر (فيستقطن) فليس للمحجور قيامهما بعد رشده (ولا يعفو) الولى مجانا عن جان على مجوره عمدا أو خطأ الا أن يعوض الولى مجوره من ماله نظير ما فوته بعفوه (و) ان أعنت الولى رفيق مجوره (مضى عتقه) ان كان (بعوض) من مال الولى أو غيره لا من مال الرقيق فان أعنته بلا عوض رد لانه اتلاف مال المحجور وشبه في المضى فقال (ك) عنت (أبيه) أى المحجور فيمضى (ان أيسر) الأب ويضرم قيمة الذى أعنته من ماله لولده فان كان معسرا رد عتقه (وانما يحكم) أى يجوز حكمه ابتداء (في الرشد) اذا تنوزع فيه (وضده) وضد الرشد هو السفه (و) شأن (الوصية) من تقديم وصى ومن الوصى اذا تعدد هل يحصل الاشتراك في التصرف أو يستقل به كل منهما أو منهما (والحبس) أى الوقف (العقب) بضم الميم وفتح العين والقف أى الدخلى في مستحقه العقب أى الذرية التى تحدث في المستقبل كحبس على فلان ونسله وعقبه ومفهوم. العقب ان غيره كحبس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالقضاة وهو كذلك ومثل العقب الحبس على من لا يحصر كالفقراء (وأمر) أى شأن (الفائب) الذى علم موضعه (و) شأن (النسب) أى الانتساب لأب معين (والولاء) المرتب (١٠٠) على الاعناق الذى هو لحة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب (وحد) أى

أى عقوبة لعصية كبيرة
كفر أو سكر أو زنى أو زنا
أو سرقة أو حراة أو نحوها
(وقصاص) فى نفس أو عضو
(و مال يتيم) وفاعل يحكم
(القضاة) جمع قاض وانما
اختص الحكم به لخطر
هذه الأشياء (وانما يباع
عقاره) أى اليتيم ذى الوصى

وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُ التَّشْفَعِ وَالْقَصَاصِ فَيَسْقُطَانِ وَلَا يَمْفَوُ وَمَضَى عَتَقُهُ يَعْوِضُ كَأَبِيهِ إِنْ أَيْسَرَ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضَدَهُ وَالْوَصِيَّةِ وَالْحَبْسِ الْعَقْبُ وَأَمْرُ الْغَائِبِ وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَدُّهُ وَقَصَاصُ وَمَالٍ يَتِيمٍ الْقَضَاءُ وَإِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ أَوْ لِكَوْنِهِ مُوَظَّفًا أَوْ حَصَّةً أَوْ قَلَّتْ غَلَّتُهُ فَيُسْتَبَدَّلُ بِخِلَافِهِ أَوْ بَيْنَ ذَمِّيَّيْنِ أَوْ حَيْرَانَ سُوءٍ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِيكِهِ بَيْعًا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِحَشْيَةِ انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ أَوِ الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لَهُ الْبَيْعُ أَوْ لِي وَحُجْرٍ عَلَى الرَّقِيقِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكَوْكِلَ مُعْفَوْضٍ وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُؤَخَّرَ وَيُضَيَّفَ إِنْ اسْتَأْذَنَ

(الحاجة) تعلقت باليتيم من نفقة أو وفاء دين لا وفاء له من غنمه (أو غبطة) أى رغبة في غنمه بزيادة على الثمن المعتاد قدر ثلثه ويأخذ مع كونه حالاً (أو لكونه) أى عقار اليتيم (موظفا) أى عليه مال يدفع كل شهر أو كل عام فيباع ويشترى بثمانه عقار غير موظف (أو) لكونه (حصّة) أى جزء من عقار فتباع ويشترى له بثمانه عقار كامل لا شركة فيه (أو) لكونه (قلت غلته فيستبدل خلافة) فيباع ويشترى بثمانه ما كثر غلته (أو) لكونه (بين) ربيع (ذميّين) فيباع ويشترى به ربيع بين ربيع مسلمين ان كان لسكناه فان كان للكراء فلا يباع لغاؤه غالبا (أو) لكونه بين (حيران سوء) أى شر وفسق كزناة وشربة خمر فيباع ويشترى له ربيع بين حيران عدول (أو لإرادة شريكه بيبعا) لتضييه وهو لا ينقسم (و) الحال (لامال له) أى اليتيم يشتري له به نصيب شريكه فيباع نصيب اليتيم مع نصيب شريكه (أو لحشية انتقال العماره) بكسر العين أى سكنى الناس عن العقارات المجاورة له فيصير منفردا لا يستفيع به (أو) خشية (الخراب) على عقار اليتيم (و) الحال (لامال له) يعمره به (أو له) مال يعمر به (و) الحال (البيع) وشراء عقار آخر لا يحتاج لتعمير (أولى) أى أصلح من التعمير لكثرة كلفته (وحجر على الرقيق) في ماله قليلا كان أو كثيرا السيده لان له انتراعه منه وسواء كان قنأ أو دائمة حرة (الا) ما ارتفع حجره عنه (بإذن) من سيده له في التجارة نصا أو لزوما ككتاب ان كان الاذن في كل الأنواع بل (ولو) كان (في نوع) مخصوص كالبر (فهو) كوكيل مفوض في مضى تصرفه في جميع الأنواع على المشهور لأنه أفعده للتجارة مع الناس ولم يعلموا تخصيصها بنوع (وله) أى الرقيق المأذون له في التجارة (أن يضع) بعض دين له (و) له أن (يؤخر) دينه الحال الى أجل قريب ان لم تسكر الوضعية وبعد التأخير يرجع للعرف في حد السكرة والبعد (و) له أن (يضيف) الناس بطعام بدعوهم اليه (ان استألف) للمأذون له في التجارة بها أى الوضع والتأخير والتضييف ومفهوم الشرط المنع منها ان لم يستألف بها لأجل

التجارة (و) له أن (ياخذ) الرقيق المأذون له في التجارة (قراضا) أي مالا يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه وجزؤه كخراجه لسيدته فلا يقضى به دينه ولا يتبعه ان عتق (و) له أن (يدفعه) أي القراض لأن أخذه ودفعه من التجارة المأذون له فيها (و) له أن (يتصرف في كسبه) وصدقة ووصية (وأقيم) أي فهم (منها) أي الدونة (عليهم منعه) أي الرقيق المأذون له في التجارة (من) قبول (بها) أي الهبة (ولغير من) أي رقيق (اذن له) في التجرة (القبول) للهبة والصدقة والوصية (بلا إذن) من سيده فيه وليس لغير المأذون له التصرف في كسبه إلا باذن سيده إلا أن يشترط معطيه عدم الحجر عليه كالسفيه والصغير قال ذلك ابن عبد السلام (والحجر عليه) أي الرقيق المأذون له في التجارة إذا قام غرماؤه عليه وطلبوا تفليس (ك) الحجر على المدين (الحجر) في كون الذي يتولاه القاضي لا الغرماء ولا السيد وقبول اقراره لمن لا يشتم عليه قبل التفليس لا بعده ومنعه من التصرف المالى الى غير هذا ما مر (وأخذ) الدين الثابت على المأذون له في التجرة (بما) أي للمال الذي (بيده) فان بقي شيء فهو لسيدته إن شاء أخذه وان شاء أبقاه بيده (وان) كان ما بيده (مستولده) أي أم ولد سواء أولدها قبل الاذن أو بعده ان اشتراها من مال التجارة أو ربحه لانها من ماله ولا شائبة حرة فيها والى كانت أشرف من سيدها وشبه في الأخذ في الدين فقال (كعطيته) أي الرقيق المأذون له في التجرة من هبة له أو صدقة عليه أو وصية له فتؤخذ في دينه (وهل) أخذه في الدين (ان) كان (منح) أي أعطى الهبة أو الصدقة أو الوصية (لـ) قضاء (الدين) بها فان لم يمنح له فهي لسيدته كخراجه (أو) يقضى دينه بها (مطلقا) عن التقييد بمنحه للدين في الجواب (تأويلان) فيما وهب له بعد قيام الغرماء (لا) يؤخذ دين المأذون من (غلته) الحاصلة بعد الاذن (و) لا يؤخذ دينه من (رقبته) (١٠١) لأن ديون الغرماء انما تعلقت بذمته لا برقبته التي هي ملك سيده ومثل رقبته

أرض جنانية عليه (وان لم يكن غريم) أي ذودين على المأذون له في التجرة (و) هو (كغيره) ممن لم يؤذن له في التجرة في أن لسيدته انزع ماله وعدم قبول اقراره ولومن لا يشتم عليه (ولا يمكن) رقيق (ذمي) غير مأذون

وَيَأْخُذُ قَرَضًا وَيَدْفَعُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي كَسْبِهِ وَأُقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنَعِهِ مِنْهَا وَلِغَيْرِ مَنْ أَذِنَ لَهُ الْقَبُولُ بِلاِإِذْنِ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ وَأَخَذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتْهُ كَعَطِيَّتِهِ وَهَلْ أَنْ مُنِحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ لَا غَلْطَ وَرَقَبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيمٌ فَكَفَيْتِهِ وَلَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي مَنْ تَجَرَّ فِي كَخْمَرٍ إِنْ اتَّجَرَ لِسَيِّدِهِ وَالْأَقْوَلَانِ وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسِيلٍ وَقَوْلُنَجٍ وَحُمَى قَوِيَّةٌ وَحَامِلٌ سِتْمَةٌ وَمَحْبُوسٌ لِقَتْلِ أَوْ لِقَطْعِ أَنْ خِيفَ الْمَوْتُ وَحَاضِرٌ صَفَ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُلْجَجٌ يَبْخَرُ وَلَوْ حَصَلَ الْهَوَلُ فِي غَيْرِ مَوْتِهِ وَتَدَاوَاهِ وَمُعَاوَضَةٍ مَالِيَةٍ

له في التجرة أي يحرم على السيد ان يمكن عبده الذمي غير المأذون (من تجر في كخمر) وخزير ونحوهما مما لا يحل على كسبه (ان اتجر) للذمي (لسيده) لانها كمتجارة السيد لانه وكيله (والا) أي وان لم يتجر لسيدته بأن اتجر لنفسه (فقولان) في جواز تمكينه بناء على عدم خطابهم بفروع الشريعة وعليه فيحل لسيدته تناول ما أتى به ان انزعه منه وعدمه بناء على خطابهم بها وانما حمل على غير المأذون لقوله ان اتجر لسيدته لان معناه ان اتجر بمال سيده على ان الرج لسيدته وهو حيث لا يس بمأذون بل وكيل له (و) حجر (على) شخص (مريض حكم الطب) أي فنه أو أهله (بكثر الموت به) ابن الحاجب والخوف ما يحكم الطب ان الموت به كثير ومثل المرض الذي حكم الطب بكثرة الموت به فقال (كسل) بكسر السين المهملة وشدا اللام مرض ينحل به البدن فكان الروح تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية (وقولنج) مرض معوى يعسر معه خروج النفل والرج معوى بكسر الميم والواو نسبة للمعا لحالها فيها وفي نزهة داود القولنج ربح غليظ يحتبس في المعاء (وحى قوية) أي مجاوزة العادة في الحرارة وازعاج البدن مع المداومة (و) امرأة (حامل) جنين بتمام (ستة) من الأشهر ودخلت في السابع ولو بيوم (و) يحجر على (محبوس لقتل) ثبت عليه موجهة باقراره أو ببيينة عادلة ولا يحجر على محبوس بتهمة حتى يتحقق أمره (أو) محبوس (لقطع) من خلاف لثبوت حرارته فيحجر عليه (ان خيف) عليه (الموت) بسبب القطع (و) يحجر على شخص (حاضر صف القتال) وان لم يصبه جرح قال الباجي لم أر في صف الرد نصا وأرى أن لا يثبت له هذا الحكم الا بكونه في صف المقاتلة (لا) يحجر بخفيف مرض (كجرب) ورمم وحصى يوم بعد يوم (و) لا يحجر على (ملجج) أي صائر في اللجة أي الماء الغزير (ببحر ولو حصل الهول) في سفينة أو عائما بحسن العوفان لم يحسنه فكمرض بمخوف والحجر على المريض (في غير مؤنته) غير (تداويه) فلا يحجر عليه فيها اذ بهما قوام بدنه (و) في غير (معاوضة مالية) فلا يحجر عليه في المعاوضة

لوجود شروطه وانتفاء موانعه (أو إجارة) للمأخوذ صلحا أن كان منافع فان كان المدعى به معينا حاز صلحه عنه بمنافع معينة أو مضمونة لعدم فسخ دين في دين وغايته إجارة النفعة معين فصوره الإجارة الحائزة أن يدعى عليه معين كشيء معين أو حيوان معين أو طعام كذلك فيقر به ثم يصالحه بمنفعة شيء معين أو مضمون من عقار أو حيوان أو عرض (و) الصلح (على بعضه) أي المدعى به وترك باقيه (هبة) للبعض المتروك فيشترط قبوله قبل موت واهبه وجنونه ومرضه المتصلين بموته وقبل فلسه (و) جاز (الصلح) (عن دين بما) أي شيء (بيع) الدين (به) كالصلح عن عرض أو حيوان أو طعام في الدمة من قرض أو بيع في غير الطعام بدنانير أو دراهم أو بهما أو بعرض أو طعام بخلاف المصالح عنه (و) جاز الصلح (عن ذهب) في الدمة حال (بورق) بكسر الراء أي فضة حالة معجلة (وعكسه) أي الصلح عن ورق في الدمة حال بذهب حال معجل (ان حلا) أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف مافي الدمة وشروطه الحلول (وعجل) المصالح به بالفعل اذ لو أخر لكان صرفا مؤخرا وهو ممنوع ومثل للصلح الحائز فقال (ك) صلح بـ (مائة دينار ودرهم) واحد حالة معجلة بالفعل (عن مائتيهما) أي الدينارين والدراهم والمائتان حالتان قال في المدونة ومن لك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان فصالحته عن ذلك على مائة دينار ودرهم جاز لأنك أخذت الدينارين قضاء عن دينائك وأخذت درهما من دراهمك وهضمت باقيها بخلاف التبادل بهاتين (و) جاز الصلح (على الافتداء) بمال (من) حلف (يعين) طلبت منه رد دعوى مجردة أو مع شاهد نحوه قول أيان المدونة ونسور ها ومن لزمته يمين منها بالمال جاز واقفدي (أو) الصلح على مقتضى (السكوت) من المدعى عليه عن إجابة دعوى المدعى مثل أن يدعى على شخص شيء فيسكت فيصالحه على شيء لأن حكم السكوت حكم الإقرار (أو) الصلح على (الانكار) من المدعى عليه فيجوز في الظاهر وأما في الباطن فان كان الصادق المنكر فالمأخوذ منه حرام والافتحلال (١٠٣) ويجب عليه أن يدفع باقي ما عليه إن لم يسامحه المدعى (ان جاز)

الصلح (على دعوى كل)
من المدعى والمدعى عليه
واطلاق الدعوى على الانكار
أو السكوت مجازاد معناه
ليس عندى مادعى به على
(و) الشرط جوازه (على)

أَوْ إِجَارَةٌ وَكَلَى بَعْضُهُ هِبَةٌ وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ وَعَنْ ذَهَبٍ بِوَرَقٍ وَعَكْسِهِ
أَنْ حَلًّا وَعُجْلًا كِمِائَةِ دِينَارٍ وَدِرْهَمٍ عَنْ مَائَتَيْهِمَا وَعَلَى الْإِفْتِدَاءِ مِنْ يَمِينٍ أَوْ
السُّكُوتِ أَوْ الْإِنْكَارِ أَنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلٍّ وَعَلَى ظَاهِرِ الْحُكْمِ وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ
فَلَوْ أَقْرَبَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ يَعْلَمْهَا أَوْ أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا أَوْ وَجَدَ
وَبَيِّنَتُهُ بَعْدَهُ فَلَهُ تَقْضُهُ كَمَنْ

ظاهر الحكم) الشرعى أى خطاب الله المتعلق بفعل المكلف أى ان لا يكون فيه تهمة فساد مثال مستوفى الشروط أن يدعى عليه بعشرة حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه عنها بثمانية معجلة أو عرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما ويمنع على ظاهر الحكم أن يدعى عليه بمائة درهم حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه على تأخيرهما أو بخمسين منها شهرا فهو جاز على دعوى كل لأن المدعى أخر المدعى عليه فقط أو أخره وأسقط عنه بعض حقه والمدعى عليه افتدى من اليمين بما التزم دفعه اذا حل الاجل ويمنع على ظاهر الحكم لأنه سلف جر منفعة فالسلف التأخير والمنفعة سقوط اليمين المنقلبة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه أو حفظ الحق عن السقوط بخلف المدعى عليه فهذا ممنوع عند الامام وجاز عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يمتنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه بطعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر من دراهمه فحكى ابن رشد الاتفاق على فساده وفسخه لأنه سلف بزيادة أو صرف مؤخر (ولا يحل) المال المصالح به (للاظالم) فبا بينه وبين الله تعالى فذمته مشغولة بالمظالم (فلو أقر) الظالم كان مدعى عليه أو مدعى بما ادعى به عليه أو ببطالان دعواه (بعده) أي الصلح فاللما ظوم تقضه لأنه كالمغلوب عليه (أو شهدت) للمظالم على الظالم (بينة) عدلان فان شهدله واحد وأراد أن يحلف معه فلا يقضى بنقض الصلح (لم يعلمها) أى لم يعلم المظلوم البينة الشاهدة له حين عقد الصلح فله نقضه بعد يمينه انه لم يعلمها (أو) صالح وله بينة يعلمها غالبه بعيد جدا كافر يقية من المدينة (أو شهد) المظلوم (وأعلن) أى أظهر الاشهاد عند الحاكم في غيبة الظالم (انه) أى المظلوم (يقوم به) شهادته (ها) أى البينة اذا حضرت وكذا ان لم يعلن كما سجد كره بقوله كمن لم يعلن فله القيام بها (أو) صالح على انكار لعدم وثيقته ثم (وجد وثيقته) أى الحق المصالح عنه (بعده) أى الصلح وقد كان أشهد أنه يقوم بها ان وجدها (فله نقضه) أى الصلح في الأربع مسائل اتفاقا وله امضاؤه فان نسيها حال الصلح ثم تذكرها بعده فله نقضه أيضا القيام بها بعد يمينه انه لم يعلمها وشبه في النقض فقال (ك) صلح (من) أى مظلوم ثابت بينته

و بعدت جدا فأشهد سرا انه انما يصلح لقيمتها وانها ان قدمت قام بها و (لم يلعن) الا شهداء عندنا كم ثم قدمت بينته فله القيام بها ونقض الصلح على المشهور (أو) صلح مظلوم (بقر) له ظالم بحقه عنده (سرافقط) فيما بينهما حين لم يحضرهما من يشهد على اقراره ويحجده علانية حين حضور من يشهد عليه خوفا من ظلمه عاجلا أو حسيه بعد اشهاد المظلوم بينة على ذلك وانه انما يصلح ليطمئن ويأمن من ذلك ويقر علانية فيرجع عليه بباقي حقه فان أقر الظالم بعد الصلح فلمن صالحه اقامة البينة التي استرعاها ونقض الصلح والرجوع عليه بباقي حقه (على الاحسن فيهما) أي الساتين بعد الكاف (لا) ينقض الصلح (ان علم) المظلوم للمصلح على انكار حين الصلح (ببينته) الشاهدة (ولم يشهد) قبل صلحه انه يقوم بها بعد الصلح فليس له القيام بها ولو كانت غائبة غيبة بعيدة جدا وليس له نقض الصلح لقوة أمره لانه ما بيع أو اجارة أو هبة (أو ادعى ضياع الصك) أي الوثيقة المكتوب فيها حقه (فقبل له) أي قال المدعى عليه للطالب (حقك ثابت) ان أثبت به (فأثبت به) أي الصك وخذحك (ف) لم يأت به و (صالح) الطالب المدعى عليه (ثم وجده) فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتفاقا (و) ان مات زوج عن زوجة وابن أو أب وتركته ذهب وورق وعرض وأراد ابنه أو أبوه صلح زوجته جاز الصلح (عن ارث زوجة) مثلا (من عرض) بفتح فسكون (وورق وذهب) للميت ووقع الصلح (بذهب من) ذهب (التركة قدر مورثها) أي قدر ميراث الزوجة (منه) أي الذهب كمشرة دنانير من ثمانين دينار مع فرع وارث أو أربعين مع عدمه حاضرة كلها فان غابت كلها أو بعضها فلا يجوز الا اذا أخذت حظها من الحاضر فقط (فأقل) من مورثها كخمس من ثمانين أو أربعين حضر العرض والدرهم أم لا كان حظها من الدرهم قدر صرف دينار أم لا وقيمة حظها من العرض كذلك لانها انما أخذت حظها أو بعضه من الدنانير ووهبت (١٠٤) حظها من الدرهم والعرض لباقي الورثة فان حازوه قبل مانع هبتها وت والافلا

(أو أكثر) من مورثها من الذهب كأحد عشر من ثمانين أو أربعين فيجوز الصلح (ان) حضرت التركة كلها (قلت) أي نقصت (الدرهم) التي ورثتها عن صرف دينار أو قلت قيمة العرض عنه أو

لَمْ يُلْعَنُ أَوْ يُقَرَّ سِرًّا فَقَطَّ عَلَى الْأَحْسَنِ فِيهَا لَا أَنْ عَلِمَ بِبَيْنَتِهِ وَلَمْ يُشْهِدْ أَوْ ادَّعَى ضَيَاعَ الصَّكِّ فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ ثَابِتٌ فَأُتِيَ بِهِ فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ وَعَنْ ارْثِ زَوْجَتِهِ مِنْ عَرْضٍ وَوَرَقٍ وَذَهَبٍ يَذْهَبُ مِنَ التَّرَكَةِ قَدَرُ مَوْرَثِهَا مِنْهُ فَأَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ أَنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ لَا مِنْ غَيْرِهَا مُطْلَقًا إِلَّا بِعَرْضٍ أَنْ عَرَفَا جَمِيعَهُمَا وَحَضَرَ وَأَقَرَّ الْمَدِينُ وَحَضَرَ وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَعَرْضٍ تُرِكَ يَذْهَبُ كَجَمِيعٍ وَصَرَفَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا دِينَ فَنَكْبِيهِ وَعَنْ الْعَمْدِ بِمَا قَلَّ وَكَثُرَ لَا غَرَرُ كَرِطْلٍ مِنْ شَاتِرٍ وَلِذِي دِينَ

كان ما أخذته زائدا على حظها دينارا واحدا بحيث يجتمع البيع والصرف في دينار لأخذها فبقيها من الدنانير ويبيعها لباقي الورثة حظها من الدرهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يجوز اجتماع البيع والصرف فيه (لا) يجوز صلاحها بشيء (من غيرها) أي التركة (مطلقا) أي سواء كان المصالح به ذهابا أو فضاة قل أو أكثر حضرت التركة كلها أم لا لانه بيع ذهب وفضة وعرض بذهب أو فضاة وهذا ربا فضل وفيه ربا للنساء ان غابت التركة كلها أو بعضها ولو العرض لان حكمه حكم النقد اذا صاحبه (الا) صلاحها (بعرض) من غير التركة فيجوز (ان عرفا) أي المصالحان (جميعها) أي التركة ليكون المصالح عنه معلوما لهما (و) ان (حضر) جميع التركة (و) ان (أقر للمدين) بما عليه ان كان في التركة دين ولو عرضا (وحضر) المدين وقت الصلح اذ لو غاب لاحتمل انكاره اذا حضر (و) جاز الصلح للزوجة أو غيرها (عن) حظها من (درهم) أو من ذهب (وعرض تركا) أي تركها ميت لورثته (بذهب) أو فضاة من مال المصالح حال كونه (ك) اجتماع (بيع وصرف) بأن يكون الجميع دينارا بأن يصلحها بدينار واحد أو يجتمعها في دينار بأن يصلحها بأكثر من دينار وحظها من الدرهم أقل من صرف دينار أو يكون العرض يسيرا جدا لا يعتبر في اجتماع البيع والصرف (وان كان فيها) أي التركة المصالح عن حظ وارث منها (دين) للميت على غيره دنانير أو دراهم أو عروض (ف) الصلح عن حظ بعض الورثة منه حكمه (ك) حكم (بيعه) أي الدين في اشتراط حضور المدين واقراره بالدين وكونه ممن تأخذ الأحكام وكون الدين ليس طعاما من سلم (و) جاز الصلح (عن) جنابة (العمد) على نفس أو غيرها (بما) أي مال (قل) أي نقص عن دية الجنابة لو كانت خطأ (و) بما (كثير) أي زاد عليها عن دية الجنابة على تقدير كونها خطأ لأن جنابة العمدة لدية لها وانما يخبر المستحق بين القصاص والعفو مجانا (لا) يجوز الصلح بذى (غرر) الصلح عن دين أو غيره ب(رطل من) لحم (شاة) حية أو قبل سلخها للجهل بصفة لحمها (ولذي دين) محيط بمال الجاني

غمداً على نفس أو عضو إذا أراد أن يصلح المستحق بماله كله أو بعضه (منعه) أي منع صاحب الدين الجاني (منه) أي الصالح عن القصاص أذهوا تلاف لماله فإن قيل لم يقدم حق الغرماء على حفظ نفسه وأعضائه وهم مؤخرون عن القوت الذي يحفظ النفس والجسد فجوابه أنه ظلم بجانيته فلا يلحق ظلمه غرماء لأنهم لم يعاملوه عليه ولم يظلم في القوت مع اضطراره إليه ومعاملتهم عليه اهـ من الدخيرة (وان) صالح بمقوم (رد مقوم) كعبد أو فرس أو ثوب (بعب) ظهر فيه بعد الصلح (أو استحق) ذلك المقوم المصالح به أو أخذ بشفعة (رجع) رده. بعب أو المستحق منه بالفتح على دافعه (بقيمته) أي قيمة المردود أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح وشبهه في الرجوع بقيمة المقوم المردود بعب أو المستحق فقال (كنكاح) بصدق مقوم ظهر به عيب أو استحق فردته الزوجة على زوجها فلما الرجوع عليه بقيمته يوم عقد النكاح به سليماً صحيحاً (و) ك(خلع) بمقوم رده الزوج على الزوجة بعب ظهر فيه أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيمته يوم الخلع سليماً صحيحاً (وان قتل جماعة) قتيلاً معصوماً عمداء أو أماناً مكافئاً لهم بتألي أو استوت أفعالهم أو لم تتميز (أو قطعوا) عضو معصوم كذلك (جاز صلح كل) من الجماعة القاتلين أو القاطعين (و) (جاز) (العفو عنه) أي كل وجاز القصاص من كل وجاز صلح بعض والعفو عن بعض (وان) جنى شخص عمداً أو ناسئاً بقطع أو جرح (و) (صالح مقطوع) (عضوه) أو جروح عن القطع أو الجرح (ثم نرى) أي سال دم المقطوع (فمات) المقطوع (فللولي) أي مستحق دم المقطوع أو المجرع الذي مات واحداً كان أو متعدداً (لأله) أي القاطع (رده) أي المصالح به للقاطع أو الجارح (و) (القصاص أي) (القتل) للقاطع (بقسامة) أي خمسين يميناً يحلفها الولي لمن قطعه مات لأن الصلح إنما كان عن القطع وقد كشف الغيب أن الجناية على نفس كاملة وله امضاء صلح المقطوع بما وقع به وليس له اتباع القاطع بشيء زائد عليه وشبهه في تخيير (١٠٥) الولي فقال (ك) صلح مقطوع يده

مثلاً خطأ ثم نرى فمات فيخير أولياؤه بين القسامة على أنه مات من قطعه (و) أخذهم (الدية) (الكاملة) للنفس من عاقلة الجاني (في) جنابة (الخطأ) ويرجع القاطع بما صلح به وعليه من الدية ما على واحد من عاقلته وبين امضاء

مَنَّهُ مِنْهُ وَإِنْ رُدَّ مَقُومٌ بِعَيْبٍ أَوْ اسْتُحِقَّ رُجْعٌ بِبَقِيَّتِهِ كِنِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةً أَوْ قَطَعُوا جَازَ صُلْحٌ كُلٌّ وَالْعَفْوُ عَنْهُ وَإِنْ صَالَحَ مَقْطُوعٌ ثُمَّ نَزَى فَمَاتَ فَلِلْوَلِيِّ لَأَلَهُ رَدُّهُ وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ كَأَخْذِهِمْ الدِّيَّةَ فِي الْخَطَا وَإِنْ وَجَبَ لِرِيضٍ عَلَى رَجُلٍ جُرْحٌ عَمْدًا فَصَالَحَ فِي مَرَضِهِ بَارِئُهُ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ جَازَ وَلَزِمَ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ صَالَحَ عَلَيْهِ لَا مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلَئِيْنٍ فَلِلْآخَرِ الدُّخُولُ مَعَهُ وَسَقَطَ الْقَتْلُ كَدَعَاكَ صُلْحَهُ فَأَنْكَرَ وَإِنْ صَالَحَ مُقَرَّبٌ بِخَطَا بِمَالِهِ لَزِمَهُ وَهَلْ مُطْلَقًا

(١٤ - جواهر الاكلیل - ثانی) الصلح بما وقع به (وان وجب) أي ثبت (ل) شخص (مريض على رجل) مثلاً (جرح) بضم الجيم (عمداً) عدواناً (فصالح) المريض على جرحه (في) حال (مرضه) (ب) مال قدر (أرشه) أي دية الجرح (أو غيره) أي الارش صادق بأقل أو أكثر منه (ثم مات من مرضه جاز) صلحه ابتداء (ولزم) بعد وقوعه فليس لوارثه نقضه إذ لمريض العفو عن جرحه عمداً عدواناً بما كان له مال (وهل) جواز صلحه (مطلقاً) عن التقييد بكونه عن خصوص الجرح فيجوز عنه وعمداً يؤول إليه أيضاً (أو) جوازه (ان صالح عليه) أي الجرح فقط (لا) ان صالح عنه وعن (ما) أي الموت الذي (يؤول) الجرح (إليه) وعلى هذا حمل المدونة أكثر شارحيها في الجواب (تأويلان) وفي العتبية لابن القاسم لا يجوز أن يصلحه بشيء عن الجرح والموت ان كان لسكرن يصلحه بشيء معصوماً ولا يدفع إليه شيء فان عاش أخذ ما صلحه عليه وان مات ففيه القسامة والدية في الخطأ والقتل في العمد (وان) قتل شخص عمداً عدواناً وله وليان (ف) (صالح أحد) (الـ) (وليين) للمقتول عما فيه قصاص أما عن الدم كله بديته أو أقل أو أكثر واماعن حصته فقط بقدر ما ينوبه من الدية أو أقل أو أكثر (فد) (ولي) (الآخر) إذا طلب ما وجب له (الدخول منه) فيما صالح به جبراً فيأخذ منه ما ينوبه (وسقط القتل) عن الجاني بصلح الأول فليس للآخر القصاص وشبهه في سقوط القتل فقال (كدعواك) أي ادعائك يا ولي الدم (صلحه) أي قاتل وليك عمداً عدواناً بمال قدر الدية أو أقل أو أكثر (فأنكر) القاتل الصلح فيسقط القتل كالمال ان حلف الجاني فان نكل حلف مستحق الدم واستحقته فان نكل فلا شيء له لان دعوى الولي تضمنت أمرين اقراره بالعفو واستحقاقه المال فأخذ بأقراره ولا يعطى المال بمجرد دعواه (وان) أقر مكلف طائع بقتله نفساً خاطئاً (صالح مقر) على نفسه (ب) قتل (خطأ) وصلة صالح (بماله لزمه) الصلح فليس له الرجوع عنه (وهل) يلزمه الصلح (مطلقاً) عن

تقييده بالدفع في دفع المصالح به من ماله بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف (أو) انما يلزمه (مادفع) من المصالح به سواء كان قدير ماعليه من الدية اذا قسمت عليه وعلى عاقلة أو أقل منه ويلزمه تكميل ماعليه أو أكثر منه ولا يرجع بما زاد عماعليه وباقية على عاقلة بقسامة أولياء القتول بناء على حمل العاقلة الاعتراف في الجواب (تأويلان) أشار لها المصنف بقوله وهل مطلقاً أو مادفع تأويلان (لا) يلزم المال المصالح به المصالح (ان ثبت) قتل الخطأ المصالح عنه بينة (وجهل) أي اعتقد القاتل المصالح جهلانه (لزومه) أي العقل المصالح عنه له لجهله (وحلف) انه انما صالح لظنه لزوم الدية (ورد) المال المدفوع صلحاً للمصالح ماعدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرد له لظنونه بتعجيله ولا يعتد فيه بجهله (ان طلب) أي طلب القاتل أولياء القتول (به) أي الصلح (مطلقاً) عن التقييد بوجود المصالح به بيد الأولياء فترد عينه ان كان باقياً ومثله أو قيمته ان فات بذها بها (أو طلبه) أي طلب القاتل الصلح (ووجد) مادفعه القاتل للأولياء صلحاً بأيديهم كله أو بعضه فترد له ومافات بذها بعينه فلا شيء له فيه (وان) مات من خالط آخر في مال عن ولدين فادعى أحدهما بمال على خليفته فأقر به أو أنكره (و) صالح أحد ولدين (مثلاً) وارثين (شخصاً) كان خليفته لا يهيما في المال فادعى عليه بمال لا يهيما فصالح أحدهما عن اقرار من المدعى عليه بالمال للمدعى به بل (وان) صالحه (عن انكار) من المدعى عليه للمال المدعى به (فصاحبه) أي أحد الولدين وهو الولد الآخر (الدخول) مع المصالح فيما صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله عدم الدخول معه ومطالبة المقر بحصته كلها من المقر به وقد تباع المصنف المدونة في فرضها في ولدين وفي بعض النسخ ولين ولدا قال فصاحبه وشبهه في التخيير في الدخول فقال (ك) دخول أحد الشرعيين فيما صالح به شريكه عن نصيبه من (حق لها) من ارث أو غيره مكتوب (في كتاب) واحد (أو) مطلق (عن الكتابة) لكن لا بد (١٠٦) في المطلق عن الكتابة أن يكون من ثمن شيء كان بينهما فباعاه صفقة لأنه اذا لم

يكن من شيء بينهما وليس في كتاب واحد فلا دخول لأحدهما على الآخر فيما اقتضى لأن دين كل واحد منهما مستقل لم يجمع الآخر بوجه (الا الطعام ففيه تردد) ظاهر كلامه انه اذا صالح أحد الشرعيين

أَوْ مَا دَفَعَ تَأْوِيلَانِ لَا أَنْ ثَبَتَ وَجْهَ لَزُومِهِ وَحَلَفَ وَرَدَّ أَنْ تُطْلَبَ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ طَلَبُهُ وَوُجِدَ وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلَدَيْنِ وَارْثَيْنِ وَإِنْ مِنْ أَنْكَارٍ فَلِصَاحِبِهِ الدُّخُولُ كَحَقِّهِ لَهُمَا فِي كِتَابٍ أَوْ مُطْلَقٍ إِلَّا الطَّعَامَ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ إِلَّا أَنْ يَشْخَصَ وَيُعْذَرَ إِلَيْهِ فِي الْخُرُوجِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَيَمْتَنِعُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ الْمُقْتَضَى أَوْ يَكُونُ يَكْتَابَيْنِ وَفِيهِمَا لَيْسَ لَهُمَا وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ قَوْلَانِ وَلَا رُجُوعَ إِنْ اخْتَارَ

فلذا خر الدخول معه الا الطعام ففي دخوله معه تردد وليس هنا هو المراد بل مراده ان ينبه على انه في المدونة استثنى الطعام لما تكلم على هذه المسألة فتردد المتأخرون في وجه استثنائه فمن قائل يحتمل عندى استثناءه الا انما هو لما ذكره من بيع أحدهما نصيبه أو صلحه منه لأنه اذا كان له ما طعاماً أو ادا ما فلا يجوز لأحدهما بيع نصيبه أو مصالحته منه لأن ذلك بيع الطعام قبل قبضه اه واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول معه فقال (الا أن يشخص) أي يخرج أحدهما بشخصه ويسافر للدين (ويعذر اليه) أي الى صاحبه المشارك له في الدين بأن يرفعه للحاكم أو يشهد عليه بينة (في) طلب (الخروج) معه الى الدين لاقتضاء دينهما منه (أو الوكالة) أي توكيل القاعد الخارج أو غيره على اقتضاء نصيبه من الدين (فيمتنع) من الخروج والتوكيل فلا يدخل فيما قبضه الخارج من الدين لان امتناعه منه ما دليل على رضاه بعدم دخوله معه فيما قبضه من الدين واتباع ذمة الدين بنصيبه من الدين هذا اذا كان عند الدين مال غير ما اقتضاء الخارج منه بل (وان لم يكن) عند الدين مال (غير) المال (المقتضى) بالفتح أي الذي اقتضاء الخارج من الدين (أو) الآن (يكون) الدين المشترك مكتوباً (بكتابين) نصيب أحدهما بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر فلا يدخل أحدهما فيما يقتضيه الآخر من مدينتهما لأن تعدد الكتاب كالقسمة (و) لو كان لشخصين دينان على شخص واحد وكتباهما في كتاب ولا شركة بينهما فيهما واقضى أحدهما من مدينتهما دينه كله أو بعضه (في) دخول أحدهما فيما اقتضاء الآخر (في) ما ليس (مشتركا) (لهما) وانما جمعا لسلعتيهما في البيع (وكتب) فتمهما (في كتاب) واحد لان جمعهما في كتاب واحد صيرهما مشترك فيه وعدمه (قولان) الأول لسحنون قال ان الاشتراك بالمساكنة في المفرق يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لان أي زيد قال ان الاشتراك بالمساكنة في المفرق لا يوجب له ولكل ما قبضه (و) ان كان دين مشترك واقضى أحد الشرعيين نصيبه كله أو بعضه من مدينتهما وسلمه له شريكه (فلا رجوع) للشريك الذي لم يقبض على القابض بنصيبه مما قبضه (ان) كان (اختار) أن

يأخذ (ما) بقى (على الغريم) أى مدينهما ورضى باختصاص القابض بما قبضه ان لم يملك الغريم ولا ماله بل (وان هلك) الغريم نفسه أو ماله لان اختياره اتباع الغريم كالقاسمة ولا رجوع له بعدها (وان) كان لشريكين مائة على مدين و (صالح) أحدهما (على عشرة) بدلا (من خمسينه فله) شريكه (الآخر) الذي لم يصالح (اسلامها) أى ترك العشرة للمصالح واتباع المدين بخمسين (أو أخذ خمسة من شريكه) المصالح (ويرجع) على المدين (بخمسة وأربعين) تمام الخمسين التى له (ويأخذ الآخر) المصالح من المدين (خمس) بدل الخمسة التى أخذها منه شريكه لانها كأنها استحققت منه (وان) أهلك شخص مقوما لزمته قيمته حالة (فصالح) عنها (مال مؤخر) الى أجل معلوم (عن) قيمة مقوم (مستهلك) من عرض أو حيوان (لم يجز) صلحه لانه فسخ دين في دين وهو ممنوع ان كان المفسوخ فيه من غير جنس المفسوخ أو كان المفسوخ فيه أكثر من المفسوخ والاجاز كأشار له بقوله (الا) أن يصالحه (بدرهم) مؤخرة وهى (كقيمه) أى المستهلك (فأقل) منها فيجوز اذ هو حينئذ انظار بها أو مع اسقاط بعضها وهو حسن اقتضاء ومعروف (أو) (ذهب كذلك) أى قدر قيمته فأقل مؤخر فيجوز لذلك أى لحسن الاقتضاء والمعروف كالمرواشار لشرط الجواز فى المسألتين فقال (وهو) أى المستهلك (من) جنس (ما يباع) أى يجوز بيعه (به) أى المال المصالح به وهو الدرهم أو الذهب احتراز أعماله لو كان المستهلك يباع بالورق فأخذ هبما مؤخر أو عكسه كما فى المدونة (ك) صلح غاصب (عبد أبق) من عند الغاصب بمؤخر فيمنع لانه فسخ دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرد غصبه فى الدين المصالح به المؤخر الا بدرهم أو قدر قيمته فأقل وهو ما يباع به ففى كتاب الصلح وان غصبك عبد أفاق منه فلا يجوز أن تصالحه على عرض مؤجل (١٠٧) واما على ذناير موجهة فان كانت كالقيمة فأقل

جاز وليس هذا من بيع الأبق لان الغاصب ضمن قيمة العبد بمجرد استيلائه عليه فالمصالح عنه قيمته لانفسه حتى يمنع بيعه (وان) حتى شخص على آخر بموضحة عمدا وموضحة خطأ مثلا و (صالحه) (بشقص) أى جزء من عقار مشترك بينهما وبين آخر

ما على الغريم وان هلك وان صالح على عشرة من خمسينه فلآخر اسلامها أو أخذ خمسة من شريكه ويرجع بخمسة وأربعين ويأخذ الآخر خمسة وان صالح بمؤخر عن مستهلك لم يجز الا بدرهم كقيمه فأقل أو ذهب كذلك وهو مما يباع به كعبد أبق وان صالح بشقص عن موضحتى عمدا وخطأ فالشقة بنصف قيمة الشقص وبديهة الموضحة وهل كذلك ان اختلف الجرح تأويلان

باب

شرط الحوالة رضا المحيل والمحال فقط

(عن موضحى) أى جرح أظهر العظم بازالة ما عليه من جلد ولحم نشأت احداها عن فعل (عمدا) الأخرى عن فعل (خطأ) وأراد شريك الجانى أخذ الشقص المصالح به بالشقة ومعلوم ان موضحة العمد لادية لها انما فيها القصاص أو العفو كسائر جنائيات العمد ودية موضحة الخطأ نصف عشر دية النفس (فالشقة) فى الشقص لشريك الجانى (بنصف قيمة الشقص وبديهة الموضحة) الخطأ أى يدفع الشفع للمجنى عليه نصف قيمة الشقص فى مقابلة نصف الشقص المصالح به عن موضحة العمد لانها ليس فيها مال مقدرو يدفع له أيا دية موضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة فى مقابلة نصفه المصالح به عن موضحة الخطأ عند ابن القاسم لان قاعدته اذا أخذ الشقص فى مقابلة معلوم كدية الخطأ ومجهول كجرح العمد أن يوزع عليهما نصفين نصف للمعلوم ونصف للمجهول وتعتبر القيمة يوم الصلح (وهل كذلك) أى المصالح به عن معلوم ومجهول متفقين كوضحتين فى قسمته بينهما نصفين (ان اختلف الجرح) كقتل نفس خطأ وقطع يد عمدا أو عكسه صالح عنهما بشقص من مشترك وأراد الشريك أخذه بالشقة وهو قول ابن عبد الحكم أو ان اختلف الجرح بقسم الشقص بينهما على قدر ديتهما فبأخذ الشفع ثلثه المصالح به عن دية اليد بخمسة دینار وثلثى قيمة الشقص المصالح بهما عن دية النفس فى صورة العكس أى قتل نفس عمدا وقطع يد خطأ لان دية اليد المقطوعة خطأ خمسمائة دینار ودية النفس لو كانت خطأ ألف دینار ومجموعهما ألف وخمسمائة نسبة الألف له ثلثان والخمسمائة ثلث وعلى هذا أكثر القرويين (تأويلان) والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها (شرط) صحة (الحوالة) مأخوذة من التحول من شىء الى شىء لان الطالب تحول من طلب غريمه الى طلب غريمه (رضا) الشخص (المحيل و) رضا الشخص (المحال فقط) قال الخطاب والظاهر انهما شرطان كما قال المصنف لاجزاء ان كما قال

ان عرفة لعدم توقف تعلما عليها ووجودها عليها وانما اركانها المحيل والمحال والمحال عليه والمحال به وقول ابن عرفة كلا وجدوا حدث ممنوع
 فقد يوجدان ولا توجد اذا فقد شرط من شروطها قال في المدونة اذا اُحالك على من ليس له قبله دين فليست حوالة وهي حاملة إياه
 (و) شرط صحة الحوالة (ثبوت دين لازم) فلا تصح الحوالة على دين على صبي أو سفيه تداينه بغير إذن وليه (فان) أحاله على من
 ليس له عليه دين و(أعلمه) أى أعلم المحيل المحال (بعدهم) أى الدين بأن قال له لادينى على المحال عليه أو علمه من غيره (وشرط)
 المحيل على المحال (البراءة) من الدين ورضى المحال بشرط البراءة (صح) عقد الحوالة فلا يرجع المحال على المحيل عند ابن القاسم لان
 للمحال ترك حقه مجانا (وهل) لا يرجع المحال على المحيل الذى أعلمه بعدم الدين على المحال عليه وشرط عليه البراءة فى كل حال (الآن
 يفلس) المحال عليه (أو يموت) المحال عليه فله المحال الرجوع على المحيل لشبه الحوالة حينئذ بالحالة وهذا تأويل ابن رشد وألا يرجع
 عليه ولو فلس المحال عليه أو مات وهذا تأويل ابن المواز فى الجواب (تأويلان) وهما بحث وهوانه كيف صحت الحوالة حيث أعلمه بأنه لا
 دين على المحال واشترط البراءة مع قولهم لا بد فيها من ثبوت دين لازم وهل هذا لا تناقض وأجيب بعدم التناقض لان قولهم لا بد من
 ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه بعدمه ولم يشترط البراءة وعمل الصحة حيث الأعلام واشترط البراءة (و) شرط صحة الحوالة (صحتها) أى الحوالة
 ابن عرفة وهى ما دل على ترك المحال دينه فى ذمة المحيل بمثلها فى ذمة المحال عليه (و) شرط صحة الحوالة (حلول) الدين (المحالة) وهو
 الدين الذى للمحال على المحيل لانه ان كان مؤجلا أدى الى تعبير ذمة بذمة فيلزم بيع دين بدين المنتهى عنه وبيع ذهب بذهب أو ورق
 بورق ليس يدايد ان كان الدينان ذهبا أو ورقا الآن يكون الدين المحال عليه حالا ويقبضه قبل افتراقهما مثل الصرف فيجوز (وان)
 كان الدين (كتابة) أى نجومها أحوال المكاتب (٨٠) سيدهما على دين له على أجنبي فتصح الحوالة بها ان حلت حقيقة بانقضاء

شهورها أو حكما بأن نجز
 سيده عتقه (لا) يشترط فى
 صحة الحوالة حلول الدين
 المحال (عليه) كتابة كان أو
 غيرها نعم يشترط فى الحوالة
 على الكتابة كون المحال
 هو السيد بأن يحمله مكتوبة
 بما حل عليه على كتابة

وُثُبْتُ دَيْنٌ لَزِمَ فَإِنْ أَعْلَمَهُ بِعَدَمِهِ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ وَهَلْ الْآنَ يُفْلَسُ أَوْ
 يَمُوتُ تَأْوِيلَانِ وَصِيغَتُهُمَا وَحُلُولُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً لَا عَلَيْهِ وَتَسَاوَى الدَّيْنَيْنِ
 قَدْرًا وَصِفَةً وَفِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأَدْنَى تَرَدُّدٌ وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ لَا كَشْفُهُ
 عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَعَدَ
 الْأَنْ يَمْلِكُ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطُّ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ أَنْ ظَنَّنَا بِهِ الْعِلْمُ فَلَوْ أَحَالَ بِائِعٌ
 عَلَى مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ ثُمَّ رَدَّ

بعيب

مكاتب للمكاتب فلا يصح أن يحيل السيد أجنبيا له عليه دين على مكاتبه (و) شرط صحة الحوالة

(تساوى الدينين) المحال به والمحال عليه (قدرا) بأن يحيل بعشرة دنانير أو دراهم على مثلها لا على أقل منها ولا على
 أكثر منها فليس المراد تساوى ما على المحيل لما على المحال عليه حتى تمتنع الأحالة بخمسة من عشرة على المحيل على خمسة له على المحال
 عليه كما توهم وإنما الدار تساوى ما يؤخذ من المحال عليه للمحال به بأن لا يكون أقل منه ولا أكثر (و) تساويهما (صفة) بأن يكون محمديين
 أو يزيديين ويزاد تساويهما جنسا كذهبين أو فضتين فلا يحال بذهب على فضة ولا عكسه (وفى) جواز (نحوه) بالا على صفة
 (على الأدنى) صفة وبالأكثر قدرا على الأقل قدرا ومنعه (تردد) وعلى الجواز بأنه معروف والمنع بتأديه للتفاضل بين العيينين
 (و) شرطها (أن لا يكونا) أى الدينان المحال به والمحال عليه (طعاما من بيع) لثلا يدخلها بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وأقرد طعاما
 وان كان خيرا عن مثني لكونه اسم جنس صادقا على الكثير أيضا (لا) يشترط فى صحة الحوالة (كشفه) أى المحال (عن) خال
 (ذمة) الشخص (المحال عليه) من غنى وفقر واشتغال بدين آخر غير المحال عليه وعدمه فتصح الحوالة مع عدم الكشف عنها (و) يتحول
 بمجرد عقد الحوالة (حق المحال على المحال عليه) ان لم يكن مفلسا بل (وان) كان قد (أفلس) المحال عليه حين الحوالة وأولى ان
 طرأ فلسه بعدها ان استمر للمحال عليه على اقراره بالدين بل (أو) أى وان (جحد) الحال عليه الدين الذى عليه للمحيل بعد الحوالة
 لا قبلها حيث لا يئنة لعدم ثبوت دين عليه فى كل حال (الآن يعلم المحيل بإفلاسه) أى المحال عليه (فقط) أى دون المحال فيرجع على
 المحيل لانه غره (و) ان ادعى المحال علم المحيل بفلس المحال عليه وأنكره (حلف) المحيل (على نفيه) أى السلم (ان ظن به)
 أى المحيل (العلم) أى ان كان مثله يظن به ان يعلم حال المحال عليه والا فلا يحلف وفرع على قوله ويتحول الخ فقال (فلو أحوال) شخص
 (بائع) شيئا معلوما بشئ معلوم (على مشتر) ذلك الشئ (بالثمن) الذى اشترى به قبل قبضه منه (ثم رد) على بائعه المحيل بشئ

(١) سبب (عيب) قديم. اطلع عليه المشتري بعد البيع أو بسبب فساد البيع أو بسبب اقالة (أو استحق) المبيع من المشتري للمحال عليه قبل دفعه الثمن للبائع (لم تنفسخ) الحوالة عند ابن القاسم لانها معروف فيلزم المشتري دفع الثمن ويرجع بموضعه على بائعه المحيل (واختير خلافه) وخلاف عدم الانفساخ هو الانفساخ قال الخطاب وتنفسخ عند أشهب واختاره الأئمة قال ابن المواز وغيره فقوله واختير غير جار على قاعدته من وجهين لأن عادة الاختيار للخمى وضيعة الفعل لاختياره في نفسه وليس للخمى اختيار هنا والخلاف بين ابن القاسم وأشهب منصوص والمختار لقول أشهب ابن المواز وغيره (و) ان ادعى المحال على المحيل انه أحاله على من ليس له عليه دين وادعى المحيل انه أحاله على من له عليه دين وكانت دعوى كل منهما بعد موت المحال عليه أو جنونه أو فلسه أو غيبته ولم يعلم موضعه (القول للمحيل) يمين (ان ادعى عليه نفى) أى عدم (الدين ل) المحيل عند (المحال عليه) وان قبض شخص دين شخص آخر من مدينه وادعى رب الدين انه وكل القابض على قبضه أو انه أسلفه اياه وادعى القابض انه أحاله بدين كان له عليه ولا يئنه لأحدهما (لا) يعمل بقول المحيل (في دعواه وكالة) أى توكيلا للمحال على قبض دينه من المحال عليه وانكار ما حاله له بدين عليه للمحال (أو) دعواه (سلفا) أى تسليفا للمحال ما قبضه من المحال عليه مع صدور لفظ الحوالة من المحيل للمحال فالقول للقابض يمينه انه من دينه أحاله به ان أشبه كون مثله يدين المحيل والافقول رب المال يمينه انه وكله أو أسلفه والله أعلم (باب) في بيان الضمان وأقسامه وأحكامها وما يتعلق بها (الضمان) أى حقيقته شرعا المازرى الجمالة والكفالة والضمان والزعامة كلها بمعنى واحد في اللغة تقول العرب (١٠٩) هذا كفيل وحميل وضمين وزعيم (شغل

بِعَيْبٍ أَوْ اسْتَحَقَّ لَمْ تَنْفَسَخْ وَاخْتِيرَ خِلَافُهُ وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْيُ
الدِّينِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلْفًا

(باب)

الضَّمانُ شَغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ كَمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ أَذِنَ
سَيِّدُهُمَا وَزَوْجَةٍ وَمَرِيضٍ بَثَثَ وَاتَّبَعَ ذُو الرِّقِّ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ جَبْرُهُ
عَلَيْهِ وَعَنِ الْمَيْتِ الْمَفْلُسِ وَالضَّامِنِ وَالْمُؤَجَّلِ حَالًا إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ وَعَكْسُهُ

لاحجر عليه فيما ضمن فيه فدخلت الزوجة والمرىض بالنسبة للثلث والمأذون بالنسبة لما أذن لهما سيدهما في ضمانه ومثل لأهل التبرع فقال (ك) رقيق (مكاتب) رقيق (مأذون) له في التجارة (اذن سيدهما) لهما في الضمان فيصح منهما ويلزمهما ان وقع منهما فان لم ياذن لهما فيصح ولا يلزم بدليل قوله الآتى واتبع ذو الرق به ان عتق (و) ك (زوجة ومريض) ضمن أحدهما ديننا (ب) قدر (ثلث) من ماله أو بزيادة عليه ييسر كدينار (و) ان ضمن الرقيق مالا أو وجهات وتقدر مضمونه (اتباع ذو الرق) أى الرقيق (ب) ترامت (ه) أى الضمان سواء ضمن باذن سيده أو بلا إذنه (ان عتق) أى صار حرا باعتاق أو أداء نجوم كتابة اذ لم يرد سيده ضمانه بغير إذنه قبل عتقه فان رده سقط عنه وان لم يصرح باسقاطه عنه لأن ردها بطل لا يقا (وليس للسيد جبره) أى الرقيق (عليه) أى الضمان اذ لم يكن له مال يفي بما ضمنه هذا قول ابن القاسم وقال محمد بن المواز له جبره عليه فان كان له مال يفي به فله جبره عليه اتفاقا (و) صح الضمان بمعنى الحمل لاحقيقة الضمان الذى هو شغل ذمة أخرى بالحق لحراب ذمة الميت أى يصح الحمل ويلزم (عن الميت المفلس) أى العسر قال فى المقدمات الجمالة على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه تجوز عن الحى والميت غير انه ان تحمل عن الحى فأدى عنه كان له الرجوع عليه بما أدى عنه واتباعه به ان كان معدما تحمل عنه بإذنه أو بغير إذنه وان تحمل عن ميت لا وفاء له بما تحمل عنه به فليس له أن يرجع بما أدى عنه فى مال طرأ له اه (و) صح ضمان (الضامن) وان تكرر بأن ضمن الضامن ضامن ثالث وضمن الثالث ضامن رابع وضمن الرابع خامس وهكذا (و) ان كان الدين مؤجلا أو سقط المدين حقه فى التأجيل ورضى بتعجيله قبل حلول أجله صح ضمان الدين (المؤجل) على أن يدفع (حالا) قبل حلول أجله (ان كان) الدين (مما يعجل) أى يجوز تعجيله وهو العين مطلقا والعرض والطعام من قرض فان كان مما لا يعجل كمرض أو طعام من بيع فلا يجوز ضمانه حالا لأن فيه حط الضمان وأز يدك توثقا بالضمان (و) يجوز (عكسه)

ذمة) ونعت ذمة (أخرى) أى مع الأولى (بالحق) اما ابتداء أو انتهاء ضمان المال وضمان الوجه وضمان الطلب وآل فى الحق للعهد أى الأول الذى شغلت به الذمة الأولى (وضح) الضمان ولزم (من أهل التبرع) بالمضمون فيه وهو المكلف الذى

أى ضمان الحال مؤجلاً كأجل مدينتك بالدين شهراً وأنا ضامنه (أن أسير غريمه) أى مدين المضمون له بالدين الحال لأنه كابتداء تسليف بضامن لتتمكن من أخذ حقه منه (أو) أعسر غريمه بالدين الحال (لم) أى وكان لا (يوسر) الغريم (في الأجل) بأن كان يستمر عسره حتى ينقضى الأجل الذى ضمنه اليه لأنه وان انتفع بوثوقه بالضمان لم يحصل تسليف بتأخير لجواب نظاره لعسره (و) ان كان الدين حالاً والمدين موسر ببعضه ومعسر ببعضه صح ضمانه (ب) البعض (للموسر) بفتح السين أى صح ضمانه بالموسر به فقط مؤجلاً (أو) ضمانه (ب) البعض (للعسر) بفتح السين ان استمر عسره به في جميع الأجل (لا) يصح ضمانه (ب) الجميع (أى للموسر به والعسر به) معاً على تأخيره بالموسر به لأنه تسليف بتأخيره جرفه التوثق بالضمان في العسر به وأشار للمضمون فيه بقوله (بدين) لا عمن كوديعة وعارية ومال قراض وشركة على انها ان تلفت أتى الضامن بعينها لاستحالتها فان ضمن ما يترتب على تلفها ابتداءً وتفرطاً صح ولزم (لازم) كقرض وعن مبيع فلا يصح الضمان في دين غير لازم كدين على رفيق أو وصي أو سفيه بذاته بغير إذن سيده ووليّه (أو آيل) أى صائر (اليه) أى اللزوم كجعل (لا) يصح الضمان بنجوم (كتابة) لعدم لزومها (بل) تصح الكفالة (ب) كجعل (أى عوض عمل ملق على التهام كقوله ان حثني بعدى الآبق فلك عشرة دنائير مثلاً فيصح ضمانه فيها ولو قبل الشروع في العمل لأنه آيل للزوم (و) يصح الضمان من قال لشخص (داين فلانا) أى عامله بدين بأن ترضاه أو تسلمه أو يديعه ضمن مؤجلاً وأنا ضامنه فيما تعامله به (و) ان دايته (لزم) الضمان الضامن (فيما) أى الدين الذى (ثبت) بذاته من المقول له (و) اختلف (هل يقيد) اللزوم (بما) يعامل به) مثل للمضمون أولاً يقيد بذلك (تأويلان) وأنكر ابن عرفة الثاني قال لا ذكر من حمله على الخلاف بل نص ابن رشد والصقلي على انه وفاق اهـ (وله) أى من (١١٠) قال داين فلانا وأنا ضامنه (الرجوع) عن الضمان (قبل) حصول (المعاملة) بين

المضمون له والمضمون
(بخلاف) من قال لدع
بمال على منكره (احلف)
على ما ادعيت به (وأنا
ضامن به) فلا رجوع له
ولو قبل حلفه لأنه أحل
نفسه محل المدعى عليه
وهو اذا قال للمدعى

ان أسير غريمه أو لم يوسر في الأجل وبالموسر أو بالعسر لا الجميع بدين
لازم أو آيل اليه لا كتابة بل كجعل وداين فلانا ولزم فيما ثبت وهل يقيد
بما يعامل به تأويلان وله الرجوع قبل المعاملة بخلاف احلف وأنا ضامن به ان
أمكن استيفاؤه من ضامنه وان جهل أو من له وبغير اذنه كأدائه رفقاً لا عنقاً
فيرد كشرائه وهل ان علم بأثمه وهو الأظهر تأويلان لان ادعى على غائب
فضمن ثم أنكر أو قال لدع على منكر

احلف وخذ فلا رجوع له (ان أمكن استيفاؤه) أى الحق للمضمون (من ضامنه) وهذا يغنى
ان
عنه الشرط السابق أعني قوله بدين اذ المقصود منه اخراج المعينات لهما لا تقبلها الدم والجود كالتمايز والقتل فلا يصح
الضمان فيما اذا لا يجوز استيفاؤه من الضامن (و) يصح الضمان بالدين الثابت اللازم ان كان معلوماً ولو (ان جهل) الدين حالاً وما لا قال
الخطاب من صور هذه المسألة ما في المدونة وهو من قال لرجل ماذا لك قبل فلان الذى تخاصم فأنا به حميل فاستحق قبله ما لا كان هذا
الكفيل ضامناً له قال عياض ذاب بهذا المعجزة فألف ساكنة فموحدة أى ثبت و يصح الضمان بالدين الثابت اللازم سواء علم المضمون له
(أو) جهل (من له) الدين اذ لا يختلف الضمان بمعرفته وعدمها (و) صح الضمان (بغير اذنه) أى المضمون ويستفاد منه صحة ضمانه
وان جهله الضامن وشبهه في الجواز فقال (كأدائه) أى الدين لربه من غير المدين بلا اذنه فيصح اذا أداه عنه (رفقاً) بالمضمون في
الأولى وبالمؤدى عنه في الثانية (لا) يصح الضمان ولا التأدية ان ضمنه أو أدى عنه (عنقاً) أى لاضراره بسوء طلبه وحسنه لعداوة
بينهما (فيرد) المال الذى أداه لرب الدين لمؤديه ان كان باقياً بعينه فان فات ردله عوضه وشبهه في المنع للعنت والرد فقال (كشرائه)
أى الدين عنقاً فيرد (وهل) رد شراء الدين عنقاً (ان علم بأثمه) أى بائع الدين بقصد مشترى به بشرائه العنت فان لم يعلمه فلا يرد ويباع
الدين على المشتري لشخص ليس بينه وبين المدين عداوة ليرفع ضرره به (وهو) أى التقييد بعلم بأثمه (الأظهر) عند ابن رشد من
خلاف من تقدمه قال ابن غازى اعاؤفت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه نقله في التوضيح فان لم يقله ابن رشد فصوابه وهو الارجح
ولا يشترط علم بأثمه قصد مشترى الضرر بشرائه فيرد وان لم يعلم في الجواب (تأويلان) والثاني ظاهر المدونة عند ابن يونس وغيره (لا)
يلزم الضامن شيء (ان ادعى) شخص ديناً (على) شخص (غائب فضمن) شخص آخر الغائب فيما ادعى عليه به (ثم أنكر)
الغائب الدين بعد حضوره فلا يلزم الضامن شيء الا ان ثبت الدين بينه (أو قال) شخص (ب) شخص (مدع على منكر) لما

ادعى به عليه أطلقه اليوم وأنا آتيك به عداو (ان لم آتتك به) أى الدعى عليه المنكر (لقد) أى فيه (فأنا ضامن) ما ادعى به عليه (ولم يأت القائل به) أى الدعى عليه المنكر فى عقد فلا يلزم القائل شيء (ان لم يثبت حقه) الدعى به على الدعى عليه (بينة) فان ثبت لزوم الضامن ماثبت (وهل) يلزم الضامن ماثبت (بإقراره) أى الدعى عليه لانه كشهادة البينة عليه قال بعضهم وهو مدلول بالدونة أولا يلزم الضامن ماثبت بإقرار الدعى عليه وعليه حمل بعضهم المدونة فى الجواب (تأويلان) البنائى الأول لعياض والثانى لغيره وشبهه فى عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق ببينة وفى لزومه حيث ثبت به أو يعتبر الإقرار هنا اتفاقا لا نفع على نفسه فقال (كقول الدعى عليه) المنكر الدعى (أجلنى اليوم) وأنا أوافيك غدا (فان لم أوافك) أى آتاك وألافك (غدا) فالذى تدعيه على حق) وأخلف وعده ولم يوافه غدا فلا شيء عليه (و) ان دفع الضامن شيئا للمضمون له (رجع) على المضمون (ب) مثل (ما أدى) أى المال الذى دفعه الضامن للمضمون له ان كان مثليا كعين وطعام بل (ولو) كان ما أداه (مقوما) لانه كالسلف وهذا هو المشهور وقيل يرجع بقيمة المقوم ويرجع بما أدى (ان ثبت الدفع) من الضامن ببينة عاينت دفع الدين للطالب أو بإقرار الطالب بقبضه من الضامن وأما إقرار الطالب فلا يثبت به الدفع فيهم من كلام المصنف ان الحمل لا يرجع اذ لم يكن الا إقرار المضمون عنه بأن الضامن دفع الدين للطالب اذا أنكر الطالب القبض وهو كذلك قال فى التوضيح ولم أعلم خلافا فى هذا (وجاز صلحه) أى يجوز أن يصلح الضامن رب الدين (عنه) أى الدين (بما) أى للمال الذى (جاز للغيريم) أى للمدين صلح رب الدين به (على الأصح) من الخلاف فينزل الضامن منزلة المضمون وحينئذ فيجوز صلح الضامن بعد الأجل عن دنائير جيدة بدنانير رديئة وعكسه لجواز للمضمون (ورجع) (١١١) الضامن اذا صالح عن العين بمقوم

ان لم آتتك به لغير فانا ضامن ولم يأت به ان لم يثبت حقه ببينة وهل بإقراره تأويلان كقول الدعى عليه أجلنى اليوم فان لم أوافك غدا فالذى تدعيه على حق ورجع بما أدى ولو مقوما ان ثبت الدفع وجاز صلحه عنه بما جاز للغيريم على الأصح ورجع بالأقل منه أو قيمته وان يرى الأصل يرى لا عكسه وعجل بموت الضامن ورجع وارثه بعد أجله أو للغيريم ان تركه ولا يطالب ان حضر الغريم مؤسرا أو لم يثبت اثباته عليه والقول له فى ملائه وأفاد شرط أخذ أيهما شاء

(بالأقل منه) أى دين العين (أو) من (قيمته) أى للمقوم المصالح به فأيهما كان أقل رجع به (وان يرى) من الدين (الأصل) أى المضمون بدفع الدين الذى عليه المستحقه أو هبته أو أرائته منه أو

أجاله على دين ثابت لازم (برى) الضامن لان طلبه فرع ثبوت الدين على المضمون (لا) يثبت (عكسه) أى لا يلزم من براءة الضامن براءة المضمون فان أسقط رب الدين الضمان عن الضامن أو وهبه الدين أو أخذه منه لعدم المضمون أو غيبته أو كان الضمان مقيدا بمدة وتمت والمضمون حاضر ملء برى الضامن دون المضمون (وعجل) الدين المؤجل للمضمون (بموت الضامن) له أو فلسه قبل حلول أجله ويعجل فى الموت من تركه الضامن وحاص مستحقه أى الدين غرماء الضامن فى ماله ان فلس لخراب ذمته وحلول ما عليه بموته أو فلسه ولو حضر المضمون ملئا (ورجع وارثه) أى الضامن على المضمون (بعد) تمام (أجله) أى الدين فلو مات الضامن عند حلول أجله أو بعده والمضمون حاضر ملء فلا يؤخذ من تركه الضامن شيء من الدين كالحى (أو) موت (الغريم) أى المدين المضمون فيعجل الدين الذى عليه لحلول ما عليه بموته لخراب ذمته ويعجل الدين (ان ترك) (الغريم) وفاء (ه) أى الدين فان لم يترك الغريم وفاء فلا يطالب السكفيل بالدين حتى يتم أجله اذ لا يلزم من حلول الدين على المدين بموته أو فلسه حلولة على السكفيل لبقاء ذمته (و) ان حل أجل الدين ولم يدفعه المدين (لا يطالب) الضامن بالدين المضمون فيه (ان حضر الغريم) أى المدين المضمون حال كونه (موسرا) بالدين على أحد قولى الامام رضى الله تعالى عنه فى المدونة وهو الرجوع اليه المشهور وبه أخذ ابن القاسم وعليه العمل وبه القضاء وله فيها أيضا له مطالبته من شاء منهم ما به صدر ابن الحاجب (أو) غاب الغريم (لم يبعد) أى يشق ويصعب (اثباته) أى مال الغريم الغائب (عليه) أى الطالب ولا النظر فيه (و) ان تنازع الضامن والمضمون له فى ملء المضمون (القول له) أى الضامن (فى) ثبوت (ملائه) أى المضمون فليس للطالب طلب الضامن لتصديقه فى ملء المضمون ولا طلب المضمون لإقراره بعدمه الا ان تشهد ببينة بعدمه فله طلب الضامن أو بتجدد مال للمضمون فله طلبه حينئذ (وأفاد) رب الدين (شرط) أى اشتراط (أخذ) أى تغريم (أيهما) أى الضامن ومضمونه (شاء) الا حذمه مبدى على الآخر ولو حضر ملئا فان

اختار اتباع الحميل سقط اتباعه الدين (و) أفاد شرط (تقديمه) أى الحميل فى الغرم على المضمون عكس الحكم السابق لأن الشرط لحق آدمى فىوفى له به وإذا اختار تقديم الحميل ولم يشترط براءة الدين فليس له مطالبة له الا عندئذ لم يترك الأختين الحميل (أو) شرط الحميل أنه لا يطالب إلا (ان مات) المضمون ونص المتن (و) ان قال ان لم يوفك حقا حتى يموت فهو على فلا شيء عليه حتى يموت الغريم وشبهه فى افادة الشرط فقال (كشروط ذى الوجه) أى ضامن الوجه (أو) شرط (رب الدين التصديق فى) شأن (الحضار) للمضمون يريد ان ضامن الوجه اذا شرط على رب الدين انه يصدق فى دعواه احضار المضمون اذا حل أجل الدين بلايين أو شرط رب الدين على ضامن الوجه انه يصدق فى عدم احضاره بلايين فانه يعمل بالشرط المذكور (وله) أى الضامن (طلب المستحق) بكسر الحاء المهملة أى رب الدين (بتخليصه) أى الضامن من الضمان بأن يقول له (عند) حلول (أجله) أى الدين وسكوته عن طلب دينه من المضمون الحاضر الملى أو تأخيرها ما أن تأخذ دينك من المضمون أو تسقط الضمان عنى لأن فى ترك المطالبة بالدين عند وجوبه ضررا بالحميل لاحتمال أن يكون الغريم موسرا الآن ويسر فيما بعد (لا) أى ليس للضامن طلب المضمون (بتسليم المال) المضمون فيه (اليه) أى الضامن عند حلول الأجل ليؤديه للمضمون له (و) ان سلمه له فضاع (ضمنه) أى ضمن الكفيل المال (ان اقتضاه) أى أخذ الكفيل المال من المضمون على وجه الاقتضاء والتخليص لتزله منزلة صاحب المال فهو وكيل عنه بغير اذنه تعديا (لا) يضمن الكفيل المال الذى استلمه من المضمون ان (أرسل به) أى أرسله المضمون بالمال له لأنه حينئذ أمين للمضمون فضمن المال على المضمون حتى يصل لربه (ولزمه) أى الضامن (تأخير به) أى الدين من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله المضمون (المعسر) ابن رشد ولا كلام للضامن فى هذا اتفاقا لوجوب انظار المعسر (١١٢) ونبه المصنف على هذا لئلا يحتج الضامن بأن تأخير اسقاط للضمان عنه فأفاد أن

التأخير يلزمه ولا يسقط عنه الكفالة (أو) تأخير ربه المضمون (الموسر) بالدين فيلزم الضامن (ان سكت) الضامن طالما بالتأخير زمانا يرى عرفا ان سكوته فيه يدل على رضاه ببقاء ضمانه الى الاجل الذى أخر اليه (أو لم يعلم) الضامن

وتقديمه أو ان مات كشرط ذى الوجه أو رب الدين التصديق فى الإحضار وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله لا بتسليم المال اليه وضمنه إن اقتضاه لا أرسل به ولزمه تأخير ربه المعسر أو الموسر ان سكت أو لم يعلم ان حلف أنه لم يؤخره مسقطا وان أنكر حلف أنه لم يسقط ولزمه وتأخر غريمه بتأخيريه إلا أن يحلف وبطل ان فسدت متحمل به أو فسدت كيجمل من غير ربه ليدينه وان ضمان مضمونه

بالتأخير حتى حل الاجل الذى أخر رب الدين المضمون اليه فالضمان مستمر على الضامن (ان حلف) رب الدين (انه لم يؤخره) الا المضمون حال كونه (مسقطا) للضمان عن الضامن (وان أنكر) الضامن التأخير حين علمه به (حلف) الطالب (انه لم يسقط) الطالب الجملة بتأخير المضمون (ولزمه) أى لزم الضامن الضمان وسقط التأخير وبقي الدين حالا فان نكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة (و) ان حل أجل الدين وأخر ربه الضامن (تأخر غريمه) أى مدين رب الدين (ب) سبب (تأخيريه) أى الحميل فليس له طلب الغريم الا بعد حلول أجل التأخير فى كل حال (الا أن يحلف) رب الدين انه لم يقصد بتأخير الحميل تأخير الغريم فله طلب الغريم وان نكل لزمه تأخير الغريم أيضا (وبطل) الضمان (ان فسدت) العقد الذى ترتب عليه مال (متحمل) أى تحمل (به) الضامن عن المدين الذى ترتب الدين عليه كقوله ادفع لدينار فى دينارين الى شهر وأنا ضامن له فهذه حاملة فاسدة فلا يلزم الضامن شئ فى الموازية كل حاملة وقعت على حرام بين المتبايعين فى أول أمرها أو بعده ففى ساقطة لا يلزم الحميل بها شئ (أو) أى وبطل الضمان أى لنا ولم يلزم الحميل به شئ ان (فسدت) الجملة نفسها بانتفاء ركنها أو شرط أو وجود مانعها ومثل الجملة الفاسدة فقال (ك) حاملة (بجعل) بضم الجيم أى عوض (من غير ربه) أى الدين (لمدينه) بأن كان من ربه أو من المدين أو من أجنبي للضامن لأن الضامن اذا غرم رجعا بمثل ما غرمه وازداد الجعل وهذا سلف بزيادة ولأن الضمان أحد الثلاثة التى لا تسكون الا لله تعالى والثانى القرض والثالث الجاء فبطوفة صادق بثلاث صور ومفهومة انه ان كان الجعل من رب الدين أو من أجنبي لمدينه فانه جائز بشرط حلول الأجل فى الاول وهو كون الجعل من رب الدين وبطل الضمان بجعل للضامن ان كان الجعل مالا بل (وان) كان الجعل (ضمان مضمونه) بأن يضمن أحدهما الآخر ليضمنه الآخر بأن تدين رجلا ندينا من رجل أو من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمتنع ان شرطا ذلك لان وقع ذلك اتفاقا بدون

شرط (الا) تضامتهما (في) ثمن ترتب عليهما بسبب (اشترى شيء) معين مشترك (بينهما) أي المتضامنين بأن يشتري شيئاً معيناً مشتركاً بينهما بالنصف بشمن معلوم مؤجل عليهما إلى أجل معلوم ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه للبائع فيجوز لعمل السلف (أو) تضامناً في عرض أو طعام ترتب عليهما بالسوية (بشيء) لأجل معلوم على وجه السلم فيجوز وهو الصحيح عند ابن رشد وشبه في الجواز فقال (كقرضهما) أي تسلف شخصين شيئاً بينهما بالسوية وتضامناً فيه فيجوز (على الأصح) عند ابن عبد السلام قال وهو الصحيح عندي (وإن تعدد حملاء) جمع حميل وأراد به ما فوق الواحد فيشمل الاثنين أيضاً (اتبع) المضمون له (كل) من الحملاء (بحصته) أي فيتبع المضمون له كل حميل بحصته فقط من قسمة الدين المضمون فيه على عددهم فلا يكون بعضهم حميلاً عن بعض بدليل ما بعده فلا يأخذ من مليء حصة معدوم ولا من حاضر نصيب غائب ولا من حى حظ ميت بأن قال أحدهم ضامنه عليتنا ووافقته الباقي أو قيل لهم أنضمون فلانا فقالوا جميعاً نعم دفعة واحدة أو متعاقبين في كل حال (الا أن يشترط) المضمون له في عقد الضمان (حمالة بعضهم عن بعض) فله أخذه جميع حقه من بعضهم إن غاب غيره أو أعدم فإن حضر أو أملىء اتبع كلا بحصته (كترتهم) أي الحملاء في الحالة بأن ضمن واحد بعدواحد فله أخذه ممن شاء ولو حضروا جميعاً أملىء أن أعدم المضمون أو غاب (ورجع) الضامن (المؤدى) الدين المضمون فيه (غير) القدر (المؤدى عن نفسه بكل ما) أي القدر الذي (على) الشخص (المتلقى ثم ساواه) أي ساوى المؤدى للملقى فيما أداه عن صاحبهما الغائب إذا كانوا حملاء غرماء مثال ذلك ثلاثة اشتروا سلعة بثلاثمائة على كل مائة وتضامنوا فلقى البائع أحدهم فأخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه (١١٣) فإن وجد الغارم أحدها أخذ منه المائة التي دفعها عنه وخمسين نصف

الأ في اشتراء شيء بينهما أو بينهما كقرضهما على الأصح وإن تعدد حملاء اتبع كل بحصته إلا أن يشترط حمالة بعضهم عن بعض كترتهم ورجع المؤدى بقدر المؤدى عن نفسه بكل ما على المتلقى ثم ساواه فإن اشترى ستة يستمائة بالحمالة فلقى أحدهم أخذ منه الجميع ثم إن لقي أحدهم أخذه بمائتين ثم بمائتين فإن لقي أحدهما ثالثاً أخذ بمائتين وخمسة وسبعين فإن لقي الثالث رابعاً أخذ بمائتين وخمسة وعشرين وبمئتين ثم بائتي عشر ونصف وبستة وربع وهل لا يرجع بما يخصه أيضاً إذا كان الحق على غيرهم أولاً وعليه

(٩٥ - جواهر الاكلیل - ثانی) منهم مائة (ب) شرط (الحالة) من كل واحد منهم لباقيهم (فلقى) البائع (أحدهم) أخذ منه الجميع أي الستائة مائة عن نفسه أصالة لا يرجع بها وخمسة مائة حمالة عن الخمسة الباقيين فيرجع بها عليهم (ثم إن لقي) الدافع (أحدهم) أي الخمسة (أخذ بمائة) عن نفس المتلقى تبقى أربعائة للدافع فيساوى للملقى فيها فأخذ (بمائتين) فيصير كل منهما غرم مائتين عن الأربعة الباقيين (فإن لقي أحدها ثالثاً) من الستة المتضامنين (أخذ) أي أخذ أحدهما للملقى الثالث (بخمسين) عن نفس المتلقى الثالث ربع المائتين المدفوعتين عن الأربعة يبقى من المائتين مائة وخمسون فيساوى أحدهما للملقى الثالث (و) يأخذه (بخمسة وسبعين) عن الثلاثة الباقيين (فإن لقي الثالث) الذي دفع خمسة وسبعين حمالة عن الثلاثة الباقيين (رابعاً) من الستة (أخذ) أي أخذ الثالث الرابع (بخمسة وعشرين) عن نفس الرابع يبقى من الخمسة والسبعين التي دفعها الثالث حمالة خمسون فيساوى الثالث الرابع فيها (و) يأخذه (بمئلاً) أي بخمسة وعشرين حمالة عن الباقيين (ثم) إن لقي هذا الرابع خامساً من الستة أخذ (بائتي عشر ونصف) عن نفس الخامس يبقى الرابع من الخمسة والعشرين إن اثناعشر ونصف فيساوى الخامس فيها (و) يأخذه (بستة وربع) حمالة عن السادس فإن لقي الخامس السادس أخذ (بستة وربع) ولم يتركه المصنف لوضوحه (و) إذا كانوا حملاء غرماء بأن ضمنوا شخصاً في مال عليه بشرط حمالة بعضهم بعضاً وأدى بعضهم الحق له لمعلم الغريم أو لتعييته ولقى المؤدى أحداً صاحبه ف(هل لا يرجع) المؤدى على الشخص المتلقى (بما يخصه) أي بالقدر الذي يخص المؤدى (أيضاً) كما لا يرجع عليه به إذا كانوا حملاء غرماء (إذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أي الحملاء للشرط حمالة بعضهم عن بعض (أو لا) بتشديد الواو أي ابتداء وعليهم ثانياً بالحالة (وعليه) أي عدم رجوع المؤدى بما يخصه على

دفعها عنه وخمسين نصف
للمائة التي دفعها عن صاحبها
ثم كل من وجد منها الثالث
أخذ منه خمسين ثم ذكر
المصنف مسألة للدونة في
الحملاء الستة التي أفردت
بالتضاميف مفرعاً لها على
ما تقدم فقال (فإن اشترى
ستة) سلعة مشتركة بينهم
سوية (بستائة) على كل

الملتقى (الأكثر) وهو العتمد والتأويل الثاني طواه الصنف تقديره أو يرجع بما يخصه في الجواب (تأويلان وصح) الضمان (بالوجه) أى الذات أى الاتيان بالدين وقت الحاجة اليه (و) ان ضمنت زوجة بالوجه (ف) للزوج رده) أى ضمان الوجه لان له أن يقول قد تخرج للتفتيش على المضمون واحضاره وذلك عار على ومثله ضمان الطلب وأما ضمان المال فقد تقدم صحتة في قدر ثلث مالها (وبرى) ضامن الوجه (بتسليمه) أى تسليم المضمون للمضمون له زائد في المدونة بمكان فيه حاكم وأما مكان لا حاكم فيه أو مفازة أو بمكان يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ (وان) سلمه له (يسجن) أى محل مسجون فيه (أو بتسليمه نفسه) وهو أن يسلم نفسه للمضمون له فيبرأ التحيل به كفى المدونة وزاد في الموازية (ان أمره) أى أمر الضامن المضمون (به) أى تسليم نفسه للمضمون له لانه كوكيله فان سلم نفسه بدون أمره فلا يبرأ الضامن به ابن عرفة في الموازية اذا المبرد الطالب قبوله حتى يسلمه التحيل ولو قبله برى مكن دفع ديناعن أجنبي للطالب أن لا يقبله الا بتوكيل الغريم وقبوله فيبرأ أو شرط براءة التحيل بتسليم المضمون (ان حل الحق) المضمون به اذا لا فائدة في احضاره قبل حواله قاله المازرى وغيره (و) برى بتسليمه (بغير مجلس الحكم ان لم يشترط) المضمون له على الضامن تسليمه بمجلس الحكم فان اشترطه فلا يبرأ الا بتسليمه به (و) برى بتسليمه له (بغير بلده) أى الاشتراط المفهوم من يشترط (ان كان به) أى بلد التسليم (حاكم) شرعى يخلص الحق فان لم يكن به حاكم فلا يبرأ به واذا حضره برىء ان كان مليا بل (ولو) كان (عديما) هذا هو المشهور ومقابله لا يبرأ باحضاره عديما (والا) أى وان لم يبرأ التحيل بوجه ما تقدم (أغرم) الضامن الحق المضمون فيه (بعد خفيف) أى يسير (تألم) أى تأخير (ان قرب غيبة غريمة) (١١٤) أى مضمون الضامن (كاليوم) وأدخلت الكاف يوما آخر فان بعدت أغرم

الأكثر تأويلان وصح بالوجه وللزوج رده من زوجته ويرى بتسليمه له وان يسجن أو بتسليمه نفسه ان أمره به ان حل الحق وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط وبغير بلده ان كان به حاكم ولو عديما وإلا أغرم بعد خفيف تألم ان قرب غيبة غريمة كاليوم ولا يسقط الغرم باحضاره ان حاكم به لان أثبت عدمه أو موته في غيبته ولو بغير بلده رجع به بالطلب وان في قصاص كائنا تحيل بطلبه أو اشترط نفى المال أو قال لا أضمن إلا وجهه وطلبه بما يقوى عليه وحلف

بالتألم والتأويل موكل الى اجتهاد الحاكم ولو أداء الى أمداً أكثر من مدة الخيار (و) ان حل أجل الدين ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم الحاكم على الضامن بغرم ما على المضمون فأحضر الضامن المضمون (ف) لا يسقط الغرم عن ضامن

الوجه (باحضاره) أى المضمون (ان) كان (حكم) على الضامن (به) أى الغرم قبل احضاره لانه حكم مضى وهذا مقيد ما ييسر المضمون عند حلول الأجل فان كان معسر اردا الحكم بالغرم لقوله (لا يغرم الضامن) (ان ثبت عدمه) أى فقر المضمون وعجزه عن وفاء الدين المضمون فيه عند حلول الأجل ولو بعد الحكم على الضامن بالغرم (أو) أى ولا يغرم ضامن الوجه ان أثبت (موته) أى المضمون قبل الحكم عليه بالغرم فان أثبت موته بعد الحكم عليه به فهو حكم مضى ويلزمه الغرم وقوله (في غيبته) قيد في ثبوت عدمه فقط واحترزه من اثبات عدمه في حال حضوره مع عدم احضاره للطالب فلا يسقط به الغرم عن التحيل لانه لا بد في اثبات العدم من حلف من شهدت البينة بعدمه اذا حضر بخلاف الغائب فيثبت عدمه بمجرد البينة ويسقط غرم ضامن الوجه بثبوت موت المضمون ببلد الضمان بل (ولو) مات (بغير بلده) أى الضمان لذهاب الذات المكفولة هذا مذهب المدونة ان الحاملة تسقط بموت المديان مطلقا سواء مات ببلده أو بغيره من غير تفصيل (و) ان حل الأجل ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم عليه بالغرم وغرم ثم أثبت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الأجل (رجع) الضامن الذى حكم عليه بالغرم وغرم فيرجع (به) أى ما غرمه اذا أثبت أن الغريم مات قبل الحكم أو أعدم حين حل الحق فهو راجع لاثبات العدم والموت (و) صح الضمان (بالطلب) أى التفتيش على المضمون واعلام المضمون له بمحلته عند حلول الأجل (وان) كان ضامن الطلب (في) شأن (قصاص) عن نفس أو دونها اذا يلزم ضامن الطلب الا طلب المضمون بما يقوى عليه وأشار لصيغته بقوله (ك) قول الضامن (أنا تحيل بطلبه) أى المضمون أو لا أضمن الا طلبه أو على احضاره (أو اشترط) الضامن (نفى) أى عدم ضمان (المال) بالتصريح بأن قال أضمن وجهه لا المال الذى عليه (أو قال لا أضمن إلا وجهه) أى المضمون (وطلبه) وجوبا (بما يقوى عليه) ضامن الطلب وعزا ابن رشد للمدونة وغيرها انه ليس عليه طلبه ان بعد أوجهل موضعه (وحلف)

حميل الطلب اذا ادعى أنه لم يجد مضمونه وكذبه الطالب وصيغة يمينه انه (ما قصر) في الطلب ولا دلس وانه لم يعلم له محلا (وغرم) المال الذي على مضمونه (ان فرط) في مضمونه بعد حلول الأجل حتى هرب ولم يعلم موضعه (أو هرب به) بفتححات متقلأى أمر الحميل مضمونه بهرو به من الطلب فهرب ولم يعلم محله (وعوقب) أي يؤدب حميل الطلب الذي فرط أو هرب بما يرى الحاكم بجهته من حبس أو ضرب قال الخطاب ظاهر المصنف جمع التعريم والعقوبة والذي في الرواية أنه يحبس اذا فرط في الطلب حتى يجتهد فيه وأما اذا ثبت تغريظه فيه بأن قفيه وتركه أو غيبه وهر به فانه يغرّم المال فقط ولم يذكر في هذا عقوبة اه (وحمل) الضمان (في مطلق) قول الضمان أي عن التقييد بالمال والوجه والطلب (أنا حميل و) أنا (زعيم و) أنا (أذن) بفتح أولها وكسر ثانيها (و) أنا (قبيل وعندي والى) بتشديد الياء (وشبهه) أي شبهه ما ذكر من الصيغ كلى وكفيل وضامن قال عياض وكلها من الحفظ والحياطة وصلة حمل (على) ضمان (المال على الارجح) عند ابن يونس لقوله هو الصواب (و) على (الأظهر) عند ابن رشد لقوله هو الاصح (لا) تحمل صيغة الضمان على ضمان المال (ان اختلفا) أي الضامن والمضمون له بأن قال الضامن انما ضمنت الوجه وقال المضمون له بل ضمنت المال فالقول قول الضامن لأن الأصل براءة ذمته (و) ان ادعى شخص على آخر بحق وأنكره المدعى عليه وطلب المدعى من المدعى عليه توكيل ثقة حتى يأتي بينته الغائبة خائفا من هروبه (لم) الأولى لا (يجب) بفتح الياء وكسر الجيم أي فلا يجب على المدعى عليه (وكيل) أي توكيله (للخصومة) عنه اذا حضرت بينة المدعى (١١٥) وغاب المدعى عليه وسيدكر المصنف في

آخر الشهادات اختلاف الشيوخ في فهم نص المدونة في هذه المسألة (ولا) يجب على المدعى عليه المنكر (كفيل بالوجه) للمدعى عليه (ب) سبب مجرد (الدعوى

ما قصرَ وغَرِمَ انْ فَرَطَ أوْ هَرَبَهُ وَعُوقِبَ وَحُمِلَ فِي مُطْلَقِ أَنَا حَمِيلٌ وَزَعِيمٌ وَأَذِنٌ وَقَبِيلٌ وَعِنْدِي وَإِلَى وَشَبَّهِ عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرُ لَا اِنْ اِخْتَلَفَا وَلَمْ يَجِبْ وَكَيْلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ بِالدَّعْوَى الْأَبْشَاهِدِ وَإِنْ ادَّعَى بَيْنَةً بِكَالسُّوقِ أَوْ قَفَهُ الْقَاضِي عِنْدَهُ

﴿ باب ﴾

الشَّرَكَةُ اِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لَهُمَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا وَأَنْتَا تَصِيحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ وَلِزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عَرُفًا كَاشْتَرَكْنَا بِيَدَيْهِمَا أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا وَبِهِمَا مِنْهُمَا

المطلوب فليأت بوكيل أو كفيل بوجه فيلزمه لتقوى دعواه بالشاهد (وان ادعى) شخص على آخر بحق فأنكره وطلب القاضي من المدعى البينة فأجابه الطالب بأن له (بينة بكالسوق) وجانب البلد الآخر والمكان الآخر (أو قفه) أي المدعى عليه (القاضي عنده) مقدار ما يأتي بها فان لم يأت بها خلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان حقيقة الشركة وأقسامها وأحكامها (الشركة) شرعا (اذن) من اثنين فأكثر (في التصرف لهما) أي الآذنين في مالهما أو بيدهما أو على ذمتيهما (مع) بقاء تصرف (أنفسهما) أي أن يأذن كل منهما أو منهما لآخر في أن يتصرف في مجموع من مالهما أو بيدهما أو على ذمتيهما وما ينشأ عن تصرفهما من الربح لهما والخسر عليهما وأركانها ثلاثة الأول العاقدان ولا يشترط فيهما إلا أهلية التوكيل والتوكل فان كل واحد منهما متصرف لصاحبه بإذنه والى هذا الركن الأول أشار المصنف بقوله (وأنما تصح) الشركة (من أهل التوكيل) لغيره عن نفسه على التصرف في ماله (و) أهل (التوكل) عن غيره في التصرف في مال الموكل وأهلها البالغ العاقل الحر الرشيد المسلم وأشار للركن الثاني وهي الصيغة بقوله (ولزمت) الشركة (بما يدل) عليها (عزفا) من قول (كاشتركتنا) وتعاملنا في هذا المال على كذا ونحوه أو فعل كخلف المالين والعمل فيهما وإذا انفصلا اقتسما ما صار بينهما لان كل واحد يرجع في عين شئته فاذا أخرج أحدهما عينا والآخر عرضا فالشركة لزمتها بالعقد فان انفصلا فلكل واحد منهما نصف العين ونصف العرض وأشار للركن الثالث وهو المال الذي يشترك به بقوله تصح (بذيهين) من الشر يكتن (أو) (ب) ورقين (منهما) ان (اتفق صرفهما) أي الذهبين أو الورقين ووزنهما ويفتقر الفضل اليسير في الوزن سواء اتفقت سكتهما أو اختلفت (و) تصح الشركة (بهما) أي ذهب وورق معا (منهما) أي الشر يكتن بأن يخرج أحدهما ذهبا

وورقا ويخرج الآخر مثلهما بشرط استواء الذهبين والورقين في الوزن والصرف (و) تصح (يعين) أي ذهب أو ورق أو بهما من أحدهما (و) بعرض من الآخر وأراد به ما يشمل الطعام (و) تصح (بعضين) غير طعامين من كل شريك عرض بدليل ما يأتي (مطلقا) عن التقييد باتحاد جنسهما فتجوز بعرضين مختلفين كصوف وحرير وشمل عرضا من أحدهما وطعاما من الآخر (وكل) من العرض المشارك به من الجانبين أو أحدهما يعتبر رأس مال (بالقيمة) له (يوم أحضر) للشركة فإن استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين المقابلة له فالشركة بالنصف والافقود الاختلاف (لا) تعتبر القيمة يوم القوات ان (فات) العرض (ان صحت) الشركة فإن فسدت فلا يقوم ورأس مال يخرج العرض ما يباع به عرضه لأنه على ملكه وضمانه إلى بيعه كالمبيع بغير فاسدا. وان اشترك شخصان أو أكثر شركة صحيحة ثم تلف مال أحدهما أو بعضه ضمنه شريكه معه (ان خلطا) أي الشريك ما أخرجه للشركة بعضه ببعض حقيقة بل (ولو حكما) يجعلهما في بيت واحد بلا خلط (والا) أي وان لم يحصل خلط للمالين لاحقيقة ولا حكما وتلف للمالان أو أحدهما (ف) المال (التالف) ضمانه (من ربه) خاصة (وما) أي العرض الذي (ابتيع) أي اشترى للتجارة (بغيره) أي التالف (ف) هو مشترك (بينهما) أي صاحب السالم وصاحب التالف كافي المدونة فإن ربح فلهما وان خسر فعليهما (وعلى التالف) بفتح اللام أي الذي تلف ماله (نصف الثمن) الذي اشترى به العرض ان كانت شركتهما بالنصف والا فبحسب ماله (وهل) يكون العرض المشتري بالسالم شركة بينهما في كل حال (الا أن يعلم) صاحب السالم (بالتلف) لمال شريكه حين شرائه فان علمه حينه فلا يكون العرض (١١٦) مشترك بينهما ويختص به ذوالسالم (فله) أي رب السالم ربح ما اشتراه ان

ويعين ويعرض ويعرضين مطلقا وكل بالقيمة يوم أحضر لا فات ان صحت ان خلطا ولو حكما والا فالتالف من ربه وما ابتيع بغيره فبينهما وعلى التالف نصف الثمن وهل الا أن يعلم بالتلف فله وعليه أو مطلقا الا أن يدعى الأخذ له تردد ولو غاب نقد أحدهما ان لم يبعد ولم يتجر لحضوره لا بذهب وورق وبطعامين ولو اتفقا ثم ان أطلقا التصرف وان بنوع فمفاوضة ولا يفسدها انفراد أحدهما بشئ فله أن يتبرع ان استألف به أو خف كإعارة آلة ودفع كسرة ويبيع

رجح فيه (وعليه) نقصه ان خسره وبهذا قال ابن رشد (أو) هو مشترك بينهما (مطلقا) عن التقييد بعدم علم رب السالم تلف مال شريكه حين شرائه وهذا قول ابن يونس والخلاف المتقدم في كل حال (الا أن يدعى) رب السالم انه قصد

(الأخذ) أي الشراء لنفسه خاصة فان ادعى ذلك فيختص بما ابتاعه اتفاقا في الجواب (تردد) وتصح الشركة ان حضر ويقارض بما أخرجه كل منهما بل (ولو غاب نقدا أحدهما) أي الشريك الذي شارك به (ان لم يبعده) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان بعد النقد الغائب جدا فلا تصح الشركة به (ولم يتجر) بنقد أحدهما الحاضر (لحضوره) أي الى حضور النقد الغائب فان اتجر بالحاضر قبل حضور الغائب فلا تصح الشركة (لا) تصح الشركة (بذهب) من أحدهما (وورق) من الآخر لاجتماع الشركة والصرف (و) لا تصح (بطعامين) من الشريكين ان اختلفا جنسا أو صنعة أو قدرا بل (ولو اتفقا) أي الطعامان نوعا وصنعة على المشهور الذي رجع اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه يلزمه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه اذ كل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه ببعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده فاذا بيع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه (ثم) بعد لزومها (ان اطلقا) أي الشريكان (التصرف) لكل منهما في جميع ما يتجران فيه بأن جعله كل منهما صاحبه في حضوره وغيبته وبلاذنه وعلمه وفي الشراء والبيع والاكتراء والاكره ونحوها ان كان الاطلاق في جميع أنواع ما يتجر فيه بل (وان) كان (بنوع) واحد ما يتجر فيه كالز أو العطر (ف) هي (مفاوضة) بفتح الواو أي تسمى بهذا (ولا يفسدها) أي المفاضة (انفراد أحدهما) أي الشريكين (بشئ) من المال يتجر فيه خاصة نفسه اذا دخلا على عمله في مال الشركة بقدر ماله فيه (وله) أي أحدهما يكي المفاوضة (أن يتبرع) بشئ من مال الشركة بغير إذن شريكه (ان استألف به) أي التبرع للتجارة فان لم يستألف به منع ويحسب عليه ما يخصه (أو) لم يستألف به لهما (خف) أي قل المتبرع به (كإعارة آلة) جرت العادة باعارتها كدلو وفاس ورحى (ودفع كسرة) من رغبة لفقر وشربة ماء وان أخر أحدهما غريبا بدين أو وضع له منه نظرا واستثلافا في التجارة ليشترى منه في المستقبل جاز (و) له أن (يبضع) أي يدفع

مالا من مال الشركة لمن يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا ويرسلها أو يقدم بها للشريكين (و) له أن (يقارض) أى يدفع مالا من مال الشركة لمن يتجرفيه بجزء معلوم من ربحه (و) له أن (يودع) مال المفاوضة عند أمين (لعنر) كهديم جدار وحدث جار سوء (والا) أى وان لم يكن الإيداع لعنر وضاع للمال (ضمن) للودع بالكسر نصيب شريكه مما أودعه (و) له أن (يشارك في) مال من مال الشركة (معين) شركة غير مفاوضة كذا في المدونة (و) له أن (يقبل) أى يرد سلعة للشركة بشمها الذى باعها به هو أو شريكه (و) له أن (يولى) أى يبيع سلعة مشتركة بمثلها اذا خاف كسادها أو خسرها (و) له أن (يقبل المغيب) أى الردود بعد بيعه بغيب قديم ظهر للمشتري بعد شرائه من أحد الشريكين أو منهما معا ان رضى شريكه بل (وان أبى) شريكه (الآخر) قبوله (و) له أن (يقربدين) فى مال المفاوضة ويلزم ما أقر به الآخر ان كان اقراره (لمن لا يتم عليه) بالكذب فى اقراره بأن كان أجنبيا أو بعيد القرابة فان أقر لمن يهتم عليه كأبويه وأولاده وصديقه فلا يقبل اقراره (و) له أن (يبيع) سلعة من مال المفاوضة (بالدين) لأجل معلوم (لا يجوز له) (الشراء) لسلعة للمفاوضة (به) أى الدين (ككتاب) لرفيق من مال المفاوضة فلا تجوز لأحدهما الا باذن الآخر (وعتق على مال) ولوا أكثر من قيمته (و) كذا (اذن لعبد) من مال المفاوضة (فى تجارة) فلا يجوز لأحدهما الا باذن الآخر (أو) شركة (مفاوضة) فى مال المفاوضة لثالث تجوز يده فيه معهما فلا تجوز من أحدهما الا باذن الآخر (واستبد) أى استقل واختص شريك مفاوضة (أخذ قراض) أى مال من غير شريكه يتجرفيه بجزء معلوم من ربحه فيستقل بربحه ولو أذن له شريكه فى أخذه لأنه فى نظير عمله فيه فلا شئ لشريكه فيه (و) استبد شريك مفاوض (مستعبدية) (١١٧) لحل أمتعة المفاوضة (بلاذن) من شريكه (وان) استعارها

و يُقَارِضُ وَ يُودِعُ لِعُنْرٍ وَالْأَضْمِنُ وَيُشَارِكُ فِي مُعَيِّنٍ وَيُقَبِّلُ وَيُؤْتَى وَيَقْبَلُ الْمَغِيبُ
وإن أبى الآخرُ ويُقرُّ بدينٍ لمن لا يُبَيِّعُ عليه وَيَبِيعُ بالدينِ لا الشراء به ككتابته
وعتق على مالٍ واذن لعبد في تجارتِهِ أو مفاوضة واستبد أخذ قراضٍ ومُستعبد
دَابَّةً بلا إذنٍ وإن للشركة ومُتَجَرِّفٌ يوديعه بالربح والخسر إلا أن يملأ شريكه
بتمديه في الوديعه وكلٌّ وَكِيلٌ فيردُّ على حاضرٍ لم يَقُولْ كَالغَائِبِ إن بَعْدَتْ
غَيْبَتُهُ وَالْأَنْتَظَرُ وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ وَلِكُلٍّ
أَجْرٌ عَلَيْهِ لِلْآخِرِ وَلَهُ التَّجَرُّعُ وَالسَّلْفُ وَالْهَبَةُ

كل حال (الآن) يعلم شريكه بتمديه بالتجر (فى الوديعه) ويرضى بتجره فيها فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل) من المتفاوضين (وكيل) أى كوكيل عن الآخر فى البيع والشراء والا كبراء والا كراء والا قضاء والقضاء والقيام بالاستحقاق وضمان العيب ولذا فرع عليه قوله (فيرد) ما باعه أحدهما بغيب قديم ظهر لمشتريه بعد شرائه فله رده به (على) شريكه (حاضر) لبائعه (لم يتول) أى الشريك يبيعه لانه وكيل عن من تولاه حال كون الرد على الشريك غير المتولى (ك) الرد على البائع (الغائب) الذى ظهر فى مبيعته عيب قديم لمشتريه بعد شرائه فى توقفه على اثبات شرائه بعهدة وتاريخ الشراء وأذا شرط الرد على الشريك غير المتولى بقوله (ان بعدت غيبته) أى الشريك الغائب الذى تولى بيع المغيب كمشرة الايام بين البلدين مع أمن الطريق واليومين مع خوفه (والا) أى وان لم تبعد غيبته الشريك الذى تولى البيع (انتظر) أى أخر الرد الى قدومه لأنه أدرى بأمر المبيع ولثلاثكون له حجة (والربح) فى مال الشركة (والخسر) فيه يقسم بين الشريكين (بقدر) أصل (المالين) المشترك بهما تساويا أولا (وتفسد) الشركة (بشرط) أى اشتراط (التفاوت) أى قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين فى عقدها ككون مائة لأحدهما وخمسين للآخر وشروطا قسم الربح بالنصف أو كون المالين مستويين وشروطا لأحدهما ثلث الربح وللآخر الثلثين (ولكل) من الشريكين (أجر عمله للآخر) قال ابن غازى كأنه أطلق أجر العمل على حقيقته ومجازة فحقيقته الاجرة التابعة للعمل ومجازة الربح التابع للمال وسهل له هذا قرينة قوله ولكل لدلالته على الجانبين وزيادة العمل لا تتصور منهما وكذا زيادة الربح فاذا كان لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان وشروطا المناصفة فى العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين بأجرة سدس العمل (وله) أى أحد الشريكين (التبرع) لشريكه بشئ من الربح والعمل وهذا مفهوم قوله شرط (و) له (السلف) لشريكه (و) له (الهبة) لشريكه

من شريكه (وان) استعارها
(ل) حمل سلع (الشركة)
واوه للحال وان صالة
فيختص بضمان ما يغاب
عليه معها كلجام واكاف
(و) استبد شريك مفاوض
(متجر بوديعة) عنده
وصالة استبد (بالربح
والخسر) ويختص بالتجر
بوديعة بالربح والخسر فى

وتنازع التبرع والسلف والهبة (بعد العقد) للشركة بناء على ان الالاحق للعقد ليس كالواقع فيه فهو معروف ولا يجوز قبله لتوافقهما على الفساد (و) ان ادعى أحد الشريكين تلف بعض مال الشركة الذي بيده أو خسره وكذبه شريكه (ف) القول بمدعى التلف) بالتجرب بل بنحو مرفقة (والخسر) بالتجرب لانه أمين عليه (و) ان ادعى أحدهما شراء شيء لنفسه خاصة والآخر انه اشتراه للشركة فالقول (لأخذ) شيء (لاق) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولباس لاعروض وعقار وحيوان ولولا نقابه فلا يصدق انه اشتراه لنفسه فلنشر يكة الدخول معه في غير الطعام واللباس اللائق (و) ان قال أحدهما المال مشترك بيننا بالنصف والآخر بالثلثين له والثلث للآخر فالقول (لمدعى النصف) يمين (وحمل) الاشتراك (عليه) أي النصف (في) حال (تنازعهما) أي الشريكين في كون شركتهما بالنصف أو غيرهما لقول ابن يونس واذا أشرك من سألته عن يلزمه أن يشرك ثم اختلفا فقال أشركتكم بالربع وقال الآخر بالنصف وقالان لفظنا به أو أضمرناه غير ناطق فالقول قول من ادعى منهما النصف وان لم يدعه أحدهما رد اليه أصل شركتهما في القضاء وان كانوا ثلاثة فعلى عددهم وهكذا كانوا (و) ان حاز أحد المتفاوضين شيئا وادعى اختصاصه به وقال شريكه هو من مال المتفاوضة فالقول (لمدعى الاشتراك فيها) أي الشيء الذي (بيد) أي حوز (أحدهما) أي الشريكين دون قول مدعيه لنفسه في كل حال (الال) شهادة (بينة على كارهه) أي مدعى الاختصاص للشيء الذي ادعاه لنفسه فيختص به ان قالت البينة نعم تأخرار عنه عن اشتراكهما بل (وان قالت) البينة الشاهدة بآثره (لانعلم تقدمه) أي الارث ولا تأخره (لها) أي عن الشركة وذ كر شرط كون القول لمدعى الاشتراك فقال (ان شهد) بضم فكسر (بالمفاوضة) (١١٨) بين الشريكين المتنازعين أي بتصرفهما تصرف المتفاوضين أو بالاقرار منهما أو أولى

ان شهد بعقد المتفاوضة بينهما بل (ولو لم يشهد بالاقرار) منهما (بها) أي المتفاوضة (على الاصح) من الخلاف (و) ان أخذ أحد المتفاوضين مائة مثلاً من مال المتفاوضة وادعى ردها له وكذبه شريكه في ردها المال المتفاوضة وادعى أنها باقية

بمَدِّ الْعَقْدِ وَالْقَوْلُ لِمَدْعَى التَّلْفِ وَالْخُسْرِ وَلَا أَخْذَ لَا ثَقْلَ لَهُ وَلِمَدْعَى النِّصْفِ وَحَمْلَ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا وَلَا اشْتِرَاكَ فِيهَا بَيِّنَةٌ أَحَدُهُمَا إِلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى كِبَارَتِهِ وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ تَقَدَّمَ لَهَا أَنْ شَهِدَ بِالمُفَاوَظَةِ وَلَوْ لَمْ يُشْهَدْ بِالْإِقْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَقِيمٌ بَيِّنَةٌ بِأَخْذِ مِائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ أَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمُفَاوَظَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسَنَتُهُ وَالْأَيُّمِيَّةُ عَلَى كِبَارَتِهِ وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ وَالْغَيْبُ

عند أخذها فالقول (لشريك (مقيم) أي مشهود (بينة) على شريكه (بأخذ مائة) من مال الشركة ادعى الأخذ انه نفقتهما ردها له وكذبه شريكه فالقول له في (انها باقية) عند أخذها (ان أشهد بها) أي المائة (عند الأخذ) لها من مال الشركة سواء طال المدة بين أخذها وتنازعهما أم لا فلا يبرأ منها الا بشهاد على ردها (أو) لم يشهد بها عند أخذها (قصرت المدة) بين أخذها وتنازعهما في ردها (كدفع صداق) من أحد المتفاوضين (عنه) أي عن الآخر ولم يبين كونه من مال الدافع أو المدفوع عنه أو من مال الشركة ثم ادعى الدافع انه من ماله وادعى المدفوع عنه انه من مال المتفاوضة وانه رده اليه فالقول للمدفوع عنه (في انه) أي الصداق المدفوع (من) مال (المتفاوضة) و يطالب به المدفوع عنه في كل حال (الا أن يطول) الزمن بين دفعه والتنازع (كسنة) فيصدق المدفوع عنه في رده لها (و) يبرأ منه (الاب) شهادة (بينة) بأن الصداق المدفوع حصل للمدفوع عنه (على كبرته) أو هبة أو صدقة أو خلع أو أرش جنائية فيقضي للمدفوع عنه بأنه من ماله و يبرأ منه ان قالت البينة علمنا تأخره عن المتفاوضة بل (وان قالت) البينة الشاهدة بأنه من كبرته (لانعلم) تأخره عنها فعنى كلام المصنف ان القول لمن ادعى ان الصداق المدفوع من المتفاوضة الا في وجهين أحدهما أشار اليه بقوله الا أن يطول كسنة وثانيهما أشار اليه بقوله والا ببينة بكبرته وان قالت لانعلم تأخره هذا الارث عن المتفاوضة فان قامت له بينة ان الصداق المدفوع كان من ارث مثلاً كان ذلك حجة له (وان أقر واحد) من الشريكين بدين مثلاً ندينه حال شركتهما وانه باق في ذمتهما وكان اقراره (بعد تفرق) بينهما عن الشركة (أو) أقر به بعد (موت) لشريكه وأنكره شريكه أو وارثه (فهو) المقر (شاهد في غير نصيبه) أي المقر فان كان عدلاً فلمقر له إقامة آخر معه أو الحلف ويستحق نصيب غير المقر وأما المقر فيؤخذ بأقراره فيستحق المقر نصيب المقر بمجرد اقراره (و) ان أنفق كل من المتفاوضين على نفسه أو اكتسب من مال المتفاوضة (الغيت

نفقتهما) أى تركت ولم تحسب نفقتهما أى الشريكين على أنفسهما (و) ألغيت (كسوتهما) أى الشريكين لأنفسهما (و) ان كانا (ببلدين مختلفي السعر) لذلك المأكول والملبوس لجريان العادة بذلك ودخولها عليه وشبه في الإلغاء فقال (ك) نفقة وكسوة (عياهما) أى الشريكين فتلغى أيضا (ان تقاربا) أى العيالان عددا وسنا ولوبلدين مختلفي السعر قال ابن عبد السلام كل ما ذكر في هذا الفصل من إلغاء النفقة انما هو اذا كانت الشركة على النصف فان كانت على الثلث فتحسب نفقة كل واحد منهما (والا) أى وان لم يتقارب العيالان بأن اختلفا عددا أو سنا (حسبا) أى الشريكان ما أنفقاه على عيالهما (كانفراد أحدهما) أى الشريكين (به) أى العيال أو الاتفاق فيحسب على المنفرد ما أنفق على عياله أو نفسه (وان اشترى) أحد الشريكين (جارية لنفسه) لاستخدامها أو وطئها ولم يطأها ودفع منها من مال الشركة (فللاخر ردها) للشركة وله تركها المشتري بها فله بحقه وعليه خسران شريكه (الا) اذا كان اشتراها (للوطء بإذنه) أى إذن شريكه فليس لرددها للشركة فيختص المشتري بها فله بحقه وعليه خسران شريكه أسلفه نصف منها (وان وطئ) أحد الشريكين (جارية) اشتراها (للشركة) وحصل وطؤها (بإذنه) أى الشريك الآخر في وطئها حملت من وطئه أم لا قومت على واطئها جبرا عليها وانما قومت على واطئها رد الاغارة الفرج (أو) وطئها (بغير إذنه) أى الشريك الآخر (وحملت قومت) على واطئها وجوبا ان كان مليا (والا) أى وان لم تحمل من وطئه بغير إذن شريكه خسر الشريك (الآخر في ابقائها) أى الأمة للشركة (وتقويمها) على واطئها (وان اشترط) أى الشريكان (نفى) أى عدم (الاستبداد) بالتصرف على كل منهما (ف) الشركة (عنان) أى تسمى بهذا قال ابن عبد السلام يعنى ان كلام من الشريكين يجوز تصرفه في مال شريكه في حضرته ومع غيبته فلو شرطوا انه لا يتصرف واحد منهما الا بحضور صاحبه وموافقة عليه وهو معنى (١١٩) نفى الاستبداد لزم الشرط وتسمى شركة عنان (وجاز لدى طير) ذكر (وذى طيرة) أنى (ان يتفقا) على جمع الطير والطيرة (على الشركة في الفرائخ) الحاصلة منهما رواه ابن القاسم في الحمام لتعاونهما في الحضانة (و) ان قال شخص لآخر (اشترى) سلعة كذا

نَفَقَتُهُمَا وَكَسَوَتُهُمَا وَإِنْ بِلَدَيْنِ مُخْتَلَفِي السَّعْرِ كَمَا لِيَهُمَا أَنْ تَقَارَبَا وَالْأَحْسَبَا كَأَنْفَرَادٍ أَحَدِهِمَا بِهِ وَإِنْ اشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ فَلِلْآخَرِ رَدُّهَا إِلَّا لِلْوَطْءِ بِإِذْنِهِ وَإِنْ وَطَّى جَارِيَةً لِلشَّرْكََةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَحَمَلَتْ قَوْمَتْ وَالْأُفْلَاخَ بَاقَاؤُهَا أَوْ مُقَاوَأَتُهَا وَإِنْ اشْتَرَطَا نَفَى الْإِسْتِبدَادِ فَعِنَانٌ وَجَازٌ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طَيْرَةٍ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرْكََةِ فِي الْفَرَاخِ وَاشْتَرَى لِي وَلَكَ فَوَكَالَةٌ وَجَازٌ وَاتَّقَدَّ عَنِّي أَنْ لَمْ يَقُلْ وَأَيُّمُهَا لَكَ وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحْبِسْهَا فَكَالَرَهْنِ وَإِنْ أَسْلَفَ غَيْرَ الْمُشْتَرَى جَازَ إِلَّا لِكَبْصِيرَةٍ الْمُشْتَرَى وَأَجْبَرٌ عَلَيْهَا

بكذا (لى ولك ف) هى (وكالة) على الشراء خاصة فلا تتعداه الى البيع لان الوكالة الخاصة لا يتعدى الوكيل فيها لغير ما أذن له فيه (و) ان قال اشترى ولك (جاز) ان يقول (واققد) أى ادفع ممن نصيبى مما تشتريه نيابة (عنى) لانه معروف يصنعه للمأمور مع أمره بتسليمه ونيابة عنه في الشراء (ان لم يقل) الأمر (و) أنا (أبيعها) أى السلعة التى تشتريها لى ولك أى أتولى بيعها (لك) أى نيابة عنك فى نصيبك فان قال ذلك امتنع للسلف بمنفعة وهى تولى الأمر ببيع نصيب المأمور قال الباجى فان وقع فالسلعة بينهما ولا يلزم الأمر ببيع نصيب المأمور الا تطوعا أو بإجارة صحيحة ويلزمه مادفعه المأمور عنه نقدا (وليس له) أى المأمور (حبسها) أى منع الأمر من التصرف فى نصيبه من السلعة للتوثق فيما دفعه عنه من ثمن نصيبه فليس له حبسها فى كل حال (الا ان يقول) الأمر اشترى ولك واققد عنى (واحبسها) حتى أدفع لك نصيبى من ثمنها (ف) يصير نصيب الأمر من السلعة (كالرهن) عند المأمور فيما يدفعه عنه أى اذا اشترى بها وصارت فى ملكى صيرتها رهنا عندك فيما تدفعه عنى فهو عقد رهن معلق على الملك (وان أسلف غير المشتري) أى أسلف الأمر المشتري ثمن نصيبه مما يشتريه لها بأن قال له خذ هذين الدينارين اشتريهما سلعة كذا لى ولك واققد عنى وعنك وترد لى عوض ما تدفعه عنك اذا تبسرت (جاز) أسلاف الأمر المأمور لانه معروف فى كل حال (الا) اذا كان دفع الأمر عن المأمور (لكبصيرة) أى خبرة ومعرفة (المشتري) بالشراء أو جاهد فلا يجوز لانه سلف جر نفعاً ومصدر هذا ما روى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه انه قال فى رجل دعا أخاه الى أن أسلفه ذهباً ويخرج مثله ويشاركه به ويتجران جميعاً بما فى موضعهما أو يسافران فى ذلك قال اذا كان على وجه الصلة والمعروف منه لأخيه ولا حاجة له اليه فى شىء الا الرقى به فلا بأس بذلك وأمان كان يحتاج اليه فى بصيرة فى البيع والشراء وانفاذ التجارة وتعليمه ونحوه فلا خيره (وأجبر) أى المشتري (عياها) أى شركة غيره معه فيما

اشترى (ان اشترى شيئا) طعاما كان أو غيره عند ابن القاسم ومن واقفه وخصه أشهب بالطعام بشرط كون الشراء (بسوقه) أي الشيء المشتري بالفتح وكون شرائه للتجارة به في بلد الشراء (لا) ان اشترى (لكسفر) به للتجارة ببلد آخر (و) لان اشترى (لقنية) أو عاقبة أو مهر (وغيره) أي المشتري واوه للعالم (حاضر) الشراء (لم يتكلم) حال كونه (من تجاره) بضم التاء وشهد الجيم جمع تاجر أي من تجار ذلك الشيء المشتري فلو غاب ذلك الغير حين شرائه أو حضروا في السوق أو لم يكن من تجاره فلا يجبر لانه انما يشتري لنفسه وصرح بمفهوم بسوقه فقال (لا) يجبر عليها ان اشترى (بيته) أي المشتري أو البائع (وهل) يجبر ان اشترى بسوقه (وفي الزقاق) أي طريق غير معد للشراء وهذا قول ابن حبيب (أو) الشراء في الزقاق (ك) الشراء في (بيته) في عدم الجبر وهذا قول أصبغ وغيره في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف حكاهما في توضيحه (وجازت) الشركة (بالعمل) اتفاقا (ان اتحد) العمل (أو) اختلف (و) (تلازم) بأن يلزم من رواج أحدهما رواج الآخر كنسج واصلاح غزل بتميته للنسج لان اختلفا ولم يتلازما (وتساويا) أي العاملان (فيه) أي العمل بأن يأخذ كل واحد من الثلة بقدر عمله في المتحد وقدر قيمته في المتلازم فان عمل أحدهما الثلث والآخر الثلثين فللأول ثلث الثلة وللثاني ثلثاها (أو) لم يتساويا في العمل ولكل منهما (تقاربا) فيه عرفا كعمل أحدهما زيادة عن النصف أو الثلث يسيرا والآخر النصف أو الثلثين فان احتاجا مع الصنعة لمال أخرج كل بقدر عمله (و) ان (حصل التعاون) منهما في العمل فان لم يحصل فلا تجوز قال ابن رشد لان شركة الأبدان لا تجوز الا فيما يحتاج الاشتراك فيه الى التعاون لانهم متى اشتركوا على (١٢٠)

ان كانا بمكان بل (وان) كانا (بمكانين) ان اتحدت الصنعة كافي العتبية وشرط في المدونة اتحاد صنعتها ومكانها وعليه درج ابن الحاجب (وفي جواز اخراج كل) من شريكي العمل (آلة) لها قدر كآلة النجارة والضيافة باقية على ملك

ان اشترى شيئا بسوقه لا لكسفر وقنية وغيره حاضر لم يتكلم من تجاره وهل وفي الزقاق لا كبيت قولان وجازت بالعمل ان اتحد أو تلازم وتساويا فيه أو تقاربا وحصل التعاون وان عكائين وفي جواز اخراج كل آلة واستنجاره من الآخر أو لا بد من ملك أو كراء أو يلازم كطيبين اشتركا في الدواء وصائدين في البازين وهل وان افترقا رويت عليهما وحافرين بكر كاز ومعدن ولم يستحق وارثه بقيته واقطعه الإمام وقيد بما لم يبد ولزمه ما يقبله صاحبه وضمانه وان

عجز جهاذا تاومنفعة هذا قول سحنون وتأول بعضهم المدونة عليه أو لابد من اشتراكهما فيها بملك أو كراء من غيرها وهذا تفصيلا قول ابن القاسم وغيره وتأولها بعض آخر عليه تأويلان وقولان (و) في جواز (استنجاره) الآلة المملوكة لاحد الشرىكين أي استنجار غير المالك (من) الشريك (الآخر) المالك الآلة قدر نصيبه منها (أو لابد) في صحة الشركة في العمل المحتاج لآلة لها بال (من) اشتراك الشرىكين في الآلة (ملك) لها (أو) (كراء) لها من غيرها (أو يلازم) وقولان ومثل لشريكي العمل فقال (كطيبين) اتحد طيهما أو تلازم (اشتركا في الدواء) بشراء أو فعل أو أحدهما يعمل ويشتري الآخر فان اختلف طيهما ولم يتلازم فلا تصح شركتهما (و) (ك) صائدين اشتركا في ملك أو كراء (البازين) أو الكلبين (وهل) يجوز اشتراكهما ان اشتركا في الجارحين بملك أو كراء من غيرها (وان افترقا) أي الصائدين في المكان أو الاصطياد أو لا يجوز (رويت) للمدونة (عليهما) أي الجواز وعدمه ان افترقا (و) (ك) حافرين (اشتركا) (ب) حفرة على (كر كاز) أي مدفون جاهلي (ومعدن) ذهب أو فضة أو غيرها وبئر وعين وقبر ان اتحد الموضع قال المتبسط لا يجوز ان يعمل هذا في غار من معدن وهذا في غار سواه (و) ان أذن الامام لشخص في العمل في معدن وأخذ خارجة لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (لم يستحق وارثه بقيته) أي المعدن (و) رجع حكمه للإمام فأقطعه الامام لمن شاء من وارث الأول أو غيره (وقيد) أي عدم استحقاق وارثه بقية المعدن (بما) اذا (لم يبد) أي يظهر النيل بعمل مورثه أو يقارب البدو والاستحقاق وارثه بقيته الى أن يفرغ النيل الذي بدا أو يقارب أن يبدو بعمل مورثه (و) ان استؤجر أحد شريكي العمل على عمل شيء في غيبة شريكه (لزمه) أي الشريك الذي كان غائبا حين عقد الاجارة العمل في (ما يقبله) أي يستأجر على عمله (صاحبه) أي شريكه في العمل اذ لا يشترط في شريكي العمل عقدهما معا (و) لزمه أيضا (ضمانه) أي ما يقبله صاحبه (وان) استمرا على الشركة بل ولو

(تفاصيل) من الشركة (والتي) لا تعتبر (مرض) أحد شريكي العمل (كيومين و) ألفت أيضا (غيتهم) أي اليومين من أحدهما أو منهما فاعمله أحدهما في مدة مرض الآخر أو غيبته فأجرته تقسم بينهما (لا) يلغى مرض أحدهما أو غيبته (ان كثر) أي طال زمن المرض أو الغيبة (وفسدت) شركة العمل (ب) سبب (اشتراطه) أي لكون كثير المرض أو الغيبة وشبهه في الفساد فقال (ك) انفراد أحدهما بـ (كثير الآلة) لعملهما فيفسد الشركة (وهل يلغى اليومان) أي مرضهما أو غيبتهما في الشركة الفاسدة بسبب اشتراط الغاء الكثير فيشتركان في أجره عمل اليومين ويختص العامل بأجرة العمل فيما زاد عليهما (ك) الفائتة في الشركة (الصحيحة) أولا يلغيان فيختص العامل بأجرة عمله فهما أيضا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين وذ كر شركة الدم وتسمى شركة الوجوه أيضا فقال (و) فسدت الشركة (باشتراكهما) أي الشخصين (بالدم) وهي ان يتفقا على (أن يشتريا) ما ينسرها أو أحدهما (بالمال) مشترك بينهما يدفعان منه ثمن ما يشترياه أو أحدهما وإنما يكون ثمنه ديناً بدمهما وبين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) أي ما اشترياه أو أحدهما مشترك (بينهما) عند ابن القاسم وقال سحنون ما يشتريه أحدهما يختص به اه قال في المدونة فإذا وقعت بالدم فما اشترى قبيلهما على ما عدا وتفسخ الشركة من الآن وذ كر المصنف تفسيراً ثانياً لشركة الوجوه فقال (وكبيع) شخص تاجر (وجيه) مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) أي عرض تاجر (خامل) بخاف معجزة أي خفي بين الناس لا يرغبون في شراء عروضة ووقع البيع (بجزء من ربحه) أي مال الخامل كثلثه فان وقع ونزل فللوجيه جعل مثله بالغام بالغ والمشتري رد السلعة ان كانت قائمة وان فانت لزمه الأقل من ثمنها أو قيمتها لأن الوجيه غشه (١٢١) (وك) شركة (ذى رحي) أي آلة طحن الحب

(وذى بيت) تنصب الرحي فيه (وذى دابة) بعير أو فرس أو بغل أو حمار أو بقرة تدور بالرحى (ليعملوا) أي الثلاثة في طحن الحبوب التي تأتهم بأجره فتقسمونها بينهم بالسوية لكل واحد ثلثها فهي شركة فاسدة (ان لم يتساوا السكراء)

تفاصيل وألغى مرض كيومين وغيتهم لأن كثر وفسدت باشتراطه ككثير الآلة وهل يلغى اليومان كالصحيحة ترددوا باشتراكهما بالدم أن يشتريا بالمال وهو بينهما وكبيع وجيه مال خامل بجزء من ربحه وكذى رحي وذى بيت وذى دابة ليعملوا ان لم يتساوا السكراء وتساوا في الغلة وترادوا الأكرية وإن اشترط عمل رب الدابة فالغلة له وعليه كراؤهما وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع كذى سفلى ان وهى وعليه التعليق والسقف وكس من حاض

(١٢١ - جواهر الاكليل - ثانی) للرحى والبيت والدابة بأن كان كراء الرحي اثنين والبيت واحد والدابة ثلاثة وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساوا في الغلة) الناشئة من عملهم لأن رأس مالهم عمل أيديهم وقد تكافؤا فيه (وترادوا الأكرية) للرحى والبيت والدابة أي يتساوون فيها بان يدفع من نقص كراء شئيه عن شئ صاحبه الفضل بينهما وكيفية التراد أن تجمع الأكرية وتفض على جميع الشركاء ويسقط ما على كل واحد ويرد من عليه شئ مستحقه فان كان كراء الرحي ثلاثة والبيت اثنين والدابة واحداً فالحجم ستة تفض على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شيئاً ولا يأخذ شيئاً وصاحب الرحي عليه اثنان وله ثلاثة فيرجع على صاحب الدابة بواحد (وان اشترط) في عقد شركة ذى الرحي وذى البيت وذى الدابة و نائب فاعل اشترط (عمل رب الدابة) وحده وعمل وحده (فالغلة) الناشئة عن عمله (له) أي رب الدابة وحده (وعليه كراؤها) أي الرحي والبيت ولا خصوصية لرب الدابة وإنما ذكره المصنف لأنه كره في المدونة وقد قال الأحمي وكذلك اذا كان العامل صاحب الرحي (وقضى) أي حكم (على) شخص (شريك) امتنع من العارة (فما) أي عقار (لا ينقسم) كحمام و برج احتاج للعمارة وصلة قضى (أن يعمر) مع شريكه الداعي للعمارة (أو) بأن (يبيع) نصيبه منه لمن يعمر فإذا كان أحد الشريكين غائباً فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه نقله البرزلى وشبهه في الأمر بالتعمير والقضاء بالبيع ان أبي فقال (كذى) بناء (سفلى) أي منخفض وعليه بناء لا آخر فيؤمر ذو السفلى بتعميره فان أبي قضى عليه ببيعته (ان وهى) أي ضعف وأشرف على السقوط وخيف سقوط الذى عليه (وعليه) أي ذى السفلى (التعليق) للأعلى أي حمله على خشب ونحوه حتى يبنى السفلى (و) عليه (السقف) السائر لسفله اذ لا يسمى السفلى بيتاً إلا به (و) عليه (كنس) فضلات (مرحاض) سقطت فيه من ذى الأعلى وذى الأسفل وقيل عليهما معا قال في التوضيح وهو الاظهر

(الاسلم) قضى على ذى علو (بعدم زيادة) بناء (العلو) لانها تنضر السفلى (الا الشىء) (الخفيف) الذى لا ينضر السفلى حالاً ولا (و) قضى (بالسقف) الحامل للأعلى المتنازع فى أخذ نقضه بعد هدمه (ل) رب (الاسفل) لما تقدم ان الاسفل لا يسمى بيتاً الا به والقضاء على ذى الاسفل بوضعه عند التنازع فيه (و) قضى (بالدابة) المتنازع فى ملكها بين الراكب لها والقائد لها بزمامها أو السائق لها (لراكب) عليها الا لعرف أو قرينة وأولى بينة فان تنازع فيها راكبان على ظهرها قضى بها للمقدم (لا) يقضى بالدابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بلجام) للدابة المتنازع فيها بالملكية الا لعرف أو قرينة وأولى بينة (وان) اشترك جماعة فى رعى وخرت (فأقام) أى أصلح (أحدهم) أى الشركاء (رحى) مشتركة بينهم (اذ) أى حين (أبياً) أى امتنع شريكه فيها من اصلاحها معه (فالعلة) للرحى بعد اصلاحها (لهم) أى الشركاء بحسب انصابتهم فيها (ويستوفى) مقيمها (منها) أى العلة (ما) أى المال الذى (أنفق) فى اقامتها أولاً ثم تقسم غلتها بينهم قال الخطاب هذا خلاف ما قاله ابن الحاجب ورجحه ابن رشد ونص ابن الحاجب وإذا انهدمت الرحى المشتركة فأقامها أحدهم أذى الباقي فعن ابن القاسم العلة كلها لمقيمها وعليه أجرة نصيبهم خراباً (و) قضى على جار (بالاذن فى دخول جاره) داره (لاصلاح جدار ونحوه) كخراج ثوبه الواقع فى الدار ان لم يخرج جله لىكن هذا ليس خاصاً بالجار بل كل من وقع له شىء فى دار غيره حكمه كذلك (و) اذا كان حائط مشتركاً وطلب أحد الشركاء قسمته قضى (بقسمته) أى الحائط (ان طلبت) قسمته هذا مذهب ابن القاسم وصفة قسمه عنده أن يقسم طولاً أى باعتبار امتداده من جهة المشرق لجهة المغرب أو من الجنوب لجهة الشمال (لا بطوله عرضاً) أى (١٢٢) باعتبار عرضه بأن يصير نصف عرضه من أوله لآخره لأحدهما ونصفه الآخر للآخر

بالقرعة (و) ان هدم شخص حائطه الساتر لجاره قضى عليه (بإعادة) جداره (الساتر لغيره) على ما كان عليه (ان هدمه) أى الجدار الساتر لجاره مالكة (ضرراً) أى لقصد ضرر جاره بانكشافه (لا يقضى عليه بإعادته ان هدمه (لاصلاح)

لأَسْلَمُ وَبِعْدَمِ زِيَادَةِ الْعُلُوِّ الْأَخْفِيفَ وَالسَّقْفَ لِلْأَسْفَلِ وَبِالدَّابَّةِ لِلرَّاكِبِ لَا مُتَمَلِّقَ بِلِجَامٍ وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَىً إِذَا أَبْيَا فَالْعَلَّةُ لَهُمْ وَيَسْتَوْفَى مِنْهَا مَا أَنْفَقَ وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ لِإِصْلَاحِ جِدَارِهِ وَنَحْوِهِ وَبِقِسْمَتِهِ إِنْ طَلِبْتَ لَا بِطُولِهِ عَرْضاً وَبِعَادَةِ السَّاتِرِ لغيرِهِ إِنْ هَدَمَهُ ضَرَرًا أَلَا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمٍ وَبِهْتِمٍ بِنَاءً بِطَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَبِجُلُوسٍ بَاعَةً بِأَفْنِيَةِ الدَّوْرِ لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَّ وَلِلسَّابِقِ كَمَسْجِدٍ وَبِسَدِّ كَوْفٍ فَتَحَتْ أُرَيْدُ سَدًّا خَلْفَهَا وَبِمَنْعِ دُخَانِ كَحْمَامٍ وَرَائِحَةِ كَدِّ بَاغٍ وَأَنْدَرٍ قَبْلَ بَيْتٍ وَمُضَرٍّ بِجِدَارِهِ وَإِصْطَبَلٍ أَوْ حَانُوتٍ

أى لمصلحة كخوف سقوطه أو ليعيده أو ثقب أو لأخراج ما تحته (أو) أى ولا يقضى عليه بإعادته (لهدم) أى انهدام للجدار - قبالة بالأفعول مخاف (و) قضى (بهدم بناء بطريق) عام للمساكين أن أضرب المارين اتفاقاً قبل (ولو لم ينضر) البناء بالطريق المارين لاتساع الطريق جدا على الشهور (و) قضى (بجلوس باعة) جمع بائع كحكاكة جمع حائك وصاغة جمع صائغ (بأفنية) أى فسمحات (الدور) وكان جلوسهم (للبيع) لا لأحدث أو اللعب (ان خفف) الجلوس للبيع وظاهره لأرباب الدور وغيرهم والذى فى ابن الحاجب قضى عمر رضى الله تعالى عنه لأرباب الدور وبه قرر البساطى (و) قضى ببناء الدور (للسابق) إليه من الباعة للبيع الخفيف ان نازعه لاحق له (كمسجد) فإذا عرف موضع من المسجد بجلوس انسان فيه لتعليم علم أو فتيا وسبقه غيره إليه فى يوم فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من عرف بالموضع أحق به (و) قضى على جار (بسد كوة) أى طاقة (فتحت) أى أحدث فتحتها ويشرف منها على جاره (أريد سد خلفها) أى داخلها من ناحية من فتحتها وابقاؤها مفتوحة من ناحية جاره ولم ير ضده اذ لا يكفى ذلك عند الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما اذ ذاك ذريعة الى ادعاء فاتحها فى المستقبل قدمها واستدلاله عليه بفتحها من جهة جاره ومفهوم فتحت ان القديمة لا يقضى بسدها وهو كذلك على الشهور (و) قضى (بمنع) أحداث ذى (دخان كحمام) وفرن ومطبخ ومجيرة ومجيسة (و) قضى بمنع أحداث ذى (رائحة) كريهة (ككديباغ) ومذبح ومسحط ومرحاض (و) قضى بمنع أحداث (أندر) بفتح الهمزة والبدال الهمزة وسكون النون أى موضع لدرس الزرع وتذريته (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أى مقابل باب (بيت) قال الخطاب لا مفهوم لقبول وكذا أحداثه جنب بيت من أى جهة (و) قضى بمنع أحداث كل شىء (مضر بجدار) لجاره خوف سقوطه أو وهنه وذلك كطاحون ومرحاض ومندق (و) بمنع أحداث (إصطبل) أعجمى معرب معناه بيت الخيل ونحوها (أو) أحداث (حانوت) أى محل بعد لإدامة

الجلوس به لبيع أو صنعة أو شهادة (قبالة) أي مقابل (باب) لدار (و) قضى (بقطع ما أضرم من) أغصان (شجرة بجدار) لجار (ان تجددت) أي حدثت الشجرة بعد الجدار اتفاقا (والا) أي وان لم تجدد بأن تقدمت على بناء الجدار (ف) في القضاء بقطع أغصانها التي أضرت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولان) قال ابن عرفة قال ابن رشد ان كانت الشجرة قديمة قبل الجدار فليس للجار قلعها ولو أضرت بجداره وفي قطعه ما أضرمه من أغصانها قولاً أصبح مع طرف وابن الماجشون لانه علم ان هذا يكون من حال الشجرة فقد حاز ذلك من حر يها والاول أظهر واختاره ابن حبيب وان أحدث الجار ما منع الضوء أو الشمس أو الريح عن جاره (ف) لا يقضى بإزالة شيء (مانع ضوء) عن جاره (و) لا بإزالة مانع شعاع (شمس) عنه (و) لا مانع (رياح) عنه (الا) مانع شمس ورياح (لأنذر) أي عنه فيقضى بمنعه عند ابن القاسم ومن وافقه (و) لا يقضى بمنع زيادة (علو) أي رفع واطالة (بناء) على بناء جاره وان أشرف عليه نعم يمنع من التطلع عليه والاضرار به (و) لا يمنع من (صوت ككمد) بفتح الكاف وسكون الميم أي دق القماش ليحسن (و) لا يمنع الجار من أحداث (باب بسكة) بكسر السين وشد السكاف أي طريق (نافذة) أي يخرج منها إلى جهة أخرى (و) لا يمنع من له جانب واحد على سكة نافذة من أحداث (روشن) أي جناح في أعلى الحائط لتوسعة الدار والتطلع على السكة بشرط رفعه عن رءوس المارين رفعا يئنا (و) لا يمنع من (ساباط) أي سقف على حائطين متقابلتين بينهما سكة بالنسبة (لن له الجانبان) للتقابلان الأيمن والأيسر من دارين مثلا ان كان الروشن والساباط محدثين (بسكة نفذت) إلى جهة أخرى (والا) أي (١٢٣) وان لم تكن السكة التي أحدث فيها الباب أو الروشن أو الساباط نافذة

قِبَالَةَ بَابٍ وَيَقْطَعُ مَا أَضْرَمَ مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ أَنْ تَجَدَّدَتْ وَالْأَفْقُولَانِ لَا مَانِعَ ضَوْءٍ وَشَمْسٍ وَرِيحٍ إِلَّا لَا تُنْذَرُ وَعُلُوُّ بِنَاءٍ وَصَوْتُ كَكْمَدٍ وَبَابُ بِسَكَةٍ نَافِذَةٌ وَرَوْشَنٌ وَسَابِاطٌ لِيَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسَكَةٍ نَفَذَتْ وَالْأَفْكَالُ لِلْجَمِيعِهِمْ إِلَّا بَابًا أَنْ نُكَبَّ وَصُعُودَ نَخْلَةٍ وَأَنْذَرُ يَطْلُو عِوًى وَنُدْبُ أَعَارَةٍ جِدَارِهِ لِيُغْرِزَ خَشْبَةً وَارْفَاقٌ بِمَاءٍ وَفَتْحُ بَابٍ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَفِيهَا أَنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ تَرَدُّدٌ ﴿فَصَلِّ﴾ لِسَكَلٍ فَسَخُ الْمَزَارَعَةِ أَنْ لَمْ يُبَذَّرْ وَصَحَّتْ أَنْ سَلِمًا مِنْ كَرَاءِ الْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ وَقَابَلَهَا مُسَاوٍ

بأن سد آخرها (ف) السكة (ك) الملك للجميع (أي) الجيران فلا يجوز لأحدهم من أحداث روشن أو ساباط بها إلا باذن باقيهم (الابابا) أحدث بسكة غير نافذة فليس للجار منعه منه (ان) نكب أي أميل عن مقابلة باب الجار يميناً أو شمالاً

فان فتح مقابلاً له فله منعه (و) (الا) صعود أي رقى (نخلة) أو شجرة في داره يشرف الصاعد عليها على دور الجيران فلا يمنع منه اذا كان لاصلاحها أو جنى ثمرها (وأنذر) أي أعلم الصاعد على النخلة الجيران (بطاوعه) عليها وجوباً ليستروا ما يكرهون اطلاع صاعدها عليه (ونذب) للجار (اعارة جداره) لجاره (لا) أجل (غرز) أي ادخال (خشبة) في الجدار المعار لاستناد اليه أو جعل سقف عليه لخبز الموطأ والصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره روى بالافراد والجمع ابن القاسم لا ينبغي له منعه وان منعه فلا يقضى عليه به (و) نذب للجار (ارفاق) أي اعانة ومساعدة لجاره (ب) دفع (ماء) حال أو مال (و) (بفتح باب) للمرور منه في ذات البابين (و) ان أعار جار أرضاً لجاره فبنى أو غرس فيها فله (أي العير) أن يرجع فيها أعاره (وفيها ان دفع) للعير للمستعير (ما) أي مثل المال الذي (أنفقه) المستعير في البناء أو الغرس وفي الدونة في محل آخر (أو قيمته) أي البناء أو الغرس قائماً (وفي موافقته) أي الوضع الثاني للأول بحمل ما أنفق على شرائه ما عمر به وقيمته على إخراجها من عنده (ومخالفته) أي الثاني الأول (تردد) والمناسب لاصطلاحه تأويلان والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿فصل﴾ في بيان أحكام الشركة في الزرع (السكل) من الشريكين في الزرع (فسخ) عقد (المزارعة ان لم يبذر) أي لم يجعل البذر بالأرض فان بذر لزمت (وصحت) المزارعة (ان سلمتا) أي المتزارعان أي عقدهما الشركة في الزرع (من كراء الأرض) شيء (ممنوع) كراؤها به وهو الطعام ولو لم تنبته الأرض كالسمن وعسل النحل وما تنبته ولا تطول اقامته بها ولو غير طعام كقطن وكتان (و) ان (قابلهما) أي الأرض شيء (مساو) لكرائهما من عمل يد أو بقر عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه بالمساواة شرط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانع ومفهوم مساو فيه تفصيل فان قابلهما أكثر من كرائها بكثير فسدت ويسير اغتفر

(و) ان (تساويا) أى الشريكان فيما يخرجانه من الارض مشتركة بينهما أو مباحة لعموم الناس أو لأحدهما وكذا إذا سيرا لاخط له واستثنى من مفهوم وتساويا فقال (الا) أن يكون عدم التساوى (لتبرع) من أحد شريكي المزارعة بزيادة عمل أو قدر مما يخرج الآخر (بعد العقد) فلا تفسد عند ان القاسم وإن كانت عنده لاتنظم الا بالبذر مراعاة للقول بلزومها بالعقد قاله ابن رشد (وخلط) أى وحصل خلط (بذر ان كان) البذر منهما ويكفى الخلط (ولو) كان (باخراجهما) أى شريكي المزارعة بذريهما وزرعهما في ناحيتين متميز كل بذر منهما عن الآخر هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وعليه يتفرع قوله (فان لم ينبت بذر أحدهما) أى شريكي المزارعة (وعلم) صاحب البذر الذى لم ينبت بأن بذر كل بذر في ناحية متميزة عن الناحية التى بذر فيها الآخر وعلمت الناحيتان (لم يحتسب به) ويضيع على صاحبه (ان غر) شريكه بأن كان علم أنه لا ينبت لأصابتة بدخان مثلاً كبذر السكتان (وعليه) أى الغار لشريكه (مثل نصف) البذر (الثابت) والزرع بينهما ابن عبد السلام وينبغى الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل المصنف ويرجع بنصف كراء الارض التى غر فيها (والا) أى وان لم يغر صاحب البذر الذى لم ينبت بأن لم يعلم علته (فعلى كل) منهما (نصف بذر الآخر) فعلى صاحب البذر الذى نبت مثل نصف البذر الذى لم ينبت وعلى صاحب البذر الذى لم ينبت مثل نصف البذر الذى نبت (والزرع) مشترك (بينهما) في الصورتين وشبه في الصحة مسائل فقال (كأن تساويا) أى المتزارعان (في الجميع) أى الارض والعمل والبقر والبذر (أو) لم يتساويا في الجميع (وقابل بذر أحدهما عمل) من الآخر والارض مشتركة بينهما ملك أو اكترأ (أو) قابل عمل أحدهما من (١٢٤) عند شريكه (أرضه وبذره) أى شريك العامل (أو) قابل الأرض من أحدهما

وتساويا الا لتبرع بعد العقد وخلط بذر ان كان ولو باخراجهما فان لم ينبت بذر أحدهما وعلم لم يحتسب به ان غر وعليه مثل نصف الثابت والا فعلى كل نصف بذر الآخر والزرع بينهما كأن تساويا في الجميع أو قابل بذر أحدهما عمل أو أرضه وبذره أو بفضه ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره أو لأحدهما الجميع الا العمل ان عقداً بلفظ الشراكة لا الإجارة أو أطلقا كإلغاء أرض وتساويا غيرها أو لأحدهما أرض رخيصة وعمل على الأصح وان فسدت وتكافأ عملاً فبينهما وتراداً غيره والا فللعامل وعليه

وبعض البذر عمل من الآخر (بعضه) أى البذر ومفاده ان أحدهما أخرج الارض وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر فتصح شركتهما (ان لم ينقص ما للعامل) أى ما يأخذه من الزرع (عن نسبة) قدر (بذره) لمجموع بذرها بأن زاد ما يأخذه منه عن

نسبة بذره أو ساواها ومفهوم ان لم ينقص الخ انه ان نقص ما يأخذه العامل عن نسبة بذره كإخراجه ثلثي البذر على الاجرة أن يأخذ ثلثه فلا يجوز لمقابلة الأرض ببعض البذر (أو لأحدهما) أى المتزارعين (الجميع) أى الأرض والبقر والبذر والأداة (الا العمل) باليد فإنه على الآخر وله ربع مثلاً فتصح شركتهما (ان عقدا) ها (بلفظ الشراكة) لا بلفظ (الإجارة أو) ان (أطلقا) أى العاقدان الشراكة عن تسميتها شركة أو إجارة فلا تصح فيهما وشبه في عدم الصحة المدلول عليه بقوله لا الإجارة فقال (كالغاء) أى عدم حسب كراء (أرض) له قدر من أحدهما (وتساويا) أى الشريكان في (غيرها) أى الأرض من بذر وبقر وعمل يد فلا تصح شركتهما لدخولهما على التفاوت ففي المدونة ان أخرج أحدهما أرضاً لها قدر من الكراء والغاها لصاحبه واعتدلاً فما بعد ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراء أرضه (أو لأحدهما أرض رخيصة) أى قليلة الكراء (و) له أى يخرج الأرض الرخيصة (عمل) بيده وبقرة وللاخر البذر ففاسدة لمقابلة الأرض ببعض البذر وهذا قول ابن عبدوس رأى انه يدخله كراء الأرض بما يخرج منها ورجحه ابن يونس وأشار المصنف الى ترجيحه بقوله (على الأصح) فالمناسب ابدال الأصح بالارجح وفي البتاني قال أبو علي كلام ابن يونس يدل على ان المصحح هو ابن عبدوس لا ابن يونس فلفظ الأصح في محله ونقل كلام ابن يونس فانظره فيه (وان فسدت) المزارعة لعدم شرط من شرطى صحتهما وعثر عليها قبل العمل فسخت وان عملاً (وتكافأ عملاً) أى تساوى عملهما في القيمة وكانت الأرض من أحدهما والبذر من الآخر على ان الزرع بينهما نصفين (ف) الزرع (بينهما) لسكل نصفه (وتراداً) أى الشريكان (غيره) أى غير العمل وهو الأرض والبذر فعلى صاحب الأرض مثل نصف ملكية البذر لصاحبه وعلى صاحب البذر نصف كراء الأرض وفسدت لمقابلة الأرض البذر (والا) أى وان لم يعمل معا بأن انفرد أحدهما بالعمل (ف) الزرع كله (للعامل) وحده (وعليه) أى

المنفرد بالعمل المختص بالزراعة (الأجرة) للأرض التي أنفرد الآخر بها (كان له) أي المنفرد بالعمل (بذر مع عمل) أي مع عمله الذي أنفرد به والأرض للآخر وفست لمقابلة البذر بعض الأرض (أو) كان له (أرض) والبذر للآخر وفسادها لمقابلة الأرض بعض البذر (أو) كان (كل) من البذر والأرض (لكل) من الشريكين والموضوع عمل أحدهما فقط وفسادها لدخولها على التفاوت فالزراعة للعامل وحده وعليه الشريكة مثل مكيلة بذره وكرأ أرضه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب ١٢﴾ في بيان أحكام الوكالة (صححة) في بعض النسخ بصيغة المصدر وفي بعضها بصيغة الفعل الماضي (الوكالة) بفتح الواو وكسرهما لغة الحفظ والكفاية والضمان قال الله تعالى ألا تتخذوا من دوني وكيلا قيل حافظا وقيل كافيا وقيل ضامنا واصطلاحا نيابة ذي حق غير ذي امرة ولا عبادة لغيره فيه وجعل ابن رشد ولاية الامرة أي الامارة والحكم وكالة وتنازع صححة والوكالة (في) شيء (قابل) أي صالح (النيابة) فيه فتجوز الوكالة فيما يصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجعل والاجارة واقتضاء الدين وقضائه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحد وبعض القرب ولا تجوز في أعمال البدن المحضة كالصلاة والطهارة والحج لأنها تنفذ الوصية به ابن شاس لا تجوز الوكالة في العبادات الا في المالية كأداء الزكاة وفي الحج خلاف ويلحق بالعبادات الشهادة والأيمان واللعان ولا تصح بالظهار لأنه منسكرو زور وخرج ابن هارون على الظهار الطلاق الثلاث للنهي عنه قال ابن عبد السلام الأقرب في الظهار انه كالطلاق لأن قول الوكيل زوجه موكلتي عليه كظهر أمه كقوله امرأتكم وكلتي طالق عليه وذلك ان الظهار والطلاق انشاء مجرد كالبيع والنكاح وأما اليمين فتضمنة للخبر عن فعل الموكل ولا يدري الوكيل حقيقة ما يحلف عليه وبين قابل النيابة فقال (من عقد) لنكاح وبيع وشراء واجارة وقرض ومساواة (١٢٥) وشركة وصدقة وهبة (وفسخ) لعقد يجوز

الْأَجْرَةُ كَانَ لَهُ بَذَرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٌ أَوْ كُلٌّ لِكُلِّ

﴿باب ١٢﴾

صَحَّةُ الْوَكَالَةِ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ عَقْدِهِ وَفَسْخِ وَقَبْضِ حَقِّهِ وَعُقُوبَتِهِ وَحَوَالَتِهِ
وَابْرَءِهِ وَإِنْ جَهْلُهُ الثَّلَاثَةُ وَحِجِّهِ وَوَاحِدِهِ فِي خُصُومَتِهِ وَإِنْ كَرِهَ خُصْمُهُ لَا أَنْ قَاعَدَ
خُصْمَهُ كَثَلَاثٍ إِلَّا لِعُدْوٍ وَحَلْفٍ فِي كَسْفِهِ وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ عَزْلُهُ وَلَا لَهُ عَزْلُ
نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ أَنْ لَمْ يُفَوِّضْ لَهُ أَوْ يَجْعَلْ لَهُ وَلِخُصْمِهِ اضْطِرَّارُهُ إِلَيْهِ

فسخه أو يتختم (وقبض
حق) للموكل وقضاء حق عليه
(وعقوبة) كحد وقصاص
وتأديب (وحالة) لتريم
الموكل على مدينه (وابراء)
لمن عليه حق للموكل ان كان
معلوما بل (وان جهله) الحق
للمرأته (الثلاثة) أي الموكل
ووكيله ومن عليه الحق

(وحج) عن الموكل المخصم لا يجوز الوكيل في الأعمال المحضة كالصلاة والعاجز عن الحج لمرضه إلا أنه تنعقد الوصية به (و) صحح توكيل شخص (واحد) فقط (في خصومة) بين الموكل وغيره لأكثر من واحد وفهم من قوله في خصومة جواز توكيل أكثر من واحد في غيرها وهو كذلك وللشخص ان يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها ان رضى خصمه بل (وان كره خصمه) توكيله في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة في الاقرار والانكار برضا خصمه وبغير رضاء في حضور المستحق وغيبته ولا يقتصر اثباتها عند إلحاحكم الى حضوره أيضا (لا) يجوز التوكيل في الخصومة (ان قاعد) الموكل (خصمه) بين يدي القاضي (كثلاث) من المجالس لان عقاد المقالات بينهم ما وفر بانفصال خصومتهما والتوكيل يؤدي الى طولها ولا خير فيه فليس لأحدهما التوكيل بعد المقاعدة ثلاثا (الال) طريان (عذر) كمرض أو سفر وتزيمه اليمين في السفر انه لا يسافر للتوكيل فان نكل عنها لم ينتج توكيله الا برضا خصمه ولذا قال المصنف (وحلف في كسفر) انه ما قصده للتوكيل (وليس له) أي الموكل (حينئذ) أي حين قاعد ووكيله خصمه ثلاثا (عزله) أي الوكيل عن وكالته في الخصومة وان أدى لطول الخصام الذي لا خير فيه (ولا) أي وليس (له) أي الوكيل (عزل نفسه) على الأصح عند ابن رشد (ولا) أي وليس للموكل في الخصومة (الاقرار) على موكله لخصمه (ان لم يفوض) موكله (له) أي الوكيل في الوكالة (أو) ان لم (يجعل) الموكل (له) أي للموكل الاقرار فان فوض له في التوكيل أو جعل له الاقرار فله الاقرار عليه ويلزم موكله ما أقر به عليه على المعروف ابن عبد البر وبه جرى العمل ابن عرفة في نوازل أصبح الوكالة على الخصام لا تشمل صلحا ولا اقرارا فلا يصح أحدهما من الوكيل الانبص عليه من موكله ولم يندكر ابن رشد خلافا فيه (ولخصمه اضطراره اليه) أي جعل الاقرار لو كيله بأن يقول له الخصم لا أقبل توكيله ولا أخاضه حتى تجعل

له الاقرار (قال) المازرى من نفسه (وان قال) الموكل لو كيله على الخاصمة (أقر) نيابة (عنى بألف) مثلاً (قوله) لو كيله أقر عنى بألف (اقرار) من نفس الموكل بالألف سواء أقر وكيله عنه به أولاً وذكر مفهوم قابل النيابة فقال (لا) تصح الوكالة فيما لا يقبل النيابة (فى كيمين) وظهار وصلاة وشهادة ومن اليمين الايلاء واللعان (و) ك (معصية) كقتل عمد وعدوان وسرقة وغصب و (كظهار) ابن شاس لا تصح الوكالة بالظهار لأنه منكر من القول وزور وخرج ابن هارون عليه الطلاق الثلاث وقال ابن عبد السلام الأقرب فى الظهار انه كالطلاق لأن كلا منهما انشاء مجردا بن عرفة يرد قياسه الظهار على الطلاق وجمعه بمجرد الانشاء بالفرق بأن الطلاق يتضمن اسقاط حق للموكل بخلاف الظهار اهـ وتنعقد الوكالة (بما يدل) عليها (عرفاً) ولا يشترط لانعقادها لفظ مخصوص فالمعتبر فى صحة الوكالة الصيغة كوكلتك وأنت وكيلى أو ما يقوم مقامها من قول أو فعل كقوله تصرف عنى فى هذا هذا من جانب الموكل ولا بد أن يقترب به من جانب الوكيل ما يدل على قبولها فوراً ابن عرفة ابن شاس لا بد فى الصيغة من القبول فان وقع بالفور فواضح وان تأخر ففى لغوه قولان على الروايتين فى لغو التأخير بانقضاء المجلس البساطى ليس للوكالة صيغة خاصة بل كل ما يدل لغة أو عرفاً فانها تنعقد به فان خالف العرف اللغة فالمعتبر العرف (لا) تصح الوكالة (بمجرد وكتك) الخالى عن التفويض والتعيين (بل حتى يفوض) الوكيل للوكيل فى التوكل عنه فى جميع حقوقه القابلة للنيابة أو يعين واذا فوض الموكل لو كيله وتصرف الوكيل (فيمضى النظر) أى السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز ابتداء ويرد غيره فى كل حال (الأن يقول) الموكل فوضت لك النظر (وغير النظر) فيمضى غير النظر أيضاً للوكيل (١٢٦) المفوض التصرف فى كل شئ لموكله (الاطلاق) لزوجة موكله (وانكاح) أى

تزوج (بكره) أى موكله (و يسع دار سكناه) أى موكله (و) يسع (عبد) خدمته (ه) أى موكله فلا يدخل واحد من هذه الأربعة فى وكالة التفويض العامة الجامعة لأن العرف قاض بأنها لا تندرج تحت عموم الوكالة وانما يفعلها

قالَ وان قالَ أقرَّ عَنِّي بألفٍ فأقرَّ لا فى كيمينٍ ومَعْصِيَةٍ كَظْهَارٍ بِمَا يَدُلُّ عَرَفًا لا بِمُجَرَّدِ وَكَلَّتُكَ بَلْ حَتَّى يُفَوِّضَ فِيمَعْضَى النِّظَرِ الْآ أَن يَقُولَ وَغَيْرُ النِّظَرِ الْآ الطَّلَاقَ وَانْكَاحَ بَكَرٍ وَبَيْعَ دَارِ سَكْنَاهُ وَعَبْدَهُ أَوْ يُعَيِّنَ بِنَفْسِهِ أَوْ قَرِينَتِهِ وَتَخَصُّصَ وَتَقْيِيدَ بِالْعَرَفِ فَلَا يَمُدُّهُ الْآ عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ قَبْضُ الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعِيبِ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ وَطَوْلِبَ يَشْتَرِي وَمُثْمَنٍ مَالِهِ يُصْرَحُ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعْثَنِ فُلَانٍ لِتَبِيعِهِ لَا لِاشْتِرَائِي مِنْكَ وَبِالْعَهْدَةِ مَالِهِ يَعْلَمُ

الوكيل باذن خاص وعطف على يفوض (أو يعين) الموكل لو كيله ما كيله عليه (بنفس) كوكلتك على كذا (أو) (قرينة) وتعين وآلة على تو كيله على شئ معين (وتخصص) لفظ الوكالة العام كاشتري ثوباً ببيع هذه السلعة أى فى أى سوق ولها سوق خاص (وتقييد) لفظ الموكل المطلق فيخصصه العرف بلائق الثياب ويقيده بمعتاد الأسواق لبيعها والى هذا أشار المصنف بقوله (بالعرف) واذا خصص لفظ الموكل أوقيد بشئ معين (فلا يبعده) بفتح فسكون فضم أى لا يجاوز الوكيل ذلك الشئ المعين بالتصرف الى غيره (الا) اذا و كله (على بيع) شئ معين (فله) أى الوكيل (طلب الثمن) ممن اشترى منه الشئ الذى وكل على بيعه (و) (له) قبضه (أى الثمن) منه ويبرأ المشتري بدفعه له واذا تلف من الوكيل بلا تعد ولا تفریط فلا يضمنه ومفاد كلامه ان التوكيل على البيع يستلزم كون الوكيل له المطالبة بالثمن وقبضه فالوسلم المبيع ولم يقبض منه وتعدرقبضه من المشتري ضمنه (أو) (الا) اذا وكل على (اشترائه) أى الوكيل (قبض المبيع) من بائعه (و) (لا) لو كيل على الشراء (رد المعيب) بعيب قديم لم يطالع عليه حال شرائه وخلاصته ان له رده بدون إذن موكله (ان لم يعينه) أى المعيب (موكله) حين تو كيله على شرائه فان عينه له فليس له رده إلا باذن موكله لاحتمال علم الموكل بالعيب واغتفاره لفرض فى المبيع (وطولب) وكيل الشراء أو البيع (بثمن ومثمن) ولو صرح بأنه وكيل (مالم يصرح) حين الشراء أو البيع (بالبراءة) من دفعه الثمن أو الثمن فان صرح بها فلا يطالب حينئذ وأما المطالب به موكله وشبهه فى مطالبة الموكل بالثمن فقال (ك) قول الوكيل للبائع (بعثنى فلان) اليك (لتبيعه) سلعة كذا بشمن كذا فان باعه فالشمن يطلب من فلان لا من الرسول ان أقر فلان بارساله فان أنكره فيطلب من الرسول (لا) يطالب بالثمن فلان ان قال الرسول بعثنى اليك (لا اشتري منك) سلعة كذا (و) طولب الوكيل على البيع (بالعهدة) أى ضمان المبيع من عيب واستحقاق (مالم يعلم) المشتري منه بأنه وكيل فان علم انه وكيل فالمطالب بالعهدة الموكل لا الوكيل ان لم يكن وكلامه مضافان

كان مفوضا طولب بها وان علم المشتري منه بأنه وكيل سواء علم انه مفوض أم لا (وتعين في) التوكيل على البيع (الطلق) عن التقييد بنقد مخصوص (نقد البلد) الذي يبيع الوكيل فيه وان اختلف نقد البلد اعتبر غالبه (و) تعين في التوكيل على الشراء المطلق شيء (لائق به) أي الموكل ومناسب له (الأن يسمى) الموكل للوكيل (الضمن) الذي يشتري به ما وكله على شرائه ونقص المسمى عن ثمن اللائق ولم يمكن أن يشتري به الا ما يلائق (فتردد) أي تأويلان في جواز شراء ما يلائق وعدمه (و) تعين في التوكيل المطلق على بيع أو شراء (ثمن المثل) للمبيع أو المشتري وبين حكم مخالفة الوكيل نقد البلد واللائق وثمن المثل فقال (والا) أي وان لم يبيع بنقد البلد بأن باع بعرض أو نقد غيره أو لم يشتري اللائق بأن اشتري غيره أو لم يبيع أو يشتري بضمن المثل بأن باع بأقل منه أو اشتري بزيادة عليه (خير) الموكل في الرد والاجازة وشبهه في التخيير فقال (ك) يبيعه بـ (فألوس) نحاس فيخبر موكله في امضائه ورده لانها كالعرض (الاما) أي عرضا (شأنه) ذلك أي يبيعه بفألوس (خفة) ثمنه (في يبيعه بها) لازم اذا الفألوس بالنسبة لها بمنزلة العين و (كصرف ذهب) دفعه الموكل لو كبله ليسلمه في طعام له فصرفه الوكيل (بفضة) وأسلمه في طعام فان كان قبض الوكيل الطعام خير موكله في قبضه وتركه وتبريم الوكيل مثل ذهبه وان لم يقبضه تعين تبريمه مثل الذهب ولا يجوز لهما التراضي على أخذ الموكل الطعام لانه يبيع له قبل قبضه لان عقد السلم للوكيل بمخالفته وفسخ لما في التهمة في مؤخر (الأن يكون) صرف الذهب بالفضة قبل الشراء به (الشأن) المعتادين الناس في شراء تلك السلعة أن لا يسلم الا بالفضة ويكون اسلام الفضة نظرا وحيث فلا خيار للموكل (ومخالفته) أي الوكيل على الشراء (مشتري) بفتح الراء (عين) بضم فسكس أي عينه الموكل كاشترى الفرس الفلاني فاشترى له غيره (١٢٧) فلموكله الخيار في رده والرضاه (أو) مخالفته يبيعه أو شرائه (في

وَتَعَيَّنَ فِي الْمَطْلُوقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا يُقْبَلُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ فَتَرَدُّدٌ وَثَمَنُ الْمِثْلِ وَالْأَخْيَرُ كَفُلُوسٍ إِلَّا مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ إِخْفَتُهُ كَصَرْفِ ذَهَبٍ بِفُضَّةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ وَمُخَالَفَتُهُ مُشْتَرَى عَيْنٍ أَوْ سَوْقًا أَوْ زَمَانًا أَوْ بَيْعِهِ بِأَقْلٍ أَوْ اشْتِرَائِهِ بِأَكْثَرٍ كَثِيرًا إِلَّا كَدِينَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ وَصَدَّقَ فِي دَفْعِهِمَا وَإِنْ سَلَّمَ مَالَهُ يَطْلُ وَحَيْثُ خَالَفَ فِي اشْتِرَاءٍ لَزِمَهُ أَنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ كَذِي عَيْبٍ إِلَّا أَنْ يَقُلَّ وَهُوَ فُرْصَةٌ أَوْ فِي بَيْعٍ فَيُخَيَّرُ مُوَكَّلُهُ وَلَوْ رُبُوبًا يَمْتَلِكُهُ إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ الْوَكِيلُ الزَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا أَنْ زَادَ فِي بَيْعِهِ أَوْ نَقَصَ فِي اشْتِرَائِهِ

سوق) غير السوق الذي عينه موكله للبيع أو الشراء فيخبر (أو) مخالفته في (زمان) عينه موكله للبيع أو الشراء فيه فباع أو اشتري في غيره فيخبر موكله (أو)

خالف بـ (بيعه بـ) ثمن

(أقل) مما سمي له موكله ولو يسيرا فيخبر موكله لان الشأن في البيع طلب الزيادة (أو) خالف في (اشترائه بأكثر) مما سمي له (كثيرا) فيخبر أو ما يسيرا فلا لان الزيادة اليسيرة تستخف في الشراء لتحصيل الغرض واستثنى من قوله بأكثر فقال (الا كدينارين) يزيداهما الوكيل (في) شراء ما وكل على شرائه (أربعين) دينارا فلا يخبر موكله لأنها زيادة يسيرة تغتفر لتحصيل الغرض وفي بعض النسخ لا دينارين بل بالنافية بدل الاستثنائية قال الخطاب وهو أحسن فهو مخرج من قوله بأقل (وصدق) الوكيل (في) دعوى (دفعهما) أي الدينارين اللذين زادهما على الأربعين التي أمره موكله بالشراء بها ان لم يسلم المبيع لموكله (و) كذا (ان سلم) له (ماله) (ماله) يطل الزمن بعد تسليمه وهو ساكت فان طال فلا يصدق (وحيث خالف) الوكيل (في) شراء (بأن) اشتري غير لائق أو غير ما عينه له موكله (لزمه) أي الاشتراء ويدفع ثمنه من ماله (ان لم يرضه) أي المشتري بفتح الراء (موكله) وشبهه في لزوم الوكيل فقال (ك) (مشتري بالفتح) (ذو عيب) أي معيب قديم علمه الوكيل حين شرائه ورضى به ولم يرضه موكله فيلزم الوكيل في كل حال (الا أن يقل) العيب (و) الحال (هو) أي الشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء واهمال الصاد أي نادر الوقوع لكثرة الرخص فيلزم الموكل (أو) خالف الوكيل (في) بيع (بأن) باع بأقل مما سمي له (فيخبر موكله) في رده وامضائه ان لم يفت للمبيع فان فات فلموكله تبريمه نقص ما باع به عن المسمى ان كان المبيع غير ربوي بل (ولو) كان (ربويا) أي يحرم فيه ربا الفضل بأن كان طعاما مقتاتا مدخرا أو ذهباً أو ورقاباه (بمثله) أي الربوي ومحل تخيير الموكل (ان لم يلتزم الوكيل) لموكله (الزائد) على ما باع به في البيع وعلى ما سماه الموكل في الشراء فان التزمه فلا خيار لموكله (على الأحسن) عند ابن عبد السلام من الخلاف (لا) يخبر الموكل (ان زاد) الوكيل (في بيع) على ما سماه له موكله كبيع هذا بعشرة فباعه باثني عشر (أو نقص) الوكيل عما سمي له (في) اشتراء (كاشترى هذا الشيء بعشرة

فاستراه بثانية لان هذه مصلحة للموكل (أو) أي ولا خيار للموكل ان دفع لو كيله عشرة وقال له (اشتر بها) سلعة كذا (فاشترى) السلعة التي سماها موكله بعشرة (في الذمة ونقدتها) أي دفع العشرة للبائع بعد الشراء (و) لا خيار للموكل في (عكسه) أي المذكور بان دفع الموكل لو كيله عشرة وقال له اشتر سلعة كذا بعشرة في الذمة وادفع العشرة بعد الشراء فخالف الوكيل ما أمره به موكله واشترى السلعة التي سماها الموكل بعين العشرة (أو) أي ولا خيار للموكل ان قال لو كيله اشتر (شاة) مثلاً (بدينار) مثلاً فدفعه له (فاشترى به) شاتين (اثنتين) لم يمكن افراد) احدا (ها) عن الأخرى بالشراء لامتناع البائع منه (والا) أي وان كان يمكن افراد احداها بالشراء واشتراهما واحدة بعد واحدة أو في عقد واحد لم تمت الأولى ان اشتراهما واحدة بعد واحدة واحداها ان اشتراهما معا فالأولى في الصورة الأولى واحداها في الصورة الثانية نأثم الموكل (و) (خبرني) أخذ الشاة (الثانية) وتركها للوكيل بحصتها من الثمن عند ابن القاسم وقال أصبغ تأثمان للموكل قال المازري يحتج لأصبغ بحديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشتري له شاة بدينار فاشترى له شاتين بدينار وبيع واحدة منهما بدينار وأتاه بشاة ودينار فدعاه بالبركة فكان لو اشترى له ثراباً لربح فيه فلولا ان الشاة للمبيعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وصارت على ملكه لم يأخذ منها ولا أقره على ذلك (أو) أي ولا خيار لك يا موكل ان دفعت لو كيلك مالا وقلت له أسامه في كذا فأسلمه فيدهو (أخذ) الوكيل بغير أمرك (في سلمك) الذي وكلته عليه (حميلاً) بالمسلم فيه من السلم اليه لانه توثق ومصلحة لك (أو) أخذك في سلمك (رهناً) بالمسلم فيه من السلم اليه للعة للتقدمة (وضمنه) أي يضمن الوكيل الرهن الذي يغاب عليه ان تلف (قبل علمك به) أي الرهن (ورضاك) به (١٢٨) ومفهوم قبل علمك به الخ ان ضمانه بعدهما من الموكل وهو كذلك (وفي)

تخير الموكل وعدمه عند قوله لو كيله بعهذا (بذهب) فخالف (في) بيعه وباعه (بدراهم) (في) (عكسه) أي المذكور بان قال له بعه بدراهم فباعه بذهب (قولان) المازري على انهما جنسان أو جنس (وحنث) الموكل (ب) سبب (فعلة)

أو اشترى بها فاشترى في الذمة ونقدتها وعكسه أو شاة بدينار فاشترى به اثنتين لم يمكن افرادهما والا خير في الثانية أو أخذ في سلمك حميلاً أو رهناً وضمنه قبل علمك به ورضاك وفي يذهب في بدرارهم وعكسه قولان وحنث بفعله في لا أفعله الا بنية ومنع ذمي في بيع أو شراء أو تقاض وعدو على عدو والرضا بمخالفته في سلم ان دفع له الثمن وبيعه لنفسه ومحجوره بخلاف زوجته ورفيقه ان لم يحجب واشترأوه من يعتق عليه ان علم ولم يعينه موكله وعق عليه والا فملى أمره وتو كيله الا أن لا يليق

به أي الوكيل (في) حلف الموكل باسم الله تعالى مثلاً (لا أفعله) أي المحالوف عليه ثم فعله وكياله فيحنث ويجب عليه ما يقتضيه حنثه من كفارة أو غيرها في كل حال (الا) حال تلنسه (بنية) من الموكل حال حلفه انه لا يفعله بنفسه فلا يحنث بفعل وكياله (ومنع ذمي) أي تو كيله (في بيع أو شراء أو تقاض) لدين من مسلم أو ذمي لعدم معرفته شروطها وموانعها ولتعمده مخالفتها ان علمها لا اعتقاده عدم صحتها (و) منع أن يوكل (عدو) مسلم (على عدوه) مسلم أو كافر للنهي عن الضرر والضرار (و) ان دفع شخص مالا لآخر وقال له أسلمه في شيء موصوف فخالفه وأسلمه في غيره منع (الرضا) من الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في) عقد (سلم ان) كان (دفع) الموكل (له الثمن) وقال له أسلمه في كذا فأسلمه في غيره لانه فسخ دين في دين فان لم يدفعه له جاز للسلامة من ذلك (و) منع (بيعه) أي الوكيل (لنفسه) ما واكل في بيعه (أو) بيعه (محجوره) أي الوكيل فان فعل خير موكله في الرد والامضاء سئل ابن القاسم فيمن وكل رجلاً ليلس في طعام فأسلم ذلك لنفسه أو ابنه الصغير أو من يليه من يقيم أو سفيه فأجاب بعدم الجواز (بخلاف) بيعه (زوجته) أي الوكيل (ورقيقه) أي الوكيل للمأذون له في التجارة فيجوز (ان لم يحجب) أي ان لم يكن في بيعه لهما محابة بأن يبيع لهما بنافص عما يبيع به لغيرهما (و) منع (اشترأوه) أي الوكيل بمال موكله (من يعتق عليه) أي على موكله من فروعه وأصوله وحواشيه القريبة (ان علم) الوكيل عتقه عليه (و) الحال (لم يعينه) أي الرقيق (موكله) للشراء وان اشتراه على الوجه المنوع (عتق عليه) أي الوكيل ويغرم ثمنه وولاؤه للموكل (والا) أي وان لم يعلم الوكيل عتقه على موكله سواء علم قرابته له أم لا كما قال عياض أو علم عتقه عليه وعينه موكله للشراء (في) يعتق (على أمره) أي الموكل وفي المدونة وان ابتاع من يعتق عليك غير عالم لم يملك وعق عليك (و) منع (تو كيله) أي الوكيل غير المفوض فيما واكل هو فيه في كل حال (الا) حال (أن لا يليق) الفصل

للموكل عليه (به) أى الوكيل وحينئذ فيجوز توكيله فيه (أو) أى والاإن (يكثر) الفعل الموكل فيه بحيث يتعذر على الوكيل استقلاله فيه فله توكيل من يعينه عاياه ابن رشد الوكيل المفوض اليه لم أحفظ في جواز توكيله غيره نصا واختلف فيه المتأخرون والأظهر أن له أن يوكل (و) اذا وُكِّل الوكيل لعدم اللياقة أو الكثرة فوكيله وكيلا عن الموكل الأول (فلا ينزل) الوكيل (الثاني ينزل) الموكل لو كيله (الأول) وكأنه وُكِّل وكيلا بعد وكيل (وفي) منع (رضاه) أى الموكل بتصرف وكيل وكيله (إن) كان قد (تعدى) الوكيل (به) أى التوكيل بأن وُكِّل في لائق غير كثير بلا إذن وجوازه (تأويلان) في قول المدونة من وكل رجلا يسلم له في طعام فوكل الرجل غيره لم يجوز حملها بعضهم على معنى لم يجوز للوكيل أن يوكل بلا إذن موكله وبعد فلو موكل الخيار في امضاء فعل وكيل وكيله ورده وحملها ابن يونس على معنى لم يجوز رضا الموكل بتصرف وكيل وكيله اذ بتعدى وكيله صار الثمن ديناعليه فلا يفسخه في سلم الوكيل الثاني الا أن يكون قد حل أجله وقبضه فيجوز لسلامته من فسخ الدين في الدين (و) منع (رضاه) أى الموكل بتصرف وكيله (ب) سبب (مخالفته) أى الوكيل له (في سلم ان) كان قد (دفع) الموكل (الثمن) لو كيله وحصلت مخالفته (بمدها) أى في الثمن الذي سماه الموكل لو كيله بأن زاد عليه كثيرا لايزاد مثله عادة كدفعه له عشرة دنانير فأسلم فيه عشرين فيمنع رضا موكله بالمسلم فيه اذ بتعديه صار المسمى ديناعليه فالرضا به فسخ دين في دين ويزيد الطعام ببيعه قبل قبضه (أو) أى ومنع رضا الموكل (بدين) باع به وكيله ما أمره ببيعه بنقدا وأطلق ولم يسم نقدا ولا مؤجلا (إن) كان قد (فات) البيع بدمشتره لأنه فسخ دين في دين اذ بتعديه صار المسمى ديناعليه حالا فليس لموكله الرضا بالدين الى أجله (١٢٩) على المشهور (و) حيث منع الرضا بالدين

(بيع) الدين المؤجل بعرض حال ثم بيع العرض بنقد حال (فان وفي) ثمن الدين (بالقيمة) لساعة الموكل التي لم يسم لها ثمن حين التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) أى الثمن المسمى لها حين التوكيل فلا كلام للموكل (والا) أى وان لم

به أو يكثر فلا ينزل الثاني ينزل الأول وفي رضاه أن تعدى به تأويلان ورضاه بمخالفته في سلم ان دفع الثمن بمسماه أو بدين ان فات وبيع فان وفي بالتسمية أو القيمة والا غرم وان سأل غرم التسمية أو القيمة ويعتبر ليقبضها ويدفع الباقي جاز ان كانت قيمته مثلها فأقل وان أمره ببيع سلعة فأسلمها في طعام أغرم التسمية أو القيمة واستوفى بالطعام لأجله فبيع وغرم النقص والزيادة لك وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد أو باع بقطعام نقدا مالا يباع به وادعى الإذن فنوزع

(١٧ - جواهر الإكليل - ثاني) يوف ثمن الدين بالقيمة والتسمية (غرم) الوكيل تمام القيمة أو التسمية وإن بيع الدين بأكثر من القيمة أو التسمية فجميعه للموكل إذ لارجح للمتعدى على مال غيره (وان سأل) أى طلب الوكيل (غرم التسمية أو) غرم (القيمة) لسلعة الموكل وأن لا يباع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل أجل الدين (ليقبضها) الوكيل من اشترى بالدين (و) يدفع) الوكيل لموكله (الباقي) من الدين بعد أخذ القيمة أو التسمية (جاز) للموكل الرضا بمسأله الوكيل (ان كانت قيمته) أى الدين لو بيع وقت السؤال (مثلها) أى التسمية أو القيمة (فأقل) إذ ليس فيه ترك قليل حال لأخذ كثير مؤجل (وان أمره) الوكيل (ببيع سلعة) سمي لها ثمن أم لا (فأسلمها) أى أسلم المأمور السلعة (في طعام) منع الرضا به لفسخ دين في دين وبيع طعام المعاوضة قبل قبضه و (أغرم) المأمور (التسمية) أى الثمن الذي سماه الأمر للسلعة حالة أن كان سمي له (أو) أغرم (القيمة) ان لم يسم (واستوفى) أى استعمل (ب) بيع (الطعام) المسلم فيه (لأجله) لعدم جواز بيعه قبل قبضه (ف) اذا حل أجله (بيع) الطعام المسلم فيه بعد قبضه من المسلم اليه فان ساوى عنه التسمية أو القيمة أخذه المأمور عوضا غرمه للأمر (و) ان نقص عنها (غرم) المأمور (النقص) أى استمر غرمه عليه لأنه قد غرم التسمية أو القيمة أولا (و) ان زاد عليها (بالزيادة لك) يا أمر (و) ان وكله على اقباض دين فأقبضه لمستحقه ولم يشهد عليه وأنكر مستحقه قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيل الدين (ان أقبض) الوكيل (الدين) لمستحقه (ولم يشهد) الوكيل شاهدين على اقباضه له وأنكر المستحق قبضه منه لتفریطه بترك الاشهاد عليه وظاهره ولو كانت العادة ترك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور (أو) أى وضمن الوكيل ان (باع بقطعام) وعرض (نقدا) أى حالا ومفعول باع (ما) أى عرضا (لا يباع) عادة (به) أى كاطعام (وادعى) الوكيل (الاذن) له من موكله في بيعه بقطعام (فنوزع) أى أنكر موكله اذنه له في بيعه بذلك ولا يثبت له عليه قال

الخطاب ولم يبين المصنف رحمه الله الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام البيع أو فوائده والحكم في ذلك ان كان المبيع قاعاً بخبر الموكل في اجازة البيع وأخذ ما يبيع به أو تقضه وأخدم مبيعه وإن كان فات خبر في أخذ ما يبيع به أو تضمين الوكيل قيمته (أو) أي وضمن أن (أنكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه من ثمن أو مضمن أو دين (فقامت) أي شهدت (البينة) عليه بقبضه فادعى تلفه بلا تعد ولا تفریط أو دفعه لموكله (فشهدت) له (بينة) أخرى (بالتلف) أو الدفع الذي ادعاه فيضمن ولا تنفعه بينة التلف لتكذيبها بانكاره القبض (كالمدين) أي المدعى عليه يدين فينكر التدين فنشهد به البينة فيدعى الاقباض وتشهد به بينة أخرى فلا تنفعه لتكذيبها بانكاره التدين ويحكم عليه بدفعه لمن شهد له البينة الأولى (ولو قال) الوكيل (غير الموقض) اليه في التصرف لموكله بأن وكله على شيء خاص كقبض دين أو ثمن أو مضمن ومفعول قال (قبضت) ما وكلت على قبضه (وتلف) ما قبضته لا تعد ولا تفریط (بريء) الوكيل فلا يغم عوضه لموكله لانه أمينة (ولم يبرأ) الشخص (الغريم) الذي أقبض الوكيل ما كان عنده للموكل من دين أو ثمن أو مضمن أو ودیعة أو رهن لا احتمال كذب الوكيل ونواطئه مع الغريم في كل حال (الابينة) تشهد للغريم بعائنه قبض الوكيل منه ما كان عنده للموكل (و) من وكل شخصاً على شراء شيء فاشتراه له ثم دفع له ثمنه ليدفعه للبائع فعاب عليه ثم ادعى تلفه قبل دفعه للبائع (لزم الموكل غرم الثمن) ولو ضاع من وكيله مراراً (الأن يصل) الثمن (لر به) أي البائع ومحل لزوم الموكل غرم الثمن الذي ضاع من وكيله (ان لم يدفعه) أي ان لم يدفع الموكل الثمن (له) أي للوكيل قبل الشراء لانه انما اشترى على ذمة موكله فلا يبرأ من الثمن الا بوصوله للبائع فان كان دفعه له قبل شرائه وضاع فلا يلزمه غرمه لانه وكله على الشراء بحال معين فذهب وذمته لم تشتغل بشيء (وصدق) الوكيل بيمينه (في) دعوى (الرد) أي دفع ثمن ما وكل على بيعه (١٣٠) أو مضمون ما وكل على الشراء به أو ما وكل على قبضه من مدين أو مودع أو مرتين أو واهب أو متصدق قصر

أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالتَّلَفِ كَالْمَدِينِ وَلَوْ قَالَ غَيْرُ الْمُقَوَّضِ قَبَضْتُ وَتَلَفَ بَرِيٌّ وَلَمْ يَبْرَأِ الْغَرِيمُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَلَزِمَ الْوَكِيلُ غَرْمُ الثَّمَنِ إِلَّا أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ أَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ لَهُ وَصَدَّقَ فِي الرَّدِّ كَالْمُودِعِ فَلَا يُؤَخَّرُ لِلْإِشْهَادِ وَلَا أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ إِلَّا اسْتِبْدَادُ الْأَلِشْرَاطِ وَإِنْ بَقِيَ وَبَاعَ فَلَاوَلَّ الْأَقْبَضِ وَلَكَ قَبْضُ سَلَمَةٍ لَكَ أَنْ تَبَيَّنَ بِبَيِّنَةٍ وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ أَوْ صَفَةً لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالثَّمَنِ فَرَعَمْتَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِفَيْرِهِ وَحَلَفَ

الزمان أو طال مفوضاً كان أولاً (كالمودع) بفتح الدال يدعى رد الوديعة لمودعها وينكره المودع فيصدق المودع بالفتح يمين الأن يقبض الوديعة بينة للتوفيق فلا يصدق في الرد الابينة وحيث

كان الوكيل والمودع بالفتح مصدقين في دعوى الرد وطالب أحدهما برده ما يبيده للموكل أو المودع بالكسر (فلا يؤخر) أي كقوله الوكيل والمودع بالفتح رده اليه (للاشهاد) عليه أي ليس له أن يقول لأرد حتى أشهد عليه ادلائع له فيه (ولأحد الوكيلين الاستبداد) أي الاستقلال بما يفعله عن موكله دون اطلاع الوكيل الآخر بخلاف الوصيين (الالشروط) من الموكل أن لا يستبدأ أحدهما فيتبع شرطه (وان) وكلت شخصاً على بيع سلعة ثم (بقت) بها لشخص (وباع)ها الوكيل لآخر (فالأول) من البيعتين هو اللازم والثاني بيع فضولي لا انتقال السلعة للمشتري الأول بالبيع الأول في كل حال (الا) حال تلبس المشتري الثاني (قبض) للسلعة من البائع الثاني فيقبض البيع الثاني ويرد البيع الأول اذا لم يعلم البائع الثاني والمشتري منه البيع الأول والافهي للأول كذات الوليين (و) ان دفعت لرجل مالا ووكلته على اسلامه في سلعة موصوفة واسلمه فيها وحل أجل السلم وغاب وكيلك ف(ملك) ياموكل (قبض سلعة) أي الشيء الذي أسلم فيه وكيلك (لك) في غيبة وكيلك وبراء المسلم اليه بدفعه لك (ان ثبت بينة) أن وكيلك أسلم فيه لك وليس للمسلم اليه الامتناع من دفعه لك لانك لم تسلمه رأس المال لان اسلام وكيلك كاسلامك (و) ان تصرف شخص في ملك غيره ببيع أو شراء أو نحو ذلك وادعى ان المالك أذن له فيه وأنكر المالك الاذن فيه (والقول لك) يامالك في عدم الاذن له بالتصرف (ان ادعى) المتصرف (الاذن) منك له في التصرف وأنكرت الاذن تمسكاً بالاصل (أو) ان وكلته في التصرف في مالك فتصرف وادعى (صفة) أي التصرف وخالفته فيها بأن باعه وقلت له لم أمرك ببيعه بل برهنه مثلاً أو باعه بعرض أو طعام وقلت بل بتصدق القول لك واستثنى من قوله والقول لك فقال (الأن) تدفع ثمن الشخص وتوكله على شراء سلعة به فيقبضه (ويشترى بالثمن) الذي دفعته له عبداً مثلاً (فرعمت) ياموكل (انك أمرته) بشراء (غيره) أي غير ما اشتراه الوكيل كثوب (وحلف) الوكيل على انك أمرته بشراء ما اشتراه لا بشراء غيره فالقول قول الوكيل

وشبه في كون القول قول الوكيل فقال (كقوله) أي الوكيل (أمرت) أي ببيعته (أي الموكل على بيعه) (بشرة) من الدراهم مثلاً (و) قد (أشبهت) العشرة أن تكون ثمنه (وقلت) ياموكل أمرتك ببيعته (بأكثر) من العشرة كاثني عشر (و) قد (فات المبيع) فوأنامصوراً (بزوال عينه) فالقول للوكيل يمينه فإن حلف برىء لانه مدعى عليه الضمان وإن نكل حلف الآمر وغرم الوكيل اثنين وصرح بمفهوم فات فقال (أولم يفت) ماباعه الوكيل (ولم تحلف) ياموكله على ما ادعاه فالقول قول الوكيل وهل يمين أو لا قولان (وإن وكلته) أي يريد السفر إلى جهة تجلب منها الجوازي (على أخذ) شراء (جارية) لك من تلك الجهة (فبعث بها) اليك (فوطئت) منك أو بمن زوجها له (ثم قدم) للأمور من سفره (بجارية) (أخرى وقال هذه) الجارية التي قدمت بها هي التي اشتريتها (لك و) (الجارية) (الأولى) التي بعثت بها (وديعه) عندك (فإن لم يبين) للأمور حين بعث الجارية الأولى أنها وديعه (وحلف) على أنها وديعه (أخذها) أي الوكيل الجارية الأولى وترك لك الجارية الثانية التي قدم بها في كل حال (الآن تفوت) الجارية الأولى (بكله) منك (أو تدير) أو عتق ناجز أو كتابة فلا يأخذها في كل حال (الليينة) تشهد للوكيل على أن الأولى وديعه فيما أخذها مع قيمة ولدتها إن كان (ولزمك الأخرى) التي قدم للأمور بها (وإن أمرته) بشراء جارية لك (عمائة) فاشترى جارية وأرسلها اليك ثم قدم (فقال أخذتها) أي اشتريت الجارية التي أرسلتها اليك (عمائة وخمسين) فإن لم تفت خبرت في أخذها (أي قبول الجارية التي (١٣١) أرسلها لك (بما) أي المائة والخمسين التي

(قال) الوكيل أنه أخذها بها أو ردها للوكيل ولا شيء عليك إن كنت وطئتها (والا) أي وإن فاتت بشيء مما تقدم (لم يلزمك) (العمائة) التي أمرته بالشراء بها ولو أقام بينة بشرائها بعمائة وخمسين لتقر يطه بعدم إعلامك حين إرسالها فكأنه برع لك بالخمسين التي زادها (وإن) دفعت دراهم لراحل

كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ بِبَيْعِهِ بِمِشْرَةٍ وَأَشْبَهْتُ وَقُلْتُ بِأَكْثَرِ وَقَاتِ الْمَيْبَعُ بِزَوَالِ عَيْنِهِ أَوْ لَمْ يَفْتُ وَلَمْ تَحْلِفْ وَإِنْ وَكَلْتَهُ عَلَى اخْتِزَارٍ بَقِيَ فَبَعَثَ بِهَا فَوَطِئْتُ ثُمَّ قَدِمْتُ بِأُخْرَى وَقَالَ هَذِهِ لَكَ وَالْأُولَى وَدِيعَةٌ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ وَحْلَفَ أَخَذَهَا إِلَّا أَنْ تَفُوتَ بِكَوْلَدٍ أَوْ تَذِيرٍ إِلَّا لِيَمْنَةٍ وَلِزِمَتِكَ الْآخَرَى وَإِنْ أَمَرْتَهُ بِعَمَائَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِعَمَائَةٍ وَخَمْسِينَ فَإِنْ لَمْ تَفُتْ خَيْرْتُ فِي اخْتِزَارِهَا بِمَا قَالَ وَإِلَّا لَمْ يَلْزِمَكَ إِلَّا الْمِائَةُ وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ لِزَيْفٍ فَإِنْ مَرَفَهَا مَأْمُورُكَ لَزِمَتَكَ وَهَلْ أَنْ قَبِضْتُ تَأْوِيلَانِ وَالْأُخْرَى فَإِنْ قَبِلَهَا حَلَفْتُ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِعَدَمِ الْمَأْمُورِ مَا دَفَعْتُ إِلَّا حَيَادًا فِي عِلْمِكَ وَلِزِمَتِهِ تَأْوِيلَانِ وَالْأُخْرَى حَلَفْتُ كَذَلِكَ وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْمُبْدَأِ تَأْوِيلَانِ

ووكلته على إسلامها في طعام مثلاً (فأسلمها فيه) وغاب المسلم اليه ثم (ردت دراهمك) أي ردها المسلم اليه (لزيف) أي عيب اطلع عليه المسلم اليه فيها (فإن عرفها) أي الدراهم (مأمورك) لزمك (صدقتهم) لا (وهل) تلزمك أن لم تقبض المسلم فيه بل (وإن) كنت (قبضت) المسلم فيه من المسلم اليه وهذا ما أول به ابن يونس المدونة أو أنما تلزمك أن لم تقبض المسلم فيه فإن كنت قبضته فلا تلزمك ولا يقبل قول مأمورك عليك وعليه تأويلها بعض الشيوخ فيه (تأويلان) فيها ابن القاسم أن أمرت رجلاً يسلم لك دراهم دفعها اليه في طعام ففعل ثم أتى البائع بدراهم زائفة ليبدلها وزعم أنها التي قبضها من مأمورك فإن عرفها المأمور لزم الأمر أنكراها ألم لا أنه أمينه قال ابن يونس قيل إن معنى ذلك أن لم يقبض المسلم وأما لو قبضه فلا يقبل عليه قول الوكيل وذلك عندي سواء قبض الأمر السلام أو لم يقبضه لانه أمينه (والا) أي وإن لم يعرفها مأمورك (فإن قبلها) أي مأمورك من المسلم اليه لتبديلها وامتعت من أيدائها (حلفت) يا أمر ويأتي مفعوله في قوله ما دفعت إلا حياً في علمك (وهل) تحلف خلفاً (مطلقاً) عن التقييد بعدم مأمورك وهو ظاهر المدونة (أو) أنما تحلف (لعدم الأمور) وأما مع يسره فلا تحلف وأليه نحا أبو عمران ومفعول حلفت (ما دفعت إلا حياً في علمك) إذا حلفت كذلك (لزمته) أي لزمته الدراهم المأمور في الجواب (تأويلان) (والا) أي وإن لم يقبلها المأمور والموضوع أنه لم يعرفها (حلفت) المأمور خلفاً (كذلك) أي مثل حلف الأمر في أن صيغته ما دفعت إلا حياً في علمي وبرىء (وحلف البائع) أي الأمر أنه لم يعرفها من دراهمه وأنه لم يدفع له إلا حياً في علمه فإن حلف برىء أيضاً ولزم البائع (وفي المبدأ) بالتحليف من الأمر لانه صاحب الدراهم والمأمور لانه الذي باشر الدفع (تأويلان) قال ابن القاسم البائع أن يحلف الأمر أنه ما يعرف من دراهمه وأنه ما أعطاه إلا حياً في علمه

ثم تلزم البائع (وانعزل) الوكيل بموت موكله ان علم الوكيل موته اذ هو نائبه في التصرف في ماله وقد خرج عن ملكه وصار ملكا لوارثه فلا يتصرف فيه الا باذنه (والا) أي وان لم يعلم الوكيل بموت موكله وتصرف في المال بعده (ف) في معنى تصرفه وهو ظاهر المدونة وعليه حملها عامة الاشياخ وعدمه وهو قول ابن القاسم وحملها عليه بعضهم (تاو يلان) ابن رشد اذا لم يعلم الوكيل بموت موكله أو عزله ولم يعلم بعزله فقيل له انه معزول بنفس العزل أو الموت وهو قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة في الذي حبر على وكيله فقبض من غرمائه بعد عزله وهم لا يعلمون بذلك انهم لا يبرءون بالدفع اليه وان لم يعلم هو بعزله (وفي عزله) أي انعزال الوكيل (بعزله) أي بعزل الموكل له (ولم يعلم) الوكيل بعزله له فلا ينفذ تصرفه له بعده كافي شركة المدونة وعدم انعزاله حتى يعلم فينفذ تصرفه له بعده وقبل علمه به وهو لابن القاسم وأشهب (خلاف) في التشهير (وهل لا تلزم) الوكالة الموكل والوكيل فكل منهما حلما والرجوع عنها سواء وقعت بأجرة أو جعل أو بلا أجرة ولا جعل (أو ان وقعت بأجرة) معلومة على عمل معين كتوليته على تقاضي دين قدره كذا من فلان بأجرة معلومة (أو جعل) معلوم على تقاضي دين من غير بيان قدره أو تعيينه (ف) الوكالة بأجرة والوكالة بجعل (كهما) أي الاجارة في الازوم بمجرد العقد والجمالة في عدم الازوم بالعقد والازوم بالشروع للجعل لا للمجعل له (والا) أي وان لم تقع بأجرة ولا جعل بان وقعت بغير عوض (لم تلزم) الموكل والوكيل في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين والله أعلم ﴿باب﴾ في بيان أحكام الاقرار (بؤاخذ المكلف) أي البالغ العاقل (بلا حبر) عليه في المعاوضة بان كان حرا رشيدا غير مفلس ولوزوجة أو مريضا في زائد الثالث وصلة يؤاخذ (بأقراره) أي (١٣٣) المكلف بلا حبر ولا يظهر انه نظري فيعرف بانه خبر يوجب حكم صدقه على قائله

فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل وتخرج الانشاءات كيعت وطلقت ونطق الكافر بالشهادتين ولازمها الاخبار عنها بلفظ يعت وطلقت وأسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة والقذف

وَانْعَزَلَ بِمَوْتِ مُوَكِّلِهِ اِنْ عَلِمَ اِلَّا فَنَاقِلَ وَيْلَانِ وَفِي عَزْلِهِ بِعَزْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ خِلَافُ
وَهَلْ لَا تَلْزَمُ اَوْ اَنْ وَقَعَتْ بِأَجْرَةٍ اَوْ جُعِلَ فَكُهُمَا وَالْأَلَمْ تَلْزَمُ تَرَدُّدُ

﴿باب﴾

يُؤَاخِذُ الْمَكْلُفُ بِأَقْرَارِهِ لِأَهْلِ لَمْ يُسَكِّدْهُ وَلَمْ يُيْتَمِّمْ كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ
الْمَالِ وَأَخْرَسَ وَمَرِيضَ اِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ لَا يَمْدُ اَوْ لِمَا لَطَفَهُ اَوْ لَمِنْ لَمْ يَرِثْهُ اَوْ لِمَجْهُولِ
حَالِهِ كَزَوْجٍ عَلِمَ بِنَفْسِهِ لَهَا اَوْ جُهْلَ وَوَرَثَهُ ابْنٌ اَوْ بَنُونَ

الا

كقوله يزيد زان فانه وان اوجب حكما على قائله فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه اه «فائدة»

الاقرار والشهادة والدعوى اخبار والفرق بينها ان الخبر ان كان حكمه قاصر على قائله فهو اقرار والا فان كان فيه نفع له فدعوى والافشهادة (لاهل) أي صالح للملك المقر به ولو حكما كحمل ومسجد وقنطرة فلا يؤاخذ المكلف بلا حبر بما أقر به لغير اهل كجبل وبحر وسبع (لم يكذبه) أي لم يكذب المقر له المقر في اقراره (ولم يتهم) أي المقر في اقراره يكذب لا كيدقراة أو صداقة أو زوجية (كالعبد) غير المأذون يؤاخذ بأقراره (في غير المال) كجرح أو قتل عمدا بما يجب فيه قصاص أو حد كقذف وسرقة بالنسبة للقطع لا لغير المسروق ونبه بقوله في غير المال على ان التفرقة بين المال وغيره شرعية يعني ان الشرع حبر على العبد بالنسبة للمال فلا ينفذ تصرفه فيه ولم يحجر عليه بالنسبة الى نفسه في قتل أو جرح أو ما أشبههما فيؤاخذ بأقراره وقد يجتمع الامر ان في شيء واحد فيؤاخذ ببعض دون بعض كالسرقة فيقطع ولا يغرم (و) كشخص (أخرس) فيؤاخذ بأقراره بما يفهم عنه من اشارة أو كتابة (و) كشخص (مريض) فيؤاخذ بأقراره بماله (ان ورثه) أي المريض (ولد) ذكر أو أنثى أو ولد ابن اذا أقر (ل) قريب (أبعد) من الولد سواء استحق الولد جميع ماله كابن أو بعضه كبنات (أو) أقر المريض (ل) صديق (ملاطف) أي معامل (ل) بمعاملة جميلة فيؤاخذ بأقراره له ان ورثه ولد ومفهوم أبعده ولا لطف انه ان أقر لأجنبي غير ملاطف فيؤاخذ بأقراره وان لم يرثه ولد لعدم اتهامه فيه (أو) أقر مريض (لمن) أي شخص قريب (لم يرثه) أي الشخص الموصى له لكونه من ذوى الارحام كخاله وابن أمه فيؤاخذ بأقراره ان ورثه ولد (أو) أقر المريض (ل) شخص (مجهول حاله) مع المريض المقر له هل هو قريبه أو زوجه أو غير وارثه فيؤاخذ بأقراره ان ورثه ولد وشبه في المؤاخذة بالاقرار فقال (ك) اقرار (زوج) لزوجه فيؤاخذ به ان (علم) أي ثبت (بنفسه لها) أي الزوجة وان لم يرثه ابن (أو جعل) حاله معها (و) الحال انه (ورثه ابن) صغير أو كبير منها أو من غيرها (أو) ورثه (بنون)

ذكور وحدهم أو معهم أناث وأما ان ورثه أناث فقط فهو قوله الآتي ومع الأناث والعصبة قولان فيؤخذ باقراره لما مع البنين في كل حال (الآن تنفرد) الزوجة المجهول حاله معها (ب) الولد (الصغير) ولو أنثى فإن انفردت بصغير بأن لم يكن لغيرها من زوجاته ولد صغير ألغى اقراره لها سواء كان الكبير منها أو من غيرها أو منهما معا (و) في مواخذته باقراره لزوجه التي جهل حاله معها (مع) وجود (الأناث) من أولاد الزوج منها أو من غيرها أو منهما (والعصبة) له كأخيه أو عمه نظرا لبعدها عن الإناث وعدم المواخذة نظرا لقربها عن العصبة (قولان) وشبه في القولين فقال (كأقراره) أي الأب (للولد العاق) له أي الخارج عن طاعته مع وجود ولد آخر بار له ففي صحة اقراره لولده العاق نظرا لسكون العقوق صيره كالبعيد وبطلانه نظرا لمساواته للبار في ولديته قولان (أو) أقر (لأمه) أي العاق التي جهل حاله معها ففي منعه نظرا لسكون عقوقه نزله منزلة العدم وجوازه نظر الولديته قولان قال ابن رشد وإن كان الولد الكبير في الموضع الذي يرفع التهمة عن الأب في اقراره لها عاقاله لم يرفع التهمة وبطل اقراره على إحدى الروايتين (أولان من لم يقر) المقر (له) بعضه (أبعد) من المقر له (و) بعضه الآخر (أقرب) منه كأقراره لأخته مع وجود أمه وعمه فقيل صحيح نظرا لبعدها عن الأم وقيل باطل نظرا لقربها عن العم (لا) يصح اقراره إلى قريبه (للساوي) لغيره من أقارب الدين لم يقر لهم كأحد أشبين أو أخوين أو عمين (و) لا يصح اقراره لقريبه (الأقرب) للمقر من لم يقر له كأقراره لأمه مع وجود أخته ابن رشد إن أقر لوارث قريبه منه كسائر الورثة أو أقرب من سائرهم سقط وشبه في عدم اللزوم الذي أفاده بقوله لا للساوي والأقرب فقال (ك) قول المدعى عليه المنكر للمدعى (أخرى) بما تدعيه على (السنة) مثلا (وأنا أقر) لك به فلا يعيد قوله هذا (١٣٣) اقرارا (ورجع) المدعى (للخصومة) إن قال أقضي المالة التي قبلك فقال ان أخرتني بها سنة أقررت لك بها لم يلزمه وعلى نفي اللزوم يتفرع قوله ورجع لخصومته (ولزم) الاقرار (الحمل) في بطن امرأة (ان وطئت) من زوج أو سيد مرسل عليها (ووضع) أي ولدا (الحمل) لا (قوله) أي الحمل

الْأَنْ تَنْفَرِدَ بِالصَّغِيرِ وَمَعَ الْإِنَاثِ وَالْعَصْبَةِ قَوْلَانِ كِبَاقَرَارِهِ لِلْوَلَدِ الْعَاقِ أَوْ لِأُمِّهِ أَوْ لِأَنْ مَنْ لَمْ يُقَرِّ لَهُ أَبَعْدُ وَأَقْرَبُ لَا الْمُسَاوِي وَالْأَقْرَبُ كَأَخْرَجِي لِسَنَةِ وَأَنَا أَقَرُّ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَلَزِمَ الْحَمْلَ إِنْ وَطِئَتْ وَوَضَعَ لِأَقْلِهِ وَالْأَفْضَلُ كَثَرَتِ وَسُوءِي بَيْنَ تَوَآمِيهِ الْأَلْيَانِ الْفَضْلَ بِعَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ وَلَوْ زَادَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْتَهُ لِي أَوْ بَعْتَهُ أَوْ وَفَيْتُهُ أَوْ أَقْرَضْتَنِي أَوْ مَا أَقْرَضْتَنِي أَوْ أَلَمْ تُقْرِضْنِي أَوْ سَاهَيْتَنِي أَوْ أَتَرْتَنِي مِنْهُ أَوْ لَأَقْضِيَنَّكَ الْيَوْمَ أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ جَوَابًا لِأَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسِرَةٌ

وهو ستة أشهر إلا خمسة أيام ومفهوم لأقله أنه لو وضع لأكثر منه والحال أنها توطأ فلا يلزم الاقرار له وهو كذلك وتعقب ابن عبد السلام وابن هارون قولهم لأقله بأن حكم أقله حكم ما زاد عليه من غير خلاف وصوبه ابن عرفة (والا) أي وإن لم توطأ بأن لم يكن لها زوج ولا سيد مرسل عليها (ف) يلزم الاقرار له ان وضعته (لأكثره) أي الحمل وهي أر بع سنين أو خمس على الخلاف وان وضعته لأكثر فلا يلزم الاقرار له ولأقل منه يلزم بالأولى فتحصل ان وضعه لأقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام يدل على وجوده يوم الاقرار قطعاً ووضعه لأكثر من الخمس أو الأربع يدل على عدمه يوم الاقرار ووضعه فيما بينهما محتمل لها ولكن يحمل على الوجود إذا لم يحل اضافته للزنا (وسوى بين توأميه) أي الحمل في قسمة ما أقرب له ولو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى في كل حال (الليان الفضل) للذكور على الأنثى وبين صيغ الاقرار الصريحة بقوله (بعل) كذا افلان (أو في ذمتي أو عندي) كذا افلان (أو أخذت) بضم التاء (منك) كذا ويلزم ما أقربه ان لم يقل إن شاء الله بل (ولو زاد) المقر عقب صيغة من هذه الصيغ (إن شاء الله) تعالى لان الاستثناء بالمشية لا يفيد في غير التبيين بالله (أو) قال من يبيده شيء لمدعيه انت (وهيته لى أو بعته) لى فهو اقرار بملك المدعى ودعوى هيته أو يبيعه لا تثبت الابينة أو اقرار من المدعى (أو) قال لمن طالبه بدين (وفيته) فهو اقرار بأنه تداين منه ودعوى التوفية تحتاج الى بينة أو اقرار من المدعى بها (أو) قال أليس (أقرضتني) ألفا فهو اقرار قال ابن سحنون من قال لرجل أليس قد أقرضتني بالأمس ألفا فقال بلى أو نعم فوجد المقر المال فانه يلزمه (أو) قال (ما أقرضتني أو) قال (ألم تقرضتني) فقال نعم أو بلى فيلزمه (أو) قال (ساهلتني) لمن قال لى عليك كذا فاقرار لازم (أو) قال له (اتزها منى) بكسر الهمزة وشد الفوقية وسكون النون فعل أمر من الوزن (أو) قال له (لأقضيئك اليوم) فقد أقر ولزمه (أو) قال (نعم أو بلى أو أجل جواباً لأليس لى عندك) فهو اقرار لازم (أو) قال له (ليست لى ميسرة)

فأقرار ابن شاس إذا قال له اقضني العشرة التي على عليك فقال ليست لي ميسرة أو أرسل رسولك يقبضها أو أنظر في بها فكله أقرار إذ كانه قال نعم وسأله المسألة أو الصبر أو أمره بآثارها أو ادعى العسر (لا يلزم الأقرار بقول الشخص) (أقر) بضم المهملة وشد الزايم بكذا لفلان ابتداء أو جوابا لمن قال لي عليك كذا لأنه وعد قال ابن غازي لا النافية من كلام المصنف ومراعاة من قال أقر بصيغة المضارع مثبت لم يلزمه أقرار ولم أجد هذا الفرع هكذا أهل المذهب وأما رأيت في وجيز الغزالي لو قال أنا أقر به فقبل أنه أقرار وقبل عد بالأقرار والذي في مقيد الحكم لابن هشام أن من قال أنا أقر لك بكذا على أني بالخيار ثلاثا في التامد والرجوع عن هذا الأقرار لزمه الأقرار ما لا كان الذي أقر به أو طلاقا هـ (أو) أي ولا يلزم الأقرار بقوله (على أو على فلان) جوابا لمن قال لي عليك كذا فمن قال لرجل لي عليك عشرة دراهم فقال على أو على فلان خلف ولا شيء عليه وعلى أصل سحنون أن قال لك على كذا أو على فلان لزمه دون فلان (أو) أي ولا يلزمه الأقرار أن قال لمن قال له لي عليك مائة (من أي ضرب) أي نوع (تأخذها) أي المائة التي ادعيت بها على (ما أبعدك) ما تعجبية وأبعد بفتح المهملة والعين فعل تعجب أي شيء عظيم صيرك بعيدا (منها) أي المائة (وفي) كون قوله (حتى يأتي وكيلي وشبهه) أي الوكيل كغلامي (أو) قوله (أترن أو أخذ) جوابا لمن قال له اقضني المائة التي على عليك أقرارا وهو قول سحنون أو ليس بأقرار لانه لم ينسب ذلك لنفسه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) فإن زادني عقب أترن أو أخذ فقال ابن عبد الحكم لزمه الأقرار لنفسه لنفسه (ك) قوله (لك على ألف) مثلا (فيما أعلم) أو اعتقد (أو أظن) أو فيما ظننت أو حسبت أو رأيت (أو علمي) أو اعتقادي فقال سحنون أقرار وقال ابن اللواز وابن عبد الحكم هوشك وليس بأقرار قياسا على الشهادة ورد سحنون بأن الشك لا أثر له في الأقرار (١٣٤) (و) أن قال لفلان على ألف من ثمن خمر أو خنزير أو مائة أو حرفنا كره المقر له بأنه

من قرض أو بيع صحيح
(لزم) الأقرار (أن نوكل)
المقر (في) سبب ترتب
(الف) في ذمته أقر بها
وقال عقبه (من ثمن خمر)
أو خنزير أو مائة أو نحوها
مما يصح بيعه وناكره
المقر له وقال من قرض أو

لا أقر أو على أو على فلان أو من أي ضرب تأخذها ما أبعدك منها وفي حتى يأتي وكيلي وشبهه أو أترن أو أخذ قولان كلك على ألف فيما أعلم أو أظن أو علمي ولزم إن نوكر في ألف من ثمن خمر أو عيذ ولم أقبضه كدعواه الربا وأقام بيئته أنه زايه في ألف لا أن أقامها على أقرار المدعى أنه لم يقع بينهما إلا الربا أو اشتريت خمرًا بألف أو اشتريت عبيدًا بألف ولم أقبضه أو أقررت بكذا وأنا صبي أو أنا مبرمسم أن علم تقدمه

من ثمن عبد أو نحوه مما يصح بيعه فيلزمه الأقرار ويعد نادما بعد اعترافه بتعمير ذمته ومقبلا له بما يرفعه (أو) أي ولزم الأقرار أن قال على ألف من ثمن (عبد) ونحوه مما يصح بيعه ابتعته منك (ولم أقبضه) أي العبد منك ويعد قوله لم أقبضه ندما وتعقبا للأقرار بما يرفعه (ك) أقراره بألف و (دعواه) أي المقر عقبه (الربا) بينه وبين المقر له في الألف (وأقام) المقر (بيئته أنه) أي المقر له (راباه) أي راب المقر (في ألف) فتلزمه الألف التي أقر بها على الأصح لعدم التعيين (لا) تلزمه الألف (أن أقامها) أي أشهد المقر البيئته (على أقرار المدعى) (أنه) أي الشأن (لم يقع بينهما) أي المدعى والمدعى عليه (الآل را) وحينئذ فيلزم الأصل قول واحد (أو) أي ولا يلزمه الأقرار أن قال (اشتريت خمرًا بألف) ابن عبد الحكم لو قال اشتريت خمرًا بألف درهم لم يلزمه شيء لأنه لم يقر أن له عليه شيئًا (أو) قال (اشتريت عبيدًا بألف ولم أقبضه) وعلى بأن الشراء المجرد عن القبض لا يوجب عمارة الذمة بالثمن وفيه بحث لا يخفى وكأن صاحب البحث يشير إلى ما تقر أن ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذي لاحق توفية فيه ولا عهدة ثلاث ولا شرط خيار يستقل للمشتري بمجرد العقد لكن تقدم أنه إذا تنازع المتبايعان فيمن يبدأ بالتسليم لما في يده أن يجبر المشتري على تسليم الثمن أو لافهذه يقتضي قبول قوله في عدم القبض (أو) أي ولا يلزمه الأقرار أن قال (أقررت) لك (بكذا) أي ألف مثلا (وأناصي) ولكن في نوازل سحنون من قال لرجل كنت غصبتك ألف دينار وأناصي لزمه ذلك وكذا لو قال كنت أقررت لك بألف دينار وأناصي ابن رشد قوله غصبتك ألف دينار وأناصي لا خلاف في لزمه لأن الصبي يلزمه ما فسد وكسر وقوله كنت أقررت لك بألف وأناصي يخرج على قولين أحدهما أنه لا يلزمه إذا كان كلامه نسقا وهو الأصح وعليه قوله في المدونة طلقتك وأناصي أنه لا يلزمه والثاني أنه يلزمه وإن كان كلامه نسقا لانه يهتم أن يكون استندرك ذلك ووصله بكلامه ليخرج عما أقر به وشبهه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله أقررت لك بألف و (أنامبرسم) فلا يلزمه الأقرار (أن علم تقدمه) أي البرسام الذي هو نوع من الجنون له أي المقر

فان لم يعلم تقدمه له لزمه اقراره (أو) أى ولا يلزمه الاقراران (أقر) بشئ لفلان طلب منه اعارته أو بيعه أو هبته (اعتذارا) للطلاب حتى لا يمكنه منه سماع أشهب من اشترى مالا فاستل الاقالة فقال تصدقت به على ابني ثم مات الأب فلا شئ للابن بهذا (أو) أى ولا يلزمه الاقراران أقر (بقرض) من زيد مثلا (شكرا) له بأن قال أقرضنى زيد ألفا أو وسع على حتى وفيته جزاء الله تعالى حبرا فلا يلزمه (على الاصح) وكذا على وجه الدم كأقرضنى فلان وأساء معاملتى وضيق على حتى وفيته (و) ان أقر بدين من يبيع أو قرض وقال انه مؤجل لم يحل أجله (قيل أجل مثله) أى الدين الذى أقر به اذا كان فى (بيع) وأنكر البائع التأجيل فلا يلزمه دفعه حتى يحل أجله (لا) يقبل أجل مثله اذا ادعاه فى (قرض) ويحلف للقره و يأخذ حلالا لأن الأصل فيه الحلول ونحوه لأن الحاجب وابن عبد السلام وأنكره ابن عرفة قائلا لا أعرفه لغير ابن الحاجب ولا فرق بين القرض وغيره بل قبوله فى القرض أولى لأن الغالب فى البيع التقيد وغالب القرض التأجيل قال الخطاب ما ذكره ابن عرفة صحيح لا شك فيه وما ذكره ابن الحاجب والصفه انما أتت على أصل الشافعية من الأصل فى القرض الحلول (و) قيل من المقر بألف مبهمة عاطف عليها شيئا معينا بأن قال لفلان على ألف ودرهم (تفسير ألف فى ك) قوله لفلان على (ألف ودرهم) أو وبيضة أو رغيص أو شاة أو عبدو يلزمه ما يفسر به لا غيره ولا يكون المعطوف المعين مفسرا للمعطوف عليه اللهم سواء فسر بما اعتيد أم بغيره وفى كتاب ابن سحنون اذا قال لفلان على عشرة ونصف درهم ولم يبين العشرة فله عشرة دراهم ونصف درهم أنظر الجواهر (و) ان أقر بشئ مخرجا بعضه نسقا بلا فصل قبل اخراجه كقوله لفلان عندى (خاتم فضة لى) أو حبة بطاتها لى أو سيف غمده لى اذا قاله (نسقا) أى متصلا بالتراخي فان لم يقبله نسقا فلا يقبل قوله فضة لى (الا) اخراج بعض ما أقر به فى غصب) كقوله غصبت هذا الخاتم من فلان وفصله لى (ف) فى قبول اخراجه (١٣٥) وهو قول أشهب ومن وافقه وعدمه وهو

قول ابن عبد الحكم (قولان) قال الخطاب كذا ذكرها فى توضيحه وكأنه لم يقف على المسألة فى المدونة ونصها من أقرانه غصب هذا الخاتم ثم قال وفصله لى فلا يصدق إلا أن يكون كلامه نسقا (لا) يقبل تفسيره ما لم يسم

أَوْ أَقْرَأَ عَتِدَارًا أَوْ يَقْرَضُ شُكْرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ أَجَلُ مِثْلِهِ فِي بَيْعِهِ لَا قَرْضٍ وَتَقْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدِرْهَمٍ وَخَاتَمٍ فَمَا لِي نَسَقًا الْآفِي غَصْبٍ فَقَوْلَانِ لَا يَجْزِعُ وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ كَفَى عَلَى الْإِحْسَنِ وَمَالٌ نَصَابٌ وَالْأَحْسَنُ تَقْسِيرُهُ كَشَيْءٍ وَكَذَا وَسُجْنٌ لَهُ وَكُمُشْرَةٌ وَنَيْفٌ وَسَقَطٌ فِي كِمَائَةٍ وَشَيْءٌ وَكَذَا أَدْرُهُمَا عَشْرُونَ وَكَذَا وَكَذَا أَحَدٌ وَعَشْرُونَ وَكَذَا كَذَا أَحَدٌ وَعَشْرٌ وَيَضَعُ

فى صيغة اقراره (بجذع وباب فى) قوله (له) لفلان (من هذه الدار أو الارض) الى هذا رجع سحنون عن قوله أولا يقبل وشبهه فى عدم القبول فقال (ك) تفسيره اللهم بجذع أو باب مع تعبيره بلفظ (فى) بدل من بأن قال لفلان فى هذه الدار أو الارض ثم فسره بجذع أو باب فلا يقبل (على الأحسن) عند المصنف (و) لو قال لفلان على (مال) لزمه (نصاب) للزكاة من مال أهل المقر من ذهب أو ورق قال ابن عبد السلام هذا هو الأشهر فى المذهب وقيل نصاب السرقة اذ فيه القطع به به يحل البضع وقال ابن القصار لانص عن مالك رضى الله تعالى عنه والذى بوجه النظر الثانى (والأحسن) عند الأبهري وغيره (تفسيره) أى المال المقر به وقبول ما فسر به ولو بقيراط أو حبة ويحلف على ما فسر به ان خالفه المقر له وشبهه فى التفسير فقال (ك) اقراره بـ (شئ) لفلان فيقبل تفسيره ولو بأقل الأشياء (و) كإقراره (بكذا) لفلان ابن عبد السلام فيقبل تفسيره بواحد كامل لا بجزء (و) ان امتنع المقر من تفسيره مالزمه تفسيره (سجن) المقر (له) أى التفسير المازرى فان امتنع من التفسير سجن حتى يفسر (و) كإقراره (بعشرة ونيف) ما بين العقدين فيفسره بما شاء وقبل ولو بدرهم أو دانق (وسقط) ما يحتاج الى التفسير من لفظ شئ أو كذا أو نيف (فى ك) قوله لفلان عندى (مائة وشئ) أو وكذا أو نيف قال ابن الماجشون من أقر بعشرة دنانير وشئ أو بمائة دينار وشئ ثم مات ولم يسأل فالشئ مساقط ويلزمه ماسمى ويحلف المطلوب (و) لو قال لفلان عندى (كذا درهما) لزمه (عشرون) درهما لأن المفرد المنسوب انما يعزى العشرين والتسعين وما بينهما من العقود والاصل براءة الذمة فلا تشتغل الا بمحقق وهو العشرون هنا (و) لو قال لفلان عندى (كذا وكذا) لزمه (أحد وعشرون) لأن العدد المعطوف من أحد وعشرين الى تسعة وتسعين والمحقق هنا أحد وعشرون (و) لو قال لفلان عندى (كذا كذا) لزمه (أحد عشر) لانه أول العدد المركب فهو المحقق وهذا ظاهر فيمن يعرف العربية ويقصدها بكلامه سحنون لا أعرف هذا التفصيل ويرجع فيه الى العرف (و) لو قال له على (بضع)

بكتير الموحدة من الدراهم لزمه ثلاثة لأنها أقل البضع اذهومنها الى تسعة (أو) قال له عندي (دراهم) لزمه (ثلاثة) لأنها أقل الجمع (و) لو قال له على دراهم (كثيرة) لزمه أربعة لأنها أول مراتب الكثرة فهي الحققة والزائد عليها مشكوك فيه والاصل براءة الدمة فلا تشتغل بمشكوك فيه (أو) لو قال له عندي دراهم (لا كثيرة ولا قليلة) لزمه (أربعة) حملالكثرة للتغية على ما زاد على أول مراتبها دفعا للتناقض (و) لو قال له على (درهم) لزمه الدرهم (المتعارف) عند الناس باطلاق الدرهم عليه (والا) أى وان لم يوجد درهم متعارف (ف) يلزمه الدرهم (الشري) فان كان في البلد دراهم مختلفة الوزن والجودة فيحمل كلام المقر على أقلها وزنا وصفة فان خالفه المقر له حلف (و) لو قال له على درهم مغشوش أو ناقص (قبل) منه (غشه ونقصه ان وصل) المقر قوله مغشوش أو ناقص بصيغة اقراره فلا يلزمه درهم خالص من الغش ولا كامل الوزن وان لم يصله فلا يقبل ويؤاخذ بما أقر به خالصا كامل الوزن قاله ابن اللواز ونقله في التوضيح (و) لو قال له على (درهم مع درهم أو) درهم (تحت) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو) درهم (عليه) درهم (أو) درهم (قبله) درهم (أو) درهم (بعده) درهم (أو) درهم (فدرهم أو) درهم (ثم درهم) لزمه (درهمان) في كل صورة من هذه الصور (وسقط) الدرهم أى لا يلزم المقر (في) قوله له على درهم (لا) أى ليس له على درهم (بل) له على (ديناران) أو بل دينار والمعنى ان من أقر بشيء ثم نفاه بلا وأضرب ببل الى أعظم منه سقط الاقرار الأول وثبت الثاني (و) لو قال له على (درهم درهم) ذاكر الدرهم مرتين (١٣٦) باضافة الأول الثاني أو تركيده به (أو) قال له على درهم (بدرهم) لزمه

(درهم) واحد في كل من الصورتين (وحلف) المقر (ما أرادها) أى الدرهمين معا باقراره لاحتمال الأولى حذف العاطف والثانية بام الصاحبة والمعية وشبهه في لزوم واحد والحلف فقال (كاشهاد) على نفسه (في ذكر) أى وثيقة (مائة) لزيد (و) (الشهاد على نفسه (في) ذكر (آخر مائة)

أَوْ دَرَاهِمُ ثَلَاثَةٌ وَكَثِيرَةٌ أَوْ لَا كَثِيرَةٌ وَلَا قَلِيلَةٌ أَرْبَعَةٌ وَدِرْهَمٌ الْمُتَعَارَفُ وَالْأَلَّ فَالشَّرْعِيُّ وَقِيلَ غَشَهُ وَنَقَصَهُ أَنْ وَصَلَ وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ فِدْرَهَمٍ أَوْ نَمَّ دِرْهَمٌ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ فِي لَا بَلَّ دِينَارَانِ وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بَدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ وَحَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا كَبَشَّادٍ فِي ذِكْرِ مِائَةٍ وَفِي آخَرِ مِائَةٍ وَبِئَانَتَيْنِ الْأَكْثَرُ وَجُلَّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ تَحْوُهَا الثَّلَاثَانِ فَأَكْثَرُ بِالْإِجْتِهَادِ وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ عَشْرُونَ أَوْ مِائَةٌ قَوْلَانِ وَثُوبٌ فِي صُنْدُوقٍ وَزَيْتٌ فِي جَرَّةٍ وَفِي لُزُومٍ ظَرْفُهُ قَوْلَانِ لَا دَابَّةٌ فِي إِسْطَبِلٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحْلَ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ كَبَانَ حَلَفَ فِي غَيْرِ الدَّعْوَى أَوْ شَهِدَ فَلَانَ غَيْرَ الْعَدْلِ

لزيد أيضا والمائتان مستويتان صنفوا صفة وسببا فتلزمه مائة واحدة ويحلف على الأخرى ان ادعاها المقر له فان هذه اختلفتا نوعا أو صفة أو سببا لزمتهما معا (و) لو أشهد على نفسه لقلان (مائة) في زمن (و) أشهد له في زمن آخر (بمائتين) لزمه (الأكثر) فقط سواء تقدم أو تأخر وقال أصبغ ان تقدم الأكثر لزمه الجميع وان تقدم الأقل لزمه الأقل كتركقط (و) لو قال له على (جل المائة أو قربها أو نحوها) لزمه (الثلاثان) منها (فأكثر) منهما (بالاجتهاد) من الحاكم (وهل يلزمه) أى المقر (في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) وهذا أقرب لعرف العامة الذين يريدون به معنى مع (أو) يلزمه (مائة) في الجواب (قولان) قال ابن عبد السلام ان كان المقر من أهل العلم بتصرف العدد ينبغي أن يلزمه ما يخرج به الضرب ولا يقبل منه غيره وفي الزامه ذلك اذا تكلم مع عامي نظر (و) لو قال عندي لقلان (ثوب) في صندوق وزيت في جرة) لزمه الثوب والزيت (وفي لزوم ظرفه) وهو الصندوق والجرة هذا قول سحنون وابنه وجماعة وعدم لزومه وهو لابن عبد الحكم (قولان) في كل من الفرعين (لا) يلزمه الاصطبل في قوله لقلان عندي (دابة في اصطبل) قال ابن غازي أشار به لقول القرافي وافقونا على انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل أو نخلة في بستان فان الظرف لا يلزمه (و) لو علق اقراره على شرط كقوله له على (ألف ان استحل) فقال استحلها (أو) قال له على ألف ان (أعارني) ثوبه مثلا فاعاره (لم يلزم) الألف المقر لانه يقول ظننت انه لا يستحلها ولا يعيرني وشبهه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله له على ألف (ان حلف) فحلف فلا يلزمه اذا كان ذلك (في غير الدعوى) عليه بذلك بأن كان ابتداء لانه يقول ظننت انه لا يحلف باطلا ومفهوم في غير الدعوى انه اذا كان فيها وحلف لزمه (أو) قال له على ألف (ان) (شهد) له (فلاقول) فشهد له فلا يلزمه قال ذلك الامام رضى الله تعالى عنه وقيده ابن القاسم رحمه الله تعالى بما اذا شهد (غير العدل)

قال وأما العدل فتقبل شهادته عليه (و) لو قال لفلان عندي (هذه الشاة أو هذه الناقة لزمتني) أي لزمت المقر (الشاة) التي أقربها أولا (وحلف) المقر (عليها) أي الناقة إنما ليست للمقر له وظاهره سواء ادعى المقر له أرفعهما أو كلاهما بقي المقر على إقراره أو رجع عنه وحلفه واضح إذا زال شكه وأما على بقائه عليه فكيف يحلف أن الناقة ليست للمقر له ولذا قال في توضيحه فيما قالوه نظرا لا يخفى ولو قدم الناقة بأن قال له هذه الناقة أو هذه الشاة لزمتني (و) لو قال هذا الثوب أو العبد مثلا (غصبته من فلان) كزيد ثم قال (لا) أي لم أغصبه من زيد (بل) غصبته (من) شخص (آخر) معين كعمرو (فهو) أي المقر به (ل) لشخص (الاول) منهما لإقراره به أولا ويتم في آخره عنه ثانيا (وقضى لـ) لشخص المقر له (الثاني بقيمته) أي المقر به أن كان مقوما وبمثله أن كان مثليا على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا يمين عليهما أي المقر له أولا والمقر له ثانيا (و) لو قال (لك) عندي (أحد ثوبين) معينين أو إحدى هاتين الأمتين أو الشاتين (عين) أحدهما للمقر له لاحتمال لفظه الإبهام والشك فإن عين أحسنهما أخذه المقر له بلا يمين وكذا أن عين أدناها وصدقه المقر له وإن خالفه حلف المقر ودفعه له وإن نكل حلف المقر له وأخذ الأعلى (والا) أي وإن لم يمين المقر به بقي على شكه (فإن عين المقر له أجودهما حلف) عند ابن القاسم وإن عين الأدنى أخذه دون يمين (وإن قال) المقر له (لأدري) عين ثوبي منهما (حلفا) أي المقر والمقر له (على نفي العلم) منهما بعين المقر به (واشتركا) أي المقر والمقر له في الثوبين بالنصف ونكولهما أو نكول أحدهما كحلفهما (والاستثناء هنا) أي في صيغ الإقرار (ك) الاستثناء في صيغ (غيره) أي الإقرار كالطلاق والعتق في كونه بأحدى أدوات مخصوصة وشرط اتصاله والتطوق به وإن سرق أو قصده وعدم استغراقه قال ابن شاس (١٣٧) إذا استثنى من الإقرار ما لا يستغرق

صح كقوله له على عشرة إلا تسعة فيلزمه واحد خلافا لعبد الملك وعلى المشهور لو قال له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه تسعة لأن الاستثناء من النفي اثبات كما أنه من الإثبات نفي (وصح) الاستثناء بما يدل عليه عرفا ولو خالف اللغة

وهذه الشاة أو هذه الناقة لزمتني الشاة وحلف عليها وغصبته من فلان لا بل من آخر فهو للأول وقضى للثاني بقيمته ولك أحد ثوبين عينين والأفان عين المقر له أجودهما حلف وإن قال لا أدري حلفا على نفي العلم واشتركا والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والبيت لي وبغير الجنس كألف الأعبدا وسقطت قيمته وإن أبرأ فلانا مما له قبله أو من كل حق أو أبرأه برى مطلقا ومن القذف والسرقة فلا تقبل دعواه وإن بصك إلا ببينة أنه بعدد وإن أبرأه بمعامعة برى من الأمانة لا الدين

(٩٨ - جواهر الاكليل - ثاني) بعدم أداته لغة كقوله (له) أي زيد مثلا هذه (الدار) التي في حوزي (والبيت) الفلاني منها (لي) فمن أقر بدار في يده إنما الفلان لا يتعامل ما فانه لي قبل استثناءه (و) صح الاستثناء (بغير الجنس) للمستثنى منه (ك) قوله لفلان على (ألف) (لأعبدا) فيوصف ويقوم وتطرح قيمته من الألف ولذا قال (وسقطت قيمته) أي العبد من الألف وفهم منه أن قيمته أقل من الألف والا كان استثناء مستغراقا لئلا يتأتى إسقاطه واختار بعض الخذاق لقول الاستثناء من غير الجنس وعده نادما (وإن أبرأ) الرشيد غير المحجور (فلانا) كناية عن علم شخص كزيد (ع) أي كل حق ثبت (له قبله) بكسر القاف أي جهة المبرأ بفتح الراء برىء مطلقا (أو) أبرأه (من كل حق) له قبله برىء مطلقا (أو أبرأه) ولم يذكر المبرأ منه بأن اقتصر على قوله أبرأتك (برىء) أبرأه (مطلقا) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برىء (من) الحقوق البدنية أيضا مثل حد (القذف) والقصاص في نفس أو طرف إذا لم يبلغ الإمام أو بلغه وأراد المذدوف السترة على نفسه لا الشفقة على قاذفه (و) برىء من الحقوق المالية التي يفوتها الاتلاف كهرم مال (السرقة) لا قطعها لانه حق لله تعالى لا للمسروق ماله وإن أبرأه بصيغة تمام ثم ادعى المبرىء بالسكسر على المبرأ بالفتح بحق نسيه أو لم يعلمه حين الإبراء أو ادعى أن أبرأه إنما كان مافي الخصومة وهذه غيره (فلا تقبل دعواه) إن لم يأت بصك بل (وإن) أتى (بصك) أي وثيقة مكتوبة على المبرأ بالفتح بما ادعى به عليه في كل حال (الا) أن يأتي (ببينة) تشهد (أنه) أي الحق المدعى به تجدد على المبرأ بالفتح (بعده) أي الإبراء فتقبل دعواه (وإن أبرأه مما معه برىء من الأمانة) ودعية كانت أو قراضا (لا) يبرأ من (الدين) قال ابن غازي سكت عن لفظ عند وعلى وقال المازري إذا قال مالي قبله حتى حمل على أنه أبرأه من سائر الحقوق كانت ديوننا في ذمته أو أمانة عنده وإذا قال مالي عنده حتى فلا أمر عندنا كذلك خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الذي خصه بالأمانات وإن قال مالي عليه حق فقال سحنون نعم

الامانة والدين وقال انه يحسن المصنوع كالدين والعارية للضمونة والله سبحانه وتعالى اعلم (فصل) في بيان احكام الاستلحاق وهو
 الاقرار بالنسب واقرده بترجمة لاختصاصه باحكام (انما يستلحق الأب) قال ابن القاسم اذا اقر رجل بان جاز اقراره ولحق به صغيرا
 كان أو كبيرا أنكر الابن أو اقر وانما يستلحق الأب (مجهول النسب) فيه المالك من ادعى ولدا لا يعرف كذبه فيه لحق به (ان لم
 يكذبه) أي الأب في استلحاقه (العقل لصغره) أي الأب عمن استلحقه وعبر ابن شابس بالحس بدل العقل (أو) لم تكذبه
 (العادة) لكون المستلحق بكسر الحاء لم يدخل البلد الذي ولد به المستلحق بفتحها أو لم يكذبه الشرع كاستلحاق
 معروف النسب (ان لم يكن) المستلحق بالفتح (رقا مكذبه) أي المستلحق بالكسر في استلحاقه فان كان رقا لمكذبه
 فلا يصدق في الظاهر في استلحاقه لانهما يرفع ملك مال كعنه (أو) أي لم يكن (مولى) بفتح الميم أي عليه ولاء بالعتق لمكذبه
 فان كان مولى لمكذبه فلا يصدق في الظاهر لانهما يرفع الولاء عنه (لكنه) أي المستلحق بالفتح (يلحق به) أي المستلحق
 بالكسر في صورتين في الباطن اذ لا يمنع كونه ابنا لمن استلحقه ومولى لعتقه أو رقا لمالكه ويلحق بمجهول النسب مستلحقه ان صغر
 بل (وان كبر) بكسر الموحدة أي كان بالغا حين استلحاقه ويلحق بمجهول النسب مستلحقه ان كان حيا بل (أو) أي وان (مات)
 المستلحق بالفتح فيها من نفى ولدا بلغان ثم ادعاه بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لانه
 يتم في ميراثه ويحد ولا يرثه (و) اذا استلحق ميتا (ورثه) أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح (ان ورثه) أي المستلحق
 بالفتح (ابن) الخطاب ظاهره ان هذا (١٣٨) الشرط انما هو في ارثه منه وأمانته فلاحق به وان لم يرثه ابن وهو كذلك

كما صرح به أبو الحسن
 في كتاب الامان (أو باعه)
 أي المستلحق بالكسر
 المستلحق بالفتح على انه
 عبده ثم استلحقه لحق به
 (ونقص) أي فسح بيعه
 فيرد المستلحق عنه (ورجع)
 مشريه على بائعه (بنفقته)
 أي المستلحق بالفتح (ان لم
 تكن له خدمة على الأرجح)

(فصل) انما يستلحق الأب مجهول النسب ان لم يكذبه العقل لصغره
 أو العادة ان لم يكن رقا لمكذبه أو مولى لكنته يلحق به وفيها أيضا يصدق
 وان أغتقه مشريه ان لم يستدل على كذبه وان كبر أو مات وورثه ان ورثه
 ابن أو باعه ونقص ورجع بنفقته ان لم تكن له خدمة على الأرجح وان ادعى
 استيلادها يسابق فقولا فيهما وان باعها فولدت فاستلحقه لحق وان لم يصدق
 فيها ان اتهم بحجة أو عدم ثمن أو وجاهة ورد ثمنها ولحق به الولد مطلقا وان
 اشترى مستلحقه والمالك لفيزو عتق كشافه ردت شهادته وإن استلحق غيره
 ولزم لم يرثه ان كان وارثا والآ

عند ابن يونس من الخلاف وان كانت له خدمة أقر بها المبتاع أو ثبت فلا يرجع بنفقته (وان) باع أمة بلا ولدهم (ادعى) فخلاف
 بائعها (استيلادها) أي استيلاد الأمة التي باعها (ب) بولد (سابق) منه على بيعها (ف) في قبول قوله ونقص بيعها وعدمها (قولان)
 منصوبان (فيها) أي المدونة (وان باعها) أي الأمة (فولدت) عند مشريها لاقول من أقصى مدة الحمل أربع سنين أو خمس (فاستلحقه)
 النافع بأن قال هو ابنه (لحق) به (ولم) الاولى (لا يصدق) بائعها (فيها) أي الأمة التي باعها واستلحق ولدها فصارت أم ولده (ان اتهم)
 فيها (ب) سبب (حجة) منه لها (أو) سبب (عدم) بفتح العين والدال أي فقد (عن) لها من يده بائعها مثلا بعد قبضه من
 مشريها (أو) بسبب (وجاهة) أي جمال وحسن (ورد) بائعها (ثمها) لمشريها لاعترافه بأنها أم ولد لابن (ولحق به الولد) الذي
 استلحقه لوقا (مطلقا) عن التقييد بعدم اتهامه فيها بشيء مما تقدم أو بعدم عتقها أو بحياة الولد (وان) استلحق رجل رقيقا
 لغيره وكذبه مال كة فالغنى استلحقه ثم (اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح (و) الحال (المالك) جار على المستلحق بالفتح
 (لغيره) أي المستلحق بالكسر وكذبه المالك حين استلحاقه فالغنى ثم اشتراه (عتق) بفتحات المستلحق بالفتح على مستلحقه
 بالكسر لاعترافه بأنه ابنه والأب لا يستقر ملكه على ابنه (ك) عتق الرقيق على (شاهد) له بالعتق على مال كة فلم تقبل شهادته (ردت)
 شهادته) أي الشاهد بالعتق لما عتق لم ينع قام به ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له بالعتق فيعتق عليه لاعترافه بحريته (وان استلحق)
 شخص شخصا وارثا (غير ولد) لمستلحقه بالكسر كأخ وعم وأب وأم فلا يثبت نسبه له (و) (لم) الاولى لا (يرثه) أي لا يرث
 المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر (ان كان) أي وجد (وارث) للمستلحق بالكسر (والا) أي وان لم يكن هناك وارث

(ف) في إرثه (خلاف) فالذهب عند ابن يونس لا يرث بالقرار وقال ابن رشد مذهب المدونة الإرث بالقرار وعزاه النجاشي لمالك ومحمد بن أصحابه رضي الله تعالى عنهم (وخصه) أي الخلاف في إرث المقر به ممن المقر اذ لم يكن له وارث معروف (المختار) أي اللحي (بما اذالم يطل الاقرار) بالوارث وامامع الطول فلا خلاف عنده في الإرث به لدلائله على صدقه قال اللحي أن قال هذا أخى فإذا لم يكن له ذو نسب ثابت يرثه فقبل المال لبيت المال وقيل للمقر له أولى وهذا أحسن لأن له بذلك شبهة ولو كان الإقرار في الصحة وطالت المدة وهما على ذلك يقول كل واحد منهما للآخر أخى أو يقول هذا عمى ويقول الآخر ابن أخى وممرت على ذلك السنون ولا أحدي دعوى بطلان ذلك لكان حوزا (وان قال) المكاف (لأولاد أمته) الثلاثة (أحدهم ولدى) ومات القاتل ولم يعين الولد الذى أقر به (عتق) الولد (الأصغر) كله لأنه حر بكل تقدير سواء كان المقر به وعتقه ظاهر أو كان غيره وعتقه لأنه ولد لأم ولد وحكمه كحكم أمه في العتق بموت السيد (و) عتق (ثلاثا الأوسط) لأنه حر بتقديرين كونه المقر به وكون المقر به الأكبر ورق بتقدير كونه الأصغر (و) عتق (ثلاثا) الولد (الأكبر) لأنه حر بتقدير واحد وهو كونه المقر به ورق بتقديرين كونه الأوسط أو الأصغر (وان افرقت أمهاتهم) أي الأولاد الذين قال في شأنهم أحدهم ولدى ومات قبل تمييزه بأن كان كل ولد من أمة (فواحد) منهم حر (بالقرعة) وأمه حرة تبع له (وإذا ولدت) حرة (زوجة رجل وأمة) رجل (آخر واختلط) أي الولدان ولم تعرف كل واحدة منهما ولدها (عينته) أي الولد لكل واحدة منهما (القافة) أي جماعة من العرب خصهم الله تعالى بمعرفة النسب بالشبه في الحلقة (وعن ابن القاسم) رحمه الله تعالى (فيمن) (١٣٩) أي امرأة أو للراة التي ولدت بنتا

وخشيت من زوجها فراقها
لكرهته البت فطرحها
على باب المسجد مثلا عسى
أن يلتقطها من ير بيها فلما
حضر زوجها ألزمها بالانيمان
بها فذهبت لها فد (وحدث
مع ابنتها) التي طرحتها بنتا
(أخرى) ولم تعرف بنتها من
هي منهما فد (لا تلحق به)
أي الزوج (واحدة منهما)

فخلاف وخصه المختار بما اذالم يطل الإقرار وان قال لأولاد أمته أحدهم ولدى
عتق الأصغر وثلثا الأوسط وثلث الأكبر وان افرقت أمهاتهم فواحدة بالقرعة
وإذا ولدت زوجة رجل وأمة آخر واختلط عينته القافة وعن ابن القاسم فيمن
وجدت مع ابنتها أخرى لا تلحق به واحدة منهما وإنما تعتمد القافة على أبيه لم
يدفن وان أقر عدلان بثالث ثبت النسب وعدل يخلف ممة ويرث ولا نسب والأ
فحصة المقر كاللأل وهذا أخى بل هذا للأول نصف إرث أبيه وللثاني نصف
ما بقي وان ترك أمًا وأخًا فأقرت بأخ فله منها السدس وان أقر ممت بأن فلانة
جارية ولدت منه فلانة

هذا ما قاله ابن القاسم ومحمد بن المواز وقال سحنون تدعى القافة لتلحق به أحدهما (وإنما تعتمد القافة) في الإلحاق (على) مشابهة
(أب) حتى أوميت (لم يدفن) لأعلى شبه عصبية الأب المدفون والمشهور أنه يكتفى بالقافة الواحد وقيل لابد من اثنين (وان أقر
عدلان) من ورثة ميت كابنتين أو أخوين أو عمين (بثالث) مساو لهما في الاستحقاق كابن أو أخ أو عم (ثبت النسب) والسيرات
من الميت ومفهوم الشرط أنه لو أقر غير عدلين فلا يثبت به النسب وهو كذلك إجماعا (و) ان أقر (عدل) واحد (يخلف) المقر
به (ممة) أي العدل المقر (ويرث) لبيت مع المقر (والحال) (لانسب) ثابت له بأقرار العدل وخلفه (والا) أي وان لم يكن
للمقر عدلا (فحصة) الشخص (المقر) بوارث (كاللأل) المتروك أي كأنها جميع التركة ويقسم على الثلاثة فينوب المقر به ثلثه
ولدين أقر أحدهما بثالث وكذبه أخوه فحصة المقر النصف فيقدر أنه جميع التركة ويقسم على الثلاثة فينوب المقر به ثلثه
فيأخذ ثلثه للمقر (و) ان قال أحد عاصبي ميت (هذا) لشخص ثالث (أخى) وأنكره أخوه ثم أضرب المقر عن إقراره
لهذا الثالث وقال (بل هذا) لشخص آخر رابع أخى (فلا) مقر به (أول نصف إرث أبيه) أي المقر لأقراره له به واضربه عنه
لا يسقطه لأنه بعد ندما (ولـ) مقر به (الثاني نصف ما بقي) بيد المقر لأقراره له به (وان ترك) ميت (أما وأخا) ثابتين (فأقرت)
الأم (بأخ) آخر للميت وأنكره الأخ الثابت (فله) أي المقر به (من) حصته (ها) أي الأم من تركة ابنها (السدس) لأقرارها له
به ولا شيء منه للمسكر لأقراره ان الثلث كله للأم هذا مذهب الموطأ وعليه العمل (وان أقر ميت) بعد إقراره في حياته (بان فلانة)
كناية على علم أنى كسعودة وذكر هذا الاسم حين إقراره (جارية) أي أمة المقر (ولدت منه فلانة) كناية عن علم أنى كسعيدة

(و) الحال (لها) أى الجارية التى أقر بأنها ولدت منه فلانة (ابتنان أيضا) من غير المقر (ونسيتها) أى البنت المعينة للمقر بها (الورثة والبينة) الشاهدة بأقراره (فان أقر بذلك) أى أقرار الميت بولادة الأمة منه إحدى بناتها (الورثة) وادعوا أنهم نسوا اسمها وجعلوا عنها (فهن) أى البنات الثلاث (أحرار ولهن ميراث بنت) واحدة وهو النصف لتحقق بنوة أحدهن ويقسم بينهما بالسوية لجهل عين من تستحقه منهن واستوائهن في دعوى استحقاقه كله (والا) أى وان لم يقر الورثة بأقراره المذكور وانكروه جملة مع نسيان البينة اسمها (لم) الأولى فلا (يعق شىء) من البنات الثلاث اللائى أقر الميت بأن أحدهن بنته ونسيت (وان استلحق) (السكف ولدا) في صورة يلحق به فيها (ثم أنكره) أى نفاه عن نفسه بعد استلحاقه وقال ليس بولدى (ثم مات الولد) عن مال ومستحقه حتى (فلا يرثه) أى لا يرث المستلحق بالسكف المستلحق بالفتح لنفيه عن نفسه واعترافه أنه لاحق له في ارثه (ووقف ماله) أى المال الذى تركه المستلحق بالفتح (فان مات) الأب الذى استلحق ورجع عن استلحاقه (ف) المال الموقوف (لورثته) أى الأب لان رجوعه عن استلحاقه غير معتبر بالنسبة لهم (وقضى به) أى المال الموقوف (دينه) أى الأب ان كان عليه دين (وان قام غرماؤه) أى الأب (وهو حى أخذوه) أى المال الموقوف ان كان قدر دينهم أو أقل منه والاخذوا منه قدر دينهم وتركوها بغيره موقوفا حتى يموت الأب ابن شاس اذا استلحق ولدا ثم أنكره ثم مات الولد عن مال فلا يأخذه المستلحق ابن القاسم ويوقف ذلك المال فان مات المستلحق صار هذا المال لورثته وقضى به دينه وان قام غرماؤه عليه وهو حى (١٤٠) أخذوا ذلك المال في ديونهم والله أعلم ﴿باب﴾ في أحكام الوديعة وما يتعلق بها

وعرف المصنف مصدرها لاستتمام معرفته معرفتها فقال (الابداع) أى حقيقته شرعا (توكيل بحفظ مال) فهو أمانة فلا يضمنها المودع الا اذا تعدى عليها وأشار المصنف الى جملة من أسباب التعدى عليها فقال (تضمن) الوديعة أى يضمنها المودع بالفتح (سبب سقوط شىء)

ولها ابتنان أيضا ونسيتها الورثة والبينة فان أقر بذلك الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت والا لم يعق شىء وان استلحق ولدا ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فان مات فلورثته وقضى به دينه وان قام غرماؤه وهو حى أخذوه

﴿باب﴾

الابداع توكيل بحفظ مال تضمن سقوط شىء عليها لا انكسرت في نقل مثلها وبخلطها الا كفتح بمثلها أو دراهم بدنانير للإحراز ثم ان تلف بنفسه فبينكما الا أن يتميز بانتفاعه بها أو سفره أن قدر على أمين الا أن ترد سالمة وحرّم سلف مقوم ومعدّم وكره النقد والمثلى

منه (عليها) فألتفها ولو خطأ لانه كالعمد في أموال الناس (لا تضمن) (ان انكسرت في حال (نقلها) نقل (مثلها) بغير كالتيجارة تفريط فان نقلها فلا يخالف النقل مثلها فتلقت فيضمنها لتعديدها عليها (و) تضمن (ب) سبب (خلطها) أى الوديعة بغيرها له أو لغيره خلطا يتعسر معه تمييزها من غيرها (الا) خلط (كفتح بمثلها) جنسا وصفة فلا يضمنها (أو) (الاخلطها بغير جنسها مع تيسر تمييزها منه بغير كلفة كخلط (دراهم بدنانير) وقطن بكتان فلا تضمن اذا كان الخلط (للاحراز) أى الحفظ فيهما (ثم ان تلف بعضه) أى الخلو بمثلها أو بغير جنسه المستميز عنه (ف) التالف (بينكما) بالخاصة بقدر المالىن والسالم كذلك لعدم تميز مال أحدهما من مال الآخر (الا ان يتميز) مال أحدهما من مال الآخر كالدراهم والدنانير فصبية كل مال من ربه (و) تضمن (ب) سبب (انتفاعه) أى المودع بالفتح (بها) أى الوديعة وتلفها (أو سفره) أى المودع بها أى الوديعة فتلفت منه فيضمنها (ان قدر) المودع بالفتح (على) ردها لربها أو ائداها عند شخص (أمين) فان لم يقدر على ذلك وخشى تلفها بتركها فلا يضمنها ولا انتفاع والسفر في كل حال (الا ان ترد) الوديعة التى انتفع أو سافر بها لحل ائداها حال كونها (سالمة) من التالف والعيب ثم تلف بعد ردها فلا يضمنها المودع لان موجب ضمانه هلاكها لا مجرد انتفاعه أو سفره بها وظاهره تصديقه في دعوى ردها سالمة بلا اشهاد عليه وهو كذلك (وحرّم) على مودع ملء أو معدّم (سلف) أى تسلف شىء (مقوم) كعروض وحيوان مودع عنده اتفاقا لاختلاف الأغراض في عينه فلا يقوم مثله مقامه ولانه من تملك الشىء من غير طيب ماله (و) (حرّم سلف شخص مودع (معدّم) أى فقير لا يقدر على وفاء ما يتسلفه من مثلى مودع عنده (وكره) ان يتسلف (النقد والمثلى) أى ما يكال أو يوزن أو يعد للمودع الملى كذا في وديعة المدونة وفي لفظها

المنع وشبه بالسلف في تفصيله التقديم بنامه فقال (كالجارة) في الوديعة من المودع بالفتح فتحرم في التوهم مطلقا عن تقييده بكونه معدما ومن العدم في النقد والمثل وتكره فيهما من الملىء (و) ان اتجر المودع بالوديعة ويرج فيها فـ (الرج له) اذ لو تلفت لضمها والخراج بالضمان (و يرى) للمودع الذي تسلف الوديعة تسلفا مكروها بأن كانت مثليا وهو ملىء (ان رد) المال (غير المحرم) تسلفه وهو النقد والمثل مع كونه مليا لمحل ايداعه ثم ضاع بفترده سواء أشهد على رده أم لا ولكن لا يصدق في دعواه ردها الا يمين على المشهور واستثنى من البراءة برد غير المحرم فقال (الا) ما تسلفه المودع من الوديعة (بإذن) من المودع في تسلفه مطلق عن التقييد بالاحتياج (أو) مقيد به كأن (يقول) المودع بالكسر (ان احتجت) يا مودع بالفتح لتسلف شيء من الوديعة (فخذ) منها ما تحتاجه سلفا فتسلفها كلها أو بعضها ورد مثل ما تسلفه لمكانه فضاع فلا يبرأ برده لانه أسلفه من ماله بكمه فلا يبرئه إلا لردده اليه كسائر الذين (و) ان أخذ المودع بعض الوديعة بإذن مطلق أو مقيد ورده وضاع مع الباقي (ضمن) المودع بالفتح البعض (المأخوذ فقط) أي دون البعض غير المأخوذ فلا يضمنه (أو) أي ويضمنها ان ضاعت (ب) سبب وضع (قفل) آله من حديد تجعل على الباب لمنع فتحه متلبس (بني) من المودع بالكسر للمودع بالفتح عن وضعه على ما هي فيه فوضعه عليه فسرقت فيضمنها لا غرائه السارق بوضعه ومفهوم بني انه ان لم ينه عنه فلا يضمنها (أو) أي وتضمن (ب) سبب (وضع) للوديعة (ب) وعاء (نحاس) فسرقت منه (في) صورة (أمره) أي المودع بالكسر بوضعها (ب) وعاء (فخار) لان وضعها في النحاس يغري السارق (لا) تضمن الوديعة (ان زاد) المودع بالفتح (قفلا) على ما فيه الوديعة فسرقت (أو) أي ولا ضمان على المودع ان (عكس في) (١٤١) صورة (الفخار) بأن أمره بوضعها في نحاس فوضعها في فخار فسرقت فلا يضمنها (أو) أمر المودع بالكسر المودع بالفتح (بربط) للوديعة (بكم فأخذها) المودع بالفتح الوديعة (باليد) فسرقت منه فلا يضمنها لان اليد أصون من الكم وشبه في عدم الضمان فقال (ك) وضعها

كَالتَّجَارَةِ وَالرَّيْحُ لَهُ وَبَرَى أَنْ رَدَّ غَيْرَ الْحُرْمِ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولَ إِنْ احْتَجَجْتَ فَخُذْ وَضَعْنِ الْمَأْخُوذَ فَقَطْ أَوْ يَقُولَ يَنْهَى أَوْ يَوْضَعُ بِنَحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ لَا أَنْ زَادَ قُفْلًا أَوْ عَكْسَ فِي الْفَخَّارِ أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِ يَكُمَ فَأَخَذَهَا بِالْيَدِ كَجَبِيهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَيَنْسِيَانَهَا فِي مَوْضِعٍ اِيْدَاعِهَا وَبَدْخُولِهِ الْحَمَامَ بِهَا وَخُرُوجِهَا بِهَا يَطْنُهَا لَهُ فَتَلَفَتْ لَا أَنْ نَسِيَهَا فِي كُمِهِ فَوَقَعَتْ وَلَا أَنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانَ وَبَايَدَ اِيْدَاعِهَا وَإِنْ سَفَرَ لَغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةً اعْتِيدَ بِذَلِكَ إِلَّا لِعَوْرَةٍ حَدَثَتْ أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ

في (جيبه) فسرقت فلا يضمنها (على المختار) عند اللخمي من الخلاف وما عراه المصنف للخمي من الاختيار فقد أشار المواق إلى اعتراضه بقوله ما أفتيته للخمي اه فلعل صوابه على الأحسن عند ابن عبد السلام فانه قال الأقرب سقوط الضمان في الجيب فانه أصون لها ولا سيما في لباس أهل المغرب وقبيله في التوضيح (و) تضمن (ب) سبب (نسيانها) أي الوديعة (في موضع ايداعها) لأخذها (و) تضمن (ب) سبب (دخوله) أي المودع متلبسا (بها) أي الوديعة (الحمام) فسرقت منه (و) تضمن (ب) سبب (خروجه) أي المودع (بها) أي الوديعة من يمينه حال كونه (بظنها) أي الوديعة ملكا (له فتلفت) الوديعة منه لانه جناية خطأ وهي في أموال الناس كالعمد (لا) تضمن (ان نسيها) أي نسي المودع الوديعة حال كونها (في كمه ف وقعت) أي فسقطت منه حيث أمر بحملها فيه على الأصح (ولا) تضمن (ان شرط) المودع بالكسر (عليه) أي المودع بالفتح (الضمان) بلا سبب من أسبابه لانه شرط مخالف لحكمها (و) تضمن (ب) سبب (ايداعها) أي الوديعة من المودع بالفتح عند غيره وتلفت وان كان الثاني أمينا اذ لم يرض المودع بالكسر إلا بأمانة الأول ان اودعت عنده بخضر بل (وان) اودعت عنده وهو متلبس (يسفر) فليس ايداعها وهو مسافر عذرا مبيحا لا ايداعها عند غيره ومحل ضمانه ان اودعها (لغير زوجة وأمة) فان اودعها لزوجه أو أمة فضاقت فلا يضمنها عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه زاد ابن القاسم (ان اعتيد بذلك) أي الزوجة والأمة بالايداع عندها من الزوج والسيد وحفظهما لهما ما اودعها اياه واستثنى من ايداعها لغير زوجة وأمة معتادين به فقال (الا) ايداعها (لعورة) أي صفة وحالة تخشى ضياع الوديعة بسببها ان بقيت في محلها كأنهدام الدار ومحاوره من يخشى شره (حدثت) أي تجددت العورة بعد الايداع فلا توجب ضمانها (أو) أي وإلا ايداعها (ك) ازادة (سفر) من المودع بالفتح (عند عجز) عن (الرد) أي رد الوديعة لمودعها لغيبتها ولا وكيل له فلا يوجب ضمانها قال

في اللدونة ان أراد المودع بالفتح سفر أو خوف عورة منزله ورهبانها غائب فليودعها ثقة ابن عرفه فظاهره ولو كان دونه في ثقته فسفره وخوف عورة منزله عند أبو محمد ولا يضمها ولو دفعها بغير بيعة وبالغ على عدم الضمان بالايديع لعذر حدث فقال هذا ان أودعها بمحض بل (وإن أودع) اللودع الوديعة لغيره (سفر) والمعنى ان من أودع وديعة تحت يده لعذر فلا يضمها ولو أودعها لغيره في السفر (ووجب) على المودع اذا خاف على الوديعة من عورة منزله التي حدثت أو أراد السفر وأراد ايديع الوديعة عند غيره (الاشهاد) لمدين (ب) معانة (العذر) الذي حدث ولا يكفي قوله اشهدوا اني أودعها لعذر (و) ان أودع المودع بالفتح الوديعة لعذر ثم زال العذر للوجوب ايديعها بأن رجع من سفره أو بنى بيته أو انتقل عنه جار السوء ورد الوديعة لحل ايديعها ثم تلفت منه (بري) المودع من ضمانها (ان رجعت) الوديعة من المودع الثاني للمودع الأول حال كونها (سائلة) من التلف والعيوب ثم تلفت بعد رجوعها (و) ان أودع المودع الوديعة عند غيره لارادته السفر وسافر ثم رجع من سفره فد (عليه) أي المودع (استرجاعها) أي أخذ الوديعة عن أودعها عنده وردّها الى محل ايديعها الذي كانت به (ان) كان (نوى الاياب) أي الرجوع من السفر الذي أودعها عنده ارادته عند غيره لأجله لا لئلا يحمّلها لربها فلا يسقط عنه إلا من غدره بالسفر (و) تضمن (ب) سبب (بعنه) أي ارسال من المودع بالفتح (بها) أي الوديعة لربها بغير إذن فتتلف (و) تضمن (ب) سبب (انزائه) أي ارسال العجل عليها لتحمل بغير إذن ربها (فتن) أي الاناث المودعات من الانزاء بل (وان) متن (من الولادة) قال ذلك ابن القاسم وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يضمها ان ماتت من الولادة وقال أشهب لا ضمها ولو ماتت من الانزاء وشبه في الضمان فقال (كأمة) مودعة (زوجها) المودع بغير إذن ربها (فماتت) الأمة (من الولادة) وكذا (١٤٢)

لشموله السائلين (و) تضمن (ب) سبب (جحد) ايديعها ثم أقر به أو قامت عليه بيعة به وادعى ردها أو تلفها فان استمر على جحده ولم تقم عليه بيعة به فلا يضمها (ثم) ان أقام المودع بالفتح بيعة برد الوديعة لربها بعد

وإن أودع بسفر وجب الإشهاد بالعذر وبري أن رجعت سائلة وعليه استرجاعها أن نوى الإياب ويضمه بها وبانزائه عليها فمتن وإن من الولادة كأمة زوجها فماتت من الولادة وبجحدتها ثم في قبول بينة الرد خلاف ويموت ولم يوص ولم توجد إلا لكعشر سنين وأخذها أن ثبت بكتابة عليها أنها له أن ذلك خطه أو خط الميت وبسعيه بها لمصادر ويموت المرسل معه ليكدر أن لم يصل إليه وبكلبس الثوب وركوب الدابة والقول له أنه ردها سائلة أن أقر بالفعل

أقراره به أو قيام البيعة به وكان جحده أو لاد (في قبول بيعة) المودع الشاهدة به (الرد)

وان أي رد الوديعة لمودعها لانه أمين ولا ينظر لتضمن جحده تكذيبها واستحسنه اللخمى وعدمه لتكذيبها بجحده ابتداء وهو المشهور (خلاف) أي قولان مشهران (و) تضمن (موت) أي المودع بالفتح (و) الحال انه (لم يوص) بها (و) الحال انها (لم توجد) الوديعة بعينها في تركته فيؤخذ عوضها منها ويحمل على انه تسلفها أو تلفها في كل حال (إلا) أن يطول الزمان (لك) مرور (عشر سنين) من يوم ايديعها فيحمل على ردها لربها (و) ان ادعى شخص ان له وديعة عند ميت ووجدت في تركته مكتوباً عليها أنها للمدعى (أخذها) أي استحق المودع بالكسر أن يأخذ وديعته من تركته المودع بالفتح (ان ثبت بكتابة عليها أنها) أي الوديعة (له) أي للمودع بالكسر ان ثبت (ان ذلك) المذكور من الكتابة (خطه) أي للمودع بالكسر (أو) ثبت انه (خط الميت) المودع بالفتح قال ذلك أصبغ وقال ابن القاسم يأخذها ان وجد عليها خط الميت لاخت المودع قال بعض العلماء خشية أن يكون بعض الورثة أخرجهما له فكتب عليها اسمه (و) تضمن (ب) سعيه بها) أي الوديعة بأن يمشي بها (لمصادر) أي ظالم فيضمن (و) ان أرسل شخص بمال الى بلد فمات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فانه يضمن (موت) الشخص (المرسل) المال (معه لبلد) يعطيه لشخص معين أو يفرقه على فقرائه (ان لم يصل) المرسل معه (اليه) أي الى البلد بأن مات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فيؤخذ عوضه منها حملاً له على انه تسلفه وأتفق (و) تضمن الوديعة (ب) سبب انتفاع المودع بها (كلبس الثوب وركوب الدابة) اذا تلفت ولقائل أن يقول هذا مستغنى عنه بقوله سائقاً وانتفاعه بها ويحاج بأنه أعاده ليرتب عليه قوله (والقول له) أي المودع بالفتح يضمنه (انه درها) أي الوديعة لحملها بعد انتفاعه بها حال كونها (سائلة) من التلف والعيوب ثم تلفت بعد ردها فلا يضمها (ان) كان (أقر بالفعل) أي ليس الثوب وركوب الدابة مثلاً فان أنكره وشهدت عليه بيعة به فادعى انه ردها

سائلة فلا يقبل قوله (وان اكرها) بلاذن مودعها لشخص يركبها أو يحمل عليها مناعا (مسكة) المشرفة مثلا فان تقع بها الكسرة (ورجعت بحالها) الذي كانت عليه سائلة (الا انه) أي اكرهاها (حبسها عن) بيعها لو كانت حاضرة في (أسواقها) التي ارتفعت قيمتها فيها (فلك) يامودع بالكسر (قيمتها) معتبرة (يوم) عقد (كرائه) أي المودع بالفتح اذ هو يوم التعدي عليها (و) اذا أخذت قيمتها يوم كرائها (لا كراء) لك فهو للمودع بالفتح لانه قد تبين ملكة الوديعة يوم كرائها (أو) لك (أخذه) أي كراء الوديعة الذي اكرها به المودع بالفتح (و) لك (أخذها) أي الوديعة مع كرائها (و) تضمن (ب) سبب (دفعها) أي الوديعة من مودعها بالفتح لشخص غيرك حال كونه (مدعيًا) لك (يامودع بالكسر) (أمرته به) أي دفع الوديعة لذلك الشخص وانكرت ذلك (وحلفت) أنك لم تأمره به (والا) أي وان لم تحلف على عدم أمرك (حلف) المودع بالفتح أنك أمرته به (وبرى) من ضمانها وان لم تحلف ضمنها في كل حال (الاب) شهادة (بينه على الأمر) منك بدفعها لذلك الشخص (و) اذا غرم المودع بالفتح عوض الوديعة (رجع على القابض) بعوض ما غرمه ان شاء (وان بعثت اليه) أي المبعوث اليه المفهوم من بعثت (بمال) وقبضه من الرسول ثم اختلفا فقال المبعوث اليه المال (تصدقت به على وانكرت) ياباعث التصديق به عليه وقلت بل هو وديعة تحفظها الي وأخذها منك متى شئت (فالرسول) المبعوث معه المال (شاهد) بينكما بالصدقة أو الوديعة فان شهد بالصدقة حلف عليها المبعوث اليه وقتله فان نكل فالقول للبائع بلا يمين لتمكنه بالأصل ونكول المبعوث اليه وان شهد بأنه وديعة أخذها الباعث بلا يمين لشهادة الرسول له وتمسكه بالأصل وهو قبول قول المالك في اخراجه ماله على وجه خاص وعدم الصدقة (و) ان شهد الرسول بأنها صدقة (١٤٣) (فهل) تقبل شهادته قبولاً

(مطلقاً) عن التقييد ببقاء المال بيد المبعوث اليه لعدم تعديه باقرار رب المال بأمره بدفعه للمبعوث اليه وهو ظاهر المدونة (أو) انما تقبل شهادته بالصدقة (ان كان المال) باقياً (بيده) أي المرسل اليه وأولى بيد

وَأَنْ أَكْرَاهَا لِمَسْكَه وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا عَنْ أَسْوَاقِهَا فَلَاكَ قِيمَتُهَا يَوْمَ كَرَائِهِ وَلَا كِرَاءَ أَوْ أَخْذَهُ وَأَخْذُهَا وَبِدْفَعِهَا مُدَّعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِهِ وَحَلَفْتَ وَالْأَخْلَفَ وَبَرَى إِلَّا بَيِّنَةً عَلَى الْأَمْرِ وَرَجَعَ عَلَى الْقَابِضِ وَإِنْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ بِمَالٍ فَقَالَ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتَ فَالْرَّسُولُ شَاهِدٌ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ تَأْوِيلَانِ وَيَدْعُو الرَّدَّ عَلَى وَارِثِكَ أَوْ الرُّسْلَ إِلَيْهِ الْمُنْكَرَ كَمَلِّكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ مَقْصُودَةٌ لَا يَدْعُو التَّلْفَ أَوْ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالتَّلْفِ أَوْ الضَّيَاعِ وَحَلَفَ الْمُتَّهَمُ

الرسول لعدم اتهامه حينئذ بخوف الغرم فان لم يبق المال بيد أحداهما فلا تقبل شهادته بالصدقة لاتهامه بخوف غرمه وهذا تأويل ابن أبي زيد في الجواب (تأويلان) فمحلها اذا لم يكن المال بيده ولم تقم على دفعه بينة والمبعوث اليه مع عدمه فان كان بيده أو بيد المبعوث اليه أو قامت له بينة على الدفع قبلت شهادته بها اتفاقاً لاتقاء اتهامه (و) تضمن (بدعوى الرد) من المودع بالفتح للوديعة (على وارثك) يامودع أي اليه تنازع فيه دعوى الرد لأن الوارث لم يدفعها للمودع ولم يأمنه عليها ابن شاس اما دعواه الرد على غير من أئتمنه كدعوى الرد على وارث المالك أو وكيله فلا تقبل الابينة وكذلك دعوى وارث المودع ردها على المالك تفتقر الى البينة أيضاً وسواء كان القبض في جميع هذه الصور بينة أو غير بينة (أو) أي وتضمن بدعوى الدفع الى (المرسل اليه المنكر) قال في المدونة ان دفعت اليه مالا ليدفعه الى رجل فقال دفعته اليه وانكر ذلك الرجل فان لم يأت الدافع بينة تشهد على الدفع ضمن الدافع ذلك المال ومفهوم المنكر لو أقر المرسل اليه لبرى الدافع وشبهه في الضمان فقال (ك) دعوى المودع بالفتح رداً للوديعة (عليك) يامودع فلا تقبل ويضمنها (ان كانت له) أي المودع بالكسر (بينه) شاهدة على الدفع للمودع بالفتح (مقصودة) للتوثق على المودع خوفاً من دعواه ردها ومفهوم الشرط انه ان قبضها بلا بينة أو بينة غير مقصودة أو مقصودة لغير التوثق وادعى ردها فيصدق فيه (لا) تضمن (بدعوى) المودع بالفتح (التلف) للوديعة ولو قبضها بينة مقصودة للتوثق (أو) دعوى (عدم العلم) من المودع بالفتح (ب) ما حصل للوديعة من (التلف أو الضياع) أي لا يضمنها اذا ادعى انه لا يعلم هل تلفت أوضاعاً لكفاية دعوى كل منهما في عدم الضمان (وحلفت) المودع بالفتح (المتهم) بفتح الهاء أي بالتساهل في حفظ الوديعة اذا ادعى ردها حيث تقبل منه أو ادعى عدم العلم بالرد أو الضياع وظاهر المصنف ان غير المتهم لا يحلف والمنقول انه يحلف في دعوى الرد بلا نزاع لانه تحقق عليه الدعوى وفي دعوى التلف أو الضياع مشهورها

يخلف المتهم دون غيره (و) ان شرط المودع بالفتح حين الابداع انه يصدق في دعوى الرد أو التلف بلا عين (لم يفده شرط نفيا) أي اليمين وتلزمه فان حلف صدق (فان نكل) المتهم عن اليمين (حلفت) يامودع بالكسر انها باقية عند المودع وغير مهالك المتهم على المشهور (و) ان ارسل رجل بمال الى آخر وسأله له بلاينة وأنكر استلامه منه فلا ضمان على الرسول (ان) كان (شرط) الرسول على من أرسله بالمال حين إرساله (الدفع) شخص (المرسل) بفتح السين (اليه بلا) اشهاد (بينة) عليه اذا ثبت الشرط باقرار المرسل أو ببينة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لو شرط الرسول ان يدفع المال بغير بينة فلا ضمان لقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم (و) تضمن (بقوله) أي المودع بالفتح للمودع بالكسر (تلفت) الوديعة (قبل ان تلقاني) أي قبل لقيك أي بالامس مثلا وصلة قوله (بعد منعه دفعها) أي الوديعة للمودع بالكسر لعذر ابداء له أو أولى بلا عذر وشبهه في الضمان فقال (كقوله) أي المودع بالفتح تلفت (بعده) أي لقيك أي فيضمنها ان كان منعها (بلا عذر) فان كان منعها لعذر فتلفت فلا يضمنها (لا) يضمن (ان قال) المودع بالفتح بعد منعها (لا أدري) جواب (متى تلفت) الوديعة قبل لقيك أو بعده وحلف على عدم علمه حملا على انه تلفت قبله ولم يعلم اذ الاصل عدم الضمان (و) تضمن (ب) سبب (منع) المودع بالفتح دفعها (ها) المودعها عند طلبها (حتى يأتي الحاكم) وتلفت قبل اتيانه فيضمنها (ان لم تكن) الوديعة مقبوضة (ببينة) شهادة بقبضها للتوثق لان للقول قوله في ردها حينئذ فليس له منعها حتى يأتي الحاكم ومفهوم الشرط ان قبضها ببينة مقصود للتوثق ومنعها بعد طلبها حتى يأتي الحاكم فتلفت قبل اتيانه فلا يضمنها لعذر بعد تصديقه (١٤٤) في ردها بلا بينة (لا) تضمن (ان قال) المودع بالفتح عند طلبها منه

وان لم يفده شرط نفيا فان نكل حلفت ولا ان شرط الدفع للمرسل اليه بلا بينة وبقوله تلفت قبل ان تلقاني بعد منعه دفعها كقوله بعده بلا عذر لا ان قال لا أدري متى تلفت ويضمنها حتى يأتي الحاكم ان لم تكن بينة لا ان قال ضاعت منذ سنين وكنت أزجوها ولو حضر صاحبها كالقراض وليس له الأخذ منها لأن ظلمه بمثلها ولا أجره حفظها بخلاف محلها ولكل تركها وان أودع صديقا أو سقيا أو أقرضه أو باعه فالتلف لم يضمن وان باذن أهله وتعلقت بذمة المأذون عاجلا وبذمة غيره اذا عتق ان لم يسقطه السيد وان قال هي لأحدكم ونسيتها تخالفا

(ضاعت منذ) مدة (سنين) مضت (وكنت ارجو) عود (ها) فلا يضمنها (ولو حضر صاحبها) ولم يخبره بضاعتها وشبهه في عدم الضمان فقال (ك) دعوى عامل (القراض) ضياعه منذ سنين فلا يضمنه عند ابن القاسم ولو حضر صاحبه ولم يسمع ذلك منه قبل طلبه منه

(و) من ظلمه انسان في مال ثم أودع الظالم عنده مالا قدر ماله أو أكثر (ليس له) أي المودع بالفتح (الأخذ منها) أي وقسمت الوديعة حال كونها مملوكة (لن ظلمه) أي المودع بالفتح في بيع أو إيداع أو غصب (بمثلها) أي الوديعة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لحديث أذ الامانة لمن اتتمنك ولا تخن من خانك (ولا) أي وليس للمودع بالفتح (أجرة حفظها) أي الوديعة لأنه ليس من سبتها ولخرجها بأخذ الأجرة عليه عن اسمها (بخلاف) أجرة (محلها) أي الوديعة فلا مودع بالفتح أخذها (ولكل) من المودع بالكسر والمودع بالفتح (ترك) ايداع (ها) أي الوديعة بعد وقوعه فليزجها أخذها وللا مدين ردها (وان أودع) ذو مال ماله (صديقا أو سقيا أو أقرضه) أي الصبي والسفيه (أو باعه) أي الصبي أو السفيه بضمن مؤجل أو أسلمه في مؤجل (فالتلف) المبال المودع أو المقرض أو المبيع الصبي أو السفيه (لم يضمن) الصبي أو السفيه شيئا منه ان قيل ذلك بغير اذن أهله بل (وان) قبله (بإذن أهله) وهذا بعد الوقوع ويكره لهم إذ أنهم له فيه لانه تقرير بالتلف المبال (و) ان أودع مالا عند رقيق مأذون له في التجارة فالتلف (تعلقت) الوديعة أي قيمتها أو مثلها (بذمة) الرقيق المودع بالفتح (المأذون) له من ماله السيد في التجارة تعلقا (عاجلا) أي حالا فتؤخذ من ماله الآن كالحرق ولا يستأني به عتقه ولا تعلق برقبته ولا بمال سيده الذي بيده وليس لسيده اسقاطها عنه (و) ان أودع رقيقا غير مأذون له فيها وأتلفها تعلقت (بذمة غيره) أي غير المأذون له لكن لا عاجلا بل (اذا عتق) ان لم يسقطه السيد عنه فان أسقطه عنه قبل عتقه سقط لانه يبعيه فلا يتبعه (وان) كانت وديعة بيد شخص وأدعاها اثنان مثلا (و) قال (المودع بالفتح) (هي) أي الوديعة (لأحدكما) خاصة (ونسيتها) فلا أعلمه الآن (تخالفا) أي يخلف المتنازعان فيها كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق

دعواه (وقسمت بينهما) نصفين ونكولهما كحلفهما ويأخذها الحالف وحده (وان أودع) ذو مال عند (اثنين) ودیعة وتنازعا في حيازتها لحفظها له وغاب (جعلت) الوديعة (بيد الاعدل) منهما فان استويا في العدالة جعلت بيدها معا جعلها في محل بقليل وأخذ كل واحد مفتاحا والله أعلم ﴿باب﴾ في بيان أحكام العارية الجوهرية العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى المار لان طلبها عاراه والصحيح أنها من المتعاور أى التداول وزنها فعلية فألفها أصلية عين بدل من واو فأصلها عارية فأبدلت الواو ألفا لتحركها عقب فتج (صح ونذب اعارة) شخص رشيد (مالك منفعة) تبعاً للمالك الذات أو باجارة أو غارية فلا يشترط فيها ملك الذات ففي وصايا المدونة الثاني للرجل أن يؤجر ما أوصى له به من سكنى دار أو خدمة عبد حال كون مالك المنفعة (بلا حصر) عليه ان كان مالكا للذات والمنفعة أو للمنفعة فقط باجارة بل (وان) كان (مستعيراً) فلا تصح من محجور عليه أصغر أو سفه أو ورق أو دين أو زوجية أو مرض أو من مستعير حجر عليه الميراث عرفة والعبارة من حيث ذاتها مندوب اليها لانها احسان والله يحب المحسنين ويعرض وجوبها لمن يخشى هلاكه بعدمها وحرمتها لكونها معينة على معصية وكرهاتها لكونها معينة على مكروه (لا) تصح اعارة شخص (مالك انتفاع) بنفسه فقط كحبس عليه لسكناه ومستعير شرط عليه معيره أن لا يغير لغيره ولا تصح اجارته أيضا صلة اعارة (من أهل) أى مستحق (التبرع عليه) بالشئ المار هذا هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كافر عبد امسلمان ولا ولد والده ومفعول اعارة قوله (عيناً) أى ذاتاً (ل) استيفاء (منفعة) منها مع بقاء الذات وهذا هو الركن الثالث ونعت منفعة (بمباحة) اللغمية الاعارة هبة النافع دون الرقاب قال ابن شاس فلا تعار (١٤٥) المكيلات ولا الوزونات وانما يكون قرضها لأنها

لا تراد إلا لاستهلاك أعيانها وذكركم بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال (لا) تصح اعارة (كذمى) رقيقاً (مسلباً) لاذلال المسلم للكافر وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وقال تعالى ولله العزة

وَقُسِمَتْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أُوْدِعَ اثْنَيْنِ جُعِلَتْ بِيَدِ الْأَعْدَلِ

﴿باب﴾

صَحَّ وَنُذِبَ اعَارَةُ مَالِكٍ مَنْفَعَةً بِلا حَجَرٍ وَإِنْ مُسْتَعِيرًا لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ عَيْنًا لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذْمِيٍّ مُسْلِمًا وَجَارِيَةً لَوْ طَعُ أَوْ خِدْمَةً لِغَيْرِ مُحَرَّمٍ أَوْ لِمَنْ لَا تَمْتَقُّ عَلَيْهِ وَهِيَ لَهَا وَالْأَطْفَامُ وَالنَّقُودُ قَرْضٌ بِمَا يَدُلُّ وَجَازَ أَعْنَى بِنَافِلِكٍ لِأَعْيُنِكَ اجَارَةٌ وَضَمِنَ الْمَغِيبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِيَمْنَةٍ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفِيَهُ تَرُدُّ

(١٩ - جواهر الاكلیل - ثانی) ولرسوله وللمؤمنين وأولى الحربى ودخل بالكاف المصحف والسلاح لقتل مسلم والائناء لشرب نحو خمر (و) لا تصح اعارة (جارية لوط) للاجماع على أنه لا يحل إلا بملك تام أو نكاح (أو) أى ولا تصح اعارة جارية لـ (خدمة لـ) رجل (غير محرم) لها لتأديتها لاختلافها بها فلا تجوز إلا اذا كانت متجالة لأرب فيها وكذا ان كانت شابة وهو شيخ فان (أو) أى ولا تصح اعارتها لـ (خدمة) (من لا تعتق) الجارية (عليه) كأصلها وفرعها وحاشيتها القريبة (و) اذا وقع وأعيرت لخدمة من تعتق عليه (فهى) أى الخدمة (لها) أى الجارية زمن اعارتها لا للمستعير ولا للمعار له (والاطعمة والنقود) الارفاق بها (قرض) أى تسليف لاعارية لانه لا ينتفع بها إلا باهلاك عينها وأشار للركن الرابع للاعارة فقال (بما يدل) على تملك المنفعة بلا عوض قولاً كان كاعتراك ونعم جواباً لاعتراضى أو فعلاً كشأولة مع تقدم طلبها أو ايماء برأسه (وجاز) قوله (أعنى بفلامك) مثلاً يوماً أو يومين (لأعينك) بلامى كذلك حال كون ذلك (اجارة) أو ويكون ذلك اجارة وظاهر المصنف انه لا يشترط اتحاد العمل المتعاون فيه لان أحدهما عوض عن الآخر (و) ان ادعى المستعير تلف الشئ المعار له (ضمن) المستعير الشئ المعار (المغيب) بفتح الميم أى الذى يغاب (عليه) أى يمكن اخفاؤه مع وجوده كالتياب والحلى والعروض فى كل حال (الا لـ) شهادة (بينة) بتلفه بغير سببه فلا يضمنه اذا لم يقرط ولم يضيع (وهل) يضمن المستعير المغيب عليه اذا لم تسكن له بينة بتلفه ان لم يشترط نفيه بل (وان شرط نفيه) أى الضمان فشرطه لغو وعزاه فى المقدمات لابن القاسم فى بعض روايات المدونة وله ولاشبه فى العتبية أو ان شرط نفي ضمانه فلا يضمنه لانه معروف بعدمعروف الاعارة حكاه اللخمي والمالزرى وغيرهما عن ابن القاسم وأشهب فى الجواب (تردد) للمتأخرين فى النقل عن المتقدمين ابن رشد ان اشترط المستعير أن لا ضمان عليه فيما يغاب عليه فشرطه باطل وعليه الضمان

(لا) يضمن المستعير المعار (غيره) أى الغيب عليه أى الذى لا يمكن اخفاؤه مع وجوده كالعقار والحيوان ولو صغيرا كطير عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه ان لم يظهر كذبه (ولو) كانت اعارته متلصة (بشرط) من المعير على المستعير ضمان مالا يغاب عليه فشرطه لغو (وحلف) المستعير (فيا) أى التلف الذى عرض للمعار (علم أنه) أى التلف حصل للمعار (بلا سببه) أى المعير (كسوس) فى حب وقرض أو حرق نار فى ثوب وصيغة يمينه (انه) أى المستعير (ما فرط) فى حفظ المعارو برى ممن ضمانه وان نكل ضمن (وبرى) المستعير من الضمان (فى) تلف المعار بسببه مثل (كسر) آلة حرب (كسيف) ورمح (ان شهد له) أى المستعير (انه) أى السيف مثلا كان (معه فى) حال (اللقاء) للأعداء لأنه لا يهتم بالتفريط فيه أو بالتعدى عليه حينئذ لتوقف حياته وصيانة نفسه عليه (أو) شهد له انه (ضرب به) أى السيف مثلا (ضرب مثله) فان كسر بأن ضرب به العدو ضربا قويا (وفعل) المستعير الشيء (المأذون) له فى فعله من المعير كاستعارته دابة لحمل اردب من مصر لمكة المشرفة (و) فعل (مثله) أى المأذون كحمل اردب عدس بدل من اردب قمح (و) فعل (دونه) أى أخف من المأذون فيه كحمل اردب شعير بدل اردب قمح (لا) يفعل (أضر) منه كاردب فول بدل اردب قمح (وان زاد) المستعير على ما استعاره (ما) أى شيئا (تعطب) العارية (ب) سبب (ه) فعطيت (فله) أى المعير على المستعير (قيمتها) أى العارية فقط يوم اعارتها (أو كراؤه) أى الزائد المتعدى به فقط لا لتفاد الضرر بالتخيير ابن بونس واذا استعاره لحمل شئ فحمل غيره أضر فان كان الذى زاده مما تعطب بمثله فعطيت خير ربه فى تضمينه قيمتها يوم تعديه ولا شئ له غيرها وأخذ كراء الزائد ولا شئ له غيره وشبهه فى التخيير بين أخذ القيمة (١٤٦) وأخذ كراء الزائد فقال (ك) من استعار دابة ليركبها مسافة معلومة

وتعدى بإرداف (رديف) خلفه عليها فعطيت به فخير ربهما بين أخذ قيمتها يوم اردافه وأخذ كراء الرديف (واتبع) به أى كراء الرديف (ان أعدم) أى افتقر المستعير المردف والرديف ملى (و) الحال ان المردف (لم يعلم) الرديف

لا غَيْرُهُ وَلَوْ بِشَرَطِهِ وَحَلَفَ فَيَا عُلِمَ أَنَّهُ بِلَا سَبَبِهِ كَسُوسٍ أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرَى فِي كَسْرِ كَسَيْفٍ إِنْ شُهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ وَفَعَلَ الْمَأْذُونَ وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ لَا أَضَرَ وَإِنْ زَادَ مَا تَعَطَّبَ بِهِ فَلَهُ قِيَمَتُهَا أَوْ كِرَاؤُهُ كَرَدِيفٍ وَاتَّبَعَ إِنْ أَعْدَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ وَإِلَّا فَكِرَاؤُهُ وَلِزِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لِانْقِضَائِهِ وَالْأَفْلَمْتَادُ لَهُ الْإِخْرَاجُ فِي كَيْبَاءِ إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ وَفِيهَا أَيْضًا قِيَمَتُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرَوْهُ أَوْ إِنْ طَالَ أَوْ إِنْ اشْتَرَاهُ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتٌ

بالاعارة) بأن ظن ان مردفه مال كمها لأن الخطأ كالعمد فى الأموال (والا) أى وان لم يكن الزائد مما تعطب به سواء وان عطبت أو سلمت أو كان مما تعطب به وسلمت (ف) للمعير (كراؤه) أى الزائد فقط (ولزمت) الاعارة (المقيدة بعمل) كحرث فدان أو زرع أو خياطة ثوب أو ركوب من مصر لمكة (أو) المقيدة (ب) أجل) معلوم كسكى دار المعير شهرا (لا نقضائه) أى الأجل أو العمل ابن عرفة الوفاء بالاعارة لازم فى المدونة من ألزم نفسه معروفا لزمه (والا) أى وان لم تقيد الاعارة بعمل ولا بزمان كأعرتك هذه الدار أو الثوب أو الدابة (ف) بالعمل أو الزمان (المعتاد) فى مثلها لازم لمعيرها لأن العادة كالشرط وظاهره لزومها بمجرد القول وهو أحد القولين وهو المشهور (و) ان أعار شخص شخصا أرضا لبناء أو غرس بلا ذكر أجل وبى أو غرس المستعير فيها (ف) أى المعير الذى لم يقيد بأجل ولا بعمل (الاخراج) أى اخراج المستعير مما أعاره له (فى) اعارته لـ (كبناء) وغرس (ان دفع) المعير للمستعير مثل (ما أنفق) المستعير فى البناء أو الغرس لأنه ألزم له المالاغية له وان كان العرف يقيد به فليس هو كتقييد الشرط (وفيهما أيضا) أى المدونة (قيمتها) ما أنفق والا تركه الى مثل ما يرى الناس انه أعاره الى مثله من الامد وفيها أيضا من أذن له أن يبني فى أرضك أو يفرس فلما فعل أردت اخراجه بقرب ذلك مما لا يشبه أن يعيره الى مثل تلك المدة القربية فليس لك اخراجه الا أن تعطيه ما أنفق (وهل) ما فى الموضعين (خلاف) وهو تأويل غير واحد (أو) وفاق بأحد ثلاثة أوجه الأول (قيمتها) أى ما أنفق (ان لم يشتره) بأن كان ما بى به أو غرسه من عنده وما أنفق ان اشتراه بضمن والثانى قوله (أو) قيمته (ان طال) الزمان على البناء أو الغرس قبل اخراجه لتغيره وما أنفق اذا كان بالقرب جدا والثالث قوله (أو) قيمته (ان اشتراه) أى ما بى به أو غرس (بشئ كثير) فيعطى قيمته بالعدل وما أنفق ان اشتراه بلاغبين أو بغير يسر فى الجواب (تأويلات) البنائى ظاهر المصنف ان هذا التأويل

الثالث تأويل بالوافق كالذين قبله وكذا ذكره ابن رشد والذي لعبد الحق أنه تأويل خلاف ونحوه لابن يونس (وان) أعار أرضا لبناء أو غرس مدة معلومة ففعل (و) انقضت مدة البناء والغرس (للمشرطة في عقد الاعارة أو المعتادة ان أطلقت (ف) حكم بناء المستعير وغرسه (ك) حكم بناء وغرس ذى (العصب) للأرض في تخيير مال كها في تكليف الباني والغارس بقلع بنائه وغرسه ونقل نقضه وتسوية الارض ودفع قيمته بمقاييسه وغارسه مطروحا منها أجرة القلع والتسوية ان كان الباني والغارس لا يتولاها بنفسه ولا بخدمة (وان ادعاها) أى الاعارة (الأخذ) لأرض غيره الباني أو الغارس أو الساكن فيها (و) ادعى (المالك) للأرض أو غيرها (الكراء) ولا يئنه لاحدهما على دعواه (فالقول) الاعتبار المحكوم به (له) أى المالك لان الاصل المعاوضة يمين من المالك انه لم يعره وأجره لدفع دعوى الآخذ في كل حال (الأن بأنف) أى يتحاشى ويتعالى (مثله) أى المالك في النزلة والعظمة عنه أى الكراء فالقول للأخذ يمينه انهما أكرهه ولقد أعاره فان نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذى ادعاه فان نكل فله كراء مثله وشبهه فى أن القول للمالك فقال (ك) تنازع المالك والمستعير فى (زائد المسافة) بأن قال المالك أعرتك الدابة لتركبها من مصر الى العقبة وقال المستعير بل الى ساحل القلزم فالقول للمالك (ان لم يزد) أى لم يركب المستعير القدر الزائد على المسافة التى وافقه عليها المالك بأن تنازع عند العقبة أو قبلها (والا) بأن ركب المسافة الزائدة على ما قال المالك بأن تنازعا بعد بلوغ المسافة التى ادعاها المستعير وهو رآكب عليها (ف) القول (للمستعير فى نفى الضمان) اذا تعينت الدابة فى المسافة الزائدة على ما قال المالك (و) فى نفى (الكراء) للمسافة الزائدة على ما قال المالك ان بلغت المسافة التى ادعاها المستعير سالمة وبالغ على كون القول قول المالك اذا تنازعا فى زائد المسافة قبل ركوبها أو كون القول (١٤٧) قول المستعير بعده ان كان

قبضها المستعير بنفسه من مال كها المعير بل (وان) كان قبضها (برسول) من المستعير للمعير (محالف) للمعير اذا تنازع قبل الزيادة وللمستعير اذا تنازعا بعدها فتلقى شهادته لأنها شهادة على فعل نفسه وشبهه فى عدم

وإن انقضت مدة البناء والغرس فكالتصيب وإن ادعاها الآخذ والمالك الكراء فالقول له إلا أن يأتف بمثله كزائد المسافة إن لم يزد والا فللمستعير فى نفى الضمان والكراء وان برسول مخالف كدعواه رد ما لم يضمن وإن زعم أنه مرسل لاستئجاره حلي وتلف ضمينه مرسله ان صدقه والا حلف وبري ثم حلف الرسول وبري وإن اعترف بالعداء ضمن الحر والعبد فى ذمته ان عتق وإن قال أو صلته لهم فعليه وعليهم اليمين ومؤونة أخذها على المستعير كرها على الأظهر وفى علف الدابة قولان

الضمان فقال (كدعواه) أى المستعير (ردما) أى المعار الذى (لم يضمنه) وهو ما لا يغاب عليه كالحياوان لم يعره وأنكره معيره فيصدق المستعير بيمينه ابن المواز كل من يقبل قوله فى التلف فهو مقبول فى الرد ولوردها مع عبده أو أجيريه فعتبت أو ضلت فلا يضمنها لأنه شأن الناس وفهم من قوله رد ما لم يضمن انه لو ادعى رد ما يضمن وهو ما يغاب عليه فلا يقبل قوله وهو كذلك (وان) أتى شخص شخصا (زعم) أى قال الشخص الآتى (انه مرسل) من فلان الى فلان (لاستئجاره حلي) فدفعه المرسل اليه للرسول (وتلف) الحلي من الرسول (ضمنه) أى الحلي (مرسله) بكسر السين (ان صدقه) أى صدق المرسل الرسول فى انه أرسله ولا يضمنه الرسول لاتبانه عليه (والا) أى وان لم يصدقه فى اخباره بأرساله (حلف) المدعى عليه الارسال انه ما أرسله (وبري) من الضمان (ثم حلف الرسول) انه أرسله (وبري) أيضا (وان اعترف) أى أقر الرسول (بالعداء) بفتح العين أى التعدى والكذب فى الاخبار بالارسال (ضمن الحر) الآن المستعير فى ذمته (و) ضمن (العبد فى ذمته) لافرقته ويتبع (ان عتق) سمع عيسى ابن القاسم وان أقر الرسول انه تعدى وهو حر ضمن وان كان عبدا كان فى ذمته ان عتق يوما ما ولا يائمه رقبته بأقراره ولو قال الرسول أو ضلت ذلك الى من يعنى لم يكن عليه ولا عليهم الا اليمين (وان قال) أى الرسول (أوصلته) أى المستعير (لهم) أى الباعثين وأنكروا أيضا (فعليه) أى الرسول اليمين انه أوصلهم (وعليهم) أى الباعثين (اليمين) انه لم يوصلهم وبرئوا (ومؤونة) أى ما يصرف فى (أخذها) أى العارية أى حملها لمكان مستعيرها (على المستعير) كذا فى المقدمات ابن رشد أجرة حمل العارية على المستعير وشبهه فى كونه على المستعير فقال (ك) مؤونة (ردها) أى العارية لمكان معيرها فانها على مستعيرها أيضا (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (وفى) كون (علف الدابة) المستعارة وهى عند مستعيرها عليه أو على معيرها اذ لو كان على المستعير لمكان كراء وربما يكون علفها أكثر من كرائها فى زمن الغلاء فينتفى المعروف وتصير كراء (قولان)

لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر ﴿ باب ﴾ في بيان حقيقة النصب وأحكامه (النصب) أى حقيقته شرعا (أخذ مال قهرا تعديا بلا حراية) أى مقالة وفى الذخيرة عرف بعضهم النصب بأنه رفع اليد المستحقة ووضع اليد العادية قهرا (وأدب) غاصب (مميز) ولو صبيا بضرب أو حبس باجتهاد الحاكم لدفع الفساد بين الناس كتأديبه على الزنا والسرقه وغيرهما تحقيقا للإصلاح وتهذيبا للأخلاق ومفهوم مميز عدم تأديب غيره وشبهه فى التأديب فقال (ك) شخص (مدعيه) أى النصب (على) شخص (صالح) أى عدل لايتهم بالنصب فيؤدب له لجنايته على عرضه فى كتاب النصب من المدونة ومن ادعى على رجل غصبا وهو بمن لايتهم به عوقب المدعى (وفى حلف) الشخص (المجهول) حاله المدعى عليه بالنصب فإن حلف برىء وان نكل حلف المدعى وغرمه فإن نكل فلاشئ له وعدم حلفه قال أشهب واستظهر (قولان) لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما (ضمن) الغاصب الشئ المصنوب (ب) مجرد (الاستيلاء) عليه وحوزة ولو تلف بسماوى أو جناتية غيره لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترده لأن على اللوجوب وقدرته صلى الله عليه وسلم على وصف الأخذ فأفاد أنه سبب للضمان (والا) أى وان لم يكن من الغاصب استيلاء على المصنوب (فتردد) فى الضمان وعدمه وقديمثل لهذا بمن فتح باب دار فيها دواب وأهلها فيها فتدهبت فلا ضمان عليه عند ابن القاسم لوجود الحافظ ويضمن عند أشهب ان كانت مسرحة لتيسر خروجها قبل علم أهل الدار وشبهه فى الضمان فقال (كأن مات) عدم مصنوب بيد غاصبه ساعة غصبه فيضمنه غاصبه (أو قتل عبد) تنازع فيه مات وقتل (قصاصا) فى قتله عمدا بعد غصبه فيضمنه غاصبه (أوركب) الغاصب الدابة المصنوبة فهلكت فيضمن قيمتها يوم غصبها وهذا علم من سابقه بالأولى (أودع) (١٤٨) الغاصب الحيوان المصنوب فيضمن قيمته يوم غصبه ان شاء المصنوب منه وان شاء أخذه مذبوحا ولاشئ له غيره وقال محمد بن مسلمة

﴿ باب ﴾

النَّصْبُ أَخْذُ مَالٍ قَهْرًا تَعْدِيًّا بِلاَ حَرَايَةٍ وَأَدَبٌ مُمَيِّزٌ كَمُدَّعِيهِ عَلَى صَالِحٍ وَفِي حَلْفِ الْجَهْلُولِ قَوْلَانِ وَضَمَنَ بِالِاسْتِيْلَاءِ وَالْأَفْتَرْدُ كَأَن مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا أَوْ رَكِبَ أَوْ ذَبِحَ أَوْ جَحَدَ وَدِيمَةً أَوْ أَكَلَ بِلاَ عِلْمٍ أَوْ أَكْرَهَ غَيْرُهُ عَلَى التَّلْفِ أَوْ حَفَرَ بَثْرًا تَعْدِيًّا وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِيُّ الْإِلْمِينِ فَيَسِيَانِ أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لَثَلًا يَأْتِي أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ أَوْ حَرْزًا الْإِثْلَى وَلَوْ بَغْلَاءَ يَمْتَلِكُهُ وَصَبَرَ لَوْ جُودَهُ

لربها أخذها وما بين قيمتها مذبوحة وحية (أو جحد) المودع بالفتح (وديمة) ثم تلفت أو ضاعت فيضمنها لأنه صار غاصبا لها بمجرد هذا (أو أكل) من شخص الطعام المصنوب حال كونه متلبسا

(بلا علم) بأنه مصنوب فإنه يضمنه ان كان الغاصب عديما أولم يقدر على تعريضه ثم لا يرجع الآكل على الغاصب لمباشرته اتلافه ولبله فان كان مليا يضمنه غاصبه لتسببه فى اتلافه (أو أكره) شخص شخصا (غيره على التلف) أى اتلاف شئ لفسير المكروه فيضمنه المكروه بالسكسر ان كان المكروه بالفتح عديما أولم يقدر على تعريضه والا فيضمنه تقديما للمباشر على التسبب (أو حفر بثرًا تعديا) بان حفرها فى طريق السامعين أو فى ملك غيره بغير اذنه فتلف فيها آدمى أو غيره فيضمنه حافرها لتسببه فى تلفه ومفهوم تعديا انه لو حفرها فى ملكه أو ملك غيره باذنه فلا يضمن ما به لك فيها وهو كذلك (و) ان حفر بثرًا تعديا وأردى غيره فيها آدميا أو حيوانا (قدم عليه المردي) بضم الميم وسكون الراء أى المسقط على الحافر لان المردي مباشر والحافر متسبب ويقدم المباشر فى كل حال (الا) الحافر تعديا (ل) قصد اتلاف شخص (معين) وأرداه غيره فيها فمات (ف) الحافر والمردي (سيان) فى القصاص منهما ان كان المعين آدميا وضمان القيمة ان كان غيره (أو فتح قيد عبد) (لثلا يأتى) فأبقى فيضمنه الفاتح ومفهوم لثلا يأتى انه لو قيد نكالا فلا يضمنه من فتح قيده (أو فتح بابا) (على) حيوان (غير عاقل) من بهيمة أو طير فذهب فيضمنه الفاتح لتسببه فى ضياعه (الا) فتحه (بمصاحبة) به (فلا يضمنه الفاتح الا الطير) لانه لا يمكن رده عادة (أو فتح) (حرزا) أى بيتا أو حانوتا أو نحوهما وتركه مفتوحا فذهب منه شئ فيضمنه فاتحه ثم بين ما يضمنه الغاصب فقال ويضمن الغاصب الشئ (المثلى) أى المكيلى والموزون والمعدود اذا غيبه أو اتلفه اذا ساوى سعره وقت تضمينه سعره وقت غصبه بل (ولو) غصبه (بغلاء) وحكم عليه به وقت رخاء فيضمنه (بمثله) كيلا أو وزنا أو عددا (و) اذا غصب مثليا فى ابانه وفات وانعدم المثلى بفوات ابانه (صبر) المصنوب منه (الوجوده) أى المثلى فى ابانه فى العام المقابل عند ابن القاسم فليس له طلب الغاصب بمثله قبل

ابانه وقال أشهب له ذلك (و) إذا غصب مثلي في بلد وانتقل الغاصب لبلد آخر صبر المصوب منه وجوب باحق يرجع الغاصب (لبلده) أي الغصب ان لم يكن المصوب مع الغاصب في البلد الذي انتقل اليه بل (ولو صاحبه) أي صاحب المصوب الغاصب في البلد الذي انتقل اليه فلا يلزمه دفعه فيه عند ابن القاسم لقوله لا يلزمه الامثلة في بلد الغصب (و) اذا تلقى المصوب منه الغاصب بغير بلد الغصب ومعه المصوب (منع) الغاصب (من) أن يتصرف بنحو بيع لـ (هـ) أي المصوب المثل (للتوثق) على الغاصب للمصوب منه بزهن أو ضامن اتفاقا (و) ان طلب المصوب منه من الغاصب رد المثل لبلد غصبه ليا أخذه بعينه (والرد له) أي ليس له به جبر الغاصب على رده لبلده وفيه انه مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده وشبه في عدم الرد فقال (كجازته) أي امضاء المصوب منه (بيعه) أي الغاصب من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله مغبوبا (معيبا) بعيب قديم سابق على غصبه (زال) عيبه عند المشتري من الغاصب ولم يعلم المصوب منه بزواله حين اجازته بيعه ثم علم به وأراد رد بيع الغاصب (وقال) المصوب منه انما (أجزت) بيعه (لظن) أي (ببقائه) أي العيب فلا رد له لتفريطه في عدم البحث عنه قبل اجازة بيعه (كمنقرة) بضم النون وسكون القاف أي قطعة مسبوكة من ذهب أو فضة (صيغت) حليا بعد غصبها فليس لربها أخذها مصوغة عند ابن القاسم لفواتها بالصياغة وانما له مثلها وزناوصفة (و) كـ (طين لبن) أي ضرب لبنا بعد غصبه فليس لربه أخذه لفواته وانما له مثل طينه ان علم قدره والافقيته (و) كـ (قمح) غصب ثم (طحن) فليس لربه أخذه لفواته بطحنه وانما له مثله عند ابن القاسم في المدونة وغيرها (و) كـ (بذر زرع) أي طرح على الارض للنبات بعد غصبه فليس لربه الامثلة (و) كـ (بيض) دجاج أو حمام أو اوز غصب وحضن حتى (أفرخ) أي صار فراخا فليس لربه الامثلة والفراخ للغاصب (الا) فراخ (ما) أي الطير الذي (باض) (١٤٩) فهي لربه (ان حضن) الطير بيضه كدجاج وحمائم واوز وظاهره ولو كان الذكر للغاصب وهو كذلك (و) كـ (مصير) غصب (وتخمر) أي صار خمرًا بعد غصبه فلا يبره عصبير مثله لفواته باقلا به لما لا يجوز تملكه (وان تخلل) أي صار العصير

وَلِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحِبَهُ وَمُنِعَ مِنْهُ لِتَوَثُّقٍ وَلَا رَدَّ لَهُ كَإِجَازَتِهِ بَيْعَهُ مَعِيًّا زَالٌ وَقَالَ أَجَزْتُ لَظَنَ بَقَائِهِ كَقُفْرٍ صِيغَتْ وَطِينٌ لَبَنٌ وَقَمَحٌ طَحْنٌ وَبَذَرٌ زُرْعٌ وَبَيْضٌ أَفْرِخٌ إِلَّا مَا بَاضَ أَنْ حَضَنَ وَعَصِيرٌ تَخْمَرٌ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ كَتَخَلَّلَهَا لِذِمَّتِهِ وَتَعَيَّنَ لِغَيْرِهِ وَإِنْ صَنَعَ كَغَزَلٍ وَحَلَى وَغَيْرَ وَشَيْلٍ قِيمَتُهُ يَوْمَ غَصْبِهِ وَإِنْ جَلَدَ مَيْتَةً لَمْ يَدْخُلْ أَوْ كَلْبًا وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًّا وَخَيْرٌ فِي الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ تَبِعَهُ تَبِعَ هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقَلَّ

المصوب خلا (خير) لربه بين أخذ عصبير مثله أو أخذه خلا (كتخللها) أي صيرورة الحجر خلا بعد غصبها حال كونها (لذمي) فيخير بين أخذ الحل وتركه وأخذ قيمة الحجر على الأشهر لاني أخذ مثل الحجر وقال عبد الملك يتعين أخذ الحل (ونعين) أخذ الحل الذي تحولت الحجر المصوبة اليه حال كونها (لغيره) أي الذمي وهو المسلم فقط هذا مراده وان تعقب بأن غير الذمي يشمل الحربى والمعاهد ونحوهما مع انهم كالذمي في التخخير فلو قال كتخللها لكافر لكان أحسن ثم شرع في بيان ضمان القوم للمصوب فقال (وان صنع) أي أنلف الغاصب مغبوبا مقوما (كغزل وحلى وغير مثلى) كعرض وحيوان (فقيمته) أي المصوب تلزم الغاصب معتبرة (يوم غصبه) على المشهور (وان) كان (جلد ميتة لم يدبغ) قاله ابن القاسم في المدونة ونصها من غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه ان أنلفه قيمته ما بلغت وقال ابن رشد عقب نصها وقال في المبسوط لاشئ عليه فيه وان دبغ لانه لا يجوز بيعه وقيل لاشئ فيه الآن يدبغ ففيه قيمته وقيل ان دبغ فليس فيه الاقيمة دبغه والصواب ان القيمة لازمة له في ذلك كله لجواز الاتفاق به (أو) ان كان (كلبا) مأذونا فيه لصيد أو حراسة ماشية أو زرع فان كان كلب دار فلا يبرم قيمته وعلى من قتل كلبا مأذونا فيه قيمته يوم غصبه ان قتله بعد غصبه خطأ بل (ولو قتله تعديا) من قاتله عليه بعد غصبه ومفهوم تعديا انه لو قتله لدفعه عن نفسه حين عدا الكلب عليه ولم يمكنه التخلص منه الا بقتله فلا شئ عليه وهو كذلك أفاده الخطاب (و) ان جنى على المصوب غير غاصبه فالتلفه (خير) للمصوب منه (في) اتباع (الأجنبي) أي غير الغاصب الجاني على المصوب بقيمته يوم جنايته أو الغاصب بقيمته يوم غصبه لحصول سبب الضمان من كل منهما التعصب من الغاصب والاتلاف من الجاني (فان تبعه) أي تبع المصوب منه الغاصب وأخذ منه قيمته يوم غصبه (تبع هو) أي الغاصب (الجاني) بقيمته يوم جنايته فان ساوت قيمة المصوب يوم غصبه بقيمته يوم الجناية عليه فالحكم ظاهر وان لم تستويا (فان أخذ ربه) أي المصوب (أقل) القيمتين من الغاصب أو من الجاني وأخذ الغاصب أكثرهما من الجاني بأن كانت قيمته

يوم غصبه خمسة عشر ويوم الجناية عشرة أو بالعكس وأخذ ربه العشرة من الغاصب أو من الجاني (فله) أي رب المصوب (الزائد)
على أقل القيمتين المئتم لاكثرهما كالحصة في المثال أي أخذه حال كونه (من الغاصب فقط) بأن كانت قيمته يوم الغصب خمسة عشر
ويوم الجناية عشرة وأخذها ربه من الجاني فيرجع على الغاصب بخمسة تمام قيمته يوم غصبه (و) من غصب عمودا أو حجرا أو
خشباً وبنى عليه بناء (فله) أي المصوب منه (هدم بناء عليه) أي الغصب ويهدم البناء ولو عظم كالقصور وله تركه للغاصب وأخذ
قيمته منه يوم غصبه وقال أشبه لا يهدم البناء العظيم (و) له (غلة) مصوب (مستعمل) من رقيق ودابة ودار وغيرها سواء
استعمله الغاصب أو أكرهه على المشهور (و) له (صيد) أي مصيد (عبد) مصوب اتفاقاً (و) مصيد (جارج) كبازو وكلب على المشهور (و) له
(كراء أرض بنيت) داراً أو نحوها وسكنها الغاصب أو استقلها (كركب) أي سفينة (نخر) بفتح النون وكسر الحاء أي بال
متخرب غصبه وأصلحه واستغله فغلة الأصل للمالك والزائد للغاصب بأن يقال كم تساوى أجرته نخر المن يعمره ويستغله فاقبل ازم الغاصب
(و) إذا أخذ المالك المركب (أخذ) معه بلا عوض (ما) أي المصلح به الذي (لا عين) أي ذات (له) بعد قلعه (قائمة) أي لها قيمة كالزفت
والقلفطة وأما ماله عين قائمة كالحبال والمخاضيف والقلاع فللغاصب أخذه (و) له كراء (صيد شبكة) والمراد به هنا الاصطياد وأما
المصيد بها فهو للغاصب اتفاقاً (وما) أي المال الذي (أنفق) به الغاصب على المصوب كحلف الداية المصوبة ومؤنة الرقيق المصوب
وكسوته وسقى الأرض المصوبة وعلاجها كأن (في الغلة) للمصوب لا يتعداها إلى ذمة المصوب منه فإن لم يكن للمصوب غلة أوزادت النفقة
عليها فلا رجوع للغاصب على المصوب منه هذا مذهب ابن القاسم في المدونة والموازاة ثم يرجع في الموازية إلى أنه لا شيء للغاصب من
الغلة في النفقة واختاره ابن المواز المصنف (١٥٠) الأول أظهر لأن الغاصب وان ظلم لا يظلم (و) إذا كان لانسان شيء مقوم

سامه أشخاص بقدر واحد
من الدنانير أو الدراهم
وغصبه غاصب وأتلفه
(فول) يلزم الغاصب الثمن
الذي سامه الأشخاص (ان)
كان (أعطاه) أي سام
المصوب منه (فيه) أي
المصوب المقوم (متعدد

فله الزائد من الغاصب فقط وله هدم بناء عليه وغلة مستعمل وصيد عبد
وجارج وكراه أرض بنيت كمركب نخر وأخذ مالا عين له قائمة وصيد
شبكة وما أنفق في الغلة وهل ان أعطاه فيه ممتد عطاء فيه أو بالأكثر منه
ومن القيمة تردد وان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه ومعه
أخذه ان لم يحتج لكبير حمل لا ان هزلت جارية أو نسي عبد صنعة
ثم عاد أو خصاه فلم ينقص أو جلس على ثوب غيره في صلافة أو دل لصاً أو

عطاء أي ثمن واحد كعشرة (و) يضمن الغاصب المصوب (به) أي العطاء الواحد لا بقيمته وهو قول الامام رضي الله تعالى
عنه وقال سحنون يضمنه بقيمته (أو) يضمنه (بالأكثر منه) أي العطاء الواحد (ومن القيمة) وهو قول عيسى (تردد) من المتأخرين
(وان) غصب شخص مقوماً وتبعه المصوب منه (و) وجد غاصبه بغيره أي بغير المصوب المقوم (و) في (غير محله) أي الغصب (فله) أي
المصوب منه (تضمينه) أي للمصوب منه أن يضمن الغاصب قيمة المصوب (و) إن وجد المصوب منه الغاصب بغير محله والمصوب
(معه أخذه) أي أخذ المصوب منه من الغاصب المصوب (ان لم يحتج) المصوب (لكبير حمل) كالذواب ووخش الرقيق فان احتاج
لكبير حمل فيخير ربه بين أخذه أو أخذ قيمته يوم غصبه (لا خيار للمصوب منه) (ان هزلت جارية) عند غاصبها ثم غادرت لسمها
فليس للمصوب منه إلا أخذها (أو نسي عبد) مصوب (صناعة) عند الغاصب (ثم عاد) لمرفها فليس لربه إلا أخذه وقد تبع
المصنف في هذا ابن الحاجب وابن شاس وأنيكر ابن عرفة معرفة ذلك في كتب المذهب قائلاً لم أقف عليه لغيرها أو خصاه أي
خصى الغاصب المصوب (فلم ينقص) ثمنه فليس لربه إلا أخذه ومفهومه انه ان نقص يضمن نقصه نص على ذلك في الجواهر وزاد
ويعاقب الخطأ يؤخذ بما هنا ان الخصاء ليس مثله ولو كان مثله لعتق على الغاصب وغرم لربه قيمته (أو جلس) شخص (على
ثوب غيره في صلاة) وقام صاحب الثوب فانقطع فلا شيء على الجالس إذ ليس للناس من هذا بد في الصلوات والمجالس قال ذلك عبد الملك
ومطرف وعليه فلا خصوصية لقوله في صلاة اه (أودل لصاً) أي سارقاً على مال فسرقة أودل غاصباً على مال فغصبه ولولا دلالة ما عرفاه
فلا يضمنه الدال قال أبو محمد وضمنه بعض أصحابنا وأصل المسألة في النوادر وتقل فيها القولين بالتضمن وعدمه ثم قال بعدها قال
أبو محمد وأنا أقول بتضمنه لأن ذلك من وجه التقرير وكذا نقل البرزلي عن ابن أبي زيد انه أفق بالضم (أو) غصب موصوفاً وكسره

و (أعاد) الغاصب (مصوغاً) بعد كسره (على حاله) الذي كان عليه فلا شيء عليه عند ابن القاسم وأشهب (و) إن أعاده (على غيرها) أي حاله الأول (فقيمته) أي المصوغ يضمها غاصبه وشبه في لزوم القيمة فقال (ككسره) أي المصوغ ولم يصغه غاصبه لأعلى هيئته الأولى ولا على غيرها فتلزمه قيمته يوم غصبه (أو غصب) أي قصد الغاصب باستيفائه على الشيء قبله تعدياً (منفعة) أي استيفاءها لا تملك الذات (فتلقت الذات) المستوفى منها منفعتها فلا يضمها للمتعدى فمن سكن دار اغاصبها للسكنى فانهدمت من غير فعله فلا يضمن الا قيمة السكنى الا ان تهدم من فعله (أو أكله) أي الطعام المنصوب (ماله) بأن قدمه له الغاصب (ضيافة) فأكله غير عالم بأنه طعامه المنصوب منه فلا شيء على غاصبه لانه تسبب وماله كباشر وأخرى ان علم المالك حين أكله انه طعامه المنصوب منه ولو أسقط قوله ضيافة لشمّل أكله مكرها من غاصبه وأكله خفية عنه بأن دخل المالك دار الغاصب وأكله في غيبته فلا يضمه غاصبه قاله في الذخيرة (أو نقصت) قيمة المنصوب (ل) تغير (السوق) والمنصوب باق بحاله فلا شيء على غاصبه (أو) غصب دابة وسافر بها ورجع بها من سفر) ولم يتغير عن حالها الذي غصبها وهي به فلا شيء لربها من قيمتها ولا كراؤها ان قصر السفر بل (ولو بعد) أي طال وشبه في نفي الضمان فقال (كسارق) دابة سافر بها ورجعت بحالها فليس لربها الا أخذها ولو تغير سوقها أو طال حبسها (وله) أي المالك (في تعدي كسراً جر) بكسر الجيم دابة للمسافة التي استأجرها لها أو الحمل كذلك وأدخلت الكاف المستعير (كراء الزائد) على المسافة المستأجرة أو المستعار لها (ان سلمت) الدابة على المشهور (والا) أي وان لم تسلم (خير) ربحها (في) كراء (هـ) أي الزائد مع الدابة (وفي قيمتها) أي الدابة معتبرة (وقته) أي التعدي (وان تعيب) أي للمنصوب بساوى وهو (١٥١) في حوز غاصبه ان كثر عيبه بل (وان قل) ومثل

للعيب القليل بقوله (ككسر) أي انكسار وارتخاء (نهديها) مثني نهد أي ندي الجارية وكانت حين غصبها قائمتها (أو جنى هو) أي الغاصب (أو) جنى (أجنبي) على المنصوب وجواب ان تعيب قوله (خير) للمالك (فيه) أي

أَعَادَ مَصُوعًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا قِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ أَوْ غَصَبَ مَنَفْعَةً فَتَلَقَّتِ الذَّاتُ أَوْ أَكَلَهُ مَالِكُهُ ضِيافَةً أَوْ نَقَصَتْ لِلسُّوقِ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ كَسَارِقٍ وَلَهُ فِي تَعْدِي كَمُسْتَأْجِرٍ كَرَاءُ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَالْأَخِيرُ فَيُخِيرُ فِي قِيَمَتِهَا وَقَتُّهَا وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِي خَيْرٌ فِيهِ كَصِبْنِهِ فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ ثَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ فِي يَدَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَةَ نُقْضِهِ بَعْدَ سَقُوطِ كَلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا وَمَنَفْعَةُ الْبُضْعِ وَالْحَرُّ بِالتَّقْوِيَةِ كَحُرِّ بَاعِهِ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ وَمَنَفْعَةُ غَيْرِهَا بِالْفَوَاتِ وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ لِمُغْرَمٍ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرَّسُولِ إِنْ ظَلَمَ

للعيب وفيه اجمال وتفصيله انه في الصورة الأولى وهو تعيبه بساوى يخير بين أخذ المنصوب بلا أرض لعيبه وتركه وأخذ قيمته يوم غصبه وفي الصورة الثانية وهو تعيبه بجناية الغاصب فيخير ربه بين أخذه وأخذ ارش الجناية من الغاصب وتركه وأخذ قيمته منه يوم غصبه وشبه في التخير فقال (كصبغه) أي الغاصب ثوباً أبيض فلم تنقص قيمته بأن زادت أو بقيت بحالها فيخير المنصوب منه (في) أخذ (قيمته) أبيض يوم غصبه (وأخذ ثوبه) مصبوغاً (ودفع قيمة الصبغ) بكسر الصاد المهملة أي ما يصبغ به كالزعفران وان نقصت قيمته بصبغه فيخير ربه في أخذه وأرض نقصه أو أخذ قيمته يوم غصبه (و) ان غصب أرضاً وبني أو غرس فيها فيخير ماله كها (في) أخذ (بنائه) أي الغاصب أو غرسه (ودفع قيمة نقضه) أي البناء والغرس منقوضاً (بعد سقوط) أجرة (كلفة) أي نقض البناء والغرس وتسوية الأرض (لم يتولها) أي بإبشار الغاصب الكلفة بنفسه ولا باتباعه بأن كان شأناً إذا حكم عليه بالاستئجار عليها فان كان شأنه توليها بنفسه أو بنحو خدمه فلا يسقط من قيمة النقض شيء (و) ان غصب حرة أو أمة ووطئها فيضمن (منفعة البضع) أي الفرج بالتقويت أي الوطء فعليه صداق مثلها ولو ثبت ان كانت حرة وما نقص من قيمتها ان كانت أمة (و) ان غصب شخصاً حرّاً أو استعمله في عمل فيضمن منفعة الشخص (الحر بالتقويت) أي الاستعمال وشبه في الضمان فقال (ك) شخص (حر باعه) شخص متعد عليه (وتعذر رجوعه) أي الحر وتحقق أو ظن موته أو شك فيه فيكلف بائعه بطلبه فان أيس منه أغرم دينه كاملاً لورثته (و) يضمن المتعدى (منفعة غيرها) أي البضع والحر (بالفوات) أي عدم حصول المنفعة كدار غلقها ورقيق ودابة حبسها ولم يستعملها (و) ان شكك المنصوب منه غاصبه اظالم فغرمه زائداً عما يجب عليه غرمه (هل يضمن شاكيه) أي شاكي الغاصب (ل) شخص (مغرم) مالا (زائداً على قدر) أجرة (الرسول) الذي يجلبه للقاضي (ان ظلم) الشاكي في شكواه بأن وجد حاكماً منصفاً واشتكاه الى

الظالم ظالماً بأنه يتجاوز الحد الشرعي ويغرمه زائدا عما يلزمه غرمه وبه أفق بعض شيوخ ابن يونس (أو) (يضمن الشاكي (الجميع) أي جميع ما غرمه الظالم للشكوك قال ابن يونس وبه أفق بعض شيوخنا (أولا) (يضمن الشاكي شيئا مطلقا وإن ظلم في شكواه وإن أم وأدب وعليه كثير في الجواب (أقوال) ثلاثة (وملكه) أي ملك الغاصب المصوب (ان اشتراه) من المصوب منه ان كان المصوب حاضرا ببلد شرائه بل (ولو غاب) المصوب ببلد آخر لأن الأصل سلامته (أو غرم قيمته) أي ومملكه ان غرم قيمته بأن ادعى اباؤه أو تليفه وغرمه قيمته فانه يملكه (ان لم يمؤه) أي يكذب الغاصب في دعواه تلف المصوب أو اباؤه فان موه فيه فلا موصوب منه رد القيمة وأخذ عين شئته (و) ان غاب المصوب ووصفه غاصبه وقوم عليه بحسب وصفه ثم ظهر انه أكل مما وصفه به (رجع) مالك المصوب (عليه) أي على الغاصب (بفضلة) أي زيادة على القيمة التي قوم بها (اخفى) الغاصب سببها (أي الفضلة وهو الوصف الموجب لها) (و) ان ادعى الغاصب تلف المصوب وأنكره المصوب منه (ف) (القول له) أي الغاصب (في) دعوى (تلفه) أي المصوب (و) ان اختلف الغاصب والمصوب منه في وصف المصوب لتقويمه بحسبه فالقول للغاصب في (نعته) أي وصف المصوب ان وصفه بما يشبهه (ف) القول للغاصب ان اختلفا في (قدره) أي المصوب من كيل أو وزن أو عدد لانه غارم (وحلف) الغاصب في المسائل الثلاثة ان اشبه فان لم يشبه واشبهه به فالقول له بيمينه فان لم يشبهها فقال ابن ناجي يحلفان ويقضى بينهما بأوسط القيم وشبهه في التصديق في دعوى التلف والقدر والصفة باليمين فقال (ك) (شخص) (مشتريه) أي مشتري المصوب من الغاصب ثم ادعى تلفه أو قدره أو وصفته وخالفه المصوب منه فالقول للمشتري بيمينه وسواء علم ان البائع له غاصب أم لا وظاهره سواء كان بما يغاب عليه أم لا والذي في العتبية وابن الحاجب لو ادعى المتبايع التلف صدق فيما (١٥٢) لا يغاب عليه من رقيق وحيوان ولا يصدق فيما يغاب عليه ويحلف بالله الذي لا إله

إلا هو لقد هلك ويغرم قيمته إلا أن يأتي بينة على هلاكه من غير سببه وبين متى يضمن ما يغاب عليه فقال (ثم غرم) المشتري قيمة المصوب معتبرة بالنسبة (ل) حالها يوم آخر

أَوِ الْجَمِيعِ أَوْ لَا أَقُولُ وَمَلَكَهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتَهُ إِنْ لَمْ يَمُؤْهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِفَضْلَةٍ أَخْفَاهَا وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَقْضِهِ وَقَدْرِهِ وَحَلْفِ كَمُشْتَرٍ مِنْهُ ثُمَّ غَرِمَ لآخر رُؤْيَا وَرَبْرَبَهُ امْضَاءَ بَيْعِهِ وَنَقْضُ عِثْقِ الْمُشْتَرِي وَاجَازَتُهُ وَضَمْنُ مُشْتَرٍ لَمْ يَمْلَمْ فِي عَمْدٍ لَا سَمَاوِيٍّ وَغَلْطِهِ وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ تَأْوِيلَانِ وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَمَوْهُ وَالْأَبْدَى بِالْغَاصِبِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلْطِهِ وَمَوْهُوبُهُ فَإِنْ أَعْسَرَ

(رؤية) رأى المصوب عنده عليها بعد شرائه (و) ان باع الغاصب المصوب (ف) (ل) به امضاء بيعه (لصحته) فعلى وان لم يلزم (و) ان اشترى شخص رقيقا من غاصب وأعتقه فلزمه (نقض) أي فسخ (ورد) (عتق المشتري) الرقيق الذي اشتراه من الغاصب وأخذه ويرجع المشتري بضمنه على الغاصب (و) (له) (اجازته) أي امضاء وتنفيذ عتق المشتري واتباع الغاصب بقيمته يوم غصبه أو بضمنه الذي قبضه من المتبايع وان اجازته فقدم عتقه وتم ما ترتب عليه من شهادة وارث ونحوها (و) (من اشترى شيئا مفصوبا بغير عالم بأنه مفصوب) وأتلفه عمدا أو خطأ أو تلف بسماوي (ضمن مشتري) قيمة ما اشتراه للمفصوب منه يوم جانيته عليه والحال انه (لم يعلم) حين شرائه كونه مفصوبا (في) اتلافه بفعل (عمد) كأكل طعام وابلاء ثوب وهدم بناء ومفهوم لم يعلم انه ان اشتراه عالما بغصبه فحكمه حكم غاصبه كما سيأتي (لا) يضمن المشتري غير العالم ما تلف عنده بأمر (سماوي) أي منسوب للسما لصدوره من غير تسبب المشتري فيه (و) (لا ضمان على المشتري غير العالم بالغصب في) (غلة) استغلها مما اشتراه فيفوز بها (وهل الخطأ) في اتلاف المصوب من مشتريه غير العالم بغصبه (كالعمد) منه في ضمانه وهو قول أشهب في المجموعة ابن عبد السلام وهو القياس أو هو أي الخطأ كالسماوي في عدم ضمان المشتري غير العالم والى هذا ذهب ابن القاسم في العتبية في الجواب (تأويلان) أي فهما لشارح المدونة (و) ان مات الغاصب أو وهب المصوب لشخص فقبله منه (ف) (وارثه) أي الغاصب (وموؤبه) أي الذي وهب الغاصب المصوب له حكمهما في ضمان المصوب وغلته (ك) حكمه (هو) أي الغاصب فيه (ان علما) أي وارثه وموؤبه بغصبه لان علمهما به صيرها غاصبين متعددين في استيلائهما على المصوب (والا) أي وان لم يعلم موؤبه بغصبه (بدى) بالغاصب في تفرجه قيمة المصوب الموهوب وغلته لانه هو المسلط له عليه (و) (ان بدى) بالغاصب (رجع) المصوب منه (عليه) أي الغاصب (بغلة) المصوب المستغلة (ل) (موؤبه) ثم لا يرجع الغاصب بها على الوهوب له (فان أعسر) الغاصب

(ف) يرجع المالك بالغة (على الموهوب) له لمباشرته اتلافها والموهوب له الرجوع بها على الغاصب ان أيسر (و) ان ادعى شخص على آخر بأنه غصب منه مالا فأذكره فأقام عليه شاهداً بمعانته غصبه وشاهداً آخر باقراره له به (لفق) أى ضم (شاهد) شهد (ب) معانته (الغصب ل) شهادة شاهد (آخر) شهد للمدعى (على اقراره) أى المدعى عليه (بالغصب) لمال المدعى وثبت الغصب بشهادتهما فيحكم على المدعى عليه برد الغصب بعينه ان لم يفت وعوضه ان فات وشبه في التلغيق فقال (كشاهد بملكك) لما ادعت غصبه منك (ل) شاهد (ثان) شهد (بغصبك) أى غصبها منك (وجعلت) بضم فكسر وفتح ناء الخطاب للمدعى (ذا) أى صاحب (يد) أى حائز افقط للمدعى به ويعنى يلاعين في الصورة الثانية مع قيام السلعة لاجتماع الشاهدين على حوز المشهود له فان فاتت وتعتيت فليس له أن يضمن المشهود وعليه قيمتها الا اذا حلف مع شاهد الملك (لا مالكا) له في المسئلتين لان شاهداً الغصب لم يثبت لك ملكاً لاحتمال انك حزنهما بابتداع أو اعادة أو رهن أو اجارة في كل حال (الا أن تحلف) يامدعى (مع شاهد الملك) ان ما شهد به حق وانك مالك له (و) تحلف أيضاً (بعين القضاء) انك لم تبعها ولم تتصدق بها ولم تهملها ولم تخرج عن ملكك بوجه من الوجوه لان شاهد الملك لم يثبت لك غصباً لاحتمال انها خرجت عن ملكك بوجه مما تقدم (وان ادعت) امرأة (استكراها) أى اكراها على الزنا بها (على) رجل (غير لائق به) الا كراه على الزنا بعد التتبع وصدت (بلا تعلق) منها بالرجل الذي ادعت عليه عند زناه بها (حدث) بسبب قذفها (له) أى المدعى عليه غير اللائق به ولما انتهى الكلام على الغاصب عقبه بالكلام على التعدى لتناسيها فقال (و) الشخص (١٥٣) (التعدى جان) ضابط التعدى انه الانتفاع

بمال الغير دون حق فيه خطؤه كعمده والتعدى شخص جان (على بعض) من شيء لغيره ولما لم يشمل هذا تعدى المكترى والمستعير دابة للمسافة التي اكترى أو استعار لها لتعديهما عليها كلما زاد لادخاله (غالباً) اذ مفهومه ان من غير الغالب التعدى على جميع الشيء (فان

فَمَلَى الْوَهْوبَ وَلَفَّقَ شَاهِدُهُ بِالْغَصْبِ لِأَخَرٍ عَلَى أَقْرَارِهِ بِالْغَصْبِ كَشَاهِدِهِ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِغَصْبِكَ وَجُمِلَتْ ذَا يَدِهِ لَا مَالِيكَ إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ وَبِمَعْنَى الْقَضَاءِ وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهَا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بِهَا تَعَلَّقَ حَدُثُ لَهُ وَالتَّعْدَى جَانٍ عَلَى بَعْضٍ غَالِبًا فَإِنْ أَفَاتَ الْمَقْصُودَ كَقَطْعِ ذَنْبٍ دَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ أَوْ أُذُنِهَا أَوْ طِيلَسَانِهِ أَوْ لَبَنِ شَاتٍ هُوَ الْمَقْصُودُ وَقَلْعِ عَيْنِي عَبْدٍ أَوْ يَدَيْهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْصُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ لَمْ يُفْتَهُ فَنَقْصُهُ كَلَبْنِ بَقَرَةٍ وَبَدِ عَبْدٍ أَوْ عَيْنِهِ وَعَتَقَ عَلَيْهِ أَنْ قَوْمَ وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ فِي الْفَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَفَا الثُّوبَ مُطْلَقًا وَفِي أَجْرَةِ الطَّيِّبِ قَوْلَانِ

(٣٠ - جواهر الاكليل - ثانی) أفات (التعدى بتعدي النفع) المقصود مما تعدى عليه (كقطع ذنب دابة ذي هيئة) أى عظمة وعلو منزلة كقراض وامام (أو) قطع (أذنها) على الرواية المشهورة عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (أو طيلسانه) أى ذى الهيئة أى ما يجمل على رأسه في الشتاء لدفع البرد (أو) قطع (البن) نحو (شاة هو المقصود) من اقتنائها (و) (كقطع عيني عبداً) قطع (يديه) وجواب فان أفات المقصود (فله) أى مالك التعدى عليه (أخذه) أخذ أُرْش (نقصه) (و) تركه للتعدى وأخذ (قيمته) منه يوم تعدي (وان لم يفته) أى ان لم يفت التعدى الغرض المقصود من التعدى عليه (ف) أُرْش (نقصه) يستحقه مالكه من التعدى ومثل لغير المفيت بقوله (كلبن بقرة) أو ناقة ولو مقصوداً منهما لان فيهما منافع غيره (و) قطع (يد عبداً) قطع (عينه) فلا يفيت الغرض المقصود منه لبقاء منفعه بما بقي من يده وعينه (و) ان تعدى على رقيق غيره بقطع أوفى (عق عليه) أى التعدى (ان قوم) الرقيق (عليه) بأن اختار سيده تغريمه قيمته ومفهوم ان قوم عليه انه ان اختار سيده أخذه وأُرْش نفسه فلا يعتق وهو كذلك وأشار الى المفيت بقوله (ولا منع لصاحبه) أى الرقيق التعدى عليه بقطع أوفى من التتويم والعق على التعدى (في) التعدى (الفاحش) الفوت الغرض المقصود كقطع يديه أو قطع عينيه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (ورفا) بالفاء أى أصلح التعدى (الثوب) الذى خرقه بتعديده عليه رَفَوْا (مطلقاً) عن التقييد باليسارة أو الكثرة ويغرم أُرْش نفسه بعد رفوه في اليسير اتفاقاً وفي الكبير على ظاهر كلام المتقدمين (وفي) لزوم (أجرة الطيب) الذى يدأى التعدى عليه بقطع أوفى وتزىل الطيب منزلة الرفو واستخسنة اللخمى وعدم لزومها لأن الرفو يحقق نفعه بخلاف الطيب قال ابن عبد السلام هذا ظاهر المذهب وصححه في الشامل (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما واقفه سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ في بيان أحكام الاستحقاق وهو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض (وان زرع) غاصب أو متعد أرضاً (فاستحققت) الأرض أى قام بالكلها على زارعها ورفع ملكه أى حوزته للتصرف باثبات ملكه قبله بلا عوض (فان لم ينتفع بالزرع) أى لم يبلغ طورا ينتفع به فيه اذا قلع بأن لم ينبت أو نبت وصغر (أخذ) أى فله مستحق الأرض أخذ الزرع معها (بلا شيء) يغرمة للزارع عوضا عن البذر والحراث والسقى وغيرها (والا) لم يبلغ الزرع حدا لا تنقاع به بأن استحققت الأرض بعد بلوغه طورا ينتفع به فيه اذا قلع ولو رعى البهايم (قله) أى المستحق (قلعه) أى أمر زارعه به (ان لم يفت) أى يمض (وقت ما) أى الزرع الذى (تراد) الأرض (له) سواء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كالحوزة زرع سمسا وأراد المستحق زرعها مقنأة أو بقله (وله) أى مستحق الأرض (أخذه) أى الزرع الذى ينتفع به ووقت ما تراد له لم يفت (بقيمته) مقبوعا مطروحا منها أجرة قلعه وتسوية الأرض (على المختار) للخصم وصرح بمفهوم قوله ان لم يفت وقت ما تراد له فقال (والا) أى والا لم يفت الخ بأن فات وقت ما تراد له (فكراء السنة) كلها يلزم الزارع مستحق الأرض ويبقى زرعها فيها الى انتهائه عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وليس للمستحق قلعه اذ لو قلع فلا ينتفع بالأرض في تلك السنة (ك) استحقاق الأرض للزراعة من شخص (ذى شبهة) من وارث أو مشتر لم يعلم بالنصب قبل فوات ابان ما تراد له فيلزمه كراء سنة لمستحقها وليس له قلع زرع ولا أخذه بقيمته مقبوعا (أو) استحقاق أرض مزروعة من شخص (جهل حاله) أى لم يعلم حاله من كونه غاصبا أو متعديا أو ذاشبهة بآرث أو شرا غير عالم بنصب بائه قبل فوات وقت ما تراد له فعليه كراء سنة لمستحقها (١٥٤) وليس له قلع زرع (و) ان اكرى شخص أرضا ما يعرف بعينه كعبد أو ثوب

معين ثم استحق الكراء فان استحق قبل حرثها والعمل فيها انفسخ الكراء وأخذ المستحق عين شئته الذى أكرى به الأرض وأخذ المكبرى أرضه وان استحق بعد حرثها (فاتت) الأرض أى لا يفسخ كراؤها (ب) سبب (حرثها) قبل

﴿فصل﴾ وان زرع فاستحققت فان لم ينتفع بالزرع أخذ بلا شيء والا فله قلعه ان لم يفت وقت ما تراد له وله أخذه بقيمته على المختار والا فكراء السنة كذى شبهة أو جهل حاله وفاتت بحرثها فيما بين مكبر ومكتر وللمستحق أخذها ودفع كراء الحراث فان أبى قيل له أعط كراء سنة والا أسلمها بلا شيء وفى سنين يفسخ أو يمضى ان عرف النسبة ولا خيار للمكترى للمهذوق وانتقد ان انتقد الأول وأمن هو والقله لذى الشبهة أو المجهول للحكم كوارث

استحقاقه وفواتها (فيا) أى الحكم الذى (بين مكبر ومكتر) فلا يفسخ الكراء وأخذ المكبرى كراء مثل الأرض من المكترى وموهوب (وللمستحق أخذها) أى الأرض بعد حرثها من مكترىها (ودفع كراء الحراث) لمكترىها الذى حرثها (فان أبى) أى امتنع المستحق من دفع أجرة حرثها (قيل له) أى المكترى (أعط) المستحق (كراء سنة) وازرعها فان أعطاه ذلك فواضح (والا) أى وان لم يعطه ذلك قيل له (أسلمها) أى الأرض للمستحق (بلا شيء) لك فى حرثك (و) ان أكرى الأرض من هى بيده لزرع أو تفرس أو تبنى (فى سنين) وغرس أو زرع أو نبت فى بعضها ثم استحققت قبل تمامها وقام مستحقها فلا شيء له من أجرة ماضى من السنين ويخير فى باقيةا (يفسخ) مستحق الأرض كراءها فى باقى السنين إن شاء فسخه فيها (أو يمضى) كراء باقيةا إن شاء امضاءه ويستحق ما يخصه من الكراء (ان عرف) المستحق (النسبة) لما يخص باقيةا لجملة الكراء كثلث أو ربع لأن امضاءه إنشاء لعقد الكراء فى الباقى فيشترط فى صحته علمه ما يخصه ومفهوم الشرط انه ان لم يعرف النسبة فليس له الامضاء لانه كراء بمجهول فيتعين فسخه فى الباقى (ولا خيار للمكترى) فى فسخ الكراء فى باقى المدة ان امضاءه المستحق وصلة خيار (ل) يتخلص المكترى من (العهد) أى ضمان كراء الباقى اذا ظهر مستحق آخر (وانتقد) المستحق كراء باقى المدة من المكترى ان امضى كراءه أى يقضى له بأخذه حالا (ان) كان (انتقد) أى قبض المكبرى (الأول) كراء جميع المدة من المكترى حالا (وأمن هو) أى كان المستحق مأمونا بأن كان عدلا مليا حسن المعاملة (والقله) الناشئة من المستحق بالفتح (ل) حائزه قبل استحقاقه (ذى الشبهة) فى حوزة ككتر ومشتر (أو المجهول) حاله الذى لم يعلم أغاصب هو أو ذوشبهة منتها استحقاق القلة (للحكم) بالاستحقاق ثم تكون من يوم الحكم للمستحق ومثل لى الشبهة فقال (كوارث) قال الخطاب ظاهره ان القلة للوارث سواء كان وارثا من غاصب أو من مشتر وليس كذلك فان وارث الغاصب لا غلة له باتفاق

سواء انتفع بنفسه أو أكرى لغيره قال ذلك ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح (و) كشخص (موهوب) له من غاصب الخطاب أراد إذا كان الغاصب موسراً فإن كان معسراً فارجع المستحق على الموهوب له بالغة كما تقدم في باب النصب من قوله ورجع عليه بغلة موهوبه فإن أعسر فعلى الموهوب له (و) كشخص (مشتريه) أى من غاصب الخطاب يعنى ان الغلة للمشتري من الغاصب اذا لم يعلم بالغصب يريد ولا يرجع المستحق على الغاصب بالغة من يوم يبيعه على المشهور الذى صرح به ابن الحاجب وغيره (ان لم يعلموا) أى الوارث والموهوب له والمشتري بالغصب قال الاقفهسى قال في المدونة من ابتاع من غاصب ولم يعلم فالغلة للمبتاع (بخلاف ذى دين) على ميت طراً ذوالدين (على وارث) للمدين وقد ترك عقاراً استولى عليه وارثه واستغله ثم ظهر دين على الميت يستغرق العقار وغلته فيرد الوارث لذي الدين العقار وغلته فهذا مخرج من قوله والغلة لذي الشبهة كوارث فكأنه قال الا وارئاً طراً عليه ذودين (كوارث طراً على) وارث (مثله) في الاستحقاق وأولى على من هو محجوب به بعد استغلال المطروء عليه التركة فان المطروء عليه لا يختص بالغلة فان كانا متساويين في الاستحقاق فيقتسمانها وان كان الطارىء بحجب المطروء عليه فجميعها للطارىء فيضمن المطروء عليه الغلة للطارىء التى تخصه في كل حال (الآن ينتفع) المطروء عليه بنفسه وكان في نصيبه ما يكفيه ولم يعلم بالطارىء وأن يفوت الابان فيأله ابان فلا يحاسب الطارىء المطروء عليه بائتفاعه (وان غرس) ذوالشبهة (أو بنى) في أرض ثم استحققت (قيل للمالك) الذى استحقها من ذى الشبهة بعد غرسه أو بئانها (أعطه قيمته) أى البناء أو الغرس حال كونه (قائماً) وخذا الارض بئانها أو غرسها (فان أبى) أى امتنع المالك من اعطاء قيمة البناء أو الغرس قائماً (فله) أى الغارس أو البانى بشبهة (دفع قيمة الارض) للمالكها خالية من الغرس والبناء (فان أبى) أى امتنع الغارس أو البانى من دفع قيمة الارض (فهما) (شريكان) المالك بقيمة أرضه (١٥٥) والغارس أو البانى بقيمة غرسه أو بئانه وهذا قضى عمر

ومَوْهُوبٍ وَمُشْتَرٍ مِنْهُ أَنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ عَلَى وَارِثٍ كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ وَإِنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى قِيلَ لِلْمَالِكِ أَعْطَهُ قِيمَتَهُ قَائِمًا فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَانِ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْمُحْبَسَةَ فَالنَّقْضُ وَضَمِنْ قِيمَةِ الْمُسْتَحَقِّ وَلَوْلَاهَا يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلُ أَنْ أَخَذَ دِيَّةً لَا صَدَاقَ حَرَّةٍ أَوْ غَلَّتْهَا وَإِنْ هَدَمَ مُكْتَرٍ تَعْدِيًا فَلِلْمُسْتَحَقِّ النَّقْضُ وَقِيمَةُ الْهَدْمِ وَإِنْ أَبْرَأَهُ مُكْرِيهِ كَسَارِقٍ عَبْدٌ ثُمَّ اسْتَحَقَّ بِخِلَافٍ مُسْتَحَقٌّ مُدْعَى حُرِّيَّةً إِلَّا الْقَلِيلَ وَلَهُ هَدْمُ مَسْجِدِهِ وَإِنْ

(ف) يتعين فيها (النقض) أى هدم البناء وقلع الغرس على البانى أو الغارس قال الاقفهسى في المدونة من بنى داره مسجداً ثم استحقها رجل فله هدمه (و) من اشترى أمة وأولدها ثم استحققت لغيره (ضمن قيمة) الامه (المستحقة و) ضمن أيضاً قيمة (ولدها) والمعتبر في تقويمها (يوم الحكم) ان قتل الولد عمداً أو خطأ ضمن أبوه المستحق أمه (الأقل) من قيمته عبداً حياً ومن دية (ان) كان (أخذ) أبوه (دية) من قاتله عمداً أو عاقلته في قتله خطأ ومن اشترى أمة ثم استحققت بحريتها (لا) يضمن (صدّاق حرّة) اشتراها على انها أمة ووطئها ثم استحققت نفسها بالحرية فلا يضمن صدّاقها عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (أو) أى ولا يضمن المشتري (غلتها) أى الحرّة (وان) اكترى شخص داراً مثلاً من ذى شبهة (و) هدم (المكترى) الدار هدماً (تعدياً) بان كان بغير اذن مكريها ثم استحققت (فالمستحق) على المكترى المتعدي بالهدم (النقض) بضم النون أى المنقوض من حجر وخشب ونحوهما (وقيمة) أى ارش نقص (الهدم) بأن تقوم الدار مبنية ومهدومة ويلزم الهادم ما بين القيمتين ان لم يبرئه قبل الاستحقاق مكريه بل (وان) كان (أبرأه) أى الهادم (مكريه) أى الذى أكرى له من قيمة الهدم لأنه تبين انه لاحق له ومفهوم تعدياً انه إن لم يتعد في الهدم بأن أذن له فيه مكريه فلا يلزمه ارش الهدم وليس للمستحق الا النقص ان بقى أو غنمه ان يبيع وفات (كسارق عبد) أى رقى أبرأه المبتاع من قيمته (ثم استحق) العبد فلم يستحقه قيمته على سارق له على مبياعه وأخرج من قوله أو غلّها فقال (بخلاف) شخص (مستحق) شخص (مدعى حرية) لنفسه نزل بلداً واستعمله شخص في أعمال ثم استحق برقبته لشخص فله أخذ أجره عمله من استعماله (الا) العمل (القليل) كسقى دابة وشراف كاهة أو لحم من سوق قريب (و) من بنى مسجداً بأرضه ثم استحقها غيره (فله هدم مسجد) و يأخذ البانى نفعه يجعله في مسجد آخر وله بقاؤه مسجداً (وان) اشترى شخص سلماً

في صفقة واحدة (استحق بعض) منها (ف) حكمه (ك) حكم (المبيع) وفي نسخة المبيع وفي أخرى العيب وهي أنص على المقصود في التفصيل بين وجه الصفقة وغيره فان كان المستحق وجه الصفقة فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان غيره فيجوز (و) ان اشترى سلعا في صفقة واستحق بعضها أو ظهر عيبه (رجع) في معرفة ما يخصه من الثمن (للتقويم) من أهل المعرفة بحسب الصفات لا للتسمية حال البيع لانه قد يسمى للشيء أكثر أو أقل من قيمته لاجتماعه مع غيره (و) ان ابتاع عبدين في صفقة واحدة فاستحق أحدهما (له) أي البتاع (رد أحد عبدين) اشتراها في عقد واحد (استحق أفضلهما) وله التمسك بالباقي بما يقابل من الثمن وهذا يخالف ما تقدم قبل ذلك من قوله وان استحق بعض فكالعيب فلعل ما هنا على قول أشهب وابن حبيب بجواز التمسك بالاقبل بحصته من الثمن وما تقدم قول ابن القاسم قال الخطاب كذا أي ان له رد أحد عبدين الخ قال أبو سعيد في تهذيبه ونصه ومن ابتاع عبدين في صفقة واستحق أحدهما بحرية بعد ان قبضه أو قبله فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان لم يكن وجهه الزم الباقى بحصته من الثمن وقوله (بحرية) لا مفهوم له اذ استحقاق أحدهما برقية كذلك (كان) اشترى عبدا مثلاثم اطلع على عيب يبيع رده فأردده (صالح) البائع المشتري (عن عيب) ظهر في العبد الذي اشتراه وأراد رده به (ب) عيب (آخر) ثم استحق أحدهما فكأنهما بيعا في صفقة واحدة فان كان المستحق منهما وجهها فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن والاجاز (وهل يقوم) أي يعتبر العبد (الاول) للمشتري بصفاته (يوم الصلح) مع تقويم الصالح به يومه لانه يوم تمام قبضها (أو) يقوم الأول (يوم البيع) والثاني يوم الصلح في الجواب (تأويلان) لقول ابن القاسم كأنهما في صفقة (وان) ادعى شخص على آخر بشيء معين فأقر له به (صالح) المدعى عليه المدعى بشيء (فاستحق ما) أي الشيء والمصالح به الذي (يبيد مدعيه) أي يبيد مدعى الشيء والمعين الذي (١٥٦) أقر به المدعى عليه (رجع) المدعى على المدعى عليه (في) شيء معين (مقر به) بفتح القاف

ان (لم يفت) المقر به بتغير سوق ولا ذات وهو عرض أو حيوان (والا) لم يفت بان فات بتغير ذات أو سوق (ف) يرجع المدعى (في عوضه) أي عوض المدعى به المعين وعوضه قيمته ان كان مقوما ومثله

اسْتَحِقَّ بَعْضُ فَكَالْمَبِيعِ وَرُجِعَ لِلتَّقْوِيمِ وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَبْدَيْنِ اسْتَحِقَّ أَفْضَلُهُمَا بِحَرِيَّةٍ كَأَنْ صَالَحَ عَنْ عَيْبٍ بآخرَ وَهَلْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصَّلْحِ أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ صَالَحَ فَاسْتَحِقَّ مَا يَبِيدُ مَدْعِيهِ رَجَعَ فِي مُقَرَّرٍ بِهِ لَمْ يَفْتُ وَالْأُفْضَى عَوَضُهُ كَانْكَارٍ عَلَى الْأَرْجَحِ لَا إِلَى الْخُصُومَةِ وَمَا يَبِيدُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ وَالْأُفْضَى قِيَمَتُهُ فِي الْإِقْرَارِ لَا يَرْجِعُ كَعِلْمِهِ صَحَّةً مِلْكٍ بَائِعِهِ لَا إِنْ قَالَ دَارُهُ فِي عَرَضٍ بِعَرَضٍ بِمَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ إِلَّا نِكَاحًا

ان كان مثليا وشبه في الرجوع بالعوض فقال (ك) ادعائه بشيء معين يبيد آخر فأنكره وصالحه على (انكار) الشيء المعين وخلصا ثم استحق المصالح به فللمدعى الرجوع على المدعى عليه بقيمة المصالح به ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا (على الارجح) عند ابن يونس من الخلاف قال سحنون ان استحق ما قبض المدعى في الصلح على الانكار فيرجع بقيمة ما قبض أو مثله ان وجد له مثل (و) ان استحق (ما) أي المصالح عنه الذي (يبيد المدعى عليه في) الصلح على (الانكار يرجع) المدعى عليه على المدعى (بما) أي عين المصالح به الذي (دفع) به المدعى عليه للمدعى ان لم يفت (والا) بان فات بتغير سوق أو ذات (ف) يرجع المدعى عليه على المدعى (بقيمته) ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا وسواء كان ذلك بحضرة الصلح أو بعد طول (و) ان استحق ما يبيد المدعى عليه (في) الصلح على (الإقرار) من المدعى عليه بالمدعى به للمدعى الاول (لا يرجع) المدعى عليه على المدعى بشيء لاقراره ان المدعى به للمدعى الاول الذي صالحه وان المدعى الثاني ظلمه فيه وشبهه في عدم الرجوع فقال (كعلمه) أي المشتري شيئا واستحق منه بـ (صحة ملك بائه) الذي باعه المستحق منه ومصدر علمه بصحة ملك بائه البيئته والحكم بالملكية فلا يرجع المشتري على بائه بشيء لتحققه ان المستحق ظلمه (لا) يتنفي رجوع المشتري على بائه بضمن المستحق (ان قال) المشتري حال قيام المستحق هذه (داره) أي البائع لأن هذا لا يفيد علمه بصحة ملك بائه (و) ان بيع عرض بعرض ثم استحق أحدهما فيرجع المستحق منه (في) بيع (عرض) كعبد (بعرض) كجمل (بما) أي العرض الذي (خرج من يده) أي المستحق منه ان لم يفت لانفساخ البيع (أو) بـ (بقيمته) أي الذي خرج من يده ان فات وكان من المقومات والا فبمثله واستثنى من الرجوع عما خرج أو قيمته فقال (الانكاحا) أصدفها فيه عرضا ثم استحق من يدها قبل البناء أو بعده فلها الرجوع على زوجها بقيمة العرض المستحق لا ببعضها قبل البناء وصادق مثلهما بعده

(و) الا (خلعا) أى طلاقا بعوض ثم استحق فللزواج الرجوع على دافع العرض بقيمته لا بالعصمة ولا بخلع المثل (و) الا (صالح) جان مجنيا عليه عن جرح أو قتل (عمد) لادية له مقدرة على اقرار أو انكار بعرض ثم استحق فللمجنى عليه الرجوع على الجاني بقيمة العرض المستحق ولا يرجع للقصاص أو (و) عرضا (مقاطعا به عن) عتق (عبد) ثم استحق العرض فللسيد الرجوع على العبد بقيمة العرض المستحق وليس له الرجوع الى ملك العبد (أو) عرضا مقاطعا به عن كتابة (مكاتب) ثم استحق فليسيد الرجوع بقيمة العرض عليه لا بنجوم الكتابة (أو) عرضا مصالحا به عن (عمرى) بضم العين وسكون الميم أى منفعة نحو دار وهبها مالكمها لزيد مثلا حياة الموهوب له ثم أعطى العمر بكسر الميم الثانية العمر بفتحها عبدا مثلا عوضا عما جعله له ثم استحق العرض فللموهوب له قيمة العرض على الواهب (وان) نزل عبد ببلد مدعي الحرية وأوصى بتفرقة مال ورجع عنه ثم مات (انفذت) (وصية) شخص (مستحق برق) لشخص بعد موته (لم يضمن وصى) أنفذ وصيته بعد موته مستحقه ما أنفذه وصرفه في مصرفه (و) لم يضمن شخص (حاج) حج نيابة عنه بأجرة بإيصائه به ما أنفقه في حجه (ان عرف) المستحق بالفتح (بالحرية) بين الناس (وأخذ السيد) المستحق بكسر الحاء ما وجده من تركه لم يبيع و (ما يبيع) منها (ولم يفت) بيد مشترىه وصلة أخذ (بالثمن) الذى يبيع به فيدفعه لمشتريه وشبهه في النفوذ فقال (ك) شخص (مشهود بموته) في غيبته بيعت تركته من رقيق وغيره وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فينفذ بيع مافات (ان عذرت بينته) الشاهدة بموته بأن رآه صريحا في معركة القتلى وترد له زوجته ويأخذ ما وجده من متاعه لم يبيع وما يبيع ولم يفت له أخذه بالثمن ومافات عند مبتاعه (١٥٧) بعثه أو كتابته أو بتغير بدنه مضى ببيع

ويرجع بشمته على من قبضه (والا) أى وان لم تغدر بينته بأن تعمدت الزور (ف) المشتري متاعه (كالغاصب) في تخيير المالك بين أخذ شئيه واجازة ببيع

وخلعاً وصلح عمده ومقاطعا به عن عبده أو مكاتب أو عمرى وان أنفذت وصية مستحق برق لم يضمن وصى وحاج ان عرف بالحرية وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت بالثمن كمشهود بموته ان عذرت بينته والا فكالغاصب ومافات فالثمن كما لو دبر أو كبر صغير

باب

الشفعة أخذ شريك ولو ذميا باع المسلم للذمى كذميين تحاكموا اليها أو محبسا ليحبس كسلطان لا محبس عليه ولو ليحبس وجار وان ملك تطرقا وناظر وقف

وفات متاعه بيد مبتاعه نفذ ببيع (فالثمن) الذى يبيع به له أى المستحق يرجع به على البائع ومثل للفوات فقال (كالودبر) المشتري الرقيق أو كاتبه أو أعتقه (أو كبر صغير) عند المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان حقيقة الشفعة وأحكامها (الشفعة) أى حقيقة شرعا (أخذ شريك) قال الخطاب تمام الرسم قوله ممن تجدد ملكه الا لزم اختيارا بمعاوضة عقار بمثل الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص اه وفي كون حكمها تعبد أو مغللا بدفع ضرر الشريك الذى أدخله البائع قول المتأخرين اه وتعلق بجميع الشريك مشاعا من ربع ينقسم اتفاقا كان الشريك مسلما باع شريكه المسلم للمسلم أو ذمى أو ذميا باع شريكه المسلم للمسلم بل (ولو) كان الشريك (ذميا باع) شريكه (المسلم) شقصه كله أو بعضه (لذمى) آخر وشبهه في ثبوت الشفعة فقال (ك) الشفعة بين شريكين ومشتري أحدهما (ذمين) بكسر الياء الأولى جمع ذمى (تحاكموا) أى ترفعوا (اليها) لنحكم بينهم فنحكم بها بينهم لانه حق موضوع لازالة الضرر عن المال فاستوى فيه المسلم والكافر كالرد بالغيب (أو) كان الشريك (محبسا) لنصيبه وأراد أخذ نصيب شريكه (ليحبس) به فله أخذه لبقائه شقصه الحبس على ملكه ومفهوم ليحبس انه ان أراد أخذ نصيب شريكه ليملكه فليس له أخذه وهو كذلك وشبهه في استحقاق الأخذ بالشفعة فقال (كسلطان) ورث شقصا في عقار عن ميت لا وارث له أو باقيا بعد فرض أو عن مرتد ثم باع صاحب الشقص الآخر فله أخذه بالشفعة لبيت المال (لا) أخذ بالشفعة لشخص (محبس) بفتح الباء مشددة (عليه) شقص عقار ينقسم ان اراد ان يأخذ ليملك بل (ولو) أراد أن يأخذ (ليحبس) هذا مذهب المدونة (و) لا أخذ بالشفعة ل(جار وان ملك تطرقا) أى طريقا للدار المبيعة بأن كان شريكاه أو ملك طريقا في دار جاره فلا شفعة له ابن يونس لانه انما له حق في جوار لا في نفس المالك (و) لا شفعة ل(ناظر وقف) في

شقص مملوك لشريك الواقف باعه مالكة الحطاب لاشكال في أنه لاشفعة له على مامشى عليه المصنف من أن المحبس عليه ليس له شفعة ولو
ليحبس وقد يؤخذ هذا من قول أبي الحسن عند قول المدونة المحبس عليهم ليس لهم الأخذ بالشفعة (و) أى ولاشفعة لشريك في
(كراء) فان اكرتري شخصان دارا مثلاً ثم أكرى أحدهما نصيبه من منفعتها فلاشفعة فيه لشريكه على أحدقولى الامام وله الشفعة
على قوله الآخر (وفي) ثبوت الشفعة ل(مناظر الميراث) أى من ولام الامام على النظر في تركه من لاوارث له أو باقيا بعد العرض وعدمه
(قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وتؤخذ الشفعة (عن تجدد) أى حدث وطراً (ملكه) على الشفيع فلو اشترى
اثنان أو أكثر دارا مثلاً فلاشفعة لأحدهما على الآخر (اللازم) فلا شفعة في مبيع بخيار قبل بت بيعه (اختياراً) فلا شفعة في
موروث لشريك المورث ان كان ماتتجد ملكه اللازم اختياراً (بمعاوضة) غير موصى يبيعه لمساكين بل (ولو) كان (موصى يبيعه)
أى الشقص (للمساكين) بأن أوصى لهم بثلث ماله وفيه عقار فباعه وصيه لتنفيذ وصيته وتفرقة عنه عليهم ففيه الشفعة لورثته (على
الاصح والمختار) وأشار بالمباغة لقول سحنون لاشفعة فيه لأن يبيعه كبيع الميت قال الباغي لو أوصى الميت بالثلث فباع السلطان ثلث
داره فلاشفعة فيه للورثة اذ كان الميت باع (لا) شفعة للورثة في شقص من دار مثلاً يبيع لشخص معين (موصى له) عن مات (بييع
جزء) معاوم كثلث داره لأنها تبطل الوصية ولو كان للميت شريك في تلك الدار لثبتت له الشفعة في ذلك الجزء ومفعول أخذ قوله
(عقاراً) أى جزءاً من دار أو أرض وماتصل بها من بناء أو شجر فلا شفعة في غير العقار من عرض وحيوان (ولو) كان العقار
(منافلاً) أى مبيعاً بعقار قال ابن عرفة (١٥٨) المناقلة ببيع الشقص بعقار وأما ثبتت الشفعة في العقار (ان انقسم) أى قبل

وكراء وفي ناظر الميراث قولان ممن تجدد ملكه اللازم اختياراً بمعاوضة ولو
موصى يبيعه للمساكين على الاصح والمختار لا موصى له يبيع جزء عقاراً ولو
منافلاً به ان انقسم وفيها الإطلاق وعمل به بمثل الثمن ولو ديناً أو قيمة برهنه
وضامنه وأجرة دلال وعقد شراء وفي المكس تردد أو قيمة الشقص في كخلع وصالح
عقد وجزاف نقد وبما يخصه ان صاحب غيره ولزم المشتري الباقي والى أجله ان
أيسر أو ضمنه ملى والأعجل الثمن إلا ان يتساويا

العقار القسمة فلاشفعة فيما
لا يقبلها كالحمام والطاحون
والعصرة والمجيسة والخانوت
الصغير قال ابن عبدالسلام
وفي المدونة ما يدل له اه
قال الامام مالك رضى الله
تعالى عنه اذا كانت نخلة
بين رجلين فباع أحدهما
حصته منها فلاشفعة لصاحبه

فيها (وفيها) أى المدونة أيضاً (الإطلاق) للعقار الذى فيه الشفعة عن تقييده بقبوله القسمة (وعمل) أى حكم (به) أى الإطلاق عندما
وبه القضاء وأفتى به فقهاء قرطبة والأخذ بالشفعة يكون (بمثل الثمن) الذى اشترى الشقص به (ولو) كان الثمن المثل (دينار) على بائع
الشقص لمشتريه ف يدفع له الشقص عوضاً عنه فبأخذ الشفيع بمثله ان وجد والا فبقيمته وان اشترى شمن مؤجل مع رهن أو ضامن
أخذه الشفيع (بمثله مع مثل) رهنه وضامنه (ولو) كان الشفيع املاً من المشتري تحقيقاً للمثل (و) بأخذ بمثل (أجرة دلال و) أجرة
كاتب (عقد شراء) أى وثيقة (وفي) لزوم مثل (المكس) للشفيع وهو ما يؤخذ ظاهراً لانه مال مدخول عليه ولم يتوصل المشتري للشقص الا به
كأجرة الدلال وعدم لزومه لكونه ظاهراً (لتردد) للتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (أو) (قيمة الشقص) المشفوع فيه الذى
أخذه الزوج (في كخلع) والزوجة في مهر (و) بقيمة الشقص المدفوع في (صالح) جنابة (عقد) لان الواجب فيه القود
ولاقيمة له (و) بقيمة الشقص يوم شرائه (جزاف نقد) قال ابن عبدالسلام في شرح قول ابن الحاجب ودراهم جزافاً في صحة فرض
هذه المسئلة على المذهب نظر لان الدنانير والدراهم لا يجوز بيعها جزافاً وأما تباع ابن الحاجب فيه الشافعية وفي الموازية ان اشتراه بحلى
جزاف شفع بقيمته فان كان الحلى ذهباً قوم بفضة وان كان فضة قوم بذهب وتعتبر قيمته يوم الشراء به (و) أخذ الشفيع الشقص
المبيع مع غيره في صفقة (بما) أى القدر الذى (يخصه) من الثمن (ان صاحب) الشقص (غيره) في البيع (ولزم) المشتري
الباقى (المصاحب للشقص في الصفقة بما يخصه من الثمن) (و) اذا بيع الشقص بشمن مؤجل بأجل معلوم فبأخذه الشفيع بمثل ثمنه مؤجلاً
(الى أجله ان أيسر) الشفيع بمثل الثمن (أو) لم يوسر به (ضمنه) ضامن ثقة (ملى) بفتح الميم وكسر اللام (والا) أى وان
لم يكن الشفيع ملياً أولم يأت بضامن ملى (عجل الثمن) للمشفوع منه وان لم يعجله سقطت شفعته في كل حال (الا ان يتساويا) أى

المشترى والشفيع (عدما) أى فقرافلا تسقط شفيعته (على المختار) للخمى من الخلاف ومفهوم يتساوىانه ان كان الشفيع أشد فقرا سقطت شفيعته اتفاقا. (ولا يجوز احوالة البائع) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله والأصل احوالة المشتري البائع (به) أى الثمن على الشفيع لانه فسخ دين فى دين (كان أخذ) مستحق الشفعة (من) شخص (أجنبي) أى غير مستحق الشفعة (مالا يأخذ) الشفيع بالشفعة ويبيع ما يأخذه لمن دفع له المال (ويرجى) الشفيع ما أخذه من الأجنبي مع أخذه منه الثمن بكامله (ثم) اذا وقع ذلك سقطت شفيعته (فـ) سلا أخذه (بعد ذلك) (أو باع) الشفيع الشقص لأجنبي (قبل أخذه) بالشفعة فقد سقطت شفيعته فلا يأخذ بها بعد بيعه (بخلاف أخذ) الشفيع مالا من المشتري لاسقاط شفيعته (بـ) حال بعده (أى الشراء) (لـ) يسقط (الشفيع شفيعته) فيجوز وتسقط شفيعته به ومفهوم بعده انه لا يجوز أخذه مالا قبله وان وقع فلا تسقط شفيعته وشبهه بالعقار فى استحقاق أخذه بالشفعة فقال (كـ) شقص (شجر) مشترك بأرض حبس أو معارة للشركاء الفارسين بها فاذا باع أحد الشركاء نصيبه فله شريكه أخذه بالشفعة (و) (كـ) بناء مشترك (بأرض حبس أو) بأرض شخص (معير) باع أحد الشركاء نصيبه فيه فله شريكه أخذه بها (و) ان أعار شخص أرضه لقوم يبنون أو يرسون فيها ففعلوا ثم باع أحدهم حظه من البناء أو الشجر (قدم المعير) على شركاء البائع فى أخذ الحظ للبيع (بـ) قيمة (نقضة) أى البناء أو الشجر منقوضا (أو) (ثمنه) الذى يبيع به فالحيار له عند ابن الحاجب وحكاها عياض وغيره تأويلين للمدونة (ان) كان قد مضى زمن هو (ما) أى الزمن الذى (تعار) الأرض (له والا) أى وان لم يمس ما تعار له (فـ) يقبض المعير فى أخذه بقيمته حال كونه (قائما) أو غائبا (١٥٩) (وكثمرة) مشتركة باع أحد الشريكين فيها نصيبه منها فله شريكه الأخذ بالشفعة قال فى المدونة اذا

عُدْمًا عَلَى الْمُخْتَارِ وَلَا يَجُوزُ أَحَالَةُ الْبَائِعِ بِهِ كَانَ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَالًا لِيَأْخُذَ وَيَرْبِيحَ ثُمَّ لَا أَخْذَ لَهُ أَوْ بَاعَ قَبْلَ أَخْذِهِ بِخِلَافٍ أَخْذَ مَالٍ بَعْدَهُ لِيُسْقِطَ كَشَجَرٍ وَبِنَاءٍ بِأَرْضٍ حَبْسٍ أَوْ مُعِيرٍ وَقُدَّمَ الْعِيرُ بِنَقْضِهِ أَوْ تَمْنِيهِ أَنْ مَضَى مَا يُعَارُ لَهُ وَالْأُفْقَائِيَّ وَكَثْمَرَةٍ وَمَقْنَأَةٍ وَبِاذْنِجَانٍ وَلَوْ مُفْرَدَةً إِلَّا أَنْ تَبَيَّنَ وَحُطَّ حَصَّتُهَا أَنْ أَزْهَتْ أَوْ أُبْرِتَ وَفِيهَا أَخْذُهَا مَالَهُ تَبَيَّنَ أَوْ مُجَدَّ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطَّ أَخْذَتْ وَإِنْ أُبْرِتَ وَرَجَعَ بِالْمُؤُونَةِ وَكَبُرَ لَمْ تُقَسَّمْ أَرْضُهَا وَالْأُفْقَائِيَّ وَأُولَاتُ أَيْضًا

مالم تبس قبل قيام الشفيع أو تبس وهى يابسة وقال ماعلمت ان أحدا قاله قبلى ورواه عبد الملك ولم يأخذ به ابن يونس (و) (كـ) (مقناة) مشتركة (وباذنجان) وقرع وقطن وكل ماله أصل تجزى ثمرته مع بقاء أصله فاذا باع أحد الشركاء فى شىء مما ذكر نصيبه منه ففيه الشفعة لشريكه فيه وتثبت فى الثمرة إن بيعت مع أصلها بعد زهوها وقبله بل (ولو) يبعث بعد زهوها حال كونها (مفردة) عن أصلها (الان تبس) الثمرة فلا شفعة فيها (و) اذا بيع الأصل مع ثمرته ويبس قبل أخذ الشفيع بالشفعة وقتلنا لا يأخذها وأخذ الأصل وحده بالشفعة (حط) أى أسقط عن الشفيع (حصتها إن أزهرت أو أبرت) أى الثمرة من ثمنها مع أصلها لأن لها حصص من الثمن هذا حاصل ما فى المدونة (وفيها) أيضا (أخذها) أى الثمرة بالشفعة (مالم تبس أو تجزى) (اختلف) هل هو (أى ما فى الموضعين) (خلاف) فمرة قال مالم تبس ومرة قال مالم تبس أو تجزى أو وفاق والأول اذا اشتراها مفردة فالشفعة مالم تبس فان جذت قبل يبسها ففيها الشفعة والثانى اذا اشتراها مع أصلها فالشفعة فيها مالم تبس أو تجزى فان جذت قبل يبسها فلا شفعة فيها فى الجواب (تأويلان) (واما أبو سعيد البراذعى) فانه قال فى الموضع الأول مالم تبس قبل قيام الشفيع وقال فى الثانى فان قام بعد يبس الثمرة أو جذها لم يكن له فى الثمرة شفعة (وان اشترى) (المبتاع) (أصلها) أى الثمرة (فقط) أى دون الثمرة لعدم وجودها فيه ثم أثمر وقام الشفيع (أخذت) الثمرة مع أصلها بالشفعة ان لم تؤبر بل (وان أبرت) الثمرة قبيل قيام الشفيع مالم تبس أو تجزى (ورجى) المشتري على الشفيع (بالمؤونة) للثمره من تأبير سقى ونحوها والقول له فى قدر المؤونة يمينه مالم يظهر كذبه (وكبُر) وعين مشتركة (لم تقسم أرضها) أى البئر التى تسقى بها باع أحد الشركاء فيها نصيبه منها ففيه الشفعة (والا) أى وان كانت قد قسمت أرضها (فلا) شفعة هذا ما فى المدونة وفى العتبية فيها الشفعة فذهب الباجى الى أن ما فيها خلاف مبنى على الخلاف فيما لا ينقسم كالبر والعين والنخلة وسخون الى انه وفاق بحمل ما فى المدونة على المتحدة وما فى العتبية على المتعددة وأشار للتوفيق والخلاف فقال (وأولات) أى المدونة (أيضا) أى كما

أولت بابقائها على ظاهرها ومخالفة ما فيها لما في العتبية (ب) البر (المتحدة) أي غير المتعددة وغير ذات القناة (لا) شفعة في شقص (عرض) مشترك باعه أحد الشركاء فيه اذالم يطالع الشريك على الثمن الذي وقف عليه الا بعد انبرام البيع وأما قبل انبرامه فالشريك أحق به بالثمن الذي وقف عليه دفعا لضرره وليس هذا شفعة لأنها أخذ من يد المشتري وهذا أخذ من يد البائع (و) لاشفعة في نجوم (كتابة) مشتركة باع بعض الشركاء فيها نصيبه منها (و) لاشفعة في شقص (دين) مشترك باعه بعض الشركاء (و) لاشفعة لصاحب (علو على) صاحب (سفل و) لاشفعة في (عكسه) أي لصاحب سفل على صاحب علو اذا باع أحدهما لانهما جاران (و) لاشفعة في شقص (زرع) مشترك (ولو) بيع (بأرضه) أي معها والشفعة في شقص الأرض بما ينوبه من الثمن (و) لاشفعة في شقص (بقل) كخس وفجل باعه أحد الشركاء (و) لاشفعة في جزء (عرصة) أي فسحة بين بيوت الدار السفلى مشتركة باعه بعض الشركاء قبل قسمة البيوت أو بعدها (و) لاشفعة في جزء (عر) أي محل مرور للدار وهو طريقها المشترك بين الجيران باعه بعض الشركاء فيه (قسم متبوعه) أي الممر والعرصة وأفراد الضمير لتأويلهما بحد كور والمتبوع الديار التي يتوصل اليها منه (و) لاشفعة في بعض (حيوان) مشترك باعه بعض الشركاء فيه آدمي أو غيره (الا) حيوانا (في كحائط) مشترك عاملا فيه ففى شقصه الشفعة تبعا لشقص الحائط سمع عيسى ابن القاسم من اشترى شقصا من حائط به رقيق يعملون فيه لم يكن للشفيع الشفعة الا في الشقص ورقية لا في أحدهما (و) لاشفعة في (ارث) أي شقص موروث فلا شفعة فيه لشريك الميراث (و) لاشفعة في (هبة بلا ثواب) فلا شفعة فيما حدث ملكه هبة لا ثواب فيها (والا فيه بعده و) لاشفعة في مبيع بشرط (١٦٠) (خيار) لبائع أو مشتر أو اجنبى لعدم لزومه (الا بعد مضيه) أي البيع بامضاء من له

الخيار وبقضاء زمنه (ووجب) أي ثبتت الشفعة (لمشتري) جزء عقار بشرط (نه) أي الخيار أولا على مشتري باقيه بتلا ثابتا ثم أمضى من له الخيار الشراء (ان) كان قد (باع) للمالك داره مثلا (نصفين) نصفا (خيارا) ابتداء (ثم)

بِالْمُتَّحِدَةِ لَا عَرَضٍ وَكِتَابَةٍ وَدَيْنٍ وَعُلُوٍّ عَلَى سُفْلٍ وَعَكْسُهُ وَزَرْعٍ وَلَوْ بِأَرْضِهِ وَبَقْلٍ وَعَرَصَةٍ وَحِمْرَةٍ قُسِمَ مَتْبُوعُهُ وَحَيَوَانٍ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ وَارْثٍ وَهَبَةٍ بِلَا ثَوَابٍ وَالْأَفْيه بَعْدَهُ وَخِيَارٍ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ وَوَجِبَتْ لِمُشْتَرِيهِ أَنْ يَبَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَتَلًا فَأَمْضَى وَبَيَعَ فَسَدَ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَيَا الْقِيَمَةَ إِلَّا يَبْيَعُ صَحَّ فَيَا لثَمَنٍ فِيهِ وَتَنَازَعٍ فِي سَبْقٍ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَفْكَلَ أَحَدُهُمَا وَسَقَطَتْ أَنْ قَامَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ سَاوَمَ أَوْ سَاقَى أَوْ اسْتَأْجَرَ أَوْ بَاعَ حَصَّتَهُ أَوْ سَكَتَ يَهْدِمُ أَوْ بَنَى أَوْ شَرَعَ أَنْ حَضَرَ الْعَقْدَ وَالْأَسَنَةَ

باع نصفها الآخر يباعا (بتلا) أي لازما (فأمضى) بيع الخيار من له الخيار بناء على انعقاد بيع الخيار وامضاؤه تتميم فقد تجدد كان ملك مشتري البتل على ملك مشتري الخيار وأما على أنه منحل والامضاء انشاء للبيع وهو المشهور فالشفعة لمشتري البتل لتجدد ملك مشتري الخيار عليه (و) لاشفعة في شقص عقار مبيع (ببيع فسد) لعدم شرط أو وجود مانع لانه لم ينتقل ملكه لمشتريه في كل حال (الا) ان يفوت الشقص بيد مشتريه بتغير سوق أو بدن (ف) فيه الشفعة (بالقيمة) التي لزم المشتري بالقوت (الا) ان يفوت المشتري الشقص الذي اشتراه شراء فاسدا (بيع صح) فيه الشفعة (بالثمن فيه) أي البيع الصحيح (و) لاشفعة لاحد الشريكين على الآخر مع (تنازع) بينهما (في سبق ملك) أحدهما على ملك الآخر بأن ادعى كل منهما سبقه لملكه لنصيبه من العقار المشترك بينهما على ملك الآخر ولا بينة لاحدهما في كل حال (الا ان ينكحل أحدهما) عن الخلف على سبق ملكه وحلف الآخر على سبق ملكه فله الشفعة على الناكل (وسقطت) الشفعة (ان قاسم) الشفع المشتري في العقار المشترك بينهما (أو اشترى) الشفع الشقص المشفوع فيه من المشتري (أو ساوم) الشفع المشتري في الشقص (أو ساقى) أي جعل الشفع نفسه ساقيا للشقص الحائط المشفوع فيه بجزء من ثمرته (أو استأجر) الشفع الشقص المشفوع فيه من مشتريه (أو باع حصته أو سكت) الشفع سكبونا مصحوبا (بهدم أو بناء) من المشتري للشقص المشفوع فيه والشفع حاضر عالم (أو) سكت الشفع عن طلب الشفعة (شهرين) فنسقط شفيعته (ان حضر) الشفع (العقد) أي شراء الشقص (والا) أي وان لم يحضر العقد سقطت شفيعته بسكوته (سنة) قال ابن غازي هذه طريقة ابن رشد وحصل هذه المسألة انه ان لم يكتب شهادته وقام بالقرب مثل الشهرين كانت له الشفعة دون عين وان لم يقم الا بعد السبعة أو التسعة أو السنة على ما في المدونة كانت له الشفعة بعد عينه ان لم يترك القيام راضيا باسقاط حقه وان طال الأمر أكثر من السنة لم تكن له شفعة وامان

كتب شهادته وقام بالقرب العشرة الأيام ونحوها كانت له الشفعة بعد عينه وان لم يقم الا بعد شهرين لم تكن له شفعة وشبه في سقوط الشفعة بسقوط الشفع سنة فقال (كان علم) الشفع يبيع شر يكه شقصه (فغاب) الشفع أى سافر ثم قدم بعد سنة فلا شفعة له في كل حال (الأن يظن الأوبة) أى الرجوع من سفره (قبل) تمام (بها) أى السنة (فعتيق) بكسر العين المهملة أى منعه مانع من الأوبة قبل السنة فلا تسقط شفته (و) ان كان حاضر وقت الشراء وسكت مدة ثم قام بشفته قبل تمام السنة (حلف) ماسكت تارك لحقه (ان بعد) قيامه من الشراء كسبعة أشهر فان لم يبعد فلا يخلف (وصدق) الشفع الحاضر (ان أنكر علمه) يبيع شر يكه شقصه لموافقة الاصل (لا) تسقط الشفعة بطول الغيبة (ان غاب) الشفع (أولا) أى قبل بيع شر يكه شقصه فباعه وهو غائب فله القيام بشفته بعد قدمه ولو غاب سنين كثيرة (أو أسقط) الشفع شفته (لكذب في) قدر (التمن) ثم ظهر دون ذلك فلا تسقط شفته (وحلف) انه ما أسقط شفته الا لما أخبر به من كثرة التمن (أو) أسقط لكذب (في المشتري أو المشتري) بكسر الراء بأن قيل له فلان اشترى شقص شر يكه فسلم ثم ظهر انه غيره (أو) أسقط لكذب بـ (انفراد) أى المشتري ثم ظهر تعدد فلا تسقط شفته (أو أسقط وصى أو أب) شفعة ثبتت لمحجوره (بلا نظر) أى مصلحة ونفع بان كان النظر والمصلحة الاخذ بها فاذا ارشدا لمحجوره فله الاخذ بها (و) ان كان عقار مشترك بين ولوى ومحجوره أو بين محجورين ولوى وباع شقص محجوره أو أحد محجوريه لمصلحة (شفع) الولى (لنفسه) فباعه على محجوره لمصلحة (أو) شفع الولى (ليني) محجور لولوى البائع فباعه على نيم (آخر) محجوره أيضا وعطف على مالا شفعة فيه فقال (أو) ادعى مالك شقص عقارانه باعه لفلان و (أنكر المشتري) أى المدعى عليه (الشراء وحلف) المدعى (١٦١) عليه انه لم يشتر فلا شفعة لشريك المدعى

في ذلك الشقص (و) لو (أقر به) أى البيع (بائمه) أى مدعى بيع الشقص اذ لم يثبت البيع فلم يتجدد ملك المدعى عليه على الشقص (و) ان تعدد الشفعاء (فى) أى الشفعة بمعنى المشفوع فيه تقسم بين

كَانَ عِلْمُ فَنَابِ الْأَنْ يَظُنُّ الْأُوبَةَ قَبْلَهَا فَعِيقَ وَحَلَفَ أَنْ يَمُدَّ وَصْدُقَ أَنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ لَا أَنْ غَابَ أَوْ لَا أَوْ أَسْقَطَ لِكَذِبٍ فِي التَّمَنِّ وَحَلَفَ أَوْ فِي الْمُشْتَرَى أَوْ الْمُشْتَرَى أَوْ انْفِرَادِهِ أَوْ أَسْقَطَ وَصَّى أَوْ أَبْ بَلَا نَظَرَ وَشَفَعَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِنَيْمٍ آخَرَ أَوْ أَنْكَرَ الْمُشْتَرَى الشَّرَاءَ وَحَلَفَ وَأَقْرَبَ بَائِمُهُ وَهِيَ عَلَى الْأَنْصِيَاءِ وَتَرَكَ لِلشَّرِيكَ حَصَّتَهُ وَطَوِيلَ بِالْأَخْذِ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ لَا قَبْلَهُ وَلَمْ يَلْزِمَهُ اسْقَاطُهُ وَلَهُ نَقْضُ وَقْفٍ كَهَيْئَةِ وَصْدَقَةٍ وَالتَّمَنُّ لِمُعْطَاهُ أَنْ عِلْمُ شَفِيعِهِ لَا أَنْ وَهَبَ دَارًا فَاسْتَحَقَّ نِصْفَهَا وَمِلْكُكُمْ أَوْ دَفَعَ تَمَنٍّ أَوْ أَشْهَادٍ وَاسْتَعْمَلَ أَنْ قَصَدَ ارْتِيَاءَ أَوْ نَظَرَ الْمُشْتَرَى إِلَّا كَسَاعَةً

(٢١ - جواهر الاكلیل - ثانی)

(و) اذا كان مشتري الشقص أحد الشفعاء (ترك) بضم فكسر (لشريك) المشتري (حصته) من الشقص الذى اشتراه الذى يشفع فيها لو يبيع لغيره فان اشترى ذو السدس النصف ترك له ثلثه واخذ ذو الثلث ثلثيه (وطواب) الشفع (بالأخذ) بالشفعة أو تركه (بعد اشترائه) أى الشقص لتضرر المشتري بترك التصرف فيما اشتراه حتى يأخذ الشفع أو يترك (لا) يطالب الشفع بالأخذ أو الترك (قبله) أى اشتراء الشقص (و) ان طوّل قبله فاسقط حقه (لم يلزمه اسقاطه) لانه أسقط حقا قبل وجوبه له (و) ان وقف المشتري الشقص قبل قيام الشفع (فله) أى الشفع الأخذ (نقض وقف) وشبه في جواز النقص فقال (كهبة وصدقة) من المشتري في الشقص قبل قيام شفعه فللشفيع نقض الهبة والصدقة واخذ بالشفعة (والتمن) الذى يدفعه الشفع في الشقص الموهوب أو المتصدق به يكون (لمعطاه) أى الموهوب له أو المتصدق عليه (ان) كان (علم) الواهب أو المتصدق حين الهبة أو الصدقة (شفيعه) لدخوله على هبة التمن (لان) لم يعلم شفعه بأن (وهب دارا) بعد شرائها (فاستحق نصفها) فرجع المشتري الواهب على بائعها بنصف ثمنها فهو الواهب وللمستحق أخذ النصف الآخر بالشفعة وثمنه الواهب أيضا لعدم علمه شفعه (وملك) الشفع الشقص (ب) سبب (حكم) من حاكم له به (أو دفع تمن) للمشتري وان لم يرض به (أو اشهاد) بالأخذ للشقص بالشفعة (واستعجل) الشفع في الأخذ بالشفعة أو تركه (ان قصد) الشفع (ارتياء) أى تأجيلا ليتروى ويستشير فيه في الأخذ أو الترك فلا يجاب لذلك (أو) قصد (نظر ال) لشقص (المشتري) بفتح الراء فيوصف له ويؤمر بأخذه أو تركه حالا بلا تأخير (الا) أن يكون بينه وبين الشقص (كساعة) فلكية فيؤخر لنظره عند الامام رضى الله تعالى عنه وفي

الموازاة لا يؤخر ولو لساعة وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير وينظر (ولزم) الشفيع الاخذ بالشفعة (ان اخذ) أي قال اخذت بصيغة الماضي (و) الحال انه قد (عرف الثمن) الذي اشترى به المشتري الشقص فان اخذ قبل معرفته فلا يلزمه الاخذ فاذا عرفه فله الرجوع عن الاخذ واذا عرف الثمن وقال اخذته ولزمه الاخذ ولم يأت بالثمن (فبيع للثمن) أي يباع من مال الشفيع ما يوفي بشمن الشقص للشفوع فيه (و) لزم الاخذ (المشتري) أيضا (ان) كان (سلم) أي قال سلمت بعد قول الشفيع اخذت فلا رجوع لاحدهما (فان سكت) المشتري بعد قول الشفيع اخذت ولم يقل سلمت وأجل الشفيع في الثمن قتم الاجل ولم يأت به (فله) أي المشتري (نقصه) أي فسح اخذ الشفيع بالشفعة وأخذ الشقص وسقطت شفيعته (وان قال) الشفيع (أنا اخذ) بصيغة المضارع وطلب التأخير (أجل ثلاثا) من الايام (للتقيد) أي دفع الثمن فان أتى به فيهما لم يأخذهما (والا) أي وان لم يأت بالثمن في الايام الثلاثة (سقطت) شفيعته وتم الشقص لمشتريه (وان) اشترى شخص أشقا من عقارات من أشخاص و (اتحدت الصفقة) أي عقد الشراء (وتعددت الحصص) المشتراة كنصف دار وثلاث خان وسدس حائط (و) تعدد (البائع) وأراد الشفيع أن يأخذ البعض ولم يرض المشتري (لم تبعض) أي ليس للشفيع اخذ بعض الحصص وترك بعضها وشبهه في عدم التبعيض فقال (كتعدد المشتري) شقضا أو أشقا صان واحد أو متعدد في صفقة واحدة فليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة من بعضهم فقط بل اما أن يأخذ من جميعهم أو يدع لجميعهم (على الاصح) الذي رجع اليه ابن القاسم ومقابله لأشبه وسحنون وقال به ابن القاسم ثم رجع عنه (وكان) بفتح الحمة حرف مصدرى صلته (أسقط بعضهم) أي الشفعاء حقه في الشفعة فليس لباقيهم التبعيض (١٦٢)

وَلَزِمَ إِنْ أَخَذَ وَعَرَفَ الثَّمَنَ فَبِيعَ لِلثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي إِنْ سَلَّمَ فَإِنْ سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ
وَأَنْ قَالَ أَنَا أَخَذْتُ أَجَلَ ثَلَاثًا لِلتَّقْدِيرِ وَالْأَسْقُطِ وَاتَّحَدَتِ الصَّفَقَةُ وَتَعَدَّدَتِ الْحِصَصُ
وَالْبَائِعُ لَمْ يُبْعَ كَتَمَدُّ الْمُشْتَرِي عَلَى الْأَصَحِّ وَكَأَنَّ اسْقُطَ بَعْضِهِمْ أَوْ غَابَ أَوْ أَرَادَهُ
الْمُشْتَرِي وَإِنْ حَصَرَ حَصَّتْهُ وَهَلِ الْمُهْدَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَقَطْ
كَفَيْهِ وَلَوْ أَقَالَهُ الْبَائِعُ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَهَا تَأْوِيلَانِ وَقُدِّمَ مُشَارِكُهُ فِي السَّهْمِ وَإِنْ
كَأَخَذَ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا وَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ

تركه (أو أَرَادَهُ) أي التبعيض (المشتري) وأباه الشفيع فلا يجاب المشتري الا برضا الشفيع (و) ان اخذ الحاضر جميع ما يشفع فيه هو وشريكه الغائب ثم حضر الغائب (لمن حضر) بعد غيبته من الشفعاء (حصته)

من الشفوع فيه من الحاضر ان أحب ذلك (و) اختلف في جواب (هل المهددة) أي ضمان ثمن حصه كذا من حضر بعد غيبته ان ظهر فيها غيب أو استحققت (عليه) أي الشفيع الذي حضر ابتداء وأخذ الجميع لان الذي حضر بعد غيبته انما اخذ حصته منه لامن المشتري ولان الذي حضر لو أسقط شفيعته فلا ترجع للمشتري بل تبقى لمن هي بيده وهو الحاضر ابتداء (أو) المهددة (على المشتري فقط) لان الشفيع الاول انما اخذ من المشتري حصه الغائب نيابة عنه وشبهه في كون المهددة على المشتري فقال (ك) مهدة (غيره) أي غير من حضر بعد غيبته وهو الحاضر ابتداء فعهده على المشتري (ولو أقاله) أي قال (البائع) المشتري فلا تسقط الشفعة بالاقالة وعهدة الشفيع على المشتري والاقالة هنا غير معتبرة لانها مهمالة على اسقاط الشفعة وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه تحير الشفيع في جعل عهده على البائع أو على المشتري بناء على ان الشفعة هنا بيع وهذا الخلاف في كل حال (الا أن يسلم) الشفيع شفيعته للمشتري ويترك الاخذ بها (قبلها) أي الاقالة ثم أقال البائع المشتري أو عكسه فان اخذ الشفيع بعد الاقالة من البائع فعهده عليه قال ابن المواز لانهما صارت بيعا حادئا وأما الوسلم بعدها فلا شفعة له لاسقاط حقه وليس ثم موجب يأخذه (تأويلان) فاما قبل الكاف (و) ان تعدد شركاء من باع شقصه في عقار ينقسم واختلوا في الدرجات (قدم) في اخذ الشقص المبيع بالشفعة (مشاركه في السهم) على مشاركته الاجنبى وعلى مشاركته في أصل الارث كدار بين أجنبيين مات أحدهما عن جدتين وزوجتين وشقيقتين فباعت إحدى النساء شقصها فتختص شريكتهما في فرضهما بالشفعة فان تركت شفيعتها اختص باقي الورثة فان تركوها فهي للأجنبي (وان) كان المشارك في الفرض (كأخذت لأب أخذت سدسا) مع أخت شقيقة أخذت نصفاً لان السدس مع النصف فرض واحد وهو الثلثان فان باعت الشقيقة شقصها فالشفعة فيه للأخت للأب وعكسه (ودخل) ذوالسهم (على غيره) من عاصب وأجنبي ومثل للدخول

فقال (كذبي سهم) أى فرض (على وارث) عاصب (و) دخل (وارث على موصى لهم ثم) إلى المشارك في السهم إذا ترك الشفعة (الوارث) ثم الموصى له (ثم الأجبي) قال ابن القاسم إن باع بعض الموصى لهم دخل مع بقية أهل الميراث (و) إن تعدد البيع في الشقص ولم يعلم الشفيع أو كان غائبا (أخذ بأى بيع) شاء الأخذ به (وعهده) أى ضمان ثمة إن استحق أو ظهر عيبه (عليه) أى من أخذ بشرائه (ونقص) أى فسخ (ما) أى البيع الذى (بعده) أى ما بعد البيع الذى أخذ الشفيع به وثبت ما قبله سواء اتفقت الأيمان أو اختلفت فإن أخذ بالأول نقص جميع ما بعده وبالوسط ثم ما قبله ونقص ما بعده وبالأخير تحت البياعات كلها (وله) أى المشتري المأخوذ منه بالشفعة (غلته) أى الشقص المشفوع فيه إلى استغلاها قبل أخذه منه بالشفعة لأنه كان ضامنا له وفي الحديث الحراج بالضمان (و) إن أكرى المشتري الشقص وقبض كراء أشهر ثم أخذه بالشفعة قبل انقضاء مدة الكراء (سقى فسخ عقد كرائه) وعده (تردد) للتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (و) إن نقص الشقص عند المشتري قبل أخذه بالشفعة ولو كان النقص بفعل المشتري لصحة ملكه وأخذه الشفيع بالشفعة (لا يضمن) المشتري للشفيع (نقصه) أى ما نقص من الشقص ولا يسقط عن الشفيع شيء من الثمن لذلك ولكنه غير بين الأخذ والترك (فإن هدم وبني) المشتري بدل ما هدمه وأخذه الشفيع بالشفعة (فله) أى المشتري (قيمه) أى البناء حال كونه قائما) يوم قيام الشفيع (ولا للشفيع النقص) بضم النون إن كان باقيا بعينه ولم يدخله المشتري فيما بناه والافقيته يوم الشراء قال التتائي قيل لحمد بن المواز كيف يمكن أحداث بناء في مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة البناء قائما وذلك لأن الشفيع إن كان حاضرا (١٦٣) فقد أسقط شفيعه وإن كان غائبا فالباقي متعدد

فلا يكون له قيمة البناء قائما فالحكم بثبوت الشفعة وبقيمة البناء قائما متنافيان اه وقد أشار المصنف إلى الجواب بقوله (أما لقيمة شفيعه) أى الشقص حين اشترائه (فقامم وكيله) أى وكيل الشفيع الغائب المشتري في العقار المشترك بينهم ما فهم المشتري

كَذِبِ سَهْمٍ كُلِّ وَارِثٍ وَوَارِثٍ عَلَى مَوْصَى لَهُمْ ثُمَّ الْوَارِثُ ثُمَّ الْأَجْبِيُّ وَأَخَذَ بِأَيِّ بَيْعٍ وَعُهِدَتْهُ عَلَيْهِ وَنَقَصَ مَا بَعْدَهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَفِي فسخٍ عَقْدِ كَرَائِهِ تَرَدُّدٌ وَلَا يَضْمَنُ نَقْصَهُ فَإِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيَمَتُهُ قَائِمًا وَلِلْشَفِيعِ النُّقْصُ أَمَّا لِنَفْسِهِ شَفِيعُهُ فَقَاسَمَ وَكَيْلَهُ أَوْ قَاضٍ عَنْهُ أَوْ أَسْقَطَ لِكَذِبِ فِي الثَّمَنِ أَوْ اسْتَحَقَّ نِصْفَهَا وَحُطَّ مَا حُطَّ لَعَيْبٍ أَوْ لِهَيْبَةٍ إِنْ حُطَّ عَادَةً أَوْ أَشْبَهَ الثَّمَنِ بَعْدَهُ وَإِنْ اسْتَحَقَّ الثَّمَنُ أَوْ رُدَّ بِعَيْبٍ بَعْدَهَا رَجَعَ الْبَائِعُ بِقِيَمَةِ شَفِيعِهِ وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ مُثْلِيًّا إِلَّا النَّقْدَ فَمِثْلُهُ وَلَمْ يَنْتَقِصْ مَا بَيْنَ الشَّفِيعِ وَالْمُشْتَرِي وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا بَطَلَتْ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ

وبني ثم قدم الشفيع الغائب وأراد الأخذ بالشفعة (أو) قاسم (قاض عنه) أى الغائب فهمم وبني ثم قدم الغائب فله الأخذ بالشفعة (أو أسقط) الشفيع الأخذ بالشفعة (لكذب في الثمن) وقاسم المشتري فهمم وبني (أو) اشترى الدار كلها وهدم وبني ثم (استحق نصفها) أى الدار فانتان منها ذكرها ابن بونس عن ابن المواز وباقيها ذكرها ابن شاس (وحط) أى أسقط (عن الشفيع ما) أى القدر الذى (حط) عن المشتري من الثمن (ل) ظمور (عيب) بالشقص (أو) ماحط (لهبة) ونحوها كتبرع (إن حط) ذلك القدر (عادة) بين الناس (أو) لم يحط عادة (و) (أشبه الثمن) الباقي (بعده) أى بعد ما حط عن المشتري من الثمن كشراء الشقص بألف وحط عن البايع تسعائة منه والمائة الباقية ثمن معتاد لمثل الشقص فتحط التسعائة عن الشفيع وبأخذه بمائة (وإن استحق الثمن) المدفوع في الشقص بعد أخذ الشفيع بالشفعة رجع البايع المستحق الثمن من يده بقيمة شقصه على البايع (أو رد) الثمن على المشتري (بعيب بعد) الأخذ (بها) أى الشفعة (رجع البايع) على المشتري (بقيمة شقصه) لأنه خرج من يده هو وبدله (ولو كان الثمن مثليا) مبالغة في الرجوع بالقيمة (إلا) الثمن (النقد) أى الدنانير أو الدراهم المستحق من يد بايع الشقص أو الذى رده بعيب بعد أخذ الشفيع أو قبله (ف) يرجع بايع الشقص على مبياعه (مثله) لا بقيمة شقصه (وإن) استحق ثمن الشقص أورد بعيب بعد أخذ الشفيع الشقص بالشفعة (لم ينتقص ما) أى الأخذ بالشفعة الذى حصل (بين الشفيع والمشتري) بقيمة الثمن المقوم ومثل الثمن المثلى (وإن وقع) الاستحقاق أو الرد بعيب لثمن الشقص (قبل) الأخذ (بها) أى الشفعة (بطلت) الشفعة لا تنقاص البيع الذى حصل بين البايع والمشتري (وإن اختلفا) أى مشتري الشقص وشفيعه (في) قدر (الثمن) الذى اشترى به الشقص بأن قال المشتري مائة وعشرة وقال الشفيع

مائة فقط ولا يئنه لأحدها (فالقول للمشتري فيما يشبه) كونه مئنا معناد للثلث الشقص (بيمين) من المشتري أشبه الشفيع أم لا وإن لم يشبه المشتري فالقول للشفيع أن أشبه ومثل للمشبه فقال (ككبير) قدره من نحو سلطان (برغب في) شراء (مجاوره) كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ في مجاورته فيزيد في مئنه لذلك (والا) أي وإن لم يأت المشتري بما يشبه (ف) القول (للشفيع) أن أشبه (فإن لم يشبهها حلف) كل على نفى دعوى الآخر وتحقيق دعواه مقدما للنفي على الإثبات (ورد) الشفيع (إلى) (الوسط) أي المتوسط بين الناس للثلث الشقص فيما خذ به إن شاء ونسكو لهما كحلفهما وإن خالف أحدهما ونكل الآخر قضي للحالف (وإن) اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بأن قال البائع مائتين وقال المشتري مائة وقلنا القول للمشتري بيمينه أن أشبه (فنكل) (مشتري) عن اليمين وحلف البائع وغرم المشتري مائتين (ففي الأخذ) للشقص بالشفعة (بما) أي القدر الذي (ادعى) للمشتري وهي مائة في المثال لأنه الذي أقر به وإن البائع ظلمه في المائة الثانية وبه قال ابن الموار (أو) بما (أدى) أي دفع المشتري للبائع وهما المائتان وبه قال ابن عبد الحكم وأصبح لأن المشتري يقول إنما خلصت الشقص بالمائة الثانية فكأنني اشتريته بمائتين ولو حلفت لا نفسخ البيع وسقطت الشفعة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وإن ابتاع) أي اشتري شخص (أرضاً) شرط دخول (زرعها الأخضر) في الابتاع (فاستحق نصفها فقط) أي دون زرع (واستشفع) أي أخذ المستحق النصف الآخر بالشفعة لأنه تبين أنه شريك للبائع (بطل البيع) في نصف الأرض (١٦٤) المستحق (وفي نصف الزرع) التي في النصف المستحق (لبقائه)

أي الزرع (بلا أرض) أي لتبين أنه يبيع وحده بلا أرض على التبقية وبيعه كذلك فاسد لعره (ك) شراء (مشتري قطعة من جنان) بكسر الجيم أي بستان (بإزاء) أي مقابلة (جنانه) أي المشتري (ليتوصل) المشتري (له) أي القطعة وذكر ضميرها باعتبار تسميتها مبيعاً مثلاً (من)

فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِيَمِينٍ فِيمَا يُشْبِهُ كَكَبِيرٍ يَرْغَبُ فِي مُجَاوِرِهِ وَالْأَفْلَاحُ لِلشَّفِيعِ وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْهَا حَلْفًا وَرَدَّ إِلَى الْوَسْطِ وَإِنْ نَكَلَ مُشْتَرٍ فَنِي الْأَخْذِ بِمَا ادَّعَى أَوْ ادَّى قَوْلَانِ وَإِنْ ابْتَاعَ أَرْضًا يَزْرِعُهَا الْأَخْضَرُ فَاسْتَحَقَّ نِصْفَهَا فَقَطَّ وَاسْتَشْفَعَ بَطْلَ الْبَيْعِ فِي نِصْفِ الزَّرْعِ لِبَقَائِهِ بِأَرْضٍ كَمُشْتَرِي قِطْعَةٍ مِنْ جَنَانٍ بِإِزَاءِ جَنَانِهِ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جَنَانٍ مُشْتَرِيهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ جَنَانُ الْمُشْتَرِي وَرَدَّ الْبَائِعُ نِصْفَ الثَّمَنِ وَلَهُ نِصْفُ الزَّرْعِ وَخَيْرُ الشَّفِيعِ أَوْلَى بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ أَوْ لَا فَيُخَيَّرُ الْمُبْتَاعُ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ

﴿ بَاب ﴾

الْقِسْمَةُ تَهَايُؤُ فِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا وَسُكْنَى دَارٍ

جنان مشترية) أي الشقص (ثم استحق جنان المشتري) فإن البيع ينسخ وحاصل المعنى أن من اشتري قطعة من جنان رجل بإزاء جنانه ليتوصل إلى هذه القطعة المشتراة من جنانه أي من جنان المشتري وليس لها من الأمن ثم استحق جنان المشتري فإن البيع ينسخ في القطعة المشتراة لبقائها بالأمر يتوصل لها منه ويتم الكلام على مسألة بيع الأرض بزرها الأخضر فقال (ورد البائع نصف الثمن) للمشتري لبطان البيع في نصف الأرض المستحق وزرعه (وله) أي البائع (نصف الزرع) الذي في النصف المستحق (وخير الشفيع) الذي استحق نصف الأرض (أولاً) وصلة خبر (بين أن يشفع) أي يأخذ النصف الباقي بالشفعة لأنه ظهر شريكاً للبائع تجدد عليه ملك المشتري (أولاً) يشفع فإن شفع فشفعته في نصف الأرض فقط والزرع قيل يرجع لزراعة البائع وعليه رد الثمن كله للمشتري إلا ما أخذه من الشفيع وقيل يلزم للمشتري بما ينوبه من نصف الثمن وإن لم يشفع (فيخير المبتاع في رد ما بقي) بعد الاستحقاق وهو نصف الأرض بزرها على البائع والرجوع عليه بجميع مئنه لأنه استحق من يده ماله بال وهو النصف أو يتمسك بنصف الأرض الباقي بزرها بما يقابله من الثمن ويرجع على البائع بما يقابل النصف المستحق وزرعه والله أعلم ﴿ بَاب ﴾ في بيان القسمة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها (القسمة) الشرعية ثلاثة أقسام الأول (تهايؤ في زمن) قال ابن عرفة قسمة المأبأة هي اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه زمناً معيناً من متحد أو متعدد وقد مثل لها المصنف بقوله (كخدمة عبد) رقيق مشترك بين اثنين أو أكثر أحد الشريكين أو الشركاء (شهرًا) ويخدم الشريك الآخر شهرًا أيضاً وهكذا (وسكنى دار) أحد الشريكين أو الشركاء

(سنين) والشريك الآخر كذلك وهكذا وقوله (كالاجارة) أى فى اللزوم وشرط تعيين المدة ولا يشترط تساوى المدين إنما الشرط حصرهما (لا) تجوز المهايأة (فى غلة) للمشارك ان كانت بأكثر من يوم بل (ولو يوما) كخذلته يوما أو آخذها يوما وهكذا للفر (و) الثانى (مرضاة) بينهما أو بينهما فى قسمة ذات المشترك بينهما أو بينهما (فى) (كالبيع) فى ان من صار له شىء اختص بملكه وانما تكون فيما تامل وفيما اختلف وفى المقوم والمثل وانما لا يجبر عليها من أباه (و) النوع الثالث من أنواع القسمة (قرعة) قال ابن عرفة وهو فعل ما يعين حظ كل شريك مما بينهم مما يتمتع علمه حين فعله وهذا القسم هو المقصود من هذا الباب اذا المهايآت اجارة ولها باب والمرضاة بيع وله باب (وهى) أى القرعة (يعين حق) مشاع (وكفى) فى القسمة (قاسم) واحد والأولى انما كان يفيد تعبير المصنف بكفى وصرح به ابن حبيب واشترطهما ابن شعبان (لا) يكفى (مقوم) يضم الميم وفتح القاف وكسر الواو ومشددة قال الخطاب الظاهر انه أراد به مقوم السلع المتلفة وأرش الجنائيات ونحوها وليس المراد به مقوم السلع المقسومة اذا الظاهر من كلامهم ان القاسم هو الذى يقوم المقسوم ويعدله (وأجره) أى المال الذى يأخذه القاسم على قسمته يقسم على الشركاء (ب) بحسب (العقد) لزموسهم لا بحسب مقادير أنصباهم والذى به العمل انه بحسب مقادير الانصبا (وكره) أخذ اجرة القسم من المقسوم بينهم فان كانت من بيت المال أو من وقف فلا يكره أخذها وذلك فى القاسم الذى قدمه القاضى للقسمة كما فى المدونة والعينية قال ابن رشد فان استأجره الشركاء فلا يكره له أخذ الأجر (وقسم العقار) أى الارض وما اتصل بهامن بناء وشجر (و) قسم (غيره) أى العقار من سائر المقومات (بالقيمة) لا بالمساحة ولا بالعدد (وأفرد) القاسم فى قسمة القرعة (كل نوع) من المقسوم فلا يجوز جمع جنسين ولا نوعين متباعين فى قسمة القرعة قال فى المدونة ولا تقسم (١٦٥) أصناف مختلفة بالسهم مثل أن يجعلوا الدور

خطا والريقى خطا ويستهمون وان اتفقت قيم ذلك وانما تقسم هذه الأشياء كل نوع على حدة البقر على حدة والغنم على حدة والعروض على حدة الا أن يتراضوا على شىء بغير سهم وكذلك أن

سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَافِي غَلَّةٍ وَلَوْ يَوْمًا وَمُرَاضَاةً فَكَالْبَيْعِ وَقُرْعَةً وَهِيَ تَمَيِّزُ حَقَّ وَكَفَى قَاسِمٌ لَا مَقُومٌ وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ وَكِرَهُ وَقُسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ بِالْقِيَمَةِ وَأُفْرِدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجَمَعَ دَوْرٌ وَأَفْرِحَةٌ وَلَوْ يَوْصَفُ أَنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةٌ وَتَقَارَبَتْ كَالْمِلِلِ أَنْ دَعَا إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ وَلَوْ بَعْلًا وَسَيِّحًا أَلَا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى فَالْقَوْلُ لِقَوْلِهَا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ وَفِي الْمَلُوءِ وَالشُّفْلِ تَأْوِيلَانِ وَأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ كَتِفَاحٍ إِنْ احْتَمَلَ

يجعلوا دنانير ناحية وما قيمته مثلها ناحية من ربع أو عرض أو حيوان ويقترعوا وأما بالتراضى بغير قرعة فجاز (و جمع) فى قسمة القرعة (دور) جمع دار متلاصقة قال الامام رضى الله تعالى عنه ان كانت مواضع الدور مختلفة مما يشاح الناس فيه لعمران أو غيره قسمت كل دار على حدة الا أن يتفق منها داران أو ثلاثة فى الصفقة والنفاق فى مواضعها فتجمع المتفقة فى القسم ويقسم باقيا كل دار على حدة (و أفرحة) بفتح الهمزة وسكون القاف جمع فراح بفتح القاف أى أرض زراعة ليس عليها بناء ولا فيها شجر قاله الجوهري (ولو) كانت الدور والافرحه غائبة عن موضع القسم وتقسيم فى غيبتها (بوصف) من يعرفها يعتمد عليه المقوم والمعدل ولجميع الدور والافرحه شروط اشار لها بقوله (ان تساوت) الدور والافرحه (قيمة ورغبة وتقاربت) مواضعها بأن كان بينها (كالميل) بكسر الميم (ان دعا اليه) أى جمعها فى القسمة (أحدهم) أى الشركاء ليجمع حظها بموضع واحد وان أباه غيره ان كانت كلها بعلا أو سيجابك (ولو) كان بعضها (بعلا) يشرب زرع بعروقه من نداء الارض ولا يحتاج لسقى (و) بعضها (سيجا) بفتح السين أى يشرب زرع بما يسبح عليه من نحو نيل لانهما جنس واحد لكافة زرعهما بالعشر واستثنى من الدور التى تجتمع فى القسمة جبرا على من أباه لمن طلبه فقال (الا) دارا (معروفة بالسكنى) لمورثهم دعا أحدهم لافراد لا بالقسم وبعضهم لجمعها مع غيرها فيه (فالقول لمفردا) أى طالب افرادها بالقسم ليحصل له حظ منها ان احتملت القسم وتأول الأكثر المدونة عليه (وتوولت) أى المدونة (أيضا) أى كما توولت بأن القول لمفردا (بخلافه) وهوان القول لمن دعا لجمعها اذا لم يكن للميت دار غيرها يسكنها (وفى) جواز جمع (العلو والسفل) فى القسم بالقرعة ومنعه (تأويلان) وأما بالتراضى فجاز اتفاقا (وأفرد) القاسم فى قسمة الشجر المختلف الأصناف بالقرعة (كل صنف كتفاح) ورمضان وخوخ نخل (ان احتمل) أى قبل وصلاح كل صنف لقسم وحده بحيث ينوب كل شريك شجرة منه سواء كانت الاصناف فى جوائظ أو فى حائط واحد وتميز بعضها عن بعض بأن كان كل صنف فى

جهة خاصة به (الا) أصنافا مجمعة في (كحائط فيه شجر مختلفة) كصيحاني و برني و تفاع و رمان و خوخ و لم يسمي بعضها عن بعض
بجهاث و اختلط بعضها ببعض كمنخلة فريضة فرماة فتفاحا وهكذا فتجمع في قسمة الفرعة (و جاز) ان يقسم (صوف على ظهر)
للغم (ان جز) أي شرع في جزه حين قسمه بل (وان) تأخر ابتداء جزه (لكن نصف شهر) قال الأقفهسي في المدونة لابن القاسم
رحم الله تعالى لا بأس بقسمة الصوف على ظهور الغنم ان جزاه الآن أو إلى أيام قريبة يجوز بيعه اليها ولا يجوز فيما بعد (و) ان مات عن
عرض و دين وله وارثان أراد اقسامهما جاز في قسمة المراضاة (أخذ و ارث) أخذ و ارث (آخر دينا) كان لورثهم على غيره يتبع
الدين به (ان جاز بيعه) أي الدين بأن كان المدين حاضرا مقرا بالدين (و) يجوز (أخذ أحدها) أي الشريكين (قطنية) كقول
(و) أخذ (الآخر قمحا) يريد يدايد كافي المدونة و الافلالان فيه يبيع طعام بطعام غير يد بيد و كلام المصنف في القسمة بالتراضي لافي
القسمة بالفرعة لانه لا يجوز الجمع فيها بين صنفين (و) يجوز (خيار) أي شرطه في القسمة لـ (أحدها) أي المتقاسمين (ك) خيار
(البيع) في قدر مدته المختلفة باختلاف المبيع من عقار و رقيق و حيوان و عرض و فيما يقطعه (و) يجوز لمن كانت له شجرة في أرض غيره
و انقلعت (غرس أخرى) في مكان شجرته من جنسها أو غيره (ان انقلعت شجرتك من أرض غيرك) بقلعك أو بنحور ربح أو سيل
(ان لم تكن) الشجرة التي أردت غرسها مكان النقلة (أضر) من المنقلة بكثرة غروها أو فروعها و الافلا يجوز لك غرسها الا
برضا صاحب الارض و شبه في الجواز فقال (كفرسه) أي صاحب الأرض أشجارا (بجانب نهرك الجاري في أرضه) فيجوز وليس
لك منعه منه ولو أضر بماء نهرك (١٦٦) هذا ظاهر المدونة و قيده اللخمي بما لا يضر (و) ان كنت نهرك (حملت في

طرح كمناسته) أي النهر
الذي بأرض غيرك (على
العرف) الجاري بين أهل
البلد سواء جرى بطرحها
بالأرض التي بها النهر أو
غيرها (و) لكن ان جرى
العرف بطرحها بحافته وكان
بحافته شجر لصاحب الأرض
(لم تطرح) انت كمناسة
نهرك (على حافته) وجدت
سعة (تطرحها بها فان لم

الأكحائط فيه شجر مختلفة أو أرض بشجر متفرقة و جاز صوف على ظهر ان
جز وان لـ نصف شهر و أخذ و ارث عرضا و آخر دينا ان جاز بيعه و أخذ أحدها
قطنية و الآخر قمحا و خيار أحدها كالبيع و غرس أخرى ان انقلعت شجرتك
من أرض غيرك ان لم تكن أضر كفرسه بجانب نهرك الجاري في أرضه
و حملت في طرح كمناسته على العرف و لم تطرح على حافته ان وجدت سعة و جاز
ارتزاقه من بيت المال لا شهادته و في قفيز أخذ أحدها ثلثيه و الآخر ثلثه لان زاد
عينا أو كيلا لدنا و في كثلانين قفيزا و ثلاثين درهما أخذ أحدهما عشرة
دراهم و عشرين قفيزا ان اتفق القمح صفة

تجد سعة بعيدة عن الشجر و وجدت سعة بينه فاطر حهاها و الافعليه ان كان العرف الطرح بحافته (و جاز) للقاسم
ووجب
(ارتزاقه) أي أخذه أجرة على قسمه (من بيت المال) و يجوز أيضا ارتزاق كل من تحصل به منفعة للمساكين كالقاضي و العامل
و الساعي (لا) يجوز (شهادته) أي القاسم بما يخص كل واحد من قسم بينهم إذا اختلفوا في ذلك لانها شهادة على فعل نفسه (و) جاز
للمشتركين على السواء (في قفيز) من بر مثلا (أخذ أحدها) أي الشريكين في القفيز (ثلثيه) أي القفيز (و الآخر ثلثه) بقسمة
للمراضاة إذ غايته أن أخذ الثلث أخذ بعض حقه و وهب لشرى كة السدس تمام النصف الذي كان يستحقه (لا) يجوز القسم لشرى
ر بوى كمين أو طعام مختلف بالجودة و الرداءة على أخذ أحدهما الجيد و الآخر الرديء (ان زاد) أحدهما أي اللقاسمين وهو أخذ الجيد
(عينا) أي دنائير أو دراهم لأخذ الرديء لخروجهما عن المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) زاد أحدهما وهو أخذ الجيد
(كيلا) في قسمة طعامين جيد و رديء (لدنا) في قسم المزدل كاردب قح جيد و اردب قح رديء يأخذ هذا الجيد و الآخر
الرديء (و) جاز لـ مشتركين بالسوية (في كثلانين قفيزا) قمحا مثلا (و ثلاثين درهما أخذ أحدها) أي اللقاسمين بالمراضاة (عشرة
دراهم و عشرين قفيزا) و أخذ الآخر عشرين درهما و عشرة أقفزة (ان أخذ القمح صفة) بأن كان كله سمراء أو محمولة تقيا
أو غلثا فان اختلفت صفته فلا يجوز لاختلاف الأغراض فينتفى المعروف ولان عدولهما عن الاصل الذي هو أخذ كل حصته من
العين و الاقفزة الى غيره انما يكون لغرض وهو هنا لكيسة وهذا يقتضي انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضا و لكن كلام اللخمي

يدل على انه لا يشترط ذلك لانها لا تراد لأعيانها (ووجب) شرطاً في صحة البيع (غير باله) (ك) (قمح) (إرادة) (بيع) ان زاد غلته على الثلث) لان بيعه بدون غرضه غرض وخطر الجمل قدره (والا) أي وان لم يزد غلته على الثلث بأن كان الثلث فأقل (نذبت) غرضه فلو قال حب بديل قمح لكان أحسن لشموله القمح وغيره (و) جاز (جمع ز) أي ثياب في قسمة القرعة ان كانت من صنف واحد بل (ولو) كانت من أصناف (كصوف وحرير) وقطن وكتان (لا) يجوز أن يجمع في قسمة القرعة (كبعل) أي أرض يشرب زرعها بعروقه من نداوتها فيستغنى عن السقي (و) أرض (ذات بئر) يسقي زرعها بمائته (أو) ذات (غرب) أي دلو كبير يرفع به الماء من البئر ليسقي الزرع لأن زكاة زرع البعل العشر روز كآلة زرع ذات البئر أو الغرب نصف العشر ولو قدم هذا عند قوله ولو بعلاً وسيجاً لكان أحسن (و) لا يجوز قسم (ثمر) على شجر (أو زرع) قائم بأرضه بالتجري (ان لم يجزاء) أي لم يدخل التقاسمان على هذا الثمر أو الزرع عقب قسمه بأن دخلاً على أبقائه أو أطلقا فان دخلاً على جذعه عقبه جاز وشبه في المنع فقال (ك) قسمه) أي للذكور من الثمر والزرع (بأصله) مع شجره أو أرضه فلا يجوز لانه يبيع طعام وشجر أو أرض يمثلها (أو) قسم الزرع (فتا) أي حزم ما فلا يجوز لانه غرض لعدم تحقق مماثلتها (أو) قسمه (ذراً) أي بالذراع والقصة والفدان فلا يجوز للغرر (أو) قسم (فيه فساد) للمقسوم فلا يجوز لانه أضاعة مال (كياقوتة أو كجفير) ومثل ذلك الحاتم والنفس فلا يجوز ذلك لا بالقرعة ولا بالمرأضة وفي الأخيرة قاعدة يمنع القسم نارة لحق الله تعالى للغرر كقسمة المختلفات بالقرعة أو للربا كقسم الثمار بشرط التأخير الى طيبها لانه يبيع طعام بطعام غير معلومى التامل أو لأضاعة المال كقسم ياقوتة ونارة لحق آدمى كقسم دار صغيرة وحمام ومصرعى باب ويجوز بالتراضي اذ لا دمي إسقاط حقه بخلاف حق الله تعالى فليس له إسقاطه (أو) قسم ثمر معلق (١٦٧) - (في أصله بالحرص) أي الحزر فلا يجوز للغرر وشبه في المنع فقال

(ك) قسم (بقول) قائم بأرضه بالحرص فلا يجوز للغرر واستثنى من الثمر في أصله فقال (الا لثمر) بالمشنة أي البلح الذي قد يؤول الى كونه ثمر (أو العنب) فتجوز قسمهما في أصلهما

وَجَبَّ غَرَبَهُ قَمَحٌ لِيَبْعَ أَنْ زَادَ غُلَّتُهُ عَلَى الثُّلُثِ وَالْأَنْدَبَتْ وَجَمَعَ بَرَهُ وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كَبْعَلٍ وَذَاتِ بَشَرٍ أَوْ غَرَبٍ وَثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ أَنْ لَمْ يَجُذَّاهُ كَقِسْمِهِ بِأَصْلِهِ أَوْ قَتَا أَوْ ذَرْعًا أَوْ فِيهِ فَسَادٌ كَيَاقُوتَةٍ أَوْ كَجَفِيرٍ أَوْ فِي أَصْلِهِ بِالْخَرْصِ كَبَعْلٍ أَلَّا التَّمْرَ أَوْ الْعِنَبَ إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ وَإِنْ يَكْثُرُ أَكْلُهُ وَقَلَّ وَحَلَّ بَيْعُهُ وَاتَّحَدَ مِنْ بُسْرِ أَوْ رُطْبٍ لَا تَمْرٍ وَقُسِمَ بِالْقُرْعَةِ بِالتَّحْرِي كَالْبَلَحِ الْكَبِيرِ وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ كَمَا يَمِيرُ الْمُسْتَقْنَى ثَمَرَتَهُ حَتَّى يُسَلَّمَ أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ

بالحرص لسهولة خرصها وخفة غرضها وظهورها وعدم استنثارها وإنما يقسم بالحرص ثمر النخل والعنب (إذا اختلفت حاجة أهله) بأن أراد بعضهم تسميره وبعضهم أكله ورطباً وبعضهم بيعه فالحاجة اليه واختلافها شرطاً للجواز فان لم يحتاجوا اليه أو اتفقت حاجتهم فلا يجوز قسمه بالحرص ثم بالغ على اختلاف الحاجة بقوله (وان) كان اختلافهما (بكثرة أكل) وقتله قال الأخمى ان اختلفت حاجتهما للفضل عيال أحدهما على عيال الآخر جاز ان يقسم بالحرص القدر الذي يحتاج اليه أكثرهما عيالاً (و) (إذا قل) الثمر المقسوم بالحرص (و) (إذا حل) أي جاز (بيعه) بطيبه وبدون صلاحه (و) (إذا اتحد) طوراً للمقسوم بأن كان كله (من بستر أو رطب) قال أشهب ان كان بينهما بئر ورطب فلا يجوز أخذ أحدهما البئر والآخر الرطب بالحرص وليقسموا كلاهما به وهذا ان شرط ان اتحاد الطور وكونه من بئر أو رطب وصرح بمفهوم ثانيهما فقال (لا) يقسم بالحرص ما اتحد من (ثمر) بالمشنة ولو اختلفت أنواعه كصيحاني ورنى (وقسم) ثمر النخل والعنب (بالقرعة بالتجري) أي الحزر (ك) قسم (البلح الكبير) الذي في اللدونة يجوز قسم البلح الكبير إذا اختلفت حاجة أهله (و) (إذا قسمت الثمرة لاختلاف الحاجة) ثم قسمت الأصول فوقع نصيب كل من الثمرة في أصل الآخر (سقى ذو الأصل) أصله وان كانت ثمرته لغيره وشبه في وجوب السقي فقال (ك) سقى (بأنه) أي الأصل (المستثنى) بكسر النون أي المشتراط (ثمرته) أي الأصل المبيع فسقيه عليه (حتى) يجد ثمرته (و) (يسلمه) لمشتريه وعطف على الممنوع فقال (أوفيه) أي القسم (راجع) أي رجوع أحد المتقاسمين بمال على الآخر لعدم تساوى القسمين في القيمة كدارين قيمة أحدهما مائة والأخرى خمسون فالتساوى على ان من صارت له ذات المائة يدفع خمسة وعشرين لمن صارت له ذات الخمسين فلا يجوز لانه غرض اذ لا يدري كل منهما حين القسم هل يرجع أو يرجع عليه وهذا في قسمة القرعة وإما في قسمة التراضي فيجوز لاتفاء الغرر ويمتنع بالقرعة في كل حال (الا ان يقل) ما يرجع به أحدهما على

الآخر فيعتقر ويجوز القسم المشتمل عليه بالقرعة بأن اختلفت قيمتا الدارين فكان بينهما يسير مثل كون قيمة احدهما مائة والاخرى تسعين فلا بأس ان يقرعوا على ان من تصيره التي قيمتها مائة يعطى صاحبه خمسة (أو) قسم (لبن) لنعم وهو (في صرّوع) بأن يأخذ أحدها شاة أو بقرة يحلبها والاخر شاة أو بقرة يحلبها لأنه غرر في كل حال (الافضل بين) أي ظاهر فيجوز بالتراضي كأخذ أحدهما شاة والاخر بقرة لأنه معروف ولان أحدهما ترك للآخر فضلا بغير معنى القسم (أو قسموا) دارا مثلا على ان نصيب أحدها (بلامخرج) أي باب يخرج منه ولا يخرج من الباب الذي في نصيب الآخر ولا يمكن فتح باب آخر يخرج منه لاحاطة أملاك الناس بها فلا يجوز (مطلقا) أي عن التقييد بكون القسمة بالقرعة لانها اضاعة مال (وصحت) القسمة لماه مخرج واحد ولا يمكن غيره (ان سكتا عنه) أي المخرج حال القسم بأن لم يشترطوا شيئا ووقع المخرج في قسم أحدهم وصار ملكا له وحده (ولشريكه) أي شريك من وقع المخرج في نصيبه (الانتفاع) بالمرور منه (و) ان اشتركا في الماء ومجره وطلب أحدهم قسم مجراه وأباه الآخر فلا يجبر (لا يجبر) (على قسم مجرى) أي محل جريان (الماء) لأنه اذا تعدد مجراه لا يستوى جريه بل قد يجري في بعضها أكثر من جريانه في البعض الآخر وحينئذ فيلزم غبن بعض الشركاء فيه ومفهوم عدم الجبر جواز التراضي (وقسم) الماء المشترك (بالقصد) بكسر القاف وسكون اللام أي القدر المثقوبة من أسفلها المتعلقة حتى يفرغ الماء الذي فيها وأصله الماء المجمول فيها ثم استعمل فيها العلاقة الحالية ثم صار حقيقة وشبه في عدم الجبر فقال (ك) بناء (سرة) أي حائط سائر (بينهما) سكتنا عن شرط بنائه بينهما حين القسم ودعا أحدهما الآخر لبنائه فأبى فلا يجبر فان شرط الاشتراك في بنائه جبر الآبي على بنائه مع الداعي قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الجدار بين الرجلين يسقط فان كان لأحدهما فلا يجبر على بنائه ويقال للآخر استر على (١٦٨) نفسك ان شئت وان كان مشتركا بينهما أمر الآبي ان يبنى مع صاحبه ان

طلب ذلك وفي المقدمات اذا اقسام الشريكان الدار ولم يشترطا ان يقيما بينهما حاجزا فلا يحكم بذلك عليهما ويقال لمن دعا الى ذلك استر على نفسك في حظك ان شئت وان اشترطا ذلك ولم

أَوْ لَبَنٍ فِي صُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلٍ يَبَيِّنُ أَوْ قَسَمُوا بِلَا مَخْرَجٍ مُطْلَقًا وَصَحَّتْ أَنْ سَكَّتَا عَنْهُ وَلِشْرِيكِهِ الْإِنْتِفَاعُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمٍ مَجْرَى الْمَاءِ وَقَسِمَ بِالْقَدْرِ كَسَرْتَهُ بَيْنَهُمَا وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمُ الْأَمْعَ كَزَوْجَةٍ فَيَجْمَعُوا أَوْ لَا كَزَيْ سَقَمَ وَوَرْتَهُ وَكَتَبَ الشَّرْكَاءُ ثُمَّ رَمَى أَوْ كَتَبَ الْقَسُومَ وَأَعْطَى كُلًّا لِسُكْلٍ وَمُنْعَ اشْتِرَاءِ الْخَارِجِ وَأَزِمَ

يحدها أحدهم نصيب كل واحد منهما نصف بناء الجدار وان كان أحدهما أقل نصيبا من صاحبه وكذلك النفقة تكون عليهما ونظر بالسواء الى أن يبلغ مبلغ السداد لم يحدها ولا اختلاف في هذا أعلمه اهـ (و) اذا قسمت تركة بين عصابة فقط (لا يجمع) في القسم (بين نصيب عاصبين) أو أكثر في كل حال (الابرضاهم) أي الورثة (الا) ان تكون العصابة (مع) ذي فرض (كروجة) و بنت وأخت وأم وأخ لأنهم (فيجمعوا) بضم التحتية أي العصابة (أولا) ويسمى بينهم وبين ذي الفرض ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا وشبه في جواز الجمع فقال (كزنى سهم) أي نصيب كنصف من دار و باقيا لشريكه ومات عن سهمه (و) عن (ورثة) فتجمع الورثة ويسمى بينهم وبين شريك مورثهم ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا ثم بين صفة القرعة فقال (وكتب) القاسم (الشركاء) أي أسماءهم كل اسم في ورقة صغيرة وليس عليها شمع مثلا وجزأ المقسوم أجزاء بعدد سهم أصغرهم نصيبا فان كانوا ثلاثة لأحدهم نصف وللثاني ثلث وللثالث سدس قسمه ستة أقسام (ثم رمى) القاسم ما كتبه ولبس عليه بالشمع على أول قسم ثم يفتح ويُنظر الاسم الذي فيه فان كان اسم صاحب السدس فالقسم الأول له ثم يرمى على القسم الثاني ثم يفتح ويُنظر ما فيه فان كان اسم صاحب الثلث فالقسم الثاني والثالث الذي يليه وتعين الأقسام الثلاثة الباقية لصاحب النصف (أو كتب) القاسم (المقسوم) بعد تجزئته أجزاء مستوية بالقيمة بعدد آحاد مقام أفلهم حظا بأن يكتب كل اسم من أسماء أجزائه في ورقة ويلبسها شمعاً أو نحوه حتى لا تتميز (وأعطى كلا) ما فيه أسماء الأجزاء (لسكّل) من المقسوم بينهم وله مسمى الاسم الذي فيها وهذا ظاهر اذا استوتب أنصباؤهم فان اختلفت فيعطى واحدا من الشركاء ورقة من تلك الأوراق المكتوب فيها أسماء الأجزاء فيفتحها وله مسمى ما فيها من الأجزاء فان كان له جزء واحد فقد تم القسم له فيعطى غيره وان زاد ماله على جزء كل له ما يلي ما خرج عليه الاسم وكذا ما بعده الى تمام العمل (ومنع اشتراء) الجزء (الخارج) أي الذي يخرج بالقسمة قبل القسمة لأنه مجهول (و) اذا قسم المشترك قسما صحيحا بأن كان على وفق الوجوه المتقدمة (لزم) قسمه فليس لأحد

التقاسمين نقضه (و) ان ادعى أحد المتقاسمين الجور أو الغلط في القسمة (نظر في دعوى جور) أي عدول من التقاسم عن الحق عمد (أو غلط) أي عدول عن الحق خطأ فان لم يظهر شيء منهما مضى القسم ولزم وان اعترف الشريك به قضى عليه بما يقتضيه اعترافه (و) ان أنكر (حلف المنكر) على عدم ما ادعاه مقاسمه من جور أو غلط (فان تفاحش) الجور أو الغلط (أو ثبتا) بشهادة أهل المعرفة (نقضت القسمة وهذا في قسمة القرعة وشبهها في النقص فقال (ك) قسمة (المراضة) فنقضت تفاحش الجور أو الغلط أو ثبوته فيها (ان) كانا (أدخلا) أي التقاسمان في قسمة المراضاة (مقوما) بكسر الواو ومشدد الفان لم يندخلا مقوما فلا نقض بذلك (و) اذا طلب بعض المشتركين قسمة القرعة وأياها غيره (أجبر لها كل) من المشتركين (ان انتفع كل) منهم بحصته التي تخرج له سواء كان طالبا أو آبيا ولذا أعاد لفظ كل اذا لواكتفى بضميره لأوهم ان الشرط انتفاع الآبي لا الطالب لوقوع لفظ كل الأول على الآبي فقط وفي المقدمات الذي جرى به العمل عندنا ان الدار لا تقسم حتى يصير لكل واحد من الشركاء من الساحة والبيوت ما ينتفع به ويستتر فيه عن صاحبه اه (و) ان أراد أحد المشتركين بيع حصته مما لا ينقسم وطلب من شريكه بيع نصيبه معه لكثر الثمن فأبى أجبر (لبيع) أي عليه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو عرض أو عقار (ان نقصت حصة شريكه) أي ان نقصت حصة طالب البيع ان بيعت حال كونها (مفردة) عن حصة الآبي أي نقص منها عما يخصها من ثمن الكل (لا) يجبر الشريك الآبي على البيع اذا لم ينقص ثمن نصيب طالب البيع ان بيع مفردا عما يخصه من ثمن الكل (ك ربيع) بفتح الراء أي عقار (غلة) أي مقنتى لشركائه وأخذ أجرته فمن أراد في مثل هذا بيع نصيبه فلا يجبر شريكه لان ربيع الغلة المرادة للغلة لا ينحط ثمن بعضها اذا بيع عن ثمنه في بيع جملتها بل ربما كان الراغب في شراء بعضها أكثر من الراغب في شراء جميعها (أو اشترى) من أراد بيع نصيبه (بعضا) منفردا وطلب (١٦٩) من شريكه بيع نصيبه معه فأبى فلا يجبر على بيعه

معه قال ابن غازي في التنبيهات يجب أن يكون الجبر فيما ورث أو اشتراه الشركاء جملة وفي صفقة فأما لو اشترى كل واحد منهم جزءا مفردا أو بعضهم بعد بعض فلا يجبر أحدهم

وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرٍ أَوْ غَلَطٍ وَحَلَفَ الْمُنْكَرُ فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَتَا نَقَضَتْ كَالْمُرَاضَاةِ
 أَنْ أَدْخَلَا مُقُومًا وَأُجْبِرَ لَهَا كُلُّ إِنٍ أَنْتَفَعَ كُلٌّ وَلِلْبَيْعِ أَنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكَهِ
 مُفْرَدَةً لَا كَرَبْعٍ غَلَّةٍ أَوْ اشْتَرَى بَعْضًا وَإِنْ وَجَدَ عَيْنًا بِالْأَكْثَرِ فَلَهُ رَدُّهَا فَإِنْ فَاتَ
 مَا يَبْدُو صَاحِبِهِ يَكْمُذِمُ رَدَّ نِصْفِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا وَمَا يَبْدُو رَدَّ
 نِصْفِ قِيَمَتِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا وَالْأَوْجَعُ بِنِصْفِ الْمَعْيِبِ مِمَّا يَبْدُو نَمَمًا وَلِلْمَعْيِبِ
 بَيْنَهُمَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ لَارْبُعٍ وَفُسِخَتْ فِي

(٢٢ - جواهر الاكلیل - ثاني) على اجمال البيع مع صاحبه اذا دعى اليه لانه كما اشترى مفردا كذلك يبيع مفردا ولا حجة له ههنا في بخس الثمن في بيع نصيبه مفردا لانه كذلك اشترى فلا يطلب فيه باخراج شريكه من ماله اه (وان وجد) أحد المتقاسمين (عيبا بالاكثر) من نصيبه الذي خصه بالقسمة بأن زاد على نصفه (فله) أي واجد العيب (ردها) أي فسخ القسمة ان كانت الانصاء التي خست شركاءه قائمة بأيديهم لم تفت وابتدأ القسمة (فان) كان وجود العيب بعد ان (فات) أي النصيب الذي كان (بيده صاحبه بكهدهم) وبناء وقطع ثوب وغرس وقلع وتحبيس وهبة وصدقة (رد) صاحب الفائت (نصف قيمته) أي الفائت لمن وجد العيب في نصيبه معتبرة (يوم قبضه) أي الفائت (وما) أي النصيب الذي (سلم) من الفوات وهو المعيب (بينهما) أي الشر يكتن نصفين وهذا في الحقيقة نقض للقسمة أيضا لقيام قيمة مافات مقامه (و) ان فات (ما بيده) أي واجد العيب والذي بيده هو المعيب (رد) واجد العيب على الذي بيده السالم من العيب (نصف قيمته) أي المعيب يوم قبضه (وما) أي النصيب الذي (سلم) من العيب والفوات (بينهما) وهذا أيضا نقض للقسمة في الحقيقة (والا) أي وان لم يكن العيب بالأكثر بأن كان بالنصف أو أقل فلا نقض للقسمة ولكن (رجع) واجد العيب على آخذ السالم من العيب (ب) مثل (نصف) قيمة النصيب (المعيب مما) أي النصيب الذي (بيده) أي آخذ السالم من العيب حال كون ذلك المماثل (نمما) أي قيمة للسالم فلا يرجع شريكه في عينه بمثل المقوم به (و) النصيب (المعيب) مشترك (بينهما) أي الشر يكتن (وان استحق نصف أو ثلث) من بعض انصباء المقسوم بينهم (خير) المستحق من يده بين نقض القسمة وبقائها والرجوع على صاحبه بنصف قيمة المستحق و (لا) يجبر ان استحق (ربح) بضم الراء فأقل منه ويرجع بنصف قيمته (وفسخت) القسمة (في)

استحقاق (الاكثر) من النصف ولا خيار ولا رجوع وتفسخ في استحقاق كل النصب بالاولى وشبهه في الفسخ فقال (كطرو) أي طريان (غريم) أي صاحب دين فينقض القسم ويرجع الغريم على كل واحد ما أخذ منها ان استغرقها دينه (أو) طرو (موصى له بعدد) من دنانير أو دراهم (على وريثة) بعد قسمهم تركه مورثهم (أو) طرو موصى له بعدد (على وارث وموصى له بالثلث) مثلاً بعد اعطاء الثلث للموصى له به وقسم الباقي على الورثة فتفسخ القسمة ويعطى الغريم أو الموصى له حقه ثم يبتدأ القسم (و) الفسخ مقيد بما اذا كان (المقسوم) مقوماً (كدار) أو بستان أو رقيق أو حيوان أو عرض لتعلق الغرض بعينه (وان كان) للمقسوم (عيناً) أي دنانير أو دراهم (أو مثلياً) أي مكياً أو موزوناً أو معدوداً فلا يفسخ القسم و (رجع) الغريم أو الموصى له بعدد (على كل) ممن أخذ شيئاً من ذلك بما يخصه ان كان قائماً وان فات رجوع مثله (ومن أعسر) من المطرو عليهم (فعليه) يرجع الطاري ويتبع به في ذمته ولا يرجع بما عليه على ملى من المطرو وعليهم (ان لم يعلموا) حين القسم بالطاري فان كانوا عاقلين به وقسموا رجع الطاري على الملى وما على المعسر وعلى الملى بما على الميت وعلى الحاضر بما على الغائب لتعديهم وحل فسخ قسمة المقوم ان لم يدفع الورثة أو بعضهم الطاري حقه (وان دفع جميع الورثة) أو بعضهم للطاري حقه (مضت) القسمة وشبهه في مضي القسم وعدم فسخه فقال (كبيهم) أي وريثة الميت انصباهم من تركته بعد قسمها (بلاغين) أي محابة لاحقيقة الثبوت فقد ارتكب المصنف المجاز بلا قرينة وعدل عن عبارة المدونة وابن الحاجب ولعل الحامل له على ذلك الاختصار وان كان لا يسوغ ذلك فان باعوا بلا محابة ثم ظهر عليهم دين فلا ينقض البيع قال ابن الموارز ويضمنون الدين بالبيع (و) ان باع بعضهم نصيبه (١٧٠) ولم يبيع بعضهم نصيبه (استوفى الطاري) جميع حقه (عما وجد) من التركة (ثم تراجعوا)

الأكثر كطرو غريمهم أو موصى له بعدد على وريثة أو على وارث وموصى له بالثلث والمقسوم كدار وان كان عيناً أو مثلياً رجع على كل ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا وان دفع جميع الورثة مضت كبيهم بلا غبن واستوفى مما وجد ثم تراجعوا ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا وان طرأ غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بحظه على وارث اتبع كلاً بحصته وأخرت لا دين للحمل وفي الوصية قولان وقسم عن صغير أب أو وصى وملتقط كقاضي عن غائب لا ذي شرط أو كنف أخاً أو أب عن كبير وان غاب وفيها قسم تخلط وزيوتونة ان اعتدلتا

أي يرجع الوارث المأخوذ نصيبه في الدين على من باع نصيبه بما يخصه من الدين (ومن أعسر) منهم (فعليه) يرجع الطاري بما عليه ويتبع ذمته ولا يأخذه من ملى غيره (ان لم يعلموا) أي الورثة بالطاري فان كانوا عاقلين به أخذ من الملى

ما على المعسر (وان طرأ غريم) أي صاحب دين على مثله بعد قسمة مال الميت (أو) طرأ (وارث) على مثله بعدم القسم أيضاً وهل (أو) طرأ (موصى له على مثله أو) طرأ (موصى له بحظه) كسدس (على وارث) بعد القسم أيضاً (اتبع) الطاري (كلاً) أي كل واحد من المطرو عليهم (بحصته) التي تخصه بالخاصة ولا ينقض القسم ولا يغير ملباعين معدم قال الخطاب هذا ان كان المقسوم عيناً وأما ان كان داراً فلا طاري تنقض القسمة كما في المدونة وابن الحاجب ونصه ولو طرأ وارث والمقسوم كدار فله الفسخ وان كان عيناً رجع عليهم ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا به (وأخرت) قسمة التركة على الورثة الذين أحدهم حمل (لا) يؤخر (دين) أي دفعه من التركة لمستحقه وأما تؤخر قسمة التركة على الورثة (ل) وضع (حمل) وارث (وفي) تأخير اخراج (الوصية) أي المال الذي أوصى به الميت لوضع الحمل وتجييله (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (و) ان أراد الشرع قسم المشترك بينهم وفيهم صغير (قسم عن) (الصغير أب) له مسلم لانه وليه ومفهوم صغير ان الأب لا يقسم عن ابنه البالغ الغائب (أو وصى) من الأب أو مقدم من القاضي على يقيم لا وصى له (وملتقط) بكسر الهمزة عن لقطه وشبهه في جواز القسم فقال (د) قسم (فاض عن) رشيد (غائب) فيجوز قسمه عنه ان طلبه شركاؤه في المدونة لابن القاسم اذا ورث قوم شقص دار والشرىك غائب فأحبوا القسم فالقاضي يلى ذلك على الغائب ويعزل حظه (لا) كـ (بذى شرطه) أي علامة في لبسه تميزه وهم جنود السلاطين فلا يقسم عن صغير ولا عن غائب (أو) أخ (كنف) أي ربي أخ (أخا) له يقيم فلا يقسم عنه ولا يبيع عنه ومفهوم كنف أخرى بالمنع (أو أب) فلا يجوز قسمه (عن) ولد (كبير) رشيد ان حضر بل (وان غاب) الابن (وفيها) أي المدونة (قسم نخلة وزيتونة) مشتركين بين اثنين بأن يأخذ أحدهما النخلة والآخر الزيتونة (ان اعتدلتا) أي النخلة والزيتونة وذكر باعتبار عنوان الشئيين مثلاً واعتدلتا في القيمة واستشكل بان أصل ابن القاسم منع جمع

الجنسين في قسمة القرعة (و) لذا اختلف في جواب (هل هي) أي قسمة النخلة والزيتونة (قرعة وحازت) في الجنسين (القلة) وهو تأويل ابن يونس لقول المدونة وان تركوها لم يجزوا ولقولها اعتدلتا (أو) هي (مراضاة) اعتبارا بقولها تراصيا واعتبارا عن قولها اعتدلتا بأنهما دخلا على الاعتدال وان لم يشترط في التراضي في الجواب (تأويلان) ومفهوم اعتدلتا امتناع القسمة ان لم تعتدلا والله أعلم (باب) في بيان القراض وأحكامه وما يتعلق به (القراض) أي حقيقته شرعا مأخوذ من القرض وهو ما يفعل الرجل ليجازي عليه من خبر أو شئ فلما اتفق صاحب المال والعامل على أن ينفع كل منهما صاحبه اشتق لهذا الاسم وهو القراض والمقارضة بصيغة المفاعلة الدالة على وقوع الفعل من الجانبين وقيل من القرض الذي هو القطع لأنك قطعت له من مالك قطعة وهو قطع لك جزءا من الربح الحاصل بسعيه وحقيقته (توكيل على تجر) أي شراء أو بيع لحصول ربح (في نقد) أي ذهب أو فضة (مضروب) أي مسكوك محتوم بختم الامام (مسلم بجزء من ربحه) أي المال وحكمه الجواز ففي التوضيح لا خلاف بين المسامحين في جوازه وهو مستثنى من الاجارة المجعولة ومن السلف بمنفعة وحكمة مشروعيته الاحتياج اليه فرب ذى مال لا قدرة له على التجرة به ورب قادر على التجرة لا مال له فهو من المصالح العامة فرخص فيه لهذه الضرورة ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم بجزء من ربحه (ان علم قدرها) أي المال المقارض به وجزء ربحه فاذا لا بد من علم عدد المال وحنسه وصفته ولا بد أيضا من علم نسبة الربح لجلته كثلثه أو نصفه (ولو) كان النقد المضروب (مغشوشا) بدني عنه ابن الحاجب ويجوز بالمغشوش على الاصح وظاهره كالمصنف الاطلاق عن التقييد بكونه متعاملا به ومنه القاضي بالعين مغشوشة الباجي الاحيث يتعامل بهما التقويم (١٧٩) المتلف بها كالحالصة والاتفاق على

وهل هي قرعة وجازت للقلة أو مراضاة تأويلان

(باب)

القراضُ توكيلٌ على تجرٍ في نقدٍ مضروبٍ مسلمٍ بجزءٍ من ربحه ان علم قدرها لو مغشوشا لا بد من علمه واستمر ما لم يقبض أو يحضره ويشهد ولا برهن أو ديمة ولو يبيده ولا يتبر لم يتعامل به ببلده كفلوس وعرض ان تولى بيمه كأن وكله على دين أو ليصرف ثم يعمل فاجر مثله في توليه ثم قراض مثله في ربحه

يقول المدبنة اعمل فيه قراضا نصف ربحه مثالا نه سلف بزادة (و) ان قال له ذلك (استمر) الدين على خاله في الضمان واختصاص المدين بربحه ان كان وعليه خسر (ما لم يقبض) الدين من المدين فان قبضه به منه ثم دفعه له قراضا صلا لتقاء تهمته تأخير به زيادة وتحقق شرط تسليمه بقبضه ودفعه (أو) مالم (يحضره ويشهد) فالشرط احضار الدين والاشهاد عليه وبراءة ذمته منه وحينئذ فيصح قراضا فان احضر المدين الدين ولم يشهد عليه فلا يصح على مذهب المدونة (ولا) يصح القراض (برهن) بيد العامل في دين له على رب المال (أو) أي ولا يصح القراض بد (وديعة) سواء كانت بيد المودع بالفتح أو بيد غيره بأن كان أودعها عند غيره لضرورة حدثت أو لسفره (ولو) كانت (بيده) أي المودع بالفتح (ولا) يصح القراض (بشر) أي ذهب غير مضروب (لم يتعامل) أي لم يبيع ويشتر (به ببلده) أي القراض فان تعامل به فيه جاز القراض به اتفاقا ولا يشترط التعامل به في جميع البلاد بل في بلد العقد فقط وشبهه في المنع فقال (كفلوس) من نحاس فلا يصح القراض بها (و) لا يصح القراض (مرض ان تولى) العامل (بيعه) أي العرض فان تولى ببيع غير العامل فيجوز بأن دفع له عرضا يدفعه لفلان يبيعه ويقبض منه ويدفعه له ليعمل به قراضا بينه وبين دافع العرض (كأن وكله) أي وكل رب المال العامل (على) قبض (دين) ممن هو عليه ثم يعمل به قراضا فلا يجوز ظاهره ولو كان على حاضر ملي وغير ملد وأجازته الاخمي حينئذ (أو) دفع له نقدا (ليصرفه) به العامل من غيره بنقد آخر (ثم يعمل) العامل بما يقبضه قراضا فلا يجوز فان عمل بما قبضه من فمن العرض أو من الدين أو الصرف (فله) (أجر مثله) أي العامل (في توليه) بيع العرض أو قبض الدين أو الصرف في ذمة رب المال ولو تلف أو خسر (ثم) له أيضا (قراض مثله في ربحه) أي المال فان تلف أولم يربح فلا يفي له في ذمة رب المال وشبهه في أن للعامل قراض مثله فقال

تعلق الزكاة بها فقول ابن الحاجب يجوز بالمغشوشة على الاصح وقبول ابن عبد السلام له باطلاق يرد باتفاق القاضي والباجي على منعه حيث لا يتعامل به (لا) يصح القراض (بدن عليه) أي العامل فليس لرب الدين أن

(ك) قراض قال رب المال للعامل فيه (كشرك) بكسر الشين أى جزء من ربحه (و) الحال (لإعادة) لأهل بلدها فى قدر ما يأخذه العامل من الربح فان اعتادوا أخذ الثلث أو النصف مثلا صح وعمل بها (أو) القراض بجزء (مبهم) كاعمل ولك جزء من ربحه ولاعادة فان عمل فله قراض مثله فى ربحه وفيهما (أو) قراض (أجل) بضم الهمزة وكسر الجيم مشددا أى جعل لعمله أجل محدود أما ابتداء كدفع المال فى أول المحرم على أن يعمل به حتى يستهل رجب أو انتهاء كاعمل فيه الى رجب فان عمل فله قراض مثله (أو) قراض (ضمن) بضم الضاد الميمجمة وكسر الميم مشددة أى شرط على عامله ضمان رأس ماله فلا يجوز وان وقع وعمل فله قراض مثله (أو) قراض قال فيه رب المال للعامل (اشترى) برأس المال (سلمة فلان) ثم بعها (ثم اتجر فى ثمنها) الذى تبيعها به فلا يجوز وان عمل فله قراض مثله فى ربحه وأجرة مثله فى تولى الشراء والبيع فى ذمة ربه (أو) قراض قال فيه رب المال للعامل لا تشترى الا (بدين) فى ذمتك ثم تدفع رأس المال أو لاتبع الا بدين فلا يجوز وفيه قراض للمثل ان عمل (أو) قراض شرط رب المال على العامل أن يتجر فيه (سما) أى نوع من السلع (يقبل وجوده) فلا يجوز وان وقع ونزل ففسخ وان عمل فله قراض مثله فى ربحه وشبهه فى الرد الى قراض المثل فقال (كاختلافهما) أى العامل ورب المال بعد العمل فى القراض الصحيح (فى) قدر جزء (الربح) للشروط للعامل (وادعيا ما) أى قدرا (لا يشبه) المعتادين أهل بلدهما بأن ادعى رب المال أقل منه جدا والعامل أكثر منه جدا فيردان الى قراض مثلهما فان ادعى أحدهما ما يشبهه فالقول له (وفى) كل (ما) أى قراض (فسد) حال كونه (غيره) أى المذكور (أجرة مثله) أى العامل حال كونها (فى الذمة) أى ذمة رب المال ولتلف أو خسر بخلاف المسائل السابقة التى فيها قراض المثل فانه فى الربح فان لم يكن فلا شئ على ربه ومثل لما فيه أجرة للمثل بقوله (ك) قراض مشتمل على (١٧٣) (اشترط) رب المال على العامل أو العامل على رب المال عمل (يده) أى رب المال

كَلَّكَ شَرَكٌ وَلَا عَادَةً أَوْ مُبْتَهَمٌ أَوْ أَجَلٌ أَوْ ضَمَنٌ أَوْ اشْتَرَى سَلْمَةً فَلَانٍ ثُمَّ اتَّجَرَ فِي ثَمَنِهَا أَوْ بَدَيْنِ أَوْ مَا يَقِلُّ وَجُودُهُ كَاخْتِلَافِهِمَا فِي الرَّبْحِ وَادْعَا مَا لَا يُشْبِهُ وَفِيمَا فَسَدَ غَيْرُهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي الذِّمَّةِ كَاشْتِرَاطٍ يَدِيهِ أَوْ مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا عَلَيْهِ بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ يَنْصَبُ لَهُ وَكَأَنَّهُ يَخْطِطُ أَوْ يَخْرُزُ أَوْ يُشَارِكُ أَوْ يَخْلُطُ أَوْ يُبْذَرُ أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَى بَلَدٍ كَذَا أَوْ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ أَنْ أَخْبَرَهُ فَقَرَضَ أَوْ عَيْنَ شَخْصًا أَوْ زَمَنًا أَوْ مَحَلًّا

مع العامل فى مال القراض بالشراء والبيع ونحوها فلا يجوز وفيه أجرة للمثل (أو) قراض بشرط (مراجعتة) أى مشاوره العامل رب المال فى الشراء والبيع (أو) قراض اشترط رب المال على العامل شخصا

(أمنيا) من جهة رب المال (عليه) أى المال فلا يجوز وفيه أجرة للمثل فيهما (بخلاف) شرط عمل (غلام) أى عبد أو ولد لرب المال مع العامل فى مال القراض (غير عين) أى جاسوس على العامل بل مجرد مساعدته على العمل فيجوز (بنصيب) من الربح (له) أى الغلام (وكان) يشترط رب المال على العامل أن (يخطط) الثياب (أو يخرز) الخلود التى يشتريها بمال القراض للتجارة فيها ثم تبيعها والربح بينهما فلا يجوز وفيه أجرة للمثل (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل أن (يشارك) العامل بمال القراض ذا مال فان قال إن شئت وإن شئت فذم فهو إذن ولا بأس بالإذن فى العقد ما لم يكن شرطا (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل أن (يخطط) العامل مال القراض بماله أو بمال قراض آخر ثم يعمل فيهما فلا يجوز وان وقع ونزل ففيه أجرة للمثل (أو) قراض اشترط فيه رب المال على العامل أن (يبيع) أى يرسل مال القراض مع رجل مسافر ليشترى له به بضاعة من بلد كذا (أو) قراض اشترط فيه رب المال على العامل أن (يزرع) العامل بمال القراض فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة للمثل (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل أن (لا يشترى) بمال القراض سلعا حتى يبلغ (الى بلد كذا) فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة للمثل (أو) أخذ شخص مالا قراضا (بعد اشتراؤه) سلعة للتجارة (ان أخبره) أى أخبر آخذ المال رب المال بالسلعة وبأثمها بأن قال له اشترت سلعة كذا من فلان أعطى ثمنها أدفعه له والربح بينهما مناصفة فدفعه له (فهو) (قرض) فاسد لجره النفع لمقرضه فيجب رده فورا وما يحصل فيه من ربح أو ضيعة فله وعليه (أو) قراض (عين) بفتحات مثقلا رب المال فيه للعامل (شخصا) يشترى منه سلع التجارة ومنعه من شرائها من غيره فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة للمثل (أو) عين له (زمنًا) للبيع والشراء ومنعه منهما فى غيره فلا يجوز وفيه أجرة للمثل (أو) عين له (محلا) يتجر فيه كالقيسارية فلا يجوز وفيه أجرة للمثل وشبهه فى المنع ولزوم أجر المثل بعد

النزول فقال (كان أخذ) شخص من آخر (ملا ليخرج) الآخذ (به لبلد) معين (فيشتري) الآخذ بالمال سلعا للقراض ويأتي بها الى بلد العقد ليبيعها فيه ويكون الربح بينهما فلا يجوز وان نزل فيه أجره المثل (وعليه) أى عامل القراض ما اعتيد (كالنشر) أى بسط السلعة لمن أراد نظرها ليشترها أن أعجبت (والطى) للسلعة بعد نظرها من يريد شراءها (الخفيفين) (و) عليه (الاجران استأجر) على ما يلزمه فعله بنفسه (وجاز) أن يجعل للعامل (جزء) من ربح المال (قل) عن جزء رب المال من الربح (أو أكثر) أى زاد عليه فلا يشترط مساواته ولابن القاسم في المدونة تجوز المفاوضة عن الامام رضى الله تعالى عنه على النصف والخمس وأكثر من ذلك (و) أقل وان عقد رب المال والعامل القراض على جزء معلوم النسبة من ربحه جاز (رضاهما بعد) أى بعد العقد أو العمل (على ذلك) أى ما قل عن العقود عليه أوزاد عليه (و) جاز اشتراط (زكاته) أى الربح المعلوم من قوله وجاز جزء الخ (على أحدهما) أى رب المال والعامل وان لم تشتط على أحدهما فعلى كل زكاة ربحه اذا كان رأس المال وحصته ربه من ربحه نصابا (وهو) أى جزء الزكاة المشتط على أحدهما (لرب المال أو العامل) (المشتط) بكسر الراء الزكاة على صاحبه (وان لم تجب) الزكاة في الربح لتكون رأس المال وحصته ربه من ربحه أقل من نصاب (و) جاز ان يجعل (الربح) كله (لأحدهما) رب المال والعامل (أو لغيرهما) قال الباجي يجوز شرط كل الربح لأحدهما في مشهور مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وفي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اشترط المتقارضان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين جاز ولا أحب لهما أن يرجعاه فيه ولا يقضى به عليهما (وضمنه) أى ضمن العامل مال القراض (في) الصورة التى اشترط فيها (الربح) كله (له) لانه صار قرضا بهذا الشرط فاتتقل من الامانة (١٧٣) للذمة (ان لم ينفعه) أى ان لم ينفع

رب المال الضمان عن العامل والا بأن نفاه عنه فلا يضمنه (و) ان (لم يسم) المال حين دفعه له (قراضا) فان سماه رب المال قراضا بأن قال خذ قراضا ولك ربحه كله فلا يضمنه على المشهور (و) جاز (شرطه) أى العامل على رب المال

كَأَن أَخَذَ مَالًا لِيَخْرُجَ بِهِ لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِيَ وَعَلَيْهِ كَالنَّشْرِ وَالطِّيِّ الْخَفِيفَيْنِ وَالْأَجْرُ أَنْ اسْتَأْجَرَ وَجَازَ جُزْءُ قَلٍّ أَوْ كَثُرُ وَرِضَاهُمَا بَعْدُ عَلَى ذَلِكَ وَزَكَاتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ لِلْمُشْتَرِطِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ وَالرَّبْحُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لغيرِهِمَا وَضَمِنَهُ فِي الرِّبْحِ لَهُ أَنْ لَمْ يَنْفَعِهِ وَلَمْ يُسَمِّ قَرْضًا وَشَرْطُهُ عَمَلُ غُلَامٍ رَبِّهِ أَوْ دَابَّتِهِ فِي الْكَثِيرِ وَخَلَطُهُ وَإِنْ بِمَالِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ أَنْ خَافَ بِتَقْدِيرِ أَحَدِهِمَا رِخْصًا وَمُشَارَكَةً أَنْ زَادَهُمْ جَلًّا بِقِيَمَتِهِ وَسَفَرَهُ أَنْ لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ قَبْلَ شَغْلِهِ وَادْفَعُ لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رَخِيصًا أَشْتَرِيَهُ وَبَيْعُهُ بِعَرَضٍ وَرَدُّهُ

(عمل غلام ربه) أى المال بجانبي المال الكثير (أو) عمل (دابته) أى رب المال (في) المال (الكثير) في المدونة للامام رضى الله تعالى عنه يجوز للعامل أن يشترط على رب المال ان يعينه بعبد أو بدابته في المال خاصة لافي غيره ولكن الجواز مقيد عند ابن عاشر بعدم اشتراط العامل الخلف قال بعضهم لا يجوز اشتراط خلف الدابة والعلامة ان هلك فان اشترط رد العامل الى قراض المثل (و) جاز للعامل (خلطه) أى مال القراض بمال آخر والتجارة بهما معا وقسمة الربح عليهما ان كان الخلط بمال غير العامل بل (وان) كان الخلط (بماله) أى العامل (وهو) أى الخلط (الصواب ان خاف) العامل (بتقديم) التجارة (بأحدهما) أى المائتين (رخصا) في البيع وغلاء في الشراء فالصواب خلطهما (و) ان اشترى سلعة بمال القراض وزيادة من عنده معجلة شارك القراض بعسدها وان اشترى بزيادة مؤجلة (شارك) العامل القراض (ان زاد) ثمننا (مؤجلا بقيمة) أى المؤجل الذي زاده بأن تقوم العين بعرض ثم يقوم بعين ويشاركه بمثل نسبة هذه القيمة من مجموعها مع مال القراض والذي لابن القاسم في المدونة اذا أخذ العامل مائة قراضا فاشترى سلعة بمائتين فقد اصار شريكا فيها الرب المال فيكون نصفها على القراض ونصفها للعامل وان كانت المائة الثانية مؤجلة على العامل قومت المائة المؤجلة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين كان شريكا بالثلث (و) جاز للعامل (سفره) بمال القراض لبلد آخر يتجر به فيه أو يبيع فيه سلع القراض أو يجلب منه سلعا لبلده (ان لم يحجر عليه) ربه أى يمنعه من السفر به (فيل شغله) أى المال بسلع السفر بأن لم يحجر عليه أصلا أو حجر عليه بعد شغله بها فلا يعتبر (و) جاز القراض اذا قال العامل لشخص (ادفع لي) مالا قراضا (فقد وجدت) شيئا (رخيصا) أشتريه به (و) جاز (بيعه) أى عامل القراض سلع القراض (بعرض) وكلام ابن عرفة في آخر عبارته يفيد انه لم يذكر فيه نصا الا قول ابن شامس له أن يبيع بالعروض (و) ان ظهر للعامل القراض عيب في سلعة اشترىها للقراض لم يطلع عليه حال شرائها جاز له (رده)

السلعة التي اشتراها على بائعها (يعيب) وان أتى رب المال لتعلق حق العامل برحبها (ولمالك) مال الفراض (قبوله) أي العيب نفسه ومنع العامل من رده (ان كان) للعيب (الجميع) أي جميع مال الفراض (والثمن) الذي اشترى للعيب به (عين) أي دنائير أو دراهم إذ من حجة به أن يقول لو رددته لنض المال وكان لي أخذه منك فان كان الثمن عرضا فليس له ذلك لرجاء العامل الربح فيه ان رد العيب وأخذه وليس له أخذه منه (و) جاز للسيد (مقارضة عبده) أي معاقبته على دفع مال له ليتجر فيه بحزم من ربحه (و) جاز لمن استأجر شخصا لخدمة أو عمل مقارضة (أجيرة) أي دفع مال له ليتجر فيه بحزم من ربحه (و) جاز لمن أراد الفراض (دفع ماله) في عقد واحد للعامل واحد كائة دينار وألف درهم (أو) دفع ماله (معتاقين) أي أحدهما عقب الآخر ان كان دفع الثاني (قبل شغل) المال (الأول) أي شراء السلعة به ان كانا بحزبان متفقين كالثلث في كل بل (وان) كانا (جزأين) مختلفين كنصف في أحدهما وثلث في الآخر (ان) كانا (شرطا) أي رب المال والعامل (خلطا) للمالين في وقت العقد في دفعهما معا وعند دفع الثاني في الثانية سواء اتفق جزأها أو اختلفا في القسمين ومفهوم الشرط انهما ان شرطا عدمه أو اطلقا فلا يجوز وهو كذلك على العتيد (أو) دفع المال الثاني للعامل بعدان (شغله) أي بعد ان شغل المال الأول بشراء السلعة به فيجوز (ان لم يشترطه) أي الخلط بأن شرط عدمه أو أطلق ظاهره ولو مع اختلاف الجزأين فان خسر في الأول وربح في الآخر فليس عليه جبر هذا بهذا وشبهه في الجواز فقال (ك) دفع المال الثاني للعامل بعد (نضوض) بضم النون أي صيرورة المال (الأول) ناضا أي دراهم أو دنائير يبيع السلع وقبض ثمنها دنائير أو دراهم فيجوز (ان ساوى) الناض رأس المال بلا (١٧٤) ربح ولا خسر بأن كان رأس المال ألفا ونض ألفا (و) ان (اتفق جزؤها)

بِعَيْبٍ وَلِلْمَالِكِ قَبُولُهُ اِنْ كَانَ الْجَمِيعَ وَالثَّمَنُ عَيْنٌ وَمُقَارَضَةٌ هَبْدٌ وَأَجِيرٌ وَدَفْعُ مَالَيْنِ أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ قَبْلَ شَغْلِ الْأَوَّلِ وَانْ بِمُخْتَلَفَيْنِ اِنْ شَرَطَا خَلَطًا أَوْ شَغْلَهُ اِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ كَنْضُوضِ الْأَوَّلِ اِنْ سَاوَى وَاتَّفَقَ جَزْؤُهُمَا وَاشْتَرَاكَ رَبُّهُ مِنْهُ اِنْ صَحَّ وَاشْتَرَاطُهُ اِنْ لَا يَنْزِلُ وَادِيًا أَوْ يَمْشِي بِلَيْلٍ أَوْ يَبْحُرُ أَوْ يَبْتَاعُ سَلَامَةً وَضَمِنَ اِنْ خَالَفَ كَأَنْ زَرَعَ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعٍ جَوْرٍ لَهُ أَوْ حَرَكَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِ عَيْنًا أَوْ شَارَكَ وَانْ عَامِلًا أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ أَوْ قَارَضَ بِلَا اِذْنٍ وَغَرِمَ لِلْعَامِلِ الثَّانِي اِنْ دَخَلَ عَلَى

أي جزء الربح للشرطان للعامل فيهما كالثلث من ربح كل منهما فان كان نض الأول ربح أو خسر أو اختلف جزأها فلا يجوز (و) جاز (اشترائه) أي الفراض سلعة (منه) أي العامل من سلعة الفراض (ان صح) قصده بأن لم يقصد

بالشراء التوصل إلى اختصاصه بشيء من ربحه قبل تقاضيهما (و) جاز (اشترائه) أي رب المال على العامل (ان لا ينزل) أكثر بالمال في حال سفره للتجارة (واديا) أي مكانا منخفضا يجتمع فيه السيل النازل من الجبال والارض المرتفعة خوفا من هجوم السيل عليه فيجعله إلى البحر قهرا عنه وخوفا من قطاع الطريق والاصوص فان شأنهم السكون فيه والاستتار به (أو) لا (يمشي) وهو مسافر بالمال (بليل) خوفا من الاصوص ومن قطاع الطريق (أو) لا ركب (بحر) ملجأ أو عذب خوفا من غرقه (أو) لا (يبتاع) أي يشتري بمال الفراض (سلعة) معينة كالرفيق والطعام ان كان لغرض صحيح كقوله ربحها وخوف الوضعية فيها (وضمن) العامل ما تلف أو خسر من مال الفراض (ان خالف) في شيء مما نهاه عنه وشبهه في الضمان فقال (كان زرع) العامل (أو ساقى) أي جعل العامل نفسه عامل مساقاة لشجر أو زرع يجره من ثمره وصرف مال الفراض فيما يخرجه وتنزع زرع وساقى (بموضع جور) أي ظلم بالنسبة (له) أي العامل سواء كان موضع جور لغيره أيضا أم لا فان لم يكن موضع جور له ولو جاهدته وبسط يده فلا يضمن ولو كان موضع جور لغيره (أو حره) أي اتجر العامل بالمال (بعد موته) أي رب المال وانتقاله لورثته حال كون المال (عينا) أي دنائير أو دراهم بلا اذن منهم لا انحلال الفراض بموته وهو عين ووجوب رده للورثة أو اذنهم في العمل به ومفهوم عينا انه ان كان عرضا فلا يضمنه بغيره وكذا لو لم يورثه لورثة منعه منه وهو في ذلك كموثرهم سواء (أو شارك) العامل بمال الفراض صاحب مال بلا اذن رب المال فيضمن ان لم يكن عاملا آخر لرب المال بل (وان) شارك (عاملا) آخر لرب المال فيضمن كل منهما مادفعه له رب المال (أو باع) العامل شيئا من سلعة الفراض (بدن) بلا اذن رب المال فيضمن (أو قارض) العامل بمال الفراض عاملا آخر وتنزع زرع وساقى وشارك وبيع وقارض في (بلا اذن) من رب المال فيضمن (وغرم) العامل الأول (للعامل الثاني) الزائد على الجزء الأول (ان دخل) العامل الثاني مع العامل الأول (على) جزء من

الربح (أكثر) من الخسر الذي دخل عليه العامل الأول مع رب المال بأن كان الأول رباً والثاني نصفاً وشبهه في غرم العامل الأول العامل الثاني فقال (كخسره) أى العامل الأول بعض رأس المال ودفع باقية لمن يعمل فيه بالإذن من ربه فربح قيمة ما يجبر الخسر كله أو بعضه فيجبر المال بربح الثاني ويغرم له الأول حصته ما يجبر به الخسر (وان) كان الخسر (قبل عمله) أى العامل الأول في المال بأن كان بنحو سرقه ثم دفع باقية للعامل الثاني فربح فيه ما يجبر خسر الأول فيجبر رأس المال من ربح العامل الثاني (والربح) أى القدر الزائد منه على ما يجبر به رأس المال (لهما) أى رب المال والعامل الثاني على حسب ما دخل عليه رب المال مع العامل الأول ويغرم العامل الأول للثاني حصته مما جبر به رأس المال مثال ذلك دفع رب المال لأول خمسين يعمل بها على ثلث يحافظه نصف عشرين بتجده أو بنحو سرقه ثم دفع الثلاثين الباقية لمن يعمل بها على نصف يحافظه ثلث بتجده ثلثي عشرة فارب المال خمسون رأس ماله فيبقى ستون يعطى العامل الثاني ثلثها عشرين ويأخذ رب المال ثلثها أربعين ويغرم العامل الأول للعامل الثاني عشرة عوض نصف العشرين التي جبر بها رأس المال من ربح الثاني وعشرة أيضاً تمام نصف الستين فيتم له أربعون وهي نصف ربحه الذي هو ثمانون ولا شيء منه للعامل الأول لانه متعد (ككل أخذ مال) من ماله (للتنمية) كوكيل ومبضع معه (فتعدى) على المال بتصرفه فيه بغير إذن ربه فان ربح فلا شيء له من ربحه وان خسره فعليه خسره (لا) يشارك رب المال العامل في ربحه (ان نهاه) أى ان نهى رب المال العامل (عن العمل) في مال القراض (قبله) أى العمل فخالقه وتعدى وعمل فيه فيخص به ربحه لانه صار ضامناً له كالعاصب (أو حتى كل) من رب المال أو العامل على مال القراض فأنلف بعضه أو جميعه (أو أخذ) أحدهما (شيئاً) من مال القراض (ف) الجاني أو الآخذ (كأجنبي) حتى على مال القراض أو أخذ شيئاً منه في الاتباع بعوض (١٧٥) ما جنى عليه أو أخذه والباقي على القراض حتى يتفصلاً (ولا يجوز)

أَكْثَرَ كَخْسَرُوْا وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ وَالرَّيْحُ لَهُمَا كَكُلِّ آخِذٍ مَالٍ لِلتَّنْمِيَةِ فَتَعْدَى
لَا أَنْ نَهَاهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ أَوْ جَنَى كُلٍّ أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبِيٍّ وَلَا يَجُوزُ
اِشْتِرَاؤُهُ مِنْ رَبِّهِ أَوْ بِنَسِيئَةٍ وَإِنْ أَذِنَ أَوْ بَاكَتَرَ وَلَا أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ
الثَّانِي يَشْفِلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبْعُ رَبُّهُ سَلَمَةً بِلَا إِذْنٍ وَجِبَرِ خُسْرِهِ وَمَا تَلَفَ وَإِنْ
قَبْلَ عَمَلِهِ إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ وَلَهُ الْخَلْفُ فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْ الْخَلْفُ وَلَزِمَتْهُ
السَّلَمَةُ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْعَامِلُ فَالرَّيْحُ كَالْعَمَلِ وَأَنْفَقَ إِنْ سَافَرَ

على ظاهرها خوف محاباة العامل رب المال بأن يشتري منه بأكثر من ثمنها فيؤدي إلى جبر النقص الحاصل بسبب المحاباة بالربح فيصير رب المال أكثر ما دخلا عليه (أو بنسيئة وإن أذن أو) أى ولا يجوز شراء العامل للقراض سلعة (ب) ثمن (أكثر) من مال القراض لصحانه الزائد في ذمته فيلزم أخذ رب المال ربح (ولا) يجوز للعامل (أخذه) مال قراض (من) شخص (غيره) أى رب المال (ان كان) العمل في المال (الثاني يشفله عن الأول) والاحراز (ولا) يجوز (بيع ربه) أى المال (سلعة) من القراض (بلا إذن) من العامل فان نزل فللعامل رده (و) ان خسراً أو تلف بعض مال القراض وانجر العامل في باقية فربح (جبر خسره) أى نقص مال القراض بسبب التجارة به (و) جبر (ما) أى القدر الذي (تلف) أى هلك منه أو سرق أو غصب (وان) كان التلف (قبل عمله) أى العامل بالمال في كل حال (الآن يقبض) الباقي من المال أى يقبضه به من العامل ثم يرد له فربح فيه فلا يجبر ربحه خسر الأول ولا تلفه لان هذا قراض مؤتلف (و) ان تلف كل المال أو بعضه (ف) أى رب المال (الخلف) أى دفع ما تلف العامل ليتجربه ويلزم العامل قبوله ان تلف بعضه (فان تلف جميعه) أى مال القراض من يد العامل (لا يلزم الخلف) لانفساخ القراض وانقطاع العمالة بينهما قال ابن غازي كذا في النسخ التي وقفنا عليها وامل صوابه فلا يلزمه الجبر وضمير المفعول للعامل فيطابق قول ابن الحاجب أملوا واشتري بجميعه فتلف قبل اقباضه فأخلفه فلا يجبر الثالث (و) ان تلف المال كله واشتري العامل سلعة (لزمته السلعة) فليس لردّها على بائعها ويختص بها فان ربح فلا يجرى عليه (و) ان تعدد العامل (في مال القراض) بأن كانا اثنين فأكثر (والربح) يقسم بينهما أو بينهما (كالعمل) فان استمروا في العمل قسم الربح بينهما بالسوية وان تفاوتا فاقبضه في الربح بحسب تفاوتهم في العمل فلا يجوز استمواؤهم في الربح مع تفاوتهم في العمل ولا عكسه (وأنفق) العامل على نفسه من مال القراض أى يجوز له ذلك (ان سافر) العامل به من بلد القراض للتجارة به ببلد آخر

في حال سفره واقامته ببلد التجار حتى يعود لبلد القراض ومفهوم الشرط انه لا نفقة له ان لم يسافر ولوفي وقت شرائه وتجهيزه وهو كذلك (و) ان (لم يبن) في سفره (بزوجه) التي تزوجها فيه فان بنى بها فيه سقطت نفقته وفهم منه ان العقد لا يسقطها (و) ان (احتمل المال) القراض به الا نفاق لكثرة فلا ينفق من البسير ويرجع في الكثير للاجتهاد وان كان سفره (لغير أهل) أي زوجة (و) غير (حج و) غير (غزو) أي جهاد الكفار بأن كان للتاجر بالمال (واستخدم) أي يجوز للعامل ان يستأجر من مال القراض من يخدمه في سفره (ان تأهل) أي كان أهلا لاتخاذ خادم يخدمه بأن كانت خدمته نفسه ترضى به لكونه من أكابر الناس (لا) ينفق العامل من مال القراض في (دواء) لمرض أصابه في سفره لانه خارج عن معنى التجارة (واكتسب) ان (بعد) أي طال سفره بحيث يمتن ثيابه التي عليه (و) ان سافر العامل للتاجر بمال القراض وقضاء حاجة له وانفق على نفسه مالا في سفره (وزع) المال أي قسم المال الذي انفق على مال القراض لو سافر له وحده وما كان ينفقه في سفره لحاجته لو سافر لها وحدها فان كان الأول مائة والثاني كذلك فيقسم ما أنفق نصفه على مال القراض ونصفه على العامل وهكذا (ان خرج حاجة وان) قصد الخروج للثاني (بعد ان اكثرت وتزود) للسفر الأول (وان اشترى) العامل للقراض (من) أي رقيقا (يعتق على ربه) أي المال لكونه أصله أو فرعه وأحاشيته القريبة حال كونه (عالم) بقرابته له (عتق) الرقيق الذي اشتراه العامل للقراض (عليه) أي على العامل لتعديده بشرائه علما (ان أيسر) العامل أي كان موسرا وقت الشراء فيغرم لرب المال رأس ماله وحصته من ربحه فيه قبل شراء الرقيق وولاؤه لرب المال (والا) أي وان لم يكن العامل موسرا حين شرائه (يبع) (١٧٦) من الرقيق (بقدر ثمنه) أي رأس ماله (و) قدر (ربحه) الذي يستحقه رب المال

من ربح المال (قبل) الشراء
له (١) أي الرقيق (وعتق
بأبيه) أي الرقيق على العامل
(و) ان اشترى العامل من يعتق
على رب المال حال كونه (غير
عالم) بقرابته لرب المال
(٢) يعتق (على ربه) أي
رب المال لدخوله في ملكه
ولا شيء على العامل لعذره

ولم يبن بزوجه واحتمل المال لغير أهل وحج و غزو بالمعروف في المال واستخدم ان تأهل لا دواء واكتسب ان بعد وزع ان خرج حاجة وان بعد ان اكثرت وتزود وان اشترى من يعتق على ربه علما عتق عليه ان أيسر والا يبيع بقدر ثمنه وربحه قبله وعتق بأبيه وغير عالم فعلى ربه وللعامل ربحه فيه ومن يعتق عليه وعلم عتق عليه بالأكثر من قيمته أو ثمنه ولو لم يكن في المال فضل والا فقيمه ان أيسر فيهما والا يبيع بما وجب وان أعتق مشتري للعقيق غرم ثمنه وربحه وللقراض قيمته يومئذ الا ربحه

بعد علمه بقرابته لرب المال (و) على ربه (للعامل ربحه) الحاصل (فيه) أي الرقيق الذي عتق على ربه (و) ان اشترى فان العامل بمال القراض (من) أي رقيقا (يعتق عليه) أي العامل كأصله وفرعه وأحاشيته القريبة (و) قد (علم) العامل حال شرائه بقرابته له (عتق) الرقيق (عليه) أي العامل وتبعه رب المال (بالأكثر من قيمته) يوم الحكم (أو) من (ثمنه) لانه أخذ المال لتنميته فليس له اتلاف بضه بشراء قريبه بزائد عن قيمته (ولو لم يكن في المال فضل) أي ربح فافضل على رأس المال لانه لما اشتراه علما فكأنه استلف المال فلا يقال اذا لم يكن في المال فضل فقد اشتراه بمال غيره فلم يدخل في ملكه شيء منه حتى يعتق عليه نصيبه ويكمل عليه مال الشريك (والا) أي وان لم يعلم العامل بقرابته وقت شرائه وفيه ربح (٢) يعتق عليه ويتبعه رب المال (بقيمه) أي الرقيق هذه عبارة ابن الحاجب قال في التوضيح ظاهره انه يغرم لرب المال جميع قيمته وليس كذلك بل يعتق نصيب العامل من الفضل وعليه له ما يتو به من قيمته من رأس ماله وربحه (ان أيسر) العامل أي كان موسرا حين شرائه من يعتق عليه (فيهما) أي صورتي علمه وعذمه (والا) أي وان لم يكن موسرا فيهما فلا يعتق عليه لعسره ولا يباع الرقيق كله اذا تسلط لرب المال على ما يقابل ربح العامل و (يبع) منه (٢) قدر (ما وجب) أي ثبت لرب المال من رأس المال وحصته من ربحه يوم الحكم وعتق الباقي على العامل (وان أعتق) العامل رقيقا (مشتري) بمال القراض (ل) قصد (العتق) وهو موسر عتق عليه و (غرم) لربه (قيمه) معتبرة (يومئذ) أي يوم عتقه لتفويته عليه (و) غرم له أيضا (ربحه) أي حظ رب المال من ربحه ان كان فيه ربح عن قيمته يوم شرائه مثلا اشتراه بمائة وقيمه حينئذ مائة وعشرون وأعتقه وقيمه حينئذ مائة وثلاثون فعليه مائة وخمسة عشر قال ابن غازي في بعض النسخ الا ربحه بأداة الاستثناء لا بواو اللفظ وهو الصواب والضمير في ربحه للعامل وأشار به لقول صاحب المقدمات وان كان موسرا فاشتراه للقراض ثم أعتقه عتق عليه وغرم لرب المال

قيمته يوم العتق الا قدر حظه منه ان كان فيه فضل وهذا اذا كان موسرا فيهما (فان أعسر) أى وان كان العامل معسرا فيهما أى شرائه للعتق وشرائه للقراض (يباع منه) أى الزيق (ب) قدر (ما) وجب (لربه) من رأس ماله وحظه من ربحه وعتق ما بقى على العامل ان كان فيه فضل والا فلا يعتق شيء منه (وان وطئ) العامل (أمة) اشتراها من مال القراض للقراض (قومر بها) أى الزم رب الأمة العامل بقيمتها يوم وطئها وتركها له إن شاء (أو أبقى) ربحها أى الأمة على القراض إن شاء وهذا التأخير (ان لم تحمل) الأمة من وطئ العامل موسرا كان العامل أو معسرا فبيع عليه فان لم يفئ منها بقيمتها اتبعه ربحها بنامها في ذمته فان حملت منه (فان أعسر) العامل (اتبعه) ربحها (بها) أى القيمة (وبحصة) أى حظ ربحها من قيمة (الولد) إن شاء (أو) إن شاء ربحها (باع) الحاكم ليدفع (له) أى لربها فيبيع جزءا منها (بقدر ما) أى الحق الذى وجب (له) أى ربحها من رأس ماله وحصته من الربح ويبقى باقيها على حكم أم الولد للعامل ومفهوم ان أعسر انها ان حملت منه وهو موسر أن حكمها ليس كذلك وهو كذلك وحكمها انها صارت أم ولد للعامل ويغرم قيمتها يوم وطئها (وان أحبل) العامل الموسر أمة (مشتراة) من مال القراض (للوطء) من العامل (فالثمن) أى عوضه يغرمه العامل لرب المال (واتبع به ان أعسر) أى العامل فيتبع بالثمن الذى اشتراها به في ذمته (ولكل) من رب المال والعامل (فسخه) أى القراض (قبل) الشروع في (عمله) لأنه عقد غير لازم حينئذ وشبه في التحكين من الفسخ فقال (كره) أى القراض أى له فسخه (وان تزود) أى اشترى العامل الزاد (للسفر ولم يظن) أى يشرع في السفر من بلده ومفهوم انه ان ظن فلا يجوز لاحدها فسخه اذ هو لازم حينئذ (والا) أى وان شرع العامل في العمل أو ظن في السفر (ف) يباينهما الصبر (لتوضه) أى صيرورة المال ناضا دنائير أو دراهم يبيع السلع بها وقبضها (١٧٧) (وان استنصه) أى طلب رب المال بيع السلع

في الحال بالدنائير والبراهم ليأخذها من العامل وأنى العامل البيع في الحال وطلب التأخير (فالحاكم) ينظر فيه فان رأى تأخيره مصلحة حكم به والا أمر ببيعها حالا بلا تأخير (وان مات) العامل قبل النضوض (فلوارثه الامين

فان أعسر بيع منه بما لربه وان وطئ أمة قوم ربحها أو أبقى ان لم تحمل فان أعسر اتبعه بها وبحصة الولد أو باع له بقدر ماله وان أحبل مشتراة للوطء فالثمن واتبع به ان أعسر ولكل فسخه قبل عمله كره وان تزود لسفره ولم يظن والا فلينضوضه وان استنصه فالحاكم وان مات فلوارثه الامين أن يكمله والا أتى بأمين كالاول والا سلموا هذرا والقول للعامل في تلفه وخسره وردوا الى ربه ان قبض بلا بينة أو قال قراض وربه بضاعة بأجر أو عكسه أو ادعى عليه الغصب أو قال أنفقت من غيره

(٣٣ - جواهر الاكليل - ثانی) أن يكمله أى العمل ويأخذ حظ مورثه من الربح (والا) أى وان لم يكن وارث العامل أمينا (أتى) أى وارث العامل غير الامين (بأمين ك) العامل (الاول) الذى مات قبل تسكيل العمل في الامانة يكمل العمل في مال القراض (والا) أى وان لم يأت الوارث بأمين كالاول (سلموا) المال لربه وجمع ضمير الوارث وهو مفرد لفظا لا كتسابه العموم باضافته للضمير فصار جمعا فى المعنى أى وسلموا المال لربه تسليما (هذرا) أى بلا أخذ شيء من الربح في نظير عمل من مات لأن المقارضة كالجعالة لا يستحق جعلها الا بالتمام (و) ان ادعى العامل تلف مال القراض أو خسره وكذبه ربه (ف) بالقول للعامل (في) دعوى (تلفه) لأنه أمين عليه (و) القول له أيضا في دعوى (خسره) أى نقص المال بسبب التجربة وان اتهمه رب المال فله تحليفه على المشهور وان حقق الدعوى عليه فله تحليفه اتفاقا (و) ان ادعى العامل رد المال لربه وأنكره ربه فالقول للعامل في دعوى (رده) أى مال القراض (الى ربه ان) كان (قبض) المال من ربه (بلاينة) فان كان قبضه منه بينة فلا يصدق في دعوى رده الا بينة ويحلف اتفاقا لان رب المال حقق الدعوى عليه وتنقلب عليه ان نكل العامل (أو قال) العامل هو (قراض) بجزء من ربحه (و) قال (ربه) أى المال هو (بضاعة بأجر) معلوم كعشرة فالقول للعامل بيمينه وله أخذ الجزء الذى ادعاه ان أشبه فان نكل حلف رب المال ودفع الأجر (أو عكسه) بأن قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراضا بجزء القول فيه للعامل أيضا مع يمينه (أو ادعى) رب المال (عليه) أى على من بيده المال (الغصب) أو السرقة للمال الذى بيده وقال من بيده المال دفعته لى قراضا أعمل فيه بجزء من ربحه فالقول لمن بيده المال اذ الاصل عدم الغصب (أو قال) العامل قبل المفاصلة (أنفقت) على نفسه في سفرى للتجرب بمال القراض (من غيره) أى من غير مال القراض لا يرجع به على مال القراض وقال ربه أنفقت منه فالقول للعامل

وله الرجوع به في المال سواء ربح المال أو خسر وأما ان ادعى بعد القاسمة فلا يصدق (و) ان تنازع رب المال والعامل (في) قدر (جزء الربح) بعد العمل فالقول للعامل بيمينه (ان ادعى) العامل قدرا (مشبه) أى مماثلا مايقارض به مثله في بلده (و) ان كان (المال بيده) أى العامل حين تنازعهما في قدر جزء ربحه حسا (و) معنى بأن كان (ودبعة) لأجنبي بل (وان) كان ودبعة (لربه) أى عند رب المال (و) القول (لربه) أى المال في قدر الجزء بيمينه (ان ادعى الشبه) أى جزءا مشبهها للمتاد (فقط) أى دون العامل وان ادعى معا مالا يشبه حلفا وردالى قراض للثل ونسكولهما كحلفهما ويقضى للحالف على الناكل (أو قال) رب المال (قراض) أى سلف (في) قول العامل (قراض أو ودبعة) فالقول لربه (أو) تنازعا (في) قدر (جزء) من الربح (قبيل العمل) فالقول لرب المال (مطلقا) عن التقييد باتيانه بما يشبه (وان قال) رب المال أعطيتك المال (ودبعة) عندك وقال العامل قراضا (ضمنه العامل ان عمل) أى صار معرضا لضمانه ان تلف أو خسر لدعواه ان رب المال أذن له في تحريكه والاصل عدم الاذن فان لم يعمل وضاع المال أو تلف فلا يضمنه لاتفاقهما على انه كان امانة لاشتراك القراض. والودبعة في الكون امانة (و) ان تنازعا في صحة القراض وعدمها فالقول (للدعى الصحة) سواء كان رب المال أو العامل (ومن هلك) أى مات في سفر أو حضر (وقبله) بكسر القاف أى عنده (كقراض) أى مال يتجر فيه بجزء من ربحه وأدخلت الكاف الودبعة والغارية واللقطة ولم يعلم انه رده ولم يدع تلفه ووجد بعينه مكتوبا عليه بخط الميلى أو ربه (١٧٨) أن هذا قراض أو ودبعة أو غارية فلان أو لقطة أو شهدت بيته بذلك (أخذ)

من تركته بل (وان لم يوجد) لاحتمال انفاقه على نفسه وصيرورته دينيا في ذمته (و) ان كان عليه ديون ولم تتركته بها (خاص) صاحب القراض ونحوه (غرماء) أى الميلى (وتعين) القراض ونحوه (بوصية) بأن هذا المال قراض أو ودبعة أو غارية فلان (وقدم صاحبه) أى

وفي جزء الربح ان ادعى مشبهها والمال بيده وودبعة وان لربه ولربه ان ادعى الشبه فقط أو قال قراض في قراض أو ودبعة أو في جزء قبل العمل مطلقا وان قال ودبعة ضمنه العايل ان عمل ولدعى الصحة ومن هلك وقيله كقراض أخذ وان لم يوجد وحاص غرماء وتعين بوصية وقدم صاحبه في الصحة والمرض ولا ينبغي لعايل هبة وتولية ووسع ان يأتي بطعام كغيره ان لم يقصد التفضل والا فليتحلل فان أبى فليكافئه

﴿ باب ﴾

انما تصح مساقاة شجرة وان بعلا ذى ثمر لم يحل بيعه ولم يخلف الا تبعا

العين على أصحاب الديون فليس لهم محاصته فيه سواء كانت ديونهم ثابتة ببيعة أو اقرار وسواء كانت الوصية (في الصحة والمرض) وفي المدونة في كتاب الودبعة وان قال عند موته هذا قراض فلان وهذه ودبعة فلان فان لم يهتم صدق (ولا ينبغي) أى لا يجوز (لعامل) في مال القراض (هبة) لشيء من مال القراض (وتولية) أى يبيع سلعة من سلع القراض بمثل ثمنها بالارجح اذالم يخف من بيعها بنافص عنه لتفويته حصته رب المال من ربحها (ووسع) الامام مالك رضى الله تعالى عنه أى جوز للعامل (ان يأتي بطعام) من مال القراض لياكله مع غيره (ك) طعام (غيره) الا كل معه (ان لم يقصد) العامل (التفضل) أى الزيادة على من يشاركه في الطعام (والا) أى وان قصد التفضل بطعام أفضل مما أتى به غيره (فليتحلل) أى يطلب العامل من رب المال أن يساعده ويجعله في حل (فان) ساعده حصل المطلوب وان (أبى) تحليله (فليكافئه) أى يعطيه عوضا بفضل به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان أحكام المساقاة (انما تصح) أى توافق الحكم الشرعى (مساقاة شجرة) ذى أصل ثابت تجنى ثمره وتبقى أصوله وشمل الشجر والنخل ان كان الشجر يحتاج لسقى بل (وان) كان (بعلا) أى لا يحتاج لسقى لشربه بعروقه من نداوة الأرض كشجر الشأم وافريقية لانه يحتاج الى عمل ومونة (ذى ثمر) قال عياض من شروط المساقاة انها لا تصح الا في أصل يشمر أو ما في معناه من ذوات الأزهار والأوراق المنتفع بها كالورد والاس فلا تصح فيما لا يشمر أصلا كالصنوبر والاثل (لم يحل) بيعه (أى الثمر) فان حل بيعه فلا تصح مساقاته فان أزهى بعض الحائط فلا تجوز مساقاة جميعه لجواز بيعه (ولم يخلف) أن لا يشمر مرة ثانية قبل جذا الثمرة الا ولى في عامه وذلك كالجوز (الا) أن يكون مالا يشمر وما حل بيع ثمره وما يخلف (تبعا) لما يشمر ولم يحل بيع ثمره وما لا يخلف فتجوز للمساقاة في الجميع

قال سحنون ان كان للور يساق مع النخل جاز وان اشترطه العامل فلا يجوز اه ومن شروط المساقاة كونها (بجزء) من ثمر الشجر (قل) الجزء ربع عشر (أو أكثر) كتمسة أعشار (شاع) الجزء في جميع الثمرة (وعلم) أي علمت نسبتته لجميع الثمرة كثلثها قال الخطاب لا مفهوم لقوله بجزء وانما به على انها لا تجوز بكيل مسمى من الثمرة فتجوز المساقاة بجميع الثمر للعامل اه وانما تصح المساقاة (ب) مادة (ساقيت) في المقدمات المساقاة أصل في نفسها فلا تنعقد الا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطي هذا بنصف ثمرته فلا تجوز على مذهبه كمالا تجوز الاجارة عنده بلفظ المساقاة و (لا) تصح المساقاة بشرط (نقص) أي اخراج (من في الحائط) يوم عقد المساقاة من رقيق ودواب رب الحائط واثبات العامل بخلفه من ماله (ولا) تصح باشتراط (تجديد) لشيء لم يكن فيه يوم المساقاة كبر وعبيد ودواب من العامل على رب الحائط الا اليسير كغلام أو دابة في حائط كبير (ولا) يصح عقد المساقاة بشرط (زيادة) من غير الثمرة كمين أو عرض أو منها معيناً كوسق (لأحدهما) أي رب الحائط والعامل فلا يشترط أحدهما من الثمرة ولا من غيرها شيئاً معيناً خاصاً لنفسه (وعمل العامل) أي عامل المساقاة (جميع ما) أي العمل الذي (يفتقر) أي يحتاج الحائط (اليه عرفاً) أي في عرف وعادة أهل البلد ولا يشترط تفصيله لقيام العرف مقام الوصف فان لم يكن لهم عرف فلا بد من وصفه من عدد حرث وسقى وسائر الأعمال التي تقتقر اليها الثمرة (كإبار وتنقية) أي من ومنافع شجر (ودواب وأجراء) فالسنة في المساقاة ان على العامل جميع المؤنة والنفقة والاجراء والدواب والدلاء والحيال والاداة الآن يكون شيء من ذلك في الحائط يوم عقد المساقاة فلا يعمل الاستعانة به وان لم يشترط (وأنفق) العامل على دواب الحائط ورقية كانوا له أو لب الحائط (وكسا) رقيق الحائط المحتاج لكسوة كان له أو لب الحائط (لا) يلزم العامل (أجرة من) أي الرقيق والدواب الذي (كان فيه) أي الحائط يوم عقد المساقاة قال الخطاب يعني ان حكم الاجرة (١٧٩) مخالف لحكم النفقة والكسوة

فانه انما يلزم العامل أجرة من استأجره هو وأما من كان في الحائط عند عقد المساقاة فأجرته على ربه (أو خلف) أي تعويض (من مات) من رقيق الحائط ودواة (أو) من (مرض) فليس على العامل بل على

يَجْزُءُ قَلٌّ أَوْ كَثْرَ شَاعَ وَعِلْمَ بِسَاقِيَّتْ لَا نَقْصَ مِنْ فِي الْحَائِطِ وَلَا تَجْدِيدَ وَلَا زِيَادَةَ لِأَحَدِهِمَا وَعَمَلِ الْعَامِلِ جَمِيعَ مَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كِابَارٍ وَتَنْقِيَةٍ وَدَوَابٍّ وَأَجْرَاءَ وَأَنْفَقَ وَكَسًا لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفَ مَنْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ كَمَا رَثَ عَلَى الْأَصَحِّ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْنَأَةٍ إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ رَبُّهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقَطْنُ أَوْ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ

رب الحائط قال الباجي من مات من الرقيق والاجراء والدواب أو مرض أو منعه مانع من العمل من هو لصاحب الحائط فعليه خلفه لان العقد كان على عمل في ذمة صاحب الحائط ولكن تعين بهؤلاء بالتسليم واليدوشبه في لزوم العامل فقال (ك) خلف (ما رث) أي بلى وتقطع من الدلاء والحيال وخلفها على العامل لا على رب الحائط لان لها وقتاً معلوماً نفق فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب فخلفها على رب الحائط (على الاصح) عند الباجي من الخلاف قال لو استعمل ما في الحائط من الحبال والآلة حتى خلق فعلى العامل خلفه ولو سرق فعلى رب الحائط خلفه وشبه في صحة المساقاة فقال (ك) مساقاة (زرع وقصب) لسكر (و) بصل ومقناة فتصح (ان عجز ربه) أي المذكور بعد الكاف عن عمله الذي يتم به أو يشمو أو يبقى وان كان له مال قال ابن رشد ما كان غير ثابت الاصل كالمقناة والبادنجان والزروع والكمون وقصب السكر فلا تجوز فيه المساقاة حتى يعجز عنه ربه هذا مذهب الامام رضى الله تعالى عنه قال ابن يونس وجهه انه رأى ان السنة انما وردت بالمساقاة في الثمار فجعل الزرع وما أشبهه أخط رتبة منها فلم يجزها فيه الا عند شدة الضرورة التي هي سبب اجازة المساقاة وهو العجز عن القيام به وبعد خروجه من الارض يصير نباتاً كالشجر (و) ان (خيف) أي تحقق أو ظن (موته) أي المذكور بعد الكاف ان لم يساق عليه (و) ان (برز) من أرضه واستقل (و) ان (لم يبد صلاحه) أي المذكور بعد الكاف (و) اختلف في جواب (هل كذلك) المذكور بعد الكاف في توقف صحة مساقاته على عجز ربه وخوف موته وبروزه وعدم بدو صلاحه (الورد ونحوه) مما تجني ثمرته مع بقاء أصله في الارض كالياسمين والياس (والقطن) عطف على الورد الذي يختلف حاله بجني ثمرته مراراً مع بقاء أصله في بعض البلاد وجنيها مرة فقط في بعض آخر (أو) الورد وما عطف عليه (كالاول) في صحة مساقاته وان لم يعجز عنه ربه ولم يخف موته (وعليه الاكثر) من شراح المدونة في الجواب

(تأويلان) أى فهمان لشارحيها (وأقنت) أى أجل عمل المساقاة (بالجذاذ) أى بقطع الثمرة (و) ان أقنت بالجذاذ وكان الشجر يطعم مرتين في العام (حملت) المساقاة (على) جذاذ بطن (الأول ان لم يشترط) بقاؤها الى أن يجذ بطن (ثان) فان اشترط استمرت اليه (وكيباض) أى أرض خالية من الشجر والزرع سميت بياضا لاشتراكها في النهار بشعاع الشمس وفي الليل بنور السكواكب فان استمرت عن ذلك بورق الشجر أو الزرع سميت سوادا لاسودادها بالظل بين (نخل أو زرع) فيصح ادخاله في المساقاة بجزء مما يخرج مما يزرع فيه (ان وافق الجزء) المشروط فيه الجزء المشروط في مساقاة النخل أو الزرع كالثلث من كل منهما فان اختلفا كثلث من أحدهما ونصف من الآخر فلا تصح مساقاته (و) ان (بذره) أى البياض (العامل) من ماله فان كان بذره من عند به أو منهما جميعا فلا تصح (و) ان (كان) كراء البياض (ثلثا) من مجموعه مع قيمة الثمرة أو الحب (باسقاط كلفة) أى ما كلفت به وأفق على (الثمره) أو الزرع بأن كان كراء البياض عشرة وقيمة الثمرة بعد اسقاط كلفتها عشرين مثالا قال الخطاب وبقى شرط رابع وهو كون خرنه وعمله على العامل (والا) أى وان لم تجتمع الشروط بأن انتفت كلها أو بعضها (فسد) عقد مساقاة البياض وشبهه في الفساد فقال (كاشترطه) أى البياض من اضافة المصدر لفعله وفاعله (ربه) أى البياض ليزرع لنفسه خاصة في الموطن لا يصلح لنيله سقى العامل فيزيد يادة اشتراطها ربه على العامل (والنبي) أى ترك البياض (للعامل) بذره من ماله ويعمل فيه ويختص بما ينبت (ان سكتا عنه) عند العقد أى لم يشترطاه لهما ولا لأحدهما (أو) ان (اشترطه) العامل لنفسه (و) ان عقدا المساقاة لزرع فيه شجر تابع له (دخل) فيها لزوما (شجر تبع زرعاً) فلا يجوز التأوّه لاحدهما (وجاز) أى يجوز (زرع وشجر) (١٨٠) أى مساقاتهم بعقد واحد ان كان أحدهما تابعا للآخر بل (وان) كان كل منهما

(غير تبع) للآخر (و) يجوز (حوائط) أى مساقاتها بعقد واحد ان كانت من صنف واحد بل (وان) اختلفت أصنافها وكانت (بجزء) واحد كثلث كل وان كان بعضها أفضل من بعض لمساقاته صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وفيه الجيد والردى فان

تأويلان وأقنت بالجذاذ وحملت على الأول ان لم يشترط ثانياً وكيباض نخل أو زرع ان وافق الجزء وبذره العامل وكان ثلثاً باسقاط كلفة الثمرة والا فسد كاشترطه ربه والنبي للعامل ان سكتا عنه أو اشترطه ودخل شجر تبع زرعاً وجاز زرع وشجر وان غير تبع وحوايط وان اختلفت بجزء الا في صفقات وغائب ان وصف ووصله قبل طيبه واشترط جزء الزكاة على أحدها وسنين مالم تكثر جداً يلاحدته وعامل دابة أو غلاماً في الكبير وقسم الزيتون حباً كمصريه على أحدهما واصلاح جدار وكنس عين وشد حظيرة واصلاح ضغيرة أو ما قل

وتقاييما

اختلف الجزاء كثلث من أحدهما وربع من الآخر فلا تصح

في كل حال (الافى صفقات) بأن تعقد المساقاة على كل حائط وحده (و) يجوز أن يساقى حائط (غائب) بعيد عن بلد عقد المساقاة (ان وصف) الحائط ومافيه من الشجر (و) ان (وصله) العامل ان سافر اليه عقب عقد المساقاة (قبل طيب) ثم (ه) فان كان لا يصل اليه الا بعد طيبه فلا تصح مساقاته (و) يجوز (اشترط جزء الزكاة على أحدهما) ويجوز المساقاة لشجر (سنين) في عقد واحد (مالم تكثر) السنون الساقى فيها (جدا) بحيث تتغير الاصول (بلاحد) بعدد مخصوص قال صاحب المعين يستحب أن تكون المساقاة من سنة الى أربع فان طالت السنون جدا فسخت (و) يجوز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة أو غلاماً) أى رقيقاً لرب الحائط يعمل معه (في) الحائط (الكبير) أو لمنع الخلو فيجوز اشتراطهما معاً ومفهوم الكبير انه لا يجوز اشتراط أحدهما في الحائط الصغير وهو كذلك (و) يجوز اشتراط (قسم الزيتون حباً ك) شرط (عصره) أى الزيتون (على أحدهما) أى رب الحائط أو العامل فان لم يشترط على أحدهما فعليهما والعرف كالشرط (و) يجوز اشتراط (اصلاح جدار وكنس عين وشد حظيرة) أى أعواد تجعل على أعلى الحائط لمنع تخطيه (واصلاح ضغيرة) أى أعواد مصفورة ملبسة بطين محيطة بالماء المجموع لسقى الشجر والزرع لئلا يمتنع من السيلان كالحوض وانما اشترط ذلك على العامل وجاز اشتراطه ليسارته وقلة مؤنته (أو) اشتراط (ما) أى عمل (قل) على العامل غير ما تقدم ليسارته وعدم بقاءه بعدمدة المساقاة غالباً قال الخطاب لو قدمه على قوله واصلاح جدار وأدخل عليه كافاً فقال كاصلاح جدار لكان أحسن لان فيه تنبيها على ان علة جواز اشتراطها على العامل يسارتها ومفهوم قل انه لا يجوز اشتراط الكثير على

العامل كحفر بر وفتق عين و بناء حائط وهو كذلك (و) يجوز (تقايلهما) أى رب الحائط والعامل من المساقاة تقايلا (هدرا) أى بلا شيء يأخذه أحدهما من الآخر (و) تجوز (مساقاة العامل) عاملا (آخر ولو) كان (أقل أمانة) منه (وحمل) الثانى عند جهل حاله (على ضدها) أى الأمانة حتى يتبين انه أمين (وضمن) العامل الأول موجب فعل الثانى غير الأمين (فان عجز) العامل عما يلزمه عمله فى الحائط أو الزرع (ولم يجد) أمينا يساقيه (أسامه) أى أسلم الحائط أو الزرع لربه (هدرا) أى بلا شيء يأخذه من ربه لأنها كالجمل فى توقف استحقاق عوضها على تمام العمل (ولم تنفسخ) للمساقاة (بفلس ربه) أى الحائط سواء فلس قبل العمل أو بعده (و بيع) الحائط لتوفية دين ربه على انه (مساقى) ويقال للغرماء يبيعوا الحائط على ان هذا فيه مساقى كاهو (و) تجوز (مساقاة وصى) حائط محجوره لأنها من التصرف له (و) تجوز مساقاة (مدين بلا حجر) عليه من غرمائه لأنها ككرائه لارضه وداره وليس لغرمائه فسخها (و) يجوز (دفعه) أى الحائط (لدمى) يعمل فيه مساقاة ان (لم يعصر حصته) التى يأخذها فى نظير عمله من العنب ونحوه (خمر) فان كان يعصرها خمر فلا تجوز مساقاته لما فى ذلك من الاعانة على عصيانه (لا) تجوز (مشارك ربه) أى الحائط فلا يجوز أن يشارك رب الحائط العامل فى عمل المساقاة اذ حقيقة المساقاة ان يسلم الحائط اليه (أو) أى لا يجوز (اعطاء أرض) شخصا (ليغرس) الشخص فيها شجر كذا وكذا ويخدمها (فاذا بلغت) الأشجار الأثمار (كانت مساقاة) سنين سماها فلا تجوز لانه غرر (أو) أى لا يجوز اعطاء (شجر لم يبلغ) الأثمار لمن يعمل فيها (خمس سنين وهى تبلغ) الأثمار (١٨١) (ائناءها) أى الخمس سنين بأن كانت تبلغ أثمار بعد سنتين مثلا

فان عثر عليه قبل بلوغها الاطعام فسوخ وله نفقته وأجرة مثله واذا عثر عليه بعد الاطعام فلا تنفسخ فى بقية المدة وله فيها مساقاة مثله (وفسخ) مساقاة (فاسدة) بعدم ركن أو شرط أو وجود مانع (بلا عمل) أى اطلع عليها قبله قال ابن رشد

وتقايلهما هدرًا ومُساقاة العايلِ آخرَ ولو أقلَّ أمانةً وحُمِلَ عَلَى ضِدِّهَا وَضِمِّنَ فَإِنْ عَجَزَ وَلَمْ يَجِدْ أَسْلَمَهُ هَدْرًا وَلَمْ يَنْفَسَخْ بِفَلَسِ رَبِّهِ وَبِيعَ مُسَاقَى وَمُسَاقَاةُ وَرِصَى وَمَدِينٍ بِلا حَجَرٍ وَدَفْعُهُ لِدَمِيٍّ لَمْ يَمْعُرْ حَصَّتَهُ خَمْرًا لَمْ يَشَارَكْهُ رَبُّهُ أَوْ اعْطَاهُ أَرْضَ لِيغْرِسَ فَإِذَا بَلَغَتْ كَانَتْ مُسَاقَاةً أَوْ شَجَرٍ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَ سِنِينَ وَهِيَ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا وَفُسِخَتْ فَاسِدَةً بِلا عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ أَنْ وَجِبَتْ أَجْرَةُ الْمَثَلِ وَبَعْدَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ إِنْ خَرَجَا عَنْهَا كَانَ إِزْدَادَ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا وَالْأَفْـمُسَاقَاةُ الْمَثَلُ كَمُسَاقَاتِهِ مَعَ ثَمَرٍ أَوْ مَعَ بَيْعٍ أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّهِ أَوْ دَابَّةٌ أَوْ غُلَامٌ وَهُوَ صَغِيرٌ أَوْ حَمَلَةٌ لِمَنْزِلِهِ

ان وقت المساقاة على غير الوجه الذى جوزه الشارع فانها تنفسخ ما لم تفت بالعمل (أو) ظهر فسادها (فى أثنائه) أى العمل (أو) بعد سنة من أكثر (مساقى) عليه فتفسخ (ان وجبت) فيها (أجرة المثل) للعامل وله أجرة مثله فى عمله السابق على فسخها ومفهوم الشرط انها ان كانت لا تجب فيها مساقاة فلا تنفسخ وهو كذلك للتأليف عمل العامل فيتم العمل وله مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع العوض الا من الثمرة فلو فسخت قبل تمامه فلا شئ له لأنها كالجمل لا يستحق عوضها الا بالتمام (و) ان ظهر فسادها (بعده) أى العمل فله (أجرة المثل ان) كانا (خرجا) فى عقدهما (عن) حقيقة (هما) أى عن حقيقة المساقاة الى الاجارة الفاسدة أو البيع الفاسد (كأن ازداد) أى أخذ أحدهما من الآخر زيادة عن حظه من الثمر (عينا أو عرضا) فان كان أخذ العين أو العرض العامل فقد خرجا الى اجارة فاسدة اذ آل أمرهما الى استئجار رب الحائط العامل بما أعطاه من عين أو عرض وبجزء الثمرة المجهول وان كان أخذها رب الحائط فقد خرجا الى بيع جزء الثمرة قبل زهوه بالعين أو العرض وعمل العامل (والا) أى وان لم يخرج جافى عقدها عن حقيقة المساقاة (فله) (مساقاة المثل) أى الجزء الذى يساقى به مثله فى مثل هذا الحائط فان ابيحت الثمرة فلا شئ له على رب الحائط بخلاف أجرة المثل فى ذمته ولو ابيحت ومثل المصنف لما يرد فيه لمساقاة المثل فقال (كساقاته) لحائطين (مع غرامهم) أى بلغ الأثمار فى أحدهما ولم يبلغه فى الآخر والحائط واحد فيه غرم مطعم وثمر غير مطعم وليس الثانى تبعاً للأول (أو) مساقاته شجرا أو زرعاً (مع بيع) فى صفقة واحدة (أو) مساقاة (اشتراط) العامل فيها (عمل ربه) (معه) فى الحائط سواء كان الحائط صغيراً أو كبيراً (أو) مساقاة اشتراط العامل فيها عمل (دابة أو غلام) (رب الحائط معه) فيه (وهو) أى الحائط (صغيراً) مساقاة اشتراط فيها رب الحائط على العامل ان (يحمله) أى ما يخص رب الحائط من الثمرة (للمزلة) أى منزل رب

الحائط (أو) مساقاة اشترط رب الحائط فيها على العامل ان (يكفيه مؤنة) حائط (آخر) بأن يعمل فيه بلا جزء من ثمرته. (أو) مساقاة الحائط سنين و (اختلف الجزء) المشروط للعامل (ب) اختلاف (سنين) كثلث في سنة ونصف في أخرى وربع في أخرى (أو) مساقاة حوائط في عقد واحد واختلف الجزء باختلاف (حوائط) كنصف في حائط وثلث في حائط وربع في حائط وشبهه في الرجوع الى مساقاة المثل فقال (كاختلافهما) أي رب الحائط والعامل بعد العمل في قدر الجزء المشروط للعامل من الثمرة (ولم يشبهها) بأن ادعى رب الحائط جزءا أقل من المعتاد جدا أو ادعى العامل جزءا أكثر من المعتاد جدا فإردان الى مساقاة المثل ان حلفا أو نكلا (وان ساقيته) حائطك (أو أكريته) دارك (فألفيته) أي وجدته (سارقا) يخشى منه مرقعة الثمرة أو الأبواب ونحوها (لم تنفسخ) مساقاته ولا كراؤه (وليتحفظ منه) رب الحائط أو الدار وأما أن أكريته للخدمة فوجدته سارقا فلك الفسخ لعدم إمكان التحفظ منه وشبهه في عدم الفسخ فقال (كبيعه) أي للفلس سلعة. لم يقبض منه ثمنها (ولم يعلم) البائع له (بفلسه) فليس له فسخ البيع لتغيريطه في عدم السؤال عن حاله قبل البيع له (وساقط النخل) أي ما يسقط منه (كليف) وجر يدومرة تلقيا للريح أو غيرها (كالثمرة) في القسم بين رب الحائط والعامل (و) ان تنازعا في صحة المساقاة فسادها (في القول مدعى الصحة) قال الأخمي القول قول مدعى الحلال سواء كان اختلافا بينهما قبل العمل أو بعده ويحلف عليها قبل العمل وفصل في توجيه اليمين في اختلافهما قبله لا بعده قال الحطاب فتأمل مع قول الشامل وصدق مدعى الصحة بعد العمل والاتحافا وفسخت المسنوى (١٨٢) مافي الشامل هو الذي لابن القاسم في العتبية وابن يونس والتلقين

والتونسي وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد وعمل كون القول قول مدعى الصحة ما لم يغلب فسادها بدليل ترجيح كون القول قول مدعى الصحة بالعرف فان عكس العرف علق به ترجيح كون القول قول مدعى الفساد لشهادة العرف له كما

أَوْ يَكْفِيهِ مُؤَنَّةٌ آخَرُ أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ بِسِنِينَ أَوْ حَوَائِطَ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشَبَّهْ
وَأَنْ سَاقِيَّتَهُ أَوْ أَكْرِيَّتَهُ فَأَلْفَيْتَهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسَخْ وَلِيَتَحَفَظَ مِنْهُ كَبَيْعُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ
بِفَلْسِهِ وَسَاقِطُ النَّخْلِ كَلِيفٌ كَالثَّمَرَةِ وَالْقَوْلُ لِمُدْعَى الصَّحَّةِ وَإِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا
شَرِطَ حُطَّ بِنِسْبَتِهِ

(باب ٦)

نُدِبَ الْفَرَسُ وَجَازَتْ الْمَغَارِسُ فِي الْأَسْوَلِ أَوْ مَا يَطُولُ مُسْكَنُهُ كَرَعْفَرَانٍ وَقُطْنٍ
إِجَارَةٌ وَجَمَالَةٌ لِيَعْوَضَ وَشَرِكَةٌ جُزْءٌ مَعْلُومٌ فِي الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ

في البيع (وان قصر عامل عما) أي بعض العمل الذي (شرط) أي شرط رب الحائط عليه عمله (حط) لافي أي أسقط من الجزء الذي اشترطه في عقدها جزء من حظه نسبتة له (ب) مثل (نسبته) أي العمل الذي تركه لجميع العمل المشروط عليه فاذا شرط عليه الحرث ثلاث مرات فحرث مرتين حط من جزئه ثلثه والله أعلم (باب ٦) في بيان أحكام المغارسة (نذب الفرس) أي لشجر يثمر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرسا الا كان مأكل منه صدقة وما سرق منه صدقة وما أكل منه السبع فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه وقوله عليه الصلاة والسلام سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره من علم عالما وأجرى نهر أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو ورث مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته (وجازت المغارسة) أي العقد على غرس شجر في أرض بعوض معلوم وتجاوز (في الأصول) أي الأشجار (أو ما) أي زرع (يطول مكنته) في الأرض سنين وتجنى ثمرته مع بقاءه فيها (كرعفران وقطن) فلا تجوز فيما يزرع كل سنة فمن شرطها كونها في أصل لافي زرع ولا في بقل وفي جوازها في الزعفران الذي يقيم أعواما ثم ينقطع قول سحنون وسامع ابن القاسم قال سحنون وتجاوز في القطن الذي يبقى سنين لافي زرع كل سنة وتجاوز فيما ذكر سواء كان عقدها (إجارة) لازمة بمجرد عقدها غير متوقف استحقاق عوضها على الاتمام بأن يقول له اغرس لي هذه الأرض نخلا أو عنبا أو تينا ولك كذا دينار أو درهم (وجمالة) غير لازمة بعقدها متوقفا عوضها على الاتمام والواو بمعنى أو بأن يقول له اغرس هذه الأرض نخلا أو عنبا أو تينا ولك بكل شجرة تنبت أو تثمر دينار أو درهم (بعوض) تنازعه إجارة وجمالة ولا بد أن يكون العوض معلوما فلا تجوز بمجهول لانه غرر (وشركة) بينهما (ب) جزء معلوم (نسبته) لئلا يكتله كنصفه وثلثه فحذف لفظ معلوم من العوض لدلالة هذا عليه فلا تصح بجزء مجهول وتكون الشركة (في الأرض والشجر) الذي يغرس بها وهذا القسم هو المقصود

بهذا الباب لأن للإجارة والجعل بايين (لا) تصح للمغارة على وجه الشركة بجزء معلوم (في أحدهما) أي الأرض أو الشجر لحزوها عن موردها فشرط صحتها كون الأرض والشجر بينهما (ودخل) في الأرض المشتركة بينهما بالمغارة (ما بين الشجر من الأرض ان لم يستثنه) أي يشترط رب الأرض عدم دخوله فيها (أولا) أي حين عقدها وتصح للمغارة (ان اتفقا) أي رب الأرض والعامل (على قدر معلوم تبليغه الشجر ولائمه) أي قبل بلوغها القدر المعلوم قال ابن القاسم كالقائمة أو نصفها فان اتفقا على تحديد المغارة بقدر لا تبليغه الشجر إلا بعد إثمارها فسدت وشبهه في الجواز فقال (كتحديدتها) أي المغارة (بالأثمار) هذا لابن القاسم في الموازية وله في موضع آخر منها منعه لأنه لا يدري متى تثمر قال المصنف الظاهر ان هذا ليس خلافا حقيقيا وان القول بالجواز محمول على ما يعلم وقت اطعامه بالعادة والقول بالمنع محمول على ما لا يعلم وقت اطعامه (أو) تحديدها بـ (أجل) من الأشهر والسنين يتم دونه أي قبل الأثمار (لا) يجوز تحديدها بأجل تبليغه (بعده) أي الاطعام (وحال) أي العاقدان (عليه) أي الأثمار (عند السكوت) عن التحديد عند العقد (وصحت) المغارة التي سكتا عن تحديدها عند العقد وشبهه في الجواز فقال (كاشتراطه) أي رب الأرض (على العامل ما) أي عملا (خفت مؤوته كزرب لاما عظم من بنيان) لحائط مثلا وحفر بئر وإزالة أشجار كحمره أي أشجار نابتة بنفسها لائمه لها (وهل تازم) عاقدتها (ب) مجرد (العقد أو) لا تازمهما (الا ان يشرع) (١٨٣) العامل (في العمل) في الجواب (خلاف) أي قولان

مشهوان (وعمل العامل ما) أي العمل الذي (دخل) العامل في عقد المغارة (على) عمل (ه عرفا) أي بسبب عادتهم فيها (أو تسمية) من العاقدين حين عقدها (وضمن) العامل ماتلف من الشجر (ان فطر) في تعاهده (فان عجز) العامل عن غل ما دخل عليه بما نفع طرأ له (أو غاب)

لا في أحدهما ودخل ما بين الشجر من الأرض ان لم يستثنه أولا ان اتفقا على قدر معلوم تبليغه الشجر ولائمه كتحديدتها بالأثمار أو أجل لا بعده وخملا عليه عند السكوت وصحت كاشتراطه على المايل ما خفت مؤوته كزرب لا ما عظم من بنيان وهل تازم بالعقد أو إلا أن يشرع في العمل وخلاف وعمل المايل ما دخل عليه عرفا أو تسمية وضمن ان فطر فان عجز أو غاب بعد العقد وعمل ربه أو غيره فهو على حقه ان شاء وعليه الأجرة إلا أن يتركه أولا ووجب بيان ما يغرس كمددو إلا أن يعرف عند أهله ومنع جمعها مع بيع أو إجارته كجعل وصرف ومساقاة وشركة وقرض وافتسماها ان بلغ الحد المشترط أو توليا العمل وان هلك الأشجار بعده فالأرض بينهما ولا شيء للمايل فيما قل ان بطل الجبل إلا أن يتميز بناحية أو كان له قدر

من البلد (بعد العقد) وقبل شروعه في العمل أو عمل البعض مما دخل عليه (وعمل ربه) أي الشجر (أو غيره) الباقي مما دخل عليه العامل (فهو) أي العامل (على حقه) في الأرض والشجر (ان شاء) العامل البقاء على مغارسته وان شاء تركه (وعليه الأجرة) لما عمله ربه أو غيره في كل حال (الا أن يتركه) أي عمل للمغارة ويفسخه عن نفسه (أولا) أي قبل عمل غيره فلا شيء عليه ولا له (ووجب) شرطا في صحة المغارة (بيان) نوع (ما) أي الشجر الذي (يغرس) بالأرض لاختلاف الأشجار في مدة الأثمار وخدمتها بالقلة والكثرة وشبهه في وجوب البيان فقال (كعده) أي ما يغرس فيجب بيانه (الا أن يعرف) أي يكون قدر ما يغرس فيها معروفا (عند أهله) أي الغرس (ومنع جمعها) أي للمغارة (مع بيع أو إجارة) في عقد واحد وشبهه في المنع فقال (ك) جمعها مع (جعل وصرف ومساقاة وشركة وقرض وافتسماها) ثم قال (واقسماها) أي رب الأرض والغرس الأشجار (ان بلغ) الشجر (الحد المشترط) حال عقدها كالأثمار أو القائمة أو نحوها (أو) أبقياها مشتركة بينهما على ما دخل عليه و (توليا) أي الشريكان في الأشجار (العمل) فيها باجرائهما أو بأنفسهما (وان هلك الأشجار بعده) أي الحد المشترط بأفة أو جاحة سماوية (فالأرض) مشتركة (بينهما) على حسب ما عقدا عليه (ولا شيء للعامل فيما) أي الشجر الذي (قل ان بطل الجبل) أي هلك أكثر الشجر ولم يثبت في كل حال (الا أن يتميز) الأقل السالم (بناحية) من الأرض (أو كان) الأقل (له قدر) فللعامل نصيبه منه فحاصل عبارته ان الأشجار اذا خابت ولم يثبت منها الا القليل فلا شيء للعامل فيه اذا كان الأقل متفرقا وكان لا قدر له فان كان متميزا بناحية من الأرض أو كان له قدر وبالفعل فله حظه منه

(بخلاف العكس) أى بطلان الأقل وسلامة الجمل فللعامل نصيبه من الارض والشجر (وليس له) أى العامل (قبله) أى الحد المشترك من الأثمار أو غيره (جعل) أى زرع (كيقول) بين الشجر (الاباذن) من رب الارض لانه لا يستحق شيئا منها الا بالتأثم (وان اختلفا في الجزء) المجهول للعامل من الارض والشجر (حالا) أى رب الارض والعامل (على العرف) بين أهل بلدهم في مغارستهم (و) ان اختلفا في صحتها وعدمها (فالقول لمضى الصحة) لانهما الاصل في عقود المسلمين في كل حال (الا ان يغلب الفساد) في عرفهم فالقول لمذموم (وفسخت فاسدة) ان كانت (بلا عمل) من العامل قبل ظهور فسادها فترد الارض لربها ولا شيء للاحدهما جهة الآخر (والا) أى وان لم تكن بلا عمل بأن عمل العامل قبل ظهور فسادها (فهو تمضي) المغارسة بينهما الى تمامها بالحد المدخول عليه كالصحيحة (ويترادان) قيمة (الارض و) قيمة (العمل) فيرجع رب الارض بنصف قيمتها على العامل والعامل بنصف قيمة عمله على رب الارض فيتقاصان ومن زاد عليه شيء يدفعه للآخر (ان) كان (جعل) رب الارض (للعامل جزءا) من الارض والشجر حين عقدها فان لم يجعل له جزءا فتنسخ وهذه طريقة غير ابن رشد (أو ان كان) عقد المغارسة (كذلك) المذكور في كونها بجزء للعامل والموضوع ظهور الفساد بعد العمل فله أى العامل على رب الارض (قيمة غرسه وعمله فقط) ولا شيء له من الارض والشجر (والا) أى وان لم تكن (١٨٤) كذلك في كونها بجزء للعامل بأن كانت بلا جزء له من الارض والشجر (ففي

كونه) أى العقد (كراء) للارض (فاسدا) فالتفلة كلها للعامل وعليه كراء المثل فيما مضى ويخبر رب الارض في الزامه بقلع شجره وبقائه لنفسه ودفع قيمته له مقلوعا (أو) كونه (اجارة) للعامل (فاسدة) فالارض والشجر لرب الارض ولا شيء منها للعامل حال كونها (كذلك)

بخلاف العكس وليس له قبله جعل كيقول الا ياذن وان اختلفا في الجزء محالا على العرف والقول لمضى الصحة الا ان يغلب الفساد وفسخت فاسدة بلا عمل والا فهل تمضي ويترادان الارض والعمل ان جعل للعامل جزءا أو ان كان كذلك قيمة غرسه وعمله فقط والا فبني كونه كراء فاسدا أو اجارة فاسدة كذلك قولان تردد وما فات من غلة رجع صاحبها بمثلها ان علمت كالمثل في غيرها وإذا غرس أحد الشريكين أو بنى فلا خير الدخول معه ويعطيه قيمة ذلك قائما

﴿ باب ﴾

صحة الإجارة بما قيد وأجر كالبيع وعجل ان عين

المدكور في أنه ليس للعامل الا قيمة غرسه وعمله (قولان) مبتدأ خبره في كونه كراء فاسدا أو اجارة كذلك وهذه طريقة ابن رشد أو (تردد) أى طريقتان مبتدأ خبره محذوف أى في جواب هل تمضي الخ (وما فات من غلة رجع صاحبها) أى الغلة التى يستحقها وهو رب الارض في الاجارة الفاسدة والعامل في الكراء الفاسد على من فات بيده وهو العامل في الاجارة الفاسدة ورب الارض في الكراء الفاسد فيرجع (بمثل) كيلة (أو وزنها) (ان علمت) أى ان علم قدرها بكييل أو وزن (ك) الرجوع (المثل) السكيل أو الموزون أو المعدود المجهول القائن بيد من لا يستحقه (في غيرها) أى المغارسة (واذا غرس أحد الشريكين أو بنى) في الارض المشتركة بينهما في غيبة شريكه أو حضوره غير عالم (فله) لمشارك (الآخر الدخول معه) فيما غرسه أو بناء (ويعطيه قيمة ذلك) الغرس أو البناء حال كونه (قائما) لوضعه بشبهة الشركة أى حصه منها وقيل ان الشركة ليست شبهة فليس له سوى قيمة حظه منقوضا والقائل هو ابن القاسم والله أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان أحكام الاجارة وكراء الدواب والحمام والدار والارض وما يناسبها (صحة) أى موافقة (الاجارة) الشرع ولما كان أصل هذه المادة الثواب على العمل وهو منفعة خصت الاجارة في اصطلاح الشرع بالعقد على المنفعة على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ليحصل التعارف عند التخاطب وفي الباب حقيقة اعلمك منفعة معلومة بعوض معلوم وخبر صحة الاجارة (ب) جنس (عاقدة) فشمّل المؤجر والمستأجر بكسر الجيم فيهما (وأجر) أى عوض متمول (ك) ما قد وعوض (البيع) فى كون الاول مميز والثانى طاهرا منتفعا به مقدورا عليه معلوما غير منتهى عنه الى آخر ما تقدم فيه (وعجل) الاجر وجوبا شرطافى الصحة (ان عين) الاجر فيجب تعجيله لأن عدم تعجيل المعين يؤدى الى بيع

معين يتأخر قبضه وفيه غرر اذ لا يدري أستمروا على حاله أم يتغير (أو) لم يعين وعقدا الاجارة (بشرط) لتعجيله فيجب وقاء بالشرط (أو) لم يعين ولم يشترط تعجيله ووقت الاجارة مصحوبة (بمادة) لتعجيله فيجب اذهى كالشرط (أو) لم يعين ولم يشترط تعجيله ولم يعتد ووقت الاجارة (في) منفعة (مضمونة) في ذمة المؤجر كاجارة على خياطة ثوب بدرهم فيجب تعجيله تخلصا من ابتداء دين بدين ان (لم يشترط) العامل (فيها) أى المنفعة المضمونة فان شرع فيها فلا يجب التعجيل لا تنفاه الدين بالدين بناء على أن قبض الأول كقبض الآخر قال ابن رشد الاجارة على عمل معين كنسج الغزل ان كان مضمونا في الذمة فلا تجوز الا بتعجيل الأجر أو الشروع وان تأخر كان الدين بالدين فلا تجوز الا بتعجيل الطرفين أو أحدهما اه واستثنى من المضمون الذي يجب تعجيله فقال (الاكرى) أى كارى ابل مضمونة في ذمته لركوبها أو الحمل عليها (كحج) من كل موسم له وقت مخصوص لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه (ف) لا يجب تعجيل جميع الكراء ويعجل (اليسير) منه ويقوم مقام تعجيل الجميع للضرورة لانه اذا عجل الجميع قبل وقت السفر يخشى هروبهم به وعدم اتيانهم بالابل وقته فيضيع الكراء على المكثري (والا) أى وان لم يكن الأجر معيناً ولم يشترط تعجيله ولم يجر به العرف ولم تكن المنفعة مضمونة لم يشترط فيها بأن كانت معينة أو مضمونة شرع فيها (فياومة) أى كلما استوفى المستأجر منفعة يوم تعين عليه دفع أجرته ولا يجب عليه تعجيل شئ قبله (وفسدت) الاجارة بشئ معين (ان انتفى) منها (عرف تعجيل) الأجر (المعين) بأن كان العرف تأخيره أو لاعرف بأحدهما بأن جرى العرف بهما معا هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب تصح في الوجهين أى عرف التأخير وعرفهما معا وشبهه في (١٨٥) الفساد فقال (ك) اجارة (مع جعل) في عقد واحد فيفسدان لتنافي أحكامهما

(لا) تفسد الاجارة المجتمعة مع (بيع) في عقد واحد لاتفاقها في الأحكام وعطف على المشبه في الفساد مشبهها آخر فيه فقال (وك) اجارة على سلع (بجلد سلاخ) فهى فاسدة لا يدرى لانه لا يدري أيتقطع الجلد حال سلعته

أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ أَوْ فِي مَضْمُونَةٍ لَمْ يُشْرَعْ فِيهَا إِلَّا كَرَى حَجٌّ فَالْيَسِيرُ وَالْأَقْيَاوِمَةُ وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَفَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعَيَّنِ كَمَعَ جُعِلَ لَا يَبْنَعُ وَكَجُلْدٍ لِسَلَاخٍ أَوْ نُخَالَةٍ لَطْحَانٍ وَجُزْءِ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ رَضِيعٍ وَإِنْ مِنَ الْآنِ وَمَا سَقَطَ أَوْ خَرَجَ فِي نَفْضِ زَيْتُونٍ أَوْ عَصْرِهِ كَاخْصَدٍ وَادْرُسٍ وَلَكَ نِصْفُهُ وَكَرَاءِ أَرْضٍ بِطَعَامٍ أَوْ بِمَا تُنْبِتُهُ إِلَّا كَخَشَبٍ وَحَمَلِ طَعَامٍ لِبَلَدٍ بِنِصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ وَكَانَ خِطَّتُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا وَالْأَقْيَاوِمَةُ عَلَى دَابَّتِي فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ

(٢٤ - جواهر الاكليل - ثاني) أم لا (و) اجارة على طحن (ب) نخالة لطحان) للغرر للجهل بقدرها وصفتها (و) كاجارة (ب) جزء ثوب للنساج) على النسج لجهل صفته بعد خروجه (أو) اجارة على ارضاء بجزء (رضيع) رفيق أو بهيم ان كان لا يملكه الا بعد فطامه بل (وان) كان على أن يملكه (من الآن) أى وقت عقد الاجارة (و) ان استأجره على نفض زيتون أو عصره (ب) جزء (ما سقط) منه بسبب نفذه كثلثه (أو) بجزء مما (خرج) من زبته بسبب عصره وصلة سقط (في نفض زيتون) وصلة خرج (من عصره) أى الزيتون فهى فاسدة للجهل بالقدر في الأولى والجهل بالصفة في الثانية (ك) قوله (احصد وادرس) هذا الزرع (ولك نصفه) فهى اجارة فاسدة اذ لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج (أو) (ك) كراء أرض (لزرع) بطعام) فهى فاسدة للنهي عنه سواء أنبتته كالقمح أم لا كالبن (أو) كرائها للزرع (بما تنبته) من غير الطعام كقطن وكتان وأما كرائها للبناء فيها بما ذكر فيجوز بالاجماع (الا كخشب) وحطب وجذوع قال سحنون لأن هذه الأشياء يطول مكثها ووقتها فذلك سهل فيها وان كانت تنبت الارض ابن عرفة لا بأس بكرائها بالماء ولا يتخرج منعها به على انه طعام لانه قول ابن نافع وهو يجيزه بالطعام غير الخنطة وجنسها (و) فسدت اجارة على (حمل طعام) من بلد (بلد) معينين (بنصفه) أى الطعام لانه يبيع معين يتأخر قبضه في كل حال (الا بشرط) (أن يقبضه) أى أن يقبض المكثري الطعام (الآن) أى وقت عقد الكراء فيجوز لا تنفاه المانع المذكور وشبهه في الفساد فقال (وك) اجارته على خياطة ثوب قائلا (ان خطته اليوم) مثلا فهى (بكذا) كدرهم (والا) أى وان لم تخطه اليوم (ف) خياطته (بكذا) أى أجرة أقل كنصف درهم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان نزل فله أجر مثله زاد أو نقص (و) كقوله (اعمل) بكسر الهمزة وفتح الميم (على دابتي) باحتطاب أو سقى ماء وبيعه أو بتحميلها بأجرة (فما حصل) من ثمن أو أجرة (فلك نصفه) فهو فاسد لا يدرى

(و) ان نزل (هو) أى الحاصل (للعامل وعليه كراؤها) أى الدابة وذلك (عكس) حكم خذ دابتي (لتكريها) ولك نصف كراؤها وهو ان ماحصل لربها وعليه أجرة العامل (وكبيعها) أى المالك شيئا كاملا (نصفها) منه وصلة بيع (بأن يبيع) أى المشتري (نصفها) ثانيا من ذلك الشيء فتمن النصف الأول يبيع النصف الثاني فهي فاسدة على المشهور قال أبو اسحق لأنه اشترى شيئا بعينه لا يقبضه الا لأجل بعيد وهو بلوغه البلد الآخر الذى يبيع فيه اه ولذا لو كان البيع بالبلد الذى هابه لجاز والى هذا أشار المصنف بقوله (الا) أن يكون محل البيع (فى البلد) الذى هابه به فيجوز (ان أجلا) أى جعل العاقدان للبيع أجلا معلوما ليخرج عن البيع والجعل فان جمعهما ممنوع الى البيع والاجارة الجائز اجتماعهما (ولم يكن الثمن) أى المبيع وهو النصف الأول (مثليا) فان كان مثليا فسدت للتردد بين الثمن والسلف سحنون لأنه قبض أجرته وهى طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع فى نصف الأجل فيرد نصف الأجرة فتصير اجارة وسلفا اه فتلخص من كلامه ان للجاز ثلاثة شروط كون المبيع بالبلد وكونه لأجل وكون المبيع غير مثلى (وجاز) الكراء لدابة أوسفينة (بنصف ما) أى الحطب الذى (يحتطب) أى يحمل (عليها) أى الدابة والسفينة من غاية معلومة الى بلد معلوم ومثل الحطب الماء والحجر ونحوها بأن كانت نقلة لهذا ونقلة للآخر أو يوم لأحمدهما ويوم للآخر أو خمسة أيام لأحمدهما وخمسة للآخر (و) جازت الاجارة على طحن حب أو على عصر زيتون (صاع دقيق منه) أى الحب (أو) صاع (من زيت) للزيتون الذى يعصر ان (لم يختلف) المذكور من الدقيق والزيت فى الصفة بأن كان كله جيدا أو رديئا ولا فى الخروج بأن كان كله دقيق أو زيت فان كان يختلف فى الصفة أو فى الخروج فلا يجوز للفر (١٨٦) (و) ان استأجر شخص شيئا لاستيفاء منفعة باستخدام أو استصناع أو أكثر

وهو للعامل وعليه أجرها عكس لتكريها وكبيعها نصفاً بأن يبيع نصفاً الا فى البلد ان أجلا ولم يسكن الثمن مثلياً وجاز بنصف ما يحتطب عليها وصاع دقيق منه أو من زيت لم يختلف واستئجار المالك منه وتعليمه بعمله سنة من أخذه واحصد هذا ولك نصفه وما حصدت فلك نصفه وكراه دابة لكذا على ان استغنى فيها حاسب واستئجار مؤجر أو مستغنى منفعة والنقد فيه ان لم يتغير غالبا وعدم التسمية لكل سنة وكراه أرض لتتخذ مسجداً مدة والنقص لربّه إذا انقضت وصلى طرح

لركوب أو حمل أو سكن أو زرع وملك منفعة بالاجارة أو الاكتراء واحتاج لمنفعته مؤجره أو مكريه المالك لذاته جاز (استئجار) أو أكثر الشخص (المالك) لذات الشيء المؤجر أو المالك بالفتح فيجوز للمالك الذات

استئجارها (منه) أى من مستأجرها أو مكريها قال الحطاب أراد ان لم يؤد الى دفع قليل أى فى كثير فتصير سلفاً بمنفعة أى أو مبيع وسلف أو صرف مؤخر كفى بيوع الأجل فيمتنع هنا ما يمتنع فى بيوع الأجل ويجوز هنا ما يجوز هناك لان الاجارة تعليق منافع فحكمها كحكم البيع (و) جازت الاجارة على (تعليمه) أى الرقيق صنعة (بعمله) لمعلمه فى تلك الصنعة (سنة) مثلاً مبتدأة (من) حين (أخذه) أى الرقيق لتعليمه (و) جازت الاجارة على حصد زرع معين بقوله (احصد هذا) الزرع المعين الحاضر (ولك نصفه) أى الزرع (و) يجوز أن يقول له (ما حصدت فلك نصفه) مثلاً فله الترك متى شاء لان هذا جعل (و) جاز (اجارة دابة) من كذا كصير (لكذا) كالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام بقدر معين من الدنانير أو الدراهم (على) شرط (ان استغنى) المالك عن ركوب الدابة (فى) اثنا (ها) أى المسافة لظفره بحاجته الى سافر اليها ففسخ الاجارة (حاسب) رب الدابة بأجرة المسافة التى ركبها قبل استغنائه ان لم ينقد والا لزم التردد بين السلفية والتمنية (و) جاز (استئجار مؤجر) بفتح الجيم سواء استأجره مؤجره أو غيره والمعنى ان الشيء المستأجر رقيقاً أو عقاراً أو بهيمة تجوز اجارته لمن هو مستأجره أو لغيره مدة تلى مدة الاجارة الأولى (أو) أى وجاز استئجار شئ مبيع (مستغنى منفعة) من بائعه مدة معينة يبقى المبيع على حاله غالباً لا يتغير عنه الى اتمامها فلم يشترى اجارته مدة معينة تلى مدة الاستئناء (و) يجوز (النقد) أى تعجيل الاجر (فى) ايجار (ه) أى المؤجر أو المستغنى منفعة (ان لم يتغير غالباً) فى المدة الثانية أى ان ظن أو تحقق بقاؤه بحاله حتى تتم المنفعة للمستأجر والا كان من الفرر (و) يجوز استئجار الشئ سنين بأجرة معلومة و (عدم التسمية لكل سنة) قدر معلوما منها (و) يجوز (كراه أرض لتتخذ مسجداً مدة) معينة وبعدها تزول مسجديتها (والنقص لربّه) الذى بنى المسجد فله التصرف فيه بما يشاء (إذا انقضت) مدة الكراء ولا يجبر رب الأرض على بقاءه مسجداً ان أراد البانى (و) يجوز الاستئجار (على طرح

ميتة) أو عذرة وان لزم عليه التلطيخ بالنجاسة للضرورة (و) تجوز الاجارة على (القصاص) من جان عمدا عدوانا سواء كان القصاص بقطع أو قتل وأجرته على من يقتص له ولا يستأجر في ذلك الا من يرى انه يأتي بالأمر على وجهه ولا يبعث في القتل ولا يجاوز الحد في الجرح (و) تجوز الاجارة على (الادب) لرفيق أو ولد أو زوج أو غيرهم ويصدق الزوج ان زوجته فعلت موجب الادب (و) تجوز اجارة (عبد) أو أمة لخدمة ونحوها (خمسة عشر عاما) ويجوز أيضا كراء الارض ثلاثين سنة وأربعين بغير نقد الا أن تكون مأمونة الشرب فيجوز مع النقد ويجوز مثل ذلك في الدور اذا كانت جديدة مأمونة البناء وان كانت قدعة فدون ذلك قدر ما يرى انه يأمن سلامتها في الغالب واختلف في كراء الحيوان باختلاف العادة في أعمارها فالبالغ أوسعها أجلا لأنها أطولها أعمارا والمجردون ذلك والابل فوق ذلك والملابس في الاجل مثل ذلك فيفترق الاجل في الحرير والكتان والصوف والقديم والجديد فيضرب من الاجل لكل واحد بقدره (و) تجوز الاجارة على خياطة (يوم) مثلا (أو) على (خياطة ثوب مثلا) رجع لليوم لادخال الأسبوع والشهر والعام وللخياطة لادخال سائر الصنائع (وهل تفسد) الاجارة (ان جمعهما) أي التحديد بالزمان والعمل في عقد واحد كخياطة ثوب في يوم (و) الحال انه (تساويا) الزمان والعمل بأن كان اليوم بسبع خياطة ثوب لأكثر على أحد المشهورين عند ابن عبد السلام (أو) لا تفسد الاجارة مع تساويهما وهو أحد المشهورين عند ابن عبد السلام أيضا أو تفسد الاجارة بجمعهما فسادا (مطلقا) عن التقييد بضيق الزمان عن العمل أو مساواته له وشهره ما ينشأ في الجواب (خلاف) ولم يتعرض المصنف للضييق لوضوح فساده وعلمه بالاولى من المساوي فقوله وتساويا في مفهومه تفصيل فالضييق تفسد فيه بالاولى والواسع تصح فيه على هذا القول وقوله ومطلقا أي تفسد سواء كان مساويا أو واسعا قال الاجهوري والمناسيب لاصطلاح المصنف ترد بدل خلاف (و) جاز (بيع دار) واستثناء البائع (١٨٧) منفعتها عاما (لتقبض) أي

يقبضها المشتري (بعد عام)
لانها من التغير لا أكثر من
عام (و) يبيع (أرض)
واستثناء منفعتها (ل) تقبض
بعد (عشر) من السنين
لعدم تغيرها فيها غالبا (و)
جاز (استرضاع) لرضيع
بأجرة معلومة للضرورة

مَيْتَةٌ وَالْقِصَاصُ وَالْأَدَبُ وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا وَيَوْمٌ أَوْ خِيَاطَةٌ ثَوْبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسَدُ
إِنْ جَمَعَهُمَا وَتَسَاوَيَا أَوْ مُطْلَقًا خِلَافٌ وَيَبْعُ دَارَهُ لِقَبْضٍ بَعْدَ عَامٍ وَأَرْضٍ لِمَشْرِ
وَاسْتِرْضَاعٌ وَالرُّفُوفُ فِي كَمَسَلٍ خَرْقَةٍ وَلِزَوْجِهَا فَسْخُهُ إِنْ لَمْ يَأْذِنْ كَأَهْلِ الطِّفْلِ
إِذَا حَمَلَتْ وَمَوْتَ أَحَدِي الظُّفْرَيْنِ وَمَوْتَ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مَطْوَوعٌ
وَكُظْهُورٌ مُسْتَأْجَرٌ أَوْ جَرٌّ بِأَكْلِهِ أَوْ كَوْلًا وَمُنْعَ زَوْجٍ رَضِيَ مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ
وَسَفَرٌ كَانَ تُرْضِعُ مَعَهُ وَلَا يَسْتَتَبِعُ حَضَانَةً كَمَكْسَةٍ وَبَيْعُهُ سَلَامَةً عَلَى أَنْ يَتَجَرَّ

اليه ولو كان الرضيع محرم الاكل كحمار فيكرى حمارة لارضاعه للضرورة (و) ان لم يشترط غسل خرقه على الظئر ولا على أهل الطفل (و) (العرف) بين الناس يعمل به (في كغسل خرقه) وفيما يحتاج اليه الطفل من المؤونة من تحميمه وتكحيله وطينيه (و) ان أجزت ذات زوج نفسها لارضاع طفل (و) (لزوجها فسخه) أي الا يجار والزاهر بالطفل لاهله (ان لم يأذن) الزوج لها في ايجازها للارضاع لتضرره باشتغالها عنه بالرضيع وتغير حالها ان كانت خدمة الرضيع عليها بشرط أو عرف فان كان أذن لها فيه فليس له فسخه وشبهه في استحقاق الفسخ فقال (كأهل الطفل) فلهم فسخ الاجارة (اذا حملت) الظئر لان لبنها يضر الطفل (وموت إحدى الظئرين) (و) (موت أبيه) أي الرضيع (ولم تقبض) ظئره (أجرة) لمدة مستقبلية ينتهي بها ارضاعه السنتين ولم يترك الاب مالا ولا مال للرضيع فلا ظئر فسخ الاجارة في كل حال (الا أن يتطوع بها متطوع) فليس لها فسخها (وكظهور مستأجر) بفتح الجيم على خدمة أو عمل صنعة أو رعى ماشية أو حراسة (أو جر بأكله) وحده أو مع دراهم حال كونه (أو كولا) أي كثير الا كل جدا فلمستأجره فسخ اجارته الا أن يرضى الاجير بطعام وسط فليس للمستأجر فسخها (ومنع زوج) الظئر (رضى) باجارتها للارضاع (من وطء) لزوجته ان كان يضر الرضيع بل (ولو لم يضر) الوطء الرضيع (و) (منع زوج رضى من سفر) بها أي الظئر من بلد أهل الرضيع والحق التفصيل فان كانت أجزت نفسها للارضاع بأذنه فليس له ذلك وان كان بغير اذنه فله ذلك وتنفسخ الاجارة (كأن ترضع) الظئر (معه) أي الرضيع رضيعا غيره فتمنع منه ولو كان فيها كفاية لهما لانهم ملكوا جميع لبنها وسواء اشترط عليها عدم ارضاع غيره أم لا وان شرطت ارضاع غيره فلا تمنع منه (ولا يستتبع) الاسترضاع (حضانة) أي حفظا وخدمة للرضيع وشبهه في عدم الاستتباع فقال (كعكسه) أي لا تستتبع الحضانة الارضاع فلا يلزم الظئر حضانة ولا الحضانة ارضاع (و) جاز (بيعه) أي للمالك الرشيد (سلة) بمائة مثلا (على) شرط (أن يتجر)

المشتري للبائع (بشمها سنة) مثلاً والبيع للبائع وحده اذا غايته انه بيع السلعة بالمائة مثلاً وانما المشتري بها سنة واجارة للمشتري على التجار بالمائة مثلاً سنة ببعض السلعة وجميعها جائز لانفاق أحكامهما (ان شرط) في حال العقد (الخلف) للثمن كله أو بعضه ان تلف يستمر التجار به سنة ويخف الفرقان لم يشترط الخلف فلا يجوز فان شرطه فضاء الثمن فللبائع أن يخلفه حتى تتم السنة فان أنى قيل للأجير اذهب بسلام (ك) اجارة على رعي (غنم لم تعين) الغنم في حال العقد على رعيها فتجوز وان لم يشترط خلف ما يضيع منها أو يموت (والا) أي وان عينت فتجوز ان شرط الخلف والا فلا وان هلك (فله الخلف) لها (على أجره) أي مستأجره فان أنى لزمه جميع الاجرة (كراكب) أي من يركوب أكثر دابة مضمونة غير معينة ليركبها لموضع كذا فله هلك قبله أو في السافة فعلى ربه خلفها (و) جاز ايجار (حافى) أي جاني (نهر ك) من أراد أن (يبني) عليه ما جدارين ويرفعهما لبنين عليهما (بيتان) يجري نهر ك من تحته (وطريق في دار) جاز كراء (مسيل) أي موضع سيلان (مصعب) أي مصبوب (مرحاض) أي موضع الرض أي الطرح للفضلة ليجري فيه الى الخلاء أو البحر مثلاً (لا) يجوز كراء المظلل الذي يسيل من (ميزاب) آلة تجعل بطرف سطح يسيل منها ماء للمطر المجتمع عليه (الا) أي لكن يجوز كراء مسيل مصب ميزاب (لنزل ك) حال كون المسيل (في أرضه) أي المسكري (و) جاز (كراء رحي) حب تدور بز ماء بطعام أو غيره) فان انقطع الماء فهو غدر تفسخ الاجارة به وان رجع الماء في بقية المدة لزمه باقيها (و) جازت الاجارة (على تعليم قرآن مشاهرة) أي كل شهر بأجرة معلومة أو كل سنة أو كل جمعة أو كل يوم (أو على الخذاق) بكسر الخاء للمهلة واعجام الدال أي الحفظ لسلك القرآن أو بعض منه معلوم (١٨٨) كسورة يس وروى ابن وهب لا بأس أن يشترط مع أجره شيئاً معلوماً كل فطر أو

أضحى (وأخذها) أي الاجارة المفهومة من السياق المعلوم ان اشترط بل (وان لم تشترط) ابن رشد لا بأس بما أخذ المعلوم على تعليم القرآن وان لم يشترط (و) جاز (اجارة ماعون كصحفة وقبر) ومنخل وغربال وفأس

بشمها سنة ان شرط الخلف كغنم لم تعين والا فله الخلف على أجره كراكب وحافتي نهر ك لبنين بيتاً وطريق في دار ومسيل مصب مرحاض لا ميزاب الا لغيرك في أرضه وكراء رحي ماء بطعام أو غيره وعلى تعليم قرآن مشاهرة أو على الخذاق وأخذها وان لم تشترط واجارة ماعون كصحفة وقدر وعلى حفرة بشر اجارة وجمالة ويكره حتى كاجار مستأجر دابة أو ثوب لثله وتعليم نفسه وفرائض كبيع كتبه وقراءة بلحن وكراء دف ومعزف لمرثم وكراء كمبدر كافر وبناء مسجد للسكراء وسكني فوقه بمنفعة تقوم قدر

(و) جاز العقد (على حفرة) حال كونها (اجارة) بتعين مقدار الحفر وصفته وان انهدم في الأثناء فله بحساب ما عمل وبعد على الفراغ فله جميع الأجرة (و) حال كونه (جمالة) بعدم التعيين ولا شيء له الا بتمام الحفر (ويكره) أن يؤجر (حلي) لانه ليس من اخلاق الناس واستنقله الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرة وحفنه مرة وشبهه في الكراهة فقال (كرايجار) شخص (مستأجر دابة) ليركبها لموضع معين (أو ثوب) ليلبسه زمناً معيناً ثم أكرى تلك الدابة أو الثوب (ل) راكب أو لابس (مثله) في الخفة أو الثقل والامانة وأولى لا تقل منه (و) نكره اجارة على (تعليم فقه) وهو العلم المبين فيه حكم فعل المكلف بالطلب أو النهي أو الإباحة (و) تعليم (فرائض) وهو العلم المبين فيه ما يتعلق بالتركات وشبهه في الكراهة فقال (كبيع كتبه) أي المذكور من الفقه والفرائض (و) نكره الاجارة على تعليم (قراءة) قرآن (بلحن) أي نظرب وهو تقطيع الصوت بالانغام على حده المعروف في المويسقي وموضع الكراهة ما لم يخرج عن كونه قرآناً كالقناء فيحرم اذا (و) كره (كراء دف) آلة الأطليل المدورة المغشاة بجلد من جهة واحدة كالغربال (و) كراء (معزف) بكسر الميم وسكون العين المهملة الجوهري المعازف الملاهي (لعرس) بضم العين وسكون الراء أي فرج نكاح (و) كره (كراء كمبدر) مسلم لشخص (كافر) فيما يجوز للمسلم عمله كبناء وخياطة لافيا لا يجوز كعمل خمر أو رعي خنزير (و) يكره (بناء مسجد للكراء) لمن يصلى فيه عياض لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) نكره (سكني) الرجل (فوقه) أي المسجد بأهله وقال البساطي مطلقاً بأهله أو وحده وتصح الاجارة (بمنفعة تقوم) أي لها قيمة فلا تصح الاجارة بمنفعة تافهة حقيرة جداً لا قيمة لها كالإيقاد من نار ابن شاس من أركان الاجارة المنفعة ومن شروطها كونها متقومة فلا تقوم منفعتها فلا تصح جازنه الخطاب اختلف في فروع بناء على ان المنفعة فيها متقومة أم لا منها اجارة مصحف للقراءة فيه واجارة شجر للتجفيف عليه (قدر

على تسليمها) أى المنفعة قال القرافي احتراز من إيجار أخرس الكلام وأعمى للإبصار وأرض لأماء لها لزراعة أو غمرها الماء ونذر
انكشافه عنها ولكن مذهب المدونة جوازها في الأخيرة أن لم ينقد (بلاستيفاء عين قصدا) ابن عرفة شرط المنفعة أماكن استيفائها
دون ذهاب عين (و) (لا حظر) أى منع من استيفائها فلا تجوز الإجارة على ممنوع شرعا كقتل أو قطع أو ضرب عدوانا (و) بلا
(تعيين) أى طلب المنفعة من كل مكلف بعينه ولو غير فرض كترغيبه وضحي وصوم عاشوراء وحج تطوع وعمرة وتجهيز ميت متعين
والتقاط لقطه خيف عليها الحياة فلا تصح الإجارة على شيء منها لتعينه على الأجير (ولو) كان (مصحفا) فتصح الإجارة على القراءة
فيه كأن تجوز الإجارة على كتابته (وأرضا غمر) أى كثر (ماؤها) الجارى عليها (ونذر) أى قل جدا (انكشافه) أى زوال الماء
عن الأرض فيصح كراؤها والماء الكثير غمرها وأما ما لا تنكشف أصلا فلا يصح كراؤها لعدم القدرة على تسليمها ابن الحاجب
لا تجوز إجارة الأرض للزراعة وماؤها غمر وانكشافه نادران عرفة ظاهر المدونة والموازاة جوازها وانما منعه الغير ونص المدونة من
أكرى أرضه الفرقة بكذا أن انكشف ماؤها والأفلا كراء بينهما وهو يخاف أن لا ينكشف عنها جازان لم ينقد ولا يجوز النقد الآن
يوقن بانكشافه (وشجرا) أكرى (لتجفيف) أى تنشيف ثياب تنشر (عليها) فيجوز (على الاحسن) عند ابن عبد السلام
من قولين ذكرهما ابن الحاجب بقوله في إجارة الشجر لتجفيف الثياب قولان (لا) يجوز كراء شجر (لأخذ ثمرة أو شاة) (أخذ لبنها)
أو نتاجها أو صوفها لأن فيه استيفاء عين قصدا (واغتفر ما في الأرض) أو الدار المكثرة من ثمرة (مالم يزد) ما فيها (على الثلث) معتبرا
(بالتقويم) لكراء الأرض بلا ثمرة ويسقط من قيمتها مؤنة سقيها وخدمتها ونسبة كل منهما لمجموعهما ففي المدونة لأن القاسم
رحمه الله تعالى من أكرى دارا أو أرضا فيها سدر أو كان في الأرض نبد من (١٨٩) نخل أو شجرا ولا ثمرة فيها حينئذ أو فيها

ثمرة لم تزهو ولا كرى إلا أنه
ان اشترط المكثري ثمرة
ذلك فإن كان تبعا مثل الثلث
فأقل فذلك جائز ومعرفة
ذلك أن يقوم كراء الأرض
أو الدار بغير شرط الثمرة
فإن قيل عشرة قيل ما قيمة
الثمرة فيعرف مما تطعم كل

عَلَى تَسْلِيمِهَا بِلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا وَلَا حَظْرٍ وَتَعْيِينَ وَلَوْ مُصَحَّفًا وَأَرْضًا غَمْرًا مَاوُهَا
وَنَذْرًا اِنْكِشَافُهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفٍ عَلَيْهَا عَلَى أَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ أَوْ شَاةٍ أَوْ لَبْنِهَا
وَإِغْتَفَرِ مَا فِي الْأَرْضِ مَالَهُ يَزِيدُ عَلَى الثَّلْثِ بِالتَّقْوِيمِ وَلَا تَعْلِيمٍ غِنَاءٍ وَدُخُولِ حَائِضٍ
لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لَتَتَّخِذَ كَنِيسَةً كَبِيرَةً لِذَلِكَ وَتُصَدَّقَ بِالسَّكْرَاءِ وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ
عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَعَيِّنٍ كَرَكْمَتِي الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيْعٌ
وَدَارٌ وَحَانُوتٌ وَبَنَاءٌ عَلَى جِدَارٍ

عام بعد طرح قيمة المؤنة والعمل فيعلم الوسط من ذلك فإن قيل خمسة وأقل جاز (ولا) تجوز الإجارة على (تعليم غناء) أى التغنى
والتطريب بالأهوية المعروفة في علم الموسيقى وهذا من مفهوم بلا حظر الأني في شرح مسلم لا خلاف في حرمة أجر المغنية والنائحة ولا في
حرمة ما يأخذه الكاهن (و) لا تجوز الإجارة على (دخول حائض لمسجد) لتكسبه حرمة دخولها فيه (أو) كراء (دار) أو أرض
(لتتخذ كنيسة) أو بيعة أو بيت نار أو لباع فيها الحمر أو الحزير أو لاجتماع المفسدين (كبيعتها) أى الدار والأرض (لذلك) أى اتخاذها
كنيسة أو نحوها (و) أن نزل (تصدق بالسكراء) كله إن أكرى (وبفضلته) أى زيادة (الثلث) الذى يبعث به على الثمن الذى تباع به بيعا
جائزا (على الأرجح) عند ابن بونس من الخلاف (ولا) تجوز الإجارة على عمل شيء (متعين) أى مطلوب من عين الأجير ولو على سبيل
النذر (كركمتي الفجر) وركمة الوتر إذا تصح فيه النيابة فيؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وهذا فيما لا يقبل النيابة كالصلاة والصوم
وأما غيرهما من المندوبات كقراءة القرآن والأذكار فتجوز الإجارة عليه (بخلاف) العمل المطلوب على سبيل (الكفاية) من البعض عن
غيره كتغسيل الميت وتكفينه ودفنه فتجوز الإجارة عليه إلا الصلاة فلا تجوز الإجارة عليها لتعينها بصورتها للعبادة الله تعالى (وعين)
وجوبا شرطيا صحة الإجارة على التعليم لقراءة أو صنعة شخص (متعلم) تخفيفا للفرار لاختلاف التعليم صعوبة وسهولة وتوسطا بينهما
باختلاف حال المتعلم بالحدق والبلادة والتوسط بينهما وعين في الإجارة على الأراضع شخص (رضيع) لاختلاف أراضعه بالقلّة
والكثرة باختلاف قلّة أراضعه وكثرته (و) عين (دار وحنوت) وحمام وفندق ونحوها في كراءها لاختلاف الأغراض فيها باختلافها
بالسعة والعلو والسفل والنور والظلمة والموضع وقربها من المسجد والشارع وبعدها عنها والتوسط والتطرف وغيرها (و) عين أى
وصف (بناء) أريد أنشاؤه (على جدار) مكثري للبناء عليه لاختلاف الأغراض فيه لرغبة قرب الجدار في خفته والمكثري في متانته

ومفهوم على جدار انه ان اكرى أرضا للبناء عليها فلا يشترط وصفه لعدم اختلاف الأغراض فيه لعدم تضرر الأرض بالقتل (و) عين (محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه لاختلاف الأغراض فيه بسعته وضيقة وكبره وصغره وخفته وثقله ان (لم يوصف) ما ذكر من المتعلم وما عطف عليه فان وصف وصفا شافيا أغنى عن تعيينه ولا يتأتى في البناء على الجدار الا الوصف لعدم حال العقد (و) عين (دابة) اكترت (لركوب) عليها لاختلاف الأغراض فيها بسرعة سيرها وبطئه وسهولة انقيادها وصعوبته (وان ضمنت) الدابة في ذمة مكرمها فلا يشترط تعيينها بشخصها (ف) يتعين (جنس) لها من ابل أو خيل أو بغل أو حمار لاختلاف الأغراض فيها (و) يتعين (نوع) أى صنف لها من عراب أو بخت أو برذون ومغربية أو شامية لاختلاف الأغراض بذلك (و) يتعين (ذكورة) أو أنوثة لاختلاف الأغراض بهما (وليس لراع) استؤجر على رعى ماشية (رعى) ماشية (أخرى) معها (ان لم يقو) على رعى الأخرى مع الأولى بحيث لا يتأتى بما يلزمه في رعى الأولى (الابشارك) له في الرعى بحيث يقوى على ما يلزمه في رعيها مع الثانية (أو تقل) الماشية الأولى بحيث يقدر على رعى غيرها معها من غير اخلال بشئ مما يلزمه في رعيها فيجوز اذا رعى غيرها معها (ولم يشترط خلافه) والا أى وان اشترط عليه في اجارته رعى الأولى ان لا يرعى غيرها معها فخالف ورعى غيرها معها (فأجره) لرعى غيرها مستحق (لمستأجره) على رعى الأولى (ك) أجر (أجير) استؤجر (لخدمة) (فأجر نفسه) لغير مستأجره فأجره الثاني مستحق لمستأجره الأول (ولا يلزمه) أى الراعى (رعى الولد) الذى ولدته الماشية التى استؤجر على رعيها (الاعرف) بينهم برعيه الولد فيلزمه (وعمل به) أى العرف (في الخيط) الذى يخاطبه الثوب المستأجر في كونه على رب (١٩٠) الثوب أو الخياط (ونقش الرعى) المكترة للطحن في كونه على مكرمها أو

وَحَمْلٌ إِنْ لَمْ تُوصَفْ وَدَابَّةٌ إِنْ كُوبَ وَإِنْ ضُمِّنَتْ فَجَنَسٌ وَنَوْعٌ وَذُكُورَةٌ وَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعَى أُخْرَى أَنْ لَمْ يَقَوِ إِلَّا بِمُشَارِكِهِ أَوْ تَقَلَّ وَلَمْ يَشْتَرِطْ خِلَافَهُ وَالْأَفْجَرُهُ لِمُسْتَأْجِرِهِ كَأَجِيرٍ لِحِدْمَةٍ آجَرَ نَفْسَهُ وَلَا يَلْزَمُهُ رَعَى الْوَلَدِ إِلَّا لِعُرْفٍ وَعَمِلَ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَقَشَ الرَّحَى وَاللَّهْ بِنَاءً وَالْأَفْجَرُ عَكْسُ كَافٍ وَشِبْهِهِ فِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَعَالِيقِ وَالزَّامِلَةُ وَطَائِيهِ بِمَحْمِلٍ وَبَدَلَ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ وَتَوَفِيرُهُ كَنَزْعِ الطَّيْلَسَانِ قَائِلَةً وَهُوَ أَمِيرٌ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ شَرِطَ اثْبَاتُهُ أَنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ الْمَيْتِ أَوْ عَثَرَ بِدُهْنٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ بَأْنِيَةٍ فَانْكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَّعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ

مكرمها (و) فى (آلة بناء) فى كونها على رب البيت أو العامل (والا) أى وان لم يكن عرف (فعلى ربه) أى للصنوع من ثوب ورعى ويت وذلك (عكس) أى خلاف حكم (اكاف) بكسر الهمزة أى رجل (وشبهه) بكردعة وسرج فهو عند عدم العرف على المكترى

(و) عمل بالعرف (فى) أحوال (السير) من كونه نهارا أو ليلا وكونه سرىعا أو بطيئا أو بينهما (و) فى أحوال (المنازل) أى مواضع النزول للقبولة والمبيت بها ومقدار الإقامة بها (و) فى أحوال (المعاليق) أى الأدوات التى تعلق على الدابة للسمن والزيت والغسل والماء ونحوها (و) فى أحوال (الزمامة) أى الخرج ونحوه مما يجمع فيه للمسافر ما يحتاج اليه فى كونه على المكبرى أو المكبرى وكونه كبيرا أو صغيرا أو متوسطا (و) فى أحوال (وطائه) بكسر الواو أى فرش الراكب (بمحمل) أو على حوية أو قتب وكذا غطاءه فى المدونة ان اكترى محملا لمكة ولم يذ كر وطاءه أو زاملة ولم يذ كر ما يحمله فيها من أرطال جاز وحمل على فعل الناس فيهما (و) فى (بدل الطعام المحمول) مع الراكب اذا نقص بأكل أو بيع أو وفى فى المدونة ان نقصت زاملة الحاج أو نفدت وأراد اتعامها وأباه الجمال حمل على عرف الناس وان لم يكن لهم عرف فعليه حمل الوزن الأول (و) فى (توفيره) أى الطعام المحمول بعدم الأكل منه قال سحنون من اكترى دابة على حمل فيه خمس مائة رطل فأصابه مطر فى الطريق فزاد وزنه فامتنع الجمال من حمل الزيادة وقال المكبرى هو المبتاع بعينه فلا يلزم الجمال حمل الزيادة وشبهه فى العمل بالعرف فقال (كنزع) أى خلع (الطيلسان) أى الشال الذى يجعل على الرأس لاتقاء البرد (قائلة) أى وسط النهار وشدة الحر وأولى ليلا قال ابن شاس ان استأجر ثوبا لبسه نزعته فى الأوقات التى اعتيد نزعها فيها كليل وقائلة (وهو) أى المستولى على شئء باجارة أو كراء (أمين) على ما استولى عليه (فلا ضمان) عليه لما تلف أو ضاع بغير تعد ولا تفریط منه ان لم يشترط ضمانه بل (ولو شرط اثباته) أى الضمان على المستولى على شئء باجارة أو كراء (ان لم يأت) للمستولى (بسمه) أى علامة الحيوان (البيت) أى الذى يدعى موته فشرطه لغو ولا ضمان عليه اذا لم يأت بها (أو عثر) الجمال على رأسه أو ظهره أو دابته (بدهن) سمن مائع أو زيت (أو) (طعام) مستأجر على حمله فلتلف فلا يضمنه (أو) عثر (بأنية فانكسرت) الحال انه (لم يتعد) فى سيره ولا فى سوق دابته (أو انقطع الحبل) للربوط به

الحمل أو العامل به على ظهره (و) الحال انه (لم يفر بفعل) فان غر بفعل كرىط بحبل رث ومشى بزلق وتشديد في سوق دابة فتلف فيضمن وشبه في عدم الضمان فقال (كحارس) فلا يضمن ماسرق (ولو) كان (حماميا) فلا يضمن ماسرق من ثياب الداخلين ولو أخذ أجرة ونكر حارسا ليشمل الحارس لكرم أو نخل أو دور أو زرع أو ماشية الآن يتعدى أو يفرط أو تظهر خيانتة (و) لا ضمان على (أجير لصانع) كخياط وحيالك وصباغ وقصار في المدونة يضمن القصار ما أفسده أجبره ولا شيء على الأجير الا ان يتعدى أو يفرط ولا ضمان على (كسمسار) أي دلال طواف في الاسواق بالسلع أو ينادى عليها للزيادة ان (ظهر خبره على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف فان لم يظهر خبره فيضمن اتفاقا ان عرفه وهذا واضح ان لم ينصب نفسه لذلك وان نصب نفسه فلا يظهر انه كالصانع (و) لا ضمان على (نوتي) أي خادم سفينة (غرقت سفينته بفعل سائق) له أو أولى بغير فعل كهيجان ريح مع عجزه عن صرفها لما ترجى سلامتها معه (لا يلتقي الضمان عن الراعي) (ان خالف مرعى شرط) أن لا يرعى فيه مكانا أو زمانا كلا ترعى في مكان كذا خوف وحوشه أو لصوصه أو ضرر عشبته ولا ترعى أيام الحريف أو الاربعانية بمصر قبل ارتفاع الندى عن النبات (أو غر) أي خاطر (بفعل) كرىط بحبل رث ومشى في زلق فتلف الشيء بسبب تفريره فيضمنه (فقيمتة) أي الشيء المتعدي عليه بأرعائه في غير محل الاذن أو الأئراء عليه بلا اذن أو الغرور فيه بفعل معتبرة (يوم التلف) تلزم الأجير للمستأجر وله أجرته اليه أي يوم التلف وإنما أعاد هذا مع انه قد منه في مفهوم قوله ولم يفر بفعل اما لعدم اعتبار المفهوم لكونه مفهوم غير شرط أو ليرتب عليه فقيمتة يوم التلف (أو صانع) فعليه الضمان (في مصنوعه) الذي تتعلق صنعتته به كثوب يخطه وعين يصيفها ونحاس يصنعه اناء وحب يطحنه وزيتون يعصره (و) لا ضمان عليه في (غيره) أي مصنوعه ان لم يحتاج له عمله بل (ولو) كان غير المصنوع (محتاجا له عمل) الصانع كخاوية لازيت ووقفه للدقيق ابن رشد (١٩١) الاصل في الصانع انه لا ضمان عليهم

وانهم مؤتمنون لانهم أجراء وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم الضمان عن الاجراء وخصص العلماء من ذلك الصانع وضمنوه نظرا واجتهادا لضرورة الناس لغلبة فقر الصانع ورقة دياتهم واضطرار الناس الى صنعتهم

وَلَمْ يَفَرَّ بِفَعْلٍ كَحَارِسٍ وَلَوْ حَمَامِيًّا وَأَجِيرٍ لِصَانِعٍ كَسِمْسَارٍ اِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْاَظْهَرِ وَنُوتِيَّ غَرَقَتْ سَفِينَتُهُ بِفَعْلٍ سَائِعٍ لَا اِنْ خَالَفَ مَرَعَى شَرْطٍ أَوْ أَنْزَى بِلاَذِنْ أَوْ غَرَّ بِفَعْلٍ فَقِيْمَتُهُ يَوْمَ التَّلْفِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ وَلَوْ مُحْتَاجًا لَهُ عَمَلٌ اِنْ بَدَيْتَ أَوْ بَلَا أَجَرَ اِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ وَغَابَ عَلَيْهَا فَيَقِيْمَتُهُ يَوْمَ دَفْعِهِ وَلَوْ شَرْطَ نَفْيِهِ أَوْ دَعَا لِأَخْذِهِ اَلَا اَنْ تَقُوْمَ بَيِّنَةٌ فَتَسْقُطُ الْأَجْرَةُ وَالْأَنْ يُحْضِرَهُ بِشَرْطِهِ وَصَدَّقَ اِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَفَحَرَ

فتضمنهم من المصالح العامة الغالبة التي تجب مراعاتها (وان) عمل (بيت أو) عمل (بلا أجر) وشرط ضمان الصانع مصنوعه (ان نصب) أي أقام (نفسه) للصناعة لعموم الناس فان كان يصنع لشخص مخصوص فلا يضمن (و) (ان) (غاب) الصانع (عليها) أي الذات المصنوعة فان عملها بحضرة ربه أو ملازمته فلا يضمن قال ابن رشد يضمن الصانع كل ما أتى على أيديهم من خرق أو كسر أو قطع اذا عمله في حانوته وان كان صاحبه قاعدا معه الا في ما فيه تقرير من الاعمال مثل ثقب اللؤلؤة ونقش الفصوص وتقويم السيوف واحتراق الخبز عند الفرن أو الثوب في قدر الصباغ وما أشبه ذلك فانه لا ضمان عليهم فيما أتى على أيديهم فيه الا أن يعلم انه تعدي فيها أو أخذها على غير وجه مأخذها فيضمن حينئذ ومثل ذلك البيطار يطرح الدابة فتصوت منه والحان يحن الصبي فيموت من خنائه والطبيب يسقي المريض فيموت من سقيه أو يكويه فيموت من كيه أو يقطع منه شيئا فيموت من قطعه والحجام يقطع ضره فيموت من قلعه فلا يضمن واحدا من هؤلاء لا في ماله ولا عاقبته في جميع هذا لان ما فيه التقرير كان صاحبه هو الذي عرضه لما أصابه وهذا اذا لم يخطئ في فعله فان أخطأ مثل سقي الطبيب المريض ما لا يوافق مرضه أو تزل يد الحان أو المقاطع فيتجاوز في القطع فان كان من أهل المعرفة ولم يفر من نفسه فذلك خطأ على العاقلة الا أن يكون أقل من الثالث ففي ماله وان كان لا يحسن أو غر من نفسه فيعاقب واذا ضمن الصانع (ف) يضمن المصنوع (بقيمتة) معتبرة (يوم دفعه) للصانع خاليا عن الصنعة (و) يضمن الصانع مصنوعه بالشروط المتقدمة (ولو شرط) الصانع (نفية) أي الضمان (أو دعا) الصانع ربه (لأخذه) أي المصنوع فلم يأخذه وضاع فيضمنه الصانع في كل حال (الا أن تقوم) أي تشهد (بينه) بتلفه بلا تقرير يطره ولا تعديه (ف) لا يضمنه (و) (تسقط الأجرة) التي استوجر بها عن مستأجره (والا أن يحضره) لربه مصنوعا (بشرطه) أي بالصفة التي شرطها عليه وكان قد دفع له الأجرة ثم تركه عنده فادعى ضياعه فلا يضمنه لانه خرج عن حكم الاستصناع الى حكم الايداع (وصدق) الراعي (ان ادعى خوف موت) على بعير أو شاة مثلا (فنحر) أو ذبح ما خاف موته وكذبه به وقال له تعديت وإنما صدق لكونه أمينا

(أو ادعى (سرقه منحوره) أو مذبوحه الذي خاف موته وقال به بل بعته مثلاً فيصدق الراعي لانه أمين (أو قلغ ضرس أو) ادعى الصباغ صبغ ثوب (صبغ) أي مصبوع به كزعفران أمر به (فتوزع) أي نازعه رب الثوب بأن قال له لم أمرك بهذا بل بورس فيصدق الصانع (وفسخت) الاجارة (ب) سبب (تلف ما تستوفي منه) المنفعة كوت حيوان معين وانهدام عقار معين (لا) تنفسخ الاجارة بتلف ما تستوفي المنفعة (به) كالراكب والساكن (الا) تلف (صبي تعلم) لقراءة أو صنعة (و) صبي (رضع) أي رضاع (و) فرس (زرو) فرس (روض) أي تأديب فتتنفسخ الاجارة به (و) فسخت اجارة على (سن لقلع فسكنت) أي برئت وذهب ألمها قبل قلعها وشبه في الانفساخ فقال (ك) اجارة على قصاص من جان على نفس أو طرف فتتنفسخ (ب) (عفو) مستحق (القصاص) عن الجاني (و) فسخ السكراء لدار معينة شهراً أو سنة مثلاً (ب) سبب (غصب الدار) غاصب لا تناله الاحكام الشرعية (و) (ب) غصب (منفعة) كذلك (و) فسخ كراء الحوانيت بسبب (أمر السلطان باغلاق الحوانيت) لعدم امكان مخالفة أمره (و) فسخت اجارة الظئر بسبب ظهور (حمل ظئر) بأن كانت وقت العقد غير ظاهרתه ثم ظهر (أو) يحصل (مرض) للظئر (لا) تقدر معه على رضاع) فتتنفسخ اجارتها عليه (و) فسخت الاجارة بسبب (مرض عبد) مستأجر لخدمة أو صنعة لا يقدر معه على فعل ما استؤجر عليه (و) بسبب (هر به) أي هروب العبد (ل) يلد (المدو) أي الكافر المحارب للمسلمين فتتنفسخ اجارته (الآن يرجع في بقيته) أي زمن اجارته فيلزمه بقية (١٩٣) عمله توفية للعقد ويسقط من أجرته حصة أيام مرضه أو هرو به (بخلاف)

حدوث (مرض دابة) مكثرة (ب) سفر) منعها مما اكثرت له من ركوب أو حمل (ثم تصح) في بقية للدة فلا ترجع للعمل الذي اكثرت له بعد الفسخ (و) (خير) المستأجر في فسخ اجارته وعدمه (ان تبين انه) أي الأجير لخدمة أو عمل أو رعي (سارق) أي شأنه السرقة لانه عيب مضر

أو سَرْقَةً مَنحُورَةً أَوْ قَلَعَ ضَرْسٍ أَوْ صَبَغًا فَنُوزِعَ وَفُسِخَتْ بِتَلَفٍ مَا تُسْتَوْفَى مِنْهُ لَا بِهِ إِلَّا صَبِيٌّ تَعَلَّمَهُ وَرَضَعَهُ وَفَرَسٍ نَزَفَ وَرَوْضٍ وَسِنَّةٍ لَقْلَعَهُ فَسَكَنْتَ كَعَفْوِ الْقِصَاصِ وَبِغَصْبِ الدَّارِ وَغَصْبِ مَنَفْعِهَا وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِغْلَاقِ الْحَوَانِيتِ وَحَمْلِ ظَنْئِهِ أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِيرُ مَعَهُ عَلَى رِضَاعٍ وَمَرَضٍ عَبْدٍ وَهَرَبِهِ إِسْكَدُوهُ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ فِي بَقِيَّتِهِ بِخِلَافِ دَابَّةٍ بِسَفَرٍ ثُمَّ تَصِحُّ وَخَيْرٌ أَنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ سَارِقٌ وَيُرْشِدُ صَبِيَّ عَقْدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سَلَمِهِ وَلَوْ لَا لَظُنُّ عَدَمِ بُلُوغِهِ وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ كَسَفِيهِ ثَلَاثَ سِنِينَ وَيَمُوتُ مُسْتَحَقٌّ وَقَدْ آجَرَ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ لَا بِإِقْرَارِ الْمَالِكِ أَوْ خَلْفِ رَبِّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ أَوْ حَجٍّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ أَوْ

(و) ان واجر ولي صغيراً أو سلمة مدة فرشد فيها خير الرشيد في فسخ اجارته وعدمه (ب) سبب (رشد صغير عقد) الاجارة (عليه) أي الصغير نفسه (أو) عقدها (على سلمه) أي الصغير وفاعل عقد (ولي) أي أب أو وصي له في كل حال (الا) لظن (الولي) (عدم بلوغه) أي الصغير في مدة الاجارة فتختلف ظنه برشده (و) قد (بقي) منها يسير (كالشهر) فيلزمه اتمامها فان بقي منها كثير فلا يلزمه اتمامها وهذا في العقد على نفس الصغير واما في العقد على سلمه فيلزمه اتمامها ولو بقي منها كثير وشبهه في اللزوم فقال (ك) عقد (ولي) (سفيه) أي بالغ لا يحسن حفظ ماله على منافع ربه أو رقيقه أو دابته (ثلاث سنين) فرشد فيها فيلزمه البقاء على حكم الكراء والاجارة الى تمامها لفعل وليه ما جاز له (و) فسخت (ب) سبب (موت) شخص (مستحق) وفقاً لآجر المستحق الوقف سنين (ومات قبل تقضيها) أي انقضاء المدة التي آجر الوقف فيها فتتنفسخ الاجارة لا تقطاع حقه من الوقف بمجرد موته وانتقال حقه لمن يليه على حسب ترتيب الواقف (على الاصح) من الخلاف (لا) تنفسخ الاجارة والكراء (ب) اقرار المالك (المؤجر أو المكري) بأن ما آجره أو كراهه لغيره باعه أو وهبه له قبل ايجاره أو كرائه تعدياً منه على مالكه لا اتهامه بالكذب في اقراره بتحيلة على فسخ الاجارة أو الكراء اللازم بمجرد عقده (أو) أي ولا ينفسخ الكراء (ب) خلف رب دابة) اكترها منه شخص ايركها (في) زمن (غير معين) وواعده على اتيانه له بها في غد وأخلف الوعد أناه بها بعد غد بيوم أو يومين أو ثلاثة فلا ينفسخ الكراء (و) (في غير حج) ان لم يفت مقصد المكري بل (وان فات مقصده) ابن القاسم ان اكثري على الحج فلم يأت الكري حتى فات الابان فان المكري يخبر فان شاء بقى لاقابل بخلاف الايام المعينة اذا فات لا بد من الفسخ فهذا مفهوم قول المصنف في غير معين (أو) أي ولا تنفسخ

الاجارة بظهور (فسق مستأجر) الدار مثلاً وينبى عن فسقه فان انتهى عنه أقر فيها (و) الا (أجر الحاكم) الدار مثلاً لغيره بعد اخراجه منها (ان لم يكف) عن فسقه (أو) أى ولا تنفسخ الاجارة (بعتق عبد) مؤجر أو أمة مؤجرة فلا تنفسخ اجارته (و) يبقى (حكمه على) حكم (الرق) في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة إجارته (وأجرته) أى الرقيق الذى أعتق وهو مؤجر بعد عتقه في بقية مدة الاجارة (لسيده ان أراد) سيده باعتاقه وهو مؤجر (انه حر بعد) تمام مئذنتها (أى الاجارة فان أراد انه حر بمجرد الصيغة ولم يردي ثمنها فما أجرته له والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ فصل ﴾ في بيان أحكام كراء الدواب والرابع (وكراء الدابة كذلك) أى كإيجار عاقل من رقيق وحرفي توقف الصحة والجواز على شروط البيع المتقدمة (وجاز) كراء الدابة (على) شرط (ان عليك) يامكترى (علفها) أى مائناً كله الدابة المكتراة وهو الكراء وحده أو مع نقد معلوم أو عرض أو طعام (أو) على ان عليك (طعام ربه) أى الدابة الذى يأكله في السفر وهو الكراء وحده أو مع شئ مما تقدم (أو) على ان (عليه) أى رب الدابة (طعامك) يامكترى الذى تأكله في سفرك ان اكرتيتها بغير طعام وفي هذا اجتماع كراء وبيع في صفقة واحدة وهو جائز لان بعض ما تعطيه لربها في ركبها وبعضه في طعامك (أو) كراؤها (ليركبها) أى المكترى (في) قضاء (حوائج) شهر احيث شاء وان كانت ثقل مرة وتكثر أخرى للضرورة اذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه (أو) أى ويجوز كراؤها (ليطحن بها) أى الدابة (شهر) معيناً فيجوز وان لم يذ كر قدر ما يطحنه بها كل يوم (أو) أى ويجوز كراؤها (ليحمل) المكترى (على دوابه) أى السكرى (مائة) من أرباب القمح أو قناطير القطن (١٩٣) فيجوز ان سمي لكل دابة ما تحمله

من المائة بل (وان لم ينسم) المكترى قدر (مال كل) من الدواب من المائة ويحمل على كل دابة ما تطيق حمله (و) جاز كراء دابة (على حمل آدمي) غير معين من مصر للمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (لم يره) صاحب الدابة ليلسارة الثمر بتقارب

فُسِقَ مُسْتَأْجَرُهُ وَأَجَرَ الْحَاكِمُ أَنْ لَمْ يَكْفَ أَوْ يَبْتَقِ عَبْدُهُ وَحُكْمُهُ عَلَى الرَّقِّ وَأَجْرَتُهُ لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا

﴿ فصل ﴾ وكرأه الدابة كذلك وجاز على أن عليك علفها أو طعام ربهها أو عليه طعامك أو ليركبها في حوائجها أو ليطحن بها شهراً أو ليحمل على دوابه مائة وإن لم يُسمَ ما لكله وعلى حمل آدمي لم يره ولم يلزمه الفادح بخلاف ولده ولذته وبيعه واستثناء ركبها الثلاث لا جمة وكرة المتوسط وكرأه دابة شهراً إن لم ينقد والرضا بغير المعينة الهالكة إن لم ينقد أو نقد واضطر وفعل المستأجر عليه ودونه وحمل برؤيته أو كيله أو وزنه أو عدّه

(٢٥ - جواهر الاكليل - ثاني) الاجسام غالباً (ولم يلزمه) أى رب الدابة الآدمي (الفادح) بالفاء أى الخارج عن المعتاد في عظم جسمه وثقله عياض الفادح من الرجال والاحمال الثقيل جدا الذى تهلك الدابة تحته (بخلاف ولدوله) المرأفة في سفرها فينزم الجمال حمله وان لم يشترط ذلك (و) جاز (بيعه) أى الدابة (واستثناء) أى اشتراط بائعها (ركوبها الثلاث) من الايام وأولى اليومين واليوم لحديث جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهما ان رسول الله ﷺ اشترى منه جملاً في رجوعهم الى المدينة وجعل له ركوبه اليها ثم أعطاه الثمن ثم الجمل وقبده الامام مالك رضى الله تعالى عنه بقرب المسافة (لا) يجوز بيعها واستثناء ركوبها (جمعة وكرة المتوسط) بين الثلاثة والجمعة (و) يجوز (كرأه دابة) معينة على ان يتأخر الشروع في ركوبها (شهراً) ان لم ينقد أى يدفع المكترى الكراء للمكترى وبه قال ابن القاسم ومنعه غيره (و) ان اكرت دابة معينة ليركبها من مصر الى مكة مثلاً وهلك في أثناءها جاز (الرضا) بدابة معينة أو مضمونة بركبها باقى المسافة (غير) الدابة (المعينة الهالكة) ان لم ينقد المكترى الكراء للمكترى فان كان نقده فلا يجوز الرضا بغير المعينة لانفساخ الكراء بهلاك المعينة ووجوب الرجوع بحصة الباقي وهو دين في ذمة المسكرى فان رضى بغيره فقد فسخ ديناً في دين (أو) كان (نقد) الكراء للمكترى (و) قد اضطر المكترى للرضا بغير المعينة لعدم وجود دابة يكثرها أو يشتريها وهو في مقابلة خشي الهلاك فيها فيجوز رضاه بغير المعينة وان لزمه فسخ دين في دين للضرورة (وفعل) المستأجر الفعل (المستأجر) بفتح الجيم (على) فعل (ه) وهذا معلوم وذكره نوصلاً لما بعده ومساويه (ودونه) بالاولى ولا يجوز له ان يفعل فعلاً أضر منه (و) جاز كراء دابة (لحميل برؤيته) أى المحمول من غير بيان جنسه اكتفاء برؤيته (أو) بـ (كيله) أى المحمول كإردب (أو) بـ (وزنه) كقنطار (أو عده) كائة

(ان لم تتفاوت) الكيل بالحفة والثقل أو الوزون بالليونة واليبوسة أو العدود بالكبر والصغر فيجوز استئجار الدابة للحمل ويعرف الحمول بالرؤية ان حضرفان غاب فبذ كر الكيل أو الوزن أو العدد فيما لا كثير تفاوت بين آحاده (و) من اكترى دابة ثم تقايلا جازت (ال) (إقالة) من الكراء ان كانت (قبل النقد) للكرء سواء كانت بالكرء أو بأز يد منه وسواء كانت الزيادة دنانير أو دراهم أو عرضا بشرط تعجيلها فان أجلت الزيادة منعت الاقالة لانه فسخ دين في دين (و) تجوز الاقالة منه (بعده) أى النقد (ان لم يغب) المكبرى (عليه) أى الكراء (والا) أى وان كان غاب عليه (فلا) تجوز الاقالة لانهما على السلف بز يادة (الا) أن تكون الزيادة (من المكبرى فقط) أى دون المكبرى فتجوز (ان) كانا (اقتصا) أى شرطا المقاصة ليسلما من ابتداء الدين بالدين (أو) تقايلا بز يادة من الكرى أو المكبرى (بعد سير كثير) لنفيه تهمة السلف بز يادة (و) يجوز (اشتراط) حمل (هدية) الحاج (لمكة) على المكبرى (ان عرف) قدرها (و) يجوز للمكبرى اشتراط (عقبة) أى ركوب (الاجير) الميل السادس على الدابة مع المكبرى أو بدله ويمشي المكبرى قال ابن يونس لانه امر معروف وهو رأس ستة أميال ومعناه انه يركب الميل السادس (لا) يجوز اكرء جماعة مشاة دابة لحمل أزوادهم بشرط (حمل من مرض) منهم لانه غرر وجهالة وقد يظهر صحيح المرض لرغبته في الركوب فيؤدى للتنازع (ولا) يجوز اكرء دابة معينة من مصر الى مكة مثلا (و) (اشتراط ان ماتت) دابة (معينة) أو عجزت (أنام) المكبرى (بغيرها) أى المعينة الهالكة ليركبها في بقية المسافة ان كان نقد الكراء ولو تطوعا لانه يصير فسخ دين في دين وان لم ينقد جاز وشبه في المنع فقال (ك) اكرء (دواب) مملوكة (لرجال) لكل رجل دابة لحمل حمال مختلفة من غير تعيين (١٩٤) مال كل دابة فلا يجوز للجهل بما تحمله كل دابة وتأديته للتنازع (أو) كراء دواب

في صفقة (لا يمكنه) مختلفة من غير تعيين مال كل دابة منها فلا يجوز ولو كانت للمالك واحد لاختلاف أغراض المتكاريين لان المكبرى يرغب في ركوب القوية للمكان البعيد والمكبرى يرغب في عكسه ابقاء لقوة

ان لم تتفاوت واقالة قبل النقد وبعده ان لم يغب عليه والا فلا الا من المكبرى فقط ان اقتصا أو بعد سير كثير واشتراط هدية مكة ان عرف وعقبة الاجير لا تحمل من مرض ولا اشتراط ان ماتت معينة أنه يغبرها كدواب لرجال أو لا يمكنه أولم يكن العرف نقد معين وان نقد أو بدنانير عيئت الا بشرط الخلف أو ليحمل عليها ما شاء أو لكان شاء أو ليشيع رجلا أو بمثل كراء الناس أو ان وصلت في كذا في كذا أو لينتقل لبلد وان ساوت الا باذن كبار دافه خلقك

القوية ففيه مخاطرة وتنازع (أو) كراء دابة بشئ معين من عرض أو حيوان أو طعام (لم يكن العرف) في بلد الكراء (نقد) أى تعجيل كراء (معين) ولم يشترط تعجيله أيضا فلا يجوز (وان نقد) أى عجل الكراء المعين فان عرف تعجيله أو بشرط جاز (أو) كراء دابة مثلا (بدنانير) أو دراهم (عيئت) وهى غائبة عن مجلس الكراء بأن كانت موقوفة للمكبرى على يد قاض أو ودية عند أمين فلا يجوز (الا بشرط الخلف) على المكبرى ان تلفت قبل قبضها فان كانت حاضرة عرف تعجيلها أو بشرط جاز والا فلا وان عجلت (أو) اكترى دابة (ليحمل) المكبرى (عليها ما) أى المتاع الذى (شاء) المكبرى حمله عليها فلا يجوز للفرر والجهالة لأن الحمولات تختلف بالثقل والحفة والليونة (أو) ليركبها (ل) أى (مكان شاء) فلا يجوز لاختلاف الطرق بالسهولة والصعوبة والطول والقصر والأمن والخوف (أو) اكرءها (لشيع) المكبرى عليها (رجلا) مسافرا أى يسير معه بعض المسافة تأنيسا له وتتنزى بيا على السفر وجبر الخطره وتوديعه من غير ذ كر نهاية التشيع فلا يجوز للجهل بغايته (أو) اكرء دابة من مصر لمكة مثلا (بمثل كراء الناس) الذى يظهر في المستقبل فلا يجوز للجهل بقدر الكراء حال عقده (أو) كراء قال فيه (ان وصلت) من مصر الى مكة (في كذا) من الايام كثلثين (ف) الا كراء (بكذا) درهما كمشرة وان وصلت في أكثر من ذلك قبض خمسة دراهم مثلا فلا يجوز للجهل بقدر الاجرة والفرر حال العقد (أو) أى ولا يجوز أن (ينتقل) أى يعدل المكبرى (لبلد) آخر غير الذى اكرءها اليه (وان ساوت) التى انتقل اليها التى اكترى لها في قدر المسافة وسهولتها أو صعوبتها (الا باذن) أى أى المكبرى لاختلاف الطرق يصداقة أهلها وعداوتها فيحتمل ان أهل الطريق الاولى أصدقاء للمكبرى فلا يخشى على دابته منهم وأهل الطريق الثانية أعداؤه فيخشى على دابته منهم وشبه في المنع فقال (ك) اكرء دابة التى اكترىتها منه رديفا (خلفك)

يامكثري فلا يجوز له (أو حمل) عليها (مك) متاعا له أو لغيره فلا يجوز له لأنك ملكته جميع منفعتها إلى نهاية سفر (و) أن أردف شخصا خلفك أو حمل عليها متاعا معك (الكراء) للردف أو المحمول معك حق (لك) يامكثري (أن لم تحمل زنة) معلومة فإن أكثريت منه حمل زنة معلومة فكراء الزائد لها وله الزيادة أن لم تضر الزيادة بالمكثري فإن أضرت به بأن كان يصل في يومه وبدونها بها لا يصل إلا في يومين منع منها (كالسفينه) في جميع ما تقليم من قوله وكراء الدابة كذلك (و) أن أكثرى دابة لركوبه عليها من مصر ملكة مثلاً ثم أكرأها لغيره فعطيت أوضاع (ضمن) المكثري الأول قيمتها (أن أكرأها) (لغير أمين) أو لأثقل منه فإن أكرأها لأمين مثله أو أخف منه فلا يضمها (أو عطيت) الدابة المكثرة (ب) سبب (زيادة) المكثري على (مسافة) مشرطة أن كانت الزيادة لها بال بأن كانت نحو ميل فيضمن قيمتها يوم بلوغها إلى نهاية المسافة المشرطة أو كراء الزيادة الخيار للمكثري (أو) عطيت بسبب زيادة (حمل) على الحمل المشروط شأنه (تعطى ب) سبب زيادة مثله (هـ) فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراء الزيادة مع الكراء الأصلي الخيار لهما (والا) أي أو أن لم يكن مازاده شأنه أن تعطى به سواء سلمت أو عطيت (فالكراء) للحمل الزائد متعين لهما مع الكراء الأول (كان) زاد ما تعطى بمثله (لم تعطى) فإر بها كراء الزائد فقط مع الكراء الأول واستثنى من قوله وإلا فالكراء فقال (الأن يحبسها) أي يؤخر الدابة عن رباها مكثرياً زمن (كثيراً) كسهر (فله) أي رباها (كرأ الزائد) الذي حبسها فيه مع الكراء الأصلي (أو قيمتها) يوم التعدي (و) أن أكرت دابة فوجدتها عضواً أو جرحاً أو عشاءاً أو بهادراً فاحش (لك) يامكثري (فسخ) كراءه بغير أفرس أو بغل أو حمار (عضوض) أي شأنه عض من قرب منه وإن لم يكثر منه (أو جموح) أي لا ينقاد (١٩٥) الأيسر (أو أعشى) أي لا يبصر ليلاً (أو) كان (دبره) أي جرحه الذي في ظهره (فاحشاً) يتضرر راكمه برائحته فلك الفسخ لانها عيوب (كان) تستأجر ثوراً مثلاً على أن (يطحن) لك كل يوم أردبين بدرهم (فوجد لا يطحن) في اليوم (الاردباء) واحداً فلك الخيار بين الفسخ وعدمه

أَوْ حَمَلَ مَمَكَّ وَالْكِرَاءَ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةً كَالسَّفِينَةِ وَضَمِنَ أَنْ أَكْرَى لَغَيْرِ
أَمِينٍ أَوْ عَطَيْتَ بِزِيَادَةٍ مَسَافَةً أَوْ حَمَلَ تَعَطُّبٌ بِهِ وَالْأُفْ كَالْكِرَاءِ كَانَ لَمْ تَعَطَّبَ إِلَّا أَنْ
يَحْبِسَهَا كَثِيرًا فَلَهُ كِرَاءُ الزَّائِدِ أَوْ قِيمَتُهَا وَلَكِ فَسْخُ عَضُوضٍ أَوْ جَوْحٍ أَوْ أَعْشَى أَوْ
دَبْرَةٍ فَإِذَا كَانَ يَطْحَنُ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ أَرْدَبَيْنِ بِدَرَاهِمٍ فَوُجِدَ لَا يَطْحَنُ إِلَّا أَرْدَبًا
وَأَنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يُشَبِّهُ الْكَيْلَ فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ

(فصل) جاز كراء حمام ودار غائبة كبيعها أو نصفها أو نصف عبد
وشهراً على أن سكن يوماً ثم أن ملك البقية وعدم بيان الابتداء وحمل من
حين العقد ومشاهدة ولم يلزم لهما إلا بنقد

فيسقط عنك نصف الكراء (وإن) أكثرى ثوراً مثلاً لطحن أردبين في يوم بدرهم مثلاً (زاد) ما يطحنه فيه على أردبين (أو نقص) ما يطحنه عنهما و تنازع زاد ونقص (ما) أي قدر (الشبه الكيل) أي جرت العادة بزادته فيه تارة ونقصه عنه مرة أخرى (فلا شيء) (لك) يامكثري في الزيادة (ولا شيء) (عليك) في النقص والله أعلم (فصل) في أحكام كراء الحمام والدار والارض والعبد واختلاف المتكاريين (جاز كراء حمام) وقول العتبية والله ما دخوله بصواب لا يخالف قول المدونة لا بأس بكراء الحمامات لأنه أمان في العتبية صواب دخوله ساكتاً عن عقد كرائه (و) جاز كراء (دار غائبة) وربع وحافوت وأرض وظاهره ولو كانت الغيبة بعيدة كما كرائه داراً بمصر وهو بمكة حال كون كراء الحمام والدار الغائبة (كبيعها) أي الحمام والدار ونحوهما في بعض النسخ كبيعها في اشتراط رؤية سابقة لا يتغير بعدها أو وصف ولوم من المكثري أو شرط خيار المكثري بالرؤية (أو) كراء (نصفها) أي الدار مثلاً (أو) كراء (نصف عبد) أو دابة يكون للمستأجر يوماً ولذي له النصف الآخر يوماً كالبيع (و) جاز كراء الدار (شهراً على) شرط (أن سكن) المكثري (يوماً) منه (لزمه) كراء الشهر كله (أن ملك) المكثري (البقية) من الشهر بسكنائها أو اسكانها غيره بكراء أو مجاناً فإن شرط أنه أن سكنها يوماً مثلاً من الشهر وخرج منها لزمه كراء الشهر كله ولا يملك البقية بل تعود النعمة للمكثري فلا يجوز (و) جاز لمن أكثرى داراً مثلاً شهراً أو سنة (عدم بيان الابتداء) لوقت سكنائها (وحمل) على أن ابتداءها (من حين العقد) فلو لم يحمل على ذلك فسد العقد لأن الكراء لا يجوز على سنة غير معينة (و) جاز كراء الدار ونحوها مياومة (مشاهدة) ومساناة بأن يكرها كل يوم أو كل شهر أو كل سنة بكذا وصح (ولم يلزم) العقد فيها ذكر (لهما) أي المتعاقدين سواء سكن بعض الشهر أو السنة أولاً (إلا) إذا كانت المشاهدة مصحوبة (بنقد) أي

تجليل كراء من المكترى للمكرى (ف) يلزم (قدره) أى المنقود من كراء شهر أو سنة أو أكثر فإن كان قال كل يوم أو شهر أو عام بدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أيام أو أشهر أو سنين وشبهه في اللزوم فقال (ك) كراء (وجيبة) بفتح الواو مدة معينة مصورة (بشهر كذا) بأى تسمية الشهر أو السنة كرمضان سنة كذا كسنة سبعة وثمانين (أو هذا الشهر) أو هذه السنة (أو) بقوله أكرىها (شهر) أو سنتين (أو) بقوله أكرىها (الى كذا) أى كتمام سنة سبعة وثمانين فهذا كله وجيبة لازمة الآن يشترط الخروج لمن شاء والظاهر من جعل المصنف شهرا من الفاظ الوجيبة كافي المقدمات وسيقول وفي سنة بكذا تأويلان أن هذا على أحد التأويلين وكأن وجهه أنه إذا حمل على الابتداء من حين العقد يصير بمنزلة قوله هذا الشهر (وفي) كون أكرىها (سنة) أو شهرا (بكذا) كعشرة دراهم وجيبة لأنه لما كان الابتداء من حين العقد فكأنه قال هذه السنة أو هذا الشهر أو غير وجيبة لعدم تعيين المدة لصديق سنة بأى سنة وشهر بأى شهر (تأويلان) وذهب أبو محمد إلى أن قوله أكرى منك سنة لا يقتضى تعيين وله الخروج ولربه إخراج متى شاء مثل قوله كل سنة وإن ما وقع في الكتاب أى المدونة من هذا انما معناه سنة معينة (و) جاز كراء (أرض مطر عشرا) من السنين (إن لم ينقد) المكترى الكراء أى لم يشترط النقد ولو نقدا بالفعل فإن شرط النقد فلا يجوز (وإن) شرط النقد (سنة) واحدة من العشر (الارض) (لأمانة) الرى (ك) أرض (النيل) أى نهر مصر المنخفضة (و) الأرض (ال معينة) أى التى تسقى بعين جارية أو بئر (فيجوز) شرط النقد فيها (ويجب) النقد أى يقضى به للمكرى الارض على مكترىها (في مأمونة النيل إذا رويت) لأنها لا تحتاج لسقى آخر (و) جاز كراء (١٩٦) (قدر) أى مقدار محدود (من أرضك) يامكرى كقدان (إن عين) بتسمية

فَقَدْرُهُ كَوَاجِبُهُ بِشَهْرٍ كَذَا أَوْ هَذَا الشَّهْرِ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا وَفِي سَنَةٍ بِكَذَا
تَأْوِيلَانِ وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُدْ وَإِنْ سَنَةً أَلَّا لِلْأَمُونَةِ كَالنَّيْلِ وَالْمَعِينَةِ
فَيَجُوزُ وَيَجِبُ فِي مَأْمُونَةِ النَّيْلِ إِذَا رَوِيَتْ وَقَدَّرَ مِنْ أَرْضِكَ إِنْ عُنِيَ أَوْ تَسَاوَتْ
وَعَلَى أَنْ يَحْرُمَ ثَلَاثًا أَوْ يُزِيلَ إِنْ عُرِفَ وَأَرْضٍ سِنِينَ لِذِي شَجَرٍ بِهَا سِنِينَ مُسْتَقْبَلَةً
وَإِنْ لَغَيْرِكَ لَا زَرْعَ وَشَرْطُ كَنْسٍ مَرَحَاضٍ أَوْ مَرْمَةٍ أَوْ تَطْيِينٍ مِنْ كَرَاءٍ
وَجِبَ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُكْتَرَى أَوْ حِمِيمٍ أَهْلٍ ذِي الْحِمَامِ

أو إشارة أو علامة (أو) لم
يعين و (تساوت) أرضك
في الجودة أو الرداءة وفي
الاعراض المرادة منها
(و) جاز كراء أرض (على)
شرط (أن يحرمها) للمكترى
حرثا (ثلاثا) ثم يبذرهما
(أو) على شرط (أن
يزيلها) أى يجعل المكترى

فيهما بلا تلقوتها (أن عرف) نوع الزبل وقدره (و) جاز كراء (أرض سنين لذي شجر) مغروس (بها) أى الأرض فيجوز أو
كراؤها (سنين مستقبله) تلى السنين الأولى (وإن) كان الشجر الذى بها (لغيرك) بأن أكثرها زيد من الناس سنين وغرس بها شجرا
وانقضت مدته فيجوز لغيره أكثرها سنين مستقبله فإن كراءها منك المكترى الأول بقى شجره الى تمام المدة الثانية والافلاك الزامه
بقلع شجره وتسوية الارض (لا) يجوز أكثرها أرضا بها (زرع) اخضر لغيرك عقب انقضاء مدة كراء زارعه اذ ليس للمكرى
الارض الزامه بقلعه بل يلزمه بقاؤه بها الى تنهاى طيبه وله كراء ما زاد على المدة الأولى (و) جاز (شرط كنس مرعاض) على المكترى
دارا لأنه معروف وهذا فيما يكون بعد عقد الكراء وأما ما كان يوم العقد في المراحض فهو على المكترى شرط عليه أم لا (أو) شرط
(مرمة) عند الاحتياج اليه (و) جاز اشتراط (تطيين) لدار على المكترى حال كون الترميم (من كراء وجب) على المكترى
تسليمه للمكرى بشرط أو عرف وفي المدونة للامام رضى الله تعالى عنه من أكثرى دارا أو حماما على أن ما احتاج اليه من مرمة رمها
المكترى فإن شرط أن ذلك من الكراء جاز ولو شرط أن ما عجز عنه الكراء أنفق السالك من عنده فلا يجوز ولا يجوز أن يشترط
عليه من يسير مرمة إلا أن يكون ذلك من كراءها قال ابن غازى أما المرمة فقال في المدونة ومن أكثرى دارا أو حماما على أن ما احتاج
اليه من مرمة رمها المكترى فإن اشترط أن ذلك من الكراء جاز وما التطين فلم يصرح في المدونة بشرط كونه من الكراء الذى وجب
وأما قال ومن أكثرى دارا على أن عليه تطيين البيوت جاز إذا سمى تطيينها في السنة مرة أو مرتين أو في كل سنتين مرة لأنه معلوم أنه
(لا) يجوز اشتراط المرمة على المكترى (أن لم يجب) الكراء على المكترى لا تنفاد عرف وشرط تعجيله لهما سلف وكراء ولا تغرر
(أو) شرط أن الترميم (من عند المكترى) فلا يجوز للجهة في الكراء (أو) أكرى الحمام على شرط (حميم أهل ذى الحمام) أى

اغفلهم فيه بما نه على المكثري (أو) على شرط (ورنهم) أي ما يطلى به الجسد لانه الشعر فلا يجوز اشتراطه على المكثري (مطلقا) عن التقييد بعدم علم عددهم (أو) اكثريت أرض لبناء أو غرس و (لم يعين) ما يفعل في الأرض من (بناء وغرس و) الحال (بعضه) أي البناء أو الغرس (أرض) بالأرض من بعض (و) الحال (لا عرف) جار يبلدها بيناء خاص أو غرس خاص فلا يجوز للغرس (و) لا يجوز (كراء وكيل) دار أو أرضا (بمحابة) أي بأقل مما ساء له الموكل (أو) كراؤه بـ (مرض) على ما وكل على كرائه بنقد فلا يجوز ولو فوض له في التوكيل لانه لا يجوز له التصرف الا بالمصلحة لموكله (أو) كراء (أرض مدة) معاومة كمشر سنين (لغرس فاذا انقضت) مدة الكراء (فهو) أي الغروس ملك (لرب الأرض) كله (أو نصفه) مثلا فلا يجوز للجهل بالكراء (و) من اكثري أرضا ليزرعها سنة انقضت (السنة في) الأرض التي سقيها بـ (المطر) أو النيل (بالخصاد) لزرها سواء صادف تمامها بالشهور أو نقص سنة أو زاد عليه فليس لمكثري الأرض قلعها ولا أجرة ما زاد على تمامها بالشهور (و) تنقضي السنة (في) أرض (السقي) بعين أو غرب أو سانية بتامها (بالشهور) الاثني عشر (فان تمت) السنة بالشهور (وله) أي المكثري فيها (زرع أخضر) فليس للمكثري قلعها ولا أخذه ويلزمه بقاؤه الى حصده وله (كراء مثل) الوقت (الزائد) على ستة الشهور (واذا) اكثري شخص أرضا وزرعها وحصد زرعها و (انتثر) أي سقط فيها (للمكثري حب فنبت) الحب في الأرض عاما (قابلا) أي بعد عام (١٩٧) الاكثراء (فهو لرب الأرض) لا عراض المكثري عنه

أَوْ نُورِهِمْ مُطْلَقًا أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ بِنَاءٌ وَغَرْسٌ وَبَعْضُهُ أَضْرٌ وَلَا عُرْفٌ وَكَرَاءٌ وَكَيْلٌ بِمَحَابَةِ أَوْ عَرْضٍ أَوْ أَرْضٍ مُدَّةَ لِفَرَسٍ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ وَالسَّنَةُ فِي الْمَطَرِ بِالْخَصَادِ وَفِي السَّقْيِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ زَرْعٌ أَخْضَرٌ فَكَرَاءٌ مِثْلُ الزَّائِدِ وَإِذَا انْتَثَرَ لِلْمَكْثَرِيِّ حَبٌّ فَنَبَتَ قَابِلًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ كَمَنْ جَرَّ السَّيْلَ إِلَيْهِ وَلَزِمَ الْكَرَاءُ بِالْتِمَكُّنِ وَإِنْ فَسَدَ لِجَائِحَةٍ أَوْ غَرَقٍ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ أَوْ عُدْمِهِ بَذْرًا أَوْ سَجْنَةً أَوْ انْهَدَمَتْ شُرُفَاتُ الْبَيْتِ أَوْ سَكَنَ أَجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ لَا أَنْ تَقَصَّ مِنْ قِيَمَةِ الْكَرَاءِ وَإِنْ قَلَّ أَوْ انْهَدَمَ بَيْتٌ فِيهَا أَوْ سَكَنَهُ مُكْرِيهٌ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِسَلْمٍ لِلْأَعْلَى أَوْ عَطَشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ فَبِحَصَّتِهِ وَخَيْرٌ فِي مُضَرٍّ كَهَظْلٍ فَإِنْ بَقِيَ فَالْكَرَاءُ كَهَظْلٍ أَرْضٍ صُلِحَ

(أو غرق بعد ابان) أي وقت (الحرث) المعتاد بحيث لا تزرع اذا انكشف عنها الماء فان غرقت في ابان الحرث أو قبله واستمرت كذلك حتى فات ابانه سقط كراؤها لعدم تمكن المكثري من زرعها ولو انكشف الماء في ابان يدرك فيه الحرث لزمه الكراء وان لم يحرث (أو) لم يزرع له (عدمه) أي فقد المكثري (بذرا) يبذره بها وانما لزمه الكراء لتمكنه من اكراؤها لغيره (أو) له (سجنه) أي حبس المكثري فيلزمه الكراء لتمكنه من اكراؤها (أو انهدمت شرفات البيت) التي تجعل فوق حائطه لئلا يبنه فيلزم مكثريه جميع كرائه لأن انهدامها لا ينقص شيئا من منافعه (أو سكن أجنبي بعضه) فيلزم المكثري جميع كرائه وله الرجوع على الأجنبي بأجرة ما سكنه ومحل لزوم جميع الكراء المكثري في انهدام الشرفات ان لم ينقص انهدامها شيئا من الكراء (لا) يلزم المكثري جميع الكراء (ان نقص) شيئا من انهدامها (من قيمة الكراء) فيحيط من الكراء بقدره ان كثر بل (وان قل) ولا خيار للمكثري في الخروج (أو انهدم بيت فيها) أي الدار المكتراة فيلزم المكثري سكنها ويحيط عنه ما ناب البيت المهدم من الكراء (أو سكنه) أي البيت منها (مكريه) فكذلك (أولم يأت) مكريه (بسلم للأعلى) منها أي الدار الذي لا يوصل اليه الا بسلم فكذلك (أو عطش بعض الأرض) فكذلك (أو غرق) بعضها (فبحصته) أي السالم من الكراء بالقيمة لا بالمساحة كما في المدونة فان عطش أو غرق جملها أو كلها فلا شيء عليه من الكراء (وخير) بين السكنى والخروج (في) حدوث أمر (مضر) وان كان يسيرا (كهطل) أي تتابع المطر من سقف البيت (فان بقي) المكثري ساكنا في البيت الى انتهاء المدة (فالكراء) جميعه لازم له لزوال ضرره بتخيره وشبهه في لزوم جميع الكراء فقال (كهطل أرض صالح) عليها من أهلها الكفار وزرعها فاعطشت

فيلزمهم جميع المصالح به عليها أنه ليس كراء محققا (وهل) يلزمهم جميعه لزوما (مطلقا) عن التقييد بعدم تعيين قدر من المال المصالح به للأرض (أو) يلزمهم جميعه في كل حال (الان يصلحوا) الامام (على الأرض) بقدر من المال معلوم فلا يلزمهم اذا عطشت في الجواب (تأويلان) وذلك (عكس) أى خلاف حكم (تلف الزرع لكثرة دودها) أى الأرض (أو) كثرة (فأرها أو) (لعطش) فيسقط كراؤها عن المكثري لعدم تمكنه من المنفعة التي اكترها وسواء تلف جميعه (أو) اكتره و (بقي القليل) منه قال الاخي هلاك الزرع ان كان لقحط المطر أو تعذر ماء البئر أو لكثرة نبوع ماء الأرض أو لدود أو فأرسقط كراء الأرض كان هلا كفي الابان أو بعده وان هلك لطير أو جراد أو جليد أو برد أو جيش أو لأن الزريعة لم تنبت لزم الكراء هلاك في الابان أو بعده (و) ان حدث خلل في العقار المكثري قبل تمام مدته (لم يجبر أجر) أى مكر (على اصلاح) ما نههم من العقار الذي اكراه (مطلقا) عن تقييده لعدم ضراره بالمكثري وحدوثه بعد العقد واما كان السكنى معه وبخير المكثري بين السكنى بجميع الكراء والخروج على التفصيل المتقدم عن ابن رشد هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وقال غيره يجبر المكثري على اصلاح ما نههم قال ابن عبد السلام وعليه العمل في زماننا (بخلاف ساكن) في بيت غيره بكراء (اصلاح له) رب البيت ما نههم منه فتلزمه السكنى (بقية الددة) ان اصلاح له (قبل خروجه) من البيت فان اصلاح له بعده فلا يلزمه سكنها بقيتها لانفساخ عقد الكراء بخروجه قبل اصلاح (وان اكثريا) أى المكثريان (حانوتا) أى محلا معدا لبيع السلع وتنازعا في كيفية جالسهما فيه لبيع السلع (فأراد كل) من المكثريين ان يجلس بسلعه (مقدمه) ليظهر سلعه لمن يريد شراءها (قسم) نصفين (١٩٨) ليجلس كل واحد منهما بسلعه في نصف (ان أمكن) قسمه لاتساعه (والأكرى)

وهل مطلقا أو الا أن يصلحوا على الأرض تأويلان عكس تلف الزرع لكثرة دودها أو فأرها أو عطش أو بقي القليل ولم يجبر أجر على اصلاح مطلقا بخلاف ساكن أصلح له بقية الددة قبل خروجه وان اكثريا حانوتا فأراد كل مقدمه قسم ان أمكن والا أكرى عليهما وان غارت عين مكثري سين بعد زرع نفقت حصه سنة فقط وان تزوج ذات بيت وان بكراء فلا كراء الا أن تبين والقول للأجير أنه وصل كتابا أو أنه استصنع وقال وديعة أو خولف في الصفة وفي الأجرة ان أشبه وحاز لا كيناء ولا في ردو فله برة وان بلا بينة وان ادعاه

لغيرها جبرا (عليها) لازالة تنازعهما (وان) أكرى موضعا من الأرض لزراعة وله عين يسمى منها (غارث عين) مكان (مكثري سنين) ثلاثا أو أكثر أو نههم برة وكان ذلك (بعد زرع) أى المكثري وقبل انتهائه واستغنائه عن السقى وأبى مكثريه من اصلاح

عينه أو برة (نفقت حصه سنة) من السنين (فقط) أى لا أكثر منها أى ينفق المكثري في اصلاح العين وقال أو البئر ما يخص سنة واحدة من كراء السنين لحياء زرعته وتمكنه من زراعة الأرض في بقية السنين (وان تزوج) رجل امرأة (ذات بيت) ساكنة فيه ان كان لها ملك بل (وان) كان لها (بكراء) وسكن معها فيه مدة (فلا كراء) لها عليه لجريان الغرف بعدم أخذها الكراء منه في كل حال (الان تبين) الزوجة لزوجها ان عليه أجرة المسكن فتلزمه حينئذ (و) ان استؤجر شخص على اتصال كتاب من بلد الى بلد آخر فغاب مدة يمكنه فيها الذهاب والإياب وادعى انه وصله وكذبه مستأجرة (ف) القول للأجير انه وصل كتابا استؤجر على اتصاله لانه اتهمه فعليه دفع كرائه (و) القول للأجير (انه استصنع) فيما بيده عماله فيه صنعة كثوب بيد خياط وغزل بيد نساج (وقال) ربه (وديعة) عندك (أو) أى والقول للصانع ان اتفقا على استصناعه (خولف) الأجير (في الصفة) فالحق قوله ان أشبه الصنعة رب المصنوع كصنعه ثوبا أخضر لشرىف مدعى أمره به وخالفه الشريفة قائلا أمرت بك بصنعة أسود وكخياطته ثوبا واسع الأكام لفقيه فقال الفقيه أمرت بك بتضييقه (و) اتفقا على استصناعه وصنعتة وخولف (في) قدر (الأجرة) بأن قال الأجير عشرة وقال رب المصنوع خمسة فالحق قول الأجير (ان أشبه) العادة بين مثله ومثل رب الشئ (و) ان (حاز) بماء مهملة أى استولى الأجير على المصنوع وذكر مفهوم حاز فقال (لا) ان لم يحز (كيناء) فليس القول قوله في قدر الأجرة قال البناني الحوز انما يحتاج اليه اذا أشبههما أما اذا أشبه الصانع فقط فلا يحتاج الى الحوز (ولا) يصدق الصانع (في رده) أى المصنوع لربه (ف) القول (لربه) أى المصنوع في عدم رده ان دفعه للصانع يبيته مقصودة للتوثق بل (وان) كان دفعه له (بلا بينة) لانه قبضه على ضمانه كالرهن (وان ادعاه)

أى الاستصناع صباغ مثلا في ثوب بيده (وقال) ربه (سرق مني) أى الثوب مثلا أبيض (وأراد) ربه (أخذه) لتخيره فيه وفي تضمينه للصانع أخذه (دفع) ربه للصانع (قيمة) أى أجره (الصنع يمين) من رب الثوب أنه لم يستصنع (أن زادت دعوى الصانع عليها) أى قيمة الصنع فإن كانت مثلها أو أقل فلا يحلف لأن حلفه لا يسقط زيادة دعوى الصانع (وإن اختار) رب الثوب حين تخيره أولا (تضمينه) أى الصانع قيمة الثوب أبيض (فإن دفع الصانع قيمته) أى الثوب حال كونه (أبيض) لربه (فلا يمين) على واحد منهما وملك الصانع الثوب ولا كلام لصاحبه (والا) أى وإن لم يدفع الصانع قيمته أبيض وامتنع منه (حلفا) أى رب الثوب أولا أنه لم يستصنع والصانع أنه استصنعه (واشتركا) أى رب الثوب والصانع في الثوب ربه بقيمته أبيض والصانع بقيمة صبعه (لا يتحالفان بالخاء المهملة) (أن تحالفا) بخاء معجمة أى رب السويق والسمان (فليت السويق) بأن قال السمان أمرتني بلبته بعشرة أرطال سمن وقال رب السويق لم آمرك بشيء فلا يتحالفان ولا يتشاركان فيه ويقال لصاحب السويق ادفع للسمان مثل ما قال وخذسويقك فان فعل أخذسويقه (و) (أن) (أبى من دفع) مثل (ما قال اللات فمثل سويقه) غير ملتوت يدفعه اللات له (و) (أن تنازع الستاجر والأجير في قبض الأجرة فالقول (له) أى الاجير المتقدم ذكره ولكن يمين (و) (أن تنازعا الجمال والمكترى منه في قبض الكراء فالقول (للجمال يمين في عدم قبض الأجرة) اذهو الأصل فعلى مدعى القبض اثباته (وإن بلغا) أى الجمال والمكترى منه (الغاية) أى المكان الذى تراكبا اليه سواء تنازعا فيه قبل تسليم الاحمال أو بعده في كل حال (الاطول) في الزمان بعد تسليمهما (ف) القول (١٩٩) (لمكترى يمين) فالمكترى بعد

التسليم والطول مصدق

بيمينه (وإن اتفقا الجمال

والمكترى منه على قدر

الأجرة واختلفا في المسافة

بان (قال) الجمال أكرىتك

(بمائة لبرقة) بلد بالقرب

بينها وبين مصر نحو شهر

(وقال) للمكترى (بل)

بمائة (لأفريقية) بلد بالقرب

بينها وبين مصر ثلاثة أشهر

وقال سُرِقَ مِنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ يَمِينِ أَنْ زَادَتْ دَعْوَى الصَّانِعِ عَلَيْهَا وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَهُ فَانْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أَيْضَ فَلَ يَمِينِ وَالْأَحْلَفَا وَاشْتَرَا كَأَنَّ تَخَالَفَا فِي لَتِ السَّوِيْقِ وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَ اللَّاتُ فَمِثْلُ سَوِيْقِهِ وَلَهُ وَالْجَمَالُ يَمِينِ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأَجْرِ وَإِنْ بَلَّغَا النِّايَةَ الْأَطْوَلُ فَلِمُكْتَرِيهِ يَمِينِ وَإِنْ قَالَ بِيَأْتِيهِ لِبَرْقَةٍ وَقَالَ بَلِّ لِأَفْرِيقِيَّةٍ حَلْفَا وَفُسِخَ أَنْ عُدِمَ السَّيْرُ أَوْ قَلَّ وَإِنْ تَقَدَّ وَالْأَفْرِيقِيَّةُ لِمُكْتَرِيهِ فِي الْمَسَافَةِ فَقَطَّ أَنْ أَشْبَهَ قَوْلُهُ فَقَطَّ أَوْ أَشْبَهَا وَانْتَقَدَّ وَأَنْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُكْتَرَى وَلَزِمَ الْجَمَالُ مَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَسَافَةِ عَلَى دَعْوَى الْمُكْتَرَى وَفُسِخَ الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يُشْبِهَا حَلْفَا وَفُسِخَ بِكَرَاءِ الْمِثْلِ فَيَأْمَنُ

(حلفا) كل على نفي دعوى الآخر واثبات دعوى نفسه (وفسخ) عقد الكراء (أن عدم السير) بأن تنازعا قبل الشروع فيه (أو قل) السير بحيث لا ضرر على الجمال في رجوعه ولا على المكترى في طرح متاعه أن لم ينتقد الكراء بل (وإن) كان قد (نقد) المكترى الكراء للمكترى (والا) أى وإن كان اختلافهما بعد سير كثير أو بعد بلوغهما الغاية (ف) حكمه (ك) حكم اختلاف المتبايعين في قدر الثمن بعد (فوت البيع) بيد مشترى من كون القول قول للمكترى فيكون القول هنا قول للمكترى (و) القول (للمكترى) في اختلافهما (في) المسافة فقط أن أشبه قوله) أى المكترى (فقط) أى دون المكترى سواء انتقد أو لم ينتقد (أو أشبه) أى المكترى والمكترى معا (وانتقد) المكترى الكراء من المكترى (وإن لم ينتقد) المكترى الكراء من المكترى وهما مشبهان (حلف المكترى ولزم الجمال ما قال) المكترى فيحمله إلى أفريقية في كل حال (الأن يحلف) الجمال أيضا (على ما) أى المسافة التي (ادعاه) التي انتهى إليها وهي برقة القرية (فله) حينئذ (حصة المسافة) التي انتهى إليها وهي برقة (على دعوى المكترى وفسخ الباقي) من برقة إلى أفريقية (وإن لم يشبه حلفا وفسخ) الكراء وحسب الجمال (بكراء المثل فيما مشى) من المسافة ويقضى للحالف منهما على النا كل قال ابن رشد تلخيص هذه المسئلة وبيانها على أصل ابن القاسم أن ينظر فإن أشبه قول المكترى خاصة فالقول قوله انتقد أو لم ينتقد وإن أشبه قول المكترى خاصة فالقول قوله انتقد الكراء أو لم ينتقد وإن أشبه ما قال جميعا نظر فإن انتقد الكراء فالقول قول المكترى وإن لم ينتقد فالقول قول المكترى وإذا كان القول قول المكترى فيحلف وله جميع الكراء وإذا كان القول قول المكترى حلف ولزم الجمال ما قال إلا أن يحلف على ما ادعى فله حصة مسافة برقة على

دعوى المكترى ويفسخ عنه الباقي وان لم يشبهه قول واحد منهما حلفا وفسخ وله كراه المثل فيما شئى وأيهما انشكك قضى عليه لمن حلف (وان) اختلاف فى المسافة والأجرة معا بأن (قال) الجمل (أكرهتك للمدينة) للنزوة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (بمائة وبلغا) للمساكين المدينة (وقال) المكترى (بل لمسكة) الشرفة (بأقل) من المائة كخمسين (فان) كان (نقده) المكترى الخمسين (فالقول للجمل فيما يشبهه) لتقوى دعواه بالانتقاد والشبه وأراد مع شبهه المكترى أيضا بدليل قوله (وحلفا) أى الجمل والمكترى (و) اذا حلفا (فسخ) الكراه فيما بقى (وان لم ينقد) المكترى شيئا من الكراه (ف) القول (لجمل) فى قدر (المسافة) انها للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (و) القول (للمكترى فى حصتها) أى المسافة (بما ذكر) المكترى من الكراه ككونه خمسين (بعد يمينها) على ما ادعيه فلا يقبل قول المكترى انها للمدينة بمائة ولا قول المكترى انها لمسكة بخمسين لان بلوغ المسافة رجح قول المكترى وعدم الانتقاد قول المكترى (وان أشبهه قول المكترى فقط) أى دون المكترى (فالقول له يمين) فياخذ المائة التى حلف عليها (وان أقاما بينة) أى جنسها الصادق بينتين بينة شهدت للمكترى وبينة شهدت للمكترى (فضى بأعدلهما) سواء كانت بينة المكترى أو المكترى (والا) تكن احدهما أعدل من الأخرى (سقطتا) أى البينتان وصارا كمن لا بينة لهما (وان قال) المكترى دارا أو أرضا مثلا (اكترت) منك الدار أو الأرض مثلا (عشرا) من السنين (٢٠٠) (بخمسين) دينار مثلا (وقال) ربهما بل اكترت (خمس) من السنين

(بمائة) من الدنانير مثلا ولا بينة لهما (حلفا وفسخ) الكراه ان كان اختلافهما بحضرة القعد بدليل قوله (وان زرع) المكترى أو سكن (بعضا) من السنين (ولم ينقد) المكترى شيئا من الكراه (فلهما) أى الدات المكتراة أرضا كانت أو دارا (ما أقر به المكترى) فيما مضى (ان أشبهه) المكترى فى قوله

وَأَنْ قَالَ أَكْرَيْتُكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِائَةٍ وَبَلَّغَهَا وَقَالَ بِلْ لِسَكَّةَ بِأَقْلَ فَإِنْ نَقَدَهُ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَلِ فِيمَا يُشَبِّهُهُ وَحَلَفَا وَفُسِّخَ وَإِنْ لَمْ يَنْقُدْ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَلِ فِي الْمَسَافَةِ وَلِلْمُكْتَرِي فِي حَصَّتَيْهَا بِمَا ذُكِرَ بَعْدَ يَمِينِهَا وَإِنْ أَشَبَّهُهُ قَوْلُ الْمُكْتَرِي فَقَطْ فَالْقَوْلُ لَهُ بِيَمِينِ وَإِنْ أَقَامَا بَيْنَةً قَضَىٰ بِأَعْدِلِهِمَا وَالْأَسْقَطَانِ وَإِنْ قَالَ اكْتَرَيْتُ عَشْرًا بِخَمْسِينَ وَقَالَ خَمْسًا بِمِائَةٍ حَلَفَا وَفُسِّخَ وَإِنْ زَرَعَ بَعْضُهُمَا وَلَمْ يَنْقُدْ فَلِرَبِّهَا مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُكْتَرِي إِنْ أَشَبَّهُهُ وَحَلَفَ وَالْأَقْوَلُ رَبُّهَا إِنْ أَشَبَّهُهُ فَإِنْ لَمْ يَشَبِّهْهَا حَلَفَا وَوَجَبَ كَرَاهُ الْمِثْلِ فِيمَا مَضَىٰ وَفُسِّخَ الْبَاقِي مُطْلَقًا وَإِنْ نَقَدَ فَتَرَدَّدُ

﴿ بَاب ﴾

صَحَّةُ الْجَمْعِ بِالْإِجَارَةِ جَمْعًا عَلِيمٌ يَسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّامِّ كَكِرَاءِ السَّفِينِ

عشرا بخمسين عادة الناس (وحلف) على دعواه سواء أشبهه قول المكترى أيضا أم لا (والا) أى وان لم يشبهه قول المكترى (ف) القول (قول ربهما) أى الدات المكتراة يمينه (ان أشبهه) قوله خمسا بمائة عادتهم (فإن لم يشبهها) بأن خالفا معا معتاد الناس (حلفا ووجب) للمكترى (كره المثل فيما مضى) من السنين (وفسخ الباقي) منها فسحا (مطلقا) عن التقييد ببعض الصور وذكرك قسم قوله ولم ينقد فقال (وان) كان (نقد) المكترى الكراه (ف) فيه (تردد) فى كونه كمن لم ينقد فى اعتبار الشبه أو القول قول المكترى لرجحان قوله بالنقد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ فى بيان أحكام الجعل وما يتعلق به (صححة) أى موافقة (الجعل) الشرع (بالإتزام أهل الاجارة) فلا يشترط فى عقد الجعل الأهلية الاستتجار والعمل والجمالة رخصة اتفاقا والقياس عدم جوازها بل عدم صحتها لغيرها لكن خرجت عن ذلك بالآية وهى قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير الآية ومفعول التزام المضاف لفاعله قوله (جعلا) أى مالا (علم) للجاعل والمجبول له فلا يصح مجبول كان جثنى بعبدى الأبق فلك نصفه لجهلهما حالا حين العقد ابن شاس شرط الجعل كونه معلوما مقدورا عليه كالأجرة وفى نص المدونة مالا يجوز بيعه لا يجوز أن يكون نمنا لاجارة أو جعل (يستحقه) أى الجعل المعلوم الشخص (السامع) قول الجاعل ولو بواسطة فلا يشترط ماسمى من الجعل الا ان سمعه فطلبه بعده وانما يستحقه (بالتام) للعمل الجاعل عليه وشبهه فى الاستحقاق بالتام فقال (ككره السفن) فيتوقف استحقاقه على التام بالوصول الى نهاية السفر ومضى زمن يمكن فيه

اخراج مافي السفينة فان غرقت في الاثناء أو عقب وصولها قبل امكان اخراج مافيها فلا تسمى لربها من الكراء واستثنى من عدم الاستحقاق قبل التام فقال (الا أن يستأجر) المكترى (على التام) سفينة أخرى (ف) يستحق الكرى الأول من الكراء (بنسبة) الكراء (الثاني) سواء عمل الثاني قدر عمل الأول أو أقل أو أكثر لان الجاعل قد انتفع بما عمله المجهول له وان أتم المجهول له العمل الجاعل عليه بأن أتى بالآبق أو الشارداستحق الجعل ان استمر المأتى به في ملك الجاعل بل (وان استحق) الشيء الجاعل على تحصيله أى ظهر ملكا لغير الجاعل عبدا كان أو غيره فيلزم الجاعل دفع الجعل (ولو) استحق (بحرية) فيلزم الجعل الجاعل عند ابن القاسم (بخلاف موته) أى الرقيق أو الحيوان الجاعل على تحصيله بعده وقبل تسليمه للجاعل فلا يلزمه الجعل لعدم تمام العمل (بلا تقدير زمن) للعمل الجاعل عليه أى لا يجوز تقدير زمن لعمل الجعل لزيادته النقص للاحتمال انقضاء زمانه قبل التام فيذهب عمله باطلا فان قدر له زمن بطل في كل حال (الا بشرط ترك) للعمل (مضى شاء) العامل فيصح (ولا) (ينقد مشترط) فالنقد بلا شرط لا يضر وشرط النقد مفسد وان لم ينقد وصلة صحة (في كل ما) أى عمل (جاز فيه الاجارة) والمعنى ان الجعل يجوز في كل عمل تجوز الاجارة فيه حال كون هذه السكينة (بالعكس) لغوى أى ليس كل ما جاز فيه الجعل تجوز فيه الاجارة فاعمل متعلقا من الاجارة (و) يجوز الجعل على البيع والشراء القليل بل (ولو في الكثير الا) في (كبيع) وشراء (سلع كثيرة) فلا يجوز الجعل عليه اذا كان (لا يأخذ) للمجهول له (شيئا) من الجعل (الا) يبيع أو شراء (الجميع) اذ يلزم عليه انتفاع الجاعل يبيع أو شراء البعض مجازا اذ لم يبيع أو يشتري العامل الباقي ولو لو واحد من ألف مثلا (وفي شرط منفعة الجاعل) بعمل العامل الجاعل عليه في صحة (٣٠١) الجعل وعدمه (قولان) قال عبد

الملك من جاعل رجلا على رقيه الى موضع في الجبل سباهه فلا يجوز الا فيما ينتفع به الجاعل يريد انه من أخذ المال بالباطل (ولمن لم يسمع) قول الجاعل (ومن جاء بعدى الآبق) فله دينار مثلا وجاء به (جعل) مثله ان كان قد (اعتاده)

الأن يستأجر على التمام فبنسبة الثاني وان استحق ولو بحرية بخلاف موته بلا تقدير زمن الا بشرط ترك متى شاء ولا نقد مشترط في كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس ولو في الكثير الا كبيع سلع كثيرة لا يأخذ شيئا الا بالجميع وفي شرط منفعة الجاعل قولان ولان لم يسمع جمل مثله ان اعتاده كحلفهما بعد تخالفهما ولرببه تركه والا فالنفقة وان أفلت فجاء به آخر فلكل نسبة وان جاء به ذو درهم وذو أقل اشتركا فيه ولكليهما الفسخ ولزم الجاعل بالشروع وفي الفاسد جمل المثل الا بجمل مطلقا فأجرته

(٣٦ - جواهر الاكليل - ثاني) أى المجهىء بالآبق وسواء كان مثل المسمى أو أقل منه أو أكثر وشبهه في القضاء بجعل المثل فقال (كحلفهما) أى الجاعل والمجهول له (بعد تخالفهما) أى اختلافهما في قدر المال المجهول للعامل على تمام عمله فان حلفا أو نكلا ردا الى جعل المثل وان حلف أحدهما ونكلا الآخر قضى للحالف على الناكل (و) ان جاء شخص بالآبق أو الشاردا قبل التزام ربه الجعل (لم يتركه) أى الآبق لمن جاء به فلا مقال له ان كانت عادته طلب الضوال (والا) أى وان لم يكن الآتى بالآبق الذى لم يسمع قول الجاعل معتادا طلب الضوال (فالنفقة) التى أنفقها الآتى بالآبق عليه واجبة له على ربه (وان أفلت) أى آبق الآبق عن وجده وأخذه لىأتى به ربه (فجاء به) أى الآبق لربه شخص (آخر) أى غير الأول وآتى به قبل رجوعه لمكانه الأول (فلكل) من العاملين (نسبته) أى عمل كل لجموع عمليهما أى مثلهما من المسمى فان استوى العاملان فلكل نصفه وان كان عمل أحدهما ثلثين فله ثلثاه فان أتى به الثاني بعد عوده لمكانه الأول فالجعل كله للثاني ولا شيء منه للأول (وان جاء به) أى الآبق لربه (ذو درهم) جعله له ربه على محيئه به (وذو أقل) من درهم كذلك (اشتركا) أى العاملان (فيه) أى الدرهم فلذى الدرهم ثلثاه ولذى النصف ثلثه (ولكليهما) أى الجاعل والمجهول له (الفسخ) لعقد الجعالة قبل شروع المجهول له في العمل لانه جائز على المشهور وقيل لازم لهما (ولزمت) الجعالة (الجاعل بالشروع) من العامل في العمل (وفي) الجعل (الفاسد جعل المثل) ان تم عمله فان لم يتم عمله فلا شيء له وقيل له أخر مثله سواء تم العمل أم لا (الا) الفاسد (ب) جعل (جعل) للعامل (مطلقا) عن التقييد بتمام العمل بأن قال له ان أتيت بالآبق فلك دينار وان لم تأت به فلك نصف دينار (فأجرته) أى مثل العامل في مثل العمل على أظهر الأقوال عند ابن رشد

(باب في بيان الموات وأحيائه وما يتعلق به حقيقة (موات الأرض ما) أي أرض (سلم) جرده من تاء التانيث مراعاة للمقطعا أي خلا (عن الاختصاص) أي كونه مختصا بأحد وصلة الاختصاص (بعمارة) بكسر العين أي تعمير بالأرض المعمرة ليست مواتا إن بقيت العمارة بل (ولو اندرست) العمارة وعادت الأرض لما كانت عليه قبل تعميرها فلا يزول اختصاص عيها عنها في كل حال (الاحياء) من شخص آخر بعد طول اندراس عمارة الأول فيزول اختصاص الأول ويختص الثاني بها (و) يكون الاختصاص أيضا (بحريهما) أي بسبب كون الأرض حريما للعمارة فيختص بها صاحب العمارة ولا يملك الا باحياء ولا يحى إلا بإذن الامام ان قرب من العمارة ولما كان حريم العمارة يختلف باختلافها بينه بقوله (كمحتطب) أي موضع قطع الحطب المحتاج اليه للغذاء والطبخ ونحوها (ومرعى) أي موضع رعى الدواب (يلحق) أي يصل من خرج من البلد لا خطاب والرعى المختطب والمرعى (غدوا) بضم الغين للعمرة والدال المهملة أي قبل زوال يومه (و) يرجع منه للبلد (رواحا) أي قبل مغيب شمس يومه وما ليس كذلك فليس بحريم وهذا بالنسبة (لبلد) أنشئت بموات (و) كـ (حما) أي قدر من الأرض (لايضيق) ما يحدث فيه من بناء أو غيره (على وارد) البئر من الدواب (ولا يضر بماء) بتنشيف أو تنقيص وهذا حريم (لبئر) سواء كانت لسقي زرع أو ماشية أو غيرها (و) كـ (حما) أي قدر من الأرض (فيه مصلحة لنخلة) قال ابن يونس سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن حريم النخلة فقال قدر ما يرى ان فيه مصلحتها (٢٠٢) ويترك ما ضرب بها ويسأل عند أهل العلم به وقد قالوا من اثني عشر ذراعا

(باب)

مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ إِلَّا لِأَحْيَاءٍ وَيَحْرِيهَا كَمَحْتَطَبٍ وَمَرْعَى يُلْحَقُ غَدَوًا وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَا يُضَيِّقُ عَلَى وَارِدٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَا لِبُئْرٍ وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلنَّخْلَةِ وَمَطْرَحُ تُرَابٍ وَمَصَبٌ وَمِزَبٌ لِلدَّارِ وَلَا تَخْتَصُّ مَحْفُوفَةٌ بِأَمْلَاكٍ وَلِسُكُلَةٍ الْإِنْتِفَاعُ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَبِاقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يُقْطِعُ مَعْمُورَ الْمَنْوَرِ مِلْكًا وَيَحْمِي إِمَامٌ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ قُلُوبَ بَلَدٍ عَفَا لِكُفْرِهِ وَافْتَقَرَ لِإِذْنِهِ وَإِنْ مُسْلِمًا أَنْ قُرْبَ وَالْإِمَامُ امْتِصَّاهُ أَوْ جَعَلَهُ مُتَعَدِّيًا بِخِلَافِ الْبَعِيدِ وَلَوْ ذِمِّيًّا يَغْيِرُ جَزِيرَةً يَرْقُ الْعَرَبُ وَالْأَحْيَاءُ بِتَفْجِيرِ مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ

من نواحيها كلها الى عشرة أذرع وذلك حسن (و) كـ (مطرح) أي موضع طرح (رأب) كـ (مصب) أي موضع ماء مصبوب من (ميزاب) أي آلة تجوفة تجعل في طرف سطح الدار ينزل منها الماء المجتمع عليه من المطر ونحوه وهذا حريم (الدار) منشأة في موات (ولا تختص) دار

(محفوفة) أي محوطة (بأمالك) دور أو غيرها بحريم (ولكل) من أصحاب الأملاك التي بينها مساحة (الانتفاع) بها بوضع و بيناء تراب أو متاع أو ربط دابة (مما يضر بالآخر) من أصحاب الأملاك الذين لهم حق فيها (و) يكون الاختصاص (ب) سبب (اقطاع) أي إعطاء من (الامام) أرضا مواتا (ولا يقطع) الامام (معمور) أرض (المنوة) أي القهر والغلبة والجهاد أي الأرض العمورة الصالحة للزراعة حال كونها (ملكا) أي مملوكة لمن أقطعت له لأنها وقفت بمجرد فتحها ويقطعها لمن ينتفع بها حياته أو مدة محدودة و بعدها يرجع حكمها للامام كما كانت قبل الاقطاع (و) يكون الاختصاص (بحمي) أي حماية ومنع (امام) مكانا (محتاجا اليه) لمنفعة عامة المسلمين (قل) وفضل عن حاجة أهله (من بلد) أي أرض (عفا) أي خلا عن القهر والبناء والزرع واحتيج اليه (ل) دواب (كفرو) وصدقة روى الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وقال لاحمى إلا لله ورسوله (وافترق) احياء الموات (لاذن) من الامام (وان) كان (مسلمًا ان قرب) الموات من العمران (والا) أي وان لم يأذن الامام في احياء القريب وأحيا (فللامام امتصاه) أي احياءه لابقاؤه ملكا لحبيه (أو) له (جعلته متعديا) فيعطيه قيمة بنائه أو غرسه مقاولا و يبقيه لبيت المال (بخلاف) احياء الموات (البعيد) من العمران فلا يحتاج لاذن الامام ان كان المحمي مسلما بل (ولو) كان (ذميا بغير جزيرة العرب) قال مطرف وابن الجاشون مكة والمدينة والحجاز كله والنجد وقال البخمي الحجاز والمدينة واليمن (والاحياء) يكون (بتفجير ماء) من الأرض بحفر بئر أو فتق عين (وبإخراج) أي الماء عن الأرض للموات المعمورة به

(و) ببناء في الموات (و بفرس) لشجر في الموات (و بحرث) للموات (و) (تحريك أرض) موات بغير الحرث (و بقطع شجر) من الأرض لأمر له (و بكسر حجرها وتسويتها) أي الأرض للموات (لا) يحصل الأحياء (بتحويط) على الموات بنحو حجارة (و) لا (رعى كلا) أي خلى نبت فيها بنفسه (و) لا (بحفر بئر ماشية) الباجي ليس حفر بئر الماشية أحياء (و جاز بمسجد سكني رجل) لا امرأة ولو عجوزا (تجرد) أي تحمل (للعباداة) من صلاة وتلاوة قرآن وتعلم علم وتعليمه فإن لم يتجردها فلا تجوز (و) جاز (عقد نكاح) بمسجد (و) جاز (قضاء دين) بمسجد (و) جاز (قتل عقرب) ونحوها بمسجد (و) جاز (يوم بقائلة) في مسجد لمقيم أو مسافر (و) جاز (تضييف) أي أنزال الضيف وإطعامه (بمسجد بادية) وقد خفف الإمام مالك رضى الله تعالى عنه في سماع ابن القاسم للضيفان للبيت والأكل في مساجد القرى (و) جاز أن يتخذ (أثناء) أي وعاء (للبول) فيه ليلا بمسجد (ان خاف) البائت فيه (سبقا) للبول منه قبل خروجه من المسجد وشبهه في الجواز فقال (ك) اتخذ (منزل تحته) أي المسجد فيجوز (ومنع عكسه) أي اتخذ منزل فوق المسجد وشبهه في المنع فقال (ك) أخرج (ريح) من دبر بمسجد فيمنع وإن لم يكن به أحد لحرمته وأذية الملائكة قال ابن رشد لا يحدث بالمسجد حدث الريح (و) (ك) مكث في المسجد (بنجس) غير معفو عنه وقال ابن القاسم لأبأس بوضوء طاهر الأعضاء بصحن المسجد وتركه أحب إلى قال ابن رشد قول سحنون لا يجوز أحسن لقول الله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع فوجب أن ترفع وتزده عن أن يتوضأ فيها لما يسقط فيها من غسالة الأعضاء من الأوساخ والتضمض والاستنشاق وقد يحتاج للصلاة بذلك الموضع آخر فيتأذى بالماء المهرق فيه وقد روى أن (٢٠٣) رسول الله ﷺ قال اجعلوا مظاهركم على أبواب

مساجدكم وقد كره الإمام مالك رضى الله تعالى عنه الوضوء بالمسجد وإن جعله في طست (و كره أن يصبق بأرضه) أي على أرض المسجد (وحكه) أي مع حكه وقال الإمام مالك رضى الله تعالى عنه إن كان المسجد محصا فلا بأس أن يصبق بين

و بيناء و بفرس و بحرث و تحريك أرض و يقطع شجره و يكسر حجرها و تسويتها لا يتحويطه و رعى كلا و حفر بئر ماشية و جاز بمسجد سكني لرجل تجرد للعبادة و عقد نكاح و قضاء دين و قتل عقرب و قوم بقائلة و تضييف بمسجد بادية و انما لبول ان خاف سبقا كمنزل تحته و منع عكسه كإخراج ريح و مكث بنجس و كره أن يصبق بأرضه و حكه و تعليم صبي و بيع و شر و لا و سل سيف و انشاد ضالة و هتف بميت و رفع صوت كرفعه يعلم و وقيد نار و دخول كخيل لنقل و فرش

بديه وعن يساره وتحت قدمه ويدفنه ويكره أن يصبق أمامه في حائط القبلة وإن كان عن يمينه رجل وعن يساره رجل في الصلاة بصبق أمامه ودفنه وإن كان لا يقدر على دفنه فلا يصبق في المسجد بحال كان مع الناس أو وحده (و) كره (تعليم صبي) بمسجد قال ابن عرفة ما تعلم الصبيان في المسجد فروى ابن القاسم أن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس أن يؤتى به في المسجد وإن كان صغيرا لا يقر فيه ويعت فلا أحب ذلك (و) كره (بيع وشراء) بمسجد روى الحافظ أبو عمر عن رسول الله ﷺ قال إذا رأيتم الرجل يبيع ويشترى في المسجد فقولوا له لا أربح الله تجارتك وإذا رأيتم الرجل ينشد ضالته في المسجد فقولوا له لا ردها الله عليك (و) كره (سل سيف) بمسجد (و) كره (انشاد ضالة) بمسجد (و) كره (هتف) بفتح الهاء وسكون الفوقية ففاء أي صياح في الأخبار (ب) موت (ميت) بمسجد أو بابه وأما ما يفعله النذير بمصر ورفع أصوات للوذين على المنارات بآية إن الأبرار يشربون من كأس فمن النعمى المنى عنه (و) كره (رفع صوت) يعلم أو غيره بمسجد إلا ما لا بد منه كالجهر بالقراءة في الصلاة والخطبة فلا بأس به وإنما يكون على وجه مخصوص كجهر الإمام بالقراءة والمتنفل بالليل وحده وأما جهر بعضهم على بعض فممنوع وشبهه في الكراهة فقال (كرفعه) أي الصوت (يعلم) فوق ما يحتاج إليه للاسماع فيكره في مسجد وغيره ولما ذكر المصنف هذه المكروهات قال في التوضيح ينبغي أن تكون الكراهة هنا على المنع وتبع ابن الحاجب هنا في التعبير بالكراهة فينبغي حملها على المنع كما قال في توضيحه (و) كره (وقيد نار) بمسجد ولو بالقناديل المستغنى عنها قال ابن وهب لا توقد نار في المسجد (و) كره (دخول كخيل) ويقال وحير بما فضله نجسة (لنقل) الشيء إلى المسجد أو منه ولم يحرم للضرورة وأما ما فضله طاهرة فدخوله للنقل جائز وفي سماع أشهب أن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وسع في دخول النصاري المسجد لينبؤا به وليدخلوا من جهة علمهم (و) كره (فرش) في المسجد لشيء يترفع به كبسط وسجادات يجلس عليها لأنه

ينافى الخشوع للطلوب فيه ومخالف لسنة السالف الصالح من تريب المسجد أو تخصيصه (و) كره (متكأ) أى شئ يتكأ عليه بمسجد لان ذلك ينافى التواضع للشروع في المساجد (ولدى مأجل) أى مخزن ماء كصهرج (و) لدى (بئر) فى ملكه (و) لدى (مرسال) أى محل اجتماع (مطر كاه يملكه) فى اثناء (منعه) أى ماء المأجل والبئر والمرسال والمملوك فى اثناء (و) اذا كان له منعه من الغير قوله (بيعه) أى ماء المذكورات على المشهور وقال يحيى بن يحيى فى العتبية أربع لا تمنع الماء والنار والخطب والكلأ واستثنى من متعلق قوله منعه فقال (الامن) أى انسانا (خيف عليه) الهلاك أو المرض الخطر (و) الحال (لأتمن) للماء (معه) أى الذى خيف عليه الهلاك فيحرم على ذى الماء منعه ويجب عليه أن يعطيه الفاضل من الماء عن حاجته بمجانا لجوب مواساته (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف أخذه (بالتمن) قال ابن غازى يريدان كان معه تمن كما نراه أى ان ذكر الثمن بدل على ان الغرض مع وجوده أه وشبه فى حرمة المنع ووجوب البذل بالتمن على الارجح فقال (كفضل) أى زائد الماء (بئر زرع) عن سقى زرع حافره (و) خيف على زرع جاره) الهلاك بالعطش (ب) سبب (هدم بئر) أى الجار أو غور مائه (وأخذ يصلح) بئر فيجب على صاحب البئر تمكين جاره من سقى زرع أو شجره بما فضل عن سقى زرع واختار ابن يونس ان الثمن يلزم الجار ان وجد معه (و) ان امتنع صاحب البئر من تمكين جاره من ذلك (أجبر عليه) أى على تمكين جاره من سقى زرع أو شجره وشبهه فى الجبر فقال (كفضل) أى زائد الماء (بئر ماشية) حقرت (بصحراء) لاختصاص واحد بها فيجب على حافره اذ دفعه لواردها (هدرا) أى بلا عوض لانه ليس ملكه فلا يبيعه ولا يهبه ولا يورث عنه اذا مات (ان لم يبين) حين حفره انه قصد (٣٠٤) (الملكية) للبئر وما فيها من الماء فان بين الملكية فله منعه وبيعه وهبته وتورث عنه ان مات ومن

أَوْ مُتَكَيِّمًا وَلِذِي مَأْجَلٍ وَبِئْرٍ وَمِرْسَالٍ مَطَرٍ كَمَا يَمْلِكُهُ مَنَعُهُ وَبَيْنَهُ الْآءُ مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَ مَعَهُ وَالْأَرْجَحُ بِالْتَمَنِ كَفَضْلٍ بِئْرٍ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ يَهْدِمُ بِئْرَهُ وَأَخَذَ يُصْلِحُ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ كَفَضْلٍ بِئْرٍ مَاشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَدَرًا إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمِلْكِيَّةَ وَبُدِيَ بِمُسَاوَرَةٍ لَهُ عَارِيَّةٌ آتَتْهُ نَمٌّ حَاضِرٌ نَمٌّ دَابَّةٌ رَبَّهَا بِجَمِيعِ الرِّىِّ وَالْأَفْمَنُ الْمَجْهُودُ وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ بِمَبَاحٍ سَقَى الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ لِلْكَعْبِ وَأَمَرَ بِالتَّسْوِيَةِ وَالْأَفْكْحَاظَيْنِ وَقَسِمَ لِلْمُتَقَايِلَيْنِ كَالنَّيْلِ وَإِنْ مَلَكَ أَوَّلًا قَسِمَ بِقَلْدٍ

البيان ان يشهد حين حفرها انها له خاصة (و) اذا اجتمع على فضل ماء بئر الماشية الكائنة بالصحراء مستحقون وهو يكفيم (بدى ب) سقى (مسافر) على سقى حاضر أى مقيم ببلد الماء (وله) أى المسافر

على الحاضر (عارية) أى اعاره (آلة) للماء كحبل ودلو يستعين به على اخراج الماء ان لم يكن له اداة (ثم) يبدأ بدأ اضافيا بشخص أو (حاضر) أى مقيم فى بلد الماء غير صاحبه (ثم) يبدأ يسقى (دابرة بها) أى البئر التى هو راكبها ثم دابة المسافر ثم دابة الحاضر وكل من قدم فيقدم (بجميع الرى) حيث كان فى الماء فضل (والا) أى وان لم يكن الماء كافيا لجميع الحاضرين عنده (ف) يبدأ (بنفس المجهود) أى الذى اشتد عطشه وخيف هلاكه آدميا كان أو غيره (وان سال) أى اجتمع (مطر ب) مكان (مباح) الانتفاع به لكل أحد وبقر به بساتين ومزارع (سقى الاعلى) أى الاقرب للماء قبل سقى غيره (ان تقدم) احياء الاعلى على احياء الأسفل أو استوى فى احياء فان تقدم احياء الأسفل قدم سقى الأسفل ان خيف هلاكه والاقدم الاعلى المتأخر احياءه (للكعب وأمر) صاحب الأعلى (بالتسوية) لارضه ان لم تكن مستوية بأن كان بعضها عاليا وبعضها اوطيا ان أمكنته التسوية (والا) أى وان لم تمكنه التسوية وكان الماء لا يبلغ الكعب فى الاعلى الا وقد بلغ أكثر منه فى الأسفل (ف) بالأعلى الذى لم تستو ارضه (كحائطين) حائط أعلى وحائط أسفل فيسقى الاعلى وحده للكعب ثم يسقى الأسفل كذلك (وقسم) الماء الجارى من نحو المطر (ل) كحائطين مثلا (المتقابلين) عليه بأن أحاطا به من جانبيه وهل يقسم بينهما بالتسوية مطلقا أو بحسب مساحتهما فان كان أحدهما فداناً والآخر نصف فدان فلأول الثلثان وللثانى الثلث توقف فيه الشراح وشبه المصنف بما سال من الطرق جميع ما تقدم فقال (كالنيل) أى نهر مصر فتحكمه ان يسقى به الاعلى فالاعلى اذا كان احياءهم معاً و احياء الاعلى قبل وهذا قول الامام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم (وان ملك) الماء (أولا) أى ابتداء لصاحب الحوائط والمزارع باجتماعهم على اجرائه لارضهم (قسم) الماء بينهم على حسب حصصهم فيه كنصف وثلث وسدس (بقلد) بكسر القاف وسكون اللام هى القدر التى يقسم بها الماء وقال ابن دريد هو الحظ من الماء وقال ابن قتيبة هو سقى الزرع وقت حاجته وفى

استعمال الفقهاء عبارة عن الآلة التي يقسم بها الماء ويعطى لكل ذي حظ حظه من غير نقص ولا زيادة وللمتقدمين والمتأخرين في حقيقته أقوال وتعقبات اختلاف جرى الماء الذي يقسم بالقلة والكثرة (أو غيره) أي القلدمن الآلات التي يتوصل بها لاعطاء كل ذي حق حقه من غير نقص ولا زيادة ثم ان رضى الشركاء بتقديم بعضهم على بعض فظاهر (و) إلا (أقرع) بينهم (ل) مازالة (التشاح) أي التنازع الحاصل بينهم (في السبق) في السقى (ولا يمنع) أحد (صيد سمك) من ماء الاودية والانهار والأراضي التي لم تملك لان الماء والصيد مباحات للسابق اليهما بل (وان) كان الماء الذي فيه السمك في أرض (من ملكه) أي المانع فليس له منعه (وهل) عدم المنع منه (في أرض العنوة) أي التي استولى عليها المسلمون بالقهر والقتال (فقط) أي دون أرض الصالح لان أرض العنوة وقف فلا يملكها أحد وأما ان كان في أرض مملوكة فلها ملكها منعه منه (أو) عدم المنع مطلقا عن التقييد بكونه في أرض العنوة فلا يمنع في غيرها أيضا في كل حال (الا) أن يصيد المالك فيها فله المنع منه (تأويلان) أي فهمان لشارحي للدونة (و) لا يمنع (كلا) بفتح الكاف أي الخلى الناتج بنفسه (بفحص) أي أرض لم تزرع استغناء عنها (وعفاء) أي الدارس الذي لا يزرع (لم يكتنفه) أي السكلا (زرعه) أي صاحب الأرض فان اكتشفه زرعه وكان عليه ضرر في وصول الناس بدوابهم ومواشيهم اليه فله منعه (بخلاف) السكلا الناتج في (مرجه) أي موضع رعى دوابه (و) في (حماء) أي الموضع الذي يورثه لنبات السكلا فيه لرعى دوابه فله منعه ويبيع في هذين القسمين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان أحكام الوقف وما يتعلق به (صح ووقف) قال ابن عرفة الوقف مصدر اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيها ولو تقديرا وعبر المصنف بالوقف كابن الحاجب دون الحبس لانه أوضح في الدلالة (٣٠٥) على التأنيد من غير احتياج لقريئة

وهما سواء عند ابن رشد وغيره وإضافة وقف شيء (مملوك) لواقفه من إضافة المصدر لمفعوله من أرض أودار أو حانوت أو قنطرة أو مسجد أو رباط أو مصحف أو كتاب أو رقيق أو دابة أو عرض أو غيرها قال الباجي تحبب الرباع

أَوْ غَيْرِهِ وَأَقْرَعَ لِلتَّشَاحِ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدُ سَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مِلْكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْعِنْوَةِ فَقَطْ أَوْ لَا أَنْ يَصِيدَ الْمَالِكُ تَأْوِيلَانِ وَكَلَّا بِفَحْصٍ وَعَفَاءٍ لَمْ يَكْتَنِفْهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَحِمَاهُ

﴿باب﴾

صَحَّ وَوَقَّفُ مَمْلُوكٌ وَإِنْ بَأْجَرَةٍ وَلَوْ حَيَوَانًا وَرَقِيقًا كَبَيْدٍ عَلَى مَرَضَى لَمْ يَقْصِدْ ضَرَرَهُ وَفِي وَاقِفٍ كَطَعَامٍ تَرَدَّدَ عَلَى أَهْلِ التَّمْلِكِ كَمَنْ سَيُولَدُ وَذِمِّيَّ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قُرْبَةٌ أَوْ يَشْتَرِطَ تَسْلِيمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَظَرِهِ لِيَصْرِفَهَا

جائز اتفاقا اه ان ملك بشراء أو نحوه بل (وان) ملكت منفعته (بأجرة) في المدونة لا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجدا عشرين فاذا انقضت كان النقص للذي بناه اه ان كان للملوك الذي أريد وقفه عقار بل (ولو) كان (حيوانا ورقيقا) وشبهه في الصحة فقال (ك) وقف (عبد على) أشخاص (مرضى) ليعدهم فيصح ما (لم يقصد) سيده بوقفه عليهم (ضرره) أي العبد فان قصد ذلك فلا يصح (وفي) صحة (وقف) ما لا يعرف بعينه (كطعام) ودنانير ودراهم ليسلف لمن يحتاج اليه ويرد مثله وقفا في محله وهذا مذهب المدونة وعدم الصحة وبه قال ابن شاس وابن الحاجب (تردد) وصح وقف مملوك (على أهل) أي قابل وصالح (للملك) أي صالح لان يملك منفعة الموقف فلا يصح وقف مصحف أو رقيق مسلم على كافر قال الخطاب هذا الضابط ليس بشامل لخروج نحو المسجد والقنطرة منه والصواب ما قاله ابن عرفة المحبس عليه ما جاز صرف منفعة المحبس له أوفيه وان كان معينا يصح رده اعتبر قبوله ومثل لأهل التملك فقال (كمن سيولد) قال المتيطي المشهور المعول عليه صحته على الحمل اه وزعم بعضهم انه لا يجوز على الحمل والروايات واضحة بصحته على من سيولد وما احتج الجمهور على صحته على الحمل (و) (كذمي) أي كافر ملتزم الجزية واحكام الاسلام فيجوز وقف المسلم عليه ان ظهرت فيه قرينة بأن كان فقيرا أو قريبا للواقف بل (وان لم تظهر قرينة) في الوقف عليه بأن كان أجنبيا غنيا (أو) ان (بشروط) واقفه (تسليم غلته) أي الوقف (من نظره) أي ناظر الوقف الذي أقامه الواقف ناظرا عليه (ليصرفها) أي ليصرف الواقف الغلة في مصرفها فهي مباحة في صحة الوقف أيضا على ما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه رأى ان من جعل الحبس بيد غيره وسلمه اليه يحوزه ويجمع غلته ويدفعها اليه ليلي نفقها بنفسه لمن حبس عليه ان ذلك وقف صحيح جائز وأباه ابن القاسم

وأشهب (أو) كان الموقوف (كتاب) مشتمل على قرآن أو علم شرعي وسلاح حيز عنه (ثم عاد إليه) لينتفع به غيره أو ليحفظه حتى يستعيره من ينتفع به ثم يردده إليه وهكذا (بعد صرفه) أي الكتاب الموقوف ونحوه (في مصرفه) لأن صرفه في مصرفه حوز له وعوده له بعد صحة الحوز لا يبطل حوزه (و بطل) الوقف على من يستعين به (على معصية) كجعل ريعه في ثمن خمر البساطي لا يبعد القول بكفر من فعل ذلك (و) بطل وقف مسلم على كافر (حرثي) للمسلمين لأنها إغاة له عليهم (و) بطل وقف (كافر لکمسجد) وورباط وحج وجهاد وأذان بما يتعلق بدين الاسلام (أو) وقفه الواقف (على بنيه) الذكور (دون بناته) الإناث فهو باطل لأنه من عمل الجاهلية (أو) أي وبطلان وقف دار سكناه على محجوره وخرج منها وحوزها لغيره ثم (عاد) الواقف (لسكنى مسكنه) الذي أوقفه على محجوره وكان عوده له (قبل) تمام (عام) من يوم خروجه منه ونحوه لغيره ومات أوجن أو فليس وهو ساكن فيه فقد بطل تحميسه لضعف حوزه عنه باكتنافه سكناه (أو) أي وبطل الوقف ان وقف شيئاً ثم ظهر دين عليه مستغرق ما بيده و (جهل سبقة) أي الوقف (لدين) ظهر على الواقف مستغرق ما وقفه وعدم سبقة إياه وحينئذ فيبطل الوقف (ان كان) الوقف (على محجوره) احتياطاً للواجب وهو قضاء الدين (أو) أي وبطل الوقف ان وقف المالك ملكه (على نفسه) فهو باطل ان كان على نفسه وحده بل (ولو) وقف على نفسه (بشريك) أي مع غيره كوقف على نفسي وعلى فلان فهو باطل قال ابن عرفة الحبس على نفس الحبس وحده باطل اتفاقاً وكذا مع غيره على المعروف وظاهر المذهب بطلان حبس كل من حبس على نفسه وغيره ان لم يحز عنه فان حيز عنه صح على غيره فقط (أو) أي وبطلان وقف على غيره فقط وشرط (على ان النظر) على وقفه (له) أي الواقف (٣٠٦) فهو باطل اذا لم يكن الموقوف عليه محجوراً له والا فلا يبطل لأنه الذي يحوز لمحجوره ويتصرف له وقال

ابن القاسم وأشهب فيمن حبس غلة داره في صحته على المساكين وتولى عليها حتى مات وهي بيده انها ميراث وكذلك لو شرط في حبسه انه يليه اه (أو) أي وبطلان

أو ككتاب عاد إليه بعد صرفه في مصرفه وبطل على معصية وحرثي وكافر لکمسجد أو على بنيه دون بناته أو عاد لسكنى مسكنه قبل عام أو جهل سبقة لدين ان كان على محجوره أو على نفسه ولو بشريك أو على ان النظر له أو لم يحز ككثر وقف عليه ولو سفيهاً أو ولي صغير أو لم يخل بين الناس وبين كمسجد قبل فلسه وموته ومريضه إلا لمحجوره إذا شهد وصرف الغلة له ولم تكن دار سكناه

وقف على غيره فقط وليس في حجره (لم يحز) الوقف شخص (كبير) أي بالغ (وقف عليه) فيبطل بحصول مانع للواقف أو قبل حوزه عنه فان حاز الموقوف عليه قبل المانع فلا يبطل ان كان الكبير رشيداً بل (ولو) كان (سفيهاً) لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه فحوزه لنفسه صحيح معتبر وأشار بالوالى من يقول لا يصح ولا يتبر (أو) وقف على صغير محجور لغيره ولم يحزه (ولى صغير) حتى حصل للواقف مانع فيبطل وقفه فان حازه ولى الصغير قبله فلا يبطل لأن القصد من الحوز رفع يد واقفه عنه وتسليمه لغيره (أو) أي وبطلان وقف مسجداً أو قنطرة أو رباطاً (لم يخل) الواقف (بين الناس وبين كمسجد) وورباط وقنطرة (قبل فلسه) أي الواقف (و) قبل (مرضه) المتصل بموته وقبل جنونه كذلك (و) قبل (موته) بأن لم يحز عنه أصلاً وحيز عنه بعد مرضه أو جنونه أو فلسه قال ابن القاسم رحمه الله تعالى كل صدقة أو حيس أو نحلة أو عمرى أو عطية أو هبة لغير ثواب في الصحة يموت المعطى أو يفسد أو يمرض قبل حوزها عنه فهي باطلة لأن يصح المريض فتحاز عنه بعد ذلك ويقضى للمعطى بالتقبض ان منعه المعطى ومن وهب عبداً لابنه الصغير أو لاجنبي فلم يقبضه الأجنبي حتى مات الواهب فذلك كله باطل اه (الا) وقفه (لمحجوره) أي على من هو في حجره من ابنه الصغير أو المجنون أو السفيف فلا يبطل ببقاء يد واقفه عليه (إذا شهد) الواقف على الوقف على محجوره بأن قال أشهدكم اني حبست هذا على محجوري (و) اذا (صرف الغلة) للمحبس (له) أي في مصالح للمحجور المحبس عليه من نفقته وكسوته وقضاء دينه ونحوها (و) اذا (لم تكن) الدات الموقوفة (دار سكناه) أي الواقف التي استمرسا كسناها الى موته فان لم يشهد على الوقف أولم يصرف الغلة أو كانت دار سكناه الى موته لم يصح حوز له قال بعض العلماء معنى كلام المصنف ولم تكن دار سكناه التي لم يخلها الى ان مات ولا خصوصية لدار السكنى بل كذلك غيرها اذا سكنها بعد تحميسها أو ثوباً بالسه أو دابة تركها لما تقدم ان ما حبس على محجوره منهما ان انتفع به

بطل ولو بعد عام على العتد ولما لم يدكر ابن الحاجب الشرط الثالث واقتصر على الأولين (أو) أي وبطلان وقف (على وارث) للواقف (بمرض موته) أي الواقف الخوف للوجب للحجر عليه فيبطل ويرجع ميراثا لأنه وصية لوارث واستثنى من وقفه على وارثه بمرض موته مسألة معروفة بمسألة ولد الإعيان قال سحنون هي من خسان المسائل قل من يعرفها فقال (الا) وقفا (معقبا) بضم ففتح متقلا أي وقفا على العقب والنسل بأن قال وقتت على أولادى وأولاد أولادى وعقبهم (خرج) الحبس العقب باعتبار قيمته (من ثلث) مال (هـ) أي الواقف بمرض موته بأن كانت قيمته قدر الثلث أو أقل منه لأنه وصية فإن زادت قيمته عليه فيعمل في قدر الثلث من الوقف ما يعمل فيما يخرج من الثلث فيقسم الوقف على أولاد الواقف وأولادهم فما ينوب أولاده (ف) هو (كثيرا) للوارث للواقف فيقسم بينهم كباقي التركة ومثل لها المصنف بقوله (ك) وقفه عقارا بمرض موته على (ثلاثة أولاد) للواقف وهم أولاد الإعيان (و) على (أربعة أولاد أولاد) له (وعقبه) بأن قال على أولادى وأولادهم وعقبهم ومات الواقف عن السبعة المذكورين (وترك أمه) له (وزوجة) له (فيدخلان) أي الواقف وزوجته (فيالأولاد) فيها أي الأقسام الثلاثة التي تنوب أولاد الواقف من قسمة الموقوف على سبعة عدد رؤس الأولاد وأولاد الأولاد فللأم سدسها وللزوجة ثمنها ويقسم الباقي على الأولاد للذ كمثل حظ الاثنين (وأربعة أسباعه) أي الوقف الباقية بعد أخذ أولاد الإعيان (لولد الولد) الأربعة (وقف) الذكر والاثني فيه سواء (وانتقض القسم) للوقف على الأولاد وأولاد الأولاد (ب) سبب (حدوث ولد لها) أي الأولاد وأولاد الأولاد سواء كان من جانب أو من جانبين وكذا ان حدث أكثر من ولد وشبه في النقض فقال (كموته) أي واحد من أحدا الجانبين فأكثر فينقض (٢٠٧) القسم (على الأصح) من الخلاف عند

بعض المتأخرين ويقسم جميع الحبس على عدد بقية الولد وولد الولد لما صار لولد الولد نفذ لهم بالحبس وما صار لولد الإعيان تدخل فيه أمه وزوجته إن كان له زوجة يحظيها إرثا (لا) ينقض القسم بموت (الزوجة والام) ولا بموت أحدهما أو يكون ما يبد من

أَوْ عَلَى وَارِثِهِ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ الْأَ مُعَقَّبًا خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ فَكَمِيرَاتِهِ لِلْوَارِثِ كَثَلَاثَةِ
أَوْلَادٍ وَأَرْبَعَةَ أَوْلَادٍ أَوْلَادٍ وَعَقْبُهُ وَتَرَكَ أُمًّا وَزَوْجَةً فَيَدْخُلَانِ فِيهِمَا لِلْأَوْلَادِ وَأَرْبَعَةَ
أَسْبَاعِهِ لِوَلَدِ الْوَلَدِ وَقَفْتُ وَانْتَقَضَ الْقَسْمُ بِحُدُوثِ وَلَدٍ لَهَا كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ لَا
الزَّوْجَةَ وَالْأُمَّ فَيَدْخُلَانِ وَدَخَلَ فَيَا زِيدُ لِلْوَلَدِ بِحَبْسَتِ وَوَقَفْتُ وَتَصَدَّقْتُ أَنْ قَارَنَهُ
قَيْدًا أَوْ جِهَةً لَا تَنْقُطِعُ أَوْ لِحْجُولٍ وَإِنْ حُصِرَ وَرَجَعَ أَنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ
عَصَبَةِ الْحَبْسِ وَامْرَأَتِهِ أَوْ رَجُلَتْ عَصَبٌ فَإِنْ ضَاقَ قَدَّمَ الْبَنَاتُ وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا
عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ إِلَّا كَمَلَى عَشْرَةَ حَيَاتِهِمْ

مات منهما ووقف لوارثه (فيدخلان) أي الام والزوجة في النقض الحاصل بحدوث من ذكر (ودخلفا زيدا لولد) للواقف بسبب موت واحد من ولد الولد وانتقاض القسمة وصيرورة النصف لأولاد الإعيان فيقسم بينهم وبين الأم والزوجة بحسب الفرائض وكذا ان مات أكثر وإذا لم يبق أحد من ولد الولد انتفع أولاد الإعيان بالوقف انتفاع الملك ويدخل معهم الام والزوجة وأشار للصيغة التي هي أحد أركان الوقف معلقا لها بقوله أول الباب صح وقف مملوك (بحبست) وهو يقتضي التأييد بالأقرب بنة عند ابن رشد وقال غيره لا يقتضيه الا بها (و) (بوقفت) وهذا يقتضي التأييد بالأقرب بنة اتفاقا عند بعضهم وبعضهم اجري فيه الخلاف (و) (تصدقت) وهذا يقتضي التأييد (ان قارنه قيد) كلا يباع ولا يوهب (أو) قارنه (جهة لا تنقطع) كتصدقت على الفقراء أو المساكين أو أبناء السبيل أو طلبه العلم أو المساجد (أو) وقف بتصدقت (ل) فريق (محجول وان حصر) واوه للحال وان صلة مؤكدة كفلان وعقبه فان تجرد تصدقت عماد كرفلا يقتضي التأييد على احدى راويين ذكرهما ابن الحاجب (ورجع) الحبس المؤبد (ان انقطع) ما حبس عليه (لا قرب فقراء عصابة الحبس) ولا يشاركهم أغنياءهم ولو أخذ فقراؤهم منه ما صاروا به أغنياء وفضل فهو لهم (و) (لامرأة) فقيرة قريية للواقف (لو رجلت) بضم الراء وكسر الجيم أي فرضت رجلا (عصب) أي كان عاصبا كالبنات والاخت و بنت الأخ والعمة و بنت العم و بنت المعتق لا الحالة و بنت البنات والجدة لام (فان ضاق) الحبس الرجوع لأقرب فقراء عصابة الحبس عن العصابة والبنات (قدم البنات) على العصابة (و) ان وقف (على اثنين) معينين كزيد وعمر أو هذين (و بعدهما) يكون وقفا (على الفقراء) يكون (نصيب من مات) من الاثنين (لهم) أي الفقراء لا ريفية واستثنى من قوله ورجع ان انقطع لأقرب فقراء عصابة الحبس فقال (الا) اذا وقف على عدد عصور ووقفه عليهم عدة صريحا أو تلويحا (ك) وقف (على عشرة) مثلا عنهم وسماهم أو قال هؤلاء (حياتهم) أو ما عاشوا فلا يكون مؤبدا ويقسم بينهم بالسوية

ومن مات منهم فنصيبه لباقيهم ولو واحد أو ان ماتوا جميعا (فيملك) الوقف أى يملكه الواقف ان كان حيا أو وارثه ان كان ميتا (بعدهم) أى العشرة (و) (الا أن يقف (في) مصالح (كقنطرة) وورباط ومسجد وسبيل ماء فانهم دمت (ولم يرج عودها) أى رجوع القنطرة فيصرف الوقف على مصالحها (في) مصالح (مثلها) يحتمل مثلها فى النوع وذلك قنطرة ويحتمل فى الجنس من حيث النفع العام كمسجد وورباط وسبيل وهما قولان (والا) أى وان رجع عودها (وقف) أى آخر الوقف (لها) أى القنطرة ولا يرجع الى فقراء عصبة الواقف (و) (من قال دارى مثلا (صدقة لفلان) ولم يذكر قرينة التأييد (ف) هى ملك (له) (أى فلان) (أو) قال صدقة (للمساكين) مثلا فكذلك أى ملك فتباع (فرق ثمنها) أى الثبات المتصدق بها عليهم (بالاجتهاد) من الوصى ولا يلزم تعميمهم لتعذرهم ولانه لم يرد المتصدق (ولا يشترط) فى صحة الوقف (التنجيز) أى عدم التعليق بل يصح التعليق كهذا وقف بعد شهر أو عام (و) ان أطلق الوقف ولم يقيده بتنجز ولا تعليق (حمل فى) صورة (الاطلاق) لصحته عن التقييد بالتنجز والتعليق (عليه) أى التنجز اذ الأصل فى الانشاء مقارنة لفظه لعنايه وشبهه فى الحمل عند الاطلاق فقال (كتسوية أنى بذكر) فى قسمه ريعه عند الاطلاق كهذا وقف على أولادى أو أولاد فلان اذ الخروج عن التسوية يحتاج لدليل كالارث فان قيد بشىء أتبع (ولا) يشترط فى صحة الوقف (التأيد) أى كونه مؤبدا دائما بدوام الشىء الموقوف فيصح وقفه مدة معينة ثم ترفع وقفته ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به فى غير الموقوف (ولا) يشترط فى الوقف (تعيين مصرفه) أى ما تصرف ريعه فيه من الخيرات فان وقف وقفا ولم يعين مصرفه صح (وصرف) ريعه (٢٠٨) (فى غالب) الصرف فيه من أهل بلد واقفه (والا) أى وان لم يكن غالب

فِيمَلَكَ بِمَدَّهِمْ وَفِي كَقَنْطَرَةٍ وَلَمْ يُرْجَ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا وَالْأَوْقَفَ لَهَا وَصَدَقَهُ لِفُلَانٍ فَلَهُ أَوْ لِلْمَسَاكِينِ فُرْقَ ثَمْنِهَا بِالْاجْتِهَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ وَحُمِلَ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيَةٍ أَنْتَى بِذِكْرِهِ وَلَا التَّأْيِيدُ وَلَا تَعْيِينُ مَصْرَفِهِ وَصُرْفَ فِي غَالِبٍ وَالْأَوْقَفُ الْفُقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ إِلَّا الْمُعَيَّنَ الْأَهْلَ فَإِنْ رَدَّ فَكُمُتَقَطِعٌ وَاتَّبَعَ شَرْطُهُ أَنْ جَازَ كَتَخْصِصِ مَذْهَبٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ تَبْدِئَةٍ فَلَنْ يَكْذًا وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ أَنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ أَوْ أَنْ مِنْ احتِجَاجٍ مِنَ الْحَبْسِ عَلَيْهِ بَاعَ أَوْ أَنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ أَوْ لَوَارِثِهِ كَعَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ

(قال فقراء) أى المحتاجون يصرف لهم ريعه (ولا) يشترط فى صحة الوقف (قبول مستحق) ريعه (و) أى للموقوف عليه الذى يستحق غلة الوقف لانه قد لا يكون موجودا كمن سيولد أو يكون مجنونا أو غير مميز ولا يتصور قبوله كمسجد وقنطرة وورباط (الا)

الشخص (المعين الأهل) أى الصالح للقبول والرد هو الرشد فيشترط قبوله (فان رد) للمعين الأهل للقبول والرد (و) (ك) وقف (منقطع) مستحقه فى الرجوع حبسا لكن لا لأقرب فقراء عصبة الحبس على المشهور وحاصل ما نقل فى هذه المسألة العول عليه عند بعض العلماء من ينفى لغير قولان أحدهما مالك رضى الله تعالى عنه أنه يكون حبسا على غير من رده والآخر لمطرف انه يرجع ملكا لحبسه أو لورثته اه (واتبع شرطه) أى الواقف وجوب (ان جاز) الشرط فيجب العمل به ولا يجوز العدول عنه الا أن يتعذر فيصرف فى مثله كما تقدم فى القنطرة ونحوها ومثل الجائر فقال (كتخصيص) أهل (مذهب) معين بصرف غلة وقفه لهم أو بسكناء (أو) تخصيص (ناظر) عليه بشخصه أو وصفه (أو تبديئة فلان بكذا) كعشرة دنانير من غلة وقفه فيبدأ بها من غلة العام بل (وان من غلة ثانى عام) عوضا عما رتب له من غلة العام الذى قبله لعدمها (ان لم يقل) الواقف ابدؤا باعطائه (من غلة كل عام) كذا فان كان قال ذلك ومضى عام لا غلة فيه فلا يعطى من غلة العام الذى بعده شيئا عوضا عما رتب له من غلة الذى لا غلة له (أو) كشرط الواقف (ان من احتياج من الحبس عليه) الى بيع لوقف (باع) وفى سماع ابن القاسم سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل جعل دارا له حبسا صدقة على ولده لا تباع الا أن يحتاجوا الى بيعها فان احتاجوا الى بيعها واجتمع ملوئهم عليه باعوا واقتسموا ثمنها المذكور الا أنى سواء فيه فليسكو اجمعيا الارجال فأراد بيعها أذلك له وقد احتاج الى بيعها قال نعم (أو) شرط الواقف انه (ان تسور) أى تعدى (عليه) أى الوقف (قاض أو غيره) من الظلمة مريدا أكله (رجع) الوقف ملكا (له) أى واقفه ان كان حيا (أو لوارثه) ان كان ميتا فله شرطه وشبهه فى الرجوع للواقف ملكا فقال (ك) وقف (على ولدى و) الحال (لا ولدى) أى الواقف فهو ملك واقفه له بيعه ما لم يرد له فان ولده

تجزئ تحبيسه فليس له بيعه (لا) يتبع (بشرط إصلاحه على مستحقه) أى الموقوف عليه فيلغى الشرط ويصح الوقف (ك) شرط
توظيف (أرض موظفة) أى معمول عليها مال يؤخذ كل عام أو شهر على من وقف عليه فيصح وقفها ويلغى شرطه في كل حال (الا)
أن يشترط عليه دفع توظيفها (من غلتها) فيتبع شرطه (على الاصح) عند غير واحد من المتأخرين وقيل لا يتبع (أو) شرط
(عدم بدء) من غلة الوقف (بإصلاحه) أى الوقف (أو) شرط عدم بدء (بنفقته) أى الوقف فيلغى الشرط لانه يؤدى الى ابطاله بالسكينة
فلو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما ينخرم منه بطل شرطه (و) ان احتاج العقار الموقوف على معين لسكنائه
لاصلاح ولم يصلحه للموقوف عليه من ماله (أخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى) ان اختل الربع (و) (لم يصلح) الموقوف عليه من ماله
فيخرج منه (ليكرى) لغيره مدة مستقبله بشرط تعجيل كرائها واصلاحه بما يكرى به فيسكنه مكره تلك المدة فاذا تمت أخرج
السكرى (له) أى الموقوف عليه ليسكنه (وأنفق في فرس) أى عليه وقف (لكنزو) ورباط وصلة أنفق (من) مال (بيت
المال) فلا تلزم نفقته المحبس ولا المحبس عليه (فان عدم) بيت المال (بيع) الفرس (وعوض به) شئ (صلاح) ونحوه مما لا يحتاج
لنفقة وشبه في البيع والتعويض فقال (كألو كلب) الفرس المحبس لكنزو والكلب داوى يعترى الحيل شبيه بالجنون فلا ينتفع به في
نحو الغزو وينتفع به في نحو الطحن فيباع ويشترى به صلاح (و) بيع ما أى شئ موقوف صار (لا ينتفع به) فيها وقف عليه وينتفع به
في غيره كفرس بهرم وعبد كذلك وثوب يخلق حال كون مالا ينتفع به (غير عقار) صار لا ينتفع به فيها محبس عليه فلا يباع وإذا بيع غير
العقار صرف ثمنه (في مثله) من فرس أو عبد أو ثوب (أو) شورك به (في شقصه) أى بعضه أن لم يبلغ ثمن كامل اتبعا لقرض
الواقف فان لم يوجد من يشارك تصدق به (كأن أنلف) المحبس بحماية (٢٠٩) فتصرف قيمته التى تؤخذ من الجاني

في مثله أو شقصه (و) يباع
(فضل) أى ما زاد من
(الذكور) عن المحتاج
اليه في الزو أى إحبال
الاناث الموقوفة فيباع
ويشترى بثمنه اناث
(و) يباع (ما كبر من
الاناث) الموقوفة ويصرف
ثمنه (في) شراء (اناث)

لا بشرط إصلاحه على مستحقه كأرض موظفة إلا من غلتها على الأصح أو عدم بدء
بإصلاحه أو بنفقته وأخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى ان لم يصلح
ليكرى له وأنفق في فرس لكنزو من بيت المال فإن هدم بيع وعوض به صلاح
كما أو كلب وبيع مالا ينتفع به من غير عقار في مثله أو شقصه كأن أنلف وفضل
الذكور وما كبر من الاناث في اناث لا عقار وان خرب ورفض ولو يشترى خرب
الأيتوسيع كمسجد ولو جبرا وأمر أو يجعل ثمنه لغيره ومن هدم وفقا فعلية
إعادته وتناول الذرية وولد فلان وفلانة

(٢٧ - جواهر الاكلیل - ثانی) وتجعل وقفا عوضا عما بيع (لا) يباع (عقار) محبس ان لم يخرب بل (وان
خرب) وصار لا ينتفع به فيها محبس عليه في الدونة مع الموازية والعتيبة وغيرهما منع بيع ما خرب من ربع حبس مطلقا أى عن التقيد بما كان
اصلاحه وفي جواز النافذة به بيع غير خرب قول الشيخ في رسالته وابن شعبان وابن رشدان كانت هذه القطعة من الأرض المحبسة انقطعت
منفعها جملة وعجز عن عمارتها وكرائها فلا بأس بالمعاوضة فيها بمكان يكون حبسا مكانها ويكون ذلك بحكم من القاضي بعد ثبوت ذلك
السبب والعبطة في المعوض عنه ويسجل ذلك ويشهده (و) لا يباع (تقص) بكسر النون أى منقوض من العقار الموقوف وبالغ على
منع بيع العقار فقال (ولو ب) عقار (غير خرب) فلا يباع بحال من الاحوال (إلا) اذا بيع العقار الموقوف (لتوسيع كمسجد) وطريق
ومقبرة فيجوز اختيارا بل (ولو) كان (جبرا) بالقضاء على مستحقه أو ناظره فغير الموقوف أخرى (وأمر) أى المحبس عليهم
الدين لهم ولايته ونظره (يجعل ثمنه) الذى بيع به (لغيره) بأن يشترى به عقارا ويجعل حبسا عوضا عنه قال سحنون لم يجز أصحابنا بيع
الحبس بحال الا دارا بجوار مسجد احتيج ان تضاف اليه ليتوسع بها فاجازوا بيعها له ويشترى بثمنها دارا تكون حبسا وقد ادخل في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم دور محبسة كانت تليه (ومن هدم وقفا) أى عقارا موقوفا تعدى عليه فهدمه (فعليه اعادته)
بينائه كما كان (وتناول الذرية) أى هذا اللفظ الواقع في قوله وقف على ذرى أو ذرية فلان الخافد أى ولد بنت الواقف أو فلان لأن عيسى
ابن مريم عليهما السلام من ذرية ابراهيم عليه السلام قال الله تعالى ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك
تجزئ المحسنين وزكريا ويحيى وعيسى وهو ولد بنت وحكى ابن رشد قولا بعدم شمول الذرية الخافد (و) تناول (ولد فلان) أى ز يد مثلا
(وفلانة) أى هدم مثلا فسمى الذكور والاناث ثم قال وأولادهم فيتناول الخافد عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجميع أصحابه المتقدمين

والتأخيرين لغو وضمير أولادهم إلى الأولاد والحافد من أولاد الأولاد قال ابن عرفة هذا هو الصواب وخطأ ابن رشد قول ابن زرب لا يدخل الحافد فيما ذكر (أو) وقف على أولادي (الذكور والاناث) بدون ذكر أسماهم (وأولادهم) فيتناول (الحافد) أي ولد البنت مفعول تناول حذفه من الأولين لدلالة هذا عليه (لا يتناول) (نسلي) في قوله وقف على نسلي الحافد ويتناول أولاده الذكور والاناث وأولاد أولاده الذكور ذكورا واناثا ولا يتناول من ينسب للواقف بامرأة سواء كانت بنته أو بنت ابنه وضابط ذلك ان كل ذكر أو أنثى يحول بينه وبين الحبس أنثى لا يشمله لفظ النسل والعقب ولا الولد (و) لا يتناول (عقب) الحافد (و) لا يتناول (ولدي) الحافد قال ابن رشد اذا قال الحبس حبست على ولدي أو على أولادي ولم يزد عليه فيكون الحبس على أولاده ذرية الذكور والاناث وعلى أولاد بنيه الذكور والاناث ولا يدخل فيه أولاد البنات على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه للإجماع على ان أولاد البنات لا ميراث لهم (و) لا يتناول (ولدي وولدي) الحافد قال البناني عدم دخول الحافد في هذا وما بعده رواه ابن عبدوس وابن وهب عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ورجحه في المقدمات لكن انظره مع ملائي الحسن وذلك انه لما قال في المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه ولا شيء لولد البنات للإجماع انهم لم يدخلوا في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم قال أبو الحسن مانصه قوله ولا شيء لولد البنات انما يرجع لقوله ومن قال حبس على ولدي ولا يرجع لقوله على ولدي وولد ولدي والشيخ لانه اذا قال على ولدي وولد ولدي فان ولد البنات يدخلون وكذلك كلما زاد درجة يدخلون الى حيث انتهى الحبس اه ونقله ابن غازي في تكميله وقال عقبه هذا هو المشهور وقال ابن غازي في المقدمات روى عن مالك رضي الله تعالى (٣١٠) عنه انه لا شيء لولد البنات في ذلك أيضا اه فدل على ان ما رجحه في المقدمات وتبعه

عليه المصنف خلاف المشهور

(و) لا يتناول (أولادي

وأولاد أولادي) الحافد قال

التثاني ليس هذا مكررا

مع ما قبله لانهم انما

يتكلمون على بيان الفاظ

الواقف وهذا اللفظ غير

الذي قبله (و) لا يتناول (بني

وبني بني) الحافد (وفي

أَوِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمْ الْحَافِدُ لَا نَسْلِي وَفَقِي وَوَلَدِي وَوَلَدِي وَأَوْلَادِي
وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي وَبَنِي وَبَنِي وَفِي وَلَدِي وَوَلَدِيهِمْ قَوْلَانِ وَالْإِخْوَةُ الْأُنْثَى
وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمْ الصَّغِيرَ وَبَنِي أَبِي إِخْوَتِهِ الذُّكُورَ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَلِي
وَأَهْلِي الْعَصْبَةِ وَمَنْ لَوْ رُجِلَتْ عَصْبَتُ أَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتِيهِ مُطْلَقًا وَإِنْ نَصَرِي
وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقَ وَوَلَدَهُ وَمُعْتَقَ أَبِيهِ وَابْنِهِ وَقَوْمُهُ عَصْبَتُهُ فَقَطْ وَطِفْلُهُ وَصَبِيُّ
وَصَغِيرُهُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَشَابٌ وَحَدَّثٌ لِلْأَرْبَعِينَ وَالْأَفْكَهْلُ لِلْسُّتَيْنِ وَالْأَفْشِيخُ
وَشَمْلُ الْأُنْثَى كَالْأَرْمَلِ

تناول (ولدي وولدهم) الحافد وعدم تناوله (قولان) قال ابن رشد اذا قال حبست على ولدي وأولادهم فروى ابن أبي والملك زمين لا يدخل البنات في الحبس بهذا اللفظ (و) تناول (الاخوة) في قوله وقف على اخوتي (الأثى) من أي جهة ولو لم قال الله تعالى فان كان له اخوة فلا ماله السدس وقد أجرى الاناث في الحبس مجرى الذكور (و) تناول (رجال اخوتي ونسأؤهم الصغير) والصغيرة (و) تناول (بنو أبي اخوته) أي الواقف الذكور أشقاء وألاب (وأولادهم) أي الذكور خاصة (و) تناول (ألي) تناول (أهلي العصبه) قيدخل في كل منهما الابن وابنه وان نزل والاب والجدوان علاوا الاخوة وبنوهم وان نزلوا والاعمام وبنوهم (ومن) أي امرأة (لورجلت) أي فرضت رجلا (عصب) أي كان عاصبا كبنت و بنت ابن وأم وجددة أب وعمته و بنت أخ و بنت عم (و) تناول (أقارب جيهته) أي جهة أبيه وجهة أمه (مطلقا) عن التقييد بد كورة أو أئونة فيتناول العمت و بناتهن والحالات و بناتهن والاخوات و بناتهن و بنات الاخوة ان كانوا مسلمين بل (وان) كانوا (نصري) بفتح النون وسكون الصاد (و) تناول (مواليه) جمع مولى (المعتق) بفتح التاء الذي باشر الوقف عتقه (وولده) أي المعتق بالفتح (ومعتق أبيه) أي الواقف (و) (معتق) (اشه) أي الواقف (و) تناول (قومه) أي الواقف (عصبتة فقط) فهو خاص بالرجال العصبه دون النساء لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وقول زهير أقوم آل حصن أم نساء (و) تناول (طفل وصبي وصغير من لم يبلغ) الحلم فلو قال أطفال أهلي تناول من لم يبلغ الحلم وكذلك لو قال على صبياتهم وصغارهم (و) تناول (شاب وحدث) من بلغ منتبيا (لأربعين) سنة (والا) يكن في سن بماسبق بأن تجاوز سنه الاربعين (فهو) (كهل للستين) عاما (والا) يكن ابن ستين بأن تجاوزها (فهو) (شيخ) الى منتهى عمره (وشمل) كل واحد من طفل وما بعده (الأثى) وشبهه في شمول الاثى فقال (ك) لفظ (الارمل) فلو قال على كهولهم كان لمن جاوز

الأربعين من ذكورهم واناثهم الى أن يكمل الستين ولو قال على شيوخهم كان لمن جاوز الستين من الذكور والاناث ولو قال لاراملهم لكان للرجل الارمل كالمرأة الازمة (والملك) بكسر الميم على الشيء الموقوف باق (للاوقف) قال ابن عرفة صرح الباجي ببقاء ملك المحبس على حبسه وهو لازم تزكية حوائط الاحباس على ملك محبسه او قول اللخمي آخر الشفعة التحسيس يسقط الملك غلط اه (لا غلة) الناشئة من الشيء الموقوف فليست لواقفه بل للموقوف عليه وفرع على كون الملك للواقف فقال (فله) أي الواقف (ولو ارثه منع من) شخص (يريد اصلاحه) أي الوقف المحتاج للاصلاح قال ابن غازي بهذا قطع ابن شاس وابن الحاجب تبعاً لابن شعبان ووجهه ابن عبد السلام بأن الحبس مملوك لمحبسه وكل مملوك لا يجوز لغير مالكه تصرفه فيه بدون إذن مالكه (و) ان أكرى الوقف ناظره بكراء لاغب فيه على الوقف ثم وجد من يزيد في كرائته (لا يفسخ كراؤه لزيادة) أرادها غير مكتره قال ابن غازي أراد الا أن يثبت الغبن (ولا يقسم) من كراء الوقف (الا) كراء (ماض زمنه) لان قسم المايمض زمنه يؤدي الى اعطاء من لم يستحق بموته قبل مجي زमानه وحرمان من يستحق بولادته أو قدومه بعد قسمه في زمنه (وأكرى) الوقف (ناظره) أي الوقف لغير من مرجعه له (ان كان على معين) ومفعول أكرى (كالستين) فيجوز كراء من حبس عليه ربع لعامين لأكثر وذلك في رواية ابن القاسم وفي سماع أشهب اجازته خمسة وعشرين سنة وبالرواية الأولى القضاء واستحسن قضاء قرطبة كونه لأربع أعوام خوف اندراسه بطول مكثه بيد مكتره (و) اكراء (لمن مرجعه) أي رجوع الوقف (له) ولو ملكا (٢١١) (كالعشر) سنين فاذا حبس دارا على زيد

حياته ثم على عمرو أي ثم تكون هبة لعمره فيجوز لزيد كراؤه والعمر عشرة أعوام وقيد كلام المصنف بما اذا لم يشترط الواقف مدة والاعمال بها وبما اذا لم تدع الضرورة لكراؤها لأكثر من ذلك لصلحة الوقف والا جاز ما تدعو الضرورة له اه وأراد

وَالْمَلِكُ لِلْوَقْفِ لَا الْغَلَّةُ فَلَهُ وَلِوَارِثِهِ مَنَعٌ مَّنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ وَلَا يُفْسَخُ كِرَاؤُهُ لِزِيَادَةٍ وَلَا يُقَسَّمُ إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ وَأُكْرِيَ نَازِرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ كَالسُّتَيْنِ وَلِإِنْ مَرَّ جُمُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَإِنْ بَنَى مُحَبَّسٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ فَهُوَ وَقْفٌ وَطَى مَن لَا يُحَاطُ بِهِمْ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْهُمْ فَضَلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةٍ وَسُكْنَى وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنٌ لِّغَيْرِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ يَمِينٍ

﴿ بَاب ﴾

الهِبَةُ تَمْلِكُ بِلاَعَوْضٍ وَلِثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ

المصنف بناظره الموقوف عليه وأما غيره فيجوز له أن يكرى أزيد من ذلك لان الاجارة لا تنفسخ بموته (وان بنى محبس عليه) في الحبس (ف) ان (مات) الباقي (ولم يبين) كون ما بناه ملكاً أو وقفاً (فهو) أي المبنى (وقف) قل أو كثر قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة فلا شيء فيه لو ارثه وان كان بين انه ملك له فهو لو ارثته (و) اذا وقف عقار الاغتلال أو السكنى (على من لا يحاط بهم) كالفقراء والمساكين والعلماء والمرابطين والمجاهدين (أو على قوم وأقاربهم أو) وقف (على كولده) وولده أو اخوته أو بني عمه (ولم يعينهم) أي لم يعين الواقف أولاده (فضل) الناظر (المولى) بضم الميم وفتح الواو واللام مشددة على الوقف ومعمول فضل (أهل الحاجة) الشديدة (و) (أهل) (العيال) على خفيف الحاجة ومن لا عيال له أو قليلة وصلة فضل (في غلة وسكنى) وقال ابن الماجشون لا يفضل الا بشرط من الواقف (و) ان فضل المولى على الوقف على من لا يحاط بهم بعضهم في السكنى لشدة فقره ثم استغنى (لم يخرج) شخص (ساكن) فقير فضله المتولى بالسكنى في الحبس على من لا يحاط بهم كقوم وأقاربهم ثم استغنى فلا يخرج (ل) أجل سكنى فقير (غيره الا بشرط) من المحبس ان من استغنى يخرج لغيره فيخرج عملاً بشرطه (أو) لـ (سفر انقطاع) ببلد آخر فيخرج ومفهوم انقطاع انه لو سافر ليعود فلا يسقط حقه وله كراؤه حتى يعود (أو) لحصول سفر (بعيد) يشبه الانقطاع أو يريد المقام في الموضع الذي سافر اليه فيخرج والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان الهبة وأحكامها وما يتعلق بها (الهبة) أي حقيقتها شرعاً (تمليك) أي لذات (بلا عوض) أي لوجه المعطى بالفتح فقط أوله ولثواب الآخرة معا بقرينة قوله (و) التملك لذات بلا عوض (لثواب) الله تعالى في الدار (الآخرة صدقة) وهو معطوف على محذوف أي الهبة تملك بلا عوض لوجه المعطى والهبة لثواب الآخرة صدقة (وصحّت) الهبة (في كل مملوك) للواهب

(ينقل) أى يقبل ملكه النقل شرعاً فلا تصح في مدبر وأموالها واستمتاع بزوج أو سرية وتغيب بجواز هبة ما لا يجوز نقل ملكه كجلد ضحية وأجيب بأنه قابل للنقل بغير البيع ونحوه وإنما تصح (عن له تبرع بها) أى اللواتى للموهوبة فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا سفیه ولا رقيق ولا مفلس ولا بملك الغير ولا لزوجة أو مريض بما زاد على ثلث مالها (و) تصح هبة المملوك إن كان معلوماً بل (وان) كان (مجهولاً) ففي الدونة الغرر في الهبة لغير الثواب جائز لا في البيع فمن وهب لرجل مورثه من فلان وهو لا يدري كم هو سدس أو ربع أو وهبه نصيبه من دار أو حدار وهو لا يدري كم ذلك فذلك جائز وتصح هبة للمملوك إن جاز بيعه بل (وان) كان (كلباً) مأذوناً فيه وسواء كان الموهوب شيئاً موجوداً في الخارج أو (و) كان (دينياً) في ذمة الدين (وهو) أى تملك الدين وهبته (إبراء) أى إسقاط الدين عن ذمة مدينه وتفريغ لها منه (ان وهب) الدين (لن) هو أى الدين ثابت (عليه) أى الدين ظاهره أنه لا يحتاج لقبول المدين وبه قال أشهب رحمه الله تعالى وصدر في اختصار التيطبية بأنه إن لم يقبل حتى مات أى الواهب بطلت وهذا قول ابن القاسم رحمه الله تعالى (والا) أى وان لم يهب الدين لمن هو عليه بأن وهبه لغيره (ف) هبته لغير مدينه (كالرهن) للدين في توقف قبضه على اشهاده بذلك وعلى أن يجمع الواهب بين الموهوب له وبين المدين ودفع ذكر الدين للموهوب له إن كان له ذلك وتصح هبة المملوك إن لم يكن رهنًا بل (و) إن كان (رهنًا) في حق (لم يقبض) أى لم يقبضه المرتهن ولا غيره من راحنه حتى وهبه لغير مرتنه فالموهوب له أحق به من مرتنه (و) قد (أيسر راحنه) بالدين للرهن فيه فان كان معسراً لمرتنه أحق به (أو) لم يوسر راحنه (ورضى مرتنه) بدفعه للموهوب له (والا) أى وان لم يرض مرتنه بدفعه للموهوب له وراحنه موسر (قضى) عليه أى الراهن (بفكه) أى الرهن من الحق للرهن فيه ودفعه للموهوب له (ان كان) الدين (٢١٢) للرهن فيه (عما) أى الدين الذى (يعجل) أى يقضى على مستحقه

بقبوله قبل حلول أجله ان عجله المدين بأن كان عيناً ولو من بيع أو عرضاً من خصوص قرض (والا) أى وان لم يكن الدين عما يعجل بأن كان عرضاً من بيع (بقي) الرهن بيد مرتنه رهنًا (ل) ما (بعد)

يُنْقَلُ يَمْنُ لَهُ تُبْرَعُ بِهَا وَإِنْ مَجْهُولًا أَوْ كَلْبًا وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَاءُ أَنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَالْأَفْكَالُ رَهْنٌ وَرَهْنًا لَمْ يُقْبَضْ وَأَيْسَرَ رَاحْنُهُ أَوْ رَضِيَ مُرْتَهِنُهُ وَالْأَفْضَى بِفَكِّهِ أَنْ كَانَ مِمَّا يُعْجَلُ وَالْأَفْضَى لِيَعْمِدَ الْأَجَلَ بِصِغَةٍ أَوْ مُفَهِّمًا وَإِنْ يَفْعَلُ كَتَحْلِيَةٍ وَلَدِهِ لَا بَإِنْ مَعَ قَوْلِهِ دَارَهُ وَحِيزَ وَإِنْ يَلَا أَذْنَ وَأَجِيرَ عَلَيْهِ وَبَطَلَتْ أَنْ تَأَخَّرَ لِدَيْنٍ مُحِيطٍ أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَدَ وَلَا قِيَمَةَ أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ الْمَعِينَةُ لَهُ أَنْ لَمْ يُشْهَدْ

تمام (الأجل) للدين فيقضى الراهن للموسر الدين المرهون فيه ويدفع الرهن للموهوب له وليس للراهن كأن الواهب أخذ الرهن من المرتهن ودفعه للموهوب له قبل تمام الأجل والائتيان برهن آخر ثقة عوضاً عنه لتعلق حق المرتهن بعينه وصلة صحت الهبة في كل مملوك (بصيغة) من مادة الهبة كوهبت وأنا وهب وهذا موهوب أو هبة وأنت موهوب لك كذا (أو) بلفظ (مفهمها) أى الهبة من غير مادتها كأعطيت ومنحت وبذلت ونحلت إن كان مفهمها قولاً بل (وان) كان مفهمها مصوراً (بفعل) فأى شئ يدل على الرضا اعتبر (كتحلية ولده لا) تنعقد الهبة (ل) قول الأب لابنه (ابن) فعل أمر من البناء (مع قوله) أى الأب الذى أمر ابنه بالبناء هذه (داره) أى الابن فإذا مات الأب فلا يختص الابن بالأرض التى بناها بل يشارك فيها الورثة وللأب قيمة بنائه منقوضاً (وحيز) الموهوب من واهبه (وان) كان حوزة (بلا إذن) من واهبه لخروج الموهوب من ملكه وصيرورته ملكاً للموهوب له وما لمن أمواله إذا قبله (و) إن امتنع الواهب من دفعه للموهوب له (أجبر عليه) أى على تسليمه للموهوب له فيقضى عليه بذلك إن منعه إياها (و) بطلت (الهبة) (ان تأخر) حوزها (ل) حصول (دين محيط) بمال الواهب فالدين أولى والصدقة باطلة (أو) إن تأخر حوزها من الموهوب له حتى (وهب) الواهب الشئ الذى وهبه (ل) شخص (نان) غير الموهوب له الأول (وحاز) الهبة الموهوب له الثانى فقد بطلت هبتها للأول عند أشهب ومحمد وفى أحد قولى ابن القاسم وظاهره علم الأول بالهبة له وفردى حوزها لمضى من الزمان ما يمكن فيه الحوزة لا وهو كذلك (أو أعتق الواهب) الرقيق الموهوب قبل حوزة الموهوب له (أو استولد) الواهب الأمة قبل حوزها الموهوب له (ولا قيمة) للموهوب له على الواهب فى المسائل الثلاثة (أو استصحب) الواهب (هدية) لشخص فى بلد آخر كمنكحة المشرقة فمات الواهب قبل دفعها للموهوب له فتبطل الهدية وترجع لورثته لموته قبل حوزها عنه (أو أرسلها) أى الهدية المهدى مع رسول للمهدى له (ثم مات) المهدى قبل أن يدفعها الرسول للمهدى له فتبطل لموت مهدى قبل حوزها عنه (أو) مات الموهوب له (المعينة) الهدية (له) قبل أن يحوزها (ان لم يشهد) المهدى بأنه أهلى ما استصحبه أو

أرسلها إلى المهتدي إليه العيين فإن كان أشهد على ذلك فلا تبطل بموت المهتدي ولا بموت المهتدي له فتدفع للمهدي له في صورة موت المهتدي ولورثة المهتدي له في صورة موته نفسه وشبه في البطلان بموت المعطى قبل قبض المعطى له فقال (كأن دفعت لمن) أى شخص مالا (يتصدق عنك بـ) بذلك المال على الفقراء مثلاً وأنت صحيح (ولم تشهد) على ذلك فإن مات أيها الدافع قبل قبض الفقراء المال بطلت الصدقة ورجعت لورثتك ومفهوم عدم الأشهاد أنك أن أشهدت على ذلك فلا تبطل الصدقة بموتك قبل قبضها وهو كذلك كما وقع النص على ذلك في المدونة للإمام مالك رضى الله تعالى عنه أو باع وأهب موهوبه قبل علم الموهوب له بهبته له فلموهوب له رديعه في حياة الواهب وأخذ الموهوب بعينه وله امضاؤه وأخذتمنه قال ابن غازي في بعض النسخ (لأن باع وأهب قبل علم الموهوب له بأداة النفي والشرط وبه يستقيم الكلام ولا يمنع منه عطف أو جن وما بعده على المثبتات والعاقلة يفهم (والا) أى وإن باع الواهب الموهوب بعد علم الموهوب له بهبته له (فـ) ببيعته ماض لا يردو (التمن للمعطى رويت) المدونة (بفتح الطاء) اسم مفعول أى الموهوب له (و) رويت بـ (كسرها) أى الطاء اسم فاعل أى الواهب (أو جن) أى وبطلت الهبة أن جن الواهب قبل حوزها الموهوب له (أو مرض) الواهب قبل حوز الموهوب له (و اتصالاً) أى جنون الواهب ومرضه (بموته) أى الواهب ومفهومه أنه إن صح من مرضه صحة يئنه أو أفاق من جنونه أفاقه يئنه فلا تبطل الهبة فلموهوب له قبضها منه بعد صحته أو أفاقته (أو وهب) المودع بالكسر الوديعة (لـ) شخص (مودع) بالفتح (ولم يقبل) المودع بالفتح الموهوب له الهبة بأن لم يقبل قبلت (لموته) أى الواهب بطلت الهبة فإن قبلها قبل موته صحت لصحة حوزها بعد قبولها (وصح) قبول الموهوب له الهبة بعدموت وأهبها (إن) كان الموهوب له قد (قبض) الهبة (ليتروى) أى يتفكر ويتأمل في أن الأحسن قبولها أو ردّها فمات وأهبها وقبلها الموهوب له بعدموته (أوجد) أى أهتم (٢١٣) الموهوب له (فيه) أى حوز الهبة

ومنعه الواهب منه حتى مات أى الواهب فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة بموته نزيلاً للجدق الحوز منزلته (أو) وهب شيئاً قبله وطلبه منه فأنكر الهبة فأقام الموهوب له يئنه بأنه وهبه وطلب منه تزكيته فجحد

كَأَنَّ دَفَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهَدْ لَا إِنْ بَاعَ وَأَهَبَ قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهُوبِ
وَالَا فَالْتَمَنُ لِلْمُعْطَى رُوِيَ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِهَا أَوْ جُنْ أَوْ مَرَضَ وَاتِّصَلَ بِمَوْتِهِ
أَوْ وَهَبَ لِمُدَّعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لَوْتِهِ وَصَحَّ أَنْ قَبَضَ لِيَتَرَوَى أَوْ جَدَّ فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِه
شَاهِدِهِ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ وَحُوزُ
مُخْتَدِمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا وَمُدَّعٍ أَنْ عِلْمَ لَا غَايِبٍ وَمُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ إِلَّا أَنْ
يَهَبَ الْإِجَارَةَ وَلَا أَنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ

(في تزكية شاهده) ومات وأهبه قبلها فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة إذا زكاه بعدموته وقال ابن الماجشون تبطل إذا غايه إقامة البيئنه انها كإقرار وأهبها بها وهو لو أقر له بها ومات قبل قبضها بطلت (أو) إن (أعتق) الموهوب له الرقيق الموهوب (أو باع) الموهوب له الشيء الموهوب (أو وهب) الموهوب له ما وهب له لغيره قبل قبضه في المسائل الثلاثة صح حوزة وكان ذلك كحوزة اتفاقاً في العتق والبيع وإن لم يشهد وفي الهبة (إذا أشهد) الموهوب له على هبة ما وهب له لغيره (وأعلن) أى أظهر الموهوب له الأشهاد عند القاضي (أو لم يعلم بها) أى الهبة (الابعد موته) أى الموهوب له قال ابن غازي أى وكذا تصح الهبة إذا لم يعلم بها الموهوب له في حياته فلما مات علم بها ورثته فلهم القيام بها على الواهب الصحيح (و) إن وهب مالك رقيق خدمته لشخص مدة معلومة أو حياته ثم وهب رقبته لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز الخدم صح (حوز مخدّم) أى من وهبت له خدمة رقيق مدة معلومة أو حياته ويكون ذلك حوز المن وهبت له رقبته فإن مات الواهب قبل تمام مدة الإخداف فلا حق لورثته في ذلك الرقيق (و) إن أعاره مالك شيئاً لشخص ثم وهبه لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز المستعير صح حوز شخص (مستعير) شيئاً لمن وهب له ذلك الشيء فإن مات الواهب والشيء في يد مستعيره فهو حق للموهوب له لالورثة وأهبه (مطلقاً) عن التقيد بعلم الخدم والمستعير بالهبة وسواء كان الإخداف والهبة دفعة واحدة أو تأخرت الهبة عنه وسواء أشهد الواهب على الهبة أو لم يشهد عليها (و) إن أودع المالك شيئاً عند شخص ثم وهبه لآخر ثم مات المالك وهو في حوز المودع صح حوز (مودع) بالفتح للموهوب له الوديعة (إن علم) المودع بالفتح بالهبة فعليه شرط في صحة حوزة للموهوب له (لا) يصح أن يحوز للموهوب له شخص (غاصب) للشيء الموهوب (ومرتهن) ومستأجر) للموهوب في كل حال (الان يهب) المالك (الاجارة) أى المال الذى أجر به للموهوب له اللوات فيصح حوز المستأجر له (ولا) يصح الحوز (إن رجعت) اللوات الموهوبة (إليه) أى وأهبها (بعده) أى الحوز (بقرب)

أى قبل تمام سنة من حوزها رجوعا مصورا (بان آجرها) أى الموهوب له الهبة لواهبها (أو أرفق) الموهوب له الواهب (بها) أى الهبة (بخلاف) رجوعها الواهب بعد تمام (سنة) فلا يبطل حوزها اذ رجوع الواهب الى الذات الموهوبة بعد حيازتها الموهوب له سنة لا يبطل هبتها لانه طول وقيل الطول سنتان (اورجع) الواهب للدار التى وهبها حال كونه (مختفيا) عن الموهوب له بعد حيازتها عنه بأن وجدها خالية فسكنها مات بها فلا يبطل حوزها كذا فى الشراج تقدير صلة مختفيا عن الموهوب والذى فى البنائى صوابه عند الموهوب له قال هكذا فرض المسألة فى كلام الأئمة وسيأتى نص ابن الواز (أو رجع اليها حال كونه (ضييفا) عند الموهوب له (فمات) الواهب فى الدار الموهوبة فلا تبطل حيازتها (و) صحت (هبة أحد الزوجين ل) لزوج (الآخر متاعا) أو خادما وان لم ترتفع يد الواهب عنه للضرورة (و) صحت (هبة زوجة دارسكنها لزوجها) ابن القاسم لو تصدقت هى عليه بالمنزل وهما فيه فذلك حوز لان عليه أن يسكن زوجته فسكنها بها فيه حوز مالم تشتط على زوجها أن لا يخرجها منها فان اشترط ذلك فلا يكفى فى الحوز اشهادها على الهبة لزوجها كفى نوازل أصبغ (لا) يصح (العكس) أى هبته دارسكنها لزوجته ان مات وهو ساكن بها فيها لبطلان الحوز لان السكنى تنسب للزوج وهى تابعة له (ولا) تصح الهبة (ان بقيت) الذات الموهوبة (عنده) أى الواهب لفلسه أو موته أو جنونه أو مرضه المتصلين بموته وأعاد هذا لاستثنائه منه (الا) الواهب (لحجوره) فتصح هبته لمع بقائه عنده الى موته لانه الذى يحوز له ان كان الموهوب بما يعرف بعينه بدليل قوله (الاملا يعرف بعينه) فلا تصح هبته لحجوره مع بقائه عنده (٢١٤) ان لم يختم عليه بل (ولو) جعل فى صرقه (ختم عليه) فلا يكفى فى حوز له ولا بد من

اخراجها عنه (و) (الا) دار سكنها أى الواهب فلا تصح هبتها لحجوره اذا استمرسا كسكنها المونه فى كل حال (الا أن يسكن) الواهب (أقلاها) أى الدار (ويكرى له) أى لحجوره الموهوب له (الأكثر) من الدار فتصح الهبة اذا فى جميعها (وان سكن) الواهب

بأن آجرها أو أرفق بها بخلاف سنة أو رجع مختفيا أو ضيفا فمات وهبة أحد الزوجين للآخر متاعا وهبة زوجة دارسكنها لزوجها لا العكس ولا ان بقيت عنده الا لحجوره الا مالا يعرف بمينه ولو ختم عليه ودارسكنها الا أن يسكن أقلاها ويكرى له الا أكثر وان سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل الجميع وجازت العمرى كأعمرتك أو وارثك ورجعت للمعمر أو وارثه كحبس عليكما وهو لا يخركما ملكا لا الرقبي كذوى دارين قال ان مت قبلى فهما لى والا فلك كهبة نخل واستثناء عمرتها بمنين والسقى على الموهوب له

(النصف) من الدار التى وهبها لحجوره وأكرى له النصف الآخر (بطل) النصف السكون (فقط) أى دون النصف المكبرى أو فتصح هبته عزاء للخمس لابن القاسم وأشهب (و) ان سكن الواهب (الأكثر) من الدار الموهوبة لحجوره (بطل الجميع) السكون والمكبرى (وجازت) أى نذبت (العمرى) بضم العين وسكون اليم مأخوذ من العمر بمعنى مدة الحياة لوقوعه ظر فالمنفعة ابن عرفة العمرى تمليك منفعة حياة العطى بغير عوض انشاء فيخرج الحكم باستحقاقها ويصدق الحد عليها قبل حوزها لانها قبله عمرى اه وصيغتها مادل على هبة المنفعة دون الذات كاسكتك هذه الدار أو هبتك سكنها لعمرتك وفى المدونة من قال قد أعمرتك هذه الدار أو هذا العبد وهذه الدابة حياتك جاز ذلك وترجع بعدموته الى الذى أعمرها أو الى ورثته (كأعمرتك) دارى أو غبدي أو دابتي أى وهبتك منفعتها مدة حياتك (أو) (أعمرت) (وارثك) ما ذكر (ورجعت) العمرى بمعنى الذات التى وهبت منفعتها لشخص مدة معلومة كسنة أو مدة حياته (للمعمر) أى واهب المنفعة فترجع له ملكا ان كان حيا (أو) لـ (وارثه) ملكا أيضا ان كان المعمر قد مات وشبهه فى الرجوع ملكا فقال (ك) عبيدى أو دارى أو دابتي (حبس عليكما وهو) أى الحبس (لآخر كما ملكا) له فيستحقاقه معا على وجه الحبس فاذا مات أحدهما ملكه الآخر فيصنعه ما يشاء من بيع وغيره من تصرفات المالك (لا) تجوز (الرقبي) وهى تحبىس رجلين دارا بينهما على ان من مات منهما أو لافحظه حبس على الآخر وقدمثل لها النصف فقال (كذوى دارين) مثلا (قالا) أى قال كل منهما للآخر (ان مت) بفتح التاء (قبلى فهما) أى دارى ودارك ملك (لى والا) أى وان لم تمت قبلى بأن مت أنا قبلك (ف) هما (لك) وتعاقدا على هذا وشبهه فى المنع فقال (كهبة نخل) لشخص (واستثناء عمرتها بمنين) مستقبلة بعد الهبة (و) قد شرط الواهب أن يكون (السقى) للنخل فى تلك المدة (على الموهوب له) فلا يجوز للفرر لانه بيع معين يتأخر قبضه اذ كأنه باعه النخل بسبقه فى تلك السنين

على أن لا يقبضه إلا بعد ما ولا يندري حاله بعدها (أو) هبة (فرس لمن يغزو) عليه (سنتين و) شرط الواهب أنه (يتفق) الموهوب له (عليه) أي الفرس في تلك السنتين ثم تكون الفرس ملكا (للمدفع له) فلا يجوز ذلك للفرس (و) اشترط الواهب على الموهوب له أنه (لا يبيعه) أي لا يبيع الموهوب له الفرس (ل) ما (بعد) تمام (الأجل) أي السنتين (و) أن وهب أبولده هبة (ف) للأب أي لأجله (اعتصارها) أي أخذ الهبة (من ولده) بلا عوض ذكرنا كان أو اثنين صغيرا كان أو كبيرا وظاهره ولو حازها الولد وهو كذلك على المشهور (كأن فقط) أي دون غيرهما من جده ونحوها فلأنهم خاصة اعتصار ما وهبته لولدها وإنما تقتصر الأم التي (وهبت) ولدا (ذا أب) فإن وهبت يتما فليس لها الاعتصار منه ولها الاعتصار من ذي الأب (وان) كان الأب (مجنونا) جنونا مطبقا اذ هو كالعاقل في الانفاق على ولده من ماله فليس ولده يتما ولها الاعتصار من ذي الأب حال الهبة إن استمر الأب حيا بل (ولو تيمم) الولد أي صار يتما بموت أبيه بعد هبتها فلها الاعتصار منه (على المختار) للخمى من الخلاف واستثنى عما يقتصره الأب فقال (الافيا) أي تبرع من الأب والأم (أريد به الآخرة) أي ثوابها فليس لهما اعتصاره لأنه صدقة ولا ين للمجشون كل هبة لولده لوجه الله تعالى أو لطلب الآخرة أو لصلوة الرحم فلا تقتصر وشبه في منع الاعتصار فقال (كصدقة) من أب أو أم لولدها (بلا شرط) لا اعتصارها فليس لها اعتصارها فلا اعتصار في الصدقات لا يكون إلا بشرط ومنه يؤخذ أنه إن تصدق عليه بشرط الاعتصار إن شاء فله الاعتصار وذكر موانع الاعتصار فقال (إن لم تفت) الهبة (بحالة) أي تغير (سوق) أي قيمة بزيادة أو نقص على قيمتها يوم هبتها فإن فاتت بها فلا تقتصر هذا ظاهره ولكن قال الأقفهسي لو قال ولو فاتت بحالة سوق لا يزيد ونقص لو افاق نص الباجي إذا تغيرت الهبة في قيمتها تغيرت الأسواق (٢١٥) فلا يمنع ذلك اعتصارها قاله مطرف وابن

للمجشون وأصبح ووجهه
ان الهبة على حالها وزيادة
القيمة ونقصاتها لا تعلق
بها ولا تأثير له في صحتها فلا
يمنع اعتصارها قال ابن غازي
في بعض النسخ ان لم تفت
لأحواله السوق بل يزيد أو
نقص وهو الصواب اهـ

أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو سِنِينَ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا يَبِيعُهُ لِبَعْدِ الْأَجَلِ وَلِلْأَبِ
اعْتِصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ كَأَمٍّ فَقَطَّ وَهَبَتْ ذَا أَبٍ وَإِنْ مَجْنُونًا وَلَوْ تَبَيَّنَ عَلَى الْمُخْتَارِ الْإِفْيَا
أُرِيدَ بِهِ الْآخِرَةُ كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ إِنْ لَمْ تَقْتَلْ بِحَوَالَةِ سَوْقٍ بَلْ يَزِيدُ أَوْ
نَقْصٌ وَلَمْ يُنْكَحْ أَوْ يُدَايِنْ لَهَا أَوْ يَطَّأُ نَيْبًا أَوْ يَمْرُضَ كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ
عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَكَرِهَ تَمَلُّكُ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا
يَرِي كَبْهًا أَوْ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّتِيهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشَرْبِ اللَّبَنِ

(أو) بحصول (زيد) أي زيادة في ذات الهبة ككبر صغير وسمن هزيل (أو) بحصول (نقص) فيها كأنهدام ونسيان صنعة (و) إن (لم ينكح) أي تزوج الولد الموهوب له لأجل الهبة فإن زوج لاجلها ولو لم يدخل فات اعتصارها ذكرنا كان الولد أو أختي لرغبة الناس في ذي المال وتعلق حق الزوج والزوجة به (أو) إن لم (يدان) أي يعامل الولد الموهوب له بدين يبيع أو قرض (لها) أي لأجل يسره بالهبة فإن دوين لها فات اعتصارها (أو) إن لم (يطأ) الابن البالغ أمة (نبييا) وهبها له أبوه وأمه فإن وطئها فات اعتصارها (أو) إن لم (يمرض) الموهوب له مرضا خوفا فإن مرض مرضا خوفا فات اعتصارها لتعلق حق وراثته بها (ك) مرض (واهب) مرضا خوفا فإنه يفوت اعتصارها لالتزامه بأنه إنما يعتصرها لورثته (إلا إن يهب) الأب والأم لولده وهو (على) حال من (هذه الأحوال) المانعة الاعتصار بأن وهبه وهو متزوج أو مدين أو مريض فله الاعتصار مع هذه الأحوال ولا يكون وجودها مانعا منه (أو) الآن (يزول المرض) الحاصل للموهوب له أو الواهب بعد الهبة فيعود الاعتصار (على المختار) للخمى من الخلاف (وكره تملك صدقة) للتصدق بها (بغير ميراث) ككسراء أو قبول هبة أو صدقة وأما تملكها بميراث فلا يكره لأنه ليس اختياريا أو الأصل في هذا أن عمر رضى الله تعالى عنه تصدق بفرس جواد على رجل فلم يقيم بحقه فاستشار عمر رضى الله تعالى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في ميراثه منه وقال عمر أنه يبيعه برخص فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتره ولو أعطاك به بدرهم العائد في صدقته كالكلب يعود في قيته (ولا يركبها) أي لا يركب المتصدق الدابة التي تصدق بها (أو) يأكل (للمتصدق) (من غلتها) أي من تصدق على أجنبي بصدقة فلا يجوز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها إن كانت دابة (وهل) يحرم الانتفاع بغير الصدقة على المتصدق بها في كل حال (الآن يرضى الابن) للمتصدق عليه (الكبير) أي البالغ الرشيد (بشرب اللبن) لمن تصدق عليه بذات اللبن من أبيه أو أمه فلا يمنع انتفاعهما بشرب اللبن مما تصدق به على الابن أو يمنع ولورضى به الكبير في الجواب

(تأويلان) أى فهمان لشارحى المدونة (ويتفق على أب) وأم (افتقر) أى صار فقيراً فينق عليه (منها) أى من صدقته على ولده ففى المدونة والاب والام إذا احتاجا فلا بأس أن ينفق عليهما مما تصدقاه على ولدهما (و) يجوز للأب (تقويم جارية) تصدق بها على ولده الصغير (أو عبد) تصدق به على ولده الصغير وتملكهما (للضرورة) أى احتياجه لوطء الجارية واستخدام العبد (ويستقصى) أى يبلغ الاب فى قيمة الجارية أو العبد أقصاها وأعلىها (وجاز شرط الثواب) أى العوض المالى على الموهوب له فى نظير الهبة مقدار نصف الهبة كوهبتك أو أعطيتك أو منحتك أو خلعتك هذا الشئ على أن تبيعنى أو تعوضنى أو ترد على أو تكافئنى وهو بيع فى الحقيقة قال ابن يونس الهبة للثواب كالبيع فى أكثر الحالات اهـ فهبة الثواب ليست على وجه القرية وإنما هى على جهة المعاوضة فلا يجوز بيعه لا تجوز هبته للثواب كالجنين فى بطن أمه والعبد الآبى وما لم يبد صلحه من ثمرة (ولزم) الثواب للموهوب له أى دفعه للواهب (ب) سبب (تعيينه) أى الثواب حال عقد الهبة بأن قال وهبتك هذا الثوب على أن تبيعنى هذا العبد وهذه الدابة فرضى فان امتنع من دفعه جبر عليه (و) ان وهب شخص لآخر هبة وادعى انها للثواب (صدق) شخص (واهب) شيئاً متمملاً للشخص آخر (فى) قصد (هـ) أى الثواب (ان لم يشهد عرف) جرى بين الناس (بضده) أى عدم الثواب على الهدية فان جرى عرف بضده فلا يصدق الواهب فيه ويصدق الواهب (وان) كان وهب (لعرس) قال الباجى ما جرت به عادة الناس ببلدنا من اهداء الناس بعضهم الى بعض الكباش وغيره عند النكاح فقد قال ابن العطار ان ذلك على الثواب وبذلك رأيت القضاء فى بلدنا قال لان ضمان المهدى والمهدى لهم على ذلك يريد انه العرف قال وذلك كما شرط فيقضى للمهدى بقيمة الكباش حين قبضها المهدى اليه ان كانت مجهولة الوزن فان كانت معلومة الوزن قضى بوزنها وان كان المهدى اليه بعث الى المهدى قدر من لحم مطبوخ أو أكل عنده (٢١٦) فى العرس حوسب به فى قيمة هديته ولو كان هذا فى بلد لا يعرف فيه هذا فلا يقضى فيه

تأويلان ويُنْفِقُ عَلَى أَبِيهِ افْتَقَرَ مِنْهَا وَتَقْوِيمُ جَارِيَةٍ أَوْ عَبْدٍ لِلضَّرُورَةِ وَيُسْتَقْصَى وَجَازَ شَرْطُ الثَّوَابِ وَلَزِمَ بِتَعْيِينِهِ وَصَدَّقَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضَدِّهِ وَإِنْ لِعُرْسٍ وَهَلْ يَخْلِفُ أَوْ إِنْ أَشْكَلَ تَأْوِيلَانِ فِي غَيْرِ الْمَسْكُوكِ إِلَّا لِشَرْطِ وَهْبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْآخِرِ وَلِقَادِمِهِ عِنْدَ قُدُومِهِ وَإِنْ فَقِيرًا لَغْنَى وَلَا يَأْخُذُ هَبَتُهُ وَإِنْ قَائِمَةٌ وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لِلْمَوْهُوبِ لَهُ الْقِيَمَةُ إِلَّا لِقَوْتِ بَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ وَلَهُ مِنْهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ وَأُتِيبَ مَا يَقْضَى عَنْهُ بِبَيْعٍ وَإِنْ مَعْيِيًا إِلَّا كَحَطَبٍ فَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ وَلِأَنَّ ذَوْنَ

بشواب (وهل يخلف) الواهب على قصد الثواب مطلقاً شهد له العرف أولاً (أو) إنما يخلف (ان أشكل) الأمر ولم يشهد له العرف ولا عليه فى الجواب (تأويلان) ويصدق الواهب فى قصد الثواب (فى) هبة (غير المسكوك) أى غير الدراهم

والذنانير أما هبة المسكوك فلا يصدق فيه (الالشرط) الثواب فى هبته أى للمسكوك فيعمل عليه ويثاب عنه وللأب عرض أو طعام أو حيوان (و) لا يصدق فى قصد الثواب فى (هبة أحد الزوجين للآخر) فى المدونة لا يقضى بين الزوجين بالثواب فى الهبة ولا بين والد وولده الا ان يظهر ابتغاء للثواب بينهم مثل ان يكون للزوجة جارية فارها فطلبها منها زوجها وهو موسر فأعطته اياها مريدة بها استفزاز صلتها وعطيته والرجل كذلك يحسن لامرأته والابن لأبيه بما يرى انه أراد بذلك استفزاز ما عنده يبه ففى ذلك الثواب فان أتياه والارجع كل واحد منهم فى هبته (و) لا يصدق فى قصد الثواب من اهدى (لقادم) من سفر (عند قدومه وان) كان المهدى (فقيراً) اهدى (لغنى) عند الامام وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (ولا يأخذ) الفقير المهدى للغنى عند قدومه (هبته وان) كانت (قائمة) بعينها بيد الغنى (ولزم واهبها) أى هبة الثواب قبول القيمة ان دفعها له الموهوب له (لا) تلزم (الموهوب له) وفاعل لزم (القيمة) للشئ الموهوب فلموهوب له ردها (الا لقوت بزيده أو نقص) فى عين الهبة فليس له ردها على المشهور (وله) أى الواهب (منها) أى الهبة من الموهوب له (حتى يقبضه) أى حتى يقبض الواهب الثواب من الموهوب له (وأُتِيبَ) أى دفع الموهوب له للواهب عوضاً عن هبته (ما) أى الشئ الذى (يقضى) أى يجوز دفعه قضاء (عنه) أى الموهوب (ببيع) أى يجعل منه فى البيع (وان) كان ما يقضى عنه (معيباً) أشار به لقول المدونة وان وجد الواهب عيباً بالعوض فان كان عيباً فادحا لا يتعاض فى مثله كالجدام والبرص فله رده وأخذ الهبة ان لم تقف الا أن يعوضه وان لم يكن فادحا نظر الى قيمة المعيب فان كانت كقيمة الهبة فأكثر فلا يجب له غيره لان ما زاد على القيمة تطوع غير لازم فان كان دون قيمتها فأنتم له القيمة برى. وليس للواهب رد العوض الا أن يأبى الموهوب له أن يتم له القيمة واستثنى مما يقضى عنه يبيع فقال (الا) ما لم تجر العادة بانابته عنه (كحطب) وتبن وحشيش مما لا يثاب عادة بمثله (فلا يلزمه) أى الواهب (قبوله) (ول) لرفيق (المأذون) له فى التجز الهبة

لثواب لانه بيع (وللأب في مال ولده) المحجور له لصغر أو سفه أو جنون (الحبة للثواب) لانه بيع وبيع الأب جائز على ابنه الصغير (وان قال) الرشيد المالك أمر نفسه (داري) مثلاً (صدقة) وصلة قال (ييمين) كان لم أفعل كذا أو إن فعلت كذا فداري صدقة حال كونه (مطلقاً) أي قال قولاً مطلقاً بفتح اللام عن التقييد بكون التصديق عليه بها غير معين (أو) قال داري صدقة (بغيرها) أي اليمين بأن قال ابتداء داري صدقة بلا تعليق على فعل أو عدمه (و) الحال انه (لم يعين) للتصدق عليه بأن أطلق أو على نحو الساكين وأبى تنفيذ الصدقة في الصور الثلاث (لم يقض عليه) أي لا يحكم عليه بتنفيذ الصدقة بها أي الدار وانما يؤثر به (بخلاف) قوله في غير يمين داري صدقة على فلان (العين) وابتى من تنفيذها فيقضى عليه به لتعيين مستحقها (وفي) القضاء بتنفيذ صدقة على (مسجد معين) وعدم القضاء (قولان) قول انه يجبر كتصدق على رجل بعينه وقول انه لا يجبر لان الانتفاع ليس للمسجد وانما هو لجماعة الناس فهي كصدقة على غير معين (وقضى بين) شخص (مسلم) شخص (ذمي) منسوب للذمة أي العهد بالزام احكام الاسلام (فيها) أي حبة الثواب من أحدها الآخر (بحكمنا) معشر المسلمين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب ﴾ في اللقطة والضالة والآبق والاقيط واحكامها وما يتعلق بها (اللقطة) أي معناها شرعاً (مال معصوم عرض) أي تهيأ واستعد وصار معرضاً (للاضياع) بتلفه أو أخذ خائن له (وان كلباً) مأذوناً فيه لحراسة أو صيد (وفرسا وحماراً) قال اللخمي البقر والحيل وسائر الدواب (٢١٧) التي لا يخاف عليها من سبع ولا غيره لا تؤخذ والا فتؤخذ وتعرف عاماً

وَلِلْأَبِ فِي مَالٍ وَلِدِهِ الْحَبَّةُ لِلثَّوَابِ وَإِنْ قَالَ دَارِي صَدَقَةٌ يَمِينٍ مُطْلَقًا أَوْ بغيرِهَا وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ يَقْضَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ وَفِي مَسْجِدٍ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ وَقُضِيَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ فِيهَا بِحُكْمِنَا

﴿ باب ﴾

الَلْقَطَةُ مَالٌ مَّعْصُومٌ عَرَضٌ لِلْإِضْيَاعِ وَإِنْ كَلَبًا وَفَرَسًا وَحِمَارًا وَرَدَّ بِمَعْرِفَةٍ مَشْدُودٍ فِيهِ وَبِهِ وَعَدَدُوهُ بِلَا يَمِينٍ وَقُضِيَ لَهُ عَلَى ذِي الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ أَوَّلٍ وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلْفًا وَقُسِمَتْ كَيَفَيَّتَيْنِ لَمْ يُؤْرَخَا وَالْأَوَّلُ فَلَا قَدَمَ وَلَا ضَمَانَ عَلَى دَافِعٍ ۖ بَوْصَفٍ وَإِنْ قَامَتْ بَيْنَتُهُ لِغَيْرِهِ وَاسْتَوْنِي بِالْوَاحِدَةِ إِنْ جَهِلَ غَيْرُهَا لَا غَلَطَ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَمْ يَضُرَّ جَهْلُهُ بِقَدَرِهِ وَوَجِبَ

(ورد) المال الملتقط لمذعية (بمعرفة) عفاص (مشدود فيه) المال من كبس أو منديل ونحوها (و) معرفة وكاء مشدود (به) من نحو خيط هذا هو المعروف في اللغة وبه فسر ابن القاسم العفاص والوكاء وحكى عليه الاجماع (و) بمعرفة (عدده) أي المال فيرد لمن عرف الثلاثة (بلاعين) انه

(٢٨ - جواهر الاكليل - ثاني) له (وقضى له) أي لمن عرف الثلاث برد اللقطة له فيقدم (على ذي) أي عارف (العدد والوزن) وادعاهما كل منهما لنفسه (وان) ادعى اللقطة رجل ووصفها ووصفا يستحقها به وادعى آخر (وصف) اللقطة شخص (ثان وصف) شخص (أول) أي بعينه (ولم يبين) أي لم ينفصل الأول (بها) أي باللقطة عن مجلس وصفها بأن وصف الثاني وصف الأول قبل انفصال الأول بها واشتار أمرها (حلفا) أي يحلف كل منهما انها ليست للآخر وانما له (وقسمت) بينهما بالسوية ان حلفا أو نكلا وان حلف أحدهما ونكلا الآخر اخص الحالف بها وشبهه في حلفهما وقسمها بينهما فقال (ك) اقامتهما (بينتين) متكافئتين في العدالة متعارضتين في الشهادة بأن شهدت احدهما انها لهذا والآخرى انها للآخر (لم تؤرخا) أي البينتان فيحلفان وتقسم بينهما (والا) أي وان ارحتا (اللقطة) (١) مقم البينة (الاقدم) تاريخا (ولا ضمان على) ملتقط (دافع) اللقطة لمن ادعى انها له بأن وصفها (بوصف) يسوغ دفعها له بأن عرف عفاصها أو وكاءها ثم أتى آخر وصفها مثل الأول أو آتم منه ولم تقم له بينة بل (وان قامت بيته لغيره) أي غير المدفوع له الأول (و) ان ادعى اللقطة شخص ووصف عفاصها وقال لم اعرف وكاءها أو بالعكس (استؤني) أي لا يستعجل في دفعها له (ب) الصفة (الواحدة) من العفاص والوكاء وانما استؤني عسى ان يأتي غيره باز يدمنه فان لم يأت غيره فتدفع له (ان جهل) مدعيها (غيرها) أي غير الصفة التي عرفها أي قال لم اعرفها (لا) ان (غلط) في غيرها بأن وصفه بغير ما هو به فقليل له ليس كذلك فقال غلط فلا تدفع له (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (ولم) الأولى لا (يضر جهله) أي مدعى اللقطة (بقدره) أي المال الملتقط اذا عرف عفاصه ووكاءه أو أحدهما وجهل الآخر (ووجب

أخذه) أى المال الذى وجد فى غير حرزه وخيف ضياعه ان ترك فى محله (لخوف) أخذ شخص (خائن) فى أخذه بأن يأخذه قاصدا تملكه وحينئذ فيجب على من وجدته أخذه وحفظه اذ حفظ مال الغير واجب هذا ان علم واجده امانة نفسه (لا ان علم) واجده (خيانته هو) تؤكد لها ذلك ان علم من نفسه انه لو أخذه بتملكه ولا يعرفه وحينئذ (فيحرم) عليه أخذه واستظهر ابن عبد السلام وجوب أخذه وترك الحياة ولا يكون علمه خيانة نفسه عذرا مستقاعنه ما وجب عليه من حفظ مال الغير واستحسنه الخطاب (والا) أى وان لم يخف عليهما من خائن (كره) أخذه (على الاحسن) والوضع انه علم امانة نفسه (و) وجب (تعريفه) أى المال الملتقط (سنة) من حين أخذه ويجب التعريف سنة ان كان المال كثيرا بل (ولو) كان (كدلو) ومغلاة فلا فرق في وجوب التعريف سنة بين الكثير واليسير على ظاهر رواية ابن القاسم في المدونة (لا) يجب ان يعرف (لا) (نافها) لا تلتفت اليه النفوس كفلس وعمرة وكسرة وهو لو اجدته ان شاء كله وان شاء تصدق به ويكون التعريف (بمظان) أى اللواضع التى يظن ان صاحب اللقطة (طلبها) بها (بكتاب مسجد) ومواضع العامة واجتماع الناس ويعرفه (فى كل يومين أو ثلاثة) من الأيام مرة ويعرفه (بنفسه) أى واجد المال (أو بمن يثق) أى يطمئن (به) قلبه ويعتقد أمانته وصدقه بغير أجره (أو بأجرة منها) أى اللقطة (ان لم يعرف) اللقطة (مثله) أى الملتقط لآرائه به فان كان مثله يعرفها فلا يستأجر على تعريفها الا من مال نفسه لانه بالتقاطه كأنه ألزم التعريف بنفسه (و) تعرف (بالبلدين) ان وجدت بينهما أى البلدين (ولا يذكر) المعروف (جنسها على المختار) للخمى (ودفعت) اللقطة (لخير) بفتح الحاء المهمة وكسرها أى عالم ذمى (ان وجدت بقرية) (٢١٨) كفار أهل (ذمة) روى ابن القاسم فى اللقطة توجد فى قرية ليس فيها

الأهل الذمة تدفع لاجبارهم (وله) أى الملتقط بعد السنة (حبسها بجدته) أى ابقاء اللقطة عنده وديعة لربها (أو) التصديق بها عن ربها وأما التصديق بها عن نفسه فهو داخل فى التملك (أو التملك) لها أى اقتراضها لنفسه والتصرف فيها فان جاور بها

أَخَذَهُ لِيَخُوفِ خَائِنٍ لَا أَنْ عَلِمَ خِيَانَتَهُ هُوَ فَيَحْرُمُ وَإِلَّا كَرِهَ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً وَلَوْ كَدَلَوْ لَا نَافِهَا بِمِظَانٍ طَلَبَهَا بِكِبَابٍ مَسْجِدٍ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يَثِقُ بِهِ أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ مِثْلَهُ وَبِالْبَلَدَيْنِ إِنْ وَجِدَتْ بَيْنَهُمَا وَلَا يَذْكُرُ جَنْسَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَدَفَعَتْ لِجَبْرِ إِنْ وَجِدَتْ بِقَرِيْبَةٍ ذِمَّةٌ وَلَوْ حَبَسَهَا بَعْدَهُ أَوْ التَّصَدَّقُ أَوْ التَّمْلِكُ وَلَوْ بِمَكَّةَ ضَامِنًا فِيهِمَا كَنِيَّةً أَخَذَهَا قَبْلَهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلْحِفْظِ إِلَّا بِقُرْبٍ فَنَأْوِيْلَانِ وَذُو الرِّقِّ كَذَلِكَ وَقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ وَلَوْ أَكَلُ مَا يَفْسُدُ

دفعها له فى الاول وغرم له عوضها فى الأخير بن (ولو) التقطها (بمكة) أشار بالوالى خلاف بعض المتأخرين بأن لقطتها لا تملك ولو لخر لا تحل ساقطها الا بالنشد قال المازرى حكم لقطة مكة حكم لقطة سائر البلاد ومحل الحديث عندنا على المبالغة فى التعريف لرجوع ربها بالبلد وعدم عودها الا بعد أعوام قال ابن عرفة هذا حاجة على المذهب لاله اه ولقائل أن يقول الانفصال عن الحديث على قاعدة الامام مالك رضى الله تعالى عنه من تقديمه العمل عليه واضح ويقال جاء الحديث لدفع توهم الاستغناء عن التعريف بمكة لقلبة تفرق الحجاج مشرقين ومغربين ومد المطايا اعناقها فلا فائدة فى التعريف فذكر النبي ﷺ ان التعريف فيها كغيرها لاحتمال بقاء صاحبها بمكة أو توكيله مقما بها حال كون الملتقط المتصدق أو التملك بعد السنة (ضامنا) اللقطة لمستحقها اذا جاء بعد ذلك (فيهما) أى التصديق والتملك وشبه فى الضمان فقال (كنية) الملتقط (أخذاها) أى تملك اللقطة (قبل) تمام (ها) أى السنة قال ابن الحاجب هى امانة مالم ينو اخذها فتصير كالغصب (و) (كردها) أى اللقطة لموضعها الذى وجدت به (بعد أخذها للحفظ) والتعريف وطول الزمان فتلفت فيضمونها (الا) ردها بعد أخذها للحفظ (بقرب) من وقت أخذها (ف) فى ضمانها اذا تلفت وعدمه (نأويْلان) الأول لابن رشد والثانى للخمى وفى المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى من التلقط لقطة فبعد أن حازها وبأن ياردها لموضعها أو لغيره ضمنها وأما ان ردها فى موضعها مكانه من ساعته كمن مرقى أثر رجل فوجد شيئا فأخذه وصاح به أهذا لك فقال لا فتركه فلا شئ عليه (وذو الرق) أى الشخص المتصف بالرقية حكمه فى التقاط اللقطة وتعريفها سنة وفعله بما يشاء بعدها (كذلك) أى كالحرف (و) ان تملكها أو تصدق بها (قبل) تمام (السنة) (ف) هى (فرقته) فليس لسيده اسقاطها عنه لان ربها لم يسلطه عليها ويخير بين فدائه بعوضها واسلامه فيها ومفهوم قبل السنة انها بعدها فى ذمته كالحرف هو كذلك (وله) أى الملتقط (أكل ما يفسد) بالتأخير كفاكهة وطرى

لحم ان وجد بغير قرية بل (ولو) وجد (بقرية) ولا يضمنه على الأصح والتصدق به أولى وأكله أولى من طرحه (و) له أكل (شاة) وجدها (بقياء) أى صحراء ليس بهاءاء ولا عشب وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فى الشاة هى لك والأخيك أول الذئب فأوجبها له ملكا وشبهه فى جواز الأكل فقال (كبر) وجدت (بمحل خوف) عليها من سباع ونحوها وجوع وعطش وعسر سؤفها للعمران فيجوز لو أجدتها أكلها ولا يضمنها (ولا) أى وان لم تكن البقر بمحل خوف (تركت) قال ابن القاسم ضالة البقر ان كانت بموضع يخاف عليها فيه من السباع والذئب فهى كالنعم وان كانت لا يخاف عليها من السباع فهى كالابل وشبهه فى الترك فقال (ك) ضالة (ابل) فيجب تركها بمحل وجودها ويحرم التقاطها (وان أخذت) أى التقت ضالة الابل (عرفت) سنة (ثم) ان لم يوجد مستحقها (تركت بمحلها) الذى وجدت به (و) له (كرأه بقر) ملتقطة (ونحوها) كخيل وبغال وحمير ويصرف كراؤها (فى علفها كراء مضمونا) أى مأمونا عاقبته لا يخشى عليها الهلاك منه (و) له (ركوب دابة) ملتقطة من موضع التقاطها (لموضعه) أى الملتقط (والا) أى وان لم يركبها لموضعه بأن ركبها لغيره (ضمن) قيمتها ان هلكت بسبب ركوبها وأجرتها ان سالت (و) له (غلتها) قال ابن غازى المراد بالغة هنا لبنها وزبدها وسمنها دون صوفها ودون كرائها بدليل تقوم الكراء والصوف حكمه حكم النسل بدليل قوله فى خيار النقيصة بخلاف ولد وثمره أبرت وصوف تم أولا (دون نسلها) قال مطرف وابن الماجشون نتاج الضالة مثلها (و) ان أنفق الملتقط على اللقطة نفقة (خبر ربهما بين فكها) يدفع عوض (النفقة) (٣١٩) للملتقط (أو اسلامها) الملتقط فى النفقة التى أنفقها عليها (وان

باعها) أى الملتقط (بعدها) أى السنة ثم جاء ربهما (فما لربها) أى ليس لربها (الا الثمن) الذى يبيع به فليس له رد يبيعها وان كانت قائمة (بخلاف) ما (لو وجدها) أى مستحق اللقطة (بيد المسكين) الذى تصدق الملتقط بها عليه (أو) وجدها (بيد) (مبتاع) أى مشتر

ولو بقرية وشاة بقياء كبقرة بمحل خوف وإلا تركت كابل وان أخذت عرفت ثم تركت بمحلها وكرأه بقر ونحوها فى علفها كراء مضمونا وركوب دابة لو ضمه والا ضمن وغلتها دون نسلها وخبر ربهما بين فكها بالنفقة أو اسلامها وان باعها بعدها فما لربها الا الثمن بخلاف ما لو وجدها بيد المسكين أو مبتاع منه فله أخذها والملتقط الرجوع عليه ان أخذ منه قيمتها الا أن يتصدق بها عن نفسه وان تقصت بعد نية تملكها فليربها أخذها أو قيمتها ووجب لقط طفل نبد كفاية وحضانتها ونفقته ان لم يعط من الثمن الا أن يملك كهيئة أو يوجد معه أو مدفون تحته ان كانت معه رقعة ورجوعه على أبيه ان طرحه عمدا والقول له أنه لم يفتق حسبة وهو حر وولأوه

(منه) أى المسكين (فله أخذها) فى السائلين (والد) شخص الـ (ملتقط الرجوع عليه) أى المسكين باللقطة ان وجدها عنده وبمنها ان وجدها عنده (ان أخذ) صاحبها (منه) أى الملتقط (قيمتها) فى كل حال (الا أن يتصدق) الملتقط (بها عن نفسه) فلا يرجع على المسكين بشيء (وان تقصت) لقطة عند ملتقطها (بعد نية) ملتقطها (تملكها) بعد السنة (فليربها أخذها) ناقصة بلا أرض لنقصها (أو) أخذ (قيمتها) يوم نية تملكها وتركها الملتقطها (ووجب لقط طفل نبد) أى طرح فيجب التقاطه لوجوب حفظ النقص وجوبا (كفاية) فلا يلتقط بالغ ولا طفل غير منبوذ ويعلم كونه منبوذا بقريته الحال (و) وجبت (حضانتها) أى تربيته وحفظه على ملتقطه للترامه ذلك بأخذه (و) وجبت (نفقته) أى اللقيط على ملتقطه حتى يبلغ الدكر قادر على الكسب ويدخل بالانثى زوجها (ان لم يعط من الثمن) أى مال بيت مال المسلمين ما يكتفيه (الا أن يملك) اللقيط (كهيئة) وصدقة وغلة حبس (أو) (الا أن) يوجد معه) مال مربوط فى لفافته (أو) يوجد شيء (مدفون تحته ان كانت معه رقعة) من ورق أو جلد مكتوب فيها ان المدفون تحت اللقيط له فيكون له حينئذ (و) وجب للملتقط (رجوعه على أبيه) بعوض ما أنفق عليه (ان طرحه) الأب (عمدا) قال ابن القاسم ومن التقت لقيطا فانفق عليه فأتى رجل وأقام البينة انه ابنه فابتع به بما أنفق عليه ان كان الأب موسرا فى حين النفقة لانه تترامه نفقته ان تعمد الاب طرحه وان لم يكن هو طرحه فلا شيء عليه وقال أشهب لاشيء على الاب بحال لان المنفق محتسب (والقول له) أى الملتقط ييمينه (أنه لم يفتق) عليه (حسبة) بكسر فسكون أى تبرع الله تعالى اذا ادعى الاب انه أنفق عليه حسبة وهذا اذا أشكل الامر ولم تقم قرينة على أحد الأمرين (وهو) أى اللقيط (حر) لارق للملتقطه (وولأوه) أى ميراث اللقيط اذا مات بلا وارث

(ل) بيت مال المسلمين لا الملتقطه (وحكم باسلامه) أى اللقيط ان وجد (فى قرى) جمع قرية (المسلمين) لانه الاصل والغالب وشبهه فى الحكم باسلامه فقال (كان لم يكن) يوجد (فيها) أى القرية التى وجد اللقيط فيها (الايتان) للمسلمين فيحكم باسلامه (ان التقطه مسلم وان) وجد (فى قرى الشرك) أى الكفر فهو (مشرک) أى محكوم بكفره ولو التقطه مسلم عند ابن القاسم وقال أشهب ان التقطه مسلم حكم باسلامه (ولم) الأولى لا (يلحق) نسب اللقيط (بملتقطه ولا) (غيره الا بيئته) شاهدة بثبوت نسبه بملتقطه أو غيره (أو بوجه) أى قرينة دالة على صدق مدعيه كأن يشتهر بموت أولاده واعتقاده قول بعض العوام ان طرح الولد يوم ولادته عاش فزعم ان طرحه لذلك (ولا يردّه) أى لا يرد الملتقط اللقيط (بعد أخذه) لتعين حضائه عليه بأخذه فى كل حال (الا أن يأخذه ليرفعه للحاكم) لا قصد تزويجه (فلم يقبله) الحاكم فلم يملقطه رده لموضع التقاطه (و) الحال (الموضع مطروق) للناس كثيرا قال الباجي اذا كان للموضع مطروقا وأيقن ان غيره يأخذه والا فلا يردّه لأنه يعرضه للتلف (و) ان تراحم على اللقيط اثنان فأكثر وكل منهم صالح لحضائه وأراد كل أخذه (قدم الأسبق) أى السابق منهم اليه ولو كان غيره أولى منه (ثم) ان لم يكن أسبق قدم (الأولى) أى الاحق بكفاله (والا) أى وان لم يكن أسبق ولا أولى (فالقرعة) تضرب بينهم فمن خرجت بتقدمه قدم (وينبغى الاشهاد) على التقاطه خوف استرقاقه أو تبنيه (وليس ل) رفيق (٣٣٠) (مكاتب ونحوه) كدبر ومعتق لأجل وأم ولد وأولى القن (التقاط)

للقيط (بغير اذن السيد) فان اذن فهو الملتقط وجه ذلك ان اللقيط يحتاج الى حضائه وهى تبرع وهو ليس من أهله (وزرع) لقيط (محكوم باسلامه من) ملتقط (غيره) أى السلم وهو الكافر خوف تزويجه على دينه واسترقاقه (ونذب أخذ آبق) أى هارب من مالكة (لمن) أى الشخص الذى (يعرف) ربه قريباً كان أو جاراً أو

لِلْمُسْلِمِينَ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ فِي قَرْيَةِ الْمُسْلِمِينَ كَأَن لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ إِنِ التَّقْطَةُ مُسْلِمٌ وَإِنْ فِي قَرْيَةِ الشَّرْكِ فَمُشْرِكٌ وَلَمْ يَلْحَقْ بِمِلَّتِقْطِهِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ بَوَاحٍ وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِيَرْفَعَهُ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ وَقَدْ مَ الْأَسْبَقُ ثُمَّ الْأَوَّلَى وَالْأَلْفَرَعَةُ وَيَنْبَغِي الْإِشْهَادُ وَلَيْسَ لِمَكَاتِبٍ وَنَحْوِهَا التَّقِطُ بِغَيْرِ أَذْنِ السَّيِّدِ وَتُزْعَ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَنَذِبٌ أَخْذَ آبِقٍ لِمَنْ يَعْرِفُ وَلَا فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخْذَهُ رَفَعَهُ لِلْإِمَامِ وَوَقَّفَ سَنَةً ثُمَّ بَيْعَ وَلَا يُهْمَلُ وَأَخْذَ نَفَقَتَهُ وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ وَلَهُ عِتْقُهُ وَهَيْمَتُهُ لِنَيْرِ ثَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمِنَهُ إِنْ أَرْسَلَهُ إِلَّا بِخَوْفٍ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ فِيمَا يَعْطَبُ فِيهِ لَا أَنْ آبِقٍ مِنْهُ وَإِنْ مَرَّتْهَا وَحَلَفَ وَاسْتَحَقَّهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَعَيْنٍ وَأَخْذَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا

غيرها (والا) أى وان لم يعرف ربه (فلا) يندب له أن (يأخذه فان أخذه) وهو لا يعرف ربه (رفعه) أى رفع الأخذ الآبق دعواه (للإمام) أى حاكم بلد ما كان أو نائبه (ووقف) الآبق عنده أى الحاكم (سنة) ونفقته من بيت المال (ثم) ان لم يظهر ربه (بيع) الآبق بعد تمام السنة (ولا يهمل) أى لا يترك بعد السنة يذهب حيث يشاء كضالة الابل (و) اذا باعه الامام (أخذ نفقته) أى أنفق عليه من بيت المال من ثمنه الذى يبيع به وجعل بقية ثمنه أمانة له فى بيت المال (و) اذا باعه الامام (مضى بيعه) وان قال ربه كنت أعتقته (قبل بيعه لاتهامه بالتخيل على نقض بيعه الآن تشهد بيئته له باعتاقه قبله فينقض بيعه) (وله) أى رب الآبق (عتقه) أى الآبق ناجز اجماعاً وعن كفارة ظهار الى أجل وكتابته وتدينه والتصدق به والا لايصاه (وهيته لغير ثواب وتقام عليه الحدود) الشرعية لزننا وسرقة وشرب مسكر وقتل وردة وترك صلاة ونحوها (وضمنه) أخذه (ان أرسله) أى ان أطلق الأخذ الآبق وخلقى سبيله بعد أخذه فهو ضامن له فى كل حال (الاحرف منه) أى الآبق أن يقتل أخذه أو يضره فى نفسه أو ماله فلا يوجب ارساله ضمائه وشبهه فى الضمان فقال (كن استأجره) أى الآبق (فيما) أى عمل (يعطى فيه) وعطى بالفعل فانه يضمنه فان كان لا يعطى فى مثله فلا به أجرته ان كان له بال (لا يضمن أخذاً الآبق ان آبق منه) بلاتعد ولا تفريط (وان) كان الرقيق (مرتهنا) بفتح الهاء أى مرهوناً فى دين وأبق من المرتهن بكسر الهاء فلا يضمنه فقوله وان مرتهنا مبالغة فى نفى الضمان عن المرتهن (وحلف) المرتهن انه آبق منه فلا ضمان عليه لراهته (واستحقه) أى الآبق (سيده بشاهد وبعين) من سيده انه له اذ هو مال وهو يكفى فيه شاهد وبعين (و) ان ادعى شخص ان الآبق له (أخذه) المدعى (ان لم يكن الا

دعواه) أى المدعى انه له (ان صدقه) الأبق فى دعواه انه له (وليرفع) من أخذ الأبق أمره (للامام) العدل (ان لم يعرف) آخذه (مستحقه) أى الأبق (ان لم يخف) آخذه (ظلمه) أى الامام بأن كان عدلا فان خاف ظلمه فلا يرفعه اليه (وان أتى رجل) قاضيا أو واليا (بكتاب قاض) آخر مضمونه (انه قد شهد عندي) عدلان (ان صاحب) أى حامل (كتابي هذا فلان) كناية عن غلم شخص كرىد (هرب منه عبد) صفته كذا (ووصفه) أى وصف فلان العبد وعند القاضى المكتوب اليه عبد محبوس بتلك الصفة (فليدفع) القاضى الذى أنام الكتاب العبد الذى عنده (اليه) أى الى صاحب الكتاب (بذلك) الكتاب والله أعلم (باب) فى بيان شروط وأحكام القضاء وما يتعلق به (أهل) أى مستحق (القضاء عدل) أى بالغ عاقل مسلم ذكر حر غير فاسق ولا مرتكب ما يخجل بمروءته قال القرافى ان لم يوجد عدل ولى أمثل الموجودين وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا أرى خصال القضاة تجتمع اليوم فى أحد فان اجتمع منها خصلتان العلم والورع ولى (ذكر) فلا تصح تولية امرة لحديث البخارى لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (فطن) صفة مشبهة من القطانة أى التباهة وجودة العقل فلا تصح تولية للفعل الذى ينخدع بتحسين الكلام ولا ينبغي لما يفيد الاقرار وحيل الخصوم والشهود فلا يكتفى بالعقل التكليفى الخطاب الاحسن ذو فطنة للسناوى لم أر من ذكر الفطنة من الشروط الا ابن الحاجب وعقود المذهب انها من التدرجات (مجتهد) أى فيه أهلية الاجتهاد المطلق (ان وجد) فلا تصح تولية مقلد مع وجوده (والا) أى وان لم يوجد مجتهد (فأمثل) أى أكمل (مقلد) فلا تصح تولية مقلد دونه مع وجوده البنائى هذا يقتضى (٢٢١) ان ولاية الامثل شرط صحة فلا تنفذ ولاية

من دونه مع وجوده ولا أظن هذا يسلم وبعبارة ابن عبد السلام وغيره ينبغي أن يختار أعلم المقلدين من له فقه نفيس الباجى لاختلاف فى اعتبار كون القاضى علما مع وجوده والذى يحتاج اليه من العلم كونه مجتهدا عياض المازرى وابن العربى فى شرطه كونه

دَعَوَاهُ أَنْ صَدَقَهُ وَلَيْزَ قَعٌ لِلْإِمَامِ أَنْ لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحِقَّهُ أَنْ لَمْ يُخَفْ ظَلْمُهُ وَأَنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فَلَانَ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدُهُ وَوَصَفَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ

(باب)

أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرَ فُطْنٌ مُجْتَهِدٌ أَنْ وَجَدَ وَالَا فَأَمَثَلَ مُقَلِّدَ وَزِيدَ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ قَرَشِيٌّ فَحَكَمَ يَقُولُ مُقَلِّدِي وَنَفَذَ حُكْمُ أَعْمَى وَأَبْكُمْ وَأَصَمٌ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَعَيِّنُ أَوْ الْخَائِفُ فِتْنَةً أَنْ لَمْ يَقُولْ أَوْ ضِيَاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ وَأَجْبَرُ وَأَنْ يَضْرِبَ وَالَا فَلَهُ الْهَرَبُ وَأَنْ عَيْنٌ

علما مجتهدا أو مقلدا ان فقد المجتهد كشرط كونه حرا مسلما (وزيد) على الشروط السابقة للقضاء (ل) جواز تولية (الامام الاعظم) الخليفة عن رسول الله ﷺ فى امامة الصلوات الخمس والجمعة والعيد والحكم بين المسلمين وحفظ الاسلام واقامة حدوده وجهاد الكفار والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيشترط فيه العدالة والذكورة والفطنة والعلم ونائب فاعل زيد (قرشى) أى منسوب لقرش لكونه منهم لقوله صلى الله عليه وسلم قدموا قرشا ولا تقدموها وقوله عليه الصلاة والسلام الأئمة من قرش فى الصحاح قرش قبيلة وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قرشى دون ولد كنانة ومن فوقة (فحكم) القاضى المقلد (يقول مقلده) ابن الحاجب يلزمه المصير الى قول مقلده وقيل لا يلزمه (ونفذ) أى مضى (حكم) قاض (أعمى وأبكم وأصم) الواو بمعنى أو وفيهما وظاهره سواء ولى كذلك أو طرأ عليه بعدها (ووجب) على الامام أو نائبه (عزله) أى الاعمى أو الأبكم أو الأصم عن القضاء (ولزم) القضاء الشخص (المتعين) له لانفراده بشروطه فيلزمه طلبه وقبوله ولا يجوز له الامتناع منه ووجب على الامام توليته واعانتة على الحق (أو الخائف فتنه إن لم يقول) أى بعدم توليه بين المسامحين أو فى نفسه والحال انه لم ينفرد بشروطه (أو) الخائف (ضيايع الحق) على مستحقه بتولية غيره فيلزمه (القبول والطلب) لتوليته (و) ان امتنع المتعين من القبول (أجبر) على القبول (وان يضرب) قيل للامام مالك رضى الله تعالى عنه أيجبر بالسجن والضرب قال نعم ابن عرفة قبول ولاية القضاء من فروض الكفاية ان كان بالبلد مصلحون لذلك فان لم يكن من يصلح لذلك الا واحد تعين عليه وأجبر على الدخول فيه (والا) أى وان لم يتعين عليه ولم يخف فتنه ولا ضيايع الحق (فله) أى من فيه شروطه (الهرب) من توليته ان لم يعينه الامام بل (وان عين) من الامام لتولية

القضاء (وحرّم الجاهل) الأولى لفائدة أهلية لانه أكثر فائدة قال المازري يحرم طلب القضاء لفائدة أهليته (و) حرّم أياً على (طالب دنيا) يجمعها به وحرّم أياً على من قصده الاتقام من أعدائه (ونذب) طلب وقبول تولية القضاء لصاحب علم خفي (ليشهر علمه) للناس فيفتنهم به لان الحامل لا يعبأ به ولا يلتقي اليه سمع وشبه في النذب فقال (ك) تولية (ورع) أي تارك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات والزّه هو الذي لا يطمع فيما عند الناس (غنى) لانه ربما دعاه فقره الى استمالة الأغنياء والضراعة لهم ويميزهم على الفقراء اذا تخاصموا معهم فاذا كان غنيا بعد ذلك (حليم) حسن الخلق يتحمل ما يقع بحضرته من الخصوم من غير انتهاك حرمة الله تعالى لا يستفزه الغضب ولا يحمله على تعجيل العقوبة ما لم تنتهك حرمة الله تعالى (زّه) أي لا يتطلع لما في أيدي الناس فيستوى عنده الأغنياء والفقراء (نسب) أي معروف النسب (مستشير) للعلماء ولا يستقل برأيه أي شأنه ذلك خوف خطئه (بلادين) عليه لاحد لانه ذل بالنهار وهم بالليل كافي الحديث (و) بلا (حد) في قذف أو غيره سواء قضى فيما حذفيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا يقبل فيما حذ فيه ويقبل في غيره (و) بلا (زائد في الدهاء) بفتح الدال ممدوداً كذا ضبطه ابن قتيبة كانه كاهن والعطاء لثلا يحمله على حكمه بالفراصة وعدم اعتبار البيئة واليمين وقد عزل عمر رضى الله تعالى عنه زياداً لذلك وقال كرهت ان أحمل على فضل عقلك وكان من الدهاء (و) بلا (بطانة) أي خلطاء (سوء) وان أمن عليه الجور (و) نذب للقاضي (منع الراكيين) أي الذين يركبون (معه و) الاشخاص (المصاحبين له) لغير ضرورة لتوصل كثير من اللبطلين بهم الى تنفيذ أغراضهم الفاسدة (و) نذب (تخفيف الاعوان) لذلك ولانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أعوان ولا لأبي بكر ولا لعمر رضى الله تعالى عنهما وكان عمر رضى الله تعالى عنه بطوف وحده الآن يضطر الى الاعوان فليخفف ما استطاع (٢٢٢) (و) نذب (اتخاذ من) أي عدل (يخبره بما) أي القول الذي (يقال)

وَحَرَّمَ الْجَاهِلَ وَطَالِبَ دُنْيَا وَنَذِبَ لِشَهْرٍ عِلْمُهُ كَوَرَعَ غَنِيَّ حَلِيمٍ نَزْوٍ نَسِبٍ مُسْتَشِيرٍ بِلَادَيْنِ وَحَتَمَ وَزَائِدٍ فِي الدَّهَاءِ وَبَطَانَةٍ سُوءٍ وَمَنْعُ الرَّاكِبِينَ مَعَهُ وَالْمَصَاحِبِينَ لَهُ وَتَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ وَاتِّخَاذُ مَنْ يُخْبِرُهُ بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي مِثْلِ اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي فَلْيَرْفُقْ بِهِ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ إِلَّا أَوْسَعَ عَمَلِهِ فِي جَهَةٍ بَعْدَتْ مَنْ عِلْمَ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ وَانْعَزَلَ بِمَوْتِهِ لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا وَجَازَ تَعَدُّهُ مُسْتَقِيلٌ أَوْ خَاصٌّ بِنَاحِيَةٍ أَوْ نَوْعٍ وَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ ثُمَّ مَنْ سَبَقَ رَسُولُهُ وَالْأَقْرَعُ

من الناس (في سيرته) أي حالة القاضي (وحكمه) فان كان خيراً حمد الله تعالى ودام عليه وان كان شراً تاب منه (و) في (شهوده) المرتبين لسماع الدعاوى وتسجيلها ليكون على بصيرة فيهم فيبقى عدولهم واخيارهم ويطرد

خلافهم (و) نذب (تأديب من أساء) أي تعدى (عليه) بمجلس

حكمه بقوله له ظلمتني أو جرت على (الافى مثل) قول بعض المتحاكين للقاضي (اتق الله في أمري) أو اذكروا قوفك بين يدي الله للقضاء بينك وبين الناس مافية إشارة للاساءة فلا يؤدبه (فليرفق) القاضي وجواباً (به) أي من قال اتق الله في أمري ويقل له رزقي الله واياك تقواه ويؤدب من أساء على خصمه في مجلس قضائه بقوله له يا ظالم أو يا فاجر (ولم يستخلف) القاضي قاضياً آخر ينوب عنه في الحكم (الا لوسع) أي اتسع (عمله) أي البلاد التي ولي للقضاء فيها فيستخلف قاضياً يقضى نيابة عنه (في جهة بعدت) عن بلده الذي هو به واذا استخلف في الجهة البعيدة فاما يستخلف (من علم ما استخلف فيه) من أبواب الفقه من نكاح أو بيع أو قرض أو غيره أو لا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه الا اذا استخلف في جميعها (وانعزل) المستخلف بفتح اللام (بموته) أي بموت مستخلفه بكسرهما لانه كوكيله (لا) ينعزل (هو) أي القاضي (بموت الأمير ولو) كان (الخليفة) قال أصبغ لا ينعزل القاضي بموت موليه كان الامام أو أميره (و) اذا حكم القاضي بين اثنين ثم عزل وولي غيره فرفع أحدهما للقاضي الجديد وأنكر حكمه المعزول (ولا تقبل شهادته) أي القاضي المعزول (بعده) أي عزله (انه قضى) بينهما (بكذا) قبل عزله ولو شهد معه آخر لانها شهادة على فعل نفسه (وجاز تعدد) وقاض (مستقل) عام أي منفرد كل قاض بالحكم في جميع مملكة الامام الذي ولاه وجميع أنواع المعاملات (أو) تعدد مستقل (خاص بناحية) أي جهة من مملكة من ولاه (أو) تعدد مستقل خاص (بنوع) من أنواع الفقه كالنكاح أو البيع (و) ان تعدد القضاة للمستقلون وتنازع الحصان في الرفع وأراد أحدهما الرفع الى قاض والآخر الرفع الى غيره (والقول للطالب) المازري فان دعا أحد الخصمين لغير من دعا اليه الآخر قدم الأسبق فان تساوا أقرع بينهما (ثم) ان طالباً بالقول (لنمن سبق رسوله والا) أي وان لم

يسبق رسول أحدهما بأن استويا في المجيء (أقرع) بينهما وشبه في تقديم الطالب ثم القرعة فقال (كالادعاء) أي ذكر الدعوى للقاضي فيقدم الطالب بالكلام فان تطالبا فالقرعة بينهما أيهما يتكلم أولا (و) جاز (تحكيم) رجل (غير خصم) أي غير أحد الخصمين لان الشخص لا يحكم لنفسه ولا عليها (و) غير (جاهل) اللخمى إنما يجوز التحكيم لعدل مجتهد أو عامي يحكم باسترشاد العلماء (و) غير (كافر) وغير مجنون وغير موسوس (و) لا يجوز تحكيم شخص (غير يميز) لجنون أو وسوسة أو اغواء قال الباقى هذا مستغنى عنه بقوله قبله وجاهل اه وكذا قوله كافر ويجوز التحكيم للعدل العالم (في مال وجرح) ابن عرفة ظاهر الروايات انه إنما يجوز التحكيم فيما يصح لاحدهما ترك حقه فيه (لا) يجوز التحكيم في (حد) لحد أو زنا أو سرقة أو سكر (و) لافي (قتل) لقاتل أو تارك صلاة (و) لافي (لعان و) لافي (ولاء) على عتق (و) لافي (نسب) لاب (و) لافي (طلاق و) لافي (عتق) لخطر هذه المسائل وتعلق حق غير الخصمين بها اما لله تعالى كالطلاق والعتق وأما الآدمى كحق الولد في اللعان والنسب والعصبة في الولاية (ومضى) حكم المحكم في حد أو قتل أو لعان أو ولاء أو نسب أو طلاق أو عتق فلا ينقضه الامام ولا القاضي (ان حكم) في شئ منها حكما (صوابا وأدب) المحكم ان أنفذ حكمه بأن قتل أو ضرب الحد الخطاب ظاهر كلام المصنف انه يؤدب سواء أنفذ الحكم أم لم ينفعه بنفسه بأن حكم به ورفع له إلى القاضي لينفعه والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة والخيرة وابن يونس وابن فرحون ان الادب إنما يكون اذا أنفذ ما حكمه بنفسه اما لو حكم ولم ينفعه فان القاضي يعضى حكمه وينهاه عن العود ولا يؤدبه ونص التوضيح أصبغ اذا حكم فيما ذكرنا انه لا يحكم فيه فان القاضي يعضى حكمه وينهاه عن العودة ابن العودعة ابن عبد السلام ويقم الحد وغيره ثم قال في التوضيح وان فعل ذلك المحكم بنفسه فقتل أو اقتص أو حد ثم رفع إلى الامام أدبه السلطان وزجره (٢٢٣) وأمضى ما كان صوابا من حكمه اه

(و) في صحة حكم (صبي) يميز محكم (وعبد وامرأة وفاسق ثالثها) أي الاقوال صحته منهم (الا الصبي) فلا يصح حكمه لعدم تكليفه (ورابعها) أي الاقوال صحته منهم (الا الصبي) (وفاسق) فلا يصح حكمها

أَقْرَعَ كَالِإِدْعَاءِ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ خَصْمِهِ وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ فِي مَالٍ وَجَرْحٍ لَا حَدَّ وَلِعَانٍ وَقَتْلٍ وَوَلَاءٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَبَ وَصَبِيٍّ وَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ وَفَاسِقٍ ثَالِثَهَا الْأَلْصَبِيُّ وَرَأَيْمُهَا الْأُفَاسِقُ وَضَرَبُ خَصْمٍ لَدَّ وَعَزْلُهُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ شُهِرَ عَدْلًا بِمَجْرَدِ شَكِيَّةٍ وَلَيْسَ بِأَنْ غَيْرِ سَخَطٍ وَخَفِيفٌ تَعَزُّزٌ بِرَجُلٍ بِمَسْجِدٍ لِاحِدٍ وَجَلَسَ بِهِ بِغَيْرِ عِيْدٍ وَقُدْرَمٍ حَاجٍ وَخُرُوجُهُ وَمَطَرٌ وَنَحْوُهُ وَاتِّخَاذُ حَارِجٍ وَبَوَابٍ وَبَدَأَ بِمَحْبُوسٍ ثُمَّ وَصِيٍّ وَمَالٍ طِفْلٍ وَمَقَامٍ ثُمَّ ضَالٍّ وَنَادَى

(و) جاز للقاضي (ضرب خصم له) أي تبين لده بتأخير ما عليه مع قدرته على دفعه (و) للخليفة أو الأمير (عزله) أي القاضي (لمصلحة) ككون غيره أقوى أو أحكم (ولم) الأولى لا (ينبغي) عزله (ان شهر) حال كونه (عدلا) أي ان اشتهرت عدليته (بمجرد شكية) أي بشكية مجردة عن الثبوت (وليبري) الامام أو الأمير من عزله (عن غير سخط) قال أصبغ لا بأس اذا عزله أن يخبر الناس ببراءته كإفعل عمر رضي الله تعالى عنه بشر حبيبل رضي الله تعالى عنه حيث قال له أن سخط عزلتني قال لا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى على عملنا منك فلم أر يحل لي الا ذلك فقال يا أمير المؤمنين ان عزلتك عيب فأخبر الناس بأمرى ففعل (و) جاز (خفيف تعزير) كخمسة وعشرة الاسواط (بمسجد) لانه مظنة السلامة من خروج نجس (لا) يجوز (حد) وتعزير شديديه لانه ذريعة الى أن يخرج منه ما ينجس المسجد (وجلس) القاضي (به) أي المسجد للقضاء وروى ابن حبيب يجلس برحاب المسجد خارجة عنه اللخمى هذا أحسن لقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوماتكم واذا جلس في المسجد للقضاء فإنه يجلس (بغير) يوم (عيد) فطر أو أضحى ويكره جلوسه يوم عيد لانه يوم فرح ومرور ومصافاة لا يوم مخاصمة (و) بغير يوم (قدوم حاج) لاشتغال الناس فيه بتهنئة القادمين (وخروجه و) بغير يوم (مطر ونحوه) كيوم التروية ويوم عرفة (و) جاز (اتخاذ حاجب) للقاضي عمن لا حاجة له عنده ويرتب أصحاب الخصومات في الدخول عليه ومنعهم من التزاحم عليه (و) اتخاذ (بواب) للبيت الذي يجلس فيه للحكم يمنع من لا حاجة له عند القاضي من الدخول (وبدأ) القاضي ندبا أول ولايته (ب) النظر في شأن شخص (محبوس) لانه في عذاب فان رآه مستحقا للخارج أخرج به وان رآه مستحقا للبقاء أبقاه (ثم) ينظر في أمر (وصي) على أيتام (و) في (مال طفل) أي صغير مهمل (و) في حال (مقام) من قاض قبله على يتيم مهمل (ثم) في حال حيوان (ضال) ولقيط وآبق (ونادى) أي بأمر القاضي بالنداء على الناس

(يمنع معاملة يقيم) مهمل لا وصى له ولا مقدم (و) منع معاملة شخص (سفيه) بالغ لا يحسن التصرف في المال مهمل لا وصى له ولا مقدم (ورفع أمرها) أى اليتيم والسفيه (اليه) لينظر في حالها (ثم) ينظر (في) أحوال (الخصوم) فالنظر في أحوالهم متأخر عما تقدم (ورتب) القاضى (كاتباً عدلاً) يكتب الوقائع والاحكام ترتيباً واجبا (شرطاً) وقال الخطاب ترتيب الكاتب والمزكى والمترجم أولوى هذا ظاهر عباراتهم فان أبا الحسن والقراف جملاه من آداب القضاء وقوله شرطاً كذا في بعض النسخ وفي بعضها مرضيا وهى الأولى (كمزك) فترتبه القاضى عدلاً ثقة ليخبره بأحوال الشهود سرا بعد البحث عنهم وسؤاله عنهم عدولا ثقات مأمونين ولا يكتفى بواحد أو اثنين خيفة مصادفته حبيبا وعدوا (واختارها) القاضى أى الكاتب والمزكى ولا كلام في اشتراط عدالة المزكى (و) (الشخص (المترجم) أى الذى يبدل لغة أعجمية بلغة عربية وعكسه وقوله والمترجم مبتدأ خبره قوله (مخبر) فيكفى فيه واحد وقيل شاهد فلا يكفى واحد (كالخلاف) لمن توجهت عليه عين وقام به مانع من حضور مجلس القضاء كمرأة مخدرة ومريض وعجوز فيكفى فيه واحد لأنه مخبر (وأحضر) القاضى (العلماء) مجلس القضاء في معضلة (أو شاورهم) فيها ابن مرزوق ظاهر المصنف انه يخبر في ذلك وهو نقل ثالث والذى نقله غيره أن في السألة قولين قيل يحضرون كفضل عثمان رضى الله تعالى عنه فانه كان اذا جلس للقضاء أحضر أربعة من علماء الصحابة رضى الله تعالى عنهم واستشارهم وقيل يرسل اليهم يستشيرهم من غير احضار كفضل عمر رضى الله تعالى عنه والأول قول أشهب وابن المواز والثانى قول مطرف وابن الماجشون وأجيب عن المصنف بأن أو في كلامه لثنيوع الخلاف (و) أحضر (شهودا) حال القضاء بالشهدوا على من أقر من الخصمين خشية انكاره اقراره (ولم) الأولى لا (يفت) بضم الياء أى لا يخبر القاضى بحكم شرعى سئل عنه (في خصومة) أى (٢٢٤) المعاملات التى شأنها أن يتخاصم فيها لثلا يعلم مذهبه فيتجمل على موافقته

ابن شاس لا يجب الحاكم من سألها فيما يتعلق بالخصومات واختار ابن عبد الحكم انه لا بأس أن يجيب بالفتيا في كل ما يسأل عنه بما عنده فيه واحتج بأن الخلاف الأربعة كانوا يفتون الناس في نوازلهم (ولم) الأولى

يَمْنَعُ مُعَامَلَةً يَتِيمٍ وَسَفِيهٍ وَزَفَعَ أَمْرَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا شَرْطًا كَمَزُكٍّ وَاخْتَارَ هُمَا وَالمُتَرَجِّمُ مُخْبِرٌ كَالْخَلْفِ وَأَحْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَاوَرَهُمْ وَشَهُودًا وَلَمْ يُفْتِ فِي خُصُومَةٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِمَجْلِسِ قَضَائِهِ كَسَلَفٍ وَقَرَأَ وَإِنْضَاعٍ وَحُضُورٍ وَلِيْمَةٍ إِلَّا النَّكَاحَ وَقَبُولَ هَدِيَّةٍ وَلَوْ كَافًا عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ قَرِيبٍ وَهَدِيَّةٍ مَنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَكَرَاهَةَ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَكِنًا وَالزَّامَ يَهُودِيَّ حُكْمًا بِسَبْتِهِ وَتَحْدِيثَهُ بِمَجْلِسِهِ لِضَجَرِ دَوَامِ الرِّضَا فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ

ولا

لا (يشتري) القاضى شيئا (بمجلس قضائه) لانه يشغل باله عما هو

بصدده ولان البائع ربما نقص من الثمن حياء منه ومن جلسائه وشبهه في المنع فقال (كسلف) أى تسلف القاضى بمجلس قضائه من غيره (و) دفع مال (قراض) أى تجارة بجزء من ربحه لغيره بمجلس قضائه (وإيضاع) أى دفع مال لمن يشتري له به بضاعة من بلد آخر يأتيه بها أو يرسلها له مع غيره (و) (كحضور) القاضى (الوليمة) أى طعام يجتمع له الناس فينهى عنه (الاالنكاح) فلا ينهى عن حضور وليمة المستوفية شروطها الشرعية (و) منع (قبول هدية) له من غيره ان لم يكافئه عليها بل (ولو كافا) القاضى من أهدى له (عليها) بثمنها أو أعظم منها لان النفس تركن لمن أهدى اليها (الا) هدية (من) شخص (قريب) للقاضى نسبا كوالده وولده وخاله وعمه فلا يهى عن قبول هديته وعلى المصنف ان ظاهر النقل كراهة قبولها من غير قريبه لآحرمته وهو المعول عليه (و) في جواز قبول (هدية من) أى الشخص الذى (اعتاد) اهداء مثله (لها) أى الهدية للقاضى (قبل الولاية) للقضاء وعدم الجواز قولان (و) (في) (كراهة حكمه في) حال (مشيه) على قدميه أو راكبا وعدم الكراهة قولان (أو) (في) كراهة حكمه حال كونه (متكئا) أى راقدًا على أحد جنبيه أو على ظهره لانه استخفاف بالحاضرين وعدم احترام العلم وعدم الكراهة قولان (و) (في) جواز (الزام يهودى) أى يأتى القاضى ليقوع بينه وبين خصمه (حكما بسبته) أى اليهودى وكراهته قولان (و) (في) جواز (تحديثه) الحاضرين بكلام مباح كحكاية عن بعض الصالحين (بمجلسه) للقضاء (لضجر) أى تعب وملا وسامة حصل له من كثرة الخصومات ليروح قلبه ويرجع اليه فهمه ومنعه لانه يخل بمهابته ويصغره في أعين الناس قولان (و) (في) اشتراط (دوام الرضا) بحكم المحكم من الخصمين (في) التحكيم (الحكم) من المحكم فلا حدهما الرجوع عن التحكيم قبل حكمه وعدم اشتراط دوام الرضا الى الحكم فلا رجوع لأحدهما قبله (قولان)

في كل من الفروع السابقة حذفه مما عدا الاخير لئلا يهذله عليه (ولا يحكم) القاضي (مع) حصول (ما) أي شيء (بدهش عن الفكر) أي عن تمام ادراكه من غضب وجوع وحزن وغلبة نوم وحقن والهي تحريم عند البساطي والحطاب وكراهة عند الثنائي وأما ما يمنع العقل عن أصل الادراك فممنوع اتفاقاً (و) ان حكم في حال من هذه الاحوال (مضى) حكمه (وعزر) أي ادب القاضي شخصاً (شاهد زور) أي بما لم يعلم عمداً وان صادف الواقع بأن شهد بقتل زيد عمر او هو لم يعلم انه قتله وقد كان قتله في نفس الامر مأخوذاً من زور الصدر أي اعوجاجه ويجهده فيما يزور به شاهد الزور (في) حضرة (الملا) أي جمع من الناس (بنداء) أي صياح عليه بأنه شاهد زور او طواف به في الاسواق والجماعات (ولا يخلق) أي لا يأمر القاضي ان يخلق (رأسه او لحيته ولا يسخره) أي لا يأمر بدهن وجهه شاهد الزور بالسحام الذي يتعلق بأسفل القدر ويحيطه من كثرة الدخان (ثم) اذا ظهرت توبة شاهد الزور وشهادة أخرى (في قبول) شهادة (به) وعدم القبول (تردد) ابن عرفة في قبول شهادته ان تاب عبارات ابن رشد ظاهر سماع أي زيدا بن القاسم ان عرفت توبته واقباله وتزايد في الخير قبلت شهادته خلاف قولنا لا يجوز أبداً وان تاب وحسن حاله (وان أدب) القاضي شاهد الزور (التائب) عن زوره قبل الاطلاع عليه (ف) هو (أهل) أي مستحق للتأديب لكن الاولى العفو عنه لثلاثين نفر الناس من رجوعهم عن شهادتهم بالزور فيصرون عليها ان وقعت منهم وهذا على قول ابن القاسم لو أدب لكان أهلاً وقال سحنون لا يؤدبه المتيطى وبه العمل المازري هو المشهور (و) عزز القاضي (من أساء على خصمه) فان شتم أحداً الخصمين صاحبه عند القاضي أو أسرع اليه بغر حجة كقوله يا ظالم يا فاجر فعليه زجره وضربه الا اذا كان ذا مروءة في قلته منه فلا يضربه (أو) أساء على (مفت أو) على (شاهد) فيؤدب المعروف بالاذية بقدر جرمه (لا) يؤدب (ب) قوله (شهدت بباطل) قال ابن كنانة ان قال شهدت على زور فان عني انه شهد (٢٢٥) عليه بباطل فلا يؤدب وان قصد

أذاه والشهرة به نكل بقدر حال الشاهد والشهود عليه والباطل أعظم من الزور وشبهه في عدم التأديب فقال (ك) من قال (لخصمه كذبت) على فيما ادعت به على أو فيما أنكرتني فيه اذ هذه مجاوبة لا ابداء

وَلَا يَحْكُمُ مَعَ مَا يُدْهَشُ مِنَ الْفِكْرِ وَمَضَى وَعَزَّزَ شَاهِدَ زُورٍ فِي الْمَلَأِ بِنِدَاءٍ وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ أَوْ لِحْيَتَهُ وَلَا يُسَخِّرُهُ ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ أَدَبَ التَّائِبَ فَأَهْلٌ وَمَنْ أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ وَلَيْسَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَقُدِّمَ الْمُسَافِرُ وَمَا يُخْشَى قَوَاتُهُ ثُمَّ السَّابِقُ قَالَ وَإِنْ يَحْقِيقُ بِلَا طَوْلٍ ثُمَّ أَقْرَعَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُفَرِّدَ وَقْتًا أَوْ يَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمُفْتَى وَالْمُدْرَسِ وَأَمَرَ مَدْعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنِ مُصَدِّقٍ بِالْكَلَامِ وَالْأُفْجَابِ وَالْأُفْرَعِ

(٢٩ - جواهر الاكليل - ثانی) (وليسوا) القاضي وجوبا (بين الخصمين) في القيام أو الجالس والقرب أو البعد والاستماع لكلامهما ورفع صوتهما وغير ذلك ان كانا مسلمين أو كافرين بل (وان) كانا (مسلمًا وكافرا) قال عمر لأبي موسى رضي الله تعالى عنهما وسو بين الناس في مجلسك وعدلك ووجهك حتى لا يطمع الشريف في حيفك ولا يياس الضعيف من عدلك (و) ان تعددت الخصومات عند القاضي (قدم المسافر) بالنظر في خصومته مع مسافر أو مع مقيم لان تأخيرها يفوت عليه الرفقة فيتعذر عليه السفر وحده (و) قدم (ما يخشى قواته) بتأخير كسكاح استوجب فسخه قبل الدخول وخيف اذا اخر النظر فيه أن يدخل الزوج بها (ثم) يقدم (السابق) الى مجلس القاضي ان كان بحق واحد (قال) المازري من عند نفسه (وان يحقن بلا طول ثم) ان استووا في الحجى أو لم يعلم السابق (أقرع) بينهم (وينبغي) للقاضي (أن يفرد يوما) معيناً من الاسبوع (أو وقتاً) معيناً من اليوم (ل) لقضاء بين النساء ستراً لمن وحفظاً من اختلاطهن بالرجال في جلسته وهذا في شأن نساء يخرجن ولا يخشى من سماع صوتهن الفتنة بهن وأما المخدرات واللاتي يخشى من سماع صوتهن الفتنة بهن فيمكن من يخاصهن أو يبعثهن في منازلهن ثقةً بأموالهن وشبهه في تقديم المسافر وما يخشى قواته ثم السابق ثم الاقرع وافراد النساء بمن من فقال (كالملق والمدرس) ابن عرفة ابن شاس وكذا الملقي والمدرس عند التزام قتل والقائل ابن عرفة لم أعرف هذا نصاً لأهل المذهب انما قاله الغزالي في وجيزة وتخريجهما على حكم نزاحم الخصوم واضح (وأمر مدع) أي أمره القاضي (تجرد) أي خلا (قوله) عن مصدق) وصلة أمر (بالكلام) ويأمر القاضي المدعى عليه بالسكوت حتى يتم كلام المدعى (والا) أي وان لم يتبين للقاضي المدعى من المدعى عليه ولم يتفقا على ان أحدهما بعينه مدع والآخر مدعى عليه (فالجالب) صاحبه للقاضي هو الذي يؤمر بالكلام أولاً لدلالة جلبه على انه المدعى (والا) أي وان لم يعلم الجالب وادعى كل منهما انه المدعى (أقرع) القاضي بينهما واذا أمر المدعى بالكلام

(فيدعى به) شيء (معلوم) قدره وجنسه وصفته لاجمهور (محقق) لامتظنون ولا مشكوك ولا موهوم (قال) المازرى من عند نفسه (وكذا) أى مثل المعلوم فى صحة الدعوى به (شئ) أو حق أو مال ترتب لى فى ذمته من بيع أو قرض وجهات قدره لنسيانه بطول مدته (والا) أى وان لم يكن معلوما بل مجهولا كشيء (لم تسمع) دعواه (كأظن) ان لى عنده كذا أو فى ظنى وأخرى أشك قال ابن شاس الدعوى المسموعة هى الصحيحة وهى أن تكون معلومة فلو قال لى عليه شيء لم تقبل دعواه لانها مجهولة (وكفاه) أى المدعى فى بيان سبب المدعى به قوله (بعت) شيئا للمدعى عليه بدىار مثالا ولم يقضه منه (و) كفى قول امرأة مدعية على رجل بصدائق وأنكره (تزوجت) للمدعى عليه بعشرة دنائير ولم يقضه منه قالوا بمعنى أو (وحمل) البيع أو الزوج الذى أطلقه المدعى (على) البيع أو الزوج (الصحيح) باستيفاء أركانه وشروطه لانه الأصل والغالب فى عقود الماسمين (والا) أى وان لم يبين المدعى سبب ما ادعى به (فليسأله الحاكم عن السبب) للمدعى به لاحتمال انه لا يوجب شيئا أصلا كبيع مسلم خمر أو خزيرا أو إيجابه أقل من المدعى به كبر (ثم) أمر القاضى شخصا (مدعى عليه ترجح) أى تقوى (قوله ب) بموافقة شيء (معهود) أى معروف بين الناس ابن فرحون المعهود الجارى بين الناس (أو) ترجح قوله بموافقة (أصل) الخطاب للمعهود هو شهادة العرف ونحوه والأصل استحباب الحال وصلة أمر (بجوابه) أى المدعى ابن عرفة اذا ذكر للمدعى دعواه فمقتضى المذهب أمر القاضى الخصم بجوابه اذا استحققت الدعوى جوابا والأفلا وذكر شرط أمر المدعى عليه بالجواب فقال (ان خالطه) أى خالط المدعى المدعى عليه (بدىن) من قرض أو بيع بشمن مؤجل ولومرة (أو) خالطه (ب) تكرر بيع) بشمن حال (و) تثبت الخلطة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بل (و) ان بشهادة امرأة) واحدة عند ابن القاسم ابن المواز أقام للمدعى شاهدا بالخلطة حلف المدعى عليها (٢٣٦) وتثبت الخلطة ثم يحلف المدعى عليه وقال ابن كنانة شهادة امرأة واحدة

توجب اليمين انه خالطه
وفى الفيد لا تثبت الخلطة
الا بشاهدين عدلين ولا
تثبت باليمين مع الشاهد
البنائى ليس فى المذهب
مسئلة يحكم فيها بشهادة
امراة الا هذه قاله السنائى

فِيدْعَى بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالَ وَكَذًا شَيْءٌ وَالْأَلَمْ تَسْمَعْ كَأُظُنُّ وَكَفَاهُ بَعْتُ وَتَزَوَّجْتُ
وَحُمِلَ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَفْلَسْأَلُهُ الْحَاكِمُ عَنْ السَّبَبِ ثُمَّ مَدَّ عَلَى عَلَيْهِ تَرْجَحَ قَوْلُهُ
بِمَعْهُودٍ أَوْ أَصْلٍ بِجَوَابِهِ أَنْ خَالَطَهُ بِدَيْنٍ أَوْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ وَإِنْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ
لَا بِبَيْعَةٍ جَرَّحَتْ إِلَّا الصَّانِعَ وَالتَّمَمَ وَالضَّيْفَ وَفِي مُعَيَّنٍ وَالْوَدِيعَةَ عَلَى أَهْلِهَا وَالْمُسَافِرَ
عَلَى رُقَّتِهِ وَدَعْوَى مَرِيضٍ أَوْ بَائِعٍ عَلَى حَاضِرٍ الزَّائِدَةَ فَإِنْ أَقَرَّ فَلَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ

(لا) تثبت الخلطة (ب) شهادة (بينة جرحت) من المدعى عليه بعد
شهادتها عليه بعداوة أو نحوها فلا تثبت الخلطة بينهما بشهادتها التى سقطت بالتجريح فلا يحلف المدعى عليه واستثنى ثمان مسائل تسمع
فيها الدعوى وتتوجه فيها اليمين على المدعى عليه بدون ثبوت خلطة فقال (الالصانع) كالخياط والصواغ فتسمع الدعوى عليه
وتتوجه عليه اليمين وان لم تثبت خلطة بينهما وبين المدعى لان تنصيب نفسه للناس بمنزلة ثبوت الخلطة بينهما (و) الا الشخص (المتهم)
بسرقة أو تعدا وظلم فكذلك قال أصبح خمسة عليهم الأيمان بلا خلطة الصانع والمتهم بسرقة والرجل يقول عند موته ان لى عند فلان ديننا
والرجل يمرض فى الرفقة فيدعى انه دفع ماله للرجل وان كان المدعى عليه عدلا (و) الا الشخص (الضيف) قال ابن غازى والثالث الغريب
ينزل بمدينة فيدعى على رجل منها انه استودعه مالا فكأنه عبر بالضيف عن الغريب الطارى على البلد سواء ضيفه المدعى عليه أم لم يضيفه
وهذا يساعد نص المتيطى ويتبادر من لفظ المصنف غير هذا واسكن لم أر من ذكره قال ابن مرزوق لم أر من ذكره هذا الفرع على الوجه
الذى يظهر من كلام المصنف وانما تكلموا على الغريب اذا أودع ودعية عند رجل من أهل البلد فأنكره فيها فتوجه له عليه اليمين اه
(و) الا المدعى عليه (فى) شيء (معين) فالخلطة انما تراعى فى الأشياء المستهلكة وفيما يتعلق بالدية وأما الأشياء العينية فاليمين واجبة فيها من
غير خلطة (و) الامن ادعى (الوديعة على أهلها) وهو من يودع عنده مثلها وقيد اللخمى بثلاثة قيود كون المدعى يملك مثل ذلك فى جنسه
وقدره وكون الودع من يودع مثل ذلك وحصول أمر يوجب الابداع وكلام المصنف يشمل هذه القيود (و) الا الشخص (المسافر)
المدعى (على رفقته) انه دفع لهم أو لبعضهم مالا ودعية (و) الا (دعوى مريض) ان له على فلان كذا (أو) دعوى شخص (بائع) أى
معرض سلعة يبيعها (على) شخص (حاضر المزايدة) فى ثمنها من الدين ير يدون شراءه انه ابتاعها منه واذا أمر المدعى عليه بالجواب
(فان أقر) بما ادعى به المدعى (فله) أى المدعى (الاشهاد عليه) العدول الحاضرين على المدعى عليه باقراره خوفا رجوعه عنه وانكاره

(والحاكم تنبيهه) أي المدعى (عليه) أي الأ شاهد ان غفل عنه لما فيه من تقليل الخصام وقطع النزاع وتحصين الحق وليس من تلقين الخصم حجة (وان أنكر) المدعى عليه (قال) القاضي للمدعى (ألك بينة) فان قال نعم أمره باحضارها فان حضرت سمع شهادتها فان وجدها موافقة لدعوى المدعى أعذر فيها للمدعى عليه فان قبل شهادتها حكم عليه وان ادعى حجة أمهاله لا ثباتها فان لم يثبتها حكم عليه (فان نفاها) المدعى أي نفى البينة بأن قال لا بينة لي (واستحلفه) أي طلب المدعى حلف المدعى عليه وحلفه القاضي وأراد المدعى بعد حلفه اقامة بينة تشهد له بدعواه (فلا بينة) له مقبولة بعد ذلك واستثنى من نفى قبول البينة بعد حلف المدعى عليه فقال (الا لعذر) من المدعى في عدم اقامتها أولا (كنسيان) منه لها وعدم تقدم علمه بها ثم تذكرها أو علم بها فتقبل ان أقامها وشهدت بطبق دعواه (أو وجد) المدعى شاهدا (ثانيا) كأن نسيه وحلف على ذلك (أومع يمين لم يره الأول) قال ابن الموار اذا كان الأول لا يحكم بشاهد ويمين ثم ولي آخر ممن يرى الشاهد واليمين كان له ذلك وليس حكم الثاني فستخالفكم الأول لأن الأول من باب الترك (و) ان أنكر المدعى عليه واستحلفه المدعى فقال المدعى عليه ادعيت على جهاد وحلفتني فيه سابقا فأنكر المدعى فـ (له) أي المدعى عليه (بمينه) أنه لم يحلفه) أي لم يحلف المدعى المدعى عليه (أو لا) أي في الماضي في هذه الدعوى قال المازري وبه القضاء والفتيا عندنا والمدعى رد اليمين على المدعى عليه انه حلفه أو لا على هذه الدعوى (قال) المازري من عند نفسه (وكذا) أي قول المدعى عليه انك حلفتني أو لا في إيجاب تحليف المدعى قوله علمت (انه) أي المدعى (عالم بفسق شهوده) الذين أشهدهم على وأنكر المدعى علمه بفسقهم فلم يدعى عليه تحليفه على انه لم يعلم فسقهم (وأعذر اليه) أي سأل القاضي المشهود عليه عن عذره وحجته في البينة التي شهدت عليه قبل حكمه عليه بمقتضى شهادتها ابن عرفة الاعذار سؤال الحاكم من توجه (٢٢٧) عليه موجب الحكم هل له ما يسقطه اعذارا موصورا

(ب) بقوله له) أ بقيت لك حجة) أي عذر في البينة التي شهدت عليك المتيطى لا ينفذ القاضي حكمه على أحد حتى يعذر اليه برجلين وان أعذر بواحد أجزاء على ما قبل النبي ﷺ في أنيس اذا قال له أغد على امرأة

وللحاكم تنبيهه عليه وان أنكر قال ألك بينة فان نفاها واستحلفه فلا بينة الا لعذر كنسيان أو وجد ثانيا أو مع يمين لم يره الأول وله يمينه أنه لم يحلفه أو لا قال وكذا أنه عالم بفسق شهوده وأعذر اليه بأقيت لك حجة ونذبت توجيهه متمدد فيه الا الشاهد بما في المجلس وموجهه ومزكى السر والمبرز بغير عداوة ومن يخشى منه وأنظره لها باجتهاده ثم حكم كنفها وليجب عن المجرع ويعجزه

هذا فان اعترفت فارحها (ونذب توجيهه متعدد) اثنين فأكثر (فيه) أي الاعذار الغائب عن مجلس الحكم كمخدره ومريض واستثنى من يعذرفيه خمسة لا اعذار فيهم فقال (الا الشاهد بما) حصل (في المجلس) للقضاء من اقرار أو غيره فلا يعذرفيه لمشاركة القاضي له في العلم فلو أعذرفيه لأعذر في نفسه ابن سهل ما حصل في مجلس القاضي من اقرار بين يديه لا اعذار في الشاهد به (و) الا (موجهه) أي الشاهد الذي وجهه وأرسله القاضي لسماع دعوى أو جواب مخدره أو مريض أو حيازة عقار فلا اعذار فيمن أعذره به الى مشهود عليه من امرأة لا تخرج أو مريض كذلك ابن سهل سألت ابن عتاب عن ذلك فقال لا اعذار فيمن وجهه للاعذار (و) الا (مزكى) بضم الميم وفتح الزاي والكاف أي الشاهد الذي زكاه عند القاضي العدول في (السر) فلا يعذرفيه (و) الا (الشاهد المبرز) أي الزائد على اقراره في العدالة فلا يعذرفيه (بغير عداوة) للمشهدود عليه وقرابة للمشهود له ومفهومه الاعذار في المبرز بالعداوة والقرابة وهو كذلك (و) الا (الشاهد على من) أي مشهدود عليه (يخشى منه) أي المشهدود عليه ضرر الشاهد عليه فلا يعذر له فيه ولا يذكر له اسمه (و) اذا قال القاضي للمشهود عليه أقيت لك حجة فقال نعم (أنظره) أي أمهاله القاضي (لها) أي لإثبات الحجة التي ادعاها وضرب له أحالا (باجتهاده) ما لم يقين له لده (ثم حكم) أي يحكم القاضي بعد مضي الاجل ولم يثبت الحجة التي ادعاها بما شهدت به عليه البينة وشبهه في الحكم فقال (كنفها) أي الحجة بأن قال في جواب قول القاضي له أقيت لك حجة لا حجة لي فيحكم عليه بلا انظار (و) ان أقام المدعى بينة وأعذرفيه للمشهود عليه وأتى بينة تجرحها وسئل القاضي عن من جرحها فـ (ليجب) القاضي من سأله عن جرح بينته وصلة يجب (عن المجرع) ويستحب كون التجريح سرا لأن في اعلانه أذى للشاهد (ويعجزه) أي يعجز القاضي المشهدود عليه اذا مضى الاجل ولم يثبت حجته أي يحكم عليه بمقتضى الشهادة فليس التعجيز شيئا زائدا على الحكم عليه بمقتضى الشهادة فلا يشترط تلفظه بمادة التعجيز واستثنى مما يعجز فيه بعد التلوم خمس مسائل

ليس للقاضي التعجيز فيها وضابطها كل حق ليس للمدعي اسقاطه بعد ثبوته فقال (الافى) شأن (دم) أى قتل اثباتا كادعاء شخص على آخر انه قتل وليه عمدا عدوانا وان له عليه بيينة فأنظره القاضي لاحضارها ثم تبين لده فليس للقاضي تعجيزه فمضى أقام بيينة فانه يعمل بها أو نفيا كادعاء المشهود عليه بالقتل ان له بيينة تجرح البيينة الشاهدة عليه به فأنظره القاضي لاحضارها وانياه بها وتبين لده فلا يعجزه القاضي فمضى أى بالبيينة المجرحة فانه يعمل بها العظم القتل (و) (الافى دعوى) (حبس) أى تحييس شىء وذكر المدعى ان له بيينة به وأمهله القاضي لانيانه بها فلم يأت بها فلا يعجزه فمضى أى بها عمل بها قال البنائى هذا ظاهر اذا كان الحبس على غير معين كالفقراء فلا سبيل الى تعجيز الطالب لحق الغائب لاما كان على معين الآن يقال فى الحبس حق لله تعالى مطلقا (و) (الافى دعوى) (عتق) بيينة فأنظر المدعى لها فلم يأت بها فلا يعجز فمضى أى بها قسم وعمل بها (و) (الافى دعوى) (نسب) اشخص معين بيينة ولم يأت بها بعد التلوم فلا يعجز فمضى أقامها حكم على مقتضاها (و) (الافى دعوى) (طلاق) بيينة وعجز عن اقامتها فلا يعجز فمضى أى بها قضى بها (وكتبه) القاضي أى التعجيز المفهوم من يعجزه ويشهد عليه (وان لم يجب) المدعى عليه باقرار ولا انكار بأن سكت أو قال لا أجيب ولا أخاصم (حبس) حق يجب باقرار أو انكار (و) ان تمادى على علم الجواب (أدب) بالضرب حتى يجيب باقرار أو انكار (ثم) ان استمر على الامتناع من الجواب (حكم) القاضي عليه (بلايمين) من المدعى لعد امتناعه من الجواب اقرارا بادعاء المدعى (و) ان ادعى شخص على آخر بدراهم أو دنائير ولم يبين سببها ولم يسأله الحاكم عن السبب فله (للمدعى عليه السؤال عن السبب) الذى ترتب به الدراهم أو الدنانير فى ذمته لاحتمال انه لا يوجب شيئا كبيع مسلم خمر (٢٢٨) أو خنزير أو يوجب أقل من المدعى به كزبا (وقبل نسيه بلايمين وان أنكر) شخص

(مطلوب) أى مدعى عليه
بمال (المعاملة) مع الطالب
المدعى بأن قال لم تقع
بينى وبينك معاملة يترتب
عليها اشتغال ذمى بشىء لك
(فالبيينة) على المدعى (ثم)
ان أقامها وشهدت له فقال
المطلوب قضيتك ماشهدت
به على وأقام بيينة بالقضاء

الافى دمـ وحبسـ وعتقـ ونسبـ وطلاقـ وكتبهـ وان لمـ يجبـ حبسـ وأدبـ ثم
حكمـ بلايمينـ وللمدعى عليه السؤال عن السببـ وقيل نسيانه بلايمينـ وان
أنكرـ مطلوبـ المعاملة فالبيينة ثم لا تقبل بيينة بالقضاء بخلاف لا حق لك على
وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردها ولا ترد كنيكاح وأمر بالصالح
ذوى الفضل والرحم كأن خشى تفاقم الأمر ولا يحكم لمن لا يشهد له على المختار
ويند حكم جائز وجاهل لم يشاور والا تعقب ومضى غير الجور ولا يتعقب
حكم العدل العالم

فـ (لا تقبل بيينة) شاهدة له (بالقضاء) لانه أ كذبها بانكاره المعاملة (بخلاف) قول المطلوب (لاحق لك على) فأقام ونقض
الطالب بيينة بالحق فقال المطلوب قضيتك وأقام بيينة بالقضاء فانها تقبل اذ ليس فى قوله لاحق لك على ما يكذب بيينة القضاء (وكل دعوى
لا تثبت الا بعدلين) كالاتاق والطلاق والنكاح والرجعة والكتابة (فلايمين) على منكرها (بمجردها) أى الدعوى المجردة عن البيينة
ومفهوم بمجردها انها لم تتجدد وشهد بها شاهد فاليمين على منكرها لرد شهادة الشاهد (ولا ترد) هذه اليمين المتوجهة على المدعى عليه
على المدعى اذ لا فائدة فى ردها عليه لانه ان حلفها لا يثبت المدعى به لتوقف ثبوته على عدلين ومثل لما لا يثبت الا بعدلين فقال (كنكاح)
ورجعة وطلاق واعتاق وكتابة وتدير (وأمر) للقاضى (بالصالح ذوى الفضل) المتخاصمين عنده الطالبين قضاء بينهم (و) ذوى (الرحم)
أى القرابة اذا نشأوا وترأفعوا اليه ليحكم بينهم فلا يحكم بينهم ويأمرهم بالصالح لانه أقرب لتأليف النفوس ويذهب غل الصدور وفصل
القضاء بينهم يؤكدهم عدوتهم وغل صدورهم وشبهه فى الأمر بالصالح فقال (كأن خشى) القاضى (تفاقم) أى تعاضم (الأمر) أى التنازع
والتخاصم بسبب الحكم فلا يحكم ويأمرهم بالصالح (ولا يحكم) الحاكم (لمن لا يشهد له) كانه وأبيه وبنيمه وزوجته (على المختار) (للمخيم)
من الخلاف ابن رشد له الحكم بالاقرار على من اشتكك ماله ويعاقبه لقطع أبى بكر رضى الله تعالى عنه الاقطع الذى سرق عقد زوجته
أسما لما اعترف بسرقة (ونبذ) أى طرح وألقى (حكم) قاض (جائر) أى خارج فى حكمه عن الحق عامدا (و) نبذ أيضا حكم عدل
(جاهل لم يشاور) أهل العلم ظاهره وان كان صوابا لكونه بالحدس والتخمين والقضاء بما باطل (والا) أى وان شاور العلماء (تعقب)
حكمه (ومضى غير الجور) ونقض الجور منه (ولا يتعقب حكم) القاضى (العدل العالم) فلا ينظر فيه من ولى بعده قال ابن رشد القاضى
العدل العالم لا تنصف أحكامه ولا ينظر فيها الا على وجه التحيز بلها ان احتيج النظر فيها لمعارض خصوصية واختلاف فى حد لا على الكشف

والتعقب لها فننفذ كلها إلا أن يظهر في شيء منها عند النظر فيه على الوجه الجازم أنه خطأ ظاهر لم يختلف فيه فينقض ذلك (ونقض) العدل العالم وجوبا (و بين) أي أظهر (السبب) الموجب للنقض حكم العدل العالم (مطلقا) أي سواء كان الحكم المنقوض حكم الناقض أو حكم غيره اتفاقا في الثاني وعلى المشهور في الأول ومفعول نقض (ما) أي حكما (خالف) نصا (قاطعا) من كتاب أو سنة أو إجماع (أو) خالف (جلى) قياس (وجليه) ما قطع فيه بنفى الفارق بينهما ففي مختصر ابن الحاجب القياس الجلى ما علم فيه نفى الفارق بين الأصل والفروع قطعا كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق كالتقويم على معتق بعضه فيعلم قطعا أن الذكورة والأنوثة فيهما ما لم يستبره الشارع في أحكام العتق والقياس الحنفى ما يظن نفى الفارق فيه بينهما كقياس الثبيد على الخمر في الحرمة إذ يجوز أن يكون تحريم الخمر لخصوصيتها لا لاسكانها ولذا اختلف في قليله وشبهه بما تقدم في النقض فقال (ك) حكم (استسعاء) أي سعى رقيق (معتق) بعضه من أحد المشتريين فيه ولا مال له يقوم فيه نصيب شريكه وامتنع شريكه من اعتاق نصيبه فحكم على الرقيق بالسعى في اكتساب مال يشتري به بعضه الرقيق من مال كالتتم حرته فينقض هذا الحكم لضعف دليله (و) كحكم (ب) (شفعة جار) فينقض لضعف دليله (و) كحكم (على عدو) للحاكم فينقض لاتهامه فيه بالجور (أو) حكم (بشهادة) شخص (كافر) على مثله (أو) كحكم (ب) (إبراث ذي رحم) كذالة وعمة (أو) ميراث (مولى استقل) أي عتي من معتقه بكسر التاء (أو) حكم (ب) سبب (علم) من القاضي بشيء (سبق) علمه به (مجلسه) أي القاضي سواء علمه قبل ولايته أو بعدها واحتراز عن حكمه بما علمه في مجلسه فإنه لا ينقض (أو) حكم (ب) جعل بنت (أي طلاق بت العصمة وقطعها وهو الثلاث طلقة واحدة) ابن القاسم من طلق زوجته البتة فرفع ابن رها واحدة (٢٢٩) فجعلها واحدة وزوجها البتة قبل زوج فلمن ولي بعده أن يفرق بينهما وليس هذا من الاختلاف الذي يقر الحكم به (أو أنه) أي القاضي (قصدا) من الأقوال ليحكم به (فأخطأ) وحكم بغيره ونبت ذلك (بينه) شهدت عند القاضي الثاني أن

وَقَضَى وَبَيَّنَ السَّبَبَ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَارِطًا أَوْ جَلِيًّا قِيَاسًا كَاسْتِسْعَاءٍ مُعْتَقٍ وَشُفْعَةٍ جَارٍ وَحُكْمٍ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ بِشَهَادَةِ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثٍ ذِي رَحِمٍ أَوْ مَوْلَى أَسْفَلَ أَوْ يَمْلِمٍ سَبَقَ بِمَجْلِسِهِ أَوْ جَمَلَ بِنْتَهُ وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كُذًّا فَأَخْطَأَ بَيِّنَةً أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَارِسَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يُرَدُّ أَنْ حَلَفَ وَالَا أَخَذَ مِنْهُ أَنْ حَلَفَ وَحَلَفَ فِي الْقَصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيَةٍ وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ وَغَرِمَ شُهُودٌ عَلِمُوا وَالَا فَمَلَى عَاقِلَةً الْإِمَامَ فِي الْقَطْعِ حَلَفَ الْمُقْطُوعُ أَنَّهَا بِاطْلَةٍ وَنَقَضَهُ

القاضي الأول قصدا للحكم بكذا فأخطأ وحكم بغيره سهوا فينقض حكمه (أو ظهر أنه) أي القاضي (قضى) يأمر (ب) شهادة (عبدين أو كافرين أو صبيين أو فاسقين) معتقدا عدلتهما فينقض قضاؤه في الثلاث الأول اتفاقا وفي الرابعة على أحد قولى مالك رضى الله تعالى عنه وبه أخذ ابن القاسم والآخر لا ينقض وبه أخذ أشهب وشبهه في النقض فقال (ك) ظهور (أحدهما) أي الشاهدين بعد الحكم بشهادتهما عبدا أو كافرا أو صبيا أو فاسقا فينقض الحكم في المدونة أن علم بعد الجلد أو الرجم أن أحدهم عبد حد الشهود أجمعون (الا) أن يكون الحكم بشهادة من ظهر أن أحدهما عبدا أو صبي أو فاسق أو كافر (ب) ماله (لا يرد) للمال للمحكوم عليه (ان حلف) المحكوم له به تمام النصاب باليمين (والا) أي وإن لم يحلف المحكوم له به (أخذ) أي أخذ المحكوم عليه المال (منه) أي من المحكوم له (ان حلف) المحكوم عليه لرد شهادة الشاهد الباقي فإن نكل فلا يأخذه لثبوت عليه بالشاهد والنكول (و) أن شهدا على رجل بأنه قتل رجلا عمدا فاقتص منه ثم ظهر أحدهما عبدا أو صبيا أو كافرا أو فاسقا (حلف) ولى الدم (في) القصاص خمسين) يمينا (مع عاصبه) أي الولي واحدا كان أو أكثر ومضى الحكم (وان نكل) الولي (ردت) شهادة الشاهد الباقي (وغرم) الدية (شهود علموا) أن من شهد منهم عبد أو نحوه سواء علموا أن شهادته مردودة أم لا (والا) أي وإن لم يعلموا (فعل) عاقلة الإمام) الذى حكم بالقصاص غرم الدية لحطه في جهته وفان علم الإمام فالدية في ماله (و) أن ادعى رجل على آخر أنه قطع يده عبدا وأشهد عليه شاهدين واقتص منه ثم ظهر أحدهما عبدا أو نحوه فإن حلف الشاهد معه مع الشاهد الباقي مضى الحكم أن نكل عن الحلف معه (في) صورة الحكم (ب) (القطع) ليد مثلا (حلف للقطوع) يده (انها) أي الشهادة عليه بأنه قطع يد المدعى عبدا (باطلة) واستحق دية يده من الشاهد الباقي العالم بأن من شهد معه عبدا أو ذمى ومن عاقلة الإمام أن لم يعلم (ونقضه) أي

الحكم (هو) أى القاضى الذى حكم به (فقط) دون غيره فليس له نقضه (ان ظهر ان غيره) أى الحكم الذى حكم به (أصوب) منه (أو خرج عن رأيه أو رأى مقلده) وقال سحنون لا يجوز نقضه والى قول تولى المدونة عليهم الخطاب هذا مادام على ولايته التى حكم فيها بذلك الحكم فان عزل ثم ولى فليس له نقضه فللقاضى الرجوع عن حكمه فيما فيه الاختلاف مادام على خطئه وليس لمن ولى بعده نقض ذلك الحكم اذا وافق قول قائل وان كان ضعيفا وكذلك ليس له نقضه ان عاد الى الحكم بعد الغزل اه (ورفع) حكم الحاكم فى نازلة فيها أقوال للأئمة بقول منها فيرفع (الخلاف) فى عين تلك النازلة التى حكم فيها أى يرفع العمل والفتوى بغير ما حكم به فيها ابن غازى القرافى الخلاف يتقرر فى مسائل الاجتهاد قبل حكم الحاكم ويبطل الخلاف فيها ويتعين قول واحد بعد حكم الحاكم وهو ما حكم به الحاكم (لأحل) حكم الحاكم (حراما) البنائى قوله لأحل حراما هذا منخصص بما اذا كان باطنه بخلاف ظاهره وهو قسمان أموال وفروج وبما اذا حكم بأمر يعتد حليته والمحكوم عليه لا يرى حليته لكونه مجتهدا أو ليس هو قول مقلده فالحرām الذى لا يحلحه حكم القاضى هو هذا ان القسمان على نزاع فى القسم الثانى فان ابن شاس وابن الحاجب قال لا يحلحه وتعقبهما ابن عرفة بأنهما تبعافيه وجيز الغزالى ومقتضى المذهب خلافه ومحل كلام ابن شاس فى هذا الثانى ان حكم القاضى بقول شاذ كالشفعة للجار وحمله فى التوضيح على قول عبد الملك ينقض الحكم بالشاذ الذى جرى عليه الصنف وقد علمت بذلك ان الاقسام ثلاثة ما باطنه بخلاف ظاهره وهذا محل قوله لأحل حراما وما حكم فيه المخالف بقول غيره شاذ وهذا محل قوله ورفع الخلاف وما حكم فيه بالشاذ وهذا عند ابن شاس حكمه كالأول فيدخل فى قوله لأحل حراما وعند ابن عرفة حكمه كالثانى فيدخل فى قوله ورفع الخلاف وهذا مقتضى المذهب (ونقل ملك) أى قول القاضى نقلت ملك الشئ المتنازع فيه من فلان الى فلان المتنازعين فيه حكم منه (٢٣٠) رافع للخلاف (وفسخ عقد) لنكاح أو بيع أو اجارة أو غيره متنازع

فيه أى قوله فسخت هذا العقد حكم رافع للخلاف (وتقرر) أى تقرير (نكاح) امرأة زوجت نفسها (بلا ولى) أى قوله قررت (حكم) رافع للخلاف (لا) بعد حكما قول القاضى فى شأن عقد رفع

هو فقط ان ظهر ان غيره أصوب أو خرج عن رأيه أو رأى مقلده ورفع الخلاف لأحل حراما ونقل ملكه وفسخ عقده وتقرر نكاح بلا ولى حكمه لا لأجزئه أو أفسى ولم يتمد لمائل بل ان تجدد فالاجتهاد كفسخ برضع كبير وتأيد منكوحه عده وهى كغيرها فى المستقبل ولا يدعوا لصلح ان ظهر وجهه ولا يستند لعلمه الا فى التعديل والجرح كالشبهة بذلك أو إقرار الخصم بالعدالة وان

اليه (لأجزئه) فلو رفع هذا النكاح الى قاض فقال انا اجيز النكاح بغير ولى ولم يحكم بنفسه فان هذا ليس بحكم ولكنه فتوى فلمن يأتى بعده استقبال النظر فيه (أو أفقى) القاضى فى أمر رفع اليه فليست فتواه حكما اتفاقا ابن عرفة جزم القاضى بحكم شرعى على وجه مجرد اعلامه به فتوى لا حكم وجزمه به على وجه الأمر به حكم (و) ان حكم القاضى فى نازلة بحكم ونزلت نازلة مثلها (لم يتمد) حكمه (ل) لأمر (مائل) للأمر الذى حكم فيه أولا لأن الحكم جزئى (بل ان تجدد) المائل بعد الحكم فى الأول بين المتخاصمين أو غيرها (فالا جتهاد) مشروع فيه من القاضى الأول أو غيره ومثل لهذا فقال (كفسخ) لنكاح (ب) سبب (رضع) شخص (كبير) أى زاد عمره على حولين وشهرين ثم عقد الزوج على الزوجة فلا يتعدى فسخ العقد الأول لهذا العقد الثانى فيجهد الأول أو غيره فى الثانى بالفسخ والتقرير لأن القاضى الأول لم يحكم بتأيد التحريم (وتأيد منكوحه عده وهى) أى المرأة التى فسخ نكاحها برضع الكبير أو برقوعة فى عدتها (كغيرها) من النساء (فى) الزمن (المستقبل) ممن لم يقع له مثل ذلك (ولا يدعوا) القاضى الخصمين (لصلح ان ظهر) له نظره فى خصومتها (وجهه) أى الحق لاحدها بينة أو إقرار خصمه لان الصلح غالبا يشتمل على اسقاط بعض الحق فى الدعاء لهضم لبعض الحق لم يحش تفاقم الامر أو يكونا من ذوى الفضل أو الرحم كما تقدم (ولا يستند) القاضى فى حكمه (لعلمه) السابق على مجلس قضائه أو كان فيه وقبل تحاكمهما اليه (الافى التعديل والجرح) للشهود فيستند فيهما لعلمه اتفاقا فلأن يعدل ويجرح بعلمه وأنه ان علم ان ماشهده بالشهود على غير ماشهده وبأن ينفذ علمه ويرد شهادتهم بعلمه (كالشبهة بذلك) المذكور من التعديل والتجريح فى المدونة للإمام مالك رضى الله تعالى عنه من الناس من لا يسأل عنه ولا تطلب فيه تزكية لعدالتهم عند القاضى اه ومنهم من لا يسأل عنه لشهرته بغير العدالة (أو إقرار الخصم) للمشهود عليه (بالعدالة) للشاهد عليه فيكتفى به القاضى عن طلب تعديله من غيره (وان) أقر أحد الخصمين بما عليه لا يخرج حكم والقاضى

عليه باقراره و (أنكر) شخص (محكوم عليه) بمقتضى اقراره في مجلس القضاء فأبكر (اقراره) عند القاضي بما حكم عليه به وكان انكاره (بعده) أى الحكم (لم يفده) انكاره فيمضى عليه الحكم ويستوفى منه مقتضاه (وان شهدا) أى العدلان على القاضي (بحكم) صدر منه وقد (نسيه) أى القاضي امضاء عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهو الأصح عند ابن الحاجب (أو) شهدا عليه بحكم (انكره) أى أنكر القاضي الحكم (امضاء) اللخمى لو أنكر الحاكم والمحكوم عليه الحكم وقال ما حكمت بهذا فشهدت بينة بحكمه به وجب عليه تنفيذه (و) ان ترفع خصمان لقاض ثم انتقلا لقاض آخر قبل حكم الأول بينهما (أنهى) أى أوصل القاضي الأول (ل) لقاض (غيره) ما حصل عنده (بمشافهة) أى بلا واسطة بينهما (ان كان كل) منهما (بولايته) أى المحل للمولى للقضاء فيه بأن يكونا بموضع واحد (و) أنهى لغيره (بشاهدين) على حكمه (مطلقا) عن تقييده بما لا يتوقف ثبوته على أربعة كالزنا ولكن في نوازل سحنون لا يثبت كتاب قاض لقاض في الزنا إلا بأربعة شهداء على انه كتابه وقال في غيره يجوز على كتاب القاضي رجل وامرأتان فيما تجوز فيه شهادة النساء اه (واعتمد) القاضي المنهى اليه (عليهما) أى الشاهدين ان لم يخالفا بشهادتهما كتابه بل (وان خالفا) الشاهدان بها (كتاباه) أى القاضي المنهى وطابقا الدعوى (ونذب ختمه) أى الكتاب (ولم يفد) كتابه (وحده) أى مجردا عن الاشهاد ولو غتوما ابن شاس الكتاب المجرد من الشهادة على القاضي لأثر له اه (و) ان أشهدهما القاضي على كتابه (أدبا) أى الشاهدان ما أشهداهما به عند من أرسله اليه بل (وان عند غيره) لعزله أو موته وتولية غيره (وأفاد) كتاب القاضي الذى أرسله لقاض آخر فيعمل بما فيه وينفذه (ان أشهدهما) (٢٣١) أى أشهد القاضي المرسل الشاهدين على

أَنْكَرَ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ إِقْرَارَهُ بَعْدَهُ لَمْ يُفِدْهُ وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمِهِ نَسِيَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ وَأَنْهَى لِغَيْرِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ بَيُولَايَتِهِ وَبِشَاهِدَيْنِ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَنَذِبَ خَتْمَهُ وَلَمْ يُفِدْ وَحْدَهُ وَأَدْبَا وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ وَأَفَادَ أَنْ أَشْهَدَهُمَا أَنْ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ خَطُّهُ كَالْإِقْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَمَيِّزُ بِهِ مِنْ أَسْمِهِ وَحَرْفَتِهِ وَغَيْرِهَا فَيَنْفُذُهُ الثَّانِي وَبَنَى كَأَنْ نُقِلَ لِخَطَّةٍ أُخْرَى وَإِنْ حَدَا إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ قَارِضِي مِصْرَ وَالْأَفْلَاكَ كَانَ شَارِكُهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيَّزَا وَإِنْ لَمْ يَمَيِّزْ فَفِي إِعْدَائِهِ أَوْ لَا حَتَّى يُثَبَّتَ أَحَدُهُمَا قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ كَالْحَاضِرِ

في صحة الاشهاد على ان مافى الكتاب منسوب للشهيد من غير علم الشاهدين بمافيه فقال (ك) الاشهاد على (الاقرار) من كاتب وثيقة أو عليها بمافيه (وميز) القاضي (فيه) أى الكتاب الذى أراد ارساله لقاض آخر (ما يميز به) المحكوم عليه وبين ما يميز به فقال (من اسم) للمحكوم عليه وأبيه وجده (وحرفة) أى صنعة (وغيرها) كلقب وكنية ومسكن وبلد (فينفذه) أى مافى كتاب الأول القاضي (الثانى) المرسل اليه اذا كان الأول استوفى جميع الحجج وان لم يستوف الأول جميع الحجج بأن سمع البينة (و) أنهى للثانى (بني) الثانى على ما حصل عند الاول وتم الحكم وشبهه في البناء فقال (كأن نقل) القاضي وهو ينظر في قضية قبل تمامها من خطة أى نوع من الحكم كحكم السوق (لخطة) أى مرتبة (أخرى) من مراتب الحكم كالقضاء فانه يبنى على ما تقدم له وينفذ الثانى ما حكم به الاول ان لم يكن حدا بل (وان) كان (حدا) أو قاصا أو عقوا (ان كان) الاول (أهلا) للقضاء بأن اجتمعت فيه شروطه (أو) لم يعرف بها وكان (قاضي مصر) بالتنوين أى بلد كبير فان الشأن لا يولى لقضاء الامن اجتمعت فيه شروط القضاء (والا) أى وان لم يكن أهلا ولا قاضي مصر (فلا) ينفذ الثانى حكمه وشبهه في عدم التنفيذ فقال (كأن شاركه) أى المحكوم عليه في اسمه واسم أبيه وجده وبقية صفاته (غيره) أى غير المحكوم عليه فلا ينفذ القاضي الثانى حكم الاول ان كان للشارك حيا بل (وان) كان (ميتا) حتى تشهد البينة انه المحكوم عليه بعينه (وان لم يميز) القاضي في الكتاب المحكوم عليه بما تقدم (ففى أعدائه) أى تسليط القاضي المكتوب اليه الطالب على صاحب الاسم المكتوب في الكتاب الا أن يثبت صاحب الاسم ان بالبلد من شاركه فيه (أولا) يعديه عليه (حتى يثبت) الطالب (احديثه) أى كون صاحب الاسم واحدا بالبلد لا مشاركه في اسمه (قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية أحدهما (و) الغائب (القريب) الغيبة كثلاثة أيام مع أمن الطريق (كالحاضر) في سماع الدعوى عليه والبينة ابن الماجشون العمل عندنا

ان تسمع الدعوى والبينة حضر الخصم أو لم يحضر ثم يعلم بها فان كان له مدفع والاقضى عليه في كل شيء بعد الارسال اليه واعلامه بمن قام عليه ودعواه وما ثبت عليه وتسمية الشهود والقبول منهم وتسمية المعدلين لهم ولم ير هاسخون الاجبضته الا ان يكون غائبا غيبة بعيدة (و) الغائب (البعيد) جدا (كأقر بيقية يقضى عليه) وانما يقضى عليه (بيمين القضاء) من الطالب انه ما أبرأه ولا استوفى منه وتسمى بيمين الاستبراء أيضا (وسمى) القاضى (الشهود) أى كتب أسماءهم في سجله فاذا قدم الغائب أخبره بأسماهم وأعذر له فيهم فان سلم شهادتهم مضى الحكم وان ادعى مسقطا لشهادتهم كلفه بأثباته (والا) أى وان لم يسم الشهود الذين حكم بشهادتهم على الغائب (نقض حكمه) (و) (الايم) (العشرة) مع أمن الطريق (أو اليومان مع الخوف) في الطريق (يقضى عليه) أى الغائب (معها) أى العشرة مع الأمن واليومين مع الخوف (في) كل شيء (غير استحقاق العقار) ومفهومه انه لا يقضى عليه في استحقاق العقار ان كان غائبا على عشرة مع الأمن أو يومين مع الخوف وهو كذلك (وحكم) القاضى (بما) أى الشيء الذى (يتميز) عن غيره حال كونه (غائبا) عن بلد القضاء وصلة يتميز (بالصفة) كرفيق وحيوان وكتاب وثوب ومفهومه ان ما لا يتميز بالصفة كالحرير والحديد لا يحكم به غائبا بالصفة وهو كذلك وانما تشهد البينة بقيمته ويحكم بها المدعيه (كدين) أى كما يحكم بالدين (وجلب) القاضى (الخصم) المدعى عليه (بخاتم) أى الآلة التى يطبع بها كتابه (أو رسول) من القاضى للخصم المطلوب حضوره ويحلب الخصم بخاتم أو رسول (ان كان) الخصم (على مسافة العدوى) قال الخطاب (٢٣٢) كلام القرافى يفيد أن مسافة العدوى هى مسافة القصر ونحوه في تبصرة ابن فرحون

والبعيد كأقر بيقية يُقضى عليه بيمين القضاء وسمى الشهود والألقاض والعشرة أو اليومان مع الخوف يُقضى عليه معها في غير استحقاق العقار وحكم بما يتميز غائبا بالصفة كدين وجلب الخصم بخاتم أو رسول ان كان على مسافة العدوى لأكثر كستين ميلا إلا يشاهد ولا يزوجه امرأة ليست بولايته وهل يدعى حيث المدعى عليه وبه عمل أو المدعى وأقيم منها وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد

باب

العدل حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وحجر وبدعة

خرج عن محل ولايته صار معزولا عن الحكم في ذلك المحل فكذلك اذا كان المحكوم عليه خارجا عن ولايته وان (و) ان كان المدعى عليه ببلد له قاض والمدعى به ببلد آخر له قاض آخر (هل يدعى) أى تقام الدعوى ويتحكم (حيث) يكون الشخص (المدعى عليه وبه) أى الادعاء بمحل المدعى عليه (عمل) أى قضى (أو) يدعى حيث يكون (المدعى) فيه (وأقيم) أى فهم (منها) أى الدونة (وفي تمكين) شخص من (الدعوى ل) شخص (غائب) عن البلد احتسابا (بلا وكالة) من الغائب ثالث الاقوال لا يمكن منها الا الأب والابن ومن له قرابة قريبة رابعة يمكن من اقامة البينة لامن الخصومة خامسة يمكن القريب والأجنبي من الخصومة في العبد والدابة والثوب دون توكيل ولا يمكن منها في غير ذلك الا الأب والابن وعدم تمكينه منها (تردد) وعلى القول بالقيام عنه في كون القيام في قريب النية وبنيها وقصره على قربها قولان والله اعلم (باب) في أحكام الشهادة وهى لغة البيان والشاهد المبين وفي شرح البرهان للمازرى رحمه الله تعالى ما عين الشهادة من الرواية قال هما خبران غير أن الخبر عنه ان كان عاملا يختص بمعين فهمى الرواية كقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية والشفعة فيما لا ينقسم فانهما عامان لا يختصان بمعين في كل الاعصار والامصار بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا عند هذا دينار مثلا فانه الزام لمعين لا يتعداه فهذه شهادة (العدل حر) لا قن اتفاقا مسلم لا كافر على مسلم اجماعا ولا على مثله عندنا خلافا لابي حنيفة والشعبي والشافعى رضى الله تعالى عنهم (عاقل) في حالتي التحمل والاداء (بالغ) فلا تقبل شهادة الصبي اتفاقا الا الصبي على صبي في دم بشرط تأتى إن شاء الله تعالى (بلا فسق) بجارحة ظاهرة (و) بلا (حجر) عليه في التصرف في المال فلا تقبل شهادة محجور عليه فيه (و) بلا (بدعة) أى اعتقاد مخالف لاعتقاد أهل السنة لانه اما فاسق واما كافر

(لا) يجب ان كان على (أكثر) من مسافة العدوى زيادة كثيرة (كستين ميلا) فلا يجب منها (الا) بشاهد) يقيمه المدعى عند القاضى يحقه فيكتب اليه اما ان يرضى خصمه أو يحضر أو يوكل (ولا زوج) القاضى (امرأة) غائبة (ليست بولايته) لانه اذا

ان لم يتأول بل (وان تأول كخارجي أي منسوب للخوارج وهم قوم خرجوا على علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما وكفروهما فكفروا معاوية لخروجه على علي وكفروا عليا لرضاء بتحكيم أبي موسى الاشعري وعمر بن العاص رضي الله تعالى عنهم وقالهم على رضي الله تعالى عنه وقتل منهم جماعة) (وقد رى) نسبة للقدري أي إيجاد الأشياء بحسب علمها في الأزل لنفيهم إياه ووقول القدري ان العبد يخلق أفعاله الاختيارية (لم يباشر) أي لم يفعل العدل معصية (كبيرة) بلا توبة منها بأن لم يفعلها أصلاً وتاب منها فان فعلها ولم يتب منها فلا تقبل شهادته فلا يشترط في العدل عدم مباشرة المعصية مطلقاً لاعتدائه الامن ولي أوصديق ولكن من كانت طاعته أكثر أحواله واجتنب الكبائر وحافظ على ترك الصغائر فهو عدل (أو كثير كذب أو صغيرة خسة) كتطيف حبة أو سرفقة لقمة فبإشهادها لا تقبل شهادته ومفهوم خسة ان مباشرة صغيرة غير الحسة لا تمنع من قبول شهادته وهو كذلك لعسر الاحتراز منها غالباً (و) لم يباشر (سفاهة) أي جونا وهزلاً في أكثر أوقاته (و) لم يباشر (لعب نرد) آلة مخططة يلعب عليها بفصوص وتسمى في عرف مصر طاولة فبإشهاد لعبها ولو مرة لا تقبل شهادته (ذو مروءة) وهي المحافظة على فعل ما تركه يوجب الدم عرفاً من مباح كترك المني الانتعال في بلد يستقبح فيه مشي مثله حافياً وكلاً في الأسواق وفي حانوت الطباخ لبلدي ثم صور المروءة بقوله (ترك) شيء (غير لائق) أي لا يناسب حال مرتكبه وان كان مباحاً في بادىء الرأي ان الحجاب المروءة الارتفاع عن كل ما يرى ان من تخلق به لا يحافظ على دينه وان لم يكن حراماً هو وبين غير اللائق فقال (من) لعب (بحمام) الطير المعروف ابن عرفة روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة (و) من (سماع غناه) بكسر الغين المعجمة بمدودا وان قصر فهو اليسار والمسال وظاهره كان مع آلهام لا وفي المدونة ترد شهادة المغني والمغنية والتأنيخ (٢٣٣) والتأنيخ اذا عرفوا بذلك (و) من (دباغة) جلد

(وحياكة) بكسر الحاء المهملة لنزل صوف أو قطن أو كتان أو غيرها ان فعلها (اختياراً) بأن كان من غير أهلها ولم يتوقف قوته وقوت عياله عليها فان كان من أهلها أو اضطر إليها

وان تأول كخارجي وقد رى لم يباشر كبيرة أو كثير كذب أو صغيرة خسة وسفاهة ولعب نرد ذو مروءة وترك غير لائق من حمام وسماع غناه ودباغة وحياكة اختياراً وادامة شطرنج وان أغمى في قول أو أصم في فعل ليس بمغفل إلا فيما لا يلبس ولا متأكداً القرب كأب وان علا وزوجهما وولد وان سفل كبت وزوجهما وشهادة ابن مع أب واحد ككل عند الآخر أو

(٣٠ - جواهر الاكلیل - ثانی) فلا تخط بمروءة (و) من (ادامة) لعب (شطرنج) وفسر الادمان بأن يلعب بها في السنة أكثر من مرة وفي الشامل وادامة شطرنج ولو مرة في العام اه ومن اجتمعت فيه الحرية وما بعدها فهو عدل ان كان بصيراً بل (وان) كان (اعمى) فتقبل شهادته (في قول) الحطاب شهادة الاعمى في القول المشهور جوازها وشهادته في غير الاقوال لا يجوز اه والنقول عن غيره لا خصوصية للقول فتجوز فيها عدل الرميات من السموعات والموسسات والنذوقات والشمومات وخص المصنف كغيره القول لان الملموس والمذوق والشموم يستوى فيها الاعمى وغيره فهي محل اتفاق وانما الخلاف في السمنوع فذهب مالك رضي الله تعالى عنه جوازها ومذهب الشافعي والحنفي والجمهور رضي الله تعالى عنهم منعها ومنشأ الخلاف هل يحصل له علم ضروري ان هذا صوت فلان أم لا (أو) كان العدل (أصم) فتقبل اذا شهد (في فعل) رآه بعينه (ليس) العدل (مغفل) البساطي التغفل عدم استعمال القوة للمدركة مع وجودها والبلادة عدمها فلا تقبل شهادة التغفل الذي لا يستعمل مدركته في كل شيء (الافيا) أي شيء واضح (لا يلبس) أي لا يشبهه غيره كرايت فلاناً قتل فلاناً أو قطع يد فلان (ولا) (بمئة كد) أي قوى (القرب) أي القرابة للمشهود له (كأب) له دنية بل (وان علا) كجد وأبيه (وزوجهما) أي الاب والجد (وولد) للمشهود له ان اتصل به بل (وان سفل) أي نزل الولد (كبت) في نسخة بكاف التمثيل للولد وفي أخرى باللام فهي مبالغة ثانية أي هذا اذا كان الولد السافل لابن بل وان كان لبنت (وزوجهما) أي الابن والبنت (وشهادة ابن مع أب) شهادة (واحدة) فيحتاج لتكميل النصاب بشهادة آخر أو يمين هذا قول أصبغ وقال ابن فرحون لو شهد الاب مع ابنه عند الحاكم جازت على القول المعمول به وفي معين الحكم القول بأنهما بمنزلة شاهدين أعدل ثم قال وأما شهادة الاخوين في شيء فشهادتهما جائزة وليس كذلك اب وابنه وشبهه في الالفاء فقال (ك) شهادة (كل) من الاب وابنه على سبيل البذل (عند الآخر) أي لا تعتبر شهادة الاب عند ابنه القاضي ولا شهادة الابن عند أبيه القاضي (أو) شهادة

نائب (على شهادته) أى ابنه تلاقه أو شهادة الابن على شهادة أبيه تلاقه (أو) شهادة أحدهما على (حكمه) أى الآخر كل ذلك لغو (بخلاف) شهادة (أخ لاخ) فتقبل (ان برز) بفنحات متقلا أى فاق أقرانه في عدالته فتجوز شهادة المبرز لأخيه ان كانت بمال بل (ولو) كانت (بتعديل) للأخ عند ابن القاسم (وتؤولت أيضا) أى فهمت المدونة (بخلافه) أى عدم تعديل المبرز أخاه كذا قرره الثنائى وقرره الأقفهسى بما يفيد انها تؤولت بعدم اشتراط التبريز في شهادة الأخ لأخيه وكلام المصنف محتمل لها وشبه في اشتراط التبريز فقال (كأجير) يشهد لمن استأجره فتقبل شهادته ان كان مبرزاً ولم يكن في عيال الشهود له (و) (كمولى) أسفل يشهد لمعتقه فتقبل شهادته ان كان مبرزاً وليس في عياله وأما شهادة الأعلى للأسفل فلا يشترط فيها التبريز (و) كصديق (ملاطف) فتقبل شهادته لصديقه ان كان مبرزاً ولم يكن في عياله الخطاب هو المختص بالرجل الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ومعنى اللطف الإحسان والبر والتكرمة وهو أحد معانى تسميته تعالى لطيفاً (و) كشرىك (مفاوض) بضم الميم وكسر الواو يشهد لشريكه (في غير) مال (مفاوضة) فتقبل شهادته ان برز في عدالته (و) كشاهد (زائد) في شهادته على ماشهده أولاً بأن شهد لزيد على عمرو بعشرة ثم رجع لشهادته عليه بخمسة عشر فتقبل ان كان مبرزاً (أو منقص) عما شهد به أولاً كعكس المثال السابق فتقبل ان برز (و) كشاهد (ذاكر) أى متذكر لما شهد به (بعد شك) منه فيه ابن رشد اذا سئل الشخص عن شهادة في مرضه لتنقل عنه أو يشهد على شهادته تحصيلنا أو سئل عند الحاكم ليشهد بها فانكرها وقال لاعلم عندي منها ثم جاء يشهد فانها تقبل اذا كان مبرزاً في العدالة (و) كشاهد في (تزكية) لشاهد فتقبل تزكيته ان برز وكانت الشهادة بمال بل (وان) كانت (ب) موجب (حد) كقتل وردة وزنا وقذف وسكر (٢٣٤) ويزاد على شرط التبريز كون التزكية (من) شخص (معروف) عند القاضي

بالعدالة فلا تقبل التزكية من غير معروف بها عنده (الا) الشاهد (الغريب) فتقبل تزكيته من غير معروف بها عنده ولا بد من كون التزكية (ب) قول الشاهد (أشهد بأنه) أى الشاهد المزكى بالفتح (عد لرضا)

قَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ بِخِلَافِ أَخٍ لَّاخٍ إِنْ بَرَزَ وَلَوْ بِتَعْدِيلٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ كَأَجِيرٍ وَمَوَلًى وَمُلَاطِفٍ وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُفَاوِضَةٍ وَزَائِدٍ أَوْ مُنْقَصٍ وَذَاكَ كَرِهَ بَعْدَ شَكٍّ وَتَزْكِيةٍ وَإِنْ بِحَدِّهِ مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا الْغَرِيبَ بِأَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ رِضًا مِنْ فَطْنٍ عَارِفٍ لَا يُجَدِّعُ مُتَعَدِّدٍ عَلَى طُولِ عِشْرَةٍ لَا يَسَاعِدُ مِنْ سَوْقِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ إِلَّا لَتَعَدُّرٍ وَوَجِبَتْ أَنْ تَعَيَّنَ كَجَرَحٍ أَنْ يَطَّلَ حَقٌّ وَنُدِبَ تَزْكِيةً سِرًّا مَعَهَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ إِلَّا نَمَّ أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ

أى مقبول الشهادة ولا بد من كون التزكية (من) شخص (فطن) أى ذى فطنة ونباهة لا يخدع (عارف) صفات العدول وان واضدادهما وأحوال الناس بمخاطبته لهم فلا يغتر بطواهرهم (لا يخدع) معتمد في معرفة حال مزكاه (على طول عشرة) مع مزكاه (لا) معتمد على (سماع) من محصورين وأما السماع الفاشى من العدول وغيرهم فيعتمد عليه المزكى كإسبائى أن بينة السماع ثبتت بها التعديل ولا بد من كون المزكى (من) أهل (سوقه) أى المزكى بالفتح (أو) أهل (محله) أى محل حائل وسكنى المزكى بالفتح لانهم أدرى بأحواله (الا لتعذر) تزكيته من أهل سوقه أو محله لعدم تبريزهم فيقبل تعديله من غيرهم (ووجب) التزكية (ان تعين) التعديل قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من علم عدالة شخص وجب عليه أن يزكاه لانها من جملة الحقوق الا أن يجد غيره فهو في سعة فان عرف عدالة الشاهد أربعة مبرزون وجب على اثنين كفاية وان لم يعرف الا اثنين فهو فرض بين عليهما ومحل الوجوب بقسميه ان طلبت في حق آدمى فان لم تطلب في حقه فلا تحب وشبه في الوجوب فقال (كجرح) أى تجرح شاهد فيجب (ان يطل) بتركة (حق) ونذب تزكية سريعتها أى تزكية العلانية لانها قد تشاب بالمداينة وتجوز التزكية بالشروط المتقدمة ان عرف المزكى بالسكرا من المزكى بالفتح بل (وان) لم يعرف الاسم) هكذا أطلق المصنف وقيد المتعطى بمن اشتهر بكنيته أولقبه ورب مشهور بكنيته أولقبه ولا يعرف اسمه كاشبه اسمه مسكين وسجنون اسمه عبد السلام ويقبل التعديل ممن اتصف بما سبق سواء ذكر سببه (أو لم يذكر) (السبب) لتعديله لتوقفه على أمور قديسرا استحضارها وقته (بخلاف الجرح) أى التجرح للشاهد فلا يقبل الا بعد بيان سببه لاختلاف العلماء فيه فرما اعتمد الجرح على ملا يقتضيه كإوقع لبعضهم انه جرح شاهد فاسئل عن سببه فقال رأيت يبيع ولا يرجع في الزان (و) ان زكى الشاهد مبرزون موصوفون بجميع ما سبق وجرحه آخرون كذلك (هو) أى الجرح (مقدم) على التعديل وعن مطرف وابن

وهب التعديل أولى من التجريح والقول بأن شهادة الجرحين أعمل هو أظهر وأولى بالصواب ابن سهل تقديم الجرح على التعديل أصح في النظر وقائلوه أكثر وعليه العمل المتطبی الذي مضى به العمل أن التجريح أتم شهادة لأنهم علموا من الباطن ما لم يعرفه المعدلون (وان شهد) المزكى بالفتح ز منّا (ثانيا) مرة أخرى (ففي الاكتفاء بالتركية الأولى) فلا يحتاج الى تعديل آخر وبه قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا أن يرتاب منه ونقل الباجي عن ابن كنانة ان المشهور بالعدالة يكفي فيه التعديل الأول حتى يجرح بأمر بين والمقابل لهذا يقول لا يكفي التعديل الأول ولا بد من التعديل كلما يشهد حتى يكثر تعديله وتشتهر تركيته وهذا لسحنون وابن القاسم ان كانت الشهادة الثانية قريبة من الأولى ولم يطل ما بينهما جدا كفت تركيته الأولى والا فلا يكشف عنه ثانيا طلبة المشهود أولم يطلبه والسنة طول (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين (وبخلافها) أي الشهادة من أب (لاحد ولديه على) ولده (الآخر) فتقبل ان لم يظهر من الأب ميل مع المشهود له على المشهود عليه فان طهر الميل فلا تقبل (أو) شهادة الابن لأحد (أبويه) على الآخر فتقبل (ان لم يظهر ميل) من الشاهد مع المشهود (له) على المشهود عليه والا فلا تقبل (ولا) تقبل شهادة (عدو) عداوة نبوية في مال أو ميراث أو تجارة ان شهد على عدوه بل (ولو) شهد (على ابنه) أي العدو سواء كانت العداوة الدنيوية بين مسلمين (أو) بين (مسلم وكافر) فلا تقبل شهادة مسلم على عدوه الكافر (وليخبر) العدل الذي شهد على عدوه الحاكم (بها) أي العداوة بأن يقول له يني وبين الذي شهدت عليه عداوة وانما وجب عليه اخبار الحاكم بها ليسلم من التدليس واحتمال عدم قدحها اذا فسرت ومثل للعداوة فقال (كقوله) أي الشاهد للمشهود عليه (بعد) أدائها (بها) أي الشهادة عند الحاكم (تتمنى وتشتهى بالمجنون) حال كونه (٣٣٥) (مخاصما) للمشهود عليه

بالقول المذكور فترد شهادته لتحقق عداوته له (لا) ترد شهادته بقوله المذكور حال كونه (شاكيا) أي معاتبا (واعتمد) الشاهد (في) شهادته ب(اعسار) للمدين أو زوج أو ولد أو شريك (ب) طول (صحبة) للمشهود

وَأَنْ شَهِدَ ثَانِيًا فَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِالتَّرْكِكِ الْأُولَى تَرَدُّدٌ وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخَرِ أَوْ أَبَوَيْهِ أَنْ لَمْ يَظْهَرْ مَيْلٌ لَهُ وَلَا عَدَاوَةٌ وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ أَوْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخْبِرَ بِهَا كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا تَتَهَمُنِي وَتُشَبِّهُنِي بِالْجَانَيْنِ مُخَاصِمًا لَا شَاكِيًا وَاعْتَمَدَ فِي اعْسَارِ بِصُحْبَةٍ وَقَرِينَةٍ صَبْرٍ ضَرَرٍ كَضَرَرِ الزَّوْجَيْنِ وَلَا أَنْ حَرَصَ عَلَى إزَالَةِ نَقْصٍ فِيهَا رُدٌّ فِيهِ لِفَسْقٍ أَوْ صَبَا أَوْ رَقٍّ أَوْ عَلَى التَّأَمِّي كَشَهَادَةِ وَلَدٍ الزَّانَا فِيهِ أَوْ مَنْ حُدَّ فِيهَا حُدٌّ فِيهِ وَلَا أَنْ حَرَصَ عَلَى الْقَبُولِ كَمُخَاصِمَةٍ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ مُطْلَقًا أَوْ شَهِدَ وَحَلَفَ

باعساره (و) ب(قرينة صبر) على تحمل (ضرر) بنحو جوع وعري مما لا يكون الامع الفقر فباء بصحبة بمعنى على وانما اعتمد الشاهد على هذه المذكورات لدلائلها عليه غالبا وشبه في الاعتماد على الصحبة والقرينة فقال (ك) الشهادة ب(ضرر) أحد (الزوجين) الآخر فيعتمد الشاهد به على طول صحبته وقرينة صبر أحدهما على سوء عشرة الآخر (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) الشاهد أي اتهم في شهادته بالحرص (على ازالة نقص) عنه حصل له كشهادته بعد زوال مانعها (فيها) أي الشيء الذي (ردفي) شهادته ب(لفسق أو صبا أو رق) أو كقوله فلا تقبل شهادته الثانية التي أداها بعد زوال مانعها بالتوبة والبلوغ والحرية والایمان لاتهمه فيها بالحرص على ازالة نقص رد شهادته ومفهومه ان من قام به مانع ولم يؤد الشهادة حاله وأداها بعد زواله فانها تقبل لسلامتها من تهمة الحرص على ازالة نقص الراد لا ردوه وكذلك عند ابن القاسم وأشهب فيمن قال لقاض يشهد لي فلان النصراني أو العبد أو الصبي فقال لا أقبل شهادته ثم زال مانعه فتقبل شهادته لأنها أقوى لاحكام (أو) حرص (على التأمى) أي مماثلة غيره له في نقضه ليخفف عاره لان المصيبة اذا عمت هانت واذا خست هالت قال البناي الذي في القاموس ان تنسى به جعله أسوة والاسوة بالكسر والضم القدوة وليس فيه تأسي بهذا المعنى لكن نقل أبو يزيد عن السراج عن الطبراني انه يقال التأمى والالتساء في الاقتداء اه وذلك (كشهادة ولد الزنا فيه) أي الزنا فلا تقبل لاتهمه فيها بحرصه على مشاركة غيره له في كونه ولد زنا (أو) شهادة (من حد) لزنا أو سكر أو قذف أو سرقة ثم تاب وشهد (في) مثل (ما حد فيه) فلا تقبل لاتهمه بالحرص على التأمى (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) أي اتهم الشاهد بالحرص (على القبول) لشهادته (كمخاصمة) أي محاكمة الشاهد ل(مشهود عليه مطلقا) عن التقييد بكون المشهود به حق آدمي لدلائلها في حق آدمي على التعصب مع المشهود له والحرص على القبول في حق الله تعالى (أو) كمن (شهد وحلف) على صحة شهادته فترد

لاتهامه بالحرص على قبولها (أو رفع) الشاهد شهادته للحاكم وأداهاله (قبل الطلب) للشهادة منه (في محض) أي خالص (حق
الآدمي) فلا تقبل لاثمائه بالحرص على الأداء والتعصب مع الشهود له (وفي محض حق الله تجب المبادرة) من الشاهد بالرفع
للحاكم قبل الطالب (ب) حسب (الامكان) فلا يضر التأخير لعذر وإنما تجب المبادرة بالرفع (ان استديم تحريم) ارتكاب (به)
أي الشهود به (كعتق) لرقيق مع استيلاء المعتق عليه استيلاء المالك على ملكه (وطلاق) بأن لزوجة مع دوام معاشرة الزوج
لها معاشرة الأزواج (ووقف) مع استمرار حيازة الواقف وتصرفه فيه تصرف المالك في ملكه (ورضاع) بين زوجين (والا) أي
وان لم يستديم تحريمه (خبر) الشاهد بين الرفع وتركه (كالزنا) غير المستدام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ستر مسلما ستره الله
يوم القيامة رواه مسلم قال عياض هذا في غير المشهور بالفسق والمعاصي وأما هو فقد كره الامام مالك رضي الله تعالى عنه وغيره
الستر عليه ليرتدع عن فسقه ونصه هذا الستر في غير المشتهرين الذين تقدم اليهم في السر وستروا غير مرة فلم يدعوا وتمادوا فكشف
أمرهم ووقع شرهم مما يجب لان كثرة السر عليهم من المهاودة على معاصي الله تعالى ومضافة أهلها (بخلاف الحرص على التحمل)
لشهادة فلا يقدح فيها (كالخفي) أي المتواري عن المشهود عليه الذي يفر بما عليه سرا فيما بينه وبين مستحقه وينكره اذا حضره
من يشهد عليه فاذا اختفى منه عدلان وسمعا اقراره لصاحبه في الخلوة وضبطا وشهدا عليه به فالمشهور العمل بشهادتهما عند الامام مالك
رضي الله تعالى عنه وعامة أصحابه ولا يقدح (٢٣٣) فيها حرصهما على تحمل الشهادة (ولا) تقبل الشهادة (ان استبعد) مثلها عادة

(ك) شهادة رجل (بدوي
لرجل) (حضري) فلا تقبل
لبعدا عادة اذا لم تجر العادة
بشهاد البدوي مع وجود
الحضريين (بخلاف) شهادة
البدوي باقرار الحضري
(ان سمعه) أي ان سمع
البدوي اقرار الحضري فتقبل
لعدم بعدها (أو) شهادة
البدوي لحضري على حضري

أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ وَفِي مَحْضِ حَقِّ اللَّهِ تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْكَانِ
إِنْ اسْتَدِيمَ تَحْرِيمَهُ كَعَتَقٍ وَطَلَاقٍ وَوَقْفٍ وَرِضَاعٍ وَالْأَخِيرُ كَالزَّانَا بِخِلَافِ الْحَرِصِ
عَلَى التَّحْمَلِ كَالْمُخْتَفِي وَلَا إِنْ اسْتُبْعِدَ كَبَدْوِيٍّ لِحَضْرِيٍّ بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ
وَلَا سَائِلٍ فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ أَوْ يَسْأَلِ الْأَعْيَانَ وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا
كَمَلَى مَوْرَثِهِ الْمُحْصَنَ بِالزَّانَا أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا الْفَقِيرَ أَوْ يَعْتَقُ مَنْ يُتَمُّ فِي وَلَائِهِ
أَوْ يَدِينُ لِدِينِهِ بِخِلَافِ الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخِرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ
وَالْقَافِلَةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ لَا مَجْلُوبَ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ وَلَا

أو بدوي بمعاملة ببادية ان (مر) الحضري (به) أي البدوي وهو بباديته فتقبل اذا لا بعدها (ولا) تقبل شهادة شخص فقير من
(سائل) أي طالب الاعطاء من غيره (في) مال (كثير) تعامل فيه غنيان بعدها لان شأن الأغنياء كتم أموالهم الكثيرة واخفاؤها
عن السائلين ومفهوم كثير قبول شهادته في التافه اليسير ان كان عدلا وهو كذلك (بخلاف من) أي فقير (لم يسأل) الناس شيئا
سواء كان يأخذ ان أعطى أم لا فتقبل شهادته (أو) من (يسأل) الامام أو (الاعيان) أي الاكابر من الناس فتقبل شهادته في الكثير
(ولا) تقبل الشهادة (ان جر) الشاهد (بها نفعاً) لنفسه (ك) شهادة فقير (على مورثه المحض بالزنا أو قتل العمد) العدوان
فلا تقبل لاثمائه بقصد قتله وقيد أشهب عدم القبول بكون المشهود عليه غنيا واعتمده المصنف فقال (الا) المورث (الفقير) فتقبل
شهادة وارثه عليه بالزنا أو قتل العمد لعدم التهمة (أو) شهادة (يعتق من) أي رقيق (يتهم) الشاهد (في) الاختصاص ب(ولائه)
عن الاناث من ورثة معتقه والرقيق ذو مال فان لم يتهم فيه لعدم الاناث في الورثة أو عدم مال الرقيق فتقبل الشهادة بعته (أو) شهادة
(بدين لدينه) أي الشاهد فلا تقبل لاثمائه بقصد أخذه في دينه الذي له على المشهود له (بخلاف) شهادة الشخص (المنفق) للشخص
(المنفق عليه) فانها تقبل قريبا كان أو أجنبيا (و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين (للاخر) فانها تقبل سواء شهد الثاني
للاول على المشهود عليه أو على غيره ان كانت شهادة الثاني للاول بغير المجلس الاول بل (وان) شهد الثاني للاول (بالمجلس) الاول
هذا هو المشهور وقول ابن القاسم (و) بخلاف شهادة (القافلة) بعضهم لبعض في حراية على الحمار بين فتقبل مع العداوة للضرورة
وظاهره كانوا عدولا أو لا ولكن ظاهر المدونة ان كانوا عدولا وسواء شهدوا بمال أو قتل أو غيرهما (لا) تقبل شهادة لقوم (المجلوبين)
أي العسكر الذين جابههم وأرسلهم السلطان لحراسة نفرو نحو بعضهم (الا) الشهود الكثيرين (كعشرين) عدلا منهم (ولا) تقبل

شهادة (من شهد له) أى الشاهد نفسه (ب) مال (كثير وغيره) أى الشاهد بقليل أو كثير (بوصية) للثمة (والا) أى وإن لم يشهد لنفسه بكثير وشهد لها بقليل وغيره بقليل أو كثير (بوصية) (قبل) ما شهد به (لها) قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى رجل هلك فشهد رجل انه أوصى لقوم بوصايا الوصى الشاهد بوصية أو أسند الوصية الى الشاهد وهو يشهد على جميع ذلك فان كان الذى يشهد به لنفسه نافها لا يثبت فيه جازت شهادته (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان دفع) الشاهد بها عنه ضررا (كشهادة بعض العاقلة) للمشهود عليه بالقتل (بفسق) (الشهود) الشاهدين عليه بـ (القتل) خطأ لاتهامهم بقصدهم اسقاطهم غرم الديعة عن أنفسهم (أو) كشهادة (الدان) بضم الليم أى المدين (المعسر) فى الواقع الظاهر الملاء الذى يخشى حبسه حتى يثبت عسره (لربه) أى الدين فلا تقبل لاتهامه بقصد دفع ضرر حبسه فى دينه ومفهوم المعسر ان شهادة المدين الغنى الذى لا يضره دفع ما عليه ولا يخشى حبسه فيه مقبولة وهو كذلك لعدم التهمة (ولا) تقبل شهادة (مفت) أى مخبر يحكم شرعى على غير وجه الا لزام (على مستفتيه ان كان) المسئول عنه (عما ينوى) أى تقبل النية (فيه) من المستفتى عند المفتى ولو أقر به عند القاضى أو شهدت عليه به يثبت لم تقبل نيته وحكم عليه بظاهر لفظه كقوله للمفتى كانت زوجتى موثقة فقالت لى اطلقنى فقلت لها أنت طالق ناويا من الوثاق فافتاه بأنه لا شيء عليه فان رفعت زوجته للقاضى فأنكر فطلبت من المفتى الشهادة على اقراره فلا يشهد عليه به قاله ابن القاسم ابن المواز فان شهد لها عليه به فلا تقبل شهادته (والا) أى وإن لم يكن عا ينوى فيه عند المفتى (رفع) المفتى الشهادة للقاضى وشهد باقراره الذى سمعه منه إن أنكر (ولا) تقبل الشهادة (ان شهد باستحقاق) الشئ بغيره (وقال) الشاهد (انا بعته له) أى المشهود له لتهمته بقصد دفع رجوعه عليه بضمنه ان لم يشهد له ولان الشراء لا يثبت الملك للمشتري حتى يثبت ملك البائع ماباعه فقولنا انا بعته له (٢٣٧) شهادة لنفسه بملك ذلك الشئ وهى لاتصح (ولا) تقبل الشهادة

مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ وَغَيْرِهِ بِوَصِيَّةٍ وَالْأَقْلَى لَهُمَا وَلَا أَنْ دَفَعَ كَشَاهِدًا بَعْضُ الْعَاقِلَةِ يَفْسُقُ شُهُودُ الْقَتْلِ أَوْ الْمُدَّانِ الْمُسِيرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُفْتٍ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ أَنْ كَانَ يَمَّا يُنَوَّى فِيهِ وَالْأَقْلَى رَفَعَ وَلَا أَنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقٍ وَقَالَ أَنَا بَعْتُهُ لَهُ وَلَا أَنْ حَدَّثَ فَيُسْقَى بَعْدَ الْإِدَاءِ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَتْ وَدَفَعَ وَعَدَاوَةٍ وَلَا عَالِمٍ عَلَى مِثْلِهِ وَلَا أَنْ أَخَذَ مِنَ الْعُمَالِ أَوْ أَكَلَتْ عَنْدهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا أَنْ تَمَصَّبَ كَالرَّشُوقِ وَتَلْفَيْنِ خَصْمَهُ وَلَيْسَ نِيرُوزٍ وَمِطْلٍ وَخِلَافٍ بِطَلَقٍ وَعِثْقٍ

لنفع بعد الاداء كزوج الشاهد المرأة التى شهد لها فلا تبطل شهادته قال ابن رشد إلا ان تثبت خطيئته لها قبل ذلك (و) بخلاف حدوث تهمة (دفع) أى لضرر كشهادة بفسق رجل ثم شهد المشهود بفسقه على رجل انه قتل رجلا خطأ والشاهد بالفسق من عاقلته فلا ترد الشهادة بالفسق (و) بخلاف حدوث (عداوة) دنيوية بين الشاهد والمشهود عليه بعد الاداء كمتجدد خصومة بينهما فلا يبطلها اذا لم يثبت لها سبب سابق (ولا) تقبل شهادة (عالم على مثله) لتحاسدهم والحسود ظالم لا تقبل شهادته على من يحسد (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان أخذ) مالا (من العمال أو أكل) الشاهد (عندهم) أى العمال المحجور عليهم المضروب على أيديهم الذين لم يفوض اليهم صرفها فى وجوها (بخلاف) الأخذ والأكل من (الخلفاء) جمع خليفة أى السلاطين النائبين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تنفيذ الاحكام واقامة شعائر الاسلام والتصرف فى أموال بيت مال المسلمين بحفظها وصرفها فى جهاتها الشرعية فلا أخذ منهم والأكل عندهم لا يمنع قبول الشهادة ومثلهم العمال المأذون لهم فى ذلك (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان تعصب) على المشهود عليه ابن فرحون من موانع الشهادة العصبية وهى بغض الرجل الرجل لكونه من بنى فلان أو من قبيلة كذا قال ابن مرزوق الأولى ان يمثل بشهادة الأخ لأخيه بجرح أو قذف ونحوهما مما يتوهم فيه العصبية كتحديق شاهد الاخ وتجريح شاهد عليه وشبهه فى ابطال الشهادة فقال (ك) أخذ (الرشوة) على الشهادة ابن عتاب لا يجوز شهادة مرتش ولا ملقن للخصوم فقيها كان أو غيره ويضرب على يده ويشهر به فى المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض قضاة قرطبة بكبير من الفقهاء بمشورة أهل العلم (وتلفين خصم) حجة يستعين بها على ابطال حق أو تحقيق باطل وأما تلفينه ما يستعين به على تحقيق حق أو ابطال باطل فليس بقادح (ولعب نيروز) أى أول يوم من السنة القبطية لاختلاله بالمرودة اذ لا يفعله إلا لاوباش والجهلة والنصارى (ومطل) من غنى فى حق عليه وهذا ظاهر بين بأن الشهرة بالمطل دون ضرورة جرحه لاتأذية للمسلم فى اماله (و) اعتياد (حلف بطلاق وعثق) لحبر العثق والطلاق من ايمان الفساق قال

(ان حدث فسق) من الشاهد بأن زنى أو سرق وقذف أو قتل (بعد الاداء) للشهادة عند الحاكم وقبل حكمه بها فبردها ولا يحكم بمقتضاها بطلانها (بخلاف) حدوث (تهمة جر) أى

الخطاب ظاهره ان مجرد الحلف بهما ولو مرة جرحه والذي في الواضحة ان اعتياده جرحه (و) (ترد الشهادة (ب) سبب (ج) الشاهد لـ (مجلس القاضى ثلاثا) من الرات ثلاثة أيام متوالية وأولى في يوم بلا عذر أى من غير حاجة لانه يظهر بذلك منزلة عند القاضى فينبغى للقاضى منه لاطلاعه على الخصومات وتعلمه الحيل في تحريفها فان كان لعذر كحاجة أو علم فلا يقدح (وتجارة) من أرض الاسلام (لأرض الحرب) التي تجرى فيها أحكام التكفر على المسلم (وسكنى) دار مثلا (مغصوبة) غصبها غيره لانه معصية يجب الافلاع عنها فوراً (أو) سكناه أى الشاهد (مع ولد) له (شريب) أى مكث شرب ما يغيب العقل (و) (ترد (ب) سبب (وطء من) أى جارية شأنها (لا توطأ) قال سحنون من وطئ جاريته قبل استبرائها أذب أدبا موجعا مع طرح شهادته (و) (ترد (ب) تكرار (التفاته في الصلاة) ولو نافلة لعذر عذر لدلالته على قلته أكثراته بها وأولى من لا يعتدل في رفعه من ركوع أو سجود ومن لا يطمئن فيهما (و) (ترد (ب) باقتراضه حجارة من) حجارة (المسجد) التي بنى المسجد بها وانهدمت وكالحجارة اللبن والحشب وكالمسجد سائر الحبس فاذا اقترض شيئا من ذلك يبنى أو يرم بها بيته مثلا عالما بالحرمة فان شهادته تردوا فلا ترد (و) (ترد (ب) (عدم احكام) بكسر الهمزة أى اتقان (الوضوء والغسل) وكذا سائر شروط الصلاة وأولى نفس الصلاة (و) (ترد بعدم معرفة احكام) (الزكاة) لنقد أو نعم أو حرث أو عرض تجارة (لمن لزمته) أى وجبت عليه (و) (ترد بسبب) (بيع زرد وطنبور) وعود ووزمار (و) (ترد شهادة الشاهد بسبب) (استحلاف) (الشاهد) (أبيه) أى الشاهد في حق الشاهد على أبيه أنسكه فيه (وقدح) أى قبل القدح والتجريح (في) (الشاهد) (للتوسط) (في العدالة) (بكل) (القوادح السابقة) (و) (قدح) (في) (الشاهد) (البرز) (أى الزائد في العدالة على أمثاله (٢٣٨) (بعداوة) (دنيوية) ينهو بين المشهود عليه (وقرابة) أكيدة ينهو بين المشهود

له ويقبل التجريح في الشاهد بمثله أو أعلى منه في العدالة بل (وان بدونه) أى الشاهد في العدالة وشبهه في قبول القدح في المبرز فقال (كغيرها) أى العداوة والقرابة فيقبل القدح به في المبرز (على المختار) للخمى من الخلاف وهو قول مطرف وابن الماجشون

ويعجى مجلس القاضى ثلاثا وتجارة لأرض حرب وسكنى مغصوبة أو مع ولد شريب ووطء من لا توطأ وبالتفاته في الصلاة وباقتراضه حجارة من المسجد وعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لزمته وبيع زرد وطنبور واستحلاف أبيه وقدح في المتوسط بكل وفي المبرز بعداوة وقرابة وان بدونه كغيرها على المختار وزوال العداوة والفسق بما يغيب على الظن بلا حدة ومن امتنعت له لم يترك شاهده ويخرج شاهدها عليه ومن امتنعت عليه فالعكس إلا الصبيان لا نساء في كمرس في جرح أو قتل والشاهد حرمة مميّز ذكر تعدد ليس بمدور ولا قريب

واختاره ابن عبد السلام أيضا لان شأن الانسان اخفاء جرحه وكنيته عن الناس لانه محبوب على تكميل نفسه فلا يكاد يطلع ولا عليه الا بعض الناس (وزوال العداوة) بين الشاهد والمشهد عليه بقرائن واحوال توجب غلبة الظن بزوالها كرجوعهما الى ما كانا عليه قبلها (و) (زوال) (الفسق) ممن اتصف به يكون (بما) أى امارات وعلامات (يقلب) زواله (على الظن) بحصولها كتوبة وظهور امارات الصلاح عليه (بلاحد) أى تحديد للزمن الذي يحصل الزوال فيه (ومن) أى وكل شخص (امتنعت) شهادة شخص آخر (له) لتأكد قرابتهما كالأب وابنه والزوج وزوجته (لم يترك شاهده) الذى امتنعت الشهادة له لان تزكية شاهده كالشهادة له في النفع (و) (لم يخرج) الذى امتنعت الشهادة منه (شاهدها عليه) أى على الذى امتنعت الشهادة له للثمة بدفع الضرر عنه (ومن) أى والشخص الذى (امتنعت) شهادة (عليه) لعداوة بينهما (فالعكس) أى لا يتركى من شهد عليه ولا يخرج من شهد له وكل شهادة لا بد فيها من اجتماع الشروط وانتفاء اللوانع للتقدمة (إلا الصبيان) فتجوز شهادة بعضهم لبعض على بعض (لأنساء) اجتمعن (في كمرس) ومأتم وحمم فلا تقبل شهادة بعضهم على بعض في قتل أو جرح والفرق ان اجتماع الصبيان مشروع للتدرييب والغالب عدم حضور العدول معهم فالو لم تعتبر شهادة بعضهم لبعض على بعض لأدى ذلك لهدر دمائهم واجتماع النساء غير مشروع وانما تعتبر شهادة الصبيان (في جرح أو قتل) لاني غيرهما عند ابن القاسم وهو المشهور (والشاهد) منهم (حر) لا قن (عيز) أى يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ويضبط ما يشاهده (ذكر) لا أتى ولو تعدد مع ذكر (تعدد) الشاهد فلا تعتبر شهادة الواحد (ليس) الشاهد (بعدو) للمشهد عليه البشاطى سواء كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم لان الموروثة أشد من الطارئة (ولا قريب) للمشهد له

(ولا خلاف) أى اختلاف (بينهم) أى الصبيان في كيفية الشهادة (و) لا (فرقة) أى لم يقع بينهم تفرق قبل أداء الشهادة فإن افترقوا قبلها فلا تقبل لاحتمال تعليم بالغ لهم خلاف ما وقع بينهم وأمرهم بكنم الواقع لدفع الضرر أو جلب النفع (الان يشهد) عدلان (على) شهادة (هم قبلها) أى التفرقة فالمعتبر شهادتهم الأولى التى سمعها منهم العدلان ولورجوعها بعد افتراقهم (ولم يحضر) معهم شخص (كبير) أى بالغ فإن حضر معهم كبير فلا تقبل شهادتهم لانه ان كان عدلا أغنت شهادته عن شهادتهم وان كان غيره يهتم بالتعليم وهو في غير العدل أكثر (أو يشهد) الصبيان (عليه) أى الكبير لصغير (أو) يشهد الصبيان (له) أى الكبير على الصغير فلا تقبل الشهادة في صورتين فالشرط شهادة لبعضهم على بعض (ولا يقدح) في شهادتهم (رجوعهم) أى الصبيان عن الشهادة بعد أدائها فيعمل بالأولى سواء رجعوا عنها قبل الحكم أو بعده ما لم يتأخر الحكم عن بلوغهم ورجوعهم بعده (ولا يقدح في شهادتهم) (تجريحهم) أى الصبيان الشاهدين اذا كان غير الشهرة بالكذب (ولا) لم الشهادة برؤية (الزنا والواط أربعة) من العدول المستوفين للشروط السابقة والخالفين من الموانع وتعتبر تأدية الشهادة من الأربعة للحاكم (بوقت و) اعتماد على (رؤيا) لآلة الرجل في آلة المرأة بالبصر (اتحدا) وقت التأدية فان أدوها متفرقين أو رأوا كذلك بطلت الشهادة وحدوا أحد القذف ولا شيء على المهود عليه (ورق فقط) أى الشاهدون بالزنا عند تأدية الشهادة قيل وجوبا وقيل ندبا فان اختلفوا بطلت شهادتهم ويشهدون (انه أدخل) ذكره (في فرجها) ويزيدون كالمورد في الكحلة (و) يجوز (لكل) من العدول الأربعة الذين أرادوا الشهادة بالزنا أو اللواط (النظر للورة) أى لقصد (٢٣٩) التحمل فلا تبطل شهادتهم بتعمده

ويجب أن يقيد بكونهم أربعة والا فلا يجوز (و) اذا شهد العدول الأربعة عند الحاكم بالزنا أو اللواط (ندب) للحاكم (سؤالهم) عن كيفية مارأوه ومكانه ووقته وكيفية اجتماعهما فان اختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم ويحدون حد

ولا خلاف بينهم وفرقة إلا أن يشهد عليهم قبلها ولم يحضر كبير أو يشهد عليه أو له ولا يقدح رجوعهم ولا تجريحهم ولزنا والواط أربعة بوقت ورؤيا اتحدا وفرقوا فقط أنه أدخل فرجه في فرجها ولكل النظر للمورد ونائب سؤالهم كالسرقة ما هي وكيف أخذت ولما ليس بمال ولا آيل له كعتق ورجعة وكتابة عدلان والأ فعدل وامرأتان أو أحدهما بيمين كأجل وخيار وشفعة واجارة وجرح خطأ أو مال وأداء كتابة وإيصال يتصرف فيه أو بأنه حكيم له بكثيراء زوجته وتقدم دين عتقا وقصاص في جرح ولما لا يظهر للرجال

القذف وشبهه ندب السؤال فقال (كالسرقة) فينبغي للإمام ان يسأل شاهديها (ما هي) أى الدات المسروقة من الأنواع (وكيف أخذت) ومن أين أخذها وإلى أين ذهب بها وفي أى وقت من ليل أو نهار وكيفية توصلهم لما شهدوا به من الرؤية ونحو ذلك مما لا يشترط بيانه في أداء الشهادة وأما ما هو شرط فيه فالسؤال عنه واجب اتفاقا كأخذ المال من حرزه (ولما) أى مشهود به (ليس بمال ولا آيل له) أى المال (كعتق) وطلاق وعفو عن قصاص ووصية بغير مال (ورجعة وكتابة عدلان) فشرط كل ذلك شهادة اثنين رجلين (والا) أى وان لم يكن للمشهود به ليس مالا ولا آيلا اليه بان كان مالا أو آيلا اليه (فد) يمكن فيه (عدل وامرأتان) بلايين (أو أحدهما) أى العدل والمرأتين (بيمين) يحلفها للمشهود له على ان مشهده العدل والمرأتان حق صحيح ومثل لما ليس مالا ولا آيلا اليه بقوله (كأجل) لثمن أو مثنى أو قرض (وخيار) في بيع لأحد المتبايعين (وشفعة) أى ما يتعلق بها من أخذ أو ترك أو إسقاط ونحو ذلك (واجارة) وبيع وكراء (وجرح خطأ أو) جرح (مال) وهو العمد الذى لا يقتص منه لحشية التلف كجائفة وآمة (واداء) نجوم (كتابة وإيصال يتصرف فيه) أى المال (أو بأنه) أى الحاكم (حكيمه) أى الطالب (به) أى المال فيثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين ومثل لذلك بقوله (كشراء زوجته) الرقيقة لغيره فيكفى فيه عدل وامرأتان أو أحدهما ويمين لانه مال وان ترتب عليه فسخ النكاح (و) ك (تقدم دين) محيط بمال العتق (عتقا) بيان ذلك ان من أعتق رقيقا وظهر عليه دين محيط به وادعى غراما أو ان تداينه كان قبيل عتقه وأقاموا عليه شاهدا وامرأتين أو أحدهما وحلفوا معه يمينافاته يثبت بذلك ويرد العتق ويؤخذ الرقيق في الدين (و) ك (قصاص) من جان (في جرح) عمد فيثبت بعدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين المدعى (ولما) أى مشهود عليه من أمر النساء (لا يظهر للرجال) لكونه عورة لمن

(امراتان) عدلتان ومثل له بقوله (كولادة و) ك (ميب فرج) من أمة اختلف فيه بائنها ومشتريها وأما عيب فرج الحرة فتصدق فيه ولا ينظرها النساء الا برضاها وقال سحنون نجبر على تمكينهن من نظره كالأمة (و) ك (استهلال) أي صراخ المولود عند ولادته وعدمه (و) ك (حيض) من أمة وأما الحرة فتصدق فيه (ونكاح) ادعاه حتى (بعد موت) فيثبت بعدل وامراتين أو أحدهما مع عيّن المدعى فيثبت الصداق والارث لا النكاح عند ابن القاسم (أو سبقيته) أي موت أحد القريبين أو الزوجين على موت الآخر فتثبت السبقية بعدل وامراتين أو أحدهما مع عيّن (أو موت) لرجل (ولازوجة) له (ولامدبر) له فيثبت بما ذكر (و) لا (نحوه) أي المدبر من أم ولد وموصى بعقده فان كان له زوجة أو نحو مدبر فلا يثبت موته إلا بعدلين (و) ان شهد امرأتان باستهلال المولود (ثبت الارث والنسب له وعليه بلا عيّن) مع شهادة المرأتين فان شهدنا انه استهل ومات بعدا مهورها ومهره وارثه (و) ان شهدا بالمرقة عدل وامراتان أو أحدهما وحلف المدعى فانه يثبت (المال دون القطع) ليد المشهود عليه (في) شهادة رجل وامراتين أو أحدهما وعيّن على مكلف بـ (سرقه) وشبه في ثبوت المال دون القتل فقال (كقتل عبد) من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله عبدا (آخر) فانه يثبت بشهادة عدل وامراتين أو أحدهما وعيّن المال أي قيمة العبد المقتول أو نفس العبد القاتل ان لم يفده سيده بقيمة المقتول ولا يثبت بهذه الشهادة القتل قصاصا (وحيات) أي منعت وأبعدت (أمة) من حائزها ادعت حرّيتها أو ادعى آخر انها ملكه (مطلقا) عن التقييد بكونها راتمة فتجمل بيد أمين حتى يتضح أمرها وذلك لحق الله تعالى (كغيرها) أي الأمة من المعينات بكبرة وفسر وثوب وكتاب فتجب الحيلولة فيه بينه وبين حائزه المدعى عليه (ان طلبت) (٢٤٠) من المدعى وقد أتى (بعدل) شاهدا به وزعم ان له شاهدا ثانيا (أو)

أتى بـ (اثنتين) شهدا له به (يزكيان) بفتح الكاف أي يتوقف الحكم بشهادتهما على تزكيتهما (وبيع ما) أي المدعى به الذي (يفسد) بتأخيرته إلى تمام الشهادة كطرى لحم وفاكهة ومطبوخ (ووقف عنه) يبدع عدل (مع) الشهادة منه (هما) أي الشاهدين

امراتان كولدّة وعيب فرج واستهلال وحيض ونكاح بعد موت أو سبقيته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه ونبت الارث والنسب له وعليه بلا عيّن والمال دون القطع في سرقه كقتل عبد آخر وحيات أمة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل أو اثنتين يزكيان وبيع ما يفسد ووقف عنه معهما بخلاف العدل فيحلف ويؤمّن بيده وان سأل ذو العدل أو بيّنة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد ليندب به إلى بلد يشهد له على عيّن أجب لا ان انتقيا وطلب إيقافه ليأتي بيّنة وان يكيومين إلا أن بدعي بيّنة حاضرة أو سماعا يثبت به فيوقف ويوكل به في كيوم والغلة له للقضاء والنفقة على المقضى له به

المتاجين للزكية (بخلاف) شهادة (العدل) لا لباع المدعى

وجازت

به سببها (بخلف) المدعى عليه ان المدعى لا يستحق شيئا منه (وبيقى) المدعى به (بيده) أي المدعى عليه (وان) كان عند القاضي عبد أتى فادعى شخص انه عبده أبق منه وأقام شاهدا عدلا أو بيّنة سماع على ذلك بلا قطع (سأل) أي طلب من القاضي (ذو) أي صاحب الشاهد (العدل) الذي شهد له بأن العبد لا يبق الموقوف عند القاضي له (أو) سأله مقيم (بيّنة سمعت) انه له (وان لم تقطع) بأنه له واو له الحال وان مؤكدة ومفعول سأل قوله (وضع قيمة العبد) عند القاضي وأخذ العبد (ليذهب السائل) (به) أي العبد (إلى بلد يشهد) بضم التحتية (له) فيه (على عيّن) أي العبد انه له عند قاضي ذلك البلد وينهى بثبوته للقاضي الاول ليدفع القيمة الموقوفة عنده للسائل وجواب ان سأل (أجب لذلك) أي وضع القيمة والذهب بالعبد (لا) يجاب لذلك (ان انتقيا) أي العدل وبيّنة السماع (و طلب) المدعى عبدا في بدعيه (إيقافه) أي العبد على يبدع أو وضع قيمته (ليأتي) الطالب (بيّنة وان) كانت قريبة (بك) اليومين) لاثامه بأنه لا بيّنة له وانما قصد اضرار المدعى عليه وتعطيل منفعة العبد في تلك المدة (الا) أن يدعى بيّنة حاضرة (بالبلد قاطعة) بأن العبد له (أو) يدعى (سماعا) فاشيا من الثقات وغيرهم (يثبت به) ان العبد له (فيوقف) العبد (ويوكل) ويكيل (به) أي على حفظه حتى يأتي المدعى ببيّنته (في كيوم والغلة) الناشئة عن المدعى به (له) أي المدعى عليه (للقضاء) به للمدعى (والنفقة) على المدعى به بعد الدعوى وقبل القضاء (على المقضى له به) سواء كان المدعى أو المدعى عليه

فان قضى للمدعى عليه فواضح وان قضى به للمدعى رجع بها على المدعى عليه (وجازت) الشهادة (على خط مقر) أى بحسب دلالة خطه بأن كتب بخطه لفلان عندى دينار مثلاً أو زوجته فلانة طالق أو عبده فلان حر (بلايين) على الشهود له القرلة (و) جازت على (خط شاهد) كتبه في وثيقة و (مات) الشاهد (أو غاب ببعد) أى بمحل بعيد وتجوز على خط المقر والشاهد ان كانت بمال بل (وان) كانت (بغير مال فيهما) أى المقر والشاهد هذا الذى اختاره المصنف رحمه الله تعالى ان الشهادة على الخط جائزة في الطلاق والاعتاق ونحوهما وكأنه اعتمد فيه على ما ذكره في توضيحه عن أحكام ابن سهل وهو خلاف ما نقله البرزلى عن السيورى انه قال لا تجوز الشهادة على الخط في طلاق ولا اعتاق ولا حرم الحدود على ما في الواضحة وغيرها اهـ وعمل جواز الشهادة على خط المقر أو الشاهد (ان عرفت) أى ان عرفت البيئة الخط معرفة تامة متقنة (ك) معرفة الشيء (المعين) أى الذى يعرف بعينه من آدمى وغيره فلا تقبل الشهادة على الخط الا من فطن عارف ممارس للخطوط ابن عات الخط شخص قائم ومثال مماثل نصرة العين ويميزه العقل كتمييزه سائر الاشخاص والصور (و) عرفت (انه) أى الشاهد للشهود على خطه (كان يعرف مشهده) بضم الميم أى الشخص الذى أشهده (وتحملها عدلاً) وإذا كتبت وثيقة بحق وكتب شخص بخطه انه شهد بما فيها ثم نسي ما فيها ونسى شهادته به وعرف خطه الذى كتبه بشهادته بما فيها (لا) يشهد بما فيها معتمداً (على خط نفسه) الذى عرفه وتيقن انه خطه (حتى يذكرها) أى يتذكر ما فيها وانه شهد به (و) ان لم يتذكر ذلك (أدا) هاأى الشهادة أى يشهد عند القاضي بأن هذا خطه وانه ناس ما في الوثيقة وناس شهادته به (بلا نفع) للطالب في هذه التأدية وظاهره وان لم يكن في الكتاب نحو ولا ريبه وظاهره وان ذكر بعض ما فيها وللأمام مالك رضى الله تعالى عنه ان لم يكن في الكتاب نحو ولا ريبه فليشهد بما في الوثيقة معتمداً على خطه ولا يخبر الحاكم بنسبائه وبه أخذ عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمغيرة (٣٤١) وابن أبى حازم وابن دينار وابن وهب

وابن حبيب وسحنون مطرف وعليه جماعة الناس مطرف وابن الماجشون وليقم بالشهادة تامة بأن يقول ما فيه حق وان لم يحفظ ما في الكتاب عدداً ولا مقعداً ولا يعلم القاضي انه لم يعرف الاعين خطه فان أعلمه لزم الحاكم ردّها (ولا)

وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ وَخَطِّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ غَابَ بِبُعْدٍ وَأَنْ يَبْعَثَ مَالٍ فِيهِمَا أَنْ عَرَفْتَهُ كَالْمَعِينِ وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا لَا عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَقِّي يَذْكُرُهَا وَأَدَّى بِلَا نَفْعٍ وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ وَلَيْسَ جَلَّ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا ابْنَةُ فُلَانٍ وَلَا عَلَى مُتَقَبَّةٍ لَتَقْتَعِنَ لِلْأَدَاءِ وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدْنَا مُنْتَقِبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلْدُوا وَعَلَيْهِمْ اخْرَاجُهَا إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُوهَا وَجَازَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ وَإِنْ بامرأة لَا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا تَقْلًا وَجَازَتْ بِسَمَاعٍ فِشَا

(٣١ - جواهر الاكلیل - ثانی) يشهد الشاهد (على من) أى الشخص الذى (لا يعرف) الشاهد نسبه (الاعلى عيته) ظاهره المنع من الشهادة على اسمه لاحتمال تسميته بغير اسمه (و) ان شهد عند القاضي على امرأة مجهولة النسب وقد سمت نفسها وان نسبت لأب سمتة والشهود لا يعرفون اسمها ولا اسم أبيها (لم يسجل) أى يأمر القاضي من يكتب الوقائع في الكتاب المحفوظ عنده شهد فلان وفلان بكذا على (من) أى المرأة التى (زعمت) أى أخبرت (ان) اسمها (بها) فلانة (ابنة فلان) من غير قطع باسمها واسم أبيها لاحتمال كذبها فيهما (ولا) تجوز الشهادة (على) امرأة مجهولة للشهود (منتقبة) حتى ترفع النقاب عن وجهها ويشهدوا على عينا (لتعين للأداء) أى تأدية الشهادة التى تحملوها عليها اذا طلبوا بها عند الحاكم (وان قالوا) أى الشهود وقت الاداء (أشهدتنا) هذه المرأة على نفسها بكذا حال كونها (منتقبة وكذلك) أى حال كونها منتقبة (نعرفها) ولا تشبه علينا بغيرها فتؤدى الشهادة عليها منتقبة (قلدوا) أى صدقوا واتبعوا فى ذلك قال ابن عرفة ان قالت البيئة أشهدتنا وهى منتقبة وكذلك نعرفها ولا نعرفها بغير نقاب فهم أعلم بما قلدوا ان كانوا عدولا وعينوها كما ذكرت وقطع بشهادتهم (و) ان شهدوا على امرأة بحق وأنكرت وقالوا شهدنا عليها على معرفة منابعينها ونسبها وسأل الخصم ادخالها فى نساء وخراجها للشهود من بينهن (فعلهم) أى الشهود (اخراجها) وتعيينها منهن (ان قيل لهم عينوها) وقال أصبغ ليس عليهم تعيينها (وجاز) لمن تحمل شهادة على من لم يعرفه (الأداء) للشهادة عليه (ان حصل) للشاهد (العلم) بالشهود عليه بعد تحمل الشهادة عليه اليقينية الذى لا شك معه بتعريف عدلين أو عدل وامرأتين أوليف من الناس بل (وان) حصل له العلم (ب) تعريف (امرأة) واحدة (لاب) شهادة (شاهدين) عدلين انها فلانة ولم يحصل له العلم بأنها فلانة بشهادتهما فلا يؤدى الشهادة عليها (الانقلا) عنهما بأن يقول له أشهد على شهادتنا انها فلانة (وجازت) الشهادة (بسماع فشا) أى

شاع واشتهر وكثر (عن ثقات) أي من يوثق بكلامهم ويعتمد عليه (وغيرهم) قال ابن عرفة شهادة السماع لقب لما يصرح الشاهد فيه بأسناد شهادته لسماع غير معين فتجرح شهادة البت والنقل بأن يقول الشاهد لم أزل أسمع من الثقات وغيرهم سماعا فاشيا كذا فان لم يجمع بينهما لم تصح اه فالجمع بين الأمرين هو الذي عليه معظم الشيوخ وقد صرح به عياض اه وتجوز الشهادة بالسماع الفاشي (بملك (ل) شخص (حائز) للشيء المشهود له بملكه (متصرف) فيه تصرف المالك من غير منازعه له فيه زمنا (طويلا) فيعتمد الشاهد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه وعدم المنازع وطول الحياة (و) ان حاز شخص عقارا نحو ستين سنة مدعيائه اشتراه هو أو أحد مورثيه وقدم شخص آخر من غيبته وادعى انه ملكه وأقام الحائز بينة سماع بأنه اشتراه وأقام القادم بينة بت انه ملكه (قدمت بينة المالك) الشاهدة به بتاعلى بينة السماع بالشراء (الا بينة شاهدة (بسماع) من الثقات وغيرهم) (انه) أي الحائز (اشتراها) أي الدار المحوزة له (من كافي) وجد (القائم) أي المدعى انها ملكه لانها نافذة وبينه القطع مستصحة (و) تجوز شهادة السماع بـ (وقف) على حائزه فشهد بينة السماع بأنه حبس على حائزه أو على بني فلان ولا يشترط فيها تسمية الحبس ولا اثبات ملكه بخلاف شهادتهما على الحبس بالقطع فانه لا يثبت الحبس حتى يشهدوا بالملك للمحبس (و) تجوز بـ (موت يبعد) أي بلد بعيد (ان طال الزمان) على السماع سواء كان بموت أو غيره ابن القاسم أربعون سنة أو خمسون (بلا ريبه) فان كان فيه ريبه بأن شهد بالسماع اثنان وفي القبيلة مائة من ذوى أسنانهم لم يسمعو ذلك فلا يقبلان (وحلف) المشهود له بالسماع لاحتمال كون الاصل للمسموع عنه واحدا وهو لا يثبت (٢٤٢) الحق الامع يمين (وشهد) بالسماع (اثنان) هذا هو المشهور وقال عبد الملك

عَنْ ثِقَاتٍ وَغَيْرِهِمْ بِمِلْكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا وَقَدِّمَتْ بَيْنَةُ الْمَلِكِ إِلَّا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبِي الْقَائِمِ وَيُوقَفُ وَمَوْتٍ يُعْمِدُ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ بِلَا رَيْبَةٍ وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ كَمَزْلٍ وَجَرَحٍ وَكُفْرٍ وَسَفَةٍ وَنِكَاحٍ وَضِدْهَا وَإِنْ يُخْلَعُ وَضَرَرِ زَوْجٍ وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوَلَادَةٍ وَحِرَاقَةٍ وَبَاقٍ وَعُدْمٍ وَأَسْرٍ وَعَتَقٍ وَلَوْثٍ وَالتَّحْمَلُ أَنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَمَيُّنُ الْأَدَاءِ مِنْ كَبَرِ يَدَيْنِ وَعَلَى ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يُجِزْ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ فَجُرْحُ الْأَرُكُوبَةِ لِمُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدْمُ دَابَّتِهِ لَا كَمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ

لا بد من أربعة وشبه في اثبتت بشهادة السماع فقال (كمزول) لقاض أو أمبر أو وكيل (وجرح) بفتح الجيم أي تجرح شاهد بأن يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلانا مجرح أو يشرب أو يزني ولا يبعدها قذفا (وكفر) أصلى أو بارئداد

(وسفه) أي عدم حفظ المال وحسن التصرف فيه (ونكاح) ولكن يشترط في شهادة السماع على النكاح اتفاق الزوجين وحلف عليه وعبرة الشامل ونكاح انفق عليه الزوجان والافلا على المشهور (وضدها) أي المذكورات من تولية وتعديل واسلام ورشد وطلاق ان كان الطلاق الداخل في ضدها غير خلع بل (وان) كان (خلع) أي عوض (و) كـ (ضرر زوج) أراد به ما يشمل ضرر الزوجة أيضا بأن يشهدوا بالسماع الفاشي ان فلانا ضرر زوجته أو ان فلانة ضررت زوجها (و) كـ (هبة) وصدقة (و) كـ (وصية) و (و) كـ (ولادة) و (و) كـ (حراقة) أي قطع طريق (و) كـ (باق وعدم) أي فقر (وأسر) لمسلم من الحربيين (وعتق ولوث) أي قرينة تهمة بقتل وفي بعض النسخ وارث بدل لوث (والتحمل ان افتقر) أي احتسج (إليه فرض كفاية) عند تعدد من يقوم به لأجل حفظ الحق من مال أو غيره اذ لو ترك لضاعت حقوق الناس ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية من الشروع فيه وبأن لم يوجد من يقوم به غيرها و يجوز للشاهد الانتفاع على التحمل الذي هو فرض كفاية دون الاداء (وتعين الاداء) للشهادة المتحملة عند الحاكم وصلة الاداء (من) مسافة (كبر يدين) ابن الحاجب والاداء من نحو البر يدين ان كانا اثنين فرض عين (و) تعين الاداء (على) شاهد (ثالث ان لم يجز) القاضي (بهما) أي الشاهدين اللذين أديا الشهادة عنده لمانع من قبول شهادتهما (وان انتفع) الشاهد من المشهود له بما في نظير أداء الشهادة له (فـ) الانتفاع (جرح) في شهادته مسقط لها واستثنى من الانتفاع فقال (الاركوبه) أي الشاهد دابة المشهود له فليس جرحه اذا كان (لمس مشيه) أي الشاهد لموضع أداء الشهادة (وعدم دابته) أي الشاهد (لا) يلزم الشاهد الاداء من (كسافة القصر) قال سحنون فيؤديها عند قاضي ناحيته ويكتب بها الى قاضي الناحية الذي على يديه النازلة (وله) أي الشاهد الذي طلب منه أداء الشهادة من كسافة القصر (أن ينتفع منه) أي المشهود له (بدابة) يركبها في ذهابه لاداء الشهادة ورجوعه لبلده (ونفقة) ذهابا ومقاما وإيابا

و صرح بمفهوم قوله سابقا وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يعين بمجردها فقال (و) ان ادعى على رجل بطلاق زوجته أو عتق رقيقه أو نكاح امرأة فأنكر وأقيم عليه شاهد بذلك (حلف) المدعى عليه (ب) سبب شهادة (شاهد) عليه (في طلاق) لزوجته (و عتق) لرقه (لا) يحلف بشاهد عليه بـ (نكاح) على المعروف لان شأنه الشهرة بين الأهل والجيران فالعجز عن اقامة شاهد ثان عليه يضعف الشاهد ويصيره كالعديم (فان) حلف المدعى عليه لرّد شاهد الطلاق أو العتق سقطت شهادة الشاهد وخلى سبيل المدعى عليه وان (نكل) للشهود عليه (حبس) فان حلف خلى سبيله (وان طال) زمن حبسه ولم يحلف (دين) أى وكل لدينه وخلى سبيله في قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وبه القضاء وله أيضا أى مالك تحديد الطول بسنة وله أيضا حبسه أبدأ حتى يحلف أو يقر (وحلف عبد) قن أو ذو شائبة حرية مدع بمال على منكر وشهده له به عدل وثبت المال له (و) حلف شخص (سفيه) أى بالغ عاقل لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه مدع بمال على منكر وشهده له به شاهد (مع شاهد) له به وثبت فإن نكل فقال ابن القاسم يحلف المطلوب ويبرأ وان رشد فليس له الحلف بعد رشده (لا) يحلف (صبي) عامل بالغامبال وأنكره وشهده له به عليه شاهد لعدم تكليفه (و) لا يحلف (أبوه) لأنه لم يتول المعاملة ولأنه لا يحلف شخص ليستحق غيره (وان أنفق) الأب على الصبي لفقره (و) اذا لم يحلف الصبي ولا أبوه (حلف) شخص (مطلوب) للصبي على بطلان ما شهد به الشاهد للصبي (ليترك) المدعى به (بيده) أى المطلوب حتى يبلغ الصبي فان نكل المطلوب سلم المال للصبي لثبوته له بالشاهد ونكول المطلوب ولا يعين على الصبي اذا بلغ (و) اذا حلف المطلوب وترك المال بيده (أسجل) أى كتب ما وقع في سجل القاضى (ليحلف) الصبي يميناً يكمل النصاب (اذا بلغ) الصبي ويأخذ المال من المطلوب فان نكل فلا شيء له ولا يحلف المطلوب لحلفه أولا وشبه في الحلف فقال (كوارثه) أى الصبي ان مات (قبله) (٢٤٣) أى البلوغ فيحلف الوارث ويستحق المال لا تتقاله بموت الصبي

وان مات شخص عن ابنين بالغ وصبي وشهد له عدل بمال عند منكره وحلف للمطلوب لبقاء نصيب الصبي منه بيده أو ابقاه بيد عدل ومات الصبي قبل بلوغه وورث نصيبه أخوه البالغ

وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعَتَقٍ لَا نِكَاحَ فَإِنْ نَكَحَ حُبْسَ وَإِنْ طَالَ دَيْنٌ وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيهٌ مَعَ شَاهِدٍ لِاصْبِيٍّ وَأَبُوهُ وَإِنْ أَنْفَقَ وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرِكَ يَدَيْهِ وَأُسْجِلَ لِيُحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَكَالٌ أَوْ لَا فَنَفِي حَلْفِهِ قَوْلَانِ وَإِنْ نَكَالٌ اكْتَفَى بِبَيِّمَنِ الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلَى وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ مَعَهُ وَتَحْلِيفِ الْمَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ وَإِنْ تَمَذَّرَ يَمِينُ بَعْضُ كَشَاهِدٍ بَوَقْفٍ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ

فانه يحلف على حقيقة ما شهد العدل به ويأخذ نصيب الصبي مما هو بيده في كل حال (الا أن يكون) البالغ (نكل) عن اليمين على حقيقة ما شهد به العدل لا يميناً (أولا) أى حين اقامة الدعوى وشهادة الشاهد لها (ففي حلفه) أى البالغ بعدموت الصبي وأخذ نصيبه لانه قد يحدث له ما يقوى ظنه بحقيقة ما شهد العدل به ابن بونس وهو الظاهر وعدم حلفه لنكوله أولا (قولان) للتأخيرين لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما بل قال المازرى لانص فيها للمتقدمين ولذا عيب قول ابن الحاجب فلو كان وارث الصغير معه أولا وقد كان قد نكل فلا يحلف على المنصوص لانه نكل عنها (وان نكل) الصبي بعد بلوغه عن الحلف على حقيقة ما شهد الشاهد به أو وارثه بعدموته صبياً وكان المطلوب حلف أولا (اكتفى) أى اجتزى (ببيمين المطلوب الأولى) أى التى حلفها حين اقامة الدعوى وشهادة الشاهد (وان) ادعى شخص بمال على منكره وأقام عليه شاهداً وامتنع من الحلف معه ورد اليمين على المطلوب (ف) حلف المطلوب ثم أتى الطالب (ب) شاهد (آخر) يشهد له كأول (فلا ضم) أى لا تضم شهادة الثانى لشهادة الأول لبطلانها بنكول الطالب وحلف المطلوب (وفي حلفه) أى الطالب (معه) أى الشاهد الثانى لان شهادة الأول صارت كالعدم بنكوله حلف المطلوب وعدم حلفه معه لتركه حقه بنكوله مع الأول قولان (و) على القول بتحليفه معه ففى (تحليف المطلوب) لرّد شهادة الثانى (ان لم يحلف) الطالب معه بأن نكل ثانياً لانه لم يستفد من يمينه إلا رد شهادة الشاهد الأول فان نكل المطلوب أخذ الطالب حقه منه بغير يمين وعدم تحليفه ثانياً وسقوط الحق عنه اكتفاء بحلفه أولا (قولان) حذف من الأول لدلالة هذا عليه (وان) شهد عدل بحق لاشخاص و (تعدّر يمين بعض) منهم أو الجميع فالأول (كشاهد بوقف) لدار مثلاً (على بنيه و) على (عقبهم) فاليمين ممكنة من بعض الشهود ولهم وهم البنون الوجودون وقت الشهادة ومتعدرة في الحال من العقب والثانى أشار له بقوله (أو) شاهد بوقف (على الفقراء) فاليمين متعدرة من جميع الشهود

لهم وهم الفقراء وأشار لحكم القسمين فقال (حلف) المطلوب لرد شهادة الشاهد وبقي المدعى ملكه (والا) أي وإن لم يحلف بأن نكل عن اليمين (ف) المشهود به (حبس) على بنيه وعقبهم وعلى الفقراء بشهادة الشاهد ونكول المطلوب وإن شهد عدل بوقف على بنيه وعقبهم فحلف بعض البنين ونكل بعضهم استحق الحالف نصيبه (فإن مات) الحالف وبقي أخوته الناكولون (ففي تعيين مستحقه) أي نصيب الحالف الذي حلف عليه هل هو لمن نكل (من بقية البطن) (الأوليين) دون أهل البطن الثاني لأن نكلهم عن الحلف على نصيبهم لا يمنع من استحقاق نصيب الحالف الذي مات (أو) يستحقه (البطن الثاني) لبطان حق بقية البطن الأول بنكلهم والبطن الثاني إنما تلقوه عن جدهم المحبس (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (ولم) الأولى (لا) (بشهاد) شاهد (على) حكم (حاكم قال) الحاكم (ثبت عندى) لزيد مثلاً كذا أو حكمت له به (الاباشاد منه) أي من الحاكم للشاهد بأن يقول له اشهد على به وشبه في الاشتراط فقال (كم) يقول الشاهد الاصل للشاهد الذي ينقل عنه شهادته (اشهد على شهادتي) قال ابن الحاجب شرطها أن يقول اشهد على شهادتي ابن عبد السلام أي شرط قبولها أو تعملها اهـ (أو رآه) أي رأى الشاهد الناقل الشاهد المنقول عنه (يؤدبها) أي المنقول عنه أي رآه يؤدبها عند حاكم للحكم بها فيجوز له نقلها عنه وإن لم يقل له اشهد على شهادتي ويصح نقل الشهادة (ان غاب الاصل) أي المنقول عنه فإن كان الاصل حاضراً فادرا على أداء الشهادة فلا يصح النقل عنه لانها ريبة (و) (الحال) (هو) أي المنقول عنه (رجل) فإن كان الاصل امرأة فلا يشترط في صحة النقل عنها غيبتها فينقل عن النساء وإن حضرن قال مطرف لم أر بالمدينة امرأة قط أدت الشهادة بنفسها (٢٤٤) ولكن تحمل عنها ولا يشترط في النقل عنها غيبتها وذلك لما أمر النساء به من

الستر والبعد عن الرجال ويشترط غيبة الاصل (يمكن) بعيد (لا يلزم) الاصل (الاداء) للشهادة عند القاضي الذي الخصومة عنده (منه و) لكن (لا يكفي) في صحة نقل الشهادة (في) موجب (الحدود) كالسرقة والزنا والقذف (الثلاثة الايام) أي

حَلَفَ وَالْأَفْحُسُ فَإِنْ مَاتَ فَبِئْسَ تَعْيِينَ مُسْتَحِقَّهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي تَرَدَّدُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمِهِ قَالَ ثَبَتَ عِنْدِي الْإِبْشَادُ مِنْهُ كَاشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّبُهَا أَنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ بِمَكَانٍ لَا يَلْزِمُ الْإِدَاءُ مِنْهُ وَلَا يَكْفِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ وَلَمْ يَطْرَأْ فِسْقٌ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جَنٍّ وَلَمْ يُكْذِبْهُ أَصْلُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَالْأَمْضَى بِلَا غُرْمٍ وَقَالَ عَنْ كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا وَفِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ وَلَقِيَ نَقْلَ بِأَصْلٍ وَجَازَ تَرْكِه نَاقِلَ أَصْلُهُ وَنَقْلَ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ وَإِنْ

غيبة الشاهد المنقول عنه مسافة ثلاثة أيام هذا قول ابن القاسم في الموازية وعليه إذا كان الشاهدان بموجب الحد على يومين فلا فائهما يرفعان شهادتهما إلى من يخاطب القاضي الذي يراد نقل الشهادة إليه وعطف على من غاب فقال (أو) (ان) (مات) (الأصل بالأولى) (أو) (ان) (مرض) (الأصل مرضاً يشق معه حضوره إلى القاضي) (ولم يطرأ) أي يتجدد للأصل المنقول عنه (فسق) خفي كسرقة وزنا أو ظاهر كقتل وحرابة (أو عداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل أداء شهادة النقل فإن طرأ له شيء منها قبله بطلت شهادة النقل (بخلاف) (طرو) (جن) أي جنون للمنقول عنه قبل الاداء فلا يبطلها (ولم يكذب) أي الناقل (أصله) أي المنقول عنه (قبل الحكم) بشهادة النقل بأن لم يكذب أصلاً أو كذبه بعده فإن كذبه قبله بأن قال لم أشهده على شهادتي أو لأشهادتي في ذلك بطل النقل (والا) أي وإن كذب المنقول عنه الناقل بعد حكم الحاكم بشهادة النقل (مضى) الحكم ونفذ المحكوم به (بلا غرم) على الشهود الناقلين وكذا طرو فسق الاصل أو عداوته بعد الحكم (و) (ان) (نقل عن كل) من الشاهدين الاصلين أو الشهود الاصول (اثنان) ينقلان عن أحد الاصلين ثم ينقلان عن الاصل الآخر وقال عبد الملك لا بد من نقل اثنين آخرين عن الآخر (ليس أحدهما) أي الناقلين (أصلاً) فإن كان أحدهما أصلاً كان نقل أحدهما الاصلين مع ثالث غير أصل عن الاصل الآخر فلا يصح (و) (ان) (نقل) (في الزنا) (أربعة) واحدة (عن كل) من الأربعة الاصول (أو) ينقل فيه أربعة أيضاً لكن (عن كل اثنين) (أصلين) من الأربعة الاصول (اثنان) من الأربعة الفروع (ولقِيَ) (نقل) (بأصل) في الزنا وغيره فلو شهد في الزنا اثنان على رؤيته واثنان ناقلان عن اثنين يرويته لوجب الحد (و) (جاز) (تركية) شاهد (ناقل) شهادة غيره من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (أصله) أي المنقول عنه (و) (جاز) (نقل) (امرأتين) (مع رجل) (ناقل) (عن رجل) أو امرأتين (في باب شهادتهن) أي النساء من الاموال وما لا يظهر للرجال مما يتعلق بعورة النساء (و) (ان)

شهد عدلان على زيد مثلاً بمال ثم (قالا) أي الشاهدان بعد أداء الشهادة وقبل حكم بمقتضاها (وهما) أي غلطنا في المشهود عليه وهو زيد مثلاً (بل) أي ما شهد على عمرو (وهذا سقطنا) أي الشاهدان معا الأولى لاعتراضهما بالغلط فيها والثانية لاختراجهما أنفسهما من العدالة لاقترارهما بانهما شهدا بدون يقين (و) ان شهد عدلان على شخص يقتل آخر مساولة في الحرية والاسلام عمدا عدوانا أو أربعة على محصن بالزنا وحكم الحاكم بالقصاص من الاول ورجم الثاني (نقض) أي فسخ الحكم (ان ثبت كذبهم) أي الشهود في شهادتهم (ك) ظهور (حياة من) أي الشخص الذي شهدا به (قتل) بضم فكسر عمدا أو خطأ فان كان اقتص في العمد ثم قدم المشهود بقتله حيا غرم الشاهدان الدية من أموالهما ولا شيء منها على الامام ولا على من قتل المشهود عليه وان شهدا بالقتل خطأ ثم ثبتت حياته بعد غرم العاقلة الدية فقال ابن القاسم ترجع العاقلة بالدية على من أخذها فان أعدم فلها الرجوع على الشهود وعليه اقتصر ابن الحاجب (أو) ظهور (جبه) أي المشهود عليه برؤية الزنا (قبل الزنا) الشهود به ويغرم الشهود الدية ولا يحدون لجبه اذ لا يحد من قال لمحبوب يازاني وعليهم الدية في أموالهم مع جميع الادب وطول السجن الآن يقولوا رأينا ه زنى قبل جبه فتجاوز شهادتهم (لا) ينقض الحكم ان ثبت (رجوعهم) أي الشهود عن الشهادة والرجوع عن الشهادة انتقال الشاهد بعد أداء شهادته بأمر الى عدم الجزم به دون تقيضه فيدخل انتقاله الى شك وظاهره سواء كان رجوعهم قبل الاستيفاء أو بعده فان كان قبله فان كان الحكم بمال مضي اتفاقا وان كان يقتل فلا ابن القاسم لا ينقض كما في المال وله أيضا مع غيره لا يستوفى في الدم لحرمة وتجب الدية وان كان بعد الاستيفاء فقال المصنف لا خلاف ان الحكم تام (و) ان رجع الشاهدان بعد الحكم وقبل الاستيفاء (غرمالا) للمشهود له لشهادتهما ولو قال غلطنا لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء وان رجعا بعده غرم للمشهود عليه مثل ما غرمه للمشهود له ان كان مثليا وقيمته ان كان مقوما (٢٤٥) (و) غرما (دية) للمقتص منه أو المرجوم ان رجعا عن شهادتهما

قالا وهما بل هو هذا سقطنا ونقض ان ثبت كذبهم كحياة من قتل أو جبه قبل الزنا لا رجوعهم وغرما مالا ودية ولو تممدا ولا يشار كهم شاهدا الإحصان في الغرم كرجوع الزكي وأدبا في كعذف وحده شهود الزنا مطلقا كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وان رجع بعده أحد الراجع فقط وان رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا حد إلا أن تبين ان أحد الأربعة عند فيحد الراجحان والمبدؤ وغرما فقط ربيع الدية ثم ان رجع ثالث حد

ان رجعا عن شهادتهما
بقتل بعد قتل المشهود عليه
قصاصا أو حدا بالرجم ان لم
يتمم الزور وقالا غلطنا
بل (ولو تممدا) الزور
فيغرمان الدية ولا يقتص
منهما عند ابن القاسم وأشار
بلو لقول أشهب يقتص

منهما في العمد (و) لو شهد أربعة على شخص بالزنا واثنان باحصانه ورجم ثم رجع الستة عن شهادتهم اختص شهود الزنا بغرم الدية (ف) لا يشار كهم شاهدا (الاحصان) في غرم الدية هنا مذهب ابن القاسم وقال أشهب ومن وافقه يشار كهم شاهدا (الاحصان) لان سبب رجعه مركب من الشهادتين وشبه في عدم المشاركة (في الغرم) فقال (كرجوع المزكي) لشهود الزنا أو قتل العمد عن تركيتهم بعد رجوع المشهود عليه أو قتله قصاصا فلا يغرم المزكي شيئا من الدية سواء رجع الشهود الاصول أولا (وأدبا) أي الشاهدان الراجحان عن شهادتهما (في كعذف) وشم وضرب بسوط ولطم بعد الاستيفاء بحد المشهود عليه وتأديبه ولا غرم عليهما اذ لم يتلفا مالا فيغرمانه ولا نفسا فيطالبان بديتها (وحد شهود الزنا) الراجعون عن الشهادة بحد العذف للمشهود عليه (مطلقا) عن التقييد بكون رجوعهم بعد الحكم أو بعد الاستيفاء بحد المشهود عليه (كرجوع أحد الأربعة) الذين شهدوا بالزنا على مكلف عن شهادته (قبل الحكم) بحد المشهود عليه فيحد الأربعة لعدم كمال نصاب شهادة الزنا فاذفون (وان رجع) أحدهم أي الأربعة الذين شهدوا بالزنا (بعده) أي الحكم بحد المشهود عليه (حد) الشاهد (الراجع) اتفاقا لاعترافه على نفسه بالعذف (فقط) دون الثلاثة الذين لم يرجعوا عن شهادتهم (وان رجع اثنان من ستة) شهدوا بالزنا على مكلف (فلا غرم ولا حد) على من رجع ولا على من بقي لتحام النصاب بالأربعة الباقيين على شهادتهم (الآن تبين) بعد رجوع الاثنين (ان أحد الأربعة) الباقيين على شهادتهم (عبد فيحد) الاثنان (الراجحان) عن شهادتهما (والعبد) حد العذف لنقص الباقيين على شهادتهم عن النصاب (وغرما فقط) أي الراجحان (ربع الدية) للمشهود عليه المرجوم لان ما زاد على الثلاثة ولو كثر بمنزلة الرابع المكمل للنصاب ولا يغرم العبد معهم لانه لم يرجع عن شهادته ولا غرم ولا حد على الثلاثة الباقيين على شهادتهم لانه شهد معهم الاثنان الراجحان ورجوعهم لغو بالنسبة لهم (ثم ان رجع ثالث) من الستة الأحرار الذين شهدوا بالزنا (حد

(هو) أى الثالث (و) الشاهدان (السابقان) للثالث في الرجوع لعدم كمال النصاب بالثلاثة الباقيين (وغرموا) أى الثلاثة الراجعون عن شهادتهم (ربيع الدية) بالسوية لأنهم بمنزلة الرابع المكمل للنصاب (و) ان رجع (رابع) أى من الستة الاحرار (فصنفها) أى الدية على الأربعة الذين رجعوا عن شهادتهم لبقاء نصف النصاب وهم الاثنان الباقيان على الشهادة فالأربعة الراجعون بمنزلة اثنين متممين للنصاب (وان رجع سادس) من ستة احرار شهدوا على محسن بالزنا وأمر الامام برجمه وكان رجوعه (بعد فق عينه) أى بعد تلف عين للشهود عليه بالرجم (و) رجع (خامس بعد موضعيته) أى الشهود عليه بالرجم (و) رجع (رابع بعد موته) أى المشهود عليه بالرجم (فعلى) الرابع (الثانى) أى الخامس (خمس) دية (للموضحة) لحصولها بشهادة خمسة هو أحدهم (مع سدس) دية (العين) لحصول فقها بستة هو أحدهم (العين بستة هو أحدهم فعليه سدس دية العين ولا شيء) عليه من دية الموضحة لرجوعه قبل حصولها (وعلى) الرابع (الثالث ربع دية النفس فقط) لانلافها بشهادة أربعة هو أحدهم ولا شيء عليه من دية العين والموضحة لاندرجها في دية النفس (و) ان شهدت بينة على شخص بحق عندحاكم وحكم عليه به فادعى ان البينة رجعت عن شهادتها عليه به وأنكرته البينة وأراد أن يقيم بينة على رجوعها (ممكن مدع رجوعا) من البينة التي شهدت عليه عن شهادتها عليه وأنكرت البينة الرجوع الذي ادعاه عليها وصلة ممكن (من) اقامة (بينة) على الرجوع الذي ادعاه فان أقامها وأعذر فيها للبينة وعجزت عن تجريحها غرمت له ما غرمه بشهادتها وشبه في التمكين فقال (كيمين) من البينة على عدم رجوعها فيمكن من طلبها منها (ان) كان (أتى) (٢٤٦) المشهود عليه (بالبطخ) أى قرينة تقوى دعواه رجوعها عن الشهادة كتمحدث

الناس برجوع البينة عن شهادتها واقامته شهادته غير مقبول فان حلفت البينة على عدم رجوعها برئت وان نكلت حلف المشهود عليه على رجوعها وغرمها ما غرمه بشهادتها (و) ان رجع الشاهدان عن شهادتهما ثم رجعا عن رجوعهما عنها

هو والسابقان وغرموا ربيع الدية ورابع في نصفها وان رجع سادس بعد فق عينه وخامس بعد موضعيته ورابع بعد موته فعلى الثاني خمس الموضحة مع سدس العين كالأول وعلى الثالث ربيع دية النفس فقط وممكن مدع رجوعا من بينة كيمين ان أتى ببطخ ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع وان علم الحاكم بكنزهم وحكم بالقصاص وان رجما عن طلاق فلا غرم كمفو القصاص ان دخل والا فنصفه كرجوعهما عن دخول مطلقه واختص الراجعان بدخول عن الطلاق ورجع شاهد الدخول على الزوج يموت الزوجة ان أنكر الطلاق

(ف) لا يقبل رجوعهما عن الرجوع لانها ما بالندم والتحيل على اسقاط ما يترتب على رجوعهما من الغرم والحد ونحوهما ورجع (وان علم الحاكم بكنزهم) أى الشهود في شهادتهم عنده بقتل عمد وزنا محسن (وحكم) بقتل المشهود عليه أو رجمه (فالقصاص) على الحاكم لا على الشهود الكاذبين في شهادتهم بالقتل سواء تعمدا أو الكذب أولا لان موته بحكم الحاكم لا بشهادتهم (وان رجعا) أى الشاهدان (عن) شهادتهما (ب) (طلاق) بعد الحكم به (فلا غرم) عليهما ان كان دخل بها لانها استحققت كل المهر بالدخول فلم يفتا عليه الا الاستمتاع بها ولا قيمة له وشبه في عدم الغرم فقال (ك) رجوعهما عن شهادتهما على مستحق القصاص ب(مفو) (عن) (القصاص) بعد حكم الحاكم بسقوطه فلا يغرر الشاهدان شيئا اذ لا قيمة للقصاص ومحل عدم غرم الراجعين عن شهادتهما بالطلاق بعد الحكم به (ان) كان الزوج (دخل) بها أى الزوجة (والا) أى وان لم يدخل بها (فنصفه) أى الصداق يغرر الشاهدان الراجعان للزوج وشبه في غرم النصف فقال (كرجوعهما) أى الشاهدين (عن) شهادتهما ب(دخول) زوجة (مطلقة) أقر زوجها بطلاقها وأنكر دخوله بها فشهدا عليه به وحكم الحاكم عليه بغرم جميع المهر ثم رجع عن شهادتهما فيغرم للزوج نصفه وان رجع أحدهما غرم له به (و) ان شهد اثنان بدخول واثنان بطلاق على من ثبت نكاحه وحكم عليه بجميع الصداق ثم رجع الأربعة عما شهدوا به (اختص) الشاهدان (الراجعان) عن شهادتهما (بدخول) عن الراجعين (عن) شهادتهما ب(الطلاق) يغرر نصف المهر لان الصداق انما بشهادة شاهدى الدخول (و) ان شهدا شاهدان على من ثبت نكاحه بطلاق زوجته وآخران بدخولها وحكم عليه بجميع المهر ثم رجع الأربعة عن شهادتهم وغرم الراجعان عن شهادة الدخول نصف المهر للزوج ثم ماتت الزوجة (رجع شاهدا الدخول على الزوج) بنصف المهر الذي غرمه له برجوعهما (ب) سبب (موت الزوجة ان أنكر) الزوج (الطلاق) أى استمر على انكاره لاستلزامه وجوب جميع

الصدّاق عليه بموتها فقد كشف الغيب ان شهادتهما لم تتلف عليه شيئا من الصدّاق (ورجع الزوج عليهما) أي شاهدي الطلاق الراجعين عن شهادتهما به (ب) موص (ما فوتاه) على الزوج (من ارث) أي ما كان يرثه من تركّة الزوجة (دون ما غرم) الزوج من صدّاقها فلا يرجع به لاعترافه بكمال الصدّاق عليه بموتها لانكاره طلاقها (و) ان مات الزوج والزوجة غير مدخول بها ومنكر لطلاقها الذي شهدا به ورجعا عن شهادتهما به بعد الحكم (رجعت) الزوجة (عليهما ب) موص (ما فوتاهما من ارث) من زوجها (و) بما فوتاه من نصف (صدّاق وان كان) الرجوع عن الشهادة بتجريح أو تغليب شاهدين بطلاق أمة بأن كان رجل متزوجاً أمة غيره وادعى سيدها طلاقها بائناً وأنكره زوجها فأقام سيدها شاهدين عليه فأقام الزوج شاهدين بتجريحهما أو غلظهما فحكم الحاكم برد شهادة شاهدي الطلاق وبقاء الأمة على عصمة زوجها ثم رجع الشاهدان الأخيران (عن) شهادتهما بـ (تجريح أو تغليب شاهدي طلاق أمة) فأنهما (يغلمان) أي الشاهدان الراجعان عن التجريح أو التغليب (للسيد ما نقص) من قيمة الأمة (ب) سبب (زوجيتها) أي كونها زوجة فيغلمان ما بين قيمتها ذات زوج وقيمتها خالية منه (ولو كان) الرجوع عن شهادة على زوجة (بخلع) منها لزوجها (بشمرة لم تطب أو) برد (آبق) بعد حكم الحاكم بصحته لاغتفار الفرر فيه (فالقيمة) للشمرة التي لم تطب والآبق على غرورها يغرمها الشاهدان للزوجة (حينئذ) أي حين رجوعهما بلا تأخير (كالأنلاف) للشمرة قبل طيبها ووضح قوله فالقيمة حينئذ بقوله (بلا تأخير) لتقوم الشمرة والآبق (للحصول) أي طيب الشمرة وقبض الآبق (فيغرم) (٢٤٧) بالنصب في جواب النفي الشاهدان (القيمة

حينئذ على الاحسن) عند شارح ابن الحاجب (وان كان) الرجوع عن الشهادة (بعق) لرقيق على سيده المنكر له بعد حكم الحاكم به (غرم) أي الشاهدان (قيمته) أي الرقيق يوم الحكم جنته لانه يوم الافاة (ولولاؤه) أي السيد لاعترافهما له به

وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهُ مِنْ ارْثٍ دُونَ مَا غَرَّمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهَا مِنْ ارْثٍ وَصَدَّاقٍ وَانْ كَانَ عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ تَغْلِيظٍ شَاهِدَتِي طَلَاقٍ أُمَّةٍ غَرَمًا لِلْسَّيِّدِ مَا نَقَصَ يَزَوْجِيَّتِهَا وَلَوْ كَانَ بِخُلْعٍ بِشْمَرَةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ آبِقٍ فَالْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ كَالْأَنْلَافِ بِلَا تَأْخِيرٍ لِلْحُصُولِ فَيَغْرَمُ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَحْسَنِ وَانْ كَانَ يِعْتَقُ غَرَمًا قِيَمَتَهُ وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَهَلْ أَنْ كَانَ لِأَجَلٍ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا أَوْ تَسْقُطُ مِنْهَا الْمَنْفَعَةُ أَوْ يُخَيَّرُ فِيهِمَا أَقْوَالٌ وَانْ كَانَ يِعْتَقُ تَدْيِيرَ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ فَعَلَيْهِمَا وَهُمَا أَوْلَى أَنْ رَدَّهُ دَيْنٌ أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَابَةِ وَانْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نَجْوَمِهِ وَانْ رُقِيَ فَمِنْ رَقَبَتِهِ وَانْ كَانَ بِإِبِلَادٍ فَالْقِيَمَةُ

(وهل ان كان) العتق الذي شهدا به ورجعا عن الشهادة به بعد الحكم (لأجل) كسنة (يغرمان القيمة) لسيده (و) تكون (المنفعة) أي غلة الرقيق مستمرة (إليه) أي الأجل (لهما) أي الشاهدان يستوفيان منها القيمة التي أديها للسيد وما زاد من المنفعة عنها فهو للسيد (أو تسقط منها) أي القيمة (المنفعة) أي قيمتها وتبقى المنفعة للسيد إلى الأجل (أو يخير) السيد (فيهما) أي بين اسلام العبد للشاهدين حتى يستوفيا القيمة من المنفعة وبين اسقاط قيمة المنفعة من قيمة الرقبة في الجواب (أقوال) قال ابن الموزان قال سيده بعد ما غرمهما قيمته لأسلمه اليهما واستخدمه وأدفع اليهما ما يحل على من خدمته فذلك له فهو خير بين اسلامه اليهما ليأخذ من خدمته ما أديا وبين حبسه ودفعه اليهما ما يحصل من خدمته إلى مبلغ ما أديا (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بعق تدبير) بعد الحكم به وإضافته للبيان (فالقيمة) عليهما حالة (واستوفيا)ها (من خدمته) أي المدبر (فان عتق) للمدبر (بموت سيده) لحله ثلثه قبل استيفائهما (قد) فات (عليهما) ما بقى من قيمته (و) ان أبطل تدبيره دين على سيده (فيهما) أي الشاهدان (أولى) أي أحق من أرباب الدين باستيفاء قيمته من رقبته (ان رده) أي المدبر إلى الرق (دين) على سيده كله (أو) رد الدين (بعضه) لبطالان التدبير في الكل أو البعض ورجوعه رقا وقد أخذ سيده منهما قيمته وهي دين متعلق برقبة العبد (ك) أرش (الجناية) من المدبر على حر أو عبد فمستحقه مقدم في رقبته على رب دين على السيد (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بكتابة) لرقيق بعد الحكم بها (فالقيمة) للمشهود بكتابته يغرمانها لسيده حالة (واستوفيا)ها أي القيمة (من نجومه) أي المكتوب باقيها لسيده على المشهور (وان رق) المكتوب لعجزه عن شيء من نجومها (ف) تستوفي قيمته (من) رقبته (وان لم يف عنه بقيمته ضاع باقيها عليهما) (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بإستيلاد) من السيد لأتمته بعد الحكم به (فالقيمة)

يفرضها كاملة ناجزة ولا يخفف عنها شيء منها (وأخذنا) أى الشاهدان بدل قيمتها (من أرض جنابة عليها) أى الامة (وفى) أخذها أى القيمة من (ما استفادته) أى الامة بعمل أو به مثلاً وهو قول سحنون وعدم الأخذ منه ويخص السيد به وهو لابن المواز (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بعتقها) أى أم الولد بعد الحكم به (فلا غرم) عليهما أى الشاهدين اذ لم يفوتا عليه غير الاستمتاع ولا قيمة له ويسير الخدمة كذلك لقيمة له (أو) كان رجوعهما عن شهادتهما (بعتق مكاتب) بعد الحكم به (فالكاتب) يفرضها منجمة فان كان أدى منها شيئاً قبل الحكم بعتقه غرم ما بقى منها (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببنوة) لشخص ادعاه أو أنكره أبوه فحكم عليه بهائم رجعا عنها (فلا غرم) عليهما فى الحال اذ لم يتلغا على الأب مالا (الا بعد) موت الأب و (أخذنا) لولد للمشهد له (المال) الذى تركه الأب (بارث) عنه والأب ورثة حجبه الابن المشهد له كاخوة أو شركهم كأولاد فيغرم ان عوض ما أخذ الابن المشهد له من تركه أبيه فان لم يكن للأب وارث إلا الابن المشهد له فانها يغرم ان عوض جميع التركة لبيت المال (الا أن يكون) المشهد ببنوته (عبداً) للمشهد وعليه بالابوة (فقيمتها) أى العبد يفرضها الشاهدان (أولاً) للمشهد عليه (ثم ان مات) المشهد وعليه (وترك) ابناً (آخر) ثابتاً نسبه (فالقائمة) التى أخذها المشهد وعليه من الشاهدين (لـ) لابن (الآخر) الثابت نسبه لا يشاركه فيها المشهد له لانه يقول لاحق للمشهد وعليه فيها وأخذها من الشاهدين ظم وتقسم التركة بين الإبنين الثابت والمشهد له (وغرمنا) أى الشاهدان (له) أى الابن الثابت نسبه (نصف الباقي) من تركه المشهد عليه بعد (٢٤٨) اخراج القيمة منها (وان ظهر دين مستغرق) للتركة على الاب المشهد عليه

(أخذ من كل) من الابنين الثابت والمشهد له (النصف) الذى أخذه من تركه أبيهما وكذا ان ظهر دين غير مستغرق فيؤخذ من كل نصفه وحص المصنف المستغرق لقوله وكمل بالقيمة (و) ان لم يوف ما يؤخذ منهما بالدين الذى ظهر على أبيهما (كامل) الدين

وَأَخَذَا مِنْ أَرْضٍ جَنَابَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا اسْتِفَادَتُهُ قَوْلَانِ وَإِنْ كَانَ يَبْتَقِيهَا فَلَا غُرْمَ أَوْ يَبْتَقِي مُكَاتَبٍ فَالْكِتَابَةُ وَإِنْ كَانَ يَبْنُوهُ فَلَا غُرْمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ بَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا فَقِيْمَتُهُ أَوْلَىٰ ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ آخَرَ فَالْقِيْمَةُ لِلْآخِرِ وَغَرْمًا لَهُ نِصْفَ الْبَاقِي وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ يَسْتَفْرِقُ أَخْذَ مِنْ كُلِّ النِّصْفِ وَكَمَلَ بِالْقِيْمَةِ وَرَجَعَا عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا غَرَّمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ وَإِنْ كَانَ يَرْقُ حُرًّا فَلَا غُرْمَ إِلَّا لِكُلِّ مَا اسْتَعْمَلَ وَمَالٍ انْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ الشَّهْوُ لَهُ وَوُورِثَ عَنْهُ وَلَهُ عَطِيَّةٌ لَا تَزَوِّجُ وَإِنْ كَانَ بِمَائَةٍ لَزِيْدٍ وَعَمْرٍو ثُمَّ قَالَ لَا لَزِيْدَ غَرْمًا خَمْسِينَ لِعَمْرٍو وَقَطُّ وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ

كرجل

(بالقيمة) التى اختص بها ثابت النسب (ورجعا) أى الشاهدان (على الاول) أى الابن الثابت

نسبه (بـ) عوض (ما غرمه العبد) المشهد ببنوته (لـ) الغريم (أى صاحب الدين الذى ظهر على الميت لانها انما غرمه للثابت لاننا له عليه بشهادتهما فلما ظهر الدين على المشهد عليه كشف ان تركته حق لصاحب الدين لا لإبنه الثابت نسبه وأنهما لم يتلغا عليه ما أخذه المشهد له (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق) أى رقية (لـ) شخص (حر) فى الواقع بعد الحكم بها (فلا غرم) عليهما حال رجوعهما لانهما انما اتلغا عليه الحرية ولا قيمة لها (الا) ان عليهما القرم (لكلما) أى عمل (استعمل) المشهد برقيته أى استعماله فيه المشهد له فيغرم له له أجره مثله (و) يغرم له أيضاً كل (مال انتزع) أى انتزعه منه المشهد له (ولا يأخذه) أى ما غرمه الشاهدان للمشهد وعليه (المشهد له) لانه يقول ان المشهد عليه قد ظم الشاهدين فى أخذه منهما (و) ان مات المشهد وعليه عن ورثة (ورث) المال الذى غرمه الشاهدان للمشهد وعليه (عنه) أى المشهد وعليه ولا شيء للمشهد له منه (وله) أى المشهد وعليه (عطيته) أى اعطاه ما أخذه من الشاهدين لشخص هبة وصدقة وليس للمشهد له الحجر عليه فيه (لا تزوج) أى ليس للمشهد عليه أن يتزوج بدون إذن المشهد له لانه عيب فيه تنقص به قيمته وان تزوج بدون إذن له ففسخه (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بمائة) من الدين مثلاً (لزيد وعمرو) على بكر (ثم قال) أى الشاهدان بعد الحكم بها لهما هى عليه أى بكر (لزيد) وحده أى حال كونه منفرداً بها عن عمرو (غرمنا) أى الشاهدان (خمسین) ديناراً مثلاً (لـ) الغريم (أى المشهد عليه وهو بكر فى المثال (فقط) قيد فى الخمسين أى لا يزيد منها (وان رجع أحدها) أى الشاهدين بحق بعد القضاء به بمقتضى شهادتهما (غرم) الراجع (نصف الحق) للمشهد عليه وهو عام فى جميع مسائل الرجوع ولعله نبه عليه لدفع توهم أنه يغرم الكل

لكون الرجوع عن كل جزء من الشهود به لان كل واحد شهد بكل جزء من الحق وشبه في غرم نصف الحق فقال (ك) رجوع (رجل) شهد (مع نساء) بحق ثم رجع بعد الحكم به فعليه النصف (وهو) أي الرجل الشاهد (معهن) أي النساء (في الرضاع كالتنين) نحوه لابن الحاجب تبع لابن شاس وتعقب بأنه معهن فيه كأمراة اذ للذهب ان الرجل مع النساء كأمراة واحدة في الرضاع وما شبهه مما تقبل فيه امرأتان ولم تعرف هذه المسئلة لاحد من أهل المذهب وانما ذكرها الغزالي في وجيزه بلفظ ما ذكره ابن شاس فاضافا ابن شاس الى المذهب على عادته في ذلك ظن انما منه انها جارية على أصل المذهب وعليه في هذا تعقب عام وهو اضافة ما يظنه جاريا على أصول المذهب الى المذهب كأنه نص فيه وتعقب خاص وهو حيث الاجراء غير صحيح كهذه المسئلة (و) ان رجع أحدهما (عن بعضه) أي الحق بعد الحكم بشهادتهما (غرم) الرجوع (نصف البعض) الذي رجع عن الشهادة به فان رجع عن النصف غرم الربع وعن أربع غرم النصف (وان رجع) عن الشهادة بعد الحكم بها (من يستقل) أي يحصل ويتم ويصح (الحكم بعدم) شهادته (له) لزيادته عن النصاب في ذلك الباب (فلا غرم) على الرجوع (فاذا رجع) عن الشهادة (غیره) وهو من لا يستحق الحكم بعدمه (فالجميع) أي الرجوع أولا الذي يستقل الحكم بدونه والراجع ثانيا الذي لا يستقل الحكم بدونه يشتركون في الغرم بالسوية فان رجع اثنان من أربعة فلا غرم عليهما لبقاء النصاب فان رجع ثالث غرم مع الاثنين النصف أثلاثا على المشهور (و) ان شهدا على شخص بمال وقضى به عليه ثم رجعا عن شهادتهما به (لد) لشخص (المقضى) بكسر الضاد المعجمة وشد الياء (عليه) به بالشهادة التي رجع شاهداها عنها بعد الحكم بمقتضاها وثبت المال عليه وقبل غرمه للمقضى له (مطالبتهما بالدفع للمقضى له) اذ من حجة ان يقول لهما اذا دفعته انا رجعت عليكما بعوضه فادفعاه انما من أول الأمر قصرا للمسافة وتقليلا للعمل (وللمقضى له ذلك) أي مطالبة الشاهدين له الراجعين عن شهادتهما بعد الحكم بالدفع له (اذا تعذر) أخذه (من المقضى عليه) هكذا قال ابن الحاجب وتبعه المصنف لقوله في توضيحه انه مقتضى الفقه لانهما غرما بمان لغريمه (٢٤٩) وغريم الغريم غريم ثم تعقبه بأنه خلاف ما في الموازنة من أن

كَرَّجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ وَهُوَ مَعْنَى فِي الرِّضَاعِ كَانْتَيْنِ وَعَنْ بَعْضِهِ غَرَمَ نِصْفَ الْبَعْضِ
وَأَنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِعَدَمِهِ فَلَا غَرَمَ فَادَارَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ وَلِلْمَقْضَى
عَلَيْهِ مُطَالَبَتُهُمَا بِالْدَفْعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَلِلْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ
وَأَنْ أَمَكَنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ جَمْعٌ وَالْأَرْجَحُ بِسَبَبِ مَلِكٍ كَنَسَجٍ وَنَتَاجٍ الْأَرْجَحُ
بِمَلِكٍ مِنَ الْمَقَامِ أَوْ تَارِيخٍ أَوْ تَقْدِيمِهِ وَبِمَزِيدِ هَذَا

(٣٣ - جواهر الاكلیل - ثاني) كل منهما بما ينافي ما شهدت به الأخرى و (أمكن جمع بين البيئتين) المتعارضتين (جمع) وعمل بهما كالجمع بين الدليلين المتعارضين كدعوى شخص انه أسلم لفلان هذا الثوب في اردب من حنطة ودعوى فلان انه أسلمه هذين الثوبين الآخرين في اردب من حنطة وأقام كل منهما بيعة على دعواه فيجمع بينهما بالحكم على المسلم بالاثواب الثلاثة وعلى المسلم اليه بالاردبين من حنطة حمل على انه حصل بينهما سامان حضرت كل بيعة ساما وشهدت به ابن عبدوس هذا اذا كانا في مجلسين وأمانا كانا في مجلس واحد فهو تكاذب (والا) أي وان لم يمكن الجمع بين البيئتين المتعارضتين كشهادة أحدها انه أقر بمائة دينار لفلان يوم كذا وشهادة الأخرى انه مات قبل ذلك اليوم (رجح) ات إحدى البيئتين على الأخرى (ب) بيان (سبب ملك) لاحد الخصمين على الأخرى الذي شهدت بالملك للخصم الآخر ولم تبين سببه فيحكم بشهادة الاولى وتلقى الثانية ومثل للسبب بقوله (كنسج) لشقة تنازع فيها اثنان وأقام كل منهما بيعة انها ملكه وقالت إحدى البيئتين ان من شهدت له نسجها (و) (ك) نتاج أي ولادة لحيوان متنازع فيه شهدت إحدى البيئتين انه ملك لفلان ولدعنده والاخرى انه ملك لفلان الآخر ولم تزد على هذا فترجح الاولى ويقضى بها وتلقى الثانية (الا) ان شهدت الثانية (ملك) لمن شهدت له به (من المقام) أي القاسم ان شهدت انه أخذ الامة مثلا في سهمه أو اشترى من أخذها في سهمه أو أخذها من الامام فيعمل بشهادتها وتلقى الاولى لان الثانية ناقلة والاولى مستصحية فيحمل على انه ولد عند الأول وغار عليه العدو ثم غنم منه (أو) بيان (تاريخ) الملك احد المتنازعين من إحدى البيئتين المتعارضتين دون الأخرى فترجح المؤرخة ويحكم بالتنازع فيه لمن شهدت له وتلقى التي لم تؤرخ (أو تقدمه) أي التاريخ بأن قالت احدها انها شهدت له ملك زيد من سنة خمسین ولم تعلم خروجه عنه الى الآن وشهدت الأخرى بان ملك عمر ومن سنة ستين ولم تعلم خروجه عن ملكه الى الآن فيعمل بشهادة الاولى ويحكم به لزيد وتلقى شهادة الثانية (و) رجح (بمزيد عدالة) في إحدى

اليمينتين المتعارضتين الشاهدين بآل أو ما يؤول اليه مما ثبت بشاهد ومين دون غيرهما لا يثبت الابدالين كعتق وطلاق ونكاح
وموجب حد فلا يرجح في شيء منها بزيادة العدة لانهما بمنزلة شاهد واحد (لا) ترجح احدا للبتين بزيادة (عدد) اذ المقصود من الترجيح
قطع النزاع ومزيد العدة أقوى في قطعه من زيادة العدد اذ كل من الخصمين تمكنه زيادة العدد في الشهود بخلاف زيادة العدة اه
قراي (و) رجح (بشاهدين) لاحدا الخصمين (على شاهد) لا آخر معارض لهما ولو اعدل أهل زمانه (و يمين) مع شاهده (أو) على
شاهدو (امرأتين) لا آخر معارضين للشاهدين لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فجعل مرتبتهن عند عدم الشاهدين
(و) رجح (ب) موضع (يد) من احدا الخصمين على المتنازع فيه (ان لم ترجح بينة مقابله) فان رجحت بتاريخ أو تقدمه أو زيادة
عدالة عملها ولم يعمل بوضع اليد (فيحلف) واضع اليد الذي لم ترجح بينة مقابله (و) رجحت البينة الشاهدة (بالمالك) أى استحقاق
التصرف في الشيء بكل أمر جائز فعلا أو حكما فيدخل ملك الصبي ونحوه لاستحقاقه ذلك حكما ويخرج تصرف الوصي والوكيل وذو الأمر
(على) البينة الشاهدة بـ (الحوز) لان الملك أخص من الحوز وأقوى منه ولعدم معارضة بينة الحوز بينة الملك اذ لا يلزم من الحوز
الملك (و) رجح (بنقل) فترجح البينة النافذة كالشاهدة بالشراء من الخصم أو من مورثه (على) بينة (مستصحبة) كالشاهدة
بالبناء أو النتيج أو الاحياء أو الارث (وصحة) الشهادة بـ (بالمالك) أى استحقاق التصرف في الشيء بكل ما يجوز شرعا (ب) معاينة
(التصرف) في الشيء المشهود به تصرف المالك في ملكه (وعدم منازع) له فيه (و) بمعاينة (حوز) أى استيلاء
من المشهود له على المشهود به مع التصرف المذكور (طال) زمانه (كعشرة أشهر) فان لم تطل الحيازة فلا تفيد الملك (و) بذكرهم في
اداء الشهادة (انها لم تخرج عن ملكه) (٢٥٠) بوجه شرعى كبيع وتبرع (في علمهم) أى الشهود (وتؤول) أى فهمت

للدونة (على الكمال في
الاخير) أى ذكر الشهود
انها لم تخرج عن ملكه في
علمهم وعطف على بالتصرف
فقال (لا بالاستراء) قال
سحنون من حضر رجلا
اشترى سلعة من السوق فلا
يشهد انها ملكه فان ادعاها

لا تعدد وبشاهدين على شاهد ويمين أو امرأتين ويبد أن لم ترجح بينة مقابله
فيحلف وبالمالك على الحوز وينقل على مستصحبة وصحة الملك بالتصرف وعدم
منازع وحوز طال كعشرة أشهر وأنها لم تخرج عن ملكه في علمهم وتؤولت على
الكمال في الأخير لا بأشراء وان شهد بأقرار استصحب وان تعدد ترجيح
سقطتا وبقي يبد حائزو أو لن يقر له وقسم على الدعوى ان لم يكن يبد
أحدهما كالعول ولم يأخذه بأنه كان يبد وان ادعى أخ أسلم أن أباه أسلم

فأقول

آخر وأقام بينة انها ملكه وأقام هذا بينة انه اشتراها من السوق كانت لدى الملك

وقد يبينها من لم يملكها (وان شهد بأقرار) من أحد الخصمين بأن الشيء المتنازع فيه ملك لخصمه (استصحب) حكم اقراره
وكفت هذه الشهادة وان لم يزيدها فيها لانعلم خروجه عن ملكه الى الآن اذ اقراره بأنه لخصمه مسقط لخصومته وموجب
لتسليمه له فان ادعى انتقاله له بوجه شرعى كبيع وتبرع فعليه اثباته بينة معتبرة (وان) تعارض بينتان ولم يمكن الجمع بينهما
(وتعد ترجيح) لاحداها على الأخرى وكان للتنازع فيه يبدغير المتنازعين (سقطتا) أى البينتان (وبقي) المتنازع فيه
(يبد حائزه) ان لم يقر به لاحدهما (أو) يدفع (لمن) أى لاحد الخصمين الذى (يقر) الحائز أنه (له) فان سكت الحائز أو قال
لا أدري قسم على قدر الدعوى (وقسم) المتنازع فيه (على) قدر (الدعوى) وقيل مناصفة (ان لم يكن) المتنازع فيه (يبد
أحدهما) أى المتنازعين بان كان بيدها أو بيد غيرها ولم يقر به لاحدهما ولما شمل القسم على الدعوى صورتين القسم كالعول
والقسم على التنازع والتسليم بين الراد بقوله (كالعول) في الفريضة التى زيد في سهامها على أصلها لضيق سهامها عن ورتها في الزيادة
على الكل ونسبته للمجموع ونسبة المزد للجموع أيضا واعطاء كل مستحق مثل نسبة ماله من المجموع فاذا ادعى أحدهما الكل والآخر
النصف ز يد على الكل مثل نصفه ونسب الكل للمجموع فكان ثلثيه ونسب النصف له أضاف كان ثلثا فيعطى مدعى الكل ثلث المتنازع
ومدعى النصف ثلثه (و) ان تنازع اثنان في ملك شيء وأقام كل منهما بينة انه ملكه وتعد ترجيح احداها وشهدت احداها بأنه كان
بيد من شهدت له بالأمس (لم يأخذه) من شهدت له (بانه) أى المتنازع فيه (كان بيده) أمس لانه لا يلزم من كونه بيده كونه
ملكه لان وضع اليد أعم والاعم لا يشعر بالاخص فلم يبق الا مطلق الحوز وهما محوز في يد الآخر اليوم (وان ادعى أخ أسلم) أى
حدث اسلامه على أخيه النصراني (ان أباه) النصراني (أسلم) ومات مسلما وأنكر الاخ النصراني اسلام أبيه وقال انه مات نصرانيا

(فالقول للنصراني) استصحابا للأصل (و) هذا حيث لا يئنه لها ومالو قام كل يئنه شهدت له (قدمت بينة لمسلم) لانها ناقله فتقدم في كل حال (الا) أن تشهد بينة النصراني (بأنه تنصر) أى نطق بما دل على اعتقاده النصرانية (أومات) عقبه وشهدت بينة للمسلم بأنه نطق بالشهادتين ومات عقبه فقد تعارضتا ولا يمكن الجمع بترجيح احدهما بشئ مما تقدم فان تعذر قسمت تركته بينهما نصفين وهذا (ان جهل أصله) أى دين أيهما الاصلى الصواب اسقاط هذا الشرط اذ لا فائدة فيه فالمسألة مفروضة في كلام ابن شاس وابن الحاجب في معلوم النصرانية وعليه قررهما ابن عبد السلام وغيره فلو حذفه ثم قال كجهول الدين كما فعل ابن الحاجب لأجادوا لاقال الأقفهسي لو قال الا بأنه تنصر ومات فهما متعارضان فيقسم كجهول الدين أهو شبهه في القسم فقال (فيقسم كجهول الدين) الذي مات عن ابنين مسلم وكافر فتنازعا في موته مساما أو كافرا بلا يئنه فيقسم متروكة بينهما نصفين (وقسم) المال الذي تركه كجهول الدين وأبناؤه مختلفون فيه (على الجهات) أى الاسلام واليهودية والنصرانية التي تدين بها أولاده المتنازعون (بالسوية) من غير نظر الى عدد أصحاب كل جهة منها فان كانت الجهات ثلاثة فلكل جهة ثلثه ولو كانت جهة أصحابها عشرة وجهة أصحابها خمسة وجهة أصحابها واحدا (وان كان معهم) أى الاخوين البالغين المتنازعين في الدين الذي مات أبوهما أخ (طفل فهل يحلفان) أى الاخوان البالغان فيحلف كل واحد منهما أن اباه مات على دينه (ويوقف الثلث) مما يبد كل واحد منهما وهو سدس التركة فيكون المجموع ثلثها فيوقف الى بلوغ الطفل فاذا بلغ (فمن) أى الأخ الذي (واقفه) الطفل في دينه (أخذ) الطفل (حصته) أى سدس الأخ الذي واقفه الطفل (وردد على) الأخ (الآخر) الذي لم يوافق الطفل في دينه سدسه الموقوف فان وافق المسلم (٢٥١) أخذ سدسه ورد سدس النصراني عليه وان وافق النصراني أخذ سدسه ورد سدس المسلم عليه (وان مات) الطفل قبل بلوغه (حلفا) أى الاخوان البالغان فيحلف كل ان الطفل مات على دينه (وقسم) الثلث للموقوف له بالسوية هذا قول سحنون واستشكه

فأقول للنصراني وقدّمت بينة المسلم الا بأنه تنصر أو مات ان جهل أصله فيقسم كجهول الدين وقسم على الجهات بالسوية وان كان معهم طفل فهل يحلفان ويوقف الثلث فمن واقفه أخذ حصته ورد على الآخر وان مات حلف وقسم أو للصغير النصف ويخير على الإسلام قولان وان قدر على شئته فله أخذه ان يكن غير عقوبة وأمن فتنه ورذيلة وان قال أبرأني موكك الغائب أنظر ومن استمهل لدفع بينة أمهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال

ابن عاشر بأنه تورث مع الشك في المواقف في الدين اذ لا يمكن لاطفل الا الدين واحد موافق لاحدهما ومخالف لهما معا وأجيب عنه بأن كل واحد من البالغين يدعى ان الطفل كان على دينه ومات عليه جاز ما بذلك وانه يستحق جميع تركته وان أخاهما يظلمه فيما يأخذه منها فبالوجه الذي ورث به أباه يرث أخاه (أو) يوقف (لصغير النصف) من تركه أيهم لأن كلاما من البالغين يدعى انه على دينه فسلم له نصف ما يستحقه وهو ربع التركة (ويخير على الإسلام) اذا بلغ ويقسم النصف الآخر بينهما في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف (وان) كان لشخص حق عند آخر ولم يقدر على أخذه بطريق الشرع لعدم البينة عليه مع انكاره (قدر على) أخذه عين (شئته) خفية (فله أخذه) سواء علم غريمه بأخذه أو لم يعلم (ان يكن) شئته (غير عقوبة) فان كان عقوبة كعنف وقصاص من نفس أو طرف أو تأديب شام ونحوه فليس له أخذه الا بالرفع للحاكم سد الذرائع اذ قد يتعدى بعض الناس على بعض ويدعى أخذه حقه ولا يئنه الرفع الى الحاكم (و) ان (أمن) صاحب الحق (فتنة) يحصل بأخذ حقه كقتال ورافقه (و) أمن (رذيلة) كفسبته لسرقه أو خيانه بسبب أخذ حقه (وان) كان لشخص حق على آخر وكل وكلا على خلاصه فطلبه الوكيل من التريم (فقال) التريم للوكيل (أبرأني موكك الغائب انظر) أى أمهل وأخر التريم الى حضور الموكك فان أقر بآرائه فظاهره والاحلف على عدمه وأخذ حقه من التريم ولا يحلف الوكيل على عدمه في غيبة موككه عند ابن القاسم (ومن) شهدت عليه بينة وأعذر له فيها فادعى حجة (و) استمهل (أى طلب الامهال والتأخير) لدفع بينة) شهدت عليه أو جرحت بينته (أمهل) أى أخر وضرب له أجل (بالاجتهاد) من الحاكم بحسب الدعوى والمدعى فيه وشبهه في الامهال بالاجتهاد فقال (ك) استمهال لتحرير (حساب وشبهه) من مراجعة مكتوب عنده وسؤال غلام ونحوه ويمهل (بكفيل) أى ضامن (بالمال) فلا يكفى ضامن بالوجه قال التثاني هذا راجع لما قبل الكاف وصوب وانما أخره ليشبهه بقوله الآتي كأن أراد اقامة

العلم ولا يمين على من لا يظن به ذلك ولا على صغير (و) من دفع لآخر دنانير أو دراهم فاطلع أخذها فباعها على نقص أو غش فردها على دافعها فأنكرها (حلف) الدافع (في) دعوى (نقص) حلفا (بتأوى) دعوى (غش علما) أى على نفي علمه لان الجودة قد تخفى ولا يتحقق عين دراهمه (واعتمد البات) أى مرید الحلف على البات في أقدامه على حلفه بتا (على ظن قوى كخط أبيه أو قرينة) كنكول خصمه عن الحلف على نفي ما ادعى عليه به أو شاهد لأبيه غلب على ظنه صدقه فلا يشترط في بات اليمين القطع بالخلاف عليه (ويمين المطلوب) أى المدعى عليه المنكر صيغتها بالله الذى لا إله إلا هو (ماله عندى كذا) أى القدر المعين الذى ادعاه الطالب (ولاشئ منه) لان المدعى بالعمرة مثلامدع بكل آحادها فحق اليمين نفي كل واحد من آحادها وذلك انه تقرر ان اثبات الكل اثبات لكل جزء من اجزائه ونفي الكل ليس نفيما لكل جزء من اجزائه ولذا يدعى الطالب ان له عنده أقل من القدر الذى سواه ويعتبر بالنسيان ويحلفه ثانيا (ونفى) المطلوب (سببا) لترتب الدين في ذمته كبيع وقرض (ان عين) السبب من المدعى في دعواه (و) نفي (غيره) أى غير السبب المعين فان كان ادعى عليه بعشرة من سلف فيقول بالله الذى لا إله إلا هو ماله عندى عشرة ولا شئ منها من سلف ولا من غيره (فان) كان المطلوب قد (قضى) الطالب ما ادعى به عليه بلاينة وأنكره الطالب واستحلفه انه لم يتسلف منه مثلا حلف المطلوب كما تقدم (ونوى) في نفسه انه لم يتسلف (سلفا يجب) على (رده) الآن اليك قاله ابن عبدوس لما قيل له ان حلف ما تسلف كانت يمينه غموسا وان نكل غرم مالا يلزمه (وان) ادعى على شخص بشئ معين وطلب منه الجواب فـ (قال) المدعى عليه هو أى المدعى به (وقف) على فلان أو المساكين (أو) قال هو (لولى) مثلا (لم) الأولى فلا (يمنع مدع) (٢٥٣) لذلك الشئ (من) اقامة (بينته) على انه له (وان قال)

وَحَلَفَ فِي نَقْصِ بَتَا وَغِشِّ عِلْمًا وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنْ قَوِيٍّ كَخَطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَةٍ وَيَمِينُ الْمَطْلُوبِ مَالَهُ عِنْدِي كَذَا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَنَفَى سَبَبًا أَنْ عَيْنَ وَغَيْرَهُ فَانْ قَضَى نَوَى سَلَفًا يَجِبُ رَدُّهُ وَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ أَوْ لَوْلَدِي لَمْ يُنْفَعْ مُدْعٍ مِنْ يَمِينَتِهِ وَإِنْ قَالَ لِفُلَانٍ فَانْ حَضَرَ أَدْعَى عَلَيْهِ فَانْ حَلَفَ فَلَمْ يَدْعِ تَحْلِيفُ الْمُقِرِّ وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَرِمَ مَا فَوْتُهُ أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيِّنَةٌ وَانْتَقَلَتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَانْ نَكَلَ أَخَذَهُ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقِرُّ أَخَذَهُ وَإِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَالْجُمُعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تُسْمَعْ وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ اسْتَحَقَّ بِهِ أَنْ حَقَّقَ وَلِيَمِينِ الْحَاكِمِ حُكْمَهُ وَلَا يُمْكِنُ مِنْهَا أَنْ نَكَلَ

على انه له (وان قال) المدعى عليه هو (لفلان) فان) كان قد (حضر) فلان (ادعى عليه) أى انتقلت الدعوى عليه ان صدق الأول في انه له) فان حلف) فلان المقر على نفي الدعوى لعدم البينة عليها أو انفراد شاهدها وردت اليمين عليه

(فالممدعى تحليف المقر) انه ما اقر الا بحق فان حلف برىء (وان نكل) المقر (حلف) المدعى ان المدعى به له لالمقر له (وغرم) المقر (ما) أى الشئ المدعى به الذى (فوته) المقر على المدعى باقراره به لمن لا يستحقه فان كان مثليا غرم مثله وان كان مقوميا غرم قيمته وعطف على قوله حضر فقال (أو غاب) المقر له بما ادعاه المدعى غيبة بعيدة لا يعثر له فيها (لزمه) أى المقر (عين) انه ما اقر الا بحق (أو بينة) على ان المقر به لفلان الغائب أو دعه أو رهنه عنده (و) ان حلف أو أقام بينة على ذلك (انتقلت الحكومة له) أى الغائب فينتظر قدومه (فان نكل) المقر ولم يأت ببينة على ذلك (أخذه) المدعى (بلا يمين) وان جاء المقر له فصدق المقر في اقراره ان المدعى به له (أخذه) أى المقر له من المدعى يمين لقوله وانتقلت الحكومة له وأما ان حلف المقر وأقام بينة انه للغائب فقدم وصدق المقر فأخذه بلا يمين (وان) ادعى شخص على آخر بمال فأنكره (استحلف) أى طلب المدعى اليمين من المدعى عليه فحلف (و) الحال (له) أى المدعى (بينة) حاضرة (بالبلد يعلمها) (أو) غائبة غيبة قريبة (كالجمعة يعلمها) أى يعلم المدعى البينة ثم أراد اقامتها على المدعى عليه وأخذ حقه منه (لم) الأولى فلا (تسمع) أى البينة لانه أسقطها باستحلافه (وان) ادعى شخص على آخر بمال أو مافى حكمه فأنكره ولا بينة له فاستحلفه فـ (نكل) المطلوب (في مال وحقه) أى متعلق المال كأجل وخيار (استحق) الطالب ما ادعاه (به) أى بشكول المطلوب يمين من الطالب (ان حقق) المدعى ما ادعاه ومفهوم الشرط انه ان لم يحقق الطالب دعواه واتهم المطلوب فانه يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المطلوب (وليدين الحاكم) لمن توجهت عليه اليمين (حكمه) أى النكول بأن يقول له ان نكلت حلف خصمك واستحق ما ادعاه (ولا يمكن) المدعى عليه (منها) أى اليمين (ان نكل) المدعى عليه عنها ثم بدا له حلفها لان خصمه

تعلق له حق باليمين بنكوله فليس له ابطاله (بخلاف مدع التزمها) أى اليمين (ثم رجع) المدعى عليه عنها فله ذلك قال ابن عرفة فى تعليقه أبى عمران فى المدعى عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع الى احلاف المدعى فان ذلك له لان التزامه ليس أشد من الزام الله تعالى له قال وخالفنى ابن السكاتب وقال ليس له رد اليمين (وان ردت) اليمين من المدعى عليه (على مدع وسكت زمنا) غير ملتزم ولا ناكل ثم أراد الحلف (فله الحلف) ولا مقال للمدعى عليه إذ لا يعد سكوته نكولا ولو طال زمنه (وان حاز أجنبى) من المحوز عليه (غير شريك) للمحوز عليه فى المحوز (وتصرف) الأجنبى الحائز فى الشيء المحوز تصرف المالك فى ملكه (ثم ادعى حاضرا) بالبلد مع الحائز (سأكت) عن منازعة الحائز المتصرف (بلا مانع) له من الانكار على الحائز ومنازعته وحاز الأجنبى (عشر سنين لم) الأولى فلا (تسمع) أى دعوى الحاضر الساكت بلا مانع (ولا) تسمع (بينته) أى لا يعمل بمقتضى شهادتها (الا) بينته الشاهدة له (باسكان) من المدعى للحائز بأجرة أو بلا أجرة (ونحوه) أى الاسكان كاعمار ومساقاة ومزارعة وشبه فى عدم سماع الدعوى واليمنة فقال (كشريك) للمدعى (أجنبى) منه (حاز) العقار عن شريكه (فيها) أى العشر سنين فلا تسمع دعوى المدعى بعدها ولا بينته (ان هدم) الحائز العقار الذى لم يخش سقوطه (وبنى) العقار فان هدم ما خشي سقوطه أو كان يسيرا فلا يعتبر فى الحيابة (وفى) تحديد مدة حيابة (الشريك) للقائم (القريب) له (معهما) أى الهدم والبناء (قولان) لابن القاسم رحمه الله قال مرة العشر سنين حيابة وقال مرة ليست حيابة الا أن (٢٥٤) يطول الزمان أراد مثل الأربعين وهو الذى رجع اليه ابن القاسم

وجرى به العمل وسواء كانوا اخوة أولا (لا) تكون الحيابة (بين أب (وابنه) بشيء (الابكبة) من أحدهما عقارا لآخر لاجنبى والآخر حاضر ساكت بلا مانع وأدخلت الكاف الصدقة والبيع والعق والتدبير والكتابة وما أشبهها مما لا يفعله الا المالك فى ملكه فيعتبر اتفاقا ولا تعتبر الحيابة

بِخِلَافِ مُدَّعِ التَّزَمَّيْنِ ثُمَّ رَجَعَ وَإِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْحَلْفُ وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَهِ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ عَشْرَ سِنِينَ لَمْ تَسْمَعْ وَلَا يَبْنَتْهُ إِلَّا بِاسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ كَشَرِيكِ أَجْنَبِيٍّ حَازَ فِيهَا أَنْ هَدَمَ وَبَنَى وَفِي الشَّرِيكِ الْقَرِيبِ مَعَهُمَا قَوْلَانِ لَا يَبْنَى أَبٌ وَابْنُهُ إِلَّا بِكِبَّةٍ إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعَهُمَا مَا تَهْلِكُ الْبَيْنَاتُ وَيَنْقَطِعُ الْعِلْمُ وَأَمَّا تَفْتَرِقُ الدَّارَ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ فَنَفَى الدَّابَّةِ وَأَمَّةِ الْخِدْمَةِ السَّنَتَانِ وَيُزَادُ فِي عَبْدِ وَعَرَضٍ

(بَابُ)

أَنْ أَتَلَفَ مُكَلَّفٌ

وبينهما بهدم وبناء إذا فعله أحدهما فى عقار الآخر وادعاه لنفسه سواء قام عليه الآخر فى حياته أو بعد موته (الا أن يطول معهما) أى الهدم والبناء (ما) أى زمان (تهلك) معه (البينات وينقطع) فيه (العلم) وقال ابن رشد تحصل الحيابة فى كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وابنه ولو قصرت المدة الا انه ان حضر مجلس البيع وسكت حتى انقضى المجلس لزمه البيع فى حصته وكان له الثمن وان سكت بعده العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيابة مع عينه وان لم يعلم بالبيع الا بعد وقوعه فقام حين علم أخذ حقه وان سكت العام ونحوه فليس له الا الثمن وان لم يتم حتى مضت مدة الحيابة لم يكن له شيء واستحقه الحائز (وانما تفترق الدار) أى العقار (من غيرها) من الرقيق والدواب والعروض (فى) مدة حيابة (الأجنبى فى الدابة) (و) فى (أمة الخدمة السنتان ويزاد) على السنتين (فى) حيابة (عبد وعرض) فقد قال أصبغ ان السنة والسنتين فى الثياب حيابة اذا كانت تلبس وتمتن وان السنتين والثلاث حيابة فى الدواب اذا كانت تركب وفى الاماء اذا كن يستخدمن وفى العبيد والعروض فوق ذلك ولا يبلغ شيء من ذلك كله بين الأجنبيين الى العشرة الاعوام كما يصنع فى الاصول اهـ (باب) فى بيان أحكام الدماء والقصاص وما يتعلق بذلك ابن عرفة نقل الاصوليون اجماع الملل على وجوب حفظ الاديان والنفوس والعقول والاعراض والاموال وذكر بعضهم الانساب بدل الاموال ولا شك ان قتل للمسلم عمدا عدوانا كبيرة ليس بعد الكفر أعظم منها وفى قبول ثوبته وعدمه خلاف بين الصحابة ومن بعدهم وأركان ثلاثة القاتل والمقتول والقتل وبدأ بالكلام على القاتل فقال (ان أتلف مكلف) وهو البالغ

العاقلة فلا يقتص من صبي ولا مجنون وأما الضمان فهم من خطاب الوضع الذي يتعلق بغير المكلف أيضا إن كان المكلف حرا بل (وإن رُق) أي كان رقيقا فيقتل بمثله وبالحر إن شاء الولي (غير حر بي) بأن كان مسلما أو ذميا فإن كان حرا يبا فلا يقتص منه ولو أسلم بعد جنابته (ولا زائد حرية) على المقتول بأن تساوى في الحرية أو الرقية أو زاد المقتول على القاتل بالحرية فيقتل الرق بالحر إن شاء الولي فإن زاد القاتل على المقتول بالحرية فلا يقتل الحر بالرق (أو) غير زائد (إسلام) بأن تساوى في الإسلام أو الكفر أو زاد المقتول بالإسلام فلا يقتل الكافر بالمسلم ولو كان الكافر حرا والمسلم رقيقا فإن زاد القاتل على المقتول بالإسلام فلا يقتل المسلم بالكافر ولو كان حرا وقاتله المسلم رقيقا ويعتبر عدم زيادة القاتل بحرية أو إسلام (حين القتل) فإن قتل رقيق رقيقا أو كافر ذميا مثله ثم تحرر القاتل أو أسلم فإنه يقتص منه لأنه غير زائد حين القتل ولا يقتص من القاتل الزائد حين القتل بحرية أو إسلام (الا) القاتل (لغيلة) بكسر الغين أي أخذ مال فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لكن ليس قصاصا بل دفع الفساد كقتل المحارب لأنه في معناه ولذا قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا عفوه ولو قطع يدا أو رجلا فحكمه حكم المحارب ولو صالح ولحق الدم بالدية رد صلحه وحكمه للإمام اه والغيلة في الأطراف كالغيلة في النفس فلا قصاص فيها والحكم للإمام إلا أن يتوب قبل القدرة عليه ففيه القصاص اه ومفعول ألتف قوله شخصا (معصوما) أي محرما قتله وهو الركن الثاني فلا يقتص ممن قتل غير معصوم كحربي ومترد وقاطع طريق وزان محصن ويشترط دوام عصمته من الجرح (للتلف) أي الموت في القصاص للنفس (و) من (ال) رمي له (الإصابة) في القصاص للجرح فإن جرح أورى حر مسلم مثله وار تدل للجرح أو الرمي قبل تلفه أو أصابته فلا يقتص من جرحه أو رميه لعدم استمرار عصمته لتلفه وأصابته والعصمة (بإيمان) بما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه تعالى وما يجوز في حقه تعالى وبمثل ذلك لرسله عليهم الصلاة والسلام والتزام دعائم الإسلام (٢٥٥) (أو) ب(أمان) أي تأمين من السلطان أو غيره من المسلمين أو بالتزام الجزية والدخول في حماية الإسلام ومثل المعصوم فقال (ك) بالشخص (القاتل) فإنه معصوم (من غير المستحق) لقتله وإن لم يكن معصوما بالنسبة

وإن رُقَ غَيْرُ حَرِّبٍ وَلَا زَائِدٍ حُرِّيَّةً أَوْ إِسْلَامًا حِينَ الْقَتْلِ إِلَّا لِغِيلَةٍ مَعْصُومًا لِلتَّلَفِ وَالْإِصَابَةِ بِإِمَانٍ أَوْ أَمَانٍ كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ وَأَدَبَ كَمُرْتَدٍّ وَزَانَ أَحْصَنَ وَيَدُ سَارِقٍ فَالْقَوْدُ عَيْنًا وَلَوْ قَالَ أَنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأُكَ وَلَا دِيَّةَ لِمَا فُطِّقَ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ إِزَادَتُهَا فَيُحْلَفُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ إِنْ امْتَنَعَ كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ

للمستحق (و) لكنه لا يقتل إلا باذن الإمام فإن قتلته بغير اذنه (أدب) لا فتية على الإمام وشبهه في التأديب فقال (ك) قاتل شخص (مرتد) قال سحنون لا قصاص ولا دية على قاتله إلا الأدب في أفتيائه على الإمام واقتصر عليه ابن شاس في أول الجراح وتبعه ابن الحاجب واقتصر المصنف في الديات على الدية كالجموسي لأنه قول ابن القاسم وأما هنا فسكت ولكون الغالب من المصنف النسخ على منوال ابن شاس وابن الحاجب فلك أن تقرره بما اقتصر عليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب (و) كقاتل (زان أحصن) بغير إذن الإمام فلا يقتص منه لأنه غير معصوم ويؤدب قاتله لتعديه على الإمام ومفهوم أحصن أن قاتل الزاني البكر يقتل به وهو كذلك لأنه معصوم (و) كقاطع (يد) شخص (سارق) بغير إذن الإمام فلا يقتص منه ويؤدب لذلك وجواب أن ألتف مكلف معصوما (فالقود) أي القصاص (عينا) أي متعينا لا ولي إن شاء أخذ حقه وعفوه أولى وأكل وروى أشهب تخيره بين القود والعفو على الدية واختاره الأحمي وجماعة من المتأخرين لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يودي وأما أن يقاد وعلى قول أشهب أن اختار الولي الدية فإن القاتل يجبر عليها إن كان مليا ويتعين القود بقتل معصوم إن لم يقل المجنى عليه للجاني أن قتلتنى أبرأوك بل (ولو قال) المجنى عليه للجاني (أن قتلتنى أبرأوك) فقتله فإنه يقتل به لعفوه عن شيء لم يجب له وإنما يجب لأوليائه وإن قتل مكلف معصوما فعفا عنه ولي المقتول وأطلق في عفوه (ولاديه) ولي (عاف) عن قاتل وليه عمدا عدوانا (مطلق) بكسر اللام عن تقييده بالدية في كل حال (إلا أن تظهر) من حال الولي (أرادتها) أي الدية حين العفو بقرينة دال على إرادتها (فيحلف) الولي بالله الذي لا اله الا هو ماعفا الا لإرادة أخذه من القاتل (ويبقى) الولي (على حقه) من القصاص (إن امتنع) القاتل من إعطاء الدية (كعفوه) أي الولي (عن العبد) الذي ترتب عليه القصاص بقتله عبدا أو حرا عفوا مطلقا وقال إنما عفوت عنه لأخذه أو أخذ قيمته أو قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء له إلا أن تظهر إرادة ذلك فيحلف

الولى و يبقى على حقه و يخبر سيد العبد القتال بين اسلامه و فداؤه (و) ان قتل شخص شخصا عدوانا و قتل القتال شخص غير المستحق
 عندا عدوانا أيضا (استحق ولى) المقتول الأول (دم من قتل القتال) الأول لان ولى المقتول الأول استحق دم قتاله فهو مستحق ما يترتب
 عليه من قصاص أو دية قال ابن الحاجب من عليه القصاص معصوم من غير مستحقه فان قتله غيره عندا عدوانا فدمه لا ولياء الأول على
 المشهور (أو) قطع شخص يد شخص عندا عدوانا فقطع شخص غير المقتوع يده يد القاطع عندا عدوانا أيضا استحق المقتوع
 الأول قطع يده من (قطع يد القاطع) على المشهور (كدية) قتل أو قطع (خطأ) للقاتل الأول أو للقاطع الأول فيستحقها ولى المقتول
 الأول أو المقتوع الأول (فان أرضاه ولى الثانى) أى أرضى ولى المقتول الأول ولى المقتول الثانى بمال أو شفاعه (فله) أى الثانى دم القتال
 الثانى فان شاء اقتص منه وان شاء عفا عنه (وان فقت) أى قلت (عين) الشخص (القاتل) عندا عدوانا (أو قطعت يده) أى القتال
 عندا عدوانا ان كان الفقى من غير الولى بل (ولو) كان (من الولى) لانه انما استحق دمه وأما أعضاؤه فهي معصومة بالنسبة له فان
 جنى عليه فيها فله القود منه ولو جنى عليه الولى (بعد ان أسلم) القتال (له) ليقته بعد حكم القاضى بقتله قصاصا (فله) أى القتال
 الذى فقت عينه أو قطعت يده قبل اسلامه أو بعده (القود) ممن جنى عليه سواء كان الولى أو غيره والولى قتله بعدا اقتصاصه منه
 (وقتل) أى يقتل الشخص (الادنى) أى الدنى برقية أو كفر (ب) سبب قتل (الاعلى) أى العلى بحرية أو اسلام ومثل لذلك فقال
 (كحر كتابى ب) سبب قتل (عبد مسلم) (٢٥٦) فشرف الاسلام أعظم من شرف الحرية فالحر الكتابى دنى بالنسبة للرقيق

المسلم فلا يقتل الرقيق المسلم
 بالحر الكتابى (و) يقتل
 (الكفار بعضهم ببعض
 من كتابى) يهودى أو
 نصرانى (و مجوسى ومؤمن)
 فيقتل اليهودى بالنصرانى
 وبالمجوسى وعكسه والمؤمن
 بالدمى وعكسه وشبهه فى قتل
 البعض بالبعض فقال

وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَمٍ مِّنْ قَتْلِ الْقَاتِلِ أَوْ قَطَعَ يَدَ الْقَاطِعِ كِدِيَّةً خَطَاً فَإِنْ أَرْضَاهُ
 وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ فُقِئَتْ عَيْنُ الْقَاتِلِ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أُسْلِمَ
 لَهُ فَلَهُ الْقَوْدُ وَقَتْلَ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى كَحَرِّ كِتَابِي بِعَيْنَيْ مُسْلِمٍ وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ
 بِبَعْضٍ مِّنْ كِتَابِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ وَمُؤْمِنٍ كَذَوَى الرِّقِّ وَذَكَرَهُ وَصَحِّحَ وَضَدَّهَا
 وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ عَمْدًا بَيِّنَةً أَوْ قَسَامَةً خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَيْسَ بِهِ إِسْلَامُهُ أَوْ
 فِدَاؤُهُ أَنْ قَصَدَ ضَرْبًا وَإِنْ بِقَضِيْبٍ كَخَنْقٍ وَمَنْعَ طَعَامٍ وَمُثْقَلٍ وَلَا قَسَامَةَ أَنْ أَنْفَذَ
 مَقْتَلَهُ بِشَيْءٍ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَرَحَ غَيْرَ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ عِدَاوَةً

(كذوى الرق) أى الارقاء فيقتل بعضهم ببعض ولو كان القتال ذا شائبة حرية وللمقتول قنا (و) (ك) ذكره وصحيح والا
 وضدهما) أى أثنى ومريض فيقتل الذكر بالأثنى والصحيح بالمرضى ولا ينظر لنقص الاعضاء ولا للعيوب ولا للصغر ولا للكبر لان
 القصاص فى النفوس قال الله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (وان قتل عبد) حرا أو عبدا قتلا (عمدا) عدوانا وثبت قتله
 (بيينة) فى قتل الحر والعبد (أو قسامة) فى قتل الحر فقط بأن قال قتلنى فلان العبد أو شهد عليه عدل به وحلف أولياؤه خمسين عينا على انه قتله
 (خير الولى) للمقتول الحر والعبد أولا بين قتل العبد القتال واستحيائه لانه ليس كفأ للحر (فان) قتله فواضح وان (استحياءه) فليسيده
 الخيار ثانيا بين أحد أمرين اما (اسلامه) أى دفع العبد الجانى للولى فى جنايته بماله ان كان له مال (أو فداؤه) بدية الحر أو بقيمة
 العبد للمقتول ثم شرع فى الكلام على الركن الثالث وهى الجناية فقال (ان قصد ضربا) للمقتول الذى لا يجوز له ضربه على وجه الغضب أما
 ان قصد ضرب من يجوز له ضربه كحر فى قتيين مسلمان فهو من الخطأ فيه الدية وقد قتل الصحابة مسلمانا ظنوا نحره بيا فوداه صلى الله عليه وسلم
 ولم يهدم (وان بقضيب) قصده على وجه اللعب فقلل انه خطأ وهو مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فى المدونة وقيل عمدا يقتص منه
 وشبهه فى ايجاب القصاص فقال (كخنق) لمعصوم حتى مات فعلى خاتمه القصاص (و) (ك) منع طعام أو شراب عن معصوم حتى
 مات فعلى مانعه القصاص (و) ضرب بشيء (منقل) أى راض للبدن بالاجرح كحجر وخشبة ومات المضروب فيقتص من ضاربه فلا
 يشترط كون المضروب به لحد يجرح (ولا قسامة) فى شىء من ذلك (ان أنفذ) الضرب (مقتله بشيء) بأن قطع ودجه أو ثر دماغه أو
 قطع نخاعه (أو) لم ينفذ مقتله (مات مغمورا) لا يعى شيئا لايأكل ولا يشرب ولا يتكلم ولم يفق من غمرته حتى مات (و) شبه فى ايجاب
 القصاص بلا قسامة فقال (كطرح) شخص (غير محسن للعوم) فى نحو بحر (عداوة) فمات فعلى طارحه القصاص بلا قسامة

(والا) أى وان لم يكن الطرح غير محسنة عداوة بأن كان لمحسنة أو غير محسنة لعبا فلا يقتص من طارحه وإذا لم يقتل (ف) بغيره (دية) بلا قسامة (و) شبه في إيجاب القصاص بلا قسامة فقال (كحفر بر) لقصدا هلاك شخص معين فهلك فعلى حافرها القصاص لتسببه في اهلاكه أن حفرها في الطريق بل (وان) حفرها (ببيتها) وان لم يقصد اهلاكه معين فلا يقتل وتلزمه الدية ففى الحردية وفى العبد قيمته وان لم يقصد ضرر أحد وحفرها فى ملكه لحاجته فهلك فيها انسان أو حيوان فلا شيء عليه (أو) ك(وضع) شيء (مزلق) كقشر بطيخ مريدا ازلاق من يمر به من انسان أو غيره فيضمن ما يتلف به (أو ربط دابة) تعض أو ترفس من يمر (بطريق) فيضمن ما يهلك بها (أو اتخذ كلب عقور) بيته لاهلاك سارق ونحوه فهلك فالقودان (تقدم) أى سبق (لصاحبه) فيه انذار فيضمن ما هلك به فان لم يتقدم له انذار فلا يضمنه وعمل ضمانه فى هذه المسائل كلها اذا (قصد) فاعلها (الضرر) لمعين (وهلك المقصود) فالقود (والا) أى وان لم يهلك المقصود وهلك غيره (فالدية) للهاك على الفاعل ولا حاجة له كرقيد تقدم الانذار لان الكلام حيث قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا قيد فيه وانما القيد حيث اتخذ لم يجوز له اتخاذه فيه كحراسة زرع أو ضرع ففيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اتخذ حيث يجوز له فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه اليه وان اتخذ بموضع لا يجوز له اتخاذه كالدار وشبهها وقد علم أنه عقور ضمن ما أصاب (وكالا كراه) على قتل معصوم بتخويف بقتل أو غيره فقتله المكروه فيقتل المكروه بالكسر لتسببه والمكروه بالفتح لمباشرته (و) ك(تقديم) شيء (مسموم) فيقتص من مقدمه ابن عرفة فى المدونة من قتل رجلا بسقي سم قتل به (و) ك(رمية حية) أى ثعبانا كبيرا حيا (عليه) أى المعصوم فمات فيقتص من رامها ولو على وجه اللعب وان لم تلدغه (وكاشارته) أى الشخص المكلف الى معصوم (بسياف) أو رمح أو غيرهما من آلات (٢٥٧) القتل (فهرب) للمعصوم المشار اليه

(وطلبه) أى تبع المشير المشار اليه حتى مات بلا سقوط على الأرض فيقتص من المشير بلا قسامة لتسببه فى موته قاله ابن القاسم (و بينهما عداوة) فان لم يكن بينهما عداوة فلا قصاص وفيه الدية على العاقلة لانه خطأ

وَالْأَفْدِيَّةُ وَكَحْفَرٍ بِرٍّ وَانْ بَيْتُهُ أَوْ وَضَعِ مُزْلِقٍ أَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ تَقْدُمُ لِصَاحِبِهِ قَصْدَ الضَّرَرِ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ وَالْأَفْدِيَّةُ وَكَلَامُ كَرٍّ أَوْ تَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمْيِهِ عَلَيْهِ حَيَّةً وَكَاشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا هَدَاوَةٌ وَانْ سَقَطَ قَيْسَامَةٌ وَاشَارَتُهُ فَقَطَّ خَطًّا وَكَلَامُ مَسَاكٍ لِلْقَتْلِ وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ وَالتَّمَاثُلُونَ وَانْ بِسُوطٍ سَوَاطِئَ وَالتَّمَسُّبُ مَعَ الْمُبَاشَرِ كَمُكْرِهِ وَمُكْرَهُ وَكَأَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمْرًا وَلَدًا صَغِيرًا وَسَيِّدٍ أَمْرًا عَبْدًا مُطْلَقًا فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ اقْتَصَّ مِنْهُ فَقَطَّ وَكَلَى شَرِيكَ الصَّبِيِّ

(٣٣ - جواهر الاكليل - ثانى) (وان سقط) المشار اليه على الارض حال هروبه وطلبه ومات (ف) يقتص من المشير (بقسامة) خمسين يمينا انه مات من خوفه من المشير الطالب لامن السقوط (واشارته) بسياف مثلا (فقط) أى بدون طلب فمات المشار اليه من خوفه و بينهما عداوة (خطأ) فلا قصاص فيه وفيه الدية على العاقلة خمسة قاله ابن القاسم وقال الخمى مغالطة على المشير (وكالامساك) لمعصوم (للقتل) من شخص آخر فقتله فيقتل للمسك لتسببه والقاتل لمباشرته (و يقتل الجمع بواحد) غير التماثلين بدليل ما بعده اذا مات المضروب فى مكانه أو نفذ مقتله أو غمر الى موته والا فلا وليائه القسامة على واحد معين من الجماعة وقتله وحده ويعاقب باقيمهم وان تفاوتت الضربات وعلم صاحب الضربة القاتلة اقتص منه وعوقب الباقي (و) يقتل الجماعة (التماثلون) أى المتوافقون على قتل شخص أن قاتلوا بضربه بنحو سيوف بل (وان بسوط) من أحدهم (سوط) من آخر وهكذا حتى مات فيقتلون به لما فى الموطن عن عمر رضى الله تعالى عنه لو عملا أهل صنعاء على قتل صبي لقتلته به (و) يقتل (المسبب) فى القتل (مع المباشر) له كحافر بر لاهلاك شخص معين وموقع له فيها فيقتلان به (ككسره) بالكسر على القتل (ومكره) بالفتح فيقتلان معا الاول لتسببه والثانى لمباشرته ما لم يكن المكروه أبالمقتول فيقتل مكرهه وحده ابن الحاجب يقتل مكره الأب دونه (وكأب أو معلم أمر) الأب أو المعلم (ولدا صغيرا) بقتل معصوم (أو سيدا أمر عبدا مطلقا) عن تقييده بالصغير فقتل الصغير أو العبد من أمر بقتله فيقتل الأمر فى المسائل الثلاثة لتسببه فى قتله وعلى عاقلة الصغير نصف دية مقتوله ومفهوم صغيرانه أن أمر بالقتل كثيرا فقتل قتل الكبير وحده وعوقب أمره وقتل العبد مع سيده عند ابن القاسم (فان لم يخف المأمور) بقتل المعصوم ظلاما من الأمر (اقتص منه) أى المأمور وحده وضرب الأمر مائة وحبس سنة (و) ان اشترك مكلف مع صبي فى قتل معصوم (ف) على المكلف (شريك الصبي)

في قتل المعصوم (القصاص) وعلى عاقلة الصبي نصف الدية (إن تمالآ) أى أنفق الكلف والصبي (على قتله) وإن شارك الكلف المتعمد
خطئا أو مجنوناً في قتل معصوم (فـ) (لا) قصاص على مكلف متعمد (شريك) مكلف (مخطيء ومجنون) في قتل معصوم وعلى المتعمد
نصف الدية في ماله ويضرب مائة ويحبس عاماً ونصفها على عاقلة المخطيء أو المجنون (وهو يقتص من) مكلف متعمد (شريك سبع)
في قتل معصوم (و) شريك (جارج نفسه) لشدة مرضه مثلاً (و) شريك (حربي و) شريك (مرض) حدث (بعد الجرح) يموت
منه غالباً كطاعون (أو) لا يقتص من الشريك في المسائل الأربع والقصاص مشروط بالقسامة (وإن تصادما) أى تلاطم الكلفان المتكافئان
سنة في الجواب (قولان) لابن القاسم في المسائل الأربع والقصاص مشروط بالقسامة (وإن تصادما) أى تلاطم الكلفان المتكافئان
فصادفان مات أحدهما اقتص من الحي وإن ماتا معا فقد قاتل محله (أو تجاذبا مطلقاً) أى سواء كانا راجلين أو راكبين أو مختلفين
تصادما أو تجاذبا (قصدًا فماتًا) معا (أو) مات (أحدهما) وسلم الآخر (فالقود) أى أحكام القصاص معتبرة بثبوت أو نفيهما من الجانبين
أو أحدهما فينتفى القود في موتهما معا لقوات محله ويثبت من الحي في موت أحدهما (و) (إن جهل حال المتصادمين أو التجاديين من
جهة القصد وعدمه) (حمله عليه) أى القصد حتى يثبت عدمه (عكس) تصادم (السفيتين) إذا تلاقيا أو احدهما وجهل قصد ما فيهما
وعدمه فيحملون على عدم القصد فلا يضمنون مالا ولادية لعذرهم بقلبة البحر والريح (اللعجز حقيق) عن صرف كل من المتصادمين
فرسه عن الآخر فلا يضمنان شيئاً مالا ولادية إذا علم أن جوحهم مالمس من فعل الراكبين (لا) ينتفى الضمان عن أهل السفينة
إن قدروا على صرفها عن الأخرى ولم يصرفوها عنها (للكخوف غرق) أو نهب أو كسر إن صرفوها حتى تلفتا أو احدهما وما
فيهما من آدمى أو غيره فيضمنون (٢٥٨) لقدرتهم على صرفها إذ ليس لهم أن يسلموا أنفسهم باهلاك غيرهم

(أو) اصطدمتا بسبب
(ظلمة) فلم يشعروا حتى
اصطدمتا فيضمنون
كمصطدمين في البر لظلمة
لأن اصطدامهما بفعلهم
وعلم شعورهم للظلمة
لا يخرجهم عن الضمان
كالخطأ (والا) أى وإن
لم يكن الاصطدام في

القصاص أن تمالآ على قتله لا شريك مخطيء ومجنون وهل يقتص من شريك
سبع وجارج نفسه وحربي ومرض بعد الجرح أو عليه نصف الدية قولان
وإن تصادما أو تجاذبا مطلقاً قصدًا فماتًا أو أحدهما فالقود وحمله عليه عكس
السفيتين إلا لعجز حقيق لا لكخوف غرق أو ظلمة والافدية كل على
عاقلة الآخر وفرسه في مال الآخر كضمن العبد وإن تعدد المباشر ففي المألف
يقتل الجميع والا فدم الأقوى ولا يسقط القتل عند المساواة بزوالها بعثق أو
اسلام وضمن وقت الإصابة والموت

السفيتين أو غيرها أو تجاذب التجاذبين قصدًا بأن كان خطأ وترتب عليه الموت (فدية كل) من
الآدميين (على عاقلة الآخر) لانها عن جنابة خطأ (وفرسه) قيمتها (في مال الآخر) ولا خصوصية للفرس بل كل ما تلف بسبب التصادم
حكمه حكم الفرس (كضمن) أى قيمة (العبد) المصادم لحر في مال الجرودية الحر في رقية العبد ابن المواز فان فضلت دية الحر على
قيمة العبد فلا شيء عليه الآن يكون للعبد مال فتكون الدية فيه (وإن تعدد المباشر) الضرب والجرح العمدة العبدان الذي نشأ عنه
الموت (ففي المألف) على قتله (يقتل الجميع) بقتل واحد كبير أو صغير ذكر أو أنثى إن مات مكانه أو غمر حتى مات أو افلاقتل الواحد بقسامة
وإنما كرر هذا مع قوله والمتالمون الخ ليرتب عليه قوله (والا) أى وإن لم يتأوا على قتله بأن قصد كل واحد قتله بانفراده بدون اتفاق
مع غيره عليه (قدم) في القصاص منه (الأقوى) فعلاى من مات عن فعله بأن أنفذ مقتله واقتص من جرح بمثل جرحه وضرب
كل واحد من الباقيين مائة وسجن سنة (و) (إن قتل رقيق رقيقاً أو كافراً ثم تحرر القاتل أو أسلم) (لا يسقط القتل) قصاص بسبب
القتل (عند المساواة) بين القاتل ومقتوله في الرقية أو الكفر (ب) سبب (زوالها بعثق) للقاتل (أو اسلام) إذ للعتبر المكافأة حال
القتل لا حال القصاص ولأن حدوث المانع بعد ترتب الحكم لا يفيد (ضمن) الجاني على نفس خطأ أو طرف خطأ أو عمداً لا قصاص
فيه كخاتمة الدية للحر والقيمة للرق باعتبار حال المجنى عليه (وقت الإصابة) بالسهم مثلاً في الجرح (و) وقت (الموت) في النفس
فاذا زال التكافؤ بين الجاني والمجنى عليه بين حصول الموجب أى السبب ووصول الأثر أى المسبب فقال ابن القاسم المعتبر في الضمان أى
ضمان دية الحر وقيمة الرق حال الإصابة وحال الموت أى حصول المسبب فقوله حال الإصابة أى في مسألة ما إذا زال التكافؤ بين الرمي والإصابة
وقوله والموت أى في مسألة زواله بين الجرح والموت وهذا بالنسبة لضمان الدية والقيمة وأما بالنسبة للقصاص فيشترط دوام التكافؤ من

حصول السبب الى حصول المسبب اتفاقا (والجرح) يضم الحميم أى الحياة على مادون النفس أى القصاص به (ك) القصاص يقتل (النفس في) شرط (الفعل) وهو كونه عمدا عدوانا (و) شرط (الفاعل) وهو كونه مكلفا غير حربي ولا زائدا حرة أو اسلام (و) شرط (المفعول) وهو كونه معصوما من الرمي للأضابة واستثنى من قوله والفاعل فقال (الا) شخصا (ناقصا) برقية أو كافر (جرح كاملا) بحرية واسلام فلا يقتص منه لانه كالاشل والسليم هذا هو المشهور عن الامام رضى الله تعالى عنه وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة وروى ابن القصار عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجوب القصاص (وان) جنى اثنان أو أكثر على واحد بجراحات و (تميزت جنابيات) منهم حال كونها (بلا عاقل) منهم عليها بأن قطع أحدهم يده اليمنى وآخر اليسرى وآخر رجله اليمنى وآخر رجله اليسرى وفقاً آخر عينه اليمنى وآخر اليسرى (ف) يقتص (من كل) منهم (كفعلة) بالمجنى عليه ولا مفهوم لقوله بلا عاقل بل لو تميزت ولو مع التماثل فيقتص من كل واحد مثل ما فعل فاذا تماثل رجلان على فقه عيني رجل ففقا كل واحد عينا فانه يفتق من كل واحد مائة مافقا (واقص من موضحة) وهى ماى جنابة (أوضحت) أى أظهرت (عظم الرأس و) عظم (الجبهة و) عظم (الخدین) ان اتسع ما أظهرته من العظم بل (وان) كان (ك) صغير رأس (إبرة) فخذ للموضحة ما أفضى الى العظم ولو بقدر إبرة وعظم الرأس محلها وموضحة الخد كالجبهة أى كموضحتها فى الدية (و) اقتص من (سابقها) أى جراح سابقة على الموضحة فى الوجود وهى ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة متعلقة باللحم وبينها بقوله (من دامية) وهى التى تضعف الجلد حتى يشرح منه شئ كالدم من غير انشاقه (وحارصة) وهى التى (شقت الجلد) وأفضت الى اللحم (وسمحاق) (٢٥٩) بكسر السين المهملة وهى التى (كشطته) أى أزال الجلد عن اللحم (وباضعة) وهى التى (شقت اللحم ومسلحة) وهى التى (غاصت فيه بتعدد) أى عينا وشلا ولم تقرب للعظم فان اتفى التعدد فباضعة (وملأطة) بكسر الميم وسكون الادم وهى التى (قربت للعظم) وبقي بينهما سترقيق وشبه

وَالْجُرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِلَّا نَاقِصًا جَرَحَ كَامِلًا وَإِنْ تَمَيَّزَتْ جَنَابَاتُ بِلَا تَمَأكُو فَمِنْ كُلِّ كِفْعَلِهِ وَأَقْتَصَّ مِنْ مُوَضِّحَةٍ أَوْضَحَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجِبْهَةِ وَالْخَدَيْنِ وَإِنْ كَابَرَتْ وَسَاقِيهَا مِنْ دَامِيَةٍ وَحَارِصَةٍ شَقَّتْ الْجِلْدَ وَسِمْحَاقٍ كَشَطَّتْهُ وَبَاضِعَةٍ شَقَّتْ اللَّحْمَ وَمُتْلَاحَةٍ غَاصَتْ فِيهِ بِتَعْدُدٍ وَمِلْأَطَةٍ قَرَّبَتْ لِلْعَظْمِ كَضْرَبَةٍ السُّوْطِ وَجِرَاحِ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالسَّاحَةِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ كَطَبِيبٍ زَادَ عَمْدًا وَالْأَفْعَلُ كَيْدٍ شَلَاءٍ عَدِمَتْ النَّفْعَ بِصَحِيحَةٍ وَبِالْمَكْسِ وَعَيْنٍ أَعْمَى وَلِسَانٍ أَبْكَمَ وَمَا بَعْدَ الْمُوَضِّحَةِ مِنْ مُنْقَلَةٍ طَارَ فَرَّاشُ الْعَظْمِ مِنَ الدَّوَاءِ

فى القصاص فقال (كضربة) مكلف بـ (السوط) ففيها القصاص وقيل كاللظمة فى عدم القصاص (و) يقتص من (جراح الجسد وان) كانت جراح الجسد (منقلة) البنائى صوابه وان هاشمة فقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه الامر المجتمع عليه عندنا ان اللقطة لا تكون الا فى الرأس والوجه وقال ابن الحاجب فى جراح الجسد من الهاشمة وغيرها القود بشرط أن لا يعظم الخطر كعظم الصدر والعنق والصلب والفخذ ويكون القصاص فى الجراح (بالمساحة) أى القياس طولاً وعرضاً وعمقاً وكون القصاص بالمساحة (ان اتحاد المحل) فلو زادت المساحة على عضو الجاني لقصره فلا ينتقل لعضو آخر وان كان عضو الجاني أكبر فلا يزداد على المساحة وشبه فى القصاص فقال (كطبيب زاد) فى القصاص من الجاني على المساحة (عمدا) فيقتص بقدر مساحة الزيادة (والا) أى وان لم يعتمد الطبيب الزيادة بأن زاد خطأ (فالعقل) أى دية الزائد فى مال الطبيب ان لم تبلغ ثلث الدية للجاني أو المجنى عليه وان بلغت فعلى عاقلته وشبه فى عدم القصاص وترتب العقل فقال (ك) ذى (يد شلاء عذمت) أى فقدت (النفع) فلا يقتص منها (ب) سبب قطع صاحبها ليد (صحيحة) من الشلل عمدا عدوانا وحينئذ يترك القاطع عقل الصحيحة فى ماله (وبالعكس) أى لا تقطع الصحيحة بالشلاء وعلى القاطع الارش فى ماله باجتهاد الحاكم (و) لا يقتص من (عين أعمى) بفقهه عينا بصيرة عمدا عدوانا وعليه دية البصيرة فى ماله ولا من عين بصيرة بعين عمياء وفيها الارش بالا جتهاد فى مال الجاني (و) لا يقتص من (لسان) انسان (أبكم) يقطع لسان ناطق عمدا عدوانا وعلى الجاني دية الصحيح فى ماله ولا من لسان ناطق يقطع لسان أبكم وعلى الجاني ارش الأبكم بالا جتهاد (و) لا يقتص من (سما) أى الجراحات التى (بعد الموضحة) وبينها بقوله (من منقلة) وهى التى (طار) أى زال (فرش) أى رقيق (العظم) أى بزيه الطبيب (من الدواء)

أى لأجل المداواة والثمام الجرح (و) لا يقتص من (آمة) وهى التى (أفضت) أى وصلت (ل) أم (الدماغ) أى الجلدة الساترة للخ
(و) لا يقتص من (دامغة) وهى التى (خرقت خريطته) أى المخ أى الجلدة الرقيقة الساترة له وهى آخر جراح الرأس وبالجملة
لاقتصاص فى شيء مما يعظم خطره كائنا ما كان (و) شبه فى عدم القصاص فقال (ك) (لطمه) بيد على وجهه فلاقتصاص فيها (و) لا يقتص من
(شفر عين) أصل معناه حرف العين والمراد به هنا الشعر الثابت به لعلاقة المحلية وفيه حكومة فى مال الجانى (و) لا فى شعر (حاجب) وفيه
أيضا حكومة فى مال الجانى (و) لا فى شعر (لحية) وفيه الحكومة (و) عمده أى المذكور من شعر العين وشعر الحاجب والاحية (كالخطأ)
فى إيجاب الحكومة لكن فى العمد فى مال الجانى وفى الخطأ على العاقلة ان بلغت الثلث والافى مال الجانى (الافى) إيجاب (الأدب)
أى التأديب بإجتهد الحاكم فيثبت فى العمد لافى الخطأ (والا أن يعظم) أى يشتد (الخطر) أى خوف الموت على الجانى بسبب
القصاص منه (فى غيرها) أى الجراحات التى بعد الموضحة ومثل لما يعظم فيه الخطر فقال (ك) كسر (عظم الصدر) والرقبة
والظهر والفخذ فلاقتصاص فيها وفيها حكومة فى مال الجانى وبقي على المصنف أن يعد فى الجراح التى لاقتصاص فيها الجائفة كفى
للدونة وغيرها (و) ان رض مكلف أن يرضى رجل أى دفعهما بنحو حجر عمدا عدوا وانا لم يمت المجنى عليه (ف) فيها أى للدونة (أخاف)
إذا اقتص من الجانى (فى رض الأثنين أن يتلف) أى يموت الجانى فيلزم أخذ نفس بعضو ونص التهذيب فى الأثنين إذا أخرجهما أو رضعهما
الدية كاملة قيل فان أخرجهما أو رضعهما عمدا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى إخراج الأثنين القصاص ولا أدري ما قال
مالك فى الرض الا أنى أخاف أن يكون (٣٦٠) رضعهما متلفا فان كان متلفا فلا قود وفيهما وكذا كل متلف أشهب ان قطعنا

أو جرحنا ففيهما القود
ولا قود فى رضعهما لانه
متلف (وان ذهب) من
معصوم (كبصر) وسمع
وكلام (ب) سبب (جرح)
فيه القصاص بأن أوضحه
فذهب منه بصره مثلا
(اقتص منه) أى الجانى
بمثل جرحه (فان حصل)
للجانى مثل ما حصل للجنى

وَأَمَّةٌ أَفْضَتْ لِلدَّمَاعِ وَدَائِمَةٌ خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ وَلَطْمَةٌ وَشَفْرٌ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَلِحْيَةٍ
وَعَمْدَةٌ كَالْخَطَايَا إِلَّا فِي الْأَدَبِ وَالْأَنْ يَمُتُّمُ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ الصَّدْرِ وَفِيهَا
أَخَافُ فِي رِضٍ الْأَنْثَيْنِ أَنْ يَتْلَفَ وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصْرٍ يَجْرَحُ أَقْتَصَ مِنْهُ فَإِنْ
حَصَلَ أَوْ زَادَ وَالْأَفْدِيَّةُ مَالُهُ يَذْهَبُ وَإِنْ ذَهَبَ وَالْمَيْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطِيعَ كَذَلِكَ
وَالْأَفَالِقُ كَأَنْ شَلَّتْ يَدُهُ بِضَرْبَةٍ وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسِمَاوَى أَوْ سَرِيقَةٍ أَوْ
قِصَاصٍ لِنَفْسِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُطِعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْمَرْفَقِ
فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ

عليه بأن ذهب منه مثل ما ذهب من المجنى عليه فقط (أو زاد) الحاصل للجانى على ما حصل للمجنى عليه بأن ذهب من
المجنى عليه بصره وذهب من الجانى بصره وسمعه مثلا فقد استوفى المجنى عليه حقه والزائد من الله تعالى لا دخل للمجنى عليه فيه ولان الجانى
ظالم والظالم أحق بأن يحمل عليه (والا) أى وان لم يحصل للجانى مثل ما حصل للمجنى عليه بأن لم يذهب منه شيء أو ذهب منه غير
ما ذهب من المجنى عليه (فدية) مثل (ماله يذهب) من الجانى فى ماله عند ابن القاسم وعلى عاقلته عند أشهب ان كان ثلثا فأكثر
والا ففى ماله (وان) ضربه بعضا أو لطمه عمدا عدوانا فـ (ذهب) بصره (والعين قائمة) لم تنخسف (فان استطيع) أن يفعل
بالجانى (كذلك) أى مثل فعله فى اذهاب بصره مع قيام عينه فعل به فقد رفع لامي المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه
رجل لطم رجلا فأذهب بصره وعينه قائمة فحكم بالقصاص فأعيا عليه وعلى الناس حتى أتى على رضى الله تعالى عنه فأمر بحمل كرسف
على عين المصيب واستقبال الشمس بها فذهب بصره وعينه قائمة (والا) أى وان لم يستطع فعل ذلك بالجانى (فالعقل) متعين عليه
فى ماله وشبه فى الفعل المذهب للحنفة ان أمكن ولزوم العقل ان لم يمكن فقال (كأن شلت يده) أى المجنى عليه (ب) سبب (ضربة)
لاقتصاص فيها من الجانى فان استطيع أن يفعل به ما يشل يده فعل والا فالعقل فى ماله (وان قطع يد) انسان (قاطع) يد آخر عمدا
عدوانا وصلة قطعت (بسماوى) أى لا دخل لمخلوق فيه بأن قطعت بكسافة وجذام (أو) قطعت بسبب (سرقه) ربع دينار مثلا
(أو) قطعت بـ (قصاص لغيره) أى غير المجنى عليه بقطع بأن قطع يد شخص ثم قطع يد آخر فاقتص منه الثانى قبل قيام الأول (فلا)
شيء للمجنى عليه) من قصاص ولا دية كموت الجانى قبل القصاص منه (وان قطع) شخص (أقطع) أى مقطوع (الكف) اليمنى
من الكوع يبنى آخر سلمية الكف قطعها أقطع الكف (من المرفق) فالمجنى عليه القصاص بقطع مقطوع الكف من مرفقها

ولا شيء له غيره لان خياره ينفي ضرره (أو الدية) ليد التامة لان يد الجاني ناقصة الكف ولا يجوز الانتقال عنها الى غيرها ولا يتبعين القصاص لانه أقل من حقه ولا الدية لان الجنائية عمد وشبه في التخيير فقال (كقطع الحشفة) الذي قطع ذكر الحشفة فيخير المجنى عليه بين القصاص وأخذية كاملة من مال الجاني (وتقطع اليد) أو رجل الجاني (الناقصة أصبعاً) خلقة أو بقطع (ب) يد أو رجل المجنى عليه (الكاملة) بلا خيار بينه وبين الدية (بلا غرم) على الجاني لدية الأصبع التي لا نظير لها في يده أو رجله (وخير) المجنى عليه (ان نقصت) يد الجاني أو رجله (أكثر) من أصبع (فيه) أي القصاص (وفي) أخذ (الدية) من مال الجاني أي دية أصابع المجنى عليه التي ليس للجاني مثلها وليس للمجنى عليه أن يقتص ويأخذ الدية (وان نقصت يد المجنى عليه) أو رجله أصبعاً خلقة أو بساوى أو بجنائية سابقة (فالقود) من يد الجاني الكاملة ان كان الناقص غير ابهام بل (ولو) كان (ابهاماً) ولا غرامة على المجنى عليه للجاني والاولى تقديم المبالغة على الجواب (لا) قود على الجاني ان نقصت يد المجنى عليه (أكثر) من أصبع بأن نقصت أصبعين فأكثر ثم ان كان الباقي أكثر من أصبع فلم يجزى عليه دية في مال الجاني وتندرج فيها الكف وان كان أصبعاً فله دية وفي الكف حكومة وان كان الكف فقط فحكومة (و) ان قطع مكلف يد شخص من مرقها (لا يجوز) القصاص من يد الجاني (بكوع) أي منه (ل) مجنى عليه (ذي) قطع من (مرفق) ان طلبه أحدها أو أباه الآخر بل (وان رضيا) أي المجنى عليه والجاني بالقصاص من الكوع لان المائلة فيه ان أمكنت حق لله تعالى (و) ان جنى ذوعين سليمة على عين ضعيفة فذهب إصبعها (وتؤخذ) أي تفقأ (العين السليمة) من الجاني (ب) العين (الضعيفة) المجنى عليها أي سواء كان ضعفها (خلقة) أي من أصل خلقتها (أو) ضعيفة من (٢٦١) (كبر) بفتح الموحدة أي طول عمر (ولجدرى) طراً عليها

أَو الدِّيةُ كَمَقْطُوعِ الحَشْفَةِ وَتُقَطَّعُ اليَدُ النَّاقِصَةُ إِصْبَعًا بِالسَّامِلَةِ بِلا غَرَمٍ وَخَيْرٌ
أَنْ تُنْقَصَتْ أَكْثَرُ فِيهِ وَفِي الدِّيةِ وَانْ نُقِصَتْ يَدُ المَجْنُونِ عَلَيْهِ فَالْقَوْدُ وَلَوْ ابْتِهَامًا
لَا أَكْثَرَ وَلَا يَجُوزُ بِكُوعٍ لِذِي مِرْقٍ وَانْ رَضِيََا وَتُؤْخَذُ العَيْنُ السَّلِيمَةُ بِالصَّعِيفَةِ
خِلْقَةً أَوْ كَبْرٍ وَلِجَدْرِيٍّ أَوْ لِكَرَمِيَّةٍ فَالْقَوْدُ أَنْ تَعْمَدَ وَالْأَفْجِسَاءُ بِهٍ وَانْ فَقًا سَالِمٌ
عَيْنٌ أَعُورَ فَلَهُ الْقَوْدُ وَأَخَذَ الدِّيةَ كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ وَانْ فَقًا أَعُورٌ مِنْ سَالِمٍ مِمَّا ثَلَاثَةٌ
فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرُهَا فَيَنْصَفُ دِيَّةٌ فَقَطُ فِي مَالِهِ وَانْ فَقًا عَيْتَى
السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيةِ وَانْ قُلِعَتْ سِنٌّ فَتَبَّتْ فَالْقَوْدُ وَفِي الْخَطَا

الرمية السابقة سواء أخذها عقلاً أم لا (والا) أي وان لم يعتمد الرمي الآن (ف) يؤخذ من الدية (بحسابه) أي باقى إصبع العين بعد ضعفها بجدرى أو رمية فان كان الباقي نصف إصبعها فعلى الجاني الخطي نصف ديتها وعلى هذا القياس اذا كان أخذها عقلاً والافعلية ديتها كاملة كما يأتي في قوله وان لم يأخذها عقلاً الخ قال البناني لاحاجة لقوله فالقود بعد قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تعمد لأن الكلام في العمد ولا لقوله والافبعسابه مع قوله الآتى وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلاً الخ مع اخلال ما هنا بالشرط الآتى (وان فقاً) شخص (سالم) عيناه معامن العمى أو سالم المائلة للمجنى عليها (عين أعور) أي من ذهب بصر إحدى عينيه (فله) أي المجنى عليه (القود) بقى نظير عينه من الجاني (أو) أخذ (الدية) حال كونها (كاملة من ماله) أي الجاني لان عين الأعور بمنزلة عيتين روى ابن القاسم وغيره في عين الأعور نصاب عمدان صحيح فالأعور مخبر في القود وأخذ دية عينه ألف دينار (وان فقاً) شخص (سالم) أي صحيح العينين عينا (مماثلة) للعين السالمة لـ (هـ) أي الأعور (فله) أي المجنى عليه (القصاص) بقى عين الأعور السالمة فيصير أعمرى (أودية ما) أي عين الأعور السالمة التي (ترك) المجنى عليه فقاً ألف دينار فالخيار للمجنى عليه لا للجاني (و) ان فقاً الأعور من السالم (غيرها) أي غير مماثلته بأن فقاً منه مثل العوراء (فنصف دية فقط) يلزم الجاني (في ماله) وليس للمجنى عليه القصاص (وان فقاً) الأعور (عينى السالم) العينين (فالقود) بقى عين الأعور بمماثلتها (ونصف الدية) في مال الأعور الجاني (وان قلعت سن) من منقر أو اضطربت جدا (فتبنت) أو بنت مكانها أخرى (فالقود) لان المتبتر في القصاص يوم الجنائية ولان المقصود منه ايلام الجاني لردعه وردع أمثاله (وفي) قلع (الخطأ) وثبوتها بعده قبل أخذ عقلها فلا يسقط بثبوتها حكمه فيؤخذ عقلها وهو نصف عشر الدية

(ولجدرى) طراً عليها
(أو لكرمية فالقود) راجع
لجدرى وما بعده بدليل
ذكر جدرى بالواو وصرح
به مع استفادته من قوله
تؤخذ لان الشرط الآتى
خاص بها (ان تعمد) أي
ان تعمد الرامي الرمي الآن
بعد ضعفها بالجدرى أو

(ك) دية (الخطأ) في قتلها ولم تثبت (والاستيفاء) أي طلب القصاص من الجاني على النفس (للعاصب) للمقتول بنفسه نسباً
 ان وجدوا لا فعاصب الولاء ان وجدوا فلا مالام وليس له العفو وان تعدد العصابة واختلفت درجاتهم فيرتبون هنا (ك) ترتبهم في
 الارث (والولاء) في تقديم ابن وابنه وان سفل ثم الأب الخ (الا الجدة) الاقرب (والاخوة) الاشقاء أو لأب (فـ) سهمان (سيان)
 أي مستويان في الاستيفاء (و) ان كان الاستيفاء للجد والاخوة وتوقف ثبوت الدم قسامة فـ (سيحلف) الجدة (الثالث) من
 أيمان القسامة ان كان معه اخوان وان كان معه أخ يحلف النصف سواء كان القتل خطأ أو عمداً في هاتين الصورتين (و) ان كان معه
 أكثر من أخوين فـ (سهل) يحلف الثلث في الخطأ والعمد أو (الافى العمد) يحلف (كأخ) فيقدر أخا زائداً على عدد الاخوة
 وتقسّم الخمسون على عددهم ويحلف كل ما يخصه فان كانوا ثلاثة فيحلف بـها وان كانوا أربعة فيحلف خمسة وعلى هذا القياس في
 الجواب (تأويلان) لقول المدونة وان كانوا عشرة اخوة وجد حلف الجد ثلث الايمان والاخوة ثلثها فحملها ابن رشد على ظاهرها من
 عمومها في الخطأ والعمد وحملها غيره على الخطأ وأما العمد فالقياس ان تقسم الايمان بينهم على عددهم والعشرة في كلام المدونة مجرد
 مثال والمدار على الزيادة على الاثنين (و) ان كان للمقتول عصابة بعضهم حاضر وبعضهم غائب وأراد الحاضر القصاص من القاتل (انتظر)
 عاصب (غائب) عسى أن يعفو فيسقط القصاص ومحل انتظاره اذا (لم تبعده غيبته) بأن كان قريباً ومتوسطاً بحيث يصل اليه الخبر فان عفا
 الحاضر فلا ينتظر الغائب وسقط القتل والغائب نصيبه من دية عمد ومفهوم لم تبعده غيبته علم انتظار بعيد الغيبة وظاهر المدونة ان الغائب
 ينتظرون بعدت غيبته ففي كتاب دياتها واذا كان القتل بغير قسامة وللمقتول ولدان أحدهما حاضر والآخر غائب فاعمال الحاضر ان يعفو
 فيخوز العفو على الغائب وله حصته من الدية (٣٦٢) وليس له أن يقتل حتى يحضر الغائب فحملها ابن رشد على ظاهرها وكذلك

ذكر ابن عرفة عن تعلية أبي
 عمران عن أبي زيد أن
 ظاهرها انتظاره وان بعدت
 غيبته وقيد ابن يوسف
 المدونة بما اذا لم تبعده غيبته
 قال قاله سحنون فيمن بعد
 جدا أو أيس منه كالأسير
 ونحوه (و) انتظر ولي

كالخطأ والاستيفاء للعاصب كالولاء الأجد والإخوة فسيان ويحلف الثلث وهل
 الأ في العمد فكأخ تأويلان وانتظر غائب لم تبعده غيبته ومفهوم لا
 مطبق وصغير لم يتوقف الثبوت عليه وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب
 ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم كأن حزن الميراث وثبت بقسامة والوارث
 كمورثه والصغير ان عفى نصيبه من الدية ولو لي النظر في القتل

(معنى) أي غاب عقله لشدة مرضه إلا أنه قريب الافاقة (و) انتظر ولي (مبسر) أي برأسه ورم ثقل الدماغ وانما انتظر اقصر أو
 مدة مرضه اما بصحة منه أو موت (لا) ينتظر ولي (مطبق) أي متواصل جنونه ابن عرفة في المدونة ان كان أحد الأولين مجنوناً مطبقاً
 فلا آخر ان يقتل (و) لا ينتظر ولي (صغير) واحداً ومتعدد (لم يتوقف الثبوت عليه) اما الاقرار الجاني بالقتل أو شهادة عدلين عليه أو
 وجود عاصمين كبيرين أو كبير مساو للصغير في الدرجة وعاصب يستعين به فان اقتصر الكبير فلا شيء للصغير وان عفا مضي عفو على
 الصغير وله نصيبه من الدية فان توقف الثبوت على الصغير حلف الكبير خمساً وعشرين يمينا مع حضور الصغير وسجن القاتل حتى يبلغ الصغير
 ويحلف خمساً وعشرين يمينا واستحق فان شاء اقتصر وان شاء عفا (و) الاستيفاء (للنساء ان ورثن) للمقتول وكن عصابة لورجلان فلا
 استيفاء للنساء الارحام كالحالة ولا لاخت لأم (ولم يساوهن عاصب) بان لم يوجد عاصب أو كان أنزل منهن كعم مع بنت فلا كلام للنساء مع
 الأبناء ولا للاخوات مع الأخ ولا للأب مع الأب لمساواة العاصب (و) ان كان الاستيفاء للنساء وعصابة نازلين عن النساء (لكل) من النساء
 والعصابة (القتل) لقاتل ولهم (ولا عفو) عنه (الاجتماع) أي النساء والعصابة على العفو عنه وشبهه في توقف العفو على الاجتماع فقال (كأن
 حزن) أي أخذ النساء (الميراث) كله كنبت وأخت وأعمام (وثبت) القتل (بقسامة) من الاعمال فلكل القتل ومن طلبه فهو مقدم على من
 عفا عنه ولا عفو الا باجتماعهم (و) ان مات بعض من له الاستيفاء أو جميعهم وله وارث (الوارث) واحداً كان أو متعدداً (كمورثه) فان
 كان الميت يستقل بالقتل والعفو فوارثه كذلك وان توقف العفو على اجتماعه عليه مع غيره فوارثه كذلك وان لم يكن له حق في العفو
 كنبت مع ابن فوارثها كذلك (و) ان كان الاستيفاء الكبير وصغير في درجة واحدة كابنين وعفا الكبير سقط القود (للصغير ان
 عفى) عن القتل عفواً ناشئاً من أخيه الكبير فالصغير (نصيبه من الدية) ان استحق صغير الاستيفاء وحده (ولو لي النظر في القتل) للقاتل

(أو) العفو على أخذ (الدية) حال كونها (كاملة) فإن كانت المصلحة في أحدها تعين والأخير فيهما (كقطع يده) أي الصغير فينظر
 إليه في قطع يد الجاني أو أخذ الدية (اللعسر) الجاني عن الدية كاملة في النفس وعن نصفها في اليد (فيجوز) صلحه (بأقل) من
 الدية في النفس ومن نصفها في اليد (بخلاف قتله) أي الصغير (فالعاصبه) أي عاصب الصغير القتل والعفو لالوصيه لا تقطاع ولايته
 بموته ففي المدونة وان قتل الصغير فولاته أحق من وصيه (والأحب) أي الأحسن عند ابن القاسم لولي الصغير الذي قتل عبده وكان
 قاتله رقيقا أو كافرا (أخذ المال في) قتل (عبده) أي عبد الصغير إذا خيره له في القتل ابن عرفة في المدونة أن قتل عبد عبد الصغير عمدا
 فأحب إلى أن يختار أبوه أو وصيه أخذ المال إذ لا تنفع له في القود (ويقتص) من الجاني على عضو (من يعرف) ذلك من العدول
 كالاطباء قال الامام رضي الله تعالى عنه أحب إلى أن يولى الامام على الجراح عدلين ينظران ذلك ويقيسانه وإن لم يجد الا واحدا فأراه
 جرحا إن كان عدلا (بأجره) أي يستأجره الشخص (للمستحق) للدم فيدفع له الاجرة من ماله (وللحاكم رد القتل فقط) أي دون
 الجرح (للولي) المستحق للدم بأن يسلّم القاتل له ليقبله بنفسه أو بنائب عنه فليس للحاكم رد الجرح للمجروح ولأوليه قال
 الخطاب فلم من هذا ان القصاص في الجراح لا يطالب فيه أن يكون بمثل ما جرح به فإذا شجّه موضحة مثلا بجرح أو عصابة يقتص منه
 بالموسى ولا يقتص منه بجرح أو عصابة (و) إن سلم الحاكم القاتل لولي المقتول ليقبله (نهي) الحاكم لولي (عن العبث) أي التمثيل
 بالقاتل والتشديد عليه في قتله (وأخر) القصاص بما دون النفس (ب) زوال (برد أو حر) يخشى الموت من القصاص فيهما فيلزم
 قتل نفس فيما دونها وشبهه في التأخير فقال (كبره) من مرض خيف (٣٦٣) من القطع معه الموت (كديته) أي الجرح

حال كونه (خطأ) فإنها
 تؤخر لبرئه خوف سريانه
 للموت فتجب دية كاملة
 وتندرج فيها دية الجرح
 (ولو) كان له دية مقدرة
 (كجائفة) وآمة لأن مالكا
 رضي الله تعالى عنه قال
 لا يقاد من جرح العمد ولا
 يعقل في الخطأ إلا بعد البرء

أَوِ الدِّينَ كَامِلَةً كَقَطْعِ يَدِهِ أَلَا لِعُسْرِ فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ فَلِمَا صَبَّهِ وَالْأَحَبُّ
 أَخَذَ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ وَبَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ بِأَجْرِهِ الْمُسْتَحِقُّ وَالْحَاكِمُ رَدُّ الْقَتْلِ فَقَطُّ
 لِلْوَلِيِّ وَنَهَى عَنِ الْعِبْثِ وَأَخَّرَ لِبَرْدٍ أَوْ حَرٍّ كَلِثْرُهُ كَدَيْتُهُ خَطَأً وَلَوْ كَجَائِفَةٍ
 وَالْحَامِلُ وَإِنْ يَجْرَحُ مُخِيفًا لَا يَدْعُوَاهَا وَحُبْسَتْ كَالْحَدِّ وَالرُّضْعُ لَوْ جُودَ مُرْضِعٍ
 وَالْمُؤَالَاةُ فِي الْأَطْرَافِ كَحَدِّينِ لِلَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا وَبُدِيَ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ
 لَا يَدْخُلُ الْحَرَمَ وَسَقَطَ أَنْ عَفَا رَجُلٌ كَلْبًا قِي وَالْبَيْتُ أَوْلَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَفْوٍ وَضَدُّ
 وَإِنْ عَفَتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتُ نَظَرَ الْحَاكِمُ

(و) تؤخر المرأة (الحامل) في القصاص منها إن قتلت مكافئها لثلاثا تؤخذ نفسان في نفس بل (وإن) كان القصاص منها (بجرح مخيف)
 منه الموت فتؤخر إلى أن تلد وتوجد مرضع وتأخيرها مشروط بظهور إماراته (لاب) مجرد (دعواها) الحمل فلا تؤخر (وحبس) الحامل
 مدة تأخيرها لاجل حملها (كالحد) الواجب عليها زنا أو قذف فتؤخر وتحبس (و) تؤخر (المرضع) في القصاص منها (لوجود مرضع) لولدها
 وقبولها للابن يردى لهلاكه فيلزم أخذ نفسيين في نفس (و) تترك (المؤالاة في) قطع (الاطراف) إن خيف موت المقتول بها
 (كحدين) وجبا (لله) تعالى (لم يقدر) الجاني (عليهما) بأن خيف موته من تواليهما في وقت واحد فيفرقان في وقتين (و بدى) إقامة
 حد (أشد) من حد خفيف (لم يخف) منه الموت فإن خيف موته من الأشد بدى بالأخف وأخر الأشد إلى وقت إطاقته وإن خيف
 (عليه) من تواليه فرق بقدر طاقتة (لا يؤخر من) وجب عليه قصاص أو حد (ب) سبب (دخول الحرم) المكي أو المدني ولو أحرّم
 بحج أو عمرة فلا يؤخر لتأمة بل تقام الحدود في الحرم فيقتل قاتل النفس في الحرم سواء حصل السبب فيه أو خارجه ولجأ إليه (وسقط)
 القصاص (إن عفا) عن القاتل (رجل) ممن له الاستيفاء (كالباقى) في الدرجة سواء كانوا بنين فقط أو بنينهم فقط أو أخوة فقط
 أو بنينهم فقط أو أعمام فقط أو بنينهم فقط أو موالى (و) إن كان للمقتول بنت وأخت شقيقة أو لاب (ب) البنت أولى من الأخت في عفو
 عن القتل (و) في (ضده) أي العفو وهو القتل فلا يلزم من تساويهما في الميراث تساويهما في العفو وضده عند ابن القاسم وقال
 أشهب لا عفو إلا بتفاهما عليه ويفهم من كلام المصنف أن البنت إذا عفت فلا شيء من الدية للأخت وكذلك العاصب النازل عنها وهذا
 إن ثبت القتل بينة أو أقرار أو أمان ثبت بقسامة فلا عفو إلا بإجماعهم عليه كاتقدم (وإن) قتل وله بنات أو أخوات (ب) عفت بنت من
 بنات أو أخت من أخوات وطلب باقيهن القتل (نظر الحاكم) في الأصلح فما رآه أصلاح أمضاه لانه بمنزلة العاصب لإرثه ما بقي عن

البنات أو الأخوات لبيت المال وجماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم عند عدمه (وفي) اجتماع (رجال) مستحقين الاستيفاء (ونساء) مستحقات له وكن أعلى من الرجال ونبت القتل بقسامة الرجال (لم يسقط) القتل (الاب) اتفاقاً (هما) أي الرجال والنساء على العفو (أو) اتفاق (بعض) كل من (ها) عليه (ومهما أسقط البعض) ممن لهم الاستيفاء القود (فلمن بقى) ممن لهم ذلك من الورثة ولغيرهم من الورثة أيضاً (نصيبه من الدية) العمد في مال القاتل وشبهه في سقوط القود فقال (كأثره) أي القاتل جميع دمه وذلك كثلاثة أخوة قتل أحدهم أحد أخويه ثم مات الثالث وورثه القاتل وحده فقد وورث جميع دم نفسه فسقط القود عنه بل (ولو) ورث القاتل (قسطاً) أي بعضاً (من) دم (نفسه) وذلك كأثره أخوة قتل أحدهم أحد أخوته الثلاثة ثم مات أحد الاثنين الباقيين وورثه القاتل وأخوه فقط سقط عنه القود أيضاً ولأخيه نصيبه من دية عمد في مال القاتل (وارثه) أي دم القاتل (ك) ثارت (المال) فإذا مات ولي الدم نزل ورثته منزلة من غير خصوصية للعصبة منهم من ذوى القروض فيرثه البنات والأمهات ويكون لهن العفو والقصاص كما كان لو كانوا كلهم عصبة لانهم ورثوه وعن كان ذلك له وقد صرح بذلك في كتاب الرجم وكتاب الديات من المدونة (وجاز صلحه) أي الجاني (في) قتل (عمد بأقل) من الدية (و) بـ (أكثر) منها إذ ليس في العمد عقل مسمى (و) القتل (الخطأ) حكمه في الصلح (كبيع الدين) في أحكامه لتقرر الدية على العاقلة والجاني مؤجلة بثلاث سنين وما يصلح به مأخوذ عنها فيجنع بمؤجل لانه يبيع دين بدن وبذهب عن ورق ولو حالاً وعكسه لانه صرف مؤخر ويجوز بعرض معجل ولا يجوز بأقل معجل لانه وضع وتعدل ولا بأكثر لانه سلف بزيادة (و) ان صالح الجاني الأولياء عن دية الخطأ فـ (سلا يمضى) صلحه (على عاقلته) لان العاقلة تدفع الدية من مالها ولا ترجع بها على الجاني (٣٦٤) فهو فضولى في صلحه عما يلزمها (كعكسه) أي ان صالحت العاقلة الأولياء فلا يمضى صلحها على الجاني

وذلك ان الجاني يدفع ما يلزمه من ماله ولا يرجع به على العاقلة فهي فضولية في صلحها عما يلزمه (فان عفا) المحنى عليه على الجاني خطأ (فـ) عفو (وصية) أي ينزل منزلة ايصاله بالدية لعاقلة الجاني فهي في ثلثه

وفي رجال ونساء لم يسقط إلا بهما أو ببعضهما ومهما أسقط البعض فلمن بقى نصيبه من الدية كأثره ولو قسطاً من نفسه وارثه كالمال وجاز صلحه في عمد بأقل أو أكثر والخطأ كبيع الدين ولا يمضى على عاقلته كعكسه فان عفا فوصية وتدخل الوصايا فيه وان بعد منبها أو بثلثه أو بشيء إذا عاش بعد ها ما يمكنه التغيير فلم يغير بخلاف العمد إلا أن ينفذ مقتله ويقبل وارثه الدية وعلم وان عفا عن جزئه أو صالح فمات فلا ولياء القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه وللقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف

واحدة

فان حملها نفذت وصيته وان زادت عليه وقف الزائد على اجازة الورثة وان

كان له مال غير الدية ضم لها ونفذت الوصية من ثلث المجموع (و) ان أوصى شخص بوصايا وقتل خطأ ولزمت دية عاقلة قاتله فـ (تدخل الوصايا فيه) أي ثلث الدية ان كان أوصى بها قبل سبب الدية بل (وان) أوصى بها (بعد سببها) أي الدية وهو الجرح أو انفاذ المقتل (أو) أوصى لشخص (بثلثه) أي الموصى قبل السبب فتدخل الوصية في ثلث دية لان المعبر عليه بماله حين موته وهو عند الموت عالم بالدية (أو) أوصى (بشيء) أي معين كدابة أو دار معينة قبل السبب فتدخل الوصية في ثلث الدية (إذا عاش) الموصى (بعدها) أي الجنابة خطأ (ما) أي زمتنا (يمكنه) فيه (التغيير) لو صيته وهو ثابت العقل (فلم يغير) هاتنزل لالدلك منزلة ايصاله بعد عامه بالدية (بخلاف) دية (العمد) فلا تدخل فيها الوصايا وان عاش بعد ضربه لعدم علم الميت بها قبل موته لتعين القود في العمد في كل حال (الآن) ينفذ مقتله ويقبل وارثه الدية من الجاني على وجه الصلح (وعلم) المحنى عليه قبوله الدية فتدخل وصاياه فيها العلم بهما قبل موته (وان) جرح مكلف عمدا عدواناً أو خطأ و (عفا) الجرح (عن جرحه) بلامال (أو صالح) الجاني عنه بمال (فـ) نزا الجرح حتى (مات) المجرع منه (فلا ولياءه القسامة والقتل) في العمد والدية في الخطأ لكشف الغيب ان الجنابة على نفس والعفو أو الصلح انما كان عن جرح فلم ينقضه ولهم امضاؤه (و) ان نقضوه (رجع الجاني فيما أخذ منه) أي بمادفعه للمجرع صلحاً ان كان دفع له شيئاً وان أمضوه فليس للجاني أن يقول للأولياء ردوا الى المال الذي دفعته للمعنى عليه واقتلوني (و) ان ادعى القاتل على الولي انه عفا عنه وأنكر الولي ولا يمينه عليه به (فـ) للمقاتل الاستحلاف أي طلب حلف الولي (على) عدم (العفو) على المشهور (فان) حلف الولي على عدمه سقطت دعوى القاتل واستمر الولي على حقه فان شاء عفا وان شاء اقتض وان (نكل) الولي عن اليمين ردت على القاتل و (حلف) القاتل

يمينا (واحدة) على عفو الولي عنه وإنما كان المظلوب منه يمينا واحدة لان الولي إنما كان يحلف واحدة واليمين ترد على نحو ما توجه اليه أولا (و) ان حلف القتال على العفو عنه (بري) من القتل وان نكل قتل (و) ان ادعى القتال عفو الولي عنه وأنكره الولي وطلبت من القتال بينة بالعفو فادعى ان له بينة تشهد به غائبة (تأوم) الامام (له) وأمهله باجتهاده (في) دعوى القتال بينة غائبة شاهدة له بعفو الولي عنه لاحضار (بينته الغائبة) الشاهدة له بالعفو عنه قربت أو بعدت كما هو ظاهر المدونة وحملها عليه الصقلي وعياض وقيدها ابن عرفة بالقريبة وتبعه ابن مرزوق (وقتل) القتال (ب) مثل (ما) أي الشيء الذي (قتل) القتال المقتول به ان لم يكن ناراً بل (ولو) كان (ناراً) فيقتل بها على المشهور لقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم واستثنى ما قتل به فقال (الا) قتله (ب) اكراهه على شرب (خمر) حتى مات فلا يقتل بمثل ذلك (و) الا قتله (ب) (لواط) فلا يقتل بجعل نحو خشبة في دبره (و) الا قتله (ب) (سحر) فلا يجبر القتال على قتل نفسه بسحر (و) الا قتله (ب) (ما يطول) أي تطول معه الحياة ولا يجعل الموت كنخس بارة فلا يقتل بمثله بل يقتل بضرب عنقه بالسيف في الأربع لتجرىم الثلاثة الاول وتعذيب الرابع مع عدم تحقق المائلة فيه لاختلاف أحوال الناس فيه فرب شخص يموت به سريعاً وآخر يطول (وهل و) الا قتله (ب) (السم) فلا يقتل به ويتمين القتل بالسيف (أو) يقتل به (و) (يجهت في قدره) الذي يقتله لاختلاف الامزجة في الجواب (تأويلان) ابن شاس المائلة في القصاص مرعية في قصاص النفس الباجي المشهور قتله بما قتل به من نار أو غيرها (فيفرق) القتال بالتفريق (و) يخنق (ويحجر) أي يضرب بالحجر القتال به حتى يموت (وضرب) القتال (بالصاع) وشبهه في الضرب بالعصا الى الموت فقال (كذري عصوين) مثني عصا أي من ضرب معصوماً وعمداً عداً وانا بعصوين فمات فيضرب بالعصا حتى يموت ولا يشترط التساوي في عدد الصربات قال ابن رشد انما يقتل بمثل ما قتل من ثبت قتله بذلك وأما من يقتل بالقسامة فلا يقتل (٣٦٥) الا بالسيف (ويمكن مستحق)

للقتل (من) قتل القتال
(ب) (السيف مطلقاً) عن
تقييده بكونه قتل به لانه
أخف من غيره غالباً ولانه
الاصل في القصاص (و)
ان جنى شخص على عضو
شخص ثم قتله (اندرج)
في قتل النفس (طرق ان

وَاحِدَةً وَبَرَى وَتَأَوَّمَ لَهُ فِي بَيْنَتِهِ الْغَائِبَةِ وَقُتِلَ بِمَا قُتِلَ وَلَوْ نَارًا أَلَا يَحْمَرُّ وَلَوْ أُلِيطَ
وَسِخْرُهُ وَمَا يَطُولُ وَهَلْ وَالسُّمُّ أَوْ يُجْتَهَدُ فِي قَدْرِهِ تَأْوِيلَانِ فَيَفْرَقُ وَيُخْنَقُ وَيُحَجَّرُ وَضُرِبَ
بِالْعَصَا لِلْمَوْتِ كَذَرَى عَصَوَيْنِ وَمُكِّنَ مُسْتَحَقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقًا وَانْدَرَجَ طَرَفُ أَنْ
تَمَمَّهُ وَأَنْ لِّغَيْرِهِ لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي
خُمْسَةٌ بِنْتُ مَخَاضٍ وَوَلَدُ الْبُونِ وَحَقَّةٌ وَجَذَعَةٌ وَرُبْعَةٌ فِي عَمْدِهِ بِحَذْفِ ابْنِ اللَّبُونِ
وَتُلْتَمَسُ فِي الْأَبْرِ وَلَوْ كَانَ بِجَوْسِيَا فِي عَمْدِهِ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ

(٣٤ - جواهر الاكلیل - ثانی) تعمد (الجاني ان كان الطرف للمقتول بل (وان) كان (لغيره) بأن قطع يد شخص عمداً وفقاً لآخر عمداً وقتل آخر عمداً فيقتل فقط ولا يقطع شيء من أطرافه ولا تنفقا عينه (ان لم يقصد) الجاني بجنايته على الطرف (مثله) أي تمثيلاً وتشويهاً فان قصدها فلا يندرج الطرف في القتل فيقتص من الطرف ثم يقتل (كالأصابع) التي قطعت عمداً فتندرج (في) قطع (اليـد) فان قطع الجاني أصابع شخص ثم قطع كفه فنقطع يد القاطع من كوعها ويكفي قطعها في القصاص سواء كانت الأصابع والكف لشخص واحد أو لشخصين فان قطع أصابع شخص ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق فيقطع لهم من المرفق فقط وتندرج فيه الأصابع والكف ان لم يقصد بقطع الأصابع أو لا التمثيل فان قصده قطع أصابعه ثم كفه ومفهوم ان تعمد انه ان لم تعمد فلا يندرج فان قطع يد شخص خطأ ثم قتله عمداً عداً وانا فانه يقتل به ودية اليد على عاقلته (ودية) القتل (الخطأ على) عاقلة القتال (البادي) أي النسب للبادية لسكنائها (خمسـة) أي تؤخذ من خمسة أصناف من نوع الابل اذا كانوا من أهل الابل رفقا بمؤديها عشرون (بنت مخاض) أي غرض الجنين وتحرك في بطن أمها (و) أر بعون (ولدا لبون) أي ولد أم ذات لبن عشرون ذكورا وعشرون اناثا (و) عشرون (حقـة و) عشرون (جذعة) هذا مذهب الامام رضي الله تعالى عنه وجميع أصحابه (وربعت) أي أخذت من أربعة أصناف من الابل (في) قتل (عمد) عفى عنه من جميع الاولياء أو بعضهم أو وقع الصلح على الدية منهم لانها في العمد غير محدودة ولا معلومة حالة في مال الجاني وتربيعها (بحذف ابن اللبون) الذكر من الخمسة وتؤخذ المائة من الأصناف الأربعة الباقية من كل صنف خمسة وعشرون (وثلثت) أي أخذت دية العمد من ثلاثة أصناف (في) قتل (الاب) ولده عمداً عداً وانا ان كان مسلماً أو كتياباً بل (ولو كان مجوسياً في) قتل (عمد لم يقتل) الاب (به) بأن لم يقصد قتله ولم يفعل به ما هو صريح في القتل أو يقتل به وعفى عنه على الدية كفعل

قتادة المدلجي بانه حذفه بسيف فأصاب ساقه فتراحه فمات فقدم سراقه بن جشم رئيس قبيلة قتادة على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال أعددلى على ماء قد يد عشر بن ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم دعا بأهل المقتول وأخيه فدفعها لهم ما ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يرث القاتل شيئا من قتله واحترز بقوله عند لم يقتل به عن الخطأ والعمد الذى يقتل به فى الاول الدية على العاقلة خمسة وفى الثانى القصاص وانما خص عمر رضى الله تعالى عنه سراقه لأنه سيد القوم وأمره باحضار مائة وعشرين بن ليختار (كجره) أى الاب ولده عمدا فتغلظ عليه دية بحسبه كما غلظت دية النفس ويكون التمثيلث (بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلاحد) أى تحديد (سن) فى الخلفات على المشهور (وعلى) عاقلة القاتل خطأ (الشامى والمصرى والمغربى ألف دينار) شرعى لانهم أهل ذهب (وعلى) عاقلة القاتل خطأ (العراقى اثنا عشر ألف درهم) لانهم أهل ورق واستثنى من قوله ألف دينار واثنا عشر ألف درهم فقال (الافى) الدية (الثلاثة) على الأب فى قتل ولده الذى لا يقتل به (في زاد) على ألف دينار لأهل الذهب وعلى الاثنى عشر ألف درهم لأهل الورق ونائب فاعل ي زاد (نسبة ما) أى القدر الذى (بين) قيمتى (الدينين) الخمسة والثلاثة لقيمة الخمسة فان كانت ربعا يذ على الاف والاثنى عشر ربعه وان كانت ثلثا يذ ثلثة وعلى هذا القياس بأن يقال ما قيمة المائة من الابل خمسة مؤجلة ثلاث سنين فاذا قيل ثمانون فيقال وما قيمتها مثلثة حالة فاذا قيل مائة فما بين القيمتين عشرون فيزاد على الاف ربع مائتان وخمسون ويزاد على الاثنى عشر ألفا ربعا ثلثة آلاف (والكتابى) الذمى المقتول خطأ الحر يهوديا أو نصرانيا (و) الكتابى (٣٦٦) (العاهد) أى الحربى المصالح على ترك القتال مدة (نصف دية) أى الحر

كَجَرَحِهِ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً بِأَحَدٍ رَسْنٍ وَعَلَى الشَّامِيِّ وَالْمِصْرِيِّ وَالْمَغْرِبِيِّ أَلْفُ دِينَارٍ وَعَلَى الْعِرَاقِيِّ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَلْفًا فِي الثَّلَاثَةِ فَيَزَادُ بِنِسْبَةِ مَا بَيْنَ الدِّينَتَيْنِ وَالْكِتَابِيِّ وَالْمُأَهَّدُ نِصْفُ دِيَّتِهِ وَالْجَوْسِيُّ وَالْمُرْتَدُّ ثُلُثُ خُمُسٍ وَأَنْتَى كُلِّ كَنْصَفِهِ فِي الرِّقِيقِ قِيمَتُهُ وَإِنْ زَادَتْ فِي الْجَنِينِ وَإِنْ عُلِقَتْ عَشْرُ أُمِّهِ وَلَوْ أُمَةٌ نَقْدًا أَوْ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً تُسَاوِيهِ وَالْأُمَةُ مِنْ سَيِّدِهَا وَالنَّصْرَانِيَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْحُرِّ أَنْ زَالِمَهَا كُلَّهُ حَيَّةً إِلَّا أَنْ يَحْيَا فَالْدِّيةُ أَنْ أَقْسَمُوا وَلَوْ

المسلم (والمجوسى) الذمى أو للعاهد الحر المقتول خطأ (والمتردد) عن دين الاسلام بعد بقره له (ثلث خمس) من دية الحر المسلم (و) دية (أثنى كل) من الحر المسلم والحر الكتابى والحر المجوسى والمتردد (كنصفه) أى نصف دية (وفى) قتل

(الرقيق) خطأ من حر أو رقيق أو عمدا من حر (قيمته) فى مال قاتله ان كان حرا أو رقيقا ان لم تزد عن مات دية الحر بل (وان زادت) قيمته على دية الحر المسلم لأنه مال ومن أُلقي مالاقومنا فعليه قيمته بلغت ما بلغت (وفى) النسب فى القاء (الجنين) المرأة (وان) كان (علقة) أى دما مجتمعا اذا صب عليه ماء حار لا يذوب (عشر) واجب قتل (أمة) أى الجنين ذكر أو أنثى عمدا كان أو خطأ بضرب أو تخويف أو تشميم ان كانت حرة بل (ولو) كانت (أمة) وأشار بلوقول ابن وهب فى جنين الامه ما نقصها لانها مال فهى كسائر الحيوان حال كون العشر (نقدا) أى دنانير أو دراهم حالة فى مال الجانى الحر ورقبة الجانى فلا يؤخذ العشر من الابل فى قول ابن القاسم (أو) فى الجنين (غرة) بضم الغين المعجمة وشذراء والى بيانها أشار بقوله (عبد) يساوى عشر واجب أمه (أو وليدة) أى أمة (تساويه) أى تساوى الوليدة عشر واجب الام وظاهر كلام المصنف ان الخيار للجانى بين النقْد والرْقبة وهو مقتضى قول مالك وابن القاسم وأشهب ومر عليه هنا مع قوله فى توضيحه ان مذهب المدونة خلافه (والامة) جنينها (من سيدها) الحر المسلم كجنين الحرة فى أن فيه عشر دية الحرة المسلمة ان كان السيد مسلما أو غرة عبد أو وليدة ومفهوم من سيدها انه لو كان من زوج لكان فيه عشر قيمة أمه لا غير لانه رقيق لسيد أمه (والنصرانية) أو اليهودية الحرة جنينها (من) زوجها (العبد المسلم ك) جنين (الحرة) المسلمة فى أن فيه عشر دية الحرة المسلمة أو غرة عبد أو وليدة تساويه لانه مسلم تبعا لأبيه حرنبعا لانه وبين شرط كون الجنين فيه عشر واجب أمه بقوله (ان زالما) أى انفصل الجنين (كله) عن أمه حال كونها (حية) فلو ماتت قبل خروجه أو بعد خروج بعضه وقبل خروج باقيه فلا شئ فيه واستثنى من قوله وفى الجنين عشر أمه فقال (الأن يحيا) أى يخرج الجنين من أمه حيا حياة محققة بأن يستهل صارخا مثلما يموت (ف) فيه (الدية ان أقسموا) أى أولياؤه ان موته من فعل الجانى ان تراخى موته عن خروجه بل (ولو)

مات عاجلاً) عند ابن القاسم خلافاً لقول أشهب لا يقسمون أن مات عاجلاً لأن موته فوراً يعني كونه من الجنابة وحجة ابن القاسم أن موته فوراً لا يعني أن لا يقسمون أنه سبب آخر طراً لأنه لشدة ضعفه يتأثر بأدنى الأسباب (وأن تعمده) أي تعمده الضارب الجنين (بضرب بطن أو ظهر أو رأس) لأنه فآلفته حياة محقة بأن استهل صارخاً ثم مات (ففي القصاص) وعدمه (خلاف) أي قولان مشهوران قال البناني يعني أن ما تقدم من الدية محله إذا كانت الجنابة خطأ وأما أن تعمدها فإن كانت بضرب كظهر أو بطن فقال أشهب لا قود فيه بل فيه الدية في مال الجناني اه ابن الحجاب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة وهو مذهب المدونة والمجموعة والحق ابن شاذي ضرب الرأس بالظهر (وتعدد الواجب بتعمده) أي الجنين (وورث) أي المأخوذ عن الجنين بين ورثته (على) حسب (الفرائض) باتفاق مالك وابن القاسم وابن الماحشون وابن شهاب رضي الله تعالى عنهم أنها تورث على فرائض الله تعالى فلا ماله الثلث ولأبيه الثلثان وإن كان له أخوة فلا ماله السدس والباقي لأبيه وقال ربيعة هي للأُم خاصة أذهى عن عصومها (وفي الجراح) التي ليس فيها دية مقدرة من الشارع إذا برئت على شين ونقص والافلاشيء فيها (حكومة) أي مال محكوم به يتوصل إلى معرفة قدره (بنسبة نقصان) أي ما نقصته قيمته معينا بسبب (الجنابة) لقيمتها سليماً فيقوم على فرض رقيته سالماً ومعيباً وينسب ما نقصته قيمته معينا لقيمتها سليماً ويحكم بمثل تلك النسبة من الدية وتكون الحكومة (إذا برىء) المجنى عليه من الجرح ولا يستعمل بها قبل برئته لاحتمال سيلان الجرح إلى الموت فتجب الدية كاملة وصلة نقصان (من قيمته) أي المجنى عليه حال كونه (عبدًا فرضاً) سليماً ويحكم على الجناني بمثل تلك النسبة (من الدية) للمجنى عليه وشبهه في التقويم فقال (٢٦٧) (كجنين البهيمة) أن نزل ميتاً فتقوم أمه حاملاً به فرضاً ومسقطاً له وعلى

مات عاجلاً وإن تعمده بضرب بطن أو ظهر أو رأس ففي القصاص خلاف وتعمد الواجب بتعمده وورث على الفرائض وفي الجراح حكومة بنسبة نقصان الجنابة إذا برىء من قيمته عبدًا فرضاً من الدية كجنين البهيمة إلا الجائفة والآمة ثلث والموضحة فنصف عشر والمنقلة والمهشمة فعشر ونصفه وإن شين فيهن أن كن برأس أو آخر أعلى والقيمة للعبد كالدية والآ فلا تقدير وتعمد الواجب بجائفة نفذت كتمدد الموضحة والمنقلة والآمة أن لم تنصل والآ فلا وإن بقود في ضربات والدية في العقل أو

الجناني ما بين القيمتين واستثنى من الجراح فقال (إلا الجائفة) أي الجرح الذي أفضى إلى الحرف فلا قصاص فيه لأنه من المتألف (و) (الآمة) أي الجرح الذي وصل إلى أم الدماغ (ف) - في كل منهما (ثلث)

الدية السكاملة للجروح على عاقلة الجناني ولا فرق فيما بين العمد والخطأ (و) (إلا الموضحة) التي أظهرت العظم خطأ (ف) - ديتها (نصف عشر) من دية المجنى عليه وفي عمدها القصاص كما تقدم (و) (إلا المنقلة) التي ينقل منها العظم للدواء (والمهشمة) التي هشم العظم (ف) - ديتها (عشر) من دية (ونصفه) أي العشر ولو عمداً (وإن) برئت (شين) أي عيب ونقص (فيهن) أي الجائفة وما عطف عليها لأن النبي ﷺ بين هذه الديات لهذه الجراحات في كتابه لعمر بن حزم حين وجهه إلى نجران ولم يقيد بها بغيرها على غير شين وبين شرط كون الديات المذكورة للجراحات المذكورة فقال (إن كن) أي ما بعد الجائفة (برأس أو لحي أعلى) ولم يذكر محل الجائفة لوضوحه لأنها لا تكون إلا في البطن أو الظهر أو أحد الجنين (والآ) أي وإن لم تكن الجراحات المذكورة برأس الخ بأن كانت بغيرها (فلا تقدير) لديتها وفيها الحكومة (والقيمة للعبد) المجنى عليه بجرح (كالدية) للمجنى عليه الحر في أخذ دية الجرح منها ففي جائفته وآمته ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلته وهاشمته عشر ونصفه وما عدا الجراحات الأربع فليس فيه إلا ما نقص من قيمته (وتعدد) ثلث الدية (الواجب) في الجائفة (ب) سبب (جائفة) نفذت من ظهر لبطن أو من أحد الجنين للآخر وقيل لا يتعدد والقولان مذكوران في المدونة (كتمدد الموضحة) تعدد (المنقلة) فيوجب تعدد واجبهما (و) تعدد (الآمة) فيوجب تعدد واجبهما (إن لم تنصل) الموضحة بمنقلتها والمنقلة بمنقلتها والآمة بمنقلتها وبين المنقلتين ما يبلغ العظم وبين المنقلتين ما لم يهشم العظم وبين الآمتين ما لم يبلغ أم الدماغ (والآ) أي وإن اتصلت الموضحة بمنقلتها والمنقلة بمنقلتها والآمة بمنقلتها (فلا) يتعدد الواجب فيها لأنها موضحة واحدة واسعة وكذا الباقي (وإن) كانت (بقود) واحد (في ضربات) ومفهوم في فوراً أنها إن كانت بضربات في أوقات متباعدة واتصلت تعدد واجبهما بتعدد (والدية السكاملة في) إزالة (العقل) كله من المجنى عليه فإن زال بعضه فقدره من الدية (أو) إذهب

(السمع) كله (أو) اتلاف (البصر) كله (أو) منع (النطق) كله ولو بقي في اللسان الذوق ومعونة المضغ (أو الصوت أو الذوق) قال اللخمي في الذوق الدية قياساً على الشم ابن عرفة هو على أصولهم ينبغي أن تكون فيه الدية ولم أعلم فيه نصاً لأصحابنا (أو) إبطال (قوة الجماع) أن إبطال انعاطه ففيه دية كاملة (أو) قطع (نسله) فيه دية كاملة وإن لم يبطل انعاطه وإن أمي من ذكر أو أنثى (أو تجذيمه) فيه الدية كاملة وكذا التبريس (أو تسويده) فيه الدية كاملة للخمى تجب الدية إذا جذمه أو أبرصه أو سقاه ماسود جسمه (أو تبرصه أو) إبطال (قيامه وجلوسه) بأن صار مستلقياً (أو) إزالة (الاذنين) ففيه دية كاملة ولو بقي سمعهما وقيل كمال الدية يتوقف على ذهاب سمعهما والقولان منصوبان في الدونة (أو) إزالة (الشوى) بفتح الشين المعجمة مقصوراً جمع شواء أي جلد الرأس ففيه دية كاملة (و) في اتلاف (العينين) معاً دية كاملة (أو) اتلاف (عين الأعور) دية كاملة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه (للسنة) فقد قضى بها فيها عمر وعثمان وعلى وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (بخلاف كل زوج) غير العينين (فان في) اتلاف (أحدهما) حال عدم الآخر (نصف) ما يجب (له) ففي يد الأقطع نصف الدية وكذا رجل الأعرج (و) الدية الكاملة (في) اتلاف (اليدين) بقطعهما من المنكب أو المرفق أو الكوع أو الأصابع أو بإزالة منفعتهما مع بقاءهما (و) في اتلاف (الرجلين) دية كاملة بقطعهما من الورك أو الركبة أو الكعب أو الأصابع أو بإزالة منفعتهما مع بقاءهما (و) في قطع (الحشفة) أي رأس الذكر دية كاملة كقطعه من أصله (وفي) قطع (بعضهما) أي اللارن والحشفة (بحسابها) أي الدية (منهما) أي اللارن والحشفة (لا من أصله) أي المذكور من اللارن والحشفة وهو الأنف والذكر لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب (٣٦٨) إليه (في) اتلاف (الأثنين) دية كاملة (مطلقاً) عن التقييد بسلتهما

أو قطعهما أو رصهما وفي أحدهما نصف الدية وإن قطعنا مع الذكر فديتان (وفي) اتلاف (ذكر العينين) وهو مالا يتأتى به الجماع لصغره أو غلظه أو لعله وهو المعرض والحصور (قولان) لزوم الدية وقيل حكومة وهو في المعرض عن جميع النساء فإن كان

السمع أو البصر أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو تجذيمه أو تبريصه أو تسويده أو قيامه وجلوسه أو الأذنين أو الشوى أو العينين أو عين الأعور للسنة بخلاف كل زوج فإن في أحدهما نصفه وفي اليدين والرجلين ومارن الأنف والحشفة وفي بعضهما بحسابها منهن لا من أصله وفي الأثنين مطلقاً وفي ذكر العينين قولان وفي شفرى المرأة أن بدا العظم وفي ثديها أو حلمتيهما أن بطل اللبن واستؤنى بالصغيرة وسن الصغير الذي لم يثغير للإياس كالقود والآل انتظر سنة وسقطا أن عادت وورثا أن مات وفي هود السن أصغر بحسابها وجرب العقل بالخلوات والسمع بأن يصاح

من معترضا عن بعضهن ففيه الدية اتفاقاً (وفي) إزالة (شفرى) مثني شفر بضم الشين المعجمة فيهما لها اللحان المحيطان بفرج (المرأة) ففيه مادية كاملة (ان بدا) أي ظهر (العظم) قضى به عمر رضي الله تعالى عنه وفي أحدهما نصف الدية فإن لم يبد ففيه حكومة (وفي ثديها) أي المرأة دية كاملة (و) في (حلمتها) أي ثدي المرأة دية كاملة (ان بطل اللبن) والا فحكومة (و) ان قطع حلمتي صغيرة وشك في إبطاله لبها (استؤنى بالصغيرة) فان تبين إبطاله لبها فالدية والا فحكومة (و) ان قلع سن صغير غير مثغر استؤنى بـ (سن الصغير) الذي (لم يثغير) أي لم يسقط أسنانه التي نبتت له وهو رضيع بأخذ عقلها في العمى والخطأ (للإياس) من نباتها (كالقود) في العمى يوقف العقل بيد عدل فان نبتت بهيتها فلا عقل ولا قود فيها وان عادت أصغر أعطى أرض نقصها (والا) أي وأن لم تنبت في الوقت الذي جرت العادة بنباتها ففيه ولم تحض سنة من يوم قلعها (انتظر سنة) أي تمامها معتبرة من يوم القلع (وسقطا) أي العقل في الخطأ والقود في العمى (ان عادت) سنة كهيئتها (وورثا) أي العقل في الخطأ والقود في العمى (ان مات) الصغير قبل عودها لوجود سببها (وفي عود السن أصغر) من الملقوعة يؤخذ من الدية للموقوفة (بحساب) نقصها) فان نقصت الربع أخذ ربع الدية وعلى هذا القياس (و) ان جنى شخص على آخر فادعى أولياء الجنى عليه ذهاب عقله بالجناية وأشكل أمره (جرب العقل) المدعى زواله (بالخلوات) بأن يجعل في محل وحده ويتطلع عليه من حيث لا يشعر وينظر هل يفعل أفعال العقلاء أو المجانين ويتكرر التطلع عليه والنظر في أوقات حتى يعلم أمره (و) يجرب (السمع) المدعى زواله بسبب الجناية من إحدى الأذنين (بأن يصاح) عليه من مكان بعيد ووجه الصالح لوجهه في وقت سكون الرمح فان لم يسمع فيتقرب الصالح منه ويصيح عليه كذلك فان لم يسمع فيتقرب منه ويصيح وهكذا

يفعل حتى يسمع فيعلم مكان وقوف الصائح علامة ثم يجعل المجنى عليه وجهه لجهة خلفه ويصيح الصائح له كذلك ويعلم موضعه ثم يجعل وجهه لجهة يمينه ويصيح عليه ويعلم كذلك ثم يجعله شماله ويصيح عليه كذلك ثم يقاس ما بين العلامات وموضع المجنى عليه فان استوت (من أما كن مختلفة مع سد) الاذن (الصحيحة) سدا محكما ثم سدت الاذن المجنى عليها وفتحت الصحيحة ويصاح عليه كذلك من أما كن مختلفة (ونسب) سمعه بالمجنى عليها (لسمعه الآخر) بالصحيحة وحكم على الجاني بمثل تلك النسبة من نصف الدية (والا) أي وان لم يكن له سمع آخر بأن ادعى الجناية على سمع أذنيه معا وكانت احدهما لاسمع لها اصاله (فسمع وسط) لشخص مثل المجنى عليه سنا ومزاجا (وله) أي المجنى عليه (نسبته) من دية الاذن أو الاذنين (ان حلف) المجنى عليه ان ذلك غاية سمعه (ولم يختلف قوله) أي المجنى عليه في الجهات اختلافنا (والا) أي وان اختلف قوله فيها اختلافنا (فهدر) أي لشيء على الجاني من الدية لتبين كذبه في دعواه ذهاب سمع الاذنين أو احدهما (و) يجرب (البصر) المدعى ذهابه من إحدى العينين (باغلاق) العين (الصحيحة) واراؤه شيئا نحو بيضة من مكان بعيد والتقرب اليه شيئا فشيئا حتى يبصرها (كذلك) أي الفعل في تجربة السمع ثم تغلق المصابة وتفتح الصحيحة ويفعل بها كذلك وله نسبته ان حلف (و) يجرب (الشم) المدعى ذهابه بالجناية (برائحة حادة) أي قوية منفرة للطبع لا يصبر من يشمها عادة ولا سيما مع طول الزمن ويعلم شمه بالعطاس ونحوه (و) يجرب (النطق) المدعى نقصه بجناية (بالكلام اجتهدا) من العارفين لا بقدر نقص الحروف لاختلافها بالخفة والثقيل (٣٦٩) على اللسان (و) يجرب (الدوق) المدعى ذهابه

بجناية (بالقر) بفتح الهم
وكسر القاف شديد المראה
كالصبر أو الحرارة كالفلفل
الاحمر (وصدق مدع ذهاب
الجميع يمين) بجناية في
جميع ماسبق أي مع
الاختبار بما سبق (و) الغضو
(الضعيف من عين ورجل
ونحوهما) كيدواذن ولسان
وذكر (خلقة) أي من الله

مِنْ أَمَّا كَنْ مُخْتَلِفَةٍ مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسَبَ لِسَمْعِهِ الْآخَرِ وَالْأَفْسَعُ وَسَطٌ وَلَهُ
نِسْبَتُهُ أَنْ حَلَفَ وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَالْأَفْهَرُ وَالْبَصَرُ بِإِغْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ
وَالشَّمُّ بِرَائِحَةٍ حَادَّةٍ وَالنُّطْقُ بِالْكَلَامِ اجْتِهَادًا وَالذَّوْقُ بِالْقُرِّ وَصَدَّقَ مَدْعُ ذَهَابِ
الْجَمِيعِ يَمِينٍ وَالضَّعِيفُ مِنْ عَيْنٍ وَرَجُلٍ وَنَحْوَهُمَا خَلْقَةٌ كَفَيْرٌ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا وَفِي لِسَانِ النَّاطِقِ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ النَّطْقُ مَا قَطَعَهُ
فَحُكُومَةٌ كِلْسَانِ الْأُخْرَسِ وَالْيَدِ الشَّلَاءُ وَالسَّاعِدِ وَالْيَتَى الْمَرَأَةُ وَسِنَّةٌ مُضْطَرِبَةٌ
جَدًّا وَعَسِيبٌ ذَكَرٌ بَعْدَ الْحَشْفَةِ وَحَاجِبٌ أَوْ هُدْبٌ وَظْفَرٌ فِيهِ الْقِصَاصُ وَأَفْضَاءُ
وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَكَارَةِ الْأَبْصِمَةِ

تعالى مع الابصار بالعين والمشى بالرجل والعمل باليد والسمع بالاذن والنطق باللسان والوطء بالذكر (كفيرة) وغيره هو الصحيح ويكون كفيرة في الدية والقود (وكذا) أي المذكور من العين والرجل ونحوهما الضعيف خلقه في كونه كالسليم الاعضاء (المجنى عليها) فضعت من الجناية (ان لم يأخذ لها عقلا) فان كان أخذ لها عقلا ثم جنى عليه ثانيا فإثم الله من العقل بحساب ما بقي (وفي) قطع (لسان) الانسان (الناطق) وإن لم يمنع النطق ما قطعه (فحكومة) وشبهه في الحكومة فقال (ك) قطع (لسان الأخرس) ففيه حكومة (و) في قطع (اليدين) الشلاء حكومة (و) كقطع (الساعد) أي الذراع الذي لا أصبع له خلقه أو بقطع سابق فيه حكومة (و) في (اليتى المرأة) حكومة عند ابن القاسم (و) في قلع (سن مضطربة جدا) بحيث لا يرجى ثبوتها حكومة (و) في قطع (عسيب) أي قصبة (ذكر بعد) قطع (الحشفة) منه حكومة وفي التوضيح الظاهر لزوم الدية في العسيب لانه يجامع به وتحصل به اللذة (و) في ازالة (حاجب) واحد أو اثنين حكومة (و) في (هدب) العين ان لم ينبت حكومة فان نبت فلا شيء فيه الا الادب في العمد (و) في قطع (ظفر) خطأ حكومة (و) عمد (فيه القصاص) والذي في المدونة في الظفر القصاص الا أن يقلع خطأ فلا شيء فيه اذا برى وعاد طيبته فان برى على غير هيئته فقيه الاجتهاد (و) في (افضاء) أي ازالة ما بين مخرج البول ومحل الجماع حكومة ابن الحاجب في الافضاء قولان حكومة ودية التوضيح الحكومة مذهب المدونة والدية لابن القاسم (ولا يندرج) أرش الافضاء (تحت مهر) بحيث لا يجب فيه زيادة عليه بل يجب أرشه زيادة على المهر (بخلاف) أرش (البكارة) فيندرج تحته اذا لا يتمكن من وطئها الا بإزالتها واستثنى من اندراج البكارة في المهر فقال (الا) لإزالتها (بأصبعه) فلا يندرج أرشها تحت المهر لانها محرمة على الزوج ان طلقها قبل وطئها فان طلقها بعد وطئها اندرج أرشها في

للهر (وفي) اتلاف (كل أصبع) من يد أو رجل خطأ (عشر) من دية المجنى عليه مسلماً كان أو كتابياً أو مجوسياً ذكرًا أو أنثى (و) في اتلاف (الأعنة) من كل أصبع (ثلاثة) أي العشر (إلا الأعنة) (من الإيهام) (نصفه) أي العشر أذ ليس فيه إلا اثنتان (وفي) اتلاف (الأصبع الزائدة) على الخمس في يد أو رجل (القوية) على التصرف قوة الأصابع الأصلية (عشر) من دية المجنى عليه (إن أفردت) بالاتلاف عن الأصابع الأصلية ومفهوم الشرط أنها إن قطعت مع الأصابع الأصلية فلا شيء فيها وهو كذلك (وفي) اتلاف (كل سن خمس) من الأبل (وان) كانت (سوداء) خلقة أو بجنابة وجنى عليها نانيا (يقلع) من أصلها بعد حين من الجنابة الأولى (أو) بد (أسوداد) فقط بعد بياضها بجنابة عليها مع بقائها وثبوتها لانه أذهب جمالها (أو بهما) أي القلع والتسويد بأن سودها ثم قلعا بالقرب وقال ابن عبد السلام أي يقلع بعضها وتسويد باقيها (أو بحمرة) لها بعد بياضها (أو) (بصفرة) لها بعد بياضها (إن كان) للذكور من الحمر والصفرة (عرفا كالسواد) في اذهاب الجمال والافعل حساب ما نقص (أو) (الدية) (باضطرابها) أي السن (جدا) بحيث لا يرجى ثبوتها في الخفيف العقل بقدره (وان) قلعت السن ثم ردتو (ثبتت) شخص (كبير) أي منفرد (قبل أخذ عقلها أخذه) أي أخذ المجنى عليه عقلها ولا يرده إن كان أخذه (كالجراحات الأربع) أي الجائفة والموضحة والمنقلة والآمة فقد انفقوا على أخذ عقلها وإن عادت لم يثبتها وكذا الهاشمة والدامغة (و) إن جنى عليه فذهب بصره وأخذ منه دية ثم عاد له بصره (رد) المجنى عليه الدية التي أخذها للجاني (في عود البصر) لأن عوده دليل على عدم ذهابه وأنه تعطل بعله ذهبت أذ لو ذهب لا يعود (و) أن أبطل (٢٧٠) قوة جماعه وأخذ منه ديتها ثم عادت رد المجنى عليه للجاني ما أخذه منه في عود

(قوة الجماع) للمجنى عليه (و) إن ذهب لبن امرأة وأخذت منه ديتها ثم عادها إليها فأنها ترد الدية التي أخذتها من الجاني في عود (منفعة اللبن) اضافته للبيان (وفي) أخذ عقل (الأذن) (ثبتت) في محلها بعد قلعا وردها إليه وعدم لزومه للجاني وإن كان أخذه منه

وفي كل إسبع عشر والأعنة ثلثه الأ في الإيهام فينصفه وفي الأصبع الزائدة القوية عشر إن انفردت وفي كل سن خمس سوداء يقلع أو أسوداد أو بهما أو بحمرة أو بصفرة إن كانا عرفا كالسواد أو باضطرابها جدا وإن ثبتت لكبير قبل أخذ عقلها أخذه كالجراحات الأربع ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنفعة اللبن وفي الأذن إن ثبتت تأويلان وتعددت الدية بتعددها الأ المنفعة بمحلها وساوت المرأة الرجل لثلاث ديتها فترجع لديرتها وضم متجد الفعل أو في حكمه أو المحلل في الأصابع لا الأسنان والمواضع والمناقل وعمد الخطأ وإن عقت

رده له (أو يلاّن) الأول لابن رشد والثاني لعبد الحق (وتعددت الدية) على الجاني في العمد وعلى عاقلته ونجحت في الخطأ (بتعدها) أي المنفعة المجنى عليها فان قطع يده فجن فديتان (الالمنفعة) (الداهية) (ب) الجنابة على (محلها) أي المنفعة ابن الحاجب في الشم دية ويندرج في الألف كالبصر مع العين والسمع مع الأذن (وساوت المرأة) مسامة أو كتابية أو مجوسية (الرجل) من أهل دينها في دية جراحاتها لبلاغ ديتها (ثلاث دية) أي الرجل (فترجع) المرأة في دية جراحاتها (لديتها) أي المرأة وذلك إن دية موضحة المرأة ومنقلتها وأصابعها وأسنانها ونحوها مما يوجب أقل من ثلاث دية الرجل فدية المرأة فيه مساوية لدية الرجل ففي موضعها نصف عشر دية الرجل وفي منقلتها عشرها ونصفه وفي أصابعها عشر ديتها فإن أوجب جرحها ثلاث دية كالجائفة والآمة فانها ترد لديرتها فلها ثلاث ديتها لاثلاث دية الرجل (وضم متجد الفعل) أي الجراحات الناشئة عن الفعل الواحد كضربة واحدة في يد أو رجل فقطعت أصبعين أو ثلاثا ففي كل أصبع عشر (أو) ما (في حكمه) أي المتجد كضربات في فور واحد (أو) متجد (المحل) كضربات في يد أو رجل فقطعت أصابعها فان كانت ثلاثا ففي كل أصبع عشرون كانت أربعاً ففي كل أصبع خمس وتعتبر أصابع كل يدها وحدها وكذلك أصابع الرجلين لأن كل يده محل وكل رجل محل وهذا (في الأصابع) كما تقدم (لا) في (الأسنان) فلا يضم بعضها لبعض بل في كل سن خمس من الأبل كان ذلك في ضربة أو ضربات (و) لا تضم (المواضع) إلا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا تضم (المناقل) إلا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا يضم (عمد الخطأ) كالمواضع ثلاث عمداً ثم ثلاث خطأ فلها في كل أصبع عشر إن اقتضت من العمد بل (وان عقت) عن العمد وسواء انحدر المثل أو تعدد ولو كان العمد والخطأ في فور واحد إن عرفت في المدونة لا يضم الخطأ إلى

عند اقتضت أو غفت (وتجملت) أى أُلجبت بالجنون أى الالهة (ذبة الحر) المسلم أو الذمى أو المجوسى الذكر أو الانثى في قتل (الخطأ) فلا تنجم قيمة الرق فهي حالة على قائله وكذلك ذبة العمد المصالح عليها اذا ثبت قتل الخطأ (بلا اعتراف) أى اقرار من القاتل بأن ثبت بيمينه أو قسامته ومفهومه ان ما ثبت باعتراف لا ينجم على العاقلة وهو كذلك لاثباته بالكذب لا غناء ورثة المقتول فتتجيم (على العاقلة) للجاني الحر (و) على (الجاني) فجعل العاقلة الذية أمر قديم كان في الجاهلية فأقره النبي صلى الله عليه وسلم وشرط التجيم على العاقلة (ان بلغ) الواجب بجناية الخطأ (ثلث ذية) (الجنى عليه أو) ثلث ذية (الجاني) كان الجاني أو المجنى عليه من كان (وما) أى الواجب بالجناية الذى (لم يبلغ) ثلث ذية الجاني ولا ثلث ذية المجنى عليه (فحال عليه) أى الجاني وحده وشبهه في كون الذية على الجاني حالة فقال (ك) ذية (عمد) على عن الجاني عليها فهي عليه حالة (و) ك(ذية غلظت) على الجاني بتربيع أو ثلث فهي عليه حالة (و) كذية عضو (ساقط) (القصاص فيه) (لعدم) مثله (ه) في الجاني كقطعه معنى ولا معنى له فدينتهما عليه حالة وإن كان معهما انتظر يسره واستثنى من العمد فقال (الاما) أى جرحا عمدا (لا يقتص منه من الجرح ل) خوف (اتلافه) كجائفة وآمة وكسرفخذ (ف) دينته (عليها) أى عاقلة الجاني (وهي) أى العاقلة (العصبة) بنفسه قربوا أو بعدوا (و بدى) على العصبة (بأ) هل (الديوان) أى الكتاب الذى دون وكتب فيه أسماء المعطين من بيت المال وأهلهم المكتوب أسماءهم وعطاؤهم فيه وشرط حمل أهل الديوان (ان أعطوا) أى أهل الديوان ما كتب لهم فيه من الدنانير والبراهم من بيت المال فان لم يكن إعطاء فأنما يحمل عنه قومه (ثم) بدى (بها) أى العصبة ان لم يكن أهل ديوان أولم يعطوا ويقدم من العصبة (الاقرب) للجاني كالأبناء (فالأقرب) ممن بعده كابناء الأبناء ثم الأخوة ثم بنوهم (٣٧١) ثم الجد وهكذا يقدم الأصل على فرع والفرع على أصل

أصله (ثم) يلى عصبة النسب (الموالى الاعلون) أى المعتقون بكسر التاء (ثم) الموالى (الاسفلون) أى المعتقون بفتح التاء (ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما) قال التبنائى الحنفى انه شرط فى المراتب قبله كلها لاف بيت المال فقط لأن الذى

وُجِّمَتْ ذِيَّةُ الْحُرِّ الْخَطَا بِإِذْنِ اعْتِرَافِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي أَنْ بَلَغَ ثُلُثَ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَمَمْدٍ وَذِيَّةٌ غُلْظَتْ وَسَاقِطٌ لِمَدْمِيهِ إِلَّا مَا لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ مِنَ الْجُرُوحِ لِاتِّلَافِهِ فَعَلَيْهَا وَهِيَ الْعَصْبَةُ وَبَدَى بِالْذِيَّانِ أَنْ أُعْطُوا ثُمَّ بِهَا الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا وَالْأَلَدِىُّ ذُو دِينِهِ وَضُمَّ كَكُورٍ وَمَصْرٍ وَالصُّلْحَى أَهْلُ صَلَاحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعُقِلَ عَنْ صَبِيٍّ وَجَنُونٍ وَأَمْرَأَةٍ وَفَقِيرٍ وَغَارِمٍ وَلَا يَمْعُولُونَ وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لِأَنْ قَدِيمَ غَائِبٍ وَلَا يَنْقُطُ لِمُسْرٍ أَوْ مَوْتِهِ وَلَا دُخُولَ لِيَدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مَصْرِيٍّ مُطْلَقًا السَّامِلَةُ فِي

فى المدونة وغيرها ان الذى يعقل عن الكافر أهل دينه وليس فى النص اعتبار عصبته ولا ديوانه اه (والا) أى وان لم يكن الجاني مسلما (ف) الكافر (الذمى) يعقل عنه (ذوو دينه) الذين يؤدون معه الجزية فلا يعقل يهودى عن نصرانى وعكسه ولا أحدهما عن مجوسى وعكسه (و) ان لم يكف أهل كورته (ضم) الى أهل كورته أهل كور دينه وجزيته (ككور) أى بلدة أى قرى ريف (مصر) حتى يكمل عدد العاقلة (و) الكافر (الصلحى) يعقل عنه (أهل صلحه وضرب) أى جعل (على كل) من العاقلة والجاني (ما) أى قدر من المال (لا يضر) بخاله أى لا يخفف بماله فلا يساوى ما يحمل على قليل المال ما يحمل على كثيره (وعقل عن) جان (صبي وجنون وأمراة وفقير) لا يملك شيئا (وغارم) أى مدين عاجز عن وفاء دينه (ولا يعقلون) أى الصبي ومن عطف عليه ظاهره لأعن غيره ولا نفسه وبه قال المخيم ونصه خمسة يعقل عنهم ولا يعقلون وهم الذين ذكرهم المصنف (والمعتبر) من حال من تضرب عليه من العاقلة من بلوغ وعقل وإسلام وحرية وحضور وغنى حاله (وقت الضرب) أى تفريق الذية على العاقلة لاحاله وقت الجناية ولا وقت الاداء فمن كان مستكملا لها وقت الضرب ضربت عليه ومن كان وقته ناقصا شرطتها فلا تضرب عليه ولو استكملها بعده (لا) تضرب (ان قدم غائب) وقت الضرب أو بلغ صبي أو فاق مجنون أو أيسر معصم أو أغتق رقيق (ولا تسقط) الذية عمن ضربت عليه (ل) حدوث (عسره) بعد ضربها عليه مليا (أو موته) بعد ضربها عليه حيا أو جنونه بعد ضربها عليه عاقلا أو غيبته بعد ضربها عليه حاضرا (ولا دخول ليدوى مع حضرى) ولا عكسه اذ لا يكون فى ذية واحدة لأبل ودنانير أو دراهم (ولا) دخول (ل) شامى مع مصرى) فى الذية ولا عكسه (مطلقا) عن التقييد بالبعد وتتجيم الذية (الساملة فى

ثلاث سنين) كل ثلث في سنة (تحل) الاثلاث (بأواخرها) أي السنين فيحل بأخر السنة الأولى ثلث الدية وبأخر السنة الثانية ثلثها الثاني وبأخر السنة الثالثة ثلثها الثالث وابتداء السنة الأولى (من يوم الحكم) بتنجيمها وهو يوم ضربها (و) ينجم (الثلاث) ان وجب في نحو جائفة (و) ينجم (الثلاثان) الواجبان في نحو جائفتين (بالنسبة) لتأجيل الدية الكاملة فيؤجل الثلث بسنة والثلاثان بسنتين (ونجم) أي أجل كذلك (في النصف) من الدية الواجب في نحو قطع يد بالتثليث للكمال فيؤجل ثلث الكاملة من النصف بسنة والسنديس منها تمام النصف بسنة (و) نجم في (الثلاثة الأرباع) من الدية الواجبة في قلع خمس عشرة سنة أو سبع أصابع وأعملة إبهام فتنجم (بالتثليث) أي يجعل كل ثلث من الكاملة في سنة (ثم) يجعل (للازداد) على الثلثين وهو نصف سدس الدية (سنة وحكمها) أي القدر الذي (وجب) من الدية (على) كل عاقلة من (عواقل) المقاتلين خطأ كل قاتل من عاقلة غير عاقلة غيره (بجناية واحدة) كحمل أربعة رجال مثلاً صخرة فسقطت منهم على رجل فمات فقسمت ديتة على عواقلهم فخص كل عاقلة ربع الدية فيحكم هذا الربع (كحكم) الدية الكاملة المنجمة على العاقلة (الواحدة) في التأجيل بثلاث سنين (كعدد) ديات (الجنايات) من واحد أو أكثر (عليها) أي العاقلة الواحدة كقتل رجلين أو رجلاً خطأ فتنجم الديتان أو الديات على عاقلته بثلاث سنين وأما نية على هذا الثلاثي توهم ان الدية الثانية إنما تنجم على عاقلته بعد وفاء الأولى (وهل حدها) أي أقل العاقلة الذي لا يضم اليه أحد ممن بعده في الترتيب السابق (سبعائة) فإذا وجد هذا العدد من الإبناء فلا يضم اليهم أبناء الإبناء وان نقصوا عنه ضموا اليهم فان عموه فلا يضاف اليهم الأب والأضيف اليهم وعلى هذا القياس وليس المراد أنها لا تضرب على أكثر (٢٧٢) منه من مرتبة واحدة بل تضرب عليهم وان كانوا سبعة آلاف مثلاً (أو)

حدها (الزائد على ألف) زيادة لها بال كعشرين فالألف يضم اليه غيره في الجواب (قولان) استحسنون (و) يجب (على) القاتل (الحر) لا العبد (للمسلم) لا الكافر ان كان بالغا عاقلاً بل (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لانه من

ثلاث سنين تحل بأواخرها من يوم الحكم والثلث والثلثان بالنسبة ونجم في النصف والثلاثة الأرباع بالتثليث ثم للزائد سنة وحكمها ما وجب على عواقل بجناية واحدة كحكم الواحد كعدد الجنايات عليها وهل حدها سبعمائة أو الزائد على ألف قولان على القاتل الحر المسلم وان صبياً أو مجنوناً أو شريكاً إذا قتل مثله معصوماً خطأ عتق رقبة ولم يجزها شهران كالظهار لا صائلاً وقاتل نفسه كدبريته ونذبت في جنين ورقيق وعمد وعبد وعليه مطلقاً جلد مائة وحبس سنة وان يقتل مجوساً أو عبداً أو نكول المدعى

خطاب الوضع لانه عوض عن النفس كعوض المتلف (أو) كان القاتل (شريكاً) في القتل لصى أو بالغ حر مسلم فيجب على على كل كفارة تامة لأنها لا تنبعض ولا يشترك فيها (إذا قتل) الحر المسلم شخصاً (مثله) في الحرية والاسلام فلا تجب في قتل كافر ولا عبد حال كونه (معصوماً) فلا تجب في قتل غير معصوم كزنا محصن ومحارب (خطأ) فلا تجب على القاتل عمداً وقوله على القاتل الحر المسلم خبر مقدم وعتق رقبة مبتدأ مؤخر فالواجب عتق شخص رقيق مؤمن سليم من العيوب محرر خصوص الكفارة (ولد) (لمحزن) (عندها) أي عدم القدرة على عتق الرقبة (شهران) يصومهما (ك) رقبة وشهرى (الظهار) في شرط إيمان الرقبة وسلامتها من العيوب وتحريرها له وتتابع الشهرين في الصوم ونية الكفارة بهما (لا) تجب الكفارة على من قتل شخصاً حراً مسلماً (صائلاً) عليه لانه ليس معصوماً وإن قتله عمداً (و) لا كفارة على (قاتل نفسه) لانه غير خطأ قال ابن عرفة ولم أجده نصاً للفرق في وجيزه قال فيه وفي وجوبها على قاتل نفسه وجهان اه وفيه ان قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين عجز قاتل نفسه لا متناع تصور هذا الجزء من الكفارة فيه وإذا بطل الجزء بطل الكل (كديته) أي قاتل نفسه فلا تجب عليه ولا على عاقلته (ونذبت) الكفارة (في) القاء (جنين) ابن عرفة في المدونة فيمن ضرب امرأة خطأ فالتقت جنيناً ميتاً كفارة قال مالك رضى الله تعالى عنه أنما الكفارة في كتاب الله تعالى في قتل الحر الخطأ واستحسن الكفارة في الجنين (و) نذبت في قتل (رقيق) خطأ ويعزم قيمته لما لكانه (و) نذبت في قتل (عبد) وهل هذا تكرار أو يحتمل الأول على الخطأ والثاني على العمد (و) نذبت في قتل (عمد) لا يقتل به لزيادة القاتل على المقتول بحرية أو اسلام أو لعفوه عنه (وعليه) أي القاتل عمداً (مطلقاً) عن التقييد بذكورية أو حرية أو اسلام فلا فرق بين رجل وامرأة وحر ورقيق ومسلم وكافر (جلد مائة) وحبس سنة وان يقتل مجوساً أو قتل (عبد) قال الباجي وجه هذا كله انه سفك دم معصوم (أو) (نكول المدعى) بالقتل عن

القسامة التي وجبت عليه مع اللوث (على) المتهم بالقتل (ذی اللوث) أي اللطخ والقرينة الدالة على قتله كقول المقتول قتلني فلان وكرويته بقربه ويده آلة قتله والمقتول يمشط في دمه (وحلفه) أي ذی اللوث أيمان القسامة أنه لم يقتله وبرأته من القتل بذلك فيجلد مائة ويحبس سنة نظرا للوث اهـ (والقسامة سبها) التي لا تصح بدونه (قتل الحر) لاقتل الرق (المسلم) لاقتل الحر الكافر سواء قتله مسلم أو كافر (في محل اللوث) أي التهمة وهو ما ينشأ عنه غلبة ظن صدق المدعى فلا قسامة بمجرد الدعوى ومثل اللوث خمسة أمثلة فقال (كأن يقول بالغ) لاصي ولو مراهما (حر) لارق لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والكافر (مسلم) لا كافر (قتلني فلان) عمدا بل (ولو) قال (خطأ) على المشهور أن كان القاتل عدلا بل (و) لو كان (مسخوطا) أي غير عدل وادعى قتله (على) شخص (ورع) ولو كان أروع أهل زمانه (أو) يدعى (ولد على والده أنه ذبحه) أو بقر بطنه أو نحو ذلك فقال ابن القاسم يقسم أولياء الولد ويقتلون والده فيه وأما لو قال رمانى بحديدة ونحوها بما لا يقتل الأب به أو قال قتلني ولم يزد أو قتلني خطأ فالقسامة ودية الخطأ في الخطأ والمغلظة في دعوى العمد (أو) تدعى (زوجة على زوجها) أنه قتلها فالقسامة من أوليائها ويقتلونه وشرط القسامة فيما تقدم (أن كان) في المدمى (جرح) أو ضرب اما إذا لم يكن بالمدمى أثر جرح أو ضرب فلا يقبل قوله إلا بينة على ذلك (أو) قال المقتول قتلني فلان (و) أطلق قوله عن التقييد بعمد أو خطأ (و) بينوا أي أوليائه كونه عمدا أو خطأ معتمدين على القرائن الدالة على أنه عمدا أو خطأ فيقسمون ويستحقون الدية على العاقلة في الخطأ والقود في العمد (لا) يقسمون أن (خالقوا) أي أن خالف الأولياء المقتول بأن قال خطأ وقالوا عمدا وعكسه وإن رجعوا لقوله (ولا يقبل رجوعهم) له بعد مخالفته على (٢٧٣) الصحيح لأنهم أكذبوا أنفسهم وتعلق

لخصمهم حق بقولهم (ولا) يقسمون (أن) أطلق قوله قتلني فلان (و) قال بعض من أوليائه قتله (عمدا) (و) قال (بعض) آخر منهم (لا) نعلم عمدا ولا خطأ وبطل الدم لأنهم لم يشفقوا على العمد فيستحقون القود ولا على الخطأ فيستحقون الدية (أو) قالوا كلهم عمدا

عَلَى ذِي اللُّوْثِ وَحَلْفِهِ وَالْقَسَامَةُ سَبِّهَا قَتْلُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ فِي مَحَلِّ اللُّوْثِ كَأَنْ يَقُولَ بِالْبَلْغِ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فَلَانٌ وَلَوْ خَطَاً أَوْ مَسْخُوطاً عَلَى وَرْعٍ أَوْ وَلَدٌ عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا أَنْ كَانَ جُرْحٌ أَوْ أَطْلَقَ وَيَتَنَوَّاهُ لَا خَالَفُوا وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ وَلَا أَنْ قَالَ بَعْضُ عَمَدٍ أَوْ بَعْضُ لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهِ الْحَلْفُ وَأَخَذَ نَصِيْبِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا وَاسْتَوَوْا حَلَفَ كُلٌّ وَلِلْجَمِيعِ دِيَةٌ خَطَاً وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِسُكُولِ غَيْرِهِمْ وَكَشَاهِدَيْنِ يَجْرَحُ أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقاً أَوْ بِإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمْدًا أَوْ خَطَاً ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ يُقْسَمُ لِمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ أَوْ بِشَاهِدٍ بِذَلِكَ مُطْلَقاً أَنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ

(٣٥ - جواهر الاكلیل - ثانی) و (نسكوا) عن القسامة فيبطل الدم (بخلاف ذی الخطأ) أي مدعى قتل الخطأ وقال غيره من الأولياء لا نعلم (فله) أي ذی الخطأ (الحلف) لجميع أيمان القسامة (وأخذ نصيبه) من الدية لأنه مال أمكن توزيعه بخلاف العمد (وإن اختلفا) أي فرقا الورثة (فيهما) أي العمد والخطأ بأن قال بعض عمدا وبعض خطأ (واستوا) المختلفون في الدرجة كبني (حلف كل) على ما ادعاه (والجميع دية خطأ) وبطل القود فإن حلف الجميع فلم يده دية خطأ تقسم بينهم (و) أن نسكل مدعو الخطأ (بطل حق ذی العمد ب) سبب (نسكول غيرهم) وهم مدعو الخطأ فلا قسامة ولا دية لدى العمد لأن الدية إنما تجب لهم تبعاً لحق مدعى الخطأ لأن العمد لا دية له (وك) شهادة (شاهدين) على شخص (ب) معانة (جرح أو ضرب) لمسلم جرحاً أو ضرباً (ب) مطلقاً عن تقييده بعمد أو خطأ (أو) شهادتهما (بإقرار) الشخص (المقتول) بأن فلان جرحه أو ضرب به (عمداً أو خطأ) وبه أثر الجرح أو الضرب (ثم يتأخر الموت) عن معانة الجرح أو الضرب أو عن إقراره به يوماً أو أكثر ولو أكل وشرب (يقسم) أولياء المقتول (لمن) جرحه أو (ضربه مات) وهذا في الشهادة بمعانة الضرب والقتل وأما في الشهادة بالإقرار فيقسمون لقد جرحه أو ضرب به ولمن جرحه أو ضرب به مات ويقتضون في العمد ويأخذون الدية في الخطأ فإن لم يتأخر موته ففي معانة الجرح أو الضرب لا قسامة ولهم القصاص في العمد والدية في الخطأ وفي الإقرار يقسمون ويقتضون في العمد ويأخذون الدية في الخطأ (أو ب) شهادة (شاهد ب) معانة (ذلك) أي الجرح أو الضرب لمسلم حر (مطلقاً) سواء كان عمداً أو خطأ وعاش بعده ولو أكل وشرب ونكحهم وقال ابن عرفة وإن لم ينفذ مقتله وشهدوا أحد فقال ابن القاسم في كتاب الديات لوارثه القسامة وقال في العتبية لا قسامة فيه (أن ثبت الموت) هذا شرط عام في جميع مسائل القسامة ثم إنه غير ضروري

الذكر اذ معلوم ان القسامة لان تكون الا بعد الموت (أو) شهادة شاهد واحد (بإقرار المقتول) بأن فلانا جرحه أو ضربه (عمدا) لان الدم يعمل فيه بالوث والعمداوث محض بخلاف الخطأ فانه جار مجرى الشهادة على العاقلة بالدية ولا ينقل عن الشاهد الاثنان بخلاف العمد فان المقتول عنه انما يطلب حقا لنفسه وهو القصاص وأما الشهادة على قوله قتلني فلان فنقص الرواية فيها انه لا بد من شاهدين كافي التوضيح وابن عرفة فهو مفهوم قوله جرحه أو ضربه والفرق بينهما ان القتل لا يثبت إلا بشاهدين في العمد والخطأ وأما الجرح فيثبت عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه بالشاهد واليمين في العمد وهي احدى المستحسنات وفي الخطأ لا يؤول الى المال وشبهه في اللوث الموجب للقسامة فقال (ك) شهادة شاهدين (بإقراره) أي المقتول بأن فلانا قتله عمدا أو خطأ (مع) شهادة (شاهد) بمعاينة قتل فلان له قتل (مطلقا) عن التقييد بعمد أو خطأ فيقسم الأولياء ويقتصون في العمد ويأخذون الدية في الخطأ (أو) شهادة (بإقرار القاتل) بالقتل فهو لو (في الخطأ فقط) أي لا في العمد (بشاهد) فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدية في مال المقر (وان اختلف شاهده) أي القتل بأن قال أحدهما ذبحه وقال الآخر قتله بسيف (بطل) الدم المشهود به (وك) شهادة (العدل فقط) أي لا غير العدل (في معاينة القتل) فانه لو فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدم على المشهور وهو مذهب المدونة (أو رآه) أي رأى العدل المقتول (يتشخط) أي يتحرك (في دمه والمثم قربه) أي المقتول (وعليه) أي المتهمة (آثاره) أي القتل كسيف ملطخ بدم يديه (ووجب) قسامة الأولياء في مسائل اللوث (وان تعدد اللوث) كشهادة شاهدين على قول المقتول قتلني فلان وشهادة شاهد آخر انه رآه يقتله فأفاد بالمبالغة ان تعدد اللوث لا يغني (٢٧٤) عن القسامة (وليس منه) أي اللوث (وجوده) أي المقتول (بقرية قوم أو

دارهم) لان الغالب ان من قتله لا يتركه موضع يوجب وجوده به اتهامه بقتله (ولو شهد اثنان) على شخص (انه قتل) حرا مسلما عمدا (ودخل) القاتل (في جماعة) ولم يعرف (استحلف كل) منهم (خمسین) يمينان لان أيمان الدم لا تكون الا

أو بإقرار المقتول عمدا كإقراره مع شاهد مطلقا أو بإقرار القاتل في الخطأ فقط بشاهدين وان اختلف شاهده بطل وكالمعدل فقط في معاينة القتل أو رآه يتشخط في دمه والمثمة قربه وعليه آثاره ووجب وان تعدد اللوث وليس منه وجوده بقربة قوم أو دارهم ولو شهد اثنان أنه قتل ودخل في جماعة استحلف كل خمسين والدية عليهم أو على من نكل بلا قسامة وإن انفصلت بفاة عن قتل ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقا أو إن تجرد عن تدمية وشاهد أو عن الشاهد فقط تأويلات وإن تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة وهي خمسون

خمسین والقاتل واحد منهم فيحتمل كل واحد أن يكون القاتل (والدية عليهم) في أموالهم بعد أيمانهم بلا قسامة لان يمين البينة شهدت بالقتل وكان الغرم على جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين (أو) حلف بعضهم ونكل باقيهم فالدية (على من نكل) منهم (بلا قسامة) ولا نفي على من حلف ولم يحتج هنا ليمين المدعى مع نكول المدعى عليه كما هي القاعدة لثبوت القتل بالبينة وانما وجبت الإيمان لرفع الاحتمال ولا يقتل الناكل لعدم القطع بصدق الحالف (وان) اقتتل طائفتان من المسلمين لعداوة بينهم أو نحوها (انفصلت بفاة) جمع باغ أي معتد على غيره خارج عن طاعة الامام أولا (عن قتلى ولم يعلم القاتل) من الفريقين (فهل لا قسامة) فيهم (ولا قود) أي لا قصاص وفيهم الدية على الفئة المنازعة وهو ما حمل عليه عياض والأبي قول المدونة لا قسامة ولا قود (مطلقا) عن تقييده بعدم قول القاتل دما عند فلان وعدم شاهد بالقتل على معين (أو) لا قسامة ولا قود (ان تجرد) القتل (عن تدمية) من القتلى أي قولهم دما عند فلان (و) تجرد أيضا عن (شاهد) على معين بالقتل فان وجدت تدمية أو شاهد بالقتل فالقسامة والقصاص وهذا فسر ابن القاسم قول الامام في المدونة وأبقاء بعضهم على ظاهره (أو) لا قسامة ولا قود ان تجرد القتل (عن الشاهد فقط) أي لا يشترط تجرده عن التدمية فيهدر دمه ولو قال دمي عند فلان لانه كان عازما على قتله فلا يستنكر كذبه عليه ليقتل بعده وتأول المدونة بعضهم بهذا في الجواب (تأويلات) ثلاث (وان تأولوا) أي القاتلون من المسلمين في قلوبهم على القتال تأويل لا يقتضي جواز تقائلهم بعضهم (ف) بالقتلى والجرحى (هدر) أي لا قصاص ولادة وشبهه في الهدر فقال (ك) قتلى طائفة (زاحفة) أي متعدية ومشية لقتال غيرها بغيا بلا تأويل (على) طائفة (دافعة) عن أنفسها وحر بها فقتلى الزاحفة هدر وقتلى الدافعة فيها القصاص (وهي) أي القسامة (خمسون

يميناً) فلا يزاد عليها ولو كان الأولياء أكثر من خمسين فيحلف خمسون منهم بالقرعة وإنما يحلفها بالغ عاقل وينتظر بلوغ الصبي (متوالية) لأنه أُرهب وأوقع في النفس ابن مرزوق لم أقف على قيد التوالى لعبر ابن شاس وابن الحاجب والمصنف (بتأ) أى قطعاً ويعتمدون على الظن القوي كما تقدم إن كان الحالف بصيراً حاضر ابناً (وان) كان (أعمى أو غائبا) حين القتل لأن العلم يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالغائبة ولا نهى الله عليه وسلم عرضها على من لم يحضر القتل (يحلفها) أى الخمسين يميناً (فى) دعوى قتل (الخطأ من يرث المقتول) من المكلفين وأشعر قوله من يرث أنها توزع على قدر الميراث وهو كذلك اتفاقاً (وان) كان من يرث (واحداً) وسواء كان رجلاً (أو امرأة) ابن الحاجب يحلف الوارثون المكلفون في الخطأ واحداً كان أو جماعة ذكر أو أنثى (و) إن تعدد من يرث وقسمت الخمسون يميناً على الورثة بحسب انصباهم وإن انكسرت يمين منها (جبرت) أى كملت (اليمين) المنكسرة (على أكثر كسرها) ولو كان صاحب الكسر الكبير أقل عدداً من الأيمان الصحيحة كابن و بنت فإذا قسمت الخمسون على ثلاثة عدد الدروس خص الابن ثلاثة وثلاثون يميناً وثلاث يمين والبنات ست عشرة يميناً وثلاث يمين فتجبر على الثلاثين فتحلف البنات سبع عشرة يميناً والابن ثلاثة وثلاثين ويسقط عنه الثلث وهذا عند المشاحة في التكميل وأما عند التراضى فمن شاء التكميل كل ولو قل كسره وقيل تكمل على كل كسر فتكملها البنات والابن (والا) أى وإن لم يكن كسراً كبيراً بأن استوت الكسور كثلاثة بنين (ف) تجبر الكسور (على الجميع) فيحلف كل ابن سبع عشرة يميناً فيصير المجموع إحدى وخمسين يميناً فقولهم خمسين أى ما لم يكن انكساراً ولا فقد تزيد عليها بجبر الكسور فلو كانوا ثلاثين أو أربعين أبنا حلف كل واحد يمينين فصارت ستين في الأول وثمانين في الثانى (ولا يأخذ أحد) من الورثة شيئاً (٢٧٥) من الدية (الابعد) حلف جميعهـ (بها) أى الخمسين يميناً إذا لا يزم العاقلة شيئاً من الدية إلا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت إلا بحلف جميعها فإن كان بعض الورثة غائباً أو صديداً أو مجنوناً حلف الحاضر البالغ عاقل خمسين يميناً وأخذ نصيبه من الدية (ثم)

يَمِينًا مُتَوَالِيَةً بَيْنًا وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَحْلِفُهَا فِي الْخَطَأِ مَنْ يَرِثُ الْمَقْتُولَ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ عَلَى أَكْثَرِ كَسْرِهَا وَالْأَفْعَلَى الْجَمِيعِ وَلَا يَأْخُذُ أَحَدُ الْأَفْعَلَى ثُمَّ حَلَفَ مَنْ حَضَرَ حِصَّتَهُ وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضُ حَلَفَ الْعَاقِلَةُ فَمَنْ نَكَلَ فَحِصَّتُهُ عَلَى الظَّاهِرِ وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةً وَالْأَفْعَالَى وَلِلْوَلِيِّ الْإِسْتِغْنَاءُ بِعَاصِيهِ وَلِلْوَلِيِّ فَقَطْ حَلَفُ الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ وَاجْتَزَى بِاثْنَيْنِ طَاعًا مِنْ أَكْثَرٍ وَنَكُولُ الْمُعِينِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِخِلَافِ

حلف من حضر) من غيبته أو بلغ أو عقل (حصته) من الخمسين وأخذ نصيبه من الدية (وان نكلوا) أى الورثة كلهم عن القسامة (أو) نكل (بعض) منهم وحلف بعض آخر ردت القسامة على عاقلة القتلى و (حلفت العاقلة) كل واحد منها يحلف يميناً ولو كانت عشرة آلاف والقاتل كأحدهم (فمن) حلف من العاقلة سقط حظه من الدية ومن (نكل) عن اليمين (فحصته) أى الناكل الذى عليه من الدية يغرماً للناكل من الورثة (على الظاهر) عند ابن رشد من خمسة أقوال (ولا يحلف) القسامة (فى) دعوى قتل (العمد أقل من رجلين عصبه) للمقتول من نسب أو ولاءه أو لعاصبه وفى اللوط لا يقسم فى قتل العمدة من المدعين الاثنان فصاعداً تردد الإيمان عليهما حتى يحلفا خمسين يميناً (والا) أى وإن لم يكن للمقتول عصبه من النسب (ف) يقسم (موالى) أعلنون لأنهم عصبه بالولاء لا أسفلون لأنهم غير عصبه (وللولى) الصادق بواحد فأكثر (الاستعانة) على القسامة (بعاصبه) أى الولى ولو أجنبي من المقتول كما إذا قتل متزوجة بأجنبي منها عن ابنها فله الاستعانة بأبيه وعمه وأخيه من أبيه وهى واجبة على الواحد وحائزة للأكثر وعاصبه يعم الواحد والأكثر (وللولى فقط) أى لا لعاصبه المعين له (حلف الأكثر) من الأيمان التى خصته من قسمة الخمسين يميناً عليه وعلى معينه (ان لم يزد) الأكثر الذى أراد الولى حلفه (على نصفها) أى القسامة وهو خمسة وعشرون يميناً (ووزعت) أى قسمت القسامة فى العمد على مستحق الدم إن كانوا خمسين أو أقل منها وإن زادوا على خمسين اجتزى بحلف خمسين منهم ولا يزداد عليهم لأنه خلاف سنة القسامة (واجترى) أى اكتفى (بـ) حلف (اثنتين طاعاً) أى تطوعاً ورضياً بحلف كل واحد منهما خمساً وعشرين يميناً حال كونهما (من) مستحقين (أكثر) من اثنتين ولا يعدم من لم يحلف ناكلاً حتى يصرح بأنه ناكل ويستحق البقية ما يستحقون (ونكول) العاصب (المعين) للولى على القسامة عن القسامة (غير معتبر) فى إسقاط الدم لأنه لاحق له فيه وللولى الاستعانة بعاصب آخر فإن لم يجد بطل الدم (بخلاف)

نكول (غيره) أي المعين من الأولياء فيبطل الدم ان لم يعد بل (ولو بعدوا) أي الناكولون كأبناء البناء والأعمام معهم فيسقط الدم على المشهور صرح به الباجي وإذا نكل بعض الأولياء وسقط الدم (فترد) القسامة (على المدعى عليهم) بالقتل (فيحلف كل) منهم (خمسین) يمينا ان تعددوا لان كل واحد منهم متهم بالقتل وان كان واحدا حلفها وحده (ومن نكل) عنها من المدعى عليهم (حبس حتى يحلف) خمسین يمينا أو يموت لأن كل من طلب منه أمر سجن بسببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطالب (ولا استعانة) لمن ردت عليه القسامة بغيره من عصيته بخلاف ولي الدم و يفرق بينهما بأن إيمان الولي موجبة وقد يحلفها من يوجب لغيره وإيمان التهم دافعة وليس لأخذ ان يدفع يمينه ما تعلق بغيره (وان أ كذب بعض) من الأولياء الحالفين القسامة (نفسه) بأن قال انه كذب في دعواه (بطل) القود والدية لانه كالشاهد بالظلم على غيره (بخلاف عفوه) أي بعض المستحقين عن القود من القاتل عمدا بعد ثبوته بالبيينة فيبطل القود وحصة العافي من الدية فقط (فللباقى) من المستحقين الذي لم يعف (نصيبه من الدية) أفاده التثاني (ولا ينتظر) ببعض القسامة ولي (صغير) اذا كان هناك وليان كبيران فيحلفان جميع الايمان ولهما القود (بخلاف) الولي (الغنى عليه) أي من ستر المرض عقله (و) الولي (البرسم) أي من به داء في رأسه أثقل دماغه وستر عقله فان كلا منهما ينتظر وانما انتظرا لقرب افافتهما (إلا أن لا يوجد غيره) أي غير الصغير (فيحلف) الولي (الكبير حصته) من القسامة ولا يؤخر الكبير الى بلوغ الصغير لثلاثيوت قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم (والصغير معه) أي الصغير موجود مع الكبير حال خلفه لانه (٢٧٦) أ رهب واذا حلف الكبير انتظر بلوغ الصغير ليحلف حصته من القسامة ويقتل

الجاني أو يعفو عنه وان عفا الكبير سقط القود وللصغير حصته من دية عمد (ووجب بها) أي القسامة (الدية) على عاقلة القاتل (في) قتل (الخطأ والقود) أي القصاص من القاتل (في) قتل (العمد) ويقاد بالقسامة (من واحدتين) أي يعينه الأولياء (لها) أي القسامة ان كانت التسمية

غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُوا فَتَرَدُّ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِمْ فَيَحْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُبْسَ حَتَّى يَحْلِفَ وَلَا اسْتِثْنَاءَ وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطَلَ بِخِلَافِ عَفْوِهِ فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا يُنْتَظَرُ صَغِيرٌ بِخِلَافِ الْغَنِيِّ عَلَيْهِ وَالْبُرْسَمُ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ فَيَحْلِفُ الْكَبِيرُ حَصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ وَوَجَبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدَةٍ تَمَيَّنَ لَهَا وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحٍ أَوْ قَتَلَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ جَنِينًا حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَةَ وَإِنْ نَكَلَ بَرَى الْجَارِحُ أَنْ حَلَفَ وَالْأَحْبِسَ فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِيْنِي عِنْدَ فَلَانٍ فَفِيهَا الْقِسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهْلَ

باب

على أكثر من واحد فلا يقتل بها أكثر من واحد على المشهور لضعفها عن الاقرار والبيينة فيقسمون على العين ويقولون لمن فعله مات وهذا اذا احتمل موته من فعل أحدهم والا كرمى جماعة صخرة لا يطبق حملها أحدهم فيقسمون على جميعهم ويقولون لمن فعله مات ويقتلون أي واحد شأوا قتله منهم ويحلف كل واحد من الباقيين مائة ويحبس سنة واذا أقسموا على معين ثم أقر غيره بالقتل خير الولي في قتل واحد منهما ويحلف الآخر مائة ويحبس سنة (ومن أقام شاهدا) واحدا عدلا (على جرح) لحر مسلم (أو) أقام شاهدا على (قتل كافر) كتابي أو مجوسي (أو) أقام شاهدا على قتل (عبد) عمدا أو خطأ (أو) أقام شاهدا على التسبب في اسقاط (جنين) من امرأة حرة أو أمة (حلف) على ما ذكر يمينا (واحدة) في كل من المسائل الأربع (وأخذ الدية) أي المال المؤدى فبأخذ قيمة العبد وغرة الجنين وعشر قيمة الامة وله القصاص في جرح العمد (وان نكل) مقيم الشاهد عن اليمين ردت على المدعى عليه و (برى الجارح) أي المدعى عليه بجرم العمد وكذا قاتل الكافر والعبد ومسقط الجنين (ان حلف) يمينا على براءته عما اتهم به (والا) أي وان لم يحلف في كل صورة من الأربع (حبس) حتى يحلف ولو طال ولا ين القامم ان طال عقوب وأطلق الا للتمرد فيخلد في الحبس (فلو قالت) امرأة حرة مسامة مسقطه جنينها بها أثر جرح أو ضرب (دمي و) اسقاط (جنيني عند فلان) ومات (ففيها) أي المرأة (القسامة) لان قولها لوث (ولا شيء في الجنين) لانه كالجرح لا يثبت باللوث ان لم يستهمل بل (ولو استهمل) أي نزل صار خائما مات فلا يثبت الا البيينة وشاهد عدل فيحلف ولاته معه يمينا واحدة ويستحقون ديته والله سبحانه وتعالى أعلم

باب

في بيان حدود أحكام الباغية (الباغية) أي حقيقة متاعها (فرقة) أي جماعة مسلمون وهذا باعتبار الغالب والافقد يكون واحدا (خالفت
 الامام) الاعظم المستخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي خرجت عن طاعته في غير معصية الله تعالى وذلك اذا خالفته (لمنع حق) عليها
 كزكاة ودية وحراج أرض (أو لحلمه) أي عزله من الخلافة (فالك) الامام (العدل قتلهم) أي الباغيين (وان تأولوا) في خروجهم عليه فقد
 قاتل الامام الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه مانعي الزكاة وكان بعضهم متأولا ان قضاء وجوبها عوته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى
 خذ من أموالهم صدقة وبغضهم بأن امامته رضي الله تعالى عنه لم تثبت لا يصانه ^{عليه السلام} بها على كرم الله وجهه (ك) مقاتل (الكفار)
 المحاربين للمسلمين في كونه بسيف ورمي بنبل ومنجنيق وتغريق وتحريق اذا لم يكن معهم ذرية وباعد دعوتهم للدخول تحت طاعته وموافقة
 جماعة المسلمين (ولا يسترقوا ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤوسهم) بعد قطعها من أجسامهم (بارماح) لانه تمثيل وتقدم في كتاب الجهاد منه
 في رؤوس الكفار لبلد أو وال فالباغاة أولى به (ولا يدعوه) أي لا يترك الامام وجماعته قتال البغاة مدة سألوا تأخيرها اليه ليتروا في أمرهم (بمال)
 للامام (واستعين بما لهم) أي البغاة (عليهم) في قتالهم (ان احتيج له) أي مال البغاة من سلاح وخيل (ثمرد) اليهم بعد القدرة عليهم
 يدفعونه (كغيره) أي غير المستعان به عليهم من ما لهم فانه يرد اليهم بعد القدرة عليهم لانه مال مسلم لم يزل عن ملكه (وان آمنوا) بضم الهمزة
 وكسر الميم أي البغاة (لم يتبع منهم) وانما يقاتلون مقبلين لا مدبرين (٢٧٧) (ولم يذفف) أي يجهر (على جريحهم) وقد

ذكر أرباب السيرة عن علي
 رضي الله تعالى عنه انه لم
 يتبع المنهزم يوم الجمل ولا
 ذفف على الجريح وأمر
 باتباع المنهزمين وقتل الاسير
 والاجهاز على الجريح
 ف قيل له في ذلك فقال هؤلاء
 لهم فتنة ينحازون اليها دون
 الاولين (وكره للرجل)
 المعين للامام على قتال البغاة

الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتْ الْإِمَامَ لِنَفْسِ حَقٍّ أَوْ لِحَلْمِهِ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ تَأَوَّلُوا
 كَالْكُفَّاءِ وَلَا يُسْتَرْقَوُا وَلَا يُحْرَقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تَرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بَارْمَاحٍ وَلَا يَدْعُوهُمْ
 بِمَالٍ وَاسْتُعِينَ بِمَا لَهُمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احتِجَّ لَهُ ثُمَّ رُدَّ كُفَيْرُهُ وَإِنْ آمَنُوا لَهُمْ يُتَّبَعُ
 مُنْهَرِمُهُمْ وَلَمْ يُذَفَّفْ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ وَوَرِثَتُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ
 أَنْتَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيَةٍ وَحَدُّ أَقَامَةٍ وَرَدَّ ذِمِّيٌّ مَعَهُ لِدَمِيَّتِهِ وَضَمِنَ
 الْمَارِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ وَالذِّمِّيُّ مَعَهُ نَاقِضٌ وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ كَالرَّجُلِ

﴿ باب ﴾

الرَّدُّ كُفْرَ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ

(قتل أبيه) الباغي عمدا ولا يكره له قتل أخيه ولا عمه ولا جدّه (و) من قتل أباه وأخاه الباغي (ورثه) لانه ليس عدوا أنا (ولم) الأولى
 لا (يضمن) باغ (متأول) أي معتقد حقيقة خروجه لشبهة قامت عنده (أنتف) حال خروجه (نفسا) معصومة (أو مالا) كذلك
 ترغيبه في الرجوع الى الحق ولان الصحابة رضي الله تعالى عنهم اهدرت الدماء التي كانت في حروبهم فان بقي المال بعينه في يده وجب
 عليه رده لمستحقه وغير المتأول يأثم ويضمن النفس والمال فيقتص منه ويفرم عوض المال ان أنتف به والارده بعينه (و) ان ولى
 المتأول قاضيا وحكم باحكام أو أقام حدا على مستحقه ثم رجع المتأول للحق ودخل تحت طاعة الامام (مضى حكم قاضيه) الذي ولاء حال
 خروجه (و) مضى (حد) شرعى لنحو قذف (أقامه) أي المتأول للضرورة ولشبهة التأويل وقال ابن القاسم ترد أحكامه لعدم
 صحة توليته (و) ان جرح ذمى مع المتأول ثم ظهر عليه (رد ذمى) خرج (معه لدميته) التي كان عليها قبل خروجه ويوضع عنه
 ما يوضع عن المتأول الذي خرج معه وأما ان قاتل مع أهل العصبية المخالفين للامام العدل فهو نقض إهدمهم بوجوب استحلالهم (وضمن)
 الباغي (المعاينة) أي المجترى على البغي بلا تأويل (النفس) التي قتلها فيقتص منه ان لم يزد باسلام أو حرية (والمال) لعدم عذره (و) الكافر
 (الذمى) الخارج والمقاتل (معه) ولو مكربها (ناقض) لعنده فيباج دمه وماله ان كان السلطان عدلا والافلا (والمرأة) الباغية (المقاتلة)
 بسلاح وخيل (كالرجل) الباغي المقاتل في جميع ما تقدم والله أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان حقيقة الردة وأحكامها (الردة) أي
 حقيقة تهاشرا (كفر المسلم) أي الذي ثبت اسلامه بينوته لمسلم وان لم ينطق بالشهادتين أو بنطقه بهما علما بأركان الاسلام ملتزما
 لها ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر اه وسواء كفر (ب) قول (صريح) في الكفر كقوله كفر بالله أو برسول الله أو بالقرآن

أو الاله اثنان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو العزيز ابن الله (أو) بـ (لفظ يقتضيه) أي يستلزم الكفر استلزاما بينا كجحد مشروعية شيء
 مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة فانه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول (أو) بـ (فعل يتضمنه) أي يستلزم الكفر استلزاما بينا
 (كالقاء) أي رمى (مصحف بـ) شيء (قذر) أي مستقذر ولو طاهرا كبصاق ومثل القائه تلطيخه به أو تركه مع القدرة على ازالته لان
 الدوام كالاتداء وكالمصحف جزؤه والحديث النبوي والحديث القدسي وأسماء الله تعالى وأسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام (و)
 كـ (شد) أي ربط (زنا) أي حزام فيه خطوط ملونة بألوان مختلفة يشد الكافر وسطه به ليميز عن المسلم والمراد به هنا ملبوس الكافر
 الخاص به وبزى الكفر والسجود للصنم (و) كـ (سحر) فهذا من القول المقتضى للكفر البساطي هذا ما اجتمع فيه القول والفعل الخطاب
 ظاهر كلام المصنف ان السحر ردة وانه يستتاب ان أظهره فان تاب والافتل والراجع انه كالزندق يقتل ولا تقبل توبته الا أن يجيء نائباً
 بنفسه كافي ابن الحاجب والتوضيح (و) كـ (قول) أي جزم وتصديق (بقدم العالم) أي عدم وليته (أو) قول بـ (بقائه) أي عدم فناء
 العالم وعدم آخريته (أو) كـ (شك) أي مطلق تردد (في ذلك) أي في قدم العالم وبقائه (أو) كقول (بتناسخ الأرواح) أي انتقالها
 في الآدميين أو غيرهم وان تعذيبها وتنعيمها بحسب زكاتها وخبثها فان كانت النفس شريرة أخرجت من قالبها التي هي فيه وألبست قالباً
 يناسب شرها من كلب أو خنزير أو سبع أو نحو ذلك فان أخذت جزاء شرها بقيت في ذلك القالب تنقل من فرد إلى فرد وان لم تأخذ
 انتقلت إلى قالب أشر منه وهكذا حتى تستوفي جزاء الشر وفي الخبر تنقل إلى أعلى وهكذا حتى تستوفي جزاء خيرها والقائل بهذا منكر للجنة
 والنار والنفس والحشر والصراط والحساب وهذا تكذيب للقرآن والرسول والاجماع واختار ابن مرزوق قتله بلا استتابة (أو) كـ
 بقوله (في كل جنس) أي نوع من الحيوان (٢٧٨) (نذير) أي رسول ينذره عن الله لانه استخفاف بالرسالة ولا استلزامه

تكليفها وهو جحد للمعلم
 من الدين بالضرورة من انه
 لا مكلف من أنواع الحيوان
 الا الانسان ويستلزم ايضاً
 وصف الرسل بصفات البهائم
 الذميمة وقوله تعالى وان
 من أمة الا خلا فيها نذير
 فقد فسرت الامة فيه

أَوْ لَفْظٌ يَقْتَضِيهِ أَوْ فَعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٍ بِقَدْرِ وَشَدِّ زُنَارٍ وَسِحْرِ وَقَوْلٍ
 يَقْدَمُ الْعَالَمُ أَوْ بَقَائِهِ أَوْ شَكِّ فِي ذَلِكَ أَوْ بِنَسَاخِ الْأَرْوَاحِ أَوْ فِي كُلِّ جَنَسٍ نَذِيرٌ
 أَوْ أَدْعَى شِرْكَاً مَعَ نُبُوتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ بِمُحَارَبَةِ نَبِيٍِّّ أَوْ جَوْزٍ
 اكْتِسَابِ النُّبُوَّةِ أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَصْمَدُ لِلسَّمَاءِ أَوْ يُعَانِقُ الْحُورَ أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشُّرْبِ
 لَا بِأَمَانَةِ اللَّهِ كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ وَاسْتَتِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَا جُوعٍ
 وَعَطَشٍ وَمُعَاقِبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَإِنْ تَابَ وَالْأَقْتِلَ وَاسْتَتِيبَتْ بِحَيْضَةٍ

بالجماعة من بني آدم عليه الصلاة والسلام (أو) كفر بان (ادعى شركا) أي مشار كافي النبوة (مع نبوته) أي مع
 نبوة سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (عليه الصلاة والسلام) لمخالفة قوله تعالى وخاتم النبيين (أو) كفر (بـ) بدعوى
 جواز (محاربة نبي) من أنبياء الله وأولى محاربه به بالفعل (أو) كفر بان (جوز) أي قال بجواز (اكتساب النبوة) بتصفية
 القلب وتهذيب النفس لاستلزامه جوازه بعد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (أو) كفر بان (ادعى انه يصعد) أي يرقى (السماء)
 وكذلك من ادعى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق الحور العين فهو لاء كلهم كفار
 مكذبون النبي صلى الله عليه وسلم (أو) انه (يعانق الحور) جمع حوراء بالمد (أو) كفر بان (استحل) محرماً مجمعا على تحريره
 معلوماً من الدين (كالشرب) للخمر والزنا والسرقة والقتل والربا أو أنكر وجوب الصلاة والصوم (لا) يكفر بدعائه على نفسه
 أو غيره بالموت على الكفر (بـ) قوله (أمانته الله) حال كونه (كافراً على الاصح) لانه قصد شدة الضرر بالخلود في سقر لا الرضا
 بالكفر (و) ان شهد عدلان بكفر مسلم (فصلت الشهادة فيه) لانه يترتب عليه سفك دم وقطع عصمة وحجر مال ومنع ميراث وغيرها
 فلا يكفي القاضي بقول العدل أشهد انه كفر أو ارتد حتى يبين وجهه لاختلاف الناس فيما يكفر به وقدرى الشاهد تكفيره بما ليس
 بكفر (واستتيب) المرتد حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى أي طلبت منه التوبة وجوباً (ثلاثة أيام) متوالية لان الله تعالى آخر قوم صالح
 صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وقال ابن القاسم ثلاث مرات ولو في يوم (بلا) معاقبة بـ (جوع و) لا بـ (مطش و) بلا (معاقبة) بضرب
 ولا غيره (وان لم يتب فان تاب) المرتد رجوعه للإسلام فلا يقتل (والا) أي وان لم يتب حتى تمت الايام الثلاثة بغروب اليوم الثالث (قتل)
 فلا يقر على كفره بجزية (و) ان ارتدت امرأة ذات زوج أو سيد واستتيبت فلم تنب (استبرئت بحیضة) قبل قتلها خشية حملها

(ومال العبد) المقتول برده (سيده) بالملك لا بالميراث لأن الرقيق لا يورث (والا) أى وإن لم يكن المقتول برده رقيقاً بأن كان حراً (ف) ماله (فى) أى يجعل فى مال بيت المسلمين وليس لورثته المسلمين لاختلاف الدين وللاذنين ارتد لدينهم لعدم إقراره عليه (و) إذا قتل المرتد وله ولد صغير (بقي ولده) حال كونه (مسلياً) أى محكوماً بالإسلام ولا يتبع أباه فى الدين الذى ارتد إليه لعدم إقراره عليه وشبهه فى الحكم بالإسلام فقال (كأن ترك) ولد المرتد وغفل عنه حتى بلغ ولم يظهر منه خلاف الإسلام فإن أظهر الكفر بعد بلوغه جرى عليه حكم المرتد (وأخذ منه) أى مال المرتد ارش (ماجنى) قبل رده أو بعدها (عمداً على عبد أو) على (ذمى) لأنه لا يقتل بأحد هما لزيادته على العبد بالحرية وعلى الذمى بالإسلام الحكمى فتعين المال لترتبه عليه فلا يسقط عنه برده هذا مذهب ابن القاسم فى الموازية (لا) يؤخذ من مال المرتد شيء إن جنى عمداً على (حر مسلم) لأن الواجب فيه القصاص والقتل بالردة يأتى عليه فإن رجع للإسلام وسقط قتله بالردة اقتصر منه (كأن) جنى المرتد عمداً على عبد أو ذمى أو حر مسلم ثم (هرب لدار الحرب) واستمر بها وبقي ماله فى بيت المال فيؤخذ منه ارش جنايته على العبد والذمى ولا يؤخذ منه شيء فى جنايته على حر مسلم فلا شيء للأولياء فى ماله هذا رأى ابن القاسم وقال أشهب لهم إن عفوا الديه وإن شاؤا صبروا حتى يقتلوه والخلاف بينهما مبنى على أن الواجب فى العمدهل هو القود فقط أو التخيير لكن قد يعترض على أشهب بأن الخيار إنما هو حيث لا مانع والقاتل ههنا لو حضر لكان محبوساً بحكم ارتداده فليس للأولياء معه كلام اه واستثنى من قوله لا حر مسلم فقال (إلا حد الفرية) بكسر الفاء وسكون الراء أى القذف لحر مسلم فلا يسقط عن المرتد بقتله لردته فيحد للقذف ثم يقتل للردة (و) الجرح أو القتل (الخطأ) من المرتد على حر مسلم أو ذمى إذا قتل لردته أو مات قبل توبته ارشه (على بيت المال) لأنه الذى يأخذ ماله وارش جنايته خطأً على عبد فى ماله لأعلى بيت المال (٢٧٩) فيخرج من اطلاق المصنف (كأخذه)

أى بيت المال ارش (جناية عليه) أى على المرتد فى نفسه أو طرفه إذا مات على رده (و) يحجر الامام على المرتد بمجرد رده وبحول بينه وبين ماله ويمنعه من التصرف فيه ويطعم منه

ومال العبد لسيدته والأفقى وبقي ولده مسلماً كأن ترك وأخذ منه ما جنى عمداً على عبده أو ذمى لا حر مسلم كأن هرب لدار الحرب إلا حد الفرية والخطأ على بيت المال كأخذه جناية عليه وإن تاب فماله له وقدر كالمسلم فيهما وقيل المستتر بلا استنابة إلا أن يجيئ تائباً وماله لوارثيه وقيل عذر من أسلم وقال أسلمت من ضيق إن ظهر كأن تَوْضاً وصلى وأعاد مأموماً وأدب من تشهد ولم يؤقف على الدعايم كساحر ذمى إن لم يدخل ضرراً على مسلم وأسقطت صلاة

بقدر الحاجة زمن استنابته ولا ينفق منه على زوجته ولا على أولاده زمن الاستنابة لسره بها فإن مات على رده فقضى هو (إن تاب) المرتد برجوعه للإسلام (فقال له) فيخلى بينهما ويمكن من تصرفه فيه كما كان قبل ارتداده وروى ابن شعبان أنه لا يرجع إليه وهو فى بيت المال والمشهور الأول (و) إن جنى المرتد على غيره عمداً أو خطأً ثم رجع للإسلام (قدر كالمسلم فيهما) أى فى الجناية العمد والخطأ (وقتل) الشخص المظهر للإسلام (المستتر) أى الخفى الكفر حداً (بلا استنابة) أى بلا طلب توبته ولا تقبل إن تاب إذا تعلم توبته باطناً فى كل حال (إلا أن يجيئ تائباً) قبل الظهور عليه فتقبل توبته ولا يقتل (وماله لوارثيه وقيل عذر من) أى الكافر الذى (أسلم) ثم ارتد (وقال) فى اعتذاره (أسلمت عن ضيق) كخوف قتل أو حبس أو ضرب أو أخذ مال ظلماً (إن ظهر) ما اعتذر به بقرينة ولم يستمر على الإسلام بعد زوال ما اعتذر به فإن لم يظهر أو استمر عليه بعده فلا يقبل ويستتاب ثلاثة أيام فإن لم يتب فيقتل (كأن تَوْضاً) الكافر وضوءاً شرعياً (وصلى) صلاة شرعية منفرداً أو مأموماً أو اماماً ثم ارتد وقال فعلت ذلك لضيق فإنه يقبل اعتذاره إن ظهر ما اعتذر به (وأعاد مأموماً) صلاته وجوباً أبداً (وأدب من) أى الكافر الذى (تشهد) أى نطق بالشهادتين (ولم يؤقف) أى يطلع (على) بقية (الدعائم) جمع دعامة بكسر الدال أى أركان الإسلام وهى الصلاة والزكاة والصيام والحج ولما أوقف عليها ارتد وهذا فى الطارىء على بلاد الإسلام ولم تطل أقامته بها أو المولود ببلاد الإسلام والطارىء عليها الذى طال أقامته بها حتى علمها نطق بالشهادتين ثم رجع فهذا مرتد لأن نطقه بها وهو عالم بالأركان رضاها والتزام لها كما يفيد كلام التوضيح وابن مرزوق وشبهه فى التأديب فقال (ك) شخص (ساحر ذمى) فيؤدب (إن لم يدخل ضرراً على مسلم) فإن أدخل ضرراً على مسلم فلا يكون حكمه التأديب بل حكمه القتل لنقضه العهد (وأسقطت) الردة عن المكلف (صلاة)

وصياماً وزكاةً وحجاً تقدم) فعلها قبل ارتداده أو في مذهبه بمعنى أبطلت ثوابها ولم يفعلها بمعنى أسقطت تعلقها بمذهبه ووجوب قضائها (و) أسقطت الردة (نذراً) نذره على نفسه قبل ارتداده فلا يلزمه وفاؤه بعد رجوعه للإسلام (و) أسقطت (كفارة وعيمناً) حلفها قبل ارتداده (ب) اسم (الله) تعالى أو صفته فإذا حنث فيها فلا يكفرها (أو) عيمناً (ب) تعليق (عتق) على فعل شيء أو تركه فان حنث فيها فلا يلزمه العتق (أو) بتعليق (ظهار) كذا قال ابن القاسم في المدونة قال فيها وإذا ارتد وعليه عيمين بالله أو بعنق أو بظهار فالردة تسقط ذلك عنه (و) أسقطت الردة (أحصاناً) تقدم من الزوجين في حال إسلامهما فمن ارتد منهما زال إحصانه ولا يزول إحصان الآخر الذي لم يرتد وبأنتفان الإحصان إذا ارتد فمن زنى منهما بعد رجوعه للإسلام وقبل إحصانه فلا يرجع (و) أسقطت (وصية) تقدمت ابن عرفة في ثالث نكاحها ان راجع الإسلام وضع عنه ما كان لله تركه من صلاة وصوم وزكاة وحج وما كان عليه من نذر أو عيمين بعنق أو بالله أو بظهار ويؤخذ بما كان للناس من قذف أو سرقة أو قتل أو قصاص أو غيره مما لو فعله في كفره أخذه (لا) تسقط الردة (طلاقاً) تقدمها فلو طلق زوجته ثلاثاً ثم ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد زوج قال ابن عرفة وأكثروهم حملاً وأقول ابن القاسم ان الردة لا تسقط طلاق البتات ثم قال وقال ابن زرب ان الردة تسقط الطلاق فيجوز للمطلق ثلاثاً قبل رده نكاحها قبل زوج وحكامه اسماعيل القاضي عن ابن القاسم وقال أبو عمر ان هذا الأشهر عنه وحكى الدمياطي عنه خلافه وانها تحل قبل زوج (و) لا تسقط (ردة) زوج (محلل) مطلقة ثلاثاً فردة المحلل لا تبطل أحلالها لمطلقها ثلاثاً (بخلاف ردة المرأة) المطلقة ثلاثاً التي تزوجت غير مطلقها وحلت له ثم ارتدت فان ردتها تبطل حلها لمطلقها فإذا رجعت للإسلام فلا تحل لمطلقها (٢٨٠) ثلاثاً حتى تنكح زوجاً آخر (وأقر كافر اتقل) من كفره (لكفر

آخر) كيهودي تنصر ونصراني يهود أو تمجس وقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه محمول على دين الإسلام المعتبر عند الله (و) ان أسلم كافر له أولاد (حكم بالإسلام من لم يميز لصغر أو جنون) سبب (إسلام أبيه فقط) أي لا بإسلام أمه وجده على

وصياماً وزكاةً وحجاً تقدم ونذراً وكفارةً وعيمناً بالله أو بعنق أو بظهار وإحصاناً ووصية لا طلاقاً وردةً محللاً بخلاف ردة المرأة وأقر كافر انتقل لكفر آخر وحكم بالإسلام من لم يميز لصغر أو جنون بإسلام أبيه فقط كأن ميلاً الأراحم والمتروك لها فلا يجبر يقتل ان امتنع ووقف إرثه وإسلام سايه ان لم يكن معه أبوه والمتنصر من كاسير على الطوع ان لم يثبت كراهه وان سب نبياً أو ملكاً أو عرضاً أو لعمه أو عابه أو قذفه أو استخف بحقه أو غير صفته أو ألحق به نقصاً وان في بدنه أو خصلته أو غص من مرتبته أو وفور علمه أو زهده أو أضاف له مالا يجوز عليه

المشهور (كأن ميز) الولد الذي أسلم أبوه فيحكم بالإسلامه تبعاً لأبيه واستثنى منه المراهق فقال (الا) للمميز (المراهق) أو أي المقارب البالوغ حال إسلام أبيه فلا يحكم بالإسلامه تبعاً لأبيه (و) إلا للمميز غير المراهق وقت إسلام أبيه (المتروك) جبره على الإسلام (لها) أي المراهقة (فلا يجبر) على الإسلام (بقتل ان امتنع) منه (و) ان مات أبوه أي المراهق استوفى بآرثه من أبيه الذي أسلم ومات فيه (وقف آرثه) من أبيه حتى يبلغ قان أسلم أخذه والار دلورثة أبيه (و) ان سبي مسلم مجوسياً صغيراً حكم بالإسلام مسي أي مأسور تبعاً (لإسلام سايه) ان لم يكن معه (أي المسي) أبوه فان كان معه أبوه فلا يحكم بالإسلامه تبعاً لإسلام سايه لانه تابع لأبيه (و) المسلم (المتنصر) أي المرتد للنعصانية (من كاسير) وتاجر وسائح في أرض الكفار محمول (على الطوع) لانه الأصل في فعل المكلف فتجربى عليه أحكام المرتد من يثبوت زوجه وإيقاف ماله ومنعه من آرث مسلم قريب له أو زوج أو مولى له (ان لم يثبت كراهه) على المتنصر بأن اشتهر على قوم كفار جزاً أسبرهم على الكفر فلا تجربى عليه أحكام المرتد (وان سب) أي شتم المكلف (نبياً أو) سب (ملكاً) بفتح اللام (أو عرض) بسب من ذكر (أو لعنه) أو عني ضرره (أو عابه) أي نسبه للعيب وهو خلاف المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق أو خلق أودين (أو قذفه) بنفى نسبه أو بزنا (أو استخف بحقه) باتياناً بما لا يقتضى تعظيمه تصريحاً أو تلويحاً (أو غير صفته) بأن قال أسود أو قصير أو مات بلالحية أو لم يكن بمكة والمدينة أو لم يكن قرشياً لان وصفه بغير صفته المعلومة نفي له وتكذيب به (أو ألحق به نقصاً) في دينه أو عرضه بل (وان في بدنه) وفي نسخة دينه (أو) في (خصلته) أي عادته (أو غص) أي نقص (من مرتبته أو) من (وفور) أي كمال (علمه أو) من (وفور) زهده أي اعراضه عن الدنيا (أو أضاف) أي نسب (له) لا يجوز عليه (من معصية

الله سبحانه وتعالى (أو نسب إليه مالا يليق بمنصبه) أي مقامه الشريف كداهنة في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (على طريق التلميح له وإضافته للبيان (أو قيل له بحق رسول الله) صلى الله عليه وسلم (فلعن) هـ أو شتمه أو دعاه عليه فقيل له مات قول يا عدو الله فقال أشد من الأول (وقال أردت) برَسُولِ اللَّهِ الذي لعنته (العقرب) مثلاً وجواب أن سب الخ (قتل ولم) الأولى ولا (يستتب) قتلاً (حداً) ومحل كون قتله حداً لا كفراً إذا تاب أو أنكر ما شهد به عليه ولم يكن سبه كفراً والافهوكافر اه قال البناني ماذا كره المصنف من قوله وإن سب إلى آخر الباب زيادة على ابن الحاجب لخصه من الشفا ولو اختصره جملة لكفاه قوله وإن تنقص معصوما وإن تعريض أو باستخفاف بحقه قتل واستثنى من قوله قتل في كل حال قوله (الأن يسلم) الساب (الكافر) أصالة لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يجب ما قبله ويقتل الساب السلم أو الكافر إن ظهر من حاله أنه أراد ذمه أو لم يظهر منه شيء بل (وإن ظهر) من حاله (أنه لم يرد ذمه) وسبه إما (لجهل أو سكر أو تهور) أي توسع ومبالغة في كثرة كلامه وقلة مراقبته وعدم ضبطه فلا يغفر بالجهل ولا بدعوى زلل اللسان (وفي) قتل (من قال لاصلى الله على من صلى عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (جواباً) قول من قال له (صل) على النبي صلى الله عليه وسلم لدعائه على الملائكة الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم (أو) في قتل من (قال الأنبياء يتهمون جواباً) قول من قال له (تتهمني) فقد أفتى فيها قاضي قرطبة ابن عبد الله بن الحاج بعدم قتله وتوقف فيه القاضي أبو محمد بن منصور لاحتمال اللفظ عنده لكونه اخباراً عن ائمتهم من الكفار وشدد (٢٨١) في تصفيده وإطالة سجنه ثم استخلفه على

تكذيب ما شهد به عليه قال عياض اختلف شيوخي في ذلك فقال شيخنا أبو اسحاق بن جعفر يقتل لبشاعة لفظه (أو) في قتل من قال جواباً لمن قال له تقتضي (جميع البشر) يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله عليه وسلم) ففي القتل لمن صدرت عنه هذه

أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيْقُ بِمَنْصَبِهِ عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ فَلَمْ يَنْقُصْهُ قَتْلُ الْعَقْرِبِ قَتْلٌ وَلَمْ يُسْتَتَبْ حَدًّا إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْكَافِرُ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَمَّهُ الْجَهْلُ أَوْ سُكْرٌ أَوْ تَهَوُّرٌ وَفِيمَنْ قَالَ لَا صَلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لِصَلَّى أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ يُتَّهَمُونَ جَوَابًا لِتَتَّهَمُنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَانِ وَاسْتَتَبَ فِي هُزْمٍ أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ أَوْ تَنْبَأُ إِلَّا أَنْ يُسَرَّ عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَدَبَ اجْتِهَادًا فِي أَذِّ وَاشْكُ لِلنَّبِيِّ أَوْ لَوْ سَبَّحَنِي مَلَكٌ لَسَبَّحْتُهُ أَوْ يَا ابْنَ آفِ كَلْبٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ عُمَرُ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تُعَيِّرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَمَى الْغَنَمَ أَوْ قَالَ لِنُضْبَانٍ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٌ أَوْ مَالِكٌ أَوْ اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ جَائِزٍ عَلَيْهِ

(٣٦ - جواهر الاكلیل - ثانی) الالفاظ وعدم القتل (قولان) في الفروع الثلاثة وحذف من الاولين لدلالة الثالث (واستتبت) في قوله (هزم) فان تاب فلا يقتل ويشدد اذ به ويطال سجنه والافقتل وقال ربع بن حبيب يقتل دون استتابة عند الامام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم (أو أعلن) أي أظهر وجهه (بتكذيبه) أي النبي ﷺ في الرسالة أو غيرها فيستتاب (أو تنبأ) أي ادعى انه نبي وانه يوحى اليه فيستتاب لتكذيبه القرآن والحديث عياض لا خلاف في تكفير مدعى الرسالة وتقبل توبته على المشهور وعن ابن القاسم وسحنون رحمهم الله تعالى فيمن تنبأ أو زعم انه يوحى اليه انه يستتاب كالمرتد (الأن يسر) دعوى النبوة فيقتل بلا استتابة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لانه زنديق فان أتى تائباً قبل الظهور عليه قبلت توبته (وأدب اجتهدا في) قوله لمن طلب منه ما لا ظلم فقال له أشكوك للنبي ﷺ (أد) ما طلبته منك (واشك للنبي) فأفتى بعض الاشياخ بتأديبه وبعضهم بقتله مثل ابن رشد عن عشار قال لرجل اغرم واشك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاب بأن العشار القائل ماذا كره لا بدله من الادب الموجه (و) أدب اجتهدا في قوله (لوسبني ملك لسيته) لظاهره عدم المبالاة بالملك ولم يقتل لعدم وقوع السب منه للملك ولانه انما قصد الانتصار لنفسه وصياتها من سب الناس (أو يا ابن آلف كلب أو خنزير أو غير بالفقر فقال) لمن عيره (تعيرني به والنبي قدر عى الغنم) الامام مالك رضى الله تعالى عنه قد عرض ذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب أى ولا يقتل لانه لم يرد تنقيص النبي صلى الله عليه وسلم بل رفع نفسه ودفع العار عنها (أو قال ل) شخص (غضبان كأنه) أى وجه الغضبان (وجه منكر) اسم أحد الملكين السائلين الميت في القبر (أو) وجه (مالك) اسم الملك الموكل بالنار فيؤدب ان لم يقصد ذم الملك والافقتل بلا استتابة (أو استشهد ببعض) شيء (جائز عليه)

أى النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) من حيث هو بشر على طريق ضرب المثل استشهاده (حجته) أى المستشهد (أو) حجة (لغيره) فيؤدب بالاجتهاد (أو شبهه) نفسه بالنبي صلى الله عليه وسلم (ل) دفع (نقص) عن نفسه (لحقه) أو لتخفيف مصيبة نالته (لاعلى) وجه (التأسي) أى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم أو التحقير له صلى الله عليه وسلم بل يقصد الترفع لنفسه أو غيره أو على سبيل التمثيل ولم يقصد به عيباً ولا تنقيصاً ولا سباً فيؤدب بالاجتهاد لعدم توقيره لنبيه عليه الصلاة والسلام (ك) قوله (ان كذبت فقد كذبوا) كذلك أى الرسل عليهم الصلاة والسلام أو ان أوديت فقد أودوا أو قد صبرت كما صبر أولو العزم أو كصبر أيوب وكقول المتنبي أنا في أمة تداركها الله كصالح في عود وكقول حسان المصيصي من شعراء الاندلس في محمد بن عباد المعروف بالمعتمد ووزير أبي بكر بن زيدون كأن أبا بكر أبو بكر الرضا وخسان حسان وأنت محمد إلى أمثال هذا كقول المعري كنت موسى واقته بفت شعيب غير أن ليس فيكما من فقير إلى غير هذا من الأمثلة فإنها وان لم تتضمن سباً ولا أضافت إلى الأنبياء نقصاً غير عجز بيت المعري ولا قصداً لثألها إزاراً وغضاً فما وقر النبوة ولا عظم الرسالة ولا عز حرمة الاصطفاء حتى شبهه من شبه في كرامة نالها أو معرفة قصد الانقضاء منها أو ضرب مثلاً لتطبيب مجلسه أو أغلى في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله تعالى خطره وشرف قدره وألزم توقيره وبره ونهى عن جهر القول له وعنده فحق هذا ان درى عنه القتل الادب والسجن وقوة تعزيره بحسب شناعة مقاله ومقتضى قبح ما نطق به وقد أنكر الرشيد على أبي نواس قوله فان يك باق سحر فرعون فيكم فان عصي موسى بكف خصيب وقال له يا ابن الخنا أنت مستهزئ بعصا موسى وأمر باخراجه من عسكره في ليلته فالحكم في هذا ما جاءت به فتيا امامنا مالك بن أنس وأصحابه رضى الله تعالى عنهم أبو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل شيئاً فقال له الرجل اسكت فانك أمة فقال الشاب أليس كان النبي (٢٨٢) أمياً فشنع عليه مقالته وكفره الناس وأشفق الشاب مما قال وأظهر الندم عليه فقال أبو الحسن

في الدنيا حجة له أو لغيره أو شبهة لنقص لحيته لا على التأسي كأن كذبت فقد كذبوا أو لمن العرب أو بني هاشم وقال أردت الظالمين وشدد عليه في كل صاحب فندق قرنان ولو كان نبياً في قبيح لأحد ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به كأن انتسب له أو احتمل قوله أو شهد عليه عدل أو لقيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابياً وسب الله كذلك وفي استنباطه المسلم خلاف كمن قال لقيت في مرضي ما لو قتلت أبا بكر

الندم عليه فقال أبو الحسن اما اطلاق الكفر عليه في ضلته فخطأ لكنه عظم في استشهاده بصفة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه اذا استغفرتا واعترف ولجأ الى ذلك فيترك لان قوله لا ينتهي الى حد قتله

وما طريقه الا الادب فطوع فاعله بالندم عليه يوجب الكفر عنه (أو لمن العرب أو) لمن (بني هاشم وقال أردت الظالمين) منهم وعمر فانه يؤدب بالاجتهاد (وشدد عليه في) قوله (كل صاحب فندق) أى محل جامع لميوت سفلى وعليها يسكنه الغرباء والتجار (قرنان) أى يقرن رجلاين في زوجته (ولو كان نبياً) فلو لم يقل ولو كان نبياً فلا شيء عليه (و) شدد (في) نسبة شيء (قبيح) قول أو فعل (لأحد) من (ذريته) عليه الصلاة والسلام مع العلم به أى بنفسه وشبهه في تشديد التأديب فقال (كأن انتسب له) شخص بأنه من ذريته بغير حق وسواء صرح بذلك (أو احتمل قوله) الانتساب له صلى الله عليه وسلم وسواء كان الانتساب بقول أو فعل كلبس عمامة خضراء لعموم قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ادعى الشرف كاذباً وفي رواية أنى مصعب عنه من انتسب الى بيت النبي صلى الله عليه وسلم يضرب ضرباً وجيعاً ويشهروا بحسب زناطو يلاحقوا حتى تظهر توبته لأن ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم ومع قوله ذلك كان رضى الله تعالى عنه يعظم من طعن الناس في شرفه ويقول لعله شريف في نفس الامر ولا يحد المنتسب وان استلزم انفساه قذف أمه بغير أبيه لانه لم يقصد هذا وانما قصد التشريف (أو شهد عليه) بالسب (عدل) واحذف فقط وهو منكروه (أو) شهد عليه به (لقيف) أى ناس غير عدول (فعاق) أى منع (عن القتل) للمشهود عليه عدم تمام النصاب للشهادة في شهادة العدل وعدم العدالة في اللقيف فيشدد في تأديبه ردعاً له ولأمثاله عن مثل ما شهد به عليه (أو سب من لم يجمع على نبوته) كلقمان والخضر عليهم السلام فيشدد في تأديبه (أو سب) صحابياً فيبالغ في تأديبه (وسب الله) تعالى (كذلك) أى كسب النبي صلى الله عليه وسلم في ايجاب القتل (وفي استنباط) الساب (المسلم) في الاصل قبل سبه وعدم استنباطه (خلاف) عياض في كتاب ابن سحنون من شتم الحق سبحانه وتعالى من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفر به يقتل ولا يستتاب الخزومي وابن أبي مسلمة وابن أبي حازم لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذا اليهودي والنصراني وشبهه في الخلاف فقال (ك) قتل (من قال لقيت في مرضي) هذا (ما لو قتلت أبا بكر

وعمر رضي الله تعالى عنهما (لم استوجبه) لنسبته الجور الى الله تعالى في قتله وعدمه خلاف الآن القائل بعدم القتل رأى التثقيب عليه بالحبس والشد في الأدب والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان حد الزنا وما يتعلق به (الزنا) أي حقيقته شرعا (وطء مكلف) أي ما لم ينفقه كلفة وهو البالغ العاقل (مسلم فرج آدمي) أي قبلا أو دبرا (لا ملك له فيه) فيخرج وطء مكلف مسلم فرج زوجته أو مريضته ويشترط كون انتفاء الملك (باتفاق) من العلماء في المذهب وخارجه (تعمدا) أي قصدا لا نسيانا أو غلطا أو جهلا بالعين أو الحكم أي التحريم كحديث عهد بالاسلام (وان) كان (لواط) في دبر ذكر ولو لم يملكوا لواطه (أو) كان (الوطء) (اتيان) امرأة (أجنبية) أي غير زوجته ولا أمته (بدبر) فإنه نزاع على المشهور وقال ابن القصار لواط (أو اتيان مبيته غير زوج) أي وغير أمة لواطها فلا يحسد من وطئ زوجته أو أمته بعدموتها وان حرم نعم يؤدب (أو) اتيان (صغيرة) أجنبية (يمكن وطؤها) عادة في قبلها أو دبرها (أو) اتيان امرأة (مستأجرة لوطء أو غيره) كخدمة حرة كانت أو أمة فيحدوا لواطها (أو) اتيان (مملوكة) لواطها (تعتق) عليه بمجرد ملكها كأمه وان علت وبنته وان سفلت أو أمة علق عتقها على شرائها الآن يكون مقلدا لمن رأى توقف العتق على الحكمه (أو) اتيان امرأة اشتراها (يعلم حريتها) في نفس الامر فيحسد لانه وطئ من ليست زوجة ولا أمة له (أو) اتيان امرأة (محرمه بصهر مؤبد) أي قرابة كابنة زوجته للدخول بها وأما مطلقا فيحسد هذا ظاهر المدونة في النكاح الثالث لانه نص على الحد وأطلق وفصل اللخمى في باب القذف فقال وكذلك اذا تزوج أم امرأته فان كان دخل بالبنت حدوا فلا يحسد لاختلاف الناس في عقد (٢٨٣) البنت هل يحرم أمها أم لا وأطلق ابن

الحاجب وابن هارون وابن عبد السلام كالمدونة فقال ابن عرفة اطلاقهم خلاف نقل اللخمى (أو) اتيان زوجة (خامسة) لمن في عصمته أربع زوجات عالما بتحريمها فيحد (أو) اتيان أمة (مرهونة) بلا اذن رهنها فيحد فأحرى اللودعة والعارة ولا يحسد

وَعُمَرَ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ

﴿باب﴾

الزَّنا وطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمدا وان لواطاً أو اتيان أجنبية بدبر أو اتيان مبيته غير زوج أو صغيرة يمكن وطؤها أو مستأجرة لوطء أو غيره أو مملوكة تعتق أو يملك حربتها أو محرمة بصهر مؤبد أو خامسة أو مرهونة أو ذات مغنم أو حرية أو مبيته وان بعدته وهل وان أبت في مرة أو ولان أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كأن يطأها يملكها أو يحنون بخلاف الصبي إلا أن يجهل العين

راهنها ان وطئها لانها ملكه (أو) اتيان أمة (ذات مغنم) من أحد الجيش قبل القسمة فيحد وان كان له فيها نصيب (أو) اتيان امرأة (حربية) بدار الحرب أو بعد دخولها بلدا بأمان فيحد (أو) اتيان (مبتوتة) منه قبل تزوجها بزوجه غيره عالما بتحريمها عليه فيحد (وان بعدته وهل) يحدان أبتاه في ثلاث مرات بثلاث طلاقات متفرقات بل (وان أبت) بها أي طلقها ثلاثا (في مرة) واحدة بأن قال لها انت طالق البتة أو ثلاثا لضعف القول بلزومه طلاق واحدة في الجواب (تأويلان) فيهما من تزوج خامسة أو امرأة طلقها ثلاثا أو البتة قبل أن تنكح زوجها غيره أو أخته من الرضاعة والنسب أو شيئا من ذوات المحارم عليه عامدا عالما بالتحريم أقيم عليه الحد ولا يلحق به الولد ابن عرفة ظاهره اسواء أوقع الثلاث في مرة أو متفرقات وقال أصبغ من نكح مبتوتة عالما فلا يحسد للاختلاف فيها بخلاف المطلقة ثلاثا (أو) اتيان امرأة (مطلقة) منه واحدة أو اثنتين (قبل البناء) بها فيحد إلا أن يعذر بجهل كافي المدونة قال فيهما من طلق امرأته قبل البناء مطلقة ثم وطئها وقال ظننت انه لا يبرئهما من الثلاث فلا يحدان عذر بالجهالة (أو) اتيان أمة (معتقة بلا عقد) لنكاحها فيحد (كأن يطأها) أي المرأة (مملوكة) فيحدان إن كان بالغا ولم يعقدان كالأحالة لاشبهة لهما فان كانا عتقاه فلا يحدان لانها شبهة وان فسد وقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم في خصوص الرجال اذا ملكوا الامام وفي النوادر رفع لعمر رضي الله تعالى عنه امرأة اتخذت غلامها لوطئها فأراد رجحها فقالت قرأت أو ما ملكت أيمانكم فقال تأولت كتاب الله تعالى على غير تأويله وتركها وجزر رأس الغلام وغربه (أو) مكنت امرأة عاقلة رجلا (مجنونا) من نفسها فأصابها فتحدوان وطئ عاقل مجنونة أجنبية فيحد فقط (بخلاف) وطء الذكر (الصبي) امرأة مكلفة فلا يوجب خدوها واستثنى من جميع مسائل إيجاب الحد السابقة فقال (الان يجهل) الواطئ في جميعها (العين) أي المرأة اللوطوءة بان

وجد امرأة نائمة في منزله فظن بها حليلته فوطئها فلا يجد له ذرية بالجهل (أو) يجهل (الحكم) مع علمه عين الموطوءة فلا يجد (ان جهل مثله) ذلك لقرب عهده بالاسلام واستثنى من الجهل فقال (الا الزنا) (الواضح) القى لا يجهل مثله غالبا فيجد ولا يعذر به ككون حليلته خفية ووطئ مسمينة أو عكسه (المساحقة) أى محاكاة امرأة أخرى حتى ينزل فليس زنا اذ ليس فيه ادخال حشفة في فرج (وأدب) فاعل المساحقة (اجتهادا) أى أدبا باجتهاد الامام على ما يرى وشبه في ايجاب التأديب فقال (ك) وطء (بهيمة) من النعم أو غيرها فانه يوجب التأديب اجتهادا (وهي) أى البهيمة التى وطئها مكلف (كغيرها) الذى لم يوطأ (فى) (إباحة) (الذبح) لها (والأكل) للحمها (و) لا يجد واطئ (من) أى زوجة وأمة له (حرم) عليه ووطؤها (لعارض كحيض) ونفاس واحرام وصيام وظهار وإبلاء ويؤدب لانه ليس زانيا (أو) واطئ أمة (مشتركة) بينه وبين غيره فلا يجد للشبهة الا أنه يؤدب للحرمة (أو) واطئ أمة (مملوكة) له محرم عليه ووطؤها للنسب أو رضاع أو صهر (لا تعتق) عليه بمجرد ملكها كعمته وخالته و بنت أخيه وأم زوجته وزوجته ابنة أو أبيه فلا يجد للشبهة ويؤدب للحرمة ويلحقه الولد وينجز عتقها وتباع عليه ان لم تحمل خشية عوده لو طئها (أو) واطئ أمة (معتدة) من طلاق زوجها أو موته فلا يجد ويؤدب (أو) واطئ (بنت) بنكاح بعد ان عقد (على أم) بها أى البنت والحال انه (لم يدخل بها) أى بالام فلا يجد وان كان عقده على البنت وأما فى عصمته محرما مفسوخا نعم يؤدب (أو) واطئ (أختا) بنكاح أو ملك (على أختها) كذلك فلا يجد ويؤدب (وهل) لا يجد مطلقا عن التقيد بكون الاخوة برضاع أو لا يجد (الا) اذا واطئ (أخت النسب) فيجد (لتحريمها) أى أخت النسب (بالكتاب) أى القرآن وأما أخت الرضاع (٢٨٤) فحرمت بالحديث فى الجواب (تأويلان) ابن العربى ليس ما حرّمته السنة كما

حرمه القرآن ولذا قال ابن القاسم من جمع بين المرأة وعمتها عالما بالله يذرا عنه الحد لان تحريمه بالسنة بخلاف من جمع امرأة وأختها فيجد لان تحريمه بالقرآن (أو ك) واطئ (أمة محالة) أى معارة له من

أو الحكم ان جهل مثله الا الواضح لا مساحقة وأدب اجتهادا كبهيمة وهي كغيرها فى الذبح والأكل ومن حرم لعارض كعائض أو مشتركة أو مملوكة لا تعتق أو معتدة أو بنت على أم لم يدخل بها أو أختا على أختها وهل الأخت النسب لتحرّمها بالكتاب تأويلان وكأمة محاللة وقومت وان أبا أو مكرهة أو مبيعة بغلاء والأظهر والأصح كأن ادعى شراء أمة ونكح البائع وخلف الواطئ والختار أن المكره كذلك والأكثر على خلافه ويثبت باقرار مرة إلا أن يرجع

زوجته لو طئها أو معارة له من قريب أو أجنبي فلا يجد لراعاة قول عطاء بإباحتها (وقومت) عليه أى واطئها سواء حملت منه أم لا مطلقا لتسم له الشبهة وتنفي الاعارة المحرمة ويقدر أنه ووطئ بمملوكته (وان أبا) أى امتنع سيد الامه وواطئها منه وتؤخذ منه قيمتها حاله ان كان مليا ولا يبيع عليه (أو) وطئت امرأة حال كونها (مكرهة) على وطئها بخوف مؤلم من قتل أو ضرب فلا تجد ويحد الزانى بها ان كان ظانما والافى حده خلاف (أو) وطئت حرة حال كونها (مبيعة) من زوجها لغيره (ب) سبب (غلاء) فلا تجد ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من جاع فباع امرأته من رجل فأقرت له بذلك فوطئها ما شترها انها ما يعززان وتكون طلبة بائنة ويرجع المشتري عليه بشمها (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف قول ابن القاسم فى المدونة لا يجد واطئ أمة وفى بعض النسخ أو مبيعة بغلاء على الأظهر وهو الصواب لان اختيار ابن رشد فيها الا فيها بعدها لان المبيعة بغلاء هى المذكورة فى سماع عيسى وعليها تكلم ابن رشد وأما مسئلة شراء الأمة فذكر كورة فى كتاب القذف من المدونة البناء فى اعتراض الا فقهسى قول المصنف والأظهر الخ بائنه نص المدونة فكيف يعزوه لابن رشد فالصواب نسخة على الأظهر لان اختيار ابن رشد فى المبيعة بغلاء لا فى شراء الامه (كأن ادعى) الواطئ (شراء أمة) وأنكر البائع بيعها ولا يبيد للواطئ على الشراء (و) طلب من البائع عينا على عدم البيع ف(نكح البائع) عن البين (و) ردت البين على مدعى الشراء ف(خلف الواطئ) انه اشتراها منه فلا يجد لتبين انه واطئ أمة (والختار) للخمى من الخلاف (ان) الرجل (المكره) على وطء من لا يحل له ووطئها بخوف من قتل أو ضرب مؤلم (كذلك) أى مثل المذكور فيما تقدم فى عدم حده (والاكثر) من أهل المذهب (على) خلافه أى كون المكره كذلك وهو حده (ويثبت) الزنا (باقرار) منه على نفسه رجلا كان أو امرأة (مرة) واحدة فلا يشترط تكراره أربع مرات واشترطه أبو حنيفة وأحمد رضى الله تعالى عنهما ويحد المقر بالزنا فى كل حال (الا أن يرجع) المقر بالزنا عن

إقراره فيقبل رجوعه ولا يحد (مطلقا) عن تقييده بكونه لشبهة مثال رجوعه لشبهة قوله وطئت حليلتي حائضا فظننت انه زنا فاعترفت به فلا يحد اتفاق رجوعه لغير شبهة تسكديه نفسه بلا اعتذار (أو) (الأن) (يهرّب) أي المقر بالزنا قبل الشروع في حدة بل (وان) (هرب) (في) أثناء (الحد) فيسقط الحد عنه لقوله صلى الله عليه وسلم في ما عرّض لما أخبروه بأنه لما أزلقته الحجارة هرب وقال ردوني لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوه بالحرّة ورجعوه الى أن مات هلا تركتموه لعلّية يتوب فيتوب الله عليه (و) ثبت الزنا على المكلف (بالبينة) وتقديم في الشهادات ان شرطها كونها أربعة برؤيا اتحدت الخ وإذا شهدت البينة على امرأة بالزنا وادعت البكارة أو الرّق وشهد بذلك أربع نسوة (فلا يسقط) الحد عنها (ب) سبب (شهادة أربع نسوة) وجود (بكرتها) أو رتقها هذا مذهب المدونة البساطى لان غنرتها قد تكون لداخل فلا يمنع من تقييد الحشفة دونها (و) ثبت زنا المرأة (ب) ظهور (حمل) بها (في) امرأة (غير متزوجة) حرة أو أمة (و) في غير (ذات سيد مقربة) أي الوطء بأن لم يكن لها سيد أو كان وأنكر وطأها وكن لازوج لها ولا سيد من لها زوج لا باحقه حملها الصبا أو جبهه أو عدم مضى أقل الحمل من يوم عقده (و) ان ظهر حمل غير ذات زوج وسيد فادعت انها غصب (لم يقبل دعواها الغصب) على الزنا بها (الابقرينة) دالة على صدقها كاتيانها تسمى مستغينة عند نزول الأمر بها وتقبل دعواها الاشتباه أو الغلط أو النوم لان هذه تقع كثيرا وإذا ثبت الزنا باقرار أو بينة أو ظهور حمل غير ذات زوج أو سيد مقربة (ف) (يرجم) الزاني (المكلف) وهو البالغ العاقل فلا يرجم صبي ولو مرأها قولا مجنون (الحرة) فلا يرجم الرق (المسلم) فلا يرجم الكافر ولو زنى بمسلمة على المشهور (ان) كان (أصاب) أي وطئ قبل الزنا (بعدهن) أي بعد انصافه بالتكليف والحرية والاسلام (ب) عقد (نكاح) لا بملك (لازم) (٢٨٥) لا ينكح فيه خيار كنكاح عبد غير اذن سيده وسفينة غير اذن وليه

مُطْلَقًا أَوْ يَهْرَبُ وَإِنْ فِي الْحَدِّ وَالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعٍ نِسْوَةٍ يَسْكَرُ بِهَا وَيُحْمَلُ فِي غَيْرِ مُتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبَةٍ بِهِ وَلَمْ يُقْبَلْ دَعْوَاهَا الْغَصْبُ بِلَا قَرِينَةٍ يُرْجَمُ الْمَكْلَفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ يَنْكَحُ لِأَنَّهُ صَحَّ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ بُدَاءَ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّاظِمٌ مُطْلَقًا وَإِنْ عَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ وَجِلْدُ الْبَكْرِ الْحُرِّ مِائَةً وَتَشْطَرُّ بِالرَّقِّ وَإِنْ قُلٌّ وَتَحْصَنُ كُلُّ دُونَ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ وَالْوَطْءُ بَعْدَهُ وَغُرْبُ الْحُرِّ الَّذِي كَرُّ فَقَطْ عَامًا وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَيَنْتِ لِلْمَالِ كَفْدُكَ وَخِيَرَتَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ

وحد المحسن الرجم ويكون رجمه (ب) حجارة معتدلة) أي متوسطة بين الكبر الفاحش والصغر الدقيق اذا لاول يشوه والثاني يطول (ولم يعرف) الامام مالك رضي الله تعالى عنه في حديث صحيح ولا سنة معمول بها (بداءة البينة) الشهادة بالزنا بالرجم (ثم) تنبيه (الامام) الذي حكمه ثم تليث الناس وحديث أبي داود والنسائي لم يصح عند الامام قال أقامت الأئمة الحدود ولم نعلم أحدا منهم تولاه بنفسه ولا أزم البينة البداءة بالرجم وشبهه في الرجم فقال (ك) رجل (لاظ) أي منسوب للواط فاعلا كان أو مفعولا فبرجم (مطلقا) عن التقييد بكونه محصنا ان كانا حرين مسامين بل (وان) كانا (عبدین أو کافرین) بشرط النياوخ والعقل والطول فلا يرجم صغير ولا مجنون ولا مكره ولا بالغ مكن صبا ولا يشترط بلوغ المفعول فيه في رجم الفاعل (وجلد) الزاني (البكر) أي الذي لم يحسن (الحرة) المسلم البالغ العاقل رجلا كان أو امرأة (مائة) بسوط وضرب معتدلين (وتشطر بالرق) فيجلد الزاني الرقيق خمسين ذكرا كان أو أنثى (وان قل) رقه كبعض ومدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق لأجل لقوله تعالى فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقيس العبيد على الاماء اذا فارق بينهما (و) ان كان زوجان رقيقين وأعتق أحدهما ووطئ بعد اعتاقه (تحصن كل) أي كل واحد منهما (دون صاحبه) الذي لم يعتق (ب) سبب (العتق) له (والوطء بعده) أي بعد العتق (وغرب) الزاني البكر (الذكر) بعد جلده مائة فلا تغرب الأنثى اذ في تعريضها اعانة على فسادها وتعريضها (الحرة فقط) أي دون الرقيق لتعلق حق سيده بخدمته ويمكث في بلد الغربة (عاما) كاملا مسجوناً والسجن تابع للتغريب فلا يسجن من لا يغرب كالمرأة والرقيق (وأجره) أي أجرة حمل المغرب من بلد الزنا للبلد الذي أريد سجنه به (عليه) من ماله (وان لم يكن له مال فمن بيت المال) ولا يبعد تقريبه بل (كفدك) قرية من قرى خيبر (و) (ك) خيبر من المدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونفى رسول

ومعيب بموجب خيار (صح) أي جاز الوطء لافي نحوحيض فلا يحسن لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا فالوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار فيه من بالغ حر مسلم احصان اتفاقا

الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى خيبر ونفي عمر رضي الله تعالى عنه من المدينة إلى فذل إلى خيبر وعلى رضي الله تعالى عنه من الكوفة إلى البصرة وان غرب (فيسجن سنة) موضع تعريبه فاذا تمت السنة نحى سبيله وان لم تظهر تو بته (وان عاد) إلى البلد الذي زنى به قبل تمام السنة (أخرج ثانية) وسجن إلى عام السنة (وتؤخر) المرأة الزانية (المتزوجة لحية) استبراء ولا يعجل رجها خوفا من حملها من زوجها (و) ينتظر (بالجلد) لمن هو حده (اعتدال الهواء) أي توسطه بين الحرارة الشديدة والبرد الشديد فلا يجلد في حر شديد ولا برد شديد خوف تأديته إلى الموت (وأقامه) أي حد الزنا رجما وجلدا (الحاكم) (السيد) على رقيقه ذكر كان أو أنثى لغير أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم (ان لم يتزوج) الرقيق (بغير ملكه) أي ملك سيده بأن لم يتزوج أصلاً أو تزوج بملك سيده فان تزوج بغير ملك سيده فلا يقيم عليه الإلحاحم وكان ثبوت زنا الرقيق (بغير علمه) أي السيد فان كان يعلم السيد فلا يقيم عليه الإلحاحم (وان) زنت زوجة (و) أنكرت الوطء) من زوجها فلما (بعد) أقامت معاه (عشرين سنة) ساكتة لم تذكر ترك الوطء (وخالفها الزوج) بادعائه وطأ في تلك المدة (فالحد) أي الرجم واجب عليها الظهور كذبها في انكارها الوطء عشرين سنة اذا شأن النساء عدم الصبر على عدمه خصوصاً مع طول المدة جدا وهذه المسألة في نكاح المدونة (و) روى (عنه) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رجما (في الرجل) يتزوج امرأة ويطول مكنته معها بعد دخوله بها ثم تشهد عليه أربعة عدول بالزنا فيقول لم أطأها منذ دخلت بها (يسقط) عنه الرجم ويجلده مائة ويغرب سنة (مالم يقر به) أي الوطء (أو يولد له) وله في رجم (٢٨٦) (وأولا) أي الحكمان المذكوران في الكتابين (على الخلاف) لاختلاف

الحكمين في مسألة واحدة
اذ لافرق بين الزوجة
والزوج وعلى تأويل الخلاف
هل يؤخذ بما في الرجم
ويطرح ما في النكاح أو
بالعكس (أو) لاخلاف
بين الحكمين بل بينهما
وافق (خلاف) أي مخالفة
(الزوج) الزوجة (في)
المسألة (الاولى فقط) أي

فَيُسْجَنُ سَنَةً وَإِنْ عَادَ أُخْرِجَ ثَانِيَةً وَتُؤَخَّرُ الْمُتَزَوِّجَةُ لِلْحَيْضَةِ وَبِالْجُلْدِ اعْتِدَالُ الْهَوَاءِ
وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ أَنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مَلِكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَإِنْ أَنْكَرَتْ
الْوَطْءَ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا الزَّوْجُ فَالْحُدُّ وَعَنْهُ فِي الرَّجُلِ يَسْقُطُ مَالُهُ يُقَرَّبُ بِهِ
أَوْ يُؤَلِّدُ لَهُ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ خِلَافِ الزَّوْجِ فِي الْأُولَى فَقَطُّ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ أَوْ
لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عَشْرِينَ تَأْوِيلَاتٍ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ مَعَهُ فَادَّعَى الْوَطْءَ وَالزَّوْجِيَّةَ
أَوْ وَجَدَا بَيْتَهُ وَأَقْرَبَاهُ وَادَّعَى النِّكَاحَ أَوْ ادَّعَا فَصَدَّقَتْهُ هِيَ وَوَلِيَّهَا وَقَالَ لَمْ نَشْهَدْ حَدًّا

﴿ بَاب ﴾

قَذْفُ الْمُسْكَفِ حُرًّا

مسلم
وعدم مخالفة الزوجة الزوج في الثانية ولو خالفته لرجم ولو لم يخالفها في الاولى لم ترحم (أو) لاخلاف
بينهما (لانه) أي الزوج (يسكت) على عدم الوطء ولا يذكره غالباً لانه عيب به والمرأة لا تسكت عليه غالباً (أو) لاخلاف بينهما (لان) المسألة
(الثانية لم تبلغ) إقامة الزوج فيها مع زوجته (عشرين) سنة ولو بلغت لرجم (تأويلات وان) وجدت امرأة مع رجل و (قالت)
للرأة (زنت معه) أي الرجل (فادعى) الرجل (الوطء) أي أقرب به (و) ادعى (الزوجة) بينهما أي كونهما زوجته ولا يثبت له عليها حدا
حد الزنا لرجم ان كانا عصنيين أو جلدا ان كانا بكرين (أو وجدنا) أي الرجل والمرأة (ببيت) لأحد فيه سواهما (وأقرا) أي الرجل
والمرأة (به) أي الوطء (وادعى النكاح) أي الزوجية بينهما ولا يثبت بها ولا فاشوحد الآن يكونا طارئين فلا حد عليهما (أوداعه) أي
الرجل أي ادعى النكاح (فصدقته) المرأة في دعواه النكاح (هي ووليها وقال) أي الرجل والمرأة (لم تشهد) على عقد النكاح قبل
الدخول (حدا) حد الزنا لاتفاقهما على الدخول بلاشهاد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ بَاب ﴾ في بيان أحكام القذف (قذف)
بفتح القاف وسكون الدال المعجمة أصله في اللغة الرمي الى بعد ثم نقل شرعا الى نسبة آدمي غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً وصغيرة تطبق الوطء
ازنا أو قطع نسب مسلم لانه رماء بما يبعد ولا يصح وقد سماه الله تبارك وتعالى رمياً فقال والذين يرمون المحصنات ويسمى قرية أيضاً من
الافتراء أي الكذب وهي كبيرة اجماعاً وخارج أبوداود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من رمى مسلماً بشيء يري ندبه حبس يوم القيامة
على جس من جسور جهنم حتى يخرج مما قاله أي يتخلص مما قاله وذلك لا يكون الا باثباته بشهادة عدلين وهذا لا يكون فحبسه مؤبد
واضافة قذف الى (المسكف) وهو البالغ العاقل من اضافة المصدر لفاعله فلا يحذف القاذف الصبي ولا المجنون وشرط المقدوف كونه (حراً)

فلا يحد من قذف رقا وكونه (مسلمًا) فلا يحد من قذف حرا كافرا سواء كان كفراه أصليا أو بارتداد وصلة قذف (بنفي نسب عن أب أو) عن (جد) لأب صريحا كاست ابن أبيك أو جدك لأبيك أو قوله أنت ابن فلان وهو غير أبيه (لا) بنفي عن (أم) فمن قال لرجل لست ابن فلانة وهى أمه فلا يحد لان أمومتها محققة مشاهدة فنفيها كذب ظاهر لا تلحقه به معرفة وأبوة أبيه له مظنونة خفية فلا يعلم كذب نافيها فتلحق المعرفة بالنفي (ولا) يحد الذي قذف حرا مسلما بنفي نسب عن أب أو جد معين (ان) كان المقتوف قد (نبت) أى طرح عقب ولادته مادام لم يستلحقه أحد لقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه لم نعلم منبوذا إلا ولد زنا فان استلحقه أحد ولحق به ثم قذفه مكلف بنفيه عنه فانه يحد (أو) قذف المكلف حرا مسلما بـ (زنا) بالمعنى العام الشامل للواط (ان كلف) المقتوف بأن كان بالغاعا فلا يحد من قذف صبيا أو مجنونا أو مغمى عليه بـ (زنا) (و) (ان) عفا عن وطء يوجب الحد أى صان المقتوف نفسه عن الزنا فلا يحد من قذف من نبت عليه الزنا ففى النواذر عن الامام رضى الله تعالى عنه من قذف من جلد في زنا فلا يحد ابن القاسم ويؤدب بإذابة المسلم حال كونه (باله) للوطء فلا يحد قاذف المحبوب قبل بلوغه والعين لظهور كذبه فلا معرفة على المقتوف (و) (ان) (بلغ) المقتوف وصرح به وان علم من قوله كلف ليشبه به فى قوله (كان بلغت) الأنثى (الوطء) أى اطافته ولو لم تبلغ الحلم فيحد قاذفها بالزنا للحقوق المعرة لها به ومثلها الذكر المطيق المقتوف بالواط فيه فاشتراط البلوغ فى القذف بالواط انما هو فى الفاعل لا المفعول به (أو محمولا) قال ابن غازى كذا فى النسخ وفسر بأنه معطوف على قوله ان نبت أى أو كان محمولا ولا يخفى كفايه والذى عندي انه تصحيف وان صوابه أو مفعولا كأنه قال كان بلغت الصبية الوطء أو سمي القاذف الصبي مفعولا فهى كقوله فى توضيحه الظاهر انه انما يشترط البلوغ فى اللواط اذا كان فاعلا وأما اذا كان مفعولا به فلا وهذا أولى من الصبية فى ذلك اه فى (٢٨٧) التوضيح المحمولون بالخاء والميم المسيبون لاحد على من نفاه عن أبيه

مُسْلِمًا يَنْفَى نَسَبَهُ عَنْ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ لَا أُمٍّ وَلَا إِنْ نَبَذَ أَوْ زِنَا أَنْ كُتِفَ وَعَفَّ عَنْ وَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ بَالَهُ وَبَلَغَ كَأَنْ بَلَغَتِ الْوَطْءُ أَوْ مَحْمُولًا وَإِنْ مُلَاعِنَةً وَابْنًا أَوْ عَرَضَ غَيْرُ أَبِيهِ أَنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ أَلَّا يَبْدُوهُ وَنِصْفُهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسْتُ بَرَّانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنَكَ أَوْ مُكْرَهَةً أَوْ عَفِيفُ الْفَرْجِ أَوْ لِمَرْبِيٍّ مَا أَنْتَ بِمَرْبٍ أَوْ يَارُومِي كَأَنْ نَسَبَهُ لِعَمِّهِ

الملاعنة فمن رماها بالزنا الذى لاعنها زوجها أو قال لا بنهايا بن الزنا فانه يحد لانه لم يثبت ولو ثبت لرحمت ولم يصح استلحاق المدعى ولدها (أو عرض غير أب) للمقتوف فتعريض الأب بقذف ابنه لا يوجب حده وشرط حد غير الأب بالتعريض به (ان أفهم) التعريض القذف بقرينة كقوله لرجل فى مشاعة أما أنا فلست بزنا ففى الموازية انه يحد وخبر قذف المكلف الخ (يوجب) على القاذف (ثمانين جلدة) حدا واحدا (وان كرره) أى القذف (لـ) المقتوف (واحد أو) كان قذفه لـ (جماعة) مجتمعين أو متفرقين فى مجلس أو مجالس قاموا عليه مجتمعين أو متفرقين أو قام بعضهم وسكت غيره فلا يكرر حده ولا يزداد على ثمانين (الا) أن يكرره لواحدا ويقذف غير المقتوف أولا (بعده) أى بعد حد القذف فيعاد الحد عليه على الاصح لانه قذف مؤتلف (و) يوجب القذف (على) القاذف (العبد) أو الأمة (نصفه) أى نصف القدر المذكور وهو أربعون ومثل للتعريض فقال (ك) قوله فى مشاعة (لست) بزنا أو زنت عينك) أو يدك أو رجلك أو أذنك فيحد لانه تعريض بزنا فرجه لان زناه يمسرى لجميع الأعضاء فيأزم من نسبته لبعضها نسبته له فان أراد بالعين الذات فهو من التصريح وعن أشهب لا يحد فى زنت يدك أو رجلك وينسكل (أو) قال لا مراً قزنت (مكرهه) على الزنا فيحد الآن يثبت الاكراه عليه (أو) قوله فى مشاعة أنا أو أنت (عفيف الفرج) فيحد لانه تعريض بزنا لمخاطب فان قال ذلك فى غير مشاعة فلا يحد (أو) قوله (لـ) شخص (عربي) أى منسوب للعرب الذين يتكلمون باللغة العربية سجية سواء سكنوا حاضرة أو بادية (ما أنت بحر) فيحد لانه نفى نسبه ابن مرزوق انظر هذا مع صحة تسليط الرقية على العرب وأنهم كغيرهم فى صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم قال ولم أر من ذكر ما أنت بحر سوى المصنف وابن الحاجب اه وأشار ابن الحاجب الى الجواب بأن الاحكام تعتبر فيها الغلبة ولا عبرة بما قبل وفيه نظر لان بحث ابن مرزوق فى ثبوت أصل الحكم لا فى توجيهه فمأ قاله ابن الحاجب لاسلف له فيه (أو) قوله لمربي (يارومي) أو يابر برى أو ياقبطى فيحد لقطعه نسبه (كأن نسبه) أى الحر المسلم (لعمه) أو زوج أمه

بأن قال له يا ابن فلان، وفلان عمه أو زوج أمه فيجد قطعاً من نسبته عن أبيه (بخلاف) نسبته له (سجده) لأبيه أو أمه فلا يرجب الحد لان الحد أب فقد صدق في نسبته له لقوله تعالى ملة أبايكم إبراهيم (وكان قال) في حق نفسه (أنا نفل) بفتح النون وكسر الغين العجبة أى فاسد النسب أى ولد زانية فيجد لقذفه أمه (أو) قال على نفسه انه (ولذنا) فيجد لقذفه أمه (أو) قال لمرأة (كيا قحبة) من القحبة أصله الطعن في النسب والسكر والخديعة وكانت العرب تدعو الفاجرة بالقحبة والرواء أى السعال والقبح في الزنة أطلق على الزانية لانها تسعل وتنحنج رامرة بذلك لمن يريدها فيجد وأدخلت السكاف صبغة بالتصغير وعاهرة وفاجرة اذا جرى العرف بقصرها على الزانية والا فلا حد فيه (أو) قال لرجل يا (قرنان) بفتح القاف وسكون الراء علم جنس لزواج الزانية لقرنه غيره معه عليها فيجد للمرأة ويؤدب للرجل (أو يا ابن منزلة الركبان) لان المرأة كانت في الجاهلية اذا طلبت الفاحشة أزلت الركبان عندها وضابط هذا الاشتهارات العرفية والقرائن الحالية فتى وجدا حد وان اتقل العرف وبطل بطل الحد ويختلف ذلك بحسب الاعصار والامصار (أو) قال يا ابن (ذات الراية) فيجد لان المرأة كانت في الجاهلية اذا طلبت الفاحشة جعلت على بابها راية (أو) قال (فعلت بها) أى المرأة (في عكنها) جمع عكنة بضم فسكون أى طيات بطنها من سمتها فيجد عند ابن القاسم وقال أشهب لا يحد (لا) يحد (ان نسب) السكاف (جنسا) أى صنفاً من الانسان (لغيره) أى غير العرب مثله كقوله للرومي ياشامى أو عكسه أو أسود مثله كقوله للبربرى يا حبشى أو عكسه بل (ولو) نسب (أبيض لاسود) كقوله للرومي يازنجى أو عكسه (ان لم يكن) لجنس المنسوب لغيره (من العرب) فان كان من العرب فعلى القائل الحد كما تقدم (أو قال مولى) أى عتيق (٢٨٨) لغيره أى حر أصلى (أنا خير) منك فلا يحد لان وجوه الخيرية كثيرة من

الدين والخلق والخلق
أن يدل البساط على ارادة
النسب (أو) قال لشخص
(مالك أصل ولا فصل) فلا
يحد ولو في مشاعة لانه لدم
الافعال لا قطع النسب وقال
ابن الماحشون يحد في المشاعة
(أو قال جماعة) مسلمين
احرار بالغين عفيفين عما
يوجب الحد (أحدكم زان)

بخلاف جدو وكان قال أنا نفل أو ولد زنا أو كيا قحبة أو قرنان أو يا ابن منزلة
الركبان أو ذات الراية أو فعلت بها في عكنها لا أن نسب جنسا لغيره ولو أبيض
لأسود ان لم يكن من العرب أو قال مولى لغيره أنا خير أو مالك أصل ولا
فصل أو قال لجماعة أحدكم زان وحد في مأبون ان كان لا يتأث وفي يا ابن
النصراني أو الأزرق ان لم يكن في آباءه كذلك وفي مخنت ان لم يحلف وأدب
في يا ابن الفاسقة أو الفاجرة أو يا حمار يا ابن الحمار أو أنا عفيف أو أنك عفيفة أو يا فاسق
أو يا فاجر وان قالت بك جواباً لزنيت حدث للزنا والقذف وله حد أبيه وفسق

فلا يحد سواء قاموا عليه جميعاً أو أحدهم ولو ادعى انه أراد فلا يقبل الا ببيان انه أراد (وحد في) قوله لحر مسلم عفيف والقيام
مطيق (مأبون ان كان) للقول له (لا يتأث) أى لا يشبه بالاناث في كلامه وأفعاله فان كان يتأث فلا يحد بعد أن يحلف انه أراد التأث لا
الفعل فيه (و) (حد في) قوله لحر مسلم (يا ابن النصراني) مثلاً (أو) (يا ابن) (الأزرق) أو الأسود أو الاقطع أو الاعور أو الاحمق (ان لم يكن
في آباءه) أحد (كذلك) في الاتصاف بالنصرانية والزرقه الى آخر الاوصاف فان كان فيهم أحد كذلك فلا يحد لانه لم يرد نفى نسبته
(و) (حد في) قوله لحر مسلم عفيف مطيق (مخنت ان لم يحلف) القائل انه لم يرد قذفه فان حلف فلا يحد وينكحل (وأدب في) قوله
لحر مسلم (يا ابن الفاسقة أو) (يا ابن) (الفاجرة أو يا حمار يا ابن الحمار) لان الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصافي الزنا واللواط وهذا
اذ لم يجر العرف بقصر الفسق على الزنا واللواط الا فيجد (أو) قال (أنا عفيف) ولم يذ كر في مقالته لفظ الفرج فلا يحد ويؤدب (أو) قال
لامرأة (انك عفيفة) فيؤدب (أو) قال لرجل (يا فاسق) أو يا فاجر فيؤدب (وان قالت) المرأة المذدوفة بالزنا (بك) حال كون قولها
بك (جواباً) لقول قاذفها (زنيت) بكسر التاء (حدث ل) اعترافها بالزنا (ما لم ترجع عنه) (و) (حدث) (للقذف) ان كان قاذفها حراً
مسامها عفيفاً عما يوجب الحد ويسقط حده لقذفها لاعترافها بالزنا ولا يصح يحدان وليس لاحدهما الرجوع (و) (ان قذف الوالد له
ف) (له حد أبيه) ان صرح بقذفه (وفسق) الولد أى حكم بنفسه بحد أبيه بقذفه واستشكل نفسيقه مع الحكم بإباحة حده بانه بقذفه وأوجب
بأن المراد بتفسيقه سقوط عذابه وهو يحصل بالمباح كالمنشئ حافيا والاكل في السوق وقال مطرف وابن الماحشون وابن عبد الحكم
وسمعون لا يقضى له بتخليفه ولا يمكن منه ولا من حده في حديقه له عليه لما فيه من العقوق وهو مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه

في اليمين في كتاب المديان من المدونة وفي الحد في كتاب القذف وهو أظهر الأقوال (و) للشخص المذنب (القيام به) أي حد قاذفه ان علم براءة نفسه مما قذفه به بل (وان علمه) أي علم المذنب المذنب به حصل (من نفسه) لان القاذف أفسد عرضه وكشف ستره وشبه في استحقاق القيام بحد القاذف فقال (كوارثه) أي المذنب الذي مات قبل حد قاذفه فلوارثه القيام به ولو منعه من الارث مانع كرق وقيل وكفر إن كان قذفه في حياته بل (وان) قذفه (بعد موته) فلوارثه القيام بحد له لحق المذنب له وبين وارثه الذي له القيام بحد قاذفه في حياته أو بعد موته فقال (من ولد) للمذنب شمل البنين والبنات (وولده) شمل بن الابن وبناته وان سفل ولد الولد (وأب) للمذنب (وأبيه) أي الأب وان علا (ولكل) من الولد وولده والأب وأبيه (القيام) به أي حد قاذف المورث ان كان أعلى درجة من غيره أو مساوياً له بل (وان حصل) أي وجد (من هو أقرب) منه أي القائم كابن الابن مع الابن والاب وقد تقدم قول المدونة والابعد كالأقرب (و) للمذنب (العفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) سواء كان عفو عنه شفقة عليه أو لارادة الستر على نفسه (أو) العفو عنه (بعده) أي بعد بلوغ القذف الامام فيجوز (ان أراد) المذنب بالعفو عن قاذفه (ستراً) على نفسه من شهرة نسبة ما قذف به اليه أو ثبوته عليه (وان) قذف القاذف أي (حصل) منه قذف آخر للمذنب أولاً ولغيره (في) أثناء (الحد) الذي ما تقدم من حده و (ابتدى) حده (لها) أي القذفين في كل حال (الان يبقى) من الحد الذي قذف في أثناءه عدد (يسير فيكمل الاول) ويستأنف حد الثاني والله سبحانه وتعالى اعلم (باب) في بيان احكام السرقة وما يتعلق بها (تقطع) يد السارق (اليمنى) من كوعها الى المفضل الذي (٢٨٩) لالاهام كايسته السنة وقيدت به اطلاق الآية المحتملة كونه منه أو

وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثِهِ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَلَدِهِ وَأَبِيهِ وَلِكُلِّ الْقِيَامِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ هُوَ أَقْرَبُ وَالْعَفْوُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سِتْرًا وَإِنْ حَصَلَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَى لَهُمَا إِلَّا أَنْ يَبْقَى يَسِيرٌ فَيُكْمَلُ الْأَوَّلُ

﴿ بَاب ﴾

تُقَطَّعُ الْيُمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لَشَكْلِ أَوْ نَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى وَحِجِّي لِيَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رِجْلُهُ ثُمَّ عِزْرٌ وَحِجْسٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرَاهُ أَوَّلًا فَالْقَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأً أَجْزَأُ فَرَجْلُهُ الْيُمْنَى بِسَرَقَةِ طِفْلٍ مِنْ حِرْزِ

(٣٧ - جواهر الاكليل - ثاني) باليمنى فقال (الالشل) أي فساد باليمنى ابن عرفه في المدونة ان سرق ولا يمين له أوله شلاء قطعت رجله اليسرى قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ثم عرضت عليه فحاجها وقال تقطع يده اليسرى اه قال ابن القاسم وقوله في الرجل اليسرى أحب الى وبه أقول (أو) لـ (نقص أكثر الأصابع) كثلثة خلقة أو بقطع وأولى كلها (ف) تقطع (رجله اليسرى) من مفصل السكبين كافي الحراية وبه قال الأئمة ومضى عليه العمل وعن علي كرم الله وجهه من معقد الشر الكلي بقي له عقب يشي عليه (وحجى) قطع الرجل اليسرى في صورة شلل اليمنى (لـ) اثبات قطع (يده اليسرى) وأما في صورة نقص أكثر أصابع اليمنى فلم يحج فيها قطع رجله اليسرى (ثم) ان سرق ثانياً من قطع رجله اليسرى في سرقته الأولى لشلل يمينه أو نقصها أكثر الأصابع تقطع (يده اليسرى) (ثم) ان سرق ثالثاً تقطع (رجله اليمنى) فهذان مرتبان على المستثنى فقط وليس مرتبان على المستثنى منه لان صحيح الاعضاء الاربعه اذا سرق ثانياً بعد قطع يده اليمنى في سرقته الأولى تقطع رجله اليسرى ليسكون قطعاً من خلاف ثم تقطع في الثالثة يده اليسرى ثم تقطع في الرابعة رجله اليمنى (ثم) ان سرق السارق بعد الرابعة (عزر) أي ضرب ضرباً شديداً باجتهاد الامام (وحبس) حتى تظهر توبته أو يموت (وان تعمد امام أو غيره يسراه) أي السارق (أولاً) أي في السرقة الأولى علماً ان الواجب قطع يمينه (فالقود) أي القصاص حق للسارق على من تعمد قطع يسراه أولاً (والحد) أي قطع يد السارق اليمنى (باقى) عليه فلا يسقط عنه بقطع يسراه عمداً (و) ان قطع الامام أو غيره اليسرى أولاً (خطأً) أجْزَأُ قطعها عن قطع اليمنى (ف) ان سرق ثانياً من قطع يده اليسرى خطأً تقطع (رجله اليمنى) ليسكون قطعها من خلاف وصلة تقطع اليمنى (بـ) سبب (سرقة طفل) أي شخص صغير لا يعرف ما يراد به ذلك الطفل أو نثى (من حرز) أي من محل

الآية المحتملة كونه منه أو من المرقن أو من المشك وبديء باليمنى لانها المباشرة الأخذ غالباً من مكلف مسلم أو كافر حر أو رق ذكر أو أنثى (وتحسم) أي تجعل عقب قطعها في زيت مغلي (بالنار) لتفسد أقوام عروقها فينقطع سيلان الدم منها ثلاثاً يتبادى به فيموت واستثنى من البدء

حفظ (مثله) أى نظير الطفل المسروق كدار أهله وفر يتهم فإن كان لا يخرج من دار أهله فهو حرزه وإن كان يخرج من الدار الى القرية ولا يتعدى القرية فالقرية حرزه (أو) بسرقة (ربع دينار) شرعى (أو) بسرقة (ثلاثة دراهم) شرعية حال كون ربع الدينار والدرهم الثلاثة (خالصة) من الغش بنحو نحاس ولو كانت دنية المعدن فلا يقطع في غير الخالص ولو راج الخالص (أو) بسرقة (ما) أى عرض (يساويها) أى يساوى العرض الدرهم الثلاثة الخالصة باعتبار منفعة شرعية ولا عبرة بمنفعة غير شرعية كآلة لحو وتعتبر القيمة (بالبلد) المسروق فيه والمعتبر في التقويم للمنفعة المباحة (شرعا) فلا يقطع في آلة لحو قيمتها ثلاثة دراهم لصنعها إلا أن يساوى خشبها بعد كسره ثلاثة دراهم (وإن) كان المسروق مباحا في الأصل (كماء) منقول لحرز من بحر وحب من غابة وملح من معدن وكلاء من موات (أو) حيوان غير كلب (جارج) لصيد قيمته ثلاثة دراهم (لتعظيمه) اصطيد بالوحش (أو) يساويها (جلده) الذى ينتفع به (بعد ذبحه) فلا يقطع سارق السبع الا اذا كانت قيمة جلده بعد ذبحه تساوى ثلاثة دراهم لان لرهبها يبيع ما ذكى منها (أو) بسرقة (جلد ميتة) بعد ذبحه (ان زاد دبه) في قيمته (نصابا) ثلاثة دراهم بأن كانت قيمته قبل ذبحه درهمين وصارت بعده خمسة دراهم وفهم منه انه لا يقطع سارقه قبل ذبحه ولو كانت قيمته نصابا وهو كذلك لان منفعته حينئذ غير شرعية (أو) بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم (ظنا) أى ظنهما السارق حين أخذهما من الحرز (فلوسا) نحاسا لا تساوى ثلاثة دراهم ثم تبين انه ربع دينار أو ثلاثة دراهم فيقطع ولا يعذر بظنه (أو) ظن (الثوب) المخرج من حرزه الذى لا يساوى ثلاثة دراهم (فارغا) من الدنانير والدرهم ثم تبين ان فيه نصابا (٢٩٠) ذهباً أو فضة أو عرضاً يساوى ثلاثة دراهم فيقطع عملاً بما تبين (أو)

سرق نصابا (شركة صبي) أو مخنون له في آخره من حرزه فيقطع السكك وحده وليست شركة غير السكك عتزا بدر الحد عنه (لا) يقطع السارق ان أخرج النصاب من حرزه بشركة (أب) أو أم لصاحب المسروق لدخوله مع من له

مِثْلُهُ أَوْ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً أَوْ مَا يُسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعًا وَإِنْ كُتِبَ أَوْ جَارِحَ لِتَعْلِيمِهِ أَوْ جَلِدَ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَوْ جَلِدَ مَيِّتَةً إِنْ زَادَ دَبْنُهُ نِصَابًا أَوْ ظُنًّا فُلُوسًا أَوْ ثَوْبًا فَارِغًا أَوْ شَرَكَةً صَبِيٍّ لَا أَبَ وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ عِزَارٌ فِي لَيْلَةٍ أَوْ اشْتَرَكَ فِي حِمْلِ إِنْ اسْتَقَلَّ كُلٌّ وَلَمْ يَلْبَسْ نِصَابٌ وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ أَوْ أَخَذَ لَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ وَصَدَّقَ أَنْ أَشْبَهَ لَا مَلِكَهُ مِنْ مَرْتَمَنٍ وَمُسْتَأْجَرٍ كَمَلِكِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ مُحْتَزَمٍ لَا خَيْرَ وَطَنْبُورٍ

شبهة قوية في المسروق (ولا) يقطع بسرقة (طير) يساوى ثلاثة دراهم (لا جابته) اذا دعى لالهجه ورثه لانها منفعة غير شرعية (ولا) يقطع (ان تكمل) النصاب المخرج من حرزه (بمرار في ليلة) أو يوم وأولى في ليل أو أيام (أو اشتراك) أى السارقان (في حمل) النصاب وأخراجه من حرزه فلا يقطعان (ان) كان قد (استقل) أى قدر (كل) منهما بحمله وحده بدون اعانة الآخر (ولم يلبس) أى كلامهما (نصاب) من المسروق اذا قسماه فإن لم يستقل كل منهما بحمله فيقطعان لانهما حينئذ كسارق واحد وكذلك ان استقل كل وناب كلا نصاب وشرط القطع بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونهما في (ملك غير) السارق فلا يقطع من سرق ملكه ولو تعلق به حق غيره كرهون ومؤجر ومعارف ويطع من ثبتت عليه السرقة ان صدق به بل (ولو كذبه) أى السارق في اقراره بالسرقة (ربه) أى مالك المسروق (أو أخذ) أى ضبط السارق (ليلا) ومعه نصاب أخرجه من حرزه (وادعى) السارق (الارسال) من صاحب الحرز ليقاى له بالنصاب الذى أخرجه فيقطع ولو صدقه صاحب الحرز حمل له على الشفقة عليه (وصدق) السارق في دعوى الارسال (ان أشبه) في دعواه الارسال له بقرائن الاحوال بأن جرت عادة صاحب الحرز بارساله ودخل من الباب وخرج منه غير مستتر في وقت يحتمل ارساله فيه عادة فلا يقطع (لا) يقطع بسرقة (ملكه) أى السارق (من مرتين) له متونق به في دينه (و) لا يقطع بسرقة ملكه من (مستأجر) بكسر الجيم أو مستعيره أو مودع عنده (كملكه) أى ملك السارق النصاب بارت أو هبة أو شراء (قبل خروجه) أى النصاب من حرزه فلا يقطع ومفهومه انه ان ملكه بعد خروجه من حرزه فانه يقطع وهو كذلك وشرط القطع بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونها من مال شخص (محرم) كسلم وذمى فلا يقطع من سرق من حرزى بأرضه أو بأرضنا بلا تأمين (لا) يقطع بسرقة (خمر) لانها ليست مالا وتجب اراقتها (وطنبور) آلة لحو مخوفة عليها سلوك من نحاس يمر عليها بقضيب من نحاس فيحصل لها صوت

مطرب فلا يقطع بسرقتها في كل حال (الآن يساوي) الطنبور (بعد كسره) وذهب منفعة (نصاباً) ثلاثة دراهم (و) شرط القطع بسرقة ما يساوي ثلاثة دراهم جواز بيعه (و) لا يقطع بسرقة (كلب) مأذون في اتخاذه لحراسة ماشية أو زرع أو لصيد (مطلقاً) عن التقييد بعدم التعليم والنهي عن قنيتة (و) لا يقطع بسرقة نحو (أضحية) وهدي وقدية وجزاء صيد (بعد ذبحها) أو نحرها ومفهوم بعد ذبحها أنه إن سرقها قبل ذبحها فإنه يقطع وهو كذلك (بخلاف) سرقة (لحمها) أو جلدها (من فقير) تصدق بها عليه أو غنى أهدي له فتوجب القطع وشرط القطع بسرقة ما تقدم كونها من مال شخص (نام الملك لاشبهة) قوية (له) أي السارق (فيه) أي السرورق فلا يقطع الوالد بسرقة مال ابنه ولا السيد بسرقة مال مكاتبه ولا رب الدين من غريمه الماطل أو الجاحد فيقطع من سرق بما لاشبهة له فيه قوية بأن لم تكن له فيه شبهة أصلاً بل (وان) سرق بماله فيه شبهة ضعيفة بأن سرق (من بيت المال أو الغنيمة) التي هو من أهلها إذا حيزت لأنها إنما تستحق بالقسم (أو) سرق من (مال شركة) بينه وبين غيره فيقطع (ان حجب) المال السرورق منه (عنه) أي السارق بأن أودعاه عند غيرها أو اختص غير السارق بحيازته ووضع يده عليه (و) ان (سرق فوق حقه نصاباً) كتسعة من اثني عشر (لا يقطع) (الجدة) بسرقة من مال ولد له ان كان لأب بل (ولو) كان جداً (لام) لشبهته القوية في مال ولد ولده (ولا) يقطع من سرق (من) مال غريمه (جاحد) لحقه الذي عليه قدره (أو) من غريم مقر بماله (عاطل لحقه) أي مؤخر لدفع ماله عليه مع قدرته عليه وطلبه منه لان له شبهة قوية في مالها (مخرج) أي السرورق (من حرز) أي محل حفظ (بأن لا يعد) الشخص (الواضع) المال فيه (مضيعة) أي مكان لا ينسب من وضع المال فيه لتعريضه للضياع (٣٩١) ان خرج السارق من الحرز بل (وان لم يخرج هو) أي السارق من الحرز

الآن يساوي بعد كسره نصاباً ولا كلب مطلقاً وأضحية بعد ذبحها بخلاف لحمها من فقير نام الملك لا شبهة له فيه وان من بيت المال أو الغنيمة أو مال شركة ان حجب عنه وسرق فوق حقه نصاباً لا الجدة ولو لأب من جاحد أو مما طل لحقه مخرج من حرز بأن لا يمد الواضع فيه مضيعة وان لم يخرج هو أو ابتلع ذراً أو أدهن بما يحصل منه نصاب أو أشار إلى شاة بالعلف فخرجت أو اللحد أو الخياء أو ما فيه أو حانوت أو فناءهما أو تحمل أو ظهر دابة وان غيب عنهن أو بحرين أو ساحرة دابة لأجنبي أن حجب عليه كالسفينه

يساوي ثلاثة دراهم وكذا كل ما لا يفسد بابتلاعه كذهب وفضة وخرج من الحرز فيقطع ومفهوم درا أنه لو ابتلع فيه ما يفسده الانتلاع كالطعام والشراب وخرج فلا يقطع وهو كذلك وان ضمنه وأدب (أو أدهن) السارق في ظاهر بدنه (بما) أي طيب كرى (يحصل) أي يجتمع (منه) ما قيمته (نصاب) ثلاثة دراهم اذا سلت من بدنه فيقطع (أو أشار) السارق وهو خارج الحرز (إلى شاة) مثلاً في حرزها (بالعلف) ما تعلق به (فخرجت) الشاة من الحرز بسبب اشارته إليها فيقطع (أو اللحد) أصله حفرة بقدر الميت تحت جانب القبر القبلي والمزاد به هنا ما يسد به فمه من لبن أو آجر أو خشب أو حجر لعلاقة المجاورة والمحلية (أو) سرق (الحباء) بكسر الحاء محدوداً أي الحيمة ونحوها (أو) سرق (ما) أي المال الذي (فيه) فيقطع لان الحباء حرز لنفسه ولما فيه (أو) سرق من (حانوت) ويسمى في عرف مصر دكاناً (أو) سرق من (فنائهما) أي ما قرب من الحباء والحانوت فما اعتدوا به فيه فهو حرزه فيقطع سارقه منه كالسارق من نفس الحباء والحانوت (أو) يسرق من (حمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أي ما يركب فيه على ظهر الدابة منزلاً بالأرض وأما الذي على ظهر الدابة فهو داخل في قوله (أو) يسرق مما على (ظهر دابة) واقعة كانت أو سائرة ليلاً أو نهاراً فيقطع سارق ما في الحباء أو الحانوت أو فنائهما أو حمل أو ظهر دابة ان حضر معهن أصحابهن بل (وان غيب عنهن أو) بسرقة تمر (بحرين) الموضع المعد لتجفيف نحو التمر ودرس الحبوب وتذريتها ويقال له اندر (أو) يسرق من (ساحة) أي فسحة (دار) وتسمى عرسه وفي عرف مصر خوشاً لأنها حرز لما شأنه أن يوضع فيها (ل) شخص (أجنبي) أي غير ساكن فيها فيقطع (ان حجب عليه) في دخولها (ك) السارق من (السفينه) فحكم السرقة منها بين أهلها كحكم السرقة من صحن الدار المشتركة في المدونة ان سرق بعض الركاب فيها من متاع بعض وهو على متاعه يقطع وان لم يخرج بما سرق منها وان سرق بعد قيامه عن متاعه فلا يقطع ولو خرج به منها وان سرق

فالمتبر خروج المال لا السارق ولا يشترط دخوله الحرز فان أدخل عصاة مثلاً وأخرج بها نصاباً يقطع وسبأ في الإشارة لثاة مثلاً بالعلف فتخرج فيقطع (أو ابتلع) السارق في الحرز (درا) جمع درة أي ثلوثاً

أجنى متاعا وصاحبه عليه يقطع ولو أخذ قبل خروجه منها على اختلاف وان سرق وصاحب المتاع ليس عليه فلا يقطع اتفاقا ان أخذ قبل خروجه منها وان خرج بما سرق منها يقطع وان لم يكن صاحب المتاع على متاعه (أو) سرق من ساحة (خان) ويسمى في عرف مصر وكالة فيقطع لانه حرز بالنسبة (للاقتال) ولا يقطع سارق الخفيف منها لانه غير حرز بالنسبة له (أو) سرق (زوج) ذكر أو أنثى من مال زوجه الحروز (فما) أى مكان (حجر عنه) بغيره لا بمجرد الكلام ومفهوم حجر عنه انه ان سرق أحدهما من مال الآخر الذى لم يحجر عنه فلا يقطع وهو كذلك (أو) سرق دابة من (موقف دابة) معتاد لها فيقطع سواء أوقف به (لبيع أو غيره) كحفظها فهو حرزها (أو) سرق الكفن من (قبر) فيقطع لانه حرز للكفن (أو) سرق كفن ميت مرمى به (ببحر) فيقطع لانه حرز (ل) كفن (من رمى به) أى البحر مكفنا فكل من القبر والبحر حرز (للكفن) فيقطع سارقه من أحدهما ومفهوم لكفن انهما ليسا حرزين لغيره كمال دفن أو رمى معه فلا يقطع سارقه من أحدهما لان القبر ليس حرزا معتادا للمال (أو) سرقة (سفينة) واقفة (برساة) أى بمحل رسبها ووقوفها فتوجب القطع سواء قرب من البلد أو بعد (أو) سرقة (كل شيء بحضرة صاحبه) لان حضرته حرز له كان صاحبه نائما أو لا كان المسروق فوقه أو تحته أو فى كه أو جيبه أو بازائه وأصل هذا سارق رداء صفوان رضى الله تعالى عنه لما قيل له من لم يهاجر هلك فقدم المدينة ونام فى المسجد وتوسد رداءه فأخذ سارق من تحت رأسه فأخذ صفوان وجاء به الى النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بقطع يده فقال صفوان لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ فما قبل أن تأتيني به (أو) سرق طعاما (من مطمر) أى موضع (٢٩٢) منخفض فى الارض لحزن الطعام ويهال عليه تراب حتى يساوى الأرض فيقطع

وخان الاقتال أو زوج فيما حاجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبر أو بحر لمن رمى به لكفن أو سفينة بحر ساء أو كل شيء بحضرة صاحبه أو من مطمر قرب أو قطار ونحوه أو أزال باب المسجد أو سقفه أو أخرج قناديله أو حصره أو بسطه أن تركت به أو حمام أن دخل للسرقة أو نقب أو تسور أو بحارس لم يأذن له فى تقليب وصدق مدعى الخطأ أو حمل عبدا لم يميز أو خدعه أو أخرجه فى ذى الاذن العام لم يحله لا اذن خاص كضيف مما حاجر عليه ولو خرج به من جميعه ولا ان نقله

ان (قرب) للمطر من الساكن لا ان بعد على النقول ابن عرفة سمع ابن القاسم من سرق من مطامر فى فلاة أسماها ربا وأخفاها فلا يقطع وما كان بحضرة أهله معروفا ينال يقطع سارقه (أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار)

يكسر القاف أى دواب ربط بعضها ببعض حال سيرها فيقطع بكل شيء منها وينوئته به (ونحوه) أى القطار كسوقها مجموعة ولم (أو أزال) السارق (باب المسجد) عن موضعه ولو لم يخرج (أو) أزال (سقفه) عن محله فيقطع فى كل منهما (أو أخرج قناديله) أى المسجد منه فيقطع كان عليه غلق أو لا ليلا ونهارا وقال أشهب لا يقطع للاذن له فى دخوله (أو) أخرج (حصره) (أو) أخرج (بسطة) فيقطع (ان تركت به) ليلا ونهارا دائما فان كانت ترفع منه فى غير أوقات اجتماع الناس للصلاة وتركت فى غيرها فسرقت فلا يقطع سارقها (أو) سرق من (حمام) نصابا من آلاته أو من ثياب الداخلين فيقطع (ان) كان (دخل) به (للسرقة) لا ليتحمم (أو نقب) حائطه ودخل من النقب وسرق (أو تسور) أى تخطى سور وسرق منه سواء كان للحمام حارس أم لا وسواء خرج بالمسروق أم لا (أو) دخل الحمام من بابه ليتحمم وهو (بحارس) لثياب الداخلين (لم يأذن) الحارس للسارق (فى تقليب) لثياب الداخلين لمعرفة ثيابه فسرقت ثياب غيره فيقطع وأما ان أوهم الحارس ان له ثيابا اشتبهت عليه بغيرها فأذن له فى التقليب فلبس ثياب غيره فلا يقطع لانه خائن لاسارق (و) ان لبس شخص ثياب غيره وادعى الخطأ (صدق مدعى الخطأ) ان كانت تشبهها (أو حمل) السارق (عبدا لم يميز) وأخرجه من حرزه فيقطع (أو) ميز العبد و (خدعه) السارق بأن قال له اشتريتك مثلا حتى أخرجه من حرزه فيقطع (أو أخرجه) أى أخرج السارق النصاب (فى) بيت (ذى الاذن) فى دخوله (العام) لسكل من له حاجة كالخليفة والقاضى والمفتى من محل محجور عليه (لحله) أى الاذن العام فيقطع لانه أخرجه من حرزه الى غيره ولا يقطع من سرق من محل الاذن العام (لا) يقطع من سرق من دار ذى (إذن خاص كضيف) ومعزوم لنحو وليمة فسرق (بما) أى بيت (حجر عليه) فى دخوله وأولى من محل الاذن فلا يقطع ان أخذ فى الدار قبل خروجه بالمسروق منها بل (ولو خرج به من جميعه) أى البيت لانه خائن لاسارق (ولا) يقطع (ان نقله)

أى النصاب من موضع آخر في حرزه (ولم يخرج) منه وهذا مفهوم قوله سابقا مخرج من حرزه (ولا يقطع) (في) أخذ (ما) أى حلى أو نحوه (على صبي) غير مميز (أو) أخذنا (معه) أى الصبي غير المميز ونحوه أى الصبي في عدم التمييز كجنون ابن الحاجب إذا لم يكن مع الصبي حافظ فإن كان معه حافظ فهو حرز له ولما عليه ولما معه (ولا) قطع (على) شخص (داخل) حرز غيره لسرقه مافيه (تناول) النصاب (منه) أى الداخل الشخص السارق (الخارج) من الحرز بإدخال يده وأخذه من الحرز ويقطع الخارج وإن أخرجه الداخل قطع وحده ابن حارث اتفقوا في السارقين يكون أحدهما من داخل الحرز والآخر من خارجه فيخرج الداخل يده إلى خارج الحرز بالمناولة فيتناوله الخارج أنه لا قطع على الخارج فلو أدخل الخارج يده إلى داخل الحرز فأعطاه الداخل المال فقال ابن القاسم يقطع الخارج وقال أشهب يقطعان معا (ولا) يقطع (إن اختلس) أى أخذ المال في غفلة صاحبه وفريه وهو يراه (أو) ان (كابر) السارق رب المال وادعى أنه ملكه وأخذه منه فلا يقطع لأنه ليس بسارق ولا محارب ولا غاصب (أو هرب بعد أخذه في الحرز ولو) وجده صاحب الحرز فيه فتركه وذهب (ليأتى بمن يشهد عليه) فأخرج السارق المال من الحرز وذهب به فلا يقطع عن ابن القاسم وقال أصبغ يقطع (أو أخذ دابة) أو قفها صاحبها (بباب مسجد) فلا يقطع وكذلك الخان والحمام لأنها ليست حرز لها إذا لم يكن معها حافظ والا فيقطع (أو) أو قفها في (سوق) لغير بيعها بقرينة ما تقدم وليس معها حافظ فلا يقطع سارقها (أو) أخذ (توبا) منشورا على حائط داره بعضه داخلها وبعضه بالطريق فلا يقطع إن جذبه من بعضه الذى بالطريق لسرء الحدا بالشبهة تقريبا لبعضه الذى بالطريق فإن جذبه من بعضه الذى بداخل الدار فيقطع لانتفاء الشبهة حينئذ (أو) أخذ (عرا معلقا) على شجرة (٢٩٣) فلا يقطع في كل حال (الافلاق) عليه لحفظه بأن

كان في حائط له باب (ف) في قطعه وعدم قطعه (قولان) البنسائي فالقطع ليس بمنصوص وإنما هو مخرج الزمة للخمس لابن المواز فكان من حق المصنف أن لا يساويه بمقابله (والا) أن يسرق الزرع (بعد حصده) والتمر بعد جذه (في) فيه ثلاثة أقوال الأول

ولم يخرجته ولا فيما حلى صبي أو معه ولا حلى داخل تناول منه الخارج ولا إن اختلس أو كابر أو هرب بعد أخذه في الحرز ولو ليأتى بمن يشهد عليه أو أخذ دابة بباب مسجد أو سوق أو توبا بعضه بالطريق أو تمرًا معلقًا إلا بفلق فقولان والأبعد حصده فثالثها إن كدس ولا إن نقب فقط وإن التقيا وسط النقب أو ربطه فجذبه الخارج قطعا وشرطه التكليف فيقطع الحر والعبد والمعاهد وإن لثامهم إلا الرقيق إسيئرو وتبكت بإقراره إن طاع والأبعد فلا ولو أخرج السرقة أو عين القتل وقيل رجوعه ولو بلا شبهة وإن رد اليمين

فيه القطع والثاني لا قطع فيه (ثالثها) أى الأقوال فيه القطع (إن كدس) أى ضم بعضه لبعضه شبه ما في الجرن فإن لم يكدس وبقيت كل ثمرة تحت شجرتها وكل قطة بموضع حصدها فلا قطع فيه شبهه المعلق عليها وحل الخلاف إذا لم يكن بفلق أو حارس والافقيه القطع اتفاقا (ولا) يقطع السارق (إن نقب) الحرز (فقط) أى ولم يخرج منه شيئا لأن غايته أن هتكه وعرض مافيه للضياع وعليه ضمان ما يخرج من النقب حيث لم يخرج بحضرة ربه (وإن التقيا) السارقان الداخل في الحرز والخارج عنه المتعاونان على السرقة بمناولة الداخل الخارج وكانت المناولة بيدهما (وسط النقب) قطعان معا (أو ربطه) الداخل بحبل أو غيره (فجذبه الخارج) وأخرجه من الحرز (قطعا) أى الداخل والخارج (وشرطه) أى قطع السارق المفهوم من قوله يقطع اليمينى (التكليف) أى بلوغه وعقله وطوعه ذكره كراكان أو أتى حرا كان أو رقبا مسلما كان أو كافرا ذميا أو معاهدا (فيقطع الحر والعبد) والمسلم والذمي والحرى (المعاهد وإن) سرقوا (لثامهم) في الرقية أو الذمية أو المعاهدة لأن السرقة من الفساد في الأرض فلا يقر عليها أحد والحد حق لله تعالى لا للسروق منه (الارقيق) السارق (لسيده) فلا يقطع لخبر عبدكم سرق متاعكم (وتبكت) السرقة على السارق (بإقراره) منه على نفسه بها (إن طاع) بإقراره ولم يكره عليه (والافلا) ثبت عليه به (ولو أخرج) (المكره) (السرقة) أى الشيء المسروق الذى اتهم هو بسرقة (أو عين القتل) الذى اتهم هو بقتله لاحتمال أن السارق أو القتال غيره وأنه أقرب كاذبا ليخلص من ألم الضرب ونحوه (وقبل رجوعه) أى من أقر بالسرقة طائعا عن أقراره بها إن كان رجوعه لشبهة كأخذت مالى المودع أو المرهون أو المنصوب خفية فظننت ذلك سرقة بل (ولو) رجع (بالشبهة) مقتضية لرجوعه عن إقراره بأن قال أنه كذب في إقراره وهو مقيد بما إذا لم يكن المقر بها عبدا أو عينا والافيه قطع ولو رجع عن إقراره وإنما يقبل رجوعه بالنسبة إلى القطع وأما الترم فلا بد منه (وإن) ادعى شخص على آخر بالسرقة فأنكرها ولا بد منه للمدعى فطلب من المدعى عليه اليمين (فرد اليمين) على المدعى

(فحلف الطالب) اليمين فالغرم بلاقطع (أو شهد) على المدعى عليه بالسرقة (رجل وامرأتان) فالغرم بلاقطع (أو شهد شاهد واحد وحلف) المدعى معه فالغرم بلاقطع (أو أقر السيد) على عبده بالسرقة (فالغرم) للمال المدعى به على المدعى عليه (بلاقطع) في المسائل الأربع (وان أقر العبد فالعكس ووجب) على السارق (رد المال) المسروق لمستحقه (ان لم يقطع) لقلة المال عن النصاب أولانه من غير حرز أو لرجوعه عن إقراره الخ موانع القطع ردا (مطلقا) عن التقييد ببقاء المال بعينه أو استمرار يساره (أو قطع) السارق (ان أيسر) السارق أي استمر يسره (اليه) أي قطعه (من) حين (الاخذ) للمسروق فان أعسر فيما بينهما وقتما سقط عند الغرم لئلا يجتمع عليه عقوبتان قطع يده وسفل ذمته (وسقط) عن السارق (الحد) أي قطعه للسرقة (ان سقط العضو) المطلوب قطعه لها كان اليد اليمنى أو غيرها وكان سقوطه (ب) بأسر (سماوى) أو بجنابة أو قضاة بعد السرقة (لا) يسقط الحد (بتوبة) من السارق عن السرقة (و) لا يسقط (ب) عدالة أي صيرورة السارق عدلا (وان طال زمنهما) أي التوبة والعدالة لانه حق لله تعالى (وتداخلت) حدود ترتبت على مكلف حصول أسبابها منه أي قام بعضها مقام بعض وكفى عنه (ان اتحد) أي استوى (الموجب) جنسا وقدر (ك) حد (قذف) و (حد) شرب (لمسكر) اذ كل منهما ثمانون جلدة فان شرب وقذف وجلد ثمانين لاحدهما كفى للآخر (أو تكررت) الموجبات بكسر الجيم من نوع واحد كتكرار الزنا أو الشرب أو القذف أو السرقة (٢٩٤) فيكفى حد واحد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان

فَحَلَفَ الطَّالِبُ أَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ وَاحِدٌ وَخَلَفَ أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ فَالْغَرَمُ بِالْغَرَمِ بِلَا قَطْعٍ وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ فَالْعَكْسُ وَوَجَبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُقَطَّعْ مُطْلَقًا أَوْ قُطِعَ إِنْ أَيْسَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِخْذِ وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ سَقَطَ الْعَضْوُ بِسَمَاوَى لَا بِتَوْبَةٍ وَعَدَالَةٍ وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُمَا وَتَدَاخَلَتْ إِنْ اتَّحَدَ الْوُجُوبُ كَقَذْفٍ وَشُرْبٍ أَوْ تَكَرَّرَتْ

﴿باب﴾

الْمُحَارِبُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ لَمَنْعِ سُلُوكِ أَوْ آخِذُ مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ يَتَمَدَّرُ مَعَهُ الْوُتُّ وَإِنْ انْفَرَدَ بِمَدِينَةٍ كَمُسْقَى السَّيْكَرَانِ لَذَلِكَ وَمُخَادَعِ الصَّبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَالَهُمُ وَالِدًا يَدْخُلُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي زُقَاقٍ أَوْ دَارٍ قَاتِلٌ لِيَأْخُذَ الْمَالَ فَيُقَاتِلَ بَعْدَ الْمُنَاشَدَةِ إِنْ أَمَكَّنَ ثُمَّ يُصَلِّبُ فَيُقَتِّلُ أَوْ يُنْفِى الْحُرَّ كَالزُّنَا وَالْقَتْلِ أَوْ تَقْطَعُ يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْبُسْرَى وَلَا يَبْقَى بِالْقَتْلِ يَجِبُ

حقيقة المحارب وأحكامه (المحارب) أي حقيقته شرعا (قاطع الطريق لمنع ساوكة) أي مرور بها (أو) قاطع الطريق (لاخذ مال مسلم أو غيره) من المعصومين كذمي ومعاهد والبضع أخرى من المال فمن خرج لاحافة السبيل قاصدا الغلبة على القروج فهو محارب لان الغلبة عليها أفصح من الغلبة على المال وقاطع الطريق لمنع

سلوك الخ محارب ان تعدد بل (وان انفرد) هذا اذا كان قاطع الطريق بفلاة بل وان كان (بمدينة) استظهر ابن عاشر ان في كلام قتله المصنف مبالغتين أي وان انفرد وان كان بمدينة ففي المدونة من كبار رجاله على ماله بسلاح أو غيره في زقاق أو دخل على حر يمه في المصير حكم عليه بحكم الحرابة (كمسقى السيكران لذلك) أي أخذ المال ابن عرفة في المدونة ساق السيكران محارب وظاهر الموازية انما يكون محاربة اذا كان ماسقاه يموت به (و) ك (مخادع الصبي أو غيره) من البالغين بأن يتحيل عليه حتى يصل به لموضع تتعذر فيه الاغاثة (ليأخذها) أي المال الذي (معه) بخروفيه بقتل أو غيره فهو محارب (و) ك (بالداخل في ليل أو نهار في زقاق أو دار) و (قاتل) الداخل أهل الزقاق أو الدار (ليأخذ المال) فهو محارب واذا تعرض المحارب للمسافر (فيقاتل) بفتح التاء (بعد المناشدة) بالله تعالى على تخليته السبيل ندبا بأن يقول له ناشدتك الله الاماخيت السبيل (ان امكن) نشده بأن لم يعالج بالقتال والا فلا تندب مناشدته (ثم) ان أخذ المحارب قبل توبته فيقتل أو (يصلب) على نحو جذع نخلة بلا تنكيس حيا (فيقتل) كذلك مصلوبا (أو ينفي الحر) لا الرقيق (ك) ينفي (الزنا) في كونه كمثل خبير من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وحسبه بما ينفي اليه لكن الى ظهور توبته أو موته (أو تقطع يده) اليمنى (ورجله اليسرى) ليكون قطعه من جهتين مختلفتين قطعا (ولاء) بكسر الواو أي متواليا بالتفريق ولو خيف موته لان القتل أحد حدوده فان عاد لها بعد قطعه قطع يده ورجله الباقيتان ولواء (و بالقتل) من المحارب حال حرابته (يجب)

أى يتعين (قتله ولو ب) يقتل (كافر) أو عدل لانه ليس قصاصا بل للنهاى عن الفساد فى الارض ان قتل بمباشرة بل (ولو باعانة) لمحارب آخر بضرب أو امساك بل ولو لم يعن اذا تعال مع القاتل ولا يسقط عنه القتل (ولو جاء) المحارب جال كونه (ثائبا) من حرايته فلا يسقط عنه توبته حق المقتول (وليس للولى) لمقتول المحارب (العفو) عنه لان قتله ليس قصاصا (ونذب) للامام مراعاة حال المحارب الذى لم يقتل فيعين (لذى التدبير) فى الحرب والحلاص من شديدها بحيث صار مرجعا فى ذلك (القتل) بلا صلب أو به ان رشد ان كان المحارب ممن له الرأى والتدبير فوجه الاجتهاد فيه قتله أو صلبه لان القطع أو النفى لا يدفع ضرره (و) لذى (البطش) أى القوة والشجاعة (القطع) من خلاف لدفع ضرره به (ولغيرها) أى من لم يتصف بتدبير ولا بطش الضرب والنفى (ولمن وقعت) الحراية (منه فلتة) أى غلطة وندم عليها (النفى والضرب) ابن الحاجب ولغيرها ولمن وقعت منه فلتة النفى ويضربهما ان شاء (والتعيين) لاحد الحدود الأربعة حق (للالامام) بالمصلحة لا باتباع هواه (للمن قطعت يده ونحوها) كالمعين والاذن ابن الحاجب التعيين للامام للمن قطعت يده أو فقت عينه (و) ان كان المحاربون جماعة وأخذ أحدهم (عزم كل) أى كل من أخذ منهم (عن الجميع) جميع ما أخذوه غرما (مطلقا) عن التقييد بكونه قبل مجيئه ثائبا أو ببقائه ما أخذوه بأيديهم (واتبع) المحارب بالمال الذى أخذه حال حرايته اتباعا (ك) اتباع (السارق) بالسرقة فى أنه ان قطع يشترط استمرار يسره من يوم أخذ المال ليوم قطعه وان لم يقطع لا يشترط ذلك (و) ان أخذ المحاربون ومعهم مال أخذوه من الناس بالحراية (دفع ما) أى المال الذى وجد (٢٩٥) (بأيديهم لمن طلبه) أى ادعى ان للمال له أخذه

المحاربون منه بالحراية ان شهدت له بذلك بينة من غير الرقعة فيدفع له بلا استيناء وان لم تشهد له بينة به يدفع له (بعد الاستيناء) لاحتمال أن تشهد بينة لغيره انه له (و) بعد (اليمين) من طالبه انه لم يخرج عن ملكه بمخرج شرعى (أو) يدفع لمن طلبه (بشهادة رجلين) عدلين (من الرقعة) انه له (لا) تقبل شهادة

قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ جَاءَ ثَائِبًا وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ وَنَذِبُ الَّذِي التَّدْبِيرُ الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَطْعُ وَلِغَيْرِهَا وَلَمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فُلْتَةٌ الْنفَى وَالضَّرْبُ وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ لَا لِمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرَمَ كُلُّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ عَنْ الْجَمِيعِ مُطْلَقًا وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ وَدُفِعَ مَا بِيَدِهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِئْذَانِ وَالْيَمِينَ أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ الرَّقْعَةِ لَا لِنَفْسِهَا وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمَشْهُرُ بِهَا ثَبَتَتْ وَإِنْ لَمْ يُعَايَنَاهَا وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِتْيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا أَوْ تَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ

باب

يُشْرَبُ الْمُسْلِمُ الْمُسْكَلَفُ مَا يُسْكِرُ جَنْسَهُ طَوْعًا بِلَا عُدْرٍ وَضَرْوَرَةً وَظَنًّا غَيْرًا وَإِنْ قَلَّ أَوْ جَهَلَ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحُرْمَةُ لِقُرْبِ عَهْدٍ

الرجلين (لانفسهما) لاتهادعوى (ولو) اشتهرت الحراية عن شخص معروف باسمه ورفع للامام شخص وادعى عليه انه فلان المحارب (وشهداثنان) عدلان يعرفان عينه (انه) أى ذلك الشخص فلان (المشتر بها) أى الحاربه (ثبتت) الحراية عليه ان عايناهامنه بل (وان لم يعايناهما) أى العدلان الحراية منه فيقيم الامام حدها عليه (وسقط حدها) أى الحراية عن المحارب (بإتيان) المحارب الى (الامام) حال كونه (طائعا) ثائبا من حرايته قبل أخذه والقدره عليه (أو) ب(تركها) أى عمل الحراية الذى (هو) أى المحارب (عليه) واشتغاله بما يعنيه بدون اتيان الامام الحظاظ اذا سقط حد الحراية بالتوبة فلا يسقط حق الآدميين من قتل أو جرح أو مال والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان خدشارب المسكر وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل يجب (بشرب المسلم) فلا يحد الكافر ان أظهره بل يؤدب (المسكف) فلا يحد الصبي وإنما يؤدب اصلاحه ولا يعتاده فيشربه بعد بلوغه ولا المجنون (مايسكر جنسه) أى يغيب العقل دون الخواص مع نشوة وطرب وان لم يسكر شخصه لقلته أو اعتياده سواء كان عصير عنب أو نقيع زبيب أو تمر أو رطب أو بسر أو غسل أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز (طوعا) بلا اكراه فلا يحد المسكره (بلاعذر) كغسيان أو غلط فلا يحد الناسى ولا الغالط (و) (بالا) (ضرورة) فلا يحد من شربه لاساغة غصة (و) ب(ظنه) أى المشروب (غيرا) لما يسكر جنسه فلا يحد من ظنه لبنا أو عسلا أو نبيذا غير مسكر ويصدق ان كان مأمو نا أى غيرتهم فشرب المسكف مايسكر جنسه بلا عذر يوجب الحد ان كثر بل (وان قل) ففى المدونة مايسكر كثيره من الأشربة فقليله حرام (أو جهل وجوب الحد) وسواء علم الحرمة (أو) جهل (الحرمة لقرب عهد) منه بالاسلام أو لكونه بدو يالم يقرأ الكتاب ولم يعلمه

ومثله يجهل ذلك فلا يرفع عنه الحد لان الاسلام فشا فلا أحد يجهل شيئا من حدوده (ولو) كان (حنفيا) أى مقلدا للامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه (يشرب النبيذ) القليل الذى يسكر كثيرا فانه يحسد ولا تقبل شهادته (وصحج نفية) أى عدم حد شارب النبيذ المسكر والحد الذى يقام على المكلف بشرب ما يسكر جنسه (ثمانون) جلدة يضربها (بعدصحوه) من سكره فان ضربها قبله أعيدت بعده (وتشطر) الحد أى سقط نصفه (بالرق وإن قل) فيجلد الرقيق ذكرا كان أو أنثى أربعين جلدة (ان أقر) المسلم المكلف يشرب ما يسكر جنسه (أو شهدا) عليه أى عدلان (يشرب) لما يسكر جنسه فيجلد فيهما اتفاقا وان رجع عن اقراره لشبهة قبل رجوعه ففي الواضحة اعترف أبو محجن في شعره بشرب الخمر فأراد عمر رضى الله تعالى عنه جلده فقال صدق الله وكذبت بالله تعالى في الشعراء وانهم يقولون مالا يفعلون فعزله عن العمل (أو شهدا على) (شم) لراحة لمسكر من المسلم المكلف غير المذنب فيحد (وان خولفا) أى العدلان في شهادتهما برأيتهما بأن شهد عدلان آخران انها ليست رأيتهما لان الثبوت يقدم على النافي (وجاز) شرب المسكر (لا كراه) عليه بخوف قتل أو قطع أو ضرب أو حبس أى انتفت حرمة لان المسكره غير مكلف كالجنون فلا يتعلق بفعله جواز ولا غيره من الاحكام التكليفية (و) جازله (إساعة) لغصة أى قن الموت بها صونا لحياة النفس (لا) يجوز للمسكر (لدواء) ان كان بأكل أو شرب بل (ولو) كان (طلاء) أى دها ناعلى ظاهر الجسد (والحدود) التى بالجلد كلها (بضرب) لا رمى ولا حذف (وسوط) لا عصا (معتدلين) وصفته كونه من جلد واحد وليس له رأسان وكون رأسه لينا ويضرب على الظهر والكفتين دون سائر الاعضاء حال كون الحدود (قاعدا) لا قائما ولا محدودا (بلا ربط) له بشيء (٢٩٦) (و) بلا (شد) أى ربط أو مسك (بد) من المحدود الا أن يضطرب اضطرابا يصل الضرب

معه الى موضعه ويضرب (بظهره وكشفه) دون غيرها من جسده (وجرد الرجل والمرأة مما يقى الضرب) من الثياب وظاهره تساويهما وظاهر اللدونة ان الرجل لا يترك عليه شئ وفي العتبية ويجرد الرجل للضرب ويترك للمرأة ما يستر جسدها ولا يقىها

ولو حَفَفِيًّا يَشْرَبُ النَّبِيذَ وَصُحَّجَ نَفِيَّهُ ثَمَانُونَ بَعْدَ صَحْوِهِ وَتَشَطَّرَ بِالرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ أَنْ أَقَرَّ أَوْ شَهِدَا بِشُرْبِهِ أَوْ شَمَّ وَإِنْ خَوْلَفَا وَجَازَ لِأَكْرَاهِهِ وَإِسَاعَةً لَا دَوَاءَ وَلَوْ طَلَاءَ وَالْحُدُودُ بِسَوَاطِيهِ وَضَرْبُ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا بِلَا رِبْطٍ وَشَدَّ يَدَيْ بَظْهَرِهِ وَكَتَفَيْهِ وَجُرَّدَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِمَّا يَقِى الضَّرْبَ وَنُدِبَ جَمَعُهُمَا فِي قَفَةٍ وَعَزَّرَ الْإِمَامُ لِمُعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ آدَمِيٍّ حَبْسًا وَلَوْ مَأً وَبِالْإِقَامَةِ وَنَزَعَ الْعِمَامَةَ وَضَرْبُ بِسَوَاطِيهِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَدِّ أَوْ أَتَى قَلَى النَّفْسِ وَضَمِنَ مَاسَرِيَّ كَطَيْبٍ جَهْلٍ أَوْ قَصَرَ أَوْ بَلَإِذْنٍ مُعْتَبَرٍ وَلَوْ أِذْنَ عَقْدٍ يَفْصِدُ أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ خِتَانٍ وَكَتَأُ جِجِجَ

الضرب (و) اذا حدث المرأة (ندب جعلها في قفة) حال حدها و يجعل تحتها تراب مبلول بماء للستر (وعزرا الامام) أى الحاكم خليفة ناز كان أو نائبه أى أدب وعاقب (لمعصية الله) تعالى التى لاحد فيها وليس فيها حق لآدمي وذلك كتمعد الفطر برضان الغير عذر (أو لحق آدمي) كشمه أو ضربه ولا يخلو عن حق الله تعالى اذ من حق الله تعالى على كل مكلف تركه إذا لم يغيره وإيصال الحق لمستحقه لكن لما كان هذا القسم عاما ينظر فيه باعتبار حق الآدمي جعل قسما للأول فمن فعل شيئا من ذلك فيعزره الامام بحسب اجتهاده (حبسا ولو ما) أى توبيخا بالكلام (و) بالاقامة من المجلس أى أمره بالوقوف على قدميه والناس جاوس (ونزع العمامة) عن رأسه (وضرب بسوط أو غيره) كصاودرة أو يجوز التعزير بالضرب بسوط أو غيره ان كان أقل من الحد أو قدره بل (وان زاد) الضرب (على الحد) الشرعى وفي العتبية أمر الامام مالك رضى الله تعالى عنه بضرب شخص أو بمائة سوط وجمع صبي مجردا فانتفخ ومات ولم يستعظم ذلك مالك وسواء سلم للعزر (أو أتى) تعزيره (على النفس) بأن مات منه ان ظن الامام سلامته (و) (الا ضمن ماسرى) أى ترتب على تعزيره فان مات ضمن دينه وان تلفت له منفعة ضمن دينها ففي المجموعة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه معلم الكتاب والصنعة ان ضرب صبيا ما يعلم الأمن منه لأدبه فمات فلا يضمن وان جاوز به الأدب ضمن ما أصابه وشبه في ضمان ماسرى فقال (كطبيب جهل) قواعدا للطب فداوى بغير علم وأتلف المريض بمداواته أو أحدث به عيبا فانه يضمن (أو) علم قواعدا للتطبيب و (قصر) في تطييبه فمسرى للتلف والتعيب فانه يضمن (أو) علم قواعدا للتطبيب ولم يقصر وطيب مريضاً (بلا إذن) منه فأتلفه أو عيبه فانه يضمن أو طبيب بإذن غير (معتبر) لكونه من صبي أو رقيق اذا كان الإذن في قطع يد مثلاً بل (ولو أذن عبد) أى من لا يعتبر إذنه (بفساد أو حجامه أو ختان) فأدى الى تلف أو عيب فانه يضمن (وكتأ جيج) أى

ايقاد (نار في يوم) اي وقت ربح (عاصف) أي شديد فاحرق شيئا فانه يضمنه من أجبها (وكسقوط جدار مال) أي حدث ميلانه ميلانا غير ظاهر بعد بنائه مستقيما فان كان بناء مائلا فسقط على شيء فأنتلفه فانه يضمنه مطلقا (وأنذر) أي أعلم ميلانه وطلب باصلاحه (صاحبه) وأشهد عليه عند قاض أو نحوه عن له النظر في ذلك انه ان لم يتداركه وسقط على شيء فانه يضمنه (وأمكن تداركه) بمعنى زمن يمكن ترميمه أو هدمه أو إسناده فيه ولم يفعل حتى سقط فانه يضمن ما أنتلفه فان لم ينذر أو لم يمكن تداركه بعد الانذار بأن سقط عقبه فلا يضمن (أو عضة فسل) العضوض (يده فقلع) العضوض (أسنانه) أي العاض الحطاب هدامه طوف على مافيه الضمان ولم يعين ما الذي يضمنه هل دية أسنانه أو القود وفي التوضيح في قول ابن الحاجب ولو عضة فسل يده ضمن أسنانه على الأصح يعني دية أسنانه والأصح عبر عنه المازري وغيره المشهور ونقل مقابله عن بعض الاصحاب وهو أظهر لما في الصحيحين عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن رجلا عض يد رجل فزعه يده من فيه فوقعت ثنية فاختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية لك زاد أبو داود وان شئت ان تمكنه من يدك فيعضها ثم نزعها من فيه ابن الموار الحديث لم يروه مالك ولو ثبت عنده لم يخالفه وتأوله بعض شيوخ المازري على ان العضوض لم يمكنه النزع إلا بذلك وحمل تضمين الاصحاب على من أمكنه النزع برفق بحيث لا تنقلع أسنان العاض فصار متعديا في الزيادة فلذلك ضمنوه والقضيم أكل اليابس والفحل ذكر الابل (أو نظر) شخص (له) أي الشخص الذي في بيته المغلوق عليه بابه (من كوة) بفتح الكاف أي طاقة (فقص) (٣٩٧) المنظور اليه (عينه) أي الناظر برميها بنحو حصة أو نخسها بنحو عود

فقأها فالقود أي القصاص من عين المنظور له حق للنظر (والا) أي وان لم يقصد المنظور عين الناظر بأن قصد مجرد جرحه فصادف عينه (فلا) قود على المنظور وفي عين الناظر الدية على عاقلة للمنظور وشبهه في نفى الضمان في

نار في يوم عاصف وكسقوط جدار مال وأنذر صاحبه وأمكن تداركه أو عضة فسل يده فقلع أسنانه أو نظره من كوة فقص عينه والأ فلا كسقوط ميزاب أو بفت ربح لنار كحرقها قائما لطفيها وجاز دفع صائل بعد الانذار للفاهم وإن عن مال وقصد قتله ان علم أنه لا يندفع الأ به لاجرح ان قدر على الحرب منه بلا مشقة وما أنتلفته البهائم ليلا فسل ربها وإن زاد على قيمتها بقيمتها على الرجا والخوف لا نهارا ان لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع والأ فلي الراعي

{ باب }

(٣٨ - جواهر الالكيل - ثاني) الجملة لان المنفى في المشبه به ضمان القود فقط وأما ضمان الدية فهو ثابت كاعلمت والمنفى في المشبه ضمان القود والدية معا فقال (كسقوط ميزاب) من بيت على نفس أو مال فأنتلفه فلا شيء على صاحبه (أو بفت) بفتح الموحدة وسكون القين المعجمة أي فجع (ربح لنار) موقدة وقت سكونها فاشتعلتها ونقلتها حتى أحرقت نفسها أو مالا فلا ضمان على موقدها (كحرقها) أي البار شخصيا (قائما لطفيها) خوف افعلى نفسه أو بيته أو زرعه أو ماله فلا يضمنه موقدها (وجاز) أي لا يمنع (دفع) آدمي مكلف أو صبي أو مجنون أو غيره (صائل) أي مقبل على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله (بعد الانذار) أي الاعلام بأنه ان لم يندفع عنه يقتله (للفاهم) للخطاب لالمجنون وبهم ان كان الدفع عن نفس أو حريم بل (وان عن مال) ويدفعه بغير قتله ولا يقصد قتله فان أدى دفعه الى قتله فلا شيء على الدافع (و) جاز للدافع (قصد قتله) أي الصائل أولا (ان علم) الدافع (انه لا يندفع) عنه الصائل (إلا به) أي قتله (لا) يجوز (جرح) من المصول عليه للصائل (ان قدر) المصول عليه (على الحرب) من الصائل (بلا مشقة) تلحقه فيجب هربه منه ارتكابا لا خفا للضررين وان لم يقدر عليه فله دفعه بما يقدر عليه (وما) أي الزرع والتمر الذي (أنتلفته البهائم) من المزارع والحواشي (ليلا) لانهارا (فلي ربها) ضمانه لتفريطه في منعها ان كان ما أنتلفته قدر قيمتها أو أقل منها بل (وان زاد) ما أنتلفته (على قيمتها بقيمتها) عند ابن القاسم وهو المشهور ويقوم ما أفسدته قبل تمامه (على الرجا) لسلامته من الجائحة حتى يتم (والخوف) من اسبابه قبل تمامه (لا) يضمن ربها ما أنتلفته (نهارا) ان لم يكن معها راع (ان) (سرحت) أي أطلقت لترعى (بعد) بضم الموحدة أي تحل بعيد عن (المزارع) (والا) أي وان كان معها راع (ف) الضمان (على الراعي) إن فرط في منعها عن المزارع والله أعلم { باب } في بيان أحكام

الاعتاق وما يتعلق به (أما يصح اعتاق مكلف) العتق ارتفاع الملك عن الرقيق واللام في الملك للحقيقة ورفع الحقيقة يستلزم رفع جميع أفرادها وهو من أفضل أعمال البر والداشرع كفارة القتل وغيره في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى كل أرب منها أرباً منه من النار زاد البخاري حتى الفرج بالفرج وقد اجمعت الأمة على منع عتق غير آدمي لأنه من السائبة المحرمة بنص القرآن وإضافة اعتاق مكلف من إضافة المصدر لفاعله فلا يصح اعتاق صبي ولا مجنون (بلا حجر) على المكلف في الرقيق الذي أعتقه (و) بلا (إحاطة دين) بمال العتق بالكسوفان أحاط الدين بماله (و) أعتق رقيقاً (لغيره رده) أي الاعتاق وبيع الرقيق في الدين أن استغرق جميعه (أو) رد (بعضه) إن لم يستغرقه كله كاعتاقه من قيمته عشرون والدين عشرة فرب الدين رداً اعتاق نصفه وبيعه في الدين إن وجد من يشتري نصفه وإلا بيع جميعه ورد عتق الدين ثابت للغيريم في كل حال (إلا أن يعلم) الغيريم اعتاق مدينه ويسكت (أو يطول) زمن سكوتيه وهل الطول بعضي زمن يشتر فيه العتيق بالحرية وثبت له فيه أحكامها من ارث وقبول شهادة ونحوهما أو بعضي أربع سنين قولاً ابن القاسم وابن عبد الحكم ابن غازي ينبغي أن يكون يطول معطوفاً بأولاً وأو بشهادة للشعور (أو) إلا أن (يفيد) السيد (مالاً) يفي بالدين ولم رد العتق حتى أعسر ثم قام الغيريم فليس له رد عتقه (ولو) أفاده بعد بيعه من السلطان بخياره (قبل نفوذ البيع) رد البيع ونفذ عتقه ومفعول اعتاق المضاف لفاعله (رقيقاً لم يتعلق به) أي الرقيق (حق) لغير معتقه (لازم) بأن لم يتعلق به حق أصلاً أو يتعلق به حق غير لازم بأن كان لسيده إسقاطه عنه كدين تدانته غير إذنه فإن تعلق به حق لازم لمرتهن أو لرجي عليه أو لرب دين صح إعتاقه وتوقل رومه على إضاء ذي الحق ويكون الاعتاق (به) أي عادة (٣٩٨) لفظ إعتاق كاعتقتك وأنت معتق وأنا معتقك (أو ب) مادة (فك الرقبة)

من الرقبة نحو فككت رقبتي من الرقبة أو أنت مفكوك منها أو أنا فاك لها منها (و) مادة (التحرير) نحو حررتك وأنت محرر وأنا محررك وأنت حر إن أطلقته أو قيده بالدمام والأبد بل (وان) قيده

أَمَّا يَصِحُّ اعْتَاقُ مُكَلَّفٍ بِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِغَيْرِهِ رَدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَكُنَّ أَوْ يَطُولُ أَوْ يُفِيدَ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفْوذِ الْبَيْعِ رَقِيقًا لَمْ يَتَمَلَّقْ بِهِ حَقَّ لَزِمٍ بِهِ وَبِفَكِّ الرَّقِيبَةِ وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ بِلَا قَرِينَةٍ مَدَّحٌ أَوْ خَلْفٌ أَوْ دَفْعٌ مَكْسَرٌ وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ سَبِيلٍ لِي عَلَيْكَ إِلَّا الْجَوَابُ وَيَكُونُ هَيْتُ لَكَ نَفْسُكَ وَيَكَاكُفِي أَوْ أَذْهَبَ أَوْ عَزَبُ بِالْنِيَّةِ وَعَتَقَ كُلِّي الْبَائِعِ إِنْ عَلَّقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي كُلِّي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَبِالشِّرَاءِ الْفَاسِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتَكَ كَانَ

بزمن بأن قال أنت حر (في هذا اليوم) أو الشهر أو العام فيكون حراً أبداً ويلغى تقييده وفي المدونة اشترى أن قال له أنت حر اليوم من هذا العمل وقال أردت عتقه من العمل لا الحرية صدق في ذلك يمينه اه حال كون الصيغة الصريحة بما تقدم (بلا قرينة) تصرفها عن إزادة العتق كقمام (مدح) للرفيق على عمل حسن أو ذم له على عمل قبيح فإن قال أنت حر في مقام مدحه أو ذمه وقال أردت مدحه أو ذمه فلا يمتنع بذلك (أو خلف) بضم الخاء وسكون اللام أي مخالفة لسيده فيما أمره به أي أنت تفعل فعل الحر في العضيان وعدم الانقياد بأن خالفه وعانده فقال له أنت حر وقال لم أرد عتقه وإنما أردت زجره والتكليم فلا شيء عليه (أو دفع مكسر) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (لا ملك) لي عليك (أو لا سبيل لي عليك) إلا أن يقول ذلك (الجواب) له في عدم مطاوعته وعدم انقياده لأمره ونهييه فيصدق ولا يعتق عليه (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (كوهبت لك نفسك) وأعطيتك نفسك (و) يحصل الاعتاق أيضاً (ب) قوله لرقيقه (كاسقني) ناوياً به اعتاقه (أو) بقوله له (أذهب) ناوياً به ذلك (أو) بقوله له (اعزب) أي أبعد (بالنية) للاعتاق باسقني وما بعده وهي كذلك خفية وأما وهبت لك نفسك فكناية ظاهرة يحصل بها الاعتاق وإن لم ينوه بها كالصريح فلا يرجع له قوله بالنية (وعتق) الرقيق (على البائع) فيرد منه إن كان قبضه ولا يطلبه إن لم يقبضه (إن علق هو) أي البائع عتقه على بيعة وأكده الضمير المستر بالبارز ليصح عطف (والمشتري) على ضمير الرقيق المتصل (على البيعة) راجع للبائع بأن قال إن بعته فهو حر (والشراء) راجع للمشتري بأن قال إن اشتريته فهو حر ثم باعه له عتق على البائع فيرد منه (و) عتق الرقيق للعلق عتقه على شرائه على مشتريه (ب) سبب (الشراء الفاسد) لعدم شرط من شروط الصحة أو وجود مانع منها لأن الحقيقة الشرعية تشمل الفاسد أيضاً (في) قوله لرقيق (إن اشتريتك) فأنت حر عتق عليه بقيمته ورد البائع الثمن ابن رشد وعلى القول بأن البيع الفاسد لا ينقل الملك لا يحنث فمن خلف بحرية عبده إن باعه وباعه ببيعاً فاسداً فلا يحنث (كان

اشترى (الرقيق) نفسه من مالكة شراء (فاسدا) فيعتق ولا يفسخ الشراء لتشوف الشارع للعربة ثم ان كان ما اشترى به الرقيق نفسه بما يملك فهو لسيدته ولو فيه غرر كآبق وشارد ولا شيء على العبد غيره وكأنه انزعه منه ثم اعتقه وان كان بما لا يملك كخمر وخنزير فان عين فلا شيء عليه ويراق الحمر ويقتل الخنزير والا فعليه قيمة رقبته (و) ان قال المكلف ان فعلت كذا أو ان لم افعله فكل من أملكه حرو حنت عتق عليه (الشقص) أى الجزء الذى ملكه من رقيق ويقوم عليه باقيه ان كان مليا (و) عتق عليه (المدير) أى الذى علق عتقه على موته فينجز عليه بحسنه (وأما الولد) فينجز عتقها به (و) عتق عليه (ولد) أى ابن و بنت (عبد) أى الخالف (من أمته) أى العبد إن كان مولودا قبل انعقاد عينه بل (وان) ولد (بعد) انعقاد عينه (فينجز عتقه بالحنث (والإنشاء) مبتدأ حذف خبره أى كالتعليق فى عتق ما ذكر (فى) قوله (من يملكه) حر (أو) قوله كل مملوك (لى) حر (أو) قوله (رقيقى) أحرار (أو) قوله (عبيدى) أحرار (أو) قوله (ماليكى) أحرار (لا) يعتق (عبيد عبيده) فى قوله من يملكه الخ لعدم تناولهم كل لفظ من الألفاظ السابقة اذ ليسوا مملوكين له ولا عبيده بل لسيدتهم العبد لأنه يملك عندنا (كأملكه أبدا ووجب) العتق (بالنذر) معلقا كان كان كذا فعلى عتق رقبة أو غير معلق كعلى عتق رقبة (و) إن نذر مرشيد بدون تعليق أو به وحصل المعلق عليه وامتنع من الوفاء به (لم) الأولى (لا) (يقض) أى فلا يحكم الحاكم عليه فيهما (إلا) وعتق (بيت) أى ناجز حاصل بصيغته أو بحصول المعلق عليه لا معلق قبل حصول المعلق عليه (معين) كعبدى هذا أو عبدى فلان حرقى عتق عليه بنجيز عتقه إن امتنع منه (وهو) أى العتق (فى خصوص) متعلق (هـ) كأن ملكت فلانا أو كل من أملكه من الخش أو من مصر أو إلى عشرين سنة (٢٩٩) كإطلاق الخاص متعلقه فى لزوم (و) هو

فى (عموم) متعلق (هـ) ككل من أملكه حرا كإطلاق العام متعلقه ككل امرأة تزوجها طالق فى عدم اللزوم (و) هو فى (منع) للسيد (من وطء) للأمة التى علق عتقها (و) منع من (بيع) للرقيق الذى علق عتقه (فى صيغة حث)

اشترى نفسه فاسدا والشقص والمدير وأم الولد وولد عبده من أمته وإن بعد عينه والإنشاء فيمن يملكه أو لى أو رقيقى أو عبيدى أو مماليكى لا عبيد عبيده كأملكه أبدا ووجب بالنذر ولم يقض ألا بيت معين وهو فى خصوصه وعمومه ومنع من وطء وبيع فى صيغة حث وعتق عضو وتمليك العبد وجوابه كإطلاق ألا لأجل وإحداهما فله الاختيار وإن حملت فأنت حرة فله وطؤها فى كل طهر مرة وإن جعل عتقه لاثنتين لم يستقل أحدهما إن لم يكونا رسولين وإن قال أن دخلتما

كان لم يفعل كذا فأمته فلانة حرة أو عبده فلان حرقى منع من وطء الأمة وبيعها أو يمنع من بيع العبد حتى يفعله ومفهوم حث عدم منعه منهما فى البر وهو كذلك (و) هو فى (عتق عضو) كيدك حرة كإطلاق الجزء الزوجة فى سريانه لباقي الدات وعتق جميعها (و) هو فى (تمليك) أى العتق (العبد) وتخيره فيه وتوكيله عليه كتمليك الطلاق للزوجة فى توقف لزومه على رضا الملك (و) هو فى (جوابه) أى تمليك العتق للعبد (كإطلاق) ابن القاسم رحمه الله تعالى من ملك عبده عتقه وقال له أعتق نفسك فى مجلسك هذا وفرض ذلك اليه فقال اخترت نفسى فان قال العبد نويت بذلك العتق صدق وعتق لان هذا من أحرف العتق وان لم يرد به العتق فلا عتق له ابن يونس فرق بين قول العبد اخترت نفسى وقول الزوجة المملكة اخترت نفسى لان اختيار العبد نفسه يكون بغير عتقه كبيعته وهبته واختيار الزوجة نفسها لا يكون إلا بالطلاق وقال أشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسى وان لم يرد به العتق واستثنى من تشبيه العتق بالطلاق فقال (إلا) العتق (لأجل) كانت حر بعد سنة فليس كإطلاق لأجل كانت طالق بعد سنة فى التنجيز بمجرد قوله فلا ينجز العتق ويبقى الرقيق على حكم رقه فى خدمته لافى وطئه ان كان أمة الى تمام الاجل فينجز عتقه (و) الا فى قوله لأمتيه (احدا كما) حرة ولا نية له فى عتق واحدة منهما بعينها (فله الاختيار) لأمة منهما للعتق والأخرى للبقاء على الرقية بخلاف من قال لزوجه احدا كما طالق ولا نية له فطلقان معا ولا اختيار (و) الا قوله لأمتيه (ان حملت) منى (فأنت حرة فله وطؤها فى كل طهر) من حيضها (مرة) والبعد عنها فان حملت عتقت وان حاضت فله وطؤها بعد طهرها منه مرة وهكذا حتى تحمل وان قال لزوجه ان حملت فأنت طالق ووطؤها نجز عليه طلاقها (وان جعل) مالك الرقيق (عتقه) مفوضا (لـ) شخصين (اثنتين) معا (لم) الأولى فلا (يستقل أحدها) بعتقه (ان لم يكونا رسولين) فان كانا رسولين فلكل الاستقلال بعتقه (وان قال) السيد لأمتيه (ان دخلتما) هذه الدار فأتاخرتان أو قال الزوج لزوجه ان

دخلتا هذه الدار فأتتا طالقن (فدخلتا) (واحدة) من الأمتين أو الزوجتين ولم تدخل الأخرى منهما (فلاشيء عليه فيهما) أي الأمتين وكذا الزوجتان حتى يدخلها جميعا عند ابن القاسم حمل كلامهما على كراهة اجتماعهما فيها لما يحصل بينهما من التخاصم وقال أشهب تعتق المداخلة فقط لاحتمال ان المراد ان دخلت يافلانة فأنت حرة وان دخلت يافلانة فأنت حرة (وعتق) بفتح الحاء لازم من باني دخل وضرب (بنفس الملك) فلا يحتاج لحكم على للشهور (الأبوان) لملكهما أي الأم والأب (وان علوا) أي ارتفعوا بواسطة أو أكثر كالجدة والجد من قبل الأم أو الأب (و) عتق بنفس الملك (الولد) لملكه ذكر كان أو أنثى أو خنثى (وان سفل) أي نزل بواسطة أو أكثر إن كان لابن بل وإن كان (لبنت) فالولد شامل للذكور والأنثى الأعلى والأسفلين (و) عتق بنفس الملك (أخ وأخت) للمالك (مطلقا) عن التقييد بكونه شقيقا ولا يعتق به أولاد الإخوة والأخوات ولا الأعمام والعمات ولا الأخوات والحالات ولا أولادهم على للشهور ويثبت العتق بنفس الملك إن حصل بشراء أو ارث بل (وان بهيمة أو صدقة أو وصية ان علم المعطى) ان المعطى له يعتق عليه الرقيق ان قبل المعطى له بالفتح ما ذكر بل (ولو لم يقبل) المعطى له ما ذكر ففوله ولو لم يقبل مبالغة في هبة الخ رد القول أصبغ لا يعتق عليه حتى يقبله لكن قاله في الصدقة وجعله في الوصية عتقا وان لم يقبل ابن الحاجب فان أوصى له بقر يبه عتق قبل أولم يقبل وكذا الهبة والصدقة (وولاؤه) على القريب الذي عتق بنفس ملكه (له) أي المعطى بالفتح قبل أولم يقبل عند ابن القاسم وكان أولا يقول اذا لم يقبل فالولاء لسيده (و) ان وهب أو تصدق أو أوصى بحجز من الأبوين ومن بعدهما لم يعتق عليه بنفس ملكه ف(لا يكمل) العتق (في) هبة أو صدقة (٣٠٠) أو وصية (جزء) من لأبوين ومن بعدهما (لم يقبله) أي الجزء شخص (كبير)

رشد ويعتق عليه الجزء فقط ولا يسرى في باقي الرقة ومفهومه انه ان قبله يكمل عليه وهو كذلك فاذا أوصى له ببعض أبيه فان قبله قوم عليه باقيه وان رده فروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان الوصية تبطل وقال

فَدَخَلَتْ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَهُمَا وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ الْأَبَوَانِ وَإِنْ عَلَوْا وَالْوَلَدُ
وَأَنْ سَفَلَ كَيْفَ كَيْفَتْ وَأَخْتٌ مُطْلَقًا وَإِنْ بِهِيْمَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَنْ عِلِمَ الْمُعْطَى
وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَا وَهُ لَهُ وَلَا يُكْمَلُ فِي جُزْءٍ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَيْلُهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَوْ لَمْ
يَقْبَلْهُ لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُبَاعُ وَبِالْحُكْمِ أَنْ عَمَدَ لِشَيْنٍ بِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ
رَقِيقُهُ أَوْ وَلَدٍ صَغِيرٍ غَيْرُ سَفِيهِ وَعَبْدٌ وَذِمِّيٌّ بِمِثْلِهِ وَزَوْجَةٌ وَمَرِيضٌ فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ
وَمَدِينٍ كَقَطْعِ ظَفَرٍ وَقَطْعِ بَعْضِ أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍ أَوْ سَحْلٍ أَوْ خَرَمٍ أَنْفٍ

ابن القاسم اذا رده عتق ذلك الشخص فقط اه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأما من ورث شقفا بمن يعتق عليه فلا يعتق أو عليه منه الامور فقط ولا تقوم بقيته وان كان مليا لانه لم يحجز الميراث الى نفسه ولا يقدر على رفعه وفي الشراء والهبة والصدقة هو جرها الى نفسه لانه قادر على رفعها (أو قبله) أي الجزء الموهوب أو المتصدق به أو الموصى به لصغير (ولي صغير) فلا يقوم باقيه في مال الصغير (لا) يعتق الابوان ومن بعدهما ان ملكهم من يعتقون عليه (بارث أو شراء) الحال ان من تجدد ملكه على من ذكر بشراء أو ارث (عليه دين) محيط بماله يقضى به (فيبيع) الرقيق الموروث أو المشتري في وفاء الدين الذي على الوارث أو المشتري عند ابن القاسم فلا يستقر ملكه عليه حتى يعتق عليه (و) عتق على المالك وجوبا (بالحكم ان عمد) أي قصد المالك (لشئين) أي تشيين وتمثيل (برقيقه) ومفهوم تشيين انه ان عمد لداواته أو عمد لالشئين فلا يعتق عليه فيهما وظاهر المدونة وابن الحاجب ان مطلق العمدة كاف في إيجاب العتق أفاده التثاني (أو) عمد لاشئين بـ (رقيق رقيقه أو) (رقيق) (لولده الصغير) أو السفية فيقوم عليه ان كان موسرا والا فلا يقوم عليه (غير سفية) ابن عرفة وفي اعتبار تمثيل السفية كالرشد لغوه قولان والذي ثبت عليه ابن القاسم لغوه (و) (غير) (عبد) فتمثيل العبد بعبد لغوه (و) (غير) (ذمي) (بـ) عبد له (مثله) أي شبهه في الذمية ابن عرفة تمثيل الذمي بعبد المسلم يوجب عتقه عليه وفي تمثيله بعبد النصراني قولان لاشبه وابن القاسم (و) (غير) (زوجة) (غير شخص) (مريض) (مرض) مخوفا (في) تمثيلهما برقيقهما أو رقيق رقيقهما أو رقيق ولدهما الصغير (زائد) القيمة على (الثلاث) من مالها فان كان زوجة أو مريضا مثل بما زادت قيمته على الثلاث فلا يعتق عليه (و) (غير) (مدِين) بما لا وفاء له به فان كان مدينا بما لا وفاء له به فتمثيله لغوه ومثل للشئين فقال (كقطع ظفر وقطع بعض أذن أو) قطع بعض (جسد) روى ان قطع طرف أذنه أو بعض جسده عتق عليه (أو) قطع (سن أو سحلا) أي برد سن (أو خرم أنف)

ابن حبيب لو خرم أنف عبده عتق عليه (أو خلق شعر) رأس (أمة رفيعة) أي جميلة (أو) حلق (لحية) عبد (تاجر) ابن الحاجب
 خلق رأس الأمة ولحية العبد ليس بشين إلا في التاجر المحترم والأمة الرفيعة (أو وسم) بفتح فسكون أي تعليم (وجه بنار) ابن القاسم
 من كتب في وجه عبده أو جبهته أنه آبق عتق عليه ولم يفرق بين النار وغيرها (لا) وسم (غيره) أي الوجه بالنار كوسم ذراعه فلا يعتق به
 (وفي) وسم الرقيق بـ (غيرها) أي النار كإبر بمدا (فيه) أي الوجه (قولان) بالعتق عليه بسببه وهو لابن وهب وعنده وهو
 لاشهب (و) إن مثل المالك بما لو كونه عمدا أو خطأ فـ (القول للسيد في نفى العمد) الموجب للعتق على الأصح عند
 ابن الحاجب واستحسنه اللخمي وإن أعتق المالك رقيقه وتنازعا في كونه محانا أو على مال فـ (لا) يكون القول للسيد (في) دعوى
 (عتق بمال) بل القول للعبد يمينه (و) عتق (بالحكم) على المالك (جميعه) أي الرقيق (إن أعتق) المالك (جزءا) منه ولو قليلا
 كربع عشر (والباقي) من الرقيق مملوك (له) أي معتق الجزء هذا مذهب المدونة في كتاب الجنایات وقيل يعتق بلا حكم وهو ظاهرها
 في كتاب العتق (كأن بقي) في الرقيق المعتق جزؤه جزء (لغيره) أي غير معتق الجزء بأن كان مشتركا بينهما فيسكمل عتق باقيه
 على معتق جزئه (إن دفع) معتق الجزء (القيمة) للجزء الباقي لشريكه معتبرة (يومه) أي الحكم بعتق الباقي في المدونة من أعتق
 شركا له في عبد يأذن شريكه أو بغير إذنه وهو مولى قوم عليه حظ شريكه بقيمته يوم القضاء وعتق عليه (وإن كان للمعتق) بكسر التاء
 (مسلم) سواء كان شريكه والعبد مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافرا (أو) كان (العبد) مسلما والمعتق كافرا
 سواء كان شريكه مسلما أو كافرا وهو كذلك عند ابن القاسم (٣٠١) (وإن أيسر) للمعتق (بها) أي القيمة كلها فيقوم

عليه جميعه (أو) أيسر
 (ببعضها) وأيسر بباقيها
 (ف) يقوم عليه (مقابلها)
 أي القيمة التي أيسر بها
 من حصة شريكه ويبقى
 باقيها رقيقا لشريكه (و)
 يعتبر في يسره بها أو ببعضها
 كونها (فضلت) أي زادت
 (عن متروك) أي ما يترك

أَوْ خَلَقَ شَعْرَ أَمَةٍ رَفِيْعَةٍ أَوْ لَحْيَةَ تَاجِرٍ أَوْ وَثَمَ وَجْهِهِ نَارًا لَا غَيْرَ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ
 قَوْلَانِ وَالْقَوْلُ لِلْسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ لَا فِي عِتْقِ بَعَالٍ وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْأً
 وَالبَاقِي لَهُ كَأَنْ بَقِيَ لِغَيْرِهِ إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوِ الْعَبْدُ
 وَإِنْ أَيْتَرَ بَهَا أَوْ بَبَعْضِهَا قَمَقًا بِلَهَا وَفَضَلَتْ عَنْ مَتْرُوكِ الْفُلُسِ وَإِنْ حَصَلَ عَقْدُهُ بِاخْتِيَارِهِ
 لَا بَارِثَ وَإِنْ ابْتَدَأَ الْمُتَّقَ لَا أَنْ كَانَ حُرًّا الْبَنَصُ وَقَوْمٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْأَقْلَى حِصَصُهَا إِنْ
 أَيْسَرَ وَالْأَقْلَى الْمُوَسَّرُ وَعُجِّلَ فِي ثَلَاثِ مَرَضٍ أَيْنَ وَلَمْ يُقَوْمْ عَلَى مَيْتٍ لَمْ يُوصَ

للشخص (المفلس) أي المحكوم بخلع ماله لقسمة على غرامته لنقصه عن ديونهم عليه (وإن حصل عتقه) أي الجزء (باختياره) أي
 السيد بأن اشتراه أو قبل هبته أو صدقته أو الوصية له به وهو ممن يعتق عليه لأن ورث جزء من يعتق عليه بنفس ملكه فلا يلزمه عتق
 باقيه (وإن ابتداء) السيد (العتق) في الرقبة (لأن كان) الرقيق (حر البعض) بأن كان مشتركا بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وهو معدوم
 ثم أعتق ثانيهم نصيبه وهو مولى فلا يعتق عليه نصيب الثالث لأنه لم يبتدئ العتق في الرقبة (و) إن اشترك ثلاثة موصرون في رقيق وأعتق
 أحدهم حصته وهو مولى ثم أعتق الثاني حصته وهو مولى أيضا (قوم) نصيب الثالث (على) المعتق (الأول) وحده لأنه الذي ابتداء العتق في
 الرقبة إن كان اغتاق الثاني بعد اغتاق الأول (والا) أي وإن لم يكن الاغتاق منهما في وقتين بأن أعتقا حصتها في وقت واحد (ف) تقوم حصة
 الثالث عليهما (على) قدر (حصةهما) لا على رؤوسهما فإن كان لأحدهما نصفه وللثاني ثلثه وللثالث سدسه وأعتق الأول والثاني دفعة فـ
 الأول ثلاثة أخماس سدس قيمته وعلى الثاني خمسه (إن أيسر) أي الأول والثاني (والا) أي وإن لم يكونا موصرين فإن كانا معسرين
 فلا تقويم وإن كان أحدهما موصرا والآخر معسرا (ف) يقوم نصيب الثالث (على الموصر) منهما (و) إن أعتق شفعاله في رقيق
 وهو صحيح ثم مرض مرضا مخوفا أو أعتقه وهو مريض كذلك وهو مولى فيهما (عجل) نصيب شريكه عليه (في ثلث) مال (مريض)
 مرضا مخوفا سابق على عتق الشقص أو متأخر عنه على الصواب لأن المعتبر يوم التقويم لا يوم العتق (أمن) أي تغير مال المريض
 بأن كان عقارا ومفهومه أنه إن لم يؤمن ماله فلا يعجل التقويم عليه بل يؤخر فإن صح صحة يئنه قوم عليه في جميع ماله الذي يترك للمفلس
 وإن مات قوم في ثلثه يوم التقويم (و) إن أعتق شقصه في رقيق وهو صحيح أو مريض ولم يطلع عليه إلا بعد موته أو وصى بعتقه بعد
 موته (لم) الأولى فلا (يقوم) الرقيق المعتق بعضه (على) شخص (ميت لم يوص) بتسكميل عتق الرقيق لا تثقال المسال لو ارثه

مجرد موته فان كان اوصى به قوم في باقى ثلثه (و) اذا قوم من أعتق بعضه وهو مشترك (قوم كاملا) مقدر ارقه كله ثم تقسم قيمته على الشركاء بحسب حظوظهم فيه ويحكم على المعتق بعضه بدفع حصة شريكه من قيمته كاملا ولا يقوم نصيب الشريك وحده لنقص قيمته عما يستحقه من قيمته كاملا كونه مصحوبا (بماله) أى الرقيق إن كان له مال لانه يز يدفى قيمته وانما يقوم على المعتق (بعد) عرض عتق باقيه على شريكه (امتناع شريكه من العتق) أى من عتق نصيبه (و) إن أعتق أحد الشريكين نصيبه في الرقيق وهو ملى ثم باع شريكه نصيبه علما بعق شريكه أولا (نقص) أى رد (له) أى التقويم (بيع) حاصل (منه) أى الشريك (و) ان أعتق أحد الشريكين المومر نصيبه من الرقيق للمشارك عتقا ناجزا وأعتق الآخر نصيبه منه لأجل أوديره أو كاتبه نقص (تأجيل الثاني) أى عتقه نصيبه لأجل (أو تديره) أو كتابته ويقوم كاملا على من تجزعت نصيبه أولا (و) إن أعتق أحد الشريكين الملى نصيبه في رقيق وخبر شريكه في عتق نصيبه أو تقويمه فاخترأ أحدهما أراد الانتقال الى اختيار الآخر ف (لا ينتقل بعد اختياره أحدهما) أى العتق أو التقويم (واذا) أعتق أحد الشريكين المعسر نصيبه في الرقيق المشترك ف (حكم بـ) جواز (بيعه) أى جواز بيع شريكه حصته (لغيره) أى المعتق ثم أيسر بعد الحكم (مضى) الحكم بالبيع فلا يعدل عنه الى التقويم على المعتق (ك) مسر المعتق (قبله) أى العتق (ثم أيسر) المعتق فقام شريكه حين يسره فلا يقوم عليه نصيب شريكه (ان كان) المعتق (بين) أى ظاهر (العسر) حين اعتاقه نصيبه وعلمه الناس وشهدوا بأن شريكه لم يطلب التقويم لغيره (وحضر العبد) أى كان حاضرا بالبلد حين عتق شقصه فان كان غائبا وقدم بعد يسر المعتق فانه يقوم عليه (٣٠٢) وكذا اذا لم يكن المعتق بين العسر حين اعتاقه (وأحكامه) أى الرقيق

وقوم كاملا بما له بعد امتناع شريكه من العتق ونقص له ببيع منه وتأجيل الثاني أو تديره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما وإذا حكم بغيره لغيره مضى كقبلة ثم أيسر ان كان بين العسر وحضر العبد وأحكامه قبله كالقن ولا يلزم استئصال العبد ولا قبول مال الغير ولا تخليد القيمة في ذمة العسر برضا الشريك ومن أعتق حصته لأجل قوم عليه ليعتق جميعه عنده إلا أن يثبت الثاني فنصيب الأول على حاله وإن دبر حصته تقاوياء ليرق كله أو يدبر وإن ادعى المعتق عيبه فله استجلافه وإن

المعتق بعضه (قبله) أى التقويم (ك) أحكام (القن) أى خالص الرقية في شهادته وجنابته وحده (و) ان أعتق أحد الشريكين حصته من الرقيق المشترك بينهما وهو معسر وطلب الشريك المتمسك بجزئه الرقيق من الرقيق أن يسعى في اكتساب مال

يدفعه له في جزئه الرقيق لتسكمل عتقه أو طلب العبد ذلك من سيده ف (لا يلزم استئصال العبد) أى سعيه في تحصيل مال أذن يشتري به بعضه الرقيق من مالكة لثم حرته أى لا يلزم العبد ان طلبه السيد ولا يلزم السيد ان طلبه العبد فقول يلزم محذوف تقديره العبد أو السيد (و) ان دفع أجنبي مال للعسر الذى أعتق شقصه أو للعبد ليدفعه للشريك المتمسك بجزئه الرقيق لتسكمل عتقه ف (لا) يلزمه (قبول مال الغير) لتسكمل عتق الرقية به (و) ان كان معتق الشقص معسرا ورضى شريكه بتقويم حصته عليه وتخليد قيمتها في ذمته الى يسره ف (لا) يلزم (تخليد القيمة في ذمة) المعتق شقصه (المعسر برضا الشريك) الذى لم يعتق شقصه (ومن أعتق حصته) من الرقيق المشترك عتقا (لأجل) كسنة بأن قال أنت حر بعد سنة (قوم) الرقيق كله (عليه ليعتق جميعه) أى الرقيق (عنده) أى لأجل فلا يعجل عتق شقص المعتق لانه خلاف ما وقع اذ هو مؤجل بسنة ولا شقص شريكه لتبعيته في العتق لشقص من أجل العتق بسنة (الأن يثبت) أى ينجز الشريك (الثاني) عتق نصيبه (ف) يبقى (نصيب الاول على حاله) من عتقه (لأجل) (وإن دبر) شريك (حصته) من رقيق أى علق عتقا على موته (تقاوياء) أى تزيد الشريك ان كان في قيمة الرقيق حتى يقف على أحدها ويسامه له الآخر (ليرق) العبد (كله) ان وقف على المتمسك (أو يدبر) العبد كله ان وقف على المدير قال البناني ما درج عليه للصنف من المقاواة قال في التوضيح هو المشهور قال وروى عن مالك انه يقوم على المدير فيكون مدبرا كله نزيلا للتدبير منزلة العتق (وإن) أعتق مومر حظه من رقيق مشترك ولما أريد تقويمه عليه (ادعى المعتق) بكسر التاء (عيبه) أى الرقيق عيبا خفيا فنقص قيمته به كالمسرفة والاباق ولا يثبت له عليه وان شريكه المتمسك علمه وأنكر شريكه علمه (فله) أى المعتق (استجلافه) أى الشريك المتمسك (و) إن أعتق عبد شقصا له من عبد ف (ان) كان قد

(أذن السيد) إلا على الحر لعبدته في عتق شقصه (أو) لم يأتد له فيه ولكن (أجاز) السيد (عتق عبده جزءا) له من عبد مشترك (قوم) العبد المعتق شقصه كله (في مال السيد) إلا على الحر لانه المعتق في الحقيقة والولاء له فان كان للسيد مال ففي بحصة شركه عبده غير عبده فواضح (وان) لم يكن له مال غير عبده و (احتيج) في تكميل عتق العبد الأسفل (لبيع) العبد الأعلى (المعتق) بكسر التاء (بيع) العبد الأعلى المعتق ودفع من ثمنه حصه شريكه من قيمة عتيقه (وان أعتق) رشيد (أول ولد) تلده أمته من زوجها فولدت ولدين توأمين في بطن ذكرين أو أنثيين أو ذكرًا وأنثى عتق أولهما خروجا حيا أو ميتا (لم يعتق الثاني) ان نزل الأول حيا بل (ولومات) الأول فلا عتق للثاني (وان أعتق) المالك الرشيد (جنينا) في بطن أمته من زوجها (أو ذرية) أي ذر السيد الجنين فماتلده من هذا الحمل (ف) هو (حر) إن كان أعتقه ومدير ان كان ذرية (وان) ولدت (لاكثر) أي اطول مدة (الحمل) خمس سنين في كل حال (الا لزوج) الامة (مرسل عليها) أي الامة ولم يظهر حملها حين عتق جنينها أو تديره (ف) يعتق أو يدبر من ولده (لا) أقل من (أقله) أي زمن الحمل بأن ولده لاقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام (و) ان فلس من أعتق جنين أمته وهي حامل من غيره (بيعت) الامة بجنينها لوفاء دين سيدها (ان سبق العتق) لجنينها مفعول مقدم وفاعل سبق (دين) على سيدها الذي أعتق جنينها ولا مفهوم لمسبق الدين فانه لو سبق عتقه فتباع وهي حامل أيضا (ورق و) اذا بيعت الامة الحامل أو أعتقت (ف) لا يستثنى جنينها (بيعت أو عتق) ولدا اذا سبق عتقه الدين فلا تباع حتى تضعه (ولم) الأولى لا (٣٠٣) (بحوز اشتراء ولي) أب أو غيره (من) أي رقيقا (يعتق على ولد صغير) كأحد أصوله

أَذِنَ السَّيِّدُ أَوْ أَجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْأً قَوْمَ فِي مَالِ السَّيِّدِ وَإِنْ أَحْتَجَّ لِبَيْعِ الْمُعْتَقِ بَيْعَ وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَمْتَقِ الثَّانِي وَلَوْ مَاتَ وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ ذَرِيَّةً فَحَرٌّ وَإِنْ لَا كَثُرَ الْحَمْلُ إِلَّا لَزَوْجِ مُرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلِأَقْلَمٍ وَيَبْعُ أَنْ سَبَقُ الْمُعْتَقَ دِينَ وَرُقٍّ وَلَا يُسْتَنْتَى بِبَيْعِ أَوْ عَتَقٍ وَلَمْ يَحْزِ اشْتِرَاءُ وَلِيٍّ مَنْ يَمْتَقُ عَلَى وَلَدِهِ صَغِيرٍ بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٍ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ مَنْ يَمْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدًا مَالًا لِمَنْ يَشْتَرِيهِ بِهِ فَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَشْنَى مَالَهُ وَالْأَغْرَمُ وَيَبْعُ فِيهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءُ لَهُ كَلِمَتُهُ قَتْلِي وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحَرٌّ وَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ إِنْ اسْتَشْنَى مَالَهُ وَالْأَرْقُ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعَتْقِهِمْ وَلَوْ سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثَّلَاثُ أَوْ أَوْصَى بِمَعْتَقٍ ثَلَاثَةً أَوْ بَعْدَ سَمَاءٍ مِنْ أَكْثَرِ

واخوته (بماله) أي الصغير وان اشتراء فلا يعتق على الصغير (ولا) بحوز اشتراء (عبد لم يؤذن) له في التجارة (من) أي رقيقا (يعتق على سيده) كأصله وقرعه وحاشيته القريبة (وان دفع عبد مالا لمن يشتريه) أي العبد من ماله (به) أي المال (فان) كان (قال)

العبد للدفع له المال (اشترى لنفسك) أو لعتقني واشتراه به نفسه أو لعتقه (فلا شيء عليه) أي المشتري للبائع (ان) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) أي العبد حين شرائه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد لانه قد اشترى العبد وماله (والا) أي وان لم يستثن المشتري مال العبد حين شرائه صح الشراء في العبد وحده و (غرمه) أي المشتري ثمن العبد لبائعه وما الثمن الاول فهو للبائع بطريق الاصل لانه مال العبد لا يتبعه في البيع المطلق الذي لم يشترط فيه المال للمشتري أو للعبد (و) ان لم يكن للمشتري مال (بيعت) العبد (فيه) أي الثمن فان زاد الثمن الثاني على الاول فالزائد للمشتري وان نقص عنه فالنقص عليه (و) اذا أعتق المشتري العبد في الصورة الثانية وغرم المشتري الثمن للبائع (ف) (الرجوع) له أي المشتري (على العبد) بعوضه لانه انما اشتراه لنفسه (والولاء) أي المشتري (كلمته قتلني وان قال) العبد حين دفع المال للرجل اشترى به (لنفسه) فقبل واشتراه (ف) هو (حر) بمجرد شرائه للملكة نفسه بعقد صحيح تولاه الرجل بطريق الوكالة عنه (وولاه لبائعه) وهذا (ان) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) حين شرائه (والا) أي وان لم يستثنه حين شرائه (رق) أي بقي العبد على رقيقته لبائعه والمال له ولا يتبع المشتري ثمنه مليا كان أو معدوما (وان أعتق) مالك رشيد (عبيدا) أي بت عتقهم (في مرضه) الخوف ومات منه ولم يحملهم ثلث ماله يوم التنفيذ ولم يحز الوارث الرشيد الزائد عليه أقرع بينهم فاعتق من حملة الثلث ويرق الباقي (أو أوصى) المريض (بعقهم) ولم يسمعهم أن قال اذا مات فأعتقوا عبيدي مثلا بل (ولو ساءهم) بأنهم بأن قال اذا مات فأعتقوا فلانا وفلانا الخ ومات (ولم يحملهم الثلث) أي ثلث مال الميت (أو أوصى بعق ثلثهم) أي العبيد أقرع بينهم (أو) أوصى (ب) عتق (عدد ساءهم من أكثر) منه كخمس من عشرين

(أقرع) بينهم (ك) الاقراع السابق في باب (القسمه) بين الشركاء واستثنى من قوله أو أوصى بعقدهم فقال (الا أن يرب) الوصى بعقدهم (فيمنع) ترتيبه بلا قرعة والترتيب اما في الزمان كأعتقوا فلان قبل أو في وقت كذا وفلان في وقت كذا واما بأداة مرتبة كتم والفاء كأعتقوا فلانهم فلاناً أو وفلاناً أو بالوصف كأعتقوا الا علم فالذي يليه أو الاصلح فالذي يليه فيعتق الاول جميعه ان حمله الثالث أو قدر حمله منه (أو يقول) في وصيته أعتقوا (ثلث كل) من عبيدي فيتبع بأن يعتق ثلث كل عبد له ان حمل ذلك ثلثه والاعتق من كل عبد حمله (أو) يقول في ايصائه أعتقوا (أنصافهم) فيمنع بأن يعتق من كل عبد نصفه ان حمل الانصاف الثلث والاعتق من كل عبد حمله (أو) يقول أعتقوا (أنلاهم) فكذلك (و) من أعتق رقيقه ولرقيق دين على معتقه (تبع) العتيق ان شاء (سيده) الذي أعتقه (بدين) له عليه (ان لم يستثن) أى يشترط السيد حين اعتاقه (ماله) أى الرقيق لأن ماله يتبعه في العتق فان كان استثنى ماله فلا يتبعه الرقيق بالدين لأن للسيد جميع ماله ومن حملته الدين الذى له على السيد فيأخذ السيد جميع ماله من المال (و) ان ادعى شخص على آخر انه رقه وأنكر المدعى عليه ذلك (رق) أى حكم على المدعى عليه بأنه رقيق للمدعى (ان شهد شاهد) واحد عدل (برقه) للمدعى وحلف المدعى على ذلك لانه مال فيثبت بشاهد ويمين فان نكل حلف المدعى عليه أنه ليس رقه فان لم يشهد بالرقية شاهد فلا يمين على المدعى عليه (أو) أعتق شخص رقيقه ثم ظهر عليه دين مستغرق ماله وادعى مستحقه انه متقدم على اعتاقه وشهد شاهد واحد بـ (تقدم دين) (٣٠٤) على اعتاقه (وحلف) من شهد الشاهد على طبق دعواه نقض اعتاقه ورق الرقيق

للعريم بالشاهد واليمين
فان لم يأت بشاهد فلا يمين
له على المدعى عليه (و) ان
ادعى مكلف على ميت لا
وارث له انه مولاه وشهد
له شاهد واحد بولائه
وحلف المدعى على طبق
شهادته (استؤنى) أى
لا يعجل (ب) دفع (المال)
الذى تركه الميت للمدعى

أَقْرَعَ كَالْقِسْمَةِ إِلَّا أَنْ يُرْتَبَّ فَيَتَّبَعُ أَوْ يَقُولُ ثُلْثُ كُلِّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاثُهُمْ
وَتَبَعَ سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ أَنْ لَمْ يَسْتَثْنِ مَالَهُ وَرُقَّ أَنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِرِقِّهِ أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ
وَحَلَفَ وَاسْتَوْفَى بِالْمَالِ أَنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَنَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ
مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَحَلَفَ وَأَنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ أَوْ أَقْرَأَ أَنْ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَجْزُ وَلَمْ
يُقَوِّمْ عَلَيْهِ وَأَنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ بِعِتْقِ نَفْسِيهِ فَقَصَبَ الشَّاهِدَ حُرًّا أَنْ أَيْسَرَ
شَرِيكُهُ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَعَسْرِهِ

باب

التدبير تعليق مكلف رشيد وان زوجة في زائد الثلث

لاحتمال اتيان غيره بآبئ منه والنسب كالولاء (ان شهد) للمدعى (بالولاء) أو بالنسب (شاهد) واحد وحلف معه فان لم العتق يأت غيره بآبئ منه دفع المال له لان دعواه آلت إلى المال وان كان الولاء والنسب لا يثبتان إلا بشاهدين (أو) ادعى شخص على ميت ليس له وارث معروف انه وارثه بالنسب أو الولاء وشهد له شاهدان (اثنان) بالسماع بما ادعاه بأن شهدا (أنهما لم يزالا يسمعان) من الثقات وغيرهم (انه مولاه) أعتقه هو أو من جراه ولاءه (أو) انه (وارثه) بنفسه أو زوجية (وحلف) المدعى مع الاثنين على البت استؤنى بدفع المال فان لم يأت غيره بآبئ منه دفع له المال ولا يثبت له الولاء ولا النسب لاحتمال كون أصل السماع شاهداً واحداً (وان شهد أحد الورثة) ابنا كان أو غيره ان مورثه أعتق عبداً (أو أقر) ابن الميت (أن أباه أعتق عبداً) وبقية الورثة منكرون في الصورتين (لم تجز) الشهادة ولا الاقرار (ولم) الأولى لا (يقوم) ذلك العبد (عليه) أى الشاهد أو المقر لان العتق لا يثبت بشاهد ويمين ولان الاقرار ههنا على غير المقر وانما عمل بالشاهد واليمين في الولاء والنسب باعتبار المال (وان شهد) أحد الشريكين (على شريكه) في رقيق (يعتق نصيبه) وردت شهادته لانفراده بها (فنصيب الشاهد) من ذلك الرقيق (حر) لاعتراقه بأنه يقوم على شريكه ويعتق وان شريكه ظلمه في عدم تقويمه (ان أيسر شريكه) أى المشهود عليه أى كان موسراً حين شهادة شريكه عليه (والأكثر) من الرواة (على نفيه) أى عدم عتق نصيب الشاهد (كعسره) أى المشهود عليه في عدم عتق نصيب الشاهد والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب) في بيان حقيقة التدبير وأحكامه (التدبير) أى حقيقته شرعاً (تعليق مكلف) أى ملازم بما فيه كلفة (رشيد وان) كان المكلف (زوجة) فيلزم تدبيرها (في) رقيق (زائد) القيمة على (الثلث) للمالك فليس لزوجه سارده لبقائه على حكم الرق

لموتها فيخرج من ثلث مالها فلا حجة لزوجها ومفعول تعليق قوله (العق) بموته) ولا بد من كون التعليق على وجه الزوم (لاعلى) وجه (وصية) غير لازمة له الرجوع عنها فالتدبير أو جبه على نفسه فوجب عليه والوصية بالعق عدة فان شاء رجع عنها ومثل للوصية التي لا تنزم فقال (ك) قوله في صحته أو في مرضه (ان مت من مرضي أو سفرى هذا) قال البناني يصح تقدير الجواب فأنت حر ويصح تقديره فأنت مدبر فهذه وصية له الرجوع عنها التعليق على محتمل لان يكون أولا يكون وهو موته في مرضه أو سفره العين (أو) قوله أنت (حر بعد موتي) فهذه وصية له الرجوع عنها (مالم) يرد التدبير بها كافي للدونة واليه أشار أيضا بقوله ان لم (يرده) أى القائل التدبير فان كان أراد التدبير بأحد الصيغتين فهو تدبير لازم (و) ان (لم يعلقه) أى القائل أنت حر بعد موتي بصيغة بر أو حث فان علقه كذلك لزمه فان قال ان قلت فلانا فأنت حر بعد موتي فكلمة لزمه ما أوجب من عتقه بعد موته من ثلثه وصار شيئا بالتدبير (أو) قوله (أنت حر بعد موتي بيوم) مثلاً أو شهر أو عام فهي وصية له الرجوع عنها وذكر الصيغ الصريحة في التدبير فقال (مدبر تك وأنت مدبر أو حر عن دبر منى) ابن شاس من أركان التدبير اللفظي صريحه مدبر تك ونحوه من الألفاظ التي تدل على تعليق عتقه بموته على الإطلاق لا على وجه الوصية كما إذا قيد بوجه مخصوص كقوله ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فان هذا يكون وصية لا تدبيراً (ونفذ تدبير نصراني ل) عبده (مسلم) بعد تدبيره أو قبله أو قبل شرائه (وأوجر) المسلم المدبر (له) أى لأجل استيفاء النصراني حقه من خدمته ولا يترك له يستخدمه لانه اذلال للمسلم بخدمة الكافر في الدونة ان أسلم مدبر النصراني أو ابتاع مسلماً أو دبره أجرناه عليه وقبض غلته ولا يتجمل رقه ببيعه وقد يعتق بموت النصراني فان أسلم رجع إليه عبده وكان له ولأوله (و) ان دبر أمته الحامل من غيره (تناول) تدبيرها (الحمل معها) (٣٥٥) وشبه في تناول فقال (كول مدبر

من أمته) أى المدبر الذى حملت به (بعده) أى بعد تدبير أبيه فيصير مدبراً كأيته وان حملت به قبله فلا يكون مدبراً وهو رقيق لسيده أبيه (وصارت) أمة للمدبر (به) أى ولدها بعد التدبير (أم ولد) للمدبر (ان عتق) المدبر بموت سيده وحمله

الْعَقُّ بِمَوْتِهِ لِأَعْلَى وَصِيَّةٍ كَانَ مَتُّ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ هَذَا أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي مَالٍ يُؤَدُّهُ وَلَمْ يُعْلَقْهُ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ يَدْبِرُكَ وَأَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرِ مَتِّي وَنَفَذَ تَدْبِيرُ نَصْرَانِي لِمُسْلِمٍ وَأَوْجَرُ لَهُ وَتَنَاوَلَ الْحَمْلَ مَعَهَا كَوَلَّدَ لِمُدَبِّرٍ مِنْ أُمْتِهِ بَعْدَهُ وَصَارَتْ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ إِنْ عَتَقَ وَقُدِّمَ الْآبُ عَلَيْهِ فِي الضِّيقِ وَالسَّيِّئِ نَزَعَ مَالَهُ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ وَرَهْنُهُ وَكِتَابَتُهُ لَا اخْرَاجُهُ بِغَيْرِ حُرِّيَّةٍ وَفُسِّخَ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَمْتَقِ وَالْوَلَاءُ لَهُ كَالْكَاتِبِ وَإِنْ جَنَى فَإِنْ فَدَاهُ وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصُهُ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ ثَانِيًا وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ

(٣٩ - جواهر الالكيل - ثاني) ثلثه (و) ان ضاق ثلث مال السيد عن قيمته المدبر وولده (قدم الاب عليه) أى ولده (في) العتق من ثلث مال السيد حال (الضيق) لثالث عنهما (وللسيد) المدبر (زرع) أى أخذ (ماله) أى اللدبر لنفسه ولقرمائه في نفيلسه لقوة رقيته (ان لم يمرض) سيده مرضاً خوفاً فان مرض مرضاً خوفاً فليس له نزعها لنفسه ولا لقرمائه (و) (له) رهنه) أى المدبر في دين سابق على تدبيره مطلقاً على ان يباع في الدين ولو في حياة السيد أو متأخر عنه على ان يباع فيه بعد موت سيده لافي حياته (و) (للسيد) (كتابته) أى مكتوبة مدبره فان ادى عتق والابقى مدبراً (لا) يجوز للسيد (اخراج) أى المدبر من التدبير (بغير) حرية) بفسخ تدبيره أو بيعه أو هبته أو صدقته ويجوز بل يندب اخراجه للحرية بتنجز عتقه أو كتابته (و) ان يبيع المدبر (فسخ) بيعه ان لم يعتق) فان أعتقه المشتري مضى بيعه واعتاقه (و) يكون (الولاء) أى لشتر به الذى أعتقه في حياة سيده فان أعتقه بعد موته فلا لانه قد ولاته لسيده (ك) بيع (الكتاب) فلا يجوز ويفسخ ان وقع مالم يعتق فان عتق مضى ولأوله لمعتقه (وان جنى) للمدبر على نفس أو مال وسيده حتى خير سيده في فدائه لسبق حقه على حق المحنى عليه واسلامه في جنايته (فان فذاه) بقى بحاله مدبراً (والا) أى وان لم يفده سيده وأسلمه لمستحق الجناية (أسلم خدمته) للمجنى عليه يستوفى منها ارض جنايته اسلاماً (تقاضياً) أى يتقاضاها شيئاً بعد شيء فاذا استوفى الارش من ثمنها والسيد حتى رجعت خدمته له ولا يملك المجنى عليه جميع خدمته الى موت السيد (و) ان جنى المدبر الذى أسلمت خدمته لولى الجناية جنابة ثانية قبل استيفاء الاول أرشه من خدمته (حاصه) أى حاص لولى الجناية الاولى شخص (مجنى عليه ثانياً) في خدمته المستقبلة بنسبة ارض كل جناة لمجموع ارضيهما (و) ان استوفى لولى الجناية ارضها من خدمة المدبر وسيده حتى (رجع) المدبر على حاله مدبراً (ان وفى) ارض الجنابة أو الجنائيتين بخدمته في حياة سيده (وان عتق) المدبر الجانى المسلم

لأولى (بموت سيده) قبل توفية ارض الجنابة (اتباع بالباقي) من الارش ديناني ذمته (أو) عتق (بعضه) ورق باقيه لضيق الثلث اتبع فيما عتق منه (بحصته) من الارش (وخير الوارث) لسيدته (في اسلام ما) أى البعض الذى (رق) من المدبر للجنى عليه (أو) فى (فسكه) بقدر ما يخصه مما بقى من الارش (وقوم) المدبر (بماله) بأن يقال ما قيمته على ان له من المال كذا فإذا قيل كذا انظر فإن حملها الثلث عتق وتبعه ماله (وان لم يحمل الثلث) لمال السيد يوم التقويم (الابعضه) أى المدبر (عتق) البعض الذى حمله الثلث من المدبر ورق باقيه (وبقى المال) الذى للمدبر (بيده) أى فى ملك المدبر ولا ينتزع منه شيء (وإن كان لسيدته) أى المدبر (دين مؤجل) كخمسة عشر دينارا (على) شخص (حاضر) بالبلد حين التقويم (ملىء) وفى نسخة موسر (بيع) أى قوم الدين بعرض ثم قوم العرض (بالنقد) الحال فان كان عشرة وقيمة المدبر عشرة وبيده عشرة عتق منه نصفه لأن قيمته بماله عشرون والثلث عشرة ونسبتها لقيمته بماله النصف وان كانت قيمة الدين عشرة وقيمة المدبر عشرة وترك سيده عشرة عتق المدبر كله لأن الثلث عشرة مثل قيمة المدبر (وان) كان الدين على غائب (قربت غيبته استوفى) بتقويم المدبر (قبضه) أى الدين من المدين (والا) أى وان لم يكن المدين حاضرا ولا قريب الغيبة أو كان معسرا (بيع) من المدبر القدر الذى لم يحمله الثلث (فان حضر) المدين (الغائب أو أيسر) المدين (المعدم بعديعه) أى بعد بيع مالم يحمله الثلث من المدبر وقبض الدين كله أو بعضه (عتق منه) أى ما بيع من المدبر بثلث ما قبض من الدين (حيث كان) المبيع بيد وارث أو أجنبي ولو تداولته الاملاك وان كان المشتري أعتقه نقض عتقه وليست (٣٠٦) كسأله وفسخ بيعه ان لم يعتق والفرق انه يرجع ههنا من عتق لآخر وفيه امر

يرجع من عتق لما هو أضعف وهو للتدبير (و) من قال لعبده (أنت حر قبل موتى بسنة) فهو عتق لازم وموته غير معلوم وقته وأول السنة غير معلوم والتخلص من هذا أن ينظر فى (ان كان السيد مليئا) خدمه عبده (ولم يوقف) شيء من خدمته (فان مات سيده نظر) الى

بموت سيده أتبيع بالباقي أو بفضه بحصته وخير الوارث فى اسلام مارق أو فسكه وقوم بماله واذا لم يحمل الثلث إلا بفضه عتق وبقي ماله بيده وان كان لسيدته دين مؤجل على حاضر ملىء ببيع بالنقد وان قربت غيبته استوفى قبضه والا بيع فان حضر الغائب أو أيسر المدين بعد بيعه عتق منه حيث كان وأنت حر قبل موتى بسنة ان كان السيد مليئا لم يوقف فان مات نظر فان صح أتبيع بالخدمة وعتق من رأس المال والا فمن الثلث ولم يتبع وان كان غير ملىء وقف خراج سنة ثم يعطى السيد مما وقف ما خدم نظيره وبطل التدبير يقتل سيده عمداً واستغراق الدين له وللتركة

وبعضه

حاله قبل موته بسنة (فان) كان قد (صح) السيد فى ذلك (اتباع) السيد (بأجرة) (الخدمة)

فى كل السنة لانه تبينت حرية من أولها (وعتق) العبد (من رأس المال) الذى لسيدته يوم التنفيذ لانه تبين انه أعتقه فى صحته (والا) أى وان لم يكن السيد قد صح فى أول السنة (فيعتق العبد) (من الثلث) لانه تبين انه أعتقه فى مرضه (ولم) الاولى لا (يتبع) العبد سيده بشيء فى نظير خدمته له فى السنة لان كل من يعتق من الثلث فقلته لسيدته (وان كان) السيد (غير ملىء) يوم ان قال لعبده أنت حر قبل موتى بسنة (وقف خراج) أى أجرة خدمة (سنة) بأن يؤجر العبد بأجرة معلومة وتجعل أجرته أمانة عند عدل ويخدم العبد الاجنبى تلك السنة (ثم) بعد تمامها وسيدته حتى كلما يخدم العبد غير سيده من السنة الثانية بأجرة معلومة كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر تجعل أمانة عند العدول (يعطى) بفتح الطاء (السيد بما وقف) من خراج السنة التى تمت أجرة (ما) أى الزمن الذى (خدم) العبد (نظيره) من السنة المتأخرة من يوم أوجعه أو شهر واذأتمت السنة الثانية يشرع فى سنة ثالثة ويفعل فى خراجها وخراج السنة التى قبلها مثل ما فعل فيما تقدم حتى يموت السيد فينظر لحاله قبل موته بسنة هل كان صحيحا أو مريضا فان كان صحيحا عتق العبد من رأس المال وأخذ جميع الموقوف وان كان مريضا عتق من الثلث ولا يأخذ شيئا من الموقوف بل هو لورثة سيده اذ كل عتق من الثلث فقلته لسيدته (و بطل التدبير يقتل سيده عمدا) عدوانا لاستعجاله العتق قبل أوانه فعوقب بجرمانه ويقتل العبد قصاصا فان استحياء الورثة رقبهم ولو قتل خطأ عتق فى ثلث مال السيد (و) بطل التدبير (باستغراق الدين) أى المدبر (وللتركة) التى تركها سيده سواء كالتركة السيد عشرة وقيمة المدبر خمسة والدين خمسة عشر لانه انما يعتق من ثلث

ما بقى بعد قضاء الدين (و) بطل (بعضه) أى التدبير (بمجازرة الثلث) أى تعدى قيمة المدبر ثلث مال السيد وذلك مثل ما لو ترك سيده خمسة وقيمة المدبر خمسة فثلثهما ثلاثة وثلث ونسبة الثلث لقيمة المدبر ثلثان فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه (وله) أى المدبر (حكم الرق) فى الخدمة والاستمتاع بالامة والحدود والجنايات منه وعليه (وان مات سيده حتى يعتق فى) ثلث (ما وجد) من مال سيده (حينئذ) أى حين النظر فى شأن المدبر فلا ينظر لما وجد من التركة قبل النظر فى شأنه (و) ان قال السيد لرقيقه (أنت حر بعد موتى وموت فلان عتق من الثلث أيضا) أى كما يعتق منه الذى علق عتقه على موته فقط ان حمله والا فحمله (و) تدبيره لازم لسيدته (ف) (الرجوع له) فيه قال ابن عاشر انظر كيف عينوا ههنا انه تدبير لازم مع قولهم فى نظيرتها بل هى أخرى منها انها وصية حتى ينوى التدبير أو يعلق وهى قوله أنت حر بعد موتى ولم يردده ولم يعلقه ويجب بأنه لما علق عتقه ههنا على موت أجنبي لم يحمل على الوصية لانها لا تعلق عليه ولم يجعل من العتق لأجل لتعليقه على موته والعتق لأجل لا يعلق على موت السيد (وان قال) لعبده أنت حر (بعد موت فلان بشهر) مثلا (فهو) (معتق لأجل) لا مدبر فيعتق (من رأس المال) ان كان السيد صحيحا حين قال ذلك فان كان مريضا فمن الثلث لان تبرعات المريض كلها منه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ فى بيان أحكام الكتابة والمكاتب (نذب مكانة) ابن عرفة الكتابة عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه واطافة مكاتبه (أهل التبرع) من اضافة المصدر لفاعله أى (٣٠٧) حر رشيد غير مفلس وزوجة

ومريض فى زائد الثلث (و) نذب للسيد (حط) أى اسقاط (جزء) من المال الذى كاتبه به ونذب كونه (آخر) منه ويه فسر قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم وهو أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئا (و) ان دعا سيد رقيقه الى كتابته فأبأها (لم يجبر العبد عليها) فليس للسيد جبر العبد على

وَبَعْضُهُ بِمَجَاوِزَةِ الثَّلَاثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُمَتَّقَ فَيَا وَجَدَ حِينَئِذٍ وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ لَهُ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرٍ فَمُمَتَّقٌ لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ

﴿باب﴾

نُذِبَ مُكَاتَبَةُ أَهْلِ التَّبَرُّعِ وَحَطَّ جُزْءُ آخِرِ أَوَّلِهِمْ يُجْبَرُ الْعَبْدُ عَلَيْهَا وَالْمَأْخُذُ مِنْهَا الْجَبْرِ بِكَاتِبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهِرُهَا اشْتِرَاطُ التَّنْجِيمِ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ وَجَّازَ بِغَرَرٍ كَأَبَقٍ وَجَنِينٍ وَعَبْدٍ فُلَانٍ لَا لَوْ لِيُولِيَهُمْ يُوصَفُ أَوْ كَخَمَرٍ وَرُجِعَ لِكِتَابَةِ مِثْلِهِ وَفَسَخَ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ أَوْ كَذَهَبَ عَنْ وَرَقٍ وَعَكْسِهِ وَمُكَاتَبَةُ وَلِيِّ مَا لِحُجُورِهِ بِالْمُصْلَحَةِ وَمُكَاتَبَةُ أُمَةٍ وَصَغِيرٍ وَإِنْ بَلَامَالٍ وَكَسَبَ وَبَيْعَ كِتَابَةِ

الكتابة (والمأخوذ منها) أى المدونة (الجبر) للرفيق على الكتابة ان أبأها أخذها أبو اسحاق من قولها من كاتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وان كره وركنها الاول الصيغة (بكاتبتك ونحوه) كانت مكاتب وبعثك نفسك (بكذا) دينارا مثلا (وظاهرها) أى المدونة عند عياض وغيره (اشتراط التنجيم) أى التأجيل بنجم أى هلال أو أكثر للمالك كاتب به كقولها وان كاتبه على ألف درهم ولم يضرب لها أجلا نجمت وقولها ولا تكون حالة وان كره السيد (وصحح خلافه) أى عدم اشتراط التنجيم فى المقدمات المذهب جوازها حالة ومؤجلة وانما منعها حالة الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (وجاز) عند ابن القاسم عقد الكتابة (ب) ندى (غرر كآبق) وشارد وثمر لم يبد صلاحه (وجنين) لامة أو غيرهما من سائر الحيوان فلا تشبه البيع ولا النكاح فتجوز بالآبق والشارد والجنين فى بطن أمه (و) تجوز الكتابة بد (بعد فلان لا) تجوز الكتابة (لأول أو بوصف) لشدة الغرر لكثرة التفاوت بين افراده (و) لا تصح الكتابة بغير متمول شرعا (كخمر) وخزير فان وقت مضى (ورجع) المكاتب (لكتابة مثله) جاز لسيد المكاتب (فسخ) أى ترك (ما) أى المال المكاتب به الذى (عليه) أى المكاتب (فى) شىء (مؤخر) من غير جنس ما عليه (أو ك) أخذ (ذهب) من المكاتب بدلا (عن ورق) مكاتب به (و) أدخلت الكاف (عكسه) وهو أخذ ورق بدلا من ذهب مكاتب به فكل منهما جائز (و) جاز (مكاتبه) أى أب أو وصيه (ما) أى رقيقا (لحجوره) الصبي أو المجنون أو السفه (بالمصلحة) للمحجور (و) جاز للسيد (مكاتبه) من لا يكتب ك (أمة وصغير) ان كان لهما مال من نحو صدقة بل (وان) كان (بلا مال و) لا (كسب) ومنعها أئمة (و) جاز للسيد (بيع) جميع نجوم (كتابة) للمكاتب أو لغيره

(أو) يسع (جزء منها) كرجعها (لا) يجوز بيع (نجم) مبهم أو معين منها وقد راجع النجوم مختلف أو متفق وجهلت نسبتها لمجموعها للجهالة فان عرف قدره ونسبته للمجموع جاز لحقة الغرولان المبيع حينئذ اما النجم واما جزء الرقبة والغالب تساويهما اذا الغالب تساوى الكتابة والقيمة وان بيعت الكتابة كلها أو جزؤها أو نجم منها بشرطه (فان وفى) المسكاتب للمشتري ما اشتراه (ف) قد عتق ويكون (الولاء) عليه (للأول) الذى كاتبه لان عقده له والمشتري قد استوفى ما اشتري (والا) أى وان لم يوف المسكاتب للمشتري ما اشتري بأن عجز عنه (رق للمشتري) أى صار المسكاتب كله أو جزؤه رقيقا للمشتري (و) جاز (اقرار مريض بقبض) نجوم (ها) أى الكتابة من مكانه فى صحته (ان ورث) المريض حال كونه (غير كلاله) أى ان ورثه ولد لانه لا يتهم بالكذب فى اقراره حينئذ اذا الشأن الشفقة على الولد فالوقال ولد بدل غير كلاله لكان أحصروا ووضح (و) جاز (مكاتبته) أى جاز أن يكاتب المريض رقيقه (بلا محابة) أى نقص عما يكاتب به مثله (والا) أى وان لم تكن بلا محابة بأن كانت بها قبض الكتابة (ففى ثلثة) ما حابى به فان حمله مضى والا فلا (و) جاز (مكاتبه جماعة) أرقاء (لمالك) واحد بمال واحد (فتوزع) أى تقسم الكتابة عليهم (على) قدر (قوتهم) أى قدرة كل واحد (على الأداء) أى دفع المال المسكاتب به معتبرة (يوم العقد) للكتابة لأعلى عددهم ولا على قدر قيمهم ولا على قدر قوتهم الحادثة بعد يوم العقد فان كان معهم صغير لا قدرة له على الكسب يوم العقد ثم قدر عليه بعده فلا شئ عليه (وهم) أى المسكاتبون فى عقد واحد ان استمرت قدرة كل واحد منهم على الاداء بل (وان زمن أحدهم) أى مرض مرضا ملازمه لفهم (حملاء) أى متضامنون حملاء (مطلقا) عن شرطه حال مكاتبهم (٣٠٨) على معروف مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال هى سنة الكتابة

فندنا أى بخلاف محالة الديون فانها لا تكون الا بشرطها فاذا حلت النجوم وبعضهم ملئ وبعضهم معدم (فيؤخذ من الملى) منهم (الجميع) المسكاتب به ولا يعتق واحد منهم الا بعد أداء الجميع فان كانوا كلهم أملاء فلا يؤخذ من كل واحد منهم الا

أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمَ فَإِنْ وَفَّى قَالَ الْوَلَاءُ لِلْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ رُقٌ لِلْمُشْتَرِي وَأَقْرَارُ مَرِيضٍ يَقْبِضُهَا أَنْ وَرِثَ غَيْرَ كِلَالَةٍ وَمُكَاتَبَتُهُ بِلَا مُحَابَاةٍ وَالْأَوَّلُ فَقِي ثَلَاثُ وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَةٍ لِلْمَالِكِ فَتَوَزَعُ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنَ أَحَدُهُمْ حُمَلَاءَ مُطْلَقًا فَيُؤْخَذُ مِنَ الْإِلَى الْجَمِيعُ وَيَرْجَعُ أَنْ لَمْ يَتَمَيَّقْ عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ وَلِلسَّيِّدِ عِتْقُ قَوِيٍّ مِنْهُمْ أَنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوُوا فَإِنْ رُدُّوا ثُمَّ عَجَزُوا وَصَحَّ عِتْقُهُ وَالْخِيَارُ فِيهَا وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ لَا أَحَدَهُمَا أَوْ بِمَالَيْنِ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ فَيَفْسَخُ رِضَا أَحَدِهِمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ وَرَجَعَ لِمَجْزُ بِحَصَّتِهِ كَانَ

ما يخصه بالقسمه (و) ان أدى الملى منهم الجميع فانه (يرجع) على من أدى عنه بحصته من قسمتها (ان لم يعتق) المؤدى عنه قاطعه (على الدافع) بأن لم يكن أصله ولا فرع ولا حاشيته القريبة (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجا) للدافع فان كان يعتق عليه أو زوجه فلا يرجع عليه (ولا يسقط عنهم) أى المسكاتبين فى عقد واحد (شئ) من المال الذى كوتبوا به (بموت واحد) منهم أو عجزه (و) جاز (للسيد عتق) شخص (قوى) على الأداء (منهم ان رضى الجميع) بعثته (وقووا) أى كانت لهم قوة على الأداء بدونه فان أبوا ولم تكن لهم قوة عليه بدونه فليس له عتقه (فان رد) عتق من قوى منهم (ثم عجزوا) أى المسكاتبون عن أداء جميع المسكاتب به وصاروا أرقاء (صح عتقه) أى القوى الذى ردوه لانه انما رد لحقهم وقد سقط (والخيار فيها) جاز (مكاتبه شريكين) من رقبتهما استوى ملكهما منه أو اختلف (بمال واحد) قدرا أو جلا أو اقتضاء على الشركة فلو شرط ان لكل واحد أن يقتضى دون شريكه فسد الشرط وكان ما اقتضاء أحدهما بينهما ولا تنسخ الكتابة (لا) تجوز مكاتبه (أحدها) أى الشريكين حصته من الرقيق المشترك دون الآخر ولو بإذن شريكه (أو) كاتباه (بمالين) مختلفين قدرا أو جنسا أو وصفة أو أجلا (أو) كاتباه بمال (متحد) جنسا أو وصفة وقدرا أو أجلا (بعقدين فيفسخ) عقد الكتابة عند ان القاسم فى المسائل الثلاثة لتأديته لعنق بعض من الرقبة دون تقويم باقيها (و) ان كاتباه معا بعقد واحد ومال واحد أو أجل واحد واقتضاء واحد (جاز رضا أحدهما) أى الشريكين بعد العقد على ذلك (بتقديم) شريكه (الآخر) على نفسه فى قبض نجم يختص به لياخذ المتأخر فى القبض النجم الذى بعده فان وفى المسكاتب بجميع النجوم خرج حرا (و) ان لم يوف (رجع) من رضى بتقديم شريكه عليه (لمعجز) من المسكاتب عن أداء النجم الثانى فيرجع (بحصته) مما قبضه شريكه ويكون العبد بينهما كما كان (كان

قاطعه) أى نجز أحد الشريكين عتق حصته من مكاتبيهما بمال معجل من المكاتب (بإذنه) أى الشريك الآخر فقاطعه (من عشرين) مؤجلة على المكاتب التى هى حصته من الكتابة (على عشرة) حالة وفى المسئلة تفصيل (فإن) أدى المكاتب للشريك الذى لم يقاطعه ماله خرج حرا وإن (عجز) المكاتب قبل قبض الذى لم يقطع مثل ما قبض المقاتع (خير المقاتع بين رد ما) أى القدر الذى (فضل) المقاتع (به شريكه) ليساويه و يصير العبد بينهما كما كان قبل الكتابة (و بين اسلام حصته) أى المقاتع من العبد (رقا) لشريكه وإن لم يعجز المكاتب وأدى الآذن العشرين التى له أو عجز المكاتب عن أداء ما عليه وعاد للرق (الرجوع له) أى المقاتع (على الآذن وإن قبض) الآذن من المكاتب (الأكثر) مما قبضه منه المقاتع (فإن مات) المكاتب عن مال (أخذ الآذن ما) أى العشرين التى (له) فى المال المتقدم ان لم يقبض منها شيئا أو الباقى منها ان كان قبض بعضها (بلا نقض ان) كان قد (ركه) أى المكاتب المال ثم يكون الزائد منه بين الشريكين على حسب ما كان لهما فى العبد (والا) أى وإن لم يترك المكاتب مالا (فلا شيء له) أى الآذن على المقاتع (و) ان أعنتق أحد الشريكين حصته من مكاتبيهما فـ (عتق أحدهما) نصيبه منه ليس عتقا حقيقيا موجبا لتقوى عليه وانما هو (وضع) أى إسقاط (لما) أى القدر الذى (له) من الكتابة فإن كان نصفها سقط عن المكاتب نصف كل نجم فيؤدى النصف الآخر من كل نجم للشريك الآخر و يصير حرا ولا يقدم على العتق فى كل حال (الا ان قصد) العتق باعناقه (العتق) (٣٠٩) لا مجرد الوضع فيقوم المكاتب عليه

ويدفع لشريكه حصته من قيمته ويكمل عتقه وشبهه فى ان الاعتاق وضع للمال فقال (ك) قوله لرفيقه (ان فعلت) أو أنا كذا (فنصفك حر فكتابه ثم فعل) العبد أو السيد المطلق عليه (وضع النصف) مما كتبه به فإن أدى نصفه الباقى عتق (ورق كله إن عجز) عن أداء الباقي (وللمكاتب بلا إذن) من سيده (بيع

قاطعه بإذنه من عشرين على عشرة فإن عجز خير المقاتع بين رد ما فصل به شريكه وبين اسلام حصته رقا ولا رجوع له على الآذن وإن قبض الأكثر فإن مات أخذ الآذن ماله بلا نقض إن تركه والا فلا شيء له وعتق أحدها وضع لـ لـ الله إلا إن قصد العتق كان فملت فنصفك حر فكتابه ثم فعل وضع النصف ورق كله إن عجز وللمكاتب بلا إذن بيع واشترائه ومشاركة ومقارضة ومساكنة واستخلاف عاقبة لآمنته واسلامها أو فداؤها إن جئت بالنظر وسفر لا يحل فيه نجم وإقرار فى رقبته وإسقاط شفيعته لا عتق وإن قريبا وهبة وصدقة وتزويج وإقرار بجناية خطأ وسفر بـمـد الآ باذن وله تمجيز نفسه إن اتفقا ولم يظهر له مال فيرق ولو ظهر له مال كان عجز عن شيء أو غاب عند المحل ولا

واشتراء بلا إذن (ومشاركة) بلا إذن (ومقارضة) بلا إذن ابن عرفة تصرف المكاتب كالحرة فى إخراج مال لـ عن عوض مالى فلا (و) له (مكتبة) لرفيقه بمال زائد عن قيمة رقيقه (و) له تزويج أمته بمهر زائد على قيمتها ويجب عليه (استخلاف) حر بالغ (عاقدا لآمنته) تزويجها لأنه لا يباشره لرفيقته وشرط لولى المرأة الحرية (و) له (إسلامها) أى الامة فى جناتها (أو فداؤها من جنت) وتنازع اسلامها أو فداؤها (بالنظر) أى السداد والمصلحة (و) له (سفر لا يحل فيه نجم) فلا يمنع منه (و) له (إقرار) بحق (فى رقبته) كقتل عمد ولولى المقتول القصاص منه فإن لم يقتص منه فلا شيء له فى ماله ولا فى رقبته ان عجز (و) له (إسقاط شفيعته) إذا كان نظرا (لا يجوز للمكاتب عتق) لرفيقه (وإن) كان (قريبا) له (و) ليس له (هبة) ولا (صدقة) من ماله وإن وقع رده السيد (و) ليس له (تزوج) لنفسه فإن تزوج بغير إذن سيده فله اجازته وفسخه فإن رده ترك لها ربع دينار ومفهوم تزويج ان له التسرى وهو كذلك إذا لم يبيع كالزوجة إن عجز (و) ليس له (إقرار بجناية خطأ) فإن أقر مكاتب بقتل خطأ فلا يلزمه شيء وعجزا وعتق ولو أقر بدين لزم ذمته عتق أو ورق (و) ليس له (سفر بعد) بضم العين (الا باذن) من سيده (وله) أى المكاتب (تمجيز نفسه) عن أداء ما كوتب به وردها الى الرقية (ان اتفقا) أى السيد والمكاتب عليه (و) ان (لم يظهر له) أى المكاتب (مال) يفى بكتابتها وإن عجز نفسه بالشرطين (فريق) أى تزول كتابته و يصير رقا خالصا لسيده (ولو ظهر له) بعد تمجيزه والحكم برقيقته (مال) كان إخفاء أو أفاده بعده وشبهه فى الارفاق فقال (كان عجز) المكاتب (عن شيء) مما كوتب به عند حلوله فريق (أو غاب) عن بلد سيده (عند المحل) بفتح الميم وكسر الحاء أى حلول الأجل (ولا

ماله) فيرق (وفسخ الحاكم) كتابته بسبب عجزه أو غيبته (وتلوم) أي أخرج الحاكم الحكم بفسخ الكتابة (لمن يرجو) الحاكم يسره وقدومه (ه) ولا يتلوم لمن لم يرجه وشبه في التلوم فقال (كالقطاعة) بكسر القاف أي العتق على مال حال ولم يأت به العبد فيتلوم له الحاكم ان رجاء (ولو شرط) السيد في عقد الكتابة أو القطاعة (خلافه) أي عدم التلوم وأنه يرق بمجرد عجزه (وقبض) الحاكم الكتابة (ان غاب سيده) أي المكاتب ولا وكيل له ويعتق المكاتب ان أتى بالكتابة بعد حلولها بل (وان) عجلها (قبل محلها) أي حلها في المدونة ان أراد المكاتب تعجيل ما عليه وسيده فائب ولا وكيل له على قبض الكتابة فليرفع ذلك الى الامام ويخرج حراً (وفسخ) الكتابة (ان مات) المكاتب (وان) مات (عن مال) كثير يوفى بالكتابة لموته قبل حصول حريته فيأخذه السيد بالرق في كل حال (الا لـ) كون (ولد) للمكاتب (أو غيره) أي الولد (دخل) الولد أو غيره (معه) أي مع المكاتب في الكتابة (بشرط) لدخوله في الولد الذي ولد أو حملت به أمة المكاتب قبل كتابته وفي غيره ظاهر (أو) دخل معه فيها (بـ) غيره (أي الشرط في الولد الذي حملت به أمة المكاتب بعدها وفي غيره الذي اشتراه المكاتب وهو من أصوله أو فروعه أو حاشيته القريبة (فـ) لا تفسخ الكتابة بموت المكاتب (تؤدى حالة) من المال الذي مات المكاتب عنه لحلولها بموته ويعتق هو ومن معه في الكتابة (و) ان فضل من ماله شيء عنه (ورثه) أي الفاضل من مال المكاتب عنها (من) أي الذي دخل (معه في الكتابة) بشرط أو غيره (فقط) أي دون من ليس معه في الكتابة فلا يرثه حراً كان أو رقاً أو في كتابة أخرى ولداً أو غيره حال كون من معه فيها (عمن يعتق) على المكاتب على فرض ملكه وهو حر وهو الأصل والفرع والاخوة والاخوات (٣١٠) (وان) مات المكاتب (لم يترك وفاء) بالكتابة بأن لم يترك شيئاً أصلاً أو ترك ما لا وفاء فيه (وقوى ولده) الذي معه في كتابته (على السعي) أي الاكتساب (سعوا) أي اكتسبوا (وترك متروكة) أي المال الذي تركه المكاتب ولم يف بالكتابة (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان آمن) أي

مَالُ لَهُ وَفَسَخَ الْحَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ وَقَبَضَ إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَإِنْ قَبِلَ تَحْلِيلَهَا وَفُسِّخَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لِوَلَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ دَخَلَ مَعَهُ بِشَرَطِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَتَوَدَّى حَالَهُ وَوَرِثَتُهُ مَنْ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ فَقَطْ مِمَّنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً وَقَوًى وَلَدَهُ عَلَى السَّعْيِ سَمَوْا وَتَرَكَ مَتْرُوكَهُ لِلْوَلَدِ إِنْ أَمِنَ كَأَمِّ وَلَدِهِ وَإِنْ وَجَدَ الْعَوَضَ مَعْيِيًا أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْصُوفًا كَمُعَيَّنٍ وَإِنْ بِشِبْهِةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَمَضَتْ كِتَابَتُهُ كَافِرٍ مُسْلِمٍ وَبِيعَتْ كَأَنَّ أَسْلَمَ وَبِيعَ مَعَهُ مَنْ

الذي معه في كتابته (على السعي) أي الاكتساب (سعوا) أي اكتسبوا (وترك متروكة) أي المال الذي تركه المكاتب ولم يف بالكتابة (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان آمن) أي

كان ولده مأموناً على المال لا يخشى منه اتلافه فان لم يقو ولده على السعي أو لم يؤمن فلا يترك له شيء من مال المكاتب الذي مات عنه وشبه في ترك مال المكاتب بشرطيه فقال (كأم ولد) للمكاتب ومعه ولده منها أو من غيرها الداخل في كتابته ولم يجتمع فيه شرطاً القوة على السعي والأمن فيتترك له متروك المكاتب الذي لا وفاء به ان قويت على الاكتساب وأمنت والا فلا يترك لها جواب قوله (وان) كاتب السيد عبده بعد أو عرض موصوف ودفع العبد لسيد العبد والعرض الموصوف وعق ثم (وجد) السيد (العوض) الصادق بالعرض والعبد حال كونه (معيباً) فلا ينقض العتق ولكن للسيد الرجوع على العبد بمثل ان كان له مال والا فيتبع به ذمته (أو) كاتبه بشيء موصوف ودفعه له وعق ثم (استحق) العوض من يد السيد الذي أخذه من العبد حال كونه (موصوفاً) حال عقد الكتابة عليه فلا ينقض العتق وللسيد الرجوع بمثل على العبد مع جلا ان قدر عليه والا صار ديناً في ذمته يتبعه به وشبه في عدم نقض العتق والرجوع بالعوض فقال (كـ) وجود عيب أو استحقاق شيء (معين) للعتق عليه (وان) متلبساً (بشبهة) في ملك العبد قاطع به سيده وقام سيده بحقه في عيبه برده عليه أو استحقاقه فلا ينقض العتق ويرجع بقيمة معجلة ان كان له مال (ان لم يكن له مال) فيتبع بها في ذمته (و) ان اشترى كافر رقيقاً مسلماً أو أسلم رقيقه فكتابته (مضت كتابة) مالك (كافر) مملوك له (مسلم) يبيع (الكتابة بمعنى المال للمكاتب به لمسلم فان أدى المكاتب المال الذي كوتب به عتق ولاؤه للمسلمين لا لعصبة الكافر المسلمين ولا يعود للكافرين أسلم وان عجز رقيق الكافر الذي اشترى كتابته وشبه في المضى والبيع فقال (كأن أسلم) مكاتب الكافر فتمضى كتابته وتباع لمسلم (و) اذا كان مع المكاتب المسلم رقيق دخل معه في كتابته بشرط أو بدون فهو يبيع كتابته للمسلم (بيع معه) أي بيع مع بيع كتابته كتابة (من) أي رقيق

دخل معه (في عقده) أي في عقد كتابته (و) ان وجب على المكاتب كفارة حنث في يمين بالله أو عن ظهار أو عن فطر في رمضان عمدا أو قتل خطأ أو قتل سيده وهو محرم أو في الحرم أو عن نحو تمتع (كفر بالصوم) فلا يعتق ولا يكسو ولا يطعم ولا يزكي لمنعه من اخراج ماله بلا عوض مالي (واشترط وطء) الامة (المكاتبه) عند عقد الكتابة لغو في حرم عليه وطؤها وكذا العتقة لأجل (واسقضاء) أي اشتراط عدم دخول (حملها) في عقد كتابتها لغو فالكتابة ماضية والشرط باطل (أو) اشتراط (ما يولد لها) أي المكاتبه أي اشتراط ان ما يولد لها من غير المكاتب يكون رقا له أي المكاتب فهذا الشرط لغو (أو) اشتراط (ما يولد لمكاتب من أمته) أي المكاتب (بعد) عقد (الكتابة) يكون رقا له لغو (أو) اشتراط (قليل كخدمة) لسيده (ان وفي) أي أدى للمكاتب ما كوتب به لسيده (لغو) في المسائل الخمس (وان عجز) للمكاتب (عن شيء) عما كوتب عليه رق أي صار رقيقا خالصا من شائبة الحرية أعاده ليرتب عليه قوله (أو) عجز (عن) دفع (أرض جنائية) منه على غيره من نفس أو مال فبرق ويخبر سيده في اسلامه فيه أو فدائه بدفع الارش ان كانت جنائيه على غير سيده بل (وان) كانت جنائيه (على سيده رق) أي صار رقيقا خالصا من شائبة الحرية (كالقن) أي خالص الرقية الذي لم يكاتب في خلوص رقيقته من شائبة حرية (وأدب) السيد (ان وطئ) مكاتبه الآن يجعل حرمة وطئها ولم يحد للشبهة التي له فيها (بلامهر) لها عليه في وطئها ولا يلزمه أرش نقصها ان طاعته ولو كانت بكرا (وعليه نقص) مكاتبته (المكرهه) منه على وطئها (وان حملت) للمكاتبه من وطء سيدها (خيرت في البقاء) على كتابتها وتبصر مستولدة ومكاتبه فان أدت في حياة سيدها عتقت (٣١١)

رأس ماله ونفقتها في زمن حملها على سيدها (و) في انتقالها عن الكتابة الى (أمومة الولد) لسيدها وله الاستمتاع بها ويسير خدمتها الى موته فتعتق من رأس ماله في كل حال (الاضعفاء) عن الاداء (معها) في الكتابة (أو أوقوا) على الاداء (لم يرضوا) بانتقالها عن الكتابة لأمومة الولد

فِي عَقْدِهِ وَكَفَرٍ بِالصَّوْمِ وَاشْتِرَاطُ وَطْءِ الْمَكْتَبَةِ وَاسْتِثْنَاءُ حَمْلِهَا أَوْ مَا يُؤَلِّدُهَا أَوْ مَا يُؤَلِّدُ لَهَا أَوْ مَيُولِدُ لِمَكْتَبَةٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ أَوْ قَلِيلٍ كَخِدْمَةٍ إِنْ وَفَى لَعْنُ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ عَنْ أَرْضٍ جَنَائِيَةٍ وَإِنْ حَلَّى سَيِّدُهُ رَقًّا كَالْقَنْ وَأَدَبَ إِنْ وَطَّ بِلَا مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ وَأُمُومَةُ الْوَلَدِ إِلَّا لِضَعْفَاءٍ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةَ وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ قِنًا أَوْ مَكَاتِبًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحٍّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءِ لَا الْقَدْرَ وَالْجِنْسَ وَالْأَجَلَ وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ

فلا تخير ويلزمها البقاء على الكتابة (و) ان كان معها أقوياء يرضوا بانتقالها لأمومة الولد وانتقلت لها (حط) أي أسقط عنهم (حصتها) التي تخصها من المكاتب به بقسمته على قدر قواهم على السعي (ان اختارت الأمومة وان قتل) للمكاتب قبل أدائه خطأ مطلقا وعمدا من حر مسلم (فالقيمة) التي يغرما قاتله (للسيد) لالورثته الاحرار لانه مات رقيقا اذ هو عبد ما بقي عليه شيء من الكتابة ولودرها (وهل) يقوم حال كونه (قنا) لبطان كتابته بموته قبل أدائه (أو) يقوم حال كونه (مكاتب) في الجواب (تأويلان) وروايتان عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وان اشترى) المكاتب (من) أي رقيقا (يعتق على سيده) كأصله وفرعه وحاشيته القريبة (صح) شراؤه ولا يعتق على المكاتب لانه أجنبي منه ولا على سيده لانه أحرز نفسه وماله من المكاتب بعقد الكتابة مادام مكاتب وأولى بعد أدائه وعتقه (وعتق) الرقيق الذي اشتراه المكاتب على سيده (ان عجز) المكاتب لانفساخ كتابته وعوده وماله ملك لسيده فقد ملك سيده من يعتق عليه بنفس ملكه (و) ان ادعى الرقيق ان سيده كاتبه وأنكرها سيده (القول للسيد في) نفى (الكتابة) اذ الاصل عدمها وان انفقا على الكتابة (و) ادعى الرقيق الاداء وأنكره السيد فالقول للسيد في نفى (الاداء) اذ الاصل عدمه وان تنازعا في قدر المال المكاتب به أوفى قدر أجله أوفى جنسه ف(لا) يكون القول للسيد في (القدر والجنس والاجل) قال البناني لا يدرك على المصنف في محضه لانه انما سوى بين القدر والجنس والاجل في عدم قبول قول السيد فقول من قال سوى المصنف بين المسائل الثلاث في قبول قول المكاتب تبعا لابن شاس وابن الحاجب فيه نظر اذ ليس في كلامه تصريح بقبول قول المكاتب في الثلاث والله أعلم (وان أعانته) أي المكاتب على أداء الكتابة (جماعة) أو واحد بمال فأداها وبقي من المال المعان

به شيء (فان لم يقصدوا الصدقة) بالمال على المكاتب بأن قصدوا فكم من الرق أو لم يقصدوا شيئا (رجعوا) إن شاءوا (بالفضلة) وتحاصوا فيها (و) رجعوا (على السيد بما قبضه) من أموالهم (إن عجز) المكاتب بعد دفع أموالهم للسيد (والا) أى وإن قصدوا الصدقة على المكاتب بما أغنوه به (فلا) رجوع لهم بالفضلة ولا بما قبضه السيد إن عجز (وإن أوصى) السيد لعبده (بمكاتبته) يكاتب (كتابة المثل) للمكاتب فى القوة على الأداء (إن حملها) أى رقية المكاتب (الثالث) لمال السيد يوم التنفيذ فان لم يحملها خير الوارث بين مكاتبته وتنجيز عتق ما حملة الثالث منه (وإن أوصى) السيد (له) أى للمكاتب (بنجم) أى قدر معلوم من المال للمكاتب به (فان حمل الثالث) لمال السيد (قيمه) أى النجم الموصى به (جازت) أى نفذت الوصية وعتق منه قدره (والا) أى وإن لم يحمل الثالث قيمة النجم (فعلى الوارث) للموصى (الإجازة) أى تنفيذ الوصية (أو عتق عمل الثالث) من المكاتب بتلا ويحط عنه من كل نجم بقدر ما يعتق منه لامن النجم الموصى به خاصة لان الوصية حالت عن وجهها لما لم يجزها الورثة فان أدى الباقي تم عتقه وان عجز عنه رق باقيه (وإن أوصى) السيد (لرجل بمكاتبه) بأن قال أعطوا زيد افلانا المكاتب (أو) أوصى له أى لذلك الرجل (بما عليه) أى بالمال الذى على المكاتب وهو ما كاتبه به بأن قال أعطوا زيدا (٣١٢) كتابة فلان أى المال للمكاتب به (أو) أوصى السيد (بعتقه) أى المكاتب

(جازت) أى مضت وصيته (ان حمل الثالث قيمة كتابته) أى المال للمكاتب به (أو قيمة الرقية على أنه) أى العبد (مكاتب) فيؤدى المكاتب فى الصورتين الأوليين النجوم للموصى له فان أدى عتق وان عجز رق له وفى الأخيرة تحط النجوم عنه ويعتق وان لم يحمل الثالث أحد الأمرين رق للموصى له من الرقية بقدر يحمل الثالث فى الأوليين

فان لم يقصدوا الصدقة رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان عجز والا فلا وان أوصى بمكاتبته فكتابة المثل ان حملة الثالث وان أوصى له بنجم فان حمل الثالث قيمته جازت والا فعلى الوارث الإجازة أو عتق عمل الثالث وان أوصى لرجل بمكاتبته أو بما عليه أو بعتقه جازت ان حمل الثالث قيمة كتابته أو قيمة الرقية على أنه مكاتب وانت حر على أن عليك ألفا أو عليك ألف لزم العتق والمال وخير العبد في الالتزام والردة في أنت حر على أن تدفع أو تؤدى أو أن أعطيت أو نحو

﴿ باب ﴾

ان أقر السيد يوطء ولا يمين ان أنكر كأن استبرأ بحیضة ونفاه وولدت لسته أشهر

وأعتق منها بقدره فى الأخيرة (و) ان قال لرقيقه (أنت حر على أن عليك ألفا) ولم يقيد ذلك بوقت مخصوص (أو) قال له أنت والا حر (وعليك ألف لزم العتق) (للمال) فيلزم السيد العتق ويلزم العبد المال معجلين فى المثلتين إن كان العبد موسرا وإلا كان المال ديناعليه فهى قاطعة لازمة لها (وخير العبد فى الالتزام) للمال ولا يعتق إلا بأدائه (والردى) قول سيده له (أنت حر على أن تدفع) لى ألفا مثلا (أو) أنت حر على أن (تؤدى) لى مائة مثلا (أو) أنت حر (إن أعطيت) لى ألفا (أو) قال السيد لعبده (نحوه) أى نحو القول المذكور كمن جئت بكذا فأنت حر فله أن لا يقبل ويبقى رق السيد وله الرضا بالعتق ودفع ما التزمه والله أعلم ﴿باب﴾ فى بيان أحكام أم الولد ابن الحاجب تصير الأمة أم ولد بثبوت اقرار السيد بالوطء وثبوت الاتيان بولد حى أو ميت علقه فما فوقها بما يقول أهل المعرفة أنه حمل ولو ادعت سقطا من ذلك ورأى النساء أثره اعتبر اه فالأمة تصير أم ولد بهذين الشرطين والى أولهما أشار المصنف بقوله (ان أقر السيد يوطء) لأتمه فهذا أحد الشرطين وجوابه قوله الآتى عتقت الأمة الخ (و) إن ادعت الأمة الحامل أو التى ولدت ولدا ونسبته لسيدها على سيدها أنه وطنها وأنكره (فلا يمين) عليه لرد دعواها (إن أنكر) السيد وطأها لأنها من دعوى العتق التى لا تثبت إلا بعدلين وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا وشبهه فى نفي اليمين فقال (كأن استبرأ) السيد أمته من وطئه (بحیضة) وولدت بعده (ونفاه) عن نفسه معتمدا فى نفيه على استبرأها وعدم وطئها بعده (وولدت لسته أشهر)

بعد استبرائه فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يعين عليه (والا) أى وان لم يستبرئها أو استبرأها وولدت لأقل من ستة أشهر بأن ولدت لستة أشهر (الحق) ولدها (به) وصارت أم ولد له أن ولده لمدة الحمل المعتاد كدسعة أشهر بل (ولو أنت) أى ولده (لأكثره) أى أطول مدته أى الحمل وهى خمس سنين وإلى الشرط الثانى أشار بقوله (ان ثبت القاؤه) (علاقة ففوق) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (ولو) ثبت القاؤه (بامرأتين) قال الخرشي ان أقر سيدها بوطئها كفى اثباتها بولد قائلة هو منك ولو ميتا أو علة ولو لم تثبت ولادتها إياه وان عدم الولد فلا بد من ثبوت ولادتها وان قامت عليه بينة باقراره بوطئها فلا بد من ثبوت ولادتها أو أثرها ولو بامرأتين ان عدم الولد والا فلا يحتاج الى اثباتها وشبهه فى الاعتبار وبناء الجواب الآتى فقال (كادعائها) أى الأمة التى أقر سيدها بوطئها ولم يستبرئها انها أسقطت حملها من وطئه (سقطا) علة أو أعظم منها و (راين النساء أثره) أى الاسقاط قبلها من تشققه وسيلان دمة فتصدق وتصير به أم ولد له وجواب ان أقر السيد الخ (عنت الأمة) اذا مات سيدها (من رأس) أى جميع (المال) للسيد ولو لم يترك سواها (و) ان مات سيد أم الولد عنت من رأس ماله (ولدها) الذى ولده (من غيره) بعد ولادتها منه (ولا يرده) أى عنت أم الولد (دين) على سيدها (سبق) الدين ولادتها من سيدها وشبهه بشرطى الاقرار بالوطء وثبوت القاء العلة فى ترتب أمومة الولد عليهما فقال (كاشترى زوجته) أى الحر حال كونها (حامل) منه فانها تصير بولادته أم ولد له على المشهور (لا) تصير الأمة أم ولد (بولد) من زوجها (سبق) الولد شراء زوجها إياها (أو ولد) (٣١٣) حملت به (من وطء شبهة) بأن علط فيها

فحملت منه ثم اشتراها
حاملات تكون بولادته
أم ولد (الا) اذا وطئ
السيد (أمة مكاتبه) فحملت
منه فانها تصير بوضعه أم
ولد له وعليه قيمتها كمكاتبه
يوم حملها ولا يحد للشبهة
(أو) وطئ الأب أمة
(ولده) فحملت منه فتصير
بوضعه أم ولد له وعليه
قيمتها لولده يوم وطئها

وَالْأَلْحَقَ بِهِ وَلَوْ أَنْتَ لَا كَثْرَهُ أَنْ تَبْتَ إِفْقَاءَ عِلْقَةٍ فَفَوْقُ وَلَوْ بِأَمْرَاتَيْنِ كَادِعَائِهَا
سِقْطًا رَأَيْنَ أَثَرَهُ عَنَقَتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ وَلَا يَرُدُّهُ دِينَ سَبَقَ
كَاشْتَرَاهُ زَوْجَتَهُ حَامِلًا لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدَ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ الْأُمَةِ مُكَاتِبَةٍ أَوْ
وَلَدِهِ وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ أَوْ وَطْءٌ يَدْبُرُ أَوْ فَخْذَيْنِ أَنْ أَنْزَلَ وَجَازَ اجَارَها بِرِضَاهَا
وَعَتَقَ كُلَّ مَالٍ وَلَهُ قَلِيلٌ خِدْمَةٍ وَكَثِيرٌ هَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرْضُ جَنَابَةٍ عَلَيْهِمَا
وَأَنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا وَانْتِزَاعُ مَالِهَا مَالَهُ يَمْرُضُ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ
بِرِضَاهَا وَمُصِيبَتُهَا أَنْ يَبِيعَتْ مِنْ بَائِعِهَا وَرَدَّ عَتَقَهَا وَقُدِيتْ أَنْ جَنَّتْ بِأَقْلَ الْقِيَمَةِ يَوْمَ
الْحُكْمِ وَالْأَرْضُ وَإِنْ قَالَ فِي

(٤٠ - جواهر الاكليل - ثانى)
موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها ولا حدة عليه للشبهة (و) إن وطئ
أتمه وعزل عنها وحملت (لا يدفعه) أى الحمل عن سيدها (عزل) أى نزع ذكره من قبلها حال انزاله لأن الماء يسبقه ولا يشعر به (أو
وطء بدبر) فلا يدفع الولد به عن سيدها لاحتمال سيلان المني لقبالها (أو) وطء بين (فخذين) فلا يدفع به الولد (ان أنزل) حال وطئها
بينهما لاحتمال سيلانه الى قبلها (وجاز) لسيد أم الولد (اجارتها برضاها) للعمل لا بغير رضاها فلا تجوز وتفسخ (و) جاز لسيد أم ولده
(عتق) لها (على مال) معجل منها ولو بغير رضاها أو دين في ذمتها برضاها (وله) أى سيد أم ولده (قليل خدمة) فله استخدامها فيما يقرب ولا
يشق (و) له (كثيرها) أى الخدمة (في ولدها) الذى ولده (من غيره) أى غير السيد بعد ولادتها من سيدها (و) له (أرض جنابة عليها)
أى أم الولد (وان مات) السيد قيل قبض أرض الجنابة على أم ولده (ف) الارش (لوارثه) أى السيد (و) له (الاستمتاع بها) له (انتزاع
مالها مالم يمرض) مرضا مخوفافان مرض فليس له انتزاعه لأنه حينئذ انتزاع لوارثه (وكرهه) أى السيد (تزويجها) لغيره إن كان بغير
رضاها بل (وان) كان (برضاها) لأنه ليس من مكارم الأخلاق لمنافاته الغيرة (و) ان بيعت أم الولد ثم ماتت أو جنت أو عجمت مثلاً
فـ (مصيبتها ان يبعث) أى ضمائها (من بائعها) فان كان قبض ثمنها فيرد لمشتريها وان لم يقبضه سقط عن مشتريها (و) ان كان
المشتري أعتقها (رد) أى نقض (عتقها) وترد لبائعها ويرد ثمنها ان كان موسرا وان كان معسرا فهو دين عليه في ذمته (و) ان جنت
أم الولد على نفس أو عضو جنابة لا يقتض منها أو على مال (فديت) أى وجب على سيدها فداؤها (ان جنت) وتقتدى (ب) الـ (أقل)
من (القيمة) لها وحدها معتبرة (يوم الحكم) بوجوب فداؤها (و) من (الارش) لجنايتها (وان قال) السيد (في

مرضه) الذي مات منه (ولدت) أمي فلانة (مني ولا ولد لها) أي الأمة التي أقر بولادتها منه موجود (صدق) في قوله ولدت مني وصارت أم ولد له تعتق من رأس ماله ان مات (إن ورثه ولد) ذكر أو أنثى وأولى ان كان لها ولد فان لم يرثه واد فلا يصدق (وان أقر) سيد (مريض) مرضاً خفوفاً (بإيلاد) منه لأمته في صحته (أو) أقر مريض (بعتق) لها (في) حال (صحته) السابقة على مرضه ومات من مرضه الذي أقر فيه (لم) الأولى فلا (تعتق) الأمة التي أقر بإيلادها أو اعتاقها (من ثلث) لانه لم يقصد الوصية باعتاقها (ولا) من (رأس مال) لان تصرف المريض لا يكون الا في الثلث (وان وطى شريك) أمة مشتركة (فحملت) من وطئه قومت عليه و (غرم نصيب) شريكه (الآخر) من قيمتها يوم حملها ان كان موسراً لانه أفاتها عليه (فان أعسر) الواطي (خير) شريكه (في) تقويمها على الواطي و (اتباعه) أي الواطي (ب) نصيبه من (القيمة) معتبرة (يوم الوطء أو بيع) نصيب غير الواطي منه (ها) أي الأمة (لذلك) أي لنصيب غير الواطي من قيمتها فان كان ثمنه يزيد على نصيبه من قيمتها فلا يباع منها الا ما بقي ثمنه بنصيبه من قيمتها ويبقى باقية بحساب أم الولد للواطىء (و) ان لم يف ثمن نصيب غير الواطي بنصيبه من قيمتها (اتباعه) أي اتبع غير الواطي الواطي (بما بقي) له من نصيبه من قيمتها (و ينصف قيمة الولد) ولا يباع لانه حر لاحق بالواطىء وللشبهة (وان وطئها) أي الشريك (بظهر) واحد وأنت بولد لستة أشهر من وطئها وادعاه كل منهما (فالقافة) التي خصها الله بمعرفة النسب بالشبهة تنظره لتالحقه بأحدهما أو بهما ان كانا حريين مسلمين بل (ولو كان) أحدهما (عبداً) والآخر حراً (أو ذمياً) والآخر مسلماً فان الحقته بأحدهما لحق به مسلماً كان أو ذمياً (٣١٤) حراً أو عبداً (فان اشركتهما) أي الشريكين في الولد بأن قال القائف هو

ابن المسلم والذمي معا (ف) الولد (مسلم) أي يحكم باسلامه (ووالى) أي تبع الولد (اذا بلغ الحلم) (أحدهما) أي الشريكين عند ابن القاسم وشبهه في موالاة أحدهما فقال (كان لم توجد) قافة فانه يوالى أحدهما بعد بلوغه محكوماً باسلامه

مرضه ولدت مني ولا ولد لها صدق ان ورثه ولد وان أقر مريض بإيلاد أو يعتق في صحته لم تعتق من ثلث ولا من رأس مال وان وطى شريك فحملت غرم نصيب الآخر فان أعسر خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء أو بيعها لذلك وتبعه بما بقي وينصف قيمة الولد وان وطئها بظهر فالقافة ولو كان ذمياً أو عبداً فان أشركتهما فمسلم ووالى اذا بلغ أحدهما كان لم توجد ورثاه ان مات أولاً وحرمت على مرنده أم ولده حتى يسلم ووُقت كمدبره ان فر لدائر الحرب ولا تجوز كتابتها وعتقت ان أدت

فصل في الولاء للمعتق وان يتبع من نفسه أو عتق غيره عنه بلا إذن

(وورثاه) أي الشريك ان مات الولد (أولاً) أي قبل موالاة أحدهما فإثره ميراث أب واحد فيقسم بينهما (وحرمت على) أو رجل (مرتد) عن الاسلام بعد تقرر له (أم ولده) مادام على رده (حتى يسلم) فتزول حرمتها عليه ويخلى بينه وبين ماله ورفيقه يتصرف فيه وان مات مرتداً اعتقت أم ولده من رأس ماله هذا مذهب المدونة وقال أشهب تعتق أم ولده بمجرد رده كاتنين منه زوجته بها واذا قتل للردة عتقت من رأس ماله (ووقفت) أم ولد المرتد (كمدبره) أي المرتد (ان فر) أي هرب المرتد (لدار) الكفار أهل (الحرب) للمسلمين الى ان يأتي مسلماً فيعودان اليه كما كانا أو يموت فتعتق أم ولده من رأس ماله ومدبره من ثلثه وهذا اذا كان يعلم موته وحياته فيعمل على ذلك فان جهل حاله فيوفقان الى نهاية مدة التعمير اذا كان له مال يشفق على أم ولده منه والافقيل ينجز عتقها وقيل تسعى على نفيها الى مدة التعمير (ولا يجوز كتابتها) أي أم الولد فان كتبها فسخت (وعتقت ان أدت) المكتوبة لسيدها ما كتبها به ومضت الكتابة فلا تفسخ ولا ترجع على سيدتها بما أدت اذا كان صحيحاً والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿فصل﴾ في بيان أحكام الولاء (الولاء) بفتح الواو ومدودا من الولاية بمعنى القرب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه أبو يعلى اللوصلي ثم ابن حبان في صحيحه قال الأبي هذا الحديث تعريف لحقيقته شرعاً فلا يمكن حده بما هو أتم منه وروى قوله صلى الله عليه وسلم لمة بضم اللام وفتحها أي تعلق واتصال وارتباط (لمعتق) بكسر التاء (وان) كان الاعتاق (بيع) للعبد (من نفسه) ولو فاسداً كما تقدم فالولاء عليه لسيدته ولا يتوهم من أخذه المال منه انه لا ولاء له عليه لقدرته على نزعها منه وابقاها رقا (أو عتق غير عنه بلا إذن) من المعتق عنه فوالاء العتق للمعتق عنه وهو المشهور ووجهه انه من التقديرات الشرعية التي يعطى فيها المعدوم

حكم الوجود فيقدر دخوله في ملك المعتق عنه قبل اعتاقه وانه أعتقه عنه بالتوكيل (أو) أعتق رقيق رقيقه و (لم يعلم سيده) أي سيد المعتق بالكسر باعتاقه رقيقه وهو رقيق (حتى عتق) المعتق بالكسر فقد مضى اعتاقه والولاء لسيده الأعلى واستثنى من قوله الولاء لمعتق فقال (الا) شخصا (كافرا أعتق) رقالة (مسلم) اشتراه أو أسلم عنده فلا ولاء له عليه ولو أسلم الكافر بعد ذلك فلا يرجع له الولاء على المعروف من المذهب (و) (ال) رقيقا أعتق رقيقه باذن سيده أو لا فلا يكون ولاؤه (ان كان) سيده الحر (ينزع ماله) أي ان كان السيد ينزع مال الرقيق المعتق بالكسر فالولاء للسيد ومفهوم الشرط انه ان كان لا ينزع ماله كالمكاتب والمدير وأم الولد اذا مرض سيدهما والمعتق لأجل اذا قرب أجل عتقه فالولاء لسيدهم مادامت رقيتهم فان عتقوا رجع الولاء لهم (و) ان قال أنت حر (عن المسلمين فالولاء لهم) أي المسلمين فان مات عن مال ولا وارث له من النسب فهو في بيت المال وشبهه في صحة العتق وكون الولاء للمسلمين فقال (ك) عتقه بلفظ (سائبة) بان قال له أنت سائبة يريد ابعثه باعتاقه فيعتق ولاؤه للمسلمين اذ معنى السائبة انه أعتق عن المسلمين (وكره) عتق السائبة لانه من ألفاظ الجاهلية في الانعام وقد أبطله الله تعالى في القرآن بقوله تعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة فان وقع فالولاء للمسلمين (وان) أعتق كافر رقيقه الكافر ثم (أسلم العبد) الذي أعتقه الكافر انتقل ولاؤه للمسلمين من عصبه المعتق مادام المعتق بالكسر كافرا فان أسلم (عاد الولاء) بأسلام السيد) المعتق فباسلام سيده يرجع اليه الولاء قال سحنون معنى رجوع الولاء في هذا الباب انما هو الميراث والولاء قائم لا ينتقل عنه الصقالى هذا صواب لان الولاء كالنسب فكما لا تزول الأبوة عن الأب ان أسلم ولده فكذلك الولاء (وجر) العتق أو الولاء (ولد) العبد (المعتق) بفتح التاء أي سحب ولده لمعتق أبيه وان سفل الولد فولاه (٣١٥) لمعتق أبيه أوجده ذكرا كان الولد أو أنثى والد كرمهم

أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِعَيْتِهِ حَتَّى عَتَقَ الْكَافِرَ أَعْتَقَ مُسْلِمًا وَرَقِيقًا إِنْ كَانَ يُنْتَزَعُ مَالُهُ وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبَةٍ وَكَرَّةٍ وَإِنْ أَسْلَمَ الْعَبْدُ عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَّ وَلَدَ الْمُعْتَقِ كَأَوْلَادِ الْمُتَقَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرِّ الْأَرْقِ أَوْ عَتَقَ لِآخَرَ وَمُعْتَقَهُمَا وَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْحَقَ رَجَعَ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقِهِ مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ وَالْقَوْلُ لِمُعْتَقِ الْأَبِ لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ عِتْقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ بَأَنَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ مُوَلَّاهُ أَوْ ابْنُ عَمَّةٍ لَمْ يَثْبُتْ

جد (حر) بان كانوا من أب رقيق هو وأصوله (الارق) جرى على الولد لغير معتق أبيه وأمه فلا يكون ولاؤه لمعتق أبيه ولا لمعتق أمه ولاؤه لسيده وعصبته من النسب ثم من الولاء (أو) (الا) لـ (معتق) لولد المعتق أو المعتقة بفتح التاء فيهما منسوب (لـ) سيد (آخر) أي غير معتق الأب والأم فولاء الولد لمعتقه وعصبته نسباً ومن ولاد لمعتق أبيه ولا لمعتق أمه لان المباشرة أقوى (و) جر الولاء (معتقهما) بفتح التاء بمعنى ان من أعتق عبدا أو أمة ثم أعتق العبد أو الأمة عبدا أو أمة فان ولاد لمعتق بكسر التاء الأعلى على عتيقه عبدا كان أو أمة يجر له الولاء على عتيق عتيقه عبدا كان أو أمة (وان) تزوجت المعتقة بعبد ابن عبداً أو بنت منه بولد أو تزوجت بحر عتيق وأنت منه بولد فنفاه ولا عنها فولاد ولدها لمعتقها في صورتين لانه لا نسب له من حر ولم يرق لغيره فان أعتق الجد في الصورة الأولى رجع ولاد الولد لمعتقه من معتق أمه لانه صار له نسب من حر وان (أعتق الأب) في الصورة الأولى بعد عتق الجد (أو استلحق) الأب الولد الذي لا عن فيه في الصورة الثانية (رجع الولاء) على ولد الأمة المعتقة (لمعتقه) أي الأب (من معتق الجد) في الصورة الأولى (و) من معتق (الأم) في الصورة الثانية (و) ان تزوج عبداً لغير سيده وأعتقا ثم أنت بولد فقال معتق الأب انما حملت به بعد اعتاقها فولادها لولاه لان له نسباً لحر ولم يرق وقال معتق الأم حملت به قبل اعتاقها فولادها لولاه لانه كان رقيقاً وأعتقه مع أمه فـ (القول لمعتق الأب لا لمعتقها) أي الأم (الا أن تضع) الأم الولد المتنازع في ولائه (لدون ستة أشهر) إلا خمسة أيام (من) يوم (عتقها) فالقول لمعتقها لانه تبين انها كانت حاملاً به يوم عتقها كما اذا كانت ظاهرة الحمل يوم العتق (وان) ادعى شخص انه مولى أو قريب لميت لا وارث له معروف و (شهد) شاهد (واحد بالولاء) أو النسب للمدعيه (أو) شهد (اثنان) بأنهما لم يزالا يسمعان) من الثقات وغيرهم (انه) أي المدعى (مولاه) أي مولى الميت لانه كان أعتقه أو أنجزه ولاؤه بولادة أو اعتاق (أو) انه (ابن عمه) مثلاً (لم) الأولى فلا (يثبت) ولاؤه ولا نسبه

بشهادة الواحد بشا ولا بشهادة لاثنين سباعا (لكنه) أى مدعى الولاء أو النسب (يحلف ويأخذ المال) الذى تركه الميت (بعد الاستيناء) أى التأخير باجتهاد الحاكم عسى أن يأتى غيره بأثبت منه وتقدم الكلام على هذه المسئلة آخر باب العتق مستوفى (و) إن مات من له عاصب نسب وعاصب ولاء (قدم) فى إرثه (عاصب النسب) على عاصب الولاء (ثم) ان لم يكن له عاصب نسب وتعدد عاصب الولاء قدم (المعتق) للميت (ثم) ان لم يكن للمعتق حيا قدم (عصبته) أى المعتق مرتين (ك) ترتيبهم فى امامة (الصلاة) على الميت فيقدم ابن قابنه فأب فأخ قابنه فجدهم فأبنه فجد أب قابنه وهكذا يقدم الاصل على فرعه والفرع على أصل أصله (ثم) ان لم يكن للمعتق عاصب نسب قدم (معتق معتقه) بكسر التاء فيهما (ولأثره) أى الولاء أى لا يرث به (أنثى) اجمعا فان مات العتيق عن ابن وبنت معتقه ورثه الابن وحده (ان لم نباشره) أى إن لم نباشر الأنثى العتيق (بعته) منها له (أوجره) أى الولاء إليها أى الأنثى (بولادة) ممن أعتقه من الذكور (أو عتق) ممن أعتقه (وان اشترى ابن وبنت حران (أباها) الرقيق على ان لكل منهما نصفه وعتق عليهما بنفس ملكهما إياه (ثم اشترى الأب عبدا) وأعتقه (فمات العبد بعد) موت (الأب ورثه) أى العبد (الابن) وحده لانه عاصب معتقه من النسب والولاء والبنت عاصب معتقه من الولاء فقط والعاصب بالنسب مقدم على العاصب بالولاء (وان مات الابن) الذى اشترى هو وأخته أباها (أولا) أى قبل موت العبد وبعد موت الأب ولا وارث له الا أخته فلها نصف ماله بفرض النسب ونصفه بعصوبة الولاء لعتقها نصف أبيه (٣١٦) فجر لها نصف ولاته ثم مات العبد (فللبنت النصف) من مال العبد

الذى أعتقه أبوها (لعتقها نصف) الأب (المعتق) للعبد فانجر لها نصف ولاته (و) لها أى البنت من مال العبد (الربع لاتها) انجر لها ربع ولاء العبد من أخيها الذى لها نصف ولاته لاتها (معتقة نصف أبيه) أى الابن الذى هو أخوها فصار لها نصف ولاته وقد كان له نصف ولاء العبد لعتقه نصف معتقه

لكنه يحلف ويأخذ المال بعد الاستيناء وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصبته كالصلاة ثم معتق معتقه ولا ترثه أنثى ان لم تباشره بمعتق أو جره ولا بولادة أو عتق ولو اشترى ابن وبنت أباها ثم اشترى الأب عبدا فمات العبد بعد الأب ورثه الابن وان مات الابن أولا فللبنت النصف لعتقها نصف المعتق والرابع لاتها معتقة نصف أبيه وان مات الابن ثم الأب فللبنت النصف بالرحم والرابع بالولاء والثمن يجزو

باب

صح إصاء حر مميّر مالك وان سفيها أو صغيرا وهل ان لم يتفاقض قوله أو أوصى بقربة تأويلان

فجر لها نصف ولاتها على الابن نصف ولاء الابن على العبد وهو الربع (وان مات الابن) أولا وورثه الاب (ثم مات الاب) عن بنته التى أعتقت نصفه ولا وارث له سواها (فللبنت) من مال أبيها (النصف ب) فرض (الرحم) أى النسب (و) لها (الربع) أيضا (ب) مصوبة (الولاء) لاعتاقها نصفه فجر لها نصف النصف الباقي بعد فرضها ونصف النصف هو الربع (و) لها (بجره) أى الولاء (الثلث) أيضا وهو نصف الربع الباقي لأنه حق أخيها باعتاقه نصف أبيه ولها نصف ولاء أخيها لاعتاقها نصف أبيه فانجر لها به نصف الربع وهو الثمن فصار لها سبعة أثمان مال أبيها والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان أحكام الوصية (صح إصاء حر) فلا يصح إصاء رق ولو بشائبة حرية (بميز) فلا يصح إصاء غير مميّر لصغر أو جنون أو إغماء أو سكر (مالك) للوصى به فلا تصح من مستغرق الذمة بالتبعات إن كان المالك رشيدا بل (وان) كان (سفيها أو صغيرا) فتجوز وصية المحجور عليه وتجوز وصية ابن عشر سنين وأقل منها بما يقاربها اذا أصاب وجه الوصية قال أصبغ تجوز وصية الصبي اذا عقل ما يفعل اه فالصبيان يختلف ادراكهم وتمييزهم فمن علم تمييزه جازت وصيته والا فلا (وهل) تصح وصية الصغير المميز (ان لم يتفاقض قوله) وإن لم تكن بقربة لله تعالى كإصائه بمال لغيره أو أجنبي وهذا تأويل أبى عمران (أو) تصح ان (أوصى) الصغير (بقربة) لله تعالى ومنها صلة الرحم بأن أوصى بمال لمسكين قريب أو أجنبي فلا تصح بغير قربة وان لم يتفاقض وهذا تأويل اللخمي فى الجواب (تأويلان) لقول المدونة تجوز وصية ابن عشر سنين فأقل مما يقاربها اذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط اه والتخليط أن لا يكون لكلامه محصول ويصح إصاء الحر المميز المالك ان

وكافرا

كان مسلماً بل (و) لو كان (كافراً) في كل حال (الا) في حال ايصائه (بكخمر) وخزير (مسلم) فلا يصح لانه لا يصلح له تملكهما
وانما يصح ايصاء حر ميمز مالك (لمن) أى آدمى (يصح تملكه) أى الوصى له أى يصح أن يملك الوصى به شرعاً فلا يصح لكافر بمصحف
ورقيق مسلم ولا فرق فيمن يصح تملكه بين كونه عامياً كالمساكين أو خاصاً كزيد ولا بين من يملك حقيقة أو حكماً كمسجد ورباط
وقنطرة وخيل جهاد ونعم محبس لنفسه ولا فرق بين كون المحبس عليه بالغاً أو صبياً عاقلاً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً أو غير موجود
(كن سكين) من حمل ثابت أو سيو جدي وقوف الى وضعه فيستحقه (ان استهل) أى صرخ عقب ولادته فان لم يستهل بطلت فان
نزل ميتاً أو حياً حياة غير قارة فلا يستحقها وترد لورثة الموصى (و) ان أوصى لحمل امرأة فوضعت أولاداً صار حين (وزع) أى
قسم الموصى به (لعدده) أى طى عدد المولود من الحمل الموصى له ولو كان بعضه ذكراً وبعضه أنثى وهذا عند اطلاقه فان كان نص على
التفصيل فإنه يصار له فيقسم على حسب ميراثه ويصح الايصاء (بلفظ) يدل عليه ولو من غير مادته (أو) (ب) (إشارة مفهومة) الايصاء ابن
شاس كل لفظ يفهم منه قصد الوصية بوضع أو قرينة يحصل الاكتفاء به (وقبول) الموصى له (المعين شرط) في وجوب تنفيذها والمعتبر
قبوله (بعد الموت) للموصى وأما غير المعين فلا يشترط قبوله وذلك كالمساكين وقوله بعد الموت وأما قبله فلا يعتبر (فالملك) على الموصى به (له)
أى الموصى له (ب) مجرد حصول (الموت) للموصى وقبوله بعده كاشف له فالغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول للموصى له (وقوم)
الموصى به (بغلة) كأجرة عمل رقيق أو بهيم ولبنه وصوفه ونسله وثمر شجر وكراء عقار (حصلت) الغلة (بعده) أى بعد موت
الموصى وفي المدونة ما أنمر بعد الموت يقوم مع الأصول في الثلث فان حمل الثلث بشمرة كانت الثمرة للموصى له وان حمل نصفه يكون له
نصف النخل ونصف الثمرة (ولم يحتج رق) أى رقيق موصى له (٣١٧) بمال (لاذن) من سيده (في قبوله) ما أوصى له به

فله قبوله بلا اذن من سيده
ولسيده انزاعه منه الآن
يعلم أن غرض الموصى
التوسعة على الرقيق
(كإيصائه بعنقه) أى الرقيق
فلا يحتاج تنفيذه لقبوله
فيعتق ما حمله الثلث سواء
كله أو بعضه ولو لم يقبله

وكافراً إلا بكخمر سليم لمن يصح تملكه كمن سيكون ان استهل ووزع
لعدده بلفظ أو إشارة مفهومة وقبول المعين شرط بعد الموت فاليك له بالموت
وقوم بملكه حصلت بعده ولم يحتج رق لاذن في قبوله كإيصائه بعنقه وخيرت
جارية الوطء ولها الانتقال وصح لعبد واريه ان اتحد أو يتافه أريد به العبد
ولمسجد وصرف في مصالحه وليت علم بموته ففي دينه أو واريه ولذمي وقائل
علم الموصى بالسبب والأفتاويلان

الرقيق (وخيرت جارية الوطء) أى الرائثة التى شأنها أن تقتنى له التى أوصى سيدها بعنقها فتخير بين رضاها باعقارها ورضاها بعدمه وبقائها
رقيقة وعله التخير أن الغالب في تنجيز عتقها ضياعها به اذ لا نجد من يتزوجها وفي بقائها على الرقية لا تستطيع الاكتساب لرقبتها فلذا
خيرت (و) ان اختارت أحد الأمرين ف(لها الانتقال) عنه واختيار الأمر الآخر مالم ينفذ فيها ما اختارته أولاً (وصح) الايصاء (لعبد)
وارثه) أى وارث الموصى (ان اتحد) وارثه أى لم يكن معه وارث آخر اذ الوصية له جائزة فكذا لعبده وليس له انزاعها من عبده لانه
إبطال للوصية (أو) لم يتحد وارثه وأوصى لعبد بعضهم (بتافه) لا تلتفت اليه النفوس (أريد به) أى التافه (العبد) ومفهوم بتافه أنه ان
أوصى له بماله بال أو أنه ان أوصى له بتافه أريد به وارثه فلا يصح وهو كذلك فيها (و) صح الايصاء (لمسجد) نكرة ليعم المسجد الحرام
وغيره من المساجد ولما كان هذا كالمناقض لقوله أو لامن يصح تملكه وكان المسجد لا يتصور فيه ذلك قال (وصرف) الموصى به (في مصالحه)
كوقوده وعمارة لأنه مقصود الناس بالوصية له وقوله صرف في مصالحه مالم يجز العرف بالصرف لمجاوريه كالأزهر والاضرف لم (و) صح
الايصاء (لميت علم) للموصى (بموته) وصرف الموصى به (ففى دينه) أن كان عليه دين (أو وارثه) ان لم يكن عليه دين فان لم يعلم
الموصى بموته فلا يصح الايصاء له ويكون الموصى به لورثة الموصى (و) صح ايصاء (لذمي) بما يملكه شرعاً كثوب وعين وعقار
وعرض وبهيمة ورقيق بالغ على دينه لا بمالاً يملكه كخمر وخزير ومصحف ورقيق مسلم أو صغير أو بالغ على غير دينه (و) صح
ايصاء لشخص (قائل) الموصى اذا (علم الموصى به) أن (السبب) لموته من الموصى له بأن علم أنه الذى ضرب به أو جرحه
مثلاً وأوصى له ابن عرف فى المدونة اذا أوصى له بعد ضرب به وعلم به فان كان خطأ جازت وصيته في ماله ودينه وان كان عمداً جازت في ماله
دون دينه لأنها مال لم يعلمه (والا) أى وان لم يعلم الموصى بالسبب وقال اعطوا فلاناً كذا وكان فلان قاتله ولم يعلمه (فتاويلان)

في صحة وصيته له و بطلانها (و بطلت) الوصية (بردة) ظاهرة من الوصى أو الموصى له وهو كذلك ونكره المصنف إيعمهما وظاهره أيضا بطلانها ولو رجع المرتد إلى الاسلام وبعضهم قيد كلام المصنف بموته على رده ويؤخذ من قول المدونة إذا قتل المرتد على رده بطلت وصاياه قبل رده و بعدها (و) بطلت بـ (إيصاء بمصيبة) كمال لمن يشتري به خمرًا يشربها أو لمن يقتل معصوماً (و) بطلت الوصية (لوارث) لحبر ان الله أعطى كل ذي حق حقه ألا لاوصية لوارث وشبهه في البطلان فقال (ك) وصية (لغيره) أى الوارث (بزائد الثالث) وتعتبر الزيادة على الثالث (يوم التنفيذ) للوصية لا يوم الموت (وان أجيز) ما وصى به لوارثه أو زائد الثالث لغيره (فقطية) من الحيز الرشيد نفتقر للحوز عنه قبل حصول مانعها له وتبطل الوصية لوارث ولغيره بزائد الثالث ان أطلق بل (واو قال) الموصى (ان لم يجزوا) أى الورثة الوصية لوارثه (ف) الموصى به للوارث (للساكنين) مثلاً فلا تجوز لانه اضرار (بخلاف العكس) أى قوله الثالث للمساكن الا أن يجيزه الورثة لا بنى مثلاً فله فله وصية صحيحة فان أجازوها لابنه فهي له والا فهي للمساكنين (و) بطلت (برجوع) من الموصى (فيها) ان كان في صحته بل (وان) رجع فيها (بمرض) مات منه وأما ما يتله في مرضه فليس له الرجوع فيه وان كان مثل الوصية في الخروج من الثالث في المدونة لا رجوع للمريض فيها بتله بخلاف الوصية وفي النواذر ما يتله المريض لا رجوع له فيه الا أن يستدل بما يعلم به أنه أراد به الوصية ويكون الرجوع (بقول) كابطلتها أو رجعت عنها أو لاتعملوا بها (أو) بفعل (ك) مبيع (الباجي لاختلاف في الرجوع عن الوصية بالقول والفعل ابن حارث انفقوا فيمن أوصى لرجل بعبد ثم باعه أو وهبه أو عتقه ان ذلك رجوع (و) (ك) متق (للقين المعين الذى أوصى به (وكتابة) أى عتق للرفيق المعين الذى أوصى به على مال (٣١٨) منجملاتها اما بيع واماعتق وكلاهما يبطلها فان عجز عادت الوصية لانه لم يخرج

عن ملك الموصى بناء على أن رجوع المعين بعد خروجه عن ملكه يصححها فهذا أولى وشبهه في عدم الرجوع فقال (و) (ك) (إيلاد) لأمة معينة موصى بها فوطؤها ليس برجوع ابن كنانة من أوصى

وَبَطَلَتْ بِرِدَّتِهِ وَإِصَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثِهِ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيذِ وَإِنْ أُجِيزَ فَمَطِيَّةٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيزُوا فَلِلْمَسَاكِينِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ وَبِرُجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ يَمْرُضُ يَقُولُ أَوْ يَبِيعُ وَعَتَقَ وَكِتَابَةٌ وَإِيلَادٌ وَحَصْدٌ ذَرْعٌ وَنَسْجٌ غَزَلٌ وَصَوْغٌ فِضَّةٌ وَحَشْوٌ قُطْنٌ وَذَنْجٌ شَاةٌ وَتَفْصِيلٌ شَقَّةٌ وَإِصَاءٌ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ انْتَفَايَا قَالَ إِنْ مِتُّ فِيهِمَا وَإِنْ يَكْتَابُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجْهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهُمَا وَلَوْ أَطْلَقَهَا

لا

يجار يته لرجل فله وطؤها ولا تنتقض وصيته الا أن تحمل منه (و) (ك) (حصد زرع) معين

موصى به فهو رجوع عن الوصية وتعب بأنه مخالف للرواية في المجموعة عن ابن القاسم اذا أوصى بزرع فحصده أو بتمر فجذبه أو بصوف فجذبه فليس برجوع الا أن يدرس القمح ويكتاله ويدخله بيتسه فهذا رجوع الباجي بالدراس والتصفية انتقل اسمه عن الزرع الى اسم القمح والشعير فكان رجوعاً (و) (ك) (نسيج غزل) أوصى به فحكه نو باأو برداء فقطعه قميصاً فهو رجوع (و) (ك) (صوغ فضة) أوصى بها أشهب اذا أوصى بفضة ثم صاغها خاتماً فهو رجوع لزوال الاسم الذى أوصى به (و) (ك) (حشو قطن) أطلق كائن الحاجب وفي التوضيح ينبغي أن يقيد بحشوه في الثياب وأما في حدة ونحوها فلا أشهب اذا أوصى بقطن ثم حشاه أو غزله فهو رجوع (وذج شاة) ونحوها معينة أوصى بها فهو رجوع (وتفصيل شقة) قميصاً وسراويل أو غيرها فهو رجوع لعدم صدق اسم الشقة على المفصل (و) بطلت بصحته من مرض معين وقدمه من سفر معين في (إيصاء) به مال مقيداً (ب) موته من (مرض) معين (أو سفر) معين (انتفيا) أى الموت من المرض والموت من السفر للمعنيين اذا (قال) الموصى (ان مت فيهما) أى المرض والسفر المعنيين فيبطل إيصاؤه ان لم يكن بكتاب بل (وان) كان (بكتاب ولم يخرج) أى لم يخرج الموصى الكتاب من يده بعد صحته من مرضه الذى أوصى فيه وقدمه من سفره الذى أوصى فيه (أو أخرجه) أى الكتاب من يده (ثم استرده) أى الكتاب (بعدها) أى المرض والسفر (ولو أطلقها) أى الوصية عن تقييدها بموته من مرض معين أو في سفر معين بأن قال اعطوا فلانا كذا أو له من عبيدى كذا وكتبه في كتاب وأخرجه ثم استرده بطلت قال في البيان اتفاقاً اه قال البساطى هذا تبع إرادته ومعناه عندي أنه قيد وأطلق في تقييده فقال ان مت في سفرى أو مرضى فلفلان كذا ثم زال مرضه أو قدم من سفره فاسترجع الكتاب فانها تبطل اه واقتصر في البيان على حكاية البطلان ولم يصرح بنفى الخلاف وظاهر كلام المصنف أنه مشى عليه ولكن في قوله ولو أطلقها بعض قلنا لا نه فرض كلامه أولاً في المقيدة

ثم بالغ بالاطلاق ولو شبه المطلقة بالمقيدة فقال كان أطلقها لكان أبين وأحسن قال ذلك الخطاب (لا) تبطل الوصية (ان) كتبها بكتاب وأخرجه الى غيره (لم يسترده) أى الكتاب حتى مات وهو عند غيره سواء قيدها بموته من مرض معين أو في سفر معين ومات منه أو فيه أولم يموت أو أطلقها (أو قال) الموصى (متى حدث الموت) لى أو متى مات أو أدامت ولم يقيد به مرض معين أو سفر معين ولم يكتبها أو كتبها وأخرج الكتاب ولم يسترده فهي صحيحة تنفذ من ثلثه فيها قال الاجهوزى هذا داخل في قوله ولو أطلقها فلما أسقطه لكان أولى لانه محض تكرار (أو) أوصى بعرضه أى أرض خالية البنين لمعين ثم (بني العرصة) دارا مثالا فلا تبطل الوصية بينهما (واشتركا) أى للموصى والموصى له بقيمة العرصة والبناء قائما وشبهه في الاشتراك فقال (كإيصائه بشئ) معين كدار أو فرش (لزيدهم) أوصى به (لعمرو) فلا يبطل إيصاؤه به لزيد ويشتركان بالنصف (ولا) تبطل (برهن) للموصى به المعين في دين على الموصى لانه لا يسقط الملك ولا يغير الذات فليس يرجوع (و) لا تبطل بـ (تزوج رقيق) موصى به (و) لا بـ (تعليمه) أى الرقيق الموصى به صنعة (و) لا تبطل بـ (وطء) الأمة الموصى بها ابن شاس تزويج الأمة والعبد والوطء مع العزل ليس يرجوع ابن عرفة لم أجده مسألة التزويج في المذهب وأصوله تقتضيه وهو نص الغزالي وشرط ابن شاس في الوطء العزل خلاف النصف (ولا) تبطل (ان) أوصى بثلاث ماله فباعه (أى باع المال الموصى بثلثه لان المعتبر ما يملكه يوم موته بقى بحاله أولا وشبهه في عدم البطلان فقال (ك) إيصائه بـ (ثيابه) فباعها أو وهبها أو تصدق بها (واستخلف) الموصى ثيابا (غيرها) فتنفذ وصيته فيما يملكه يوم موته ولو كان غير الذى كان في ملكه يوم أوصى الا أن يعين الثياب الاول باعياتها فلا شئ للموصى له مما استخلفه (أو) أوصى (بثوب) مثلا معين (فباعه) أى الثوب الموصى به (ثم اشتراه) (٣١٩) أى الثوب الذى باعه فتعود وصيته به (بخلاف)

بيع الموصى به المعين وشراء (مثله) فتبطل الوصية فلا شئ للموصى له (ولا) تبطل الوصية (ان) جصص الدار الموصى بها يعينها أى يبضها بالجصص (أو صبغ الثوب) الموصى به المعين (أو ات السويق) أى دقيق الحب المقاول الذى أوصى به ثم لته

لَا أَنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ الْمَوْتُ أَوْ بَنَى الْعَرَصَةَ وَاشْتَرَا كَأَيْصَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدِهِمْ لَعَمْرُو وَلَا بِرَهْنٍ وَتَزْوِيجٍ رَقِيقٍ وَتَعْلِيمِهِ وَوَطْءٍ وَلَا أَنْ أَوْصَى بِثَلَاثٍ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيَابِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بِثَوْبٍ فَبَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ وَمِثْلِهِ وَلَا أَنْ جَصَّصَ الدَّارَ أَوْ صَبَّغَ الثَّوْبَ أَوْ لَتَ السَّوِيقَ فَلِلْمَوْصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ وَفِي نَقْضِ الْعَرَصَةِ قَوْلَانِ وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ كَقَوْلَيْنِ وَدَرَاهِمَ وَسَبَائِكَ وَذَهَبٍ وَفِضَةٍ وَالْأَفَاكُتْرُهُمَا وَإِنْ تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثَلَاثِهِ عَتَقَ أَنْ سَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَأَخَذَ بِأَقْبِهِ وَالْأَقْوَمُ فِي مَالِهِ

بسمن أوزيت وعسل (ف) هو (للموصى له بزيادته) ابن الحاجب لو جصص الدار أو صبغ الثوب أو لت السويق فهو للموصى له بزيادته وعزاه ابن يونس لابن القاسم وأشهب ولو أوصى بدار معينة ثم هدمها فهدمها لا يبطل وصيته بها (وفي) استحقاق الموصى له (نقض) بضم النون أى الحجر والأجر والخشب ونحوها المنقوض من (العرصة) وعدمه (قولان) قال أشهب لو أوصى له بعرضه فبناها فأرى ذلك رجوعا ولو أوصى له بدار فهدمها فليس يرجوع ولا وصية له في النقض الذى نقض وقال ابن القاسم اذا هدم الدار فالعرصة والنقض للموصى له (وان أوصى بوصية) لشخص (بعد) إيصائه له بوصية (أخرى) أى مغايرة للوصية الاولى في الجنس كإيصائه له بحيوان ثم إيصائه له بعقار أو عرض أو عين (فالوصيتان) معا للموصى له وشبهه في استحقاق الوصيتين معا فقال (ك) إيصائه له بوصيتين من (نوعين) كرقيق وإبل (و) كإيصائه له بوصية بعد أخرى من صنفين كـ (دراهم وسبائك) من فضة (و) كإيصائه له بـ (ذهب) في وقت (و) بـ (فضة) في وقت آخر وهاتان مختلفتان جنسا شرعا ونوعا لفة (والا) أى وان لم تختلف الوصيتان جنسا ولا نوعا ولا صنفا وانما اختلفتا في القدر (فأكثرهما) للموصى له ان تأخر الاكثر بل (وان تقدم) الاكثر في الإيصاء فلا ينسخه الأقل المتأخر عنه (وان أوصى لعبده بثلاث ماله) عتق (العبد الموصى له كله) (ان حملة) أى ان حمل (الثلاث) الموصى به العبد فان زاد الثلاث الموصى به على قيمة العبد فحكمه ما أشار اليه بقوله (و) ان زاد الثلاث على قيمة العبد عتق جميعه و (أخذ) العبد (بأقيه) أى باقى الثلاث وهو ما زاد على قيمته (والا) أى وان لم يحمله الثلاث وللعبد الموصى له مال (قوم) أى العبد الموصى له (في ماله) أى العبد بأن ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وله من المال مائة فتركة السيد مائتان ثلثها مائة وستون وثلثان لا تحمل قيمة العبد لزيادتها

عليه بثلاثة وثلاثين وثلاث وهي ثلث قيمة العبد فتؤخذ من مائة العبد لورثة سيده ويعتق جميعه فقد ظهر لك من هذا ان التقويم في ماله ليس معناه ضمه المال الموصى وصيرورته من جملته حتى يعتق من ثلثه كما ذكره في غير هذا المحل وانما المراد انه يقوم على العبد بقية نفسه من ماله وهذا ينادى بأن ماله يكون له ولا وجه لانتزاعه منه بعد التقويم فلا تسلط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يقر بيده (و) ان أوصى لمسكين (دخل الفقير في) معنى (المسكين كعكسه) أى دخول المسكين في الفقير الموصى له (و) دخل (في الأقارب والأرحام والأهل أقاربه لأمه ان لم يكن) أى يوجد (أقارب لأب) فان كانوا فلا يدخل أقارب الأم ابن رشد من أوصى لأقاربه بثلث ماله فان لم يكن له يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فهي القرابة من قبل أمه اتفاقا (والوارث كغيره) في الدخول فلأوصى لأقارب زيد من الناس أولا هله أولدى رحمه فيدخلون كلهم مدخلا واحدا ويستوى في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخل العمل للام والام لان الموصى ليس هو المورث وذلك (بخلاف) ايضائه (لأقاربه هو) أى الموصى أولدى رحمه وأهله فلا يدخل وارثه فيهم لأن الشرع حكم بمنع الوصية للوارث فاذا كان له ولد مثلا وأعمامه دخل الأعمام وبنوهم ولا يدخل الولد (و) ان أوصى للأقارب أو الأرحام أو الأهل له أول غيره (أوثر) أى خص (الاحتياج الأبعد) في القرابة من غيره لشدة فقره أو كثرة عياله باز يادة على غيره لا بالجميع فالاحتياج الأقرب علم إشارته بالأولى في كل حال (الا لبيان) من الموصى خلاف ذلك كاعطوا الأقرب فالأقرب أو اعطوا فلانهم فلان فيفضل وان لم يكن أحوج لا بالجميع واذا قال الأقرب فالأقرب (فيقدم الأخ) الشقيق أو لأب (وابنه) أى الأخ كذلك (على الجد) فوله الأخ وان سفل مقدم على الجد (ولا يخص) للمقدم بالجميع سواء كان محتاجا أبعد عند عدم البيان أو أقرب عند البيان فهو راجع لهما وانما يعطى قدر ازاداعلى ما يعطى لغيره (و) ان أوصى لجيرانه فتدخل (٣٣٠) (الزوجة) لجار الموصى (في) ايضائه (لجيرانه) لزوجته الموصى لأنها وارثة

(لا) يعطى من الوصية للجار (عبد) للجار ساكن (معه) أى مع الجار في بيته (وفي) اعطاء (ولد صغير) للجار (و) اعطاء بنت كبيرة (بكر) للجار وعدم اعطائها (قولان) قول بالاغطاء وقول بعدمه (و) ان أوصى بجارية حامل دخل (الحمل

وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمَسْكِينِ كَعَكْسِهِ وَفِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقَارِبُ لِأَبٍ وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ بِخِلَافِ أَقَارِبِهِ هُوَ وَأَوْثَرُ الْمُحْتَاجِ
الْأَبْعَدُ الْأَلْبَيَانُ فَيَقْدَمُ الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يُخْصُّ وَالزَّوْجَةُ فِي جِيرَانِهِ لَا عَبْدٌ
مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدِهِ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ إِنْ لَمْ يَسْتَنْهِهِ وَالْأَسْفَلُونَ
فِي الْمَوَالِي وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ وَالْمُسْلِمُ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عَمِيدِهِ الْمُسْلِمِينَ لَا الْمَوَالِي فِي تَمِيمٍ
أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَعْمِيمُ كَفَزَاتِهِ وَاجْتِهَادُ كَرِيذِهِ مَعَهُمْ
وَلَا شَيْءٌ لِوَارِثِهِ قَبْلَ الْقَسَمِ وَضُرِبَ لِلْجَهْلُولِ فَأَكْثَرُ

في (الايصاء) (الجارية) ان وضعته بعد موت الموصى في كل محل (الا ان يستثنيه) في حال ايضائه فلا يدخل فيه كمن وضعته بالثلث في حياة الموصى فلا يدخل أيضا (و) ان أوصى للموالى دخل (الاسفلون) أى العتقاء (في) ايضائه (للموالى) هذا مذهب أشهب ومذهب ابن القاسم في المدونة انها للاسفلين فقط في المدونة من أوصى بثلثه لموالى فلان وله موال أنعموا عليه وموال أنعم هو عليهم كان لموالية الاسفلين دون الاعلين ولذا قيل لو قال اختص الاسفلون في الموالى لجرى على قول ابن القاسم في المدونة (و) ان أوصى بأولاد أمته وهي حامل يوم ايضائه دخل (الحمل في) ايضائه (ب) الولد) فان لم تكن حاملا يوم أوصى فلا يدخل ما حدث بعد ذلك (و) ان أوصى لعبيده المسلمين وله عبيد مسلمون وغيرهم دخل العبد (المسلم يوم الوصية في) ايضائه (لعبيده المسلمين) فمن أسلم من عبيده بعده أى بعد يوم الوصية لا يدخل (لا) يدخل (الموالى) الاسفلون (في) ايضائه (ل) تميم أو بنوهم) مثلا فلو قال لمساكين تميم مثلا دخل فيهم ومواليةهم (و) ان أوصى مسلم لابن السبيل (لا) يدخل (الكافر) الغريب (في) ايضائه (ل) ابن السبيل) لأنه لا يقصد به الا المسلمين فلو كان الموصى كافرا فلا يدخل المسلم لأنه لم يقصد الا الكافرين (و) ان أوصى لغير محصورين كفزاة (لم) الأولى فلا (يلزم تعميم كفزاة) جمع غاز أى مجاهد لأن الموصى لم يقصد له تعذره فيعطى الحاضر منهم (واجتهد) متولى قسم الوصية للمجهولين غير المحصورين فيما يعطيه لكل واحد من الحاضرين منهم فلا يلزمه تسويتهم في قدر ما يعطيهم ولا شىء لمن مات قبله وشبهه في الاجتهاد فقال (ك) ايضائه لجهولين غير محصورين كالفقراء (و) زيد معهم) فيجتهد فيما يعطى لزيد من الموصى به (ولا شىء) من الموصى به (لوارثه) أى زيد ان مات (قبل القسم) وصار الموصى به كله للزكاة مثلا (و) ان أوصى بعدد معان من الدراهم لمعين وبعده منها لشراء خبز وتفرقة على المساكين كل يوم وبعده منها أيضا لتسبيل ماء كل يوم ولم يسم جملة ماله لخبز ولا جملة ما للماء (ضرب) أى حوسب في تنفيذ الوصايا (لجهول) جملته واحد (فأكثر) من واحد

وصلة ضرب (ب) جميع (الثالث) المال الموصى وزيد عليه المعلوم وقسم الثالث عليهما فلما ناب المعين من الثالث أخذ الموصى له به وما ناب المجهول وقف عند أمين وصرف منه كل يوم القدر الذي ساء الموصى في الخبز والماء حتى يفرغ (و) أن تعدد المجهول في (هل يقسم) ما ناب المجهول المتعدد من قسمة الثالث عليه وعلى المعلوم (على الحصة) التي لكل مجهول من مجموع المجهولين أو المجهولات أو على عدد الجهات المجهولة وإن اختلف قدرها في الجواب (قولان) قال ابن عرفة وفي المدونة من أوصى بشئ ويخرج كل يوم إلى غير أمده من وقيد مسجد وسقاء ماء أو خبز كل يوم بكذا أبدا أو وصى مع ذلك بوصايا فانه يخص لهذا المجهول بالثالث وتوقف له حصة وأكثرهم لم يحك فيه خلافا اهـ (و) أن أوصى بشراء عبد فلان وعتقه يسلم العبد (الموصى بشرائه للعتق) بشمن مثله المعتاد فإن أبي مالكه من بيعه به فـ (يزاد) عليه (لثالث قيمته) وقال أصبغ لثالث المال (ثم) أن أبي ربه من بيعه زيادة الثالث (استوفى) بالقيمة وثلاثها ولا يستعجل بردها للورثة عسى أن يرضى بهما (ثم) إن استمر آيما من بيعه بهما (ورث) المال المستأني به وبطلت الوصية وفي الذخيرة مدة الاستيناء سنة فقط ومثله في العتبية لابن القاسم (و) أن أوصى (ببيع) لرفيقه (عن أحبه) الرقيق وأحب أن يباع لفلان فإن دفع فيه ثمن مثله يبيع له وإن أبي من شرائه (بعد النقص) لثالث قيمته (فـ) كالأبائية من يبيع الموصى بشرائه في المسألة السابقة في رجوع الجميع ميراثا وبطلان الوصية (و) أن أوصى (بشراء) عبد فلان وأعطائه (لفلان) آخر فإن أبي بيعه بشمن مثله زيد عليه قدر مثله (و) أن (أبي بخلا) يبيعه (بطلت) الوصية ورجع الثمن ميراثا (و) أن أبي (لـ) طلب (زيادة) على ثمن مثله وثلاثة (فـ) الثمن وثلاثة (للموصى له) يزيدانه (و) أن أوصى (ببيعه) أي الرقيق (لعتق) ثمن يشتريه ولم يوجد من يشتريه بشمن مثله (نقص ثلثه) أي الثمن (والا) أي وإن لم يوجد من يشتريه بوضعية الثالث (٣٢١) (خير الوارث في بيعه) أي الرقيق بما

سامه به المشتري (أو عتق ثلثه) أي العبد بتلا (أو القضاء به) أي إعطاء ثلث العبد (لفلان في) ايضائه يبيعه (له) أي فلان (و) أن أوصى (بعتق عبد) معين وله مال حاضر ومال غائب (و لا يخرج) العبد المعين الموصى بعتقه (من ثلث)

بِالثُلُثِ وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْخَصِصِ قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ يُزَادُ لثُلُثَ قِيَمَتِهِ ثُمَّ اسْتَوْفَى ثُمَّ وَرِثَ وَيَبْنَعُ بِمَنْ أَحَبَّ بَعْدَ النِّقْصِ وَالْإِبَائَةِ وَاشْتَرَا لِفُلَانٍ وَأَبَى بِخُلَا بَطَلَتْ وَإِنْ يَزِيدُ فَلِلْمَوْصَى لَهُ وَيَبْنَعُ لِلْعَتَقِ نَقَصَ ثُلُثُهُ وَالْأَخِيرُ الْوَارِثُ فِي بَيْعِهِ أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ لِفُلَانٍ فِي لَهُ وَيَعْتَقُ عَبْدًا لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِ الْحَاضِرِ وَقَفَ أَنْ كَانَ لِأَشْهُرٍ يَسِيرَةٍ وَالْأَعْلَى عَتَقَ ثُلُثَ الْحَاضِرِ ثُمَّ تَمَّ مِنْهُ وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ بَعْدَهُ إِلَّا لَتَبْنِ عَذْرَ بَكُونِهِ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلَفَ مَنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنْ لَهُ الرَّدُّ لَا بِصِحَّةٍ وَلَوْ يَكْسَفُ وَالْوَارِثُ يَصِيرُ

(٤١ - جواهر الاكلیل - ثانی)

المال (الحاضر) لزيادة قيمته عليه ويخرج من ثلث الجميع الحاضر والغائب (وقف) العبد عن العتق (أن كان) يرجى اجتماع المال (لأشهر يسيرة) فإن اجتمع المال وحمل ثلثه العبد عتق جميعه (والا) أي وإن لم يرج اجتماع المال الأبعد أشهر كثيرة ولم يجدها الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وحدها ابن المواز بسنة (عجل عتق) جزء من العبد بقدر (ثلث) المال (الحاضر ثم تم) عتقه (منه) أي المال الغائب إذا حضر فكما يحضر شيء من الغائب يعتق من العبد بقدر ثلثه وهكذا حتى يتم عتقه (و) أن أوصى لوارثه أو لغيره بما زاد على ثلثه فأجازة وارثه (لزم إجازة الوارث) من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أي الوصية لوارث آخر أو الزائد على الثالث إن كانت الإجازة (بمرض) للموصى مخوف (لم يصح بعده) ومات منه في كل حال (الالتبيين عذر) للمجيز في إجازته مصور (بكونه) أي المجيز (في نفقته) أي الموصى وخاف الوارث أن لم يجز وصيته المذكورة يقطع نفقته عنه وهو محتاج لها (أو) في (دينه) أي كون الوارث مدينا للموصى بدين عاجز عن وفائه وخاف أن لم يجزها يحبسها في دينه مثلاً (أو) خوف الوارث من الموصى له (سلطانه) أي جاهه وقوته (والأن) يدعى الوارث أنه جهل أن له رد الوصية المذكورة (و) يخلف من يجهل مثله (لبعده عن العلماء) (أنه جهل أن له الرد) للوصية المذكورة فلا تلزمه الإجازة في كل صورة من هذه الصور كما لا تلزمه في صحة الموصى ولا إجازته في مرضه الذي صح منه صحة بينة واليه أشار المصنف بقوله (لا) تلزم الوارث إجازته الوصية لوارث أو لغيره بزائد الثالث (بصحة) للموصى أو بمرضه الذي صح منه صحة بينة أن كانت بخضر بل (ولو) كانت (بكسفر) فلا تلزم الوارث نظراً لصحة الموصى وروى عن الإمام وأخذ به ابن القاسم لزومها بسفر تنزلاً للسفر منزلة المرض (والوارث) للموصى الذي أوصى له (يصير)

غير وارث) له بولادة من حجة بعد إيصائه له كإيصائه لآخيه ثم ولده ابن اعتبر ما له فتنفذ الوصية له (وعكسه) أي الموصي له غير الوارث للموصي
يصير وارثه بموت من يحجبه كإيصائه لآخيه وله ابن مات الابن قبل الموصي (الاعتبر) في تنفيذ الوصية وعدمه (مآله) أي ما آل أمر الموصي
له إليه فتنفذ في الأصل ولا تنفذ في عكسه إلا أن يحجزه غيره من الورثة وهو ورثيدان علم الموصي بما آل إليه أمر الموصي له بل (ولو لم يعلم) الموصي
بضرورة وارثه الموصي له غير وارث (و) أن أوصى بشراء رقبة وعقبتها كغفارة لظهاره مثلاً ولم يسلم ما تشتري به (اجتهد) الموصي (في) قدر
(عن) رقيق (مشتري له) يعتق في كغفارة (ظهار) مثلاً على الموصي (أو لتطوع) فيجتهد (بقدر المال) الذي تركه الموصي فليس من
ترك مائة كمن ترك ألفاً (فان) كان (سمى في) إيصائه بشراء رقبة لعققت (تطوع) ثمنها (يسيراً) لا يبلغ ثمن رقبة (أو) سمي كثيراً (قل
الثلث) لئلا الموصي يوم التنفيذ عن ثمن رقبة (شورك به) أي المسمى أو الثلث القليل (في) شراء (عبد) للعقود وجد من يشارك في شرائها
(والا) أي وإن لم يوجد من يشارك في رقبة (فآخر نجم مكاتب) يعان عليه بالمسمى أو الثلث لأنه أقرب لغرض الموصي في المدونة لابن القاسم
رحمه الله تعالى أن سمي ثمناً لا يسعه الثلث اشترى بثلثه إن كان فيه ما يشتري به رقبة فإن لم يبلغ في التطوع شورك به في رقبة فإن لم يوجد عاين
به مكاتب في آخر نجومه (و) أن سمي ثمناً تشتري به رقبة وتعتق فاشترى به الموصي رقبة و (أعتقها) عن الموصي (فظهر) عليه (دين) فإن
كان مستغرقاً لجميع تركه الموصي (برده) أي فيرد الدين العبد كله للرقبة (أو) يرد (بعضه) للرقبة إن لم يكن مستغرقاً لجميع التركة في (رق
المقابل) للدين وهو جميع الرقبة في الصورة (٣٣٢) الأولى وبعضها في الثانية (وإن مات) الرقيق المشتري للعقود (بعد اشتراؤه

ولم يعتق) أي مات بعد
إشترائه للعقود وقبل عتقه
(اشترى غيره) فإن مات
قبل عتاقه أيضاً اشترى
غيره وهكذا (لمبلغ الثلث)
لمال الموصي يوم التنفيذ
(و) أن أوصى (بشاة) واحدة
غير معينة (أو) أوصى
(بعدد) من الأشياء كثلث
غير معينات (من ماله) وله

غَيْرَ وَارِثٍ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَاجْتِهَدَ فِي ثَمَنٍ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ
أَوْ لَتَطَوَّعَ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ يَسِيرًا أَوْ أَقَلِّ الثَّلَاثِ شُورَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ وَالْأَخْرَجُ نَجْمُ مَكَاتِبِهِ وَإِنْ عَتَقَ فَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رَقٌّ الْمَقَابِلُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ
إِشْتِرَائِهِ وَلَمْ يُعْتَقْ اشْتَرَى غَيْرَهُ لِمَبْلَغِ الثَّلَاثِ وَبِشَاةٍ أَوْ بِعَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ
بِالْجُزْءِ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا سَمِيَ فَهُوَ لَهُ أَنْ سَحَلَهُ الثَّلَاثُ لَا ثُلُثُ غَنَمِي فَتَمُوتُ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فَلَهُ شَاةٌ وَسَطٌ وَإِنْ قَالَ مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ بَطَلَتْ كَمَتَّقِ عَبْدٍ مِنْ
عَبِيدِهِ فَمَاتُوا وَقَدَّمَ لِضَيْقِ الثَّلَاثِ فَكَ أَسِيرٌ ثُمَّ مُدَبَّرٌ صِحَّةً ثُمَّ صَدَاقٌ مَرِيضٍ ثُمَّ
زَكَاةٌ أَوْصَى بِهَا أَلَا أَنْ يَعْتَرَفَ بِحُلُولِهَا وَيُوصِي قَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ

وان

شياه زائدة على ماسمى (شارك) الموصي له الورثة (بالجزء) أي بمثل نسبة ماسماه

لمجموع شياهه فإن سمي واحدة من اثنتين شارك بالنصف ومن ثلاث بالثلث ومن عشرة بالعشر (وإن) كان له حال الإيصاء
أكثر مما سمي ومات بعضه و (لم يبق إلا ماسمى) الموصي (فهو) أي الباقي كله (له) أي الموصي له (إن حمله الثلث) لمال الموصي يوم
التنفيذ (لا) يختص الموصي له بما بقي بعد الموت وحمله الثلث في إيصائه له (بثلث غنمي) مثلاً (فتموت) غنمه إلا ثلثها فليس
للموصي له إلا الثلث ما بقي (وإن) أوصى له بشاة و (لم يكن له) أي الموصي (غنم فله) أي الموصي له (شاة وسط) بين العال والهدون
تشتري له من ثلث مال الموصي (وإن قال) له شاة (من غنمي ولا غنم له) يوم التنفيذ (بطلت) الوصية وشبه في البطلان فقال
(ك) إيصائه به (عتق عبد من عبيده فماتوا) جميعاً فنبطل وصيته (و) أن أوصى بوصايا وضاقت عنها الثلث (قدم لضيق الثلث)
عما يجب إخراجها (فك أسير) مسلم من الحربين أوصى به (ثم) يقدم (مدبر) في حال (صحة) له إن بقي شيء من الثلث بعد
فك الأسير (ثم) يقدم في باقي الثلث (صداق) زوجة زوج (مريض) مرضاً مخوفاً حال عقده عليها وبنى بها ومات منه فلزمه
لها الأقل من المسمى وصداق مثلها والثلث أوصى بالصداق أم لا (ثم) يقدم من باقي الثلث (زكاة) لعين أو حرث أو ماشية (أوصى
ب) إخراجها (ها) من ماله فتخرج من باقي ثلثه بعد إخراج ما تقدم في كل حال (الآن يعتري بحلولها) أي بحلول الزكاة عليه بنام حول
المال من يوم زكاته أو ملكه (ويوصى) بإخراجها (ف) تخرج (من رأس) أي جميع (المال) هكذا قال ابن القاسم وقال أشهب
تخرج من رأس المال وإن لم يوص بإخراجها وشبه في الإخراج من رأس المال فقال (ك) زكاة (الحرث و) زكاة (الماشية) إن

مات مالكها بعد افرات الحب وطيب الثمر ويحى الساعى فتخرج من رأس المال ان أوصى بأخراجها بل (وان لم يوص بها) اخراجها (ماتم)
يخرج من باقى الثلث زكاة (الفطر) من رمضان الماضية الى فطر في اخراجها وأما الحاضرة التى مات بعد وجوبها عليه فتخرج من
رأس ماله ان كان أوصى بها وان لم يوص بها أمر وارثه بأخراجها بلا حيز (ثم) يخرج من باقى الثلث عتق (كفارة ظهار) عتق
كفارة (قتل) خطأ فربنهما واحدة (وأفرع بينهما) أى عتق الظهار وعتق القتل ان ضاق الباقي عنهما (ثم) يخرج من باقى
الثلث (كفارة يمين) باسم الله تعالى وما ألحق به (ثم) يخرج من باقى كفارة (لفطر رمضان ثم) يخرج كفارة (للتفريط) أى تأخير
قضاء فطره الى دخول رمضان الذى يليه (ثم) يوفى من الباقي (النذر ثم المبتل) أى المجرعة فى المرض (ومدبر) وفى (المرض)
الذى مات منه فهما سواء على ظاهر الذهب ان كان فى فور واحد والا قدم سابقهما (ثم) يخرج من الباقي الرقيق (الموصى بعتقه)
حال كونه (معينا عنده) كعبدى فلان (أو) معينا عند غيره كعبد عبد زيد (بشرى) له (أو) معينا أوصى بعتقه (لشهر)
أو نحوه (أو) معينا أوصى (ب) بعتقه على (مال) يؤخذ منه فالأربعة فى مرتبة واحدة فبعتقوا عند الضيق وأخرت عن مبتل المرض
ومدبره لان له الرجوع فيها دونهما (ثم) يخرج من الباقي (الموصى بكتابه) ولم يجعلها (والمعتق) بفتح التاء (بمال) ولم يجعلها
(والمعتق) بالفتح (الى أجل بعد) عن نحو الشهر ولم يبلغ سنة فهو لاء الثلاثة فى مرتبة واحدة فبعتقوا اذا ضاق (ثم) يخرج
من الباقي (المعتق لسنة) ويقدم (على) المعتق الى (أكثر) منها أى (٣٢٣) السنة (ثم) ينفذ من الباقي (عتق)

لرقيق (لم يعين) بأن قال
اعتقوا عني رقبة (ثم)
ينفذ من الباقي (حج)
عن الموصى بأجرة (الا
له) موص (ضرورة) أى لم
يحج حجة الاسلام
(فبعتقوا) أى عتق
غير المعين وحج الضرورة
وشبهه فى التحاصص فقال
(كعتق لم يعين ومعين غيره)
أى العتق كهذا الثوب

وان لم يوص بها ثم كفارة ظهار وقتل وأفرع بينهما ثم كفارة يمينه
ثم فطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم المبتل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه
معينا عنده أو بشرى أو لشهر أو بمال فجعله ثم الموصى بكتابه والمعتق بمال
والمعتق الى أجل بعد ثم المعتق لسنة على أكثر ثم يعتق لم يعين ثم حج ألا يصروا
فبعتقوا كعتق لم يعين ومعين غيره وجزيه وللمريض اشتراؤه من يعتق عليه
ثلثه ويوث لا ان أوصى بشراء ابنه وعتق وقدم الابن على غيره وان أوصى
بمنفعة معين أو بما ليس فيها أو يعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث
فيمتته خير الوارثين ان يميز أو يخلع ثلث الجميع وينصيب ابنه أو مثله
فيا لجميع لا اجعلوه وارثا معه

لزيد (و) وصية بـ (جزء) من مال الموصى كثلثه فهذه الثلاثة فى مرتبة واحدة فتتخصص فى الثلث اذا ضاق عنها ولا يقدم أحدهم على
الآخر (و) يجوز (للمريض) اشتراؤه من يعتق عليه) من أصله وفرعه وحاشيته القريبة واذا جاز له ذلك فيشترى به (ثلث) مال (وورث)
المشترى بالفتح من المشتري باقى المال ان انفرد وحصله ان لم ينفرد لعتقه بنفس شرائه (لا) يرث المشتري بالفتح المشتري بالكسر (ان)
أوصى بشراء ابنه) مثلا فاشترى بدمونه (واعتق) بنفس شرائه من ثلثه وان لم يقل اعتقوه اذ هو مدلول وصيته عرفا وكذا كل من
يعتق عليه بنفس شرائه (و) ان أعتق عبده فى مرضه واشترى ابنه وأعتقه وضاق الثلث عنهما (قدم الابن على غيره) فى تنفيذ عتقه
من الثلث (وان أوصى بمنفعة) شئ (معين) كفارة عقاره سنين ولا يحملها ثلثه (أو) أوصى (بما ليس فيها) يعنى زكته كاشترى
عبدا لفلان ولم يحمله الثلث (أو) أوصى (بعتق عبده) فلان (بعد موته بشهر ولا يحمل) ذلك المذكور من منفعة المعين وما
ليس فيها وعبد فلان (الثلث) لئلا يوم التنفيذ (خير الوارثين ان يميز) الوصية (أو يخلع ثلث الجميع) لمال الموصى للموصى له (و) ان
أوصى لشخص (بنصيب ابنه أو) أوصى له بـ (مثله) أى مثل نصيب ابنه وله ابن واحد أو أوصى بـ (ف) تنفذ الوصية فى الصورين للموصى
له (بالجميع) لمال الموصى وان كان له ابنان وأجازها فبالنصف وان لم يجزها الواحد أو الاثنان نفذت فى الثلث فيهما وان كان له ثلاثة أبناء
نفذت بالثلث أجازوا أو لا ابن شاس ان قال أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب ابني وله ابن واحد فهى وصية بجميع المال فان أجازها الابن
والانفذت فى الثلث خاصة (لا) يستحق الموصى له جميع المال ان قال الموصى (اجعلوه) أى الموصى له (وارثا معه) أى مع ابن الموصى

(أو) قال (الحقوه به) أى يبنى في الارث (ف) يقدر الموصى له (زائدا) على عدد أبناء الموصى فان كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع وان كانوا أربعة فهو كابن خامس ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث بنات لكان كرابيع مع الذكور ولو كانت الوصية لبنت لكانت كرابعة من الاناث (و) لو وصى لشخص (بنصيب أحد ورثته) أى الموصى (ف) تنفذ الوصية (بجزء) من مال الموصى يوم التنفيذ نسبه له مثل نسبة واحد من الورثة (من) مجموع (عدد رؤوسهم) ذكورا كانوا أو إناثا أو بعضهم ذكورا وبعضهم إناثا فان كانوا عشرة فله العشر وان كانوا خمسة فله الخمس (و) ان وصى له (بجزء) من ماله (أو) (ب) سهم (منه) (ف) تنفذ وصيته (بسهم من) أصل (فريضته) فان كان أصلها ستة فليسهم من ستة وان عالت فليسهم بمبلغته بعولها كسبعة وثمانية وتسعة وعشرة وان كان أربعة وعشرين فليسهم منها وان عالت الى سبعة وعشرين فليسهم منها (وفي كون ضعفه) أى الشيء الذى أضيف الضعف اليه (مثله) أى الشيء حكاه ابن القصار عن بعض شيوخه قائلا لم أحفظ فيه عن الامام مالك ولا عن أحد من أصحابه رضى الله تعالى عنهم خلافه (أو) (كون ضعف الشيء) (مثليه) حكاه ابن القصار أيضا عن الاماميين أى حنيفة والشافعي رضى الله تعالى عنهم قائلا وهذا أقوى في نفسى من جهة اللغة في الجواب (تردد) ابن شاس من أوصى بنصف نصيب ولده فقال القاضي أبو الحسن لست أعرف حكمها منصوصة غير أنى وجدت لبعض شيوخنا انه يعطى مثل نصيب ولده مرة واحدة وحكى عن أى حنيفة والشافعي رضى الله تعالى عنهم انها مالا لا ضعف النصيب مثله مزين ثم قال وهذا أقوى في نفسى من جهة اللغة (و) ان أوصى لشخص (بمنافع عبد) معين ولم يقيد بحياة الموصى له ولا بحياة العبد فحمله ابن القاسم في المدونة على حياة العبد فان مات الموصى له والعبد حى (ورثت) منافعه (عن الموصى له) فلوارثه خدمة العبد ما بقى حيا (وان حدها) أى ان حدها الموصى (٣٣٤) المنافع الموصى بها (بمن) كشهرا أو سنة (ف) الموصى له (كالمتأجر) بكسر

أَوْ الْحَقْوُهُ بِهِ فَرَأَيْتُ وَيَنْصِيبُ أَحَدًا وَرَثَتِهِ فَيَجْزُهُ مِنْ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ وَيَجْزُهُ أَوْ سِتْمُهُمْ فَيَسْتَمُهُمْ مِنْ فَرِيضَتِهِ وَفِي كَوْنِ ضَعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلِيَّةٍ تَرَدَّدُ وَبِمَنْفَاعٍ عَبْدٍ وَرِثَتْ مِنَ الْمَوْصَى لَهُ وَإِنْ حَدَّهَا بِزَمَنْ فَكَالْمُسْتَأْجِرِ فَإِنْ قِيلَ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ أَوْ الْقِيَمَةُ كَانَ جَمْعِي الْأَنْ يَفْدِيَهُ الْمُحْدَمُ أَوْ الْوَارِثُ فَتَسْتَمِرُّ وَهِيَ وَمُدَبَّرٌ أَنْ كَانَ يَمْرُضُ فِيهَا عِلْمٌ وَدَخَلَتْ فِيهِ وَفِي الْعُمَرَى وَفِي سَفِينَةٍ أَوْ عَبْدٍ شَهْرًا تَلَفَهُمَا ثُمَّ ظَهَرَتْ السَّلَامَةُ قَوْلَانِ لَا فِيهَا أَقَرُّ

الجيم في ملك المنفعة في تلك المدة وجواز إيجارته فيها لغيره وانتقالها لوارثه ان مات قبل تمامها (فان قتل) العبد الموصى بخدمته عمدا عدوانا من عبد أو ذمى (فللوارث) للموصى (القصاص) من قاتله الرق

أو الذمى (أو القيمة) وتعين ان قتله حر مسلم وبطل حق الموصى له لانه انما كان في منفعة وقد ذهبت بموته وشبه في اختصاص الوارث فقال (كان جنى) الرقيق الموصى بخدمته على نفس أو طرف أو مال فالكلام في اسلامه وفدائه لورثة الموصى ويبطل حق الموصى له (الا أن يفديه) من الجنابة (المخدم) بفتح الدال (أو الوارث) له (فستمر) الخدمة في الأول للمخدم وفي الثاني لوارثه الى انقضاء مدة خدمته التي حدها الموصى فان دفع وارث الموصى القداء للمخدم بالفتح أو لوارثه أخذ العبد والا بقى رقا للمخدم أو وارثه (وهى) أى الوصية في صحة أو مرض (ومدبر) بفتح الموحدة (ان كان) بتدبير (بمرض) بخوف لسيده ومات به اذا أريد تقويمهما لينظر هل يخرجان من الثلث أم لا فانما يقومان (فيها) أى المال الذى (علم) الموصى في مسألة الوصية والسيد في مسألة التدبير انه ماله لا في ماله ومفهوم الشرط ان المدبر في الصحة يدخل فيما لم يعلم به وهو كذلك (ودخلت) الوصية بذلك أسير والمدبر في الصحة وما بعدها بما يقدم على مدبر المرض (فيه) أى المدبر في المرض فيبلغ لتنفيذها اذا ضاق الثلث وهذا قد علم من قوله المتقدم وقدم فك أسير ومدبر صحة (و) دخلت (في) الرابع من (العمرى) بموت المعمر بفتح الميم الثانية ابن شاس أما ما كان يعالجه مثل المدبر في المرض وكل دار ترجع اليه بعد موته من عمرى فالوصايا تدخل فيه وفي المدونة كل ما يرجع بعد موته من عمرى فان الوصايا تدخل فيه وان بعد عشر سنين (و) هل تدخل (في سفينة وعبد) مثلا للموصى كانا غائبين (و) شهر) بضم فكسر (تلفهما) في غيبتهما بفرق السفينة وموت العبد حال إصائه (ثم ظهرت السلامة) لهما وعدم دخولها فيهما (قولان) رواهما أشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة اختلف اذا قيل له غرقت سفينتك وآيس منها ثم جاءت سلامة فروى لا تدخل فيها وصاياه وقال ابن القاسم تدخل فيها ولا تشبه ماله يعلم به وقال ابن الحاجب وفي العبد الآبق والبعير الشاردان اشهر منهما ثم ظهرت سلامتهما قولان وذكرهما ابن شاس روايتين لأشهب (لا) تدخل الوصية (فيها) أى المال الذى (أقر) الموصى

(به في مرضه) الذي مات به لنحو صديقه وبطل اقراره به للثمة (أو وصى به لوارث) له ولم يحجزه باقي ورثته (وان) مات الحر المير المالك ووجد عنده وصية مكتوبة و (ثبت) بشهادة عدلين (أن عقدها) أي وثيقة الوصية (خطه) أي الموصى ولم يشهد عليها ولم يقل انفذوها فلا تنفذ عند الامام رضى الله تعالى عنه لاحتمال انه كتبها غير عازم أو انه رجع عنها (أو) كتب وصية و (قرأها) على الشهود (ولم يشهد) الموصى الشهود على انها وصيته (أو) لم (يقول) انفذوها لم (الأولى فلا تنفذ) فان كان أشهد على ان مقرأ أو وصيته أو قال انفذوها نفذت (ونذب فيه) أي الايضاء (نقديم) ذكر (النشهد) أي انه يشهد لله سبحانه وتعالى انه لا إله إلا هو وليس محمد صلى الله عليه وسلم بآخره رسول الله (ولهم) أي الشهود الذين أشهدهم على ان وصيته مكتوبة بهذه الوثيقة بخطه أو بخط غيره بأمره (الشهادة) بأن مافي الكتاب وصيته اذا كان فرأه عليهم أو كانوا فرموه وأشهدهم بأن مافي وصيته بل (وان لم يقرأه) ان كان فتح الكتاب وعرفوا مافي بل (ولا فتح) الكتاب وأمر أن لا يفتح حتى يموت فلهم الشهادة (وتنفذ) وصيته بما فيه ان كان عند غيره بل (ولو كانت الوصية عنده) أي الموصى الى موته ان لم يكن فيها ربية (وان شهدا) أي العدلان (بما فيها) وهي محتومة وقال لهما حين اشهادهما عليها (وما بقى) بعد تنفيذ الوصايا من ثلثي (فهو) (فلان) ثم مات ففتحت فاذا فيها وما بقى من الثلث بعد تنفيذ وصاياه (فهو) (للساكنين قسم) ما بقى من الثلث (بينهما) أي فلان وللساكنين مناصفة (وان) قال الموصى (كتبها) أي وصيتي ووضعها (عند فلان) فاذا مات وأخرج لكم كتابا وقال هذه وصية فلان (فصدقوه) في انها وصيتي فاذا مات (٣٣٥) وأتى فلان بوثيقة وقال هذه وصية

الميت فانه يصدق وينفذ ما فيها (أو) قال الموصى (أوصيته) أي فلانا (ب) كيفية تفرقة (ثلاثي) فصدقوه فاذا مات وأخبر فلان بالسكيفية فانه (يصدق ان لم يقل) فلان أوصى بثلاثة (لابني) فان قال لابني ونحوه من يثم فيه فلا يصدق عند ابن القاسم وقال أشهب يصدق لان الميت

به في مرضه أو أوصى به لوارثه وان ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ ونذب فيه تقديم التشهد ولهم الشهادة وان لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت الوصية عنده وان شهدا بما فيها وما بقى فلان ثم مات ففتحت فاذا فيها وما بقى فلان قسم بينهما وكتبها عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلاثي فصدقوه يصدق ان لم يقل لابني ووصيتي فقط يتم وعلى كذا يخص به كوصيتي حتى يقدم فلان أو الى أن يتزوج زوجتي وان زوج موسى على بيع تركته وقبض ديونه صح وانما يوصى على المحجور عليه أب أو وصيه كأم ان قل ولا ولي وورث عنها يسكن مسلم عدل كاف

أمر بتصديقه (و) ان قال في ايضائه فلان (وصي فقط) أي مقتصر على قوله وصي فانه (بعم) ايضائه كل شيء الموصى أو عليه حتى نكاح صفار بنيه وبالغات بناته الابكار باذنهن ولا يجبرهن اتفاقا وكذا الشيبات باذنهن (و) ان قال وصي (على كذا) كثنائي أو قضاء ديني فانه (يخص به) أي بما قصر الموصى ايضائه عليه ولا بعم غيره وشبهه في الاختصاص فقال (ك) قوله فلان (وصي حتى يقدم فلان) فيكون هو الوصي فهو وصيه مادام فلان غائبا فان قدم ارتفعت وصيته وصار القادم وصيه (أو) قال فلان وصي (الى أن يتزوج) فلان (زوجتي) فلا يكون وصي وفي نسخة حتى تتزوج بقوميتين فالعنى فلان تزوج وصيتي حتى تتزوج فلان تكون وصيتي (وان) أوصى رجلا على بيع تركته وقبض ديونه ولم يوصه على تزويج بناته فتعدى (زوج) الوصي الـ (موصى على بيع تركته وقبض ديونه) بنات الموصى بالغا باذنهن (صح) تزويجه لحصول ولاية الاسلام العامة له عليهن وفي قوله صح إشارة الى أن الأولى له ابتداء عدم تزويجهن ورفع أمرهن الى الامام لينظر في من يقدمه عليهن هو أو عاصم (وانما يوصى) بكسر الصاد (على المحجور عليه) لصغره أو جنونه أو سفهه (أب) رشيد (أو وصيه) أي الاب لاجدولاع ولا أخ ولا أم الا في مسألة أشار لها بتشبيهها بالأب في الايضاء على المحجور فقال (كأم) فلها الايضاء على ولدها (ان قل) المال الذي أرادت الايضاء فيه كستين دينار (ولا ولي) للولد الذي أرادت الايضاء على ماله من أب أو وصيه (وورث) المال القليل الموصى عليه (عنها) أي الأم وانما يوصى الأب على المحجور عليه (لمسكن) بالغ عاقل فلا يصح ايضائه مجنون ولا معتوه ولا صبي (مسلم) فلا يصح ايضائه كافر ولو قريبا (عدل) فلا يصح ايضائه فاسق (كاف) أي قادر على القيام بمصالح الموصى عليه فلا يصح

إيصاء عاجز عن الكفاية ابن شاس الركن الأول الوصى وشروطه أربعة التكليف والاسلام والعدالة والكفاية اه ونجوز الوصية لمن استوفى ما سبق ان كان بصيرا بل (وان) كان (أعمى) فلا يشترط كونه بصيرا ويصح الايصاء لمستوفيه ان كان رجلا بل (و) ان كان (امراة) ويصح له ان كان حرا بل (و) ان كان (عبدا) قنا أو ذا شائبة (ونصرف) الرقيق الوصى على محجور (باذن سيده) ولا يقبل الايصاء إلا باذنه (وان) أوصى عبده على أصاغر ولده وله أولاد كبار و (أراد) أولاده (الأكابر بيع) عبد (موصى) على أولاده الأصاغر (اشترى) العبد الموصى أى نصيب الأكابر منه (ل) الأولاد (الأصاغر) ان كان لهم مال يفي به بلا ضرر وإلا باع الأكابر نصيبهم منه فقط الا أن ينقص ثمنه فيباع جميعه ويبين لشتره انه وصى على الأولاد الأصاغر (و) ان أوصى الأب أو وصيه على محجوره عدلا ثم طرأ له الفسق و (طرأ الفسق) للوصى (يعزله) عن وصايته على المحجور فعدلته شرط في الابتداء والدوام على المشهور (ولا يبيع الوصى) على الأصاغر (عبدا) لهم (يحسن القيام) بخدمته (م) لانه انما ينصرف لهم بالمصلحة وهذا ليس منها (ولا) يبيع الوصى على الأصاغر الذين معهم أكابر (التركة) إلا بحضرة الكبير (الرشيد) إذ لا ولاية عليه فإن غاب غيبة بعيدة والتركة عرض أو حيوان فيرفع الأمر الى الامام ليعين فباعن الغائب يبيع نصيبه (ولا يقسم) الوصى على الأصاغر التركة عليهم و (على غائب بلا) رفع (ل) حاكم) فان قاسم الكبار وصى الأصاغر دون الامام جاز اذا اجتهد (و) ان أوصى الأب أو وصيه على محجوره (لانتين) بلفظ واحد أو بلفظين في وقت أو وقتين وأطلق في ايصائه لها ولم يقيد باستقلال كل منهما بالتصرف له ولا تعاونهما عليه (حمل) ايصاؤه (على) قصد (التعاون) منهما (٣٣٦) على التصرف له فليس لاحدهما الاستقلال به الا بتوكيل من صاحبه (وان

مات أحدهما) أى الوصيين فالحاكم ينظر في اقرار الآخر وحده أو اقامة آخر معه واقرار الحاكم له وحده لا يلزمه الا برضاه لان له أن يقول إني لم ألتزم النظر وحدي (أو اختلفا) أى الوصيان في التصرف لمحجورهما (فالحاكم) ينظر فيما أراده كل منهما فمأراه

وإن أعمى وامراة وعبدا وتصرف باذن سيده وإن أراد الأكابر بيع موصى اشترى للأصاغر وطرأ الفسق يعزله ولا يبيع الوصى عبدا يحسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب بلا حاكم ولا لانتين حمل على التماون وإن مات أحدهما أو اختلفا فالحاكم ولا لأحدهما ايصاء ولا لهما قسم المال والأضمة والوصى اقتضاء الدين وتأخيرته بالنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي ختمه وعرضه وعيده ودفع نفقة له قلت واخراج فطرته وزكاته ورفق لئلا يحاركم إن كان حاكم حنفى ودفع ماله قراضا وبضاعة ولا يعمل هو به

صوابا أمرها به وإن كان الصواب غير ما أراده أمرها به ومنعها من غيره (ولا) يجوز (لاحدهما ايصاء) لغير صاحبه بدون ولا إذنه لا في محته ولا في مرضه (ولا) يجوز (لها) أى الوصيين (قسم المال) للوصيين عليه بينهما ان الوصى أراد اجتماعهما على كل جزء من أجزائه (والأى) وان اقتضاه (ضمنا) أى الوصيان ما تلف منه لتعدى واضح اليد عليه باستقلاله به والآخر برفع يده عنه (والوصى اقتضاء الدين) الذى لمحجوره اذا كان حالا أو حل أجله (و) له (تأخيرته) عند المدين بعد حلول أجله اذا كان (لنظر) أى مصلحة لمحجوره كخوف تلفه ان اقتضاء أوضاعه والمدين ملء مأمون (و) له (النفقة على الطفل) المحجور له والسفيه والمجنون التى يحتاجها (بالمعروف) أى بلا اسراف ولا تقتير بل بحسب قلة المال وكثرته فلا يضيق على ذى المال الكبير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله (و) له ما جرت العادة به من زيادة النفقة (في ختمه وعمره) أى وليمة تزويجه (وعيده) لفطر أو أضحى (و) له (دفع نفقة له قلت) كنفقة شهر ونحوه من أيام قليلة يعلم انه لا يتلفها قبل مضىها ولا يجوز له ان يدفع أكثر من ذلك فان كان يتلفها قبل مضى الأيام القليلة في يوم (و) له (اخراج) زكاة (فطرته) وفطرة رقبته (و) اخراج (زكاة) ماله (و) أى المحجور من نعم وعين وحرث (ورفع) الوصى ذلك (ل) الحاكم) السالكى ليحكم له بوجوب اخراج زكاته فيرفع حكمه الخلاف (ان كان) أى وجد ببلده (حاكم حنفى) يرى عدم وجوب الزكاة في مال المحجور فيحكم على الوصى بغير عوضها من ماله ان كان أخرجها من غير حكم حاكمها ومفهوم الشرط ان لم يكن حنفى فلا يرفع للحاكم لأنه من التزيم (و) له (دفع ماله) أى المحجور لمن يعمل فيه (قراضا) بجزء من ربحه (و) له دفعه لمن يعمل فيه (بضاعة) محانا أو بأجرة معلومة فالمدار على أن يفعل في مال اليتيم ما يبقيه أو يسميه (ولا يعمل هو) أى الوصى (به)

أى مال محجوره قراضا ثلاثا بحاي نفسه بز يادة من الربح (ولا) يجوز له (اشترأ من التركة) شيئا لنفسه ولو بتوكيل من يشتري له منها (و) ان اشترى شيئا منها لنفسه (تعتب بالنظر) من الامام في شرائه فان كان بفضل للمحجور امضاء وإلارده (إلا كحمارين) اشترأها الوصى من التركة (قل منهما) أى الجمارين كثلثة دنانير (وتسوق) أى وقف الوصى في السوق (بهما الحضر والسفر) ليعيهما واجهذا فيه فله أخذها بالثمن الذى وقفا عليه (وله) أى الوصى (عزل نفسه) عن الوصاية (في حياة الوصى) ان لم يقبلها بل (ولو قبلها) وفي تسمية علم القبول عزلا تسمح (لا) يكون للوصى عزل نفسه (بعدها) أى موت الوصى وقبوله (وان أبى) الوصى (القبول) للوصية (بعد الموت) للموصى (فلا قبول له بعد) فلا امتنع منها في حياته و بعد موته فلا قبول له بعد ذلك (والقول له) أى وصى المحجور (في قدر النفقة) التى أنفقها على محجوره وكذا فى أصلها (لا) يكون القول قول الوصى ان اختلفا أى الوصى ومن كان محجورا له (في تاريخ الموت) للموصى فالقول لمن كان محجورا ولا يقبل قول وصيه فيه إلا ببينة (و) لا يصدق الوصى في دعوى (دفع ماله) أى المحجور اليه (بعد البلوغ) والرشد على الشهور وقيل يصدق فيه ومنشأ الخلاف قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم هل معناه لثلا تغرموا أو لثلا تحلفوا والله أعلم ﴿باب﴾ في بيان الفرائض وهو علم فرآنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يكل قسمة موار يشكم الى نبي مرسل ولا الى ملك مقرب ولكن نولى بيانهما فقسما أين قسم ذكره الغزالي في وسيطه اه فاشار ﷺ الى قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم الآية قال السهيلي نظرت فيما بينه الله تعالى في كتابه من حلال وحرام وحدود وأحكام فلم أجده افتتح شيئا من ذلك بما افتتح به آية الفرائض ولا ختم (٣٢٧) شيئا من ذلك بما ختمها به فانه قال في أولها بوصيكم الله في أولادكم فاجبر عن نفسه انه موصى

ولا اشترأ من التركة وتعتب بالنظر إلا كحمارين قل ثمنهما وتسوق بهما الحضر والسفر وله عزل نفسه في حياق الموصى ولو قيل لا بعدهما وان أبى القبول بعد الموت فلا قبول له بعد القول له في قدر النفقة لا في تاريخ الموت ودفع ماله بعد بلوغه

﴿باب﴾

يُخْرِجُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ حَقُّ تَعَلُّقِ بَعِيْنٍ كَالرَّهْوْنِ وَعَبْدٌ جَسَنِي ثُمَّ مَوْنُ تَجْهِيْزِهِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تَقْضَى دِيُوْنُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثَلَاثِ الْبَاقِي ثُمَّ

وموضوعه التركات لانه يبحث فيه عن عوارضها الدانية من مؤن تجهيز وقضاء دين وتنفيذ وصية وارث وفائده اصال الحقوق ليستحقها واستمداده من كتاب الله تعالى وأحاديث نبيه ﷺ واجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم والاجماع والقياس وللاثر أسباب ثلاثة القرابة والنسكاح والولاء وشروطه ثلاثة أيضا تحقق موت المورث واستقرار حياته ووارثه بعده والعلم بالدرجة التي اجتماعها فيها وموانع خمسة اختلاف الدين والقتل العمد المدوان والشك في المقتضى أى السبب فهو مانع للحكم اجماعا والرق والعان والحقوق والمتعلقة بالتركة خمسة لانه امانات قبل الموت ومتعلق بعينها كالرهن والحناية أو بالذمة كالدين واما نابت بالموت وهو المالميت وهى مؤن تجهيزه أو لغيره بسببه وهى الوصية أو لغيره بغير سببه وهى الارث واليه أشار المصنف بقوله (يخرج من تركة الميت) أى من جميعها مبدى على غيره وجوباً وان أتى على جميعها (حق تعلق بعين) أى بذات معينة من التركة (ك) الشئ (الرهون) فى حق فيقدم على مؤن تجهيزه (و) (ك) (عبد جنى) على نفس أو عضو أو مال ومات سيده قبل اسلامه وفدائه فيقدم فدأؤه بأرش الحناية أو اسلامه فيها على مؤن تجهيز سيده (ثم مؤن تجهيزه) أى الميت من كفن وأجرة حمل وغير ذلك مما يحتاج في تجهيز الميت اليه وتكون (بالمعروف) بين الناس المناسب لتركته فله أو كثره ان رشد ما الحقوق التي ليست بمعينات فأوكدها وأولاه بالتبديته من رأس المال السكفن وتجهيز الميت (ثم تقضى ديونه) من باقى تركته ولو أتى على جميعه (ثم) يخرج (وصاياه من ثلث الباقي) من تركة الميت بعد قضاء ديونه وحقوق الله تعالى ان وسعها والا قدم إلا كد فالأكد على ما تقدم في بابها وقدم قضاء الدين على تنفيذ الوصايا لانه حق واجب على الميت والوصايا تبرع منه وقدمت في قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين لشبهها الموروث في الأخذ بغير عوض ومشتقتها على الورثة بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة بأدائه فقدمت عليه في الذكر حنا على اخرجها والمسارعة بها (ثم)

فاجبر عن نفسه انه موصى
تنبيه على حكمته فيما أوصى
به وعلى عدله ورحمته وقال
حين ختم الآية وصية من
الله والله عليم حكيم اه
وعلم الفرائض العلم
بالاحكام الشرعية العملية
المتعلقة بالمال بعد موت
مالكه تحقيقاً أو تقديرًا

القرب للميت كبنتين و بنت ابن وكبنتي ابن و بنت ابن ابن فيحجبانها عن الارث في كل حال (الاب) وجود (ابن) لابن الميت معها (في درجتها) فيعصبها (مطلقا) عن تقييده بكونه أخاها فلا فرق بين كونه أخاها أو ابن عمها فتدخل معه في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (أو) لوجود ابن معها (أسفل) منها بدرجة أو أكثر (ف) هو (معصب) لها ان كانت محبوبة عن السدس كبنتين و بنت ابن وابن ابن ابن فترت معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فان ورثت السدس فلا يعصبها السافل عنها لاستغنائها عنه (وأخت) للميت (لاب) أي منه فقط واحدة (فأكثر) من واحدة حال كونها أو كونها أو كونهن (مع) الأخت (الشقيقة) للميت الواحدة (فأكثر) منها حكمها (كذلك) أي حكم بنت الابن مع البنت الواحدة فأكثر في أخذ الواحدة مع الواحدة السدس تسكيلة الثلثين وحجبها بالابن الذي فوقها وبالأنثيين الالاء كرمها فيعصبها فللاخت لاب مع الشقيقة السدس ويحجبها الشقيق كالشقيقتين الا الأخ لاب فترت معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (الأنثى) أعما يعصب (الاخت) لاب (الاخت) لاب لابنه لانه أمالم يعصب بنت الاخ التي في درجته لانها من ذوات الارحام واذا لم يعصب من في درجته فلا يعصب من فوقه بالاولى والفرق بينه وبين ابن الابن قوة البنوة (و) من ذوى (الربع الزوج) للميتة حال كونه (بفرع) لها وارث ولدا وولدا ابن من الزوج أو من غيره ولو من زنا لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن (وزوجة) للميت واحدة (فأكثر) من واحدة ان لم يكن له فرع وارث لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان يكن لهن ولد (و) من ذى (الثلثين) وهو فرض (لها) أي الزوجة الواحدة (أو لهن) أي الزوجتين فأكثر حال كونها أو كونهن (بفرع) للزوج (لاحق) به في النسب سواء كان ولدا أو ولد ابن منها أو من غيرها لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن (٣٣٩) الثلثين مما تركن (و) من ذى (الثلثين) وهو فرض (لدى) أي

الْأَبْنَاءُ فِي دَرَجَتِهِمَا مُطْلَقًا أَوْ أَسْفَلَ فَمَعْصَبٌ وَأُخْتُ لَابٍ فَأَكْثَرُ مَعَ الشَّقِيقَةِ
فَأَكْثَرُ كَذَلِكَ أَلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْصَبُ الْأَخُ وَالرَّبِيعُ الزَّوْجُ بِفَرَعٍ وَزَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ
وَالثَّمْنُ لَهَا أَوْ لَهَا بِفَرَعٍ لَاحِقٍ وَالثَّلَاثِينَ لِذِي النِّصْفِ إِنْ تَمَدَّدَ وَالثَّلَاثُ لِلْأُمِّ
وَوَلَدَيْهَا فَأَكْثَرُ وَحُجْبَتَا لَابٍ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ وَإِنْ سَقَطَ وَأَخَوَانِ أَوْ أُخْتَانِ
مُطْلَقًا وَلَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ وَالْأُمُّ لِلْوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ
الْأُمِّ مُطْلَقًا وَسَقَطَ بَابْنٍ وَابْنَةٍ وَإِنْ سَقَطَ أَبٌ وَجَدَّ

صاحب (النصف ان تعدد)
كبنتين فأكثر أو بنتي ابن
كذلك أو شقيقتين كذلك
أو أختين لاب كذلك وهذا
مكرر مع قوله ولتعدد هن
الثلثان وقد يقال انه إنما
أعاده لانه مقصود هنا البيان

(٤٣ - جواهر الاكلیل - ثانی)
(و) من ذى (الثلث) وهو فرض (الام) للميت الذى له فرع وارث ولا عدد من الاخوة (و) فرض (ولديها) أى أخوى الميت من أمه فقط (فأكثر) منهم ولا يفضل ذكرهم أنشأهم ولا يعصبها ويرثون مع من أدلوا به ويحجبونه مع حجبتهم بغيره ولو احدثهم السدس لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وأجمعوا على أن هذه الآية في الاخوة لام والآية التي في آخر السورة في الاخوة لاب (وحجبها) أى الام (من الثلث للسدس ولد) للميت أولاد به ذكر أو أنثى واحد أو متعدد إن علال (وان سفل) بشرط كونه وارثا (و) حجبتا أيضا (اخوان أو أختان) للميت (مطلقا) عن تقييدها بكونها شقيقتين لقوله تعالى فان كان له أخوة فلاهم السدس (ولها) أى الام (ثلث الباقي) بعد فرض الزوج أو الزوجة (في زوج وأبوين) أصلها اثنان مقام نصف الزوج والباقي بعده واحد لانه لا يورث ثلثه فتضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين بسنة فللزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي (و) (في زوجة وأبوين) أصلها أربعة مقام فرض الزوجة ومنه تصح فللزوجة واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي (و) من ذى (السدس) وهو فرض لسبعة تقدم اثنان لبنت الابن مع البنت وللأخت لاب مع الشقيقة (و) (لواحد من ولد الأم) دون الاب (مطلقا) عن تقييده بذكره أو أنثى لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس (وسقط) أى حجب ولد الام عن الارث (بابن) للميت (وابنه) أى الابن (و بنت) للميت (وان سفلت و) (ب) (أب و) (ب) (جد) وان علا بشرط كون كل

وارثا (و) لكل من (الاب والأم مع ولد) وارث لبيت ان علال (و ان سفل) الولد كولد ابن ابن ابن لقوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان كان الولد ذكر فلكل منهما السدس والباقي للولد وان كان أنثى فلكل منهما السدس ولها النصف والباقي للاب بالتعصيب (والجدة) أم الميت أو أم أبيه الواحدة (فأكثر) منها كأم أمه وأم أبيه ولم يورث الامام مالك رضى الله تعالى عنه أكثر من جدتين لقوله لم أعلم أحدا ورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام وكأنه لم يصح عنده توريث زيد وطلح وابن عباس رضى الله تعالى عنهم أم أبي الاب أو لم يبلغه (وأسقطها) أى حجب الجدة عن الارث (الأم مطلقا) عن تقييدها بكونها من جهة كـ (الاب) فيسقط (الجدة) التى (من قبله) فلا يسقط الجدة التى من جهة الأم (و) أسقطت الجدة (القربى) التى (من جهة الأم) الجدة (البعدى) التى (من جهة الاب والا) أى وان لم تكن التى من جهة الأم قربى والتى من جهة الاب بعدى بان استويا فى الدرجة أو كانت التى من جهة الاب القربى والتى من جهة الأم البعدى (اشتركتا) فى السدس (و) السدس (أحد فروض الجد غير المدلى بأنثى) أى للتنسب للميت بمحض الدكور فان أدلى بأنثى فهو من ذوى الارحام لا يرث شيئا (وله) أى الجد (مع الاخوة والأخوات) سواء كانوا (أشقاء أو لاب الخيرة) أى الأكثر (من) أمرين (الثالث) من جميع التركة (أو) ما يخرج له بـ (المقاسمة) مع الاخوة أو الأخوات فى جميع التركة كأنه أخ معهم فالأحسن له المقاسمة ان كان الاخوة أو الأخوات أقل من مثليه فان زادوا على مثليه فالثلث أحسن فيفرض له الثلث (و) ان اجتمع مع الجد أخ شقيق وأخ لاب (عاد) أى حاسب (الشقيق) الجد عند (٣٣٠) قسمة التركة (بغيره) وهو الاخ لاب ليمنع من كثرة الميراث (ثم) اذا

أخذ الجد ما يخصه بالمعادة (رجع) الشقيق على الاخ لاب بما يخصه بالقسمة لانه يحجبه عن الارث وشبه فى العد والرجوع فقال (ك) الأخت (الشقيقة) الواحدة فأكثر فتعد على الجد الاخوة لاب ثم ترجع عليهم (ب) تمام (مالها) وهو

والأب أو الأم مع ولد وان سفل والجدة فأكثر وأسقطها الأم مطلقا والأب الجدة من قبله والقربى من جهة الأم البعدى من جهة الأب والا اشتركتا وأحد فروض الجد غير المدلى بأنثى وله مع الاخوة أو الأخوات الأشقاء أو لأب الخيرة من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق بغيره ثم رجع كالشقيقة عما لها لو لم يكن جد وله مع ذى فرض منهما السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لأخت معه إلا فى الأكدرية والنزاع زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لأب فيفرض لها وله ثم يقاسمها وان كان محلها أخ لأب ومعه إخوة لأم سقط

النصف ان كانت واحدة والثلثان ان كانتا اثنتين أو أكثر (ولم يكن جد) معها وان زاد عما لها شيء فهو للاخوة ولعاصب الاب (وله) أى الجد (مع ذى فرض معهما) أى الجدوا الاخوة أو الأخوات بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الخير من أمور ثلاثة (السدس) من جميع التركة كبتنين وجدوا أخوين (أو ثلث الباقي) بعد الفرض كأموجد وثلاثة أخوة أو شقيقة وأخ وأخت لاب (أو) الخارج بـ (المقاسمة) بين الجدوا الاخوة فباقي بعد الفرض كزوجة وجدوا أخ (ولا يفرض لأخت) شقيقة أو لاب (معه) أى الجد بدل ثرت معه بالتعصيب كأخيه فله مثل حظها (الافى) المسألة للمقبة بـ (الاكدرية) بـ (العراء) ولها صورتان الأولى (زوج وجد وأم وأخت شقيقة) والثانية (أو) أخت (لاب) بدل الشقيقة مع الزوج والأم والجد (يفرض لها) أى الشقيقة فى الاولى والثى لاب فى الثانية النصف ثلاثة زائدة على الستة التى هى أصل المسألة (و) يفرض (له) أى الجد السدس واحد منها فللزوجة النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنتان وللجد السدس واحد لانه لا ينقص عنه بحال فقد تمت الستة ولم يبق للشقيقة أو لى لاب شيء وهى ذات فرض لاسبيل لاسقاطها فيفرض لها النصف ثلاثة زائدة على الستة فتصير تسعة (ثم) يجمع نصف الأخت وسدس الجد و (يقاسمها) أى يقامم الجد الأخت فى مجموعهما وهو أربعة له سهمان ولها سهم والأربعة لا تنقسم على الثلاثة وتباينها فتضرب ثلاثة فى تسعة بسبعة وعشرين ومنها تصح فللزوجة ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللأم اثنتان فى ثلاثة بستة وللجد وأخت أربعة فى ثلاثة بثنى عشر له ثمانية ولها أربعة (وان كان محلها) أى الأخت الشقيقة أو لاب فى الأكدرية (أخ لاب ومعه) أى الأخ لاب (اخوة لأم) اثنتان فأكثر فتصير أركانها زوج وجد وأم وأخ لاب واخوة لأم (سقط) الاخ لاب لان الجد يقول له لو كنت دونى لم ترث شيئا لاستغرق الفروض

التركة وأنا الذي حجب الاخوة لام عن الثلث فانا آخذوه وحدي ووجودي معك لم يوجب لك شيئا وأصلها ستة ومنها تصح الزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللجد الثلث اثنان ثم شرع في بيان العاصب وترتيبه فقال (ولعاصب) بنفسه وهو الذكرك الذي لم يدخل في نسبه الى الميت أثنى ومن خواصه أنه ان انفرد (ورث المال) الذي تركه الميت كله (أو الباقي بعد) اخراج (الفرض) اذا اجتمع مع ذي فرض فأكثر وان استغرقت الفروض المسئلة سقط والعاصب مشتق من العصب وأصله الشدة والقوة ولما كان أقارب الانسان في نسبه يعضدونه وينصرونه سمو عصبه قال ابن عرفة العاصب من له ارث لم يتعلق به فرض وأما العاصب بغيره فالنسوة الاربع ذوات النصف اذا اجتمعن مع اخوتهن أو من في حكمهم والعاصب مع غيره هن الاخوات الشقيقات أو لآب مع البنات أو بنات الابن فالتعصيب بالغير يستلزم كون الغير عاصبا بنفسه والتعصيب مع الغير لا يستلزم ذلك (وهو) أى العاصب بنفسه (الابن) للميت ذكر اكان أو أنثى (ثم) يليه (ابنه) أى الابن وان سفل والأعلى يحجب الاسفل (وعصب كل) من الابن وابنه (أخته) فالابن يعصب البنت وابن الابن يعصب بنت الابن أخته كانت أو بنت عمه (ثم) يلي ابن الابن (الاب) للميت (ثم) يلي الاب (الجد) وان علا في عدم الاب (والاخوة) الاشقاء أولآب (كأقدم) في اجتماعهم مع الجد ثم يقدم الاخ (الشقيق ثم) يليه الاخ (للآب وهو) أى الاخ لاب (كالشقيق) في أحكامه (عند عدمه) أى عدم الاخ الشقيق (الافى) المسئلة الملقبة بـ (الحارية) لقول الشقيق فيها العمرضى الله تعالى عنه لما أراد باسقاطه هب ان أبانا كان حمرا (و) بـ (المشتركة) أيضا لاشتراك الشقيق فيها مع الاخوة الام في الثلث وأركانها (زوج وأم أو جدة) بدل الام (واخوان لام) اثنان فصاعدا أى زائدا (٣٣١) على الاثنين (و) أخ (شقيق وحده أو مع غيره) من الاشقاء ذكورا أو

ولعاصبه ورث المال أو الباقي بعد الفرض وهو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته ثم الأب ثم الجد والاخوة كما تقدم الشقيق ثم الأب وهو كالشقيق عند عدمه الا في الحمارية والمشاركة زوج وأم أو جدة وأخوان لأم وشقيق وحده أو مع غيره فيشاركون الاخوة للآم الذكرك كالأنتى وأسقطه أيضا الشقيقة التي كالعاصب ليبت أو بنت ابن فأكثر ثم بنوهما ثم العم الشقيق ثم لآب ثم عم الجد الأقرب فالأقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوى الشقيق

الاشقاء (الاخوة للام) في الثلث الباقي (الذكرك) فيه (كالاتى) لانهم ائثار ثوابية باخوة الام فبرائهم بالفرض لا بالتعصيب ويختلف ما تصح منه باختلاف عددهم قلة وكثرة فان كان الاخوة لام اثنين والشقيق واحد فتصح من ثمانية عشر لانكسار الاثنين على الثلاثة ومباينتها فتضرب الستة في ثلاثة ثمانية عشر ومنها تصح فلزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم أو الجدة واحدة في ثلاثة ثلاثا وللأخوة كلهم اثنان في ثلاثة بستة لسكل أخ اثنان والى هذا رجع عمر رضى الله تعالى عنه في ثاني عام من خلافته وكان قضى فيها أول عام بأنه لا شيء للشقيق ولما أراد القضاء في ثاني عام حين نزلت تلك الواقعة بمثل ما قضى فيها أول عام احتج عليه الشقيق بأن الاخوة لام ائثار ثوابية بالثالث بأمرهم وهى أمى هب ان أبانا كان حمرا أو حجارا ملقى في اليم أليست الام تجمعنا فأشرك بينهم فقل له إنك قضيت فيها عام أول بخلاف هذا فقال تلك ما قضينا وهذه على ما قضى ولكونها مشتركة أربعة شروط أحدها كونها فيها زوج ثانيا كونها فيها زوجا فيها دوسدس أم أو جدة ثالثا تعدد الاخوة لام اذ لو كان واحدا لاخذ السدس والشقيق الباقي رابعا وجود شقيق واحد أو متعدد وكلها علمت من كلام المصنف (وأسقطه) أى الاخ لاب (أيضا) أى كاسقاطه في الحمارية (الشقيقة التى) هى (كالعاصب) في حيازة ما بقى (ل) وجود (بنت) معها كبنت وشقيقة وأخ لاب (أو) لـ (بنت ابن فأكثر) من بنت أو بنت ابن كبنت وشقيقة وأخ لاب أو بنات ابن وشقيقة وأخ لاب (ثم بنوهما) أى الاخ الشقيق والاخ لاب يليان الاخ لاب في التعصيب ويقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لاب (ثم) يلي بنى الاخوة (العم الشقيق ثم) العم (لاب) ثم بنوهما ويقدم ابن العم الشقيق على ابن العم لاب (ثم عم الجد) الشقيق ثم لاب ثم بنوهما ويقدم (الأقرب) منهم (فالأقرب وان) كان الأقرب (غير شقيق) فيقدم الاخ لاب على ابن الاخ الشقيق والعم لآب على ابن العم الشقيق (وقدم) الشقيق على الذى لاب (مع التساوى) في الدرجة كالاخوة

والأغماو بنهم (مطلقاً) أى فى كل الدرجات (ثم) ان لم يكن عاصب نسب وكان عتيقاً فعاصبه (المعتق) له ذكر اكان أو أنثى (كما تقدم) فى فصل الولاء من تقديم المعتق ثم عصبته من النسب (ثم) ان لم يكن للميت عاصب ولا وافته (بيت المال) فان لم يكن له صاحب فرض فيرث بيت المال جميع ماله وان كان ولم يستغرق فيرث الباقي (ولا يرد) ما فضل عن الفرض أو الفروض على ذوى الفرض أو الفروض ان كان الوالى عدلاً يصرف مال بيت المال فى مصارفه الشرعية (ولا يدفع) مال المالاوارث له (لذوى الأرحام) كالحال والحالة وأبى الأم وولد البنت وولد الأخ والعمة وبنت العم ان كان الامام عدلاً فان كان غير عدل فينبغى أن يورث ذوى الأرحام وأن يرد ما فضل عن ذوى السهام عليهم (ويرث بفرض) ابتداء (وعصوبة) ما بقى بعد الفروض انتهاء (الأب) اذا كان مع بنت أو بنت ابن أو مع بنتى ابن أو مع بنت وبنت ابن فيفرض له فيها السدس ثم يرث الباقي بالتعصيب (ثم) يرث بفرض وعصوبة (الجد) ان لم يكن أب حال كونه (مع بنت) أو بنت ابن (وان سفلت) أو بنتين أو بنتى ابن أو بنت وبنت ابن وشبه فى الارث بفرض وعصوبة فقال (كابن عم أخ لأم) فيفرض له السدس باخوته لأم ويرث الباقي ببنته لعم (وورث ذو فرضين بـ) السبب (الاقوى) وان كان فرضه أقل ان وقع ذلك من الكفار بل (وان اتفق ذلك فى المسلمين) خطأ بأن تزوجها جاهلاً عنها (كأم أو بنت) لميت هى (أخت) له بأن تزوج بنته فولدت بنتاً فهى أخت أمها لا يها فان ماتت الكبرى عن الصغرى ورثتها بالبنوة لانها اقوى من الأختية لان البنوة (٣٣٣) لا تحجب والاختية تحجب وان ماتت الصغرى عن الكبرى فانها ترثها

بالأمومة لانها اقوى من الاختية لتكون الأمومة لا تحجب والاختية تحجب (ومال الكتاني الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورته) بضم الكاف أى بلده المجتمعين معه فى ضرب الجزية عليهم (والاصول) لمسائل الفرائض سبعة عند الجمهور (اثنتان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة

مطلقاً ثم المعتق كما تقدم ثم بيت للمال ولا يرد ولا يدفع لذوى الأرحام ويرث بفرض وعصوبة الأب ثم الجد مع بنت وان سفلت كابن عم أخ لأم وورث ذو فرضين بالاقوى وان اتفق فى المسلمين كأم أو بنت أخت ومال الكتاني الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورته) بضم الكاف أى بلده المجتمعين معه فى ضرب الجزية عليهم (والاصول) لمسائل الفرائض سبعة عند الجمهور (اثنتان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة

واثنا عشر وأربعة وعشرون فالنصف) وحده أو مع نصف آخر (من اثنتين) لانه أقل عدله نصفه صحيح (والربع) فالعائل من أربعة) لانه أقل عدله ربع صحيح (والثلث من ثمانية) لانه أقل عدله ثمن صحيح (والربع والثلث) من اثني عشر لانه أقل عدد له ربع وثلث صحيحان لتباين الأربعة مقام الربع والثلاثة مقام الثلث والحاصل من ضرب أحدهما فى الآخر اثنا عشر (والثلث والسدس من أربعة وعشرين) لانه أقل عدله ثمن وسدس صحيحان لتوافق الثمانية والسنة فى النصف والخارج من ضرب نصف أحدهما فى الآخر أربعة وعشرون (أو) الثمن (والثلث) أراد به الثلثين لأن الثلث لا يجتمع مع الثمن لان الثمن شرطه الولد والثلث اما للأم أو أولادها أو الجد فى بعض أحواله بشرط عدم الولد فى الثلاث صور فالصواب أو الثلثان كزوجة وبنتين أو بنتى ابن وعاصب (وما) أى للسألة التى (لا فرض فيها فأصلها عدد رموس عصبته) ان كانوا كلهم ذكورا (و) ان كان فيهم أنثى أو أكثر (ضف) للذكر على الأنثى) بأن يعد الذكر اثنتين والأنثى واحدة (وان زادت الفروض) الواجبة للورثة فى المسألة على سهام المسألة (أعيلت) أى زيدت سهام المسألة حتى تساوى سهام الفروض وان نقص مقدار كل سهم منها فهو زيادة فى عددها ونقص من مقاديرها كلها ولم يقع العول فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا فى زمن أبى بكر رضى الله تعالى عنه وأول من وقع فى زمنه عمر رضى الله تعالى عنه فقال لا أدري من قدمه الكتاب فاقدمه ولا من أخره فأخذه ولكن رأيت رأياً فان يكن صواباً فمن الله تعالى وان يكن خطأ فمن عمر وهو ادخل الضرر على جميعهم ولم يخالفه أحد من الصحابة الا ابن عباس رضى الله تعالى عنهم فقال لو نظر عمر الى من قدمه الله فقدمه والى من أخره فأخذه ما عالت فريضة وفسر ذلك بأن ينظر الى أسوأ الورثة حالاً وهم الذين يرون بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى ومن البنات وبنت

الابن والأخوات الشقيقات أولأب اما المتوغلون في الفريضة فيقدمون لان ذوى الفروض المجتمعين مع العصابة يقدمون عليه فليكن من له مدخل في التعصيب مؤخرا عندضيق المال عن لا يرث الاب بالفرض (فالمائل) من الاصول السبعة ثلاثة (الستة) تعول بواحد (لسبعة) اذا كان فيها سدس ونصفان كزوج وشقيقة أو لأب وأم أو جدة أو أخ لأم (و) تعول الستة باثنين الى (ثمانية) اذا كان فيها سدسان ونصفان كجدة أو أم وولدها وزوج وشقيقة أولأب (و) تعول بثلاثة الى (تسعة) اذا كان فيها ثلاثة أسداس ونصفان كجدة أو أم وولدها وشقيقة أولأب وزوج (و) تعول الستة بأربعة الى (عشرة) اذا كان فيها سدس ونصف وثلث وثلثان كأم أو جدة وزوج وولدي أم وشقيقتين أو لأب (و) تعول (الاثنا عشر) بواحد (لثلاثة عشر) اذا كان فيها سدس ونصف وثلث وثلثان كأم وزوج وبنتين (و) تعول (الاثنا عشر بثلاثة الى (خمس عشرة) اذا كان فيها ربع وثلث وثلثان كزوجة وأخوى أم وشقيقتين أو لأب (و) تعول (سبعة عشر) الى (سبعة عشر) اذا كان فيها سدس وربع وثلث وثلثان كأم أو جدة وزوجة وولدي أم وشقيقتين أو لأب (والأربعة والعشرون) تعول بثلاثة (لسبعة وعشرين) ومن صورها (زوجة وأبوان وابتنان) أصلها أربعة وعشرون لتوافق مقامى الثمن والسدس بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر ولتباين مقامى الثمن والثلثين فيضرب أحدهما في الآخر والحاصل على كل أربعة وعشرون للبنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية فهذه أربعة وعشرون فيزد عليها ثلاثة للزوجة فتبلغ سبعة وعشرين (وهى المنبرية لقول على) رضى الله تعالى عنه وكرم وجهه لما سئل عنها وهو يخطب على المنبر بخطبة قال فيها الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويمزى كل نفس بما تسعى واليه المآل والرجعى فسئل فقال (صار ثمنها تسعا) أى صارت الثلاثة التى كانت ثمناً لأربعة والعشرين قبل العول تسعاً للسبعة والعشرين التى بلغت بالعول (ورد) الحاسب الناظر في المسألة (كل صنف) أى جماعة من الورثة مشتركة في فرض كالزوجات والأخوة (٣٣٣) لام والبنات أو في تعصيب كالبنين والأخوة (انكسرت عليه) أى الصنف (سهامه) ووافقها أى الصنف فبرده (الى وقفه) أى جزء الصنف الذى وافق سهامه فيه من نصف أو ثلث أو ربع أو خمس وضرب وفقه في أصل

فالمائلُ الستةُ لسبعةٍ ولثمانيةٍ ولتسعةٍ ولعشرةٍ والإثنا عشرَ لثلاثة عشرَ وخمسة عشرَ وسبعة عشرَ والأربعة والعشرونَ لسبعةٍ وعشرينَ زوجةً وأبوانِ وابتنانِ وهى المنبريةُ لقولِ علىٍّ صارَ ثمنُها تسعاً وردَّ كلَّ صنفٍ انكسرت عليه سهامه إلى وفقهٍ ولا تركَّ وقابلَ بينَ اثنينِ فأخذَ أحدَ المتدخينِ أو أكثرَ المتدخينِ

المسئلة ان كان الانكسار على صنف واحد وخارج الضرب تصح المسألة منه ويسمى الوفاق جزء السهم لان من له شيء في أصلها أخذه مضروباً في جزء سهمها مثال الانكسار على صنف واحد مع الموافقة مثال ذلك أربع بنات أو بنات ابن وشقيقة أولأب أصلها ثلاثة بمقام الثلثين للبنات أو بنات الابن اثنان منكسران موافقان للأربعة بالنصف فترد الأربع لثنتين ونصف في الثلاثة أصل المسألة بستة فللبنات أو بنات الابن اثنان في اثنتين بأربعة والباقي للشقيقة أولأب (والا) أى وان لم يوافق النصف سهامه المنكسرة عليه بأن يابنها (ترك) الحاسب الرد وأبقى الصنف بتمامه وضربه في أصلها ومن له شيء منه ضرب فيه مثال ذلك زوج وأربعة بنين أو بنى ابن أو ابن وبنتين أو ابن وبنتى ابن أصلها أربعة مقام ربع الزوج والثلاثة الباقية تنكسر على الأربعة وتباينها فتضرب الأربعة في الأربع بمسألة عشر فلزوج واحد في أربعة بأربعة وللبنتين ثلاثة في أربعة بثمانى عشر (وقابل) الحاسب (بين اثنين) من الوفاقين ان كان كل منهما موافقاً لسهامه أو نفس الصنفين ان باين كل منهما سهامه أى نظر ما بينهما من التماثل فيكتفى بأحدهما والتداخل فيسكتفى بأكبرهما أو لتوافق فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر أو لتباين فيضرب أحدهما في الآخر (فأخذ) الحاسب (أحد المتدخين) وترك الآخر وضربه في أصلها وضرب مالكل وارث منه فيه كأم وأربعة أخوة لها وستة أخوة أشقاء أولأب فأصلها ستة مقام سدس الأم وثلث أولادها لها واحد ولأولادها اثنان منكسران على الأربع موافقان بالنصف فترجع الأربع الى اثنين والأشقاء أولأب ثلاثة منكسرة على ستة موافقة لها بالثلث فترد الستة الى اثنين أيضاً متساولين لراجم أولاد الأم فيكتفى بأحدها ويضرب في ستة باثنى عشر فللأم واحد في اثنين باثنين ولأولادها اثنان في اثنين بأربعة وللأشقاء ثلاثة في اثنين بستة (أو) أخذ (أكثر) الراجعين (المتدخين) وضربه في أصلها وضرب فيه مالكل وارث فيه كأم وثمانية أخوة لها وستة أشقاء أولأب أصلها ستة مقام سدس الأم وثلث أولادها والاثنان تنكسر على الثمانية وتوافقها بالنصف فترد الثمانية الى أربعة والثلاثة تنكسر على الستة وتوافقها بالثلث فترد

السة الى اثنين والاثني داخلان في الاربعة فيكتفى بها وتضرب في أصل المسألة بأربعة وعشرين فللام واحد في أربعة بأربعة ولولاها اثنان في أربعة بثمانية وللأشقاء ثلاثة في أربعة باثني عشر (أو) أخذ (حاصل ضرب وفق) بفتح الواو أى الجزء الذى حصلت الموافقة فيه بين الراجعين من (أحدهما) أى الراجعين فيضربه (في) جميع الراجع (الآخر ان توافقا) أى الراجعان (والا) أى وان لم يتماثل الراجعان ولم يتداخلوا ولم يتوافقا بأن تباينا (في) يضرب أحدهما (في كله) أى الآخر (ان تباينا) أى الراجعان ثم الخارج من الضرب هو جزء سهم المسألة فيضرب بها فيه ويضرب فيه ما لكل وارث منها كأم وأربع أخوة لها وست أخوات شقيقات أولاب أصلها ستة مقام سدس الام وثلاث أولادها وثلاث الشقيقات وتعمل لسبعة فللام واحد والاثني من كسران على الاربعة موافقان لها بالنصف فتد الأربعة الى اثنين والأربعة تنكسر على الستة وتوافقها بالنصف فتراجع الستة الى ثلاثة مباينة للثنيين فتضرب أحدهما في الآخر ستة هو جزء سهم المسألة فتضربه في سبعة باثنين وأربعين فللام واحد في ستة ولولاها اثنان في ستة باثنين عشر وللشقيقات أربعة في ستة بأربعة وعشرين (ثم) نظر (بين الحاصل) من الصنفين وهو أحدهما ان تبايناً وأكثرهما ان تداخل والخارج من ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا في جميعه ان تباينا (و) بين الصنف (الثالث) باحدى النسب الاربع المتماثل فيكتفى بأحدهما أو التداخل فيكتفى بأكثرهما أو التوافق فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر أو التباين فيضرب أحدهما في الآخر وأحد المتماثلين أو أكبر المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفاق أو الكل هو جزء سهمها فتضرب فيه وذلك كجدتين وأربع زوجات وخمس أخوات لام وسبع شقيقات أولاب أصلها اثنا عشر مقام ربع الزوجات وثلاث أخوة لام وثلاث الشقيقات أولاب وتعمل لسبعة عشر للجدتين اثنان وللزوجات ثلاثة منكسرة مباينة ولاخوة الأم أربعة منكسرة مباينة أيضاً وللشقيقات ثمانية منكسرة مباينة لمن فيها انكسار على (٣٣٤) اصناف ثلاثة والاربعة راجع الزوجات مباينة للخمس تراجع أخوة الام

ومسطحهم ما عشرون مباينة
للسبع راجع الشقيقات
ومسطحهم مائة وأربعون
هو جزء سهم المسألة فتضرب
فيه بالثنين وثلثمائة وعشرين
فالجدتين اثنان في مائة
وأربعين بماثنتين وعشرين

وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا والافقي كله ان تباينا ثم بين
الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب في المولى أيضاً وفي الصنفين اثنتا عشرة صورة
لأن كل صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينها أو يوافق أحدهما ويباين الآخر
ثم كل إما أن يتداخل أو يتوافق أو يتباين أو يتماثل فالداخل أن يفتى أحدهما
الآخر أولاً والآخران يفتى

وللزوجات ثلاثة في مائة وأربعين بأربعة وعشرين ولاخوة الام أربعة في مائة وأربعين بخمس مائة وستين
والشقيقات ثمانية في مائة وأربعين بأربعة وعشرين (ثم) ما حصل من الاصناف الثلاثة نظر الحاسب بينه وبين الصنف
الراجع الذى انكسرت عليه سهامه (كذلك) أى مثل ذلك النظر في كونه يتماثل فيكتفى بأحدهما أو تداخل فيكتفى بأكثرهما
أو توافق فيضرب أحدهما في وفق الآخر أو تباين فيضربه في جميعه والحاصل هو جزء السهم (و) ان عالت المسألة (ضرب) جزء سهمها
(فيها) بـ (المولى) كما تقدم (وفي) الانكسار على (الصنفين اثنتا عشرة صورة) خارجة من ضرب ثلاثة في أربعة (لأن كل صنف
وسهامه) المنكسرة عليه (اما ان يتوافقا) أى الصنف وسهامه فيرد كل صنف الى وفقه ويسمى راجعا (أو يتباينا) أى الصنف
وسهامه فيبقى كل صنف بحاله ويسمى راجعا أيضاً (أو يتوافق أحدهما) أى الصنفين مع سهامه فيرد وفقه وهو راجعه (و يتباين)
الصنف (الآخر) مع سهامه فيترك بحاله وهو راجعه فهذه ثلاثة أحوال حاصلة بالنظر الأول (ثم) ينظر ثانياً بين الراجعين (ف) اما
(ان يتماثل ما حصل) بالنظر الأول بين كل صنف وسهامه (من كل واحد) من الصنفين وهو راجعه من وفقه أو نفسه فيكتفى بأحدهما
أو يدخل أحدهما في الآخر فيكتفى بأكثرهما أو يتوافقا فيضرب أحدهما في وفق الآخر أو يتباينا فيضرب أحدهما في الآخر فهذه
أربعة أحوال تضرب في الثلاثة الأولى يخرج اثنا عشر (فالتداخل) معناه دخول أحد العددين في الآخر وكونه جزءاً منه كنصفه أو
ثلثه أو ربعه أو نحوها وعلامته (ان يبقى أحدهما) أى يذهب أصغر العددين (الآخر) أى أكبرهما اذا طرح منه في مرتين
كالنصف أو ثلاثة كالثالث أو أربعة كالرابع أو سبعة كالسبع أو عشرة كالعشر أو عشرين مرة كنصف العشر افناء (أولاً) أى
بقية بنفسه ولا يبقى منه شيئاً كالخمس مع العشرة ومع الخمسة عشر ومع العشرة ومع الخمسة والعشرين ومع الخمسين ومع المائة ومع
الألف (والا) أى وان لم يبق الأصغر الأكبر بأن أبقى منه بقية أقل من الأصغر (فان بقي) من الأكبر بعد طرح الأصغر منه مرة

بأن ورثه غيرهم أو غيرهم أو ورثه الباقيون أو بعضهم بوجه آخر فـ (صحح) المسألة (الاولى) للميت الاول واحفظ سهام الميت الثاني منها (ثم) صحح المسألة (الثانية) للميت الثاني وانظر هل تنقسم سهام الثاني من الاولى على مساكنه أولا (فان انقسم نصيب) الميت (الثاني) من الاولى (على ورثته) صحت المسألة انما صحت منه الاولى فاجعلها جامعة للمساكنين واقسم سهام الثاني من الاولى على ورثته (كابن وبنت) مات أبوها أو أمهم (مات) الابن قبل قسمة تركته أبيهما (وترك) الابن (أختا) شقيقة وألاب (وعاصبا) كهم فلاولى تصح من ثلاثة وسهام الميت الثاني منها اثنان وتصح الثانية من اثنين وسهامه منقسمان عليها (صحتا) أى المسألة انما صحت منه الاولى وهى الثلاثة فاعط البنت من الاولى واحدا ومن الثانية واحدا والواحد الباقي للعاصب (والا) أى وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على ورثته فانظر هل توافق سهامه من الاولى مساكنه أو تباينها فان وافقتها فـ (اضرب وفق) المسألة (الثانية في) كل المسألة (الاولى) وما يخرج بالضرب تصح منه المسألة انما فاجعلها جامعة لهما ومن له شئ من الاولى ضرب له في وفق الثانية وأخذ خارج الضرب ومن له شئ من الثانية أخذ خارج ضرب به في وفق سهام الثاني (كابنين وبنيتين) لرجل أو امرأة (مات أحدهما) أى الابنين قبل قسم تركته أبيهما أو أمهم (وترك) الميت الثاني (زوجة وبنتا وثلاثة بنى ابن) فتصح المسألة الاولى من ستة وسهام الميت الثاني منها اثنان والثانية من ثمانية وسهام ميتها لا تنقسم عليها وتوافقها بالنصف فاضرب نصف الثانية أربعة في الاولى ستة باربعة وعشرين فلان الميت الاول اثنان في أربعة وفق الثانية بثمانية ولكل من بنيه واحد في أربعة باربعة ولزوجة الثاني واحد في وفق سهميه (٣٣٣) واحد بواحد ولينته أربعة في واحد باربعة ولبنى ابنة ثلاثة في واحد بثلاثة

صَحَّحَ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبْنَةٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا وَعَاصِبًا صَحَّتْهُمَا وَلَا وَفَّقَ بَيْنَ نَصِيبِهِمَا وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ وَاضْرِبْ وَفَّقِ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبْنَةً وَثَلَاثَةَ بَنِينَ ابْنٍ فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى ضَرَبْ لَهُ فِي وَفَّقِ الثَّانِيَةَ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَنِي وَفَّقِ سِهَامِ الثَّانِي وَانْ لَمْ يَتَوَافَقَا ضَرَبْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فِيمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عَنْ ابْنٍ وَبْنَةٍ وَانْ أَقَرَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ بِوَارِثٍ فَلَهُ مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ تَعْمَلُ فَرِيضَةُ الْإِنْكَارِ ثُمَّ فَرِيضَةُ الْإِقْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ مَا يَبْنِيهِمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ الْأَوَّلُ

(وان لم يتوافقا) أى سهام الثاني من الاولى ومساكنه بان تباينا (ضربت ما) أى العدد الذى (صحت منه مسألته) أى الثاني (فيا) أى العدد الذى (صحت منه) المسألة (الاولى) فيخرج مصححها وجامعة لها (كموت أحدها) أى الابنين في المثال المتقدم وهو ابنين وبنيتين ومات أحدهما (عن ابن

وبنت) فتصح هذه من ثلاثة وسهام ميتها من الاولى اثنان مباينان لها فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر ومن له شئ من الاولى ضرب له في الثانية ومن له شئ من الثانية ضرب له في سهام الثاني من الاولى فلان الاول اثنان في ثلاثة بستة ولكل من بنيه واحد في ثلاثة بثلاثة ولان الثاني اثنان في اثنين باربعة ولينته واحد في اثنين باثنين (وان أقر أحد الورثة فقط) وأكذبه الباقيون في اقراره (بوارث فله) أى المقر له من سهام المقر (ما) أى القدر الذى (نقصه الاقرار) منها فـ (تعمل) أى تصحح (فريضة) الورثة على تقدير (الانكار) من جميعهم (ثم) تصحح (فريضة) الورثة باعتبار (الاقرار) من بعضهم وتحفظ سهام المقر منها ولا تنظر لسهام غيره منها لأنك إنما تريد معرفة سهامه منها لتعلم منها قدر ما نقصه اقراره من سهامه من مسألة الانكار (ثم انظر ما بينهما) أى ما بين فريضة الانكار وفريضة الاقرار وبين ما يقوله (من تداخل وتباين وتوافق) الواو بمعنى أوفى للعطوفين فان تداخلنا اكتفيت بكبراهما وان تبايننا ضربت أحدهما في الأخرى وان توافقتا ضربت أحدهما في الأخرى وما انتهى اليه عملك فهو مصحح الفريضتين وجامعة لهما ثم تقسم ما انتهى اليه عملك من أكبر للتداخلين أو حاصل ضرب الشكل في الشكل أوفى الوفاق على فريضة الانكار يخرج جزء سهمها وعلى فريضة الاقرار أيضا يخرج جزء سهمها أيضا وتضرب للمتكبرين سهامهم من مسألة الانكار في جزء سهمها وتعطيهم الخارج وتضرب للمقر سهامه التى حفظتها من مسألة اقراره في جزء سهمها وتعطيهم ما يخرج وتضرب له سهامه من مسألة الانكار في جزء سهمها وتسقط من خارج الضرب ما استحقه من مسألة اقراره وتعطى الباقي المقر له (الاول) أى التداخل

(والثاني) أى الثباين أى مثالها (كشيقتين وعاصب) كأنه لأب تصح من ثلاثة وهى مسألة الانكار (أقرت واحدة) من الشقيقتين (لشقيقة) ثلاثة وأنكرها الشقيقة الأخرى والعاصب فنصح من تسعة للمقرة منها اثنان والثلاثة فريضة الانكار داخله فيها فتكتفى بالتسعة وتقسّمها على فريضة الانكار يخرج جزء سهمها ثلاثة وعلى الاقرار يخرج جزء سهمها واحد فللشقيقة المنكرة واحد من فريضة الانكار في ثلاثة وكذا العاصب والمقرة من فريضة الاقرار اثنان في واحد ولو أنكرت فلها واحد من فريضة الانكار في ثلاثة بثلاثة فقد نقصها اقرارها سهمها تأخذ الشقيقة المقر بها (أو) أقرت إحدى الشقيقتين (بشقيق) وأنكره الشقيقة الأخرى والعاصب فنصح هذه من أربعة مباينة الثلاثة ومسطحهما اثناعشر والخارج من قسمها على الثلاثة أربعة وعلى الأربعة ثلاثة فلمنكرة واحد في أربعة وكذا العاصب والمقرة واحد في ثلاثة ولو أنكرت لكان لها واحد في أربعة فنقصها اقرارها واحدا يأخذ المقر به (والثالث) أى التوافق (كابنتين وابن) تصح من أربعة (أقر الابن) (بابن) وأنكره الابنتان تصح هذه من ستة موافقة الأربعة بالنصف ومسطح أحدهما في نصف الآخر اثناعشر والخارج من قسمتها على الأربعة ثلاثة وعلى الستة اثنان فلنكل واحدة من البننتين واحد في ثلاثة وللابن اثنان في اثنين بأربعة ولو أنكر لكان له اثنان في ثلاثة بستة فقد نقصه اقراره اثنين يأخذهما المقر به (وان) كان الوارث الثابت ابنا وفتاوا (أقر ابن) ثابت (بنت) وأنكرتها البنت الثابتة (و) أقرت (بنت) ثابتة (بابن) وأنكره الابن الثابت والمقر بهما كل منهما ينكر الآخر (فـ) تصح فريضة (الانكار من ثلاثة واقراره) أى الابن بالبنت يصح (من أربعة وهى) أى البنت يصح اقرارها (من خمسة) والثلاثة والأربعة والخمسة متباينة (٣٣٧) (فتضرب أربعة في خمسة بعشرين)

(ثم) تضرب العشرين (في ثلاثة) بستين والخارج من قسمتها على ثلاثة عشرون وعلى خمسة اثناعشر وعلى أربعة خمسة عشر فللابن اثنان في خمسة عشر بثلاثين ولو أنكر لكان له اثنان في عشرين بأربعين فقد نقصه اقراره عشرة (فـ) (برdalابن)

والثاني كشيقتين وعاصب أقرت واحدة لشقيقة أو بشقيق والثالث كابنتين وابن أقر ابن ابن بنت وبنت ابن فالانكار من ثلاثة واقراره من أربعة وهى من خمسة فتضرب أربعة في خمسة بعشرين ثم في ثلاثة يراد الابن عشرة وهى ثمانية وان أقرت زوجة حامل واحد أخويه أنها ولدت حيا فالانكار من ثمانية كالإقرار وفريضة الابن من ثلاثة فتضرب في ثمانية وان أوصى بشائع كرُبْع أو جزء من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم ان انقسم الباقي على الفريضة كابنتين وأوصى بالثلث.

(٤٣ - جواهر الاكليل - ثاني) الثابت المقر للبنت التي أقر بها (عشرة) وللبنت واحد في اثني عشر باثني عشر ولو أنكرت لكان لها واحد في عشرين فقد نقصها اقرارها ثمانية (وهى) أى البنت الثابتة ترد الى الابن الذي أقرت به (ثمانية) (وان) مات عن زوجة وشقيقتين أولاد (فـ) أقرت زوجة حامل واحد أخويه أى الميت (أنها ولدت) من حملها ابنا (حيا) حياة مستقرة ثم مات واكذبهما الشقيق الآخر (فالانكار) يصح (من ثمانية كالإقرار) فيصح أيضا من ثمانية مقام ثمن الزوجة لها واحد والباقي للابن فتكتفى باحداها (وفريضة الابن) للمقر به تصح (من ثلاثة) لانه ترك أما وعين وسهامه من الأولى سبعة ثباين الثلاثة (تضرب) الثلاثة (في ثمانية) بأربعة وعشرين والخارج من قسمتها على الثمانية ثلاثة وعلى الثلاثة ثمانية فللشقيق المنكر ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللشقيق المقر من فريضة الابن واحد في سبعة ولو أنكر كأخيه لكان له تسعة فقد نقصه اقراره اثنين تأخذها الزوجة مع الربع فيجتمع لها ثمانية وكان الواجب لها بحسب اقرارها عشرة ثلاثة من فريضة زوجها وسبعة من فريضة ابنا فقد ظلمها الأخ المنكر في اثنين (وان أوصى) الحر المميز المالك (بـ) جزء (شائع ربع أو جزء من أحد عشر) أو ثلاثة عشر (أخذ) أى استخرج الحاسب (مخرج الوصية) منه أى الجزء أو الأجزاء الموصى بها صحيحة كاستخراج أصل المسألة من الفرض أو الفروض التي بها يعد تصحيح الفريضة بلاوصية ويخرج منه الجزء أو الأجزاء الموصى بها ويحفظ الباقي (ثم) ينظر هل ينقسم الباقي عليها أم لا (فـ) (ان انقسم الباقي) من مخرج الوصية (على الفريضة) صحت الوصية والفريضة من المقام فأجعله جامعة وأخرج منه الجزء أو الأجزاء الموصى بها واقسم باقيه على الورثة (كابنتين وأوصى بالثلث) فصالح المسألة أولا بلاوصية من اثنين واعتبر مخرج الوصية ثلاثة

لأنه يخرج الثلث وأخرج منه واحد للموصى له وباقيه اثنان وتصح الفريضة من اثنين والباقي اثنان منقسمان على الفريضة فأعط كل ابن واحدا (ف) جعل هذا القسم (واضح والا) أى وان لم ينقسم باقى مقام الوصية على الفريضة (وفى بين الباقي) من المقام (و) ما أى العدد الذى صحت (المسألة) منه أى انظر هل بينهما موافقة أو مباينة فإن كانا متوافقين (ف) اضرب (الوفى) أى الجزء الذى توافقا به من الفريضة (فى مخرج الوصية) فما خرج بالضرب تصح منه الوصية والفريضة ومن له شئ من المقام أخذه مضروبا فى وفى الفريضة ومن له شئ من الفريضة أخذه مضروبا فى وفى الباقي (كأربعة أولاد) أى بنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من أربعة والمقام ثلاثة وباقيه اثنان موافقان للأربعة بالنصف فتضرب الاثنين فى ثلاثة بستة فلموصى له واحد فى اثنين ولكل ابن واحد فى واحد (والا) أى وان لم يتوافق الباقي والفريضة (ف) اضرب (كاملا) أى الفريضة فى مخرج الوصية وما يخرج من الضرب تصح الوصية والفريضة منه ومن له شئ من الوصية يضرب له فى الفريضة يضرب له فى الباقي (كثلاثة) من البنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من ثلاثة والمخرج ثلاثة وباقيه اثنان مباينان للفريضة فتضرب ثلاثة فى ثلاثة بتسعة فلموصى له واحد من المقام فى ثلاثة وللوارث اثنان فى ثلاثة بستة لكل ابن اثنان (وان أوصى بسدس وسبع ضربت ستة) مخرج السدس (فى سبعة) مخرج السبع لتباينهما باثنين وأربعين فهى مخرج السدس والسبع وأخرج منه سبعة وستة ومجموعهما ثلاثة عشر والباقي تسعة وعشرون (ثم) يعرض الباقي على ما تصح منه المسألة فان انقسم عليها كتسعة وعشرين ابنا أو أربعة عشر ابنا أو بنتا صحت الوصية والفريضة من الاثنين (٣٣٨) والاربعين وان لم ينقسم عليها وباينها كثلاثة بنين فاضرب الاثنين

والأربعين (فى أصل المسألة) ثلاثة مخرج مائة وستة وعشرون فلموصى له بالسدس سبعة فى ثلاثة باحدى وعشرين وللموصى له بالسبع ستة فى ثلاثة بثمانية عشر ولكل ابن واحد فى تسعة وعشرين (أو فى وقفها) أى الفريضة وان وافقها الباقي

فَوَاضِحٌ وَالْأَوْفَى بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ وَاضْرِبِ الْوَفَى فِي مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ
أَوْلَادٍ وَالْأَفْكَامِلُهَا كَثَلَاةٌ وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسَبْعٍ ضَرَبْتَ سِتَّةً فِي سَبْعَةٍ
ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فِي وَفْقِهَا وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ وَمُلَاعِنَةٌ وَتَوَآمَاهَا شَقِيقَتَانِ وَلَا
رَقِيقٌ وَلِسَيِّدِ الْمُتَّقِ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِرْثِهِ وَلَا يُوْرَثُ إِلَّا الْمَكَاتِبُ وَلَا قَاتِلٌ عَمْدًا
عَدُوًّا وَإِنْ أَتَى بِشِبْهَةٍ كَمُخْطِئَةٍ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا مُخَالَفٌ فِي دِينِ كُفْسَلِيمٍ مَعَ مُوْتَدِّ
أَوْ غَيْرِهِ وَكَيْهَوْدِيٍّ مَعَ نَصْرَانِيٍّ وَسِوَاهُمَا مِلَّةٌ وَحُكْمُ بَيْنِ الْكُفَّارِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ
إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضُ الْأَنْ يُسْلِمَ بَعْضٌ فَكَذَلِكَ

كثمانية وخمسين ابنا فتضرب الاثنين والاربعين فى اثنين وفق الفريضة بأربعة وعشرين فتنصح الوصيتان والفريضة ان فلموصى له بالسدس سبعة فى اثنين وفق المسألة وللموصى له بالسبع ستة فمما ولكل ابن واحد وفق الباقي (ولا يرث ملأعنة) زوجته التى لاعنها (و) لا يرث (ملأعنة) زوجها الذى لاعنها لا نفصاح النكاح الذى كان بينهما بتمام لعانتهما (وتوآماها) أى ولدا للملأعنة من الحمل الذى نفاه الزوج ولا عنها بسببه (شقيقان) على المشهور (ولا) يرث (رقيق) ولا يورث وماله لسيده بالملك لا بالارث (ولسيد المتفق) بالفتح (بعضه جميع ارثه) أى تركه للمتفق بعضه بالملك فلسيده المال الذى يورث عنه لو كان حرا (ولا يورث الا المكاتب) الذى معه فى كتابته من يعتق عليه فبرثه من معه فيها بعد أداء الكتابة عما تركه فان كان ابنا أخذ الباقي كله وان كان بنتا أو أختا أخذت نصف الباقي وأخذ السيد الباقي على اختلاف فى كونه بالولاء أو بالرق (ولا) يرث (قاتل) مورثه (عمدا عدوانا) أى ظلمنا (وان أتى بشبهة) تسقط عنه القصاص بل ولو عفى عنه (ك) قاتل (مخْطِئَةٍ) فلا يرث (من الدية) ومفهومه انه يرث من المال وهو كذلك (ولا) يرث شخص (مخالف) للميت (فى دين) فلا يرث مسلم كافرا ولا كافرا مسلما لخبر لا توارث بين ملتين ومثل لذلك بقوله (كسليم مع) قريب أو زوج أو مولى (مرتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له (أو) مسلم (مع غيره) أى المرتد كيهودى أو نصرانى أو مجوسى (وكيهودى مع) قريب أو زوج أو مولى (نصرانى وسواها) أى اليهودية والنصرانية من أنواع الكفر كله (ملة) واحدة (وحكم) أى يحكم (بين الكفار) اذا توافوا بيننا يرثهم (بحكم) ارث (المسلم) من المسلم (ان) رضى بذلك جميعهم (لم ياب بعض) من حكمنا بينهم بحكم الاسلام فان أتى بعضهم فلا يحكم بينهم فى كل حال (الا أن يسلم بعضهم) بعد موت مورثهم وقبل قسمة تركته ويبقى بعضهم على كفره ممتنعان حكم الاسلام (فكذلك)

أى فكرضى جميعهم بحكم الاسلام فيحكم بينهم بحكم الاسلام (ان لم يكونوا) أى الكفار (كتابيين والا) بأن كانوا كتابيين (ف) يحكم بينهم (بحكمهم) أى الكتابيين (ولا يرث) (من جهل) بأن لم يعلم (تأخر موته) عن موت مورثه بأن ماتا بفراق أو حرق أو هدم أو بوباء أو قتال ولم يعلم المتقدم وليس من مسائل الشك موت أخوين مثلاً عند الزوال أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب (ووقف القسم) للتركة بين الورثة (ل) وضع (الحمل) الوارث معهم (و) وقف (مال المفقود) أى الذى غاب وانقطع خبره (للحكم بموته) أفهم كلامه انه لا بد من الحكم بموته ولا يكفى مضي مدة التعمير وهو كذلك (وان مات مورثه) أى الشخص الذى يرثه المفقود وحده أو مع غيره (قدر) المفقود (حيا) ونظر ما يترتب على حياته له ولغيره من الميراث (و) قدر (ميثا) ونظر لذلك أيضا ونظر بين ما يترتب على تقدير حياته وما يترتب على تقدير موته فيدفع المحقق على التقديرين المستحقه (ووقف) القدر (المشكوك فيه) لترتبه على أحد التقديرين دون الآخر حتى تثبت حياته أو موته يبينه فيعمل بمقتضاه (فان مضت مدة التعمير) ولم يثبت شئ منهما (ف) حكمه (ك) حكم (المجهول) وقت موته في منعه من الارث للشك فى تأخر موته عن موت مورثه وانما وقف رجاء تحقق حياته بعدموت مورثه ومثل لذلك بقوله (ف) ميثمة (ذات زوج وأم وأخت) شقيقة أولاب (وأب مفقود فعلى) تقدير (حياته) أى الاب عند موت بنته مسائلتها تصح (من ستة) للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهى احدى الفرائدين ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (و) على تقدير (موته) أى الاب عند موت ابنته مسائلتها (كذلك) أى تقدير حياته فى كونها من ستة (٣٣٩) (و) لكن (تقول) الستة (لثمانية) للزوج ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهى احدى الفرائدين ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (و) على تقدير (موته) أى الاب عند موت ابنته مسائلتها (كذلك) أى تقدير حياته فى كونها من ستة (٣٣٩) (و) لكن (تقول) الستة (لثمانية)

للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة
وللام اثنان وبين الستة
والثمانية توافق بالنصف
(وتضرب الوفق) أى النصف
من احدهما (فى الكل)
للأخرى (باربعة وعشرين)
ومن لثىء من الستة يأخذه
مضروبا فى أربعة ومن له
شئ من الثمانية يأخذه
مضروبا فى ثلاثة (للمزوج
تسعة) لانها المحقة له لانه

ان لم يسكنوا كتابيين والا فيحكمهم ولا من جهل تأخر موته ووقف القسم
للحمل ومال المفقود للحكم بموته وان مات مورثه قدر حيا وميثا ووقف
المشكوك فيه فان مضت مدة التعمير فكالمجهول فذات زوج وأم وأخت وأب
مفقود فملى حياته من سيقته وموته كذلك وتقول لثمانية وتضرب الوفق فى
الكل باربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم أربعة ووقف الباقي فان ظهر أنه
حى فليزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضي مدة التعمير فليلاخت
تسعة وللأم اثنان وللخنثى المشكل نصف نصيبى ذكر وأنتى تصحح المسألة
على التقديرات ثم تضرب الوفق أو الكل ثم فى

على تقدير موت الاب يستحق تسعة وعلى تقدير حياته يستحق اثنى عشر (وللام أربعة) لانها المحقة لها لانها على تقدير حياة الاب
تستحق أربعة وعلى تقدير موته تستحق ستة (ووقف الباقي) من الاربعة والعشرين وهو احد عشر ثلاثة من نصف الزوج وثمانية
للاب ان كان حيا أو اثنان من ثلث الأم وتسعة للاخت ان كان الاب ميثا (فان ظهر انه) أى الاب (حى) بعدموت بنته (فللزوج ثلاثة)
من الاحد عشر الموقوفة فيتم له النصف اثناعشر (وللاب ثمانية) ثلثا الباقي بعد فرض الزوج والأم حقهما معها وهو ثلث الباقي بعده
ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (أو) ظهر (موته) أى الاب قبل بنته (ومضى مدة التعمير) ولم تظهر حياته ولا موته (فللاخت
تسعة) من الاحد عشر الموقوفة (وللام اثنان) منها وقد أخذ الزوج حقه على هذا التقدير (وللخنثى المشكل) أى الذى لم تتضح
ذكورته ولا أنوثته والى قدر ميراثه أشار المصنف بقوله (نصف نصيبى ذكر وأنتى) فله نصف نصيبه حال فرضه ذكرا ونصف نصيبه
حال فرضه أنثى والى كيفية العمل أشار المصنف بقوله (تصحح المسألة على التقديرات) أراد بها ما زاد على واحد فان كان فيها خنثى واحد
فتصححها على تقديره ذكرا وعلى تقديره أنثى وان كان فيها خنثيان فتصححها على تقديرهما ذكرين وعلى تقديرهما أنثيين وهكذا
مهما زاد خنثى فتضعف عدد التقديرات وتصحح على كل تقدير مسألة ثم تنظر ما بين المسألتين أو المسائل من التماثل فتكتفى بواحدة
أو التداخل فتكتفى بالكبرى أو التوافق (ثم تضرب الوفق) من احدى المسألتين فى كل الاخرى ان توافقتا (أو) التباين
فتضرب (الكل) فى الكل ان تباينتا (ثم) تضرب أحد المثلين أو أكبر المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفق أو الكل (فى)

عدد (حالتى الخنثى) ان كان واحدا ثم تنظر بين الحاصل منهما ثم تضرب الحاصل فى عدد أحوال الخنثى ثم تقسم الحاصل ونجم لسل وارث ما يخرج له فى كل قسمة (وتأخذ) للخنثى (من كل نصيب) يحصل بقسمة الجامعة على المسألتين فتأخذ له (من) النصيبين (الاثنين النصف) لأنه نسبة الواحد الى الاثنين (و) تأخذ من كل نصيب من (أربعة) ان كانا خنثيين (الرابع) لأنه نسبة الواحد الى الأربعة عددا لأحوال (فما اجتمع) من النصيبين أو الأربع (ف) هو (نصيب كل) من الخنثائى وغيرهم ومثل لذلك فقال (كذكر وخنثى) ابنين أو ابنى ابن أو أخوين لغرام (فالتذكير) أى تقدير الخنثى ذكر أمسألته نصح (من اثنين والتأنيث) أى تقديره أنثى مسألته نصح (من ثلاثة) مباينة للاثنين (ف) تضرب الاثنين فيها (أى الثلاثة بستة) ثم تضرب الستة (فى) اثنين عدد (حالتى الخنثى) بأثنى عشر تقسمها على اثنين مصحح التذكير يخرج جزء سهمها ستة وعلى ثلاثة مسألة التأنيث يخرج جزء سهمها أربعة (له فى) تقدير (الدكورة ستة و) (له فى) تقدير (الأنوثة أربعة) ومجموعهما عشرة ونسبة الواحد لائنين نصف (ف) له (نصفها خمسة وكذلك) أى مثل الخنثى فى أخذ نصف ما اجتمع أو أربعة (غيره) بمن معه من الورثة فلذلك ذكر فى الدكورة ستة وفى الأنوثة ثمانية ومجموعهما أربعة عشر فله نصفها سبعة ومجموعها مع الخمسة اثنا عشر (وكخنثيين) ابنين أو ابنى ابن أو شقيقتين أو لأب (وعاصب) كهم (ف) لهما (أربعة أحوال) تقديرهما ذكرين (٣٤٠) وتقدير ذكورة الكبير وأنوثة الصغير وعكسه كلاهما من ثلاثة لئلا يكره انثان ولا أنثى

حَالَتِى الْخُنْثَى وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ النِّصْفَ وَأَرْبَعَةُ الرُّبُوعِ فَمَا اجْتَمَعَ فَنَصِيبُ كُلِّ كَرٍّ وَخُنْثَى فَالتَّذْكِيرُ مِنْ اِثْنَيْنِ وَالتَّأْنِيثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ تَضْرِبُ الْاِثْنَيْنِ فِيهَا ثُمَّ فِي حَالَتِى الْخُنْثَى لَهُ فِي الدُّكُورَةِ سِتَّةٌ وَفِي الْاُنُوثَةِ اَرْبَعَةٌ فَنُصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَكَخُنْثِيَيْنِ وَعَاصِبٍ اَرْبَعَةُ اُحْوَالٍ تَنْتَهِي لِاَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ اَحَدٍ عَشْرٌ وَلِلْعَاصِبِ اِثْنَانِ فَاِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ اَوْ كَانَ اَكْثَرُ اَوْ اَسْبَقَ اَوْ نَبَتَ لَهُ لِحْيَةٌ اَوْ ثَدْيٌ اَوْ حَصَلَ حَيْضٌ اَوْ مَنِيٌّ فَلَا اِسْكَالَ

واحد ولا أنثى ولا عاصب فى الفرائض الثلاثة وتقديرها اثنين من ثلاثة أيضا لكل خنثى واحد وللعاصب واحد فهذه أربع فرائض ثلاثة منها متماثلة فيصكتفى باحداها وتضرب فى اثنين لتباينهما بستة تضرب فى أربعة عددا أحوال الخنثيين (ف) تنتهى (لأربعة وعشرين) تقسمها على

ثم بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه

تذكرها لكل خنثى اثنا عشر وعلى تذكر الكبير ستة عشر وللصغير ثمانية وعلى تذكر الصغير ستة عشر وللصغير ثمانية وعلى تأنيثهما لكل خنثى ثمانية وللعاصب ثمانية فيجتمع لكل خنثى أربعة أو بعون ونسبة الواحد للاربعة ربع فتجعل لكل واحد ربع ما اجتمع له (ف) (لكل) من الخنثيين (أحد عشر وللعاصب اثنان فان بال) الخنثى (من واحد) من فرجه دون الآخر حكم له بحكم الذكور ان بال من آله الذكور وبحكم الأنثى ان بال من آله الاناث (أو) بال منهما (أو) (كان) بوله من أحدهما (أكثر أو أسبق) فى الخروج فالحكم لصاحب الأكثر أو الأسبق فان كان الذكور فذكر وان كان الفرج فأنثى (أو نبت له لحية) عظيمة كلحية الرجال دون ثدى فذكر (أو) نبت له (ثدى) كشدى النساء دون لحية فأنثى (أو حصل حيض) فأنثى (أو) حصل (منى) من أحد فرجه دون الآخر فان كان الذكور فذكر وان كان الفرج فأنثى وجواب قول المصنف رحمه الله تعالى فان بال من واحد الخ قوله (فلا اشكال) فى الخنثى لانصاح ذكره أو أنوثة بعلامتها وفيه من براعة القطع ما لا يخفى وهو انبان للتكلام آخر كلامه بما يؤذن باتهاه ولو بوجه دقيق مع الإشارة الى أنه لا اشكال فى هذا الكتاب بحسب ما ظهر له وحسن الانتهاء مما يتأكد التأنيق فيه عند البلغاء لانه آخر ما يعينه السمع ويرسم فى النفس وانما الاعمال بخواتمها والحمد لله أولا وآخرا سبحانه لا يحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك والصلاة والسلام على من حاز كمال الشرف وفخرى الدنيا والآخرة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرست الجزء الثاني من كتاب - جواهر الاكليل
شرح متن العلامة الشيخ خليل بن اسحق المالكي

صفحة	صفحة
١٧١ باب القراض توكيل على تجر	٢ باب ينقذ البيع بما يدل على الرضا
١٧٨ باب انما تصح مساقاة شجر الخ	١٧ فصل علة طعام الربا اقتنيات وادخار
١٨٢ باب نذب الغرس وجازت للغارسة	٢٨ فصل ومنع للتهمة
١٨٤ باب صحة الاجارة بعاقدة وأجر	٣٣ فصل جاز لمطلوب منه سلفه الخ
١٩٣ فصل وكراء الدابة الخ	٣٤ فصل انما الخيار بشرط الخ
١٩٥ فصل جاز كراء حمام ودار غائبة	٥٥ فصل وجاز مباحة
٢٠٠ باب صحة الجعل بالتزام أهل الاجارة الخ	٥٨ فصل تناول البناء والشجر الارض الخ
٢٠٢ باب موات الارض ماسلم عن الاختصاص	٦٤ فصل ان اختلف المتبايعان الخ
٢٠٥ باب صح وقف مملوك الخ	٦٦ باب شرط السلم قبض رأس المال
٢١١ باب الهبة تملك بلا عوض	٧٥ فصل يجوز قرض ما يسلم فيه
٣١٧ باب اللقطة مال معصوم	٧٦ فصل تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا
٢٢١ باب أهل القضاء عدل الخ	٧٧ باب الرهن بذل من له البيع
٢٣٢ باب العدل حر الخ	٨٧ باب للغير منع من أحاط الدين بماله الخ
٢٥٤ باب ان أنلف مكلف الخ	٩٧ باب المجنون محجور للافاقة الخ
٢٧٦ باب الباغية فرقة خالفت الامام	١٠٢ باب الصلح على غير المدعى بيع
٢٧٧ باب الردة كفر المسلم الخ	١٠٧ باب شرط الحوالة رضا المكيل والمحال فقط
٢٨٣ باب الزنا وطء مكلف مسلم الخ	١٠٩ باب الضمان شغل ذمة أخرى بالحق
٢٨٦ باب قذف المكلف حرا الخ	١١٥ باب الشركة اذن في التصرف لهما
٢٨٩ باب تقطع اليمين وتحسم بالنار	١٢٣ فصل لكل فسخ المزارعة الخ
٢٩٤ باب المحارب قاطع الطريق الخ	١٢٥ باب صحة الوكالة في قابل النية بالحق
٢٩٥ باب بشرب المسلم المكلف ما يسكر الخ	١٣٢ باب يؤخذ المكلف بلا حرج باقرار
٢٩٧ باب انما يصح اعتاق مكلف الخ	١٣٨ فصل انما يستحق الاب مجهول النسب
٣٠٤ باب التدبير تعليق مكلف الخ	١٤٠ باب الايداع توكيل بحفظ مال
٣٠٧ باب نذب مكاتب أهل التبوع	١٤٥ باب صح ونذب اعارة مالك منفعة
٣١٢ باب ان أقر السيد بوطء الخ	١٤٨ باب الغصب أخذ مال قهرا
٣١٤ فصل الولاء لمعتق الخ	١٥٤ فصل وان زرع فاستحققت الخ
٣١٦ باب صح إيصاء حر بميز الخ	١٥٧ باب الشفعة أخذ شريك
٣٢٧ باب يخرج من تركه الميت حق الخ	١٦٤ باب القسمة تمايؤ في زمن

محمد

للأستاذ محمد رضا ، أمين مكتبة جامعة فؤاد الأول سابقا

خير ما كتب في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم .

استقصى فيه أطوار حياته منذ ولادته ، قبل النبوة وبعدها ، وما حدث له في أسفاره وإقامته وما بذل من جهد في نشر دعوته ، وما لاقاه من أهل مكة من عنف وإيذاء .

يحمد القارئ في هذا الكتاب صورة لرجولة محمد وصبره ، ومثابرته على إظهار دعوته بالحجة ، ويحمد فيه قدوة صالحة للثبات على المبدأ الحق ، ووقوفه أمام الكثرة من أعدائه ، وكيف استهان بهذه الكثرة في سبيل امتثال أوامر الله وتنفيذ رسالته .

وفوق هذا يحمد فيه عزواته مفصلة تفصيلا وافيا في أسلوب شيق مفهوم مع صحة النقل

والتحرى في الإسناد .

ويحمد فيه ماجرى بينه وبين اليهود ، وما عاناه من خيانتهم ونقضهم للعهد ، وما بذله لهم من حلم ، وحسن معاملة ، ويحمد فيه من الأسباب المعقولة المبررة لطردهم من المدينة ما لا يدع مجالا للشك في أن اليهود من شر ما خلق الله على وجه الأرض .

وقد أقبل المسلمون على اقتنائه إقبالا استنفذ طبعاته الثلاث . وهاهي دار إحياء الكتب المريية تقدمه إلى أبناء المسلمين في طبعته الرابعة مصححا تصحيحا متقنا .

الْبَسَاجِ الْمَجْمُوعُ لِلْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ

لِلْمُسْتَاذِ الشَّيْخِ مَنْصُورٍ عَلَى نَاصِفٍ
مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ وَمُدْرَسِ بِالْجَامِعِ الزَّيْنِيِّ سَابِقًا

كتاب ذكرت فيه الأحكام الفقهية من العبادات والمعاملات . واستدل المؤلف على كل حكم ذكره بآية من كتاب الله أو بحديث من الكتب الستة وغيرها من كتب الأحاديث الصحيحة التي تقبلتها الأمة الإسلامية في مختلف عصورها قبولاً حسناً .
فهو من خير الكتب التي ذكرت الحكم بدليله والتي تستريح لما فيها من أحكام نفوس الذين يحبون أن يعرفوا صلة أحكام الفقه بكتاب الله وسنة رسول الله . (أربعة أجزاء)



MIDDLE EAST LIBRARY